

هذا فهرست سلكوتي على المطول

٣. كلمة سواء والفعل الذي بعده
٤. الفرق بين الفواضل والفضائل
٨. القيد الواقع بعد الجملة قد يكون
... للمسند وقد يكون للشبوت
... وقد يكون للآليات وقد يكون
... علة للانشاء
٩. حذف الجار والمجرور معا
... ممتنع عند الامام المرزوقي
... وجاز عند غيره
٩. جواز حذف المبدل منه
... وامتناعه
١٠. المفعول له قد يكون غاية
... وقد يكون علة باعثة
١٢. المعلوم كما يطلق على المسائل
... يطلق على الموضوع ايضا
١٤. موضوع هذا العلم ومجموله
١٨. الفرق بين الحشو والتطويل
١٨. الفرق بين المثال والشاهد
٢٠. التعريض والتلويح
٢١. عطف الفعلية على الاسمية
... والانشاء على الاخبار والجملة
... على المفرد
٢٤. بحث المقدمة
٢٦. ظرفية الالفاظ والمعاني
... بالاعتبارين
٢٨. معاني المفرد وكونه حقيقة
... في كل منه
٢٩. المركبات الناقصة توصف
... بالصاحبة عند السيد والسعد
... وعند السلكوتي لا توصف
٣١. اسمى الفاعل والمفعول اذا كانا
... بمعنى الثبوت فالالف واللام
... لا تعريف دون الموصول
٤٥. المعاني الثواني تطلق على
... الاغراض السوق لها الكلام
٤٧. القيد في حيز النفي بقيد العموم
٤٧. الفرق بين العرض والهيئة
٤٨. الاغراض النسبية معروضة
... للنسبة في المشهور والنسبة جزء
... منها عند بعض
٤٩. الافعال الواقعة في التعاريف
... مجردة عن الزمان
٥٠. الفرق بين السبب والشرط
٥٣. كون الاسناد جزء من الجملة
٥٤. الفرق بين الزكاء والفطنة والغاوة
٥٧. الفاء الداخلة على التفسير
... للتراخي في الذكر
٥٨. اسم الجنس اذا لم تقم له قرينة
... تخصصه ظاهر في الاستغراق
٦٢. تعريف المعاني الاول والمعاني
... الثواني
٧٣. متعلق من الاتصالية في قوله
... لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
٧٧. اعراب فرد فرد

٨١ الزعم معتبر في جميع أنواع المجاز

فلا بد من علاقة مخصوصة

٨٩ ما وقع في بعض عباراتهم من ان

مدلول الخبر الوقوع واللا وقوع

ما ول بالايقاع

١١٣ تحقيق السؤال عن السبب

الخاص والسؤال عن السبب المطلق

١٣٣ الاليم والبعيد بمعنى المولم

والمبعد مردود عند الكشف

١٤٣ تفصيل كلمة من التي تزداد في التميز

١٤٤ اضافة المصدر الى المفعول

اذا قامت القرينة

١٥٦ بيان مراد من قال بالوضع للمفهوم

الكلّي بشرط الاستعمال

في الجزئيات

١٥٧ التعيين المشار اليه في المعرفة اما

مستفاد من جوهر اللفظ واما

مستفاد من قرينة خارجية

بيان وضع اسم الجنس

١٦٢ بيان وضع الاعلام الجنسية

والمعرف بلام الجنس والتعريف

فيهما

١٦٣ واطلاق الاعلام الجنسية على

انفرد الخارجى يكون حقيقة

باعتبار مطابقتها للماهية ومجازا

اذا اريداه

١٦٥ تحقيق قوله وبعد اللتاو التي

١٧٧ الحصة والفرد بمعنى واحد

عند المعانين لا عند المنطقيين

٢٠٨ الفرق بين حتى و ثم

٢١٥ بيان استعمال ضمير الفصل

٢٢٧ تفصيل معنى قولهم من غير

٢٥٢ بيان الكاف التي تلحق اسماء

الاشارة

٢٧٤ المسند السببي اربعة اقسام

٢٧٨ مقارنة الحادث مع الحادث

زمان ومقارنته مع القديم دهر

ومقارنة القديم مع القديم سرمد

٢٨٠ العدم الثابت في نفسه لا يمكن

ان يقصد من اللفظ

٢٨٦ تعريف العهد عند الجمهور

وعند السكاكي

٢٩٦ الشرط النحوى

٣٠٣ القياس المركب من الاتفاقين

ومن اللزومية والاتفاقية

متجهان للاتفاقية

٣١٦ من الجوامد الواقعة صفة لفظ

كل معنى كل الرجل في قولهم

انت الرجل كل الرجل

٣٥٤ تعريف الذات وتعريف المعنى

٣٦٣ الكلام الذى يشتمل على القصر

فيه حكم واحد متضمن للآيات

القصدى والنفى التبعى

٣٦٤ الاستثناء من الآيات لم يعد

من طرق القصر

٣٦٧ فى قصر الافراد حكم واحد

صواب فى بعض خطأ فى بعض

وفى قصر التعيين العكس

٣٨٠ وجود الشئ فى الذهن على نحوين

٣٨٥ معنى الصفة

او حقيقة اصطلاحية وعلى	٣٨٦ معنى الذات
الملكة كذلك	٣٨٦ مفهوم واحد يكون يكون ذاتا
٤٧٥ كون وجه الشبه اقوى شرط	بالنسبة الى صفة و صفة
في الاستعارة المصراحة	بالنسبة الى ذات
فقط	٤١٦ الجملة قد تقع محكوما عليها
٥٢٦ معاني المشترك والمرتبج	ظاهرا
والمنقول والحقيقة والمجاز	٤٢٢ الفعل يكون بدلا عن الفعل
٥٢٧ معاني المجاز والمنقول والغلط	بدل الكل
والمرتبج	٤٢٤ فائدة الفاتين في مثل قولك
٤٤٦ وضع الحروف	فان قلت فاذا تقول
٥٥٠ مطلق للزوم مشترك في جميع	٤٢٦ الفرق بين الجملة المستأنفة
انواع المجاز فلا يصح كونه	البيان والجملة المستأنفة النحوية
علاقة	٤٣٩ بيان الجامع العقلي والوهمي
٥٦٣ الحبية اذا كانت عين المحب	وانحياي
كانت الاطلاق	٤٤٥ الفصل بين الموصوف
٥٦٩ الاستعارة التبعية من التمثيل	والصفة بالا والواو جاز
٥٧٦ استعارة لعل ورب	عند الكشف وعند الجمهور لا
٥٨٤ مجاز متفرع على الكناية	العلم حقيقة هو الادراك
٥٩٠ معنى مستبغات التراكيب	وقد يطلق على متعلقه وهو
٥٩٧ المشاكلة ليست بحقيقة ولا مجاز	المعلوم اما مجازا مشهورا



*** بسم الله الرحمن الرحيم ***

(قوله افتتح كتابه الخ) اى كتابه المقدر فى الذهن ان كانت الخطبة ابتداءية او المحقق ان كانت الخاقية والافتتاح التصدير ومعنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التمين بالتسمية اى بعلم الافتتاح بها ذكر الحمد عقب التسمية بلا فصل مقدما على ما سواهما وهذا الكلام لادلالته على جزئية شئ منهما ولا على عدمها على ما وهم وزاد لفظ التيمى اشارة الى ان الافتتاح بالتسمية للتمين والبركة سواء قلنا ان الباء للملابسة كما هو مختار صاحب الكشف والشارح رح اول الاستعانة كما هو مختار القاضى اوصلة للفعل المقدر كما ذهب اليه البعض فان الملابس والاستعانة انما هو ببركاتها والافتتاح بها لاجل البركة الا ان فى الاستعانة زيادة وهو الاشارة الى ان المشروع فيه لا يتم بدونها والاستعانة ليست حقيقة حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وكذا الحال فى قوله بحمد الله وفى حديثى الابتداء ولبس فى كلام الشارح رح اشارة الى خصوصية شئ من الاحتمالات نعم فى نسبة الافتتاح اليهما مع البعدية اشارة الى انه لامنافاة بينهما لان المراد التصدير على ما سوى التسمية والحمد فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لم يبدأ او اما على تقدير جعله للملابسة او الاستعانة فلا توهم للتعارض فانه يمكن تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التمين بامور كثيرة اذ التمين بامور كثيرة لبس مخصصا بحال التلطف بل باق الى آخر الكتاب (قوله اداء) جعله صلة لافتتاح نظرا الى كونه نصب عين المصنف رح حيث قال على ما انعم والافنى الافتتاح المذكور اقتداء بأسلوب

الكتاب المجيد وامثال الحديثي الابتداء وعمل بماشاع بين العلماء (قوله لحق شيء
 مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ) ان كان ماموصوفة او موصولة للعهد او
 الجنس فكلمة من في مما يجب بيانية والثانية مبينة لما يجب ان اريد بالشكر مطلقه
 وتبعية ان اريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل
 الجوارح وان كان للاستغراق فمن الاولى تبعية والثانية مبينة لشيء لا
 لما يجب اذ لا ايهام فيه ولا نه لا يصح بيان العام بالخاص وانما كان
 في الافتتاح المذكور اداء لحق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا
 المختصر اثر من اثارها لانه في حالة افتتاح الكتاب تكون النعمة التي اثارها هذا
 التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق شكر كل نعمة ان يؤدي حال
 حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فانضح العلية واندفع الشكوك التي اورد
 عليها الناظرون من غير حاجة الى كلمات ذكرها وظهر فائدة توصيف النعمة
 بالتأليف هذا المختصر اثر من اثارها (قوله الثناء باللسان) ذكر اللسان
 للتخصيص بالموارد لانه قد يطلق الثناء بمعنى يشمل غير فعل اللسان والجميل
 صفة للفعل المحذوف ويتبادر منه الاختيارى كما صرح به الشارح رح في
 شرح الكشف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد ووجه تعالى على صفاته
 الذاتية بتزليلها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختيارى المنسوب
 الى الفاعل المختار سواء كان مختارا فيه اولا (قوله سواء تعلق بالفضائل
 الخ) تبصيح بمعلقه والا فالتعريف تصوير لماهية المحدود لبيان لعمومه
 وسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية للفعل المذكور بعده لانه
 مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة لان ام المتصلة
 لا تستعمل بدونها وهما جردتا عن الاستفهام واريد مجرد النسوية ولذا
 صارت الجملة خبرية فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اى
 بيان وما قاله الرضى والذى يظهر لى ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف
 تقديره الامر ان سواء ثم بين الامرين بقوله اقتب ام قعدت كما في قوله تعالى
 اصبروا ولا تصبروا سواء عليكم اى الامر ان سواء والجملة جزاء للجملة التي
 بعدها لتضمنها معنى الشرط وافادة همزة الاستفهام معنى ان لا اشتراكهما
 في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالفضائل والفواضل فالامر ان
 بيان فتكلف كما لا يخفى والفواضل المزايا المتعدية بمعنى ان النسبة الى الغير
 مأخوذة في مفهومها كالانعام والفضائل المزايا الغير المتعدية كالعلم والقدرة

(قوله ومجبة الخ) اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة الكمال ليس
شكرا ما لم ينضم اليه المحبة وعمل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار الذين
كانوا يعاندون النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركوا في المنهور التصريح بها
لانهم ارادوا من الاعتقاد التصديق والا ذعان وهو يستلزم المحبة (قوله
وخدمة) لان العمل بطريق الاعانة او الترجم او الاجرة لا يكون شكرا
(قوله فورد) فرع على التعريفين بيان مورد هما ومتعلقهما ثم فرع عليه
النسبة بينهما فلا استدراك نعم انه يكفي احدهما (قوله بالعلم والشجاعة) اي
بسبب العلم والشجاعة ٣ (قوله والله اسم) لصفة على ما ذهب اليه البعض
من انه في الاصل صفة صار علما بالغلبة وتفصيله في التفسير (قوله للذات)
ورد المعرف باللام اشارة الى انه اسم للذات المعنية بالشخص فيكون علما
ثم ذكر من صفاته ما هو مختص به لفظا ومعنى اشارة ٩ الى طريق انحصاره
لاشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذلك الاسم كحاتم بالجود (قوله ولذا
لم يقل) اي لكونه اسما للذات المعنية من غير اعتبار صفة معه لم يقل للرازق
او الخالق او غيرهما من الاسماء الدالة على الصفة حتى اتصف بجميع
صفات الكمال (قوله مما يوههم الاختصاص) لان اللام الاستحقاق فاذا قيل
الحمد لله يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة افاد استحقاق الذات
الموصوفة بتلك الصفة له والاختصاص افادة تعريف الحمد وانما قال يوههم
لكون استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف حكما باطلا في نفسه لان
تعليق الحكم بالوصف يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من
تعريف المسند اليه (قوله بل انما تعرض) اضراب عن قوله لم يقل (قوله
تنبيهها على تحقق الاستحقاقين) فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من
قوله على ما انعم حيث جعله محمودا عليه صريحا والاستحقاق الذاتي ما
يلاحظ معه خصوصية صفة حتى الجميع لا ما يكون الذات البحث مستحقا
له فان استحقاق الحمد ليس الاعلى الجميل سمي ذاتيا للملاحظة الذات فيه
من غير اعتبار خصوصية صفة اولد لاسم الذات عليه اولاته لما لم يكن
مستندا الى صفة من الصفات المخصوصة كان مستندا الى الذات (قوله
لاقتضاء المقام الخ) يعني ان كلا الجزئين من جملة الحمد لله مهم في مقام الحمد
لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله في ضمن فرد ما فهو
نصب العين فلا يرد ان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له

٣ او من حيث العلم
والشجاعة نسخته

الى طريق انحصاره
واى استهواره اح
نسخته

بكلمة الحمد فان جزئي الجملة منساويا بالنسبة اليها (قوله وان كان ذكر الله اهم في نفسه) فهو يقتضي تقديم لفظه الله لكن المقتضى العارض بحسب المقام اقوى عند المتكلم (قوله على ان الخ) بنائيداي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبنى على ان في الحمد لله اختصاصا كما في الله الحمد اما اذ لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص والقول بان على بمعنى المصاحبة كخ نحو قوله تعالى وآتى المال على حبه خروج عن الظاهر من غير ضرورة ويأبى عنه لفظ ايضا (قوله وانه به تحقيق) اى الحمد بذاته تعالى لا بغيره تحقيق كما يقتضيه السابق او انه تعالى بالحمد تحقيق كما يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن احدا حق منه (قوله وبهذا يظهر) اى بما ذكر من ان صاحب الكشف قائل بالاختصاص في الحمد لله يظهر الخ اعلم ان حل هذا الكلام الذى هو من مداحض الافهام موقوف على تحقيق عبارة الكشف حيث قال واصله النصب الذى هو قرأه بعضهم باضمار فعله على انه من المصادر التى ينصبها العرب بافعال مضمرة فى معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبا يزلونها منزلة افعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة والعدول الى الرفع للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله والمعنى نحمد الله جدا ولذلك قيل اياك نعبد واياك نستعين لانه يبان لخدمته له كانه قيل كيف نحمدونه فقيل اياك نعبد فان قلت ما معنى التعريف فيه قلت هو نحو التعريف فى ارسالها العراق وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراق ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذى توهمه كثير من الناس وهم منهم انتهى فقيل فى توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان اخبارا عن نبوت جد غير معين من المتكلم له تعالى على ان المصدر للعدد لا للتأكيده فأتجه للسامع ان يقول كيف نحمدونه اى بينوا كيفية خدمكم فانها غير معلومة فبين بقوله اياك نعبد واياك نستعين اى نقول هذه الكلمات ونحمد به هذا الحمد فاورد عليه السؤال بانه اذا كان المعنى ما ذكرت فما معنى التعريف فيه فان المناسب للابهام ثم البيان التذكير واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراق يعنى تعريف الجنس من حيث وجوده فى فرد غير معين ولذا بين بقوله اياك نعبد واياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه نحمد الله جدا

كان المصدر للتأكيد فيكون ذا أعلى حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية
 والسؤال المقدر عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله
 اياك نعبد واياك نستعين انا نحمده جدا مقارنا للعبادة التي هي فعل الجوارح
 والاستعانة التي هي فعل القلب ولا تقتصر على مجرد القول اللساني ثم اورد
 عليه السؤال بانه يكفي لفادة هذا المعنى المصدر المنكر فافادة التعريف
 فيه واجاب بانه تعريف الجنس للإشارة الى الماهية المعلومة للمخاطب
 من حيث هي كما في العراك الا انه فيه للجنس باعتبار وجودها في فرد ما
 بخلافه ههنا وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين التوجيهين
 يكون اختياره للجنس ومنعه للاستغراق لرعاية مذهبه والاختصاص
 على الاول اختصاص الفرد وعلى الثاني اختصاص الجنس باعتبار
 الكمال ولا ينبغي حيثئذ سقوط اعتراض الشارح رحمه الله بان الاختصاصين
 متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافق له تأويلا فلا يكون
 رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد ما اورده
 السيد قدس سره الثاني من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال
 على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة
 العدم لان فيه تطويل المسافة والاتجاه الى معونة المقام من غير حاجة وقبل
 حاصل الجواب عن كيفية صدور تلك الحقيقة بتخصيص العبادة المشتملة
 على الحمد وغيره لان انضمام غيره معه نوع بيان لكيفية اي حال حمدنا انا
 نجمعه بسائر عبادات الجوارح والاستعانة في المهمات ونخص مجموعها بك
 وتقرير السؤال والجواب المذكورين بقوله فان قلت قلت بحاله وحيثئذ
 لا يصح ان يكون اختياره الجنس لرعاية مذهبه لان الاختصاصين متلازمان
 بل لان الحمد مصدر ساد مسد الفعل والفعل لا يدل الا على الحقيقة فكذا
 ما ينوب منابه وان كان معرفة ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك نستعين
 والحمل على الاستغراق وهم لانه يبطل النيابة عن الفعل المحذوف اذ
 يصير الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض
 الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رحمه الله
 ان اختياره الجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه تقرير السؤال
 المذكور بقوله فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشف وكلمة بل
 الاضراية ههنا فانه اضراب عن المبنى عليه والمبنى بحاله وقوله فالاولى

اى الاولى في بيان تلك الدعوى لوجهين احدهما انه المتبادر الى
 الفهم اى من نفس اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للمتبادر
 احتراز عن المتبادر عن نفس اللفظ الذى لا يكون استعماله كثيرا كالمجاز
 المتعارف كما في قولنا لا يأتى كل من هذه النخلة فان المتبادر من نفس اللفظ
 الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى نادر ولذا يصح
 لوني حقيقة كلامه (قوله لاسميا في المصادر) فانها موضوعة للمحدث
 من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر الجنس فيها من نفس اللفظ
 اقوى ولا سيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه فان
 الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على
 اختصاص كل واحد من المحامد واختصاص جميعها والاستغراق يدل
 على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان
 المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بالقياس
 الى القرائن الاستغراق وبما حررنا اندفع نظر السيد الشريف قدس
 سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطائية لا ينافي تبادر
 الجنس عن نفس اللفظ واما الثاني فلان لا يلزم بين الاختصاصين فلا نار
 ولا علم فضلا عن نار على علم وثانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشف
 في حواشيه ان اللام لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه
 فان كان مسماه الماهية من حيث هي كما في المطلق افاد تعيين الماهية
 وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة كما في اسم الجنس افاد تعيين الواحد
 فاذا لا يكون ثمه اى في الحمد لله استغراق نظرا الى نفس اللفظ والحمل
 على الاستغراق وهم لانه ترك للحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا
 اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لا يخفى وكذا ما قبل
 لو تم هذا الوجه لدل على عدم افادة اللام للعهد الخارجى وقد ظهر لك
 مما ذكرنا ان ما يفهم من اختيار صاحب الكشف الحمل على الجنس والمنع
 عن الاستغراق مستفاد من جعل قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا الحمد
 فاندفع اعتراض السيد الشريف بقوله فنقول منعه للاستغراق اما ان
 يفهم الخ وقال السيد قدس سره في حواشى الكشف ان قوله فان قلت
 الخ لبس سؤالا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان لما وضع له
 بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد واعرايه واورده بطريق السؤال والجواب

اهتماما بشانه وكان الواجب ان يقول مامعنى اللام الا انه قال مامعنى التعريف
 اشارة الى ان اللام للتعريف اتفاقا فبين انه قال موضوع للجنس والقول
 بانه موضوع للاستغراق وهم قائله انما يستفاد بمعونة القرائن والدليل المنقول
 في حواشيه ناهض عليه بلامؤنة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضعه
 اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا مع ان وظيفة المفسر هذا فاما ان يقال
 ان الحقيقة تتعين للإرادة ما لم يصرف عنها صارف فلم يحمل كلامه اولا
 على ان مقصودة بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة الى
 تجويز ارادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ففيه انه على
 تقدير الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا
 للحمد هم وان الاستغراق انما يراد بعد الجنس كما صرحوا بان الحكم ان لم يكن
 على الماهية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية
 وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لتلايلزم الترجيع بلا مرجع بقي
 ههنا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشف الخ انما يجمعه
 لو كان المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت
 نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله
 وانه به تحقيق تفسير الاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات
 الحمد به كما يدل عليه بيانه بقوله اياك نعبد واياك نستعين فلا لان اختصاص
 استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي ثبوته لاخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا
 الجبل للفرس وكذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته لاخر كما في العبادة هذا
 ما افاده ذهني الكليل بعد مطالعة الكشف وما يتعلق به فعلبك بالتدبر
 اللايق فان فيه فوائد جمة تعطيك الاقتدار على دفع ما عرض لناظرين
 في هذا المقام (قوله لبس كما توهمه) الجار والمجرور في موضع المصدر اي لبس
 مبنيا بناء مثل ماتوهمه كثير من الناس اوقى موقع الحال من ضمير مبنيا اي لبس
 مبنيا حال كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس على ما قاله صاحب المغني
 في قوله تعالى كما بدنا اول خلق نعبده والقول بانه خبر لبس ومبنيا بدل منه
 او خبر بعد خبر تكلف (قوله بل على الخ) اي بل هو مبنى على هذا ولا يقدر
 منصوبا على انه خبر لبس لانه يلزم ان يكون داخلا تحت قوله و بهذا
 يظهر فيلزم ان يكون هذا ايضا ظاهرا بما ذكر (قوله على ما انعم)
 كلمة على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات لان القيد المذكور بعد الجملة

فلذا لم يحمل نسخة

قد يكون قيداً للمسند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون قيداً للشبوة
كما في ضربت زيدا قائماً وقد يكون لا ثباته كما فيما نحن فيه فمكانه قبل
أثبت هذا الحمد اعني الحمد لله على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس
الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه
تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله تعالى وتكبروا لله على
ما هديكم ففيه انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة (قوله
اي انعم به الخ) هذا على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار واما
على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي فلا يصح قوله مع تعذره اه فيه
انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما
يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره فالاولى ان يقال مع تكلفه في المعطوف
عليه (قوله ان التقدير اه) تعريف التقدير يفيد ان الزاعم قائل بالتحصار
التقدير على ما ذكره فلذا قال تعسف ولو كان مراده جواز ذلك التقدير فلا
تعسف (قوله بدل من الضمير اه) بناء على جواز حذف المبدل منه وقد
صرح بامتناعه في غير صورة الاستثناء ابن الحلي (قوله فقد تعسف) اي
سلك الطريق الغير المستقيم حيث ترك الايسر وهو جعل ما مصدرية
وسلك الاعسر (قوله امكن) من مكن الشيء مكانه اي اخذ مكانه (قوله ولم
يتعرض للنعم به) اي صريحاً ولا فموم الانعام المستفاد من اضافة المصدر
الى الفاعل مستلزم لعموم النعم به ضمنا استلزاما عقلياً لا يقبل التخصيص
(قوله لقصور العبارة الخ) اعادة اللام تشعر باستقلال كل واحد بالعلية
وبيانه ان التعرض للنعم به بذكر البعض او بذكر الكل تفصيلاً او اجمالاً
وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة اما لعدم افادة الاحاطة كما في ذكر
البعض والتفصيل او لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال وكذا توهم
الاختصاص بشيء وهو المذكور دون شيء وهو المترك متحقق على
التقادير الثلاثة وكذا ذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذا
لم يذ كر شيء منها (قوله ثم انه) كلمة ثم للتراخي في الرتبة كما في قوله ان من ساد
ثم ساد ابوه اشارة الى ترقى المصنف رح في مراتب البلاغة (قوله صرح
ببعض النعم) من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه على الانعام
المحمود عليه (قوله الى اصول ما يحتاج اليه الخ) وهو الغداء واللباس
والمسكن وغيرهما من المنكح ودفع المؤذيات وقيد الاصول احترازاً عن الامور

الجزئية التي يحتاج اليها في بقاء النوع احبانا وليس علم الشرايع والشرائع
والمعجزة داخلية في اصول ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها لانتظام امر
الاجتماع على ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانعم
الله بعد ذلك بها وتقرينه عليها وعطف قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله
ثم انه صرح الخ وعدم ادخاله تحته (قوله يتعاونون الخ) عطف بيان لقوله
يحتاج اوجالة مستأنفة وجعله حالا وكذا من جهة المعنى (قوله وفي الكتابة
مشقة) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية بخلاف البيان
فانه متعلق بالتنفس الضروري غير محتاج الى الة مع ان في الكتابة ضررا
وهو بقاءها بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم المعاني من الاشارة والكتابة
على تقدير فرض وضعهما اليها كفهمنها اياها من الالفاظ بتكرار اطلاقها
عليها مع القرائن (قوله وهو المنطق الفصيح الخ) اي النطق الظاهري
الذي لا يلتبس بعبثه ببعض كما في الحان الطيور المظهر عما في الضمير
بدلالات وضعية اما من الله او من اهل اللغة على ما حقق في موضعه (قوله
ثم ان هذا الاجتماع الخ) بيان لوجه عقلي لتعرض الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم وتخصيص الصفات الثلاثة المذكورة من نعوته (قوله معاملة) بان
ياخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من ائرو يعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته
عوض ما اخذ منه (قوله وعدل يتفق الجميع عليه) اي استواء في المعاملة
يتفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء (قوله والعدل) ابتداء
كلام كانه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطف على المعاملة
على ما وهم (قوله رعاية لبراعة الى آخره) المفعول له سبب حامل ٩ على الفعل
وهو قد يكون غاية مرتبة معلولة في الخارج وقد يكون علة باعثة فالاول
من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مرتبة على عطف الخاص على
العام باشماله على لفظ البيان والتبيين باعث على العطف المذكور وليس
معلولة في الخارج انما المعلول له التنبيه فاندفع ما قيل ان الرعاية انما تحصل
بايراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه (قوله ما لم نعلم) اي
في الزمان السابق على التعليم بوجه من الوجوه يدل عليه نفي العلم المطلق
وذلك بخلاف علم ضروري في ابناء آدم عليه السلام بجميع الاسماء والسميات
من كل لغة (قوله ولفظ اوتي الخ) يعني ان في لفظ الايتاء تنبيهها على انه ليس
من عند نفسه ومعلوم انه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون منه تعالى
فالظاهر ان يقدم قوله لا من عند نفسه على قوله من عند ربه الا انه قدمه

٣ وجه ركازة المعنى ان
الانسان محتاج في تعيظه
الى اجتماعه مع بني نوعه
للتعاون واذا حصل
التعاون لا يبقى الاحتياج
لان حصل فاذا جعل حالا
من ضمير محتاج يكون المعنى
الانسان محتاج الى اجتماعه
مع بني جنسه مع ان ذلك
الاحتياج حال التعاون
هذا ما سنح لخاطر الفقير
والعلم عند الملك القدير
فيكون المعنى ركازا
(بحر دقيرسي)

٩ التحصيل بقرينة ان ما
بعده علة ذهنية وما قبله
علة خارجية م

للتأنيب ولكونه اثباتاً (قوله وترك الخ) دفع لما يترأى من ان اللائق للتنبيه المذكور التصريح بالفاعل بان في عدم التصريح به نكتة اخرى وهى الاشارة الى ان هذا الفعل لا يصلح لغيره (قوله اشارة الى المعجزة) باشتماله على القرآن الذى هو معجزة لان كل فصل الخطاب معجزة لعدم اعجاز ما سوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن لعدم صحة المعنى (قوله الذى يتبينه من مخاطب به) اى يفهمه وايتاء الكلام اليه لا يقتضى ان يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى ترد التشابهات على رأى من وقف على الإله (قوله بين الحق والباطل الخ) الحق والباطل فى الاعتقادات والصواب والخطأ فى الاعمال (قوله اصله اهل) ابدلت الهاء همزة فتوالت همزتان ابدلت الثانية الفاء (قوله خص استعماله الخ) يعنى انه فرق بينهما فى الاستعمال فيقال اهل الحجاز ولا يقال آله (قوله فى الاشراف) فى القاموس الشرف بحركة العلو والمكان العالى والمجد او لا يكون الا بالآباء او علو الحسب انتهى (فقوله ومن له خطر) دفع لتوهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء او بعلو الحسب وبيان انه مختص بالعقلاء وفى الكشف ينسب فى تصغيره اختصاصه بالاشراف فتدبر (قوله جمع طاهر) فى القاموس الطهر بالضم نقيض النجاسة كالظاهرة طهر كصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهير والجمع اظهروا وطهروا وطهرون فلا ينسب فى ما فى شرح الكشف من انه جمع طهر كتمروا ونامروا لا حاجة الى ما قيل انه جمع لطاهر من حيث المعنى فانه يخالفه التأنيد بصاحب راحب (قوله وصحابته) بفتح الصاد وكسر ها يستعمل فى الرفقاء والمراد اصحاب الرسول عليه السلام وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي عليه السلام مسلمين وقيل بشرط الرواية وقيل هم مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع خير) بالتشديد قيداً بالتشديد لما فى القاموس من ان الخففة فى الجمال والمبسم والمشددة فى الدين والصلاح وما ذكرناه اولى مما قيل انه احتراز عن خير افعال التفضل فانه لا يثنى ولا يجمع لكونه فى التقدير افعال من فان المذكور فى النسخة المحمودة جمع الخير معرفاً باللام (قوله اصله) اى غالباً اذ لا يطرء فى نحو اما قريشا فانما افضلها فان التقدير مهما ذكرت قريشا (قوله مهما يكن من شئ) فى القاموس مهما بسيطة لا مركبة من مه وما ولا من ما ما خلا فالانغميها اولها ثلاثة معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى مهما تأتبه من آية الثاني

٧ لانه يلزم ان يؤتى القرآن غير نبينا ايضاً وهو فاسد م
٦ فكانه يريد ان بعد الاختصاص لم يصغر لمناقته فانه بحسب الوضع للتحقير اطول يقال اجناها ابناهاى الذين جند على هذه الدار بالهدم هم الذين بنوها م

٧ لان التأنيد انما هو بجهة لفظه لا بجهة معناه على ما لا يخفى (لمحرره قبر يسي) وعددهم حين وفاته ١١٤٠٠

الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط كقوله * واثك مهمما تعط بطنك
سؤله * وفرجك نالامنتهى الذم اجمعا * الثالث الاستفهام كقوله ٩ مهمما الى
الليلة مهمما اليه * اودى بنعلى وسرباليه * ويكن تامة فاعله ضمير راجع الى مهمما
ومن شئ ييان لمهما لتأ كيد العموم ولا دخل الزمان ايضا وان كان مهمما لا
للزمان والشرط ففاعله من شئ ومن زائدة لان الشرط في حكم غير
الموجب (قوله فوقعت كلمة اما) اى في نحو هذا التركيب وهو ما يكون الفاصل
بين اما والفاء معمول الشرط بخلاف ٢ ما اذا كان جزء من الجزاء فان اما فيه
واقعة موقع مهمما فقط والفاصل في موقع الشرط كما سيجي في بحث متعلقات
الفعل وانما وقعت اما للاختصار مع كون الشرط من الافعال التامة ٩
التي يدل عليها الفاء الجزائية وفك المبتدأ (قوله موقع اسم) اشارة الى انه ليس
مغيرا من مهمما بقلب الهاء موضع الميم والهاء همزة وادغام الميم في الميم
(قوله وتضمنت معناهما) كتضمن نعم جملة الجواب (قوله غالبا) اى في الشرط
واما في اما فلازم دائما وقيل فيه ايضا غالبا (قوله لصوق الاسم اللازم
لمبتدأ) لصوق شئ شئ اغم من ان يكون باعتبار مفهومه كلصوق الاسم
لمبتدأ او باعتبار تحققه كلصوقه لاما فان الملاصق له فرد من الاسم
فلا غبار على هذا في العبارة سواء جعل لفظ لازم صفة للاسم
او للصوق ولا حاجة الى ما تحلو به ثم ان لصوق الاسم لا ما كثرى لقوله
تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الاية وقال الشارح رحمه الله
التقدير فاما المتوفى ان كان الخ ولا يخفى ان التقدير مستغنى عنه ولا دليل عليه
الاطراد الحكم (قوله قضاء) علة لما فهم من قوله لزمها الفاء ولزمها الصوق
الاسم اى فعل ذلك قضاء فان اللزيم انما هو يجعل الجاعل (قوله لحق
ما كان) اى الشرط والمبتدأ وحقهما الفاء والاسمية (قوله وابقاءه) اى
لما كان بقدر الامكان وهو ابقاؤه باعتبار ابقاء لازمه (قوله ظرف) اى فيما اذا وقع
بعده جملتان فانه يحى بمعنى لم نحوندم زيد ولا ينفعه وبمعنى الانحوان كل نفس
لما عليها حافظ (قوله بمعنى اذا) اليه ذهب ابن مالك وفي المعنى انه احسن
مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ يكون ظرفا محضا ولا يكون لازم الاضافة
الى الجملة (قوله يليه فعل ما غن الخ) وجزاؤه فعل ما غن غالبا بدون الفاء
وبالفاء قليلا وقد يكون جملة اسمية باذا والفاء كما في قوله تعالى * فلما نبجاهم الى
البرقنهم مقتصد * وقيل الجواب محذوف اى انقسموا قسمين او مضارعا

٩ مهمما مبتدأ ولى خبره
والليلة ظرف الطرف
ومهما اليه جملة مؤكدة
للاولى اودى هلك والباء
في بنعلى زائدة وهو فاعله
اى هلك على وسربالى

٦ فعلى هكذا يكون مهمما
مالا يعقل غير الزما فيكون
مهما مبتدأ خبره اما
الشرط واما الجزاء
او المجموع فافهم م
٧ فعلى هذا يكون مهمما
ظرفا لفعل الشرط

٢ وهو مذهب سيبويه
والاول مذهب المبرد

٩ من الافعال التامة التي
يدل عليها الفاء الجزائية
وفاء المبتدأ نسخته م

ما ولا بالماضي وجميع الاستعمالات واقع في التنزيل (قوله فتوهم منه بعضهم)
 وهو ابن خروف جعله توهم بالتبادر معنى الظرفية منه وقال في التحفة القول
 بانها حرف هو مذهب سبويه قال بعضهم وهو الصحيح لانه لو كان ظرفا
 مضافا الى الجملة التي تليه كان عاملا للجزاء مع انه قد يكون مصدرا باذا
 المفاجأة وما النافية نحو قوله تعالى * فلما احسوا باسنا اذ هم منها يركضون ٧
 وقوله تعالى * فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته * وما بعدهما لا يعمل
 فيما قبلهما وايضا قديقع الفصل بين لما وشرطه بكلمة ان نحو فلما ان جاء
 البشير مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه وايضا لو كان
 ظرفا لما صح قولنا لما سلم دخل الجنة لعدم اتحاد الزمان اللهم الا ان يدعى
 المبالغة (قوله البلاغة) بالمعنى الاضافي الى العلم الذي له مزيد اختصاص
 بالبلاغة بان دون لاجلها وتقدير لفظ العلم في قوله وتوابعها للدلالة على انه
 مجرور معطوف على البلاغة دون العلم كما توهم من كون المضاف مقصودا
 بالذات لان لفظ العلم في الكلام مقدور وحله على المعنى العلمي تكلف لانه
 يلزم حيث تدوير لفظ العلم في قوله وتوابعها لئلا يلزم العطف على جزء
 العلم وارجاع ضميرها الى البلاغة باعتبار المعنى الاصلى وعدم صحة افراد
 ضميره وفيه الابتكاف على ان كون علم البلاغة علما لهذين العلمين مما لم
 يثبت وقول الشارح رحمه الله فيما سياتى وسموهم علم البلاغة بمعنى الاطلاق
 لا الوضع (قوله قدرا) تمييزا من نسبة الاجل الى الضمير الذي هو عبارة
 عن طائفة من العلوم مزال عن الفاعل اى من طائفة علوم اجل قدرها
 من العلوم وكذا قوله سرا اى من طائفة علوم ادق سرها من العلوم
 ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فان التقدير اعتبار لا استعمال على ما
 وهم الفاضل الاسفرانى والسرممايكتم اولب الشئ (قوله لانه لم يجعله الخ)
 حتى يرد انه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث (قوله بل
 جعل طائفة الخ) ويكون بعض تلك الطائفة اجل من بعضها فلا يلزم
 تفضيله على العلوم المذكورة وعلو مرتبته لانه من تلك الطائفة (قوله
 مع ان هذا الخ) ليس المراد انه ادعاء امر مخالف للواقع فان العالم لا يفرح
 بشئ باطل بل المراد انه لكمال عنايته وفرحه بذلك العلم يدعى ظاهرا اجليته
 بالنسبة الى كل العلوم ترغيبا لطالبيه والمراد اجليته بالنسبة الى البعض
 كالوعيدات الواقعة من الشارع مطلقا والمراد التقييد (قوله فيكون من)

٧ يهربون مسرعين
 راضين دوا بهم
 او مشبهين بهم منه فرط
 اسراعهم (قاضى)

٢ ويرد عليه بقوله تعالى *
 ايما الاجلين قضيت م

٢ ويجب ان يكون التمييز
 فاعلا اما لنفس الفعل
 المذكور نحو طاب زيد
 نفسا واما لتعديده نحو
 امتلاء الاناء ماء فان الماء
 لا يصلح فاعلا للاعتلاء
 بل لتعديده وهو الملاء لانه
 مال واما اللازمه نحو وفجرا
 الارض عيوننا فان الارض
 متفجرة لا منفجرة كليات

ادق العلوم سرا) لان دقائق العلوم العربية واسرارها متفاوتة فبعضها ادق من بعض ولا يلزم ان يكون جميع مسائله ادق وهذا معنى ما نقل عنه ربح ومعلوم ان دقائق العربية ادق اى بعضها من بعض لا ان جميع دقائقها ادق ولو ادعاء على ما فهم (قوله لان المراد الخ) اى بطريق النكابة فان كشف الاستار عن الشيء يستلزم معرفته (قوله ليكون) متعلق بالمعرفة او بالاعجاز وتقييد المعرفة بذلك القيد اشارة الى ان معرفة الاعجاز بطريق اللهم مختص بهذا العلم فلا يرد انها تحصل بالكلام ايضا فلا يصح الحصر لان تلك المعرفة بطريق الان (قوله لاشتماله على الدقائق الخ) والدقائق والاسرار المتعلقة باللفظ العربي انما تعرف بهذا العلم كما مر ولذا اخرجوه الاجلية عن وجه الادقية (قوله لكون معلومه من اجل المعلومات) المعلوم يطلق على المسائل وقد يطلق على الموضوع ٧ كما في شرح المواقف ومجولات مسائل هذا العلم الدقائق والاسرار التى تندرج فيها الدقائق والاسرار التى فى القرآن وموضوعه اللفظ العربى من حيث مطابقتها لمقتضى الحال المدرج فيه القرآن فيكون معلومه من اجل المعلومات ٩ فاندفع تحير الناظرين فى كون معلومه اجل ومنشأه حمل المعلوم على ان القرآن معجز (قوله مدرك الاعجاز) اى ما يدرك لان المدرك حقيقة هو النفس الناطقة (قوله هو الذوق ليس الا) اى الا الذوق فقد حصر ما يدرك الاعجاز فى الذوق وهو كيفية للنفس بها تدرك الخواص والارباب التى فى الكلام البليغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكنائى فى هذا العلم (قوله ونفس وجه الاعجاز) اى نفس مرتبة البلاغة التى توجب الاعجاز لقوله ٤ وجه الاعجاز امر من حبس البلاغة او نفس الاعجاز على ان يكون الوجه تخيلا فقد نفى امكان كشف القناع عنه والمصنف ثبت كشف القناع عنه بهذا العلم باعتبار المعنى الممكن به فالتدافع بين انكلامين متحقق بوجهين (قوله قلنا معنى كلامه) اى مجموع كلامه المذكور سابقا فقوله مدرك الاعجاز الخ معناه انه يدرك بالذوق وقوله لا يمكن كشف القناع معناه لا يمكن وصفه وبيانه كالملاحاة واستقامة الوزن وسائر الوجدانيات تدرك ولا يمكن بيانها بخصوصها (قوله وقد صرح بذلك) حيث قال شان الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه (قوله بل على انه انما يدرك بهذا العلم) لان نسبة الكشف الى العلم تدل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه

٧ وقد يطلق على مجولات المسائل نسخة

٩ ثم ان المص قدم فى اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل فى مدحها وآخر فى النشر دليل هذه المقدمة اعنى قواه وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعنى قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى الكشف متقدمة عليه فى الوجود (حسن جلي)

٤ كلام متعلق بالتفسير اى فسرنا هكذا لقوله آه م

و بهذا اندفع التدافع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك في الاثبات وعلى الوصف والبيان في النفي وحل وجه الاعجاز على مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز وافراده نظرا الى نوع الاعجاز ووجهه نظرا الى افراده او على نفس الاعجاز وجعل الوجه تخيلا وهو المطابق لعبارة المفتاح وفرق السيد في شرحه بين وجه الاعجاز ونفس وجه الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة اى الخواص والمزايا ولا يمكن عن الاعجاز نفسه وفيه حل الوجه في قوله ونفس وجه الاعجاز على التخييل وفي قوله ولا كشف للقناع عن وجه الاعجاز على الامور المؤدية اليه (قوله ولو بالذوق الممكن منه) اشارة الى دفع التدافع بين الحصرين فالسكاكى حصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصنف رحمه الله تعالى حصر الادراك بالواسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكى ايضا حيث قال طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين وكلمة لو الوصلية الدالة على ان تقيض الشرط اولى بالجزاء بالنظر الى الحصر المستفاد من كلمة انما لا بالنسبة الى دفع التدافع حتى يرد انه اذا لم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا يتدفع التدافع فضلا عن كونه اولى وعلى هذا التقدير (قوله وليس الحصر حقيقيا) بيان لفائدة اعتبار الحصر بالنسبة الى العلوم ولا مدخله في دفع التدافع (قوله وقد اشير الى هذا) اى الى انه انما يدرك بهذا العلم انما قال اشير لان المصريح به ان وجه الاعجاز اى مرتبة البلاغة التى بها الاعجاز امر من جنس البلاغة اى نوع منه لا طريق الى معرفته الا طول خدمة هذين العلمين لكنه يلزم منه ان تكون تلك الخدمة موجهة لمعرفة الاعجاز ايضا وكذا فى قوله لا علم بعد علم الاصول الخ (قوله لا طريق اليه الخ) ظرف مستقر وقع خبرا اى لا طريق موصل اليه والاطول مرفوع على البدلية من محل اسم لا او من خبره او ظرف لغو متعلق بالنفي ولا يجوز كونه لغوا متعلقا بالنفي لانه يجب النصب والتوين حينئذ الا ان يقال ان الحركة اعرابية وسقوط التوين التخفيف كما ذهب اليه السيرافى فى لارجل والنشبه بالمضاف كما ذهب اليه ابن مالك ويجوز ان يكون لا المشبهة بليس فيكون لا طريق مرفوعا اليه لغوا والاطول خبرا (قوله بعد علم الاصول) ليس هذا القيد صريحا فى المفتاح الا انه مذکور مقدما فى المعطوف عليه بقوله ولا كشف فالظاهر ان يكون قيدا فى المعطوف لما سيجى فى بحث الفصل والوصل من ان القيد

٤ الاول بين الحصرين
والثاني بين اثبات الكشف
وعدم امكانه م

إذا كان مقدما في المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا
يوم الجمعة سرت وضربت زيدا نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى
الفهم في الخطايبات والسيد الشريف في شرح المفتاح جعله قيدا
للمعطوف عليه فقط وهو ظرف مستقر خبر لا او متعلق بالنفي المستفاد
من لا لا بالنفي لما عرفت اي لا علم كائن بعد حصول علم الاصول اي الكلام
واللغة والصرف والنحو اكشف من هذين العلمين والبعديّة زمانية فانه
لا بد في كشف القناع عن وجه الاعجاز من فهم اصل المعنى ولا بد في حل
الايات المشعرة بالجهة والجسمية والمكان على المعنى المجازي او الكسائي
من العلم بامتناعها على ذاته تعالى فانه لو لا امتناع الاستواء على الله تعالى
لما حملنا قوله تعالى الرحمن على العرش استوى على انه كناية عن مالكية
الملك من غير تصور استواء وجلوس فاندفع توهم كون علم الاصول
اكشف منهما لانه انما يلزم لو كان الظرف متعلقا بالكشف ثم ان نفي
الاكشافية عما سوى هذين العلمين كناية عن ثبوت الكشف الكامل لهما
فلا يقتضي مشاركة علم آخر لهما في اصل الفعل انما يلزم ذلك لو كان
المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد ان ثبوت الكشف لغيرهما كما هو مقتضى
التفضيل ينافي الحصر المستفاد من قوله وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة
الح (قوله نعم لا يمكن) تصديق لما قبله وتقرير لما بعده ودفع للسؤال الناشئ
مما قبله وهوان هذين العلمين اذا كانا موجبين لكمال الكشف كانا موجبين
لكمال معرفة الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع انهما لا يوجبان ادراك
الكنه لامتناع الاحاطة بهما لا لنقصا نهما في الاكشافية قيل يستفاد
من هذا الكلام وجه اخر لدفع التدافع وهوان الكشف بهما حاصل على
تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف بهما لامتناع الاحاطة وليس بقوى لان
توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول امر ممتنع لا يدل على
شرفه ولا يوجب الترغيب فيه ولو قيل ان الكشف عن وجه الاعجاز
حاصل بهما في الجملة وممتنع على سبيل الكنه لم يبعد (قوله وتشبيه وجوه
الاعجاز) اي مراتب البلاغة الموجبة للاعجاز (قوله ايها) وهوان يذكر
لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (قوله اسماء الكلام الخ) اي هذا
الكلام المعين المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليدخل
فيه منسوخ التلاوة والقراآت الشاذة (قوله تأليف كلماته) اي ما يتكلم به

٦ وهو كون العلمين
اكشف للقناع عن وجوه
الاعجاز في نظم القرآن

٤ وهو عدم دخول كنه
حقيقة الاعجاز في التحديد
هلمه الشامل

مفردا كان اوجله (قوله مرتبة المعاني) اي الثواني اشارة الى علم المعاني
 (قوله متناسقة) الدلالات في الوضوح والخفاء اشارة الى علم البيان (قوله
 على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك المقام) متعلق بهما على التنازع
 (قوله فلهذا) اي فليكون نظم القرآن عبارة عما ذكر اولان الاعجاز ليس بنفس
 الالفاظ (قوله فيه استعارة لطيفة) بان شبه التأليف المذكور بادخال
 التوثيق في السلك ثم استعير لفظ النظم له اوشبه القرآن بعقد الدرر واثبت له
 النظم ولا حتماله للوجهين وصفه باللطافة ويجوز ان يكون (قوله واشارة
 الح) بياناً لطافة وان يكون صفة مادحة (قوله بيان لما) وفيه اشارة الى ان
 القسم الثالث كانه الكذب كله لكونه عمدة فيه (قوله تميز من اعظم) اي
 من نسبة اعظم الى ما صنف من ال عن الفاعل اي اعظم نفعه وقد مر
 مثله (قوله وضع كل شيء الح) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير
 مرتبه الى شيء لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله احسن) فترتيب الكتب
 المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن (قوله هذا المقال) اي
 كونه احسن ترتيباً (قوله تراها) اي بالنسبة الى ترتيب القسم الثالث وفي كان
 للنشيه اشارة الى حسن ترتيب تلك الكتب فلا يرد ما قيل انها لو كانت
 كعقد انفصم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون مصدقاً للمقال المذكور
 (قوله تهذيب الكلام) اي عن الزوائد وكونه اتم بالنسبة اليها لا ينافي
 اشتماله على الحشو والتطويل في نفسه (قوله كتقدم جزء من الشيء الح)
 اي مجموع الموصول والصلة كشيء واحد لا يصير احدهما جزءاً من الكلام
 بدون الاخر فيبينهما ترتيب لازم وهو ان تكون الصلة بعده بلا فصل فلا
 يجوز تقديم شيء من معمولاتها عليه واما تقديم بعض معمولاتها على بعض
 ففيه تفصيل مذكور في النحو (قوله ظرفاً) زماناً او مكاناً وشبهه الجار
 والمجرور (قوله فلما بلغ معه السعي) فان المقصود ان اسمعيل لما بلغ الى
 السن الذي قدر فيه على السعي مع ابراهيم في قضاء حوائجه امرناه بالذبح
 وهذا المعنى انما يحصل بتعلق معه بالسعي وكذا في قوله لا تأخذكم بهما
 رأفة نبي الرأفة المقيدة (قوله حكم ما اول به) اي لا يشاركه في جميع الاحكام
 لجواز ان يكون بعض احكامه مختصة بصريح لفظه (قوله مع ان الظرف)
 اي الحقيقي ليم التقريب وشبه الشيء محمول عليه (قوله يكفيه راحة الح)
 ولذا يعمل الاسم الجامد فيه باعتبار ليج المعنى المصدري فلا حاجة الى

اي فسرنا الظرف بالحقيقي
 ليم التقريب ولولم يفسر
 بالحقيقي لزم ابقاؤه على
 عموم الحقيقي وشبهه من
 الجار والمجرور فلو ابقى عليه
 لا يثبت قوله لوقوعه فيه
 وعدم انفكاكه عنه هذا
 العموم فيحتاج الى اعتبار
 وصفي الظرفية
 والمظروفية م

التأويل (قوله وهو الزائد المستغنى عنه) أي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في أداء أصل المراد سواء كان متعينا أو لا كما في قوله كذبا ومينا والتطويل مصدر بمعنى المفعول والمراد به الكلام الزائد على أصل المراد بلا فائدة فانه إذا كان لفائدة يكون اطنابا وهو قد يكون لاشتماله على الحشو وقد لا يكون وحملهما على ذلك لموافقة قوله قابلا للاختصار والتجريد فان الاختصار إيراد الكلام المطابق لأصل المراد بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن الزائد (قوله وسيجيء الفرق بينهما) أي الفرق المعتقد به أي الاصطلاح وهو أن الحشو الزائد المعين والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو كون الكلام الخ) سواء كان خلل في اللفظ أو في الانتقال (قوله الفت مختصرا) لم يقل اختصرته لما فيه سوى الاختصار من التجريد والايضا ح (قوله حكم كلي) أي على كلي فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا والضمير في ينطبق وجزئياته راجع إلى الكلي ومعنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام في قوله لاستفاد لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم القاعدة وما قيل من أن المراد قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء الأخير على الكل وحذف المضافين أو أن الكلام محمول على الاستخدام بأن يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقي وضمير ينطبق وجزئياته المعنى المجازي أعني المحكوم عليه أو أن اطلاق الكلي والجزئي على حكم الأصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلي والجزئي من حيث الاشتمال والاندراج فتكلفت لتليق بمقام التعريف وإن ذهب إليه الجهم الغفير (قوله يجب توكيده) أي لا بد أن يكون مؤكدا (قوله بأن يقال الخ) متعلق ينطبق يعني أن معنى انطباقه عليها أنه يمكن أن يصير كبرى لصغرى سهلة الحصول (قوله لا ما يستغنى عنه) الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشتماله على الحشو وفيه إشارة إلى أن الحشو في القسم الثالث بتكثير الأمثلة والشواهد التي لا يحتاج إليها (قوله فهي اخص من الأمثلة) أي كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلي إذ لا يلزم للجزئي أن يكون مذكورا بعد الحكم الكلي فضلا عن كونه مثالا أو شاهدا فكونه مذكورا للايضاح أو للآليات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتيهما ولو اعتبر ذلك فربما يتبينان وربما يتصادقان فيبينهما على هذا التقدير

تباين جزئي وهذا حاصل ما نقل عن الشارح رحمه الله فتدبر فانه قد خفي على
 الناظرين (قوله من الاول) كالتصريح او القصور على ما في القاموس (قوله وهو
 التقصير) من قصر في الشيء تواني ٩ على ما في شمس العلوم لا من قصر
 عن الشيء بمعنى انتهى او عجز على ما وهم لقوله في تحقيقه (قوله وقد استعمل
 الاول متعديا الخ) في الكشف في تفسير قوله تعالى لا يألونكم خبالا * يقال
 الا في الامر يألوا اذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى مفعولين في قولهم لا آلوك
 نصحا ولا آلوك جهدا على التضمنين والمعنى لا امنعك جهدا ولا انقصك
 والشارح رحمه الله حل عبارة المتن على الاستعمال المشهور رعاية لجزالة
 المعنى اي لم امنعك جهدا ولا انقصك في تحقيقه والقول بانه لا زم بمعنى
 التقصير وجهدا تميز اي من جهة الجهد او منصوب بزعم الخافض اي
 في الجهد او حال اي مجتهدا فباطل اذ لا ابهام في نسبة التقصير الى الفاعل
 ولا يصح جعله فاعلا الاعلى اعتبار الاسناد المجازي والنصب بزعم الخافض
 كوقوع المصدر حالا لبس بقياسي الا فيما يكون المصدر نوعا من العامل
 نحو اتاني سرعة وبطوا نص عليه الرضى في بحث المفعول به والحال
 واما جعله بمعنى الترك متعديا الى مفعول واحد على ما في القاموس ما التوت
 الشيء اي ما تركته وعلى هذا حل السيد الشريف في خطبة المواقف
 وان كان صحيحا ففيه ان المستفاد منه انه لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهد
 فيه والمقصود انه بذل كل الجهد في تحقيقه (قوله في تحقيقه) متعلق بلم ال
 لا يجهد لعدم جزالة المعنى (قوله لما تضمنه الخ) لا للنفي لان المفعول له
 ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة لبس بفعل ولا للمبالغة لما سيجي واما قوله
 في اختصار لفظه فهو متعلق بلم البالغ كما هو الشايع في التقييدات ولذا
 لم يتعرض له الشارح رح (قوله ولولم يؤل الخ) الظاهر ولولم يؤل لم بالغ
 بركت المبالغة الا انه قصد الاشارة الى عموم الحكم وانه لا بد في كل قيد يتعلق
 بالنفي من حيث النفي من التأويل بالثبت لان النفي المستفاد منه مدلول
 حرفي غير مستقل بالمفهومية لا يمكن للعقل تقييده ما لم يلاحظه قصدا
 وحينئذ يصير مدلول اسميا او فعليا مؤلا بالثبت (قوله لكان المعنى الخ)
 اي لولم يؤل النفي بالثبت لكان متعلقا بمدخول النفي اعني بالغ لامتناع
 تعلقه بالنفي لما عرفت من الوجهين فيكون النفي داخلا على كلام فيه
 تقييد وكل كلام شأنه كذلك يكون النفي فيه متوجها الى القيد مع بقاء

٩ قوله تواني يقال
 تواني في حاجته اذا قصر
 اي عرض له التكاسل
 والقصور في حاجته

قوله بمعنى انتهى
 اي كف يده وامتنع عن
 فعله مع كونه مقتدرا عليه
 وقوله او عجز اي كف يده
 لعدم قدرته عليه (عاصم)

٦ اي لا يقصرون لكم في
 الفساد (بيضاوي)

٤ دفع لما قبل في العبارة دني
 مساهلة اذ الفعل المنفي
 بالغ وهو لبس بما اول بما ذكر
 بل المأول المجموع كما
 صرح به في شرح المفتاح

م
 ٤ وهما قصد الشارح
 الاشارة الى عموم الحكم والى
 انه لا بد في كل قيد يتعلق
 بالنفي من حيث النفي من
 التأويل بالثبت م

٣ اوله واتى زعيم ان رجعت
مملكا يسيرى منه الفرائق
ازدرا على الاحب لا يهتدى
لمناره اذا سافه العود الديافى
جر جرا الفرائق البريد
اى الذى يوصل خير
الخوف وازدرا اى مائلا
والاحب الطريق
الواسع والمنار العلامة
وساف اى شدو الديافى
الابل المنسوب الى الدياف
والدياف قرية ينسب اليها
كرام الابل وجر جراى
صوت وكقوله تعالى وما
للضالمين من حيم لا شفيع
يطاع اى لا شفاعة ولا
طاعة ولا يرد ايضا انه قد
يشوجه الى المقيد من غير
اعتبار لنفى القيد واثباته
كقوله تعالى ولم يصروا
على ما فعلوا وهم يعلمون
يعنى ان عدم الاصرار
متحقق البتة مع قطع
النظر عنه الاتصاف بالعلم
وعدمه لان عدم الاصرار
موجب الاجر سواء كانوا
عالمين اولوا ولا يوجد توجه
النفى الى المقيد مع ثبوت
القيد وان وجد عكسه
فى نوضع لا فى الاستعمال

م

٢ ولا سبغاده السؤال

نسخه

اصل الفعل لما ذكره الشيخ فيكون المعنى ان المبالغة فى الاختصار لم تكن
الح ولبس المقصود ذلك بل نفي المبالغة فى الاختصار وهذا خلاصة كلام
الشارح رح وفيه دفع لشكوك الناظرين فى هذا المقام لمن له فطنة (قوله
لم تكن للتقريب والتسهيل) فيه اشارة الى ان كليهما مفعول له لم ابالغ
لعدم الفرق بينهما الا بان التقريب اعتبر بالقياس الى التعاطى والتسهيل
بالنسبة الى الفهم ولبس متعلقين برتبته ولم ابالغ على ترتيب اللف والنشر
(قوله ان من حكم النفي) اى مقتضاه الاصلى عند البلغاء فلا يرد انه قد
يجى النفي الداخلى على كلام فيه تقييد لنفى القيد والمقيد معا نحو على الاحب
٣ لا يهتدى بمناره فانه استعمال على خلاف الاصل ولدفع هذا قال
الشيخ وهذا مما لا شك فيه (قوله نفي الاجتماع) لفظ اجمعون تأكيد لمعنى
انكل الا ان فيه معنى الاجتماع بحسب اصل الوضع فكان نفي الاجتماع
بهذا الاعتبار ولذا قالت الحنفية ان الملائكة سجدوا لادم لا مجتمعين لقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون على ما فى البرزوى وغيره (قوله وتلويحاً)
التلويح كتابة تكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا اشار من بعد
(قوله على ما ذكرنا) بقوله لا ما يستغنى عنه ليكون حشواً (قوله وتعر يضا)
التعريض كتابة مسوقة لموصوف غير مذكور من عرض اذا امال الكلام
الى جانب (قوله ولقد اعجب) اى اتى بامر عجيب يحتمل الوجهين المدح والذم
(قوله لا يعرف الح) يعنى ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلى اذا لم يل
حرف النفي قد يأتى للتخصيص وقد يأتى للتقوى على ما سيجى وههنا
لا يعرف لشيء منهما وجه حسن اذ لا حسن فى قصر السؤال عليه بل
الشركة فى السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابتعد
عن التحجر فى الدعاء ولا فى تأكيد اسناد السؤال اليه اذ لا انكار ولا تردد
فيه للسامع قلت التأكيد ههنا لاطهار الرغبة فى السؤال * كما فى قوله تعالى
انا معكم * ٢ ولا سبغاء السؤال ولذا علة بقوله انه ولى ذلك الانتفاع به
مثل الانتفاع باصله لا لرد الانكار والرد قال صاحب الكشاف فى تفسير
قوله تعالى * الله نزل احسن الحديث * فى ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء
نزل عليه تأكيد لاسناده الى الله وانه من عنده (قوله فكأنه الح) يعنى قصد
ان يجعل الجملة حالاً لتفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب
والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحاً الا بآراء الجملة الاسمية

مع الو او اذ لو اورد الفعلية بدون الو او كانت ظاهرة في الاستيفاف ٧ ولو اورد
 مع الو او كانت ظاهرة في العطف لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور
 من ان التقديم ليس الا لاحد الامرين ولا حسن لشيء منهما ههنا الا ان
 يقال انه من تمتة الاعتراض بيان لمنشأ اختياره الجملة الاسمية (قوله حال من
 ان ينفع به) لكونه مفعولا ثانيا لا سأل وليس من فضله من معمولاته حتى
 يمنع تقديمه عليه (قوله انه ولي ذلك) علة لقوله اسأل يعني انه متولى ذلك النفع
 فله ان يتصرف فيه كيف يشاء (قوله كان الانسب الخ) ليكون الجملتان
 علتين للمحكمين المستفادين من الله اسأل وانما قال الانسب لان ذلك انما
 هو على تقدير عطفه على انه ولي ذلك كما هو الظاهر ويجوز ان يكون
 معطوفا على انا اسأل او جملة مستأنفة لمجرد انشاء (قوله عطف) لانه الاصل
 في الو او لعدم صحة الانشائية للحال وتقييد السؤال بها والاعتراض لكونه
 في آخر الكلام وعدم تضمنه نكتة جزيلة (قوله اما على جملة الخ) انما
 انحصر في هذين لان المذكور ثلث جل لا يصح العطف على الاولى منها
 لعدم الجامع وكونها حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه الجملة لا تصلح
 للتعليل فتعين الثالثة فاما على تمامها او على جزئها (قوله فيكون من عطف
 الجملة الخ) وهو مختلف فيه فمنهم من جوز عطف الفعلية على الاسمية
 وبالعكس ومنهم من منع ذلك وكذا عطف الانشاء على الاخبار
 منعه البيانون وجمهور النحاة وجوزه الصغار كما فصله في معنى
 اللبيب فلا بد في جوازه عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين فاما
 ان يقال المعطوف عليه ايضا انشاء معنى لان المقصود انشاء المدح
 بانه كاف والواو اعتراضية او يقال المعطوف مأول بهو مقول في حقه نعم
 الوكيل فتكون خبرية متعلق خبرها انشاء (قوله ثم عطف الجملة)
 مبتدأ خبره الجملة الشرطية والواو زائدة لزيادة الربط كما في لابد وان يكون
 والجزء محذوف تمل عليه الجملة الاستدراكية اي عطف الجملة على
 المفرد ههنا وان صح باعتبار كذا لا يصح مطلقا لكونه في الحقيقة من
 عطف الانشاء على الاخبار فلا بد من التأويل والقول بجوازه فيما له
 محل من الاعراب بدون التأويل عند الجمهور ممنوع لابطاله من شاهد
 وهذا معنى ما نقل عنه ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق
 التركيب لا اعتراض انتهى ويؤيده انه لم يحكم بطلان العطف في شيء

٧ الظاهر ان النسخة
 اجمعين على الحالية من
 القوم بمعنى مجتمعين اذ
 لو ان كما رفوعا كان تأكيذا
 له فلا يدل على الاجتماع في
 زمان الفعل كما سيصرح به
 في بحث تأكيذ المسند اليه
 ولو اريد بالاجتماع الاجتماع
 في الفعل دون زمانه لم
 يظهر ايضا فائدة رجوع
 النفي الى القيد اذ المعنى
 المأخوذ من القيد حاصل
 من نفس المقيد وهو لا يمكن
 اجمعون تأسيلا لا
 تأكيذا فلا تفاوت ح في
 المؤدى سواء رجع النفي الى
 القيد ام الى المقيد فتدبر
 (حسن جلي)

٧ حيث لا يحصل الغرض
 المذكور صريحا م

٢ فلا يحصل الغرض
 المذكور ايضا صريحا م

من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة في خطبة شرح العقائد النسفية وغيره
 (قوله باعتبار تضمن الح) اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار
 التضمن نص عليه في الرضى والتسهيل حيث قال لا يجوز عطف الجملة على
 المفرد بشرط ان يتجانسا بالتأويل (قوله على رأى) وهو ان يكون جعل
 معطوفا على فالق وهو احراز عن قول من جعله حالا بتقدير قد اومع عطوفا
 على جملة فالق بتقدير هو بناء على عدم مجوزة عطف الجملة على المفرد
 وبما حررنا اندفع الاعتراضات الموردة ههنا بالكلية فتدبر ثم ان تقدير مقول
 في حقه ليس بصحيح لانه يستلزم ان لا يكون افعال المدح والذم مستعملة
 في معناها الحقيقي اعني انشاء المدح والذم العام في شئ من المواضع لانه على
 هذا التقدير اخبار عن وقوع هذا القول في حقه ولان مقولية القول المذكور
 فيه انما تكون بطريق الحمل والاخبار عنه بنعم الوكيل فلا بد من تقدير مقول
 في حقه مرة اخرى ويلزم التقدير مرات غير متناهية (قال السيد قدس
 سره فجوابه ان ذلك جائز الح) لم يؤجد التصريح بالجواز في الكتب
 المتداولة بل في شرح التسهيل لابن مالك في بحث المفعول معه خلاف ذلك
 حيث قال لا يعطف جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل منهما
 فلان لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال اولى (قال السيد قدس سره نص
 عليه العلامة الح) عبارة الكشف فان قلت على م عطف قوله تعالى
 ولا تزد الظالمين قلت على قوله رب انهم عصوني على حكاية كلام نوح
 بعد قال وبعد الواو النابتة عنه ومعناه قال رب انهم عصوني وقال لا تزد
 الظالمين الا ضلالا اي قال هذين القولين وهما في محل النصب لانهما
 مفعولا قال كقولك قال زيد نودي للصلوة وسل في المسجد ثم حكى قوله
 معطوفا احدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على انه لا يجوز عطف
 الانشاء على الاخبار فيمالة محل من الاعراب لان ما قبل قوله تعالى ولا تزد
 الظالمين كلها جمل خبرية مقولة لقول معطوف بعضها على بعض فان الله
 تعالى قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم يزده ماله وولده الا خسارا
 ومكروا مكرا كبيرا وقالوا لا تدرن اللهكم الى قوله ولا تزد الظالمين الا ضلالا
 فلو جوز عطف الانشاء على الاخبار لما تردد في عطف ولا تزد الظالمين
 بل جزم بعطفها على قوله تعالى عصوني كسائر الجمل السابقة فالسؤل
 عن عطفها والجواب بانه معطوف على رب انهم عصوني لا عصوني بتقدير
 قال ليكون عطف الاخبار على الاخبار دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء

٧ بان يكون الظالمين من
 وضع الظاهر موضع
 المتضمن ان جوز التأويل
 الانشاء خبرا بلا تأويل
 او يكون خبر الان بتأويل
 مقول في حقه كما هو مذهب
 السيد قدس سره م

على الاخبار فيماله محل من الاعراب وكذا في المثال المصنوع عطف بتقدير
قال واما قوله اى قال هذين القولين فهو اشارة الى انه مقول آخر وليس داخلا
في المقول الاول كالحمل السابقة وليس فيه دلالة على ان احد القولين ٢ معطوف
على القول الاخر ٣ من غير تقدير وكذا قوله لانهما مفعولا قال وقوله تحكى
قوله معطوفا احدهما على صاحبه لان المراد انهما كذلك في الظاهر
قال السيد وكفاك حجة قاطعة قطعاً يليق بالخطايات وهو الظهور
فان كون الواو من المحكى يستلزم عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل له
من الاعراب فيحتاج الى التأويل وعلى تقدير كونه من الحكاية يكون عطف
احد القولين على الاخر اللذين في حكم المفردين من غير تكلف التأويل
وفيه انه انما يتم لو ثبت جواز عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من
الاعراب بشاهد ولم يثبت فعلى هذا التقدير ايضا يحتاج الى التأويل بانه
معطوف بتقدير قال (قوله في المقصود) اى في مقصود الكتاب ليخرج
الخطبة (قوله من قبيل المقاصد) والشواهد والامثلة والاعتراضات على
المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد النقص على الحصر (قوله وعليه
منع ظاهر) وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومنع
انحصار ما لا يكون الغرض منه الاخترازين في وجوه التحسين (قوله
بالاستقراء) بان يقال تتبعنا المذكور في الكتاب فلم نجد غيرها (قوله
ولما انجز الخ) لانه انجز في آخر المقدمة الى ان علم البلاغة وتوابعها
منحصر في علم المعاني والبيان والبدع وانها فنون اى ضروب مختلفة
لان الاول ما يختزبه عن الخطأ في تأدية المراد والثاني ما يختزبه عن
التعقيد المعنوي والثالث ما يعرف به وجوه التحسين ومعلوم مما تقدم
من قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها الى قوله الفت مختصرا الخ ان
مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان
مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة وتوابعها
تختصر في علوم ثلاثة هي ٧ فنون ثلاثة ينتج ان مقصود الكتاب منحصر
في الفنون الثلاثة ومعلوم ان الامور الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد
منها اولى واخر ثانيا واخر ثالثا فعم ان مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة
بالاولية والثانية والثالثة وانها علم المعاني والبيان والبدع الا ان النسبة
بينها مجهولة اذ لم يعلم ٢ ان الفن الاول علم المعاني والبيان او البدع فقال
لافاذة النسبة الفن الاول اى من الفنون الثلاثة التي علم انحصار مقصود

٢ وهو قوله ولا تزد الظالمين

الاضلالا م

٣ وهو رب انهم عصوني

م

٩ قوله قطعاً يليق

بالخطايات آه جواب

للمحشى القديم حيث قال

وفيه تأمل اى في هذا

الجواب تأمل اذ بهذا

المقدار لا يثبت كون الحجة

قاطعة واجاب بما ترى فافهم

م

٧ لان الفنون اما عبارة عن

الالفاظ او النقوش

او المعاني لما ان اجزاء الكتاب

عبارة عما كان الكتاب

عبارة عنه م

٢ اذ التقديم الذكرى في بيان

الانحصار لا يفيد التسليم

في الترتيب م

الكتاب فيها علم المعاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم
 البديع فهذه التراكيب من قبيل قولنا المنطلق زيد كما سيجي فتدبر فانه مماثل
 فيه اقدم الناظرين ووقعوا في حيص بيص (قوله فلم يكن لتعريفها)
 اذ لا يمكن ههنا الا التعريف اللاحق وهو يقتضي تقدم الذكر صريحا
 او اشارة (قوله فنكرها) لانه الاصل في الاسماء ولا مقتضى للبدول (قوله
 وما يتصل بذلك) عطف على معنى الفصاحة كالسابق وهو بيان
 النسبة بين الفصاحة والبلاغة وكونهما صفة للفظ او المعنى وبيان
 النسبة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب وبيان مرجع البلاغة (قوله
 والمقدمة مأخوذة الخ) لم يردانها منقولة عنها او مستعارة لانه لا معنى لنقل
 اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه اذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما
 ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة او مستعارة
 بل اراد ان لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بالقطع عن الاضافة
 فعناها المتقدمة يعني يدش شونده وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم
 لان التحقيق ان استعمال المشتق منه لا يكفي في اخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال
 به كما في لفظ الصلوة والزكاة واطلاق المقدمة على مقدمة الجيش ايضا
 باعتبار معناها الوصفي والتاء لتأنيث الموصوف اعني الجماعة يدل عليه
 ارادها في الاساس في الحقيقة حيث قال قدمته واقدمته فقدم بمعنى تقدم
 ومنه مقدمة الجيش (قوله يقال مقدمة العلم) اي المقدمة اذا اضيفت
 الى العلم يطلق على ما يتوقف عليه مسائله شروعا او تصورا او تصديقا
 فيعم المبادئ ايضا كما في شرح المفتاح او شروعا فقط كما في المختصر اي يراد
 ذلك المعنى باطلاق العام اعني ما تقدم العلم على فرد منه لانه نقل
 في الاصطلاح الى هذا المعنى اذ لا داعي اليه وللزوم النقل الى معان كثيرة
 لانه يقال مقدمة الدليل لما يتوقف عليه صحته ومقدمة القياس لما هو جزء
 منه ويؤيد ما قلنا قولهم المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع
 في العلم دون ان يقولوا معنى المقدمة (قوله كعرفة حده) اي رسمه وهذا
 بناء على زعم القوم فان الشارح رحمه الله نفي توقف الشروع على شيء منها
 ومقدمة الشروع عنده التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما (قوله
 ومقدمة الكتاب) اي يقال المقدمة المضافة الى الكتاب لطائفة من الكلام
 الخ ويطلق عليه اطلاق العام على بعض افراده كما يطلق الباب والفصل

والمقصد والفن على بعض اجزائه وذلك لانهم يعنونون بعض اجزاء
الكتاب التي لم تدنوا لانها ارتباط بالمقاصد ونفع فيها بلفظ المقدمة كما في
هذا الكتاب ومعلوم ان اجزاء الكتاب هي الالفاظ فقد اطلقوا المقدمة
على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها كما اطلقوا الفن الاول والثاني
والثالث على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها فهذا الاطلاق ثابت فيما
بينهم يتفرع عليه اندفاع الامرين لانه اصطلاح جديد احديه الشارح
وبني عليه الامرين كما قال السيد الشريف ثم ان اندفاع اشكال الظرفية
يحصل بكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة
بمقدمة الكتاب مظهروفة لمعانيها كسائر عنوانات مقاصد الكتاب واندفاع
اشكال التقديم والتأخير بعدم اعتبار التوقف في مفهومها ولا مدخل
في اندفاع شيء منهما لثبوت مقدمة العلم كيف والشارح رح ناف لكون
مدلول مقدمة الكتاب مقدمة العلم وانما تعرض لها ههنا لبيان ان عدم
الفرق بينهما منسأ لاشكال الامرين عليهم فاقال السيد من انه لم يثبت
عنده الامقدمة الكتاب فاشكل عليه امر الظرفية لبس بشي * قال قدس
سره اثبت الح * لم يثبت الشارح رح مقدمة العلم بل نقل ما قاله البعض * قال
قدس سره وهي ههنا امور ثلاثة * الضمير راجع الى ما يذكر والمذكور اصاله
هو الالفاظ والتبع المعاني فالمراد بالمرجع المعنى الاول كما صرح به في هذا
الكتاب وبالراجع الثاني بطريق الاستخدام او المراد بهما الاول والكلام
من قبيل اجراء حكم الدال على المدلول او على حذف المضاف اي دوال
امور ثلاثة * قال قدس سره ان ما جعله الح * قد عرفت انه ناقل لاجاعل وان
ما جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب الالفاظ الدالة على الامور الثلاثة
* قال قدس سره ويحتاج الح * قد عرفت عدم الاحتياج الى التكلف * قال
قدس سره قد تطلق الح * وقد تطلق على الملكة تركه لعدم مناسبتها للمقام
* قال قدس سره فان كان الح * قد ظهر لك مما حررناه ان هذا هو مقصود
الشارح * قال قدس سره فكانه قيل هذا الكلي منحصر في هذا الح * انما
يصح هذا التوجيه اذا كان قولهم مقدمة في كذا اما اذا كان اما المقدمة
ففي كذا اشارة الى المقدمة المعينة المذكورة سابقا كما في رسالة الشمسية حيث
قال ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة ثم قال اما المقدمة ففي كذا فلا
فلا يصح في قوله القسم الثالث لانه اشارة الى القسم الثالث من المفتاح

المذكور سابقا * قال قدس سره بل معان يتوصل بها اليها * جعل آلة لشيء
مظروفا له مما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم * قال قدس سره
هو الثاني المذكور بقوله وقد يوجه ايضا * يعني ظرفية تحصيل الادراكات
للمعاني وغيرها وهذا اشنع من الثاني * قال قدس سره وسقط الاول
بالكلية الخ * اذ المجموع ليس مفهوما كلياً للمذكور حتى يقال بانحصار
الكلي في هذا الجزئي * قال قدس سره لان ظرف الالفاظ الخ * الاظهر
ان الالفاظ مظروفة المعاني ٧ بالنسبة الى المتكلم لانه يريد المعاني او لا
ثم يورد الالفاظ على طبقها فكأنه يصب الالفاظ في المعاني صب
المظروف في الظرف والمعاني مظروفة الالفاظ بالنسبة الى السامع لانه
ياخذها منها كما ياخذ المظروف من الظرف * قال قدس سره
فلا يرد عليه الخ * لا خفاً في ان البصيرة اذا لم تكن مضبوطة كيف يحكم
بتوقفها على الامور الثلاثة وعدم حصولها بواحد منها او باثنين
وان اريد ان البصيرة الحاصلة بكل واحد منها موقوفة عليه بل كل امر
ينضم اليها فالبصيرة الحاصلة منه لا تحصل بدونه ففيه انه يلزم ان يكون
كل مسألة من العلم مقدمة للشروع فيه لانه يتوقف عليه الشروع فيه
بالبصيرة التي لا تحصل الا به * قال قدس سره ثم ان الارتباط الخ فيه ان توقف
الشيء على الشيء بمعنى امتناع حصوله بدونه يقتضي كونه مضبوطاً واما
الارتباط والاعانة في حصول ذلك فلا يقتضي كونه مضبوطاً ولذا اختلف
المقدمات في اوائل الكتب * قال قدس سره على ان ماله ارتباط الخ * فيه
ان المعين في حصول شيء يستحسن تقديمه وليس يجب ان يكون موقوفاً
عليه او مفيداً للبصيرة كالامور المعينة على السفر مع عدم توقفه عليها
(قوله لا فائدة فيها الا الاطناب) وفي الايضاح لم اجد فيها ما يصلح
لتعريفها ولما كان ذلك خلاف الواقع وسوء الادب غيره الشارح الى ما ترى
اي لا فائدة في نقل تلك الاقوال الزيادة عبارات على ما هو المقصود اعني
التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على تقرير ما في الكتاب
لكفايته في التفسير وما قيل ان المراد بالاطناب التطويل والاستثناء للتأكيد
اي لا فائدة فيها اصلاً كما في قوله تعالى * لا يدقون فيها الموت ٣ الا الموتة
الاولى * فمع كونه خلاف الواقع يأتي عنه قول الشارح فالاولى تركه
لان ترك التطويل واجب (قوله وهي في الاصل اي اللغة تنهي عن الابانة)

٧ اي بالتقدير البيان
فافهم م

٢ يعني ان اريد توقف حد
من حدود البصيرة ولا شك
ان الحد الحاصل بالاربعة
لا يحصل بالثلاثة والاثنين
والواحد فان قلت
الحاصل بالواحد حاصل
بالاثنين قلت ان التضمن
الاثنين ذلك الواحد فلا
ضرر لحصول الموقوف
عليه والا فلا نسلم الحصول
فتأمل م

٣ المراد بالموت في قوله تعالى
لا يدقون فيها الموت
الا الموتة الاولى * امانة
بانتهاه الاجل في المعنى
لا يعرفون فيها الموت
الا الموتة الاولى فعبر عن
ادراك الموت ومعرفة ما
يؤتي به للذبح في صورة
الكبش بالذوق تجاوزاً
(كليات ابي البقاء)

في دلائل الإعجاز الفصاحة الإبانة وفي الأسس سقاها لينا فصيحاً وهو الذي
 أخذت رغوته وذهب لبأؤه وخلص منه وفصح اللبن وافصح وفصح
 وافصحت الشاة فصيح لبنها ومن المجاز شربنا حتى افصح الصبح وحتى
 بدا الصباح المفصح وهذا يوم مفصح وفصح لا غيم فيه ولا قر وانتظر نفصح
 من شأننا أي نخرج ونخلص وجاء فصيح النصارى أي يوم بروزهم إلى معيدهم
 وهذا مفصحهم أي مكان بروزهم وافصحوا عبدوا وافصح العجمي تكلم
 بالعربية وفصح انطلق لسانه وخلصت لغة عن اللكنة وافصح الصبي
 في منطقته فهم ما يقول في أول ما يتكلم تقول افصح فلان ثم فصيح وافصح
 عن كذا الخ فصح لي ان كنت صادقا أي بين انتهى فجعل ما سوى ذهاب
 الرغوة واللباء معاني مجازية وهو موافق لما في تاج البيهقي من ان الفصاحة
 شيرازبان شدين ووزير شدين شيراز كفي وفي الصحاح والقاموس جعل
 جميع المعاني مستوية الاقدام في الاستعمال ولما لم يتبين عند الشارح رنجه الله
 اشتراك الفصاحة في تلك المعاني ولا كونها حقيقة ومجازا قال تنبي عن
 الإبانة والظهور سواء كانت معني حقيقيا لها أو مجازيا فان جميع معانيها
 مشعر عن الظهور وهو كاف للناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي
 (قوله والظهور) عطف تفسيري للإبانة فأنها تبي لا زما ومتعديا ولم
 يكتف بالظهور رعاية لعبارة دلائل الإعجاز وحلا لها (قوله يقال الخ)
 استشهد على الانباء المذكور وترك الاستشهاد بفصح اللبن مع كونه أصلا
 بالاتفاق لان فيما ذكره توصيفا للتكلم والكلام بالفصاحة فهو انسب بالمنقول
 اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رسالة فصيحة كما في الايضاح تنبيهها على
 ان لفظ الكلام شاع استعماله في النثر * قال قدس سره المراد بالكلام هو
 المركب مطلقا أي تاما كان أو غيره لانه قد يتصف المركب الغير التام بالفصاحة
 بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام فلو لم يكن داخل في الكلام لا يكون
 تعريف فصاحة الكلام مانعا لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه
 اننا نسلم ان المركب الغير التام يتصف بالفصاحة في نفسه بل اتصافه بها
 باعتبار ان مفرداته متصفة بها واما باعتبار التركيب فلا لانه لا استعمال له الا
 بطريق الجزئية للمركب التام فخلوصه عن تنافر الكلمات وضعف التأليف
 والتعقيد خلوص المركب التام بخلاف الكلمة فان استعمالها وان كان
 بطريق الجزئية ايضا الا ان خلوصها غير خلوص الكلام ولو سلم انه

موصوف بالفصاحة في نفسه لكن ادخاله في الكلام انما يصح لو اطلقوا عليه انه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والقصيدة ولم ينقل ذلك منهم هذا تحقيق ما ذكره الشارح رحمه الله في المختصر وحيث لا ورود لما ذكره السيد بقوله والقول بان الكلام محمول على حقيقته باطل الخ ثم ان ادخال المركب الناقص في الكلام يقتضي اتصافه بالبلاغة ايضا حقيقة وهو باطل اذ لم يدونوا عوارضه التي يطابق بها مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام ويؤيده انهم لم يدخلوه في موضوع النحو لعدم البحث عن عوارضه الاندرا وبما حررنا لك ظهر ان المفرد والكلام محمولان على معنهما الحقيقي وان المركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة في نفسه فقول الشارح رحمه الله في المختصر على ان الحق انه داخل في المفرد بقرينة مقابلته بالكلام محل بحث اذ لو كان داخل فيه لم يتم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصيحة الا ان تحمل الكلمة على ما يعي المركب الناقص * قال قدس سره ومقابلته بالمفرد الخ * فيه بحث لانه جعل في حاشية شرح الشمسية مقابلة الجملة بالمفرد قرينة لكون المراد بالمفرد ما لبس بجملة وهو المشهور بين القوم * قال قدس سره بناء على ان المتبادر عند الاطلاق * اي عن القيد والتبادر علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام فانه تحقق فيه الصارف عن معنى الحقيقي وهو تقدم المفرد وحمل المفرد على ما لبس بكلام بقرينة مقابلة الكلام نزع للخف قبل الوصول الى الماء هذا غاية التوجيه وفيه بحث اما اولا فلانا لانسلم التبادر فان كل واحد من المعاني الاربعة للمفرد اصطلاحى نقل اليه المفرد من معناه اللغوى لاشتمال كل منها على معنى الافراد اما عن النسبة مطلقا او التامة او علامة التثنية والجمع واما ثانيا فلان القرينة الصارفة لا يلزم ان تكون متقدمة بل ان تكون موجودة لان الكلام في افادته موقوف على آخره فكون المتبادر عند الاطلاق ما يقابل المركب لا يقتضي حله عاينه عند مقابلته بالكلام (قوله تنبي عن الوصول الخ) في التاج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده من حد كرم وهي في اللغة تنبي عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل في الاصل

اي ما لبس بكلام تام
فافهم م

استثناء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معناها لغة
واصطلاحا واحد وفيه انه مع كونه خلافا لواقع يلزم ان يكون
قوله تنبي عن الوصول والانتفاء مستدركا لان المقصود منه ابداء المناسبة
بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه (قوله ولم يسمع كلمة بليغة) ان
ادخل المركب الناقص في المفرك كما هو رأى السارح فلا يتم الاستشهاد الا
ان يراد بالكلمة اعم من الحقيقي والحكمي كما في تعريف الكلام بما تضمن كلمتين
بالاسناد فيشمل المركب الناقص وان ادخل في الكلام كما هو رأى السيد
او اخرج عنهما كما هو عندي فلا اشكال اصلا (قوله يقال عند هم لكون
اللفظ) اي يقال لما علامته هذا لكون لما في المفتاح ان الفصاحة هي ان
تكون الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك ان تكون الكلمة على السنة
الفصحى الموثوق بعريتهم ادور واستعنا لهم لها اكثر ولما في الايضاح
ثم علامة كون الكلمة فصيحة ان يكون استعمال العرب الموثوق بعريتهم
لها اكثر الخ (قوله لكون اللفظ) كلمة كان او كلاما (قوله على القوانين)
اي الصرفية والنحوية (قوله وقد علموا الخ) لا يجعل الجريان ٢ على القوانين
متفرعا على كثرة الاستعمال فيكون الفصاحة عبارة عن كون اللفظ كثير
الاستعمال على الستهم كما في المفتاح ولايضاح لان القوانين مستنبطة
من استقراء كلامهم فجعل الفصاحة المتقدمة عليها في الوجود متفرعة
على مطابقة تلك القوانين بشع (قوله عن مخالفة القوانين) الصرفية
والنحوية يشمل ضعف التأليف (قوله لكونه لازما) متعلق بتفسير وقوله
تسهيلا بتسامح * قال قدس سره لا يستلزم تصادق الخ * لان تصادق
المشتقين مبناه اتحاد الذات المتصفة بمبديتهما وهو لا يستلزم اتحاد المبدأين
في الصدق * قال قدس سره الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر *
اي اعم منه فانه يكون مبدأ الاعم صادقا على مبدأ الاخص فاذا قيد الاعم
بقيد يتحقق التصادق بينهما وذلك لان الذات المبهمة المأخوذة مع
النسبة متحدة في المشتقين فالعموم لا يكون الا باعتبار المبدأ * قال قدس
سره ودعوى الادعاء الخ * التعريف باللازم الغير المحمول مشحون به
كتب الادباء كتعريف السكاني علم المعاني بالتشع وتعريف عبد القاهر
النظم بالتوخي على ما سيجي فاما ان لا يشترطوا في التعريف الجملة بناء على
ان المقصود افادة المعرفة وهي تحصل بغير المحمول ايضا واما ان يدعوا

٢ قوله لما في المفتاح علة
للتفسير اي فسر قوله لكون
اللفظ بما علامته هذا
الكون لما م
٣ الجريان يطلق على الاصل
يقال هذا المصدر جار على
الفعل اي اصل الفعل و
ما خذ اشتقاقه ويقال
اسم الفاعل جار على
المضارع اي يوازنه في
الحركات والسكنات
والصفة جارية على شئ
اي ذلك الشئ صاحبها اما
مبتدأ لها او موصولة او
موصوفة كليات ابي البقاء

المبالغة والتنبيه على انه لازم في المعرف سبب لحصوله فبكانه هو * قال
 قدس سره فلان كون الفصاحة الخ * لو حل الوجودى على ما يكون
 الاتصاف به بحسب الخارج كالفصاحة فان اللفظ يتصف به في الخارج
 والعدمى على ما يكون الاتصاف به بحسب اعتبار العقل كالخلوص فانه
 سلب التنافر والغرابية والتعقيد عن اللفظ والاتصاف بالسلوب اعتبارى
 محض كالامكان او حلا على الوجود المضاف الى شئ والعدم المضاف
 الى شئ فان الفصاحة السكون المضاف الى الجريان والكثرة والخلوص
 العدم المضاف الى التنافر وغيره ظهر عدم صحة الحمل بينهما وان دفع
 الاعتراض فان مبنا كون المراد بهما ما لا يدخل في مفهومه السلب وما يدخل
 فيه قال * قدس سره على ان كون الفصاحة الخ * قد عرفت ان الفصاحة
 يتصف بها اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس الخلوص الذى يتصف به
 في العقل نعم ان هذا السلب لازم له فانه اذا اتصف اللفظ بالفصاحة في الخارج
 كان مسلوبا عنه الامور الثلاثة في العقل * قال قدس سره ربما يمنع الخ *
 قد عرفت اندفاعه بما حررنا لك في قوله يقال لكون اللفظ جاريا الخ من ان
 المراد انه علامة للفصاحة ولازم له فانه عبارة عن كون اللفظ عربيا أصليا
 * قال قدس سره او اكثر من استعمالهم الخ * فتكون موصوفة بالفصاحة
 الزائدة بالنسبة الى ما بمعناها فلا يرد ان هذا يقتضى ان لا يكون ما بمعناها فصيحاً
 مع كونه كثير الاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صيغة التفضيل (قوله الى اللغة)
 اى الصرف (قوله كأنهما حقيقتان الخ) لكثرة المخالفة بينهما (قوله وكذا
 الخ) عطف على قوله كانت المخالفة اى لما كانت المخالفة راجعة الى امور
 متخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما
 حقيقتان مختلفتان لكثرة المخالفة بينهما وكانت البلاغة تقال لمعان
 مرجعها ومحصولها امر واحد فصارت البلاغة حقيقة واحدة
 فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع الا ان الرجوع في الاول الى المعانى
 المختلفة والرجوع في الثانى الى المعنى الواحد فالظاهر ترك لفظ كذا
 (قوله ولا يوجد قدر مشترك) باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لانه ليس بينهما
 معنى مشترك أصلاً (قوله نظرا الى الظاهر) وهو كثرة المخالفة بينهما
 لا بالنظر الى الحقيقة فانها مشترك معنوى بينهما كما عرفت (قوله على هذا
 الوجه) اى تعريف كل من اقسامهما بعبارة مضبوطة جامعة مانعة (قوله

لا يتوجه الاعتراض (المعترض خطيب مصر اورده على المصنف رحمه الله
 حال حيوته وقال المصنف رحمه الله في جوابه اردت بالناس الناس المعهودين
 كالسكاكي وعبد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين * قال قدس سره
 اسما معرفا لذلك * ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلته لان
 اسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحدوث كان اللام فيها حرف
 تعريف وههنا كذلك * قال قدس سره لرعاية جانب المعنى * اقول ولرعاية
 سوق كلام المصنف رحمه الله فان مقتضاه ان اشتراك الفصاحة والبلاغة
 بين الاقسام المذكورة لفظي وجعله حالا يوجب الاشتراك المعنوي وان
 اختلافهما بحسب الاحوال * قال قدس سره نحو القصة الخ * مما يفهم منه
 المعنى الحدتي وان كان اسما جامدا نحو اسد على وفي الحروب نعامه * قال
 قدس سره تضمن معانيها الخ اي فهمه منها تبعاً للزوم لها (قوله اي ذوائبه)
 موافق لما في الصحاح والقاموس وفي المذهب الغدا رموى سرزن وهي جمع
 ذؤبة بالهمزة ابدلت الهمزة الاولى بالواو لاستثقالهم وقوع الف الجمع بين
 الهمزتين في القاموس الذؤبة الناصية يعني موى يذسان كما في الصراخ وفي
 الاساس له ذؤبة وذوائب وهي الشعر المنسدل من وسط الرأس الى الظهر
 فالغدا رمى امامطلق الشعر او شعر مقدم الرأس او الشعر المنسدل من وسط
 الرأس فعلى الاول الضمير راجع الى الحبيبة بتأويل الشخص وعلى الثاني
 والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني ان شعره مر تفع الى
 اعلى الرأس تضل عقاصه في المثني والمرسل وان شعر مقدم رأسها مرتفع
 تغيب عقاصه في مثناه ومرسله وحال شعر ما سوى المقدم قد علم
 من قوله وفرع يزين المتن الخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه المنسدل
 مرتفع الى الاعلى تضل عقاصه في مثناه ومرسله ولا يعلم حال شعر ناصيته
 من البيت لانه معلوم انه يكون مرتفعاً ومعنى قوله وفرع يزين المتن عند
 ارساله واما قول الشارح رح وان شعره اي شعر الرأس ينقسم آه فيقتضي
 ان يكون الشعر مطلقاً منقسماً الى ثلاثة اقسام او ثمانية الذوائب فيكون
 اربعة وحيث يكون جملة قوله تضل العقاص ابتداءً لاحالية من ضمير
 مستتر زات ولا خبر بعد خبر لعدم العائد بخلاف الوجه ٢ السابقة فان اللام
 عائد والقول بان العقاص هي الذوائب فيكون من وضع المظهر موضع
 المضمّر فيكون اقسام الشعر ثلاثة ففيه انه مخالف لما فسر الشارح رح العقيص

٢ لان العقاص في الوجوه
 السابقة بعض من الغدا
 فيكون اللام عائد بخلاف
 قول الشارح وان شعره
 ينقسم فانه يقتضي ان
 لا يكون العقاص من
 الغدا لانه لو كان من
 الغدا لزم ان يقول الشارح
 وانها ينقسم بدل قوله وانه
 ينقسم م

فانها الخصلة المجموعة كالمانعة ليصير مجعاً (قوله هو توسط الشين الخ)
 اي تضاد صفات الحروف المتجاورة في الكلمة كما يدل عليه توصيف
 الحروف بالصفات المذكورة والمهموسة ما يضعف الاعتماد على مخرجه
 يجمعها استشكك خصفه والمجهورة ما هو بخلافه فهي الحروف
 الباقية والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند كونها في مخرجها ويجمعها
 اجدت طبقك والرخوة ما هو بخلافه وهي ما عدا الحروف المذكورة
 والحروف التي بين بين وهي حروف لم يردنا (قوله ومن البعيدة) اي نجد
 من بعيد المخرج ما هو بخلاف غير المتأخر اي متأخر فهو من عطف معمول
 عامل واحد الا انه قدم الجار والمجرور في المعطوف ثم الصواب ان يقال
 لا نجد غير متأخر من قريب المخرج ومن البعيدة كعلم وعمل ولعل اذا دخل
 في الرد لوجيدان البعيدة متأخران فان الزاعم قائل به وما قيل انه لا يثبت ان
 القرب ليس منشأ التأخر لوجدانه في البعيدة فليس بشيء لان الزاعم
 لم يزعم ان القرب فقط منشأ التأخر بل زاعم ان القرب والبعيد كلاهما
 سبب التأخر (قوله لا يوجب انتفاء الكل) قيل هذا هو الموجود في اكثر
 النسخ المعتمدة ولا يخفى ان جعل الكلمة جزءاً من فصاحة الكلام
 وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لا ينبغي ان يغفل عن فساده احدولذا
 قالوا المعنى على حذف المضاف اي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ
 لكنه يشكل حيثئذ ما ذكره في الرد عليه من ان فصاحة الكلمة
 جزء من فصاحة الكلام لا وصف لجزئها ويمكن ان يقال محصل الرد ان
 فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام فيلزم من انتفاء الاولى انتفاء
 الثانية لان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعيت
 وليس صحة كلامه موقوفة على انهم قالوا يكون فصاحة الكلمة وصفا
 لجزئها انتهى وفيه بحث اما اللافلان مقصود الشارح رد الزعم وانما يريد
 كليهما ولذا صرح بقوله وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام
 مع كونه معلوماً مما سبق في رد الزعم فلا بد من كون المؤيد قائلان فصاحة
 الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها
 واما ثانياً فلان تمامية ما ادعى الزاعم انما تتوقف على عدم كون فصاحة
 الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليس موقوفة على كونها وصفا لجزئها
 فلا يصح قوله لان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم

٨ اضافة البعيد الى الضمير
 الراجع الى المخرج لفظية
 ونهكذا دخلت اللام على
 المضاف ثم هو من قبيل
 العطف على معمول عامل
 واحد لا على الطريق
 السابقة كما في قولك رأيت
 زيدا في المسجد وفي السوق
 ٤٠٠٠ الان قوله ومن البعيدة
 عطف على قوله من القريب
 المخرج وقوله ما هو بخلاف
 على قوله غير متأخر ومثله
 سائغ شائع (حسن جلي)

ما اوعيتم وقيل ان الضمير في قوله جزئها راجع الى الكلام بتأويل الجملة
 والمعنى انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا دخل لها في موصوفية الكلام
 بالفصاحة وفيه انه تعرض لما لا يعنى ٦ وترك لما يعنى واقول في توجيه كلام
 المؤيد على النسخة المعتمدة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال للجزء والكل
 عبارة عن الفصاحة الكلام والمعنى ان انتفاء وصف فصاحة الكلمة وهو
 الخلو عن التناثر فيما نحن فيه لا يوجب انتفاء فصاحة الكلام لجواز
 ان تكون الكلمة فصيحة مع التناثر لمجاورة كلمة اخرى اولا فتضاء المقام
 كما سيحى في كلام الشارح رحمه الله عن قريب من قوله قد يعرض لاسباب
 الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية قالوا في قوله تعالى * وهو يدي ويعيد *
 ان يدي من باب الافعال غير مستعمل الا انه صار فصيحاً بوقوعه مع
 يعيد وانما قلنا ان الخلو وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة
 عبارة عن امر وجوذي والخلوص المذكور لازم لها وحينئذ يندفع بحث
 الشارح رحمه الله لان فصاحة الكلمة وان كانت حراً من فصاحة الكلام
 لكن المتنى فيما نحن فيه وصف فصاحة الكلمة لانفسها (قوله لانه ممنوع آه)
 توجيه النوع الثلاثة انا لانسلم وقوع المفرد الغير العربى في الكلام العربى
 اى القرآن وما ذكره من لفظ استجيل والمنسكوة ولقسطاس يجوز ان
 يكون من اللغات المستركة ولو سلم ذلك الوقوع بناء على ما تقرر من ان
 اعلام الانبياء عليهم السلام سوى الستة ٢ كلها عجمية فلا نسلم ان معنى العربى
 الذى به وصف القرآن في قوله تعالى * انا نزلناه قرآنا عربياً * انه عربى
 اللفاظ لم لا يجوز ان يكون المراد انه عربى النظم ولو سلم ان وصفه بالعربى
 باعتبار اللفاظ ٧ فيجوز ان يكون باعتبار الاعم الا غلب فلا ينافى وقوع
 الفاظ ٢ قليلة غير عربية لعريته لعدم اشتراط عربية كل لفظ في عريته
 الكلام بخلاف فصاحة الكلام فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة منه
 فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام (قوله مما يقود الى نسبة الجهل الخ) اى يوهم
 نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى ولذا لم يقل يوجب نسبة الجهل والعجز
 الى الله تعالى فاندفع ما قبل مجوز ان يعلم الفصحى ويقدر على اتانها مع ذلك لم
 بات به لحكمة خفية لا نطلع عليها (قوله غير ظاهرة الدلالة الخ) اللفظ
 قد يكون ظاهراً للدلالة على المعنى ولا يكون مأنوس الاستعمال كودع ووذر
 وقد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس الاستعمال فما قبل

٢ فانه حينئذ تعرض لرد
 الزاعم وقد حصل باول
 كلامه لا ترد المؤيد وهو
 المقصود بقوله وفصاحة
 الكلمة جزأ الخ م
 ٣ واعلم ان اسماء الانبياء
 عليهم السلام متمتعة عن
 الانصراف الاستة محمد
 وصالح وشعيب وهود
 لكونها عربية ونوح ولوط
 لخفتها وقيل ان هود كنوح
 لان سبويه قال انه معه
 ويؤيده ما قيل ان امرئ
 من ولد اسمعيل ومن كان
 قبل ذلك فليس بعربى
 وهود قبل اسمعيل فيما
 يذكر فكان ككنوح
 (متلا جامى)

٧ اى فلا نسلم ان ذلك
 الوصف باعتبار ان جميع
 مفرداته عربية لجواز
 ان يكون باعتبار الاعم

م
 ٢ فانه يجوز ان يوصف الكل
 من حيث هو كل حقيقة
 بما هو وصف اغلب اجزائه

٣ ونحن نقول المراد بعدم
انس الاستعمال عدم انسه
عند الخلق الذينهم
انقصحاء كما صرح به
العصام فحيث لا نم عدم
انس انواع الخفي التي خفي
مرادها بعارض عندهم
ولا نم ايضا عدم ظهور
معناها عندهم كالسارق
فانه لا خفاء في ان معناه من
ياخذ الشيء خفية وانما
الخفي في ان الطرار
والنباش يدخلان في
حكمه ام لا ومثل الاظهار
فانه لا خفاء في ان معناه
الظاهرة الكاملة في ظاهر
البدن وانما الخفي في ان
داخل الفم منه ظاهر
البدن فيجب غسله في
الغسل ام لا وكل انواع
الخفي هكذا يفهم معناه
واخفاء لعارض ومن له
ادنى تدرب في علم الاصول
يقف على صدق هذا
القول (لمحرره الفقير
قبريسي الحاج محمد حبيب
٧

على ان يكون صيغة
التفعيل لنسبة الشيء كتمته
اي نسبه الى بني تميم و
فسقه اي نسبه الى الفسق
٣ بناء على ان سرج على
الوجه النثني لازم والجواب ٩

ان كل واحد منهما يستلزم الآخر والمتصود نصب علامتين على الغرابة
لبس بشيء ولا يظن غير بمعنى لا يقر بنة عطف ولا مأنوسة الاستعمال فالتركيب
من قبيل قوله تعالى * غير المغضوب عليهم ولا الضالين (قوله على المعنى)
اي الموضوع له فلا يرد التشابه والمجمل والمشكل لانها غير ظاهرة الدلالة
على المراد (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) ٣ اي استعمال العرب العرباء فلا يرد
غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا عندهم كما سيجي (قوله فنه
ما يحتاج الخ) وهذا القسم من الغرابة يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات
باعتبار موادها والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه
الانحصار ان اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى فعدم ظهور دلالاته
اما باعتبار جوهره فيحتاج الى التفسير او باعتبار هيئته فيحتاج الى التخريج
(قوله فهاجت به مرة) اي ثارت الصفراء به فاعني عليه فوثب مجتمعين
عليه قوم يعصرون ابهامه ليزول عنه ذلك ويأذنون في اذنه ليعلم انه حي
او ميت فافلت من الافلات وهو الخروج (قوله اي شعرا اسود الخ) ففاجا
للنسة كلابن وتامر نسبة المشبه الى المشبه به (قوله اي كالسيف السريجي
الخ) فغني مسرجا المفعول سيفا سريجيا او سراجا بدعوى الاتحاد بين
المشبه والمشبه به وصيغة التفعيل للجعل كفرحته او المنسوب اليهما نسبة
المشبه الى المشبه به كتمته ولا يخفى بعدهما وقيل الصائر كالسريجي
او كالسراج او سريجا او سراجا او ذا سريجي او ذا سراج على ان يكون
صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كاصله كفوس الرجل او ااصله كعجرت المرأة
او ذا ااصله كورق الشجر وفيه انه يجب ٣ ان يكون مسرجا على صيغة اسم الفاعل
والقول بانه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل لبس بشيء لانه اذا لم يمي منه صيغة
اسم المفعول كيف يمي المصدر منه على وزنه وكذا القول بانه يجوز ان يكون
هذا وجه البعد ايضا لانه حيث لا يكون صحيحا لا بعيدا (قوله وهذا) اي
المعنى الثاني قريب من هذا القول لان البريتي والمعان موجب للحسن مطردا
بخلاف الدقة والاستواء فانه قد يوجب وقد لا يوجب والمقصود ترجيح
التخريج الثاني بانه قريب من استعمال سرج بمعنى حسن بخلاف الاول
وقبل معناه ان اخذ المسرج من السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه
مؤيد بتحقيق نظيره في كلامهم فحيث لا حاجة الى ما قاله الشارح
رحمه الله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرج وجهه

اى حسن يأتى عن هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا اذ لا يمكن
 تخريج سرج على الثانى بمعنى انه كالسراج (قوله وانما لم يجعل الخ)
 يعنى اذا كان سرج بمعنى حسن مستعملا فى كلامهم فلم لا يجعل مسرجا
 مشتقا منه من غير حاجة الى التخريج البعيد بالوجهين (قوله لم يعثروا) اى
 لم يطلع الجاعلون المسرجا غريبا على استعمال سرج بمعنى حسن وان كان
 متحققا فى كلام العرب العرباء والحكم بالغرابة انما هو لعدم الوجدان
 فى الاستعمال اذ لا طريق الى عدم وجوده الا عدم الوجدان فيكون غريبا
 عند من لم يجد ولم يكن غريبا عند الواحد (قوله وان يكون هذا الخ) اى
 لاحتمال ان يكون سرج بمعنى حسن لفظا احده المولدون من السراج
 واستعملوه بمعنى التحسين ولا يكون فى استعمال العرب العرباء فلا يمكن
 جعل مسرجا فى قول العجاج الذى هو من شعراء الجاهلية منه (قوله على
 انه لا يبعد آه) يعنى لا يبعد ان يكون سرج بمعنى حسن ايضا غريبا بان يكون
 معنى مجازياله متعملا فيه لمناسبته بالمعنى الحقيقى لسرج على احد التخرجين
 المذكورين فلا يكون جعل مسرجا منه مخرجا من الغرابة يؤيد ذلك انه
 اورد سرج الله وجهه فى الاساس من المجاز وانما قال لا يبعد لان قولهم سرج
 وجهه اى حسن ظاهر فى انه معنى حقيقى له اشتق من السراج لمناسبة
 وجود البريق الموجب للحسن فيه (قوله واما صاحب مجمل اللغة الخ)
 عطف على قوله وانما لم يجعل الخ يعنى جعل صاحب المجمل مسرجا
 من سرج بمعنى حسن فلا يحتاج عنده الى التخريج البعيد ولا يكون غريبا
 هذا ما عندى فى حل هذه العبارة والناظرين كلمات لا يخفى حالها بعد التدبر
 فيما حررنا (قوله الغرابة كما يفهم آه) الكاف للتعليل لا للنشبه كما فى قوله
 تعالى *واذكروا الله كما هذا كم اى على ما هذا كم وانما لم يتعرض لعدم ظهور
 المعنى مع كونه معتبرا فى مفهوم الغرابة اذ لا مدخل له فى بناء الاعتراض والفرق
 بين الغرابة والوحشية وخاصل الاعتراض ان تفسير الغرابة يكون الكلمة
 وحشية لا يحسن لكونه اخص منه تقيفا ومباينا مفهوم ما (قوله وهى) اى
 الكلمة الغير المشهورة فى الاستعمال (قوله والوحشية) اى الكلمة الوحشية
 (قوله المشتملة على تركيب يتفر عنه الطبع) اى الذوق السليم من غير ان
 يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا يمتاز عن التافه (قوله فلا يحسن تفسير)
 اى الغريب بالوحشية لكونها اخص منه صدقا فكذا تعريف الغرابة

٩
 ان القائل اراد بالصاثر ذات
 صيرورة الا يرى انهم
 صرحوا بان قولك ان
 عذابك بالكفار مخلوق من
 باب النسبة م

يكون الكلمة وحشية لكونه اخص منها تحقفا (قوله بل الوحشية آه) اضراب
 عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف الفصاحة بان قيد الوحشية امر زائد
 اى خارج عن الغرابة لبس عينها ولا دالا فيها معتبر في فصاحة المفرد سلبا
 فلا بد من ذكر الخلوص عنها في التعريف وان كان سلب الغرابة مستلزما لسلبها
 لعمومها تحقفا لان دلالة الالتزام متهجورة في التعريفات ولذا ذكر التنافر
 ومخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة الخلوص عنهما فاندفع
 الاعتراض بان الانسليم وجوب ذكر قيد الوحشية في التعريف لان الخلوص عن
 العام يستلزم الخلوص عن الخاص وقد تعسفوا في دفعه (قوله فلانسلم ان
 الغرابة الخ) حتى يصح تفسير الغرابة بالجملة بالفصاحة بالوحشية بذلك المعنى
 (قوله هذا الخ) اى كون المراد بالوحشية غير ما ذكر واطلاقهم الغرابة
 عليه فقوله والوحشى قسمان عطف على مقول قالوا والمقول الاول لاثبات
 اطلاق الوحشية على غير ما ذكر والمقول الثانى لاثبات اطلاق الغرابة عليه
 (قوله والوحشى) اى فى الجملة سواء كان عند العرب او غيرهم (قوله الذى
 لا يعاب استعماله على العرب) اعلم ان الالفاظ على ثلاثة اقسام منها ما هي
 مستعملة ٩ مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب استعمالها اصلا ومنها ما هي
 مستعملة فى العرب العرباء غير مستعملة فى غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم
 ويعاب على غيرهم ومنه غريب القرآن والحديث ومنها ما هي غير مستعملة
 مطلقا فيعاب استعمالها على الكل فنه ما هو كرىه على الذوق والسمع
 كجحبش ومنه ما هو غير مكروه كتنكأ كأتى وافرنقعوا واليه اشار الشارح
 رحمه الله بقوله فيما سأتى فى وجه النظر من ان الجرشى اما من قبل
 تنكأ كأتى او جحبش فعلم مما ذكرنا ان قوله والوحشى قسمان لبس المقصود
 منه الحصر بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشى ثم المعتبر فى الفصاحة
 ان لا يكون اللفظ غريبا عند العرب العرباء كما يشير اليه قول الشارح رحمه الله
 لانه لم يكن وحشيا عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر فيها لا وجود
 ولا عدما فلا يدخل الغريب الحسن فى تعريف الغرابة اذا مراد ولا ما نوسة
 الاستعمال عند العرب العرباء (قوله مثل شربذ) اى ٣ غليظ التكفين
 والرجلين ويراد به الاسد والنون فيه زائدة بدليل شربذ واشمخ ٧ ارتفع
 واقطر تفرق واشتد اوفر واجتمع (قوله ثقيل على السمع الخ) من غير
 ان يكون فيه تنافر يوجب الثقل على اللسان (قوله وقولنا غير ظاهرة الخ)

٩ سواء كان عند العرب
العرباء او غيرهم م

٣ غليظ التكفين نسخة

غليظ الدين نسخة

٧ ترفع وتعظم ويقال
للجبل العالى المشمخ

م

عطف على قوله هذا ايضا اصطلاح (قوله فنع كونه) اى الوحشية
والثذكير لكونه عبارة عن غير ظهر والخاص ان القول بانه على تقدير
ان يراد بالوحشية غير ما اشتمل على تركيب يتفر عنه الطبع لا يخل بالفصاحة
فاسد لانهم فعروا الوحشية بما لا يكون مأنوسة الاستعمال والفصاحة
عندهم عبارة عن كون اللفظ جاريا على السنة العرب الموثوق بعريتهم
وبما حررنا من السؤال والجواب اندفع السكوك العارضة للناظرين فيهما
كما لا يخفى على من تدبر وانصف (قوله او ما هو في حكمها) اى حكم المفردات
الموضوعة كالمنسوب فانه يبحث عن احواله في الصرف ولبس بمفرد لكنه
في حكم المفرد في كون ياء النسبة كالجزء منه وكونه بمنزلة المستق وقيل
المركبات الناقصة ليدخل نحو مسلمي فانه فصيح دون مسلموى ولبس بشئ
لان الادغام في الكلمتين والتقاء الساكنين فيهما لبس من قواعد الصرف
كما نص عليه الشيخ لرضى في شرح الشافية وتففقوا على ان الصرف
يبحث عن احوال الكلم الثلاث بناء او تغيرا من حيث الافراد فالبحث عن
ادغام نحو مسلمي من قوانين النحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من ابنك
يبحث فيه عن احوال الهمزة من حيث انها تسقط في الدرج دون الابتداء
فهو ايضا يبحث عن تركيب كلمة مع اخرى وما قبله داخل في المفرد لان
هذه الحالة عارضة لمجرد المركب من النون والهمزة لا المجموع المركب
التام ففيه انه اعترف بالبحث عن احوال المهملات في الصرف (قوله
فكانه قال الخ) فالقانون الصرفي هي القاعدة مع الاستثناء (قوله نحو
الاجل الخ) قيل ٧ الاجل لبس بكلمة فانه لبس بموضوع بهذا الوزن وفيه
ان الاجل والاجل بناؤهما واحد ووضعهما كسائر المشتقات نوعي فالقول بانه
لبس بموضوع لا معنى له نعم ان هذا البناء بالادغام مستعمل الفصحاء وبفكه
مترد كهم والضرورات الشعرية انما تجوز اذا كانت ثابتة في كلام العرب
الموثوق بعريتهم وفك الادغام في كلمة لبس في كلامهم منها (قوله قيل
الخ) قاله بعض معاصري المصنف رحمه الله (قوله قال اللفظ من قيل
لاصوات الخ) فيه ان انقسام العام الى القسمين لا يستلزم انقسام الخاص اليهما
فالصواب ترأ هذا الاستدلال والاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متابعة
للايضاح وتوطئة للوجه الثاني للنظر (قوله لانها دخلة) اى الكراهة
في السمع دخلة تحت الغرابة بمعنى ان الخلوص عنها يستلزم الخلوص

٢ فالبحث عن هاتين
المسئلتين يكون تبعيا في
الصرف م
٧ اعصام الدين في اطرافه
حيث قال فان قلت لبس
الاجل بمفرد فصيح لان
المفرد قسم الموضوع
والموضوع هو الاجل لا
الاجل قلت اصل كل
مفرد موضوع عندهم الا انه
هجر الاصل فان قلت لم
لا يجوز للشاعر فك الادغام
وهو جائز بشرط
الاضطرار اتفاقا وعند ابن
جنى من اضطرار قلت
الضرا م مقبسة وغير مقبسة
وفك الادغام في الاجل غير
مقبسة والشاعر لبس من
العرب العرياء بل ممن لبس له
الفك فيما لم يسمع
(القول بعينه)

٩ لكون الغرابة اعم من
الكراهة تحققا م

عنها لأنها داخلية في مفهومها بطلانه في نفسه^٣ ولعدم مساعدة الدليل
اعني قوله لظهور الخ لذلك وما قيل ان الخلو ص عن الغرابة يستلزم
الخلوص عن التناظر ومخالفة القياس فلا حاجة الى ذكرهما ايضا ففيه
ان الاستلزام ممنوع لان مستشزرات واجمل اسباب غريبين لعدم احتياجهما
الى التنفير والتخريج مع التناظر في الاول ومخالفة القياس والثاني على ان
هذا الاعتراض^٢ غير موجه لان الاصل ذكر جميع اسباب الاخلال صريحا
وتراء التصريح ببعضها يحتاج الى توجيه ولم يظهر وجه توصيف الغرابة
بالمفسرة بالوحشية فانه ليس لها معنى سواها نعم للوحشية معنى^٨ سوى
الغرابة كما مر (قوله لظهور الخ) يعني ان الجرشي اما من قبل الغريب
الذي لا يكون كريها على السمع ثقيل على الذوق المستقيم او من قبل الغريب
الكريه الثقيل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة بقيد
الخلوص عن الغرابة وانما لم يحزم ههنا بكونه من القسم الثاني كما جزم
فيما بعد لعدم الاحتياج اليه في توجيه النظر وفي المفتاح ما يدل على
ان الكراهة لازمة للغرابة حيث قال ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها
غير مألوفة وقال السيد قوله تستكره صفة كاشفة لكن الحق ان الغريب
قد لا يكون مكروها وعدم الالفه لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل
جديد لذة (قوله وضعف الخ) اما الاول فلورود منع الملازمة على قوله ولا
فلا تخل بالفصاحة واما الثاني فلان كون اللفظ من قبيل الاصوات مما اتفق
عليه الادباء وكون بعض الكلمات مكروهة على السمع مما لا شبهة فيه سواء
كان اللفظ من قبيل الاصوات اولا (قوله لانه قد يعرض آه) يعني ان وقوعه
في القرآن لا يدل على عدم كون الكراهة في السمع من اسباب الاخلال لجواز
ان يمنع من السببية مانع فيكون ذلك فصيحاً مع سبب الاخلال وما قيل انه ذكر
سابقا ان قرب المخارج ليس سببا للتناظر لوقوعه في قوله تعالى *الم اعهد*
فجوابه ان ذكره هنا لانه كان على وجه التأييد لاللايات فلا يضر وروى
المنع عليه وكذا ما قيل انه لا يصير تعريف الفصاحة حيث شذجا معالجوا
ان يشتمل لفظ على اسباب الاخلال بالفصاحة مع عروض ما يمنع السببية
كما وقع بيدي في القرآن بمقابله يعيد مع انه لم يسمع ذلك لان الكلام في فصاحة
المفرد في ذاته وهي تنفي لوجود شيء من اسباب الاخلال وفيما ذكرتم
الفصاحة عارضة بواسطة التركيب فيجوز ان تكون الاسباب مخلة حال

٣ اذ لم يذكر في تفسير
الوحشية ما يدل عليها م

٢ اي الاعتراض بعدم
احتياج ذكر الغرابة
والمخالفة في تعريف
الفصاحة في المفرد غير

موجه
٨ هي الكلمة المشتملة على
تركيب يتنفر الطبع عنه
وهو المار م

الافراد دون التركيب لتحقيق مانع وهو التركيب مثلا (قوله حال من الضمير الخ) ولا يجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي خلوصا كائنا مع فصاحتها ولا ان يكون مع معنى بعد كما في قوله تعالى * ان مع العسر يسرا * لان مقارنة الخلوص بفصاحة الكلمات او كونه بعدها غير معتبر في فصاحة الكلام انما المعتبر ان يكون مقارنا بفصاحة كلماته على ان القول بالحدف والمجاز لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح ولا يجوز ان يكون ظرفا لغوا للخلوص لانه يقتضي تعلق معنى الخلوص بها ومعيتها مع الفاعل او المجرور فيه فيصير المعنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر او خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه الاخفش او لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة وكلا المعنيين باطل كما لا يخفى (قوله اي خلوصه الخ) اشار بهذا التفسير الى ان المراد الخلوص المقيد مع الفصاحة بناء على ان الحال قيد للعامل فلا يرد ما توهم من انه يلزم ان يكون يبدى الله الخلق بدون يعيده فصيحيا فانه يصدق عليه انه خالص مما ذكر ٣ حال كون كلماته فصيحة وهو حال انضمام يعيد اليه لان الخلوص ٢ المقيد بانضمام يعيد غير الخلوص حال عدم الانضمام فلا حاجة الى ما تكلفوا من ان التلفظ حال الانضمام غير التلفظ حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحدا بالشخص لانه تدقيق سفي لا يعاباه عند الادباء (قوله لانه ٧ يستلزم الخ) بناء على توجه النفي المستفاد من الخلوص الى التنافر المقيد مع فصاحة الكلمات و الشايع في ذلك توجهه الى القيد سواء كان المقيد باقيا او لا (قوله فافهم) اشارة الى ما نقل عنه رح في الحاشية بقوله لا يقال هذا ٨ يعلم بالطريق الاولى لاننا نقول لو سلم ففما اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف مع ان مثله لا يقبل في التعريفات واما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا تنافر في الحروف فيصدق التعريف ٤ وبالجمله اذا جعلتها حالا من الكلمات بقي الحد خاليا عن اشراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام انتهى وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التنافر المقيد بفصاحة الكلمات محلا ان يكون عدم التنافر مع عدم الفصاحة محلا وهو ظاهر قد برهانه قد اطال الكلام ببعض الناظرين في هذه الحاشية زاعما انه تدقيق (قوله ان يكون الخ) فانه اذا كان التأليف محلا للقانون المشتهر وغير المشتهر كان فاسدا لا ضعيفا (قوله لفظا ومعنى) المشهور لفظا

٣ على نعت قولهم الكرم من يستخوف في حال مكنه فانه صادق على الفقير الذي لا مكنه لكنه يستخوف بحث اذا حصل له مكنه م

٢ يعني توجيه الشارح مبني على رجوع القيد الى النفي اي الخلوص فافهم م

٧

اي كون قوله مع فصاحتها حالا من الكلمات في قوله تنافر الكلمات يستلزم م ٨ اي عدم فصاحة الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة ولا يعلم بطريق الاولى لما علم من التعريف ان التنافر المقيد مع فصاحة الكلمات محل للفصاحة م

٤ ولا يكون مانعا عن اغياره فيفسد تعريف فصاحة الكلام اذ في كل منهما وجود شرط وفقد شرط

م

او معنى او حكما كما في المختصر فالمراد بالمعنى ما يعم الاضمار حكما ايضا
 (قوله اعني ما اتصل الخ) احراز عن صورة التنازع اذا طلب الاول الفاعل
 والثاني المفعول واعلمت ان الثاني نحو ضربت بني وضربت زيدا فانه فصيح
 بالاتفاق (قوله لشدة الخ) يعني ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء
 الفعل المتعدي لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل
 الذكر في صورة المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر كذلك يجوز في
 صورة الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر والجواب انها وان تساويا
 في اقتضاء الفعل ايها الا ان اقتضاءه الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية
 على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصيغ فكان
 الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة
 المفعول واما ما قيل من ان اقتضاءه الفاعل اشد فلا يظهر وجهه (قوله
 والواو للحال) لانه المنساق الى الفهم ولموافقة قوله وحدي فانه حان
 ومشاركة الوري للشاعر مفهوم من لفظة معي مع احتياج العطف على
 الضمير المستتر في امدحه الثاني الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار
 الجزائية لتلايحد الشرط والجزاء والى حل معي على الاجتماع زمانا فان
 المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر (قوله
 على كلام غير فصيح الخ) لان سبحه جملة وهذا لا ينافي ما مر من ان استقام
 لقرآن على كلمة مشتملة على سبب يخل بالفصاحة لا يضر فصاحتها لو حود
 ما يمنع السببية لانه في الكلمة دون الكلام حيث قالوا وايكل كلمة مع صاحبها
 مقام لبس له مع اخرى (قوله اي كيون الكلام معقدا الخ)
 فسر بذلك ليصير صفة للكلام مخلا بفصاحته معتبرا خلوصه عنه كما ان
 كونه غير ظاهر الدلالة صفة له بخلاف المصدر المبنى للفاعل واما الاعتراض
 بان ما ذكره تفسير للتعقيد لا لتعقيد فغير مندفع لانه على تقدير كونه مصدرا
 مبني للمفعول يكون معناه المعقدية وهي عبارة عن محولية الكلام غير
 ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما ان يقال ان المراد بالمصدر المبنى
 للمفعول الحاصل بالمصدر اعني الهيئة المرتبة عليه او يقال مبني على الناسخ
 بناء على ظهور ان المراد جعله غير ظاهر الدلالة والظاهر ان يقال هذا تفسير
 للتعقيد الاصطلاحي فلا يحتاج الى جعله مصدرا مبني للمفعول والى تكلف
 في صحة الجمل (قوله على المعنى المراد) بقيد المراد يمتدز التقيد عن الغرابة

٧

اي كون الكلام معقدا وهو
 بعينه كون الكلام غير ظاهر
 الدلالة على المعنى المراد
 فيصح الجمل قائل م

اللفظي اذا حصل باجتماع
امور يكرن كل منها جاريا
على القياس كيف يحترز
بالنحو عنه وسيصرح
الشارح بان ما يحترز به عن
ضعف التأليف والتعقيد
اللفظي علم النحوفان قلت
يجوز ان يكون كل منها
جاريا على القياس ولا يكون
مجموعها جاريا عليه فيجوز
ان يحترز عنه بالنحو قلت
فعلى هذا يكون ذكر
ضعف التأليف مغنيا
عن ذكر التعقيد اللفظي
لانه حيثئذ يكون مخافا
لما ثبت عندهم من القواعد
ومنه ههنا قيل الاولى ان
ذكر التعقيد اللفظي بعد
ذكر ضعف التأليف
تخصيص بعد التعميم
وستعرف جوابه في آخر
المقدمة (حسن جلي)
المراد بتقديم اللفظ تقديمه
عن محل الاصل الذي
يقتضيه ترتيب المعاني
وتأخيره عن ذلك المحل
وهما لا يجتمعان قطعا
فليس احدهما مغنيا عن
الاخر على ان تأخير من
الوازم التقديم (حسن جلي)
غرض الشاعر الفرزدق
من ايراد هذا البيت في
انه يمثله الخ م

فانها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى (قوله لخلل الخ) داخل
في التعريف لاخراج المثناه والمجمل والمشكل فان عدم ظهوره لا لتهاليس
لخلل في النظم ولا لثقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها الحكم ومصالح
على ما تقر في محله وكلمة اما لمنع الخلو ووجه انحصار موجب التعقيد
في الخللين ان الكلام اما ان يراد معناه المطابق وعلى هذا لا يكون التعقيد الا
لخلل في النظم لان فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيئتها
التركيبية يكون ظاهرا او يراد غيره فاما ان لا يكون بين المعنى المطابق وذلك
المعنى لزوم وحيثئذ لا يفهم منه المراد اصلا فيكون فاسدا لا معقدا فانه عبارة
عن عدم الظهور لا عن عدم الدلالة واما ان يكون اللزوم ظاهرا فان كانت
القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد اصلا وان كانت
خفية او يكون اللزوم خفيا في نفسه او لوجود الواسطة يحصل التعقيد
لخلل في الانتقال وما قيل انه لو دخل قوله لخلل في النظم في التعريف
يلزم ان يكون اجتماع امور كل واحد منها شائع الاستعمال خلا في النظم
فما لا يفهمه عاقل لان انحصار موجب التعقيد في الخللين يقتضي دخول
اجتماع المذكور في خلل النظم سواء كان قوله لخلل داخلا في تعريف
اولا (قوله بان لا يكون ترتيب الالفاظ الخ) اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب
الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكر سابقا من كون الالفاظ
مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم
حيثئذ شامل لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي
والخطأ في تأدية المعنى (قوله بسبب تقديم وتأخير) ذكرهما اشارة الى كون كل
منهما مستقلا بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما لآخر (قوله يجوز
ان الخ) لكون كل واحد منها خلافا لاولي والاصل (قوله قد كر ضعف
التأليف الخ) كإزعمه الخ الخالي فان بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف
بدون التعقيد في نحو جاني احدهما بالتشوين ويوجد التعقيد بدون الضعف
في صورة اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال ويجتمعان كما في بيت الفرزدق
(قوله اي ايس مثله الخ) يعني ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني
هكذا (قوله الابن اخته) فمثله المملاك مع المدوح جاء من قبله بحكم ولد
الخلال يتبع الحال (قوله يظهر بالتأمل الخ) تفعل عنه لان الغرض في ان
يمثله احدهما يقاربه وهذا يفيد في ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس

وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر
الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا انتهى
اي ما قيل يفيد على التوجيه الاول نفى المقارب عن المماثل ونفى المماثل
عن المقارب على الثاني وذلك ليس بمقصود ولا مستلزم له وهذا المقاد
متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب بناء على ان مفاد كلمة مانفي الحكم
لا نفى المحكوم عليه سواء كان انتفاؤه بانتفاء الموصوف والصفة معا
او بانتفاء الصفة او بانتفاء الموصوف واقتضائه عدم وجود المماثل على
التوجيه الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم بانتفاء المماثل
بالطريق الاولى وعدم وجود المقارب على التوجيه الثاني ليصح استثناء
مملك عن يقاربه وليس مبنى التدافع كون المقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه
الناظرون فانه مع كونه غير صحيح في نفسه تأبى عنه عبارة الشارح حيث
عطف يقاربه على مماثله وعطف المقارب على المماثل وما قيل انه لو لم تكن
المقاربة بمعنى المماثلة لم يصح الاستثناء لانه يستلزم ان يكون المملك مماثلا غير
مقارب ومقارب با غير مماثل فانما يتجه لو كان مملكة مستثنى من الحكم المستفاد من
قوله ومماثله حتى يقاربه اما اذا كان مستثنى من حتى يقاربه فلا (قوله بدل من
مثاله الخ) بدل الكل اورده لافادة نفى المقاربة الذي هو اهم بعد نفى المماثلة
(قوله اي لا يكون ظاهرا للدلالة الخ) اي لا يكون الكلام ظاهرا للدلالة على
المراد عند السامع لخلل حصل في انتقال ذهنه عن المعنى اللغوي الى مراد
المتكلم بسبب ايراده اللوازم البعيدة على ما في المفتاح من ان التعقيد المعنوي
في الكلام هو ان يعسر صاحبه فكرك في متصرفه ويشيك طريقك
الى المعنى ويوعز مذهبك نحوه حتى يقسم فكرك ويشعب ظنك الى ان
لا تدري من اين يتوصل وبأي طريق معناه يتحصل فافهم ولا تلتفت
الى ارادة ذهن المتكلم وتأويل (قوله وذلك الخلل يكون لا يراد الخ) بانه
يظهر ذلك بايراد اللوازم الخ (قوله اللوازم) اي جنس اللوازم واحدا كان
او متعددا بناء على ان الجمع المعروف باللام اذا استحال ارادة الاستغراق
منه يحمل على الجنس مجازا كما في قوله تعالى * لا يخل لك النساء * وكذا
في قوله الوسائط اي جنس الوسائط المتصفة بالكثرة بان يكون ما فوق الواحد
وانما قيد اللازم بالبعد والواسطة بالكثرة لان اللازم القريب فلما يخفى لزومه
ولذا ذهب الامام الرازي الى ان كل لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة

٧ حيث قال ربما يناقش فيه
بان المقارب من الشيء
ما يكون قريبا منه لا ما يكون
منه فلا قلق في التوجيهين
لصححة نفى المقارب عن
المماثل وعكسه ويحاج بان
الاستثناء لا يصح حيث
لاقتضائه ان يكون المملك
مماثلا ومقاربا غير مماثل على
انه لا شبهة في ان المقصود
نفى المماثل للمدوح ونفى
المماثل عن المقارب
وعكسه لا يفيد من هذا
المقصود شيئا هذا انتهى
كلام حسن جلبي بعينه

٢ فلا يرد ان عدم ظهور
الدلالة بسبب الخلل في
انتقال ذهن السامع لا

العكس م

واحدة فتخصيص اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط لانه اغلب ولكون
المثال المذكور من هذا القبيل ولهذا خص اللوازم البعيدة والا
فقد يكون الخفاً بسبب اراد الملزوم و ارادة اللازم البعيد المفتقر
الى الوسائط والمراد باللوازم مصطلح علماء علم المعاني والبيان فان كل شيء
وجوده على سبيل التبعية لاخر يكون لازماً لاخر عندهم وان كان اخص
منه كذا في شرح المفتاح للعلامة وانما لم يقل لايراد الملزومات ويكون
المراد الملزوم في الذهن كما ذهب اليه المصنف فبشمل جميع صور
الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم فان اللازم
ما لم يكن ملزوماً في الذهن لا يمكن الانتقال منه لان الانتقال من الملزوم
الذهني الى اللازم الذهني طريق واضح لا يكون فيه خفاً (قوله عنكم)
متعلق ببعد لا بالدار والا لقال منكم فالمعنى بعد داري عنكم وفيه اشارة
الى انه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار المحبوب فضلاً عن نفسه (قوله
كناية عما يلزم الخ) اي جعل البكاء كناية عن الحزن لان البكاء يلزم الحزن
عرفاً وعقلاً فان اصابة غير الملايم توجب توجه الروح الى القلب فيصعد
منه بخار يصير ماء عند الوصول الى الدماغ ويجري من طريق العين
لا انه يستعمل السكب في الفراق للملازمة بينهما وجعل الفراق كناية عن
الحزن على ما قيل فانه ارتكاب خلاف ما في العبارة من غير ضرورة (قوله
ولكنه اخطأ الخ) في الايضاح اراد ان يكنى عما يوجب دوام التلاقي من
السرو وبالجود لظنه ان الجود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار
شيء آخر معه واخطأ لان الجود خلو العين من البكاء في حال ارادة البكاء
منها فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل انتهى يستفاد
منه ان هذه الكناية خطأ بناء على انه ظن معنى الجود ما ليس معناه وانه
بمعناه لا ينتقل منه الى المسرة اصلاً وانما ينتقل منه الى البخل فالبيت مثال
للخال في الانتقال لا للتعقيد لاجله لانه لا انتقال فيه الى المراد اصلاً لانه
غير ظاهر فالمراد بقول الشارح رحمه الله ولكنه اخطأ الخطأ في نفس
الامر باعتقاد المصنف رحمه الله لا الخطأ في نظر البلغاء لا شتمالها على
التعقيد على ما وهم لعدم مساعدة الدليل وعدم مطابقتها لما في الايضاح
ثم الشارح رحمه الله بعد نقل كلام المصنف رحمه الله على غره اورد عليه
انا لانسلم انه لا انتقال فيه اصلاً حتى يكون خطأ لم لا يجوز ان يكون الجود

المسرة بالسرور لان
المسرة مصدر متعدية
يقال سره مسرة واما
السرور فيجي لا رما ايضا
كما يشهد به تتبع كتب اللغة
حسن جلي) واراد المحشي
الجواب عن اصل هذا
الاراد مع قطع النظر عن
جواب الناظرين في هذا
المقام واتى بما ترى فافهم
والسلامات الفرح
والسرور الذي هو اثر
المسرة م

٧ لان المستفاد منه انه
لا ينتقل الى المقصود
اصلا م

٢ اقول ان اريد بالمعنى الثاني
هنا الاغراض لا يكون
الجواب موجها اذ بناء
السؤال على الخلاء عن
المعنى المجازي والكنائي
وذلك كما يتحقق في ضمن
الخلاء عن المعنى الثاني
بمعنى الاغراض التي
يصاغ لها الكلام كذلك
يتحقق في ضمن عدمه ايضا
بل الحق ان المراد بالمعنى
الثاني المعنى الصريح
وانجازي ليكون الجواب
موجها لكن يرد عليه ما
اورده المورد فتأمل م

مستعملا في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعا لها عادة وان كان
ينفك عنها في بعض الاحيان واجاب بان هذا التوجيه يصحح الكلام
ويخرجه عن بطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي
خفا القرينة الدالة على انه مستعمل في مطلق الخلو وخفا التزام بين مطلق
الخلو والمسرة لتحقيق كل منهما بدون الاخر فاليست مثال للتعقيد المعنوي
للخلل في الانتقال بآراء اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط مع خفا لقرينة
لان الجمود في الاصل ضد السيالان استعمال في خلو العين عن الدمع حال
ارادة البكاء ثم استعمال في مطلق خلو العين ثم كنى به عن المسرة فقول
المصنف كقول الاخر متعلق بقوله واما في الانتقال على تقرير المصنف
رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الخلل يكون لا يراد اللوازم البعيدة الخ على
تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي ان يضبط هذا الكلام (قوله من الفرح
والسرور) في تاج البيهقي السرور والمسرة والمسرة شادمان كردن فالمراد
ههنا الحاصل بالمصدر اعني شادمانى (قوله فان الانتقال الخ) لما عرفت
ان معناه خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء فان الانتقال منه الى البخل
بالدمع لا الى ما قصده الشاعر من السرور لانه انما يصح لو كان معنى الجمود
مطلق الخلو فذكر ما ينتقل منه اليه لاطهار عدم الانتقال الى ما قصده لا
لان عدم الانتقال الى ما قصده مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال
الى معنى اخر ولا للاشارة الى ان الخلل في الانتقال ربما يكون من ظهور معنى
اخر يحول بين اللفظ والمقصود على ما اتفق عليه الناظرون فانه مخالف لما
في الايضاح ٧ ولما ذكره الشارح من ان ذلك الخلل يكون بايراد اللوازم البعيدة
الخ ويرد عليه انه ان نصب القرينة الظاهرة على تعيين المراد فظهر معنى
آخر لا يحول بين اللفظ والمقصود وان لم ينصب كان عدم الانتقال بواسطة
خفا القرينة لا لظهور معنى آخر (قوله لا الى ما قصده الخ) قبل يتجه عليه
ان ما ذكره في صدر البيت من قصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المق
فلا خلل في الانتقال وليس بشئ لان نصب القرينة يكون بعد وجود
العلاقة الصحيحة للانتقال (قوله واما الكلام الخ) دفع لما يرد على قوله
والكلام الخالى الخ من ان هذا يقتضى ان لا يكون الكلام الذى ليس به
معنى ثان خاليا عن التعقيد بل معقدا مع ظهور دلالة على المعنى الاول
المراد منه (قوله معنى ثانى ٢) اراد به الاغراض الذى يصاغ لها الكلام

كنى الشك والانكار والحصر لا المعنى المجازي والكنائي حتى يرد عليه
انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي لبس له
معنى مجازي او كناية ساقطا عن درجة الاعتبار على ما فهم (قوله
فبعد هـ) إشارة الى ان السين للاستقبال (قوله لا يدخل الخ) فيكون
تسكب معطوفا على سأطلب (قوله اكب عليه) يدل عليه صيغة المضارع
للاستمرار (قوله ما به من التكلف والتعسف) حيث جعل عادة الزمان
والاخوان ذلك وجعل سكب الدموع مطلوبا يداوم عليه ليظن الدهراخ
ومن اين هذا كذا نقل عنه (قوله وهو ذ كر الشئ الخ) لان الكثرة الرجوع
والتكرار الارجاع فهو يحصل بذ كر الشئ ثانيا و يذ كره الثالث حصل الكثرة
المقابلة لموحدة ففي الست كثرة التكرار بلا شبهة (قوله الشدة) بذ كر المزموم
وارادة اللزوم (قوله واراد بها الخ) يريد ان السج في الاصل العوم في القاموس
سج كنع سجا وسباحة عام استعمل في قولهم فرس سبوح وسابح بمعنى
شدة لعدو وتبساطها فيه فالمراد ههنا هو المعنى الثاني لكنه روى فيه
المعنى الاول لان مقام المدح يقتضى ذلك ولان الاسعاد لا يتحقق بدونه
فالمراد حسن الجرى في العدو وعلى ما في شمس العلوم فرس سابح تعد
وبعد الدين كأنها تجرى في الماء وهذه الرعاية كناية عن المعنى الاضافي في ابي
لهب حال العلية والاطهر حسنة الجرى لتحملها ضمير الفرس المؤنث
السماعي ووجه التذكير تأويله بالخيل (قوله وهي ارض الخ) في الصحاح
الجندل الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع ذوالحجارة
فاذ كره الشارح رحمه الله لا يوافق الا ان يتكلف بانه بيان للمراد على
البحر بذكر الحال وارادة المحل او يقرأ بكسر الدال وتسكين النون
لضرورة الشعر وما كان الفاضل الاسفرائني من ان الجندل بالفتح وكسر
الدال وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع الذي يجتمع فيه
الحجارة فيجب ان يجعل الجندل مكسور الدال لا مفتوحه وان اشتهر
تصنيفه فغلط نشأ من تصحيحه عبارة القاموس حيث وقع فيه جندل كجعفر
ما يقوله الرجل من الحجارة ويكسر الدال وكعلبط الموضع الذي يجتمع فيه
الحجارة فقرأ ذلك الفاضل بكسر صيغة المضارع بالباء الجارة وعطف
كعلبط عليه وجعل تفسيرهما الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة (قوله كذا
في الصحاح) إشارة الى ان ما ذكره الزوزني من ان المعنى انت بحيث ترين سعاد

٩ اعترض الشارحون بان
التكرار ذكر الشئ مرتين
فالتكرار هو مجموع الدكرين
والبيت الذي اورد
المص مشتمل على الدكر
ثلاث مرات ولا يتحقق
بمجرد تثليث الذكر تعدد
التكرار فضلا عن تكرره
فاجاب بما ترى فافهم م

وتسمعين صوتهما خلاف استعمال اللغة وفي المختصر انه غير صحيح عقلا
 ووجهه انه اذا كانت الجملة تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت
 لا السجيع فانه محل بالسماع اللهم الا ان يجعل السجيع مجازا عن النشاط مع
 خفا القرينة عليه ولا يمكن جعله كناية لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي
 (قوله لان كلاما من كثرة التكرار الخ) الفرق بين هذا الوجه والوجه الذي
 ذكره في بيان قوله ٦ وفيه نظر بقوله الاول انها ان ادت الى الثقل فقد
 دخلت تحت التناثر والا فلا تدخل بالفصاحة ان الشرطية الثانية في ذلك
 الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه فانه مؤيد بالوقوع
 في الحديث وبقول الشيخ عبد القاهر فلذا اختلفا ردا وقبولا (قوله قال
 الشيخ عبد القاهر الخ) هذا القول توطئة للقول الثاني المورد لتأيد النظر
 وفيه اشارة الى مأخذ من شرط الخلو من تنابع الاضافات (قوله قال
 صاحب) اي ابو القاسم اسمعيل بن عباد الملقب بالصاحب استاذ الشيخ
 عبد القاهر (قوله المتداخلة) بعضها في حيز بعض متواصلة كانت
 او متفصلة (قوله يستعمل في الهجاء) اذ المقصود منه الذم فايراد الانفاظ
 التبيحة ادخل فيه لانه يحصل الذم لفظيا ومعنى (قوله في خيارة روى)
 بالخاء المعجمة المكسورة والياء المشددة من تحت ومعناها القشاء والكلام على القلب
 اي خيارة في ثلجة وروى بالخاء المعجمة المفتوحة والياء الموحدة ومعناه
 الارض الرخوة والمقصود على التقديرين ذم على بن حمزة بعدم النفع (قوله
 من الاستكراه) اي استكراه الذوق السليم بان لا يكون مؤديا الى الثقل (قوله
 ومنه الاطراد) وهو ان يثبت باسماء الممدوح وغيره على ترتيب الولادة من غير
 تكلف في السبك (قوله وما اورده المصنف رحمه الله الخ) تمهيد للاعراض
 الآتي اي ما اورده المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو المذكور سابقا
 بقوله قال الشيخ الى قوله ومنه الاطراد من حيث انه اورده مشعر بان المصنف
 رحمه الله جعل الخ وكذا الضمائر في المعطوفين الآتين راجع الى المصنف
 رحمه الله ووجه الاشعار ان المصنف رحمه الله اورد الكلام المنقول من الشيخ
 مستشهد الوجه النظر وفي قوله يا علي بن حمزة بن عمارة اضافة لغير
 مرتبتين فيعلم انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد اعم من ان يكون بينهما
 فصل او لا ولا شك ان التابع بهذا المعنى متحقق في الحديث وكونه من قبيل
 التكرار ظاهر فيكون مثالا لهما (قوله من اشتراط ذلك) اي الخلو من

٦ في الفصاحة في المفرد

م

كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله كما في البيتين) المذكورين في المتن (قوله
والحديث سالم عن هذا) فلا يصح التأيد به للشرطية الثانية (قوله هما
ايضا ان اوجبا الخ) يعني ان السؤال المذكور كلام على السند الاخص بوجود
سند آخر للتأيد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شيء واحد وتتابع الاضافات
المرتبة (قوله متقاربا المفهوم الا ان الخ) هذه العبارة متعارفة في محاورات
العلماء وتوجيهه ان كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما الا بهذا
الاعتبار وابست استدراكية على ما وهم (قوله باعترار عروضة) اي حصوله
في شيء آخر والهيئة باعتبار حصوله اي في نفسه (قوله الثابتة في المحل) فيه
انه يخرج الاصوات لانها اما آتية او زمانية (قوله لتدخل الخ) بناء على ان
القيد في حيز النفي يفيد العموم (قوله الكيفيات المقتضية للقسمة) وهي
الكيفيات المختصة بالكميات او النسبة وهي الكيفيات العارضة للاعراض
النسبية (قوله بواسطة اقتضاء محلها) اي معروضها يعني اقتضاؤها
للقسمة والنسبة بتبعية محلها لا لذاتها فافتضاؤها هو اقتضاء المحل فما
قبل انه لا اقتضاء لها بل قبول للقسمة والنسبة وهم (قوله والاحسن الخ)
وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة ووردتان
على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه
لاخراجها وان جعلت من الالين فقد خرجت بقوله لا تقتضي نسبة وان
جعلت من الكم فهو خارج بقوله لا تقتضي قسمة وكذا الفعل والانفعال
خارجان بقوله لا تقتضي نسبة وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضي قسمة لانه
نوع من الكم كذا نقل عنه رحمه الله تعالى والخفاء في الهيئة والقارة بالنسبة
الى لفظ العرض لان فيه خفاء في نفسه وورود الوحدة والنقطة على تقدير
كونهما موجودتين كما هو المشهور وعدم دخولهما في الكيف بناء على
انهما ليستا داخليتين في شيء من اقسامه الاربعة واخراج الحركة بناء على
تقدير عدم دخولها في شيء من المقولات كما هو مذهب البعض وخروج
الفعل والانفعال والزمان بقيد مذكور بعد لا ينافي خروجها بقيد متقدم
وانما المستحيل اخراج المخرج نعم الاكتفاء بالاخير اولى وبهذا اوضح
ان ما ذكره وجه الاحسن لا وجه الحسن (قوله لا يتوقف تصويره الخ)
احترار عن الاعراض النسبية فان تصويرها يتوقف على تصور الغير والمراد
بالغير الامر الخارج لانه المتبادر الى الذهن لان الجزء ليس عين الكل

يريد ان قيد قارة مستغنى
عنه بل فاسد لا خراج
الاصوات فافهم م
لاهي كون الشيء بحيث
لا ينقسم الى امور متشاركة
في تمام ذاته م
وهو مذهب من يجعلهما
من الاعراض ويخرجهما
من الكيف بل من المقولات
النسبة قائلان لم نحضر
الاعراض فيها بل
الاجناس العالية وهما ليسا
من الاجناس لما تحتها م

ولا غيره اذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للحكاماء المتأخرين
ومعنى التوقف ان لا يمكن التصور بدونها اصلا فلا يرد الكيفية المركبة لان
تصورها يتوقف على تصور اجزائها الاعلى امر خارج وكذا الكيفية المكنسية
بالحد والرسم اذ لا يتوقف فيها بمعنى عدم امكان التصور بدونها الا مكان
حصولها بالبداهة تكن رد عليه ان هذا الثابت فيما سوى الاضافة على تقدير
ان تكون النسبة جزءا من مفهومها وهو ممنوع فانها في المشهور مقولات
معروضة للنسبة وتصور المعروض لا يتوقف على تصور العارض قبل
العرض مأخوذ في تعريف الكيف وتصوره موقوف على تصور الغير اذ
هو الموجود في موضوع واجيب بان الموقوف مفهوم العرض والكيف ما
صدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه وقفه لو كان ذاتيا وقوله لا يقتضي
القسمه اذ قبول القسم الوهمية ليخرج الكم فانه يقتضي قبولها وقوله واللا
قسمه ليخرج الوحدة والنقطة فانهما يقتضيان اللا قسمه وقوله في محله
طرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي والمعنى لا يقتضي القسمه واللا
قسمه حال كونه في محله وفائدة هذا القيد الاشارة الى ان عدم اقتضاء
القسمه واللا قسمه ليس باعتبار التصور كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود
والا لم يخرج الكم لعدم اقتضائه القسمه واللا قسمه في الذهن ضرورة ان تصور
لا يستلزم تصور القسمه واللا قسمه وبهذا ظهر اندفاع ان قوله في محله
على هذا المعنى قيد لا طائل تحته وقوله اقتضاء اوليا اي ذاتيا قيد لعدم
اقتضاء اللا قسمه صرح به في شرح المختص قيد به ليدخل الكيف الذي
يقتضي اللا قسمه تكن لالذنه كالعالم بالبسيط الحقيقي فانه يقتضي اللا تقسيم
اكن لالذنه بل بسبب متعلقه وقيل انه قيد الاقتضاء مطلقا وفائدته في اقتضاء
القسمه الاحتراز عن خروج الكيفيات المتعلقة بالقسمه بسبب عروضه
للكميات كالبياض القائم بالسطح او بسبب عروض الكميات لها كالعلمين
المتعلقين بالمعلومين فانهما يقتضيان القسمه لكن لالذاتيهما بل بسبب
الكميات العارضة او المعروضة وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمه
بالتبعية واما ما قيل ان العلم الواحد والعلمين لا يقتضيان القسمه واللا قسمه
في محلهما اعني الذهن فمع قوله في محله لا حاجة الى قوله اوليا فانما يرد او كان
قوله في محله متعلقا بالقسمه واللا قسمه ويكون المعنى لا يقتضي انقسام محله
ولا عدم انقسامه وهو قيد والا لم يخرج النقطة مع انه جعله وجه الاحسنه

والمراد بالكيفية المكنسية
الكيفية المعلومة المكنسية
لا العلم النظري الذي من
مقولة الكيف لانه لا يتصور
الانقض به اذ لا يقال تصور
العلم المكنس يتوقف
على القول الشارح بل
المتوقف عليه نفس العلم
لا تصور فتأمل م

(قوله ان اختصت بذوات الانفس) اي ان اختصت من بين الاجسام
 العنصرية بذوات الانفس مطلقا ان قلنا هو جود الصحة والمرض في
 النبات او الانفس الحيوانية ان قلنا بعد مهمل فيه (قوله اشعار بان الخ)
 لم يقل احتراز عن الفصاحة الغير الراسخة لعدم الدخول في شيء سابق
 على قوله ملكة ولانه اترك لفظ ملكة لحصل الاحتراز عنها بقوله عن
 المقصود المعروف بلام الاستغراق اذ صاحب الفصاحة الغير الراسخة
 لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح (قوله اشعار بانه الخ) اي
 اشعار بهذه الفائدة لانه احتراز عن خروج من لا ينطبق اصلا فلا يراد
 قيد الاقتدار حيثئذ للمحافظة عن خروج ما لا يكاد يوجد (قوله اي
 سواء كان الخ) اي ليس المراد ان يقتدر مشعر بان المتكلم يسمى فصيحاً في
 الحالتين دون تعبير كما هو الظاهر فانه باطل لان معنى يعبر الاطلاق في زمان
 من الزمنة لا بشرط الوصف اي يعبر مادام يعبر فهو ايضا مشعر بانه يسمى
 فصيحاً في الحالتين بل المراد انه يسمى فصيحاً حال كونه ممن ينطق
 في الجملة وحالة كونه ممن لا ينطق اصلا فهو تعميم للمتكلم باعتبار افراد
 لا تعميم له باعتبار حاله (قوله لا يختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة)
 وذلك لانه لا يكون اللام في المقصود حيثئذ للاستغراق اذ لا معنى لقولنا
 يعبر في وقت ما عن كل ما يتعلق به قصده بلفظ فصيح بل للجنس فلا يراد
 ما قيل انه لا يصدق على من ينطق بمقصوده فضلا عن ان يختص به اذ لا
 يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود يرد عليه بلفظ فصيح (قوله لان اللام
 الخ) اما لفظا فلعدم العهد الخارجي وعدم قرينة العضية المطلقة وعدم
 صحة الحكم على الجنس من حيث هو واما معنى فلانه لو لا الاستغراق يلزم ان
 يصح اطلاق الفصح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض
 المقاصد كالمدح ولا يقتدر على التعبير ببعض آخر كالذم (قوله اي كل
 ما وقع عليه قصد المتكلم) ان يريد بالمقصود مقصود المتكلم فالاستغراق
 حقيقى وان اجري على اطلاقه فهو عرفى اذ المتبادر من التعبير عن كل
 مقصود كل مقصود للمعبر كما في جمع الامير الصاعقة وليس المراد بوقع الوقوع
 في الزمان الماضي بل وقوع القصد في اي زمان كان لما تقر ان صيغ الافعال
 اذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث المجرد عن الزمان صرح به
 الفاضل اللارى في حواشيه على الفوائد للضيايعة في تعريف

فالاختصاص اضافى اي
 بالنسبة الى الجمادات وعلى
 الثانى بالنسبة الى الجمادات
 والنباتات فلا يراد ان بعض
 الكيفيات كالعلم والارادة
 ثابتة للمجردات والواجب
 على ان القائل بثبوتها
 للواجب والمجردات
 لم يجعلها مندرجة في
 جنس الكيف والعرض
 (حسن جلي)

؟ وهو من لا ينطق اصلا

الكلمة فالعنى ملكة يقتدر بها على التعبير عن كل ما يتعلق قصده به
 في وقت ما سواء كان تلك الملكة خلقيا او كسبيا ويعلم وجودها بطريق
 الحدس ٨ من التعبيرات المختلفة الواقعة منه من غير كلفة كما يعلم وجود
 سائر الملكات كذلك (قوله سهو ظاهر الخ) لان مثل هذا الكلام يقال في مقام
 بيان رجحان بعض القيود على بعض والترجيح يقتضى صحة اتيان كل منهما
 ومعلوم انه لا يصح ان يقال بلفظ بليغ لان البلاغة ليست بشرط في فصاحة
 المتكلم وما قيل ان قولهم قال هذا لكذا يقتضى انحصار العلة فيه
 فيكون علة عدم القول بلفظ بليغ قصد الشمول فقط وليس كذلك
 فان عدم صحته مع فرض عدم الشمول ايضا علة لتركه ففيه ان اقتضائه
 للانحصار ممنوع والقول بان الذوق السليم يقتضى ذلك مجرد دعوى
 (قوله لصدقه على الادراك الخ) اى اذا كانت هذه الصفات راسخة
 في محلها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على التعبير
 المذكور (قوله لانسلم ان هذه اسباب) فان السبب ما يكون مؤثرا في الشيء
 (قوله مطابقة لمقتضى الحال) اى مطابقة لجميع ما يقتضيه الحال بقدر
 الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام
 البارى تعالى الا ان يراد بقدر الطاقة المتكلم او المخاطب (قوله
 لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التى يبحث عنها في علم المعانى كما يدل عليه
 بيان الشارح رحمه الله دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان
 اذ قد يتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بان يكون الكلام
 المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدالات وضعية اى مطابقة غير
 مختلفة بالوضوح والحقا نعم اذا دى المعنى بدالات عقلية مختلفة بالوضوح
 والحقا لابد فيه من رعاية كيفية الدلالة ايضا كما ستعرفه فاقيل ليس
 المقتضى مخصوصا بما يبحث عنه في علم المعانى كما يشعر به كلام الشارح
 رحمه الله بل اعم من الخصوصيات التى يطلع عليها في علم المعانى وكيفيات
 دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان فانه لابد في البلاغة من رعايتها
 ليس بشئ كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ
 (قوله اى الى ان يعتبر الخ) اشار بهذا التفسير الى ان التكلم بدون الاعتبار
 والقصد غير معتبر عندهم والى انه لا يجب ان تكون الخصوصية من قبيل
 اللفظ ولذا اورد كلمة مع لا دون في الموهم للجريئة (قوله خصوصية) في القاموس

٨ الحدس هو سرعة
 الانتقال من المبادئ الى
 المطالب ويقابله الفكر فانه
 حركة نحو المبادئ
 ورجوعها عنه الى
 المطالب فلا بد فيه من
 حركتين بخلاف الحدس
 اذ لا حركة فيه اصلا
 ولا انتقال بحركة فان
 الحركة تدريجية الوجود
 والحدس دفعى م

٧ وقال مع الكلام الذى
 يؤدى به اصل المراد م

خصه بالشيء خصا وخصوصا وخصوصية ويقع وخصيصي ويمد
 وخصية وتخصه اذا فضله انتهى والمراد الامر المختص جعله نفس
 المصدر مبالغة فاذا ذكره الناظرون في تحقيقها كلها جزافات (قوله وهو
 مقتضى الحال) اي تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ولما كان معرفة
 مقتضى الحال موقوفا على معرفة الحال قدم تعريفها ثم بين المقتضى ثم بين
 معنى المطابقة التي هي نسبة بينهما وفيه اشارة الى انه في الحقيقة هو
 الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فقام كل من التكرير والاطلاق الخ
 وقولهم واما ذكره فليكذا وحذفه لكذا واما ما سيجي من انه عبارة عن
 الكلام المؤكد المشتمل على الخصوصيات فلغرض يدعو الى ذلك كما سيجي
 (قوله ومعنى مطابقته الخ) يعني ان المراد بالمطابقة الاشتغال لا مصطلح
 المنطقيين (قوله فان البلاغة الخ) يريد ان الفصاحة شرط لتحقيق البلاغة
 لا انه معتبر في مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكي وقال البلاغة بلوغ المتكلم
 في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها وايراد
 انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها (قوله وهو اي مقتضى الحال
 الخ) المقصود من هذا الكلام بيان تعدد مراتب البلاغة لبيان ما سيجي
 من ان ارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان له طرفين اعلى
 واسفل (قوله متفاوتة) اي بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه
 ان اختلاف المقتضى لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد يقتضى امور كثيرة
 شتى واحدا ولذا يذكر لخصوصية واحدة دواعي متعددة (قوله باعتبار
 توهم كونه الخ) فهذا الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني
 في مفهوم الحال فهما متغايران بهذا الاعتبار متحدان في القدر المشترك
 وهو الامر الداعي الى اعتبار الخصوصية في الكلام فيكونان متقاربين في المفهوم
 وليس هذا ببيان الوجه التسمية حتى يرد ان وجه التسمية غير داخل في المفهوم
 فلا يحصل التغاير في المفهوم بسببها ووجه ذلك التوهم انطباق المقتضى
 بالامر الداعي انطباق الزماني والمكن بالزمان والمكان (قوله وايضا المقام
 باعتبار اضافته الخ) ولذا اختار المصنف رحمه الله المقامات على الاحوال فان
 تفاوتها ظاهر في تفاوت ما اضيفت اليه اعني المقتضى بخلاف تفاوت الاحوال
 وللتنبية على اتحاد المقام والحال (قوله فعند الخ) نفي على قوله فان مقامات
 الكلام متفاوتة (قوله ضرورة الخ) اي هذه المقدمة ضرورية ولذا لم يذكرها

المصنف رحمه الله (قوله ان الاعتبار الخ) اى الامر بالمعتبر اللايق وهو
 الخصوصية التى هى نفس مقتضى المقام الا ان الحكم عليها بالتغاير اذا لوحظ
 من حيث انه لايق بهذا المقام ضرورى لانخفا فيه بخلاف ما اذا لوحظ
 من حيث انه مقتضى المقام (قوله واختلافها الخ) معطوف على قوله فعند
 تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ليحصل بانضمامه اليه المدعى
 اعنى تفاوت مقتضيات الاحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على مقدر
 مستفاد من قوله فان المقامات الخ اى اجل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع
 فى تفصيلها او كلمة ثم زائدة واما القول بان معطوف على متوهم فتوهم لا شاهد له
 (قوله مقتضيات الاحوال) اى اكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة
 كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام
 التى ليست جزء الجملة كالكثير مباحث الانشاء (قوله ان مقتضى الحال الخ)
 المقصود من هذه المقدمة التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا
 موجب الذى يمتنع تخلفه عنه ليعلم ان اضافة المقام الى التكرير وغيره معناه
 مقام يناسبه التكرير ليدخل فيه الحسنات واما اطلاق عليه المقتضى
 لان المحسن كالمقتضى فى نظر البليغ (قوله كما سيجى) جملة معترضة بين
 المبتدأ والخبر فى الرضى الكاف الذى تدخل على مالها معان ثلثة احدها
 تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى وليس لها حيثئذ متعلق من الفعل
 او شبهه لانها لا تجر والمتعلق انما يطلب اذا كانت جارة ويحتمل ان تكون
 للتعليل كما قال الاخفش فى قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا اى لما ارسلنا
 فيكم (قوله اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة) الاصل فى الخصوص
 وان كان دخول الباء على المقصور عليه لكن الشايع فى الاستعمال
 دخوله على المقصور فالمعنى ان لا يتجاوز اجزاء الجملة ٢ مثلا عن ذلك
 الاعتبار فلا ينافى تحقق ذلك الاعتبار فيما سوى اجزاء الجملة فاندفع ما قيل
 ان اريد بالجزء الجزء المصطلح وهو الذى يعتبر فى انعقاد الجملة خرج
 المفعول ونحوه وان اريد الاعم من ذلك لا ينحصر فى الاسناد والمسند اليه
 والمسند لا نأريد الاول والمقصود قصر الاجزاء على تلك الاحوال
 لا قصر الاحوال عليها على ان الاحوال الراجعة الى المفعول ونحوه
 الاحوال للمسند او المسند اليه ولو بواسطة وكذا اندفع ما قيل ان الخذف
 والاثبات ليس خاصا باجزاء الجملة لما مر (قوله اما الى نفس الاسناد)

٢ قال فيه بحث لان الاجزاء
 ان اريد بها الاجزاء
 المصطلح عليها وهى التى
 يعتبر فى انعقاد اصل الجملة
 خرج منها المفعول ونحوه
 وان اريد اعم منها لا ينحصر
 فى الاسناد والمسند كما ذكره
 انتهى (حسن جلي)

كون الاسناد جزءاً من الجملة هو الظاهر وعد الجملة من اقسام اللفظ اما باعتبار اكثر اجزائها او باعتبار ان الدال على الاسناد ملفوظ اما اصاله كالاعراب او تبعاً كالهبة الدالة عليه وبعضهم جعل الاسناد شرطاً للجملة فالمراد باجزاء الجملة اعم من الاجزاء وما في حكمها مما لا تنعقد الجملة بدونه (قوله تأ كيدا واحدا الخ) تفصيل لقوله وجوبا (قوله مخصوصا) صفة لقوله منكرا (قوله مصحوبا) خبر بعد خبر لقوله لكونه وكذا ما بعده (قوله على المسند اليه) اي الذي اسند اليه وهو المسند فصيغة المسند مسند الى الضمير المستر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذي بعده وانما لم يقل على المسند مع انه اظهر واخصر لمحافظة قوله كما ذكره فان المتبادر من هذه العبارة هو المذكور بعينه فلو قال المسند لا يصح الابعبار بتبديل لفظ المسند بالمسند اليه بخلاف ما ذكرنا فان المسند اليه فانه صحيح وان كان لفظ المسند في كل من المقامين بمعنى مغاير للآخر (قوله كونه مفردا) الافراد في المسند مقتضى الحال مع قطع النظر عن كونه فعلا او غيره بخلاف افراد المسند اليه فانه مما يتعلق به افادة اصل المعنى فلذا جعله الشارح رحمه الله زائدا على ما ذكر في المسند اليه يشهد على ذلك ايرادهم الافراد في مباحث المسند دون المسند اليه فاقبل المراد مفردا ينقسم الى قسمين فلا يرد ان كونه مفردا غير فعل يكون في المسند اليه ايضا ليس بشيء (قوله مقيدا بتعلق) المتعلق انما يكون للفعل وشبهه بعد انتسابه الى الفاعل ففي قولنا الضارب زيدا عمرو زيدا مفعول للضارب المسند الى الموصول والتقدير الذي ضرب زيدا عمرو (قوله تقييده بمؤكد) اداة قصر ناظر الى الحكم والتعلق او تابع ناظر الى المسند اليه والمسند ومتعلقه او شرط ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت والى التعلق نحو ان ضربت زيدا ضربتك وان اريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسند وقوله او مفعول يؤيد الاول (قوله اي خلاف كل منها) بعد وجود المخالف بينها فاندفع ما تحير فيه الناظرون من انه يقتضي ان يبين مقام كل واحد من المذكورات لمقام خلاف كل واحد منها حتى قال بعضهم ان صحيح هذه العبارة بدونه خرق القناد واما ما قيل ان الكلام على التوزيع ففيه ان التوزيع لا يصح في الكل الا فرادى وانما ذلك في الكل المجموعى الا ان يقدر المضاف اليه للفظ كل جمعا معرفا اي مقام كل الامور المذكورة يبين مقام خلاف كلها

فلا معنى لجعله زيادة على
اعتباره م

٩ حيث قال ظاهر العبارة مشعرة بان الضمير في خلافه الى كل المذكور سابقا الا انه يستدعي كون مقام التكبر مائنا لمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبّر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها فافهم (حسن حاي) ٢ في بحث المسند اليه في قوله اما حذفه الخ اول التنبيه على فطانة السامع واما ذكره فللتنبيه على غباوته

م

اي في اعتبار مناسب الغبي وعدم اعتبار مناسب الزكي مع ان المقام يقتضي الثاني التقدم الزكي ومناسب الزكي البليد يعني في عدم ذكر المص مع الزكي البليد اشارة الى انه في موقعه الخ

م

٩ لان الاولين لافادة اصل المعنى والثالث لافادة معنى زائد عليه فافهم م

فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا الى السامع وكذا ما قبل ان المراد خلاف نفسه فانه لا يدفع الاشكال رجوع ضمير نفسه الى كل ٩ (قوله وقد اشار الخ) المقصود من نقل هذا الكلام حله فانه قد اشبهه على شراح المفتاح (قوله فان مقام الاول الخ) جعل الخطاب مقتضى المقام متابعة لما في المفتاح حيث قال وكذا مقام الكلام مع الزكي بغير مقام انكلام مع الغبي فالمراد بالخطاب ما حو طب به سواء اراد به الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها والمقام الداعي اليها هو الزكوة والغبابة يشير اليه قوله فان الزكي الخ فحيثئذ كلمة كذا اشارة الى الاجاز ولك ان تجعلها اشارة الى مقامه فيكون خطاب الزكي عبارة عن المقام والخطاب بمعناه ومقتضاه هي الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها وهذا التوجيه اظهر نظرا الى السياق فان الكلام في تفاوت المقامات والى ان المقتضى لرعاية الاعتبارات هو الخطاب مع الزكي لانفس الزكاء وعلى التقديرين اضافة الخطاب اضافة المصدر الى من عرّاه تقدير وفصله عما تقدم لكونه باعتبار قوة الادراك وغير مختص بجملة او جزئها فان التنبيه على غباوة السامع او فطنته يحصل بجزء الجملة ايضا كما سيبي ٢ وما قبل فاصله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ففيه ان الاعتبارات في كليهما متحققة في نفس الكلام والمقامات اعني الدواعي الداعية بها باعتبار الغير (قوله وكان الانسب الخ) انما قال الانسب لانه يستعمل كل منهما مقام الاخر شايعا للقرب بينهما وما قبل ان بينهما عموما وخصوصا فسهو لتحقيق التباين بينهما فان الزكاء بالنسبة الى اكتساب الاراء والافكار والفطنة بالقياس الى فهم كلام الغير (قوله مع الغبي) فيه اشارة ٧ الى انه في موقعه لان الخطاب يتفاوت باعتبار فهم المخاطب ما يرد عليه وعدمه لا باعتبار اكتسابه الافكار وعدمه (قوله شدة قوة الخ) وغايتها الحدس القويم فلا ينافي ما في شرح الاشراق من ان الزكاء جودة الحدس وصفاً للذهن (قوله مع صاحبيتها) في شرح المفتاح للشارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خيرا مقدما عليه اعني اكل كلمة او بمضات في محذوف اي لوضع كل كلمة مع صاحبيتها انتهى فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما انه في الوجه الثاني متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما لم يجعله صفة كلمة او حالاً منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبيتها او حال كينونتها معها بل كائن ٩ للكلمة

مع صاحبته افتدبر فانه دقيق (قوله صوحبت معها) اى جعلت الكلمة
الآخري مصاحبة معها بتضمن معنى الجعل اشارة الى ان المعتبر المصاحبة
القصدية دون المصاحبة الاتفاقية وذلك لان المصاحبة تتعدى الى مفعول
واحد بنفسه نحو صاحبتي زيدا وبيع نحو صاحبتي مع زيد ولا تتعدى الى
مفعولين احدهما بلا واسطة والثاني بالواسطة ٩ (قوله لبس لها الخ) هذا
الحصر مستفاد من تقديم الخبر مع كون محط الفائدة القيد اعني مع صاحبته
كانه قيل المقام بقصور على الكلمة مع صاحبته لا يتجاوز الى الكلمة مع
غير صاحبته وانما قيده بالمشاركة لها في اصل المعنى لانه لو كان غير مشترك
لها فيه لم يكن ايراده لاقتضاء المقام بل لافادة اصل المعنى والمراد باصل
المعنى القدر المشترك بين الكلمتين كالشروط والاستفهام المشترك بين
كلماتهما (قوله بالشرط) اى بفعل الشرط فالمراد بالفعل الذي قصد
اقراره الجزاء او باداة الشرط فالمراد منه الفعل الذي هو الشرط (قوله
هكذا ينبغي الخ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى
يكون جميع ما ذكر اعتبارات مناسبة فلا يكون قوله وكذا خطاب الزكي
مع خطاب الغبي وقوله ولكل كلمة مع صاحبته في غير محله بخلاف ما قيل
ان الاول اشارة الى علم البيان لان خطاب الزكي يناسبه المجاز والسكاية
وخطاب الغبي يناسبه الحقيقة والثاني اشارة الى علم البديع فان اكثر المحسنات
يحصل بذكر كلمة مع أخرى كالطباق والتجنيس والمقابلة والسجع فان
ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان تفاوت المقامات ومقتضياتها
والفاء في قوله فجميع ما ذكر يحتمل ان يكون للتفريع وان يكون للتعليل كما
لا يخفى (قوله وارتفاع شان الخ) معطوف على قوله وهو مختلف وقد مر
ان الغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها اعلى من
بعض ثم تعيين اعلاه واسفله في المفتاح ارتفاع شان الكلام اى الكلام
البليغ في باب الحسن ٧ والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام
لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال اى كلما كانت المصادفة اتم ومصادفه
اليق كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البليغ ارفع
واعلى وكلما كانت انقص كان اشد انحطاطا وادنى درجة واقل حسنا وقبولا
فعنى المتن على طبق ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام بالقياس الى كلام
آخر في باب الحسن سواء كان باصل الحسن او الزائد والقبول عند البلاغة

٩ فلا يصح عبارة صوحبت
معها لان حق العبارة على
هذا صوحب معها على
ان يكون الفعل مسندا الى
الظرف كما في قولهم مرور
بها او صوحبت بدون كلمة
معها الا انه يعتبر التضمن

م

٧ الحسن ثلثة صفات الكمال
وصفة النقص كما يقال العلم
حسن والجهل قبح
والثاني ملائمة الغرض
ومنافرته وقد يعبر عنهما
بالمصلحة والمفسدة والثالث
تعلق المدح والذم عاجلا
والثواب والعقاب اجلا
لان المعنى في صدد تفاوت
مقامات الكلام ويتفاوت
مقامات يتفاوت مقتضيات
الكلام ويتفاوتها بتفاوت
مقتضيات الاحوال

بقدر مطابقتها للاعتبار المناسب وانحطاطه بقدر عدم المطابقة للاعتبار
 المناسب فالطرف الاسفل ارتفاعه على الكلام الذي تحته وهو المتحقق
 باصوات الحيوانات بقدر مطابقتها للاعتبار المناسب وايضا بها لا يصل
 الحسن وانحطاطه بعدم ذلك القدر والحاجة بالاصوات وكذا الحال
 في الطرف الاوسط والاعلى فان ارتفاع كل واحد منهما بالنسبة الى ما تحته
 بقدر مطابقتها للاعتبار المناسب وايضا للحسن الزائد على ما تحته وانحطاط
 كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت في المراتب
 اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال على مقتضيات في القلة والكثرة
 واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فان المعبر في البلاغة مطابقة
 الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة فاندفع ما قيل انه كيف يتصور
 الارتفاع والانحطاط والمعبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه
 الحال بقدر الطاقة وكذا اندفع ما قيل ان المطابقة سبب لاصل الحسن
 لا لارتفاعه وعدم المطابقة سبب لعدم الحسن لا لانحطاطه لان ذلك انما
 يدل لو كان معنى المتن ان الارتفاع في الحسن بسبب المطابقة وانحطاطه فيه
 بسبب عدمها على انه لو سلم ان معناه ذلك فللمطابقة مراتب متفاوتة
 فيصح ان يقال كل ارتفاع للكلام في الحسن بسبب المطابقة وان كان نفس
 الحسن ايضا لمطابقة و كذلك لعدم المطابقة مراتب متعددة
 بحسب تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال كل انحطاط للكلام في الحسن
 بسبب عدم المطابقة وان كان انتفاء اصل الحسن ايضا بعدم المطابقة
 وقد يجب ان المراد بالكلام الفصيح واصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة عند
 المصنف رحمه الله تعالى فلا اشكال وفيه انه مناف لما سيجي من قوله
 واسفل وهو ما اذا غير الكلام الى مادونه التحق باصوات الحيوانات الا
 ان يراد الحاجة بالاصوات من حيث انتفاء هذا الحسن فلا ينافي بقاء حسنة
 من حيث الفصاحة (قوله في الحسن) اي في باب الحسن وبهذا الوجه احرز
 عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه بهذا
 الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلته وكالتصحيح فان ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار
 كثرة النصائح والاعلام عما في الواقع فانه باعتبار الصدق الى غير ذلك
 من استنباط العقائد والاحكام وبيان احوال الآخرة (قوله وانحطاطه
 بعدمها) جعل صاحب المفتاح الارتفاع والانحطاط كاليهما بحسب

صفة المتكلم فلا معنى

لمطابقة الكلام م

٩ أي من قبيل إضافة

الصفة إلى الموصوف أي

المناسب المعترف فافهم م

٧ لأن تقرير كلام المص

بمطابقته لا اعتبار الأمر

المناسب على أن اللام

عوضا عن الضاف فيكون

إضافة الاعتبار إلى الأمر

من قبيل قولهم العلم

حصول صورة الشيء

فافهم م

٤ أي في قوله والبلاغة في

الكلام إلى قوله مع فصاحته

والدليل على أن الإشارة

بعد التقييد وإن كان الكلام

حين ما ذكر هناك مطلقا

أنه لا ارتفاع لغير الفصح

فافهم م

أراد بالحسن الذاتي الذي

منشأه ذات البلاغة لأن

الحسن داخل في البلاغة

أي في ماهيته وإنما وصف

بالدخول فيها مجازا بمعنى

أن منشأه لا يخرج عن

تعريف البلاغة ويحتمل

أن يكون باعتبار أنه منشأه

أي المطابقة داخله فيها

لأن البلاغة هي المطابقة

مع الفصاحة (حلي)

مصادفة الكلام لما يليق به فقال الكاشي وعدمها مقدرة في عبارته وقال
الشارح رحمه الله تعالى لأحاجة اليم لأن الارتفاع والارتفاع كلا منهما
بحسب المصادفة فيقول المصنف رحمه الله وأنحطاطه بعدمها أما إشارة
إلى أن عبارة المفتاح تحتاج إلى التقدير وأما بيان وإيضاح لمراده (قوله والمراد
الح) فالكلام من قبيل ٩ قولهم العلم حصول الصورة أي الصورة الحاصلة
اختير هذه العبارة للتنبيه على أن الاعتبار لازم في ذلك المناسب كأنه نفس ٧
الإعتبار (قوله واعتبار هذا الح) بيان لما يستفاد من قوله بمطابقته للاعتبار
المناسب أي المعتبر المناسب من كون الاعتبار حاصلا حال تعلق المطابقة وأنه
ليس بسبب هذا التعلق كما في جاني الرجل الراكب على ما قالوا أن كون مجرد
صفة بمعنى في تعريف الكلمة يقتضي كون الأفراد حاصلا للمعنى
حال تعلق الوضع لا بسببه يعني أن هذا الأمر يعتبر قبل اللفظ في المعنى
الأول الذي يستوى فيه البليغ وغيره ثم يعتبر في اللفظ ثانيا ويتبع اعتباره
في المعنى فالخذف والاثبات أيضا يعتبر أولا في المعنى الأصلي ثم يورد اللفظ
على طبقه وذلك أن تلفظ لبليغ على طبق المعنى المدبر في الذهن والبيان
في قوله وبالذات للملازمة أي حال كونه ملازمة بذات المعنى لا بمعنى في لانه
لا يصح في قوله وبالعرض (قوله وأراد الح) هذا إذا كان معنى المتن
أن كل ارتفاع لا كلام بسبب المطابقة وكل انحطاط في الحسن بعدمها
وأما على ما حررناه على طبق ما في المفتاح فالمراد بالكلام البليغ وهو الظاهر
لأن سياق الكلام في البلاغة وبيان مراتبها (قوله لكونه إشارة الح) نكتة
مصححة للإرادة يعني أن الكلام المقيد بالفصاحة مذكور فيما سبق فيمكن
حل اللام ههنا على العهد فلا يرد ما قبل أن المذكور صريحا فيما سبق
الكلام المطلق وفي ضمن التعريف للكلام الفصح البليغ على أن الكلام
المقيد بالفصاحة مذكور صريحا بخلاف البليغ فإنه مفهوم من التعريف
(قوله إذا لا ارتفاع الح) علة للحكم المعلل وإشارة إلى النكتة المرجحة (قوله
الداخل في البلاغة) صفة كاشفة للحسن الذاتي إذ المراد بالحسن الذاتي
ما يكون موجبه داخلا في البلاغة أي غير خارج عنها وهو المطابقة لمقتضى
الحال يفصح عما حررناه قوله لكنها أي المحسنات خارجة عن حد البلاغة
أي تعريفها (قوله فقتضي الحال هو الاعتبار المناسب) معناه على طبق
ما في المفتاح حيث قال وهو أي ما يليق بالمقام الذي تسميه مقتضى الحال

وفي هذا الكلام رد للمولى
حسن چلبى حيث حل
الحديث معنى المراتب لانه فسر
قوله لا يخرج عن حد
البلاغة بقوله اى طرفى
امتدادها من الاسفل الى
الاعلى فى هامش حاشيته
على المطول م
٧ فلا يرد ما يقال قد ورد فى
الحديث لا صلوة الا
بطهور ولا صلوة الابالية
فيلزم ان يكون الطهور هو
النية بالدليل الذى ذكرتموه
لان الحصر فى الحديثين
اضافى بالنسبة الى عدم
الظهور والنية والمعنى
لا وجود للصلوة الا بهما
فافهم م
٤ فيكون المعنى ان جميع
الارتفاعات حاصلة بسبب
مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب فيستفاد الحصر
م
مثال المبينة نحو ما فى الدار
الا انسان وما فى الدار
الاحجار ما فى الدار الا
حيوان وما فى الدار الا
ايض ما فى الدار الا انسان
وما فى الدار الا حيوان مثال
العموم المطلق م

ان يقال ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب عندنا والفاء للتراخي فى الذكر
لان مرتبة التفسير بعد ذكر الشئ الا ان المصنف رحمه الله جعل الاعتبار
المناسب خبرا لكون مقتضى الحال معلوما والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب
وفى المفتاح عكس ذلك فان ما يلىق بالكلام معلوم سابقا والمطلوب تفسير
مقتضى الحال وحيث لا حاجة الى التدقيق الذى ذكره الشارح رحمه الله مع
عدم تماميته (قوله بمطابقته الخ) اى المطابقة سبب دار مع الارتفاع
وجودا وعدما لما نقلناه عن المفتاح ان ارتفاع شان الكلام بحسب مصادفته
لما يلىق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال لما فى المفتاح ان مدار حسن الكلام
وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه فهذان
الحصران ابسا مثل لا صلوة الا بطهور ولا صلوة الابالية ٧ فان المراد بهما
حصر السلبية فى الجملة وليس التنافى بينهما موقوفا على كون كل من
المطابقتين سببا قريبا على ما وهم (قوله لان اضافة المصدر الخ) لما فى الرضى
من ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا
استعمل ولم تقم قرينة تخصه ببعض ما يصدق عليه فهو فى الظاهر
لاستغراق الجنس ٤ اخذا من استقراء كلامهم فعنى التراب يابس والماء بارد
ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت فى قولهم النوم ينقض
الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ
انتهى فعلم ان الظاهر فيما نحن فيه استغراق جميع ما صدق عليه الارتفاع
فسقط ما قيل انه يجوز ان يكون لاستغراق الانواع فلا ينافى وجود فرد من
الارتفاع بغير مطابقة الاعتبار المناسب او بغير مطابقة مقتضى الحال
(قوله ان يكون المراد الخ) اى تكون ذاتهما واحدا سواء اختلفا مفهوما واولا
* فان قدس سره بطلانهما على الخ * المراد ببطلان الحصر ببطلان
الحكم السلبي منه كما هو المتبادر فى صورة التباين الكلى او الجزئى على تقدير
صدق الحصرين يبطل الحكم السلبي فى كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتى
فى الاخر وفى صورة العموم مطلقا يبطل الحكم السلبي للحصر فى الاخص
بسبب الحكم الثبوتى للاعم فبما عدا الاخص فاندفع ما توهم من ان
فى صورة العموم المطلق ايضا يبطل كلام الحصرين ولا يتعين ببطلان
الحصر فى الاخص لبطلان الحكم السلبي من الحصر فى الاخص والحكم
الثبوتى من الحصر فى الاعم * قال قدس سره فوجه ان الحصر الخ *

لا يخفى انه فاعه بما قررناه سابقا من ان كلاما من المطابقتين سبب يدور معه
الارتفاع وجودا وبعد ما لانه اذا كان دأرا مع الاعم يجب تناوله
لجميع افراده تحقيقا للدوران معه * قال قدس سره على تقدير صحة
المقدمتين * فيمكن منع المقدمة الاولى بناء على ان المصدر المضاف
ليس نصا في الاستغراق والثانية بان المعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقته
لمقتضى الحال لانه لا ارتفاع الابه * قال قدس سره لا يلزم الإلزام *
اي على ما زعمت من ان الجهر في الاعم يوجب تناوله لجميع افراده * قال
قدس سره ليس صريحا الخ * فان مثل هذا التركيب يحى للاتحاد بين
المسند اليه والمسند ولقصر المسند على المسند اليه كما ذكره صاحب الكشف
في قوله تعالى * اولئك هم المفلحون * وانما قال صريحا لانه ظاهر في الاتحاد
بناء على ما قالوا من ان الإضافة كاللام اذا لم تكن للعهد فان كان الحكم
باعتبار التحقق ولم يكن قرينة البعضية فهي للاستغراق والا فللجنس
فالظاهر فيما نحن فيه ان يكون الحكم على مفهوم مقتضى الحال من حيث
هو فيفيد الاتحاد وكان القائل بان المطلوب هو الاتحاد في المفهوم بنى الكلام
على الظاهر لا على انه نص فيه (قوله وهذا اعني الخ) هذه الجملة وقعت
من المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح في البين لمجرد افادة الاتحاد
بين النظم والتطبيق ولا تعلق لها بالتفريع الآتي والشارح رحمه الله
نقلها لبيانها (قوله توخى معاني النحو الخ) اي المعاني التي يبحث عنها
في النحو وهي الاحوال العارضة للكلم والجمال باعتبار تركيب بعضها
مع بعض كالتعريف والتكثير والعطف وتركه اعني الخصوصيات والكيفيات
التي تراعى في المعاني الاصلية او المعاني الاصلية من حيث اشتغالها على تلك
الخصوصيات كما سيجي في كلام الشيخ الاشارة الى الاحتمالين وقوله فيما بين
الكلم متعلق بالتوخي ولم يقل في الكلم اشارة الى انها تعرض للكلم حال
تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد وكذا قوله على حسب الاغراض
اي المقتضيات والاحوال متعلق بالتوخي بتضمن معنى الوضع ووضعها
بايرادها على حسب الاغراض في كلام نفسه وبحملها عليها في كلام
الغير وانما فسر النظم بالتوخي مع انه الوضع المترتب عليه اشارة الى ان الوضع
الذي يكون بدون التوخي لا يعتبر والصوغ والصياغة زكري كردن يرايه
راشبه تأليف الكلام على حسب الاغراض بصياغة الحلي للاشتراك في المعنى

الاصلي والامتياز بالخصوصيات كالتواتيم المشتركة في اصل القضية
وامتيازها بالصور المخصوصة ومعنى لها لاجلها لانها المقصودة من الكلام
هذه البلغاء (قوله وذلك لانه الخ) اي التطبيق عين النظم المفسر بالتوخي
لانه حصر النظم على الوضع اخصوص فراده بالتوخي الوضع المخصوص
لكونه مسببا عنه والالم يصح الحصر ومعلوم ان الوضع المخصوص عين
التطبيق فالتطبيق يحدد بالنظم المفسر بالتوخي لانه يحدد بالنظم المفسر
بالوضع المتحد بالنظم المفسر بالتوخي لان المتحد مع المتحد بالشيء متحد
بذلك الشيء (قوله ان تضع كلامك الخ) اي كل واحد من مفرداته ومركباته
من حيث تركيب بعضها مع بعض في موضعه الذي يقتضيه الاحوال
المجوز عنها في علم النحو باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها كما فصله
في التمثيل وذلك الوضع قد يكون بالسليقة وقد يكون بخدمة علم المعاني
(قوله وتعمل على قوانينه) اي يكون تركيب كلامك على طبقها وهو
لا يتوقف على العلم بها وذلك بان لا يكون فيه ضعف التأليف والتعقيد
اللفظي وانما لم يذكر الخلوص عن التعقيد المعنوي لان المقصود تعريف
النظم الذي يحصل به اصل البلاغة وهو يحصل بمجرد اشتماله على
الخصوصيات والمزايا على حسب الاغراض المطلوبة منها وان ادبت المراد
بدلالات مطابقة وما ذكره انشراح رحمه الله من ان النظم عبارة عن ترتيب
الالفاظ متاسبة المعاني متاسقة الدلالات فتعريف النظم الكامل الذي
يحصل به البلاغة الكاملة (قوله مثل ان تنظر) اي تنظر الى اسميته وافراده
وتنكيره وتذكيره وجليته وفعليته وتقديمه وتعريفه وكونه مع ضمير الفصل
وكونه بجملة اسمية (قوله في الخبر) اي في خبر المبتدأ بقرينة ان المذكور
في الامثلة اختلاف الاخبار مع اتحاد المبتدأ فذكر ينطلق زيد على ان
يكون زيد مبتدأ وينطلق خبرا مقدما فهو مثال لتقديم الخبر وقيل لا على
التغليب (قوله فتعرف الخ) عطف قوله تنظر اي بعد النظر الى الوجوه
المختلفة التي تذكر في النحو تعرف ان لكل واحد منها موقعا مخصوصا
عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها اما بالسليقة
او بالملكة الطاصلة من تتبع علم المعاني ونحوه بكل واحد في موضع ينبغي له
(قوله وتنظر في الحروف الخ) اي النظر في الخبر والشرط والجزاء كان
ياخذ ما يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار انفس معانيها (قوله

٧ اي شموله على الجمل
الخبرية مبني على التغليب
ويجوز ان يعكس فافهم

م

وتنظر في الجمل الخ) النظران السابقان كائنا في المفرد والجملة وهذا النظر
 في الجمل أي تنظر في الجمل التي تنسج باعتبار العوارض التي يبحث عنها
 في النحو من العطف بالحروف المختلفة المعاني وتركه فتعرف بأسليقة أو بعلم
 المعاني موضع كل واحد منها بحسب الاعراض المطلوبة منها فتجيب به
 في موضعه (قوله وتصرف في التعريف الخ) هذه عوارض غير مختصة
 بشئ من المفردات فلذا فصله (قوله مكانه) أي مكانه الذي يقتضيه بحسب
 الاعراض كما يئنه بقوله ثم ليس هذه الامور الخ (قوله بحسب الخ) متعلق
 بتعرض بعد اعتبار تعلقه بقوله بسبب لئلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد
 بفعل واحد أي تعرض لها بسبب الاعراض بحسب وقوع بعضها من
 بعض متصلة به فن اتصاله كما في قوله عليه السلام * انتمني بمنزلة هارون
 من موسى * فلا تعرض لها حال الافراد (قوله واستعمال بعضها الخ)
 اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبها مقاما (قوله والى هذا اشار المصنف
 رحمه الله تعالى الخ) أي ما ذكرناه من تمام التفصيل اشار اليه المصنف
 رحمه الله اجمالا بقوله فالبلاغة الخ وليس المشار اليه قوله ثم ليس هذه
 الامور المذكورة الخ كما وهم (قوله متعلق باعادته) لا بالمعنى الذي يقصده
 البليغ بالتركيب على ما قيل لانه يوهم كونه مدلولاً للتركيب (قوله وذلك الخ)
 بيان لتفرعه على ما تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضرورة الخ) هذا
 انما يدل على ان تحقق الاغراض والاشتمال على مقتضياتها لازم في بلاغة
 الكلام واما افادته اياها فلانها مقتضيات الاغراض وآثارها والآثر
 يدل على المؤثر (قوله لانه من صفة الاحيان) ليس المراد ان موصوفه
 الاحيان مقدرا لان التأنيت حيث وجد واجب بل انه كان في الاصل صفة
 للاحيان ثم اقيم مقامه نصب ونصبه ولذا لم يجعل مستعملا معه شايعا
 والظاهر ان يقول لانه صفة الحين (قوله نصب على الظرفية) في الرضى
 مما يلزمه الظرفية عند سبويه صفة زمان اقيمت مقامه واما غير سبويه
 فانهم اختاروا في الصفة المذكورة الظرفية ولم يوجبوها انتهى فلذا
 اختار الشارح رحمه الله تعالى كونه منصوبا على الظرفية ولم يجعله صفة
 لمصدر محذوف أي اطلاقا كثيرا لان التسمية ههنا بمعنى الاطلاق (قوله
 أي في كثير من الاحيان) فيه اشارة الى انه صار بعد حذف الموصوف واقامته
 مقامه اسم لذلك الا ان فيه ابهاما يحتاج الى البيان (قوله وفي هذا) أي

٩ وقع خطا بالعلی کرم الله
 وجهه و معناه قريب مني
 قرب هرون من موسى وهذا
 المعنى شایع في مثل هذا
 الموضع كما قال في ضوء
 المصباح فصار الفعل
 اللازم من المكان المبهم
 بمنزلة من زيد وعمر وای صار
 قربه منه بمنزلة قربه منهما
 فكما لا يتعدى اللازم اليهما
 بلا واسطة حرف فكذلك
 لا يتعدى الى المكان المبهم
 (حتى قدس سره في فروقه)

٧ بيان لوجه تفریع رجوع
 البلاغة الى اللفظ باعتبار
 افادته المعنى الثاني على
 تفریعها السابق (حسن
 جلی)

في قوله فالبلاغة صفة راجعة الخ (قوله اراد الخ) اي اراد انها ليست من صفات الالفاظ من حيث هي هي (قوله وحيث لا تناقض) اي في النفي عن اللفظ والاثبات له وكذا لا تناقض في النفي عن المعنى والاثبات له لان النفي كونها راجعة اليه نفسه والثبت كونها راجعة اليه بالمدخلية (قوله فكانه لم يتصفح الخ) وكذا لم يتصفح من قال حيث اثبت للفظ الفصاحة اراد منها مامر في صدر المقدمة ٩ وحيث نفياها عنه اراد منها البلاغة (قوله ولا نزاع في رجوعها الخ) فان الخلوص من الصفات المذكورة ٧ منشأها اللفظ نفسه وان كان من التعقيد المعنوي باقيا س الى المعنى ويوصف به اللفظ ايضا (قوله هذه الفضيلة) اي الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها لايجاز (قوله ان الكلام الذي يليق الخ) فالكلام الذي ليس له معنيان لادقة فيه ولا فضيلة له بل هو ملحق بأصوات الحيوانات (قوله يدل) بصيغة المجهول يشعر بالقصد فان ما ليس بمقصود ليس بمدلول عندهم (قوله على معناه اللغوي) اي معنى يستفاد من اللفظ بالوضع اما من نفسه كالتعريف والتذكير فانه يدل عليهما اللام والتنوين او من اعرابه كالفا على والمفعولية والاضافة والحالية وغير ذلك ولما من الهيئة التركيبية كالقديم والحذف اعلم ان في كلام الشيخ نوع اضطراب فانه ان اريد بالمعاني الاول المعاني اللغوية اعني المدلولات التركيبية وهي اصل المعنى مع الخصوصيات على ما يدل عليه الحاشية المنقولة عن الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام يتأف به ما سأتى من قوله لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات حيث فسر المعاني الاول بنفس الخصوصيات لا بالمدلولات التركيبية وان اريد بها تلك الخصوصيات يتأف به (قوله هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي الخ) فانه يدل على ان المعاني الاول هي المدلولات التركيبية والوجه ان يقال ان المعاني الاول هي المدلولات التركيبية وانما فسرهما بنفس الخصوصيات تنبيها على ان اصل المعنى اعني ما يخرج به الكلام عن النعيق في حكم العديم عند البلغاء او يقال اراد بالمعاني الاول الخصوصيات وانما جعلها مدلولات لغوية لان اللفظ بحسب معناه اللغوي يفهم منه تلك الخصوصيات واصل المعنى غير منظور اليه عندهم (قوله ثم تجد لذلك المعنى الخ) ان كان اللام للصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثانية

٩ خلوصه من تنافر
الحروف والغرابية ومخالفة
القياس اللغوي التي في
المفرد وفي الكلام خلوصه
عن ضعف التأليف وتنافر
الكلمات في التعقيد مع
فصاحتها م
٧ وهي خلوص المفرد عن
تنافر الحروف في الغرابية
ومخالفة القياس اللغوي م

باعتبارها في المرتبة الثانية وان كان للاجل فالدال هو اللفظ لكن بتوسط
 المعنى والدلالة في نفسها ثانية وهذه الدلالة عقلية ولو بالعرف والعادة
 والعلاقة التخيلية والادعائية (قوله على المعنى المقصود) اعني الاغراض
 التي يصاغ لها الكلام (قوله فههنا الفاظ ومعان اول الخ) وهو ما يفهم
 من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف
 والتكثير والتقديم والتأخير والحذف والاظهار والمعنى الثاني الاغراض
 التي يقصدها المتكلم من هذه الصبغة اي جعل الكلام مشتملا على تلك
 الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم والحصر ودفع الانكار
 والنك والغير ذلك ومحصلها الاغراض التي يورد المتكلم هذه الخصوصيات
 لاجلها هذا بالنسبة الى علم المعاني واما بالنسبة الى علم البيان فالمعاني الاول
 هي المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني هي
 المعاني المجازية والكناية (قوله بل على ترتيبها) اي جعلها في مراتبها
 بحسب الاغراض المطلوبة منها (قوله اثباتها او نفيها) ذكر النفي
 استطرادي والمقصود انها محط الفائدة عند البليغ وذلك لان الاغراض
 مدلولات للمعاني الاول كما مر فكيف يقصد من ايرادها نفيها (قوله حيث
 الخ) دفع للتناقض اي اذا علمت قول الشيخ فاعلم انه حيث يثبت الخ (قوله
 جعلت مطروحة الخ) اي لاختصاص لها باحد يقصدها من يشاء انما
 المختص بالبلغاء تأديتها بالمعاني الاول (قوله ولست انا احل كلامه الخ)
 كلمة انا اريد للضمير المتصل والمقصود نفي التجوز والسهو والنسيان في نفي
 الجمل عن نفسه وليس من قبيل ما ناقلت لنفي القصر على ما وهم لكونه غير
 مطلوب وكذلك تقديم المسند اليه في قوله بل هو يصرح للتقوى والمقصود
 انه مصرح به البتة لا للقصر (قوله لترتيب المعاني) اي لافادة ترتيبها (قوله
 لمافهم الخ) اذ لفظ المعاني مشترك بين المعاني الاول المفهومة من الالفاظ
 والمعاني الثواني المقصودة منها ولكل منهما مدخل في البلاغة لكون
 الاول دوال والثواني مدلولات بخلاف الالفاظ فان لها خصوصية
 بالمعاني الاول لكونها مدلولات لها بالذات ولا يذهب الذهن الى اتصاف
 الالفاظ المنطوقة بالبلاغة (قوله في المعنى) اي في اصل المعنى الذي لا يتغير
 بتغير العبارات (قوله وقولنا صورة الخ) يعني ان اطلاق الصورة على
 الخصوصية بطريق التشبيه (قوله عدم التمييز الخ) حيث فهموا من اجزائها

فلا يرد ان المعاني كما يحتمل
 الثواني عند اطلاقها
 كذلك الالفاظ يحتمل
 عند اطلاقها الالفاظ
 المنطوقة بل هي اولي
 فلا بد من بيان سبب
 الترجيح م

قوله في اصل المعنى وان اريد بقوله في المعنى المعاني الاول فيجزي بحث ٦٤

(حسن جلبي) فا نظر
اليه واما على ما قاله المحشي
من ان المراد من قوله في المعنى
اصل المعنى يكون المراد
من الصورة والخصوصية
الخصوصيات فيصح
تفسير قوله فجعلوا
كالواضحة الخ على ما قبله
فلا يرد ما قبل عليه المفهوم
مما سبق استعمال الالفاظ
في نفس المعاني الاول و
المفهوم من هذا استعمالها
في الصورة الحادثة فيها
فبينهما تناف فكيف يجعل
هذا الكلام نتيجة لما سبق
على ما يشعر به الفاء في
فجعلوا ولا يحتاج الى
جواب (حسن جلبي) بان
المراد اى في محل الصورة
والخاصية تحذف المضاف
فافهم م
٧ وضعيا او عقليا او عابديا
او عرفيا او طبعيا مطابقي
او تضمنيا او التزاميا او غير
ذلك م
٣ ان يرتقى الكلام في بلاغته
الى ان يخرج عن طوق البشر
ويجزيهم عن معارضته ٢
فقال بعضهم اعجازه لنظمه
وآخرون لمعانيه وقيل
لاخباره عن المغيبات وقيل
باسلوبه الغريب وقيل
بصرفه العقول عن
المعارضة وغير ذلك م

على اللفظ انها وصف له في نفسه وليس كذلك لانها وصف له من اجل امر
عموم في معناه او المراد انه لم يميزوا بين الفصاحة بالمعنى المشهور التي هي
صفة للفظ في نفسه وبين الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا اظهر بالنسبة الى
قوله فلم يعلموا ان المعنى الفصاحة الخ (قوله مذاقة الحروف) اى ملائمتها
بالطبع السليم وسلاستها اى سهولتها في النطق (قوله بلانه دال) اشارة
بحذف متعلق للدلالة الى ان المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا لانها عبارة عن
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وبهذا ظهر ان قوله ثم تحد لذلك المعنى
دلالة ثانية معناه تحذف في اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثانية (قوله اليه ينتهي
ابلاغة الخ) نقله واحاله تمهيدا للاشكال الذي يأتى في عطف ما يقرب
واشارة الى ان الطريف الاعلى داخل في البلاغة لان انتهاء الشئ انما
يكون بكماله (قوله وهو ان يرتقى الخ) اى الإعجاز عند علماء البيان ذلك ٢
والا فالاعجاز ان يخرج الكلام عن طوق البشر ولذا اختلف في وجه اعجاز
القرآن واستقيده بالبشر لانه المعتبر في مفهومه وان كان اعجاز القرآن
ثبت بالنسبة الى الجن والانس بقوله تعالى * قل لئن اجتمعت الانس
والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض
ظهيراً * ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طوق البشر مع انه
المعجز لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في نفسها لا باعتبار ما يتحقق
فيه (قوله فان قيل ليست البلاغة سوى لمطابقة الخ) فكيف يمكن ارتقاء
الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض كما يدل عليه
قوله لم لا يجوز الخ وقوله ليست البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه
معارضة في كون الطريف الاعلى حد الاعجاز والدليل لم يذكر من احد
الجانين اظهروه فصيح الجواب بالمنع وفيه ان قوله لم لا يجوز الخ بظاهره
يأبى عنه وان ما ذكره في السؤال انما يدل على عدم امكان حد الاعجاز لا
على عدم كون الطريف الاعلى حد الاعجاز الا بضم مقدمة خارجة (قوله وعلم
البلاغة كافل الخ) اى علمه مزيد اختصاص بالبلاغة اعنى المعاني والبيان
كما قل ياتيان هذين الامرين من حيث يتعلق بهما لارتقاء في البلاغة على
وجه التمام كما في قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وذلك لان علم المعاني كافل
لمطابقة وعلم البيان كافل للملوص عن التعقيد المعنوي وما عداه من الامور
المعتبرة في الفصاحة لاتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تفسير علم البلاغة

يعلمه تعلق بالبلاغة فيشمل اللغة والصرف والتحويلات خلافاً للمعنى
 المتعارف وينا فيه قوله لا يعرف بهذا العلم فإنه صريح في أن المراد به المعنى
 المتعارف ويرد عليه أن الخلوص عن التناظر لا يتكفل له العلوم المذكورة
 فلا يصح أن علم البلاغة كافل باتمام هذين الأمرين وكذا لا يجوز أن يقال
 معناه أن علم البلاغة أي المعاني والبيان كافل باتمام هذين الأمرين وإكاله
 فلا ينافي توقف بعض هذين الأمرين على علوم أخرى والذوق السليم لأنه
 لا يصح تقرير قوله في اتقنه واحاط به كما لا يخفى (قوله قلنا الخ) منع للمقدمات
 التي ذكرها المستفسر على الترتيب فقوله لا يعرف منع لكفالاته وقوله فامكان
 الاحاطة منع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وكثير من مهرة الخ
 منع لترتب الرعاية على الاتقان فتدبر فإنه قد غلط فيه الناظرون (قوله
 وأما الاطلاع الخ) أي معرفة عدد الاحوال وكيفيتها في الشدة والضعف
 ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام
 هو في الطرف الاعلى فامر آخر لا تعلق له بعلم البلاغة ولا استفاد منه
 (قوله ولو سلم) أي كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور (قوله كما مر) في قوله
 اذ به يكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن استارها (قوله ظاهر هذه
 العبارة الخ) لقرب المعطوف عليه والمرجع (قوله من المراتب العلية الخ)
 بناء على أن الحد بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الإعجاز ليس بداخلا فيها
 فلا يكون من الطرف الاعلى (قوله ولا جهة الخ) استئناف لدفع أن يقال
 أنه وإن كان من المراتب العلية بالنسبة إلى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة
 إلى ما تحته فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الدفع أنه لا يجوز ادخاله
 في الطرف الاعلى المفسر بما ينتهي إليه البلاغة لعدم كونه نهاية حقيقية
 ولا نوعية فإن النهاية الحقيقية جزئي من جزئيات البلاغة لا جزئي فوقه
 والنهاية النوعية نوع لا نوع فوقه وهو الإعجاز وما يقرب منه ليس شيئاً
 منهما (قوله أن الطرف الاعلى الخ) يعني أن المراد النهاية النوعية لا الحد
 بمعنى المرتبة والإعجاز منتهى نوعي للكلام مطلقاً وما يقرب منه منتهى
 نوعي الكلام البشر (قوله أو المراد الخ) يعني أن الحد بمعنى النهاية لا بمعنى
 المرتبة ونهاية الإعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضته كلاهما داخلان
 في الإعجاز الذي هو منتهى نوعي للبلاغة (قوله فلا يدفع الفساد) لأن منتهى
 الشيء سواء أخذ حقيقة أو نوعياً لا يكون متعدد فلا يصح أن يقال أن الطرف

أي للبلاغة مطلقاً أي
 سواء كان لبلاغة كلام الله
 أو غيره م

لان عدم المجاوزة مأخوذة
في مفهوم الطرف الاعلى
وهذا غير مأخوذ فيما يقرب
فتأمل م
فيما اذا اخذ الطرف
الاعلى نوعيا م
ومراده المحشى ان المق
نى كون القرآن من عند
غير الله كلا وبعضا واثبات
كونه من عند الله كلا
وبعضا والمعنى لو كان
القرآن من عند غير الله
فلا اقل من ان يكون
بعضه منه ولا يلزم من كون
بعضه من غير الله كون
بعضه بالغائهية الاعجاز
وكون بعضه غير معجز بل
كون بعضه بالغامرية
الاعجاز وهو البعض الذى
من الله وبعضه قاصرا
عن ذلك المرتبة وهو
البعض الذى من غير الله
تعالى م
٩ حيث انبت لمجرد القصور
عن حد الاعجاز امكان
المعاصرة وانما هو يجعل
الحد بمعنى المرتبة لا بمعنى
انتهائية والاضافة بيانية
لالامية لان القصور عن
فهاية الاعجاز لا يوجب
القصور عن الاعجاز حتى

الاعلى اى منتهى البلاغة امر ان نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما
انما المنتهى نهاية الاعجاز او القدر المشترك بينهما وما قبل انه من قبيل اجراء
حكم الكلى على جزئياته واقامتهما مقامه فانما يصح فيما اذا كان حكما للمكلى
بلا شرط شئ واما اذا كان حكما له بشرط شئ او بشرط لاشئ فلا كما
فيما نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط ٧ الوحدة النوعية
وما قبل في وجه الفساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب
الاعجاز لان ما يقرب من نهاية الاعجاز هي المراتب التى هي قبل
الوسط بل المرتبة المتصلة بالنهاية لبس بشئ لانه يرد على الملهم
ايضا وان خصص فيه بما لا يمكن معارضته فليخصص ههنا ايضا
على ان الظاهر المتبادر ان المراد هو الفساد السابق وبما حررنا
من وجه الفساد ظهر فساد ما قيل في توجيه المتن من ان المراد
بالطرف الاعلى مرتبة اعجاز الكلام للبشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر
الاثبات بمثله وما يقرب منه اى من حد الاعجاز اى الطرف الاعلى نوع تحت
صنفان كلام يعجز البشر عن الاثبات بمثله وقريب من حد الاعجاز بان لا يعجز
الكلام البشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الاثبات بمثله وكلاهما
مندرج تحت الاعجاز وكذا ما في بغض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب
منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في اقصر سورة وما يقرب
منه البلاغة في مقدار آية او آيتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة
القرآنية وذلك لما مر من ان الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقيا
او نوعيا لا يتعدد (قوله ويؤيده) انما قال يؤيده دون يثبته لان كون الحد
في عبارة الكشف بمعنى المرتبة لا يثبت كونه في عبارة المتن بمعناها لكن الظاهر
الاتحاد ووجه التأييد انه لو لم يكن الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ
لا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى كون بعضه بالغائهية الاعجاز وكون
بعضه غير معجز بل كون بعضه بالغامرية الاعجاز وبعضه قاصرا عن تلك
المرتبة وبما ذكرنا ندفع ما قبل من ان التأييد مبنى ٩ على ان يكون الضمير في عنه
راجعا الى الحد وكون قوله يمكن الخ صفة كاشفة لم لا يجوز ان يكون راجعا
الى الاعجاز والحد بمعنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة مقيدة كما هو الاصل
في الصفة ولا حاجة الى الجواب بان الاصل ارجاع الضمير الى المضاف وحيث
لا بد من القول بكون الصفة كاشفة (قوله لكان الكثير منه الخ) لما كان وجه

ثبت له امكان المعارضة
بل القاصر عن نهاية
الاعجاز بالغ مرتبة الاعجاز
فلا يمكن معارضة ولو كان
حد الاعجاز ههنا بمعنى
نهاية الاعجاز والاضافة
لامية لما صح امكان
المعارضة لقاصر عن
نهاية الاعجاز وضحة هذا
الاثبات يدل على ان حد
الاعجاز بمعنى مرتبة الاعجاز
والاضافة بيانية م
٧ اي كون البعض منه
مخالفا للبعض صفة لتلك
فلا معنى لتخصيصه بالكثير
منه م
٩ وذلك لان المقصود
الاختلاف الذي ليس في
القرآن وكون بعض قليل
من القرآن غير معجز مشهور
فعلى هذا لا يرد ايضا ان
الاختلاف بكون البعض
واقعا في مرتبة الاعجاز
والبعض قاصرا عنه يوجد
في القرآن ايضا فان مقدار
آية او آيتين لا يجب ان يكون
موجبا بالاتفاق فكيف
يستدل بانتفاءه على انه ليس
من عند غير الله تعالى على
ما هو المقصود من الآية م

الاعجاز عند علماء العربية كون القرآن في المرتبة الاعلى من البلاغة وكان
المقصود من الآية اثبات ان القرآن كله وبعضه من الله تعالى ولم يمكن
وصف الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف حيثثذ الا بان يكون
البعض منه معجزا والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد جعل صاحب
الكشاف وجدوا متعبدا الى مفعولين وقوله كثيرا مفعولا اول واختلافا
بمعنى مختلفا مفعولا ثانيا فيصير المعنى لوجدوا الكثير منه مختلفا وانما جعل
اللازم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير منه مختلفا مع انه
لزم ان يكون الكل مختلفا اقتضارا على الاقل * كما في قوله تعالى يصيبكم
بعض الذي يعدكم * وبما حررنا اندفع ما اورد عليه من ان الكثرة صفة
الاختلاف والاختلاف لصفة الكل في نظم القرآن وقد جعل صاحب
الكشاف الاختلاف صفة الكثير والكثرة صفة المختلف لانا لانسلم ان الكثرة
صفة الاختلاف في النظم بل هما مفعولا وجدوا وما اورد عليه من انه يفهم
من قوله لكان بعضه بالفاحد الاعجاز ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المعجز
وهو باطل لانا لانسلم ذلك فان المقصود ان القرآن كلاه بعضا من الله تعالى
اي البعض الذي وقع به التحدى وهو مقدار اقصر سورة منه ولو كان بعض من
الفاظه من غيره تعالى لوجدوا فيه الاختلاف المذكور وهو ان لا يكون
بعضه بالفاحد الاعجاز (قوله مما لا يمكن معارضته الخ) يعني ان الموصول
في ما يقرب منه للعهد اي ما يقرب منه المتعارف بينهم وهو ما يصدق عليه
انه لا يمكن معارضته ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدخل غيرها وليس
مقصود انه ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد ان الحكم على الطرف الاعلى مع ما
لا يمكن معارضته بان حد الاعجاز لا فائدة فيه اذ ليس معنى الاعجاز سوى
عدم امكان المعارضة (قوله اي من الطرف الاعلى الخ) نقل تفسير
الشارح رحمه الله تعالى ايضا لان عبارة المفتاح تحتل ان يكون ما يقرب
منه عطف على هو فيصير المعنى ان حد الاعجاز وما يقرب منه الطرف الاعلى
موافقا لما يستفاد من ظاهر المتن واورد عليه الاشكال المنه كور لكنه
خلاف الظاهر لما في المفتاح (قوله اي الطرف الاعلى الخ) اخذا لطرف
حقيقا و اشار بآراء كلمة مع موقع الواو الى ان اعتبار العطف مقدم على
الاخبار ليضير المحكوم عليه بحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما كما صرح به
بشرح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان ما يصدق

٧ بان يكون بعضها في
الطرف الاعلى وبعضها
مما يقرب منه مما لا يمكن
معارضة م
٢ اى ليس تفاوت المقامات
القرآن العظيم الشان لعدم
قدرته على الاثبات باعلى
طبقة منها فافهم م
قال وهو ما اذا غير الى ما
دونه التحق باصوات
الحيوانات يعنى ما يستلزم
تغيره الى مادونه الاتحاق
باصوات الحيوانات
وتحقيق الاسفل هو انه
ما ليس فيه مقتضى الحال
متعددا عصام الدين
فى اطول م
قوله سوى المطابقة
والفصاحة الخ وهو غير
متعرفة بالاضافة ولذا وقع
صفة للوجوه اشارة الى
اخرية تلك الوجوه بالنظر
الى المطابقة والفصاحة
والمراد تتبعها وجوه اخر
تغايرها فلا يلزم كون كل
منهما تابعا للبلاغة سواء
اعتبرا ولا الحكم على
الوجوه بالتابعة ثم اعتبر
تقييد تلك الوجوه بمغايرة
الامر ين او بالعكس
(حسن جاي)

عليه وبهذا ظهر ان تقدير الخبر لقوله ما يقرب منه وجعله من عطف الجملة
على الجملة مدفوت للمقصود ولذا لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى
وما عترض عليه بان سوق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو واحد الاعجاز
بيان الطرف الاعلى كما ان قوله فى الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان
الطرف الاسفل وعلى بيان الشارح رحمه الله يفوت هذا المقصود بل
يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه فجوابه ان الطرف
الاعلى جزئى حقيقى لا حاجة له البيان لانه النهاية الحقيقية والمقصود
تعيين حد الاعجاز بخلاف الاسفل فانه محتاج الى البيان (قوله ولا يخفى
ان بعض الايات الخ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجيه كون الايات
متفاوتة ٧ فى البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز يعنى ان بعض الايات اى البعض
المتحدى به اعلى طبقة من بعض بلاشبهة فلا ضير فى هذا اللازم وذلك
التفاوت اما بحسب تفاوت المقامات فى البعضين كما وكيفا وان كان كل
منهما مطابقا لجميع ما يقتضيه الحال فان هذه المطابقة موجبة لتحقيق اصل
البلاغة لما عرفت من ان البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال
للتفاوت درجاتها واما بحسب رعاية الاعتبارات لالاه تعالى غير قادر بل
لحكمة مثل ان يكون المخاطب عاجزا عن فهمه ٢ فتدبر فانه ممازل فيه الاقدام
(قوله اى طرف الخ) التنصيص على كون ما عبارة عن الطرف للتنبيه
على كونه داخلا فى البلاغة كالطرف الاعلى هذا حاصل ما نقل عنه (قوله
الى مرتبة هى الخ) فى القاموس دون بالضم تقيض فوق فعنى الى مادونه
الى ما تحته وهو ما يتصل به فى جانب النزول فان غير المتصل تحت التحت
فيؤل المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله ويكون النزول داخلا فى مفهوم
دون وفى شمس العلوم هذا دونه اى اقرب منه وحيث يكون النزول
ما خوزا بقرينة التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات وعلم التقديرين
لا يتوهم صدق التعريف على المرتبة الاعلى والوسطى (قوله سوى المطابقة
الخ) قيل هذا التفسير لا فائدة فى توصيف الوجوه بالآخر وية لانه معلوم
من قوله وتبعها مع ابهامه ان المطابقة والفصاحة ايضا تتبعان البلاغة
قلت الفائدة الاشارة الى ان الوجوه ليست تابعة للبلاغة فى الوجود ولازمة
لها لكونها سوى الامرين اللذين يحصل البلاغة بهما بل فى الاعتبار
بان تعبر فى الكلام بعد البلاغة (قوله وفيه) اى فى هذا القول بتمامه اشارة الى

ذلك لان العلم بتحسين هذه الوجوه انما يحصل بعد اجراء قوله ثورث
الكلام حسنا على وجوه بخلاف الأشعار الآتى فإنه مستفاد من لفظ
تبعها واما نسبة كليهما الى قوله تتبعها في المختصر فلان المراد تتبعها الخ
(قوله ليست مما يجعل المتكلم الخ) فلا يقال في عرفهم بعد ايراد المتكلم
في الكلام السجع والطباق والجنس انه مسجع ومطبق ومجنس كما يقال بعد
لتطبيق واراد الكلام الفصيح انه بليغ وفصيح (قوله كلام بليغ) اي اي
كلام بليغ يقصده لان النكرة الموصوفة تعم نحو اكرم رجلا عالما اي
رجل عالم كان فتخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع خاص
كالمدح دون اخر كالذم (قوله لبيان انحصار الخ) لما انجز الكلام في بيان
الامر الثاني ٨ بالاخرة اليه ولا يلزم من كون قوله فعلم الخ تمهيدا لما ذكر
ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه فلا يرد ما قيل ان الامر الاول لا دخل له في
بيان الانحصارين كما لا يخفى (قوله وانحصار مقاصد الخ) خلاصته ان
مقاصد الكتاب منحصرة في علم البلاغة وتوابعها كما مر في الخطبة وعلم
البلاغة وتوابعها منحصرة في العلوم الثلاثة التي هي نفس الفنون (قوله حيث
لم يجعل الخ) وذلك لانه فسر بلاغة المتكلم بتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والتكناية على وجهها ولا مدخل في ذلك
للفصاحة وهو الحق لان الفصاحة امر خارج عن ماهية البلاغة شرط
لتحققها كما اشار اليه الشارح في تعريف البلاغة (قوله اي ليس كل الخ)
يعني ان المراد بالعكس العكس اللغوي لا المنطقي (قوله ان البلاغة في الكلام
كذا في الايضاح وانما خض الامر الثاني ببلاغة الكلام لان كونه مرجعا
لبلاغة المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام كما يشير اليه فيما سياتي
بقوله والاقتدار عليها (قوله وهو ما يجب الخ) يعني ان المرجع اسم مكان
اي محل الرجوع ولا يجوز كونه مصدرا مما يعني الرجوع اليه على الحذف
والايرصال اذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر وما قيل انه يأبى عنه كلمة الى
لان المرجع نفس الاحتراز فليس بشيء لانه كما يصح ان مرجعها الاحتراز
باعتبار تحققه فيه يصح ان يقال ان مرجعها عاذا اليه باعتبار التحقيق وانما لم
يجعله مصدرا مما خلوه عن الاشارة الى ان هذين الامرين يتوقف عليهما
حصول البلاغة بخلاف المرجع فانه مشير الى التوقف كما استشهد عليه
بقولهم مرجع الصدق والكذب الخ واما ذكرنا ظهور القول بان المرجع

٨ وهو كون مرجع
البلاغة الى الاحتراز عن
الخطأ في تأدية المعنى المراد
والى تمييز الفصيح من
غيره م
٢ لان الاول يستفاد من
المعاني والثاني من البيان
فلا يتوقف البلاغة على
الفصاحة م

في المتن بمعنى المصدر وضمير هو راجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق
 الاستخدام لبس بشئ اذ على تقدير كونه في المتن مصدرا لا حاجة الى بيان
 معنى المرجع بمعنى اسم المكان وكذا ما قيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه
 صريح في انه تفسير للمرجع ولان هذا الحاصل يجب ان يذكر بعد تمام الكلام
 (قوله حتى يمكن) امكانا وقوعيا فلا يرد ان الامكان لا يكون معللا بالغير لانه
 الامكان الذاتي (قوله مرجع الصدق الخ) اي صدق الخبر لا الخبر لان صدقه
 عبارة عن كونه بحيث يطابق حكمه الواقع فلا يرد ان الطابق واللاطابق
 نفس الصدق والكذب لا مرجعهما (قوله الى طابق الخ) اي عائد اليهما
 عود الكل الى جزئياته من حيث التحقق (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ)
 ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي ٧ لانه خطأ في كيفية التأدية
 فالاحتراز عنه احتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لا في نفسها (قوله المعنى
 المراد) وهي الاغراض التي يصاغ لها الكلام اعني الاحوال (قوله والا
 ربما الخ) اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور لجاز حصول
 البلاغة بدون الاحتراز اي مع الخطأ في التأدية فلا يكون مطابقا لمقتضى
 الحال فلا يكون بليغا وقد فرضناه بليغا هذا خلف وكذا العبارة الثانية
 فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله وفساده واضح) لان الاحتراز مثلا انما
 يصلح غرضا للعلم بشئ واما كونه غرضا للمطابقة فللمعنى له وكذا التمييز
 وايضا كلاهما فعل المتكلم فجعلهما غرضا لكون الكلام مطابقا للمعنى له
 ولو قدر تأليف الكلام فهما ايضا ليسا بغرضين من التأليف وانما الغرض
 افادة المعاني على ما ينبغي كذا نقل عنه (قوله تفيد هذين الامرين)
 او توقف عليهما لانه يستفاد من التعريف ان بلاغة المتكلم سبب لتأليف
 الكلام البليغ مفيدة له والتأليف يحصل بالا حتراز عن الخطأ في تأدية
 المعاني المرادة من ذلك الكلام وتميز الفصيح عن غيره فيكون البلاغة
 مفيدة لهما وايضا انها ملكة ومعلوم ان ملكة كل علم تحصل بممارسة
 ومن اولته اذا لم يكن جلها فملكة الاقتدار على التأليف تحصل بتكرار
 التأليف الموقوف على الامرين وملكة اول المحصر اي المعلوم مما تقدم منحصرا
 في الافادة والتوقف لا يتجاوز الى كونها علة غائية (قوله فالحاصل من)
 كلام المصنف رحمه الله ان البلاغة اي بلاغة الكلام (قوله والاقتدار
 الخ) لما عرفت ان الاقتدار يحصل بالممارسة فتكون بلاغة المتكلم ايضا

٧ حتى يقال فكيف يصح
 قوله الاتي وما يحتز به عن
 الاول فهو علم المعاني م

مرجعها هذان الامران بالواسطة (قوله وهو) اى الاتصاف بهذين
الوصفين (قوله فرجع البلاغة مطلقا الى تلك العلوم) اما بلاغة الكلام
فظاهرة واما بلاغة المتكلم فلتوقف الاقتدار على الاتصاف المتحصل
من تلك العلوم (قوله يعنى معرفة الخ) اى لبس المراد التميز الفعلى بين
الفصيح وغيره فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه وان كانت متوقفة على
فصاحته بل على المعرفة المذكورة (قوله فهو انه مركب) الضمير الاول
راجع الى التحقيق والثانى الى التميز والجملة اعنى اجزاؤه تميز السالم عن غيره
صفة لمركب وانما كان مركبا لان تميز الفصيح عن غيره انما يتحقق بمجموع
التمييزات المذكورة لا بكل واحد منها ولا يصدق على شئ منها انه تميز
الفصيح عن غيره لكونها اجزاء خارجية له (قوله اذ به يعرف الخ) فعنى
كون التميز المذكور مبينا فى علم متن اللغة انه يحصل بسبب امر مبين
فيه فاسناد يبين الى كلمة ما الذى هو عبارة عن التميز اسناد مجازى والمعنى منه
ما يبين سببه وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التميز عبارة عن المعرفة ولا معنى لتبينه
فى علم اللغة او غيره (قوله منه ما يبين الخ) اى بعض تميز الفصيح عن غيره
تمييزات يبين سببها فى اللغة او فى الصبر او فى النحو او يدرك بالذوق فكلمة ما
لف ومجمل وما بعده نشره والشايع فى هذا النشر كلمة او كما سيجى فلا يرد
ان الصواب ايراد الواو لانه مبين فى جميع العلوم المذكورة لا فى احدها
(قوله وان تعقيد اللفظى) فانه يحصل اما الضعف التأليف او لاجتماع
امور كل واحد منها خلاف الاصل وكل واحد منها يعلم بعلم النحو (قوله
او يدرك بالحس) اى تميز يدرك متعلقه بالحس وهو التافر وعدمه كما يدل
عليه قوله اذ به يدرك الخ فلا يرد ان التميز عبارة عن المعرفة ولا يدرك
بالحس ذلك التميز لانه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يحتاج الى القول بان يدرك
بمعنى يحصل (قوله بالحس) اى بالذوق الصحيح الذى هو كالخس فى الادراك
(قوله اى ما يبين الخ) فالضمير راجع الى ما المنسب بالتمييزات المذكورة
ليوضح الحكم عليه بماعدا التعقيد المعنوى والمعنى على تقدير المضاف اى ماعدا
تمييز التعقيد المعنوى (قوله من هذا الكلام) اى قوله وهو ماعدا التعقيد المعنوى
(قوله تعيين ما يبين الخ) اى تعيين التمييزات كما يشعر به عبارة المتن باعتبار انها
تبين فى العلوم المذكورة او تدرك بالحس وباعتبار انها يحترز بها عما يجب
الاحتراز عنها من اسباب الاخلال بالفصاحة اى تعيين ما يحترز بها عنه

وما يقال من ان تميز
الفصيح عن غيره كلى
لا كل وان هذه الامور
جزئياته لا اجزاؤه بدليل
صحة جملة على كل واحد
من هذه الامور والجزأ
لا يحمل عليه كله فلبس
كلاما معتدا به لان المراد
تمييز الفصيح من حيث انه
فصيح لا تميز ذاته من
حيث هى ولا نم صدقه
على كل واحد منها ولو سلم
فليكن محمولا على الشبه
(حسن جلي)

٧ اى لعلامة

اذ لبس المقصود العلم بالعلم
ولاحاجة الى الجواب بان
المراد اظهار وجوده العنى
وهو فى المعنى عبارة عن
الاتحاد الا ان هذا
لا يستقيم فى قوله او يدرك
بالحس فينبغى ان يرد
تحصيله بالحس على سبيل
المجاز (حسن جلي رحمه
الله تعالى)

ولاشك ان قوله وهو ماعدا ذلك يفيد تعيين تلك التميزات بانها ماعدا
تميز التعقيد المعنوي وتعيين ما يحترز بها عنه بانه ماعدا التعقيد المعنوي
ليترتب على ذلك العلم بانه لم يبق مما ترجع اليه البلاغة الا الامر ان قد و ن
لاجل ذينك الامر ين علم البلاغة فقوله ويحترز عطف على يبين وضمير بها
راجع الى ما لكونها عبارة عن التميزات وهذا على قياس ما مر من قوله
اجزاؤه تميز السالم عن غيره الخ حيث رتب على كل تميز احتراز عن سبب
من الاسباب فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام وقيل ان قوله يحترز عطف على
تعيين او على ما يبين بتأويل المصدر اما بتقدير ان او بدونه كما في قولهم نسمع
بالمعدي خير من ان تراه والمعنى ان الغرض من قوله وهو ماعدا التعقيد
المعنوي تعيين التميزات التي تبين في العلوم المذكورة اوتدرك بالحس
والاحتراز بتلك العلوم عما يجب ان يحترز عنه من الغرابة ومخالفة القياس
والضعف والتنافر والتعقيد اللفظي ليعلم من هذا التعيين والاحتراز انه
لم يبق لنا مما يتوقف عليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية
والاحتراز عن التعقيد المعنوي وقيل انه يحتمل ان يكون ما كناية عن
التميزات كما يشعر به عبارة المتن ويحترز عطف على ما يبين بتقدير ما
و ضمير بها راجع الى ما المقدرة انت لكونه عبارة عن العلوم والحس وما في
قوله عما يجب كناية عن الغرابة والمخالفة وغير ذلك وحيث يحتاج الى
اعتبار مقدمة مطوية وهي معلوم لنا ان الامور التي يجب الاحتراز عنها كم
هي ليرتب على ما ذكر (قوله ليعلم الخ) اذ بمجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار
هذه المقدمة لم يعلم ان الباقي اى شئ ويحتمل ان يكون ما كناية عن
اسباب الإخلال التي تبين في العلوم اوتدرك بالحس وحيث ينبغي ان يقدر
قبيل قوله ويحترز كلمة ما كناية عن جميع اسباب الإخلال ويكون المعنى
الغرض تعيين الامور التي تبين في العلوم المذكورة اوتدرك بالحس وتعيين
امور يجب وينبغي ان يحترز عنها في نفس الامر ليعلم ان المبين كم وان
الباقى كم لكن لا بلايم هذا التوجيه قوله مما ترجع اليه البلاغة بل الملايم
ان يقول لم يبق من اسباب الإخلال الا الخطأ والتعقيد وحيث لا يحتاج
الى اعتبار تلك المقيدة المطوية ولكن يحتاج الى تقدير كلمة ما لان كلمة
ما في قوله ما يبين لا تشمل ما بقى من اسباب الإخلال وكلمة ما المقدرة
ينبغي ان تشمل جميع الاسباب والى جعل عما يجب من وضع المظهر موضع

في قوله فلما انجز كلامه الخ ٧
في بيان الشارح انحصار
مقصود التلخيص قبل
مقدمة م

٧ في آخر المقدمة الى انحصار
المقصود في الفنون الثلاثة
صار كل منها معهودا فعرفه
بتعريف العهد بخلاف
المقدمة فانه لم يقع منه ذكر
لها ولا اشارة اليها فذكره
مطلوب م

٩ ان الشئ اذا كان اعرف
فالاصل جعل الاعرف
مبتدأ وغيره خبرا نحو زيد
المنطلق لمن يعرف زيدا
دون انطلاقه ونحو
المنطلق زيد لمن يعرف
المنطلق دون زيد وههنا
عكس ذلك الاصل لان
الفن الاول مذكور فيما سبق
كناية وعلم المعاني صراحة
والجواب ان الفن الاول
هنا اعرف من علم المعاني
من جهة اخرى لان
الخطاب هنا بالنظر الى من
يعرف الفن الاول ولا
يعرف علم المعاني لان
المخاطب يجوز ان يعرف
ان المصنف الف مختصرا
مشملا على ثلاثة فنون
ولا يعرف ان الفن ما هو
فاجاب بان الفن علم المعاني

المضمرة والى جعل ضمير بها راجعا الى العلوم من غير اعتبار قيد ه اعني
المذكورة معه والى الحس لان ما بقي من اسباب الإخلال لا يحترز عنه بالعلوم
المذكورة بل يحترز عنه بالمعاني والبيان (قوله اول الامر ين) والاولية
اعتبار كونه مذكورا في الاول المقابل للثاني (قوله فانه من مزال الإقدام)
في قد وقع فيه اغلاط كثيرة لانه فسر المرجع بالعلية الغائية ولم يعرف معنى
قوله يبين في متن اللغة واعتراض بانه ليس في علم متن اللغة ان بعض
الالفاظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في الكتب المبسوطه او يحتاج
الى تنفيرو جعل كلمة هو في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي راجعا الى ما يدرك
بالحس ونحل الاول في قوله وما يحترز به عن الاول على الاول المقابل للثاني
الذي هو تمييز الفصيح (قوله الفن الاول علم المعاني) قد عرفت تحقيق
ان اللام فيه للعهد ووجه حل علم المعاني على الفن الاول دون العكس
٩ وان الحمل مفيد بحيث يندفع جميع الشكوك التي عرضت للناظرين ثم ما ذكره
الشارح رحمه الله من انحصار مقصود الكتاب في الفنون الثلاثة ان كان انحصار
الكلي في جزئياته كما هو الظاهر فالقصد والفنون متحدان اذ كل منهما
عبارة عن المعاني او الالفاظ فصحة الحمل في قوله الفن الاول علم المعاني
ظاهرة لانه من حل المعاني على المعاني او حل الالفاظ على الالفاظ وان كان
انحصار المظروف في الظرف بان يكون احدهما عبارة عن الالفاظ
والاخر عن المعاني يكون الحمل المذكور حل اللفظ على المعنى او بالعكس
على سبيل النساج بعلاقة الذالية والمدلولية مع الاشارة الى ان نظم المختصر
في غاية الوضوح كانه عين المعنى وانه لا يزيد اللفظ على المعنى فيكون مستدركا
ولا المعنى على اللفظ فيكون قاصرا (قوله لكونه منه الخ) كلمة من هذه تسمى
اتصالية لانه يفهم منه اتصال شئ بمجرورها وهي ابتدائية الا ان ابتداء
ههنا باعتبار الاتصال كذا في حواشي شرح المفتاح الشريف يعني ان مجرورها
ليس مبتدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل لاتصاله بشئ فاما ان يقدر متعلقها
فعلا خاصا كما قال الشيخ الطيبي في شرح المشكوة في بيان قوله عليه السلام
* انت مني بمنزلة هارون من موسى * ان قوله مني خبر للمبتدأ ومن اتصالية
ومتعلق الخبر خاص والباء زائدة يعني انت متصل بي ونازل مني بمنزلة هارون
من موسى واما ان يقدر فعلا عاما كما ذهب اليه السيد الشريف حيث
قال في حواشي شرح المفتاح اي بمنزلة كاشة وناشئة مني بمنزلة هارون

لأن علم البيان غير متوقف
على علم المعاني فإن من له
ملكة يعرف بها إيراد المعنى
أثنا واحد بطرف مختلفة
يكون عالما وإن لم يكن
المؤدى مطابقا لمقتضى
الحال غاية لا يكون بليغا
(حسن جاي)

من موسى فالتقدير ههنا لكونه متصلا به ونازلا منه منزلة المفرد متصلا ونازلا
من المركب أولكون منزلته كائنه منه كمنزلة المفرد كائنه من المركب (قوله
بعد رعاية الخ) ظرف لا يراد وليس المراد أنه يعرف به الإيراد المقيد بهذا
الظرف فإنه خلاف الواقع لا بل إن ذلك الإيراد إنما يعتبر ويعتد به بعد رعاية
المطابقة (قوله ففیه زيادة الخ) يعني أن علم المعاني ليس معتبرا في علم البيان
لأن حيث الذات ولا من حيث المفهوم لكن في مفهوم البيان اعتبر قيد
وهو إيراد المعنى الخ زائد على ما اعتبر في علم المعاني وهو مجرد المطابقة
فيكون مفهومه بالنسبة إلى مفهوم علم البيان بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد
من المركب فلذا قدم عليه وقيل معناه أن ثمرة علم البيان وهو الإيراد
المذكور معتبرة بعد ثمرة علم المعاني أعني المطابقة فيكون علم المعاني باعتبار
ثمرته مقدما على علم البيان باعتبار ثمرته وفيه أن ثمرة العلمين معرفة الإيراد
والمطابقة لأنفسهما ولا شك أن معرفة الإيراد ليست بعد معرفة المطابقة
ولو سلم فاللزام أن يكون ثمرة أحدهما من حيث التحقق بل من حيث
الاعتداد بتحقيقه بعد تحقق ثمرة الآخر وهو لا يصلح وجهها وجهها التقديم
أحدهما على الآخر الأخرى أن ثمرة النحو معتبرة بعد ثمرة الصرف ولا تقديمه
على التحويل يؤخرونه كما في الكتب المصنفة فيها كالنسهيل والافية
للسيوطي وجعل الشيخ ابن الحاجب مقدمة التصريف أعني الشافية
ملحقة بالكافية ولو سلم فحينئذ لا حاجة إلى جعله بمنزلة المفرد من المركب
وتشبيهه به لأنه حصل جهة التقديم والتأخير في ذاتيهما (قوله أشار إلى
تعريفه) أي تعريف علم المعاني بمعنى المسائل لأنه المراد في قوله الفن الأول
علم المعاني واختار لفظ أشار الشامل للبيان القصدي والتبعي لأن لفظ
العلم في التعريف أن كان بمعنى الملكة يكون تعريف المسائل تبعا وإن كان
بمعنى المسائل يكون تعريفها قصدا (قوله زيادة بصيرة الخ) أي بكل واحد
منهما لأن أصل البصيرة حاصل بالتصور بوجه ما السابق على التعريف
أو بمجموعهما بأن يكون أصل البصيرة بالتعريف والزيادة بالضبط (قوله
كل علم فهي الخ) في الرضى وقد يدخل الفاء على خبر كل وإن كان مضافا
إلى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم والوجه الأول بالنظر إلى نفس

الشروع والثاني بالنظر الى غايته (قوله باعتبارها تعد الخ) اي باعتبارها
يصح عدها علما واحدا وافرادها بالتدوين ولذا اختار صيغة المضارع
وهي الجهة المساوية لها سواء كانت هي الجهة التي اعتبرها القوم من
الموضوع والغاية او غيرها كالجهة المأخوذة من المحمولات (قوله ومن
حاول الخ) كبرى القياس وصورة ان طالب كل علم طالب كثرة تضبطها جهة
الوحدة وكل طالب كثرة كذلك فعليه ان يعرفها بجهة وحدتها ثم يقول طالب
علم المعاني طالب علم وكل طالب علم فعليه ان يعرفه بجهة وحدته لينتج
المطلوب (قوله بتلك الجهة) اي بالجهة المساوية (قوله لئلا يفوت الخ) وذلك
لانه اذا لم يعرفها بتلك الجهة فاما ان لا يعرفها اصلا فلا يمكن طلبها والكلام
فحين حاول تحصيلها او يعرف الكثرة لا من جهة الوحدة بل من حيث الكثرة
فلا بد من معرفة كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله
فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تحصيل تلك الكثرة او يعرفها
لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فهي وان حصل بها الاندفاع
الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد اخر من ذلك الاعم فحينئذ
يضيع وقته فيما لا يعنيه وهو الفرد الاخر ويفوت عنه ما يعنيه اعني الاخص
او يعرفها بجهة اخص فيفوت عنه بعض ما يعنيه وهو البعض الاخر من
الاعم الذي لا توجد فيه جهة الاخص ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص
بخصوصه فافهم فانه قد زل فيه اقدام الناظرين (قوله ملكة يقتدر بها)
اي العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة
لانه معتبر في مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به
وانه لا حاجة الى اعتباره لصحة التعريف بدونه والمراد بالادراكات الجزئية
الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة عن المسائل نص عليه
في التلويح حيث قال ملكة يقتدر بها على ادراك جزئيات الاحكام والجل
على الالتفات الواقعة حال الاستحضار مما لا يلتفت اليه (قوله مستنبطة
الخ) ففي حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة وله التمكن على
الاستحصال فاذا مارس المسائل المستنبطة والتفت اليها مرة بعد اخرى
فتمكن من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير
عالمنا بعلم المعاني بهذا المعنى (قوله بها يتمكن من استحضارها) اشارة الى
ان المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة

العقل الهبوطي هو
الاستعداد المحض لادراك
المعقولات كما لا طفال
والعقل بالملكة هو العلم
بالضروريات واستعداد
النفس بذلك لاكتساب
النظريات منها وهو مناط
التكليف والعقل بالفعل
هو ملكة استنباط
النظريات من الضروريات
والعقل المستفاد هو ان
يحضر عن النظريات التي
ادركها بحيث لا تغيب
عنه م

والتمكن على استحصال ما بقى ليس بمعتبر فيه لان هذه الملكة مرتبة العقل
 بالفعل المتأخرة عن ملكة الاستحصال ولو اعتبر فيها التمكن على استحصال
 ما بقى لزادت المراتب على الاربعة ولان العلم الذى مسائله محصورة مثل
 كلام المتقدمين لا يتحقق فيه التمكن على استحصال ما بقى (قوله وتفصيلها)
 اى العلم بها مفصلة وهو الموافق لقوله فهى مبدأ التفاصيل مسائله
 وقيل اى استخراج الفروع المفيد للادراكات الجزئية (قوله جهتي ادراك)
 فان جهة الادراك وسببه هى الملكة لا الادراك اذا لشي لا يكون سببا لنفسه
 ولا المسائل لانها متعلقة الادراك لاسببه (قوله لا تريد الخ) اى لا تريد بالعلم
 الادراك اذا ادراك جميع المسائل متعذرا لعدم الانحصار وكذا المسائل وهو
 ظاهر بل تريد ملكة الاستحضار وما قيل ان العلم بمعنى الملكة اسم جامد
 فلا يشتق منه فعلى تقدير تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مدفوع بانه
 اذا استعمل العلم بمعنى المصدرى اعنى الادراك فى الملكة بعلاقة السببية
 سرى هذا النقل فى جميع مشتقاته من غير حاجة الى الاشتقاق من العلم بمعنى
 الملكة (قوله لانه كثيرا ما الخ) اشار بذلك الى ان اطلاقه بمعنى الملكة
 اكثر فى العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به فى التلويح فحمل اللفظ
 عليه اولى ولذا قال يجوز ولانه يحتاج الى تقدير المضاف فى قوله يعرف به اى
 بعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة الا بعد حصول الملكة فسببته بعيدة
 بالنسبة الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الادراك ايضا * قال
 قدس سره كما يشهد به الوجدان * فان الاولى هى الاستعداد التام للاستحضار
 المسمى بالعقل بالفعل والثانية مشاهدة واستحضار على الوجه الاجالى
 المسمى بالعقل المستفاد فما قيل ان المتبادر ان الحالة الثانية خارجة عن
 العقل بالفعل وليس كذلك والافتصير مراتب النفس فى حصول المطالب
 زائدة على الاربع وليس كذلك بالاتفاق ليس بشي * قال قدس سره فلا بد
 من تقديره كما صرح به الشارح رحمه الله فى تعريف البيان وذلك لان
 الاضافة الى المتعلق مأخوذة فى العلم بمعنى الادراك لانه صفة ذات تعلق
 او نفس التعلق او حصول صورة الشي فاندفع ما قيل انه لا حاجة الى التقدير
 بل يبقى على الاطلاق الا انه فى الواقع متعلق بالاخوال * قال قدس سره *
 وحمله على الادراك جائز والتخصيص بانه صدق يحصل من تقدير المتعلق
 او من التوصيف بقوله يعرف به الخ فان المعرفة سبب للتصديق (قوله فقال)

الفاء لتفصيل الجري المذكور مجالا للتفريع على ماوهم (قوله ادراكات
جزئية) الظاهر ادراكات متعلقة بالجزئيات لكن لاستلزام جزئية المدرك
جزئية الادراك اقسامها مقامها اختصارا (قوله كل فرد فرد) في الاقليد في
بحث الحال ان العرب تكرر الشئ مرتين فبستوعب جميع جنسه وفي شرح
النسبيل في بحث الحال وفي نصب الثاني من المكرر خلاف فذهب الزجاج
الى انه توكيد وابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان
توكيدا لادى ما يودى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول
لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو خامض ولو ذهب ذاهب
الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف العاطف لكان مذهبنا حسنا انتهى
فعليك بالاعتبار في حال الجر (قوله بمعنى ان اى فرد الخ) اى المراد من
المعرفة المعرفة بالقوة القرينة من الفعل لا المعرفة بالفعل (قوله امكنا الخ)
بناء على ان كل فرد ورد عليه عرفه فيحدس منه ان له امكان معرفة اى فرد
يوجد (قوله وجود ما لانهاية) اى ما لا ينقطع وهو احوال اللفظ
العربي لان اللفظ العربي لا انقطاع له لتحقيقه في الدار الاخرة ايضا
(قوله ان اريد الخ) يعنى ان الاحوال جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعروف
في احتمالاته الاربعه فاما ان يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه يلزم
ان يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما ان يراد به الاستغراق
فيلزم ان لا يكون احد عالما بالمعاني او العهد الذهني فاما البعض المطلق
فيلزم ما يلزم على تقدير ارادة الجنس ولا ظهوره لم يتعوض له واما البعض المبهم
اى المعين في نفسه الغير المعين في الذكر فيلزم التعريف بالمجهول واما العهد
الخارجي اى البعض المعين في الذكر فلا دلالة للفظ عليه فافهم فانه قد
اشكل على الناظرين (قوله فلا يكون الخ) لامتناع حصول ثمرته (قوله
فيكون الخ) لحصول ثمرته لا لصدق التعريف على علمه فلا يرد انه بمجرد
حصول مسألة منه لا يحصل الملكة حتى يصدق التعريف (قوله لكل
من عرف مسألة) فان الاحوال الكثيرة تسنبط من مسألة واحدة فمن قال
اى مسألة متضمنة لثلاثة احوال فقد سها (قوله مما لا يد الخ) اذ يتوقف
عليه صحة اللفظ وفصاحته (قوله وهو قرينة خفية) يخطر بالبال ان وجه
كون التوصيف بالوصول المذكور مشعرا بقيد الحقيقة ما سيحيى في بحث

والافتقار الى الاصطلاح
السابق ككون متعلق
المعرفة جزئيا لانفس
الادراك (حسن جلي)
في الاقليد في بحث الكل
ان العرب الخ نسخته
من قبيل قوله تعالى *
وعلى الذين اذا ما اتوك
لتحملهم عليه قلت
لا اجد ما احملهم تو او
وحكى ابو زيد اكلت سمكا
لينا اى ولينا م
او حاصل التعريف علم
يعرف به اى يمكن ان يعرف
كل فرد وجدود دخل تحت
الارادة من تلك الاحوال
م
لان المذكور في التعريف
احوال اللفظ بصيغة
الجمع فلا يلزم من ارادة
البعض حصول العلم
للعارف بمسألة واحدة
مطلقا (حسن جلي)

العطف على المسند اليه من كلام الشيخ حيث قال ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وبجمله الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى فانه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحثية وانما كانت القرينة خفية لانه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد اثبات شيء لشيء او نفيه عنه ويكون التقييد للتوضيح ولان ذلك انما هو في المقامات الخطائية في نظر اليلغاء لا في مقام التعريف واما ما قيل ان التعليق بالمشق يشعر بالعلية ففيه ان التعليق بالوصف الصالح للعلية يشعر بالعلية وفيما نحن فيه ليس كذلك وان الحثية المعبرة بتقييدية لا تعليلية (قوله ان يكون علم المعاني) اي ثمرته او يكون الملكة التي تفيد هذه المعرفة (قوله مثلا) اشار بذلك الى ان ذكر التصور على طريق ضرب المثل وكذا ذكر التعريف والتكثير ووجه اللزوم انه لا يفهم من معرفة الشيء الا ادراكه التصوري بله ما هو او التصديقي بانه هل هو ووجه الفساد غنى عن البيان كذا نقل عنه وما ورد على التعريف من انه يصدق على ملكة العلوم الثلاثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فتوهم لان تلك الملكة ان كانت حالة بسيطة مبدءا لتفاصيل مسائل العلوم الثلاثة فهي علوم ثلاثة والفرق بالحثيات فمن حيث انه ملكة يعرف به الاحوال علم المعاني ومن حيث انه يعرف به ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة علم البيان ومن حيث انه يعرف به وجوه التحسين علم البديع وان كانت ملكات متعددة فالمجموع امر اعتباري ليس بموجود في نفسه فضلا عن ان يكون سبب المعرفة وهذا الايراد مطرد في جميع تعريفات العلوم والدفع ما ذكرنا (قوله فان قلت الخ) استدلال على فساد التعريف فعني قوله فكيف يصح فلا يصح او منع لصحته واستفسار محض (قوله وهي بعينها الاعتبار الخ) استدلال على عينيتها بمقتضى الحال بعينيتها للاعتبار المناسب المتحد به لان الاعتبار المناسب نص في كونه عبارة عن الاحوال كما مر (قوله كما يفصح عنه) اي عن كون الاحوال

٨ في بيان كون الوصف
قرينة لا اعتبار الحثية

م
اعلم ان قيد الحثية ثلاثة
اقسام لان الحثية اما
ان تكون عين المحيث او لا
فالاول لا طلاقا مثل
الانسان من حيث هو
انسان ماش على قدميه
والثاني اما ان تصلح الحثية
للعلية للمحيث او لا فالاول
للتعليل مثل الانسان من
حيث هو كاتب متعبرك
الاصابع والثاني للتقييد
مثل الانسان من حيث هو
خدا حك متعجب م

قوله وذلك اي يكون
مقتضى الحال في التحقيق
كلام مؤكدا وكلام يذكر فيه
المسند اليه وكلام يحذف
فيه المسند اليه ثابت لان
موضوع علم المعاني م

اي على كون احوال اللفظ
 التأكيد والذكر والحذف
 لا المؤكد والمذكور
 والمحذوف م
 ٩ فان قيل المذكور حقيقة
 هو الكلام الجزئي لا الكلي
 المعقول وجعلته مقتضى
 الحال فلا يؤيده قلت يصح
 جعل الكلي بذكر جزئه
 فان قلت يصح جعل
 الاحوال مذكورة بذكر
 الكلام المشتمل عليها
 لكونها كيفيات له قلت
 فرق بين الكلي بالنسبة الى
 جزئه وكيفيته فان الاول
 عين الثاني نظر الى التحقق
 دون الثاني فافهم م
 ٧ قوله فتأيد لذلك يعني
 لبس مراد الشارح
 الاستدلال به على مطلوبه
 بل تأيده م
 قوله لا تجدى كثير نفع لانه
 لبس بدليل على ذلك بل
 مؤيد على ان لا يتم مقتضى
 الحال هو المؤكد وادوات
 التعريف بل التأكيد
 والتعريف نعم يصح
 اطلاقه عليهما باعتبار
 دلالتيهما على مقتضى
 الحال لا باعتبار كونيهما
 مقتضى الحال فافهم

المذكورة مقتضى الحال (قوله فكيف يصح) فانه يقتضى ان يكون سبب
 المطابقة مغايراً للمطابق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة
 مع المطابق (قوله والاقتضى الحال الخ) وذلك لان موضوع المعاني
 اللفظ العربي من حيث افادته المعاني الثواني فلا بد ان يكون موضوعات
 المسائل راجعة اليه والاحوال ليست كذلك وامام ذكره الشارح رحمه الله
 في شرح المفتاح من ان قول السكاكي رحمه الله تطبيق الكلام على ما يقتضى
 الحال ذكره يدل على ذلك فان المذكور حقيقة ٩ هو الكلام دون الاحوال
 فتأيد لذلك المناقشة فيه بان المراد بالذكر اعم من الذكر حقيقة او تبعاً
 او الحكم عليها بالذكر على التغليب فان اكثرها مذكور لا تجدى كثير نفع
 واما الاستدلال بتعريف المصنف حيث قال بها بطابق اللفظ مقتضى
 الحال فانه يقتضى المغايرة ففاسد لان الكلام في صحة التعريف وكذا
 الاستدلال بان المطابقة بمعنى الصدق في الاصطلاح والاحوال لا تصدق
 على اللفظ لان هذا اصطلاح المنطقيين ولو حل عليه لوجب نسبة المطابقة
 الى الكلام الكلي لا الى الكلام الجزئي (قوله واحوال الاسناد الخ) دفع
 لما يتوهم من ان احوال الاسناد من التأكيد وعدمه والمجاز والحقيقة العقلية
 والقصر ليست من احوال اللفظ مع انه يبحث عنها في هذا العلم (قوله
 مجرد اصطلاح) اي لبس للاحتراز عن العجى اذ يعرف بها احواله ايضاً
 مثل ان يقال في جواب المنكر لقيام زيد هر آينه استاده است بل مجرد
 اصطلاحهم على تدوين العلم لذلك لما ان المقصود الاصلى معرفة اعجاز
 القرآن (قوله تتبع خواص الخ) التبع الاتباع شيئاً فشيئاً والمراد المعرفة
 بل الملكة او المسائل المسببة عنه والخواص جمع خاصة او خاصية وهي
 ما لا يوجد في غيره كالاو بعضاً والمراد ههنا على ما فسر السكاكي رحمه الله
 الاغراض التي يصاغ لها الكلام حيث قال واعني بخاصية التركيب
 ما يسبق منه الى فهم ذي الفطرة السامية عند سماع ذلك التركيب مثل ما يسبق
 الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته من العارف بصياغة الكلام
 من ان يكون مقصوداً به نفي الشك او الانكار الخ واختار التركيب على الكلام
 اشارة الى ان تلك الخواص تحصل عند التركيب سواء حدثت في المفردات
 او في المركبات تركيباً اولياً او ثانوياً (وقوله في الافادة) ظرف التبع اي تتبع
 الخواص من حيث افادتها بالتركيب بان يعلم ان هذا التركيب لاشتماله على

الكيفية المخصوصة مفيد لتلك الخاصة فيؤل الى ان علم المعاني عبارة عن
 التصديقات بافادة التراكيب من حيث اشتغالها على الخصوصيات لتلك
 الخواص او الملكة الحاصلة منها والمسائل المتعلقة بها والشارح ان رحمه الله
 اتفقا على انه متعلق بخواص حال عنها او صفة لها ويرد عليه ان
 معرفة نفس تلك الخواص الجزئية ليست علم المعاني بل التصديق بافادة
 التراكيب لها على الوجه الكلي اللهم الا اذا اعتبر قيد الحيثية اى من
 حيث انها مفادة بها وقال العلامة رحمه الله انه يميز عن نسبة الخواص
 فان خواص التراكيب تنقسم الى ما هو خواصها افادة وهي المينة
 في علم المعاني والى ما هو خواصها دلالة وهي المينة في علم البيان والى ما
 هو خواصها تبيننا وتزيينا وهو المينة في علم البديع وبهذا القدر تم الحد
 وحصل الاحتراز عن سائر العلوم مما لا يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق
 باحوال المفردات وضيعا من حيث المادة كاللغة او الهيئة كالصرف
 او بحال التراكيب اعربا كالنحو واختلاف دلالة في الوضوح والخفا كالبيان
 ثم ان منهم من جعل البديع علما على حدة كالمصنف رحمه الله ومنهم من جعله
 من ملحقات علم البيان نظرا الى المحسنات اللفظية ومنهم من جعله من
 ملحقات علم المعاني كالسكاكي رحمه الله وقد بينه العلامة رحمه الله في
 شرحه فهو جزء جعلى من علم المعاني وليس جزأ منه حقيقة اذ لا دخل له
 في البلاغة كما ثبت الامامة في الكلام فحاصل ادراج البديع فيه منبها
 على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال وما يتصل بالتراكيب اى يعرض
 لها تبعا لما هو المقصود الاصلى اعنى البلاغة او بالخواص اى بعد من
 متماماتها من الاستحسان وغيره من الاستهجان الواقع في كلام البلغاء هفوة
 منهم او قصدا الى اغراض لهم تتعلق بذلك كالاوضحا حيك والتهزئات
 والتعريض بالغير والمحكيات فيعرفها صاحب المعاني احترازا عن مثلها
 كعرفة السموم في الطب اولياتى بمثلها في موضعها وما قاله السيد السند
 قدس سره في شرحه من ان جعل الاستحسان على المحسنات البديعية غير
 صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل
 البلاغة فكيف تجعل جزءا من علم المعاني وادراجها في حده منع جعلها تابعه له
 خارجة عنه مما لا تقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصال المنبى عن
 التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض فدفوع بان

لعدم تعريف البلاغة
بما عرفها به السكاكي
(حسن جاي)
فيه رد للغاضل العصام

م

لا القرينة ما ينصح عن
المراد بالوضع توحيذ من
سابق الكلام ال ال على
خصوص المقصود
ولاحقة وهي اما معينة
لوسوي نسبة المعنيين الى
الإرادة لولا القرينة او
محصلة ان رجح احد
المعنيين على الآخر
والمانعة والمعينة لا زمان
ايكل مجاز في التعريف اوفي
المجاورات والالزم استعمال
كل مجاز في معان غير متناهية
اوفي بعض مجهول والالزم

بط م

اي ليس جزءا من التفسير
بانه تراكيب البلغاء في الواقع
ولا يلزم منه اخذ البلغاء
في تفسير التراكيب م
من الفساد الثاني على
تعريف السكاكي والشق
الثاني قوله وان اراد غيره فلم
يبينه وقوله منع لبطلان
التالي وهو لزوم الجهل م

النسارح العلامة رحمه الله فسر قوله على ما يقتضي الحال ذكره اعم مما يقتضي
الحال افادة اودلالة اوتبييننا اوتزيينا فهو شامل لعلم الديدع فانه مفيد للاحتراز
عن الخطأ فيما يقتضي الحال ذكره تبيننا اوتزيينا على ان تعلق الاحتراز عن
الخطأ فيما يقتضي الحال بالتتابع المتعلق بالامر ين لا يقتضي ان يكون لكل
واحد منهما مدخل في الاحتراز لجواز ان يحصل الاحتراز باحدهما ويكون
الاخر من مكملاه ومكملاته ولم يتمسك يذكر الاتصال على ذلك بل جعله
منبها عليه ومعلومات علم واحد وان اتصل بعضها ببعض في الواقع
ليكن لا يقال في مقام تعريف ذلك العلم بانه علم بالبعض وما يتصل بذلك
البعض فانه يشعر بكونه ملحقا بذلك البعض في كونه من العلم (وقوله بالاحتراز)
متعلق بالتتابع اي يحصل بذلك التتابع الاحتراز المذكور وزاد لفظ الوقوف
للاشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مخزونة كما في حانة الدهول غير كافية فيه
بل لابد من حضورها (قوله لوجهين الخ) حاصل كلام المصنف رحمه الله
في الايضاح ان في تعريف السكاكي رحمه الله لفظا ثلثة اشبع والتراكيب
وغيره وليس استعمال شيء منها صحيحا في التعريف فلذلك عدل عنه
فلا يرد ان الوجه الثاني غير تام عند المصنف رحمه الله لانه عرف البلاغة
بالمطابقة وحله على انه الزامي لا يصير علة لعدول المصنف رحمه الله تعالى
(قوله عن له فضل تميز) اي بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة
باساليبه وكيفية تأليفه (قوله بتوفية) وفي فلا تاحقه اعطاه وافيا اي تاما
كذا في القاموس (قوله فقد جاء الدور) اي في تعريف بلاغة المتكلم
حيث توقف معرفته على معرفة المعرف وفي تعريف علم المعاني باعتبار
جزئه حيث توقف معرفة تراكيب البلغاء على معرفة البلاغة المتوقفة على
معرفة تراكيب البلغاء (قوله فلم يبينه) فقد جاء الجهالة في تعريف البلاغة
وعلم المعاني (قوله المعرفة) اي الحاصلة بالتتابع المذكور وهو العلم بالمسائل
المرتبة على تتبع الخواص الجزئية لان الاحتراز المذكور انما يترتب عليه
لاعلى المعرفة الجزئية وانما اورد لفظ المعرفة متابعة للفتاح حيث قال
واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان هو معرفة خواص تراكيب الخ
(قوله طلاقا الخ) الاظهر اطلاقا لاسم السبب على المسبب لان اللزوم
معتبر في جميع انواع المجاز (قوله مشحونة با مجاز) اذا وجدت القرينة
المانعة وهو امتناع كون التتابع والمعينة وهو تفسير علم المعاني في موضع اخر

٧ بان يقال يمكن ان يراد
بلوغه في تأدية المعاني
حداله اختصاص بتوفية
مثل خواص لو ترا كيب
البلغاء حقها وايراد انواع
النشبيه والمجاز والكناية
على وجهها فمخرج عن
سنن التوجيه الخ م
قوله ليس بشئ لانه مقابلة
الجواز بالجواز مع انه لا يدفع
الجواز بالجواز م
٨ اي كون معنى التوفية ان
يكون ذلك المتكلم بحيث
يورد كل تركيب له في المورد
الذي يليق به م
٩ لان المعاني المعبر عنها اذا
كانت للمتكلم يجب ان يكون
التركيب المعبر بهالة ايضا
لامتناع التعبير عما قصده
بعبارة غيره وكذا قوله وايراد
انواع النشبيه الخ اذ لو قيل
مثلا البلاغة هي بلاغ
المتكلم في تأدية المعاني حدا
له اختصاص بحمل كلام
غيره على ما ينبغي على ما هو
معنى التوفية بالنظر الى
تركيب الغير لكان تركيبا
الهم الا ان يحمل التأدية
على تقريرها وكشفها على
الغير سواء كانت مقاصده
ام لا م

بالعرفة (قوله بعد تسليم الخ) اي لانه فسر الترا كيب بتركيب البلغاء
بل فسر بتركيب من له فضل تميز ومعرفة وقوله وهي ترا كيب البلغاء جملة
مستأنفة لتعين تلك الترا كيب ٩ (قوله واقول) اي في الجواب عن جانب
السكاكي رحمه الله (قوله لا يفهم الخ) اختياره للسق الثاني ومنع لبطلان
التالي فان ترك البيان انما يكون باطلا لاستلزامه الجهالة وذلك انما يلزم
اذا كان الكلام محتملا لغير المراد وفيما نحن فيه لا يفهم منه الا ما هو المراد
ومن هذا علم انه لا يكفي في الجواب جواز ارادة ترا كيب المتكلم لان مجرد
الجواز لا يخرج التعريف عن الجهالة بل لابد من ادعاء حصر الفهم ظاهرا
في ذلك حتى يصح انه لا يحتاج الى البيان فما قالوا من ان الشارح رحمه الله
مانع لدفع اعتراض المصنف رحمه الله تعالى بان التعريف فاسد لاستلزامه
الدور او الجهالة فالاحتمال سيما الظاهر كاف له وما ذكره من العبارة
محمولة على المبالغة فبحث السيد السند قدس سره بجواز ارادة ترا كيب
البلغاء خارج ٧ عن سنن التوجيه ليس بشئ كما لا يخفى (قوله الا ان يكون الخ)
وذلك لان معنى توفية خواص الترا كيب حقها اعطاء حقها وافيها وذلك
بايراد ترا كيب نفسه كما يقتضيه الخواص وبحمل ترا كيب غيره عليها ٣
ولا يجوز ارادة الحمل فقط فيكون المراد بالترا كيب ترا كيب البلغاء لان بلاغة
المتكلم لا تحقق بالحمل بل لابد من الايراد ولا ارادة المعنى الشامل لهما
فيكون المراد بالترا كيب اعم من ترا كيب نفسه وترا كيب البلغاء لان قوله
تأدية المعاني وقوله وايراد انواع الخ يأبى عنه ٩ كما سيجي ولانه لا دخل له في
بلاغة المتكلم وان كان لازماله فتعين ان يكون المراد الايراد وهذا حاصل
مانقل عنه رحمه الله في الحاشية يعني انه لا يفهم الا ذلك بعد النظر والتأمل
في الكلام وما يشتمل عليه من القرينة السابقة وهي تأدية المعاني فانه يقتضي
ترا كيب بها يحصل تأديتها على وجهها واللاحقة وهي ايراد انواع
النشبيه والمجاز والكناية وهو ظاهر والخارجية وهي العلم بان البلاغة انما هي
القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغي لاعلى فهم المعاني
كما ينبغي من غير ان يكون له الاقتدار على التأليف والتر كيب وزاد لفظ
بحيث اشارة الى انه لا يلزم الايراد بالفعل بل الاقتدار عليه فيقول معنى التعريف ٢
الى انها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ (قوله لان خاصية الخ)
خاصة الشئ ما لا يوجد في غيره وزادوا الباء للبالغة كأنها نفس الخصوصية

فالخواص اما جمع خاصة بمعنى الخاصة او اسم جمع للمخاصبة ولم يقل
خاصبة ان زيداً قائم نفي شك او انكار لان نفي الشك والانكار ليس بوجوده فيه
بل مداولة (قوله وهذا بعينه معنى الخ) اى فى الوجود وان تغايرا مفهوما
لانه لا يصدر عن المتكلم الافعل واحد يعبر عنه تارة بالتوفية وتارة بالتطبيق
والتطبيق معتبر فى كلام نفسه فكذا التوفية والام يتحدا فى الوجود فان قيل
قد ذكر الشارح رحمه الله فى شرح المفتاح ٩ ان معنى التطبيق اعم من
الاراد والجل قلت المراد وهذا بعينه معنى التطبيق اذا كان بالاراد (قوله
كما يفصح عنه الخ) اذ لا معنى لتأدية معانى الغير ولا لتأدية معانى نفسه
بتراكيب الغير الا ان يراد من التأدية معنى مجازى كالتقرير والكشف او يقدر
بتراكيبه ويراد بتوفية خواص التراكيب مثل خواص تراكيب البلغاء اما
على حذف المضاف او الوجل على المبالغة كما فى قولهم فعلت ما فعلت
وشئ منها لا يفهم من اللفظ فاندفع المناقشة التى ذكرها السيد السند
قدس سره فى شرح المفتاح بانه يجوز ان يراد تراكيب البلغاء ويكون المعنى
بلوغ المتكلم فى تأدية المعانى بتراكيبه حدا له اختصاص بتوفية مثل ٧
خواص تراكيب البلغاء حقها (قوله الا ان يكون الخ) زاد الحينية اشارة
الى ان الاعتبار لاقتدار على الاراد دون الاراد بالفعل ولم يقل بحيث يورد كل
نوع كاهو اللائق بالسابق اشارة الى ان الاراد لا يتعلق الا بالاشخاص
وان زيادة لفظ الانواع للاشارة الى ان الاعتبار اراد اشخاص جميع الانواع
لا اشخاص نوع دون نوع (قوله وليس المعنى على انه يورد تشبيهات الخ)
لابل الشخص لانه لا يمكن اراد الاشخاص والبالنوع اذ لا انواع لها بخصوصها
كما يقتضيه الاضافة * قال قدس سره فليس لتراكيبه خواص الخ *

فى شرح المفتاح للشارح رحمه الله ما حاصله ان خواص التراكيب ما يسبق
منها الى فهم ذى الفطرة السليمة على تقدير صدورها عن له فضل تمييز
ومعرفة وغير البليغ لا يوفيهما حقها انتهى فعلى هذا لا نسلم انه ليس لتراكيبه
خواص كيف والتراكيب الصادرة عن غير البليغ لا تخلو عن التأكيد
والخلو منه وعن التعريف والتكثير والحذف والإضمار والتقديم والتأخير
الى غير ذلك وهذه الخصوصيات دالة على الخواص دلالة المقتضى على
المقتضى الا ان غير البليغ لا يورد تلك الخصوصيات على وفق الخواص ولا
يوفيهما حقها * قال قدس سره اذ لا اعتداد بهافيه * ان عدم الاعتداد بها

٢ اى معنى تعريف البلاغة
المتكلم ببلوغ المتكلم حدا
له اختصاص الخ م
٩ فى شرح قول المفتاح
تطبيق الكلام على ما
يقتضى الحال ذكره
ان الكلام اعم من الكلام
الذى يؤلفه وتطبيقه
ان يورده على ما ينبغي ومن
الكلام الذى يتبعه
وتطبيقه ان يحمله على ما
ينبغي فكيف يكون تطبيق
الكلام على اطلاقه معنى
التوفية وحاصل الجواب
ان المراد توفية خواص
تراكيب نفسه م
لا بتقدير المضاف او بالجل
على المبالغة م

قوله ويختصر المقصود
إشارة إلى دفع ما يقال أن
ظاهر الكلام يشير إلى أن
الضمير راجع إلى علم المعاني
فيرد على ظاهره أن الاختصار
علم المعاني فيها بط الخروج
الموضوعات والمبادئ عن
هذه التثنية مع دخولها
في علم المعاني في قوله الفن
الأول علم المعاني بمعنى
مجموع المسائل والمبادئ
والموضوعات ولو تغلبا كما
هو المتعارف م

واعلم أن التعريفات من
المبادئ التصورية ووجه
الاختصار وكذا التثنية
الآتية من المبادئ
التصديقية فالتقصية
طبيعية في المشهور عند
الجمهور ومهملة عند
التحقيق عند المحققين م

٩ يعني التعريف ووجه
الاختصار والتثنية الآتي
تخرج من العلم حين أريد
بكلمة من البيان على ما
تقرر من أن حقيقة كل علم
مسألة والبيان عين المبين
وأما إذا بني على أن علم
المعاني مجموع المبادئ

لا يقتضي عدمها بل يقتضي وجودها لا على وجه الاعتداد * قال
قدس سره وإن لم يسلم الخ * قد عرفت أنه لا حاجة إلى دعوى الاتحاد
بين المفهومين وأنه يكفي اتحادهما في الوجود * قال قدس سره بأنه لا فساد
الخ * قد عرفت أنه لا يجوز إرادة أنواع تشبيهاتهم ومجازاتهم إذ لا أنواع لها
بخصوصها * قال قدس سره لم يفسر بلاغة الخ * أي تفسيراً لا يلزم منه
الدور بل اكتفى في تفسيره بما يلزم من تفسير بلاغة المتكلم وهو كون
الكلام بحيث وفيه خواص التراكيب حقها وأورد فيه أنواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها ولا شك أن الاعتراض باق بحاله على هذا
التفسير (قوله ويختصر المقصود من علم المعاني) كذا في الإيضاح
يعني أن المراد باختصار المقصود الذي هو بعض من علم المعاني أعني المسائل
لا اختصار العلم بالكلام على حذف المضاف أو الضمير راجع إلى المقصود
المشتمل عليه علم المعاني فلا يرد منع الاختصار بأن التعريف وبيان الاختصار
والتثنية داخل في علم المعاني لكونه عين الفن الأول المشتمل على الأمور
الثلاثة أي صحر الكتاب في المقدمة والفنون الثلاثة وغير داخل في الأبواب
الثمانية وإليه أشار الشارح رحمه الله بقوله وتعرف العلم وبيان الاختصار
الخ (قوله اختصار الكل الخ) لأن المقصود كل المسائل لا كل واحد فانه
جزء المقصود (قوله لا الكلي الخ) وإن كان التعبير بالمقصود موهما لذلك
لصدق على كل واحد منها بناء على أن جزء المقصود مقصود (قوله
والا لصدق الخ) أي إن كان الحصر في الجزئيات لصدق المقصود على
كل واحد منها ولو صدق المقصود عليه لصدق علم المعاني عليه بناء على
أن المراد منه المسائل وهي حقيقة علم المعاني لما تقرر أن حقيقة كل علم مسائل
ذلك العلم فاندفع ما يحير الناظرين في دفعه وتكلفوا بما شجبه الأسماع من أن كلمة
من أما سلة فيرد عليه أن المقصود من الشيء خارج عنه وتلك الأبواب ليست
كذلك بالنسبة إلى علم المعاني وأما تبعية فيكون الحصر خصر الكلي
في جزئياته وأما بيانية فلا فائدة في زيادة لفظ المقصود لأن الأمور الثلاثة
تخرج من العلم حيث ذكر كما تخرج من المقصود (قوله وظاهر الخ) نقل عنه
رحمه الله لأن الظاهر أن تلك الأبواب إنما هي المسائل والقواعد وليست أجزاء
للملكة انتهى يعني أن ظاهر كلام المصنف رحمه الله أعني قوله ويختصر
المقصود من علم المعاني مشعر بما لفظ العلم الذي هو مرجع الضمير عبارة

عن نفس المسائل لاعتن الملكة لان الظاهر ان الابواب الثمانية هي المسائل
وان الانحصار انحصار الكل في الاجزاء والمسائل ليست اجزاء من الملكة
وانما قال وظاهر هذا الكلام لانه يجوز ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع
الضمير اليه بطريق الاستخدام او لكونه مشعرا بالمسائل او يكون الحصر
حصر المسبب في السبب او يكون المقصود عبارة عن المسائل بان تكون
كلمة من صلة للمقصود ومعنى كون المسائل مقصودة عن الملكة انها وسيلة
الى بقائها وانما قال في الحاشية لان الظاهر ان تلك الابواب الخ لانه يجوز ان
تكون تلك الابواب عبارة عن اتصديقات بالمسائل ويكون المقصود من علم
المعاني اي من تلك الملكة عبارة عن استحضار المسائل لانها وسيلة اليه فيكون
المعنى ويحصر استحضار المسائل الذي هو مقصود من الملكة في التصديقات
المذكورة في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء لان الاستحضار هو
الادراك من غير تجشم كسب جديد وحيث تكون كلمة من صلة للمقصود
(قوله احوال الاسناد الخبري) مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما صرح
به في الايضاح اي احدها احوال الاسناد الخبري وكذا ما بعده والجل
كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول بانه وما بعده مما لم يذكر
الواو فيه مذكورة على سبيل التعداد موقوفة الا واخر وكسر ما هو
مضاف الى ما بعده لالتقاء الساكنين رده عطف الوصل على الفصل
والاطناب والمساواة على الایجاز (قوله او انشاء) فيكون لبيان احواله
المختصة به باب (قوله يشتمل على نسبة الخ) اشتمال الدال على المدلول
لاشتمال الكل على الجزء (قوله قائمة بنفس المتكلم) اي يدل على نسبة
بين الطرفين الحاصلين في نفس المتكلم بصورتها قائمة تلك النسبة
بوجودها الاصيلي بنفس المتكلم قيام العرض بالمحل لان المتكلم بعد تصور
الطرفين ينسب احدهما الى الاخر لانه يتصور نسبتها وهذا خلاصة
مانقل عنه رحمه الله وهو لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة
وانتراعها وفي اضرب مثلا طلب الضرب فعني قيامها بنفس المتكلم
كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات النفس
لانها معقولة حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق
الى تصور الايقاع والانتراع وبان الموجود في نفس من قال اضرب
طلب الضرب وايضا لا مجرد تصوره انتهى ثم ان دلالة الكلام على النسبة

والمقاصد فلا تخرج الاعور
الثلاثة فعلى الاول تخرج كما
تخرج بقوله المقصود انما
اريد به المقصود الا صلى
دون التبجي فلا يبقى فائدة
في زيادة لفظ المقصود

م

العقل والنفس والذهن
واحد بالذات الا انه باعتبار
ادراك يسمى عقلا وباعتبار
تصرفه في البدن يسمى
نفسا وباعتبار استعداد
الادراك يسمى ذهنا فتأمل

م

القائمة بالنفس لا يقتضى قيامها بها في الواقع حتى يرد ان كلام الشاك ٧ والمجنون
ومن يتقن بخلاف ما يتكلم به كلها اخبار مع عدم قيام النسبة بانفسهم (قوله
فلا يصح التقسيم) لانه تقسيم للكلام باعتبار النسبة فلا بد من وجودها
في الانشاء ايضا (قوله تعلق احد جزئي الكلام الخ) ٢ اي ماول التعلق
المذكور ايلام ماسبق ويصح التعميم اللاحق اعني قوله سواء كان ايجابا
اوسلبا وقيل المراد تعلق احد جزئي الكلام النفسى بالآخر بحيث يصح
السكوت الباطنى عليه وهو خروج عن السوق لانه في الكلام اللفظي
وعن اصطلاح اهل العربية (قوله ايجابا اوسلبا) هما يطلقان على الايقاع
والانتراع وعلى الوقوع واللاوقوع كما ذكره الشارح رحمه الله في شرح
المفتاح (قوله ان كان النسبة) اي لنسبته المفهومة منه الحاصلة في الذهن
خارج عن مدلول انكلام اي حاصل بين الطرفين مع قطع النظر عن دلالة
اللفظ والفهم منه محتمل لان تطابقه النسبة وان لا تطابقه فتخبر وان لم يكن
كذلك بان لا يكون له خارج اصلا كاقسام الطلب فانها دالة على صفات
نفسية ليس لها متعلق خارجي او يكون له خارج لكن لا يحتمل المطابقة
واللامطابقة كصيغ العقود فان لها نسبيا خارجية توجد بهذه الصيغ
ولست لها نسب محتملة لان تطابقها النسب المدلولة اولا تطابقها
وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة في هذا التقسيم الى كون تلك النسبة مشعرة
بالخارج ودالة عليه كما في شرح المقاصد حيث قال ان للكلام اللفظي
مدلولات نفسيا وهي النسبة القائمة بالنفس فان كان مدلوله النسبة النفسية
فقط فانشاء وان كان مع ذلك دلالة واشعار بان لها متعلقا خارجيا فتخير
ولا الى اعتبار القصد كما في المختصر حيث قال او يكون نسبه بحيث يقصد
ان تكون لها نسبة خارجية ولا الى اعتبار كون تلك النسبة حكائية عن
الخارج كما في الاطول (قوله والخبر الخ) فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل
واحد من الاربعة من باب على حدة فحصل لها ابواب اربعة (قوله لان
الانشاء ايضا الخ) فيه ان عدم الاختصاص بشئ لا يقتضى عدم التخصيص
لجواز ان يكون للتخصيص جهة مع عدم الاختصاص في نفسه ككونه
اصلا واشرف واوفر للطائف (قوله وكل من الإسناد الخ) فلا بد له من باب
سادس لعدم اختصاصه بشئ مما ذكر (قوله وكل جملة قرنت الخ) فلا بد له
من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى كلام اخر وما سبق احوال لها نفسها

٧ ويحتاج الى ان يقال
ان اعتبار قيامهما بهما
باعتبار الغالب او بحسب
الظاهر او المراد قيام النسبة
بنفس المتكلم لولا المانع
اوانهما من شأنها القيام بها
م

٢ وذلك المدلول هو ايقاع
النسبة وانتراعها في الخبر
وطلب الضرب في الانشاء
فلا حاجة الى ان يقال ان في
قوله هو تعلق احد جزئي
الكلام تسامح اذ النسبة
بهذا المعنى قائمة باحد
الطرفين لا غير وان امكن
الجواب بانها قائمة بهما
م

وبالذات وقائمة بنفس
المتكلم ثانيا اولا وبالعرض
م

اقسام الطلب الامر والتمنى
والتعجب والاستفهام
والترجي والتمنى والعرض
والنداء وامثالها م

(قوله اما زائد الخ) اما باعتبار ذاته او باعتبار مفرده من مفرداته فلا اختصاص له بشيء مما ذكر فلا بد له من باب ثامن (قوله لا طائل تحته الخ) قد عرفت فيما سبق ان وجه افراد كل منها مفهوم من كلام المصنف رحمه الله احسن مما ذكره الشارح رحمه الله (قوله ففساد كلامه الخ) لانه لا شتماله على ما ذكره المصنف يشتمل على ترديد لا طائل تحته اذ لا حصر عقليا ولا استقرارا يقصد بالترديد الضبط وتقليل الانتشار بل جعلى مداره على ابداء المناسبة المقتضية للجعل (قوله بابا خامسا) اى يصير الاربعة السابقة نجسا لافى المرتبة وكذا ما بعده فلا يرد ان ما ذكره مخالف لترتيب المصنف رحمه الله اذ الفصل والوصل فيه سابع والانشاء سادس والاطناب والايجاز والمساواة ثامن (قوله لانه قد سبق الخ) يعنى علم من قوله تطابقه او لا تطابقه مفهوم المطابقة واللامطابقة وانحصار الخبر فيهما والفهم ينساق الى كون الاول صدقا والثانى كذبا فالمدكور ههنا لاستحضار المعلوم لا لتحصيل المجهول فيكون تنبيهها لازالة الغفلة (قوله وقد علم الخ) هذه المقدمة اشارة الى عدم لزوم الدور فى تعريف المصنف رحمه الله للصدق بقوله مطابقته اى الخبر للواقع حيث اخذ الخبر فى تعريف الصدق مع ان الصدق مأخوذ فى تعريف الخبر لانه الكلام المحتمل للصدق والكذب يعنى قد علم مما مر فى وجه الانحصار الخبر بوجه لا يتوقف على معرفة الصدق فلا دور ٣ (قوله عن الشيء) اى عن النسبة على وجه من الاثبات والنفي هى متلبسة به او عن الموضوع على وجه من ثبوت المحمول او انتفاءه هو متلبس به والاول اقرب ٧ الى المعنى والثانى الى اللفظ * قال قدس سره ان ما هو وصفة للمتكلم * قال الرضى فى تعريف النعت بانه تابع يدل على معنى فى متبوعه لو قال او متعلقه لكان اعم لدخول نحو رجل قائم ابوه وقال السيد السند قدس سره فى جوابه كان المصنف رحمه الله نظر الى ان كونه قائما ابوه معنى فيه وان كان اعتبارا فبالنظر الى هذين الاحتمالين ردد المتوهم فى صدق المتكلم فى انه ما نفس صدق الكلام او معنى اعتبارى موقوف تعقله وحصوله على صدق الكلام * قال قدس سره حقيقة * لا ظاهرا لكونه جاريا على المتكلم واذا كان صدق المتكلم صدق الكلام حقيقة من غير قيام معنى بالتكلم فتعريف صدق المتكلم بالخبر عن الشيء على ما هو به تعريف لصدق الكلام فقد اخذ الخبر فى تعريف الصدق المأخوذ فى تعريف الخبر

٣ فى تعريف المصنف حيث قال الخبر ما كان لنسبة خارج تطابقه او لا تطابقه ولم يقل الخبر كلام محتمل الصدق والكذب فلا دور فى تعريف المص للصدق بمطابقته للواقع م ٧ لانه يقال اخبرت عنه زيد دون اخبرت عند نفس القيام فى شرح الكافية م

فيلزم الدور * قال قدس سره او موقوف الخ * اي من حيث التعقل اذ
صدق الكلام مأخوذ فيه ولا شك ان الكون بحيث كذا لاجهالة فيه الا
باعتبار ما تضاف اليه الحثية وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور
تعريفا لصدق الكلام وقد اخذ فيه الخبر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام
* قال قدس سره وجوابه الخ * اعلم ان تحرير الجواب موقوف على بيان
ترتيب الابحاث وهو ان السكاكي رحمه الله استدل على بطلان تعريف
الخبر بالمحتمل للصدق والكذب بانه دوري حيث عرفوا ان صدق الخبر عن
الشيء على ماهو به والكذب بالخبر عنه لاعلى ماهو به اجاب الشارح رحمه الله
عنه بان لزوم الدور مبني على مقدمتين اتحاد الخبر في التعريفين واتحاد
الصدق والكذب فيهما وكل منهما ممنوع ثم اورد المتوهم كلاما اثبت به على
تقدير تمامه اتحاد الصديق وفرع عليه لزوم الدور واجاب السيد قدس
سره بان تفريع لزوم الدور على مجرد اتحاد الصديق غير صحيح لجواز تعدد
الخبر فيهما وانما يتم ذلك لو اتحاد الخبر ايضا وهذا في غاية الوضوح فاندفع
ما قيل ان الجواب الثاني اعني قوله وايضا الخ) ميناه تسليم اتحاد الخبر فالجواب
يجوز تعدد الخبر غير صحيح لان ذلك انما يرد لو قال الشارح رحمه الله ولو سلم
فالصدق الخ بل الشارح رحمه الله تعالى منع كل واحد من الاتحادين ابتداء
وفرع عدم لزوم الدور عليه * قال قدس سره لكن الخبر متعدد فيهما *
ففي الاول المراد به الكلام المخبر به وهو ظاهر وفي الثاني الاخبار عن الشيء
لانه بمعنى المخبر به لا يصح ان يكون تعريفا لصدق الكلام لان الصدق ليس
بنفس الكلام المخبر به ولتعديته بعن فصدق الكلام الاخبار عن الشيء اي
الاعلام عنه بان النسبة على ماهو به اي كون النسبة معلما بها على ماهو به
فاندفع ما قيل ان صدق الكلام كيف يمكن تعريفه بالاخبار عن الشيء على
ماهو به * قال قدس سره لو فسر الاخبار الخ * بان يكون معنى الاخبار عن
الشيء الاتيان بخبره لا معنى الاخبار فقط اذ لا معنى للاتيان بالخبر عن الشيء
* قال قدس سره الى وجه اخر * بان يقال الخبر المعروف معلوم بوجه ما والا
لامتنع طلبه والمقصود معرفته بوجه يميزه عما عداه ويساويه وهو المحتمل
للصدق والكذب وقد اخذ في تعريفهما الخبر المعلوم بوجه ما فلا دور
* قال قدس سره واما على الثاني الخ * اعلم ان هذا الجواب انما يتم اذا كان
معني قول المتوهم فالدور لازم ان الدور في تعريف الصدق لازم لتوقف

واشار الشارح الى منع كل
من المقدمتين ههنا بقوله
فالخبر بمعنى المخبر به كما في
قولهم الخبر الكلام المحتمل
للصدق والكذب وقد يقال
بمعنى الاخبار كما في قولهم
الصدق هو الخبر عن الشيء
على ماهو به ويقوله وايضا
الصدق والكذب يوصف
بهما الكلام والمتكلم الخ
فتأمل

م

صدق المتكلم على صدق الكلام المعروف بالخبر المأخوذ في تعريفه صدق
 الكلام وهو المطابق لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى على ما
 في أكثر النسخ من ذكر قوله فلا دور مرتين مرة قبل قوله وايضا لنفي لزوم
 الدور في تعريف الخبر ومرة بعد قوله وايضا الصدق الخ لنفي لزوم الدور
 في تعريف الصدق وانما قلنا لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى اذ يحتمل
 ان يكون الثاني اعادة للاول تنبيها على ان كل واحد منهما مستقل في نفي
 لزوم الدور في تعريف الخبر واما اذا كان معناه ان الدور لازم في تعريف الخبر
 وهو المطابق للنسخ التي اكتفي فيها بقوله فلا دور بعد قوله وايضا الخ
 فلا ينفع في نفيه ما ذكره قدس سره من ان صدق الكلام لا يتوقف على
 صدق المتكلم بل لا بد من اثبات انه لا يتوقف على الخبر فتدبر فان هذه
 الحاشية من المزالق كم زلت فيها اقدام الازكياء (قوله ان الكلام الذي دل
 الخ) قد مر فيما نقل عنه من الحاشية المتعلقة بقوله لانه لا محالة يشتمل على نسبة
 ان تلك النسبة في الخبر هي الايقاع والانتزاع وفي الانشاء الطلب فالمعنى
 ان الكلام الذي دل على حصول نسبة بين الشئين اما بالاثبات او بالنفي
 فدلول الخبر هو النسبة الذهنية اعني الايقاع والانتزاع وما وقع في بعض
 العبارات ان مدلول الخبر هو النسبة بمعنى الوقوع والا وقوع فالمراد منه انه من
 حيث حصولهما في الذهن فيرجع الى الايقاع والانتزاع قال في شرحه
 للفتاح اذا اورد الجملة الخبرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة
 في ذهن المتكلم مر تسمية من الخبر في ذهن السامع فالنزاع في ان مدلول الخبر
 الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع او بمعنى الوقوع والا وقوع لفظي اذا الوقوع
 والا وقوع من حيث انها حاصلان في الذهن عين الايقاع والانتزاع
 * قال قدس سره ووجوده الخ * اشار بهذا العطف الى ان ليس معنى
 حصول القيام لزيد اتصافه به وحله عليه في الخارج بل وجوده له على نحو
 وجود العرض للموضوع بناء على انه من مقولة الوضع * قال قدس سره ولا
 شك ان وجود الخ * قد تقرر في موضعه ان حصول شئ لاخر اذا كان على
 نحو وجود العرض لموضوعه يقتضي وجود ذلك الشئ ايضا والاجاز
 اتصاف الجسم بالسواد المعدوم بخلاف ما اذا كان بطريق الاتصاف
 والجل فانه يقتضي وجود المثبت له دون المثبت لجواز ان يكون الاتصاف
 انتزاعيا فلا يرد ما قبل ان قولنا زيد اعني قضية خارجية مع عدمية العمى

في الخارج نعم لو صدق ان العمى حاصل لزيد في الخارج بمعنى وجوده له لا يقتضي وجود العمى ايضا وانما احتيج الى هذه المقدمة لان المذكور فيما تقدم ان ظرفية الخارج لوجود شيء في نفسه يقتضي كونه موجودا خارجيا وفي قولك القيام حاصل لزيد في الخارج لبس الخارج ظرفا لوجود القيام في نفسه بل لوجوده لزيد فلا بد من ان يقال ان وجوده لزيد يقتضي وجوده في نفسه فيكون الخارج ظرفا لوجوده في نفسه ليم التقریب * قال قدس سره اردنا الخ * هذه الارادة لا تجري في النسب التي اطرافها امور ذهنية لان الخارج مرادف الاعيان كما حرره قدس سره لبس ظرفا لاطرافها فضلا عن ان يكون ظرفا لها فيلزم ان لا يكون الاخبار الدالة عليها موصوفة بالصدق لعدم الخارج لدلولاتها فضلا عن المطابقة وكذا لا يصح ان يراد بان النسبة خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها وليست خارجية ان نفس الامر لبس ظرفا لوجودها وبمعنى الاعيان ظرف لنفسها بل يراد بانها خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان لبس ظرفا لوجودها لان النسب المذكورة موجودة في نفس الامر فخطا الفرق كلا الامرين بمعنى ان النسبة خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان لبس ظرفا لوجودها ولذا * قال الشارح رحمه الله اولافع قطع النظر الخ * اشارة الى ان المراد بالخارج نفس الامر وتعرض ثانيا للفرق باعتبار الظرفية لنفس الشيء ولوجوده فقوله فانا لو قطعنا الخ تعليل لما استفاد من قوله للفرق الظاهر الخ يعني ان الاول صحيح لان القيام حاصل لزيد في حد ذاته مع قطع النظر عن ادراكنا وهذا معنى النسبة الخارجية اي كون الخارج بمعنى نفس الامر ظرفا لنفسها ولم يتعرض لبيان فساد الثاني اعني حصول القيام له امر متحقق في الاعيان لظهوره وكونه مقرر حيث يقولون ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية ولعدم تعلق الغرض به اذا المقصود ان كون النسبة في الخارج بالمعنى الذي ذكرنا لا يقدح فيه ما هو المقرر عندهم من ان النسبة من الامور الذهنية دون الخارجية اي الاعيان (قوله ولو خطأ) واذا كان الاعتقاد صوابا فبالطريق الاولى لتحقق المطابقتين (قوله ولو كان خطأ) فكيف اذا كان صوابا فانه ينتفي المطابقتان وهذا القيد اما ما خوذ بقرينة ذكره

قال العضام ومما ينبغي ان ينبه عليه ان ما بسط في الكلام في الخارج لبس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج فعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والالم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في الخارج المقابل للذهن انتهى فحينئذ يحتاج الى الجواب بان الاعتبار في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا ضير في خروج غيرها عن الضابطة تأمل

في الصدق او من ارجاع الضمير الى المطابقة المفيدة (قوله غير معتقد) اي
للفوقية سواء كان له اعتقاد بخلافه او لا وهذا هو المطابق للتعريف بعدم
مطابقة الاعتقاد فمن قال الظاهر ان يقال معتقدا بخلافه فقد خالف (قوله
للحال) اي مفروضا خطائفة اليه ذهب الزمخشري قال في تفسير قوله تعالى
ولا ان تبدل بهن من أزواج ولو اعجبك حسنهن الواو للحال والمعنى مفروضا
اعجابك حسنهن يريد ان كلمة لو في امثال هذا المقام ليس للتعليق ولمعنى
الاستقبال بل لمجرد الفرض فلا يحتاج الى الجزاء وبهذا سقط ما ذكره
الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في قوله تعالى ولا مة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبكم ان الواو لو كان للحال لسكان التقدير والخال لو كان كذا بتقديم
الواو على كلمة لو لكن ان تقدير ولو كان الحال كذا (قوله للعطف) و الجزاء
محذوف يدل عليه الجملة السابقة والشرطية مؤكدة لها اليه ذهب الجزولي
قال الرضى لو كان كذلك لوقع التصريح بالمعطوف عليه في الاستعمال
وليس كذلك وفيه ان ظهور ترتيب الجزاء عليه اغنى عن ذكره حتى كان
ذكره تكرارا وذهب الرضى الى انها اعتراضية ويموز الاعتراض في آخر
الكلام والمقصود منه التأكيد (قوله لانه الحكم) اي الحكم المفهوم منه فلا
يرد انه لا حكم في الضرف المرجوح (قوله وثبت الواسطة) والنظام
لا يقول بها (قوله اللهم الخ) وجه الضعف ان المتبادر من تعميم الاعتقاد
بقوله ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله لاحكم معه ولا تصديق) فيه اشارة
الى ان الحكم الذي هو مدلول الخبر بمعنى الايقاع والانتزاع (قوله خبر
لا محالة) لانه كلام لاشتماله على الاسناد وليس بانشاء فيكون خبرا ولا بطل
انحصار الكلام فيهما (قوله وتمسك النظام) اي على حكم يتضمنه التعريف
وهو انه صحيح وما قيل انه تعريف لفظي مأله التصديق فلذلك استدل عليه
فليس بشئ لان المعرفين للصدق والكذب والخبر فرقة قالوا ينظر يتها على
ما صرح به في المفتاح (قوله لما صح هذا) اي اطلاق الكذب على الخبر
المطابق للواقع ولا يجوز ان يكون عبارة عن المطابقتين لان الكذب حيث
اما ان يكون عبارة عن عدم المطابقة بين فلا يصح اطلاقه ههنا على المطابق
لواقع او عن عدم احدي المطابقتين فلا يكون مفهوما الكذب سلب
الصدق فتعين ان يكونا عبارتين عن مطابقة الاعتقاد وسلبها وهو المطلوب
فقم الاستدلال من غير حاجة الى ما تكلف به الناظرون واشبعوا الكلام فيه

٧ اراد الحكم الظاهري اي
الاثبات بما يدل على الحكم
لا الحكم الذهني لا نفاء
الحكم بالموهوم قضا م

وانه موهوم لجريان الكذب
في الانشاءات وهو مخالف
للاجماع (حسن جاي)

الاخبار اظهر ما كان
والانشاءات ما لم يكن

م

(قوله بان المعنى لكاذبون الخ) بدليل قوله تعالى * والله يعلم انك لرسوله * في الكشف فان قلت اى فائدة في قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله قلت لوقال * قالوا نشهد انك لرسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون * لتوهم ان قولهم هذا كذب فوسط بينهما قوله * والله يعلم انك لرسوله * ليميط هذا الابهام (قوله بشهادة الخ) فان هذه التأكيدات تأكيدات لازمة فائدة الخبر وهو علمهم بهذا الخبر فيكون تأكيدا للخبر الضمني في تشهد ومن هذا يعلم وجه آخر للرد وهو ان التكذيب راجع الى قولهم انك لرسول الله باعتبار لازم فائدة الخبر ولم يتعرض له لان ماله الى رجوع التكذيب الى الخبر الضمني (قوله بل انشاء) اضرب عن منع كونه خبرا لان منع للسند وادعى انه انشاء ليكون اثباتا للمقدمة المنوعة وهو رجوع التكذيب الى المشهود به ولم يذكر الدليل على ذلك لظهوره اذ لو كان اخبارا عن الشهادة في الحال او على الاستمرار لاقتضى وجود شهادة اخرى منهم كما قرره الشارح رحمه الله في ابيع (قوله لان مثل هذا يكون الخ) هذا ايضا اثبات للمقدمة المنوعة (قوله لا كذبا) في الطبني شرح الكشف قال الراغب الشهادة المتعارفة اصلها الحضور بالقلب والنية ثم يقال ذلك اذا عبر عنه باللسان ولذلك متى اطلق لفظ الشهادة على ما يظهر من اللسان دون حصوله في القلب عد كذبا (قوله فاشترط المواطأة الخ) لانه يقال شهادة الزور لكن قال القاضي في تفسيره الشهادة اخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاطلاع (قوله فين المعنيين) اى بين عدم المطابقة للاعتقاد وعدم المطابقة للواقع في الاعتقاد في القاموس البون بالضم مسافة ما بين الشبثين وتفتح (قوله فظهر الخ) اى بما ذكرنا من انه جواب على تقدير تسليم رجوعه الى المشهود به ظهر فساد ما قيل لانه ظهر انه منع برأسه وليس راجعا الى المنع الاول وما قيل لافساد فيه فان كلام النظام مبنى على ان يكون التكذيب راجعا الى المشهود به باعتبار الواقع كما هو الظاهر فخلص الجواب انا لانسلم ذلك لجواز ان يرجع الى الشهادة او التسمية او الى المشهود به بحسب اعتقادهم فلا يدفع الفساد لان فيه اعترافا بانهما منعان احدهما راجع الى المقيد باعتبار ذاته والثاني اليه باعتبار قيده واهست الثلاثة اسناد المنع واحد (قوله ان الجواب الحقيقي) وان كان في الظاهر ثلثة اجوبة (قوله في غزاة) اى غزوة تبوك او غزوة بنى المصطلق (قوله

الاضراب ابطال الحكم الاول والرجوع عنه اما لغلط ونسيان او ابطال الحكم لانتهاه مدته كالرجوع من قصة الى قصة م

حيث قال لكن يرد عليه ان يقال يجوز ان يكون تشهد اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرح المفتاح

٢

ابى بن سلول) سلول اسم امه غير منصرف للتأنيث والغلبة فابن منصوب
صفة عبدالله وابى بالتثنية (قوله لعمري) هو سعد بن عبادة وليس عمه
حقيقة وانما هو سيد قومه الخزرج وعم زيد بن ارقم الحقيقي ثابت بن قيس له
صحبة فيكون المراد العم الحقيقي وزوج امه عبدالله بن رواحة وكان زيد
في حجره وهو خزرجي ايضا (قوله فحلفوا) اى بالله وما قالوا جواب القسم
والمراد عبدالله بن ابي وجع باعتبار من معه لانه وقع في رواية ابي الاسود
فبعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى عبدالله بن ابي فسأله خلف
بالله ما قال من ذلك شئنا (قوله ما اردت الخ) اى ما اردت بهذا منتهيا الى
ان كذبك (قوله انكر الخ) ابتداء كلام ولذا ذكر مؤخر او التقدير قال الجاحظ
(قوله امام مع اعتقاده مطابق الخ) هكذا وقع في شرح العلامة وفي الطيبي
شرح الكشاف في تفسير سورة المافقين وفي البيضاوى في تفسير قوله تعالى
ان كنتم صادقين (قوله للواقع) اشارة الى ان ضمير مطابقته للخبر لا للواقع
ليصح حمله على صدق الخبر (قوله مع الاعتقاد بانه مطابق) يعنى ان الظرف
مستقر وقع حالا من ضمير مطابقته لا من مطابقته لثلايلزم وقوع الحال
عن خبر المبتدأ وان متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام لان اللام فيه
للعهد والمراد منه اعتقاد انه مطابق فرد ان الضمير في معه راجع الى
الاعتقاد وقد فسره باعتقاده غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع
والمرجع وانما يقدر المتعلق كلمة له مع موافقته لعبارة الايضاح حيث قال
الحكم امام مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له رعاية لما وقع في عبارة القوم كما مر
في التحقيق ولا يجوز ان يكون الظرف لغوا متعلقا بالمطابقة اذ المطابقة
متعدية بنفسه الى المفعول وقد يزداد اللام لتقوية العمل ولا يقال مطابق معه
فالواجب حيثئذ والاعتقاد (قوله ويلزم الخ) اشارة الى ان ما وقع في بعض
العبارات من ان الصدق عند الجاحظ مطابقته للواقع والاعتقاد والكذب
عدم المطابقتين راجع الى ما قلنا فلا تخالف وتوطئة للنسبة الآتية (قوله
توافق الواقع والاعتقاد) اى الاعتقاد بانه مطابق حيثئذ يعنى اذا كان
الخبر مطابقا للواقع واعتقد مطابقته او كان غير مطابق واعتقد عدم
مطابقته يتحقق التوافق بين الواقع واعتقاده بالمطابقة في نفس الامر وجودا
وعدما ومعلوم ان اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد بالحكم وجودا وعدما
لان العاقل انما يعتقد الحكم الذى يعتقده مطابق للواقع فيتحقق مطابقته

قوله فلا تخالف فلا يكون
تعريف الصدق مخالفا لما
لما عند الجاحظ من ان
الصدق مطابقته للواقع
والاعتقاد جميعا الا ان
مطابقته للاعتقاد مذكورة
بطريق الالتزام ههنا
وكذا الكلام في تعريف
الكذب فتأمل م

حين اذا كانا معتبرين في كل
من الصدق والكذب معا

الخبر بالاعتقاد بحكم الخبر ايضا قبل ان اعتقاد المطابقة يستلزم
مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد
لما مر سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة فلا حاجة الى
اعتبار توافق الواقع والاعتقاد والجواب ان اعتقاد المطابقة انما يستلزم
الاعتقاد بالحكم المترتب على ذلك الاعتقاد فيتحقق مطابقة حكم الخبر
لاعتقاده في زعم المخبر والصدق عنده عبارة عن مطابقة حكم الخبر
للواقع والاعتقاد في نفس الامر فلا بد من اعتبار توافق الواقع والاعتقاد
بالمطابقة في نفس الامر ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الامر فيتحقق
مطابقة الخبر للاعتقاد في نفس الامر (قوله يقع الخطب في هذا المقام)
حيث فسر بعض الشراح قوله وغيرهما بالقسمين مطابقة الواقع
مع اعتقاد اللا مطابقة وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وترك
القسمين الاخيرين اعني مطابقة الواقع بدون الاعتقاد وعدم المطابقة
بدون الاعتقاد (قوله وفي تقرير مذهب النظام) حيث نفى بعضهم
كون المشكوك واسطة عنده بواسطة انه ليس بكلام تام واما لزوم كونه
واسطة على تقدير اعتبار الاعتقاد في الكذب وعدم لزمه على تقدير
عدم اعتباره فمختار الشارح رحمه الله كما مر (قوله وقد وقع ههنا
في شرح المفتاح الخ) عبارة الشرح مع المتن هكذا وعند بعض وهو الجاحظ
لان النظام على ما ظن الى طباق الحكم اي الحكم المطابق للواقع لا اعتقاد
المخبر او ظنه والى لا طباقه اي لا طباق الحكم الغير المطابق للواقع لذلك
اي لا اعتقاد المخبر او ظنه وعلى هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة
هي كون بعض الاخبار لا صدقا ولا كذبا وانما قيدت الحكم بما ذكرت لما
سنشير اليه في اخر هذا البحث سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ
او صوابا قال الشارح رحمه الله في شرحه والشارح العلامة رحمه الله تعالى
في هذا المقام خبط عظيم وهو انه توهم ان قوله الى طباق الحكم اشارة
الى الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع وجعل ضمير لا طباقه للحكم
الغير المطابق للواقع مع انه عائد الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق
ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ولا
الى ان قوله تعالى * والله يشهد ان المنافقين لكاذبون * ليس بظاهره
ملا بما لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل بل هو مخالف له حيث سمي

لان اطلاق الحكم وباعتبار
مطابقة الحكم وعدمها
في الصدق والكذب في
غاية البعد واستحضر
المذهب م

ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع
 ولا الاعتقاد فخبر المنافقين بهذا التفسير واسطة لصدق ولا كذب ثم اخترع
 مذهباً آخر ونفى الواسطة فزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم
 وهو ان الخبر انطابق للواقع والاعتقاد فصدق والا فكذب ثم قال وههنا
 مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان الخبر انطابق للواقع والاعتقاد فصدق والا
 فكذب واطلاق المصنف رحمه الله الحكم وسياق كلامه يدل ان على انه
 يريد هذا المذهب انتهى اقول وبالله التوفيق في الجواب عن الاول ان
 العلامة رحمه الله لم يجعل الحكم اشارة الى الحكم المعهود حتى يلزم تخالف
 المرجع والراجع بل قيد الحكم في المرجع بالمطابق وفي الراجع بغير المطابق
 كيف وقد وقع مثل ذلك من الشارح رحمه الله ايضا في بيان (قوله مطابقة
 للواقع مع الاعتقاد الخ) كما مر وعن الثاني ان معنى قوله سواء كان الاعتقاد
 خطأ او صوابا انه لا يعتبر في الصدق والكذب كون الاعتقاد خطأ او صوابا
 وان كان يتحقق كونه صوابا فيهما وفائدة التعميم تظهر في الاقسام الاربعة
 التي هي واسطة بينهما وعن الثالث انه لم يجعل الآية دليلا على هذا المذهب
 حتى يقال انه لا يلائمه بل فرع احتياجه الى التأويل على مذهب الجمهور
 حيث قال لكن تكذبنا لليهودي مثلاً اذا قال الاسلام باطل وتصديقنا له
 اذا قال الاسلام حق نحيان بالقطع على هذا البناء ويستوجب ان اي تصديقنا
 وتكذبنا طلب تأويل لقوله تعالى * اذا جاءك المنافقون الخ * وذلك لان الله
 تعالى سماهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع كونه مطابقا للواقع لعدم
 اعتقادهم ذلك ولو كانت المطابقة للواقع كافية في الحكم بالصدق لكان
 تسميتهم كاذبين لاعلى ما ينبغي واما قوله ثم اخترع مذهباً آخر فنعدم
 التبع فان هذا المذهب مختار الراغب كما حققه في تفسيره ونقله الطيبي في
 شرح الكشاف رحمه الله في تفسير سورة المنافقين والقاضي رحمه الله في
 تفسير قوله تعالى ان كنتم صادقين واما قوله وزعم انه المشهور ففريية بلا
 مربية فانه قال هكذا نقل هذا الحصر في جميع الكتب المشهورة ولم يقل
 انه المشهور فان قلت لم حمل عبارة المفتاح اولا على مذهب الجاحظ مع
 احتياجه الى تقييد الحكم ومخالفته لظاهر التعميم وحمله على مذهب
 النظام ثانيا مع ظهوره قلت لكونه في غاية السخافة كما اشار اليه ولمناسبته
 الدليل الذي ذكره السكاكي رحمه الله بعده حيث * قال بناء على دعوى

تبرء المخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجة لها بان
لم يتكلم بخلاف الاعتقاد او الظن * اى احتجاجة لدعوى التبرء بانه لم يتكلم
على خلاف الواقع فى اعتقاده فيعذره الناس وليس المراد انه لم يتكلم على
خلاف اعتقاده فانه لا يكون حيثئذ دليلا على تبرئه عن التكلم بخلاف الواقع
فظهر بما ذكرنا ان كلام العلامة رجه الله ليس ما يقضى منه العجب فانه ذكر
التوجيهين وقدم احدهما لرجحانه عنده فى الواقع وبالنظر الى الدليل فنستنتج
الشارح رجه الله على هذا الوجه ما يقضى منه العجب وقضاء العجب اتمامه
اى يتعجب منه كل التعجب حتى لا يبقى بل يفنى الكل هذا اذا كان بمعنى الإقناء
من قضى نحبهم مات وضر به فقضى عليه اى قتله او من قضى حاجته ويمجوز
ان يكون من قضاء احكامه ويحتمل ان يكون بمعنى يفعل العجب من قضيت
كذا ففته او يحكم بالعجب من قضيت كذا حكمت به كذا فى الاقليد (قوله
لان الكفار حصروا الخ) ظاهر الاية يدل على طلب تعيين احد حال النبي
صلى الله عليه وسلم المستويين فى اعتقاد المتكلم حين الاخبار بالحشر
وهو يستلزم طلب تعيين احد حال الخير والاستفهام ههنا للتقرير فيفيد
ثبوت احد الحالين للخير ولا شك ان ثبوت احد الحالين لا يثبت الواسطة مالم
يعتبر تنافيهما فى الجمع وكذا تنافيهما فى الجمع لا يثبتها بل لابد من تنافيهما
فى الارتفاع يعنى ان خبره بالحشر لا يخلو عن احد الامرين المتنافيين فيكون
المراد بالثاني ما هو مناف وقسيم للاول ومعلوم انه غير الصديق فليس الصديق
عبارة عن مطابقة الواقع والكذب عن عدم المطابقة له او مطابقة الاعتقاد
وعدم مطابقته له فيكونان عبارتين عن مطابقتهما وعدم مطابقتهما
وهو المطلوب وبما ذكرنا ظهر لك ان لا اعتبار الحصر على سبيل منع الخلو
مدخلا فى الاستدلال وان المراد لا يمنع الخلو المعنى الاعم الذى هو معنى كلمة
ام (قوله يجب ان يكون غيره) فى التحقق فيجب ان يكون حال الجنون غير
حال الكذب ولو فى بعض الصور لتصح المقابلة على سبيل منع الخلو (قوله
لانهم لم يعتقدوه) اى الصديق ولا بد فى السؤال بكلمة ام من اعتقاد احدهما
لاعلى التعيين ولذا لا يصح الجواب بنعم ولا وحيث لا غبار فى عبارة المصنف
رجه الله (قوله فعند اظهار الخ) دفع لما يرد على المتن من ان عدم الاعتقاد
بالصديق لا ينافى التردد بينه وبين غيره يعنى ان معنى قوله لم يعتقدوه انهم
يعدونه عن الصديق غاية اليعد بحيث لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك عند

٧ فلا يرد ان مانعة الخلو
لا بد ان يجوز اجتماع
طرفيهما وههنا ليس كذلك
لانه لو جمع بين الافتراض
والاخبار حال الجنة لم يثبت
واسطة فيكون كاذبا مانعة
الخلو بالمعنى الاعم هي
القضية التى يحكم فيها
بالانفصال فى الكذب
او بسلبه بردت اى السلب
الاتصال وان ذكر قيد
فقط وصرف الى الحكم
تكون القضية مانعة لخلو
بالمعنى الاعم بخلافه اذا
صرف الى الانفصال فانه
حيثئذ تكون القضية لا
مانعة لخلو (برهان)

أظهر تكذيبه (قوله لكان أظهر ٢) ولك ان تقول لانهم لم يعتقدوه قضية
 وعدوله اي موصوفون بعدم الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر منه السالبة
 فيقول الى الاظهر (قوله بل على عدم ارادتهم الخ) لان قوله وغير الصدق
 مقطوف على قوله غير الكذب فقوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الارادة
 وليس خبر المبدأ محذوف اعني هو الراجع الى الثاني حتى يمكن قوله لانهم
 لم يعتقدوه دليلا على عدم الصديق (قوله فان قلت الخ) ان جعل الرد
 معارضة في المقدمة كما يشعر به الجزم بقوله فالثاني ليس قسما للكذب بان
 اعتبر قوله لانه قسمه مقدمة مدللة بانه قسم الافتراء والافتراء هو الكذب
 فقسمة قسمه وكان هذا السؤال منعاي لانسلم ان القصد معتبر في مفهوم
 الافتراء ولانسلم ان المعنى اقصد الافتراء يلزم ان يكون قوله فالاولى غصبا
 للاستدلال الذي هو منصب المعارض بعد المنع وان جعل الرد منعاً لقوله لانه
 قسمه كما ينبغي عنه قوله ولو سلم بناء على جواز كون القصد معتبرا في مفهوم
 الافتراء او جواز اعتباره من خارج وكان السؤال المذکور اثباتا للمقدمة الممنوعة
 بائعنا السندين وظهور انتفاء سند آخر يلزم ان يكون قوله فالاولى غصبا
 لمنع بعد اتمام الاستدلال باثبات المقدمة الممنوعة فالوجه ان يقال مقصود
 السائل مجرد الاستفسار وبيان ان توجيه الرد بما ذكره غير مرضي لكونه
 خلافا للغة ولاصل فالاولى ان يقال في توجيهه هكذا وحيث يكون
 الجواب اتماما للتوجيه السابق وبياننا لعدم تمامية توجيهه الثاني الذي اختاره
 بعض الشراح (قوله في التقييد) اي تقييد الكذب بالعمد سواء كان داخلا
 في مفهوم الافتراء او خارجا عنه مستقادا بمعونة القرائن فهو جواب عن كلام
 اليرادين اللذين اوردهما على التوجيه الاول (قوله ولانسلم الخ) ايراد على
 التوجيه الثاني المذکور بقوله فالاولى * قال قدس سره ان اورد السؤال الخ *
 لا يخفى ان قوله الافتراء هو الكذب مطلقا ايراد على اعتبار القصد في مفهوم
 الافتراء وقوله والتقييد الخ ايراد على قوله فالمعنى اقصد الافتراء فالسؤال
 مشتمل على اليرادين والجواب المذکور جواب عنهما فلا معنى لريد السؤال
 بين اليرادين والجواب بين ان تقريرين * قال قدس سره حقيقة * وان كان
 كلاما بصورة الاشتمال على المستند اليه والمستند ولاسناد * قال قدس سره
 وان الانحصار * اي نقول ان كلام المجنون كلام حقيقة لكن انحصار الكلام
 في الخير والانشاء باطل عنده بل المنحصر الكلام الصادر عن قصد وشعور

٢ لان عدم اعتقادهم
 صدقه عليه السلام لا ينافي
 تجويزهم اياه حتى ينافي
 الزيد بخلاف اعتقادهم
 عدمه واما وجه ظهور
 ما ذكره المصنف فلما ذكره
 المحشي السيلكوتي سا بقا
 بقوله يعني ان معنى قوله
 لم يعتقدوه انهم يعتقدونه
 عن الصدق الخ م

وهو قوله فالاولى ان المعنى
 افترى ام لم يفتربل به جنون
 وكلام المجنون ليس بخبر
 الخ م

في شرح قول المصنف
رحمه الله صدق الخبر
مطابقته م

٨ فظاهر ان النسبة المعلومة
من حيث هي معلومة
لا تحتمل الصدق والكذب
(نسخه)

اقول فحيث

لا يكون خبرا ولا نشاء
فيثبت الوساطة لان تغاير
اللوازم يستلزم تغاير
الملزومات وهو بطل م
٣ هو صدر الشريعة
رحمه الله

قوله فالنظر المذكور
ابداء للفرق المطلق جوابا
عن قول البعض ان لا فرد
اصلا وابداء الفرق المؤثر
يكون جوابا عن قول ذلك
البعض انه لا فرق في
الاحتمال وعدمه على ما هو
المفهوم من القابلة بالمشهور
فعلى هذا لا يرد اعتراض
السيد السند ولا اعتراض
العصام في شرح قول
المصنف رحمه الله صدق
الخبر مطابقته للواقع من
ان بطلان ما ذكره البعض
ليس لما ذكره الشارح
المحقق لان علم المخاطب
المعتبر ليس اليقين حتى
ينافي الكذب ولان احتمال
الكذب لا يمنع علم المخاطب

فتدبر فانه قد غلط فيه * قال قدس سره انه لا فرق بينهما اصلا * كما هو
الظاهر من لا التبرئة والاستثناء المتصل * قال قدس سره لا فرق بينهما
الح * وحيث يكون الاستثناء منقطعاً او من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم
* قال قدس سره لان الاحكام الح * يعني ان احتمال الصدق والكذب من
الاحكام الثابتة لماهية النسبة من حيث هي والمعلومية وعدمها وكذا
استفادتهما من نفس اللفظ وعدمها عارضتان لهما وما بالذات لا يزول بتبدل
العوارض وبهذا اندفع ما قيل ٧ انه يمكن الفرق بان المعلومية داخلية في ماهية
النسبة التقييدية فلا يجوز قطع النظر عنها فيها بخلاف النسبة الخبرية
وكيف يقال ان المعلومية العارضة بالقياس الى المخاطب مقومة للنسبة
التقييدية التي لا اعتبار لوجود المخاطب فيها فضلا عن معلوميتها له
* قال قدس سره فظهر بما ذكرنا الح * قيل ان الشارح رحمه الله تعالى
ضرب الخط على قوله ٨ فظاهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق فالنظر المذكور
ابداء للفرق المطلق الى قوله ثم الصدق وهو ابداء للفرق المؤثر * قال
قدس سره فلا اشعار الح * لا يخفى ان هذه المقدمة نظرية والقائل ٣
بعدم الفرق لا يسلمها والرجوع الى الوجود ان لا ينفع في مقام البرهان
(قوله الى ما قصد المتكلم اتيه او نفيه) اي اظهار ثبوته او انتفائه في الواقع
فان النسب حيث تدشعر من حيث هي بوقوع نسب اخرى خارجية
فلذلك احتملت الصدق والكذب بخلاف النسب التقييدية فانك
لا تقصد بقولك زيد الفاضل اعلام ان الفضل ثابت لا يبدل اعلام ان زيدا
الفاضل ثبت له كذا فالنسب في المركبات التقييدية لا اشعار لهما من حيث هي
بوقوع نسب اخرى تطابقها ولا تطابقها بل ربما اشعرت بذلك من حيث
ان فيها اشارة الى نسب خبرية مشعرة بالنسب الخارجية وهذا هو الوجه
الذي افاده السيد قدس سره (قوله او ما يجري مجراها) وهو الجملة الواقعة
في موقع المبتدأ والخبر (قوله بان مفهوم الح ٧) بيان للحكم واشارة الى ان
المراد بالحكم الوقوع واللا وقوع (قوله لمفهوم الاخرى) اما باعتباره
في نفسه كما في الطبيعية او باعتبار اتحاد صدقه على شئ كما في المتعارفة
وفيه اشارة الى ان الحكم منحصر في الجملة والشرطية المتصلة جملة
والشرط قبله بمنزلة الظرف والمنفصلة قضيتان (قوله من اوصاف اللفظ
الح) لان احوالهما المبحوث عنهما من حيث انهما كذلك انما تعرض الالفاظ ٨

تقرير استاد م

٧ المراد بالمفهوم ما يفهم

من اللفظ لا ما يقابل الذات

حتى يردان المراد في الطرف

الموضوع الذات لا المفهوم

ثم المفهوم اعم مما هو

بطريق المطابقة نحو زيد

قام وضرب و الضم من

المصدر المبنى للمفعول

فيكون من اوصاف اللفظ

تأمل م

٢ فيه رد للعصام حيث قال

الاسناد الخبري هو ضم كلمة

او ما يجري مجريها الى

الاخرى بحيث يفيد

ان مفهوم احديهما ثابت

لمفهوم الاخرى او منى عنه

وهذا اولى من قولهم بحيث

يفيد الحكم بان احديهما

ثابت الخ لان مفاد الخبر هو

الوقوع واللا وقوع لا

الحكم بهما انتهى م

٨ فيكون هذا التعريف

أوفق باطلاق المسند و

المسند اليه على اللفظ من

تعريفه بالحكم بمفهوم

المفهوم بانه ثابت او منى عنه

لان الضم من المصدر المبنى

للمفعول فيكون من اوصاف

اللفظ قطعا وان كان ذلك

التعريف صحيحا ايضا لكونه

تعريفا باللازم او بتقدير

كالذكر والحذف وكونه معرفة ضمير واسم اشارة وعلما ونكرة وكذلك كون
 المسند اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية او ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص
 المسند اليه بالمسند من باب اجراء حكم المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه
 والمسند هو اللفظ لان الفصل انما يقع بين اللفظين وما قيل ان الخواص
 والمزايا انما تعتبر اولافى المعاني فاللائق باصطلاح اهل المعاني ان يعتبر المسند
 اليه والمسند من اوصاف المعاني فليس بشئ لا استلزامه ان لا يكون علم المعاني
 باحثا عن احوال اللفظ (قوله وانما ابتداء بابحاث الخبر) مع ان تلك الابحاث
 لا تختص بالخبر (قوله اعظم شائنا شرعا) لان الاعتقادات كلها اخبار
 ولغة فان اكثر المحاورات اخبار (قوله تصور بالصور) الكثيرة من كونه جملة
 اسمية وفعلية وظرفية وشرطية (قوله وفيه تقع الخ) من كونه ابتدائيا وطلبيا او
 انكاريا مخزجا على مقتضى الظاهر وعلى خلافه (قوله وبه تقع) اى تحصل
 المزايا التى بها التفاضل بين الكلامين (قوله واكونه الخ) عطف على قوله
 لكونه اعظم شائنا وهو بالنظر الى معنى الخبر وهذا بالنظر الى لفظه (قوله
 كلامى والنهى) لم يجعلهما حاصلين بزيادة اللام ولا لان هذين الحرفين لا
 يختصان بجعل الاخبار انشاء كلام التعليل ولا النافية فكان صيغة الامر
 مجموع اللام والمضارع وصيغة النهى مجموع لا والمضارع (قوله انما يبحث)
 كلمة انما اما للتأكيد واما للحصر بالنسبة الى اللفظ الغير الموصوف بهما
 والمراد انما يبحث في بايديهما وعلى اى تقدير لا يرد ان علم المعاني يبحث عن
 غير احوال المسند اليه والمسند ايضا فلا يصح الحصر (قوله اى
 من يكون بصدداه) الاخبار فى اللغة الاعلام وفى تعريف اللفظ بالجملة الخبرية
 مراد بها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعنى الكل فيما اذا قال من اخبرنى
 بقدم زيد فهو حر واخبروه على التعاقب صرح به الشارح رحمه الله
 فى شرح الكشف فى تفسير قوله تعالى وبشر الذين آمنوا فالحبر ههنا بالمعنى
 اللغوى لا بالمعنى العرفى الا انه ليس المراد المعلم بالفعل والا لما صح التزديد
 الا تى بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن المؤكيدات الخ بل
 من هو بصدد الاعلام (قوله كثيرا ما تورد الجملة الخبرية) اى مراد بها
 معناها فان المتلفظ بها مطابقا لا يقال له الخبر (قوله كقوله تعالى حكاية
 عن امرأة عمران رب الخ) فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن لا للاعلام
 بل للتخسير فان اظهار خلاف ما رجوه يلزمه التخسير وكذا فى الامثلة الباقية

اضاف اليه اى الحكم بمفهوم لفظي لمفهوم لفظي اخبر بانه ثابت او منى عنه فافهم م

لا يستوي القاعدون الخ
عدم كون هذه الآية
للاخبار بناء على ان الحكم
كان معلوما لرسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم
والمؤمنين والتأنف بالرى
طار لثقى والباء فى بنفسه
للتعدية م
٧ فيكون المراد ان المدلول
القصدي بالوضع الوقوع
واللاوقوع من حيث انه
متعلق حكم الخبر اى
الايقاع والانتزاع وليس
المدلول اولا الوقوع
واللاوقوع فافهم لمحرره
بمخلاف ما اذا كان الحكم
بمعنى الوقوع فان لا يمتنع
ان يقال انه لم يقع النسبة
فافهم م
٨ لانه ان اراد ما هو الايقاع
اى ادراك النسبة فلا تم
امتناع القول بعدمه فان
دلالة الجملة الخبرية على
ذلك الايقاع دلالة وضعية
لا عقلية فجاز ان يتخلف
مدلولها عنها م
٩ والتمحل فى الجواب حل
الادراك على المعنى الاعم
وان اراد ايقاع النسبة ضم
احدى الكلمتين ولا يفيد

(قوله وليس باخبار) اى ليس باعلام لكون الحكم ولازمه معلوما لانه انشاء
حتى لا يصلح شاهدا للشارح رحمه الله (قوله اما الحكم) سواء كان مدلوله
الحقيقى او المجازى او الكنائى (قوله والمراد الخ) فان المقصود الاصلى من
الخبر افادة المخاطب وقوع النسبة اولا وقوعها والايقاع والانتزاع وسية
اليه فان المخاطب يستفيدة من الخبر لينتقل عنه الى متعلقه الذى هو المقصود
بالاعلام (قوله لا لايقاع) اى ليس المقصود ٢ افادة الايقاع اى ادراك
الوقوع وان كان مدلوله لما عرفت سابقا من ان دلالة الالفاظ على
الصور الذهنية وبتوسطها على ما فى الخارج (قوله لما كان لانكار الحكم
معنى الخ) يعنى ما سيجى من قوله وان كان منكرا وجب توكيده بيان لحوال
هذا الحكم واذ كان المراد به الايقاع لا يكون لانكاره معنى ٣ لامتناع الجزم
بعدم ايقاع الغير غاية الامر فى ذلك التردد وعدم الجزم بنفيه واثباته فاندفع
الاشكال ٨ الذى تحير فيه الناظرون وتمحلوا لدفعه ٢ (قوله فان قلت الخ)
معارضة يعنى ان دليلكم وان دل على ان المراد بالحكم الوقوع لا الايقاع
لكن عندنا ما ينفيه وهو انهم اتفقوا على حصر مدلول الخبر فى الحكم وعلى
نفي كون مدلوله الثبوت ومعلوم انه لا يكون المقصود من الخبر الا مدلوله حقيقيا
او مجازيا او كائيا فحصل مقدمتان المقصود من الخبر مدلوله ومدلوله الايقاع
دون الوقوع فقصود الخبر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما قيل ان ما ذكره
السائل على تقدير تمامه انما يثبت ان الايقاع مدلول الخبر لا انه مقصود الخبر
لجواز ان يكون مدلوله ولا يكون مقصودا كفى المجاز والكنائية (قوله حكم
الخبر بوجود المعنى) اى الادراك بوقوع النسبة (قوله على ثبوت المعنى)
اى وقوع النسبة بين الشئيين فى نفس الامر (قوله لما وقع شك الخ) بمخلاف ٣
ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الشك فى تحقق مدلوله فى الواقع (قوله
ولما صح ضرب زيد) اى عند قصد معناه الحقيقى (قوله عن معناه الذى
وضع له) اى عند استعماله فيه كما فى ما نحن فيه فلا يرد ان اخلاء اللفظ عن
معناه الحقيقى واقع كفى المجاز انما الحال اخلاؤه عن المدلول فالصواب
عن مدلوله والصواب ليس بصواب لان عدم وجود الضرب لا يستلزم
الاخلاء عن المدلول مطلقا بل عن مدلوله الحقيقى (قوله وحيث لا يتحقق
الكذب الخ) بمخلاف ٣ ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتبار
عدم مطابقة مدلوله للواقع (قوله وللزم التناقض الخ) عطف على قوله

لما صح اي تحقق التناقض في الواقع بتحقيق المتناقضين فيه عند الاخبار
بالمتناقضين لدلالة الاخبار بهما على ثبوتهما في الواقع بخلاف ما اذا كان
مدلوله الايقاع فانه لا يلزم من الايقاع الوقوع فلا يلزم تحقق المتناقضين (قوله
قلت ظاهر الخ) منع للملازمات الثلاث المذكورة كما صرح به في شرح المفتاح
بمسند ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فدلالة الخبر على الثبوت
وانفهامه منه لا يستلزم الثبوت في نفس الامر حتى يلزم المحالات الثلاثة (قوله
فكانهم ارادوا الخ) جملة مستأنفة كانه قيل فسامعني كلام القوم انه لا يدل
على الثبوت والانتفاء (قوله وعدم الخروج احتمال عقلي) نشأ من كون
دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال (قوله سمعته
من فلان) فان تعلق السماع به يقتضي وجوده قبل علم السامع به فيكون
مدلول خرج زيد نفس الخروج لا العلم به ولو قال ولهذا يصح ان يقال
من اين تعلم هذا فتقول سمعته من فلان كان استدلالا على المطلوب
بوجهين نسبة العلم اليه ونسبة السماع (قوله ولو كان الخ) عطف على
قوله ظاهر الخ وابطل المحصر الذي ادعاه السائل بقوله ان مدلول
الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعنى ولهذا اورد ضمير الفصل واذا بطل المحصر
كان ما ادعاه حقا لما مر ان الخبر يدل على الحكم لينتقل منه الى الثبوت
والانتفاء فاقبل ان الشارح رحمه الله اول قولهم الخبر لا يدل على الثبوت
والانتفاء ولم يأول قولهم انه يدل على الحكم اشارة الى انه باطل لا يقبل
التأويل منسأه قلة التدبر (قوله لكان مفهوم الخ) وذلك لانه لما كان مدلول
الخبر هو الحكم فقط من غير دلالة على الثبوت والانتفاء في الواقع كان الخبر
كالا نشاء في الدلالة على النسبة الذهنية فقط من غير اشارة بالنسبة الخارجية
فيكون مدلوله الايقاع بمعنى تصور الوقوع لا التصديق بان النسبة واقعة
اذ دلالة على الوقوع ولا شك ان من يتلفظ بالقضية يتصور وقوع النسبة
فيكون مفهومات جميع القضايا ثابتة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم
قضية متناقضة الثبوت مفهوم قضية اخرى فتدبرنا قد اشكل على الناظرين
فهم هذه الملازمة (قوله ثم الحق الخ) اي بعد ما ثبت ان المدلول القصدي
في الخبر هو الثبوت والانتفاء فالحق ان مدلول الخبر هو الصدق والكذب نشأ
من جواز تخلف المدلول عن الدال وليس للخبر دلالة عليه بخلاف ما اذا
كان مدلول الخبر هو الحكم فقط فان الصدق والكذب كليهما احتمال

لان البحث ليس في افادة
ما هو من اوصاف اللفظ

م

وكذا اشكال العصام بان
امتناع ان يقال انه لم يوقع
النسبة ثم لجواز ان يكون
الكلم على خلاف
الاعتقاد لمحorre م

٣ فيدفع ما قاله الفاضل
العصام م

انه يمكن ان يقال انه لا يدل
على حكم الخبر بوجود
المعنى وعدمه والا لما وقع
شك من سامع يسمعه بل
علم حكم الخبر بالثبوت
وعدمه ولما صح ضرب
زيد الا وقد وجد من القائل
العلم بضرب زيد لئلا يلزم
اخلاء اللفظ عن معناه
الموضوع له وحيث لا
يتحقق الكذب ويلزم
اجتماع المتناقضين عند
الاخبار بامر من متناقضين
لانه يلزم الحكم بالوجود
والعدم وكل حكم يستلزم
انتفاء الآخر فيلزم وجود
كل من الحكمين وعدمه
انتهى ما قاله العصام م

عقلي ولا دلالة للخبر على شيء منهما فتدبر فانه قد دل فيه اقدام الناظرين
 (قوله اي الحكم الذي الخ) اشارة الى ان تسميته لا بالفائدة انما هو بهذا الاعتبار
 فان الفائدة في اللغة حيزي كدادته وكرفته شود (قوله لما ذكر في المفتاح الخ)
 بيان لوجه تسمية الثاني باللازم يعني ان الاولى لا تنفك عن الثانية والثانية تنفك
 عنها فتكون الثانية لازمة للاولى دون العكس فليس ذكر المقدمة الثانية
 استطراديا كما وهم ٩ (قوله اي اللازم الاعم الخ) لاشك ان ما نحن فيه لازم اعم
 بحسب الواقع معلوم عمومته فالظاهر ان يقال كما هو حكم اللازم الاعم بحسب
 للواقع فامعنى قوله كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فقال الشارح رحمه الله
 انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان مجهولية المساواة
 لازمة لهما اما للاعم بحسب الاعتقاد فقط فظاهر ٨ واما للاعم بحسب الواقع
 فلانه لا مساواة فيه فلا علم فغير عن المزوم باللازم وفائدة الكناية تعميم
 الحكم للاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وان كان فيما نحن فيه اعم
 بحسب الواقع ويرد عليه ان ادخال اللازم الاعم بحسب الواقع في مجهول
 المساواة مع كونه معلوم المساواة خلاف المتبادر من لفظ مجهول المساواة
 اذ المتبادر منه ان لا يتعلق العلم بمساواته لاياتا ولا تنقيا وانه لا فائدة للتعميم
 المذكور فيما نحن فيه وقال السيد قدس سره في شرحه انه كناية عن اللازم
 الاعم بحسب الواقع فانه اولى بمجهولية المساواة لعدمها جزما فكانه قال كما
 هو حكم اللازم الاعم وفيه مامر وانه لا فائدة في سلوك طريق الكناية مع
 ايهامه خلاف ٣ المقصود والقول ٢ بان الكناية ابلغ من الصريح انما ينفع
 في المقامات الخطائية وقيل انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الاعتقاد فان
 مجهولية المساواة يتبادر منه ان لا يكون مساواته معلومة والمقصود منه التأكيد
 يعني ان حكم اللازم الاعم الواقعي كحكم اللازم الاعم الاعتقادي في ان
 اللازم يتحقق عند تحقق المزوم دون العكس وان كان في احدهما بحسب
 الواقع وفي الاخر بحسب الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه فان الثاني
 ليس اظهر من الاول وقيل لانه حقيقة فليل الميراد بقوله يمتنع ولا يمتنع
 الحكم بالامتناع والحكم بعدم الامتناع وفيه انه خلاف الظاهر مع ان الامتناع
 واللامتناع فيما نحن فيه بحسب الواقع وقيل ان قوله يمتنع ولا يمتنع على
 ظاهره والمقصود التشبيه يعني ان حكم ما نحن فيه كحكم اللازم المجهول

لا اشار بلفظ التسمية الى انه
 اصطلاح لاهل الفن فلا
 يرد عليه ان فائدة الشيء
 ما يترتب عليه والحكم ليس
 كذلك بل المترتب على الخبر
 علم المخاطب بذلك على ان
 فائدة اللفظ ما يستفاد ويعلم
 منه وهو الحكم الخارجي
 ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر
 على متعلقها لا محذور فيه

٩ كما قال حسن چايي ان ذكر
 المقدمة الثانية استطرادي
 اذ لم يذكر المعلن اعمية
 اللازم المذكور حتى يحتاج
 اليها بل المذكورة فيه مجرد
 المزوم بينهما وقد ثبت
 بالمقدمة الاولى بدون الثانية
 انتهى م

٨ لان مجهولية المساواة
 عدم اعتقادها ومعنى الاعم
 بحسب الاعتقاد اعتقاد
 الاعمية والاول لازم للثاني
 فانهم م

٣ لانه يوهم ان ما نحن فيه
 لازم اعم بحسب الاعتقاد
 فشبهه بلازم اعم بحسب
 الواقع المراد بمجهولية
 المساواة م

٢ القول بان الكناية ابلغ من
 الصريح انما ينفع في
 المقامات الخطائية م

المساواة في الامتناع واللامتناع وان كان في احدهما في الواقع وفي الآخر
في الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه وعندى ان المراد باللازم المجهول
المساواة معناه الحقيقي وانما اختاره على اللازم الاعم للاشارة الى ان المقصود
وهو كون الثاني لازما للاول لا يحتاج الى اثبات عموم الثاني بل يكفي عدم العلم
بمساواته للاول وجواز وجود الثاني بدون الاول ثم المراد باللازم الاعم بحسب
لاعتقاد ما يجوز العقل وجوده بدون الملزوم فيتناول ما يعتقد عمومه وما
يكون خاليا عن اعتقاد عمومه ومساواته وبالجملة ما لا يكون معتقدا مساواته
يجوز عند العقل وجوده بدون الملزوم فان بناء عدم التجويز المذكور على
اعتقاد المساواة * قال الشارح رحمه الله * في شرحه للمفتاح اذا لم تعلم
المساواة لم يمتنع عند العقل وجود اللازم بدون الملزوم لان مبنى الامتناع *
اعتقاد المساواة وكون اللازم ملزوما فتنفى انتفى فاقبل قد بقي لللازم
المجهول المساواة فرد آخر وهو اللازم المساوي في الواقع مع انه لا اعتقاد
بالمساواة ولا بالاعمية منشأه قلة التدبر (قوله هي الحكم ولازمها) اي المعلومات
(قوله ومعنى الزعم) اي لبس الزعم بينهما باعتبار التحقق لجواز تحقق
الحكم من غير وجود المتكلم والمخاطب فضلا عن الخبر بل باعتبار الافادة
وانما اعتبر الشارح رحمه الله الافادة رعاية لسوق عبارة المصنف رحمه الله
حيث قال لا شك ان قصد الخبر بخبره افادة الحكم والمراد من الافادة ما يترتب
عليه اعنى العلم لان الافادة بالمعنى المصدري مقصودة من الاخبار دون
الخبر كذا الحال في الاستفادة فالزعم بينهما باعتبار العلم (قوله وزعم العلامة
الح) اطلاق الزعم على ما ذكره العلامة رحمه الله لبس لعدم صحته في نفسه
فان الزعم بين المعلومات باعتبار العلم وبين العلمين باعتبار التحقق بل لكونه
غير مرضى عند السكاكي رحمه الله لتصريحه بخلافه لكن يمكن ان يقال
المراد باستفادة الحكم الحكم المستفاد عبر عنه بالاستفادة تنبيهها على انه
انما يطلق عليه الفائدة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه (قوله
صرجه الح) حيث قال فائدة الخبر لما كانت هي الحكم اولازمه ولازم الحكم
وهو كون الخبر عالما حكم ايضا الح فاعتبر الزعم بين نفس الحكم وكون الخبر
عالم به لابين استفادتهما واما اطلاق فائدة الخبر عليهما فباعتبار المعنى
اللغوي والاطهر في ذلك ما ذكره في بحث تعريف المسند اليه حيث قال
واذا كانا اي المسند والمسند اليه معلومين فاذا استفيد السامع فانا نقول

٧ القائل حسن جلبي

٤ اي يمتنع الفائدة الاولى
بدون الثانية والثانية لا يمتنع
بدون الاولى الحكم الح
م

٩ اي عدم جواز وجود
اللازم بدون الملزوم م
٣ اي امتناع وجود اللازم
بدون الملزوم م
٨ اي على كلا التقديرين
بين المعلومات باعتبار علم
السامع م

يستفيد اما لازم الحكم والحكم فاطلق الحكم واللازم على المستفادين دون
 الاستفادة (قوله اي يمتنع الخ) فانه صريح في امتناع الانفكاك بين العلمين
 في الحصول (قوله اذا التقدير ان حصولهما الخ) اي المفروض ان حصول
 كل منهما انما هو من نفس الخبر من غير اعتبار امر اخر حيث قلنا من الخبر
 نفسه في كل واحد منهما وليس المراد تقدير حصول مجموعهما من الخبر
 نفسه على ما وهم فاورد عليه ان التقدير المذكور ممنوع اذ لا ذكر له فيما تقدم
 (قوله فنيه الخ) اي نيه المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح وفي لفظ
 التنبية اشارة الى ان الحكم المذكور بديهي وقصد المصنف رحمه الله تعالى
 ازالة الخفاء (قوله ولا يمتنع) عطف على قوله يمتنع داخل تحت التفسير
 (قوله فان قيل كثيرا ما الخ) اعترض اورد به بعض شراح الايضاح
 بطريق المنع على قوله مع ان سماع الخبر من الخبر كاف الخ وعلى قوله لجواز
 ان يكون لاول الخ ٢ عدم ذكر الدليل عليهما في الايضاح واجاب عنه
 الشارح رحمه الله تعالى باثبات المقدمة المتنوعة بالدليل الذي خصه سابقا
 فقوله وفيه نظر منع وسند كما قرره في الحاشية المنقولة عنه ٣ ويؤيده لاكتفاء
 على تحقق السماع بدون العلم الثاني من غير تعرض للعلم الاول وقوله ولو سلم
 في الجواب الثاني بالمعنى اللغوي لانه اثبات للمقدمة المتنوعة وليس اعتراضا
 على ما خصه الشارح رحمه الله بطريق المنع او المعارضة لقوله والاولى
 تمتنع بدون الثانية كما قيل ٤ اما لاول فلانه مقدمة مدللة وان رجع الى منع
 مقدمة وليلها اعني قوله لان علة حصوله سماع الخبر من الخبر كان الجواب
 اعادة للمقدمة المتنوعة بعينها وقوله وفيه نظرا عادة للمنع واما الثاني فلانه
 يكون الجواب الاول حيث شذ منعا لقوله ولا يخطر ببالنا الخ فيكفي في ذلك
 ان يقال لا نسلم ذلك والذهول انما هو عن العلم بالعلم ويكون قوله وفيه نظر منعا
 للسند اذ لا يمكن حمله على اثبات المقدمة المتنوعة كما لا يخفى ويكون الجواب
 الثاني منعا للملازمة المذكورة بقوله اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه الخ وليس
 كذلك لان قوله وبهذا يتم مقصودنا صريح في اثبات المقدمة المتنوعة (قوله
 ضروري الخ) ٣ اي لا بدى لانه بديهي لان قوله لوجود علة لا يثبت البداة
 (قوله والذهول الخ) بيان لمنشأ غلط مسائل زائدة على الجواب والذهول
 ههنا بمعنى الغفلة وهو عدم التصور مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم
 استنباط التصور فانه لا حصول للعلم بالعلم (قوله وفيه نظير الخ) لا تالانسلم

٢ حاصل قبل حصول
 الثاني انتهى م
 ٨ وهو قوله لان علة حصوله
 سماع الخبر من الخبر م
 نقل عنه وجه النظر انا لان
 ان العلم يكون حصول
 صورة الحكم ضروري
 وانما يلزم ان لو كان السماع
 علة لامة وهو م بل يتوقف
 على التقات النفس

٩ اي اما عدم كون
 الاعتراض بطريق المنع
 على ما خصه فلان ما
 خصه مقدمة مدللة م
 اي واما عدم كون قوله
 فان قيل كثيرا ما الخ
 اعتراضا بطريق
 المعارضة على ما خصه م

اي لا بد منه (نسخه)

ويجهد عليه ان هذا من باب

اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي ان يذكر بعد قوله وكثير ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في المتفاح ويمكن ان يجاب عنه بأنه قوم على قوله وكثيرا ما يدفع ما يتجه على الحصر من انه قد يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه على العالم فينشذ فينبغي ان يجعل الحاصل متنا ولا يلحق الى والسائل والمنكر ليم الدفع ولا يختص بالحالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على ان تنزيل العالم منزلة المنكر داخل في قوله وغير المنكر وان يؤيده انه مثل تنزيل غير المنكر منزلة بما هو تنزيل العالم منزلة على ان دخوله في سياقه لبيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وان في هذا التعميم اغناء عما احتاج اليه من حواله تنزيل منزلة لسائل بالمقايسة (عصام الدين في اطوله رحمه الله تعالى

رحمة واسعة سم

ان هذا ضروري وانما يكون كذلك لو كان السماع علة مستلزمة وهذه ممنوع اذ لا بد فيه من التفات النفس واجضار الخبر الخبر قصيدا (قوله ويمكن ان يقال الخ) يعني ان اللازم عبارة عن المعلوم والمزوم عبارة عن العلم بالحكم على ما هو مقتضى السوق حيث اكتفى ببيان اللازم والزم بينهما في التحقق كما هو المتبادر من لزوم اي كلما تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون الخبر عالما به وان لم يتحقق العلم به والقول بان المزوم نفس الحكم ليكون اللازم والمزوم على وتيرة واحدة والزم باعتبار العلم من جانب المزوم وباعتبار التحقق من جانب اللازم فاعتراف بان المزوم هو العلم اذ لا بد للمزوم من ظرف واحد من الوجود الخارجي او الذهني * قال قدس سره * فسر فائدة الخبر ولازمها اولا بالحكم وكون الخبر عالما به موافقا لما في المفتاح وذكرا الخ * ذكر اولا ان الزوم في الافادة ثم رتب عليه ان الزوم بينهما ليس الا باعتبار الاستفادة وعطف عليها العلم اشارة الى اتحاد الكل والتفاوت بالتعبير كما ذكرناه * قال قدس سره * مقصود السائل من عدم الزوم بينهما * قال قدس سره * باعتبار الزوم بين الخ * يعني ان الزوم بين نفس الحكم والعلم بكون الخبر عالما باعتبار تحقق الزوم بين متعلقيهما اعني العلم بالحكم ونفس اللازم * قال قدس سره * اراد الخ * يعني ان المراد من حصول صورة الحكم الادراك المطلق لا التصور المقابل للتصديق * قال قدس سره * مستفيضة * لغة ولو مجزا فلا ينافي ما في المواقف من ان اطلاق العلم على غير الاعتقاد الجازم المطابق خلاف الشرع ولغة والعرف * قال قدس سره * اذ قلنا الخ * هذا ظاهر اذا قيل افاد المتكلم الحكم واما اذا قيل افاد بالخبر الحكم فالظاهر ان معناه افادته حصول صورة الحكم واما الاعتقاده فيستفاد من امور خارجة عن الخبر (قوله وقد ينزل المخاطب الخ) اورد السكاكي رحمه الله هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والمنصف رحمه الله اشار بايزاده ههنا الى انه ليس منه لال الاخراج على خلافه ان يورد الكلام بخصوصية من كونه ابتدائيا او طلبيا او انكاريا على خلاف الخصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال وفيما نحن فيه انقاء اصل الكلام الى العالم الذي لا يليق به الالقاء بتنزيله منزلة من لا علم له من غير نظر الى كونه خاليا وسائلا او منكرا في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر النظر الى كيفية الكلام وههنا النظر الى اصل الكلام فقوله وقد ينزل المخاطب الخ جملة

والحكمة هي الاستنباط
بين الحبيب والمحبوب بذكر
ما جرى بينهما من اخذا
لانتقام من عدوهما بالة
الا يصلح للاكيد في حد ذاته

م

٩ البعيد بين المنقلب
والمنقلب اليه ويشاهد
القدرة الباهرة التي صدر
من العصي الجامعة فلما
فطن موسى عليه السلا
ذلك اجاب بانها خشبة
من جنس العصا متصفة
بما يتصف به افراد جنسها
من الاتكاء عليها والهش
بها وما يناسبها م
٢ ناظر الى كون الكتاب
الذي اعطوه وشروا به
كتاب السحر لانه في نفس
الامر مقبول وانما مذموميته
في زعمهم مخصوص بالذم

م

وبهذا التفسير نخدمودي
هذا الكلام ومؤدى قوله
لبئس ما شروا به انفسهم
فلا يرد ان صدر الآية
تصفهم بالعلم بانه لا خلاق
ولا منفعة لهم في ذلك
الشراء في الآخرة وقوله
لبئس ما شروا به بين غاية
المضرة في الآخرة على ما

معطوفة على قوله لاشك ان قصد المخبر الخ والمقصود منه ان الافادة التي
يقصدها من هو بصدد الاخبار قد يكون تحقيقا بان لا يكون المخاطب عالما
بهما وقد يكون تنزيلا بان يكون عالما منزلا منزلة من لا علم له بهما وبما
ذكرنا ظهر ان ما قاله السيد قدس سره من ان الجاهل اعم من ان يكون خاليا
اوسائلا او منكرا والمراد ههنا الخالي كافي المفتاح والثالث داخل في قوله وقد
يجعل غير المنكر كالمنكر والثاني معلوم بالمقايضة لا مساس له بهذا الكلام
وخروج عن مذاق المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله ومن لم يتنبه
لهذه الدقيقة قال كان اللائق ان يورد هذا الكلام في خلاف مقتضى
الظاهر كافي المفتاح الا انه اورد المصنف رحمه الله ههنا جوابا بالسؤال مقدر
وهو ان يقال ان المخبر قد لا يقصد بخبره افادة الحكم او لازمه بان يلحق الكلام الى
العالم بهما ولم يتذكر ان المراد بالخبر من هو بصدد الاعلام ومن لا يقصد
بخبره افادة الحكم او لازمه ليس بصدده (قوله ومثله الخ) اي مثل هو كتاب
هي عصا في انه جواب المسائل العارفة لعدم جريه على موجب العلم وهو ترك
السؤال لحكمة ٧ وهو استحضار احوال العصي ليظهر التفاوت ٩ بين المنقلب
والمنقلب اليه وان لم يكن فيه تنزيل المخاطب العالم منزلة الجاهل ولا تنزيل
المعلوم منزلة المجهول ولذا قال مثله (قوله وان شئت) اي ان شئت شاهد اعلى
ما ذكر من التنزيل (فعليك) اي خذ بكلام رب العزة وهو * قوله تعالى ولقد
علموا الخ * واللام الاولى جواب للقسم المقدرواللام الثانية للابتداء متعلقة
بعلموا ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة من خلاق والجملة في حيز مفعولي
علموا والخلاق النصيب ومن زائد لتأكيده النفي اي والله لقد علموا ان من
استبدل كتاب السحر بكتاب الله ماله في الآخرة شيء من النصيب واللام
الثالثة ايضا جواب للقسم والجملة القسمية معطوفة على القسمية الاولى
او الواو اعتراضية وما نكرة ميمزة للضمير المبهم الذي في بئس والمخصوص
بالذم محذوف اي * والله لبئس شئنا شروا به حظوظ انفسهم * اي
باعوا او شروا في زعمهم ٢ ذلك الشراء ولو شرطية ومفعول يعلمون
محذوف او منزل منزلة اللازم والجزاء محذوف اي لو كانوا يعلمون مذمومية
الشراء المذكور او لو كانوا من اهل العلم لامتنعوا عن ذلك الشراء فمفعول
يعلمون بعينه مضمون الجملة التي هي مفعول علموا اعني من اشتراه ماله
في الآخرة من خلاف لان الشراء المذكور لما كان موجبا للحرقان في الآخرة

كان مذموما غاية المذمومية فاندفع ما قبل ان مفعول يعلمون ما دل عليه
 ليس مباشر وانه انفسهم اعني مذمومية الشراء ومفعول علموا انه لانصيب
 لهم في الآخرة والعلم بانه لانصيب لهم في الآخرة لا ينافي نفي العلم بمذمومية
 الشراء بان يعتقدوا اباخته فلا تنزيل (قوله كيف تجد الخ) تجد استئناف
 جواب الامر من حيث المعنى او حال لا من فاعله او مفعوله وصدره مفعوله
 الاول والثاني يصف وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى خذ بكلام رب
 العزة تجد او واجد او اوصف الازل الكتاب بالعلم مكيفا بكيفية ما ومن قال
 ان جوابه كيف تجد وقع حالا من فاعل الامر او مفعوله اي مقولا في حقك
 او في حقه لم يأت بشيء لان كيف معمول لما بعده قدم عليه لتضمنه في الاصل
 معنى لاستفهام وان انسلخ منه ههنا لمجرد التخييم (قوله يعني ان شئت
 الخ) يعني ان مفعول شئت تنزيل العالم مطلقا لا العالم بالفائدة ولازمها وان
 كان سوق الكلام فيه لان الاستبعاد انما هو في تنزيل العلم منزلة الجهل
 لا في خصوصية المتعلق بل في تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع
 النظر عن خصوصية العلم (قوله اعني من فائدة الخبر الخ) المستفاد من الآية
 تنزيل العلم بشيء مخصوص منزلة عدمه ومعلوم انه لا مدخل لخصوصية
 ذلك الشيء في التنزيل فالمستفاد منه تنزيل العلم مطلقا ومنه يستفاد عموم
 المتعلق (قوله خطاوية) اي منسوبة الى الخطاوية وهي صناعة تفيد
 لا قناع لتركبه من مقدمات مقبولة (قوله يلوح عليه اثر الاهمال) اما اولا
 فلان هذا الخبر اعني ليس لهم علم لو فرض كونه ملق اليهم فلا معنى لكونهم
 عالمين بمضمونه كيف وقد تحقق في قوله ولقد علموا نقيضه وهو ان لهم
 علم به وبعد اللبا والتي لا معنى لتنزيلهم منزلة الجاهل بان ليس لهم علم
 بان من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق بل انه كان ولا بد فينبغي ان ينزلوا
 منزلة الجاهل بان لهم علما بذلك وبالجمله فهذا الكلام من الاهمال بحيث
 لا يسع المقال ابيان اهماله كذا نقل عنه رحمه الله اقول الجواب عن المنع
 الذي اشار اليه بقوله لو فرض يعني لانسلم كون هذا الخبر ملق اليهم لان
 الخطاب للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ان الخطاب صريح للرسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم وتعرضا لهم ولذا اكد بالقسم فاندفع
 الاعتراض على التوجيه الثاني ايضا وعن الثاني ان المستفاد من قوله تعالى
 ولقد علموا ثبوت العلم لهم حقيقة والمستفاد من الخبر الملحق اليهم نفي العلم

بقتضيه بشئ ومتعلق العلم
 المنفى هو مضمونه قوله
 ليس مباشر وانه
 يتوارد النفي والاثبات على
 علم واحد فلا يوجد تنزيل
 فلا يثبت المدعى م
 ٧ ويرد عليه انهم صرحوا
 بانه اذا ورد في الكلام ما
 يصلح ان يكون حالا عن
 الفاعل وعن المفعول فان
 توسطتهما او تقدمت
 عليهما يكون حالا عن
 المتقدم وان تأخرت عنهما
 يكون حالا عن المتأخر
 فاسم لشيء م

منهم تنزيلا ولا منافاة بينهما وعن الثالث ان العالم اذا عمل بخلاف علمه
 كان عالما بانه بمنزلة الجاهل في عدم ترتيب ثمره عليه ومقتضى هذا العلم ان
 يمنع عن ذلك العمل ففما نحن فيه كانوا عالين بان ليس لهم علم وانهم
 بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء ومقتضى هذا العلم ان يمتنعوا عنه فاذا لم يمتنعوا
 كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جرمهم على مقتضى هذا العلم فالق الخبر اليهم
 بانه ليس لهم علم مع علمهم به فتدبر فانه لغاية الغموض والاشكال يلوح عليه
 اثر الاهمال (قوله لا يوافق ما في المفتاح) لانه صريح في ان العلم المثبت
 والمنفي هو علم اهل الكتاب بمضمون لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق
 وكلام القائل الاول صريح في ان المعلوم الذي نزل العالم به منزلة الجاهل
 هو مضمون هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به فلا يمتنعون ويلزمه ان يكون
 العالم بذلك هو المخاطب بذلك الكلام وكلام القائل الثاني صريح
 في ان المعلوم هو مضمون قوله ولقد علموا لمن اشتراه الآية ويلزمه ان يكون
 المخاطب به هو العالم بذلك كذا نقل عنه وقد عرفت انه فاعه بما سبق
 لان المخاطب بالعلم المثبت والمنفي بطريق التعريض هو اهل الكتاب
 وكانوا عالين بالعلم المثبت تحقيقا وبنفي العلم عنهم تنزيلا فقد القى
 اليهم الخبر ان تعريضا ومعلوم انه ليس المقصود بهما لازم الفائدة
 فيكون من قبيل تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل * قال قدس سره اي
 ماريت حقيقة * ليكون الاثر المترتب خارجا عن طوق البشر اذ رويت صورة
 لمباشرة اسباب الرمي فهما جهتان لنفي الرمي واثباته والمنفي والمثبت امر
 واحد فلا يرد انه حينئذ لا يكون المنفي والمثبت واحدا والكلام فيه * قال قدس
 سره وعدم صحته الخ * لان يراد بالكسب مجرد مباشرة الاسباب لا ما هو
 المتعارف اعني المقابل للخلق فيكون المعنى ماريت تأثرا اذ لا تأثر في المعجزة
 لقدرة العباد اذ رويت باستعمال اسبابه فيصح على رأي من ينكر الكسب (قوله
 واذا كان قصدا الخ) يعني ان فاء فينبغي جزائية والشرط محذوف دل عليه
 الكلام السابق وقد صرح به في الايضاح ووجه الترتيب انه اذا كان المقصود
 افادة المخاطب كان اللايق رعاية حاله في الافادة فينبغي ان يقتصر في التركيب
 على قدر احتياجه ولا يزداد عليه حذرا عن اللغو في الكلام ولا ينقص عنه
 حذرا عن لغوية الكلام فان الناقص لعدم افادته المقصود لغو (قوله الى
 تفصيله) اي تفصيل الاقتصار على قدر حاجة المخاطب (قوله خالي الذهن

حيث قال حسن جلبي
 ان توجيه الشارح مبني على
 ان مراد المصنف من
 الحكم ادراك ان النسبة
 واقعة اولست بواقعة
 ومن ضمير فيه الراجع الى
 الحكم وقوع النسبة اولا
 ووقوعها على سبيل
 الاستخدام اذ لا معنى للتردد
 في التصديق و مراد
 الواهم انه لا ضرورة الى
 ذلك فليرد بالحكم المعنى
 الثاني وليستغن عن قوله
 والتردد فيه بناء على

٤ ان خلوا الذهن عنه

يتناول باطلا فله عدم
التصديق وعدم تصوره
اياء ولا يخفى ان ما ذكره
الشارح لا يدفعه بل جواب
ان خلوا الذهن من تصور
النسبة ليس بشرط
للاستغناء عن المؤكد فانه
اذا تصور المخاطب النسبة
ولم يتوجه الى حالها ولم
يلتفت الى شي ورائها كان
في حكم خالي الذهن وما
ذكره ذلك الواهم يشعر
بان الاستغناء عن المؤكد
انما هو اذا خلا الذهن عن
تصورها ايضا وليس
بصحيح (حسن جلي)

٧ فان فيها اعتبارين
اعتبار افادتها اصل الحكم
الدوامي الثبوت واعتبار
تأكيده الحكم بواسطة تلك
الافادة والقائما الى خالي
الذهن انما هو مع قطع
النظر عن الاعتبار الثاني
بل لضرورة اداء الحكم
الدوامي الذي هو مقتضى
الحال وعدها من المؤكدات
بالنظر الى الاعتبار الثاني

م
اي اصل المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تأكيده المعنى
الثابتة وتقويته فكانها

لم تفد شيئا م

عن الحكم الخ) المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما في السابق اعني قوله افادة
الحكم واللاحق اعني قوله والتردد فيه فان التردد انما هو في الوقوع واللاوقوع
دون الايقاع والاستراع وكذا الانكار ومعنى خلوا الذهن عنه ان لا يكون حاصله
فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو
عن الاذعان لا يستلزم الخلوع والتردد فان الاذعان والتردد متنافيان لا يستلزم
الخلوع عن احدهما الخلوع عن الاخر فظهر فساد ما سبق الى بعض الاوهام
وان مبناه عدم التنبه لمعنى الخلوع عن الحكم وان ما قيل ان مبني كلام الشارح
رحمه الله على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ الحكم والوقوع عن ضميره
او على ارادة الخلوع عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشيء
كيف وانه صرف للتميز عن الظاهر ولا يدفع به عدم الحاجة الى ذكر التردد غاية
عدم لزوم الاستدراك (قوله عالم بالوقوع بالنسبة الخ) عبر بالمركب التقييضي مع
ان المراد ان النسبة واقعة او ليست واقعة لا تنصبص على ان الخلوع عن الحكم
عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع واللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة اولا
بخلاف الخلوع عن التردد فانه لا بد فيه من تصور النسبة ولذا قال في ان النسبة
هل هي واقعة ام لا بد كرا الاستفهام عن حكم بعد النسبة (قوله ام لا) منقطعة
كان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم اخر
في الرضى قال سبويه ام في قولك اريد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل
ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادر كه مثل ذلك الضن في انه ليس عنده فقال ام لا
وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله اريد عندك لعلم المخاطب انه يريد
اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة متجددة وهي
تغير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب
انتهى واذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع
كلمات الاستفهام فافهم فانه دقيق قد زل فيه الاقدام (قوله ولا يحكم بشي
الخ) فقد تحقق الخلوع عن الحكم مع وجود التردد (قوله وهي ان الخ) لم يذكر
القسم ههنا مع ذكره في صورة الانكار لان الاستغناء عن هذه المؤكدات
يستلزم الاستغناء عنه لانه لا بد معه من ايراد بعض هذه المؤكدات (قوله
واسمية الجملة الخ) اي كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما وهم فانه لا يشترط
في التأكيده كونها معدولة (قوله وحروف الصلة) اي حروف الزيادة
فان الغرض منها التأكيده وليس موضوعا للتأكيده والا لكانت مترادفة

لازم عنه بلا واسطة فافهم

٦ اي لا يستلزم تأكيد علم
التكلم باصل الحكم
٧ وهو عصام الدين حيث
قال وقيد الخلو بالحكم
وسكت عن لازمه لعدم
جريان الإقسام الثلاثة في
لازمه الخ م

٧ وهو المولى حسن جلي
حيث قال واعلم ان الفاضل
المجشي ذكر ان اعتبار هذه
الاحوال يعني الخلو والتعدد
والانكار ظاهره بالقياس
الى فائدة الخبر واما بالقياس
الى لازمها فيمكن اعتبار
الخلو وتجريد الحكم عن
المؤكد دون اعتبار التعدد
والانكار وقد حققه بما
لا مزيد عليه لكن فيه بحث
لان اعتبار التجريد لا اعتبار
الخلو انما يظهر اذا كانت
الجملة الملقاة محلا للتأكيد
بالنسبة الى ما يقصد بالقائها
حتى يصح اعتبار الإقتصار
على قدر الحاجة حذرا
عن اللغو في الكلام
والفاضل المجشي اخرج
تلك الجملة عن المحلبة
بالقياس الى لازم الفائدة
فكيف يمكن اعتبار الخلو

لان فهي زائدة في الكلام لا يتغير به المعنى بخلاف ان قالها موضوعا للتأكيد
يتغير به المعنى * قال قدس سره المراد بالخلو الخ * لا حاجة الى هذه التفسيرات
لكونها مذكورة في قوله وانما انحصر * قال قدس سره فهو المتعدد قبل
يجوز ان يكون النسبة حاضرة في ذهن المخاطب من غير التفات الى وقوعها
ولا وقوعها وطلب إبقاءها وانما اعلمها والجواب ان النسبة الحكيمية هي النسبة
الثامة الخبرية اعني النسبة المشعة بالوقوع واللاقوع فلا يمكن تصورهما
بدون ملاحظة الوقوع واللاقوع نعم النسبة بمعنى الربط بين الشئين يمكن
ملاحظةها بدون الحكم والتعدد * فان قدس سره فيمكن اعتبار الخلو الخ
خلاصته ان في صورة الخلو فائدة اللازم لا يتم بين لفادة الحكم فيمكن اعتبار
التجريد عن التأكيد ٧ لفادة الحكم وفادة لازمه بخلاف صورتي التردد
والانكار فان التأكيد لا يصل الحكم لا يستلزم تأكيد العلم ٦ به الا بواسطة مقدمة
هي ان اعتقاده بالحكم يدفع مطابقة الحكم فاذا كان مطابقته مؤكدا قويا
عنده كان اعتقاده به ايضا كذلك وبما حررنا ندفع ما قيل انه لا تفاوت بين
الخلو وبين التردد والانكار في ان شئنا لم يعتبر علم وجه الإصالة في اللازم
حتى لو اعتبر ذلك صار اللازم فائدة ويمكن اعتبار كل منها في اللازم على وجه
النسبة * قال قدس سره فبعد القائه الخبر الخ * يريد ان بعد إبقاء الخبر من غير
تأكيد لا يتصور بقاء التردد والانكار فلا حاجة الى التأكيد بخلاف صورتي التردد
والانكار فانه بعد إبقاء الخبر لغير المؤكد يتصور بقاء التردد والانكار فلا بد من
التأكيد فاندفع انه لا يتصور خلوه من السامع عن العلم المتكلم بهذا المعنى بعد
الإلقاء لكنه يتصور قبل الإلقاء كما في صورتي التردد والانكار فانهما يتصوران
قبل الإلقاء ولا يتصوران بعده * قال قدس سره ثم الظاهر الخ * يعني ثم اعلم
ان ما ذكرنا من اعتبار الاحوال الثلاث بالقياس الى اللازم خلاف ظاهر الحال
لانه بطريق الكناية حيث جعل اعتبارها في اصل الحكم كناية عن اعتبارها
في اللازم والظاهر ان ظاهر الحال انك اذا اعتبرت هذه الاحوال في اللازم
صار لفادة اللازم مقصودا اصريا وفادة اصل الحكم مقصودا تبعا
فينبغي على مقتضى ظاهر الحال ان يعبر عنه بما يفيد صريحا فيكون حيث
فائدة الخبر وبما حررنا ندفع ما قيل ٧ ان قوله ثم الظاهر حيث نفي فيه امكان
اعتبار الخلو بالقياس الى اللازم منافي لما مر من قوله يمكن اعتبار الخلو الخ
* فان قدس سره وانت خبير الخ * اعادة لما سبق من قوله على انه اذا اريد العلم

اي كون المخاطب مرتدا في الحكم طاب الله في اقتضاء

المؤكد الخ م

٩ في سلب الحكم مثلا اذا

اورد المتكلم الجملة الخبرية

بالايجاب او في ايجاب الحكم

اذا اوردها بالسلب م

٧ يعني ان معنى تعريف

المسند ههنا لا جل ان

اتصاف المسند اليه بالمسند

امر ظاهر لا ينكر كما سيأتي

من الشارح رحمه الله في

تعريف المسند م

وهو ميل ما الى جانب آخر

من غير ان يصل الى احد

الحكم فلا يلزم اندراج

المخاطب المتردد في المنكر

٧ فيكون المراد بالاصل هو

ما يقتضى ايراده ان لا مالا

يتصور ان بدونه ويدل على

هذا قوله لا يؤدي الخ م

فاندفع ما قيل من ان كون

مطلق الجواب اصلا في

ان لا يقتضى عدم استقامة

الجواب بدونها بل الامر

بالعكس الا يرى ان قولهم

الاصل في المبتدأ التعريف

ان المبتدأ لا يتصور بدون

التعريف لا ان التعريف

لا يوجد بدون التعريف

واعلم ان قول الشيخ ان لا

يستقيم يشير الى ان

المتكلم الخ الا ان فيه تفصيلا ليس فيما سبق فلذلك اعاده (قوله حسن
تقريبه) فيه اشعار بان هذا في اقتضاء المذكور دون المرتبة الاولى من الانكار
حتى لو ترك لم يحد ذلك (قوله قال الشيخ في دلائل الانحازا كثر موقع الخ)
قال في شرح المفتاح ذكر الشيخ عبد الساهر انه انما يحسن التأكيذا اذا كان
للسائل ظن في الطرف ٩ الاخر للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد قائم
في جواب اقام زيد او قاعد من غير تأكيذ انتهى افاد ان ذكر ان في عبارة
الشيخ بطريق التمثيل بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب صالح بدون
التأكيذ ولو كان الحكم المذكور مخصوصا بان عنده لا وورد موقدا بما سوى
ان وما قيل انه يجوز ان يكون كلامه مخصوصا بان لكونه علما في التأكيذ مفيدا
لغاياته وان الاكتفاء بذكر صالح بدون التأكيذ ليظهر صحة الجواب بغير ان
بطريق الاولى ففيه ان كونه علما في التأكيذ مفيدا لغاياته ممنوع كيف وانه قد
يستعمل لمجرد الاعتناء بشان الحكم من غير قصد التأكيذ بخلاف سائر
المؤكدات ويستعمل في جواب المتردد فلا يكون مفيدا لغاياته (قوله هو
الجواب) تعريف لفظ الجواب ليس للقصر بل من قبيل والدك ٧ العبد اي
كونه اكثر المواقع معلوم مشهور فضمير الفصل لتأكيذ الحكم وكذا اذا كان
مبتدأ وانما قال اكثر مواقع ان لانه قد يبيح لمجرد الاعتناء بشان الحكم ووفور
الرغبة فيه (قوله ظن الخ) في تاج البيهقي الظن كان بردن فالظن ههنا بالمعنى
اللغوي * كما في قوله تعالى وما تدري ما الساعة ان نظن الاظنا * وليس بالمعنى
المصطلح اعني الاعتقاد الغير الجازم حتى يردانه اذا كان له ظن كان داخلا في
المنكر ولو ادنى الانكار (قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا الخ) اي اما
جعل مجرد الجواب من غير اعتبار الشرط المذكور اصلا مقتضيا لا يرد ان
فلا يصح (قوله لا يستقيم) اي لا يكون واردا على الاصل ومقتضى الظاهر
(قوله مما لا تأمل به) كيف وقد وقع في كلام الفصحاء نحو قال لي كيف انت
قلت عايل * قال قدس سره فيه بحث الخ * لا ينبغي ان السؤال والجواب
في جميع صور الاستفهام انما هو بالجملة الخبرية الدالة على الحكم اعني
الوقوع واللاقوع فالمطلوب والمفاد هو التصديق لانهم اصطلاحوا على
ان جهالة الحكم اذا كان باعتبار نفسه بعد العلم بالنسبة والطرفين بخصوصيهما
فهو لطلب التصديق واذا كان جهالته باعتبار احد الطرفين او قيد من
قبوده ههنا فهو لطلب التصديق كما صرح به الشارح رحمه الله في بحث الاستفهام

المستحسن في حكم الواجب عندم البلاء وتركه يوجب عدا الاستقامة م

فبعد ملاحظة الاصطلاح لاورد لهذا البحث ولولم يلاحظ يلزم ان
لايصح الجواب بصالح ايضا لانه لا فائدة التصديق بثبوت الصلاح والمطلوب
التصور * قال قدس سره قالوا المطلوب الخ * يعني ان القوم تسامحوا في
قولهم كيف واين وامثالهما لطلب التصور مع ان المطلوب بها التصديق
بناء على ان التصديق الحاصل بعد الجواب لا يمتاز عن التصديق الحاصل
قبله في جميع تلك الصور الا باعتبار التصور وقد عرفت انه لا حاجة الى
القول بالنساع * قال قدس سره ثم ان اشراط الخ * يعني ان اشراط
الشيخ يقتضي عدم الفرق بين طلب اصل التصديق وبين طلبه بخصوصه
في انه لا يحسن التأكيد بدون ظن الخلاف ويحسن معه والاولى ان يفرق
بينهما بانه يؤكد في الاول لانه متردد في التصديق سواء كان له ظن الخلاف
اولا ولا يؤكد في الثاني لحصول التصديق * قال قدس سره فهناك لا يؤكد *
ينتقض بقوله تعالى يحسب الانسان ان لن نجتمع عظامه بلى قادرين على
علي ان نسوي بنانه وبقوله تعالى السميع بكم قالوا بلى * قال قدس سره فلا
حاجة الخ * وان جاز ايراده فنفذ الى كونه لطلب التصديق بخصوصه
ينتقض بقوله تعالى انها بقرة صفراء في جواب مالونها * قال قدس سره انه
لا يلزم الخ * لجواز ان يكون مشروطا بان يكون السؤال عن اصل التصديق
وفيه انه يلزم ان يكون انه صالح في جواب كيف زيد ٩ خلاف الاصل * قال
قدس سره اعتبار ظن السائل الخ * فبقى الاشراط المذكور مجرد دعوى
لا دليل عليه وهو لا يسمع وما قيل ان الدليل عاينه الاستقراء فليس بشيء لان
الاستقراء دليل على ان اكثر مواضع الجواب لا على الاشراط * قال قدس
سرهم وهذا القدر * اي كون السؤال عن اصل التصديق كاف في استحسان
التأكيد ولا يلزم ان يكون مستحسنا في جميع صور السؤال حتى يلزم عدم صحة
صالح في جواب كيف زيد * قال قدس سره واما الذي له الخ * يعني ان
الصورة التي ذكرها الشيخ لا يراد ان وهو ان يكون للسائل ظن على خلافه
فلا يبعد ادخاله في المنكر وفيه نه لا اعتقاد في تلك الصورة فكيف يدرج في المنكر
* قال قدس سره انسب الخ * لان السؤال عن السبب الخاص سؤال عن
اصل التصديق * كقوله تعالى ان النفس لا مارة بالسوء * فانه جواب عن هل
النفس امارة بالسوء بخلاف السؤال عن السبب المطلق فانه سؤال عن
التصديق بخصوصه كقوله سهر دأتم وحرزن طويل فانه جواب عن ما سبب

٧ اي اذا كان السؤال عن
اصل التصديق في الجملة
الخبرية يؤكد الخ منقضى
بقوله تعالى يحسب الخ

٨ اي في جواب السؤال عن
التصديق بخصوصه
وكذا يلزم ان يكون انه
في الدار في جواب اين زيد
خلاف الاصل مع انه لا
قائل به

٩ حتى يكون كلاما مع خالي

الذهن حقيقة م

٧ سابق لانه كلام مع خالي

الذهن م

واعلم ان مراد الشارح

من قوله وكان الرسل

دعواهم الخ دفع سؤال يرد

في هذا المقام وهو ان قول

الكفار في تكذيب الرسل

ما اتمم الا بشئ مثلنا الآية

انما يصح اذا ادعى الرسل

انهم رسل الله ابتداء فان

البشرية في اعتقادهم

انما تنافي الرسالة من الله

لا من رسوله فقوله بناء على

ان الرسالة استدلال من الله

اه على دعويهم والفاضل

المحشى لما لم يرتض تأويل

الشارح رده هذا الاستدلال

بان الظاهر ان اسناد

الارسال الى الله تعالى في

قوله اذ ارسلنا بناء على ان

ارسال عيسى عليه السلام

كان بامر الله تعالى ولما كان

هنا لفظان يدلان ايضا

على ما ذكره الشارح الاول

قولهم * انا اليكم مرسلون

* والثاني * ان اتم

الاتكذبون * اول الاول

بان معناه مرسلون من

رسول الله بامر الله والثاني

هلك (قوله اذ كذبوا) ظرف للقول المدلول عليه بحكاية فانها تنقل قول
الغير وفيه تعريض لصاحب الكشف حيث قال فان قلت لم قيل اولا انا
اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون آخر قلت لان الاول ابتداء اخبار والثاني
جواب عن انكار انتهى يعني ان الاول ايضا واقع بعد التكذيب فكيف يكون
ابتداء اخبار الا ان التكذيب في المرة الاولى ضعيف وفي المرة الثانية قوى
فلذا اختلف الكلامان في التأكيدي وفي شرح المفتاح الشريف ان قوله
ابتداء اخبار للنظر الى ان مجموع الثلاثة لم يسبق منهم اخبار فلا تكذيب
لهم في المرة الاولى فيحمل التأكيدي فيها على الاعتناء والاهتمام منهم
بالخبر انتهى وفيه ان الرسل الثلاثة كانوا عالمين باخبارهم والكلام المخرج مع
المنكر لا يقال له انه ابتداء اخبار وقيل انه بمنزلة ابتداء اخبار بالنسبة الى المرة
الثانية لاحقيقه ٩ وقيل معناه انه اخبار غير مسبوق باخبار اخر لا يخفى
ضعفهما وعندي ان ما ذكره السكاكي رحمه الله مبنى على ان قوله تعالى
* فقالوا انا اليكم مرسلون * معطوف على قوله تعالى فكذبوهما والفاء
للتعقيب فهذا القول صادر عن اثنية بعد تكذيب الاثنيين واستعزز بثالث
كما هو طريقة المتكلم مع الغير من كون المتكلم واحدا والغير متفقا معه
فلا يرد ان شمعون كان ساكنا مخفيا حاله فكيف يقال ان قوله تعالى
انا اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاما مع المنكرين فجاء مؤكدا بان
واسمية الجملة وقوله تعالى ربنا يعلم انا اليكم مرسلون بعد تكذيب الثلاثة
المبين بقوله تعالى * قالوا ما اتمم الا بشئ مثلنا * الآية فجاء مؤكدا
بالتأكيدي وقول صاحب الكشف مبنى على انه معطوف على قوله اذ جاءها
المرسلون وانه تفصيل للقصة المذكورة اجمالا بقوله تعالى اذ جاءها المرسلون
الى قوله تعالى * فعززنا بثالث * فالفاء للتفصيل فقوله تعالى انا اليكم مرسلون
بيان لقوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين فيكون ابتداء اخبار صدر من الاثنين
قاتوا بصيغة الجمع تقريرا لشان الخبر باتفاق جماعة عليه والمتكلم واحد
منهما وقوله تعالى قالوا ما اتمم الا بشئ مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان اتم
الاتكذبون بيان لقوله تعالى فكذبوهما وقوله تعالى قالوا ربنا يعلم انا اليكم
مرسلون وما علينا الا البلاغ المبين بيان لقوله تعالى فعززنا بثالث فان البلاغ
المبين هو اثباتهم الرسالة بالمعجزات وهو التعزيز والغلبة ولا يخفى حسن هذا
التفسير لموافقته بالقصة المذكورة في التفاسير وملايمتد لسوق الآية فانها

الله لا في كونهم مرسلين
من ذلك الرسول ثم ادمج
الجواب عن اصل السؤال
في قوله وان الخطاب في
قوله ان انتم الابرار مثلنا
يتناول الرسل والمرسل معا
على طريق تغليب
المخاطبين على الغائب
فيكون نفي الرسالة عنهم
تغليبا عليهم كما نهم
احضروا عيسى عليه
السلام وخاطبوه بنبي
رسالة من الله تعالى
مبالغة في انكارها م

٧ ان زيد القائم حين جعلت
المنكر كغير المنكر ومع هذا
اكثرت وقلت والخلو
والطلب والانكار ظاهر
الحال والوجه التي يتبعها
من خلوات كيد والتأكي
استحسانا ووجوبا مقتضى
ظواهر الحال فافهم م

٣ اي سوى خلوات الذهن
الادعائي لجعل المنكر كغير
المنكر م
٤ كما في صورة الاخبار على
مخلاف مقتضى الظاهر
كالتأكي في كلام يلقى الى
غير السائل المجعول
كالسائل مثلا م

فكرت او لا اجالا بقوله واضرب لهم مثلا اصحاب القرية ثم فصلت
بمعنى التفصيل بقوله تعالى * اذ جاءها المرسلون * الى قوله تعالى فعزونا
بمثالهم فصلت تفصيلا تاما بقوله تعالى * فقالوا انا اليكم مرسلون الى
قوله * فاعبدون * وعدم احتياجه الى جعل الفاء في قوله فكذبوهما فصريحة
بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله فانه يحتاج الى تقدير فدعوا الى التوحيد
والله اعلم باسرار كتابه * قال قدس سره ليدعوه الى عيسى عليه السلام
الح) فيه بحث لان المذكور دعوتهم الى التوحيد والاسلام يدل عليه قوله
تعالى * ومالي لا اعبد الذي فطرني * الآية اي مالكم لاتعبدون بعد قوله
* اتبعوا المرسلين * قال قدس سره والظاهر الح) لا يخفى كونه خلاف
الظاهر اللهم الا ان يدعى ظهوره بالنسبة الى ما قاله الشارح رحمه الله
بناء على ان فيه بعدا من حيث المعنى وفي هذا بعدا من حيث اللفظ واقول
لا حاجة الى شيء من التأويلين لان رسل عيسى عليه السلام كانوا رسلا
من الله تعالى ردا له مقررين لشريعته كهارون لموسى عليه السلام بدليل
ظهور المعجزة على ايديهم المختص بالنبي على ما تقرر في الكلام وانه لا معنى
لتكذيبهم في كونهم رسلا من البشر وحيهم بذلك * قال قدس سره
ان حكمكم كم الحج * فان في كم تغليبا للخدام على السلطان بقوله هو اعلى
يدامنكم فان السلطان داخل فيه وفي اضافة الحكم تغليب له عليهم
والاظهر في التمثيل قوله تعالى * اولتعبدون في ملتنا * حيث غلب شعب
عليه السلام على قوله في الخطاب وغلب القوم عليه في نسبة العود (قوله
ابتدائيا) كونه غير مسبوق بطلب او انكار (قوله فان قيل الحج) معارضة
للدليل المذكور على ان مقتضى الظاهر اخص مطلقا وتوجيهه ان دليلكم
وان دل على ذلك لكن عندنا ما ينفيه فان الكلام المذكور لا على وفق مقتضى
الظاهر ٩ اي على وفق امر ظاهر وهو الانكار وليس على وفق الحال اصلا
لان الحال كما مر عبارة عن الداعي الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة
على ما يفيد اصل المعنى ولاداعي للتكلم ههنا سوى الخلوات الادعائي وهو
يقتضى زلة التأكي كيد لا التأكي كيد فينبهها عموم وخصوص من وجه لاجتماعها
فيما اذا كان الداعي هو الظاهر وتحقق مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان
الكلام على وفق الظاهر الذي لا يكون داعيا كالصورة المذكورة ٤ وتحقق
مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر

أي مقتضى الأمر الظاهر
وهو الانكار والافعال انكار مع
تنزيه منزلة عدم لبس حالا
فلا يكون التأكيد مقتضى
الظاهر ولا مقتضى الحال

م

قوله فيجعل غير السائل أي
يجعل الخالي كالسائل لأن
تقديم الملوحة إنما يعتبر
بالقياس إليه فيذكر التأكيد
وجوباً للدلالة على التنزيل
المذكور وإن لم يجب في
السائل ابتداءً وأما عكسه
أي جعل السائل كالخالي
فلا وجه له وإن اعتبره
الفاضل الشريف في
الضابطة التي سبقت لها
لأن ترك التأكيد يجوز في
السائل فلا يخل بالبلاغة
فلا يعلم به ولا يلزم منه تنزيه
منزلة الخالي فتأمل ومنه يعلم
وجه عدم قوله ويجعل
السائل كغير السائل على
طبق قوله ويجعل المنكر

كغير المنكر م

ووعلى تضمين لاسنشراف
معنى التهيو إذ لا يجوز
حال لام التعدي في المفعول
به إذ قدم عليه الفعل ولو
ارجع ضميره إلى الملوحة
لم يوجب إلى هذا التوجيه

(حسين جلي)

ومبنى المعارضة أن مقتضى الظاهر لبس عبارة عن مقتضى الظاهر الحال
حتى يكون اخص مطلقاً بل عن مقتضى الأمر ٧ الظاهر سواء كان حالاً
أولاً وبما حررنا اندفع ما قبل أنه إذا كان مقتضى الظاهر عبارة عن مقتضى
ظاهر الحال كان اخصيته ضرورياً فلا ورود لهذا الاعتراض وإن قول
المعترض أنه على وفق مقتضى الظاهر أي ظاهر الحال اعتراف بأنه على
وفق مقتضى الحال فكيف يقول أنه لبس على وفق مقتضى الحال مطلقاً
(قوله غير بليغ) لعدم كونه على وفق مقتضى الحال (قوله إذ لا يعرف الخ)
أي لا يعرف اعتبار المتكلم وعدم اعتباره بالإلتزام كيد في كلامه وتركه وإن كان
يعرف الانكار وعدمه بعلامات دالة عليه أو باظهار المخاطب (قوله فيجعل
الخ) لا يخفى أن الجعل لبس متأخراً عن الإخراج فإما أن يجعل الإخراج مجازاً
عن إرادته أو يجعل الفاء للتفصيل (قوله إذا قدم إليه الخ) قال في شرح
المفتاح هذا الاشتراط بالنظر إلى ما هو الشائع في الاستعمال ولا يمنع أن يقع
ذلك بسبب غير التلويح انتهى كالأهتنام بشأن الخبر لكونه مستبعداً
أو التنبيه على غفلة السامع (قوله أي "الخبر") فاللام زائدة ٧ كافي رد في لكم
على ما ذكره الرضي في معرفة المتعدي واللازم من أن استعمال الفعل
إذا كان بحرف الجر وبدونه كثيراً فهو متعد ولازم وإذا كان بحرف الجر كثيراً
فهو لازم وما ورد بدونه فهو على نزع الخافض وإذا كان استعماله بدون حرف
الجر كثيراً فهو متعد وما ورد به حرف الجر فيه زائدة وإنما لم يجعل ضميره
للملوحة مع عدم احتياجه إلى توجيه اللام لأن الفاء يفيد ما يفيد اللام فيلزم
الاستدراك (قوله لا تدعى) كنى عنه بالتهوي عن المخاطبة بمعنى المحاورة للبالغة
(قوله فهذا) كلام يلوح بالخبر أي بخصوصه مع قوله تعالى واصنع الفلك لأن
صنعه للخلاص عن الفرق وأما بدونه فلوح إلى جنس الخبر أي كونهم محكوماً
عليهم بالعذاب كافي المختصر أن هذا كلام يلوح بالخبر تلويحاً ما ويشعر بأنه
قد حق عليهم العذاب (قوله فصار المقام) مقام أن يتردد المخاطب بالنظر
إلى الملوحة وإن لم يتردد المخاطب ولم يطلبه (قوله إشارة ما) أي خفية فإن
التلويح في اللغة الإشارة من بعيد وإنما كان المراد ذلك لأن في بعض الأمثلة
لبس ٩ تلويح إلى خصوص الخبر فإن في قوله تعالى صل عليهم تلويحاً إلى جنس
الخبر وهو أن في صلوة عليه السلام منفعة لهم وفي قوله تعالى اتقوا ربكم أي
احفظوا أنفسكم عما يضركم في الآخرة تلويحاً إلى أن في الآخرة عذاباً

وان كان في بعض الامثلة
كالاية الى خصوص الخبر
اذ الامر بصنع الفلك بعد
دعاء نوح عليه السلام رب
لا تذر على الارض من
الكافرين ديارا من شأنه
ان يجعل المخاطب مترددا في
خصوصية الاغراق م
فلا يرد عليه ان دلالاته على
الانكار غير متعينة لجواز
ان يكون اشارة خلوة هنه
بل هو السبب بفراغ قلبه
واوفق بظاهر حاله ومثله
ايضا الا يراى على قوله
لان تماديهما في الغفلة
والاعراض عن العمل
لما بعده من امارات الانكار
ولا يحتاج الى الجواب ان
عرض الرمح كما يكون اثرا
للغفلة متفرعا عليها يكون
اثرا للانكار ايضا ثم ان
المقام خطابي لا يطلب فيه
البقين فكما يجوز تنزيل
العارض منزلة الخالي يجوز
تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني
انسب بزيادة تعبره وكذا
الكلام في الآية الكريمة
اعني * قوله تعالى ثم انكم
بعد ذلك لميتون فافهم
م

الاعمال ومن جعلتها انزلة الساعة اي لاهول التي في تلك الساعة شيء
عظيم (قوله حتى ان النفس اليقظي) اي التهبة لدرء ما يرد عليها تكاد
تردد في الخبر بخصوصه بناء على انها تعلم ان الجنس لا يوجد الا في فرد ما
فتكون ناظرة اليه بخصوصه كأنها مترددة فيه كنظر السائل وزدده وبما
ذكرنا اندفع ما قيل ان سبق الملوح الى جنس الخبر واستشرا فله يقتضي
تأكده لانه كيد الخبر بخصوص هذا الكن ما ذكره الشارح رحمه الله مخالف
لعبرة المفتاح حيث قال تميل بين اقدام التلويح واجحام لعدم التصريح
اي النفس اليقظي تميل اي تتكلف الميل بين اقدام على الحكم الملوح به لاجل
التلويح وبين اجحام عنه لعدم التصريح به فانه يدل على ان التردد في الحكم
الملوح به بالنظر الى الاعتبارين اللهم الا ان يعتبر التلويح الى الجنس تلويحا
الى الخبر بخصوص فتدبر (قوله حجل) بالفتح عم النبي صلى الله عليه وسلم
واسمه مغيرة واما حجل بالتحريك فهو شاعر عبد بني مازن كذا في القاموس
(قوله واضعا على العرض) في التاج العرض جوب بر بهنا نهادن وشمشير
بر بهنا بران نهادن وفي شرح المفتاح للكاشي العارض هو الذي يضع
السيف وغيره على فخذه عرضا فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع
عليه على ما فهم ومعنى كون الرمح موضوعا على عرضه ان يكون عرضه الى
العدو دون طوله او ان ميل عرضه وثقله واقع على الشيء بخلاف ما اذا كان
مرفوعا فان ثقل طوله واقع عليه (قوله ان بني عمك فيهم رماح) وبعده هل
احدث الدهر لنا نكبة ام هل رقت ام شقيق بسلاح قوله رقت من الرقية
والمراد من سلاح سلاحنا وقد حذف المضاف اليه كذا في شرح العلامة
رحمه الله ومن هذا يظهر ان القائل داخل في بني عمه يخاطبه بهذا الكلام
فظهر كونه التفاتا من الغيبة الى الخطاب بلارية بل في جاء شقيق ايضا
التفات على رأى السكاكي رحمه الله وان ما قيل انه حكاية كلام صدر من
شخص عند مجئ شقيق لمحاربة بني عمه وليس في ذلك الكلام التفات لعدم
سبق التعبير عنه وعدم كونه على خلاف مقتضى الظاهر ليس بشيء (قوله
يعتقد الخ) لان الجائي للحرب لا يكون خالي الذهن عن تصور السلاح للعدو
والمتردد فيه لا يترتب التهيو للحرب والتفات الى السلاح (قوله لان تماديهما
الخ) لان المتردد لا يكون متماذبا والخالي لعدم تصور الموت والاهوال التي بعده
ولا عراض له عنه (قوله ظاهر في التمثيل اي المتبادر من ابراهه بعد القاعدة انه

مثال له (قوله فان قيل الخ) ظاهره ابطال لكونه تمثيلا فيكون معارضة ويجوز ان يكون منعنا مع السندين (فورد اكثره المرابين) فالرب فيه يتحقق في نفس الامر من المشركين معلوم المتكلم فلا يصح نفي الرب عنه في نفس الامر ولو باعتبار علم المتكلم فضلا عن ان يؤكده فان التأكيده لدفع انكار المخاطب للحكم الذي هو صحيح في نفس الامر في علم المتكلم (قوله مما اكديه) الحكم بالتكرير فالحكم في كل واحد من الجملة مؤكدا لا خيرا لاتحادهما في المال وان كان اطلاق المؤكده في الاصطلاح على الثابتة (قوله ويكون على مقتضى الظاهر) لورود الكلام المؤكده للنكر ولانسلم انه من قبيل جعل المنكر كغير المنكر هذا ان قرر السؤال منعنا وان جعل معارضة فنقول والاصل ان يكون الكلام على مقتضى الظاهر وعلى التقديرين اندفع انه يجوز ان يكون من قبيل تنزيل المنكر منزلة المتردد والتأكيده لازالة تردده فلا يكون على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصود المصنف رحمه الله) عطف على قوله التمثيل به لا يكاد يصح واضراب عن السؤال الى توجيه المتن بانه نظير للقاعدة السابقة وليس مثاله ٧ فاللام في قوله لتنزيل للاجل اي لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل ٣ منهما بناء على ما يزيله (قوله انه لما نفي الرب الخ) يعني ان ظاهر الكلام غير صحيح وبالتأويل يصح كونه نظيرا وكونه مثالا فاضراب السائل عن عدم صحة التمثيل الى صحة انتظير غير موجه وبهذا علم ان اعاده ما ذكر في السؤال ليس استطراديا كما وهم ٦ على ان الاستطراد ايراد كلام يتبع كلاما آخر ولا تعلق للتأويل الثاني بالاول (قوله وحيث لا يكون مثالا الخ) قيل اذا ضم اليه اعتبار آخر بان يقال هذا الحكم اعني جعل وجود الرب بمنزلة عدمه مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل فيجب التأكيده وتركه لتنزيل المنكر منزلة غيره فيكون مثالا اقول هذا التنزيل غير معلوم للمرتابين قبل اللقاء هذا الكلام فكيف يتصور انكارهم اياه والقول بان انكار هذا الحكم باعتبار انكار مبناه اعني وجود المزيل ووجوب التأكيده فيه باعتبار وجوب التأكيده في مبناه بما لا يقول به عاقل وما قيل في الجواب من ان المراد لا يكون مثالا بمجرد هذا التنزيل وهذا لا ينافي كونه مثالا بضم اعتبار آخر معه فليس بشيء لان المقصود صحة كونه مثالا بأي طريق كان وكذا الجواب بانه بعد التنزيل المذكور صار الرب معدوما فلا يصح ضم اعتبار آخر يكون مرتبة اعلى وجود الرب فان صيرورته معدوما تنزيبا لا ينافي وجوده حقيقة * قال قدس سره فاشار

٧ فالمعنى فيكون نظير الما
نحن بصدد لانه نزل وجود
الشيء منزلة عدمه فتأمل

م

٣ من الرب وانكار المنكر

م

٦ الواهم حسن چلي حيث
قار ذكر هذا الوجه ههنا
استطرادى قصديه بيان
وجه الحكم في الآية
ولم يقصده دفع اصل
السؤال فان فيه اعترافا
بعدم كون الآية تمثيلا و
هو مراد المعترض سيما اذا
حل على المنع والسند
اي اقول في جواب
ذلك القائل م

الى الخ * الاظهر ان يقال معنى مائني ما اريد بنفي الريب ان احدا لا يرتاب فيه انما
المنفي اي انما المراد بالمنفي كونه محلا للريب والتعبير بالفعل عن ارادته شايع (قوله
بل بمعنى الخ) يعني ان معناه ذلك لانه كناية عنه كما وهم فاعترض بان الكناية
ابلع من الصريح فيكون فيه تأكيدا على ان اراد الحكم بطريق الكناية
لم يعدوه من طريق تأكيد كيد الحكم لرد الانكار فان الحكم به يكون اوقع في القلب
لكونه كدعوى الشيء بالبينه لا اوكد (قوله وهذا حكم صحيح) وخو طبع به كل
الناس بل الجن ايضا ليصدقوا بالقرآن ويعلموا كونه من عند الله وان كان
المخاطب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الكاف
في ذلك * وفي قوله تعالى بما انزل اليك وما انزل من قبلك * فاندفع ما قيل ان
المخاطب بهذا الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم
وهم غير منكرين له فلا يجب التأكيد كيداه فان منشأه عدم الفرق بين معنى المخاطب
اعني من يتلقى الكلام ومن توجه اليه الكلام ويقصد منه كيف ولو كان
المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم لم يكن هذا الكلام لافادة
الحكم ولا لازمه (قوله وهو انه كلام الخ) يعني ان اعجازه دليل وكون من اتى به
صادقا مصدقا بالمعجزات دليل آخر لان المجموع دليل واحد فان كل واحد
منهما دليل مستقل على كونه من عند الله واما جمع الدلائل فاعتبار كثرة
التكرير ولكل واحد منهم دليلان * قال قدس سره ما اتى بهذا الخبر *
وهو ان احدا لا يرتاب فيه كما صرح به في حاشية الكشف ففاعل نفي على
هذا التوجيه ان احدا لا يرتاب فيه (قوله ان المذكور) اي المذكور انه بمنزلة
التأكيد المعنوي وهو انما يكون لدفع التجوز فلا يكون من قبيل التكرير اللفظي
حتى يكون مفيدا للتأكيد الحكم وفيه بحث لان المذكور ان الجملة المؤكدة
لا بد ان تكون مقبرة للجسلة الاولى والام تكن مؤكدة فان اختلف معناه
كانت بمنزلة التأكيد المعنوي وان اتحد المعنى كانت بمنزلة التأكيد اللفظي
فتقرر الحكم واجب في كليهما الا انه فيما هو بمنزلة التأكيد المعنوي
باعتبار جاصل معنيهما وفيما هو بمنزلة التأكيد اللفظي باعتبار صريح
المعنى اللهم الا ان يقال مراد المجيب انه لا يكون من قبيل التكرير المفيد
للتأكيد الحكم صريحا للالزام في رد الانكار وما قيل ان الجواب الجاسم لمادة
السؤال ان يقال ان التمثيل على قول من يجعل لاريب فيه خبر ذلك الكتاب
كما ذكره صاحب الكشف وما هو في الفصل والوصل فيني على مختار من
ان لاريب فيه جملة مستقلة فليس بشي لانه على تقدير كونه خبرا يكون جملة

لان مقالة ارباب الفن
صريحة في ان الاعتبار
المذكورة بالنسبة الى
المخاطب لا السامع مطلقا

٩ فالتمثيل صحيح لان
التأكيد المعنوي لا يؤكد
الحكم ولا يدفع الانكار
بل السهو والتجوز وعلى
تقدير صحة التمثيل يكون
معنى قوله وهكذا اعتبارات
النفي وهكذا باقي اعتبارات
النفي فيكون قوله لاريب
فيه كلاما مؤكدا او رد
للانكار فلا يصح التمثيل
به لكونه على مقتضى
الظاهر فافهم م
١٠ ولان عبارة المصنف آت
عن هذا الجواب حيث
اعتبر الجملة الملقاة لاريب
ايه فان المناسب بهذا
فالجواب ان يقول نحو ذلك
الكتاب لاريب فيه فكلام
السلوك مني على تسليم
هدم الالباء فتأمل م

ذلك الكتاب لا ريب فيه مشتملة على تأكيد الحكم لتكرار الاسناد كما في زيد
ضربته سواء كان داخلا في التقوى الاصطلاحي كما هو عند الشيخ عبد
القاهر اولا كما هو مذهب المصنف رحمه الله * قال قدس سره كما صرح به
فيما بعد * اقول صرح ايضا ٧ فيما بعد ان التأكيد في نحو جاءني الرجلان
كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع
سهوا والتحقيق ان التأكيد المعنوي يدفع السهو بخصوص وهو ان يكون
ذكر المتبوع سهوا عما يخالفه في الافراد والتثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا عما
يماثل فيها مثل ان نفسه في قولنا جاءني زيد بنفسه يدفع ان يكون زيد سهوا عن
التثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن عمرو وكذا كلاهما يدفع ان يكون ذكر
المتبوع بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن مثني اخر غير المذكور
وكله يدفع ان يكون ذكر متبوعه سهوا عما لا جزئه ولا يدفع عن ذي اجزاء
غير متبوعه * قال قدس سره فلا يدفعه ما هو بمنزلة * قد عرفت الفرق
بين التأكيد المعنوي وبين ما هو بمنزلة في ان الاول لا يدفع السهو والثاني
يدفعه لكونه مقرا للحكم (قوله لكن المذكور الخ) لعل المذكور في دلائل
الاعجاز مبني على ان الضمير في فيه راجع الى الحكم المدلول عليه بذلك الكتاب
فالقول بانه لا ريب في هذا الحكم كتكرير ذلك الحكم وما ذكره المصنف
والسكاكي رحمه الله مبني على رجوعه الى ذلك الكتاب اي لا ريب في هذا
الكتاب بوجه من الوجوه لامن حيث اللفظ ولامن حيث المعنى فيكون في غاية
الكمال اذ لا كمال للكلام ابلغ من عدم الريب فيه بوجه من الوجوه فيكون
كتبا بالغاية الكمال فيكون تأكيد المعنوي لذلك الكتاب لاختلافهما من
حيث المعنى ولكل وجهة هو موليها والتمثيل يكفيه الاحتمال ولا يجب كونه
نصافيه (قوله كناية عن انك نزيت الخ) لانه ذكر الالزام الذي هو مدلول
الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذي يناسبه بحسب الظاهر مع
عدم قرينة مانعة عن ارادته بل استعمال اللفظ فيه وقصد منه لينقل منه
الى منزومه الذي هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا
التنزيل هو المقصود الاصلى ومحط الفائدة والصدق والكذب كما هو شأن
الكناية هذا ان اريد بالكناية المعنى المصدري ونفس الكلام الدال على المقام
المناسب ان اريد بها المعنى الاسمي (قوله لان هذا المعنى الخ) اي تنزيل
المقام المحقق منزلة المقام المناسب مما يلزمه اي يتبعه اراد الكلام مشتملا على

٧ اي كما ان المصنف صرح
بان التأكيد المعنوي لا يدفع
توهم السهو صرح فيما
بعدا في بحث المسند اليه
الخ م

الوجه المخصوص أي الكيفية المخصوصة من التأكيذ وتركه أي يتبعه اشتغال الكلام على الكيفية المخصوصة بناء على أن محط الفائدة هو القيد ليدل ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب وينقل منه إلى تنزيل المقام المحقق الغير المناسب منزله وليس المراد أن نفس إيراد الكلام تابع للتنزيل المذكور ولازم له حتى يرد ما أورده السيد قدس سره من أن كون أحد فعلى المتكلم تابعا لفعل آخر لا يوجب صحة كونه كناية اصطلاحية (قوله عن أنك جعلت الخ) فقولنا الإسلام حق كناية بلا واسطة عن جعل إنكاره كلاً إنكار لأن الخلو الذي يدل عليه ترك التأكيذ في ذلك القول يتبع تنزيل المذكور وكناية عن وجود المزيل بواسطة لأن التنزيل المذكور يتبع وجود المزيل (قوله لا سوق الكلام الخ) أي ذكره مع المنكر مشتملاً على ترك التأكيذ الذي هو وظيفة الخالي يدل على الخلو الادعائي الذي يتبع التنزيل المذكور وينقل من أنه وإلى ما يتبعه وهو وجود المزيل فقوله إلى هذا المعنى إشارة إلى مجموع الجعل المذكور ووجود المزيل * قال قدس سره إذ ليس هناك استعمال الخ * فلا يتحقق الكناية لا بالمعنى المصدري ولا بمعنى نفس اللفظ فإقبل أن هذا توجيه لكلام السكاكي رحمه الله على مقتضى تعريفه بالكناية ويمكن التوجيه على تقدير كونها نفس اللفظ بأن معنى قوله إيراد الكلام الكلام المورد ومعنى قوله يلزمه إيراد الكلام يلزمه معنى الكلام المورد ومعنى قوله سوق الكلام مع المنكر الكلام المسوق فعلى هذا لا يرد اعتراض السيد الشريف ليس بشيء لأن مقصود السيد الباحث أن الشارح رحمه الله ما ثبت اللزيم إلا بين الفعلين وليس ههنا استعمال لفظ في اللازم والانتقال منه إلى ملزمه لأنه لا يصح هذا التوجيه على تقدير كونها عبارة عن نفس اللفظ * قال قدس سره يرد ظاهر عبارة المفتاح الخ * وأن أمكن توجيهه بأن يقال مراده أن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر إذا وقع في علم البيان بأن يذكر اللفظ الدان على اللازم ويراد به الملزوم فإنه أيضاً إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى بالكناية وليس المراد أن الإخراج المجتوب عنه ههنا يطلق عليه الكناية ويؤيده تقديم الجار والمجرور أعني في علم البيان على ما يسمى وكون التسمية حيث بمعنى الوضع كما هو المتبادر دون الإطلاق * قال قدس سره ولاوجه * أي البالغ في الوجاهة وإشارة إلى صحة وجه الشارح

وهو أن يذكر اللازم ويراد الملزوم م حيث قال ويمكن توجيهه على تقدير أن يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور وتلخيصه أن الكلام المجرد عن التأكيذ في مقام إنكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فإن معنى هذا الكلام في عرف البلغاء هو عدم إنكاره وإذا استعمل لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فإنه يستلزم ما ذكره استلزاماً واضحاً ولو ادعاء ثم قوله مما يلزمه إيراد الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المورد وقوله لأن سوق الكلام مع المنكر على معنى لأن معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد اعتراض السيد حسن چلبی رحمه الله تعالى راحة واسعة م

رحمه الله في الجملة بناء على ما قلنا * قال قدس سره ان معه * ما يستلزم
خلو ذهنه وهو عدم جريه على موجب العلم وإنما قال ادعاء اذ عدم الجري
لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر * قال قدس سره اعني عدم الانكار
اي عدم الانكار المطلق اللازم للدلول العرفي للكلام المجرد اعني الخلو
لا عدم الانكار مطلقا المتحقق في صورة الخلو والعلم حتى يرد انه يلزم ان يكون
بقاء الكلام المجرد الى العالم على مقتضى الظاهر كما وهم * قال قدس سره
واريد به ما يستلزمه الخ * ان اراد انه اريد به ما يستلزمه بلا واسطة فيرد
عليه انه لا حاجة الى التنزيل وجعل انكاره كلا انكار مع ان القوم صرحوا
بذلك وان مقصود المتكلم من بقاء الكلام المجرد الدلالة على وضوح الحكم
وعدم الاعتداد بانكار المخاطب لا مجرد الدلالة على وجود المزيل وان اراد
انه اريد به ما يستلزمه بواسطة ان دلالة الكلام المجرد على عدم الانكار
يستلزم جعل انكاره كلا انكار فهو عين ما ذكره الشارح رحمه الله كما مر
والمراد بالاستلزام الاستنباع بناء على ان السكاكي رحمه الله يسترط في الكناية
ان يكون الاتي قال من الابع الى المتبوع وإنما لم يقل ههنا ادعاء لتحقق
الاستنباع في نفس الامر ايضا في هذه الصورة لان وجود مزيل الانكار
يستتبع عدم الانكار * قال قدس سره * يستلزم انكاره ادعاء وان كان
في الواقع ملا بسة امارات الانكار لازما وتابعا لانكاره الادعاء المذكور
بناء على ان وجود الامور الخفية في العرف ٦ مبني على وجود اماراتها ولذا
يحكم بكفر من توجد فيه امارات الكفر ويايمان من توجد فيه اماراته فاندفع
ما قيل ان الاستلزام ههنا بالعكس * قال قدس سره فهي اغراض اصلية *
كما مر سابقا منقولا عن الشيخ ان المعاني الاول مطروحة في الطريق
وان الكلام الذي لبس له معنى ثان ملحق باصوات الحيوانات وكونها من
مستنبعات التراكيب بمعنى انها تفهم من خصوصيات ومزايا ترعى في التراكيب
بعد اعتبار معانيها الاصلية لا ينافي كونها اغراضا اصلية كما وهم وفي قوله
فهي اغراض اصلية اشارة الى ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر كناية عن الصفة كما صرح به في شرح المفتاح اعني ما يستلزم عدم العلم
او عدم التردد او عدم الانكار لا عن النسبة كما وهم بل من قوله معه بقرينة ذكره
فيما بعده (قوله ونظير ذلك الخ) قال في شرح المفتاح وتقرر بكون الإخراج
على خلاف مقتضى الظاهر كناية مما لم ار احدا حام حوله الا انه ذكر

٧ اي عدمه من كل وجه
وهو انما يتحقق في الخلو
لعدم التصديق فيه بشيء
من طرفي النسبة دون العلم
لوجود الانكار فيه للجانب
المخالف وبهذا ظهر
ان عدم الانكار مطلقا
عدمه من بعض الوجوه
يتحقق في كل منهما

م

٦ ولكون وجود الامور
الخفية في العرف مبنيا على
وجود امارات تلك الامور
الخفية يحكم بكفر من توجد
فيه امارات الكفر م
٤ وإنما اتى التوهم بقرينة
ذكره الاغراض بعد ذلك
القول بناء على ان آخر
الكلام مغير لاوله صار في
عنه

م

١ لبس زيد منطلقا للمعنى
 ٢ ما زيد منطلقا له ايضا
 ٣ لبس زيد بمنطلق للتردد
 ٤ ما زيد بمنطلق له ايضا
 ٥ ما ينطلق زيد للمعنى
 ٦ ما ان ينطلق زيد للتردد
 ٧ ما كان زيد منطلقا للمعنى
 ٨ ما كان زيد ينطلق للتردد
 ٩ لا ينطلق زيد للمعنى
 ١٠ ولن ينطلق زيدا ايضا
 ١١ والله ما ينطلق زيد
 له ايضا ١٢ والله ما ان
 ينطلق زيدا ايضا م
 ٢ صنعة الاحتباك من
 المحسنات البديعية المعنوية
 ويسمى بالحذف المقابل
 وهو حذف شيء مما في الاول
 بقرينة ما ذكر في الثاني
 وحذف شيء مما في الثاني
 بقرينة ما ذكر في الاول مثل
 من يهدي الله فهو المهتدي
 ومن يضل فلن تجده له
 وليا مرشدا اصله من
 يهدي الله فهو المهتد فلن
 تجده وليا مضللا ومن
 يضل الله فهو ضال فلن
 تجده وليا مرشدا * وكذا
 قوله تعالى * فتهتافتل في
 سبيل الله واخرى كافرة *
 فان اصله فئة مؤمنة تقاتل
 في سبيل الله واخرى
 ككافرة تقاتل في سبيل

والله
 ما زيد
 نطقا
 ومنطلقا
 صح

صاحب الباب الاعراب في شرح قول الشاعر الخ فاستفدت منه انه يجوز
 ان يقال ان اراد الكلام في مقام لا يناسبه الى اخر ما مر انتهى ويعلم منه
 ان تقرير الشارح رحمه الله كونه كناية على وفق عبارة صاحب الباب اشارة
 الى ان ما هو محل لعبارة فهو محل لهذه العبارة بلا تفاوت فان صح احديهما
 صحت الاخرى والا فلا وانما قال نظير ذلك لان في البيت اراد الجملة على وجه
 الاستنباط الدال على كونه جواب السؤال كناية عن تنزيل السؤال المقدر
 منزلة المحقق وان الجملة السابقة لغرابتها نحو ج الى السؤال وتلوح له (قوله
 ولما كانت الامثلة المذكورة الخ) اشارة الى ان قوله وهكذا اعتبارات النفي
 على حذف المضاف اي امثلة اعتبارات النفي وذلك لان الاعتبارات المذكورة
 فيما سبق لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عامة لا اختصاص
 بشيء منها بالاثبات انما وقع الاختصاص في الامثلة فعمم الامثلة لدفع
 توهم اختصاص الاعتبار بالاثبات سيما اذا ضم معه اراد مثال لنوع
 واحد من النفي وما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما في الايضاح حيث قال
 هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفي كقولك لبس زيد
 او ما زيد منطلقا او بمنطلق او ما ينطلق او ما ان ينطلق زيدا وما كان زيد
 منطلقا او ما كان زيد ينطلق او لا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد والله ما ينطلق
 او ما ان ينطلق زيدا انتهى حيث اكتفى بايراد الامثلة (قوله وكذا المجرد عن
 التأكيد) اي لا يجب ان يكون خلود من المخاطب كناية بقوله وقد يترتب كيد
 الحكم الخ (قوله اوردا لانكار) اي محقق او مقدر (قوله ولا يجب في كل
 كلام الخ) تعميم بعد التخصيص بان الزيادة الاعتناء بحالها (قوله ان يكون
 الغرض منه رد انكار) اي نفي الشك اوردا لانكار بقرينة ذكره فيما سبق
 فعبارة من صنعة الاحتباك (قوله للدلالة الخ) فهو لا سبعا وقوعه بقرره
 بادخال ان ولبس المظنور فيه حال المخاطب اصلا ثم انه يتولد من الاستبعاد
 التحزن والتحسر والتوبخ وغير ذلك مما يناسب المقام وهذا معنى قولهم انه
 لانشاء التحسر والتحزن لانه موضوع له اذ لا تؤكد الانشآت بان (قوله
 كان من المتكلم) كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون ٧ والا خبرتان تامتان
 كذا نقل عنه (قوله كان من الامر ماري) كان تامة ومن الامر حال من
 ماري بيان له ولبست ناقصة ومن الامر خبرها لان من بيانية ولم يعهد كونها
 خبرا صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف قوله جزائي ماري

بدل من جزائي او بيان له او مفعول ثان لفعل يتضمن معنى الجعل (قوله ان
 لضمير الشأن الخ) وجه الحسن ان ضمير الشأن يستعمل في مقام الاجمال ثم
 التفصيل لاغتناء المتكلم بشأن الحكم وتقريره في ذهن السامع وان المفيدة
 للتأكياد دخل فيه (قوله بل لا يصح) عطف بحسب المعنى اى لا يحسن بدونها
 اصلا بل لا يصح في بعض الصور وهو اذا كانت الجملة المفسرة شرطية او
 فعلية كما يدل عليه التمثيل وقد نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز وهذا
 بالاستقراء فلا يرد نحو * قل هو الله احد * على تقدير كون الضمير للشان (قوله
 نهية النكرة الخ) لان كلمة ان تكونها مشبهة ومتضمنة لمعنى الفعل بتقديمها
 كتقديم الفعل فيصح وقوع النكرة بعدها كالفعل (قوله مبتدأ) اى محلا لانها
 من حيث اللفظة تكون اسم ان (قوله اولم يبين) اى بل لم يجوز انما اورد كلمة او
 قطعا للمناقشة كذا نقل عنه يعنى ان مقصود الشيخ الجزم بعدم الجواز بدليل
 ما بعده من قوله لانها الخاصة له والمتكفلة لشانه والمرجحة عنه الانه اورد كلمة
 اودفع للمناقشة بانه ان لم توجد القرينة لا يجوز الحذف في ان وان وجدت يجوز
 في غيرها ايضا وليس المراد ان كلمة او بمعنى بل حتى يرد انه اذا كان بمعنى بل
 فالمناقشة باقية (قوله وقد يترك الخ) بيان للكلية المذكورة بقوله ولا يجب
 في كل كلام مؤكدا الخ على غير ترتيب اللفظ كما ان كلام الشيخ بيان لقوله
 لا ينحصر فائدة ان الخ وحاصله ان توكيد الحكم وتركه كما يكون راجعا
 الى المخاطب يكون راجعا الى المتكلم نفسه فالتأكياد لاظهار صدق رغبته
 وكونه رايجا منه يتلقاه السامع بالقبول ويصغى اليه بشرا شره فالمقام
 خليف بالاطناب وترك التأكياد لعدمها (قوله غير معتقده) اى للمحكم
 واذا لم يكن معتقده لا يكون له وقع واعتداد عند المتكلم فلا يقصد تأكيده
 وتقريره وانما يتكلم به ضرورة وبهذا يظهر انه لا يمكن ان يكون من تنزيل
 المنكر منزلة غير المنكر على ما وهم لان التنزيل المذكور انما يكون لادعاء
 ان ذلك الحكم بين لا ينبغي ان ينكر او جرد المزيل وهذا انما يكون في حكم يكون
 للمتكلم من يدعيه بشأنه (قوله على لفظ التوكيد) بخلاف ما اذا اورد غير
 مؤكدا فانه لا يبعد قبوله منه (قوله ويؤكدا الحكم المسلم) بين المتكلم والمخاطب
 فلا يمكن جعله من قبيل تنزيل غير المنكر منزلة المنكر للابسة امارات الإنكار
 فانه بعد العلم بثبوت الحكم لا اعتداد بالامارات (قوله ليس ما خاطبوا به الخ
 عبارة الكشف فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية

٧ بتقدير ذواو بتقدير الباء
 ان جعل الظن بمعنى
 المصدر وبالتقدير ان جعل
 بمعنى المظنون وهى مع
 اسمها وخبرها خبران

٩ اى عديم صحة الكلام
 بدون ان في ضمير الشأن
 اذا كانت الجملة المفسرة
 لضمير الشأن شرطية الخ

١٠ اى المخبر عنه مجازا ما
 بطريق ذكر الخاص
 وارادة العام او بطريق
 الكون لان ان من نواسخ
 المبتدأ والخبر والاول
 لشيخى والثاني للفقير م
 الخاضعة نسخته

١١ وكونه على غير ترتيب
 اللفظ مبنى على ان الإنكار
 المحقق كان مقدما والمقدر
 مؤخرا فافهم م

و شياطينهم بالاسمية محققة بان قلت لبس ما خاطبوا به المؤمنين الخ
فقوله لانهم في ادعاء حدوث الايمان دليل لمخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية
يعني انهم في ادعاء حدوث الايمان والمفيدة الجملة الفعلية الدالة على الحدث
واما ترك التأكيذ المستفاد من قوله بالجملة الفعلية اى فقط من غير تأكيذ
ومن مقابلته بالاسمية محققة بان فدليلة قوله لافى ادعاء انهم اوحديون فيه
(قوله جدير باقوى الكلامين) نقل عنه يعنى لبسوا فى ادعاء معنى يكون جديرا
بالكلام القوي الوكيد فكيف بالاقوى الا وكذا الظاهر انه لم يقصد بالاقوى
التفضيل على كلام قوى يرشدك الى هذا جعل مخاطبة اخوانهم مظنة لتحقيق
ومثنة للتوكيد انتهى يريد دفع ما يرد من ان افعال التفضيل يقتضى اشتراك
الكلامين فى القوة مع انه لا قوة فى قولهم آمنا ويشعر بان مخاطبة المؤمنين
جديرة بالكلام القوي والدليل يدل لافى عدم كونها جديرة بالكلام القوي
وحاصل التوجيه الاول ان النفي المستفاد من لبس متوجه الى اصل الفعل
لا الى الزيادة فاندفع اليراد الثانى واختيار صيغة التفضيل لكون قولهم
انا معكم اقوى حيث اتى بالاسمية المحققة بان مع التأكيذ بقولهم انما نحن
مستهزئون وان افعال المضاف مستعمل لزيادة المطلقة يشير اليه قوله
بالاقوى الا وكذا حيث لم يذكر المفضل عليه لالزيادة على ما اضيف اليه
فلا يقتضى الاشتراك فى اصل الفعل كما بين فى محلة فاندفع اليراد الاول
وحاصل التوجيه الثانى ان صيغة التفضيل مجرد عن معنى التفضيل
وصيغة التفضيل المضاف تحى بمعنى اصل الفعل نص عليه فى التسهيل
وشرحه للعلامة المصرى والدليل على ذلك انه اثبت فى مخاطبة الشياطين
مجرد القوة والتأكيذ لالزيادة فيها فاندفع اليراد ان معا (قوله لافى ادعاء انهم
اوحديون فيه) لم يقل لافى ادعاء تحقيق الايمان وتقريره مع انه المستفاد
من التأكيذ اشارة الى ان تحقيق الايمان وتأكيذه كناية عن كونهم اوحدين
فيه مفارقين عن اخوانهم فى تلك الصفة يدل عليه قولهم لاخوانهم انا
معكم (قوله اما لان انفسهم الخ) دليل لنفى الادعاء المذكور وهو محل استنهاد
الشارح رحمه الله حيث يفهم من ان ترك التأكيذ فيه لعدم المساعدة ولعدم
الرواج (قوله واما مخاطبة الخ) عطف على قوله لبس ما خاطبوا الخ (قوله
بالثبات على اليهودية) اشارة الى وجه ايراد الاسمية (قوله فهم فيه على
صدق رغبة) فيليق بالتأكيذ والاطناب فهم مبتدأ خبره على صدق رغبة

٧ حيث لم يقل لزيادة
التحقيق ومنية الاوكديفة

م

٧ وانما ضمنت نسخة

٩ الاشتقاق هو اقتطاع
 فرع من اصل يدور
 في تصاريفه حروف
 ذلك الاصل وقيل هو اخذ
 كلمة من اخرى بتغيير ماع
 التناسب في المعنى وقيل
 هو رد كلمة الى اخرى
 لتناسبهما في اللفظ والمعنى
 (كليات) قد يؤكده الحكم
 الغير المنكر للدلالة على
 ان ظن المتكلم كان على
 خلاف ما وقع ومنها التحسر
 والتحزن والتأسف وقد
 يرتكز تأكيد الحكم المنكر
 لعدم مساعدة نفس المتكلم
 وعدم رواج كلامه عند
 السامع وقد يؤكده الحكم
 المسلم لصدق الرغبة
 والرأى ولاظهار كمال
 العناية نحو انك لمن المرسلين
 او كمال التضرع
 والابتهاال نحو اننا آمنوا وكمال
 الخوف نحو انك من تدخل
 النار فقد اخزيتهم
 بقوله سواء كان بعد قوله
 مطلقا م
 ٢ فيشمل اسناد المشتقات
 والمصدر لا الانشائي م
 ٣ واما بعد التعميم فلا ينوهم
 تخصيص الاسناد مطلقا

والجملة خبر مخاطبة اخوانهم والعاث محذوف اي فيها وفيه متعلق برغبة اي
 فهم في تلك المخاطبة على صدق رغبة في الاخبار بالثبات على اليهودية (قوله
 مظنة) بكسر الظاء اسم مكان والقياس الفتح كسروها فراقينه وبين المصدر
 اي موضع يظن فيه التحقيق (قوله ومثله للتوكيد) اي موضع يقال فيه
 انه يؤكده في الاساس فلان مثله للخبر اي موضع يقال فيه انه اخبره في الفائق
 وحقيقتها انها مفعلة من معنى ان التأكيدي غير مشتقة من لفظها لان
 الحروف لا يشتق منها لا وانما ضمنت حروف تركيبها لايضاح الدلالة على
 ان معناها فيها والمعنى مكان لقول القائل انه كذا ولو قيل اشتقت من لفظها
 بعد ما جعل اسما كان قولها انتهى ولا يخفى ان القول بعدم الاشتقاق
 في الحروف يستلزم عدم انعكاس تعريفه حيث اطلقوا الكلمة ولم يقيدوها
 بما عدا الحروف (قوله وقد يؤكدها) اي قد يجرى التأكيدي في الخبر بالنسبة الى
 لازم الفائدة (قوله وعليه قوله تعالى الخ) فالتأكيدي يكون الردم موافقا للمردود
 (قوله لدفع الابهام الخ) اي لدفع ايهام رجوع التكذيب المدلول بقوله
 تعالى * ان المنافقين لكاذبون * الى كونه رسول الله لان قوله * والله يعلم انك
 لرسوله * من مقول الله معطوف على * اذا جاءك المنافقون * ولا يجوز
 ان يكون من مقول المنافقين معطوفا على نشهد ويكون التأكيدي المستفاد من
 قوله والله يعلم بالنسبة الى لازم الفائدة اي والله يعلم اننا عالمون بصدقون بانك
 لرسول الله لانه حيثئذ يكون تأكيده القول لهم نشهد انك لرسول الله فلا يصح
 عطفه عليه بالواو (قوله ثم الاسناد مطلقا) اي النسبة مطلقا بقرينة ادخال
 اسناد المشتقات والمصدر في تعريف الحقيقة والمجاز والاصل ان يكون
 القسم اخص من المقسم مطلقا والتعرض ٤ لتعميم الخبر والانشائي لدفع
 توهم تخصيصه ٧ بالخبر او المراد بالخبر اعم من ان يكون صريحا او ضمنا
 (قوله لئلا يعود الخ) يعني لو ذكر الضمير لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى
 الاسناد الخبري لانه المذكور صريحا فعدل عنه الى الظاهر ليكون هذا
 العدول قرينة على ان المراد به غير الاول وقولهم المعرفة اذا اعيدت معرفة
 كان الثاني عين الاول لبس على اطلاقه بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المغيرة
 نص عليه في التلويح ويحيى في بحث التشبيه ايضا (قوله لا من الاسناد الخ)
 يعني لو قال بكلمة اما لا فاد حصره في القسمين ولبس كذلك فاقبل انه يجوز
 ان يكون كلمة اما المنع الجمع لا المنع الخلط منشأ عدم العلم بفائدة التقسيم على انه

يكفي في العدول توهم منع الخلو ولا يجب ان يكون نصافيه (قوله بعضه حقيقة) اشار الى ان من يتأويل البعض مبتدأ وما بعده خبره لانه محط الفائدة كما حققه في شرح الكشف (قوله يعني الخ) يريد دفع ما يترأى من ان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهوم الفعل فكون الاسناد اليه حقيقة والى غيره مجازا يكون مستفادا من الوضع وحاصل الدفع ان تعيين الفاعل منسوب الى قصد المتكلم ومفوض اليه وهو مناط كونه حقيقة او مجازا والعائد الى النواضع تعيين المعنى وانه لا يثبت الحدث المقرن بالزمان للفاعل (قوله انه من الاحوال المذكورة الخ) يعني انهما من الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال كالتأكيذ والتجريد فذكر احدهما في المعاني دون الآخر تحكيم (قوله لان علم المعاني الخ) يعني مجرد كونهما من الاحوال المذكورة لا يكفي في ادخالهما في المعاني بل لابد ان يكون البحث من حيث المطابقة كما مر والبحث عنهما ليس من هذه الحثية ادلا يبحث عن الدواعي المقتضية ليراد الحقيقة والمجاز (قوله والا) اي وان لم يعتبر الحثية لزم دخول اللغويين في المعاني ايضا (قوله اسناد لفعل) اي نسبتة مطلقا ناقصة كانت او تامة خبرية وانسائية محقة او مقدرة صرح به الفاضل اللاري في تعريف الفاعل بما اسند اليه الفعل فيدخل فيه نسبة المصدر والمشتقات الى فواعلها (قوله اي الى شيء) فسر ما بالنكرة لان التعيين غير معتبر ولذا قال في المجاز الى ما ليس له (قوله متعلق بالظرف) لنيابته عن العامل * قال قدس سره توضيح ما ذكره الخ * هذا التوضيح مناف لما سيجي من قول الشارح رحمه الله تعالى بل جوابه ان ما عند المتكلم اعم من ان يكون عنده في الحقيقة او في الظاهر فانه يدل على عدم تبادر كونه في الواقع فالصواب ان يقال ان ما هو له يحتمل الامرين ان يكون هو له في الواقع وان يكون عند المتكلم فاذا قيد بقوله عند المتكلم صار نصا في ما هو له عنده فيدخل ما يطابق الاعتقاد فقط ثم بعد التقييد به يحتمل ان يكون عند المتكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر فبعد التقييد بقوله في الظاهر صار نصا في ما هو له في الواقع فاعتقاد في الحقيقة لا قوله بان لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملا حظهم اياها ولما كانت الملاحظة امر اخفيا ادير الامر على وجودها فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتي من قوله لوجود القرينة ٢ (قوله

٩ بالخبري بان يراد بالاسناد الاسناد الخبري وبقوله مطلقا تعميم الخبري من ان يكون صريحا او ضمنا

٧ اي تخصيص الاسناد مطلقا لا تخصيص الاسناد بالخبري بان يراد بقوله الاسناد الاسناد الخبري وبقوله مطلقا تعميم الخبري من ان يكون صريحا او ضمنا م

٧ فلا يكون في قوله لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع او لا تغليا م

٢ فنصب القرينة ووجودها متلازمين م

ووصفه) سواء كان قائما به كالأوصاف الموجودة او منتزعا عنه كالأوصاف
 الاعتبارية (قوله وحقه ان يسند اليه) اي ينسب اليه سواء صح حمله عليه
 اولا كما صرح به فقائده دفع توهم حمل الوصف على المحمول (قوله
 او ما يطابق) الواقع فقط لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما
 يشهد به آخر كلامه (قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها الخ) اعتبر القيد
 لانه اذا كان المخاطب عارفا بحاله او يكون المتكلم مظهرا حاله له كان كلامه
 المذكور مجازا عن الاقدار والتمكين فينعدم لعرفان والاخفاء عموم من وجه
 اذ عدم عرفان المخاطب يجمع اظهار المتكلم واخفاء المتكلم بجمع عرفان
 المخاطب فاحد القيد لا يغني عن الآخر كما وهم (قوله وهذا المثال غير
 المذكور في المتن) فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة
 في الاقسام الثلاثة لكون المقام مقام البيان فان المصنف رحمه الله صرح
 في الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة الاربعة
 وعندى ان هذا المثال مندرج في المثال الثالث بان يكون المراد من قوله
 وانت تعلم انه لم يبي أنت تعتقد انه لم يبي سواء كان مطابقا للواقع
 اولا فيكون مثالا للقسمين ما لا يطابق شيئا منهما وما يطابق الواقع
 دون الاعتقاد والشارح رحمه الله تبع الايضاح حيث صرح فيه بان الرابع
 الاقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وانت تعلم ان اللائق
 بالمتن الاختصار والادراج (قوله بتقديم المسند اليه) فان تقديم المسند اليه
 على المسند الفعلي قديفيد الحصر (قوله احتراز عما اذا كان المخاطب الخ)
 قيل فيه تأمل لان المخاطب اذا لم يكن عالما بانه لم يبي يجوز ان يكون عالما
 بان المتكلم قد اعتقد انه لم يبي فالمثال حيث ذكره من المجاز لو جود القرينة
 الصارفة اعني علم المخاطب بعلم المتكلم بانه لم يبي ولا دخل في القرينة لكون
 المخاطب ايضا عالما بانه لم يبي موافقا للمتكلم اقول هذا اعما يتم اذا كان
 المراد بقوله وانت تعلم أنت تعتقد مطابقا كان للواقع اولا وقد علمت انه حيث
 يكون المثال المتروك داخلا في هذا المثال والشارح رحمه الله لا يرتضيه
 ويريد بانعلم معناه المشهور المعترف فيه المطابقة تبعا للايضاح وحيث يكون
 علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يبي مستلزما لعلمه بانه لم يبي لان العلم
 بمطابقة الحكم للواقع يستلزم الاعتقاد بذلك الحكم فلا يمكن علم المخاطب
 بان المتكلم عالم بانه لم يبي بدون علمه بانه لم يبي (قوله لوجود القرينة

٧ وهو حسن جلي حيث
 قال ان القيد الثاني يكفي
 في كون الكلام المذكور
 حقيقة لان المعتزلي
 اذا اخفى حاله من المخاطب
 وقال خلق الله تعالى
 الافعال كلها لا ينصب
 قرينة على عدم ارادة
 الظاهر فيكون حقيقة
 سواء عرف المخاطب في
 نفس الامر حال المتكلم
 ام لا وكان مراده لمن
 لا يعرف حاله في اعتقاده
 لمن لا يعرف حاله في نفس
 الامر انتهى م

٦ بعلاقة السببية لان العلم
 سبب للاعتقاد لا عينه
 لان العلم بالمعنى المشهور
 يعتبر فيه المطابقة فتأمل

م
 حين اذجاز ان يكون
 المخاطب عالما بان المتكلم
 قد اعتقد ان زيدا لم يبي
 فالمثال من المجاز الخ

الصارفة) وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يحى وقد عرفت ان نصب القرينة ووجودها متلازمان فلا يرد انه يجوز ان لا يكون المتكلم عالما بان المخاطب عالم بان المتكلم عالم بانه لم يحى مخفيا حاله منه فيكون الاسناد الى ماهوله بحسب الظاهر لعدم نصبه القرينة (قوله الى ما يكره) من قلة العقل والكياسة وكثرة البلاهة والجماعة * قال قدس سره في المشهور قيد به لانه في اللغة الغفلة يقال سها عن الشيء اذا غفل عنه وذهب قلبه الى غيره كما في القاموس * قال قدس سره يتصور في الثاني حالة ثالثة هذه الحالة انما تتصور بانظر الى حال المخاطب لانه لا يعلم حال المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا يتصور في حال تكملة الا السهو او النسيان اذا المفروض ان المتكلم عالم بانه لم يحى قبل التكلم فتدبر (قوله هي الكلام المفد الخ) اي المركب الذي افيد به ما ثبت عند المتكلم من النسبة فيه سواء كانت بانه وغير تامة كذا في شرح لمفتاح الشريفي ليشمل الحقيقة العقابية يافسادهما التي مرت (قوله كل جملة وضعتها) اي بذاتها على ان الحكم اي ان النسبة المنادة بها كائن على الوجه الذي هو كائن على ذلك الوجه عند العقل وقوله واقع موقعه خبر بعد خبر لان للاشارة الى وجه التسمية اي ان الحكم المفاد بها واقع موقعه الذي له عند العقل (قوله مما لا يلتفت اليه) اذ ترك قيد في التعريف محمل بطرده على فهمه مما ذكر في تعريف مقابله لا يلبق بالتعريفات نعم يجوز ذلك في الخطايات والمحاورات (قوله اعم ان يكون الخ) اي ما عند المتكلم يحتمل ان يكون معناه ما عند المتكلم في الحقيقة ويحتمل ان يكون ما عنده في الظاهر وليس نصا في كونه عند المتكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم صدق الحد على ما ذكره وبهذا القدر تم الجواب عن عدم الانعكاس والاضراب بقوله بل دلالة دفع لزوم الابهام في الحد ولا ثبات دخول ما ذكره في الحد فعني قوله اعم التعمول على سبيل البدل وليس معناه انه شامل لهما معا حتى يرد ان ما عنده في الحقيقة اعم من ان يكون في الظاهر او لا وكذا ما عنده في الظاهر اعم من ان يكون في الحقيقة او لا فبينهما عموم وخصوص من وجه واذا كان شاملا لهما يلزم ان يكون ما عنده في الحقيقة فقط دون الظاهر داخل في الحقيقة مع انه مجاز ويحتاج الى انه لو روي الاعتراض عليه اضرب عنه بقوله بل دلالة الخ كما وهم فانه اعتراف باستدراك التعرض للعموم في الجواب * قال قدس سره

٩ وهو الاعتراض الثالث للعصام واما دفع اعتراضه الاول فيحمل علم المتكلم بانه لم يحى على معناه المشهور المعتبر فيه المطابقة

م

وفي الاصطلاح زوال الصورة عن المدركة فقط والنسيان زوالها عنها وعن الحافظة فالسهو ما يتنبه صاحبه بادنى تأمل والنسيان يحتاج صاحبه الى التحصيل الابتدائي فالسهو والنسيان لا يتصوران الا بعد العلم م

٩ اي على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ولا م

سره من انصف من نفسه الخ * الانصاف ان لفظ ما عند المتكلم لا يدل
 الاعلى تبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة واما كونه معتقدا اياه فانما
 يستفاد من كون الظاهر عنوان الباطن ولذا كان رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم يحكم باسلام من تلفظ بكلمة التوحيد ما لم يعلم نفاقه قال قدس
 سره يفهم منه الخ * هذا الفهم مستفاد من كون القائل مجتهدا مبنيا
 لما ادى اليه رأيه لا من لفظه عند ابي حنيفة * قال قدس سره لا يقدر
 الخ * لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى عدم الاطلاع دليلا على عدم
 التبادر مطلقا بل على عدم التبادر من اللفظ نفسه * قال قدس سره
 يتعسم الخ * الانقسام محل بحث فانه كالانقسام العين الى الجارية والباصرة
 فانه ترد في المعنيين ٧ وليس ههنا ضم قيود الى امر مشترك لتحصيل
 الاقسام وكانقسام الماهية الى المجردة والمخلوطة والمطلقة * قال قدس
 سره الظاهر ان اللفظ الخ * بناء على ان التبادر علامة الحقيقة * قال
 قدس سره على معنى ثالث الخ * وهو ما يطلق عليه هذا اللفظ ولا يخفى انه تكلف
 * قال قدس سره فسيب تبادر احدهما الخ * والتبادر بامر خارج عن اللفظ
 لا يدل على كونه حقيقة في المتبادر * قال قدس سره فان قلت المجاز العقلي
 اما اسناد الخ * لا توجه لهذا السؤال عندي فانه صرح في المفتاح بان المجاز
 العقلي عند اصحابنا كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل
 بضرب من التاويل ولا شك ان الحكم المفاد بقولها انما هي اقبال وادبار
 وهو الحكم بالاتحاد بين الناقبة والاقبال والادبار خارج عن موضعه في
 العقل بتاويل انها صارت بسبب كثرة الاقبال والادبار كأنها عندهما
 وتجمعت منهما فهو مجاز لاشبهة فيه فقول السيد ان المجاز العقلي اما
 اسناد الى غير ماهولة او الكلام المشتمل عليه كلام لا معنى له لانه عند اصحاب
 غير صحيح وكونه عند المصنف رحمه الله كذلك لا يقع لان الشارح رحمه الله
 معترض على تعريفه للحقيقة بانه يدخل فيه ماهو مجاز عند القوم فهو غير مانع
 * قال قدس سره قلت الخ * خلاصة الجواب ان الناقبة غير ماهولة بهذا
 الاسناد الجملي وان كان ماهولة بالاسناد القياسي وفيه ان المتبادر من ان يستند
 الى ماهولة او لي غير ماهولة كونه ماهولة وغير ماهولة قبل ان يستند اليه لا كونه
 كذلك بعد ان يستند اليه * فان قدس سره ويظهر من ذلك * اي من كونه
 شيئا واحدا ماهولة وغير ماهولة باعتبار اسنادين (قوله كأنها تجسمت الخ)

٧ اذ ليس ههنا ضم قيود
 الى امر مشترك لتحصيل
 الاقسام نسخته

فالحكم المفاد بقولها خلافة ما عند العقل فيكون مجازا عقليا (قوله عبارة عن
 الملابس) 'ذلا معنى لاسناد الفعل الى ما لا تطلق اليه اصلا (قوله اي الى فاعل
 او مفعول) اي الى فاعل نحوي فيما بيني له او الى مفعول نحوي فيما بيني له فيخرج
 المبتدأ ويقول ما هو له اي الفعل كائن له وحقه ان يسند اليه خرج المجاز لانه
 اسناد الى فاعل او مفعول نحوي غير ما هو له وحقه ان لا يسند اليه (قوله على
 ما صرح به) اي القرينة على ارادة الفاعل والمفعول ما صرح به حيث قال
 فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة واما ما قيل انه لا يلتفت
 الى امثال ذلك في التعريفات على ما سبق فوهم منشأه عدم التنبيه لما سيجي
 من قوله وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله ملابسات شتى فانه اذا كان
 بتفسير الهمما كان من تمتعهما وكذا ما قيل ان اللازم مما صرح به قرينه ان الاسناد
 الى الفاعل او المفعول به حقيقة لان كل حقيقة كذلك لانه جعل ما صرح به
 قرينة على ارادة الفاعل او المفعول به من كلمة ما واما كون كل حقيقة كذلك
 فلازم من مساواة الحد للحدود وكذا ما قيل ان المراد فيما سيأتي الفاعل
 والمفعول به الحقيقيان لان الاسناد الى الفاعل والمفعول به النحويين متحقق
 في المجاز ايضا وهما النحويان ليخرج المبتدأ فلا يصح كونه قرينة لان المراد
 بهما فيما سيأتي الفاعل والمفعول به النحويان كما هو المتبادر وسيجي بيانه فتدبر
 فانه قد زل فيه الاقدام وخط فيه الاقدام (قوله والاسناد الى المبتدأ) قيل
 ان كان قول الشيخ حجة على المصنف رحمه الله فلا يندفع الاعتراض بان
 الاسناد الى المبتدأ ليس بحقيقة ولا مجاز وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق
 من قوله وكفاك قول الشيخ الخ وترتب عدم انعكاس تعريف المصنف
 رحمه الله عليه وليس بشيء لان ما سبق سند لمنع عدم تسمية القوم لقولنا
 الانسان جسم حقيقة ولا شك ان قول الشيخ حجة كافية في التسمية وترتب
 عليه عدم انعكاس تعريف المصنف رحمه الله على رأى القوم واما ههنا
 فالتقصود اثبات عدم اطراد تعريف المصنف رحمه الله على رأى القوم
 بدخول بعض المجازات فيه وذلك انما يتم اذا كان قائلا بكونه مجازا غير مصرح
 بخروجه عن الحقيقة والمجاز (قوله واما الثاني الخ) يعني ان ضمير هو فيما هو له
 راجع الى الفعل فالتبادر ان يكون ذلك الفعل قائما به ووصفاه فيلزم خروج
 الحقايق المنفية لعدم كون الفعل فيها وصفا لما اسند اليه لاني الحقيقة ولا
 في الظاهر وان اريد اعم من ان يكون نفس الفعل وصفا او من حيث النفي

اي معنى الفعل مما الفعل
 وصف له خرج الحقايق
 الحقة مثل ما قام زيد
 وما ضرب عمرو م

٧ اريد نفي الفعل مما ي
 الفعل: وصف له دخل
 المجازات المبنية مثل ما صام
 يومى وما نام ليلي م
 ٣ اى نفي اسناد الربح مثل
 ما ربحت تجارته بل التاجر
 نفسه يعنى ان اعتبر اسناده
 ثم نفي حقيقة واذا اعتبر
 نفسه ثم اسند فجاز لان
 النفي مع الفعل فى معنى فعل
 مثبت هو ضد النفي كعدم
 الصوم فى معنى الافطار
 وعدم الربح فى معنى
 الخسران حتى صرح
 ابن الحاجب بان العامل فى
 مثل هذا هو النفي لا الفعل

٤ قالوا فالصواب فى
 الجواب ان يختار الشق
 الثانى فى السؤال وقوله
 فقد دخل جيتشد فى
 التعريف من المجاز العقلى
 ما هو منى م اذ لو اريد
 بما صام نهاري افطر
 نهاري لم يكن اسناده الى ما
 هو بل لا يدخل فى تعريف
 الحقيقة قطعاً وان اريد
 نفي الصوم عن النهار
 حقيقة فهو حقيقة دائمة
 فى تعريفها الى اخر ما قالوا

فيشمل تلك الحقايق لكون الفعل من حيث النفي وصفاً لما اسند اليه لكن تدخل
 المجازات المنفية فى تعريف الحقيقة (قوله وحاصل الاشكال الخ) زاد
 فى الحاصل عموم الاسناد ليندفع ان يقال ان التعريف المذكور للحقايق
 المثبتة لانه قال ان يسند وليس فى الحقايق المنفية الاسناد بل نفيه (قوله معناه
 ظاهر) وهو اثبات الفعل لما هو وصفه (قوله نفي الفعل عما هو له) فان اريد
 مما الفعل وصفه خرج الحقايق المنفية وان اريد مما نفي الفعل وصفه
 دخل المجازات المنفية (قوله وجوابه الخ) اختيار للشق الاول والمراد نفي
 الفعل مما الفعل وصفه على تقدير التجرد عن النفي والاداء بصورة الاثبات
 نقل عنه هذا الجواب هو الجواب الظاهري واما التحقيق فاشترنا اليه فى
 بعض كتبنا وهو ان ينظر الى النفي وما يتضمنه من معنى الفعل فان كان اسناده
 الى ما هو له حقيقة وان كان الى غيره فجاز مثل * قوله تعالى قاربحت تجارتهم *
 مضمونه خسرت تجارتهم فيكون مجاز بخلاف ما اذا قلت ما ربحت تجارته
 بل التاجر نفسه فان ذلك ليس لقصد اسناد النفي ومضمونه بل لقصد نفي
 اسناد الربح وكذا اذا قلت ما نام ليلي بل انما نمت فى ايلي وعلى هذا فقس انتهى
 وخلاصته ان فى صورة النفي ان اريد نفي الاسناد فقط حقيقة وان اريد
 اسناد النفي بان جعل كناية عن اسناد فعل يتضمنه اسناد النفي كان مجازاً * فا
 ربحت تجارتهم * ان اريد به نفي الربح فقط كان حقيقة وان اريد به اثبات
 الخسران كان مجازاً وكذا امثاله وانما كان المذكور ههنا جواباً ظاهرياً لانه
 يستلزم كون صورة النفي حقيقة ومجازاً باعتبار اثباتها بخلاف الجواب
 التحقيق فانه يفيد كون صورة النفي حقيقة ومجازاً فى نفسها لكن باعتبار ان
 لا لما قالوا من انه يلزم على الجواب الظاهري ان يكون مثل قولنا ما ربحت
 التجارة بل التاجر نفسه مجازاً لان ثباته مجاز لانا لان سلم ان ثباته الذى ورد
 عليه النفي مجاز فانه ورد على اثبات الربح بنفس التجارة فهو حقيقة كاذبة
 قال الشارح رحمه الله تعالى فى شرح الكشاف ان المسند الى التجارة فى قوله
 تعالى فابحت تجارتهم عدم الربح كناية عن الخسران لان ثبت الفعل
 ثم يدخله النفي مثل ما ربحت التجارة بل التاجر نفسه فانه ليس من المجاز فى شئ
 ومثل ما اذا قيل ما صام نهاري بمعنى افطر وما نام ليلي بمعنى سهر فهو
 مجاز بخلاف ما صام النهار وما نام الليل قصداً الى نفي الصوم عن النهار
 ونفي النوم عن الليل فتدبر فانه من المزالق كم نزل فيه الاقدام (قوله وكذا الكلام

في سائر الانشآت) فانها مجازات لانها فروع الاخبارات التي هي مجازات
وقيل ان كان المقصود من قولك انه هارك صائم ام لا كان مجازا وان كان
المقصود انه هارك صائم ام انت كان حقيقة وليس بشيء اذ لا معنى للاستفهام
عن صوم النهار والتردد فيه بخلاف ما صام نهارى بل انا فان التني فيه
صحيح مطابق للواقع لكنه لا يفيد فائدة جديدة وكذا الحال في التني والزجي
والعرض والقسم (قوله مجازا حكيا) اي منسوب الى حكم العقل ٩ او الى الحكم
الذي هو اشرف افراده واغلب او الى النسبة بان يراد بالحكم مطلق النسبة
(قوله ومجازا في الاثبات) اي في النسبة مطلقا او لكونه في التني فرع الاثبات
(قوله واسناد مجازيا) اي منسوب اليه النسبة بوقوعه فيها او الى اشرف افرادها
(قوله اي اسناد الفعل) ٣ اي نسبة الفعل الاصطلاحي او معناه نسبة تقديمية
او تامة خبرية او انشائية محقة او مقدرة كما مر في تعريف الحقيقة ومن هذا
يعلم ان المراد بالملابس الملابس الاصطلاحي اعني المعلوم لا الملابس الحقيقي
اذ لا تعلق للفعل الاصطلاحي به الا باعتبار المعنى وحيث يلوذ كراومعناه
(قوله اي غير الملابس) فسر الموصول بالملابس رعاية لسابق الكلام حيث
فسر فيه ماهوله بالملابس وللاحقه اعني قوله وله ملابس شتى واشارة الى
علاقة المجاز وهو اشترى كهما في الملابس للاحتراز عما لا يكون ملابسا
هوله فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله الى ملابس (قوله يعنى غير الفاعل
الح) بناء على ما تقدم من ان ماهوله في المعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق
القيام مأخوذة في مفهومه وان ماهوله في المجهول هو المفعول به ليكون النسبة
بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه (قوله متعلق باسناده) على اللغوية
والبناء للملائمة والسببية والآلة على الاستقرار على ان يكون صفة مصدر
مخوف اي اسنادا متلبسا بتأول او على الحال كما قيل فان فيه خذفا وقولا
بالحال عن خبر المبتدأ من غير ضرورة (قوله وحقيقة الخ) اي المعنى الحقيقي
لتأولت الشيء اي لاسناد عبر عنه بالشيء اشارة الى ان النسبة الى الاسناد
بخصوصه ليست بمأخوذة في التأول (قوله تطلبت) واختيار تطلبت على
طلبت لازدواج تأولت والاشعار بان الطلب لا يلزم ان يكون واقعيا بل بمجرد
الاعتقاد له لآله على التكلف (قوله من الحقيقة) بيان لما اي فيما نحن فيه
اذ لا يكون تأول كل شيء طلب حقيقته وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كما في اثبات
الربيع البقل فان التأول فيه طلب حقيقته وهو الاسناد الى ماهوله اي اثبات الله

٩ فان مجازية ذلك الاسناد
بحكم العقل لا يحكم الوضع

٣ ثم ان الشارح رحمه الله
تعالى خص بذلك هذه
الاسماء وان امكن امثالها
في الحقيقة العقلية اعتناء
بشأنه لكثرة فوائده

اي منسوب الى
النسبة او انشائية
او انشائية او انشائية

البقل في الربيع (قوله اوالموضع الذي الخ) عطف على الحقيقة اي طلب
ما يؤيد اليه ذلك الاسناد من جهة لعقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما في اقدمي
بلدك حق لي عليك اي قدمت بلدك لحق لي عليك فانه لا حقيقة لهذا المجاز
لعدم الفاعل للاقدام لانه موهوم لكن له محل من جهة العقل وهو القدوم
لحق وسيجي تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من انه لا يلزم للمجاز العقلي
ان يكون له حقيقة وقيل في حل هذه العبارة ان معنى تأولت طلبت المال والمال
يجوز ان يكون مصدرا ميميا بمعنى المفعول فيكون معناه ما يؤل اليه على الحذف
والايصال وان يكون اسما مكان فيكون معناه الموضع الذي يؤل اليه فقوله
اوالموضع الخ معطوف على قوله ما يؤل اليه ومن في قوله من الحقيقة بيان لما
ومن العقل متعلق بتطلبته ومن ابتدائية وفيه انا لانسلم ان معنى تأولت طلبت
المال بل طلبت الاول وانه لا معنى لاختصاص المكان في معنى الفعل وان اللائق
ان يقال اوالموضع الذي يؤل فيه وانه اخراج للنظم عما هو المتبادر منه من
العطف والتعلق بالقريب مع خلوه عن الفائدة العظيمة وهي التنبيه على
مذهبه في المجاز كما لا يخفى (قوله لان تأولت الخ) دليل على ان حقيقته طلب ما
يؤل اليه يعني انه مأخوذ من آل الامر والبناء للطلب فعناه طلب الاول اي
الانتهاء والرجوع وطلب الاول طلب ما يؤل اليه (قوله وحاصله ان تنصب
الخ) عطف على (قوله حقيقة قولك تأولت الخ) اي معناه الحقيقي ما ذكر
وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لان طلب ما يؤل اليه رديف وتابع
لنصب القرينة اي وجودها الماعرفت ان مدار النصب هو الوجود فقوله
جري النهر عند قصد اثبات الجري له حقيقة كلام لغو لا يصدر عن عاقل
فضلا عن ان يكون صادقا وكاذبا واذا كان التأول مستعملا في معناه الحقيقي
ونصب القرينة معناه الكنائي لا يكون ذكر قوله ولا بد للمجاز من قرينة زائدة
بل تصرح بما علم كناية والتأول لصحة المجاز اذ لو لاه لا يجوز الاسناد الى غير
ما هو له وكذا نصب القرينة لعدم صحته بدونها فاندفع الشكوك الثلاثة التي
عرضت لبعض الناظرين (قوله اي مختلفه) اشار بذلك الى ان اختيار صيغة
الجمع لمجرد موافقة الموصوف (قوله يلبس الفاعل آه) بلا واسطة او بواسطة
بحرف الجر نحو كفي بالله ومررت بزيد وضربت في الدار وفي يوم الجمعة
ولذا لم يقل والمفعول فيه والمفعول له لانهما انما يطلقان على المنصوب بتقدير في
واللام في المشهور خلافا للشيخ ابن الحاجب والمفعول به بواسطة حرف الجر

الاول كون جرى النهر
مع كونه حقيقة كاذبة كونه
مجازا والثاني اذا حل
التأول على نصب القرينة
لم يكن لقوله ولا بد للمجاز
من قرينة زائدة يعتد بها
والثالث ان نصب القرينة
انما يحتاج اليه من جهة
المخاطب لئلا يلتبس المق
بالكلام عليه والتأول انما
يحتاج اليه لتصحيح اصل
الكلام وكونه مجازيا على
العلائية فكيف يكون
احدهما حاصل الاخر
(حسن حلبي ملخصا)

مالا يكون بتوسط كلمة في واللام لان المراد بوقوع الفعل عليه على ما فسره
 الشيخ ابن الحاجب تعلقه بما لا يعقل الا به فلا يدخل المكان والزمان بواسطة
 حرف الجر فيه كما وهم وبما ذكرنا ظهر وجه ترك المصنف رحمه الله ذكر الجار
 والمجرور (قوله والمصدر) اي المفعول المطلق وبهذا ظهر ان المراد
 بالملابسات الملابسات الاصطلاحية دون الحقيقية اذ ليس المصدر بمعنى
 الحدث ملابس للفعل بل نفسه (قوله والسبب) سواء كان مفعولا له او لا كما في بني
 الامير المدينة (قوله ونحوهما) من المستثنى والتميز (قوله لا يسند اليهما اصلا)
 لا الفعل المعلوم ولا المجهول بخلاف المفعول له فله وان لم يسند اليه الفعل
 المجهول لكنه يسند اليه المعلوم كما مثله الشارح رحمه الله وفي التميز خلاف
 الكسائي فانه جوز اسناد المجهول اليه فقال في طاب زيد نفسا طيب نفسه كذا
 في الرضى (قوله فاسناده الى الفاعل الخ) اي الى ما هو فاعل او مفعول به عنده
 في الظاهر كما مر تحقيقه والمراد الفاعل والمفعول به الاصطلاحيان فيخرج
 قول الجاهل انبت الله البقل عن الحقيقة لانه ليس اسنادا الى ما هو فاعل عنده
 في الظاهر ويدخل في المجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل لاجل الملابسة
 فافهم (قوله فقوله في تعريف الخ) اشارة الى كون هذا الكلام تفسير التعريف
 الحقيقة (قوله من الامثلة للحقيقة) لا لاسناد الى الفاعل والمفعول حتى يرد
 عليه انه لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبنى للمفعول الى المفعول (قوله والى غيرهما)
 للملابسة مجاز قد ذكر المصنف رحمه الله امثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم
 ولم يذكر من امثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول الا واحدا اعني سيل مفعم
 فانه اسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر
 لا يكون الامجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى المكان والزمان
 ان كان بتوسط في ملفوظة او مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار
 وفي يوم الجمعة وان كان بغيرها على الاتساع باجرائها مجرى المفعول به في اعتبار
 وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول له
 لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز فلا جمل
 اخراج اسناد الفعل المجهول الى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله والى
 غيرهما بقوله للملابسة ولم يتعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال
 ان في صورة الاسناد بتوسط في ملفوظة او مقدرة اسنادا الى مصدر الفعل
 حقيقة فان معني قولنا ضرب في يوم الجمعة او في الدار اوقع الضرب فيه

اي فلا استدراك في ذكره
 ههنا فحاصله الاعتراض
 على المصنف وصاحب
 الكشف وذلك انه قد علم
 مما سبق اجماع القوم على
 ان المجاز العقلي يجب فيه
 تلبس المسند بالفاعل
 المجازي بل مشابهة
 المجازي بالحقيقي في التلبس
 فيرد على المصنف ان
 كلامه يقتضي ان لا يكون
 الامثلة المذكورة من قبيل
 المجاز العقلي اذ لا تلبس
 فيها المسند بالفاعل
 المجازي وعلى الكشف

فأفهم (قوله ولا مجاز) دفع توهم نسأ من قوله كما استعير للرجل الشجاع
(قوله تشبيه هذه الحالة الخ) لا يشتركهما في أنه استعير في كل منهما شيء
لشيء للمشابهة بينهما وليس باستعارة اصطلاحية لانه ليس ههنا لفظ
استعمل في غير ما وضع له (قوله ليس هو التشبيه) لانه تشبيه مقصود بالافادة
بخلافه ههنا فانه تشبيه يترتب عليه المقصود بالافادة (قوله من افعمت الخ)
لم يقل من افعم الماء الاناء لان الماء ليس بمفعول بل آلة لا فاعل بخلاف السيل فانه
مفعول للوادي (قوله فهو بمعنى المفعول) بحسب المعنى المتعارف المتبادر
وان صح بالمعنى المصدرى ايضا فلذا قال الاولى (قوله وتنبهها على
تناهيه) لدلالته على كماله بحيث ينتزع عنه اخر مثله (قوله ومثله) انما قال
مثله لان الحساب مالمس لاجله القيام حقيقة لكنه شبه به في ترتيبه عليه
(قوله على مامر) من انه اسناد الى ما هو له ذكره سابقا لا بطلال طرد
تعريف الحقيقة وههنا لا بطلال عكس تعريف المجاز (قوله فان المبني
للافاعل الخ) بيان لخروجه عن تعريف المصنف رحمه الله تعالى (قوله لكن
لا الى المفعول الخ) لان الحكيم مشتق من حكم بالضم اى صار حكما متقنا
للامور كما في الصحاح وفي التاج في باب مضموم العين في الماضي والمستقبل الحكامة
محكم كاشدن فهو لازم (قوله وكلامه الخ) مقدمة ثانية لبيان الاخراج
معطوف على قوله فان المبني للفاعل الخ اى كلام المصنف رحمه الله تعالى
في تعريف المجاز وقوله وله ملاسبات شتى الخ ظاهر في كذا (قوله وكذا)
اى خرج من تعريفه (قوله من افعال فاعله) اى فاعل ما اسناد الى المصدر
(قوله مثل جد جدّه) التمثيل في مجرد وصف الفعل وقيل التمثيل في كونهما
من قبيل الاسناد الى المصدر فان العذاب هو الالم القادح والضلال يستعمل
بمعنى البعد فكانه قبل الم الم وبعد بعيد وقيل لا مجاز لان الالم والبعد بمعنى
المولم والمبعد ورده صاحب الكشف بانه لم يسمع فعيل بمعنى مفعول (قوله
ليس عنده الخ) لان المبتدأ ليس من ملاسبات الفعل او معناه (قوله والمعتبر
الخ) يعنى المعتبر عنده في المجاز العقلي تلبس ما اسند اليه بالفاعل لا تلبس
الفعل به فالامثلة السابقة داخلة في تعريفه من غير تكلف (قوله فالجواب
ان المجاز العقلي) تقرير لوجود المجاز في النسب الايقاعية والاضافية
ليدفع ما يقال ان اطلاق المجاز العقلي عليها بطريق المجاز لمشابهتهما
بالمجاز العقلي وخلاصة الجواب تخصيص المعرف او تعميم التعريف بحمل

فانه من الجمع على وجوب
تلبس المسند بالفاعل
المجازى كما نقل عنه فيما سبق
وقد صرح بان مثل الضلال
البعيد والعذاب الالم مما
يتلبس فيه للمسند بالفاعل
المجازى مجاز عقلي فبين
كلاميه تناقص وحاصل
الجواب عن طرف المص
بان تلبسه به اعم من ان يكون
بواسطة الحرف او بدونها
والامثلة من قبيل الاول
واما من طرف الكشف
فبانه وان قال في تفسير
ختم الله على قلوبهم بلزوم
تلبسه بالمجازى لكنه ليس
مختارا عنده وانما قال به
لشيوعه وكثرة استعماله بل
المعتبر عنده تلبس ما اسند
اليه الفعل مجازا بقا عليه
لحقيقى سواء كان في
ملاسة الفعل او لا لانه
عرف المجاز العقلي بان
يسند الفعل الى شيء يتلبس
بالذى هو في الحقيقة له فلما
اطلق التلبس في التعريف
علم ان المعتبر عنده هو فان
ترك قيد التعريف اعتمادا
على ما سبق ابعدهم الاكتفاء
بمطلق التلبس بالفاعل
الحقيقى مثلاً م

الاسناد على ما هو اعم من ان يكون صريحا او مستلزما والمجازات المذكورة
وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها مستلزمة لها فيكون اطلاق المجاز
عليها حقيقة وليس المراد انها يطلق عليها المجاز باعتبار استلزامها لها
حتى يرد انه حيث لا يكون التعريف لمطلق المجاز بل للمجاز الاسنادي
فافهم فانه قد غلط فيه والظاهر ان يراد بالاسناد مطلق النسبة كما عرفت
ولا يرد ما قيل انه يلزم ان يكون النسبة الايقاعية في ضربت زيدا مجازا لكونها
نسبة المبنى للفاعل الى غيره لان تلك النسبة ليست للملابسة (قوله كما ذكرنا
في قولهم سل الهموم) اذا لم يكن بتقدير في فان هذه النسبة الايقاعية
الصريحة المجازية كناية عن نسبة ايقاعية مجازية ملزومة لتلك النسبة
اعني نسبة الحزن اليها المقصودة من هذا القول لانه تعزية باصا به
الحزن البالغ للمخاطب حتى صارت همومه محزونة * قال قدس سره
في حق قول الدهري الخ * فيه بحث اما اول فلان هذا القول ممتنع كما صرح به
وعمله في حواشي شرحه للمفتاح بان الزمان امر موهوم خصوصا اذا كان له
امتداد طويل كالربع مثلا فلا يتصور منه ايجاد الامور الخارجية كالنباتات
والمنشآت لا صورة له في العقل كما تقر في موضعه فلا ثبوت له عند العقل فلا يكون
مندرجا فيما ثبت عند العقل ٧ واما ثانيا فلان معنى قوله ما حصل عنده وثبت ما
حصل وثبت في نفس الامر عند العقل بالامكان اما الاول فلانه المتبادر كما ذكر
في بيان قيود حد الحقيقة واما الثاني فليقله لا يمكن تصور الكواذب اى
ما يحكم العقل بجواز ثبوته في نفس الامر وقول الدهري لا يحكم العقل بجواز
ثبوته في نفس الامر فيكون داخلا في خلاف ما عند العقل فلا يكون الحد
مطردا واما ثانيا وهو مختار الشارح رحمه الله فلما سمي في بيان قوله وحيث
يندفع الاعتراض الاول واما ما قيل في الجواب من ان حاصل كلام السكاكي
رحمه الله ان لقوله خلاف ما عند المتكلم فائدتين اخراج قول الجاهل وادخال
نحو كسا الخليفة الكعبة دون قوله خلاف ما عند العقل فانه ليس فيه هاتان
الفائدتان ولا يقدح في ذلك حصول احدهما بقوله خلاف ما عند العقل اعني
خروج قول الجاهل ففيه انه لا فائدة في جمع هاتين الفائدتين لان الباعث
على العدول ليس الا احدهما وان اعاد اللام في قوله لا يمتنع عكسه بدل
على اعتقالات كلي منهما في العدول وان مجموع الفائدتين اعني عدم امتناع
الطرد وعدم امتناع العكس مترتب على العدول من غير حاجة الى التأويل

بان يكون المراد بالمعرف
المجاز العقل الكائن
في الاسناد خاصة ويعرف
حال غيره بالمقايسة م
والاظهر تعميم الاسناد
من التقييدية والتامة
والخبرية والانشائية
والمحققة المقدرة فيكون
اعتراضا على الشارح فانه
عم الاسناد التام من
الصريح والمستلزم له
فلا يكون اظهر م
٩ لانه تقرير الخ نسخته
٧ بل يكون دخلا في خلاف
ما ثبت عند العقل فلا
يطرد التعريف م
كما قاله السكاكي والشارح
رحمه الله م
على عدول السكاكي عنه
ما عند العقل الى ما عند
المتكلم م

بقوله ليخرج * قال قدس سره والظاهر الخ * توجيه العبارة المفتاح
بحيث يندفع اعتراض المصنف رحمه الله تعالى والمنافاة المذكورة * قال
قدس سره المراد بما عند العقل الخ * فيه بحث اما اولاً فلانه ان اراد ان مراد
السكاكي رحمه الله ذلك كما يشهد به الاستدلال بكلامه عليه فيرد عليه انه لا
معنى للعدول عن عبارة القوم لاجل فساد معنى اراده من عبارتهم ولا يفهم
منها لغة ولم يصرحوا به وان اراد ان مراد القوم ذلك فلا معنى للاستشهاد
عليه بكلامه واما ثانياً فلانه لا شك انه لا يصح ارادة هذا المعنى من ما عند العقل
على قانون اللغة لانه ظرف مستقر فارادته بان يعتبر متعلقه الثبوت ويحمل على
امكان الثبوت الذي يلزمه ان لا يمتنع فهو بعينه التوجيه المستفاد من عبارة
الشيخ رحمه الله كما عرفت سابقاً * قال قدس سره لما اعتقد الخ * فلا يدخل
حيث في خلاف ما عند العقل كما لا يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا يطل
طرد الحدية * قال قدس سره واما الجواب هذا العادة لما ذكره سابقاً بقوله وضح
ايضاً ما يدل عليه الخ وبقوله ورد عليه انه مناف الخ من غير فائدة * قال قدس
سره فانه يتم اد * الحصر ممنوع اذ لا دليل عليه ولعل انما التاكيد (قوله فلا يجوز
التعبير به عنه) اذ لا دلالة للعام على الخاص فلا يكون مراد منه وفيه ان
الشايح المتبادر من قولهم هذا عند ابي حنيفة وعند اهل السنة والجماعة
الى غير ذلك ان ذلك مرضيهم ومقتضى عقولهم وان كان من حيث اللغة
اعم (قوله وحيث يندفع الخ) اي حين اذ كان ما عند العقل اعم ايدفع
الاعتراض الاول وهو ممنوع بطلان الطرد كما اندفع الاعتراض الثاني وهو ممنوع
بطلان انعكس لانه اذا كان اعم كان نحو كسا الخليفة الكعبة داخل فيه
فلا يكون داخل في خلاف ما عند العقل فلا بد من تبديله بقوله خلاف ما عند
المتكلم ليدخل نحو كسا الخليفة الكعبة في الحد وبعد التبديل حصل لقوله ما
عند المتكلم فائدة مختصة لا بد من ذكره لاجل تلك الفائدة وهي ادخال نحو
كسا الخليفة ولقوله لضرب من التأول فائدة خاصة لا بد لاجلها من ذكره
وهي اخراج الاقوان الكاذبة وحصل فائدة مشتركة بينهما وهي اخراج
قول الجاهل وحيث يندفع اسناد اخراجه الى كل واحد منهما لكن يكون
حصولهما من احدهما اي واحداً اعتبر اخراجه بمقصود بالذات ومن الاخر
بالتبع لئلا يلزم اخراج المخرج ٩ واذا كان الامر كذلك لا ينجح ان يقال لا نسلم
بطلان الطرد لولم يقل ما عند المتكلم بدخول قول الجاهل خروجه بقوله

٧ اي المراد بما عند العقل
ما لا يمتنع عند العقل
وبخلاف ما عند العقل
ما يمتنع عند العقل م
٩ وحين اذ حصل فائدة
مشتركة بين قول السكاكي
خلاف ما عند المتكلم
ويضرب من التأول بضم
اسناد اخراج قول الجاهل
الى كل من قوله خلاف ما
عند المتكلم وبضرب من
التأول م
اي واذا كان حصول
الفائدة المشتركة بين
القيدتين مقصوداً بالذات
من احدهما وبالتبع من
الاخر لا ينجح ايراد الخطيب
على السكاكي رحمه الله

٩ العلل الخارجية تسمى
بالحوامل والعلل الذهنية
تسمى بالبواعث والحوامل
قد يكون غاية مرتبة معلولا
للفعل في الخارج وقد يكون
علة باعثة م

فيه رد على المصنف حيث
قال اراد به ما هو المفهوم
الظاهر من اطلاقه يعني
انبت الربيع البقل لا ما ذكر
في السؤال فلا محذور انتهى
ومراده بقوله فلا محذور رد
على القاسم اللبني حيث
قال ولو اراد بها اي بالاقوال
الكاذبة ما قصد المتكلم بها
صدور الكذب عنه فيكون
مخالفا لاعتقاده سواء طابق
الواقع او لا لم يحتج الى ذكر
قول المعتزلي وكان مناسبا
بما ذكر في السؤال لان المراد
بالاقوال الكاذبة ثمة مالا
يطابق الاعتقاد سواء
طابق الواقع او لا ويكون
قصد المتكلم بها صدور
الكذب عنه وحيث يجب
ان يقول بعد قوله والاقوال
الكاذبة لكون الاسناد فيها
الى غير ما هو له عند المتكلم
فقط او في الواقع ايضا
اتهي

لضرب من التأول لان ذكره لاجل الفائدة المختصة اذ لولا له بطل عكس الحد
وهذه الفائدة مشتركة مرتبة على ذكره فقوله لئلا يمنع طرده غاية مرتبة ٩ على
قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل وقوله لئلا يمنع عكسه
علة باعثة عليه فافهم فانه لغرضه خفي على السيد قدس سره ومن جاء بعده
(قوله ولا يكون هذا تكرارا) جملة معترضة لدفع التوهم لادخل له في الجواب
(قوله وعلى هذا كان الانسب الخ) لان المرتب على التبديل المذكور الخروج
لا الطرد فانه حاصل بقوله لضرب من التأول وان لم يبدل (قوله ما ذكر من
تقرير كلام المصنف رحمه الله الخ) زاد لفظ التقرير لان المذكور سابقا لبس
كلام المصنف رحمه الله بعينه ووجه الاشعار ان المصنف حكيم بان تعريف
المجاز العقلي بالكلام المقادير خلاف ما في نفس الامر لضرب من التأول
مطرد ومنعكس والتعريف الذي ذكره ههنا متحديه في المال فلو لم يرد
بغير ما هو له غير ما هو له في نفس الامر بل اعم واخص بطل طرده التعريف
او عكسه فتدبر (قوله وبالجملة الخ) لما كان الاشعار خفيا قال وبالجملة اي سواء
كان كلام المصنف رحمه الله مشعرا بما ذكر او لا (قوله بقري يند ذكره الخ)
يعني كما ان ما هو له مقيد بدينك الظرفين يكون الغير مقيدا بهما لتقابلهما
يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم الخ وصرح به
في المختصر ولبس المراد ان ما هو له مقيد بهما في تعريف الحقيقة فيكون
مقيدا بهما في تعريف المجاز ويكون الغير مطلقا والالزم ان يكون
الاسناد الى ما يغاير في نفس الامر لما هو له في نفس الامر دون اعتقاد
المتكلم نحو قول الدهري انبت الربيع البقل مجازا وحل لفظ الغير على
معنى لبس يخالف ما صرح به سابقا من قوله اي غير الملا بس الذي
هو له وقول المصنف رحمه الله تعالى واسناده الى غيرهما للملا بس مجاز
ولا حقا من قوله اعني المغاير في الواقع ويستلزم عدم صحته في نفسه لانه يقتضي
ان يكون المجاز الاسناد الى ~~الواقع~~ لا يكون ما هو له ~~الواقع~~ في نفس الامر
ولا عند المتكلم لافي الحقيقة ولا في الظاهر بناء على دخول المقيد في حيز النفي
(قوله وحيث يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة) اراد بهما ما ذكره
آخرا في السؤال بقوله فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة اعني
انبت الربيع البقل والاقوال الكاذبة عمدا وبقول المعتزلي ما مر في تعريف
الحقيقة من نحو خلق الله الافعال كلها مخفيا حاله (قوله فاخرج جميعها

بقوله بتأول اذ لا تأول للجاهل ولأن يعتمد الكذب ولا للمعتزلي المخفى حاله
 (قوله اي ولا تأول الخ) لم يجعل المشار اليه اشتراط التأول رعاية لقرب
 المشار اليه وكونه مذكورا ضروريا (قوله الصلتان) في القاموس الصلتان
 محرکه شعراء عبدي وضئي وفهسي والعبدي نسبة الى عبد القيس ويقال له
 عبقي (قوله اي على ان اسناد الخ) فالكلام محمول على الحذف
 اي لم يحمل اسناد نحو قوله او على الاسناد المجازي او على التجوز من اجراء
 وصف الجزء على الكل ولم يرد ان معنى قوله على المجاز على ان اسناد اشاب
 وافني مجاز فان العبارة لا تساعد (قوله مادام لم يعلم) لبس مراده ان لفظة
 دام مقدرة فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيما حذف بعضه
 بل بيان لحاصل المعنى يجعل ما مصدرية نابتة عن ظرف الزمان المضاف
 الى المصدر المأول هي وصلتها به اي لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم
 والظن حتى اذا تحقق احدهما يحمل على المجاز (قوله اولم يظن) اجاد كلمة
 لم اشارة الى دخوله تحت النفي وان المقصود انتفيا وهما لان انتفاء
 احدا الامر ين مبهما يستلزم انتفاءهما وليس بتقدير لكلمة لم حتى يكون
 التردد في الانتفائين فيخل بالمقصود (قوله ان قائله لم يرد ظاهره) لم يقل
 لم يعتقد كافي المفتاح لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكفي بل لابد
 من عدم الارادة بنصب القرينة ولذا لم يقل لم يحمل ما لم يرد ظاهره اذ لابد
 من العلم او الظن بعدم ارادة الظاهر بنصب القرينة (قوله بل يحمل
 على الحقيقة) لانه اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وما في شرح المفتاح
 الشريف من انه ينبغي ان يتردد عند انتفاء العلم والظن في كونه مجازا او حقيقة
 كاذبة لان الجزم بكونه حقيقة تحكم يقتضي انه اذا لم يعلم ايمان شخص
 ولا كفره يحكم بكفره في الظاهر ففيه ان المعتبر في الحكم بالكفر العلم بعدم الايمان
 لا عدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه يكفيه عدم العلم بكونه غير ما
 هو له في الظاهر فتدبر (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول
 مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوي
 لا الاصطلاحي المقابل للبديهي فلا يرد ان عدم ارادة الظاهر قد يكون
 بديهية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه (قوله قد اصبحت ام الخيار
 تدعى الخ) اصبحت بمغناه الحقيقي المناسب للمقام وام الخيار اسم امرأة تدعى
 خبر اصبحت وكله بالرفع ليفيد عموم النفي المناسب للمقام لا بالنصب المفيد

لنفي العموم ولأن الكل المضاف الى الضمير لم يستعمل الاثنا كيدا او معمولا
 للعامل المعنوي ومن ان رأت مفعولا والاصبع الذي انحسر شعر رأسه
 والمعنى ان هذه المرأة اصيحت تدعى على ذنبا لم ارتكب شيئا منه لرؤيتها
 رأسى كرأس الاصبع فان النساء يفضن الشيب ويطلبن الشباب ويميزنه
 جملة مفسرة لرؤية رأسه كرأس الاصبع ومبينة لوجه الشبه اى سلب
 عن الرأس والقزعة بضم القاف والراء وقتهما وكسرهما وكجندبة
 وقنفذ الشعر حوالى الرأس كذا فى القاموس (قوله اى بعد قزح) اشارة الى
 ان عن بمعنى بعد كما فى قوله تعالى * لتركبن طبقا عن طبق (قوله اى مضيتها
 الخ) فى التاج الجذب كشيدن فالعنى جذب الليالى بعضها لبعض والمراد
 لازمه اذنى مضيتها ومحى بعضها خلف بعض لانه الموجب لتمييز القزح
 عن الرأس والفاء وعبر بالليالى عن مطلق الازمنة لان العرب تؤرخ الشهور
 بالليالى اوللاشارة الى شدتها وكثرة العموم فيها (قوله وفى الاساس الخ)
 فالعنى مضى اكثر الليالى اى من عمره (قوله مقولا فيها الخ) اى من الناس
 فى حقها حين البسر والرفاهية ابطنى وحين العسر والضيق اسرعى
 او من الشاعر لانه لا يبالى بعد التميز المذكور عنها (قوله او كون الامر الخ)
 والتعبير للدلالة على انها مأمورات بامر تعالى مستخرات لمحكمه فثبت
 بتحقيق دليل آخر على كونه موخدا (قوله ويجوز ان يكون منقطعا) اى استينافا
 على طريق الانتفات (قوله اى امر موارادته) فسر القيل اولا بالامر لقوله
 اطلعى فانه مفعول القيل ان كان مصدرا او بدلا او عطفا بيان له ان كان
 اسما له وكذلك لفظ الامر يحتمل ان يكون مصدرا وان يكون اسما بمعنى
 الصيغة ثم بين المراد بعطف الارادة عليه لعدم الامر حقيقة عند المحققين
 واما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر بمعناه الحقيقى لان اطلعى
 بمعنى كونى طالعة (قوله حتى اذا واراك الخ) حتى ابتداء ولذا دخلت على
 الشرطية وهى تقتضى ان يكون ما قبلها سببا مؤديا الى ما بعدها فالقول بان
 معنى اطلعى تحركى ليصبح وقوع حتى بعده لبس بشى وتماه على ما فى بعض
 الحواشى يابنت غمى لا تلومى واهبجى الخطاب لام الخيار والهجوع النوم ومن
 هذا ظهر فساد تفسير اصيحت بصارت (قوله فانه يدل على الخ) فان اسناد
 الافاء الى ارادته تعالى شان الموحد وان كان هذا الاسناد ايضا مجازا ولا يجوز
 ان يكون اسناد افناه مجازا واسناد مير حقيقة لان جملة افناه قبل الله مبينة

من التكلم فى قوله على ذنبا
 ولم اصنع الى الغيبة فى قوله
 افناه قبل الله م
 ٩ حيث اجاب بعضهم
 بالمصير الى حذف المضاف
 اى وقت ازدياد قوة الارض
 ولبس بشى اذ الوقت
 ايضا لا يقوم بالزمان بل
 نفسه فالجواب ان يحمل
 الازدياد على المتعدي
 ويجعل مضافا الى المفعول
 والمراد ازدياد الزمان القوى
 وهذا تكلف آخر فافهم

م

ان يقتصر في تفسير الاحياء
على احداث النضارة
وما يناسبه مما يصلح اثر
الشباب الزمان بالمعنى
المذكور م

٣ والكنية عند اهل
الشارح رحمه الله تعالى
ما استتر في نفسه معناه
الحقيقي والمجازي وما
يقصد به الشيء في الكلام
اما منسوب اليه باي نسبة
كان فالكنية حيث
يقصد بها الموصوف كما
يقصد بعريض القضاء
الكنية عن الاله و
بعريض الوسادة عن كثير
النوم واما منسوب فالكنية
حيث يقصد بها الصفة
كطويل الجاد الكنية
عن طول القامة واما نسبة
فالكنية حيث يقصد بها
النسبة كقوله *
ان السباحة والمروءة والندى
* في قبة ضربت على ابن
الحشرج والكنية عند
اهل علماء البيان هي ان يعبر
عن شيء بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه لغرض من
الاغراض كالا بهام على
السامع وعند اهل الاصول
ما يدل على المراد بغيره

لا بنفسه (كليات)

لقوله مير عنه الخ (قوله وكذا المراد بشباب الزمان الخ) في القاموس الشباب
الفتاء وقد شب بشب وجع شاب والمراد ههنا الاول اذ لا وجه للجمعية لارادة
جماعة الفتيان وضافته الى الزمان لادنى ملائمة باعتبار حصوله فيه
للكائنات والفاسدان فيصح حل الزيادة عليه ولا يرد ان الشباب صفة الزمان
والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه
الناظرون والمعنى هيج قوى الارض وحدث نضارتها ازدياد قوتها الفامية
(قوله والروح) اي الحيوانى (قوله وانحصار الاقسام الخ) والكنية داخلية في
الحقيقة المطلقة في شرح المفتاح الشريف والكنية داخلية في الحقيقة
بحدودها الثلاثة اي المذكورة في المفتاح والمقابل لها انما هو الصريح منها وقال
الشارح رحمه الله في شرح قول السكاكي رحمه الله الحقيقة في المفرد والكنية
تشارك في كونها حقيقيين وتفرقان بالتصريح وعدم التصريح واما الكنية
فلا كلام في انه لا يراد بها معناها وحده وانما الكلام في انه هل يراد مع معنى
المعنى ام يقتصر المراد على معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى ومبناه
على انهم لم يعتبروا في الحقيقة لا الاستعمال في الموضوع له واما ان لا يكون
غير الموضوع له مراد فلا ومنهم من فهم ذلك وجزم بان الحقيقة مطلقة
تقابل الكنية فحمل ما ذكره من اشتراكهما في كونهما حقيقيين على
اشتراكهما في ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح اطلاق اسم الحقيقة
على الكنية وهذا الاصطلاح مما لم نجده من القوم واما ما قيل من ان اللفظ
اذا اريد به نفسه واسند اليه الفعل او معناه كان مجازا كما في قولك سررتني
ليلي اذا اردت لفظ ليلي فانه مجاز لان السر من تلفظ بها وليس طرفه اعني
ليلي حقيقة ولا مجازا لان اللفظ اذا اريد به نفسه لا يتصف بالحقيقة والمجاز
كما صرحوا به فليس بشيء لان السرور انما هو من سماع هذا اللفظ من
حيث دلالاته على معناه لا من حيث هو (قوله وكل مفرد مستعمل) قيد
بذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمجاز (قوله لا اسناد الجملة)
فان الاسناد الى المبتدأ عنده ليس حقيقة ولا مجازا (قوله ففيه اشكال
عندي) لا اشكال فيه لانه صرح في آخر كلامه في بحث الكنية ان الكلمة
الاسنادت فاسنادها بحسب رأى الاصحاب دون رأينا اما ان يكون على
وفق عقلك وعلمك او لا يكون والاول هو الحقيقة في الجملة والثاني هو المجاز
فيها انتهى فانه صريح في ان الحقيقة والمجاز العقليين صفتان لاسناد

أى ما بعد قوله واذا تليت
عليهم آياته زادتهم إيماناً
على ذلك القول م
وانكر الظاهرية وقوع
المجاز مطلقاً في القرآن
بوجهين الأول أن المجاز
كذب لانه لنفى فيصدق
نفيه فلا يصدق هو
والالصدق النفي والاثبات
معاً وجوابه أن الكذب إنما
يلزم لو كان النفي والاثبات
معاً للحقيقة كقولنا هو أسد
بالحقيقة ليس بأسد بالحقيقة
أما إذا كان أحدهما
بالحقيقة والآخر بالمجاز
كقولنا ليس هو أسد
بالحقيقة وأسد بالمجاز
فلا يلزم من صدق النفي
كذب الاثبات لأنها
لا يتناقضان الثاني يلزم
أن يكون الباري تعالى
متجاوزاً واللازم بط ل أن
إطلاق المتجاوز عليه تعالى
ممتنع بالاتفاق والجواب أنه
ليس من الأسماء حتى
يتوقف إطلاقه عليه تعالى
على إذن الشرع بل من
قبيل التوصيف لا شرعاً
بل لغة فافهم م
واعلم أن منكري مجاز
العقل ليس الظاهرية
فقط بل السكاكي ومن
تبعه يرده إلى الاستعارة

لنفي عنه

كلمة إلى أخرى لا لاسناد الجملة إلى شيء في قولنا زيد صائم نهاره المجاز
هو اسناد الصوم إلى النهار وبعد ذلك الاسناد لا مجاز في اسناد صوم النهار
إلى زيد لانه في معنى زيد صائم في نهاره فتدبر فانه من اللطائف وإنما قال
دون رأينا لأن رأيه رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية (قوله لم يقل منه
الح) بل أورده بطريق التعداد ولذا لم يعطف ما بعده عليه (قوله أيهما
للاقياس) وروما للاختصار مع أن المناسب لبيان الكثرة هو التعداد وهو
أيضاً من المحسنات وأن لم يعدوه منها لعدم الانحصار فيما ذكره (قوله
وإن المعنى الح) والضمير في عليهم راجع إلى المؤمنين والمراد منهم حيث
مؤمنوا وقوع المجاز فاندفع الإشكال بأنه كيف يصح الزيادة بالقياس إلى
منكرى وقوع المجاز فانه يقتضى حصول أصله من غير حاجة إلى أن يقال
أصل الإيمان به حاصل ببعض الآيات والزيادة باخر فانه خلاف ما هو
الظاهر من نسبة الزيادة إلى كل الآيات وإلى أن يقال الزيادة قد يراد بها
الامر الزيد في نفسه وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله على أنه مفعول به
لتتقون الح) اعلم أن أصل تتقون توتقون من الوقاية وهو فرط الصيانة
متعد إلى مفعولين والأول محذوف والثاني يوماً على حذف المضاف أي
عذاب يوم حذف لفظاً عنه والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم
وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر وحيث تعد إلى مفعول واحد ويحتمل
أن يكون يوماً مفعولاً به لكفرتم والمعنى فكيف يحصل لكم الوقاية والحذر
أن كفرتم ووجدتم يوماً يجعل الولدان شيباً في الدنيا (قوله أي كيف تتقون
يوم القيمة) أي في يوم القيمة فهو منصوب على الظرفية ويوماً يجعل الولدان
مفعول به على حذف المضاف وليس بدلاً من يوم القيمة كما وهم لأن لا دخل
في تفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذي
في تتقون وفسر قوله تعالى أن كفرتم بأن بقيتم على الكفر لئلا يحتاج إلى
المفعول به ولأن الخطاب للكفار (قوله إلى مكانه الح) أي إلى مكان وقوع منه
الإخراج فهو نسبة إلى المفعول به بواسطة من لا إلى الظرف إذ المعنى
وأخرجت من الأرض إلى الأرض * قال قدس سره فيه اشعار الح *
لعل وجه الإشعار من إيراد كلمة من فانه تزايد في التمييز لكن من التي تراد في التمييز
تبينية كما في الرضى أو تبعية كما في شرح النسهيل أو زائدة عند بعض
وكلمة من ههنا ابتدائية كالإشني * قال قدس سره * لا في ذاتها والتمييز

ما رفع الابهام الذاتي * قال قدس سره فان الاستحالة لازمة * في انتاج
 الاستحالة محال شدة وفي القاموس كل ما تغير من الاستواء الى الاعوجاج
 فقد استحال * قال قدس سره لا العقل * يعني ان التمييز عن النسبة الى الفاعل
 مزال عن الفاعل فيلزم ان يكون العقل مستحيلا وليس كذلك والجواب ان
 ذلك اكثرى وليس بلازم في التسهيل وميز الجملة منصوب منها بفعل
 يقدر غالبا اسناده اليه مضافا الى الاول وفي شرحه يريد انه يقدر اسناده
 اليه فاعلا فاذا قلت طببت نفسا فهو منقول عن الفاعل والاصل طاب
 نفسي وشار بقوله غالبا الى المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا
 والى ما لا يصلح لاسناده اليه ولا لابقاعه عليه نحو امتلا الكوز ماء وكفى بالله
 شهيدا وما احسن الحكيم رجلا وفي التحفة شرح المغنى والتزام بعضهم في كل
 مبرز وقع عن النسبة في الجملة ان يكون في الاصل مسندا اليه تكلف اذ هو غير
 متأ في نحو قولهم امتلا الكوز ماء ونحو طاب زيد ايا حيث يراد ان زيد انفس الاب
 واما الجواب بان العقل فاعل لما يتضمنه الاستحالة اعني الاحالة كما قالوا في امتلا
 الكوز ماء انه فاعل ملا الذي يتضمنه امتلا ففيه ان من التزم ان يكون التمييز
 فاعلا لنفس الفعل او لما يتضمنه اراد بما يتضمنه مطاوعه كما في مثال الماء او
 مطاوعه كما في فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها والاحالة لبس مطاوعا
 للاستحالة ولا مطاوعا لها * قال قدس سره كانت مصدرا * مضافا الى
 مفعولها في الرضى اضافة المصدر الى المفعول انما يجوز اذا قامت القرينة على
 كونه مفعولا اما بمجيء تابع بعده منصوب المحل او بمجيء الفاعل بعده او
 بقرينة معنوية ولا شك في انتفاء القرينة ههنا * قال قدس سره فلا يصح ان
 يجعل فاعلها * وما قيل من انه تمييز عن النسبة الفاعلية المقدرة الا يرى الى
 قوله في حاشية الكشف انه يجوز ان يراد الحال عن الفاعل المحذوف للمصدر
 فيرده انه قياس في اللغة وان ما ذكره الشارح رحمه الله فيما يكون الفاعل محذوفا
 مرادا وفيما نحن فيه ليس كذلك * قال قدس سره اي استحالة عقلية او
 عادية * بيان لحاصل المعنى والا فالقدير استحالة عقل او عادة * قال قدس
 سره او على الظرفية المقدرة * اي بتقدير غير الظرف طرفا واطهارا في وحذفه
 شايعة في امثال هذه الكلمات يقال هذا قبيح في الشرع وفي العادة وفي العقل
 وشرعا وعادة وعقلا واللام في قوله في العقل والعادة زائدة لتحسين اللفظ اذ
 لا عهد ولا استغراق ولا تعيين للجنس فلا يرد انه لادلالة على تقدير المعرف

٤ بالسكينة كما سببته المص
 بقوله وانكره السكاكي
 ذاهبا الى ان مامر ونحوه
 استعارة بالسكينة م
 في الاخرة نسخه
 ٩ الواهم هو المولى قاسم
 حيث قال ويجوز ان يكون
 طرفا لتقون وقوله يو ما
 يجعل الولدان بدل من يوم
 القيمة او نصب بتقديرا عنى
 (قاسم لثي رحمه الله)
 مثل عز وجل من قائل
 مخبرا وامرا م
 اصله عز الله وجل قائل
 م
 مطلب الاختلاف في كلمة
 من التي تراد في التمييز م

الثانية على السهو من قلم
الناسخ فافهم م

مخلو العقل ونفسه مع قطع
نظير عن القرينة والدليل

م

تفسيره هكذا ناظر الى ان

المجاز في يزيدون وجهه

حسنا مبني على ان اسناد

الفعل الى المفعول بواسطة

حرف كالاسلوب الحكيم

والكتاب الحكيم وعلى ان

المسند اعني يزيد حقيقة

لغوبة وان المجاز في الاسناد

فقط و مراد المحشي من

قوله اي من حيث الظهور

الخ رد الطاعنين منهم

المولى مصنفك وليس

بذلك اذ لا معنى لابقاع

زيادة الله على الحسن

الكائن في وجه المحبوب

ثم قال في توجيهه ما قال

فرد المحشي فافهم م

قول المحشي باعتبار

التوليد كذا في اكثر النسخ

ولعله التجريد وان امكن

المعني الاصطلاحي

الكلامي فتدبر م

قوله من انها اي عبارة

الشارح بمحتمل كون الواو

مزيدة وكونه للجمال فافهم

(قوله لان العقل الخ) في بعض النسخ باللام الجارة وان وفي بعضها بحرف

النفي وان فعلى الثاني عطف على قوله يعني يكون الخ اي المراد بالاستحالة

العقلية ما ذكر لاهذا لان حكم العقل بشرط التخلية بالاستحالة لا يصير

قرينة على المجاز لجواز انتفاء الشرط وعلى الاول تعليل لقوله لا يدعي الخ

اي لا يدعي احد جواز ذلك القيام لان العقل مطلقا من غير اعتبار امر آخر

من نظر او عادة او احساس او تجربة الى غير ذلك يعده محالا فقوله اذا خلى

ونفسه للتقييد على الثاني و بيان للاطلاق على الاول (قوله مما يستحيله

العقل) اي العقل في نفسه بدون اعتبار امر آخر معه (قوله ومعرفة حقيقة

لم يقل وحقيقته للتصريح على ان المراد بالظهور والخفا بحسب العلم لا

بحسب الوجود (قوله يريد الخ) يعني ان المراد بالحقيقة ما يصير حقيقة لا ما

هو حقيقة بالفعل اذ لا خلاف في انه لا يجب لكل مجاز حقيقة (قوله فعرفة

فاعله او مفعوله) لم يقل فعرفة اسناده الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما

يقتضيه السوق لان الاسناد لا يصف بالظهور والخفا الا باعتبار ظهور فاعله

او مفعوله وخفائه (قوله اي يزيدك الله حسنا في وجهه) اي من حيث الظهور

لا من حيث الوجود فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته يظهر بعد التأمل

والنظر (قوله سررتني رؤيتك) هذا القول مجاز اذا اراد منه حصول السرور

عند الرؤية اما اذا اراد ان الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة (قوله اي

اقدمتني نفسي) قدر السكاكي رحمه الله في مثل هذا المثال الفاعل النفس

وفما عداه الله سبحانه بناء على ان الظاهر ان الحادث الذي يظهر فاعله

ينسب اليه والذي لا يظهر ينسب الى ذاته تعالى لكن لا يخفى ان الفعل الصادر

ههنا هو القيدوم واعتبار النفس الناطقة مقدما للبدن تكلف بارد غير متعارف

عند اهل اللغة وكذا جعل النفس فيما عداه فاعلا باعتبار التوليد مع عدم

جربانه في صيرني تكلف (قوله بهذه الحالة) في شرح المفتاح قالوا وزيادة

في ثاني مفعولي صير تشبيها بالجمال او الواو للجمال والجمال قائم مقام الخبر دال

عليه اي صيرني هو الكمثر وبابى المثل في الهلاك انتهى وعبارته ههنا مشعرة

بالوجهين حيث جعل بهذه الحالة مفعولا تابيا وغير عنه بالحالة * قال قدس

سره بل عبارة الظاهر اشعر لما عرفت من انها تحتمل الوجهين * قال قدس

سره يضرب المثل لخي وبي اي يضرب المثل بالاشياء لخي ويضرب المثل

بالاشياء بي * قال قدس سره الا انه * قدم المعطوف على المبتوع والعاقل

العاقل

كافي قولاك عليك ورحمة الله السلام وما سيجي من ان جوازه مشروط بان
لا يتقدم على العامل كافي الرضى فلعل ذلك مختلف فيه فانه لم يذكره في شرح
النسبيل عند تعداد شرائط جواز تقدم المعطوف مع انه بالغ في ذلك وذكر
الشروط المتفق عليها والمختلف فيها وان ايت فاجعل المذكور مفسر للعامل
المحذوف مقدما ويروى بحسني البناء فهو بدل من بي (قوله نوع خفا) لكثرة
الاسناد الى الفاعل المجازي وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي (قوله في هذا)
اي في المجاز العقلي (قوله صارت الخ) اي النسبة حقيقة لذلك الفاعل (قوله
فانك لا تجد) تعليل لقوله ليس بواجب اي اذا قلت عند قدومك الحق اقدمني
حق لا تجد في قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق لكنك صورت القدوم
بصورة الاقدام والحق بصورة المتقدم مبالغة في كونه داعيا للقدوم فلا فاعل
في قصدك سوى الحق لا محققا ولا موهوما فضلا عن الاسناد اليه والنقل عنه
(قوله وكذا لا تستطيع الخ) بناء على تصويرك الصيرورة تصيرا
والازدياد زيادة ولا تصير ولا زيادة (قوله فالاعتبار) تفريع على ما قبله
اي اذا لم يكن للفعل في المجاز العقلي فاعل بناء على انتفاء الفعل وكونه مخيلا
محضا فالاعتبار في امتيازه عن الكذب ان يكون المعنى الذي هو مقصود
المتكلم من الكلام ومحط لقائده موجودا في المجاز بخلاف الكذب فانه
لا وجود له في اقدمني حتى يملك ان لا يكون القدوم متحققا كان كذبا وان كان
متحققا كان مجازا عقليا (قوله واذا كان الخ) عطف على قوله ليس بواجب
الخ وبيان لما ط كونه الكلام مجازا عقليا وهو انه اذا كان المعنى الذي وضع له
اللفظ موجودا على الحقيقة بان يكون مستعملا فيه مراد منه لم يكن مجازا في
ذلك اللفظ نفسه لكونه مستعملا في معناه الذي وضع له فيكون في الحكم في
قولاك اقدمني بملك حق لي ان كان لفظ الاقدام مستعملا في معناه الذي
وضع له وان كان موهوما يكون مجازا في الحكم وان كان مستعملا في معنى
الجل على القدوم كان مجازا في اقدم والاسناد على حقيقته وكذا ان كان الحق
مستعملا في المقسم بطريق الاستعارة بالكناية فتخرج من كلامه ان مثل
اقدمني بملك حق لي محتمل وجوه ثلثة مجازا في الطرف ومجازا في الاسناد
واستعارة بالكناية وبما حرمنا لك اندفع الشكوك التي عرضت للناظرين
الذين لم يقدروا على تخرج جواهر مقاصده من صخور عباراته (قوله هذه
الجملة) اي الصياغة للمجاز العقلي واجسن صيغها فانه بما قد نسبته الخذاق

كالتسكاكي والمصنف والامام رحمه الله جنى تكون على بصيرة في استخراج
 الجزئيات منها * قال قدس سره وانت تعلم الح * قد الحق الشارح بالمنقول
 جواب الاشكال بحيث يظهر منه صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان
 عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجاز في معنى آخر
 غاية الامر ان مدلول اللفظ وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا
 لان المقصود ثبوت ما هو المرجع كالقدوم مثلا انتهى وخلاصته ما حررناه
 سابقا في حل عبارة الشيخ فكن الفصل للحق فان الشارح رحمه الله حقق
 المقام بما لا مزيد عليه * قال قدس سره بل هو في الحقيقة الح * فيه بحث لان
 الاشكال انما هو على الشيخ حيث يقول ان هذه الافعال موهومة لافعال لها
 واما القائلون بانها موجودة قد نقل الاسناد من فاعلها الحقيقي الى المجازي
 فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح رحمه الله لا يكون حيثئذ اى اذا كان هذه
 الافعال المتعدية غير موجودة حقيقة بخلاف ما اذا كانت موجودة وبهذا
 ظهر فساد ما قيل ان اول الحاشية يوجب رجحان مذهب الشيخ فان محصله
 ان الافعال المتعدية المذكورة في تلك الامثلة موهومة فلا فاعل لها يصير
 الاسناد اليه حقيقة واما آخر الحاشية فاشكال على جميع القائلين بالمجاز العقلي
 ولم يذكره لترجيح مذهب الشيخ على غيره * قال قدس سره واذا نظرت
 الح * الفرق بينه وبين الاستعارة بالكناية ان المقصود بالذات في الاستعارة
 المبالغة في نفس الحق يجعله مقدما واما في هذه فالمبالغة في الملازمة وان كان
 كل منهما يستلزم الآخر * قال قدس سره فثبت الح * فيه ان الثابت مما ذكره
 انه لاحقيقة له موجودة او معدا بها لا نفي الحقيقة مطلقا وعبارة الشيخ
 تنادى على نفي الحقيقة مطلقا فالوجه ما حررناه من انه لا اقدام في قصد
 المتكلم اصلا وانما هو صور القدوم بصورة الاقدام واسنده الى الحق وهذا
 ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح وانا اظن ان ما ذكره الشيخ اقرب
 الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام ذل بس القصد الى اقدام وتصير بل
 الى قدوم وصيرورة (قوله استعارة بالكناية) اى فيها استعارة بالكناية (قوله
 وانكره التسكاكي) وقال ما عندكم من المجاز العقلي عندى داخل في الاستعارة
 بالكناية لانه ينفي المجاز العقلي باحتماله الاستعارة حتى يرد ان الاحتمال لا يكون
 نافيا (قوله من اللوازم) اى من الروادف منفكة كانت ولازمة (قوله المساوية
 المشبهة) اى المختصة به اما مطلقا او بالنسبة الى المشبه بقرينه لاحق كلامه

حيث قال بعد قوله من لوازم المشبه به ما لا يكون الا له وكان على الشارح رحمه الله ان يذكره وسابق كلامه حيث قال في تعريف مطلق الاستعارة * ان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر مدعي ادخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك للمشبه ما يخص للمشبه به * (قوله ثم تفرد بها بالذكر) عن اداة التشبيه والاشعار به (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لان حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى زكيك جدا بخلاف ادعاء كون ملايسة الاثبات بالربيع عين ملايسة بذاته تعالى (قوله المدبر لاسباب الهزيمة) لا الجبش بخصوصه حتى يكون ادعاء امر زكيك (قوله خلق من شخص يدفق الماء) لان المقصود بيان مادة يكون منها الانسان كما يدل عليه سابقه اعني قوله تعالى فليتنظرا الانسان مم خلق ولا حقه اعني قوله تعالى يخرج من بين الصلب والزرائب لبيان اصله الذي نسأله كما في قوله تعالى * خلقكم من نفس واحدة * (قوله كالاستخدام) اورد حرف التشبيه لان الاستخدام من المحسنات وهي تراعى بعد المطابقة ووضوح الدلالة وما نحن فيه من الاستعارة وهي متعلقة بوضوح الدلالة لكنها مشتركة مع حيث ته اريد باللفظ معنى وبالضمير معنى آخر والجهة مختلفة (قوله لان النداء الخ) فيكون الامر ايضا له اذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تثنية او عطف وما قيل انه يجوز ان يكون الامر لها مان بان يأمر العمالة بالبناء ففيه انه خروج عما نحن فيه لانه حينئذ يكون المجاز في الطرف حيث اريد بان الامر به (قوله كما ذكرنا الخ) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها (قوله وجعل لفظ المنية الخ) هذا الدخول له في دفع الاعتراضات فانها مندفة بمجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب سؤال اورده السكاكي رحمه الله واجاب عنه بما ذكر وهو ان يقال ان ادعاء السبعية وانكار ان تكون شيئا وراءه ينافي بالتصريح باسم المشبه كالمنية لانه كما قال الاعتراف به للقطع بانه لم يرد غير معناه الموضوع له وحاصل الجواب انما يجعل اسم المشبه من اسماء المشبه به يجعل اسماء قسمين متعارفان وضع بازاء المشبه به حقيقة كالسبع وغير متعارف وضع بازائه ادعاء كالمنية والتصريح باسم المشبه لا ينافي ادعاء كونه نفس المشبه به وانما ينافي لو لم يكن هذا من اسماء المشبه به على ما نزم من ادخال المشبه في جنس المشبه به (قوله تدخل في جنس السبع) فانه تصريح بان المراد بالنية الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع لما يقتال من النفوس

الاغتيال الاهلاك يقال
اغتاله اي اهلكه

م

النية نسيجه

غير فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المخصوص او في غيره
 كالموت فيكون لفظ السبع موضوعا له ادعاء معلوم ان لفظ المنية موضوع له
 حقيقة فيكونان كالمترد فين مثل السيف والصارم وان كان اطلاق السبع
 عليه من اطلاق العام على الخاص ولذا قال السكاكي رحمه الله * ثم تذهب
 على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين بحقيقة
 واحدة وان لا يكونا متردفين * بقي ههنا شيء ذكره الشارح رحمه الله في شرح
 شرح مختصر الاصول وهو انه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعة لها
 لم يكن هذا مغنيا عن القول بكون الاسناد مجازيا لان حق الاثبات مثلا ان يسند
 الى القادر دون الزمان المشبه بالقادر المصور بصورة اقول اذا كان مبنى
 الاستعارة على ادخال المشبه في جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا وراءه وكان
 اثبات لازم المشبه به كالاتيات مثلا بنينا على هذا الادعاء كان اسناده
 اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن الى ما هو له عنده
 في الواقع ولعل هذا وجه تركه في هذا الكتاب واما ما اجيبه من ان
 قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخيلية عنده فان المراد بالمخالب
 في مخاطب المنية نشبت بفلان صورة وهمية شبيهة بالمخالب الحقيقية فهي
 للمنية حقيقة وحقه ان يسند اليه فليس بشيء لانه مبنى على كون القرينة
 للاستعارة بالكناية عنده منحصرة في التخيلية وليس كذلك فانه اذا كان
 المجاز العقلي داخلا فيها كان القرينة في مثل اثبت الربيع البقل مثلا
 مستعملة في معناه الحقيقي وسيصرح الشارح رحمه الله فيما سيأتي بان كل
 واحدة من الاستعارة التخيلية والاستعارة بالكناية منفكة عن الاخرى
 عنده (قوله اعترض قوى) وهو ان لفظ المنية حيث يستعمل فيما وضعه
 على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز وادعاء السبعة للمنية
 لا يجدي نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونه موضوعا له لفظ المنية تحقيقا
 وفي شرح المفتاح الشريفي وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن
 الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه فيكون لفظ المنية
 مستعملا في غير ما وضع له وخلاصته ان المراد بالمنية الموت مع وصف
 السبعة وذلك غير موضوع له لاعتبار امر خارج مع الموضوع له فتدبر
 (قوله ولانه يتقضى الخ) حاصل استدلال السكاكي رحمه الله تعالى كما اشار
 اليه الشارح رحمه الله بقوله والحاصل الخ ان كل مجاز عقلي فهو ذكر

الصارم القاطع يقال
 ضرب بالصارم اي السيف
 القاطع م
 حيث صرح السكاكي
 بان قرينة المكنية امامقدر
 وهي كالاظفار ونطقت
 او امر محقق كالاثبات
 فافهم م
 ولعل وجه الامر بالتدبر
 ان المنية جعلت فردا من
 السبع لانها اخذت مع
 السبعة حتى تكون مركبة
 او هو اشارة الى دقة الجواب

المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة
بالمكنية فما هي منع لصغره مستندا بانه يستلزم المحال وهذا نقض له
بالتخلف فان دليله يجري في المجاز لعقلي الذي ذكر فيه الطرفان ولا استعارة
بالمكنية لاشتراطه بعدم ذكر المشبه به فتدبر فانه قد زل في تقريره لاقدام
(قوله ان نحو رأيت الخ) اي التجريد سواء كان بالباء او بمن والمعنى رأيت
برؤية فلان اسدا ولقيني من ملاقاته اسدا (قوله على وجه ينبي عن التشبيه)
وفي قوائمه صائم وليله قائم ليس كذلك لان الاضافة لامية لتعيين المشبه
المستعار لان المشبه بالشخص نهار مخصوص لا مطلق النهار وانما يكون
طرفا التشبيه مذكورين لو كان الاضافة بيانية فانه في معنى الحمل للمبالغة
في التشبيه كما في لجين الماء فاندفع ما قيل ان الفرق بين لجين الماء ونهاره
صائم يجعل احدهما منبثا دون الاخر تحكما لان في كل منهما اضافة غاية
الامر ان في نهاره صائم اضافة المشبه الى المشبه به وفي لجين الماء بالعكس
(قوله على ذكر الطرفين) وهو القمر وضمير ازاره او ضمير غلالته (قوله)
هو شخص صائم مطلقا فلا ذكر للمشبه به اصلا والمراد بالنهار معناه
الحقيقي بادعاء الصوم له فلا يكون من اضافة العام الى الخاص على ما وهم
فاختياره هذا لا ينافي استباحه كونه من اضافة العام الى الخاص (قوله من)
غير اعتبار كونه صائما او غير صائما) انما قال هذا ليكون ابعد من كونه مشبهابه
لانه اعتبر في المشبه به كونه صائما (قوله من لم يقف على مراد السكاكي)
وزعم ان مذهبه في الاستعارة بالمكنية ارادة المشبه به حقيقة وكان الظاهر
ان يقدم هذا الكلام على قوله ولانه ينتقض الخ لكونه اجوبة عن قوله لانه
يستلزم الخ لكن اخره اشارة الى عدم الاهتمام بشانه وانه غير معتد به (قوله والمعنى
فهو الخ) وذلك لان الاستعارة اذا كانت في ضمير راضية والضمير لا يقبل
الاستعارة الا باعتبار ما يعبر به عنه كان المراد من الضمير العيشة المشبهة
بصاحبها فهو غير العيشة المذكورة في المعنى وان كانت من حيث اتحاد
اللفظ مرجعاه فالتقدير فهو في عيشة راض صاحب عيشة اي كعيشة
راض صاحب العيشة بها ليصح وقوعه صفة للعيشة المذكورة في قول المعنى الى
ما ذكر الجيب وما قيل انما قدر ما قدر مع ان المقصود يحصل بان يقال في عيشة
راض صاحبها على ما صرح به الكاشي تفخيما لشان العيشة فانه يفيد
عيشة يرتضى بها بخلاف ما اذا قيل فهو في عيشة راض صاحبها بها

وذلك في اضافة المشبه

به الى المشبه م

٢ اذ ارجع ضمير ازاره الى

المدوح م

٩ اذا كان ضمير ازاره الى

الغلاة ثبأ ويل القبيص

م

لان الظاهر ان يكون

راضية صفة لعيشة م

فهى نسخة

والصاحب من هوفيه فان المعنى انه راض في العيشة التي هو فيها ولا يلزم
من ذلك ان يكون مما يرضى به ففيه ان الكلام في كيفية افادة هذا التركيب
لما قدر على تقدير كون الاستعارة في الضمير لاني نكتة التقدير (قوله من باب
اضافة العام الى الخاص) ويلاحظ في الحكم عليه بانه صائم من حيث
اتحاده بالخاص لامن حيث اتصافه بالصوم لثلايلغو الحكم وقيل ان
المراد بالصائم المضاف الى الشخص ما يصح ان يكون صائما وفيه ان
المشبه به للنهار ليس ممن يصح الصوم منه (قوله فن اضافة المسمى
الى الاسم) فالضمير في نهارة راجع الى الاسم كانه قيل الشخص المسمى
بزيد صائم وانما لم يقل من اضافة الاسم الى المسمى لعدم مجيئها وعدم كونه
مشبهابه وعدم صحة حمل صائم عليه (قوله من التمحلات قد عرفت التمحلات
مما ذكرنا) (قوله لاحقيقة ولا مجازا) لان المراد بضمير ابن حيث العلة فيكون
النداء لهم اذ لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد نعم يكون لفظها مان مجاز
لكن لا امر لسماء اصلا (قوله ولم يعرف الخ) يريد انه لو كان هذه التراكيب
الصادرة عن البلغاء استعارة باكنية لكان الحكم بصحتها اذ على اعتقاد
التوقيف وعدمه فيصح عند من لم يعتقده ولا يصح عند من يعتقده وليس
كذلك فان هذه التراكيب شائعة من غير توقف عن احد في الحكم بصحتها
فاندفع اعتراض السيد قدس سره فيه كما لا يخفى (قوله اعني الامور العارضة
الخ) قيل اي الامور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي تكون
سببا قريبا لها حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند اليه من حيث انه مسند اليه
ولا حاجة اليه لان المقصود ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه
باعتبار كونه كذلك لان كل ما هو عارض له بهذا الاعتبار فهو مذكور فيه فان
كثيرا من الاحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج من القوة الى الفعل
ولم يدون (قوله لذاته) متعلق بالراجعة بتضمن معنى العروض اي الراجعة
اليه العارضة لذاته بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا عطف قوله
لا بواسطة الحكم او المسند عليه فلا ينافي كونها عارضة لذاته كونها عارضة
لاجل كونه مسندا اليه فانه واسطة في الثبوت ومن هذا ظهر ان قيد الحيثية
للتقييد اي العارضة لذات المسند اليه حال كونه موصوفا بكونه مسندا اليه فلا
ينافي كونها اعم للتعليل فلا يرد ما توهم ٣ من ان احوال المسند اليه من حيث
ان مسندا اليه لا يوجد في غيره وفما يوجد حال تختص به على ان المجوئ في الباب

الموهم غصام الدين
حيث قال وجد لابد من
اخراج احوال تعرض له
بالقياس الى الاسناد
او المسند وغير ذلك ككونه
مسندا اليه لا سند مؤكدا
ومسند اليه لمسند مؤخر
وغير ذلك وقد اخرج
الشارح بقيد الحيثية وقيد
ان احوال المسند اليه من
حيث انه مسند اليه لا يجوز
ان يوجد في غيره وفما يوجد
حال يختص به ولا يبعد
ان يخرج بالعهدية المذكورة
على ان اضافة الاحوال
للعهد اي التي يطابق بها
اللفظ لمقتضى الحال لان
كون المسند اليه مسندا اليه
لا سند مؤكدا ليس مقتضى
الحال بل مقتضى الحال
تأكيد الاسناد وحال المسند
اليه من توابعه (اطول)
ولا جل كون معناه اللغوي
مشعرا بالقدم بعد الاتيان
اختير الخ للاشارة الخ

فيه اشارة الى رد اعتراض
العصام حيث اعترض
على نكتة ذكرها الشارح
رحمه الله لتقديم حذف
المسند اليه على سائر
الاحوال بان الحذف ينبي
عن حدوث العدم على
ان وجوب التقدم على
الاتيان انما يفيد التقدم
على سائر الاحوال لو تأخر
سائر الاحوال عن ذكره
انتهى كلام العصام
رحمه الله تعالى م
فيكون المراد من الظاهر
الى ظاهر القرينة الامر
الظاهر الذي يقتضيه
القرينة وهو الاغناء المذكور
م
انما اعتبرنا خفاً الفائدة
لانها لو ظهرت الخ نسخته
والفرق بين الوجهين
ان في العتب في التوجيه
الاول بناء على كونه الركن
الا عظم وفي الثاني على
جواز تعلق الفرض به وان
في التوجيه الاول جزم
بانتفاء العتب نظراً الى ان
الركن الا عظم وفي
الثاني جواز انتفائه نظراً
الى جواز تعلق الفرض به

(حسن جلي)

حذف المسند اليه وذكره ونعريفه وتذكيره الى غير ذلك لا مطلق الحذف
والذكر مثلاً فيكون مختصاً به (قوله اولى بالتقديم) اي في الذكر فيكون
بيان احواله ايضاً اولى بالتقديم (قوله لانه عبارة) اي في الاصطلاح وان كان
لفظه من حيث مفهومه اللغوي اعني الاسقاط مشعراً بالعدم بعد الاتيان ولذا
اختير على لفظ الترتيب اشارة الى كونه ركناً اعظم كانه اسقط (قوله وهو متقدم
على الاتيان) والاتيان متقدم على سائر الاحوال لكونها كانت تفصيل له (قوله
والحذف يفتقر الى) اي الحذف الذي نحن فيه وهو ما يكون منوياً في التقدير لا
الحذف الذي يكون نسياناً كحذف فاعل المصدر وفاعل الفعل المنى
للمفعول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مراداً (قوله وهو ان يكون السامع
عازفاً) اي متمكناً من معرفة المحذوف لان وجود القرينة لا يوجب العرفان
بالفعل (قوله لوجود القرائن) صيغة الجمع بالنظر الى تعدد الموارد اي القرينة
الدالة على المحذوف اما بخصوصه او باعتبار كونه احد الاشياء المعينة كما فيما
حذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (قوله الداعي الخ) سواء كان
حامله عليه او غاية مرتبة عليه فاللام في قوله فلا احتراز للتعليل المطلق
الشامل للحاملة والغرضية (قوله ايضاً) اي كما هو معلوم متقرر في علم المعاني
وان لم يذكر فيه صريحاً والظاهر ترك لفظ ايضاً (قوله اشارة ماضية) كما
يدل عليه ههنا قوله عن العتب فانه مشعر بوجود القرينة (قوله بناء على
الظاهر) حال عن العتب اي حال كون العتب مبنياً على ما هو الظاهر من
اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة وفي نفس الامر (قوله والا) اي وان لم يكن
على الظاهر فهو في الحقيقة الركن الاعظم فذكره لا يكون عبثاً وان قامت
القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالذكر في التنصيص على ما هو المقصود
الاهم قال في شرح المفتاح ان ذكر المسند اليه لا يكون عبثاً على الحقيقة
وان قامت القرينة لكونه جزءاً من الكلام بل العمدية فيه فلا يرد ما قيل من انه
لامنافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكونه ذكر عبثاً لتحقيق القرينة
المغنية (قوله وقيل معناه انه عتب نظراً الى الخ) قال في شرح المفتاح قيل المراد
انه يكون عبثاً نظراً الى ظاهر القرينة المغنية عن ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون
الا لفائدة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يتعلق به غرض خفي من الاغراض
المناسبة في باب ذكر المسند اليه وقال السيد قدس سره في حواشي شرحه
انما اعتبر خفاً لانه لو ظهر لولم يكن ذكره عبثاً في الظاهر ايضاً فالمراد بظاهر

القرينة الامر الظاهر الذي يقتضيه القرينة وهو الاغناء عن الذكر وبالْحَقِيقَةُ
 في قوله واما في الحقيقة نفس الامر اي يجوز في نفس الامر ان يتعلق بذكره
 غرض خفي فلا يكون عبثا مع وجود القرينة المغنية عنه ومما قلنا به ظهر
 ان ما قيل ان المراد بظاهر القرينة الظاهر الذي هو القرينة والمعنى ان ذكره
 عبث نظرا الى القرينة واما في الحقيقة اي في نفسه فيجوز ان يتعلق به غرض
 فلا يكون عبثا ثم الاعتراض عليه بانه اذا يتعلق بذكره غرض كان المقام مقام
 الذكر والكلام في مقام الحذف اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة خروج
 عما قصده الشارح رحمه الله على انه يرد عليه انه اذا اريد بالظاهر الظاهر
 الذي هو القرينة لا حاجة الى قوله بناء على الظاهر لان الكلام في مرجحات
 الحذف بعد وجود القرينة (قوله من حيث الظاهر الخ) لانه يفهم من اللفظ
 لكن لا يفيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته فالاعتماد بالآخرة على
 العقل (قوله على دلالة العقل) لانه يستدل بالعقل بمعونة القرائن على
 المحذوف الدال على المسند اليه فالاعتماد اولا وآخر على العقل وان كان للفظ
 مدخل ولذا لم يقل ههنا من حيث الظاهر (قوله لاستقلاله بالدلالة) اي
 في الجملة كما في العقليات الصرفة وان كان اللفظ ههنا مدخلا (قوله فانه يقتصر)
 اي في جميع المواد (قوله وانما قال تخيل الخ) يعني ان المدلول ليس محققا لان
 كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه
 وليس كذلك (قوله هو اللفظ الخ) ضمير الفصل لمجرد التأكيد وتحقيق ذلك
 ان اللفظ مدخلا في الدلالة عند الحذف بناء على ان المدلول عليه بالقرائن هو
 اللفظ دون ذات المسند اليه وليس للقصر فانه باطل مخالف لقوله من حيث
 الظاهر ولقوله فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ (قوله
 والاعتماد الخ) لا عند الذكر ولا عند الحذف ولذا لم يقيد بشئ منهما (قوله
 هل ينبغي ام لا) ام هذه منقطعة على ما مر تحقيقه فاقبل الصواب اي ينبغي ام لا
 ليس بصواب على ان ام المتصلة بحج مع هل على قلة كما في الرضى (قوله او
 تعينه اما) لان المسند لا يصلح الا له او لكما له فيه بحيث لا يسبق الذهن الى
 غيره او لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجمع الاحتراز عن
 العبث لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد وقصد التبعين غير قصد
 الاحتراز فيقصد قصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصد ان معا وكذا الحال في
 جميع الدواعي اذا لم يكن بينهما تناف (قوله او سجع او قافية) بان يكون ذكر

القائل حسن جنبي
 فينبذ لا يكون المقام مقام
 الذكر ويراد بالعبث ما
 لا يترتب عليه فائدة م
 اذا الالفاظ امارات نصبها
 الواضع يختلف باختلاف
 الواضع لا تعديل عليها
 في الحقيقة بل على العقل

م
 بل هو طريق التخييل
 اي الايقاع الى الخيال من
 غير ان يكون له اصل م
 اي ههنا بل الدال بالوضع
 عند الحذف ايضا اللفظ
 دون العقل لكن الاعتماد
 في دلالة على العقل

م

بينهما منعه

المستند اليه واجب التأخير او يكون القافية او السجع لفظ المستند مع حركة ما قبله فاذا ذكر المستند اليه يحصل الانفصال بينهما ويفوت القافية او السجع (قوله لا يسمع) اما لعدم الفرصة والضجر والسآمة الحاصل للصياد من طلب الصيد (قوله من غير السامع من الحاضرين) الصواب من غير المخاطب من السامعين (قوله وكاتباع الاستعمال الخ) الفرق بين الاتباعين ان في الاول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا او لا وفي الثاني الكلام الثاني غير الاول ولا بد ان يكون قياسا (قوله وقد يكون الخ) اي قد يكون المحذوف من غير ضرورة الفاعل الاصطلاحي للفعل ليرتب عليه قوله وحيث يجب اسناداه فبالقيد الاول خرج نحو اضربن واضربن واضربوا النجوم فان حذف الفاعل فيه لضرورة التقاء الساكنين باقامة الحركة مقامه وبالقيد الثاني خرج نحو انبت الربيع البقل وجاء بك فان المحذوف فيه الفاعل الحقيقي وبالقيد الاخير لفاعل المحذوف للمصدر (قوله وحيث يجب اسناد الفعل الى المفعول) الانذارا نحو ما ضرب الانا وبذلك اي رأي وانما يجب ذلك لان الفعل لا بد له من فاعل او ما يقوم مقامه ولا تنوهم ان هذا من حذف الجملة بل تبديل جملة بجملة اخرى لنكتة لان هذا البس تبديلا للمستند بل تغيير هيئته ولذا سمي كل واحد منهما صيغة الماضي (قوله فلكونه الاصل) اي ما يتنى عليه الشيء او القاعدة (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) يعني كونه اصلا لا يكفي نكتة للذكر لانه متحقق في حال الحذف ايضا فلا بد من عدم مقتضى للعدول ليكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم مقتضى في قصد المتكلم على مامر فلا يرد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه فالاحتراز عن العبث وتخيل العدول متحقق في جميع صور الذكرو قوله ولا مقتضى للعدول عنه منصوب وسقوط التنوين اما لكونه مضافا واللام زائدة كما قال سيبويه في لا غلام لك واما تشبيهها بالمضاف كما قاله الشيخ ابن الحاجب (قوله او زيادة الايضاح) اي ايضاح المستند اليه وزيادة ثبته في ذهن السامع فنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف ايضا لوجود القرينة المعينة له وفي الذكرو زيادة فيهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله ومثله واولئك هم المفلحون) اي من زيادة الايضاح والتقرير لكن لا لا يوضح المستند اليه وتقريره ولذا اورد لفظه منه بل لا يوضح غرض تعلق بتكرير المستند اليه

في بيان الفرق على النوال
المشروح رد على المولى
مصنفك م
مطلب واما ذكره فيه زد
للفاضل السكاكي والسيد
السند م

وهو ان هؤلاء الموصوفين بشرف الايمان ممتازون بكل من الاثرين وكل
منهما يكفي في تمييزهم فلا يوضح هذا الغرض ذكر المسند اليه ولم يحذف
بنصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لا يتضح التكرير كمال الاتضاح
ولا يفصح عن الغرض كمال الافصاح وبهذا ظهر فساد قول من قال ليس
الآية من قبيل اختيار الذكر على الحذف اذ لو ترك اولئك الثاني لم يكن
مقدرا بل كان ما بعده معطوفا على مسند اولئك الاول لان الغرض انه
لو ترك ونصب القرينة على تركه لم تحصل زيادة الايضاح وان دفع فاقبل
ان المتبادر من قوله ومنه ان النكتة في ذكر المسند اليه في الآية الايضاح له
مع انها شئ آخر كما علم من قوله تنبيهها الخ وذلك ظاهر كذا قيل لكن الظاهر
من عبارة الكشف ان النكتة المذكورة لتكرير اسم الاشارة وعدم
الاكتفاء على الاول وحاصلها انه لو لم يكرر لاحتل ان يكون مجموع
الاثرين ميمر الهم عما عداهم لاكل واحدة منهما والتكرير صار نصافي
ان كل واحدة ميمرة لهم فالمراد بقوله زيادة الايضاح الايضاح الكامل
والتقرير الا بلغ كما في تعريف النص بما ازداد وضوحا على الظاهر
(قوله كما ثبتت لهم الاثر الخ) في موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء في فهي
زائدة كذا ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف وفيه
ان التشبيه ليس بمقصود في المقام وان زيادة الفاء لم يجوزها سبويه وعندى
ان الكاف للقران في الوجود وما كافته كما قام زيد قعد عمرو وصل كما دخل
الوقت والفاء للسببية كما في قوله زيد فاضل فاكرمه والجملة في محل الخبر
لان اى تنبيهها على انهم بهذه الحالة وهي انه كما ثبتت لهم الاثر بالهدى
قارنه في الوجود ثبوت الاثر لهم بالفلاح مسببة عنها وفي هذا كمال الرغبة
لمن عداهم الى الايمان والاثر بفتح الهمزة والشاء الاستعداد والفلاح متعلق
بالاثر المدلول عليها بالضمير والمثابة المرجع وفي تمييزهم متعلق بجعلت
او بمثابة وضمير انفردت وكفت للاثر وضمير الموصول محذوف اى كفت فيها
اى في تلك المثابة على حبالها اى انفرادها واصله حوال من الحول بمعنى
الطرف * قال قدس سره فكيف يكون الخ * قال الشارح رحمه الله في شرح
المفتاح كما ان الحضور عند السامع ومعرفة القصد اليه كناية عن وجود
القرينة كذلك عموم النسبة واردة التخصيص كناية عن عدم القرينة فاندفع
البحث لانها عند السكاكى رحمه الله عبارة عن ذكر اللازم اى التابع واردة

م
اللفظ

٦ مستند ومتفرد وهو ما
يتقدم به المرأ على غيره
و يتميز به عما عداه والمراد
تمكنهم من الهدى في الدنيا
وفوزهم بالفلاح في الآخرة

م

الملزوم أي المتبوع بحيث يحصل الانتقال منه إليه في الجملة ولا يجب استلزامه له
 ولا شك أن عموم النسبة وإرادة التخصيص يتبع انتفاء القرينة مطلقاً وينتقل
 منه إليه وإن لم يستلزمه كطول التجاد وكثرة الرماذ يتبع طول القامة والمضيافية
 فالمراد بقوله تفصيل لانتفاء القرينة أنه لازم له فيه تفصيل لكونه مر كامن
 أمرين وتحقيقه لأن الكناية كدعوى الشيء بالينة وليس المراد أنه تفصيل
 وبيان له حتى يرد أن انتفاء القرينتين المخصوصتين كيف يكون تفصيلاً وبياناً
 لانتفاء القرينة مطلقاً والعجب من السيد قدس سره أنه اعترف بكون
 استحضار السامع للسند إليه وعرفانه قصدك إليه في (قوله أما الحالة التي
 تقتضي طي ذكر السند إليه فهي إذا كان السامع مستحضراً له عارفاً منك
 القصد إليه عند ذكر السند) إشارة إلى وجود القرينة المجوزة للحذف ومنع
 ههنا كون العموم وإرادة التخصيص كـ * عن انتفاء القرينة حيث قال
 في شرحه ومن زعم أن عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه لتعدد
 وإرادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقاً فقد سها لأن انتفاء
 القرينتين المخصوصتين لا يستلزم انتفاءهما مطلقاً إذ لهما أفراد آخر كتقديم
 الذكر في السؤال وغيره وبما جرت لك اندفع ما أورد على جواب الشارح
 رحمه الله تعالى من أنه إذا كان عموم النسبة وإرادة التخصيص بياناً لانتفاء
 القرينة كان الذكر لانتفاء القرينة وذلك وظيفة اليهودون المعاني لانه
 ليس من المزايا والخواص الزائدة على أصل المعنى وذلك لانه إذا كان كناية
 عن انتفاء القرينة والكناية يجوز فيها إرادة المعنيين كان الذكر ههنا
 لعموم النسبة وإرادة التخصيص مع انتفاء القرينة فلا يكون البحث عنها
 وظيفة النحو * قال قدس سره وقيل الخ * أي في توجيه عبارة السكاكي
 بحيث لا يرد عليه اعتراض المصنف رحمه الله وقد اختاره في شرحه
 فالتعبير بقيل ليس للإشارة إلى ضعفه * قال قدس سره وعلى هذا يكون
 عموم النسبة الخ * فيتم جواب الشارح رحمه الله ولا يرد البحث المذكور
 عليه وإن كان التمثيل بقوله نجم خالق كل شيء ظاهراً في أن المراد عموم
 الخبر في نفسه وقد أشار إليه الشارح رحمه الله في شرحه حيث قال والمراد
 بعموم النسبة إلى كل مسند إليه أن يصح في تلك الحالة إسناده إلى كل واحد
 مما يصح اتصافه به في نفسه وإسناده إليه حيث قيد بقوله في تلك الحالة
 * قال قدس سره أنها موضوعة الخ * قيل فيه أنه يلزم أن يقع الالتفات

قوله فيه انه يلزم الخ معارضة
على ككون لفظة انا
موضوعا لكل معين من
الاشخاص وتقريره انه لو
كان كذلك يلزم ان يقع
انتفات البسامع بلفظة
انا الى الافراد المعينة الغير
المتناهية لكن التالى بط
فكذا المقدم والجواب
الملازمة بتحرير المراد فافهم

م
وموضعه علم الفلسفة م
وهذه القاعدة قاعدة
فلسفية فافهم م
٧ فيكون النزاع بين
المتقدمين والمتأخرين
لفظا لعل وجه الامر
بالسؤال ان الشرطية
والالية متغايرتان معنى
فكيف يكون النزاع بين
الفريقين ولفظيا والجواب
انهما متغايران مفهومهما
ومتحدان في كونهما خارجا
عن ماهية المعرفة م

وكتب في حاشية اخرى الخ
نسخه

بعلاقة الدالية والمدلولة

م

الى الافراد المعينة الغير المتناهية ولا شك انه اذا سمع انا لم يلاحظ الا فرد
واحد والجواب انه موضوع لكل واحد بشرط الانتفاء عن الآخر
فلذا لا يقع الالتفات الا الى واحد * قال قدس سره اذ لم تستعمل فيما
وضعت هي لها * فيه بحث لان المراد بقولنا انها موضوعا لمفهوم كل
ليستعمل في جزئياته انها موضوعا للمفهوم الكلى من حيث تحققه في جزئ
من جزئياته لا لذلك المفهوم من حيث هو فيكون استعمالها في كل جزئ
حقيقة واستعمالها في المفهوم الكلى من حيث هو مجازا وبهذا ظهر ان
الاختلاف بين الرأيين لفظي لان من قال بالوضع العام اراد ان المفهوم الكلى
آلة للملاحظة الجزئية ووجه لمعلوميةها وقد تقرر في موضعه ان العلم
بالشيء بالوجه في الحقيقة علم بوجه الشيء بناء على اتحاد العلم والمعلوم
بالذات والفرق اعتبارى فانه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث
اتحاده بذلك الشيء معلوم فالواقع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلى
فالمعلوم حال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاده بتلك
الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث اتحاده بتلك
الجزئيات اذ لا علم له بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه وهذا مراد من
قال بالوضع للمفهوم الكلى بشرط الاستعمال في الجزئيات فتدبر ٧ * قال
قدس سره فان هذه الضمائر كلها نكرات الخ * لا يخفى عليك ان النكرة
المختصة بوصف او حكم لا تخرج عن كونها نكرة وان قل شيوعها فان
اعتبر المرجوع اليه يكون الضمير الراجع الى النكرة المختصة ايضا نكرة
وان اعتبر حال الراجع يكون الضمير الراجع الى النكرة الصرفة ايضا معرفة
فالفرق تحكم * قال قدس سره طويناه على غره * وغر الثوب كسره
الاول يقال طويت الثوب على غره اى على كسره الاول وهو كناية عن
عدم ارادة الكشف والاطهار * قال قدس سره وانما المقصود التنبيه
الخ * لا يخفى عليك انه لم يظهر مما نقله المراد بالذات والخارج ماذا ولذا
كتب قدس سره في حاشية الحاشية اراد بالذات المعنى المستقل بالمفهومية
الذى يصلح ان يحكم عليه وبه وهو معنى الاسم فقط فان معنى الفعل
لاشتماله على الخصوصية خرج عن تلك الصلاحية ثم لا يخفى ان المشار به
الى خارج هو اللفظ الدال على الذات وانما نسب اليها مجازا انتهى وكتب
في نسخة اخرى وانه اريد بالخارج ما يقابل الذهن وليس بشيء لان المقابل
للذهن اما الاعيان او نفس الامر ولا شبهة في ان المعرفة لا يجب ان يكون

المشار إليها امر موجودا في الاعيان او في نفس الامر نحو شريك
 الباري والمعدوم المطلق فحذف هذه الحاشية اولى من اثباتها وتحقيق
 المقسام على ما قاله المحققون ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه
 مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين اى معلوم عند السامع من
 حيث انه كذلك وان النكرة ما يشار بها الى امر متعين من حيث ذاته ولا يقصد
 ملاحظة تعينه وان كان متعينا معهودا في نفسه فان بين مصاحبة التعين
 وملاحظته فرقا ينبتا وتحقيق ذلك ان فهم المعاني من الالفاظ انما هو بعد
 العلم بالوضع فلا بد ان يكون المعاني متميزة متعينة عند السامع فاذا دل الاسم
 على معنى فان كان كونه متميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع ذلك المعنى
 فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا معه يكون نكرة ثم ذلك التعين المشار اليه
 في المعرفة ان كان مستفادا من جوهر اللفظ فهو علم اما جنسي ان كان المعهود
 جنسا واما شخصي ان كان حصه والا ٧ فلا بد من قرينة خارجية يستفاد
 منها ذلك فان كانت الاشارة الحسية فهي اسماء الاشارة وان كانت الخطاب
 اى توجيه الكلام الى الغير فهي المضمرات وان كانت نسبة فاما الخبرية فهي
 الموصولات واما الاضافية فهي المضاف الى احدها وان كانت حرف
 التعريف فاما حرف النداء فهو المنادى واما اللام فهو المعرف باللام ثم
 المعرف باللام ان اشير به الى حصه معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف
 بلام العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسمان الباقيان
 فهما فرعا الجنس اذا تقرر هذا فنقول ان ماسوى العلم لما كان تعينه
 مستفادا من خارج ففيها نوع عموم فلا يخلو اما ان يقال انها موضوعة
 لمفهومات كلية بشرط استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع
 من خارج واليه ذهب المتقدمون والشارح رحمه الله تعالى واما ان يقال
 انها موضوعة لتلك الجزئيات لكن بملاحظة امر كللى آلة لوضعه فالوضع
 عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالقاضي عضد الدين
 والسيد الشريف وان الوضع في المعارف اعم من الافرادى كما فيما سوى
 المعرف باللام والنداء والتركيبي والمنزل منزلة الافرادى كما في المعرف
 باللام فان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كللى هو تعين مدخوله بشرط
 الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات على اختلاف الرايين واسم الجنس
 موضوع لغناه اعنى الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين والمجموع

٢ وتحقيقه ان المعرفة ما
 يشار بها الى امر متعين من
 حيث انه كذلك والنكرة
 ما يشار بها الى امر متعين
 من حيث ذاته من غير
 ملاحظة تعينه الخ م
 ٧ وان لم يكن ذلك التعين
 مستفادا من جوهر اللفظ

م
 فيكون الوضع والموضوع له
 عامين عند المتقدمين

م
 مطلب وضع اسماء
 الاجناس مع اللام

موضوع بالوضع التركيبي او الوضع المنزل منزلة الافرادى لمعين عند السامع
هو مفهوم مدخوله او حصته منه بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك
الجزئيات من حيث هو معين عنده فالمعرف بلام الجنس مثلا من حيث انه
معرف بلام الجنس موضوع للمفهوم الكلى وهو مفهوم مدخوله المعين عند
السامع بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات اعني هذا المفهوم
وذلك المفهوم وكذا العهد وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان كون الموضوع له الامر
الكلى بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات المحوطة بالمفهوم العام
في المعرفة بلام الجنس مشكل وان الوضع في المعارف اعم من الشخصى والنوعى
سواء كان بنفسه كما في المعرفة باللام المستعمل في معناه الحقيقى او مع القرينة
كما في المجازات المعرفة باللام نحو لقبت الاسد في الحمام فانه موضوع مع القرينة
بالوضع النوعى لمفهوم كلى اعني الرجل الشجاع ليستعمل في شئ معين عند
السامع وبما حذرنا لك ان تكشف لك ان تعريف المعرفة بما وضع ليستعمل في شئ
بعينه وما وضع لشيء بعينه على اختلاف الرايين لا بد فيهما من اعتبار الحثية
اى من حيث هو بعينه ليخرج التكرات وان الشئ في التعريف الاول اعم من
ان يكون نفس الموضوع له كما في العلم او قد دامنه كما في سائر المعارف وان الضمير
الراجع الى التكررة وعلم الجنس وسائر المعارف داخل في الحد وان قول الشيخ
الرضي حقيقة التعريف جعل الذات بحيث يشار بها الى خارج اشارة وضعية
معناه جعل الاسم بحيث يشار به الى امر خارج عما ثبت في ذهن المخاطب من
مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنده اشارة يكون للوضع مدخل فيها فخرج
بقوله الى خارج التكرات كلها وبقوله اشارة وضعية التكررة اذا شير بها الى
مفهوم معلوم للمخاطب من حيث انه كذلك فان ذلك يكون فيها بالقرينة لا
بالوضع فالاشارة الى ما في ذهن المخاطب بحسب الوضع ثابتة في التكررة والمعرفة
والى الخارج مختصة بالمعرفة ففيها اشارتان وضعيتان تشارك في احديهما
التكررة وتختلف بالآخري وليس المراد بالخارج ما يرادف الاعيان فانه يلزم ان
لا يكون المعرفة بلام الجنس وكذا المعرفة بالاضافة للجنس بل الموصول
والمعرف بالاضافة اليه اذا كان مدلولهما متمتع الوجود والضمير الراجع الى
الماهية من حيث هي والراجع الى التكررة الموصوفة والمعرف بلام العهد
الخارجي اذا كان المشار اليه الجنس او التكررة الموصوفة والعهد الذهني وعلم
الجنس معرفة حقيقة بل لفظيا والشيخ المذكور وان قال في بعضها فلا يقول

مطلب الوضع في المعارف
اعم من الشخصى والنوعى

م

معنى قول الشيخ رضي
الدين الاسترا بآدى حقيقة
التعريف جعل الذات
بحيث يشار بها الى خارج
اشارة وضعية م

لا يكون للقرينة
مدخل فيها اى الاشارة

م

قوله والى الخارج اى الى
مدلول خارج عما ثبت
في وضع اللفظ م

في جميعها وكذا الخارج عن الذهن سواء كان في الاعيان او في الذكرفانه وان
ادخل المعرف بلام العهد والضمير الراجع الى النكرة والجنس في التعريف
وخرج المعرف بلام الجنس وعلم الجنس والعهد الذهني لا يضر لانها غير
داخله في المعرفة عنده لكنه لا يشمل الموصول الذي اراد به الممتنع نحوقولنا
الذي هو شريك الباري ممتنع وكذا البس معنى عبارته جعل الذات مشارا بها
بتوسط امر خارج وهو القرينة اشارة وضعبه فانه لا يصح في العلم هذا هو الكلام
المجمل في هذا المقام وللفضلاء تدقيقات وتحقيقات تركتها مع زيادات تسخلى
مخافة الاطياب (قوله لان الاصل) اى الراجع الحكم على شئ معين عند السامع
بخلاف المسند فان المقصود ثبوت مفهومه لشيء والتعريف زائد عليه يحتاج
الى دواع (قوله فتعريفه الخ) جواب شرط محذوف اى اذا علمت معنى التعريف
والمعرفة فتعريفه لكذا وفي بيان النكتة العامة للتعريف اشارة الى ان ارتفاع
شان الكلام ان لا يغفل عن نكتته العامة بعمومه وعن نكتته الخاصة
بخصوصه والمصنف رحمه الله اقتصر على بيان النكات المختصة باقسام
التعريف في هذا الكتاب مع التعرض للنكتة العامة له في الايضاح اكتفاء
باشارة الفاء العاطفة في قوله فبالاضمار فانها للتفصيل فيقتضى تقدم المجمل
كانه قيل اما تعريفه فلا فائدة المخاطب اتم فائدة فبالاضمار لكذا وبالعلمية لكذا
ولست جزائية بان يكون تقديره مهما يكن من شئ فتعريفه بالاضمار لكذا
لان القاصل بينها وبين اما القائم مقام الشرط المحذوف يجب ان يكون من
اجزاء الجزاء ما هو ملزوم في الذهن والتعريف ليس ملزوما لكونه بالاضمار لكذا
فما قبل ان المصنف رحمه الله ترك النكتة العامة ظنا منه ان العام لا يتحقق الا في ضمن
الخاص فالنكتة الخاصة تكفى ليراد العامة وان الاولى واما تعريفه بالاضمار فلان
المقام الخ منشأ عدم التنبيه لاختصار المص رحمه الله (قوله كان ابعد) بشرط ان
لا يوجب البعد عن حد الوقوع (قوله تخصيصا) اراد به ما يقابل الشيوع الذي
في النكرة فيعم الاستغراق ايضا لئلا يرد ان قولنا جاءنى كل عالم ابعد من جاءنى
زيد مع عدم التخصيص في الاول (قوله ازيد ادا الحكم بعدا) بالنسبة الى الحكم
على الشايع بالشايع فلا يرد ما قيل انه قد يكون المسند من اللوازم اليه للمسند
اليه كقولنا الاثنان زوج اول فلا يكون مفيد البعد الحكم فالقاعدة المذكورة
باعتبار الغالب (قوله كما ترى الخ) تنوير القاعدة بالديهية بالمثال (قوله لانه
وضعى الخ) اى يفهم من نفس لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص

قوله وكذا الخارج اى كما
لا يكون المراد بالخارج
ما يرادف الاعيان لا يكون
المراد بالخارج الخارج عن
ذهن المخاطب سواء كان
في الاعيان او في الذكر
فانه الخ م
مطلب ما يتعلق بالفاء
الجزائية م

وانما حررنا المراد هكذا
لأنه داخل م

الحاصل للنكرة فانه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشروع باق فلا يرد ان تخصيص النكرة بالوصف ايضا وضعي بالوضع النوعي كالمعرف باللام والمضاف (قوله ثم التعريف الخ) اشارة الى ما ذكرنا من ان الغاء لعطف المفصل على المجرى (قوله لان المقام للتكلم الخ) اي للتعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب والغائب من حيث انه غائب تقدم ذكره لفظا وتقديرا او حكما فلا يرد ان مقام التكلم متحقق في قول الخلفاء امير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضمار وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى حاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لا مخاطب به واحدا منها وان الغيبة وهو كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعي الاضمار فان الاسماء الظواهر كلها غيب (قوله واصل الخطاب) اي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع (قوله واكثر) فالواجب بحكم الوضع ان يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة او للجمع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى * يا ايها الناس اعبدوا ربكم * وفي قوله عليه السلام كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته * فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين (قوله الى حاضر الخ) اي من حيث انه حاضر بان يكون فيه اشارة معينة الى حضوره لما عرفت (قوله وقد يترك الخ) قيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من وضع المضمير موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل واحد فذكره ههنا يخل بقوله فيما بعده هذا كله مقتضى الظاهر والجواب انه ليس ههنا شيء داع الى ايراد الخطاب لمعين فا جرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروعي مطابقة الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم ان يكون جميع المجازات اللغوية خلاف مقتضى الظاهر وكذا ليس وضع المضمير موضع المظهر مجرد صحة اقامته مقامه اذ كل مضمير يصلح لذلك بل ان يكون المقام مقام المظهر فاقم المضمير مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله وقد يترك) الظاهر ان يرجع الضمير الى الاصل الا ان الشارح رحمه الله تعالى راعى قرب المرجع (قوله اي الخطاب مع معين) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح

الواو للاستيناف لان المصنف افاد اولا ان تعريف المسند اليه لافادة المخاطب اتم فائدة ثم تعرض لتفصيل كل من المعارف وقدم الاعرف رتبة فقال قبالا اضمار فلان المقام مقام التكلم او الخطاب او الغيبة فورد عليه سؤال بان الخطاب قد يترك الى غيره فلا يفيد اتم فائدة فاجاب بما ترى فان قيل الاستيناف شبه كمال الاتصال فينا في الواو قلنا المناقاة اذا كانت للعطف وههنا ليست كذلك م

٧ الشاهد هي الجزئيات
التي تذكر لاثبات القواعد
فكل شاهد مثال وليس
بالعكس لان الجزئي لا يلزم
ان يذكر بعد كلي فضلا
عن كونه مثالا او شاهدا
علي ما قاله المحشي م

المفتاح في شرح قوله وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين حق
العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه والخطاب
معه انتهى وفيه ان الشاهد لا انما يدل على ان الخطاب متعدد بنفسه وانه قد
يستعمل باللام للتقوية ولا يستعمل بكلمة مع وما في المفتاح انما هو متعلق بكون
لا بالخطاب واستعمال السكون بمع شائع يقال كنت مع زيد وفي التنزيل * يا بني
كنت معهم فافوز فوزا عظيما * وفي شرح لمفتاح الشريفي لوقال لمخاطب
معين لكان اظهر فان قولك حصل الخطاب له اسد في المعنى من قولك حصل
الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اسد لان الكون والحصول يتعلق به كل
جار ولذا يقدر متعلق الظروف المستقرة كلها فعني عبارة الشرح على وفق
ما في المفتاح قدير الخطاب البكان لمعين اي الصالح له مما لا الى غير المعين
وانما جعل السارح رحمه الله ضمير يترى راجعا الى الخطاب دون المعين لان
الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لا يهاجمه انه قدير
الخطاب الى غير الخطاب كالغيبه والمقصود امالة الخطاب من المعين الى غير
المعين فاقبل ان الانسب ان يقال قدير الخطاب الى غير الخطاب او يترى
المعين في الخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأتى به ليس بشئ
(قوله تفضيع) اي بيان فطاعة حالهم من قطع الامر بالضم اي اشتد شناعته
(قوله حالهم الفطاعة) اي حالهم الشدة لشناعة والمراد به ما طرأ عليهم
في وقت نكس الرأس لاجل الحباله والخوف من احوال القيمة من رثاة الهيئة
واسوداد الوجه وغبرته وبسرة وصفته وغير ذلك التي هي في غاية الشناعة
والجزء محذوف اي لرأيت امر افطيعا وما قبل ان المراد بحالهم الفطاعة
ووصفها بالفطاعة من قبل شعر شاعر او الكلام على حذف المضاف او
الحيثية مرادة مع كونه تكلفا لا يحتاج اليه غير صحيح في نفسه اذ لا يتعلق بها
الرؤية ولا يصح تقدير الجزاء حيث نذر رأيت امر افطيعا ثم ان اعتبار صحة رؤية
كل من يتأتى منه كاف في كون حالهم في غاية الظهور ولا يحتاج الى وقوع
الرؤية فاقبل ان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها بل كلمة بتدليل على
امتناع وقوعها فلا يدل على كون حالهم في غاية الظهور في غاية السقوط لان
تحققها في نفسها او كونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية المخاطب لها
لكونها فطاعة هائلة (قوله على حذف المضاف) اما قبل ضمير بها او قبل
مخاطب (قوله اكرم اليه) الظاهر اسقاط اليه (قوله او احسن اورد) بكلمة

في صورة الخطاب لاجل ارادة العموم وصورة الخطاب تنا في العموم فاني يكون بينهما عليا ولا يمتنى ان التوجيه الذي اختاره التحرير بعيد لفظا بل الوجه الحسن ان يقال انه متعلق بمجموع قوله بل تريد ان اكرم او احسن فتخرجه في صورة الخطاب فان المراد بالعموم في قوله ليفيد العموم عموم الخطاب لا مطلق العموم والثاني الخطاب والاول مستفاد من قوله بل تريد ان اكرم واحسن اليه والثاني من قوله فتخرجه في صورة الخطاب ولما تقر في الاول ان المراد بصورة الخطاب ما جرد عن معناه قصد الى عمومه اكتفى في الثاني والثاني فتدبر (مناخسرو على المصطلح)

٩ اي لامقارنة اذا كان الشخص نفس الذات اي اذا كان الشخص امرا عدما بناء على ان المركب من الداخل والخارج خارج فافهم (قبرسي)

او انظر الى كون كل واحد منهما جزءا للشرط على حدة وفي الايضاح بدون حرف العطف بطريق التعداد وفي بعض النسخ بالواو وهو ظاهر (قوله لفساد المعنى) لان الاخراج في صورة الخطاب يفيد الخصوص والعموم انما هو لاجراجه عما يفيد صورته فتدبر فانه قدزل فيه الاقدام (قوله بايراده علما) اشارة الى ان العملية مصدر المتعدي ومعناه جعله علما واجعل بالايراد (قوله وهو ما وضع لشيء مع جميع شخصاته) المراد بالشخصات امارات الشخص لا موجباته لان الشخص هو الوجود على النحو الوجود الخاص او حالة تبعه اي تقاربه والاعراض والصفات كالشكل والكيف والكم امارات يعرف بها الشخص كما تقرر في محله فتبدل الشخصات لا يوجب تبدل الشخص وانما لم يقل مع تشخصه لانه انما يتم على القول بكون الشخص زائدا على الماهية وجوديا بخلاف ما اذا كان نفس الذات او امرا عدما فانه لامقارنة في الاول ٩ ويلزم انعدام الشخص في الثاني ومن هذا التعريف يعلم طريق احضار الشخص بان يعلم باعتبار العوارض التي هي امارات لتشخصه فالعلم وان كان كليا لكن المعلوم به جزئي لعدم مطابقتها لما سوى ذلك الجزئي فاندفع الشكوك التي عرضت لنا ظرين في هذا المقام ٣ * قال قدس سره يخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية * لانها موضوعة لنفس الماهية الحاصلة في الذهن كالمعرف بلام الجنس الا ان التعريف فيها والاشارة الى معلوميتها مستفاد من جوهر اللفظ وفي المعرف من اللام والقول بان الماهية المتحدة في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وان لم يكن شخصا بمعنى امتناع فرض الاشتراك ولذا قال المنطقيون الطبيعية في قوة الشخصية تكفى * قال قدس سره جميع الشخصات الذهنية فان الماهية الحاصلة في الذهن تعرض لها عوارض في الذهن فان الصورة الانسانية الحاصلة في ذهن زيد غير الحاصلة في ذهن عمرو بالشخص والمراد بالشخصات في تعريف العلم مطلق الشخصات اي ما يكون مفيد التشخص في الجملة سواء كان في الخارج او في الذهن لا الخارجية فقط ولا الذهنية فقط ولا جميع الشخصات الذهنية والخارجية * قال قدس سره لاستلزامه الخ * وذلك لان الماهية الأخوذة مع الشخصات الخارجية تبين الماهية الأخوذة مع الشخصات الذهنية لتباين الشخصات الذهنية والخارجية ولا يجوز اطلاق لفظ احدا المتباينين على الاخر حقيقة وهو ظاهر ولا مجازا الا بعد اعتبار

٣ يريد المحشى رجه الله تعالى باننا اذا لاحظنا ما صدق عليه لفظة الجلالة لاحظناه على وجه كلى من كونه ذاتا واجبا للوجود جامعاً لجميع الجهات الكمالية وعاديا عن سمات النقايس مثلاً لعدم قدرتنا على احضار ذاته على وجه الجزئى لكن كون آله الملاحظة كليا لا يقتضى كون الملاحظة كليا لعدم صدق ذلك المفهوم الكلى فى الخارج الاعلى ذلك الجزئى على ما صرح به نفسه فى حاشيته على القاضى عند تفسير البسملة وغيرها لكن الفقير يقول هذا القول لا يلائم قولهم بان العلم بالشيء بالوجه علم بذلك الوجه لا غير ومما علمنا مما صدق عليه لفظة الجلالة الا هذا الكلى فلزم ان لا يقتضى كلمة الطيبة التوحيد فافهم (قبرى) وهذا قول بان المحل الاعراض مدخلية فى الشخصيات مثلاً يتبدل المحال تبدل الاعراض دون الذوات وهذا هو التحقيق

علاقة مصححة بينهما واطلاق الاعلام الجنسية على الفرد الخارجى يكون حقيقة باعتبار مطابقة للماهية ومجازا اذا اريد ذلك منها بخصوصه باستعمال المطلق فى المقيد لا باعتبار العلاقة بين المقيد فتدبر فانه قد خفى على الناظرين * قال قدس سره بل بان علميتها تقديرية * هذا ما ذهب اليه الرضى من ان علميتها اللفظية ولا فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فى المعنى حيث قال واذا كان لنا تأنيث لفظى كغرفة وبشرى ونسبة لفظية ككرسى فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كما فى اشتر اللحم وان يأكله الذئب واما بالعلمية كما فى اسامة تهى فليس لنا داع الى ايراد العلم الجنسى الا مجرد التوسعة فى اللغة فعلميته خارجة عن وظيفة علم المعانى فاندفع ما قبل فيه ان نظر الفن شامل للنكات المتعلقة بالعلمية سواء كانت تحقيقية او تقديرية * قال قدس سره لضرورة الاحكام * من منع الصرف وترك ادخال اللام ومجئ الاحوال والوصف بالمعارف (قوله وقدمها) اى قدم العلمية على بقية تعاريف المعارف لان العلمية اعرف من البقية باعتبار ان موصوفها اعرف من موصوفاتها (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر والمراد به نفس الشيء وذاته المعينة وفى تفسيره بقوله بشخصه اشارة الى انه ههنا بغير المعنى الذى مر فى تعريف المعرفة فانه بمعنى المعين مطلقا تعيينا جنسيا او شخصيا وهذا كما تقول اريد مخاطبا بعينه اولا بعينه كذا فى شرح المفتاح (قوله بحيث الخ) ولو باعتبار خاصية مساوية له لا بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين فى الذهن وبهذا ظهر انه يمكن احضاره تعالى بعينه فى الذهن بان يحضر باعتبار كونه واجبا للوجود خالق العالم (قوله عن احضاره ثانيا) اى المسند اليه بعينه فلا حاجة الى تقييد الضمير الغائب بالراجع الى العلم كما قيل (قوله بالضمير الغائب) فانه لا يمكن احضاره به ابتداء لاشتراطه بتقدم ذكر المرجع لفظيا او تقديرا (قوله فانه يمكن احضاره الخ) اما فى الثلاثة الاول فظاهر واما فى الاخيرين فلان الشرط فيهما تقدم العلم به لا تقدم الذكر وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار بهما مرة ثانية بان ذكر اول مرة ما يعبر به عنه باحد المعارف الست المذكورة لكن تقدم ذكره ليس بشرط فى شيء منها * قال قدس سره نتوقف كل منهما الخ * التوقف فى المضمير الغائب مسلم ولذا قال الشيخ ابن الحاجب فى تعريف المضمير ما وضع لتكلم او مخاطبة او غائب تقدم ذكره لفظيا او معنى

او حكما وفي المعرف بلام العهد ممنوع فان مدلوله الحصة من الحقيقة
 المعهودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها او لا ومنشأه عدم الفرق
 بين الحضور والاحضار * قال قدس سره كما اشير اليه فيما بعد * اي في ضمن
 لا يقال لكنه غير مسلم عند الشارح رحمه الله ولذا خص الاحتراز بقوله ابتداء
 بالضمير الغائب * قال قدس سره اي بحسب وضعه فمضى ابتداء * في اول حاله
 * قال قدس سره واما بحسبهما فلا فيه * ان جميع المعاني المشتركة يحضر
 عند سماعه بعد العلم بالوضع وانما التردد والتوقف في تعيين المراد * قال قدس
 سره اعم من ان يكون قرينة اولا * لتدخل فيه المعارف التي سوى العلم وتخرج
 بقيد باسم مختص به (قوله لان الاسم المختص بشئ معين الخ) اي مشخص
 وانما اعتبر لان الكلام في التعبير عن المسند اليه المعين كما اشار اليه بقوله لكن
 ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين لانه اعتبره مع قوله باسم مختص به
 حتى يرد ان الكلام في كون القيد الاخير مغنيا عن الاولين فاعتبار التعيين غير
 مناسب واما المختص بشئ مطلقا فليس العلم وحده فان المعرف بلام الجنس
 مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد واطلاقه على الفرد
 الذهني او جميع الافراد انما هو بالقرينة فاقيل المراد بالتعيين اعم من التعيين
 التعريفي او التكريري ولو حذفه لكان اولي لبس بشئ * قال قدس سره
 اذا انحصر في شخص * اما ابتداء كالشمس او بالغلبة كالرحمن كان اسمه
 مختصا به في الظاهر اذ لا يستعمل في غير ذلك الشخص ولا يحضره بعينه
 في الحقيقة من غير قرينة لكونه غير موضوعه وانما كان هذا الجواب تكلفا
 لان المراد بالاختصاص الاختصاص الوضعي كذا قيل وفيه ان الظاهر
 من الاختصاص اعم وكونه في العلم بحسب الوضع لا يقتضي ارادته ولعل
 وجه التكلف انه لو كان غرض الشارح رحمه الله الاحتراز عنه بقوله بعينه
 لتعرض له فانه لحق بالاعتراض (قوله موقوف على الخ) كما يدل عليه
 قوله بواسطة تقدم ذكره وقوله بواسطة العلم بالصلة (قوله يكون هذا بعينه
 الخ) اي في المثال فان الاحضار بنفس اللفظ والاحضار بالاسم المختص
 مألها واحد وما قيل ان الاحضار بنفس اللفظ متحقق بضمير المتكلم
 والمخاطب وليس بالاسم المختص فوهم لما عرفت من انها يحتاجان الى قرينة
 التكلم والخطاب وكذا الاحضار بلفظ الرحمن بقرينة الغلبة (قوله وبعد
 اللتي والتي) اللتي بفتح اللام وجاء يضمها تصغيرا في الرضى التزم حذف

فيحتاج الى القرينة المعينة
 لدفع تراحم المعاني فان قيل
 ما الفرق بين القرينة
 المعينة في المجاز وبينها في
 المشترك قلنا الغرض من
 القرينة المعينة في المجاز
 تحصيل المعنى المراد ولهذا
 سميت محصلة و الغرض
 منها للمشارك دفع التراحم
 بين معانيه م

٩ قاسم الجنس التخصيص
 في شخص ليس بمختص
 وضعا بل استعمالا فلا
 يخرج القيد الاول مالا
 يخرج الاخير ولذلك قال
 المحشي السيلكوتي رحمه
 الله كذا قيل فافهم م

الضلالة مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها
ان الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا
يدخل في حد البيان فلذلك تركنا على ابهامهما غير مبينة بصفة اي بعد ورود
الداهية الصغيرة اعني كون ابتداء بمعنى نفسه ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم
تفسيره بمعنى عدم التوقف على شيء ثم تقييده بعد العلم بالوضع ثم تخصيص
الشيء بالقرائن المفيدة لاحضاره بعينه وبعد الداهية الكبيرة التي هي لزوم
اتحاده بقوله باسم مختص وانما كانت كبيرة لانها معنوية ولاولى لفظية او
بالعكس بان يكون التصغير للتعظيم والاصل فيه ان رجلا تزيج امرأة قصيرة
فقاسي منها الشدائد وكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقاسي
عنها الشدائد ضعف ما قاسي من الصغيرة فطلقهما وقال بعد اللتيا والتي
لا تزوج ابدا (قوله فينبغي) جزء شرط محذوف * قال قدس سره ليرزول
احد البعدين اعني الداهية الصغيرة وكذا يزول مطالبة وجه التخصيص
وانما لم يتعرض له لظهوره واما الكبيرة فواردة لانه اذا خرج بهذا القيد سائر
المعارف لم يكن لقوله باسم مختص به فائدة (قوله ان الوجه ما ذكرناه) لان فيه
حمل الابتداء على المتبادر وعدم اغناء القيد الاول عن الثاني (قوله صته
الاله) تبع الكشف في ذلك لانه لاصل القريب وفي تفسير القاضي اله بللتكبر
تبعاً للصحيح لانه لا نزاع في كون الالف واللام خارجة عن اصله انما النزاع في انه
اله اولاه وقد فصلنا وجوه رجحان المنكر في حواشي التفسير (قوله حذف
الهمزة) امام حركاتها على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسيا
لان الساقط الغير القياسي بمنزلة لعدم اجتماع حرفان من جنس واحد اولهما
ساكن واما بنقل حركاتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسي لان
المحذوف القياسي كالثابت فلا يكون المتحركان المتجانسان في كلمة واحدة من
كل وجه وان اعتبر التعويض ايضا لا نعم لو قيل يلزوم الادغام بعد العلية كان
قياسا لان الاعلام لا تعير فيه خلاف لقياس ليكون الاسم مطابقا للمسمى
(قوله وعوضت) اي اعتبرت عوضا منها ولذا يدخل عليه حرف النداء بدون
التوسل بـاي ويبقى قطعيا (قوله ثم جعل الخ) اي لم يكن قبل التعويض
والادغام علما للذات المخصوصة بل اسما للمفهوم الكلي اعني المعبود بحق
وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا حقا كان او باطلا هذا ما اختاره الشارح
رحمه الله في شرح الكشف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة

كاغنائيه من الثاني على ما
ذكره هذا القائل ولا يكون
لقوله باسم مختص به فائدة
سوى التحقيق (لمحرره)
ان قياس حذف الهمزة
نقل حركاتها الى ما قبلها

٧ فلا يجب الادغام قياسا
كما في سلككم ومنا سلككم
ففيه رد للعصا م فتأمل

٢ قوله اعتبر عوضا منها دفع
ما يقال عليه انه لما كان
الاصل هو الاله معرفا باللام
لم يكن حرف التعريف
عوضا عن الهمزة المحذوفة
لاجتماعهما في الاصل مع
ان اجتماع العوض
والمعوض عنه غير جائز
او المراد عوضت لزوم
حرف التعريف في دفع
ما قيل ايضا قائل (لمحرره)
قوله ويبقى قطعيا اي همزة
حرف التعريف يكون حين
دخول حرف النداء همزة
قطع لا همزة وتوصل لتخصه
للعوضيه حيث لا يلزم
اجتماع التي التعريف
(لمحرره)

والغلبة التقديرية هي التي يكون للاسم فرد واحد في الخارج لكن فرض له افراد في الذهن فلا يستعمل ذلك الاسم الا في الفرد الخارج بالغلبة كالله والرحمن والتحقيقية غيرها وهي التي يكون للاسم افراد في الخارج لكن يستعمل ذلك الاسم في فرد منها بالغلبة كالجم للثريا والصعق للرعد (لمحرره) اي لو كان مراد الشارح من المحل المحل القريب لدخل البديل تحت النفي ودخوله تحته يقتضي التعطيل

سلا

١ فاللزوم بحسب الوضع الوضع الثاني لكن يتوسط الوضع الاول م لكن المنقيل عنه معني مجازي للفظ اذ ليس معني ابي لهب بحسب الوضع ملابسه وسيجي في البيان ان الكناية قد يكون مبنية على المجاز وبالعكس (حسن جاي)

٢ ففي كلام البولغا كناية وتضمن وارد افوتعريض وفيها فرق والمعني ٣

لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا وبعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره تعالى اصلا والتحقيق انه قيل الادغام وبعده من الاعلام الغالبة المختصة بذاته تعالى الا انه قيل الادغام غلبته تحقيقية لتحقيق استعمال آله منكرا في غيره تعالى وبعد الادغام غلبته تقديرية وقد فصلناه في حواشي التفسير وفي توضيف الذات بالواجب الوجود الخالق لكل شئ اشارة الى طريق احضار الذات المعينة اعني اللزوم المساوي له في نفس الامر وان كان كليا عند العقل (قوله كلمة توحيد) اي كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه فاقال الابهرى من ان الافادة بحسب الشرع دون اللغة ان اراد ان دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشئ للقطع بان الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوي الى معنى آخر وان اراد ان افادتها لتكون القائل موحدا بحسب الشرع فليس كذلك لئلا يفسد كلامنا فيه (قوله على اعتبار عهد) اي على اعتبار فرد معهود من لفظه الله (قوله فيلزم استثناء الشئ من نفسه) اما اذا كان لفظ الله اسما للمعبود بالحق فظاهر لا اتحاد المستثنى منه والمستثنى مفهوما وصدقا واما اذا كان اسما للواجب الوجود فلا تلامعني للاستثناء من حيث المفهوم فالاستثناء من حيث الصدق والمعبود بالحق وواجب الوجود متحدان صدقا سواء اريد بهما ما هو معبود بالحق وواجب الوجود بالفعل او بالامكان واما رادة المعبود بالحق بالامكان من المستثنى منه وواجب الوجود بالفعل من المستثنى فما لا وجه له (قوله او موجود الخ) نقل عنه يسير الى ان الاستثناء بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف فان قلت هلا قدرت الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد على خطأ المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس قرينة الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي آله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون الاستثناء مفراغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل الهاتنهي والمراد بالمحل المحل البعيد اعني الابتدائية لا المحل القريب اعني النصب والادخل البديل تحت النفي ولذا لم يجوز النصب في المستثنى مع انه في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور ويرد على قوله لا على نفي مغايرة الله عن كل آله ما ورد في التناء ولا اله غيرك فتدبر (قوله وفي التنزيل الخ) غير الاسلوب لان العلم مضاف اليه في الظاهر ومبند اليه

في الحقيقة لان ذكر الابد كناية كما في قوله تعالى بما قدمت يدك اى ما قدمت
 فقوله تعالى * تبتيذا ابى لهب * دعاء وقوله وتب الذى بعده خبر وقيل
 المراد هلاك يديه لانه اخذ حجرا بيديه ليرمى به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وحينئذ لا يكون العلم مسندا اليه حقيقة ايضا فيكون نظيرا او يكون معنى تبتي
 هلاك كله كذا افاده السيد قدس سره (قوله اى يدا جهنمى) انما قال
 بالشكر تهو يلا كانه قال اى جهنمى وقيل عدل عن اسماء عبد العزى
 استقيا حلا اسمه وقيل لشهرته بكنيته وقيل كنى بذلك لتلهب وجنبيه
 واشراقهما فذكر كنيته تهكمابه وبافتخاره بذلك فهذه وجوه ثلاثة اخرى
 كذا في حواشى شرح المفتاح الشريفى (قوله انتسابه الى النار) كانتساب
 الاب الى الولد يدل على ملازمته لها وملازمته لها يستلزم كونه جهنميا لزوما
 عرفيا وان لم يستلزمه عقلا فان خزنة النار ملا بسون لها ولبسوا بجهنمين
 (قوله انتقال من الملزم الخ) فان التلازم بينهما فى الجملة متحقق فى الخارج
 والذهن (قوله وهم يعتبرون الخ) فابى لهب باعتبار الوضع العلمى مستعمل
 فى الشخص المعين وينتقل منه باعتبار ٩ وضعه الاصلى الى ملابس اللهب
 لينتقل منه الى انه جهنمى فهو كناية عن الصفة بالواسطة قال
 فى شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بابى لهب لكن
 لينتقل منه الى معنى يلزم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى وكذا ابو جهل
 كناية عن الجاهل و ابو الخير كناية ٢ عن الخير وكان السيد قدس سره
 ابولهب معناه الاصلى ملابس اللهب ملازمة لان لفظ الاب ههنا
 مستعمل فى معنى الملابس دون معناه الحقيقى فاطلق ابولهب على الشخص
 المسمى به ولو حظ معه معناه الاصلى اعنى ملابس اللهب لينتقل منه الى
 ملازمته وهو كونه جهنميا انتهى فعنده كناية بلا واسطة لان ابالهب
 معناه الاصلى ملابس اللهب ملحوظ مع معناه العلمى ولا كناية فى ابى جهل
 وابى الخير لكونه مستعملا فى معناه الحقيقى والحق مع السارح رحمه الله تعالى
 لان ابالهب مستعمل فى الشخص المعين والمتكلم بناء على اعتبارهم المعانى
 الاصلية فى الكنى ينتقل منه الى المعنى الاصلى ثم ينتقل منه الى الجهنمى
 ولا يلاحظ معه معناه الاصلى والا لكان لفظ ابى لهب فى قوله تعالى تبتي يدا
 ابى لهب مجازا سواء لو حظ معه معنى الاصلى بطريق الجزئية او التقييد لكونه
 غير موضوع للمجموع او المقيد وما قيل ان المعنى الحقيقى لا يكون مقصودا

٣ الحقيقى فى المجاز المرسل
 ملحوظ للانتقال منه الى
 المعنى المجازى لكنه غير
 مقصود بالافادة والمعنى
 الحقيقى فى الكناية مقصود
 بالافادة لكن لانداته بل
 لتقدير المكنى عنه وبه تفارق
 الكناية التضمنين والكناية
 انتقال من لازم الى ملزوم
 والاردا ف انتقال من
 مذكور الى متروك فان
 الاردا ف هو ان يريد المتكلم
 معنى ولا يعبر عنه بلفظه
 الموضوع له ولا بد لانه
 الاشارة بل يعبر عنه بلفظ
 يرادفه كقوله تعالى *
 واستوت على الجودي *
 والتعريض هو ان تذكر
 كلاما يحتمل مقصودك
 وغير مقصودك الا ان
 قرأت احوالك تؤكد حمله
 على مقصودك فالتعريض
 هو اللفظ الدال على معنى
 لامن جهة الوضع الحقيقى
 والمجازى بل من جهة
 التاويج والاشارة فيختص
 باللفظ المركب كقول من
 يتوقع صلاة والله انى محتاج
 فانه تعريض بالطلب مع انه
 لم يوضع له حقيقة ولا مجازا
 (كليات)

واعلم ان فى الكناية قولين
 احدهما ان الكناية من ٣

٣ قيل الحقيقة فهي
لفظ مستعمل في معناه
الموضوع له لكن لينقل
منه الى ملزومه فيكون هو
مناط الاثبات والنفي ومرجع
الصدق والكذب كما يقال
فلان طويل التجار قصدا
بطول التجار الى طول
القائمة فيصح الكلام وان لم
يكن له نجاح قط فعلى هذا
يحصل الفرق بين المجاز
والكتابة بالاستعمال في
المعنى الموضوع له في الثانية
وعدم الاستعمال في الاول
والقول الاخر انها مستعملة
في غير الموضوع له مع قرينة
معينة له فيكون لفرق بينها
وبين المجاز بان يعتبر القرينة
المانعة عن ارادته في الثاني
وعدم اعتبارها في الاول
فيؤول معنى عدم الاعتبار
الى صحة ارادة المعنى
الحقيقي معه ولو في محل آخر
وباستعمال آخر بخلاف
المجاز فانه من حيث انه مجاز
مشروط بقرينة مانعة عن
ارادة الموضوع له في
الموضوع له في الكتابة
لا يكون الامكانا على قول
وقد يكون متمعا على قول
آخر كما في قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى فانه

في الكتابة وان مناط الفائدة والصدق والكذب فيها هو المعنى الثاني وههنا
قصد الذات المعين فليس بشئ لان الكتابة لفظ اريد به لازم معناه مع جواز
ارادته معه فيجوز ههنا ان يكون كلا المعنيين مرادا وفي المفتاح تصریح بان
المراد في الكتابة هو المعنى الحقيقي ولازمه جميعا كما سيجي وقد تكلفوا لدفعه بما
لا رضى بسماعه الاذن الكريمة بان المعنى الثاني هو الذات مع وصف كونه جهنميا
دون مجرد وصف كونه جهنميا وبان المكنى عنه في نظر البليغ هو كونه ملابس
الله لينقل منه الى الجهنمي وهو ليس بمقصود بالذات والله در الشارح
رحمه الله حيث قال ان هذا من مرال الاقدام * قال قدس سره صار كونه
جهنميا مما يفهم من هذا الاسم * فيه بحث اما اولا فلان الكتابة لا يشترط فيها
ان يكون المعنى الذي اريد منها مفهوما من اللفظ بل ان يكون ذلك المعنى
الثاني لازما للمعنى الاول لينقل منه اليه للزومه له فاذا كان الشخص ملزوما
لكونه جهنميا يجب ان يفهم من كل لفظ يدل على ذلك الشخص لتحقيق اللزوم
نعم لو ادعى ان لزمه له انما هو في ضمن هذا اللفظ دون غيره لم يكنه مكابرة
واما بان لا يلزم ان يكون الكتابة في اي شيء وامثاله موقوفة على اشتها
ذلك الشخص بذلك العلم وليس كذلك فانهم ينتقلون من الكنية الى ما
يلزم سمائها باعتبار الوضع الاصل من غير توقف على شهرته بها قال الشاعر
* قصبت بالاحسان كي اراه * لسوق كاد يجذبني اليه * فلما ان رأيت رأيت
فردا * ولم ار من ينيد ابنا ليه (قوله له والمقام الصالح الخ) ولا بد منه قال
في شرح المفتاح في جميع هذه الاعتبارات لابد من صحيح ومرجح لكنه
قد فصلهما لكثرة المرجحات كما في الموصول واسم الإشارة وقد يجمعهما
كما في المضمرة والعلم وتبعه السيد قدس سره في شرحه وكتب في حواشيه
فلا بد في المضمرة من صحة اخصار المسند اليه بطريق الاضمار ومن
ان يتصل بذلك احد الامور الثلاثة كين المسند اليه متكلما ومخاطبا
او غائبا مذكورا او في حكمه وقس على ذلك حال العلم ولما لم يكن في هذا
التفصيل مزيد فائدة اعرض عنه بخلاف التفصيل في الموصول واسم
الإشارة فان المصحح فيهما معنى معتد به والمرجح معنى آخر واما في المضمرة
والعلم فكان المصحح هو المصحح هـي ولا يخفى عليك تخالف الحاشية وشرح
فعلبك بالتأمل في التطبيق (قوله الى مشار اليه) اي الى معين عند المخاطب
بشار اليه باعتبار تعيينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانساب

٣ مجاز عن الملك على الاول
لامتناع المعنى الحقيقي وهو
الاستقرار وكناية عن المات
على الثاني فيراد بصحة ارادة
المعنى الحقيقي الصحة من
حيث انه كناية وان امتنع
من حيث خصوص معنى
الكناية وخصوص مادته
(جزء اقنبدى محشئ قاضي
بيضاوى)

مطلب تعريف المسند اليه
بالموصولية م
من تعريف المسند اليه
بالاضمار مثلاً والعلمية
والموصولية واسم الاشارة
مثلاً من حيث علال
مصححة ومرجحة م
كون المرجح والمصحح شيئاً
واحداً في بعض المواد م
يقول التطبيق هو ان صحة
اجزاء المسند اليه بطريق
الاضمار واتصال احد
الامور الثلاثة اعني كون
المسند اليه متكاملاً او مخاطباً
او غائباً شيئاً واحداً فوجد
تطبيق الشرح بالحاشية
فتأمل (لمحرره)

العلة الموجبة ما يمنع تخلف
المعلول عند سواء كانت علة
تامة او جزأً اخيراً منها
فهى مستلزمة للمعلول ٣

الى شئ ما لا الى شئ معين عنده الا يرى انها لاتقع صفة الالئكة صكدا
في الشرحين (قوله وتكون معرفة) على صيغة المجهول من التعريف
اى محضرة بعينه في ذهن السامع بعنوان الصلة (قوله تفصيل الباعث)
المتناول للغاية التى يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والاياء
الى وجه بناء الخبر والمعامل الذى يتقدم وجوده كعدم العلم بغير الصلة
والاستهجان * قال الشارح رحمه الله فى شرحه للمفتاح ان كثيراً من الاغراض
قد يحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشئ الذى حارت البرية فيه وراودته
المرأة التى هوى بيتها والله الذى سمك السماء ونحو ذلك فقد نبهنا على انه
ليس بوارد بناء على ان ليس المراد بالاقضاء ههنا الا مجرد الملازمة
من غير اطراد ولا انعكاس (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة)
هذه النكتة موجبة لا يراد موصولا لانه اذا لم يكن معلوماً للمخاطب بشئ
من احواله المختصة به لا الصلة لا يمكن ايراده بشئ من طرق التعريف
سوى الموصولية واوراده نكرة خروج عن نحن فيه لان كلامنا على تقدير كون
المسند اليه معرفة وما قيل انه ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا رجل عالم فلا بد
من امر آخر من جمع فليس بشئ لان طريق الاضافة غير طريق الموصولية
لان الاول احضار للمعهود بعنوان النسبة لاضافية المفيدة لاختصاصه
المضاف بالمضاف اليه والثانى احضاره بطريق النسبة الخبرية المفيدة
لاتصاف الموصول به كما مر ذلك فى بيان اقسام المعرفة فتدبر فانه قد زل
فيه الاقدام (قوله لقلة جدوى هذا الكلام) لان المفروض ان لا علم المتكلم
بشئ من الاحوال المختصة به سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم
الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم
بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز
ان يكون عالماً بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير
الجدوى وما قيل ان فى قولنا الذين فى بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس
بشئ لان فيه العلم للمتكلم بمجال يخص بهم سوى الصلة وهو الزهد (قوله
او استهجان القصير بحال الاسم) هذه نكتة من جملة لا يلزم فيها الاطراد
والانعكاس فلا بد ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لانفد اختيار
الموصولية لجواز ان يعبر بطريق آخر لا استهجان فيه (قوله اى تقرير
الفرض الخ) اختياره على تقرير المسند والمضاد اليه تعالى ما هو المفهوم

٣ وعكسه والعلل المراجعة
والمنهجية غير مطردة
والمنعكسة واما الموجبة
فهى مطردة ومنعكسة
وقد يسمى المراجعة موجبة
لوجوب رعايتها بحسب
البلاغة لا بحسب الواقع
فلا ينافى تركها في مقام آخر
لاقتضاء ذلك المقام اياه
ولذلك تسميهم يقولون
لا طراد للنكته ولهذا ترى
علماء المعاني يتعرضون
للعلل المراجعة ولا يتعرضون
للعلل المنهجية وقد
يتعرضونها اما لتتميم
الكلام اولتوهم اخلاء علماء
التحويها ثم ان العلل
المراجعة اما باعثة وهى التى
ترجع ايراد التراكيب على
خاصية معينة من خواصها
واما علة غائية ويسمى
غرضها وهى التى يورد
التركيب لتحصيلها والعلة
الباعثة مراجعة بنفسها
واكثر ما يستعملونها
بأذا ومتى والغرض لما كان
معتبرا باعتقاد تقع سببا
للاقدام على ذلك الفعل
كانا كثر ما يعبرونه به عن
الغرض هو اللام او ما يفيد
معنى التعليل ولما كان
الغرض مترتبا على الارادة

من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتزيه يوسف عليه السلام عن الفتناء
(قوله وكان المعنى خادعته) اى ارادت به المكروه من حيث لا يعلم وفيه اشارة
الى ان المراودة مجاز عن الخادعة اذ لم يكن مجيئ وذهاب منها اما بطريق
الاستعارة التبعية والاستعارة التمثيلية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال يخاضم
فلان عن فلان (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى وفيه اشارة الى انه لم يتحقق
الخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما ارادته من الواقعة (قوله عن الشئ)
متعلق بالخادع اى لاجل الشئ الذى لا يريد صاحبه ان يخرج عنه عن يده
(قوله يحتمل الخ) جملة مبنية لقوله فعلت فعل الخادع ولذا ترك العاطف
اى يحتمل الخادع على صاحبه ان يغلبه ويأخذ ذلك الشئ من صاحبه
(قوله وهى) اى الخادعة عبارة عن التمثيل اى الاحتيال لجامعة يوسف
زليخا (قوله لاخر الخ) لتلايق بين الحكاية وما يتعلق به من استهجان
التصريح فاصل اجنبى (قوله فغشيه من اليم ما غشبههم) التعظيم من
حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه انواعا من العذاب ومن حيث الكيفية
لسرعته فى الغشيان فان الماء المجتمع بالقسر اذا ارسل على طبعه كان
فى غاية السرعة ولا حاطنه بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم (قوله
اثام كسحاب) واد فى جهنم والعقوبة ويكسر كذا فى القاموس (قوله اى
تهلكوا الخ) الصرع الالقاء على الارض وهو اما كناية عن الهلاك
او الاصابة بالحوادث (قوله من التنبيه على خطاهم الخ) حيث رتب على
تحقق الصلة ما هو مناف لها ليعلم منه انها منتفية (قوله كان فيه ايماء الخ)
بقى الكلام فى كون الايماء دريعة الى التنبيه على الخطأ وسيجيئ بيانه (قوله
او الايماء الى وجه بناء الخبر) هذا المطلب من المداحض فنقول ما عندى
فى بيان انه قال السكاكى رحمه الله تعالى اوان تومى بذلك اى بالموصول
الى وجه بناء الخبر الذى تبنى عليه اى علة ثبوت الخبر الذى تثبت له لذلك
الموصول وفيه ايماء الى ان الايماء يحصل بعد ان يثبت الخبر له وان تلك
العلية له بحسب اعتقاد المتكلم سواء كان حقيقة او ادعاء وهذا قريب
من قول الاصوليين ان ترتب الحكم على الوصف الذى له صلوح العلية
ايماء الى عايته له نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما * فنقول
الذين امنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم درجات الجحيم
اى لاجل ايمانهم ولجل كفرهم ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة

٣ الناشئة عن اقتضاء المقام
ذلك الغرض يذكرون
في امثال ذلك قولهم
والمقام مقام ذلك اهتماما
في بيان موافقة الارادة
لمقتضى المقام وانما يتركونه
في البعض لظهوره هذه
فائدة فاحفظه م

البدحض مذبوح كى
اياخيله تيمك و برسنه ي
تفتيش ايلك و اياق
سورجوب قايمق معنا سندر
و كوش زواله و ازمق
مغارينه مستعملدر م

٦ ايار الموصول لاجل
الاياء الى وجه بناء الخبر
اعتبارات لطيفة الخ م

بحر كمالك ضرب اول
سالمنددر ان الذى سمك
السماء بنى لنا بيتا دعائمها
اعز و اطول م

لاى الى تعليل بناء الخبر على
الموصول تثبت الخ م

اى بعد حصول الایاء قد يكون هو المقصود منه كما في المثالين المذكورين
وكما في قوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
داخرين فان المقصود منه مجرد التعليل والوعيد على الاستكبار من غير
ان يتوسل به الى معنى آخر وقد يتفرع عليه اعتبارات اخرى يتوسل منه
اليها وتكون هي المقصودة منه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم
بيان لتلك الاعتبارات اى ربما يكون المقصود من الايمان التعريض بالتعظيم
ولا يكون الایاء مقصودا بالذات كقولك الذى يرافقت يستحق الاجلال
والرفع والذى يفارقك يستحق الاذلال والصفع فانه ليس المقصود
من هذا الكلام مجردا لا ياء الى كون مرافقة المخاطب سببا لاستحقاق
الاجلال ومفارقة سببا لاستحقاق الاذلال بل التوسل الى تعظيمه حيث
يستحق مرافقه لاجل مرافقته لذلك وكذا في المفارقة ومنه اى مما جاء
لالایاء قولهم جاء بعد اللتيا والى التعميم وسأتيك في فصل الايجاز
معناه حيث قال وقول العرب بعد اللتيا والى بتر صلة الموصول ايشار
للايجاز تنبيهها على ان المثار اليها باللتيا والى وهى المحبة والشدة
بلغت من شدتها وفظا عتاشا نهيا مبلغا يبهت الواصف معها حتى لا يخبر
ببنت شفة او بالاهانة كما اذا قلت الخبر في الصورتين اى قلت الذى يرافقت
يستحق الاذلال والصفع والذى يفارقك يستحق الاجلال والرفع وربما
جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخبر كقوله * ان الذى سمك السماء بنى
لنا بيتا دعائمه اعز واطول * فان فيه ايماء الى ان علة ثبوت الخبر اعنى بناء البيت
باعتبار القيد الذى هو محط الفائدة اعنى كون دعائمه اعز واطول كون بانيه
رافع السماء بناء على تشابه اثار مؤثر واحد والمقصود من هذا الایاء التوسل
الى تعظيم البناء ورفع لا مجرد الایاء الى التعليل * وربما جعل ذريعة
الى تحقيق الخبر اى جعله محققا ثابتا كقوله * ان التى ضربت بيتا
مهاجرة * بكوفة الجندعات ودهاغول * اى زالت محبتها بعد ان ضربت
لان المهاجرة توجب نسيان الاحبة فان المقصود من الایاء الى التعليل
تثبيت زوال المحبة وتقريره ليتوسل بذلك الى التحسر والتأسف وليس
المقصود مجرد الایاء وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ
كقوله ان الذين ترونها اخوانكم يشقى غليل صدورهم ان تبصرعوا *
فان المقصود من الایاء الى ادعاء كون ظن الاخوة حيلة لحصول شفاء الغليل

التوسل الى ان ظن الاخوة باطل لترتب ما ينافيه عليه وهذا التعليل
 ادعائي كما في قوله تعالى * قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم جعل
 الفرار علة للملاقاة ادعاء لترتب عليه بطلان اعتقاد ان الفرار ناج منه او على
 معنى آخر اى تنبيه المخاطب على معنى آخر كقوله * ان الذي الوحشة
 في داره تونسه الرحمة في لحده * فان فيه ايماء الى ان الوحشة والفقر في الدنيا
 سبب لا يناس الرحمة في القبر وفي ذلك تسلية للفقير على فقره وان كان هذا
 القول تعزية للمصاب فيكون المعنى ان الذي مات وحصل الوحشة والبكا
 في داره تونسه رحمة الله تعالى في لحده ان شاء الله تعالى فالقصد من الايماء
 تسلية المصاب وجهه على الصبر بان موته سبب لحصول الرحمة فلا تجزعوا
 على موته فانه قد حصل له احسن مما كان فيه وانت بعد احاطتك بما ذكرنا حق
 الاحاطة يظهر لك ان هذا توجيه لا وجه لا تكلف فيه ولا يرد عليه شئ من
 الاعتراضات واما توجيه الشارح ٢ رحمه الله فيرد عليه سوى ما اورده السيد انه
 ان اراد ان نفس الصلة تسمى الى جنس الخبر المبنى فمنوع لظهور ان نفس
 الايمان لا يوصى الى ان الخبر من جنس الثواب وكذا الكفر والاستكبار كيف
 والصلة في قوله ان الذي يرافقه يستحق الاجلال والرفع لقصد التعظيم
 والذي يرافقه يستحق الازلال والصفع عند قصد الاهانة واحدة والخبر المبنى
 عليه في احد القولين مناف للخبر المبنى عليه في القول الآخر ولا يكون الشئ
 الواحد موميا الى الجنسين المتنافيين وان اراد ان الصلة بمعونة المقام وسوق
 الكلام تسمى الى جنس الخبر المبنى فسلم لكن من اين يعلم ان ذلك الايماء حاصل
 بالصلة لم لا يجوز ان يكون حاصلا من السوق والمقام حتى لو بدل الموصول
 مع الصلة بلفظ آخر واوحظ المقام والسوق يحصل ذلك الايماء * قال قدس
 سره وليس بناؤه اجناسا مختلفة * اى في نفسه وكونه اجناسا مختلفة بحسب
 اختلاف اجناس الخبر لا يدفع الاستدراك كما لا يخفى * قال قدس سره لعله
 جعل البناء * هذا التوجيه انما يأتى في عبارة المتن دون المفتاح لانه وقع فيه
 بناء الخبر المبنى عليه ولذا قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح يعنى يفهم من
 المبدأ الذى هو الموصول مع الصلة بالفكر والتأمل ان طريق بناء الخبر عليه
 طريق اثبات الثواب والجنان كما في قولك الذين امنوا والعقاب والنيران كما في
 قولك الذين كفروا الخ فجعل البناء فيه معنى الاثبات واعتبر تعدد طرقه باعتبار
 تعدد طرق الخير لكن هذا لا يدفع الاستدراك والاستغناء * قال قدس سره

فافترق التحقيق والايماء
 وسقط اعتراض المصنف
 في الايضاح على السكاكى
 رحمه الله تعالى م
 ٧ اى التوجيه يجعل الوجه
 في قوله او الايماء الى وجه
 بناء الخبر بمعنى العلة توجيه
 وجه م
 ٢ وهو جعل الوجه بمعنى
 الطريق الخ م
 اى وان كان الشئ الواحد
 علة للجنسين المتخالفين
 بحسب اعتقاد المتكلم
 فافهم م

كما يشهد به كلام السكاكي في تعريف المسند السببي حيث قال هو ان يكون
مفهوم المسند مع الحكم عليه باله ثابت للشيء الذي يبنى عليه ذلك المسند
مطلوب التعليق بغير ما يبنى عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما
او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده
بالاثبات او بالنفي فيطلب توليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبت او نفي
ليكون ما بعده ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق
والثاني نحو زيد ضرب اخوه انتهى فجعل القسم الاول مقابلا للقسم الثاني
وفيه تقديم المسند * قال قدس سره على تقدير صحته * اي لانسيم ان الموصوف
بالبناء هو الخبر المتأخر فان البناء عبارة عن اثبوت او الاثبات وهو لا يختص
بالتأخر والتأخر في تعريف السكاكي مستفاد من المقابلة * قال قدس سره
والاستغناء * لان الخبر وان كان موصوفا بالتأخر لكن لا دخل له في الائمة (قوله
كالارصاد) والفرق بينهما ان الارصاد من المحسنات اللفظية وان هذان
النكات المعنوية كما يدل عليه تفسيرهما * قال قدس سره لا نزاع في كون
هذا الكلام مشتقاً من الح * لا يخفى على النصف ان الائمة في هذا الموصول انما هو
الى كون الخبر المذكور بعده مما له نوع مناسبة برفع السماء والا لما اختاره اماماته
من جنس الرفة والبناء فكلما حتى لو قيل ان الذي رفع السماء فرش الارض
كان كلاما بليغا * قال قدس سره الان ذلك الائمة لا مدخل له الح * قيل ان
قصد التعريض ٢ بالتعظيم من نفس الموصول فالائمة لا مدخل في ذلك لان
الائمة الى جنس الخبر الذي بناؤه مشعر بالتعظيم ائمة الى التعظيم وان قصد
التعريض بالتعظيم من مجموع الكلام المشتمل على الموصول والصلة والخبر
فان التعريض بالتعظيم حاصل من نفس الصلة من غير مدخلية الائمة قدم
الموصول او اخره مقصود الشارح رح هو الاول وفيه ان التعريض بالتعظيم
اذا كان حاصل من نفس الصلة بعد ملاحظة الخبر فالخارجة الى اعتبار
حصوله من الائمة مع خفائه واي فائدة في ذلك قال قدس سره وانما نشأ
التعظيم من نفس الصلة لكن بعد ملاحظة ثبوت الخبر للموصول (قوله
ففيه ائمة الى ان طريق الح) فيه بحث لانه قال الله تعالى * الذين كذبوا شعيبا
كان لم يغفوا فيها الذين كذبوا شعيبا كانوا الحاسرين * فرتب على صلة
واحدة امرين كل منهما داخل تحت جنس فلو فرض الائمة فيه بالمعنى الذي
ذكره الشارح رحمه الله كان ائمة الى القدر المشترك بينهما اي كونهم

٧ وان لم يكن الخبر المذكور
بعد الموصول مما له نوع
مناسبة برفع السماء لما اختار
الشاعر هذا الموصول
مع صلاته فافهم م

٢ يعني يمكن تحصيل
التعريض بالتعظيم من
نفس الموصول مع الصلة
ومن مجموع الكلام لكن
مقصود الشارح الاول م

٩ اي فاندفع اعتراض
السيد الشريف علي
الشارح رحمه الله م

كان لم يزلوا ولم يقيموا
بديارهم ومطلع الآية
وقال الملا الذين كفروا من
قومه لئن اتبعتم شعيبا انكم
اذا خاسرون فاخذتهم
الرجفة فاصبحوا في
دارهم جاثين الذين
كذبوا شعيبا كان لم يغنوا
فيها باركين على ركبهم
الذين كذبوا شعيبا كانوا هم
الخاسرون *

وتكرار الموصول والصلة
للدرد على قولهم السابق
فافهم (جلالين)

٩ اي فحصل كلام
الشریف الجرجاني
قدس سره ان ايراد
الموصول الخ لكن فيه منع
مع تسليم ثبوت اصل الائمة
في الواقع فافهم م

قوله علة اسناد المتكلم الخ
مبتدأ خبره قوله كونه على
الوجه الخصوص وجملة
المبتدأ والخبر خبران في
قوله فان كل مسند اليه

٦ وجه الظهور ان البناء
اصل والائمة و ايراد
الموصول مع الصلة فرع
وتابع له فلهذا خاص بالبناء

فأمل م

مستحوطا عليهم مطلقا سواء كان بالهلاك في الدنيا او بالخبية والخسران
في الآخرة * قال قدس سره وسبب حامل وعلة باعثة الخ * انه فيه انه ليس
المراد بالعلة الباعثة العلة الغائية وهو ظاهر اذ ليس المقصود من الاسناد
الاستكبار بل انه لولا استكبارهم لما اسند المتكلم الدخول اليهم وكذا الحال
في الامثلة الاخر فالحاصل ٩ ان ايراد الموصول للائمة الى انه لولا اتصاف
الموصول بالصلة لما اسند المتكلم الخبر اليه وفيه ان لا نسلم ان الموصول ائمة
الى ذلك نعم انه متحقق في الواقع ولو سلم فاي فائدة في هذا الائمة فان كل
مسند اليه معزفة او نكرة علة اسناد المتكلم الخبر اليه ككونه على الوجه
المخصوص من التعريف والتكثير * قال قدس سره ثم ان ذكر علة البناء الخ *
لا يخفى ان كلامه ههنا وفي شرحه للمفتاح صريح في ان ذكر الصلة قد يجعل
ذريعة الى التعظيم والاهانة والكلام في ان الائمة الى علة الاسناد قد يجعل
ذريعة الى ذلك وهذا من البحث الذي اوردته على الشارح رحمه الله تعالى
* قال قدس سره فان لم يشترط الخ * دفع لما يقال ان التعريض بالتعظيم
وغيره حاصل سواء قدم الموصول او اخر فلا وجه لتخصيصه بالبناء
ووجه الدفع ظاهر (قوله بواسطه الاشارة اليه حسا) اي من حيث الحس
او اشارة حس ومعنى الاشارة الحسية على ما في الرضى الاشارة بلبس او بجارحة
اخرى (قوله الى مشاهد محسوس) اي حاضر من شاهده اذا حضره قال
القاضي في تفسيره واصل التركيب يدل على الحضور (قوله محسوس) اي
مبصر من احسنه ذا ابصرته على ما في القاموس فالمعنى الى حاضر عند المتكلم
يمكن من الاشارة اليه مبصر وقد صرح به الرضى بعد ورقة بقوله فلا جرم
لم يوثق بها اي باسماء الاشارة الاشياء يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر
والمتوسط لا في البعيد الغائب فاقاله السيد الاول ان يقول الى محسوس مشاهد
وحمل المشاهد على المبصر والمحسوس على ما يتناول الحس ليس بشيء
(قوله الى محسوس غير مشاهد) اي مبصر غير حاضر كما في نحو تلك الجنة
(قوله اولى ما يستحيل احساسه) اي ابصاره عادة نحو ذلكم الله وذالكما
مما علمني ربي كذا في الرضى وزاد الشارح رحمه الله تعالى ومشاهدته اي
حضوره تنبيهها على ان ما يستحيل ابصاره يستحيل حضوره والا لجاز ان
يكون بحضورتنا جبال لانها فاقيل ان الظاهر ايراد كلمة او اوترك لفضية
مشاهدته ليس بشيء (قوله اكل تمير) وهو التميز بالقلب والعين فانه لا يتميز

الكن منه ولا يحصل ذلك الا باسم الإشارة * قال قدس سره هذا جار في
 الالفاظ كلها الخ * المقننات والدواعي التي تبين في علم المعاني بعضها
 مدلولات وضعية للالفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والا حضار بعينه
 وبعضها من مستنبعات التراكيب يدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية
 ولو بتوسط الذوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعاني الوضعية او رد
 الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات لزائدة وكان الدواعي
 اليها افادة معانيها الاصلية وحيث قد معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره
 هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له في افادة الحكم على ذات
 المسند اليه او المسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى المخصوص بعينه واذا
 قصد افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة
 في الالفاظ كالتحقير والتعظيم والتنبيه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها
 على اصل المراد ان اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده
 عنها لافادة تلك الخصوصية فظهر ان ما ذكره الشارح رحمه الله لا يجري
 في الالفاظ كلها وان قوله وهو زائد على اصل المراد ليس مستدركا عندبراهانه
 من النقائص وفي شرح المفتاح الشريفي انه ان جعل القرب والبعد والتوسط
 داخله في معاني اسماء الإشارة كان هذا بجنالغويا وان جعلت خارجة عنها
 يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في القلة والكثرة والتوسط كان من علم
 المعاني انتهى ولا يخفى ان اعتبار الخروج امر خارج عما اتفق عليه ائمة اللغة
 * قال قدس سره اجراء الامور العقلية مجرى الخ * فيكون استعمال اسماء
 الإشارة فيها بطريق الاستعارة المكنية على تشبيه الامور العقلية بالامور
 المحسوسة في تفاوت المراتب * قال قدس سره ولك ان تقول الخ * وحيث قد
 يكون استعمالها في رفعة المحل ودناءتها بطريق المجاز المرسل * قال قدس
 سره فان نجم الايمنة * المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما اجله
 الشارح رحمه الله فان قوله ويجوز ان يشار الى قوله بخلاف المعنى الغائب
 المذكور تفصيل لقول الشارح رحمه الله وقيد ك المعنى الحاضر المتقدم
 ذكره حيث اشار بلفظ قد الى ان الاصل فيه الإشارة بلفظ القريب ولم يذكره
 صريحا ولا بعلمه وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور الى قوله اذا كان
 عينا تفصيل لقول الشارح رحمه الله ولفظ ذلك صالح الى قوله وقيد ك
 المعنى الحاضر والتعليل المذكور فيه بقوله لان المحكي عنه غائب قاصر لا بد

رد على السيد حمله على
 العرفي رد على العصام لكن
 الحق معهما لاعم المحشى
 على ما ارتضاه الفحول

م

المستنبعات هي المعاني
 التضمنية والالترامية التي
 تفهم في ضمن المدلولات
 بالدلالات العقلية لا الوضعية
 المطابقة مع تعلق قصد
 المتكلم بها (لمحرره قبرسى)
 وحين اورد الالفاظ الدالة
 على المعاني الوضعية وجرد
 الكلام عن الخصوصيات
 والكيفيات الزائدة معنى
 زيادتها الخ م

م

٧ لعل وجه الامر
 بالتدبر ان تجريد الالفاظ
 عن الدلالة على معانيها
 الوضعية ليس بلازم
 في ايراد ما يفيد تلك
 الخصوصيات والجواب
 ان المعاني الاول مطروحة
 في الطرف عند البلغاء
 لا يعتبرون اليها اصلا فان
 العبارات التي يدل على
 المعاني الاول ملحق
 باصوات الحيوانات

م

عندهم م
 صريحا ولا إشارة لعلته
 نسخته

ان يضم اليه انه تقدم ذكره صار كالشاهد * قال قدس سره الى المعنى
الحاضر * اراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما يعده العرف حاضرا
كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا بلفظه وعدم انفصاله عما
بعده وان كان منقضيا في نفسه * قال قدس سره بخلاف المعنى الخ *
متعلق بقوله ويجوز ان ينسار * قال قدس سره وهكذا الحال * اي كحال
المعنى الغائب حال العين الغائب * قال قدس سره واسم الاشارة الخ *
هذا الكلام لا يثبت ماهو المفهوم مما تقدم من اشتراط تقدم الذكر
في جميع الاقسام الاربعة ليصح التعبير عنها باسم الاشارة (قوله وهو الذين
يؤمنون) اي الذوات المعهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلية في
المصفات خارجة عن المشار اليه فلا ينافي ذكر الصلة ههنا عده الايمان
من الاوصاف والناظرون لم ينتهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر
الصلة ههنا استطرادى لفتح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد
هو الموصول فقط * قال قدس سره المناسب ان يقال وهو المتقون الخ *
فيه بحث لان الذين يؤمنون الخ ان كان مفضولا عن المتقين فصلة
اولئك على هدى في محل الرفع على انه خبره وجلة الذين يؤمنون مع
خبره جواب سؤال كانه قبل ما بال متقين خصوا بالهدى وهل هم احق
بذلك فاجيب بالذين يؤمنون الخ فلا بد ان يكون اولئك اشارة الى الذين
يؤمنون الخ ليرتبط النظم ويصح الجواب وان كان موصولا به صفة له
فجملة اولئك على هدى استئناف لا محل لها وهو نتيجة الاحكام والصفات
المتقدمة اوجواب سؤال كانه قيل ما للموصوفين بهذه الصفات اختصوا
بالهدى فالمناسب ان يكون المشار اليه الذين يؤمنون لقربه ولكونه مجرى
عليه الصفات المذكورة بالذات واما المتقون فانصافهم بالصفات
المذكورة لاتحادهم بالذين يؤمنون * قال قدس سره كما صرح به الخ *
فيه ان المصريح به الايمان لا الذين يؤمنون * قال قدس سره ان ظاهر المقام الخ
فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي اراد المضمير فانه لازم في المعرف بلام العهد
الخارجي وفي اسم الاشارة اذا كان المشار اليه عينا غائبا كما مر فانه يقتضي
ان يكون اراد اسم الاشارة من خلاف مقتضى الظاهر وليس كذلك كما
عرفت منقولا عن الرضى على ان هذه المقدمة لا يحتاج اليها في اتمام
المقصود اذ يكفي ان يقال اسم الاشارة لاستدلاله كمال التميز وهو انما يحصل
بالصفات المتقدمة كما ان اراد بمنزلة ذكر المشتق فيشعر بعلة تلك

جواب سؤال مقدر وهو
١ ان القسم كيف يكون
حاضرا مع ان حرف منه
يتوقف على انقضاء حرف
فاجاب بما ترى م
٢ المشار اليه العين الغائب
والمعنى الغائب
٣ هو المشار اليه العين الحاضر
٤ والمعنى الحاضر م

مطلب كلمات تتعلق بإيراد
المسند اليه معرفا باللام

م

الإوصاف لما جرى عليه (قوله أي إلى حصة الخ) يعني أن المراد بالمعهود
الحصة المعهودة لأنها الكاملة في المعهودية ولو قوعه في مقابلة نفس
الحقيقة والإشارة إلى المعهود متحققة في لام الجنس أيضا والحصة
والفرد عند هم بمعنى واحد والفرق بينهما أنهما في اصطلاح المنطق
ولذا قال في شرح المفتاح وأما إلى حصة معينة من الحقيقة فردا أو فردين
أو أكثر وإنما اختار لفظ الحصة لأن المتبادر من الفرد الشخص الواحد
والمعهود الخارجي قد يكون نوعا وقد يكون أكثر من واحد قال في شرح
المفتاح وأما الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه باللام فهي متى أريد
بالمسند اليه نفس الحقيقة أو عموم الأفراد وشمولها أو حصة معينة منها
(قوله واحدا كان الخ) كما إذا قيل لك جاءني رجل أو رجلان أو رجال
فتقول أكرم الرجل أو الرجلين أو الرجال كذا في شرح المفتاح (قوله وذلك
لتقدم الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما في الضمير الغائب لأنه
قرينة لإرادة الحصة على ما وهم لأنه يلزم أن يكون استعمال المعرفة فيه
مجازا مع أن كمال التعريف فيه وإيراد بالكساية ما يقابل الصريح لا المعنى
المصطلح (قوله ربني وضعتهما أي) تثبت الضمير مع كونه راجعا إلى ما
لأنه دأربين المرجع والجمال التي هي بمنزلة الخبر أعني أي فرعاية الخبر
أولى (قوله لكن التحرير الخ) يعني يضم الحال أعني محمرا صار مختصا بالذكر
لا أن المراد من كلمة ما المذكور (قوله كما في وصف المنادي الخ) هذا على تقدير
أن يكون المنادي هو المعروف باللام كما أشار إليه الشيخ ابن الحاجب بقوله
وإذا نودي المعروف باللام قيل يا أيها الرجل فيكون المنادي هو الرجل
المعهود ولحضوره الاستفادة من النداء لا يحتاج إلى تقدم الذكر وأما على ما
ذهب إليه الشيخ الرضي من أن المنادي هو أي والوصف لازما، الإيهام وبيان
الماهية فالتعريف للجنس (قوله واسم الإشارة الخ) ليت شعري ما معنى
كون اللام في هذا الرجل للعهد فانه ذكر الرضي في بحث المنادي أنه لا يوصف
اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعروف باللام أما اسم الجنس فلأنه هو الدال
على الماهية من بين الأسماء والمحتاج اليه في نعت أسماء الإشارة بيان ماهية
المشار اليه وأما التعريف باللام فلأن تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس
وتعيين الفرد من أفرادها قد علم من اسم الإشارة فلم يبق إلا التطابق
المطلوب بين النعت والمنعوت وأخضر التي التعريف هي اللام أذهي

أقل من المضاف اليه (قوله الى نفس الحقيقة) أي مع الإشارة الى حضورها في ذهن السامع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيري للحقيقة للتنبيه على أن لبس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور أي الماهية الموجودة وضافة المفهوم الى المسمى بيانية لأن المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوماً الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان فهومن قبيل خاتم فضة (قوله من غير اعتبار لما صدق الخ) عدم اعتبار الشيء لبس اعتباراً لعدمه فلام الجنس متناول للام الطبيعة نحو الانسان نوع واللام الداخلة على المعارف (قوله وقد يأتي) لم يقل وقد يقصد لأن الوحدة البهيمية مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من المعرفة باللام (قوله باعتبار عهديته الخ) أي الفرد البهيم باعتبار مطابقته للماهية المعلومة صار معهوداً أي معلوماً فلعهديته بهذا الاعتبار يسمى معهوداً ذهنياً ومعنى المطابقة اشتغال الواحد عليها أو صدق الماهية عليه (قوله للحقيقة المتحدة) أي الموصوفة بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الإشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرفة بلام الحقيقة أعني ما وضع ليعمل في شيء بعينه فإن الماهية الحاصلة في الذهن امر واحد لا تعدد فيه في الذهن إنما يلحقها التعدد بحسب الوجود (قوله باعتبار أن الحقيقة الخ) لا باعتبارها بخصوصه والالكان مجازاً من باب إطلاق المطلق على المقيد من حيث أنه مقيد (قوله فجاء التعدد) المستلزم للابهام من حيث الوجود باعتبار الوضع بخلاف النكرة فإن الابهام فيها باعتبار الوضع (قوله والفرق بينه الخ) لما علم مما تقدم أن المعرفة بلام العهد الذهني مستعمل في فرد من الحقيقة والنكرة أيضاً كذلك بين الفرق بينهما دفعاً للاشبهاء وتمهيداً لقوله وهذا في المعنى كالنكرة بأن الفردية في النكرة مستفادة من نفس اللفظ وفي المعرفة المذكور من القرينة الخارجية وأما الفرق بينهما وبين أسماء الاجناس التي لا دلالة فيها على الفردية فواضح وكذا الفرق بين أسماء الاجناس المعرفة بلام الجنس وغير المعرفة بها وهو الإشارة الى نفس الحقيقة في الأولى دون الثانية معلوم مما مر فلذا لم يتعرض لهما (قوله المستعمل في فرد) أي الذي أطلق على فرد لأنه مستعمل في الماهية المتحدة في الذهن والفردية إنما جاءت من خارج إلا أنه تسامح ههنا اعتماداً على ما سيجي (قوله ضمناً) أي تبعاً بسبب اعتبار الوجود لا قصداً من لفظه بحسب الوضع (قوله

وأي الأول ذهب ابن
الحاجب والثاني ذهب
الشارح رحمه الله وفي تقديم
الأول إشارة الى أن المختار
عنده م

بالنظر الى القرينة) قيد لذواللام (قوله وان كان في اللفظ يجري الخ) فعلى تقدير عدم اجراء احكام المعرفة عليه في اللفظ كما في ولقد امر على التيم يسبني كونه في المعنى كالنكرة اولى وليس المراد انه تعريف لفظي لما عرفت ان اللام فيه للإشارة الى نفس الحقيقة وان الفردية جاءت من قرينة خارجية (قوله اضطررتهم الى الحكم بكونه معرفة) فالتعريف فيهما تقديرى دل على تقديره اجراء الاحكام المذكورة كالعدل في عمرو وليس المراد ان الاحكام اللفظية اضطررتهم الى اعتبار التعريف اللفظي فيهما وليس في معناه تعريفا أصلا فانه خلاف مذهب القوم وانما ذهب اليه الشيخ الرضى قياسا على التأنيث اللفظي والنسبة اللفظية (قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا) حيث قالوا ان اللام فيه للإشارة الى نفس المفهوم والفردية انما جاءت من خارج وان العلم الجنسى موضوع للماهية المتحدة المعهودة في الذهن بخلاف اسم الجنس (قوله لا توقيت فيه) هذا على تقدير ان لا يفسر الذين انعمت عليهم بقوم مخصوص * قال قدس سره يرد عليه الخ * فيه ان جواب السارح رحمه الله تعالى مبنى على ما تقر عندهم من ان المعرف بلام الجنس حقيقة في الماهية من حيث هي واذا كان كذلك فلا شك ان استعماله في الفرد لوجود الحقيقة فيه لا بخصوصه يكون حقيقة على ما ينه في الفن الثاني من ان استعمال المطلق في المقيد من حيث انه مما يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الإنسان على زيد واما ان المعرف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في الماهية من حيث هي بعد ان يكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر فكلام آخر لا تعلق له بالجواب * قال قدس سره وفيه بعد * لا يعد فيه فانه قد اعترف في الحاشية التي بعده بذلك في المعرف بلام العهد وقد صرح الشيخ الرضى وغيره بوضع المركبات بالوضع النوعى سوى وضع اجزائه المادية * قال قدس سره لم يكن اختلاف في ما هو معنى التعريف اه هذا انما يتم اذا لم تكن النسبة الى الحاضر الجزئى مأخوذة في مفهوم كل منهما لكن الحق انها مأخوذة فيه لكون المعانى الحرفية نسباً جزئية غير مستقلة بالمفهومية * قال قدس سره ان معنى التعريف مطلقا * لا ميا كان او غيره * قال قدس سره لان معرفة الجنس غير كافية الخ * يعنى ان المعترف في العهد الخارجى تعيين الخصصة ومعرفة السامع لها بخصوصها وهي لا تحصل بمعرفة الجنس بخلاف العهد الذهنى والاستغراق فان

في علم الجنس والمعرف بلام
العهد الذهنى م
قوله لا توقيت اى لا تعين
م
الى الخاص الجزئى الخ
بمعنى

المعتبر فيهما معرفة الجنس من حيث هو وكون الحكم بحسب الوجود في كل
 الافراد او بعضها استفاد من قرينة خارجية عن مدلول اللفظ * قال قدس
 سره ثم الظاهر الخ * لتلايلزم كونه مجازا من باب اطلاق اسم الجزء اعني اسم
 الجنس الموضوع للماهية على الكل وانما قال الظاهر لان القول بكونه مجازا
 وتقدم الذكر قرينة خلاف الظاهر لان كمال التعريف والتعيين فيه * قال
 قدس سره ولا حاجة الى ذلك * اي القول بوضع آخر في الاقسام الثلاثة
 بل يكفي فيها وضع الاجزاء وذلك لان اسم الجنس مستعمل في الماهية من
 حيث هي واللام للإشارة الى حضورها في ذهن المخاطب والفردية كلا
 او بعضها استفادة من خارج هذا وفيما ذكره بحث اما اولافلانه ان اراد ان الاسم
 الذي دخله لام العهد موضوع بوضع آخر للعهد الخارجي فذلك فاسد لانه
 موضوع للجنس وبعد دخول اللام لم يوضع للفرد المعين وان اراد ان مجموع
 الاسم واللام موضوع بوضع آخر وغير وضع الاجزاء للخصصة المعينة كان
 اللام فيه بهذا الوضع للإشارة الى الخصصة المعينة كما كان اللام قبل هذا
 الوضع للإشارة الى حضور الماهية من حيث هي فيكون الاختلاف في مدلول
 اللام في المعرفة بلام الجنس للإشارة الى حضور الماهية وفي المعرفة بلام
 العهد للإشارة الى الخصصة المعينة ولا يكون معنى اللام متحدا فيهما
 والاختلاف باعتبار معروض التعريف واما ثانيا فلان القول بالوضع العام فيه
 لا يكاد يصح لانه انما يكون فيما اذا كان الموضوع لفظا مخصوصا والموضوع له
 الجزئيات الملحوظة بوجه شامل لها وههنا لوحظ الموضوع بوجه كلي اعني
 الاسم الذي دخله اللام ووضع باعتبار الهيئة التركيبية للخصصة المعهودة بين
 المتكلم والمخاطب من مدلول ذلك الاسم الذي تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا
 فهو موضوع بالوضع النوعي كسائر المركبات نعم اللام الداخلة عليه موضوعة
 بالوضع العام لكل واحد من جزئيات حضور الخصصة المتقدمة ذكرا * قال
 قدس سره اذا جعل الخ * متعلق بقوله وضع آخر بخلاف ما اذا جعل
 موضوعا للفرد المنشرف فان الحال بعكس ما ذكر اذا لا حاجة حيثئذ الى
 القول بوضع آخر للاسم المعروف في المعهود الخارجي بل وضع الاجزاء كافية
 فان اللام يفيد تعيين ذلك الفرد ولا بد من القول به في المعرفة الجنسية لتلايلزم
 كونه مجازا من باب اطلاق اسم الكل على الجزء (قوله وهذا المعنى الخ)
 اورد الفرق بين المعرفة والكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى

قوله لتلايلزم كونه اي كون
 الاسم الذي دخله لام
 العهد الخارجي مجازا

قوله على الكل وهو الفرد
 المستعمل فيه اسم الجنس
 فافهم
 قوله اي في وضع آخر

اعتراض على كون الاسم
 الذي دخله لام العهد
 موضوعا بالوضع العام

وههنا يجري مثل البحثان
 المذكوران قريبا م

جواب لسؤال مقدر وهو انه اما ان يكون الحضور الذهني معتبرا في اسماء
الاجناس النكرة او لا يكون فعلى الاول لا يكون فرق بينهما وبين المعارف
بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم ان يكون الخطاب بها خطابا بما لا يعلمه
المخاطب فاشار الى دفعه باننا نختار الشق الثاني ولا نسلم لزوم ما ذكر لان عدم
اعتبار الشيء لبس باعتبار لعدمه فلبس عدم اعتبار الحضور في اسماء
الاجناس النكرة باعتبار لعدم الحضور فيها حتى يلزم ما ذكر وبعض
الناظرين قرر الاعتراض هكذا وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر
في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعارف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الجنس
عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور لبس
اعتبارا لعدمه والمنافاة انما هو بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير
ولا ينبغي ان المناسب لهذا التقرير ان يترك الشارح رحمه الله تعالى قوله وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة لان المعترض معترف به وان يراد بالنكرة
مالبس فيه آلة التعريف لا ما فيه تنوين التذكير لانه بدخول اللام يسقط
التنوين الدال على عدم الحضور فكيف يلزم اجتماع المتنافيين وان يقال
لبس اعتبارا لعدمه على ما في بعض النسخ دون ما في اكثر النسخ من قوله
لبس باعتبار عدمه (قوله وهو ان يراد كل فرد بما يتساوله الخ) الاظهر
ما في شرح المفتاح الشريف ان الاستغراق العرفي ما بعد في العرف شمولاً
واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي المسمى بالحقيقي ما يكون
شمولاً لجميع الافراد بحسب نفس الامر فلا واسطة بينهما اصلاً واما على
ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا بد ان يقال ان ذكر اللغة بطريق
التمثيل والمراد بحسب اللغة والشرع او الاصطلاح اعم من ان يكون بحسب
المعنى الحقيقي او المجازي (قوله بمعنى الحدوث) اي الدلالة على الزمان
(قوله اتفاقاً فيه) اشارة الى عدم الاعتداد بقوله من قال ان اللام فيها ايضاً
موصول كما في المعنى (قوله يأتي للاستغراق) فان الموصول كالمعرف
باللام يبيح لمعانار بعة والاصل فيه العهد والجنس (قوله واستغراق
المفرد الخ) الاستغراق لا تعدد فيه في ذاته بل يتعدد بحسب
الآلات والالفاظ المفيدة له فالقضية اما شخصية او كلية وهذا الحكم
بحسب اصل الوضع والنظر الى المدلول المطابق فلا ينافي تخلفه في بعض
الصور بمعونة المقام او بحسب استلزام الحكم على الكل الحكم على كل واحد

اي المعارف بلام الحقيقة
واسم الجنس المعارف باللام

م
من كون الخطاب بالاسماء
الاجناس النكرة خطا
بما لا يعلمه المخاطب م

اي فيجوز تحقق الحضور
في اسماء الاجناس النكرة
في حد ذاته مع عدم اعتباره
فيها فلا يلزم الخطاب بما
لا يعلمه المخاطب م

اي اللام في اسم الفاعل
الذي بمعنى الثبوت كاسم
الفاعل الذي بمعنى
الحدوث موصول م

اي الحكم باشمالية استغراق
المفرد الخ م

او بالعكس فلا يرد ان قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال او هذا الخبز
يشبع كل رجال اشمل من قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجل وقولنا هذا
الخبز يشبع كل رجل ولا ان قولنا جاءني كل رجل لبس اشمل من قولنا جاءني كل
رجل يرشدك الى ما ذكرنا تعليل الشارح رحمه الله تعالى بقوله لانه يتناول
الح (قوله انما يتناول كل جماعة الخ) لان الاستغراق معناه شمول افراد مدلول
اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة (قوله وانما اورد البيان الخ) لا يخفى ان
عبارة المتن ليست نصا في لا التي لنفي الجنس فيجوز ان يكون في كلا الموضعين
لا المشبهة بلبس او الاولى لنفي الجنس والثانية المشبهة بلبس وما وقع في
الايضاح والمفتاح من قوله بدليل انه لا يصدق لرجل في الدار في نفي الجنس
اذا كان فيها رجل اورجلان و يصدق لرجال في الدار فيجوز ان يكون
معناه لرجل في الدار اذا استعمل في نفي الجنس احترازا عما اذا استعمل في نفي
الوحدة فانه لا عموم له حيث ذكرنا صرح به السيد ويؤيده انه قال في نفي الجنس
دون لنفي الجنس * قال قدس سره جاز في غيره من المجموع * فيه بحث اما
اولا فلا نه ان اراد بالمجموع المستغرق سواء كانت بحرف التعريف
او بالاضافة او بوقوعها في سياق النفي فلا نسلم الملازمة لان البيان مختص
بالواقع في سياق النفي وان اراد المجموع الواقعة في سياق النفي الظاهرة
في الاستغراق فالملازمة مسلمة لكن لا نسلم اتضاح ثبوت المدعى بذلك لان
المدعى اعم من الواقع في سياق النفي وغيره واما ثانيا فلا نال لازم مما ذكره ان
يكون الاستغراق المنصوص في المفرد اشمل من الاستغراق المنصوص وغير
المنصوص في الجمع ولا يلزم ان يكون الاستغراق الظاهر في المفرد اشمل منه
ولو اريد البيان بطريق الاولوية لوجب ان يقرأ لرجال بلا التي لنفي الجنس
ولرجل بلا المشبهة بلبس ليدل على اشتمالية الاستغراق الظاهر في المفرد من
الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم اشتمالية المنصوص في المفرد من الظاهر
في الجمع بطريق الاولى والحق ان كلام الشارح رحمه الله تعالى غير
محتاج الى هذه العناية فان مقصوده ان الاستغراق بلا التي لنفي الجنس
واضح غاية الوضوح فالاستشهاد بهما اولى لكونه نصا في المقصود
وان اتضح ثبوت المدعى حاصل بهذا البيان اذ الظاهر عدم الفرق
بين الاستغراق الحاصل بحرف النفي وغيره وبين الظاهر والمنصوص في
مفهوم الاستغراق انما الفرق بين ادوات الاستغراق وبين احتماله لغير

اعراض على الشارح
يحمل لا على نفي الجنس

م

الاستغراق وعدمه * قال قدس سره لا يوجب تخصيصا الخ * اما على
 مذهب الجمهور من ان الاستثناء اخراج عن الحكم دون المدلول فلان
 المستثنى منه على عومه واما على مذهب من جعل المستثنى منه مستعملا
 فيما سوى المستثنى مجازا والاستثناء قرينة عليه فلان التخصيص فرع
 استعمال اللفظ في المعنى العام ولا استعمال فيه ههنا واما على مذهب
 من قال ان مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوع لما سواه بالوضع
 التركيبي كانه وضع لفظ سبعة مثلا للعدد المخصوص وعشرة الاثنية
 ايضا فلان المستثنى منه عنده بحسب هذا الوضع بمنزلة زاء زيد لا معنى له
 فضلا عن التخصيص هذا خلاصة التحقيق الذي اشار اليه ومن لم ينبه
 قال هذا انما يتم على مختار الرضى من انه تخصيص في الحكم لا في مدلول
 المستثنى منه * قال قدس سره نفى واحد لا بعينه * اى نفى الواحد لا بشرط
 شئ من الاجتماع مع آخر وعدمه * قال قدس سره لانصا * بخلاف
 لارجل بلا الجنسية فانه نص في الاستغراق لتضمنه من الاستغراقية ولا يستعمل
 بالوجه الثانى لمنافاته من الاستغراقية * قال قدس سره نفى الواحد من
 حيث هو واحد * اى بشرط عدم الاجتماع * قال قدس سره وليس
 هذا من العموم * اى الشمول والاحاطة اذ المعنى نفى الواحد من حيث
 الانفراد نعم له عموم على سبيل البدل اذ يجوز ان يكون ذلك الواحد المنفرد
 زيدا او عمرا او بكرا فن قال فيه مناقشة فانه يفيد نفى فرد موصوف
 بالوحدة على الاطلاق سواء كان زيدا او عمرا او غير ذلك فيتحقق العموم
 لم يأت بشئ (قوله ولقائل ان يقول الخ) يعنى ان المدعى ان استغراق المفرد
 سواء كان بحرف التعريف او بغيره اشمل من استغراق الجمع والبيان الذى
 ذكره المصنف رحمه الله تعالى لا يجرى الا فى النكرة المنفية فلا يتم التقريب
 فهو منع لاستلزام الدليل المذكور للمدعى ويتم بقوله فلان ذلك فى المعارف
 باللام وقوله بل الجمع المحلى الخ اعراض عن المنع واثبات للمساواة بينهما
 استظهارا (قوله مثل المفرد) المحلى باللام الاستغراق فى كون كل منهما شمول
 فرد فرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لا يستثنى من المفرد المستغرق
 الا الواحد ويستثنى من الجمع الواحد والاثنان والجماعة فى الرضى فى بحث
 المعرفة لا يستثنى من المفرد الا المفرد * وقوله تعالى ان الانسان لى خسر
 الا الذين امنوا * اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقال الرجل يرفع

اى اما عدم ايجاب
 الاستثناء تخصيصا على
 مذهب الجمهور الخ

م

مطلب الفرق بين العموم

والشمول م

٧ اى نفى الواحد من حيث

هو واحد من العموم

م

المراد من النقل تأييد

كلامه فى الفرق بين اسم

الجنس المفرد والمعرف

باللام واسم الجنس الجمع

المحلى باللام م

هذا الحجر الا الزيدىين معا او الاثلثكم معا وكذا لا يستثنى من المثني الا المثني
واما الجمع فيصح استثناء الواحد والمثني والجمع منه نحو لقيت العلماء الا الزيدىين
او الا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى كل
منكر مضاف الى مفرد وغيره بمعنى لقيت العلماء الا الزيدىين او الا زيدا اى
كل عالم وكل عالين وكل علماء انتهى والسرفى ذلك ان الجمع المستغرق
للمجنس المطلق اى من غير اعتبار معنى الجمعية (قوله ولهذا صح الخ) اى
بلا تأويل لما عرفت مما نقلناه من الرضى والصواب ترك لفظ القوم لان الكلام
فى الجمع صيغة والقوم مفرد اللفظ مجموع المعنى لانه اسم لجماعة من الرجال
خاصة فاستغراقه يكون بمعنى كل قوم فلا يصح استثناء زيد منه الا باعتبار
ان مجيى القوم يستلزم مجيى الآحاد وقد نص فى التلويح ان استثناء زيد
فى جاني القوم الا زيدا باعتبار ان مجيى المجموع يستلزم مجيى كل واحد
(قوله مع امتناع قولك جاني الخ) اى من غير تأويل لعدم تحقق شرط
استثناء المتصل وهو دخول المستثنى منه لولا الاستثناء لان زيدا ليس بجماعة
واما التأويل بان يراد كل فرد من كل جماعة لان مجيى الجماعة يستلزم مجيى
افرادها فيصح كفاي قولك له على عشرة الا واحدا اى كل جزء من العشرة
وفى قولك ضربت زيدا الا رأسه اى كل عضو منه * قال قدس سره
يستلزم تكرارا الخ * وفى شرحه للمفتاح وحيث يشترط ان لا يتداخل
الجماعات واجزؤها حذرا عن التكرار وفيه انه حيثئذ للجمع المستغرق
وضع آخر غير وضع الاجزاء واشترط عدم التداخل امر زائد على ما
يفيده وضع اجزائه وما قيل انه لافساد فى هذا التكرار فانه لم يقع ذلك
فى الخارج ولا يلزم ان يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فان المعنى ان
كل فرد من المحكوم عليه مما ثبت له الحكم لكنه اذا لاحظ العقل الثلاثة مثلا
على الوجوه المذكورة اعتبر الحكم عليها فى جميعها فالجواب ان المراد
لزم التكرار فى مدخول الجمع المستغرق مع قطع النظر عن الحكم عليه
فى الخارج او فى الملاحظة العقلية ولا شك ان الواضع حكيم لا يعتبر
التكرار فى مدلول اللفظ وكذا ما قيل ان مثل هذا واقع فى التنزيل نحو * كل
حزب بما ليسهم فرحون وكما الى فيها فوج سألهم خزنتها وكما دخلت امة
لغت اختها * لان المراد فى الايات المذكورة الجماعات الغير المتداخلة
بقرينة الاحكام التى نسبت اليها فان مالى حزب غير مالى الاخر

وفيه انه حيثئذ ليس للجمع
الخ (نسخه)

وما التي فيها مرة غير ما التي مرة أخرى وكذا الأمة الداخلة مرة غير الأمة
الداخلة أخرى * قال قدس سره كانه قد بطل الخ * انما قال كانه لان
الجمعة انما بطلت في جانب الكثرة واما في جانب القلة فباقية حتى لا يجوز
تخصيصه الى الواحد كما سيأتي * قال قدس سره كما في قولك للرجال
عندي درهم لعله حمله على الاستغراق في العرفي والا فالظاهر انه للعهد
اذ لا صحة لقولنا مجموع رجال الدنيا له درهم * قال قدس سره والوحدة
المطلقة اي غير المقيدة بالاجتماع مع آخر وعدمه * قال قدس سره ظاهرا
في استغراقه * لعدم من الاستغراقية * قال قدس سره نفى الوحدة
المقابلة للتعدد * اي الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر * قال قدس سره
مطلقا * اي سواء كان مع الجمعية او لا * قال قدس سره فلا يكون حيث
فرق الخ * الا باعتبار انه لا يصح الاستثناء من لرجل الا الواحد بخلاف
لرجال فانه يصح استثناء الواحد والاثني والجماعة على قياس ما عرفت
في المحلى باللام * قال قدس سره معنيين * نفى الجنس ونفى الوحدة المقابلة
للتعدد * قال قدس سره ثلثة معان * نفى الجنس ونفى الجمعية ونفى الوحدة
العارضة للجماعة * قال قدس سره ايضا معنيين * نفى الجنس ونفى الجمعية
ولا يحتمل نفى الوحدة العارضة للجماعة لمنافاته لاستغراق الجماعات المفادة
بكلمة من المقدرة (قوله فان قيل الخ) استفسار محض لما ذكره في الاستظهار
بقوله بل الجمع المحلى باللام الخ اي كيف يصح ما ذكره الائمة والرجال ان مقتضى
القياس خلافه وانس هذا اثباتا للمقدمة المنوعة فان الجمع وارد على استدلال
المصنف رحمه الله وهذا اعادة للدليل المذكور في الشرح الان يقال ان
اعادة الدليل السابق اشارة الى ان المدعي ثابت بذلك الدليل وما ذكره
المصنف رحمه الله شاهد صدق على ذلك لوقوعه في الاستعمال فعدم
تمامه لا يضر لكنه بعيد عن عبارة الشرح (قوله فان زعموا الخ) اي فان
زعموا ان دخول واحد مع اثنين لا يقتضي ثبوت الحكم لكل واحد منها لجواز
ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد (قوله بل هو اول المسئلة) لان النزاع انما
هو في ان ثبوت الحكم للجماعة يستلزم ثبوت الحكم لكل واحد منها (قوله
فظهر الخ) اي اذا ثبت ان الجمع والمفرد متساويان في العموم * قال قدس
سرهما الظاهر من كلامه الخ * الظاهر من ايراد لفظ المجموع الاحتمال الاول
ومن تفرعه على ان استغراق المفرد اشمل الاحتمال الثاني وكلا الاحتمالين

مذساويان وليس احدهما ظاهر من الآخر (قوله لصحة الخ) متعلق بمحذوف
اي ذا لا يحصل بصيغة الجمع (قوله وذلك لانا لنسلم الخ) قيل اذا كان مبنى
كلام المفتاح ما ذكره الشارح رحمه الله كان باطلا واما اذا كان مبناه انه
قد يقصد بالجمع المعرف باللام المجموع من حيث هو مجموع فلما كان وهن
العظام يحتمل هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ تكثير المعنى قطعاً فلا بطلان
اقول ارادة هذا المعنى بعيد عن كلامه غاية البعد لانه فرع هذا الكلام على ان
استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع حيث قال ومن هذا يعرف لطيف
ما يحكيه الله تعالى عن زكريا رب اني وهن العظم مني دون وهن العظام حيث
توصل باختصار اللفظ الى الاطناب في معناه (قوله وهذا المعنى غير مناسب
للمقام) لان المقام مقام التضرع والابتهال فالمناسب له ان الوهن اصاب لما هو
قوام البدن واشد ما تركب منه الجسد فكيف ما عداه لان الوهن اصاب كل
العظام ولم يخرج منه واحد منها فانه وان كان المعنيان متلازمين لكن متفاوتان
في القصد فتدبر (قوله وتوهم بعضهم الخ) مبنى هذا التوهم حل لفظ كلها
في قول الكشاف على معنى مجموعها فيكون معناه انه لو جمع لكان القصد الى
ان مجموع العظام من حيث هو مجموع اصابه الوهن وان بعض عظامه مما
لم يصبه الوهن ويرد عليه ان الجمع المعرف باللام على تقدير حله على الكل
من حيث هو كل انما يفيد ان الحكم للكل اعم من ان يكون باعتبار كل جزء
او باعتبار بعض الاجزاء فكيف يصح على هذا التقدير قوله لكان القصد
الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن والجواب ان هذه الافادة مبنية على
ما مر من ان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله والمقابل للكل من حيث
هو كل نفي كل فرد فيغدا انه لم يصب كل عظم (قوله لا منافاة بينهما) وان كان
بينهما فرق من حيث انه حل السكاكي رحمه الله اللام في العظم على
الاستغراق وصاحب الكشاف على الجنس (قوله ليتناول كل محسن
بخلاف ما اذا قيل يحب المحسن فانه يحتمل الجنس اي ماهية المحسن ولم
فرد فهو ليس صريحا في تناول (قوله على معنى الخ) بناء على انه لعموم
السلب لا لسلب العموم (قوله مما سمى بالعالم) اي مما اطلق عليه لفظ العالم
لانه مشترك معنى لا لفظا (قوله لو افرد لتوهم الخ) يعني لو افرد العالم وعرف
بلام الاستغراق وان كان يشمل كل جنس الا انه لا يكون شموله قطعا لان
العالم يطلق على مجموع ما سوى الله تعالى وقد غلب استعماله بهذا المعنى

ل والمقابل للكل من حيث
هو كل جزء ليفيد انه
لم يصب كل عظم نسخته

شرح وايضاح ببيان مراد
ما قيل و اظهار فسادة كما
لا يخفى م

في هذا العالم المحسوس لآلف النفس بالمحسوسات فيجوز ان يتوهم ان يكون
المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس بان لا يكون اللام للاستغراق
بل للعهد بخلاف العالمين فانه لا يمكن حمله على المجموع لان الجمعية صارفة
عنه فلا بد ان يراد كل جنس ليفيد الشمول بطريق القطع وتفصيل هذا
الكلام في جواشينا على البيضاوي (قوله لانه اذا لم يكن الجمع الخ) كما يدل
عليه قوله ان المفرد وان كان اشمل الخ فانه اذا كان العالم اشمل من العالمين
كان اشمل منه باعتبار انه يدخل فيه كل ما سمي بالعالم وهو الاجناس بخلاف
العالمين فانه يجوز ان يخرج منه واحد واثنان (قوله فيتناولها الجمع) دون
المفرد لانه يتناول الاحاد المتفقة بمعنى قوله ليشمل كل جنس مخالف لا آخر
في الماهية (قوله بكلام صدر الخ) وهو ان استغراق المفرد اشمل من استغراق
الجمع (قوله نعم الخ) اراد بالجمع المعرف بلام الجنس المستغرق لانه حقيقة ذلك
لانه ليس للماهية من حيث هي ولا لبعض الافراد لعدم الاولوية فتعين
الكل على ما بين في الاصول وحاصل الفرق ان المفرد المستغرق صالح لان
يراد به جميع الافراد وان يراد به بعضها الى الواحد بان يخصه حتى يبقى تحته
واحد واما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى الواحد لانه ازالة العموم فلا بد من
بقاء اصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق في الواحد
وفي الجمع الجنس مع الجمعية واقلها ثلاثة واثنان على اختلاف الرأيين فلا يجوز
تخصيصه الى الواحد والالكان فسخ الجمع لا تخصيصا كذا ذكره الشارح رح
في التلويح وعليه اطبق ائمة الاصول والحاصل انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة
لكن فرق بينهما في جانب القلة واما قوله فيجوز قولهم الخ فعنه انه اذا تقرر ان الجمع
المعرف بلام الجنس اذا كان على حقيقته لا يجوز ارادة الواحد منه لما فاتها
الجمعية فيجوز قولهم فلان يركب الخيل مما عني فيه بالجمع الواحد مثل قوله تعالى
لا يحمل لك النساء وقوله لا يزوج النساء حيث صرح جوابا انه يحث بزواج واحدة
بماز عن الجنس و بطل عنه الجمعية على ما صرح به ائمة الاصول وقالوا انه
لما لم يكن في تلك الامثلة معهود ولم يكن للاستغراق فائدة اذا ليركب كل خيل
ولا يمكن تزوج كل امرأة فانه يكون لغوا قلنا ان الجمع فيها لا الجنس لان فيه
ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على الكثرة ولولم يحمل على الجنس
وبقي الجمعية تبطل اللام بالكلمة وابطال الجمعية من وجه اولي ٢ وبما ذكرنا
ظهر ان ما قيل ان هذا بيان للفرق بين المفرد والمجمل والجمع المعرف بلام الجنس

لا في التركيب الذي عني فيه
بالجمع الواحد م
٢ من ابطال اللام بالكلمة
م

لا المستغرق وذكره الشارح رحمه الله ههنا مع ان الكلام في المفرد والجمع
المستغرق بناء على ان لام الاستغراق ايضا لام الجنس مخالف لسوق كلام
الشارح رحمه الله باطل في نفسه اما الاول فلان قوله نعم وقوله من وجه آخر
حيث وصف الوجه بالآخرية شاهد اصدق على ان المقصود بيان الفرق
بين مانتي الفرق بينهما بوجه غير ما ذكره واما الثاني فلان الجمع المعروف بلام
الجنس يبطل عنه الجمعية ويراد منه الواحد ولا يجوز ارادة الجمع منه لان الحمل
على الجنس على تقدير امتناع الاستغراق على ما صرح به في التوضيح حتى
لو قال يتزوج النساء يحصل البر بتزوج واحدة (قوله ان افراد الاسم يدل
الح) الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه
بمعنى انه لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستغادا بالقرينة يدل على
تعدد وان معه آخر مثله فينبغي ان يتنافى مقتضاها فلا يجتمعان وحاصل
الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على ان استغراق المفرد بمعنى الكل
الافرادى اى كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف
بالوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه لا الكل المجموعى اى كل فرد بشرط
اجتماعه مع آخر فيكون منافيا للوحدة لا باعتبار امر آخر مثله معه وهذا الجواب
مبنى على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر آخر معه مثله وانما
ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الاول انما سلنا التنافي بينهما لكن لام
الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما ان علامة
الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنها وهذا الجواب مبنى على
ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة
الثنى والمجموع فكما يعتبر فيهما ان يكون آخر معه كذلك يعتبر في المفرد ان لا
يكون آخر معه ولذلك لا يستثنى من المفرد الاثنان والجماعة وبما ذكرنا ظهرك
ان ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى رجحانه *
قال قدس سره اذا قبل الح * لا يخفى ان منشأ الاعتراض افراد اسم الجنس
ولا شك في دلالة على الوحدة لكونه في مقابلة التثنية والجمع وكون اسم الجنس
وهو الاسم مع قطع النظر عن الافراد والتثنية والجمع موضوعا للماهية
او الفرد المنشئ لا دخل له في هذا المقام ولعله قدس سره لم يفرق بين
اسم الجنس والمفرد بناء على ان رجلا مثلا اسم جنس ومفرد لكن يفرق بينهما
بان اسم الجنس يشمل الثنى والمجموع دون المفرد فباعتبار قيد الافراد

مفرد ومع قطع النظر عنه اسم جنس * قال قدس سره حقيقة عرفية *
 أي بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من أن القول بأن المجموع المتركب موضوع
 بإزاء الحقيقة وضعاً آخر بعيد * قال قدس سره في ضمن فرد منها الخ *
 فيه بحث لأن الأحكام المستعملة جارية عليها بحسب التحقق في ضمن فرد
 أو أفراد كلها أو بعضها وخلاصة الجواب أن الوحدة وإن لم تكن مدلوله
 بحسب الوضع لكنها مدلوله في الاستعمال (قوله كما أنه مجرد الخ) يشير إلى
 أن قدس سره معنى التجريد عن الوحدة أن يكون التجريد قيداً معه فيكون مدلوله
 الجنس بشرط عدم الوحدة بل أن لا يعتبر معه كما لا يعتبر التعدد (قوله وإنما
 امتنع الخ) لما كان مدلول الاسم المفرد بعد دخول اللام متعديداً كالجمع كان
 القياس جواز وصفه بنعت الجمع لأنه في معنى الجمع فكما يجوز أن الرجل الطوال
 يجوز أن الرجل الطوال أشار إلى دفعه بأن امتناع وصفه أي مطرداً وقد نص
 عليه الشارح رحمه الله في شرحه للمفتاح للمحافظة على التناهي اللفظي
 بين المنعوت والنعت إذا كان وصفه بحال نفسه لكونها متحدتين بالذات
 وإنما قلنا مطرداً لأنه جاء وصفه بالجمع في إهلاك الناس الدينار الصفر والدرهم
 البيض ونحو جاني القوم الطوال نظر إلى التعدد معنى * قال قدس سره
 إذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية * الصواب أن يقول إذ ليس فيه
 ملاحظة وحدة مع أخرى * قال قدس سره فإذا لم يكن هناك أمر آخر *
 فيه أن الوحدة مدلوله للمفرد كالاتية والجمعية تصيغه المثني والمجموع والقول
 باستفادتها من عدم ما يدل على إزيد من الواحد تكلف وقد عرفت تحرير
 الجواب بما هو الحق فتدبر * قال قدس سره والالكان * كل رجل طوالاً
 فيه أنه لو كان كذلك لامتنع وصف الجمع به أيضاً لأن الجمع المحلي باللام كالمفرد
 في أنه للاستغراق بمعنى كل فرد والجواب أن اعتبار الاستغراق في الجمع بعد
 توصيفه بالجمع بخلاف المفرد * قال قدس سره فلم يرد به كل فرد الخ * لا يخفى
 أن الحكم في قولنا إهلاك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ليس باعتبار
 الحصص المعهودة خارجاً ولا باعتبار الطبيعة لعدم انضمامها بالصفر
 والبيض ولا باعتبار الحصص الغير المعينة فهو باعتبار تحققها في كل فرد
 فالمعنى إهلاك الناس كل فرد منها غير مختص إهلاكه بفرد دون آخر * قال
 قدس سره فالأولى الخ * الصواب ذكره هنا لبيان فائدة قيد عند الجمهور
 ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الموصوفين وأما ما ذكره فيما

سبق فغير مناسب كونه على وفق القياس انما المحتاج هناك بيان امتناع اطراذه
وقد عرفت ذلك (قوله اخصر طريق) اي باعتبار المفهوم الذي قصد
التكلم احضاره في كافي البيت قصدا احضاره باعتبار كونه مهويا لا ليعيد زيادة
التخصيص فطرق الاحضار به الذي اهواه ومن اهواه وهو اي وهذا اخصرها
وفي قوله وهذا اخصر من الذي اهواه اشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء
كونه اخصر من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض المتأخرين (قوله
مهوى) كرمي بالاضافة الى باء التكلم في اكثر النسخ وفي بعضها بحذفها
والاكتفاء على الكسرة (قوله مع الركب الخ) الركب اسم جمع للراكب ويماني
جمع يمان لصلة يمني حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الالف قبل النون
على خلاف القياس فصار يمانى حذفت الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا
والاظهر انه حذفت ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس
لكثرة الاستعمال والتخفيف ومصدع من اصعد في الارض مضى فالصلة
محذوف بقرينة المقام ومصدع كجمل بعيد الاسفار فهو بيان للمعنى المراد
وذهب في الارض بيان لاصل المعنى وقرأته على وزن مكرم غلط لان
ابعد لايجب لازما وفي قوله جنب اشارة الى انه ذهب اكرها ولم يرض
بمفارقة اختياره ويجوز ان يكون هو اي بمعناه بان يكون فيها به باعتبار
ذهاب محله وهو القلب (قوله او لتضمنها الخ) الاول باعتبار الملكية والثاني
باعتبار المملوكة والثالث باعتبار المصاحبة (قوله ومنه قوله تعالى لا تضار
الخ) اي من التضرر لكن على الاستعطاف ولا تضار قرئ بالفتح على
انه نهى وبالنضم على انه نفى والمعنى على النهي والبناء يحتمل المعلوم والمجهول
فان كان بمعنى تضربان يكون البناء معلوما والبناء صلة له اي لا تضر
الوالدة ولدها اولسبية والمفعول محذوف اي لا تضر الوالدة الوالد
بسبب ولدها فكون الاضافة للتضرر على الاستعطاف ظاهر وان كان
بمعناه معلوما كان او مجهولا والبناء للسبية فلان مضارة كل منهما للاخر
في الحضانة والاتفاق عائد الى ضرر الولد وهو محل الاستعطاف (قوله نحو
ان رسولكم الخ) فان اضافة فرعون الرسول الى مخاطبين مع انه ذكره الرسالة
والازدراء بحالهم بعيد الاستهزاء بموسى عليه السلام (قوله او اعتبار الطيف
محازيا) في شرحه المفتاح في بيان لطائف قوله تعالى يا ارض ابلي ملكك*
ظاهر كلامه الشكاري انه يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال

١٦ اي مما يتضمن الاضافة
تحريرا على الاستعطاف
قوله تعالى لا تضار والدة
ابولدها ولها وعلى المولود
له رزقهن وكسوتهن
بالعروف لا تكلف نفس
الاوسعها لا تضار والدة
يولدها ولا مولود له بولده
فان الآية سيق لا ثبات
النفقة وفيه اشارة الى
ان النسب الى الياء فالمراد
من الوالدة اما المطلقة وهو
الظاهر بدليل ما قبل الآية
وما بعدها فانها في ذكر
المطلقات وقيل المراد منها
المنكوحة بدليل ذكر الرزق
والكسوة دون الاجرة حيث
لا تستوجب المنكوحة
الاجرة فالمراد ايجاب فضل
الطعام والكسوة التي تحتاج
اليه في حالة الارضاع
لا اصل النفقة لان ذلك
وجب بالنكاح (من كتب
الاصول)

الماء بالارض باتصال الملك بالمالك بناء على ان مدلول الاضافة في مثل
 هذا هو الاختصاص الملكي فيكون الاستعارة تصر يحية اصلية جارية
 في التركيب الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وان اعتبر
 اللام وبنى الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ومنهم من
 يجعل المجاز في الاضافة بادنى الملازمة مجازا عقليا بناء على ان كون النسبة
 الى ما هو له والى غير ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع انتهى فذكر
 الوجهين واختار ههنا في شرح المفتاح وفي حاشيته على هذا الكتاب كونها
 مجازا حكما فلا اختلال في كلامه فمن قال اختل كلام الشارح رحمه الله
 في بيان كونه مجازا فاختل كلامه (قوله نحو كوكب الخرقاء) اضيف الكوكب اليها
 بسبب الملازمة البعيدة اللطيفة (قوله لا طريق الخ) اي لا يعلم المتكلم
 والمخاطب سوى اختصاصه بشئ بطريق التملك او مافى حكمه فلا يمكن
 احضاره ابتداء الا بالاضافة فاندفع اعتراض السيد بان النسبة الاضافية
 المعلومة مشيرة الى نسبة خبرية فيمكن التعبير بالموصول فانه بعد احضاره
 بالنسبة الاضافية وارجاعها الى الخبرية (قوله واما تنكيره الخ) اي ايراده
 مشتملا على التوئين (قوله فللافراد) اي جعل المسند اليه فردا بالقصد
 اليه فان التوكيد على الوحدة اما شخصا او نوعا (قوله غير ما يتعارفه
 الناس) يجعل الإبهام وسيلة الى الجهالة وكذا الحال فيما عداها من التعظيم
 والتحقير وغير ذلك وفائدتها ان لا يأتى المخاطب عن قبوله وليعلم انه عسير
 الازالة لعدم معرفته له (قوله وبين الادراك) اي ادراك الآيات الدالة على
 وحدانيته فان الحواس آلات الادراك (قوله له حاجب الخ) الحجب يستعمل
 بمن قال الله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فالثاني على اصله
 وعدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية
 عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير اي عن احسانه كما قيل والاول
 صلته محذوف وفي كل امر ظرف مستقر صفة الحاجب اي له حاجب عن
 الارتكاب في كل امر يشبهه وهو الشين وفيه اشارة الى ان المانع له هو كونه
 شينا لا امر آخر (قوله حاجب حقير الخ) وهذا اولى من القول بعموم
 النكرة المنفية ليطابق الاول ولكون المقام قابلا للتخصيص بخلاف هذا
 (قوله ورضوان من الله اكبر) اي رضوان قليل اكبر من كل نعم في الجنة
 لان كل ما سواه من ثمراته وهذا المعنى اولى مما قيل اي لرضوان عظيم

قوله ومنهم من علماء المعاني
 كالسكاكي ومن تبعه ومنهم
 اي ممن اتبع السكاكي السيد
 الشريف الجرجاني م

اي كون الاضافة لادنى
 ملازمة مجازا حكما م

على التنكير نسخة

مطلب واما تنكير المسند اليه
 فللافراد م

من الله اكبر من كل نعمة كائنة لهم لعدم حصول الرضوان العظيم
الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كبريائه تعالى
والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى انه غني عن العالمين
(قوله اعتبار الكمية) اي العدد كما هو مصطلح اهل العربية والمعدودات
اشارة الى ما يعرض له العدد بالذات والموزونات الى ما يعرضه بالواسطة
فيشمل المسوحات والمكيلات والمشيئات بهما مما لا يعرضه بالذات ولا
بالواسطة بل شبههما كالقلاة والكثرة للرضوان فتدبر فانه قد اشكل على
بعض الناظرين (قوله لعدم علم المتكلم الخ) اي عدم علم المتكلم في نفسه
او بالقياس الى المخاطب بجهة من جهات التعريف وفيه اشارة الى ان مجرد
عدم الداعي الى التعريف كاف في التكرير وما قبل ان انتفاء جميع جهات
التعريف ممنوع لانه لا بد من العلم بمسماه والالامتنع الخطاب فيصيح تعريفه
بلام العهد الذهني لبس بشئ لانه لا بد من صلاحية المقام للتكرير والمقام
الصالح له ان يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب الداعي الى تعريفه
وتكريره ولام العهد الذهني انما هو لتعريف الجنس لا الفرد (قوله مانع
كأراد ما لا بهام) على السامع اوتأني الانكار لذي الحاجة او التحرز عن
التطير بالاسم الذي يعيبه او عن ثقل فيه (قوله لم يقل يمينه) او ما يؤدي معناه
اي المعروف بلام العهد لان في كل منهما تصريحاً بنسبة السامة الى يمين
المدح واما غيرهما من طرق التعريف فلبس المقام صالحه (قوله اي هبة)
تفسير لقوله تعالى تفحصناي معنى نفحة على هذا التقدير هبة وهي تدل على التحقير
لانها نسيم ضعيف على ما في شرح الكاشي وكذا قوله اي فوحة وحاصل
اعتراض المصنف راجع الى المتكلم انما يطلب الدواعي الى التكرير والتعريف بعد
اعتبار اللفظ الدال على اصل المعنى ولفظ النفحة بدون التكرير يدل على التحقير
باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير داعياً اليه والقول بان التحقير داخل
في اصل المراد وزائد عليه مما لا يقبله الذوق نعم لو كان المفيد للتحقير زائداً مورياً
متعدداً علم كونه شديداً كالتاكيد المستفاد من المؤكدات وبما حررنا اندفع
جواب الشارح رحمه الله (قوله للفرق الظاهر الخ) لا نزاع في تحقق الفرق
بينهما باعتبار الالهام والتعيين انما النزاع في افادة التكرير التحقير (قوله نطفة
ابيه) تخصيص الاسوان كان مخلوقاً من نطفة الاب والام لكونه منسوباً اليه
في تفسير القاسمي اي ماء وجزء مادته او ماء مخصوص هو النطفة فيكون

تزيلا للغالب منزلة الكل اذ من الحيوانات ما يتولد من النطفة وقيل من ماء
متعلق بدابة وليس صلة خلق (قوله وبهذا ينحل الخ) في الرضى وفي المفعول
المطابق اذا كان للتأكيده ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى * ان نظن الاظنا *
فجعل الشارح رح انما هو لهذا المثال على تقدير كونه للنوع والاشكال انما هو في
المفعول المطلق الواقع بعد الالتئام كيد والقول بانه لا يقع المفعول المطلق بعد
الالتئام كيد اصلا باطل فان قوله وما اغترته الشبب الا اغترار البس القصص فيه الى
نوع من الاغترار حقير او عظيم (قوله وحينئذ لا حاجة الخ) الحاجة باقية في
المفعول المطلق الواقع بعد الالتئام كيد (قوله فكذلك قلت الخ) في هذا
النشبيه اشارة الى ان الشمول لا يتحقق بناء على توهم استعمال لفظ الضرب
لما هو اعم منه ولذا يؤكد في ضرب بتضرب بالدفع توهم ارادة غير الضرب
لان الشمول متوهم فاندفع ما قاله السيد في حواشي الرضى من ان ما ذكره من
الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التاكيد واما الاستثناء فلا يد
فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم * قال قدس
سره لانه خلاف الواقع * اي اريد اختصاص نوع النطفة بالفرد باعتبار
خصوصه اذ ليس كل نوع منصرفا في فرد ومستبعد جدا ان اريد اختصاصه
به باعتبار نوعه لانه خلاف المتبادر (قوله او يرتبط الخ) عطف على
ارضها فيما قبله اعني تارك امكنة اذ لم ارضها داخل تحت النفي وكلمة ولعمومه
والمعنى اني تارك الامكنة اذا انتفى كلا الامرين الرضاء بها وارتباط الموت
واذا تحقق احدهما لم يتحقق الترك وقيل بمعنى الى اولا وان مقدرة بعدها
والجزم لضرورة الشعر او لاجراء الوصل مجرى الوقف ولكون ان المصدرية
المقدرة جازمة كما في بعض اللغات واوله * اولم تكن تدري واربانني * وصال
عقد حباثل جزامها * وصل عقوق الحباثل كناية عن رعاية العهود وجزامها
عن عدم الرعاية * قال قدس سره ثانيا وبالعرض * فان انكشف والتبين
قائم بالنعث وذكره انما تصف به باعتبار انه متعلق له كحركة كعب السفينة
فلا وجه لاعتباره وترك الموصوف بالذات * قال قدس سره اظهر في المراد
الخ * لان النعت شايع في التابع المخصوص ولان النعت المذكور سابقا في
عبارة الشارح رحمه الله بمعنى التابع ولان تغيير الاسلوب وذكر النعت بعد
ذكر الوصف يشعر بان المراد به غير ما اريد بالوصف فاندفع ما قيل كما ان
الوصف في اللغة بمعنى ذكر التابع فكذا لفظ النعت بلا تفاوت وكلاهما

٧ اي شمول المستثنى منه
المستثنى وغيره م

٩ ولا جل توهم استعمال
الضرب لما هو اعم منه
يؤكد الخ م

الجسم التعليمي هو عرض
لا وجوده على الاستقلال
والجسم الطبيعي هو الذي
يمكن ان يفرض فيه ابعاد
ثلاثة متقاطعة على زوايا
قائمة والجسم عند
افلاطون جوهر بسيط
لا تركيب فيه بحسب الخارج
اصلا فانه لم يقل الا بالصورة
الجسمية واما عند ارسطو
فالجسم مركب من حال
ومحل والحال هو الصورة
والمحل هو الهولي واما
عند جمهور المتكلمين
وبعض الحكماء المتقدمين
فهو مركب من اجزاء
متناهية لا تجزى بالفعل
ولا بالوهم وتسمى تلك
الاجزاء جواهر فردية
اذلوم يتناه الجزأ لكان
العالم ابديا مشاركا لاحد
وصفي القديم وهو عدم
الانتهاء م
والفلاسفة يطلقون
الجسم على ما له مادة
والجوهر على ما لا مادة له
ويطلق الجوهر ايضا على
كل متحيز فيكون اعم من
الجسم على الثاني م
قوله وبهذا ظهر كونه اى
كون حمل الاشتراك على
ما هو اعم من المعنوي
واللفظي تمحلا م

مخصوصان في عرف النحاة بالتابع فلا وجه لكون احدهما ظهري في المراد من
الآخر * قال قدس سره صار حدا لـ * اى تعريفيا كما يشعر به آخر كلامه
وما يجزى مجراه ما يكون مستلزما للتعريف كما في الذي يظن بك الظن كان
قد رأى وقد سمعا فانه تعريف للامعي باعتبار لازمه وهو كونه مصيبا في رأيه
* قال قدس سره على رأى المعتزلة والحكماء * فان المراد به الممتد في الجهات
الثلاث والجسم موصوف به بالفعل واما تعريفهم بالقابل للابعد الثلاثة واما
يمكن فيه فرض الابعاد الثلاثة فلا رادتهم بالابعاد الخطوط المفروضة فيه
او اطرافه الا ان ما صدق عليه الجسم عند المعتزلة منحصرا في الجوهر وهو
المحتاج الى الفراغ الذي يملأه وعنده الحكماء في التعليمي والطبيعي وكلاهما
محتاجان الى المكان بل الشاغل بالذات هو الجسم التعليمي بدليل اختلاف
المكان بالتداخل والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعي بحاله وانما قال عند المعتزلة
والحكماء لان الجسم عند الاشاعرة متركب من جوهرين فصاعدا كل
ما ذكرنا ظاهر على من هو واقف على كلامهم * قال قدس سره لا يتصور الا
في مكان واما الجوهر الفرد عند المعتزلة فيحتاج الى التحيز كما ذكر في محله * قال
قدس سره وليس فيه دلالة لـ * اذا المصدر لا دلالة له على الوحدة والكرة
فضمير كونه راجع الى مطلق النعت المذكور في ضمن الوصف فيجوز
ان يكون كثيرا متعددا * قال قدس سره ومنهم من قال لـ * لا يخفى بعد
كل منهما والثاني ابعد من الاول لانه يلزم ان لا يكون للطويل والعريض
مدخل في الكشف وان يكون ذكرهما استطراديا * قال قدس سره لانها *
قالت الاشتراك مطلقا حيث رفعت الاشتراك اللفظي وبقى الاشتراك المعنوي
في افراد معنى واحد وبهذا ظهر كونه تمحلا * قال قدس سره ليس
معناه لـ * فان استعمال المطلق في المقيد بخصوصية مجاز * قال قدس سره
فانما ينشأ من اللفظ * دون المعنى لانه جزئي لاشتراك فيه الا ان اللفظ يجوز
استعماله في كل خصوصية سواء كان موضوعا له او للمعنى العام فلذا جاء الاحتمال
* قال قدس سره بحسب وضع واحد * لكل خصوصية اول معنى كلي
بشرط استعماله في الخصوصيات * قال قدس سره امورا بخصوصية *
اراد بها المعاني الجزئية المندرجة تحت الامر المشترك سواء كانت جزئيات
اضافية كما في المشتقات او حقيقية كما في اسماء الاشارة والمضمرات * قال
قدس سره وعين اللفظ * اما بخصوصية كما في المضمرات والمبهمات او باعتبار

امر كلي كما في المعرف باللام والمضاف اليه فان الواضع عين كل لفظ معرف
 بلام العهد وقد لاحظته بعنوان انه معرف باللام لكل حصّة مما دخل عليه
 او جنسه وكذا المشتقات مثلا وضع كل ما هو على وزن فاعل لكل ذات
 قام به مصدره وليس موضوعا للمفهوم ما قام به المصدر والاحراز استعماله
 في هذا المفهوم فالموضوع ملحوظ بامر عام وكذا الموضوع له فتأمل
 فان فيه غموضا قد زل فيه الاقدام * قال قدس سره فاليعتبر في الوضع *
 مفهوم عام سواء كان آلة لملاحظة الموضوع له او موضوعا له * قال
 قدس سره وهذا معنى كونه عاما * اي ليس معناه ان له افراد متعددة بل ان له
 تعلقا بامر عام وهذا كما يقال هذا الحكم عام بمعنى ان له تعلقا بالعام اعني
 الموضوع * قال قدس سره ولا يجوز اطلاقها الخ * اي بطريق الحقيقة
 لعدم كونه موضوعا له * قال قدس سره كان كل من الوضع الخ * كذا ذكره
 في حاشية شرح الاصول وقال الإبهري انه اذا وضع لفظ واحد بازاء معنى
 واحد فهذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كليا وجزئيا والوضع العام
 يكون اذا كان الامر العام آلة لملاحظة امور مخصوصة ووضع اللفظ لكل
 واحد منها * قال قدس سره فغير معقول * في حاشيته على شرح مختصر
 الاصول لان الجزئي ليس وجهها من وجوه الكلي ليتوجه به العقل اليه
 فيتصوره اجالا وانما الامر بالعكس قيل قد جوز قدس سره كون الاخص
 معر فاللاعم فلم لا يجوز ان يكون الجزئي مرآة لملاحظة لكلي وفيه ان الجزئي
 لكونه حاصل من طريق الخواص كيف يكون آلة لملاحظة ما حصوله
 بطريق العقل والحق ما اختاره السيد لانه اذا كان الوضع عاما باعتبار
 عموم آلة الوضع فلان يكون عمومه باعتبار عموم الموضوع له اولى (قوله
 ان القصد منهما الى الجنس الخ) يعني ان لفظ دابة وطار حامل لمعنى
 الجنس والوحدة فوصف بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
 الى الجنس فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد اي وليس
 القصد الى الجنس مع الوحدة فيحتمل ان يراد الوحدة النوعية فيفيد عموم
 افراد نوع واحد بان يراد به دابة ترتع وطار يعيد (قوله و بهذا الاعتبار)
 اي باعتبار ان هذا الوصف للجنس فيعم جميع افراده وليس له اختصاص
 بنوع افاد زيادة التعميم على التعميم الذي كان يحتمله بدون الوصف
 هذا ما اختاره الشارح رحمه الله تعالى في شرح كلام المفتاح وتبع العلامة

اي لفظا وان انت وهذا على
 ذلك المفهوم الكلي الذي
 هو مرآة ملاحظة
 للوضع م

في ذلك فيكون مأل كلامي صاحب المفتاح وصاحب الكشف متحدا
وقد صرح به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدابة والطائر بما هو
من صفات الجنس والمدلول المطابق للفظ لبيان ان القصد بهما
الى الجنس فيفيد تأكيد كيد امر الشمول والاحاطة ورفع توهم الخصوص
وهذا ما قاله صاحب الكشف ان معنى هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة
كانه قيل ما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر في جو السماء
من جميع ما يطير بجناحيه الا اعم مثالكم * قال قدس سره تفيد العموم *
ولو بطريق النصوص بواسطة من الاستغراقية فلا يحتمل عدم الاستغراق
اصلا لكنه يحتمل التأويل بان يراد الاستغراق العرفي وبعد الوصف لا يحتمله
وخلاصة التوجيه انه قبل الوصف كان نصافي لاستغراق وبعد الوصف
صار مفسرا * قال قدس سره لان كل فرد الخ * يعني ان التكرار اما للفردية
اول النوعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله اعم لان الفرد ليس بجماعة
والنوع ليس بجماعات وما قيل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صنف
امة اذا لامة كل جماعة في كل زمان فيدفعه توصيف اعم باثباتكم اذا المراد
بكم افراد نوع الانسان فالمناسب تشبيه النوع بالنوع في كونهما محفوظة
الاخوال لا تشبيه الصنف بالنوع او تشبيه جماعة في وقت بالنوع * قال
قدس سره انها محمولة الخ * ظاهره يفيد ان هذه النكرة مراد منها المجموع
ولاحقا انه مخالف للسابق اعني قوله ما من دابة قط في جميع الارضين الخ
واللاحق اعني قوله قلت الخ فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار اللازم
كافي قوله تعالى * وكل في فلك يسبحون * فلا بد من العناية بان يقال مراده
ان النكرة المذكورة من حيث الاخبار عنها محمولة على المجموع لانه مراد
منها * قال قدس سره ان القصد من لفظ دابة الخ * يعني ان لفظ دابة
وطائر حامل للجنس والوحدة فليبان ان القصد من كل منهما الى الجنس
من حيث هودون الوحدة والكثرة وصف بصفة لازمة للجنس من حيث
هو اي بلا شرط شيء منهما والاستغراق المستفاد من كلمة من بالنظر الى
الجنسين كما اشار اليه بقوله كانه قبل ما من جنس من هذين وهذا كما يقال
ما من رجل من هذين الرجلين الا كذا وخيئت لا اشكال في صحة الحكم
لاشتمال كل من الجنسين على انواع كثيرة كل واحد منها امة كالانسان
وبما حذرنا لك اندفع ما قيل ان الظاهر من زيادة كلمة من الاحاطة بالافراد

نصا فكيف يمكن الحمل على الجنس من حيث هو فلا بد من تأويل
عبارة المفتاح الى ما هو مراد الكشف * قال قدس سره لان الجنس
مفهوم واحد لان المراد من الجنس من حيث هو اي بلا شرط كما عرفت
فاقيل ان كون الجنس مفهوما واحدا انما ينافي في زيادة التعميم والاحاطة
اذا اعتبر من حيث هو ولا يخفى ان المراد ههنا الجنس من حيث الوجود
في ضمن جميع الافراد كيف ولو كان المراد هو الجنس من حيث هو لم يصح
الحكم بكونه امما كلام من قلة التدبر وعدم الفرق بين الجنس من حيث
هو اي لا بشرط شيء وبينه بشرط لا فان عدم صحة الحكم على الثاني
دور الاول * قال قدس سره والشارح رحمه الله توهم الخ * كلام المفتاح
يحتمل المعنيين كما عرفت وما اختاره السيد ذكره الفاضل الكاشي وما اختاره
الشارح رحمه الله ذكره العلامة فالقول باتحاد الكلامين توهم بقي الكلام
في الترجيح ولعل ما اختاره الشارح رحمه الله اولى نظرا الى انه يفيد شمول علمه
تعالى وقدرته لكل فرد فرد صريحا وما ذكره السيد اولى نظرا الى عدم
لزوم الاشكال في صحة الحمل وفي قوله وبهذا الاعتبار رمز الى ان له اعتبار
آخر لا يفيد زيادة التعميم والاحاطة وهو الوجه الذي ذكره السيد واليه
يشير كلامه في التلويح حيث اورد في بحث التخصيص بالصفة كلام الكشف
اولا ثم ذكر كلام المفتاح ثم رد على التوضيح فانه يشعر بانه لا يقول باتحاد
الكلامين بالقطع (قوله صحة وقوع المفرد موقعها) سواء كان مسبوكا
منها كما في مرت برجل قام ابوه اي قائم ابوه ولا نحو مرت برجل ابوه زيد
اي كائن ابوه زيدا كما في الرضى (قوله والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة)
والمناسب ان يعتبر فيها حال ما يسبك منها (قوله باعتبار الحكم) اي
المحكوم به لانه يسبك منها لا بمعنى الوقوع واللا وقوع اذ لا يسبك منها
نعم ان له دخلا في السبك (قوله ليعرف المخاطب الخ) لان الاصل
في الوصف التميز وان كان يقصد به معنى آخر مع كون التميز حاصل
(قوله ليست كذلك) اي ليست معلومة الثبوت قبل ذكرها لان الانشاء
اعلام عن النسبة القائمة بنفس المتكلم من حيث انها قائمة بها (قوله بتقدير
القول) فعني زيدا ضرب به زيد مقول في حقه اضربه اي انه يستحق ان يقال
في حقه ذلك (قوله مراده ان الصلة الخ) وانما لم يقل انه صلة بتقدير
القول لان جعل الجواب صلة يفيد ثبوت الابطاء منهم وتقدير القول يفيد

ثبوت استحقاق قول الجملة القسمة والاول ابلغ في مدعتهم ولان تقدير القول انما
 يصار اليه اذا لم يصح كون المذكور جوابا * قال قدس سره بانها مدنية *
 والجواب ان كون السورة مدنية لا ينافي كون بعض آياته مكية فان كونها
 مكية او مدنية باعتبار الاكثر وكذا كون تلك السورة مدنية اتفاقا فان
 معناه انه لم يقل انها مكية * قال قدس سره وقد سبق منه ايضا الخ *
 والجواب ان معناه ان المصدر ريبا ايها الناس خطاب للمشرى كين لاهل
 مكة وان المصدر ريبا ايها الذين امنوا خطاب لاهل المدينة لا انها نازلة
 بمكة او بالمدينة (قوله دون الصفة) فان قوله في عرفوا منها نارا موصوفة الخ
 يدل على انهم لم يكونوا عالمين بها قبل الآية ويعلم منه ان العلم بالصفة قبل
 الذ كر ليس بشرط كما ذهب اليه شرذمة (قوله قلنا يمكن الخ) يعنى
 لان سلم دلالة كلامه على ذلك لان اللازم مما ذكره ان المشرى كين عرفوا منها
 نارا موصوفة ولم يعرفوها قبل الآية لا ان المخاطبين بها لم يعرفوها قبلها
 واللازم في الصفة علم المخاطب بها قبل ذكرها دون السامع والمخاطبون
 بها اعنى المؤمنين قد عرفوها بسماع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 وخلاصة الجواب ان المخاطب بكل واحدة من الايتين عالم باتصاف النار
 بالصفة والصلة الا انها جاءت في آية البقرة معرفة لتقدم ذكرها في آية
 سورة التحريم موصوفة بهذه الصفة فكان المقام مقام التعريف العهدى
 بخلاف آية سورة التحريم فانه لم يتقدمها ذكر النار الموصوفة لا صريحا
 ولا كناية فكان المقام مقام التذكير وهذا كما يقال جاءنى رجل فاضل فقال
 الرجل الفاضل فانه لو رد رجل او لانكرة لعدم سبق الذكر وان كان معلوما
 اتصافه بالفضيلة واورد ثانيا معرفة لتقدم الذكر والحاصل ان تقدم الذكر
 صريحا او كناية شرط في تعريف العهد وهو متحقق في آية البقرة دون
 آية التحريم ويؤيد ما قلنا انه ذكر صاحب الكشاف في بيان كون الصلة
 المذكورة قصة معلومة للمخاطب ثلثة وجوه سماعهم من اهل الكتاب
 او من النبي عليه السلام او سماعهم من آية التحريم واكتفى في الجواب عن
 سؤال تعريف النار وتذكيرها بعلمهم بها من آية سورة التحريم فقط ليتحقق
 شرط التعريف العهدى من تقدم الذكر وبما جررنا اندفع اعتراض السيد
 بقوله وقد يقال الخ كما لا يخفى وما قيل ان ما ذكره توجيه لتعريف النار
 في آية البقرة واما وجه تنكيرها في آية التحريم فغير مذكور في كلامه فينادى

على فساد عبارة الكشف حيث قال فان قلت فلم جاءت النار الموصوفة
 بهذه الجملة منكورة في سورة التحريم وههنا معرفة فانه صريح في السؤال عن
 الامرين فلو كان الجواب المذكور جوابا عن التعريف فقط كان ناقصا (قوله
 اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقرير لفظ المسند
 اليه على حذف المضاف او الاستخدام او اقامة الدال مقام المدلول وعطف
 مدلوله لافادة انه ليس المراد تقرير معناه الحقيقي كما سبق الى الفهم من لفظ
 المفهوم بل ما يدل عليه وان كان معنى مجازيا كما في رمي الاسد نفسه (قوله
 اعني جعله الخ) يعني ليس المراد بتحقيقه تحقيقه في نفسه وازالة الخفاء عنه
 بل تحقيقه بالقياس الى ازالة احتمال الغير (قوله عن سماع لفظ المسند اليه)
 لشاغل شغل سمعه (قوله اوجه الخ) اى غفلة السامع عن حل لفظ المسند
 اليه على معناه لشاغل شغل فهمه * قال قدس سره فربما كان مقصودا *
 بنفسه مع قطع النظر عن حال السامع بان يكون الاهتمام بشأن المسند اليه
 كما تقول في مكان يستغرب فيه وجود الاسد رأيت الاسد (قوله واذكر
 العلامة في شرحه الخ) في المفتاح واما الحالة التي تقتضي تأكيده فهي
 اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حكمك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا
 كقولك عرفت انا وعرفت انت وعرف زيد زيدا ونفسه او عينه وربما
 كان القصد مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير
 مع الفعل انتهى اقول هذه العبارة صريحة في ان مراده تقرير الحكم حيث
 اعتبر دفع ظن التجوز والسهو والنسيان فيه فقال في حكمك و مراده من
 الحكم الاسناد والاثبات لا الثبوت لان التأكيده انما يدفع التجوز والسهو
 والنسيان فيه ولذا اضاف الى كاف الخطاب قالا كيد ربما كان القصد
 منه مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسناد يعني ان المسند اليه في قصد المتكلم عين
 المذكور لا غيره وهذا لا ينافي ما صرح حوايه من ان التأكيده لا يكون لتقرير
 الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المفيد له تكرير الاسناد لا تكرير المسند اليه
 فاندفع الاعتراض بالمخالفة قال الفاضل الكاشي ان المتكلم اذا قال جاء زيد
 فقد حكم على زيد بالحيى فاذا اكده وقال مرة ثانية زيد فكانه حكم على زيد
 مرة ثانية بالحيى فتقرير الحكم بسبب تكريره وقال الشارح الرضى في تفسير
 التأكيده تابع يقرر امر المتبوع التكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع
 من انصافه بكونه منسوب اليه الفعل والفاظ الشمول لتقرير ما يتعلق بالمتبوع

من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وفي المفتاح في بحث
التقوى ان انت في نحو لا تكذب انت هنالكا كيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه
بانه هو لا غيره لالتا كيد الحكم فتدبر وفي قوله فتدبر اشارة الى الفرق بين كونه
تأ كيد المحكوم عليه بنفي الكذب اللازم لكونه تأ كيدا للمحكوم عليه بنفي الكذب
وبين كونه تأ كيدا لنفي الكذب وقد اورد الشارح رحمه الله هذا الفرق في بحث
التقوى ثم انه لما كان في كون المقصود مجرد التقرير من غير ان يجعل وسيلة الى
امر آخر خفا احاله الى ما اوردته في الفصل المذكور من انك اذا اردت التا كيد
في انا كفيت مهمك قلت انا كفيت مهمك لا غيري او وحدي وفي موضع آخر
بعده اذا قصدت التا كيد والتقرير في زيد اعرفت قلت زيدا عرفت لا غيره
فان لا غيري ووحدي ههنا مجرد التقرير من غير ان يكون وسيلة الى شيء آخر
ولما كان الحوالة ظاهرة لم يتعرض لبيانها العلامة هذا ما عندي في حل كلام
المفتاح والعلامة فخذما آيتك وكن من الشاكرين (قوله فان قيل) اي في
رفع مخالفة ما ذكره العلامة لما صرح جوابه (قوله انه لم يرد التا كيد الخ) اي
السكاكي رحمه الله لم يرد بالتا كيد في قوله واما الحالة التي تقتضي تأ كيد
التا كيد الاصطلاحي وهو التابع المخصوص كيف وقد ذكر فيه كل رجل
عارف وكل انسان حيوان ليكون معنى قوله وبما كان القصد مجرد التقرير
انه ربما كان القصد من التا كيد الاصطلاحي التقرير فيكون تفسيره
بتقرير الحكم مخالفا لما صرح جوابه من ان التا كيد الاصطلاحي لا يكون لتقرير
الحكم بل اراد مجرد التكرير اي تكرير المسند اليه بحسب المعنى ليشمل التا كيد
المعنوي ايضا سواء كان تأ كيدا اصطلاحيا او لا فيكون معناه ربما كان القصد
من تكرير المسند اليه مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير المسند اليه في نحو
انا عرفت وانت عرفت مفيد لتقرير الحكم وتقويته عندهم فاندفع المخالفة
(قوله لا نسلم الخ) ان قلت ان تقديم المسند اليه انما يفيد تقرير الحكم وتقويته
اذا كان بوجه يستلزم تكرير الاسناد فتكريره ايضا يفيد اذا كان مستلزما
لتكرره فالفرق في كون احدهما مفيد له دون الآخر قلت اراد المسند اليه
مقدما مع عدم توقف اصل المعنى عليه انما هو لاجل افادة التقوى بتكرير
الاسناد بخلاف تكريره فانه ليس لاجل افادته وان كان يجامعه في بعض
الصور (قوله على ان لسكاكي الخ) يعني لا يصح الحوالة على هذا التوجيه
لان افادة انا عرفت للتقوى وتحقيقه لم يورده السكاكي رحمه الله في الفصل

المذكور بل فيما قبله اعني بحث تقديم المسند في قول الشارح رجة الله تعالى
 في آخر بحث تأخير المسند اليه تسامح باقامة اللازم ٧ مقام الملزوم ٢ (قوله ولوسلم
 الخ) اي لانسلم انه اراد بالتأكييد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم ولوسلم انه
 اراد ذلك فليكن معني قوله وربما كان القصد الخ انه ربما كان القصد من
 تكرير المسند اليه مجرد تقرير المحكوم عليه فانه اذا كان التأكييد الصناعي
 مفيدا لتقرير المحكوم عليه يصدق ان تكريره ربما كان مفيدا لتقرير المحكوم
 عليه وليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في ذلك البحث من ان لا تكذب
 انت يفيد تقرير المحكوم عليه فلا يصح جزم العلامة بان المراد تقرير الحكم
 بنجاية الامر انه يصح ارادته وهذا التحرير موافق لما نقل عن الشارح رجة الله
 اي لانسلم ان المراد التأكييد الغير الصناعي وانه يفيد تقرير الحكم ولعبارة
 الشارح رجة الله لتعليق التسليم بالمنع المذكور في الجواب والاشارة الى البعيد
 * قال قدس سره يتضمن الحكم بان الحوالة الخ * فيه بحث اما لو افلان
 الموجه انما تصدي رفع مخالفة ما ذكره العلامة لما صرح حوايه واما الحوالة
 فهو ساكت عنه كالعلامة واما ثانيا فلان لانسلم انه يتضمن الحكم بان الحوالة
 ليست على ظاهرها لجواز ان يحتمل الحوالة على ما بينته او على ما ذكره
 الشارح رجة الله بقوله والظاهر الخ واما ثانيا فلان القائل المذكور موجه
 لكلام العلامة ويكفي لتوجيهه ان لا يكون في كلام السكاكي رجة الله ما ينافيه
 ولا يتوقف على ارادته ذلك فالمناسب منع كون الحوالة محمولة على خلاف
 الظاهر لا منع ارادته ذلك واما رابعا فلان الموجه ادعى ان مراده بالتأكييد
 مجرد التكرير ولم يقيم دليلا عليه فلم ترك منع هذه الارادة مع انها مذكورة
 صريحا واما خامسا فلان حاصل العلاوة عدم صحة الحوالة على التوجيه
 المذكور فاللايق بعده ان يقال ولوسلم صحتها بناء على اتوسع فليكن الخ
 لا منع الارادة (قوله ولوسلم) اي لوسلم ان المراد بالتأكييد مجرد التكرير وانه يفيد
 تقرير الحكم وان الحوالة ليست على ظاهرها (قوله فكان ينبغي ان يتعرض
 الخ) بان يقول وربما كان القصد مجرد التقرير والتخصيص (قوله لانه الذي
 يعتبره) فانه قال ان تقديم ما لو اخر كان فاعلا اي تأكييد بمعنى يفيد التخصيص
 نحو انما عرفت اذا اعتبر به كان في الاصل عرفت انا (قوله والظاهر) اي
 في بيان الحوالة سواء سجل التقرير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه وانما
 كان اظهر لكون الحوالة جارية على ظاهرها والكافي حيث في كما يطلعك

٧ وهو آخر بحث تأخير
 المسند اليه م
 ٢ وهو بحث تقديم المسند
 فافهم م

٦ من ان فيه تسامح باقامة
 اللازم مقام الملزوم م
 ٤ اي ملينا في لقوانين علم
 المعاني م

٤ ففسره بكونه تأكييد بمعنى
 لانه لو ابقى على حاله لم
 تعدد الفاعل لان توافعا
 ولو كان ايضا فاعلا لم
 تعدد فافهم م

للتشبيه على التوجيهين السابقين بمعنى على لكن لا يحفى على الفطن انه لا فائدة
 في هذه الجواله (قوله ولهذا غير اسلوب الخ) حيث قال ومنه كل رجل عارف
 (قوله الى حل كلام المصنف رحمه الله) اى فى الايضاح وهو قوله كما سياتى
 على ذلك اى على ما حل عليه كلام المفتاح لانه غير تابع له فى امثال هذه
 المقامات بل فيما هو صحيح جيد عنده (قوله وبهذا) اى بما ذكرنا من انه
 لا حاجة الخ (قوله معنى كلامه) اى كلام المصنف رحمه الله تعالى (قوله
 غلط فاحش) اما الاول ٢ فلما عرفت ان تقرير الحكم مستفاد من التقديم
 لامن اتاكيد واما الثانى ٦ فلان ان اليبس للتقرير بل للتخصيص واما لو حدى
 ولا غيرى فلبس تاكيدا للمحكوم عليه بل للتخصيص (قوله ثلثا توهم
 ان اسناد القطع الى الامير مجاز الخ) اما فى الطرف بان ذكر الامير واراد
 بعض علمائه او فى النسبة بان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع
 بالتاكيد اللفظى والمعنوى لما عرفت من كلام الرضى ان التاكيد اللفظى
 والمعنوى يقرر امر المتبوع فى كونه منسوباً اليه فكانه تكرر النسبة ايضا
 واما المجاز بان ذكر القطع واريد الامر به فلا يدفع بتاكيد المسند اليه بل
 بتاكيد المسند (قوله ولا يدفع هذا التوهم) اى توهم وقوع مفرد آخر موقعه
 سهوا واما وقوع ٧ المثنى والمجموع فى موقعه سهوا فيندفع بهذا التاكيد
 فلا تدافع بينه وبين ما سيجئ من قوله بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون
 الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا (قوله على انهم فى حكم
 شخص واحد) فلا تفاوت فى ان ينسب الفعل الى بعضهم اوالى كلهم
 وما قيل الاظهر ان يقال بناء على ان البعض بمنزلة المجموع فانما يناسب المجاز
 اللغوى * قال قدس سره ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة الخ * قد عرفت
 اندفاعه مما نقلناه عن الرضى من ان الفاظ الشمول تقرر بتصاف المتبوع
 بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا بخلاف كل القوم فغلوا فانه يفيد
 الاحاطة والشمول فى آحاد القوم لافى النسبة * قال قدس سره اما فى الهيئة
 التركيبية * ان قلنا ان الهيئة التركيبية للفعل مع الفاعل موضوعه للنسبة
 بطريق القيام استعمال فى النسبة بطريق الوقوع فيه واما فى لفظ الفعل
 ان قلنا ان النسبة الى الفاعل التى هى جزء مدلول الفاعل هى النسبة بطريق
 القيام شبه بها النسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة الفعل فيها
 والتزديد بسبب انهم لم يصرحوا بالاستعارة فى الهيئة التركيبية او فى صيغة

قوله وعلى التوجيهين
 السابقين احدهما كون
 قول كما يطلعك اشارة الى
 ما ذكره فى نحو انت لا تكذب
 وثانيهما بيانه الفرق بين
 القصدين فافهم م

قوله لانه غير تابع علة لعدم
 احتياج حل كلام المص
 على ما حل عليه كلام
 صاحب المفتاح م

٢ وهو كونه توكيد المسند اليه
 لتقرير الحكم م
 ٦ وهو كونه لتقرير المحكوم
 عليه م
 ٧ واما توهم وقوع المثنى
 والمجموع فى موقع المفرد
 سهوا فيندفع بتاكيد
 المسند اليه فافهم م

الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصلية وهي في اسماء
 الاجناس وما يجري مجراها وفي التبعية وهي في الحروف والمشتقات باعتبار
 معانيها المصدرية واما الاستعارة في الهيئة التركيبية او في الافعال باعتبار
 مدلولاتها التي هي النسب او الزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل
 فلم يصرحوا بذلك * قال قدس سره لا يدفع هذا التجوز * قد عرفت
 انه يدفعه لما نقلت عن الرضى * قال قدس سره هذا انما يصح اذا اريد الخ *
 ليس مقصود الشارح رحمه الله تعالى البحث على المصنف رحمه الله تعالى بانه
 لا حاجة الى ذكر عدم الشمول لاغناء عدم التجوز عنه حتى رد عليه ما ذكره
 السيد بانه انما يتم اذا اريد بالتجوز الاعم الشامل اللغوي والعقلي واما اذا اريد به
 التجوز العقلي على ما يدل عليه عبارة المفتاح فلا بد من ذكره بل مقصوده
 انه يمكن الاكتفاء بذكر التجوز بان يراد المعنى الاعم وليس ذكر عدم الشمول
 في بيان دواعي التاكيد لازما فالبحث بمعنى التفتيش لا بمعنى الاعتراض (قوله
 واما يابانه بالمعنى المصدرى) اى كشفه وابطاحه والمراد كشفه بعطف البيان
 بقرينة المقام فقول الشارح رحمه الله تعالى اى تعقيب المسند اليه بيان الحاصل
 المعنى * قال قدس سره مغايرين لاولئك * انما اعتبر المغايرة بينهما ليحصل
 باجماعهما الايضاح فانهما لا يصدقان الاعلى ذات واحدة بخلاف ما اذا
 كان واحدا من الثلثين المسميين بزيد مشاركا له في الكنية المشتركة بين
 عشرين فانه لا يحصل الايضاح من تلك المشاركة * قال قدس سره اوضح
 لقلة الاشتراك * فيها (قوله لا يتحصر في الايضاح) وان كان لازما له ولذا
 عرفوه بانه تابع غير صفة بوضح متبوعه فاقتضار المصنف رحمه الله تعالى
 عليه لانه الغالب (قوله المدخ) اذ فيه اشعار باعتبار الوضع التركيبى الى كونه
 مجزما فيه القتال والتعرض لمن التجأ اليه وان كان مستعملا ههنا في معناه
 العلمى ولذا جعل المجموع عطف بيان فاقبل انه يجوز ان يكون البيت الحرام
 نعتا موطئا للكعبة كما جعل قوله تعالى قرأنا عرييا حالا موطئة من ضمير انزلناه
 ليس بشئ واما لبدل فلانه في حكم تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة
 الجعل اليه ولا النسبة الى الثانى مقصودا اصليا (قوله لا لا ايضاح) لان الكعبة
 اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشار به فيه شئ (قوله وفائدة الخ) في الكشف
 قوم هو عطف بيان لاجاد فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل
 بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسماوي يجعل فيهم امر المحققا

اعلم ان البحث في اللغة
 طلب الشئ تحت التراب
 وغيره والفحص طلب
 في بحث وكذا النقيض
 والمحاولة طلب الشئ بحيلة
 والمزاولة طلب الشئ
 بالمعاجة والبحث عن الشئ
 بحثا استقصى طلبه والبحث
 في الارض نجفها و منه
 بحث الله غرابا يبحث
 في الارض والبحث عرفا
 اثبات النسبة الايجابية
 او السلبية من المعلن
 بالدلائل وطلب اثباتها
 من السائل اظهار الحق
 ونفي الباطل (كليات)

لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولأن عادان الأولى القديمة التي هي قوم هود
والقصة فيهم والآخرى أرم انتهى فالجواب الأول مبني على أن عاد اسم مختص
بقوم هود كما ذكره السيد وهو القول الراجح ومعنى قوله تعالى عاد الأولى على
هذا القول عاد القدماء أي المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح والجواب
الثاني مبني على أن عاد عادان فعطف البيان للايضاح ورفع الابهام المحقق
وكان الحق تقديم الجواب الثاني لانه منع لقوله والبيان حاصل بدونه والأول
تسليم له لكن آخره إشارة إلى رجحان الجواب الأول لبناء على القول
الراجح وما ذكره صاحب الكشف من أنه ينبغي أن لا يحمل قوله
ولأن عاد الخ على وجه مستقل لأن السياق غير ملتبس حتى يجعل انبيان
لإزالة اللبس بل هو متمم للوجه السابق وأنه في مثل هذا المقام ينزل بعد
الاحتمالات البعيدة كالكائن المحقق ويزال تأكيذا وتقريراً لإفادة معنى
الوهم ففيه أن عطف البيان موضح ورافع للابهام المحقق بالنظر إلى
نفس المتبوع لا بالنظر إلى السابق والقرينة لا يرى أن عمر في قوله أقسم
بالله أبو حفص عمر أزال الابهام المحقق في أبو حفص للاشتراك فيه لا
بالنظر إلى سياق القصة والمقام وأنا لا أنسى أن السياق غير ملتبس لأن كون
السياق في شأن قوم هود لا يقتضي أن يكون الدعاء بقوله تعالى إلا بعده
لعاد مختصاً بهم لجواز أن يكون شاملاً لهم ولغيرهم ثم ما ذكره من أن عاداً
الآخرى أرم موافق لما ذكره في سورة النجم مخالف لما ذكره في سورة الفجر
من أن عقب عاد بن عوض بن أرم بن سام بن نوح قبل لهم عاد كما يقال
لبنى هاشم هاشم ثم قيل للأواوين منهم عاد الأولى وأرم تسمية لهم باسم
جدهم ولمن بعدهم عاد الأخيرة وكانهما قولان نقل كلا في موضع والافق
لنقل الذي ذكره في سورة الفجر كذا في الكشف وفي الكواشي أن عاداً
الأولى قوم هود وعاداً الأخيرة قوم ثمود والله أعلم * قال قدس سره وشبهه
بقولك الخ * وجه التشبيه أن المنظور إليه في الصراط المستقيم هو الوصف
وفي صراط الذين الذات فيكون من اجراء الموصوف على الصفة في الحقيقة
* قال قدس سره فيه اشعار الخ * وذلك لأن التفسير بيان المعنى المبهم
بلفظ أظهر في الدلالة عليه فإذا جعل الموصوف بيانا وإيضاحاً للصفة
فلا بد أن يكون اتصافه بتلك الصفة معلوماً كيلا يلزم تفسير المبهم بالمبهم
* قال قدس سره فأشار الشارح رحمه الله الخ * ما ذكره الشارح رحمه الله

يقال لبس يلبسون ثياباً
خضراً مصدرة لبس
واللبسنا عليهم ما يلبسون
اختلاط واشتباه م

يفيد أن كونه عطف بيان أحسن إذا قصد الإيضاح والأشعار المذكوران وما ذكره صاحب الكشف يفيد أن كونه بدلا أحسن إذا قصد تكثير النسبة والإيضاح معا فالبدل مختار بالنسبة إلى مجموع التكتين وإذا قصد الثانية فقط فالأحسن عطف البيان لأنه أعرق في التفسير وقيل يختار البدل على كل حال لأن أصل الصفة أن تجرى على موصوفها ويفاد بها معنى فيه فاذا عبر عن الذات بها فالأولى أن يجعل الذات المذكورة مقصودة بالنسبة * قال قدس سره تأكيده النسبة * بل تأكيده المنسوب والمنسوب إليه كما لا يخفى * قال قدس سره على ابلغ وجه وأكده * أي على وجه هو ابلغ وأكده من أن يوصف صراطهم بالاستقامة أما ولافتنية ذكره ليتمكن المشهود في ذهن السامع وأمانا فللتفصيل بعد الأجمال وأما ثالثا فلتكرير العامل * قال قدس سره بل إذا كان واردا في مقام الخ * لا يخفى أن التقييد المذكور لا يستفاد من عبارة الكشف واعتباره في المشبه به ليوافق المشبه قلت المقصود من التشبيه أعني إيضاح المشبه فالأولى أن قوله كما تقول هل ادلك متعلق بقوله والأشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين فقط وليس متعلقا بمجموع قوله فائدته التأكيده لما فيه من التثنية والتكرير والأشعار الخ فحيث يكون زيد عطف بيان للأكرم الأفضل وشبه البدل به لكونه أعرق في التفسير فيكون كلام الكشف موافقا لما ذكره الشارح رحمه الله (قوله وكذا كل صفة) المشار إليه المشبه به الحكم المذكور بأن الطير عطف بيان والمشبه الحكم المستفاد من قوله كل صفة أجرى عليها الموصوف (قوله فالأحسن أن الموصوف الخ) أدخل الفاء على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط أي مثل الحكم المذكور بهذا الحكم فقوله كذا خبر لمجموع قوله كل صفة الخ بتأويل هذا الحكم فتدبر فانه أشكل على الناظرين وتكلفوا في حله (قوله لا للتأكيده) وإن أفاده (قوله مثل أمس الدابر) فانه لغرض التأكيده (قوله أي يحققه ويقرره) فهو يحقق الغرض من المتبوع ولا يؤكده أمر المتبوع في النسبة أو الشمول (قوله بتكرير لفظ المتبوع) أما بنفسه أو بما يوافق معنى على ما في التسهيل نحو أجل جبر واتزل تزل وضربت أنت (قوله على ما توهمه القوم) من أن كلام المفتاح يشير إلى أنه عطف بيان وكلام الإيضاح إلى أنه صفة وكلام الكشف إلى أنه تأكيده (قوله على ما نقل الخ) فإن ما نقل

٢ كالحكم المذكور في كون
الطير عطف بيان الحكم
المستفاد من قوله كل صفة
أجرى عليها الموصوف

عنه وان كان في بيان ان التعريفات النحوية حدود وان ما اعتبروه
 فيها ذاتيات الا انه يستلزم ما ذكره العلامة فاندفع ما ذكره الشارح رحمه الله
 في الحاشية المنوطة على قوله على ما نقل عن ابن الحاجب فيه ايماء الى ان
 في النقل خللا وانا اذكر عبارة ابن الحاجب في شرحه للوافية الخ كما يظهر
 بالتأمل في العبارة المنقولة لمن له مسكة (قوله واقول ان اريد الخ) تختار
 الشق الثاني ونقول مراد العلامة من قوله ~~ذكر~~ ليدل على معنى في متبوعه
 ان يكون المقصود من ذكره الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليتوسل
 بذلك الى التخصيص او التوضيح او المدح او الذم او غير ذلك وذكر اثنين
 وواحد ليس للدلالة على حصول الاثنية والوحدة في موصوفيهما
 بل لتعيين المقصود من جزيئتهما فلا يكونان صفة (قوله كما ان الدابر الخ)
 ذكر الدابر ليدل على حصول الدور في الامس ثم يتوسل بذلك التأكيد
 وكذا في الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه فتدبر فانه غامض
 (قوله لانسم ان البديل يجب الخ) في الرضى لما لم يكن البديل معنى في المتبوع
 حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع
 كما فهم ذلك في التأكييد جازا اعتباره مستقلا لفظيا اي صالحا لان يقوم
 مقام المتبوع انتهى ولا يخفى ان صحة اقامته بهذا المعنى لا يقتضي ان يتم
 ومعنى الكلام بدونه حتى يردهما اورده الشارح رحمه الله تعالى (قوله ان الله
 وشركاء الخ) ويجوز ان يكون مفعولاه شركاء والجن والله متعلقا بشركاء
 (قوله وان كان الخ) اي فيطلقان عليه وان كان مفهوماهما متغايرين
 كما هو صريح في الرضى فلا اشكال في كلمة الوصل (قوله لان ما صدق عليه
 اثنين الخ) وان كان مفهوما بعضا من مفهوم الهين (قوله اذ اعليه اجالا
 ومتقاضيه) اي من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيدنا قليلا عن المبرد
 لان حيث ذاته فان ذات زيد لا يتقاضى الثوب (قوله يدل الغلط) اي البديل
 لاجل الغلط اولتدارك الغلط او بديل المغلوط اعني المبدل منه (قوله وهو من
 اضافة الخ) الزيادة بمصدر او بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول
 الاضافة لامية اما الى الفاعل او الى المفعول لان الزيادة بمصدر لازمة ومتعدية
 ولذا اختار لفظ المعمول وعلى الثاني بانية * قال قدس سره بقوله نصير الله *
 يقال نصير الغيث الارض بالصا د المهملة والتخفيف اذا غاثها كذا
 في الاقليد * قال قدس سره بما يحتمل غيره بان يكون الاول بديل السكل

اما بان يكون اعظمها كناية عن طلحة او بجذف المضاف من طلحة الطلحات
 اى اعظم والثانى ان قصد الملاسة بين القمر وفلكه فهو بدل اشتمال والا
 فهو بدل غلط * قال قدس سره ابلغ في المعنى الخ * لانه جعل التشبيه
 الاول غلطا وقصد التشبيه الثانى ابتداء * قال قدس سره ولو ذكر *
 اى المفصل مثالا مما وقع في كلامهم كاذ كر شارح التسهيل قول على رضى الله
 عنه ان الرجل ليصلى الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وانما قال
 اولى لان قوله وهذا معتمد الشراء كثيرا بمنزلة ذكر المثال له * قال قدس
 سره تدلك على ذلك عبارة * حيث قال سابقا وهو في حكم تكرير العامل
 ولاحقا لانتك شئت ذكره مجملا واولا ومفصلا ثانيا (قوله فلان المتبوع فيه)
 اى من حيث نسب اليه الفعل كما فصله السيد (قوله كما مر) اى قوله والاشعار
 بان الصراط المستقيم بيانه الخ * قال قدس سره كانه قيل اعجبني شئ من زيد *
 فيه اشارة الى رد من زعم انه يجوز في النسبة فيتحقق ان ماهوله قديدا من
 الفاعل المجازى فيجتمع في كلامه اسناد مجازى بالنسبة الى المبدل منه واسناد
 حقيقى بالنسبة الى البدل فانه وهم اذ في الاسناد المجازى لا يكون النفس
 منشوقة الى الفاعل الحقيقى ولا يذ كر بعده اصلا والافات المقصود من الاسناد
 المجازى (قوله من غير دلالة الخ) انما تعرض لعدم الدلالة على تفصيل
 الفعل مع ان تفصيل الفاعل لا ينافى تفصيل الفعل لان كلمة او في بيان دواعى
 العطف انما هو باعتبار اختلاف حروف العطف في افادتها فيكون كل
 منها مختصا بما يفيد تحقيقا لمعنى كلمة او (قوله للجمع المطلق) مرادهم بالجمع
 ان لا يكون لاحد الشبثين كما كانت او واما بالمطلق ان لا يدل على حصوله
 لهما في زمان واحد او في زمانين و اشار الشارح رحمه الله تعالى الى ذلك
 بقوله اى اثبت الحكم الخ (قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ) في شرحه
 للمفتاح قد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين لكان مستقيما الا انه مع
 التقييد اقوم وابعده من الاشتباه انتهى و اشار بقوله قد نبهت الى ما ذكره
 سابقا في قوله واما الحالة المقتضية لطلّى المسند اليه ان المناسبة هي المعتبرة
 في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية
 (قوله بعده يوم او سنة) لم يرد بهما تعين المدة بل المهلة فكانه قال بعده بمهلة
 وفي شرحه للمفتاح بعده متعاقبا او متراخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا
 التراكيب لبس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار

العطف عليه كيف وشئ من الفاء وثم وحتى لا يفيد التعقيب يوم اوسنه
 فلا فائدة التعقيب بلامهلة مقام يقتضي الفاء ولا فائدة التعقيب بيوم مقام
 يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار (قوله مما يقتضي
 شيئا فشيئا الخ) كلمة الى ليست متعلقة بنقضي حتى يصير المعنى من الاشياء
 التي تنقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعد حتى فيكون سمحا بل متعلقة
 بالانتهاء اما حال عما قبلها او خبر بعد خبر لان اي منتهيها ما قبلها او منته
 الى ان يبلغ ما بعدها في حتى دلالة على امرين احدهما ان ما قبلها مما يقتضي
 شيئا فشيئا فيكون متبوعها ذا اجزاء يكون الحكم متعلقا بها تدريجا بخلاف
 ثم فيجوز جاءني زيد ثم عمرو ولا يجوز حتى عمرو والثاني ان يبلغ ما بعدها فيكون
 مدخولها داخلا في الحكم السابق وبهذا تمتاز عن حتى الجارة فان فيها
 اختلافا فحزم الرخصى بالدخول مطلقا اي سواء كان جزأ لما قبلها او ملاقيا
 لا آخر جزء منه وذهب ابن مالك الى عدم الدخول مطلقا وقال الشيخ عبد
 القاهر بالدخول اذا كان ما بعدها جزءا وبعده اذا كان ملاقيا لا آخر جزء
 منه وما ذكره من الدلالة على الامرين في حتى العاطفة للمفرد واما في حتى
 العاطفة للجملة على الجملة وتسمى الابتدائية فانها تدل على تعظيم ما بعدها
 او تحقيره (قوله والتحقيق الخ) اي تحقيق الانقضاء التدريجي في حتى انه
 يعتبر بحسب العقل دون الخارج وكذا المهلة (قوله ترتيب اجزاء الخ)
 فيه اشارة الى ان ما بعد حتى العاطفة يكون جزأ لما قبلها اما حقيقة كما في قدم
 الحجاج حتى المشاة او كجزء منه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى علمانهم
 او جزأ لما يلزم ما قبلها نحو اعجني الجارية حتى حديثها بخلاف الجارة فانه
 يجوز ان يكون جزأ لما قبلها وان يكون آخر جزء منه (قوله على كلام فيه تفسير
 الخ) فيه دلالة على ان يكون النفي منسجبا على التقييد ولا يكون التقييد
 متعلقا بالنفي وهذا هو الاصل وقد يراد نفي التقييد فقط او القيد والمقيد معا
 بواسطة القرينة (قوله من غير تفصيل للسند) لعدم تعدد المجيء فضلا
 عن ان يكون متعددا بحسب الوقوع في الازمنة (قوله ليس من عطف
 المستند اليه) حتى يكون الفاء فيه لتفصيل المستند بل من عطف الجملة
 التي هي صلات الالف واللام بعضها على بعض وانما اعيد اللام لشدة
 الامتزاج مع الصلة ولذا جرى اعرابها على الصلة (قوله ولو سلم الخ) لا يخفى
 ان الاكل بمعنى الذي يأكل فان لم يعتبر التغير الاختياري بين الموصولات

والمراد من هذه التحشية
 دفع سؤال عن الشارح
 رحمه الله تعالى م

والقصر جعل احد طرفي
النسبة في الكلام سواء
كانت اسنادية او غيرها
مخصوصا بالآخر بحيث
لا يتجاوزها ما على الاطلاق
او الاضافة بطريق معهود
والقصر اعني به تخصيص
شيء بشيء قد يكون بالنسبة
الى جميع ما عداه ويسمى
قصرا حقيقيا وقد يكون
بالنسبة الى بعض ما عداه
فيكون اضافيا والاضافي
ينقسم الى قصر افراد
وقلب وتعين فقولنا ما قام
الازيد لمن اعتقد ان القائم
هو زيد وعمر وكلاهما قصر
افراد ولين اعتقد ان القائم
عمر ولا زيد قصر قلب ولين
تردد بينهما قصر تعين
وكل مادة تصلح مثالا لقصر
الافراد او القلب تصلح
مثالا لقصر التعين من غير

عكس م

والعطف بلا وبل ولكن
مختص بالقصر والاستثناء
وانما والتقديم مشتركة بينه
وبين غيره واما الفصل
والتعريف فانهما
مختصان بالبداية والخبر
والقصر المستفاد من تقديم
ما حقه التأخير يكون
اضافيا على ما يدل عليه
كلام صاحب المفتاح م

يكون من عطف الصلوات بعضها على بعض وان اعتبر يكون من عطف
الموصول على الموصول (قوله عن الخطأ في الحكم الخ) راد بالحكم المحكوم به
كما يدل عليه قوله لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع والخطأ في المحكوم به
من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ
والصواب في النسبة والحكم بمعنى الايقاع نفسه خطأ او صواب فن قال
ان الصواب ان يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد
المطابق لكونهما قسمين له لا بالخطأ في الحكم لانه يشعر بان الخطأ والصواب
صفتان للحكم لم يتدرج حق التدبر (قوله بتحقيقه) اي بيان حقيقته وطرقه
واقسامه (قوله لمن اعتقد الخ) المراد بالاعتقاد ما تناول الظن الضعيف بل
الوهم ايضا على ما قاله السيد (قوله او انهما جاءك جميعا) يعني لا يجي لقصر
القلب والافراد ولكن لقصر القلب فقط واما قصر التعين فلا يجي له شيء
من حروف العطف (قوله لكونه مثل لا الخ) وليس للكن معنى زائد على لرد
الى الصواب فكل من لا ولكن مثال للرد من غير تفاوت فلذا اكتفي ههنا
على المثال الواحد بخلاف الفاء وثم وحتى فانها وان كانت مشتركة في التفصيل
لكن يعتبر في كل منها خصوصية ليست في الآخر فلذا ذكر ههنا كلها
(قوله والمذكور الخ) خلافا لابن مالك فانه قال في التسهيل ان كلمة بل في
ما قام زيد بل عمرو مقررة لحكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعدها وقال شارحه
ان هذا هو الصحيح ثم قال ان لكن بعد نهى او نفي كبل فالمصنف والسكاكي
رحمهما الله تعالى موافقان لابن مالك في كونه لقصر القلب وانما لم يذكره
في طريق العطف في بحث القصر لاختصاصه بقصر القلب والبحث
معقود لبيان طرق القصر الجارية في جميع اقسامه وفي جميع المعمولات
ولذا لم يورد فيه تعريف الخبر وضمير الفصل (قوله في ما جاءني زيد لكن عمرو)
خص مثال النفي لان الخلاف فيه واما في الاثبات فهي للاستدراك بالاتفاق
(قوله وهو دفع توهم الخ) فهو لتبسيم الكلام السابق واصلاحه مع قضع
النظر عن حال السامع وان كان دافعا لتوهمه على تقدير تحققه فليس لكن
للقصر اصلا فانه مبني على حال المخاطب (قوله شبهها بالاستثناء) في كونه
اخراجا لما بعد لكن عما قبلها تهما وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول
ما قبلها (قوله في انه تعالى الخ) اي على تقدير استعماله في القصر انما يقال
لمن اعتقد الشراكة في عدم المجيء قبل الفاء الكلام المشتمل عليه لا لقصر القلب

على ما قاله المصنف رحمه الله تعالى والسكاكي رحمه الله تعالى * قال قدس سره وعلى هذا لا يعد الخ * هذا بعيد بل فاسد اما اول فلان القصر مبناه رد اعتقاد المخاطب وهذا الكلام ابتدائي وايراد لكن لاصلاحه وتيممه لارد اعتقاد المخاطب واما ثانيا فلان القصر مشتمل على حكيمين الاثبات والنفي والمتكلم بعد توهم المخاطب اشتركا كهما في انتفاء المجيء عنهما لم يتلفظ الا بالاثبات نعم لا يكون لمجموع الكلام قصر اذا فرض ان المخاطب قبل التكلم كان معتقدا لانتفاء المجيء عنهما * قال قدس سره وهو منقوض الخ * خلاصته ان استعمال لكن في قصر الافراد في الاثبات كما يستلزم استدراك الجزء الثاني من الجملة كذلك استعمال لافي قصر الافراد في الاثبات يستلزم استدراك الجزء الاول بلافرق فلو تم التوجيه المذكور يلزم ان لا يستعمل لافي قصر الافراد فالقول بانه فرق بين المادتين لانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمر ولغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا لا ينفع في دفع النقص كما لا يخفى (قوله نحو جاءني الخ) فكلمة بل للصرف سواء كان بعد الاثبات او بعد النفي واختار في باب القصر انه اذا كان بعد النفي يفيد القصر تبعا للسكاكي رحمه الله تعالى بناء على ما ذهب اليه ابن مالك وهو ما ذكره بقوله وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً * قال قدس سره سوى انه حكم الخ * فان الاخبار عن مجيء زيد اذا كان غلطاً اي غير مطابق للواقع عند المتكلم كان انتفاؤه مقطوعاً به عنده * قال قدس سره ومعناه * اي ليس معنى الغلط انه غير مطابق للواقع بل ان تلفظه وقع غلطاً اما السبق للسان او للبيان وهذا لا ينافي كونه للصرف وكون المتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه تعريض للشارح رحمه الله تعالى بان قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ ناش عن سوء الفهم وحمل كلامه على مانوهمه عبارة ولا يخفى ان كلام الشارح رحمه الله تعالى فيما سيأتي من قوله كبذل الغلط حيث شبهه ببذل الغلط صريح في انه حمل لفظ الغلط في كلامه على ما هو المتبادر منه لا على عدم كونه مطابقاً للواقع فلعل الشارح رحمه الله تعالى اطلع في كلامه على ما نقله وعدم وجدان السيد ذلك في كتبه لا يدل على عدمه وقد قيل انه صرح ابن الحاجب بذلك في اماليه * قال قدس سره لا الى ما بعد بل * والالكان كلمة بل لغوا * قال قدس سره افادت تأكيده النفي * السابق اذا لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لافادته نفي الحكم عنهما ولا الى ما قبله لاستلزام

لأنه يكون مجموع الكلام
قصر اذا فرض الخ نسخة

نفي النفي الثبوت فيلزم ثبوت الحكم لهما واپس كلمة بل مستعملا للنفي عنهما
 معا اول اثبات لهما معا * قال قدس سره كلكن بعده * ولكن مقرر لحكم
 ما قبلها ويجعل ضده لما بعدها عنده كما مر * قال قدس سره بمحتمل اثبات
 المجيء لعمره * بان يكون معنى بل عمرو بل جاء عمرو ويحتمل نفي المجيء عن عمرو
 بان يكون معناه بل ما جاء عمرو على قياس الاثبات فان فيه صرف المثبت الى
 التابع وههنا صرف المنفي اليه * قال قدس سره هذا مبني الخ * اي
 التريد المذكور بين كون المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق
 الثبوت مبني على ما توهمه الشارح رحمه الله تعالى من كلام ابن الحاجب والا
 فالمبرد جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان الغلط
 في اسم المعطوف عليه كما نص عليه في الرضى دون الحكم المنفي
 * قال قدس سره وجعل الاول في حكم المسكوت عنه * وبهذا الاعتبار
 كان صرفه بخلاف قول من يقول ان المجيء منتف عن المتبوع ثابت
 للتابع فان فيه ابطالا للاول واثباتا للثاني فلا صرف (قوله بان بل في المثبت
 مطلقا) اي عند الكل فانهم متفقون على انه في المثبت لصرف الحكم عن
 المتبوع الى التابع سواء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق النفي
 كما نقله الشارح رحمه الله تعالى عن ابن الحاجب وكذا عند المبرد فانه لصرف
 النفي عن المتبوع الى التابع سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق
 الثبوت فيكون التلغظ باسم المتبوع على كلا تقديرين من باب الغلط
 والمقصود نسبة الحكم الى التابع بخلاف المنفي على مذهب الجمهور فانه لنفي
 الحكم عن المتبوع واثباته للتابع فانه حينئذ يكون للانتقال من حكم الى
 حكم اهم منه فلا يكون شئ منهما غلطا فتدبر فانه مما غلط فيه بعض
 الناظرين (قوله بما ذكره بعض المحققين) صرح به الشيخ الرضى في
 شرحه (قوله او الشك الخ) او موضوعه لاحد الامرين والداعي المتقدم على
 ايراده شك المتكلم والغاية المترتبة تشكيك السامع وقد يكون الداعي مجرد
 ابهام الحكم مع قطع النظر عن حال المتكلم والسامع (قوله وللخبر
 اولاباحة) هذا اذا وقع بعد الامر ولذا قد ينسبون الاباحة والتخير الى
 الامر وقد ينسبون الى كلمة او وانما ترك المصنف رحمه الله ذلك لان كلامه
 الخبر (قوله لا طائل تحته الخ) اذ لا يختلف المعنى في الاعتبارين (قوله اي
 تعقيب الخ) بيان لحاصل المعنى وعبرة المتن على حذف المضاف اي ايراد

الفصل (قوله ولانه في المعنى عبارة عنه) عند من يجعل له محلا من الاعراب سواء كان مبتدأ أو تاء كيدا أو بدلا وهذا القدر كاف في ترجيح كونه من احوال المسند اليه (قوله لا في تخصيص المسند اليه الخ) يمكن ان يوجه بان مراده ان قصر المسند على المسند اليه اذا عبر عنه بعبارة شائعة عربية يقال لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون اعتبار المسند اليه فيما عبر به عن معناه اولا وبلا واسطة واعتبار المسند ثانيا وبواسطة الباء فيكون له تعلق زائد بالمسند اليه على المسند فلذا جعل من احواله فلا يرد ما اورده الشارح رحمه الله ولعله لذلك قال اولى (قوله يخص المسند) والخاص هو المقصور (قوله نعم ولكن الخ) قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح والكشاف الاول الاستعمال العام والثاني هو الشائع العربي (قوله وجعلته من بين الاشخاص الخ) عبارة صريحة في ان التخصيص بمعناه اى جعل الشيء مختصا لكن الباء ليست صلة له حتى يصير الاول مختصا والثاني مختصا به بل هو باء السببية او الالة فيكون مدخول الباء مختصا ليصير ميبا او آلة لتخصيص الشيء الاول وخلاصة كلام السيد ان هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص مجازا عن التمييز لكونه لازما له او من تضمين معنى الامتياز فيه وفي كلا التوجيهين تكلف اما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة وادعاء انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة الى القرينة مما لا دليل عليه والتضمين محتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن كما صرح به الشارح رحمه الله في شرح الكشاف وبما ذكرنا ظهرا ان ما ذكره الناظرون من ان عبارة الشارح رحمه الله ليست صريحة في افادة ما قصده فلو قال متمرا بان ثبت له المسند لكان اظهر خروج عن مذاق الشارح رحمه الله (قوله من زعم الخ) اطلاق الزعم بناء على انه لم يبح في الاستعمال ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند الاعلى انه اخطأ في اخذه من عبارة الكشاف وان كان في نفسه حقا كما قاله بعض الناظرين (قوله حيث قال الخ) افاد في الكشف ان التعريف في المفلحون اما العهد بان يكون المراد حصدة معينة مما يصدق عليه مفهوم المفلحون اعني الذين بلغك انهم مفلحون في الآخرة وحيث ان امان يلاحظ اتحاد المتقين بتلك الجماعة فلا يكون ضمير الفصل للقصر بل للتأكييد والفرق وهو الظاهر اذ لم يعهد تعريف المسند بلام العهد للقصر واما ان يلاحظ تغايرهما من حيث المفهوم فيجوز ان يكون ضمير الفصل للقصر اما لقطع شر ك: الغير معهم في المسند اليهم

اعلم ان كون ضمير الفصل للقصر مشروط لعدم كون المسند اليه معر فابلام الجنس والا فالقصر من تعريف المسند وهو مجرد التأكييد هذا عند المعانين واما عند اهل اللسان فكثيرا ما يقصدون بتعريف احد طرفي الكلام قصره على الطرف الآخر سواء كان التعريف بانسلام او الاضافسة او الموصولية وسواء كان للجنس او الاستغراق او العهد ذهنيا او خارجيا ووجه اعطاهم التعريف حكم ضمير الفصل (كليات)

اولدفع اعتقاد القلب او التردد على ما جوزه السيد في حواشي شرح المفتاح
واما الجنس اى للاشارة الى معنى المفلحين الحاضر في ذهن كل احد وحيث
يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة المفلحون من حيث هي لكن صحة هذا
الحكم مشروطة بتحصيل مفهوم المفلحين ممتازا عن كل ما عداه لا بوجه اعم
والعلم اليقيني بحقيقتهم وتصويرهم بالصورة التي تليق بتلك الحقيقة حتى
يعترف المتأمل بذلك الحكم ولا ينكره لانه حكم باتحاد المفهوم مع الحقيقة
وحيث لا قصر في الكلام لانه فرع التباين والتغاير بينهما ففسوله
ان حصلت شرط جوابه فهمهم والجملة الشرطية صلة الذين وصفة
المفلحين عبارة عن مفهومه لكونه وصفا للذوات وتحققوا عطف على
حصلت من تحقق الشيء بيقينه وما هم جملة استفهامية للسؤال عن الحقيقة
واقعة موقع المفعول الثانى لتحقيقوا وتصوروا من تصورت الشيء جعلته
صورة لاي معنى الادراك والحقيقة صفة لصورتهم والضمير الاول من فهمهم
للمتقين والثانى للمفلحون وفي عدم ايراد الضمير للموصول اشارة الى ان الموصول
مفهوم للتنبيه على ان هذا مجرد وهم وتقدير للمبالغة في وصف المتقين على
ما وقع في كلام الشيخ عبد القاهر من انه ليس بشئ باغلب على هذا انضرب
الموهوم من الذى وفي ترتيب الجزاء على الشرط المشتمل على الامور الثلاثة
تنبيه على ان انكار هذا الحكم منشأه انتفاء احد الامور الثلاثة وهذا معنى قول
الشيخ عبد القاهر هذا معنى دقيق يكون المتأمل عنده يعترف وينكرو بما ذكرنا
ظهر ان هذا المعنى من فروع الجنس لانه معنى الجنس لكنه مشروط باعتبار
امور زائدة عليه كالاستغراق والعهد الذهني وكونه معلوم الاتصاف بالسند
وقوله لا يعدون الخ اى المتقون حقيقة المفلحون اى متحدون بتلك الحقيقة
تأكيد للحكم بهم هم هذا ما عندي في حل هذه العبارة الجزيلة التي لم
يتعرض لحلها شارحوا الكشف والناظرون في هذا الكتاب * قال قدس
سره بعدما فصل فائدة الفصل * حيث قال وهم فصل وفائدة الدلالة على
ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد وايجاب ان فائدة السند ثابتة للسند اليه
دون غيره قال الشارح رحمه الله تعالى اى توكيد الحكم لما فيه من زيادة
الربط حتى قال الحكيم ابو نصر الفارابي ان معنى قولنا زيد هو العادل زيد
استكه عادل است وما قيل انه لتأكيد السند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه العادل
ليس بشئ * قال قدس سره يوهى ان هناك الخ * فيه ان التعرض لنفي

الحقيقة يدفع ذلك اذا قصر يقتضى التغير كيف والقصر اما فى قصر
الموصوف على الصفة او عكسه وهو ليس شئاً منهما والمقصود انه
متحد به وقد اكده بقوله وهل تعرف حقيقة فزيد هو هو بعينه فعبارة
الشيخ اظهر فى افادة الاتحاد من عبارة الكشف * قال قدس سره كما اوهم
ذلك عبارة الكشف لفظ لا يعدون وان اوهم القصر لكن لفظ تلك الحقيقة
يدفعه * قال قدس سره وتحقيق المقام * اى فى نفسه وليس فيه دفع البحث
السابق اذ خلاصته ان كلام الشيخ لا مزية له فى افادة ما قصده
الشارح رحمه الله تعالى على كلام الكشف فنقله لافائدة فيه وبهذا التحقيق
لا يندفع ذلك كما لا يخفى * قال قدس سره فظهر ان هذا المعنى الخ *
ظهر مما سبق كونه معنى التعريف الجنس اما فرعيتة فكلا وقد ذكرنا فيما سبق
وجه الفرعية * قال قدس سره فان قلت قول الشيخ الخ * ابطال لكون
مراد الشيخ الاتحاد بانه مناف لمكلامه كما ان الاعتراض اللاحق ابطال
لكونه معنى تعريف الجنس (قوله نحوز يدهو افضل الخ) ترك مثال المعرف
باللام لما فيه من احتمال ان يكون القصر فيه مستفاداً من لام الجنس (قوله
ان هو للتخصيص) بمعنى ان الله يقبل التوبة لا غيره وهذا على تقدير ان لا يكون
تقديم لفظ الله على المسند الفعلى للتخصيص فانه سيجى ان تقديم المسند اليه
على المسند الفعلى اذا لم يل حرف التنى قدياًتى للتخصيص وقد يأتى للتقوى
(قوله والتأ كيد) اى لتأ كيد الحكم يدل عليه عطف قوله وان الله من شأنه
قبول التوبة فانه عطف تفسيرى للتأ كيد (قوله وقد يكون لمجرد التوكيد)
اى لتأ كيد الحكم من غير افادة لتخصيص المسند بالمسند اليه فيكون الفصل
مستعملاً فى جزء معناه فان كان الحكم بطريق قصر المسند على المسند اليه
افاد تأ كيد وان كان بطريق قصر المسند اليه على المسند افاد تأ كيد
وهذا معنى قوله فى شرح المفتاح ان الاظهر انه فى الخبر المعرف باللام انما يفيد
تأ كيد التخصيص اذ التخصيص حاصل بدونه سواء كان قصر المسند
على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الرزاق او بالعكس مثل الكرم
هو التقوى اى لا كرم الا التقوى انتهى لانه مستعمل لتأ كيد التخصيص فضمير
الفضل لا يستعمل الا لتخصيص المسند بالمسند اليه اولاً كيد الحكم على
الوجه الذى افاده الكلام ولا يستعمل لقصر المسند اليه على المسند اصلاً
وما ذكره السيد فى شرح المفتاح من انه لا يستعمل لتأ كيد قصر المسند اليه

على المسند ايضا فليس بشيء لانه يستعمل لتأ كيد الحكم فالحكم اذا كان
 بقصر المسند اليه على المسند لا بد ان يفيد تأ كيد وهو الاخلا الفصل عن القادة
 المعنوية (قوله نحو الكرم هو التقوى) فان قصر الكرم على التقوى افاده
 تعريف الكرم باللام ولا معنى لقصر التقوى على الكرم فضمير الفصل
 لتأ كيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه على المسند وكذا في المثال الثاني
 (قوله قال ابو الطيب الخ) استشهدا على مجيء الفصل لتأ كيد الحكم
 بقصر المسند اليه على المسند اذ لا مجال لقصر المسند على المسند اليه
 فاستعمل ضمير الفصل في كلام هو لقصر المسند اليه على المسند دون العكس
 فيفيد تأ كيد * قال قدس سره الضرب الاول الخ * يعني ان التقديم من
 صفات اللفظ وتقسيمه الى المعنوي واللفظي باعتبار تحقق معنى التقديم وهو
 نقل الشيء من مكانه الى ما قبله في الاول دون الثاني كتقسيم الاضافة التي هي
 من صفات اللفظ اليهما باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو الاختصاص
 في المعنوية دون اللفظية وقيل سمي الاول معنويا لكونه مفيدا لتغير المعنى
 بالاختصاص غائبا بخلاف الثاني فانه لا يفيد ذلك عند السكاكي رحمه الله
 تعالى اصلا وان افاده في الجملة عند غيره فيسمى تقديم اللفظي فالاول اشبه
 بالاضافة المعنوية المفيدة للتعريف او التخصيص والثاني باللفظية المفيدة
 لمجرد التخفيف اللفظي والاول اظهر * قال قدس سره فلان سلم انه لا بد
 من تحقق المحكوم عليه الخ * والجواب ان المراد منه الوجوب الاستحساني
 بقرينة ان الاصل بمعنى الراجع والاولى دون الواجب * قال قدس سره
 فلا نزاع فيه اذا كان الخ * لامتناع قيام الوجود بالمعدوم بخلاف ما اذا كان
 كلاهما عدما وهو ظاهر واذا كان المحكوم به عدما وكان الاتصاف ذهنيا
 فانه لا يجب تحققه في الخارج فضلا عن التقديم وان كان الاتصاف خارجيا
 فالواجب تحققه في الخارج قبل الاتصاف به لا قبله واما كون المحكوم به
 موجودا خارجيا والمحكوم عليه عدما فغير ممكن * قال قدس سره الا ان
 ترتيب الالفاظ الخ * فالواجب ان يكون وضع الالفاظ على وفق ترتيب المعاني
 في العقل والجواب ان المستحسن ان يكون تعقل المعاني على ترتيبها في الخارج
 وبذلك يحصل المقصود وهو كون الراجع والاولى تقديم المسند اليه (قوله
 اهم) اي من ذكر المسند وان كانا جميعا مهمين لكونهما ركني الكلام واهم
 افعال التفضيل من همه الامر هما احسنه ويؤيده عطف يعينك على يهملك

في عبارة شرح المفتاح الشريفى او من هم السقم جسمه اذابه واذهب لحمه
فهو كناية عن كمال العناية ولا يجوز ان يكون من هممت الشيء اريدته لا بناء
صيغة التفضيل للمفعول او القول بالاسناد المجازى اى اهم صاحبه (قوله
يجرى مجرى الاصل) معناه ان جميع الدواعى التى تذكر للتقديم كلها راجعة
اليه رجوع الفروع الى اصله المستنبطة منه لانها محتاجة في كونها مقتضية
للتقديم الى ارجاعها اليه في شرح المفتاح الشريفى ان جعلها حالات
مقتضية للتقديم بلا واسطة الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات
الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيداً لهذه المعاني كان ذكره اهم من
ذكر المسند ولعل المصنف رحمه الله ادرجها في تلك الاعتبارات روما
للضبط (قوله اذالم يكن معه ما يقتضى العدول الخ) فانه عند تحققه يترك تقديم
المسند اليه لانه اولى ويترك الاولى عند تحقق المقتضى لخلافه فتدبر فانه قد
غلط فيه وقيل ان اللازم من وجود المقتضى للعدول التعارض بينه وبين
ما يقتضى التقديم (قوله حصول الشيء) اى المترقب لئلا ينافى ما يقال ان
حصول نعمة غير مترتبة الذو هو كرزق لا يحسنسب (قوله بعضهم يقول بالمعاد)
وهو الهادى كما يدل عليه قوله بان امر الآله حيث جعل الحشر من امر
الآله وقوله بعده والسبب السبب من ليس يغتر بكون مصيره للفساد اى فساد
المزاج وعدم المعاد (قوله واما التعجيل المسرة او المساءة للتفأل او التطير)
اى لكونه صالحاً للتفأل او التطير على ما فى الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه
صالحاً للتفأل او التطير يفيد المسرة او المساءة وتقديمه لا لافادتهما بل
لتعجيلهما واشار بزيادة لفظ التعجيل الى ان ما وقع في المفتاح وهو اما لان
اسم المسند اليه يصلح للتفأل فتقدمه الى السامع لتسره او تسوؤه معناه تسره
او تسوؤه ابتداء واما ما فى شرح المفتاح من انه اذا كان الاسم يصلح للتفأل
وتقصده التفأل فتقدم الاسم الى السامع بتقديمه على المسند لتفأل به فتحصل
له مسرة او مساءة وذلك لان التفأل والتطير انما يكونان بمستهل الكلام
لا بما يذكر في اثنا فبطل ما قيل ان التفأل حاصل قدم الاسم او اخر فالمقتضى
لتقديمه تعجيل المسرة او المساءة بتعجيل التفأل ففيه بحث اما لولا فلان لا نسلم
ان التفأل والتطير انما يكونان بمستهل الكلام ففي الاساس يقال ان يسمع
الكلمة الطيبة فيتميم بها وفي القاموس يقال ضد الطيرة كان يسمع من يرضى
باسالم او طالب يا واحد وفي الطبى شرح المشكوة روى انس عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة ويجبى الغال قالوا وما الغال قال
كلمة طيبة وامانا فلانه ان اراد بالكلام في قوله مستهل الكلام الجملة على ما هو
مصطلح النحو فلان سلم ان التفعال والتطير انما يكونان بمستهل الجملة فانه نقل
انه لما انشيد القبعثري يوم المهرجان عند الداعي لا تقبل بشري ولكن بشريان
بغير الداعي ويوم المهرجان قال الداعي لا بشري لك يا قبعثري فتطير بنى
البشري مع انه لبس في مستهل الجملة وان اراد به الحديث والقصة فقولنا
في دارك سعدا وسفاح يفيد التفعال والتطير اذا وقع في مستهل القصة
سواء قدم المسند اليه او اخر ثم التعجب ان السيد كتب في حاشية الشرح
ان التفعال قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعد او سعيد
مثلا وهذا هو الذى يقتضى تقديم المسند اليه اذا كان صالحا له وقد يكون
بمضمون الكلام كما في قولك سعد في دارك فانه قد يتفعال بكون سعد في داره
وهذا التفعال حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند
وكان صاحب الايضاح اشبه عليه الفرق بين التفعالين فتبصر انت ولا تغفل
انتهى ٢ والحال ان عبارة الايضاح صريحة في التفعال باللفظ المسموع حيث
قال لكونه اى المسند اليه صالحا للتفعال او التطير ثم انه اذا اعتبر في التفعال كونه
بمستهل الكلام فكيف يحصل بقولك سعد في دارك ما لم يعتبر بعده كلام
آخر وان اعتبر بعده كلام آخر فكذلك التفعال الحاصل باللفظ المسموع
يحصل به وان لم يكن مقدما على المسند لوقوعه في مستهل ما بعده (قوله
مثل اظهار تعظيم) اى التعظيم الحاصل بلفظ المسند اليه بجوهر لفظه
نحو ابو الفضل او بالاضافة نحو ابن السلطان او بالصفة نحو رجل فاضل
فان تعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه صالحا له واظهاره يحصل بتقديمه
لانه يدل على انه سبق الكلام له ففيه اظهار للتعظيم المستفاد منه وهذا كما قال
الاصوليون ان في النص زيادة وضوح ٩ بالقياس الى الظاهر لسوق الكلام له
وكذا الحال في التحقير اذا كان لفظه مشتملا على التحقير كان التقديم لاظهاره
ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل لتعظيمه او تحقيره فلا حاجة الى ما قال السيد
في شرح المفتاح ان انباء التقديم عن التعظيم والتقديم في الشرف على المتأخر
متعارف الا ان المتأخر ههنا هو الخبر وبيان شرف المبتدأ عليه مما لا يلتفت
اليه فكانه اراد ان الافتتاح به لما كان على سبيل تلك الطريقة انباء عن تعظيمه
في الجملة فانه مع كونه تكلفا انما يتم في لائىء عن التعظيم دون التحقير فلا بد

٢ والحاصل الخ نسخة

٩ ما ازداد وضوحا على
الظاهر بمعنى في المتكلم
لا في نفس الصيغة كقوله
تعالى * فانكحوا ما طاب
لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع * فهم من معنى
اباحة النكاح وبيان العدد
والكلام سبق للمعنى الثانى
يدل عليه سياق الآية وهو
قوله تعالى فان ختم
الا تعدلوا فواحدة *
فالآية ظاهرة في الاباحة
نص في العدد م

من القول بان المراد انبأؤه عن التحقير ابتداء اذا كان لفظ المسند اليه صالحا له
 بجوهره او بالاضافة او بالوصف (قوله او لان كونه متصفا الخ) هذه
 العبارة لا دلالة لها على الاستمرار ولذا قال السيد في شرحه يريد
 ان اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين
 المتسمين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار بمحصوله له
 والا وجه ما قال الكاشي اراد ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر
 هو المطلوب دون وصفية الخبره وهما اعتباران متلازمان الا انه
 قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب
 فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل
 يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد انتهى وخلاصته ما في الحواشي
 للفاضل الارى على الواقية شرح الكافية في الفرق بين قام زيد
 وزيد قام انه اذا وضع زيد لثبت له القيام يقال زيد قام واذا وضع
 قام لبسند الى شئ يقال قام زيد (قوله لانسلم ان للتقديم الخ) لو قيل ان
 الاستمرار لم يقصد من المضارع بل المضارع افاد التجدد والحدوث واسمية
 الجملة دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا افاد الاستمرار التجديدي
 اندفع المنع واتجه الكلام الا انهم لم يفرقوا بين الاسمية التي خبرها فعل
 وبين الفعلية في دلالتهما على التجدد فقط لكن الحق احق ان يتبع (قوله
 جمع خاف) في شرح العلامة والظاهر انه جمع خفيف كظروف وظريف
 (قوله واجب بمنع الخ) ليس هذا الجواب منع لانه يصير منع السند بل
 اما اثبات المقدمة المنوعة او ابطال للسند على زعم المساواة وان كان العبارة
 صريحة في المنع (قوله لتصريح ائمة التفسير الخ) لا يذهب عليك ان ما
 صرح به الائمة لئلا هو فيما اذا كان المسند اليه بلى حرف النفي والكلام فيما لم يبل
 حرف النفي فالاولى ان يستشهد بقوله تعالى انها كلمة هو قائلها وقوله تعالى
 هم بالآخرة هم كفرون فانه صرح في الكشف بالحصر فيهما (قوله غير
 مناسب للمقام) اذ الظاهر انه لم يقصد انهم حقوف لا غيرهم بل المناسب
 التقوى (قوله واجب ايضا الخ) يعني لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني
 التخصيص بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر (قوله وهذا
 سيد) اي القول بان المراد التخصيص المذكور (قوله نوع خفا) اذ
 التخصيص المذكور لا يقبل الزيادة والنقصان ولا يمكن حمل اضافة الزيادة

الى التخصيص على البيانية كما لا يخفى (قوله ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي)
 اي تخصيصه به سلبا كما في ما ناقلت او ايجابا كما في انا ما قلت وتاسعيت فلا يرد
 ان المثال لا يوافق المثل له ولا ما قاله السيد انه لو اريد ان نفي الفعل مقصور على
 المتكلم لم يبق الفرق بين ما ناقلت واما قلت بحسب المعنى وذلك لان في ما انا
 قلت قصر القول من حيث النفي وفي انا ما قلت قصر عدم القول فالاولى سالبة
 والثانية معدولة وسيجيء في بيان عطف قوله والا فقل بآني ما يتعلق بذلك
 * قال قدس سره هذا هو الحق * اي نظرا الى السبب المقتضى لا فائدة
 التقديم الحصر والاعتماد فيها على الاستعمال فلا يزد انه يلزم من ذلك
 ان يكون التقديم في نحو زيد عرف مفيدا للحصر مع ان السكاكي رحمه الله
 لا يقول به لانه لا يكفي في تحقق الشيء وجود المقتضى بل لا بد من تحقق
 الشرط وارتفاع المانع * قال قدس سره قاصدا بذلك * اشارة الى انه
 لا بد في افادته من القصد وكذلك في جميع المعاني المستفادة من الحالات
 المقتضية * قال قدس سره في الامور العرفية * بخلاف الامور العقلية فان
 وقوع الخطأ في معاني الجوامد اى الحقائق كثير * قال قدس سره فلم يلتفت
 الخ * فترك التعرض لافادة التقديم فيها الحصر لاعتقادها لاعداد افادتها
 * قال قدس سره وربما يصرح بهما كما في العطف والاستثناء * قال قدس
 سره وعلى كل تقدير يكون تخصيص الخ * لا يخفى ان التخصيص لاشتماله
 على النفي والاثبات ليس له خصوصية بما ثبت له ولا بما نفي عنه وكذا
 التخصيص المضاف الى الفعل لانه انما يعرض له التخصيص باعتبار انتسابه
 الى شيء لا باعتباره في نفسه ولا تناسب اعم من ان يكون بطريق الثبوت او
 بطريق النفي نعم ان تخصيص الفعل يتبادر منه التخصيص من حيث الثبوت
 لكن ذلك لا يقتضى ان لا يجوز ان يراد منه تخصيص الفعل مطلقا بمعونة
 المقام فالمراد بقول المصنف رحمه الله تخصيصه بالمسند الفعلي تخصيصه به
 مطلقا وفاقيل ان محصول الاعراض ان التخصيص بحسب الاصطلاح
 ينسب ايدا الى من اثبت له الفعل المتنازع فيه لا الى من نفي عنه فالمتنازع
 اسناد التخصيص الى مثبت له هذا الفعل اعني غير المتكلم دون من نفي عنه
 اعني المتكلم ففيه ان قولنا ما جاءني القوم الا زيدا لتخصيص نفي المجيء
 عن القوم لا لتخصيص المجيء بزيد فانه ثابت بالاشارة على التحقيق * قال
 قدس سره وتأويله ان نفي الخ * اي الكلام على حذف المضاف ويكون نفي

الفعل ثابتا للسند اليه دون غيره فيكون تخصيص الفعل بما ثبت له لكن
 المثبت يكون منفيا فيثبت لم يكن فرق بين ما ناقلت وانا ما قلت حيث يكون
 معنى كل منهما تخصيص السند اليه بثبوت السند المنفي وفيه انه انما يلزم
 عدم الفرق لوقلنا ان معنى تخصيصه بنفي الفعل تخصيص السند اليه بنفي
 الفعل في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له واما لو كان معناه تخصيص
 السند اليه بنفي الفعل عنه بان يكون النفي عنه دون غيره فالفرق باق لكون
 احديهما موجبة معدولة المحمول والثانية سالبة وهذا هو الفرق الذي سيأتي
 وبهذا ظهر دفع ما قيل من انه لا يلزم من عدم الفرق بينهما من حيث المعنى
 عدم الفرق بينهما مطلقا كيف وان ما ناقلت قد يستعمل الالف لتخصيص
 وانا ما قلت قد يستعمل للتخصيص وقد يستعمل للتقوى لان المقصود
 لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى لا مطلقا (قوله لانه قد نفي عن المتكلم
 الرؤيد الخ) الفرق بين الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى والوجه
 الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى ان الشارح رحمه الله تعالى قال ان
 النفي عام فيكون الاثبات عاما والمصنف رحمه الله تعالى قال ان المنفي اي
 ما يورد عليه النفي عام فيكون المثبت عاما فيرد عليه النظر المذكور وهو
 انا لانسلم الخ وسيأتي انه يمكن ارجاع كلام المصنف رحمه الله تعالى الى ما
 اختاره الشارح رحمه الله تعالى (قوله واعتذر عنه) اي عن ترك لفظ كل
 (قوله بدلا عن الواو) بان يكون مضموز الفاء وهذا احتراز عن احد في نحو
 قل هو الله احد فان اصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الايجاب بدونه (قوله
 الامع كل الخ) وقيل لا يستعمل في الايجاب اصلا وبهذا صرح في التلويح
 * قال قدس سره على الاشتراك المعنوي * بان يراد بمن يصلح ان يخاطب به
 المفهوم * قال قدس سره وباختلاف القدر المشترك * فان القدر المشترك على
 قول الصالح يختص بذوى العلم وعلى ما قيل بمن يتصف بالوحدة * قال
 قدس سره على الاشتراك اللفظي * بان يراد بمن يصلح ان يخاطب به
 ما يصدق عليه هذا المفهوم من الواحد والاثنين والجماعة (قوله واذا كان
 الخ) مقدمة ثانية للاعتذار الثاني (قوله جار في نحو الخ) معللا بعلة واحدة
 وهو كون المنفي عاما على ما سيجي في كلام الشيخ فلا يرد ما توهم من انه
 يجوز ان يكون لامتناع في هذه الصورة معللا بهذه العلة وفي سائر الصور
 بعلة اخرى (قوله وايضا يجوز الخ) فيلزم مما ذكرتم ان لا يكون على ذلك

التقدير ممتنعاً مع ان الشيخ صرح بالامتناع في كل نكرة وقعت في سياق
 النفي (قوله فالحاصل الخ) اي حاصل النظر المورد على ما قاله المصنف
 رحمه الله يعني انه بعد ظهور فساد حمل الكلام على ترك كل والاعتذارين
 المذكورين صار حاصل النظر المورد جارياً في كل نكرة وقعت في سياق النفي
 شاملاً للفظ احد وغيره (قوله وتحقيقه الخ) اي تحقيق الجواب ان تخصيص
 الملزوم بالشئ اي قصره عليه كقصر السلب الكلي على المتكلم لا يستلزم
 تخصيص اللازم وقصره عليه كقصر السلب الجزئي على المتكلم ليفيد
 ان نقيضه وهو الايجاب الكلي ثابت لغير المتكلم فيلزم المحال كذا نقل عن
 الشارح رحمه الله تعالى (قوله وقال الفاضل العلامة الخ) عطف على قوله
 قال المصنف رحمه الله تعالى والمقصود من نقل كلامه مع انه عين الوجه
 الذي اختاره الشارح رحمه الله تعالى فيما سبق نقل كلام بعض المحققين
 والرد عليه بقوله هذمه هي الكلمات الدائرة * قال قدس سره وان كان في رؤية
 واقعة على احد لا بعينه الخ * فيه ان المفهوم الصريح من ما انار آيت الاحد
 وما انار آيت احدا نفي رؤية واحد لا بعينه والمفهوم التزام من كل منهما
 نفي الرؤية عن فرد فرد فان اعتبر في القصر المفهوم الصريح كما ذكره الشارح
 رحمه الله تعالى فقتضى كلا الكلامين ثبوت رؤية واحد لا بعينه لغير المتكلم
 ولا استحالة فيه فيصح كلاهما وان اعتبر المفهوم الالتزامي لا يصح كلاهما
 لاستلزامهما المحال فلا فرق الا ان يقال ان النكرة الواقعة في سياق النفي
 موضوعة بالوضع النوعي للعموم كما صرح به في التلويح فيكون نفي الرؤية عن
 فرد فرد مفهوماً الصريح بخلاف لفظ الاحد الواقع في سياق النفي فان عمومه
 عقلي لازم لمفهوماً الصريح فلا يعتبر في القصر * قال قدس سره في بي
 عموم نفي الرؤية الخ * فيه انه يجوز ان يكون للبالغة في نفي رؤية واحد لا بعينه
 الا ان يقال المقصود في القصر رد خطأ المخاطب في الفاعل فلا يتعرض
 للفعل الاعلى الوجه الذي علمه المخاطب لئلا يؤدي الى اختلاف الغرض
 (قوله هذه هي الكلمات الخ) اي النظر المورد على المصنف رحمه الله تعالى
 وان لفظ كل سقط من قلم الناسخ والاعتذاران واعتراض بعض المحققين
 واما تحقيق العلامة فقبول جيد مبنى على الفرق على ما سيجي (قوله وهي
 متقاربة) اذ حاصل النظر ان ما انار آيت احدا يفيد اختصاص المتكلم
 بثبوت السلب الكلي فلا يكون للغير السلب الكلي ثابتاً وهو لا يستلزم اثبات

الايجاب الكلى الذى هو المحال وحاصل سقوط لفظة كل والاعتذارين انه
 ليس باختصاص السلب الكلى بل باختصاص رفع الايجاب الكلى وحاصل
 اعتراض بعض المحققين انه لما كان يفيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلى
 يكون رد الاعتقاد المخاطب بثبوت السلب الكلى لغيره اما بالانفراد او بالشركة
 وهو ليس بمحال انما المحال اعتقاد الايجاب الكلى ولا شك ان مبنى جميع
 ما ذكر على ان ما انا رأيت احدا يفيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلى بمعنى
 ثبوت السلب الكلى له دون غيره ومنشأ عدم الفرق بين ما انا رأيت احدا وبين
 انما رأيت احدا اذا المفيد لاختصاص المتكلم بالسلب الكلى هو الثانى دون
 الاول فان الاولى سالبة معناه انا من انتفى عنه رؤية واحد واحد من الناس لا غيرى
 فيجب بمقتضى القصر ان ينتفى عن المتكلم رؤية واحد من الناس وان ثبت لغيره
 تلك الرؤية العامة وان يعتقد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحد واقع من
 المتكلم اما بالانفراد او بالشركة مصبها فى اصل الفعل مخطئا فى نسبته اليه
 وكلا الامرين من ثبوت الرؤية العامة للغير واعتقاد المخاطب وقوعها
 محال فلا يصح ما انا رأيت احدا والثانية موجبة معدولة المحمول معناه
 انا من ثبت له عدم رؤية واحد واحد من الناس لا غيرى فيجب بمقتضى
 القصر ان يثبت للمتكلم عدم رؤية واحد واحد من الناس اعنى السلب الكلى
 وان ينتفى ذلك السلب الكلى عن غيره وان يعتقد المخاطب ان ذلك السلب
 الكلى واقع من غير المتكلم اما منفردا او مع الشركة مصبها فى اصل الفعل
 مخطئا فى نسبته الى الغير وكلا الامرين من عدم ثبوت السلب الكلى للغير
 واعتقاد المخاطب ثبوته للغير ممكن وهذا هو الذى عليه مدار النظر والاعتذار
 والاعتراض هذا واذا تحققت ان ما انا رأيت احدا يفيدنى رؤية واحد واحد
 عن المتكلم وثبوتها للغير كذلك فقول المص رح فى الايضاح ان المنفى هو الرؤية
 الواقعة على كل احد ان اراد به ان ماورد عليه المنفى هو الرؤية العامة كما هو
 الظاهر فهو ظاهر البطلان وان اراد ان الحاصل بعد ورود المنفى هو الرؤية
 العامة المنفية فهو حق ويؤيده انه قال فى بيان معنى ما ناقلت افادته فى الفعل
 عنك وثبوته للغير ويكون ما له ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى بعينه وان دفع
 الاعتراض عنه ايضا هذا ما وجدته الخاطر العليل والنظر الكليل والله اعلم
 بحقيقة الحال (قوله لم يصح ان يكون المنفى عاما) اى يكون فى الكلام المنفى
 عموم لان ماورد عليه المنفى لا يصح ان يكون عاما اذ ليس فى الامثلة المذكورة

ماورد عليه النفي عاما (قوله ان تكون) اي ذلك الانسان (قوله فاذا اعتقد
 الخ) بيان للفرق بين ما انا رأيت احدا وانا ما رأيت احدا (قوله ولا يصح في هذا
 المقام الخ) عطف على قوله فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا او على قوله
 تقول في ان تقول (قوله ولم يقل احدا الخ) رد على ما قاله بعض المحققين معترضا
 على العلامة وعلى ما يفهم من حاصل النظر المذكور حيث قال وتخصيصه
 بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق
 على الغير انه لم يرا احدا (قوله لانه يقتضي ان يكون الخ) سواء اعتبر الاستثناء
 من الاثبات فلا يكون زيد مضروبا بالمتكلم ولا للغير او من النفي فيكون زيد
 مضروبا بالمتكلم ولا يكون مضروبا بالغير ويكون مفادا لتقديم القصر باعتبار
 جزئي الجملة اعني نفي ضرب من عدا زيدا وثبوت ضرب زيد اي ما انا
 ضربت سوى زيد بل غيري وانا ضربت زيد الا غيري كما افاده السيد
 في شرح المفتاح ولا يجوز ان يكون قصر مجموع الجزئين باعتبار الجزء الاول
 فقط او الجزء الثاني فقط لانه يستلزم الخلاف بين المتكلم والمخاطب في الفعل
 وهو ينافي مقتضى التقديم وعلى التقديرين يقتضي التقديم ان يكون غيرك
 قد ضرب كل احد سوى زيد وهو محال فاقبل ان هذا التعليل مبني على اعتبار
 الاستثناء من الاثبات ليس بمستقيم (قوله لان المستثنى منه مقدر عام) لانه
 يجب دخول المستثنى فيه يقينا في الاستثناء المفرغ وما ذلك الا باعتبار عموم
 واستغراقه لجميع افراد جنس المستثنى فان اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا بد
 من تقدير كل احد فيكون ماورد عليه النفي عاما ويلزم بمقتضى التقديم
 ان يكون المثبت للغير عاما وان اعتبر الاستثناء من النفي فلا بد ان يكون النفي
 عاما ليصح الاستثناء فيكون الاثبات ايضا عاما وعموم النفي والاثبات يستلزم
 عموم المتني والمثبت فيصح قوله فيجب ان يكون في المثبت كذلك اي عاما على
 كلا التقديرين ويصح الاشارة بقوله لما تقدم فانه نقل بالمعنى لما في الابضاح
 من قوله وقد سبق ان ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور
 فلا يرد ما توهم من ان ما تقدم هو ان التقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
 وثبوته للغير ان كان عاما فعام وان خاصا فخاص لان المتني ان كان عاما يكون
 المثبت كذلك فانه مبني على ان قوله لما تقدم اشارة الى ما ذكره الشارح رحمه الله
 تعالى بقوله فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته للغير على الوجه
 الذي نفي عنه من العموم والخصوص على انه لو سلم انه اشارة اليه فقد عرفت

ان عموم النفي والاثبات يستلزم عموم المنفي والمثبت وبما حررنا لك ظهر انه لا يرد ههنا النظر المورد في ما انا رأيت احدا من انا لانسلم ان المنفي ضرب كل احد سوى زيد حتى يكون المثبت للغير كذلك بل المنفي ضرب احد من سواء لانه لا بد من تقدير المستثنى منه عاما اما قبل النفي او بعد النفي فتدبر حجة التدبر حتى تظهر لك اندفاع جميع الشكوك التي عرضت للناظرين (قوله وفي هذا الخ) اي في التعليل المذكور المنقول عن الايضاح اشارة الى الرد لانه لا يخالف السكاكي رحمه الله الا فيما يقصد فيه الرد وكون الرد المذكور دليل الشيخين المذكور في الايضاح صريح لا ينافي ان يكون في التعليل المذكور اشارة اليه وما قيل ان في قول المصنف رحمه الله تعالى ولهذا اشارة الى الرد فان تقديم لفظ لهذا يفيد الحصر يعني ان علة الامتناع ما ذكرناه لا ما ذكره الشيخان فليس بشي لان كلمة هذا في المتن اشارة الى كون التقديم مفيدا للتخصيص ولا خصوصية له بدليل المصنف رحمه الله تعالى فان دليل الشيخين ايضا مبني على كون التقديم مفيدا للتخصيص (قوله بان نقض النفي الخ) تعليل الشيخين مختص بما اذا اعتبر الاستثناء من النفي بخلاف ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فانه عام كما عرفت (قوله لانسلم ان الخ) وانما ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات المفرغة فان نحو ما ضربت الازيد لا يقتضي ان لا يكون زيد مضروبا بواسطة عموم ما ضربت فان الحكم بالنفي بعد الاستثناء وكذلك ههنا الحكم بنفي الضرب عن المسند اليه بعد الاستثناء واختلاصة الجواب ان صورة التقديم لا تقاس على سائر الاستثناءات المفرغة فان مقتضى التقديم ان يكون الفعل المذكور بعينه اي مع جميع قيوده المذكورة مسلم الثبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفرغة كما بينه العلامة (قوله لانني) الفعل كما في سائر الاستثناءات المفرغة (قوله ان التقديم الخ) يعني ان مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضي ان يكون المناظرة في الفاعل فقط فمن الوهم ما قيل ان هذا البيان يقتضي اعتبار الاستثناء مرتين ليلزم كون زيد مضروبا بالتكلم وعدم كونه مضروبا به ولا يقدم على ذلك احد (قوله الى ضرب معين) اي مقيدا بالاستثناء بل الى مطلق الضرب فيجوز ان يكون منغيا باعتبار البعض مثبتا باعتبار البعض الآخر فلا تناقض (قوله لا يقال يجوز ان يكون الخ) يعني كما انه يتأني التوفيق في ما ضربت الازيد باعتبار تعدد الضرب يجوز اعتبار تعدد الضرب ههنا بل يقال اصل الكلام ما ضربت انا الازيد

٧ فلا يكون زيد مضروبا
بهذا الضرب ومضروبا
بضرب آخر فلا تناقض
نسخه

فيكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لز يد ثم قدم انما يفيد
التخصيص في الجزء الاول فقط بان نفاها المتكلم عن نفسه واثبت لغيره فلا
يكون زيد مضروبا بهذا الضرب بل مضروبا بضرب آخر فلا تناقض (قوله
المتنقض بالاخ) يعني لا يمكن القول ههنا بتعدد الضرب لان المتنقض
بالانفي الضرب المعين الذي وقعت المناظرة فيه وهو ضرب من عدد ازيد او ذلك
لان المتنقض بالانفي الضرب المذكور قبله والمذكور قبله بمقتضى التقديم هو
الضرب المعين اعني ضرب من عدد ازيد او اذا انتقض نفي ضرب من عدد ازيد
باخراج زيد منه يكون زيد مضروبا بذلك الضرب فيلزم التناقض
وبما قلنا من ان المذكور قبله بمقتضى التقديم الخ اندفع ما قيل ان هذا الكلام
انما يتم لو كان ما تناضرت قبل قوله الا زيدا اشارة الى نفي ضرب من سوى
زيد ويكون المتنقض بالانفي ضرب من سوى زيد لكن اشارة الى نفي
ضرب من سوى زيد تمام الكلام وان المتنقض بالانفي الضرب المطلق لان
في التقديم اشارة الى نفي ضرب من سوى زيد كما لا يخفى (قوله وعندى ان
قولهم نقض الخ) عندي ان هذا الاعتراض ليس له ورود اصلا لان
مقصود الشيخين من تفريع عدم صحة ما تناضرت الا زيدا على ان
التقديم يفيد التخصيص ان من ثمرات افادة التقديم تخصيص المسند اليه بالنفي
وغيره ان لا يصح استثناء شيء من هذا النفي لاستلزام نقض ذلك بالنفي
بالالتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فانه يصح لاستثناء على ما حققه
العلامة فاذا جعل الاستثناء في من الاثبات لا من النفي فقد ثبت مدعا مما من
انه لا يصح الاستثناء من هذا النفي (قوله فيقال ان النفي لم توجه الخ) قال السيد
السند في شرح المفتاح وقدسها في ذلك ما اولا فلانه ادعى في ما انا رأيت
احدا ان الرؤية متفية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة
لغير كذلك واذ لم يكن الفعل متفيا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتصرا
على القا عليه لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم هناك ثبوت رؤية احد
من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فسكانه قبل رؤية احد من الناس
متفية عنى ثابتة لغيري واما ثانيا فلان الاثبات في ما انا ضربت الا زيدا
ليس بغام لان المقدر احد الا يرى انه يحترز ايضا ان يقال ما انا ضربت
احدا الا زيدا فلا يتناول زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقد ر مع
احد لفظه كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الا مع وهو مردود عنده

والجواب عن الاول ان عبارة الشارح رحمه الله ظاهرة فيما ذكره لكن مراده بقوله ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا انه لبس المقصود على هذا التقرير نفي الفعل بمعنى انه لم يتحقق في الخارج ليكون الا زيدا ناقضا لذلك النفي ويكون المعنى لبس ضرب احد صادرا مني الا ضرب زيد بل المقصود هو نفي كون المتكلم فاعل الفعل المذكور واما عموم النفي فباق على التقديرين لان التكررة واقعة في سياق النفي على كليهما الا يرى انه لا فرق بين ان يقال لبس ضرب احد متحققا مني سوى زيد وبين ان يقال لست ضارب احد سوى زيد بل غيري في كون النفي عاما فيهما انما الفرق في ان الاول لنفي الفعل بمعنى عدم تحققه والثاني لنفي الفعل بمعنى عدم كون القائل فاعلا له فتدبر وعن الثاني بوجهين الاول ان كون الاستثناء من الاثبات انما يلزم من كلامهم في توجيهه ان تقديم الضمير وايلاء حرف النفي يقتضي ان لا يكون زيد مضروبا حيث قالوا مثل هذا الكلام انما يكون رد الخطأ في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون مضروبا لك ولغيرك فظاهرا ان كون الضرب الواقع على من عدا زيد امسلا مقرر ابناء على ان الاستثناء من الاثبات لا من النفي فحاصل اعتراض الشارح رحمه الله انكم لما جعلتم الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلا مقررنا جعلتم الاستثناء من الاثبات لامن النفي فلا يكون من انتقاض النفي بالا في شيء الثاني انه لا موجب لكون المستثنى منه احدا بل المستثنى منه في المفرغ عام من جنس المستثنى مثبتا كان او منقيا فيجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه في قرأت الايوم كذا كل يوم على انك قد عرفت في الجواب عن الاعتراض الاول ان نفي الفاعلية لضرب احد يفيد عموم احد والاثبات للغير يجب ان يكون على طبق النفي فالثبت للغير ضرب كل احد الا زيد (قوله والمعنى ان ولى الخ) يشير الى ان قوله ان ولى حرف النفي شرط محذوف الجزاء اعني فهو يفيد التخصيص قطعا اى من غير احتمال للتقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة عليهما اعني وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي واذا ترك العاطف في قوله ان ولى الخ ولبس جزؤه مما دل عليه قوله وقد يقدم الخ اذ لا معنى لقولنا ان ولى المسند اليه حرف النفي فقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لان المقصود انه ان ولى المسند اليه المقدم حرف النفي فهو للتخصيص فقط لا انه ان ولى فقد يقدم للتخصيص

ولان افادة التخصيص غير مختص بالصورة الاولى فاقبل انه معطوف
على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي انولى حرف
النفي ليس بشئ (قوله وان لم يل حرف النفي الخ) وما قبل ان ههنا احتمالا
آخر وهو ان يكون المسند اليه بعد النفي مع فصل لا بد من التعرض له
فدفعه ان الكلام في بيان احوال المسند اليه بالقياس الى المسند
لا بالقياس الى متعلقاته فانه مجتأ آخر سيجي والفصل بحرف زائد للتأكيد
نحو ما ان اناقلته فهو كعدم الفصل وقد يقال انه غير واقع في كلام البلغاء او
قليل فلذا تركه (قوله والدال صريحاً ومطابقة الخ) لا بد من ضم مقدمة
وهي ان دفع الشبهة انما يحصل بالدال عليه صريحاً ومطابقة (قوله
لتقوى الحكيم) لم يقل لتقوية الحكم مع ان مناسبة لفظ التخصيص يقتضى
ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف على
محذوف اي هذا اذا كان الفعل مثبتاً والمشار اليه بكذا البيان المذكور في انا
سعت وفي هو يعطى الجزيل لا اتياته عند عدم الولي للتخصيص والتقوى
حتى رد ان المذكور فيما سبق لم يكن مختصاً بما اذا كان مثبتاً فلا يحسن ايراد
هذا الكلام (قوله ولم يمثل المصنف رحمه الله تعالى الخ) لم يبين التمثيل الا
بالتقوى لانه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لهما (قوله
بنى الكذب) الباء تتعلق بالحكم المدلول عليه بلفظ المحكوم فالمعنى الذى حكم
عليه بنى الكذب هو الضمير لا غير الضمير اي ليس غير الضمير محكوماً عليه وليس
بمعناه ليس غير الضمير موصوفاً بنى الكذب (قوله فليتأمل) حتى تبين لك
الفرق بين التخصيصين فان لا تكذب انت تخصيص الاثبات وفي انت
لا تكذب تخصيص الثبوت (قوله وليس اذا قلت الخ) اي اذا لم يكن فاعل
معنوى او كان ولم يقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ فيعلم بذلك ان
التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوى واسم ليس ضمير الشأن
واذا قلت ظرفه ويجب خبره وانما نفي الوجوب هنا اشارة الى وجوبه فيما
اذا قدم ويكون تامة وفاعله ان مع اسمه الذى هو وجود وخبره اعنى عند
السامع وقد وقع صفة سعي وفي بعض النسخ بالواو حال منه وقوله فتقصد
عطف على يكون وقوله غير مشوب حال من السعي قيل فيه سماجة لان
انتفاء الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذى هو المؤكد لا للسعي وقوله
صح جواب اذاقلته (قوله لانه محل الاشباه) لوجود الفاعل المعنوى فيهما

والتفاوت بالتقديم والتأخير فعلى هذا محط الفائدة قوله ابتداء وقوله غير مشوب الخ بيان للواقع وان الفرق بين اناسعت وسمعت انما عدم صحه وقوع الاول ابتداء دون الثاني بخلاف توجيه العلامة فان محط الفائدة فيه قوله غير مشوب بتجوز الخ وذ كر قوله ابتداء بيان للواقع ولذا عم الحكم في اناسعت اى سواء كان في الابتداء اولاً في الابتداء فانه مشوب بتجوزا وسهوا ونسياناً اما من السامع او من المتكلم * قال قدس سره اورداً الخ * دفع لتوهم الاطالة في عبارة الشرح بان يترك لفظ لاغيره ويقال انتلنا كيد المحكوم عليه بنفى الكذب وهو الضمير من غير تجوز وسهوا ونسيان في الحكم يعنى ان مقصوده من ايراده وتفسيره الاشارة الى تحقيق عبارة الافتتاح وانما اورده صاحب المفتاح اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين الكلامين عدم الفرق بين تخصص بعض الاثبات وتخصص الثبوت ولذا امر بالتدبر واقتدى به الشارح رحمه الله تعالى * قال قدس سره على ما يقتضيه كلامه * حيث فسر السهوا بعدم العلم وان كان في المشهور عبارة عن زوال المعلوم عن المدركة * قال قدس سره كان تجوزاً * بناء على ان المعانى الثواني هي المعانى الحقيقية عند البلغاء حتى يلحق الكلام بانتهائها باصوات الحيوانات العجم والمعانى الاول من اوازها * قال قدس سره وجعل قوله غير مشوب الخ * فيه انه صرح بانه حال من وجود السعى اى مفيداً اياه والحال انه اى وجود السعى غير مشوب بتجوز الخ وانما اخره في بيان الغرض للتنبيه على ان محط الفائدة هو هذا القيد دون قيد الابتداء ولذا تعرض لبيان حال اناسعت في الابتداء ولا في الابتداء ولم يتعرض لبيان حال سمعت انا لا في الابتداء لان قيد الابتداء لبيان الواقع (قوله كان تجوزاً) لم يقل كان مجازاً على طبق ما سبق لعدم استعمال اللفظ من المخاطب فضلاً عن كونه في غير معناه بل فيه تجوز بالمعنى اللغوى حيث نسب الفعل الى الغير بالسهولة وعدم المبالاة فلا يرد ما قيل ان كونه تجوزاً يتنافى كونه خطأ فان المجوز لا يقال له انه مخطئ (قوله من التفصيل المذكور) من قوله ان ولى الى ههنا التفصيل المذكور بقوله والا فقيدياً الخ لانه قال في الايضاح هذا كله اذ ابني الفعل على معرف بلفظ التوكيد (قوله تخصص الجنس) اى ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع التكرار مبتدأ فانه في معنى التخصص بالصفة (قوله ولم يدر جنسه) اى تردد فيه ولذا فسر بقوله ارجل ام امرأة فيكون قصر تعين (قوله او اعتقد انه امرأة)

فيكون قصر قلب وفي الحصر إشارة إلى أنه لا يحى لقصر الافراد (قوله بشرط
 ان يقصد الخ) اما اذا لم يقصد شي منها بان يحمل التنوين فيها على التعظيم
 او التهويل او غير ذلك لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من
 التكرار المصحح للابتداء (قوله فلا يكون للتخصيص الية) اي لا يفيد
 التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي لاستفاد منه التخصيص ويرد عليه
 انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه الكشاف في قوله تعالى
 * الله يسط الرزق * كذا في شرح المفتاح الشريفي وله ان يقول ان التقديم
 اللفظي تكفيه الاصاله (قوله بافترق الحكم بين الصور الثلاث) اي النكرة نحو
 رجل عرف والمظهر المعرفة نحو زيد عرف والمضمر نحو هو عرف في ان الحكم
 في الأول للتخصيص وفي الثاني للتقوى وفي الثالث يحتملها (قوله على سبيل
 القطع) لا يخفى ان ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة وهو اعتبار
 التقديم والتأخير في المظهر المعرف على انه فاعل معنى في مقابلة الراجع اعني
 الحمل على الابتداء كالمعدوم فلذا حكم بانه لا يحتمل التخصيص وان كان في
 نفسه محتملا ويرتكب في رجل عرف لاجل الضرورة فلا يثنى في
 هذا ما في المفتاح وشرحهم ان نحو زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على
 السواء كهو عرف (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطا على
 جهة مع ان التقدير يستلزمه كيلا يحتمل التقدير على مجرد الفرض والتفصيل
 المذكور بقوله والا الخ فان قيل قد مر ان السكاكي رحمه الله تعالى قائل
 بالتخصيص في نحو ما انت علينا بعز يز مع انه لا يشصور فيه انه بعد اعتبار التقديم
 والتأخير يكون فاعلا معنويا اجاب السيد عنه في شرحه للمفتاح بان الصفة
 بعد النفي تستقل مع فاعلها كالأما فجاز ان يقال ما عز يز انت على ان يكون
 انتا كبدا للمستتر ثم يقدم ويدخل الباء على عز يز بعد تقديم انت وجعله
 مبتدأ وفيه بحث لان الصفة بعد النفي انما تستقل كالأما اذا كانت رافعة لظاهر
 والجواب ان يقال ان هذه الصفة في المعنى كالفعل ولذا تم بفاعلها كالأما ولا
 يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع نص عليه الرضي فانت بعز يز
 في الحقيقة بمعنى ما انت عززت فبعد اعتبار التقديم والتأخير يصير المسند اليه
 فاعلا معنويا وهذا كالصفة التي هي صلة الالف واللام او يقال المراد بكونه
 فاعلا معنويا ان لا يكون فاعلا لفظيا لانه المانع من اعتبار التقديم والتأخير
 لان يكون تابعا وبعد اعتبار تأخير انت في ما انت علينا بعز يز لا يبعين كونه

فاعلا لفظيا لجواز كونه مبتدأ لما تقرر انه اذا طابقت مقردا جاز الوجهان
(قوله نحوز بدقام) اي المظهر المعرف (قوله لما سئذ كره) من انه يلزم
تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله واخرجه الخ) اشارة الى ان الاستثناء
بالمعنى اللغوي اي اخرج السكاكي رجه الله تعالى المنكر عن حكم افادة
التقوى بان اخرج رجه عن عدم جواز التأخير فيه بان جعله بدلا عن الضمير
المستكن وارتكب الوجه المستبعد (قوله وهذا معنى قوله الخ) اي المراد
بالاستثناء المعنى اللغوي والاخراج عن حكم افادة التقوى بالاخراج
عن ضابطته فالمعنى واستثنى السكاكي رجه الله تعالى المنكر عن حكم افادة
التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر
الذي لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص
واما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة
تكلم وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة الى غير ذلك فلا حاجة
الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره (قوله لئلا ينتفي
التخصيص) اي المصحح لوقوع النكرة مبتدأ اذ لا سبب له ههنا سوى التقديم
او الحصر اذ لا سبب للحصر سوى تقدير كونه مؤخرًا وهذا النسب السابق
واللاحق (قوله واذا انتفى التخصيص الخ) اي التخصيص المصحح او الحصر
لم يصح كونه مبتدأ وفيه اشارة الى ان قوله بخلاف المعرف متعلق بما يفهم
من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله لئلا ينتفي التخصيص او بقوله اذ لا سبب
الخ اذ لا معنى لقولنا بخلاف المعرف فان التخصيص فيه غير منتفٍ او سبب
التخصيص فيه متحقق سوى التقديم (قوله من غير هذا الاعتبار البعيد) اي
جعل الضمير المبهم فاعل يفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل في كلامهم
سما الابدال من المستر والاية تختل وجوها اخر من كون الواو علامة الجمع
فقط وكون الذين منصوبا او مرفوعا على الذم وان يكون مبتدأ تقدم عليه
الخبر (قوله ثم قال) كلمة ثم ههنا وفي جميع ماسياتي لمجرد الترتيب في الذكر
وانتدج في مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى دون اعتبار التراخي
والبعدين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان كما فيما نحن فيه فان
قول السكاكي رح اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء (قوله ان
لا يمنع من التخصيص مانع) توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شراهر
في اناب وبيان وجه التوفيق والافكون التخصيص مشروطا بعدم المانع امرين

مثل كونه في الدعاء نحو ويل
لكل همزة وسلام عليك
فانه لما كان مصدرا سادا
مسد فعله التخصيص
بصدوره عن فاعل معين
كانت النكرة المذكورة
متخصصة بذلك الفاعل
وكذا فيما اذا كان الكلام
مقيدا نحو كوكب انقض
الساعة وقفة تقاتل في
سبيل الله واخرى كافرة
وفما اذا وقع في معرض
التفصيل نحو هو اما كذا
واما كذا (كليات ابي البقاء)

قوله والاية تختل جواب
الخ سؤال قد روه هو انه
كيف يكون استعماله وهو
واقع في القرآن م

مستغن عن البيان (قوله اذ تظهور الخ) لان الهير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله واذ قد صرح الخ) متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجهه اذ قد صرح الائمة كذا ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد يقال اجري اذ مجرى ان لموافقته ايا في الحركة والسكون وعدد الحروف فادخل الفاء في جوابه كما في قوله تعالى * فاذ لم يأتوا بالشهد آء فاولئك عند الله هم الكاذبون (قوله فالوجه تفضيع الخ) يتجه عليه انهم جعلوا التخصيص في قولهم شر اهر ذاناب مقابلا لتفضيع شان الشر كما في العباب والاقليد فلا يجوز حمل التخصيص عليه فانه حيث يذكيكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجهها آخر ~~مصححا~~ لوقوع المبتدأ نكرة مع انهم افردوه بالذكر في المخصصات (قوله عنده يدل الخ) فيد ان كون التقييد بالوصف مفيدا عنده لنفي الحكم عما عداه لا يصح الحصر الواقع في كلام الائمة ما لم يثبت ان الائمة يقولون بمفهوم الوصف والمسئلة خلافية اللهم الا ان يقال ان السكاكي رحمه الله تعالى زعم ان الائمة قائلون به ثم يرد على هذا التوجيه ان المصحح للابتداء هو اعتبار الوصف دون الحصر وانما ذلك لازمه في قول الائمة في تصحيح ابتدائية شربتا وئله ما اهر ذاناب الا شر ترك ما يعني وهو التصريح بالوصف واخذ ما لا يعني وهو الحصر (قوله اي فيما ذهب اليه الخ) لما كان المذكور سابقا هو المذهب فقط ولا معنى للنظر فيه اشارة بعطف واحتج الى ان نسبة النظر الى المذهب تجوز والمراد النظر فيما احتج به عليه ومذهبه ان المضمرة المتقدم يحتمل التخصيص والتقوى والمظهر المعرف لا يحتمل الا التقوى والمنكر لا يحتمل الا التخصيص واحتجاجه ان المضمرة يحتمل التقديم لانه فاعل معنوي فان اعتبر التقديم كان للتخصيص والا فلا تقوى والمظهر المعرف لا يحتمل التقديم لانه فاعل لفظي الا بارتكاب وجه بعيد ولا ضرورة اليه لوجود شرط صحة الابتداء فلا يصار اليه بخلاف المنكر فان فيه ضرورة في تركب ذلك الوجه البعيد الا ان يمنع مانع والمصنف رحمه الله تعالى منع او لا احتمال الفاعل المعنوي دون اللفظي وثانيا تحقيق الضرورة في المنكر وثالثا وجود المانع في المثال المذكور والمانع الاول متوجه والثاني والثالث لبس بشي كما سيجي (قوله لا يقال الخ) ته حيه باختيار الشق الثاني (قوله بوجه) لبقاء الفعل بدون الفاعل (قوله لا نسلم ذلك) اي عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ما ذكرتم من بقاءه بدون

الفاعل لجواز إقامة الضمير مقابلة مقارنا للفسخ (قوله ويجوز الخ) جواب
سؤال وهو ان يقال عدم احتمال الفاعل التقديم عند الفسخ لانه لا يحتمل
الفسخ بخلاف التابع فانه يحتمله ولذا يقدم (قوله محكم) اذ الفاعلية
غير لازمة لذات الفاعل كالتابعة فالفرق محكم (قوله فان قلت الخ) توجيه
باختيار الشق الاول ولما لم يكن في عبارة المفتاح اشارة الى ان الضمير
في انا قلت ورجل في رجل جاءني مبتدأ على ما يدل عليه النظر فيه حل
صاحب التوجيه كلامه على انهما باقيان على تابعيةهما وان السكاكي
رحمه الله يجوز ذلك وان كان مخالفا للجمهور وحاصل الجواب انه لا يمكن
حل كلام السكاكي رحمه الله عليه لانه مكاره محض (قوله ليس بمبتدأ)
عند السكاكي رحمه الله قبل انه صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل
جاءني لغوات شرط الابتداء فكيف يقال انه يدل اصطلاحاً عنده وكذا
الكلام في غيره اقول عبارة المفتاح هكذا (فلا يرتكب) اي الوجه البعيد
عند المعرف لكونه على شرط المبتدأ وانما يرتكب عند المنكر لغوات الشرط
وهذا يدل على انه يرتكب في المنكر لذلك الوجه البعيد لعدم شرط صحة
الابتداء وانما ان ارتكاب ذلك البعيد لصحة الابتداء فليس في كلامه اشعار
بذلك اذ يجوز ان يكون ارتكابه ليكون تابعا مقدما نعم يرد عليه ما اورده
السيد في شرح المفتاح من ان هذا التوجيه مناف لما ذكره السكاكي رحمه
الله في اوائل الفن الرابع من ان نحو عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون
قديم النظر وان لا يسوغه الانية التقديم والتأخير (قوله قائم هنا) اي في باب
خت ورجل جاءني وهو التباس التأكيد والبدل بالمبتدأ (قوله واما تقديم الخ)
تعرض لما هو المقصود بالنفي فان ما نحن فيه من هذا القبيل والا فاللائق بما
سبق من جواز تقديم المعطوف بالاحرف الخمسة في ضرورة الشعر على
المتبوع فقط ان تعرض لجميع الاحتمالات الحاصلة بانتفاء القيود المذكورة
فما سبق (قوله ثم لانسم الخ) عطف على مدخول اذ اي فيه نظر اذ لانسم
الخ (قوله لولا تقدير التقديم) الاظهره لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير
لا التقديم ووجه صحته ان المراد من التقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون
في الاصل مؤخرا ثم قدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو لفرض
التأخير فتدبر (قوله لا يقال الخ) اثبات للمقدمة المتنوعة كما يدل عليه قوله
فلا يد منه بحال مع ابطال السند يعني ان التنكير انما يدل على اعتبار معنى

٩ اخذ هذا الكلام من
ابضاح المصنف رحمه الله
تعالى حيث قال فيه اي لولا
تقدير انه كان في الاصل
مؤخرا فقدم لجواز
التخصيص فيها بالتهويل
كما ذكر السكاكي رحمه الله
تعالى وغير التهويل كما
قدرت صفة محذوفة
انتهى كلام المصنف
رحمه الله تعالى في ابضاحه
(قبرسي)

٧ وجه الامر بالتدبر ان معنى
التقدير ايراد الشيء مقدما
اعم من ان يكون في الاصل
مؤخرا او لا فالجواب ان
التخصيص المستفاد من
التقديم انما يكون فيما هو
حقه التأخير فتأمل
(قبرسي)

زائد على الجنس به يصير نوعا ولا يفيد الحصر والحصر لا يستفاد الا من
تقدير التقديم ^{للمقيد} ههنا سواء ثبت ان التخصيص ينتفى لولا اعتبار
التقديم * قال قدس سره هذا كلام الخ * قد عرفت ان التخصيص في المتن
يجوز حله على صحيح الابتداء وعلى الحصر بل الثاني انسب فلا وجه لما
ذكره قدس سره * قال قدس سره فالاولى * انما قال ذلك لان الاكتفاء
على جواب التسليم صحيح الا ان الاولى الاستيفاء (قوله قد ذكرنا الخ) منع
للحصر المستفاد من كلمة انما في قوله والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم
لجواز استفادته من الوصف الا انه ادعى الوجوب مبالغة في قوة السند
(قوله والا فلا توجيه لكلامه) اي كلام صاحب المفتاح حيث لزمه امتناع
تقدير التأخير اذا تخصص النكرة بالوصف فلم يقل ان الحصر مستفاد
من الوصف لا يتأتى التوفيق بين كلامه وبين كلام الأئمة حيث تأولوه بما اهر
ذئاب الاشر كذا نقل عنه (قوله بل الجواب الخ) اضرب عن قوله لا يقال الخ
اي لا يقال في جواب منع المصنف رحمه الله تعالى الشكر انما يدل الخ بل
الجواب هذا (قوله قال الشيخ الخ) تأيد لمنع المصنف رحمه الله تعالى وقول
الشيخ حجة على السكاكي رحمه الله تعالى لانه المرجوع اليه في هذا الفن
كما صرح به في المفتاح قبل هذا بناء على ان يحمل الخير والشر على اطلاقهما
اي ما يكون في الواقع فيجوز ان يقال شر اهر ذئاب لا خير لان الخير
الواقعي قد يهره لتأذيه منه وليس المراد والخير بالنسبة الى الكلب وفيه
انه على تقدير حملهما على الواقعيين لا معنى للقصر ايضا لان الهرير صوته
الغير المعتاد على ما في الصحاح وغيره وذلك يتشأم به ويخشى منه السوء
ولا يكون الاشرا وهو مسيل عند العرب كما صرح به الفاضل الكاشي في
شرحهم والتحقيق ان صحة القصر وعدمها مبني على معنى الهرير فان كان
معناه النباح الغير المعتاد فلا صحة له اذ هو معلوم عندهم انه منه امارات
وقوع الشر وان كان معناه مطلق الصوت على ما في مقدمة الزنجشري
فهو قد يكون خيرا وقد يكون شرا فيصح القصر ٩ ويمكن ان يقال في توجيه
منع المصنف رحمه الله وصحة كلام الشيخ ان مقصودهما ان القصر حقيقي
وليس اضافيا حتى يكون ردا لاعتقاد المخاطب ان الهر قد يكون خيرا
وهذا اقرب الى كلام الشيخ حيث اعتبر القصر مع قطع النظر عن حال
المخاطب قبل هذا مثل يضرب لرجل قوى ادر صكه العجز في حادثه

٩ ويمكن ايضا ان يقال
يجوز في المهرية عن الخير
وان لم يحتمل كون الخير
مهر لان نفي الشيء عن
الشيء لا يقتضي امكان غير
المنفي فافهم م

وفي القاموس انه يضرب في ظهور امارات الشر ومخالفه لما سمع قاله
 هريرا اشفق من طارق شر فقال ذلك تعظيما للحال عند نفسه ومستعده
 اى ما اهر ذاتا بالاشر انتهى ومن هذا ظهر ان الشر والخير ليس بالنسبة
 الى الكلب وان القصر ليس بالنسبة الى الخير بل الى غير الشر مطلقا (قوله
 ثم قال) عطف على قال الاول ٢ والثاني ٧ وقد عرفت ان ثم في جميع المواقع لمجرد
 الترتيب في الذكر والدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم ان يكون الثاني بعد
 الاول في الزمان بل ربما يكون مقدما كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
 قبل ذلك جده فلا يرد ان قوله ويقرب الخ مقدم على بيان التخصيص في
 كلام المفتاح واما ما قيل انه للترتيب في الاخبار فما لا يقبله الطبع السليم ان
 لافائدة في ذلك (قوله ويقرب الخ) يعني ان في هو قام تقويا من غير شبهة وزيد
 قائم فيه تقوى مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افادة التقوى وانما قال من هو
 قام مع ان المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عنده
 فاعتبار القرب اليه اولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص ايضا
 فانه يوهم ان زيد قائم ايضا يحتمل التخصيص لان المذكور في كلامه قبل قوله
 ويقرب بيان التقوى في المضمرة المقدم (قوله لم يتفاوت في الخطاب الخ) اى
 في كون ما اجري عليه مخاطبا او متكلما او غائبا او في الاحوال الثلث التي
 يستحقها عند الاجراء على موصوفه (قوله وهذا معنى قوله وشبهه الخ)
 لا يخفى ان المستفاد من كلام السكاكي رحمه الله تعالى ان مشابهته بالخالي
 بواسطة عدم التفاوت سبب نقصانه في التقوى وعدم كونه نظيرا له فالمناسب
 لكلامه ان يجعل داخلا في دليل قرينه لافعظوفا على قال كما اختاره الشارح
 رحمه الله تعالى على ان المستفاد من كلامه هو انه مشابه له لانه جعل مشابهه له
 كما يدل عليه صبغة التفعيل وحمله على بيان المشابهة لا يساعد المقام (قوله
 على انه مفعول معه) ومصاحبه اما التضمن والعامل فيهما معنى العلية
 المستفادة من اللام اى علل القرب بالتضمن مع الشبه واما الضمير فالتضمن
 بمعنى الاشتمال اى لاشتماله على الضمير مع الشبه (قوله المقاربة في التقوى)
 في تاج البيهقي المقاربة القصد في الامور ومنها مقاربتة في البيع مقاربتة وفي
 بعض النسخ المقارنة بالنون وعلى التقديرين اندفع ما قال السيد ان الاظهر
 احدهما ثبوت التقوى لان المقاربة كالقرب يشتمل على امرين (قوله ولا يخفى
 ما فيه من التعسف) نقل عنه وجهان احدهما جعل الواو الذي اصله

م الاول في قوله ووا فقه
 السكاكي رحمه الله على ذلك
 الا انه قال التقديم يفيد
 الاختصاص انه جاز تقدير
 كونه في الاصل مؤخر الخ

٧

والثاني في قوله ثم قال وشرطه
 ان لا يمنع من التخصيص
 مانع كقولنا رجل جاءني على

ما مر م

العطف بمعنى مع والثاني جعل قوله وشبهه تعليلا لما هو غير مذكور وهو
 ان لبس فيه كمال التقوى وكلاهما لبس بشئ لان الواو بمعنى مع كثير
 في الكلام الا انه لكونه مجازا يحتاج الى القرينة وهي جزالة المعنى فان جعله
 عاطفة لبس نصا في كون العلة مجموع الامرين بخلاف كونه بمعنى مع وعدم
 كمال التقوى مذكور ضمنا كشيوت اصل التقوى ومجموعهما معنى القرب
 معلل بمجموع الامرين وقيل لانه يلزم ان يكون التضمن متعلقا بامر من
 اجد هما لفظ وهو الضمير والثاني معنى اعني المشابهة وفيه ان الضمير في زيد
 قائم منوى وهو معنى حقيقة لفظ حكما وان التضمن هنا بمعنى الاشتمال ولا شك
 في اشتماله عليهما على انه لا يتم على تقدير كون مصاحبه التضمن وقيل
 لان المفعول معه سماعي عند سيبويه وفيه انه ذكر في التسهيل وغيره ان الصحيح
 ان المفعول معه قياسي وقيل ان مدخول الواو بمعنى مع يكون مقصودا بالنسبة
 ومصاحبه غير مقصودا بالنسبة بل تابع فيها وفيه ان اكثر امثله لا يجري
 فيه ذلك نحو اعجبنى استواء الماء والخشبة وسرت والنيل وجئت وطلوع
 الشمس كيف والوا وفيه بمعنى مع وهي للمصاحبة قد تدخل على التابع
 نحو جاء الامير مع الوزير وقد تدخل على المتبوع نحو ان مع العسر يسرا
 وفي المفصل شرطه ان يكون الفعل مشتركا بينه وبين فاعل فعل (قوله ليكون
 اوضح) فيه ان العطف يوهم كون كل واحد منهما علة للقرب بخلاف كونه
 بمعنى مع فانه نص في كون المجموع للمجموع علة له وهو المقصود (قوله حيث
 اعرب الخ) اي جعل معربا مختلفا في الاحوال الثلث مع تحمله للضمير فلو
 عومل معه معاملة الجملة لكان مبنيا معربا محلا لالفاظ نحو عرف في زيد عرف
 وانما قلنا انه معرب مع الضمير لان الاعراب الذي اجري عليه اعراب يستحقه
 مع الضمير لانه المركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فان الخبر والصفة مثلا
 قائم مع الضمير واما قائم بدونه فلا يستحق الاعراب لعدم تحقق عامله فعلم انه مع
 الضمير في حكم المفرد نحو قائم وبصري بخلاف يضرب في زيد يضرب
 فانه يستحق الرفع بدون الضمير لاجل عامله المعنوي والاعراب الذي يستحقه
 مع الضمير محلي ومن زعم ان الخبر والصفة هو قائم وحده لامع فاعله لزمه
 ان يقول ان الخبر والصفة هو عرف وحده بدون فاعله وذلك لا يلزمه من له
 شئ من علم الاعراب وقد وهم ان نحو فاه الى في جملة مبنية مع اجراء اعرابها
 الذي استحقته على جزئها الاول اعني فاه وليس بشئ لانه في حكم المفرد

اجرى الاعراب على جزئه الاول لعدم قابلية باقى الاجزاء فى الرضى لمافهم
من فوه الى فى معنى المفرد لان معناها مشافها قامت الجملة مقام المفرد وادت
مؤداه واعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت
مقامه وما قبل ان البناء لازم اعم للجملة وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم
فلا يلزم من عدم كونه جملة عدم كونه مبنيا فوهم لانه لم يستدل بانتفاء الجملة على
انتفاء البناء بل علل شبهة بالخالى بامر ينعدم الحكم بكونه جملة وعدم بناءه
(قوله نحوزيد عارف ابوه) الا انه اورد المبتدأ ليكون الكلام تاما والمقصود
بالتمثيل عارف ابوه (قوله اى جعل تابع العارف الخ) لان استعماله مسندا الى
الضمير اكثر ولا شترهما فى عدم الاسناد التام (قوله اذلا حاصل لهذا
الخ) لانه اذا اسند الى الظاهر فلا وجه لتنبه وجعه كأنفعل فلا حاجة الى
جعل افراده بالتبعية وايضا الافراد ههنا فى مقابلة الجملة كما ذكر سابقا فى
مقابلة التثنية والجمع (قوله ومما يرى) فى التاج الرؤية والرايه ديدن ودانستن
وبنداشتن والاصيغة تحتمل المتكلم المعلوم والمجهول الغائب (قوله لفظ
مثل وغير) خصه ههنا بالذكر لانهما المستعملان فى كلامهم والقياس يقتضى
ان يكون ما هو بمعناهما كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير كذلك (قوله مثل
الامير جل على الادهم والاشهب) فانه لم يقصد ان يجعل احدا مثله (قوله
وغيرى باكثر الخ) فانه معلوم انه لم يرد ان واحدا هناك وصفه بانه يتخذ ع وتماه
ان قاتلوا جنبوا او حدثوا شجعوا (قوله كما فى قولنا مثلك لا يوجد) مثال للمنى
اى كما يقصد فى قولنا الخ فان المقصود نفى مثل المخاطب (قوله غيرى جنبى)
فان تقديم المسند اليه ههنا للتخصيص ليصح التشبيه بسبابة المتندم فيكون
كلا حكمى النفي والاثبات مفهوما من المنطوق ولا يكون احدهما كناية
عن الاخر فتدبر فانه قد خفى على بعض الناظرين وجعله من قبيل الكناية
فى النسبة اى انالم اجن كما فى غيرى باكثر الخ اوفى المحكوم عليه بان يراى منه
مغاير معين اشهر بوصف مغايرة المتكلم لكن لا لاثبات الحكم له قصدا
بل ليتقل الى ملزومه اعنى نفي الجناية عن نفسه فانه وهم لما عرفت ان مقصود
الشاعر كلا الحكمين من غير ان يجعل احدهما وسيلة للآخر ولان مقصود
الشارح رنجه الله تعالى تمثيل المنفى لا النفى كما يدل عليه قوله فان التقديم
ليس كاللازم الخ (قوله من غير ارادة الخ) اى عدم التصريح على ما يستفاد
من القاموس والتايج والمراد بغير المخاطب المعين كما يفصح عنه عبارة

الايضاح وبه صرح الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح فالمعنى من
 غير ارادة عدم التصريح بالمعنى الغير المخاطب وذا بان لا يراد بالمعنى اصلا
 كما في مثلك لا يوجد وغيرى جنى على احد الاحتمالين او يراد بالمعنى ولم يصرح
 به بان يمكن عن ذلك المعنى بالمثل او الغير لاشتهاره به او بان يجعل الاضافة
 للعهد وعلى التقادير الثلاث لا يلزم تقديم لفظ المثل والغير فاندفع ما قيل ان
 التعريض بالمعنى الاصطلاحي غير متحقق في شئ من الاحتمالات الثلاث لكون
 الكلام موجها الى المثل والغير بطريق الاستقامة وان اريد به المعنى اللغوي
 فهو ان يتحقق على تقدير ارادة المثل المعنى او الغير المعنى بطريق التكاية
 في المحكوم عليه واما اذا اريد المثل والغير مطلقا او اريد المعنى بالاضافة
 العهدية فلا فتدبر فانه مما خفي على كثير من الفضلاء (قوله مماثل له او غير
 مماثل) تعميم لغير المخاطب للاشارة الى ان الغير في المتن ليس مقابل المثل
 كما في قوله لفظ مثل او غير والالكان الواجب ان يقال من غير ارادة
 التعريض بمثل المخاطب او غيره بل الاعم الشامل للمثل وغير المثل وليس
 لفا ونشرا بان يكون مماثل متعلقا بمثلك وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد
 ان الغير في غيرك لا يختص بغير المماثل فالصواب مماثل له او غيرا للمخاطب
 مماثلا او غيره (قوله حال كون الخ) فهو ظرف مستقر وقع حالا من قولك
 المضاف اليه لنحو وصح لانه يمكن اقامة المضاف اليه مقام المضاف واختاره
 لرعاية لفظ المخاطب فانه في القول دون النحو ويجوز ان يكون حالا من نحو ويكون
 ذكر المخاطب بطريق التمثيل (قوله اى ضرب بالم ينشأ من ذنب) فان كونه
 ناشئا مما يغاير ارادة التعريض يلزمه ان لا يكون ناشئا من ارادة التعريض
 كما في غيرى يتخذ وغيرى فعل كذا اى انا لا اتخذ وانالم افعلة وهذا هو
 الوجه القوي السابق الى الفهم اذ لا تكلف فيه وقال السيد في شرحه للمفتاح
 ان كلمة غير بمعنى لا اى ناشئا من لا ارادة التعريض ويلزمه ان لا يكون ناشئا من
 ارادة التعريض وفيه صرف لفظ غير عن معناه مع كونه مدخول حرف الجر
 وقيل من زائدة في الاثبات لكونه في معنى النفي كانه قبل لا من ارادة التعريض
 وغير وقع حالا من قولك اى حال كونه غير ذى ارادة التعريض اى ليس مرادا
 به التعريض وكذا ضرب بنى من غير ذنب اى ضرب بنى ضربا مغايرا للذى ذنب
 وفيه زيادة من في الاثبات بتأويل النفي وحذف المضاف وعدم سبق الذهن
 اليه (قوله فهذا مقام آخر) اى غير المسند اليه (قوله يستعمل فيه غير على

سبيل الكناية) كما يستعمل المستداليه كذلك * قال قدس سره على معين
اشتهر الخ * وقد يطلق عليه باعتبار الاضافة العهدية فحيث لبس في الكلام
كناية لافي الحكم ولا في المحكوم عليه لكون كل منهما مصرحاً به ولا يعرض
ايضا بذلك * قال قدس سره كان ذلك تعريضاً الخ * كانه قيل ذلك
الشخص المعروف بمماثلتك لا يخل فيفهم منه بطريق خطابي بمعونة المقام
انك تخل كما يفهم من لست انا بزان بطريق التعريض كون المخاطب زانياً
* قال قدس سره بانسان غير معين * اذ لا معنى للتعريض بغير المعين * قال
قدس سره ولا بالمخاطب لا بعدم الخل وهو ظاهر ولا بالخل * قال قدس سره
وفيه بعد * اذ الانتقال من وصف الشخص المعين المعروف بمماثلة المخاطب
بعدم الخل قد يقع الى تعريض المخاطب بالخل اما الانتقال من وصف المماثل
مطلقاً بعدم الخل الى بخل المخاطب فبعد فان السابق الى الفهم منه عدم
اتصافه بالخل * قال قدس سره كما يفهم من سياق الخ * حيث قال وعليه
قوله غيري يا كثر هذا الناس يتخدع فانه معلوم انه لم يرد ان يعرض بواحد هناك
فيصفه بانه يتخدع بل اراد ان يلبس بمن يتخدع * قال قدس سره دون
الاطلاق * اي لم يكن التعريض موجوداً حين ارادة المثل والغير مطلقاً
* قال قدس سره كما يدل عليه * اي على وجود استعمال المثل للاطلاق
* قال قدس سره فيجئ استعمال التعيين والظاهر الاطلاق وخلاصة ما حصل
من بسطه وبيانه ان الاولى اسقاط لفظ التعريض في المتن ليشمل جميع الصور
التي يستعمل فيها لفظ المثل والغير لا على سبيل الكناية وقد عرفت شموله
ايها سابقاً بما لا مزيد عليه * قال قدس سره مؤكداً الخ * لما عرفت ان
الاستعمال على سبيل الكناية لا يحتمل التعريض بغير المخاطب وان كان يحتمل
التعريض بالمخاطب قريباً او بعيداً * قال قدس سره وعرض بانه لبس
مثلاً * لا يخفى ان مراده التعريض بغير المخاطب بالحكم الذي اجري على
المثل او الغير ايجاباً او نفياً لا التعريض بعدم المماثلة او المغايرة تفصح عنه
عبارة الايضاح * قال قدس سره اللهم الا ان يقال الخ * استثناء من قوله
ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية * قال قدس سره لا معنى للتعريض
بتنفي الغيرية الخ * اي اذا اضاف لفظ الغير الى المخاطب او المتكلم بما لا يحتمل
التعدد كما في الامثلة المذكورة (قوله اعون من الاعانة) وبناءً فاعل التفضيل
من باب الافعال قياسي عند سيبويه وقيل سماعي لامن العون على ما قيل لانه

اسم على ما في القاموس لكن وقع في شرح التسهيل للمصري ناقلا عن بعض الكتب انه مصدر (قوله اعون على اثبات الحكم الخ) فيه دفع لما يرد على قوله يرى تقديمه كاللازم من ان المخاطب ان كان منكرا او مترددا فتقدمهما واجب او حسن وان كان خاليا فتقدمهما غير جائز وحاصل الدفع ان التقديم لبس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون على ما هو المراد من لفظة مثل وغير من افادة الحكم على وجه ابلغ فان كون الحكم المذكور ابلغ لبس للرد اذ لم يقل احد بان قولنا زيد اسد للرد على المخاطب ومعنى كون التقديم اعون ان لفظ مثل وغير مع التقديم اعون منهما على المراد بهما مع التأخير لا ان التقديم اعون من التأخير اذ لا اعانة في التأخير (قوله لانه لم يقع الخ) متعلق بقوله معناه اى قلنا ان معنى التشبيه المشعر بعدم اللزوم انه يجوز التأخير لا ان التأخير واقع على الندرة لانه لم يقع الاستعمال على خلاف التقديم اصلا كما يدل عليه كلام الشيخ (قوله قيل وقد يقدم) الواو من المحكى وهى اما للعطف على ما قبله في كلام القائل او للاستئناف وما قيل انه معطوف على مقول عبد القاهر عطف التلقين كما يقال سأكرمك فتقول وزيدا ائني قل وزيدا فلبس بشئ اذ لا معنى لتلقين هذا القائل للشيخ بهذا الكلام وايضا لا يطرد في قول عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه لتخصيصه فانه لا يمكن ان يكون فيه لعطف التلقين (قوله المسور بكل الخ) وما يجري مجراه في افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط ان يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لايجب تقديمه نحو زيد لم يقيم ولم يقيم زيد لعدم فوت العموم وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي لايجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لتلك العلة بعينها لكن بقي شرط آخر وهو ان يكون المسند اليه بحيث لو اخرج كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقيم ابوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقيم ابو كل انسان (قوله لانه دال الخ) دلالة المقتضى على المقتضى فهى غاية مرتبة على التقديم وان اريد قصدا لدلالة كان علة باعثة ثم المقتضى ان كان عبارة عن نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهرها وان كان عبارة عن الكلام المشتمل عليها فالمعنى لان المسند اليه المسور بكل دال على العموم اى شموله لكل الافراد (قوله بخلاف ما لو اخرج الخ) كلمة مازنة كافي قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ولو شرطية جزاؤه قوله فانه يفيد نفي الحكم الخ

ان جاز وقوع الاسمية جواب لو كافي المغنى ومحذوف ان لم يحز كافي الرضى
 اى لم يدل على العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير
 تنصيصا على بيان مخالفة حكمي التقديم والتأخير (قوله عن جملة الافراد
 اى رفع الايجاب السلكى لا النفى عن الكل المجموعى فان كل المضاف الى
 النكرة لعموم كل فرد لا لعموم الكل (قوله يفيد عموم السلب) لما كان
 عموم السلب مستلزما لسلب العموم ترك اداة الحصر بخلاف سلب العموم
 فانه لا يستلزم عموم السلب فاورده بطريق الحصر (قوله ممنوع) اى لانسلم
 كثرة استعماله فى التأكيده فانه مشروط بان يكون مضافا الى الضمير غير
 مجرد عن العوامل اللفظية (قوله فى اصل الدعوى) اى كون تقديم المسند
 اليه المسبور بكل لعموم السلب وتأخير سلب العموم (قوله بالاستعمال)
 اى باستعمال البلغاء كذلك والاستعمال دليل اللغة (قوله لبيان السبب)
 اى السبب الباعث للوضع على هذا الطريق (قوله اهمل فيها) جملة
 مستأنفة لاثبات كونها مهملة (قوله لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفظي
 للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر فى موضعه لكنه جار فى لم يقم انسان
 ايضا مع انه سالبة على ما سيجى والتحقيق ان الحكم ان كان بسلب الربط
 فهى سالبة وان كان بربط السلب فهى معدولة فى انسان لم يقم لما كان
 الخبر جملة مشتملة على الضمير يكون المحمول مجموع مضمون الجملة اعنى سلب القيام
 المنسوب الى الفاعل فيكون الحكم على المبتدأ بالايجاب وفى لم يقم انسان
 سلب نسبة القيام عن انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المستفاد
 مما ذكره الفاضل الطوسى فى شرح الاشارات وما قاله صاحب المحاكات
 انه لا يستفاد من قولنا زيد قام الا الحكم بقيام زيد كفاى قولنا قام زيد والقول
 بان المحكوم به فى الاول هو مجموع الفعل والفاعل فذلك امر آخر لا يتعلق به
 بالمعنى وانما اعتبره الحجة صيانة لقاعدتهم ان الفاعل لا يتقدم على الفعل
 فليس بشئ لان الفرق بين الكلامين متحقق فى العرب القبح حيث يستعملون
 الاول للتقوى دون الثانى ولو لا تكرار الاسناد لما افاد التقوى كيف والقاعدة
 المذكورة انما اخذوها من استعمالهم بالفرق بين القولين وابطلوا به قول
 الكوفية بجواز تقديم الفاعل وسيجى بيان ذلك فى بحث التقوى (قوله
 ولهذا الخ) اى لاجل ان الواقع كذلك جعلت معدولة موجبة والا فكونها
 سالبة محصلة ايضا مثبت لدعواه بل هو اظهر لعدم الاحتياج الى قوله لان

الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية وما قيل ان الضمير
 الراجع الى النكرة نكرة كما صرح به في الرضى فالضمير الذي في لم يقم في المعنى
 نكرة واقعة في سياق النفي مفيد لعموم السلب فلو كان بعد دخول كل له يلزم
 ترجيح التأكيد على التأسيس فليس بشئ لان عموم الضمير يستلزم مخالفة
 الراجع بالمرجع فلا يكون عاما نحو هذا رجل لا يعلم شيئا (قوله يكون معناه
 نفي القيام الخ) اي محصل معناه والافغناه ثبوت انتفاء القيام للجملة الافراد
 واختاره لظهور لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان (قوله
 بمعنى انهما متلازمان في الصديق) بيان للواقع والاف في ثبوت المدعى يكفي
 استلزام الموجبة لمعدولة للسالبة فقط (قوله ولما كان الخ) اشارة الى وجه تعليل
 هذا الحكم بقوله لورود موضوعها في سياق النفي وعدم تعليل كون الموجبة
 المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية فلا يرد ما قيل ان الحكم بان كل
 مهمة في قوة الجزئية لا ينافي ان البعض في قوة الكلية لانه انما يرد لو كان معنى
 كلام الشارح رحمه الله تعالى انه لما كان الحكم بان هذه المهمة في قوة الكلية
 منافيا لقولهم ان المهمة في قوة الجزئية اشار الى بيانه الخ كيف وما ذكره
 المصنف رحمه الله تعالى ليس وجه الجمع بينهما (قوله لسلب العموم) اي
 باعتبار لازم معناه والافغناه الصريح ثبوت الاقيام لما صدق عليه الانسان
 لكنه يستلزم السالبة الجزئية (قوله اي الى كل) وتأنيت الضمير لان المراد اللفظة
 قيل فيما ذكر المصنف رحمه الله تعالى بحث لان المسند اليه هو ما اضيف
 اليه كل وكل لبيان كية افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه
 هو قالني عن الجملة او عن كل فرد لا يستفاد الامن الاسناد الى ما اضيف اليه
 وايضا ما ذكره لا يجري لو وضع لام الاستغراق في موضع كل لان المفيد
 في الصورتين الاسناد الى امر واحد فاللام لتأكيد ما يفيد الاسناد وتقرير
 قول ما ذكره من ان المسند اليه هو ما اضيف اليه كل ان اراد ان ذلك مسند
 اليه في المعنى فسلم ولكن مراد المصنف رحمه الله تعالى ان كلا مسند اليه
 في اللفظ وان اراد انه المسند اليه في اللفظ ايضا فهو خلاف الواقع لان المرفوع
 بالابتداء لفظ كل لا ما اضيف اليه ولذا يقال كل الرجال جاءني دون جأوني واما
 ان ما ذكره لا يجري في المعرف المستغرق فغير مضر اذ هو مانع يكفيه عدم
 جريان الدليل اعني لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة اعني المسند
 اليه المسور بكل على ان المعلن وجهه في ذلك (قوله ولما كان الخ) اشارة

الى دفع ما يحتج ان الجواب السابق مناف لهذا الجواب لان مقتضى السابق ان كلا في صورتين تأسيس لاثبات كيد ومقتضى هذا الجواب ان كلاً كيد لافادته ما افاده التركيب قبل دخوله وخلاصة الدفع انه جواب بتسليم ما منع في الاول وقد نبه عايد المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح حيث قال وان سلمنا انه يسمى تأ كيد الخ (قوله هو التأ كيد الاصطلاحى) كلمة هو مبتدأ ثان يفيد تقرير كون ما ذكرنا كيدا اصطلاحيا وليست فصلا اذ ليس قصر المسند على المسند اليه مطلوباً به هنا (قوله والحاصل الخ) اى حاصل الاعتراض الثانى للمصنف رحمه الله تعالى (قوله لا يقال) اى فى جواب هذا الاعتراض (قوله بطريق الاستزام لان مدلوله) المطابق للسلب الكلى وهو يستلزم رفع الايجاب الكلى (قوله فلا يكون) تأ كيد لعدم اتحاد الدالتين (قوله فان لم يشترط الخ) اعادة هذا الشق مع انه معلوم من السؤال لافادة التعميم الذى علم من قوله سواء جعل الخ (قوله لزم ان يكون كل فى قولنا الخ) لان الاول مدلول التزامى لقولنا لم يقيم انسان والثانى مدلول مطابق له فعلى اى معنى يحمل لم يقيم كل انسان يلزم التأ كيد (قوله لان دلالة قولنا انسان لم يقيم الخ) ودلالة كل انسان لم يقيم بطريق المطابقة لان المفروض انه بعد دخول كل لوجعل لنفى العموم يلزم ترجيح التأ كيد على التأسيس (قوله بل الجواب) عن اعتراض المصنف رحمه الله تعالى (قوله واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد) اى رفع الايجاب الكلى على الوجه المحتمل للوجوه الثلاثة المذكورة ولبس المراد بالوجه المحتمل الوجه الاخير المذكور فيما سبق على ما وهم (قوله لا يقال الخ) منشأ هذا السؤال ما هو المشهور من ان السور لفظ دال على الكمية والجواب منى على التحقيق من ان ما يفيد كمية الافراد فهو سور (قوله يجوز ان يكون هيئة القضية) وكون النكرة الواقعة فى سياق النفي مستعملة لعدم العموم كما فى لارجل بل رجلان انما ينافى كونه نصافى العموم لدلالته عليه فاقبل كون هيئة القضية للعموم انما يستقيم لولم يصلح الجزئية وهو ممنوع لبس بشئ (قوله فلا مهمة الخ) لان اسم الجنس لا يستعمل فى لغتهم الا معرفاً باللام او ما فى حكمه من الاضافة او مشونا (قوله فالاقرب الخ) الاقرب الاظهر ان يجعل قوله او معمولة بتقدير الفعل معطوفاً على اخرت وجموع المعطوفين يفيد تعميماً للدخول فى حيز النفي بناء على ان المتبادر منه ان تكون مذكورة بعده ويحمل التأخير على ظاهره اعنى اللفظى اعم من ان

ولا اجتماعهما

تكون معمولة للفعل المنفي اولا وكذا معمولة اعم من ان تكون مؤخرة اولا
 فينبهنا عموم وخصوص من وجه وكلمة اول منع الخلو فقوله ما كل ما يتنى المرء
 مثال لا فتراق التأخير عن معموليتها للفرق بعد قوله او معمولة امثلة لا فتراق
 المعمولة ولا اجتماعهما وما قاله السيد من ان القول بالخصوص والعموم
 من وجه بعيد لم يعلم وجه بعده فان كلمة اولا احد الامرين سواء جاز الاجتماع
 بينهما اولا وما ذكره الشارح رحمه الله تعالى من تقييد التأخير بما اذا لم تكن
 معمولة للفعل المنفي وان حصل المباشرة الكلية بينهما فصرف عن الظاهر
 وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول بذلك * قال قدس سره موافقا كان
 اقرب الخ * لا يخفى ان ما ذكره من وجه الاقرينة مستفاد من كلام الشارح
 رحمه الله تعالى بلا خفاء حيث اورد كلمة الفاء اي اذا علمت ان العطف على
 داخلية او اخرت لا يخلو عن تعسف من لزوم عطف الخاص مطلقا ومن وجه
 على العام فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت ويخصص التأخير فاذ كره
 السيد تكرار ثم انه يجب اسقاط قوله وكذا ان فسر الدخول بالتأخير لفظيا
 اورثته لانه بعينه معنى الدخول مطلقا * قال قدس سره ولو قيل المراد
 الخ * لاقرينة على تخصيص الدخول بخلاف التأخير فان امثال قرينة على
 تخصيصه * قال قدس سره مع انه لا اشكال الخ * لكن فيه انتشار ضابطة
 لتقديم والتأخير ويحتاج الى ان يفسر قوله ولا بان لم تكن داخلية ولا معمولة
 بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فان محصل الضابطة الدخول
 وعدم الدخول (قوله بما لا يتقدم معموله عليه) لانه يقتضي الصدارة كحرف
 الاستفهام بخلاف لم وان ولافانم يتخطاها العامل مالم فلا متراجها بالعامل
 بتغير معناه الى الماضي واما لن فليكونها تقيضة سوف التي لا يتخطاها
 العامل واما لا فليكون الاستعمال حيث يقع بين الخرف ومعموله نحو كنت
 بلا مال فتوسع فيها بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها (قوله وافاد ثبوت الفعل)
 اي مدلوله وكذا قوله او الوصف وقوله مما اضيف اليه في الكلام توسع
 باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما قيل انه ان اراد بالفعل المصطلح فلا
 ثبوته الا على التجوز وان اراد به الحدث فلا حاجة الى قوله او الوصف
 والمراد بالفعل او الوصف المسند الى كلمة كل فلا يرد النقص بقولنا ما زال
 كل انسان متفسيا وسائر الافعال الناقصة لانه لا يفيد اصل الفعل بل ثبوت
 امر وراء الفعل اعني الخير لان الافعال الناقصة ليست مسندة اليها بل هي

قيود الاخبار المسندة كما سيجي (قوله او الوصف الذي جعل الج) اي
 الوصف الذي جعل خبرا عنها او الوصف الذي جعل عاملا فيها بان يكون
 الوصف مبتدأ وكلمة كل فاعلا له سادا مسدا لخبر وهذا الوصف وان كان
 محمولا في الحقيقة لكنهم جعلوه قسما من المبتدأ فلذا خصه بالذكر (قوله
 وفيه نظر) اي في قوله لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن
 فانه صريح في كلية الحكم والجواب ان مقتضى الاستعمال ذلك والآيات
 مصروفة عن الظاهر بدليل خارجي حتى لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها
 سلب العموم ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف انه يعتبر النفي
 في الآيات بعد دخول كل فلا يكون كلمة كل داخلية في حيز النفي حقيقة وان
 كانت داخلية صورة فلا ينتقض الضابطة بها (قوله وان لم تكن داخلية في حيز
 النفي) هذا النفي متوجه الى القيد فقط فيفيد ثبوت اصل النفي فلذا عم النفي كل
 فرد (قوله اقصرت الصلوة) اما الظاهر او العصر على ما رواه البخاري
 ومسلم كذا في الطبي والقول بانها احدي العشاين وهم نشأ من لفظ الحديث
 حيث وقع فيه احدي صلاتي العشاء والمراد صلاتي وقعت العشاء وهو
 من الزوال الى الغروب (قوله كل ذلك لم يكن فيه) دليل على ان من قال
 ناسيا لم افعل وكان قد فعله انه غير كاذب كذا في الكرماني فكلام الناسي ليس
 بصادق ولا كاذب فيه وقيل المراد لم يكن في ظني وهو الوجه وقيل كناية
 عن لم اشعر ثم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما عمل عملا
 كثيرا وتكلم عمدا بما امر بني على صلوة وصلى ركعتين وسجد للسهو
 فقال الاوزاعي ان التكلم عمدا في الصلوة بما فيه مصلحة الصلوة لا يفسدها
 لكن بقي اشكال بالعمل الكثير وقيل ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم
 واصحابه رضوا الله عنهم في ذلك للتكلم والعمل في حكم الناس اما الرسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم فلا اعتقاده الفراغ من الصلوة واما الصحابة رضوا الله
 عنهم فلظنهم القصر وفيه انهم متذكرون للصلوة مترددون في انه لم وقع
 الاكتفاء على ركعتين فكيف يقال انهم في حكم الناسي للصلوة
 على ان عدم فساد الصلوة بالتكلم والعمل انما يثبت في حق الناسي دون
 من هو في حكمه وقيل ان هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلوة
 وفيه ان حرمة التكلم كانت بمكة حين نزل قوله تعالى قوموا لله قانتين على
 ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة لان رواية ابو هريرة رضي الله عنه

وكان حاضرا في تلك الصلوة كما يدل عليه لفظ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلوتي العشاء فليس روايته عن صحابي آخر بطريق الإرسال إلا أن يقال صلى بنا حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه أبو هريرة مرسلا أو يقال المراد بضمير المتكلم جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنه سوى أبي هريرة أو يقال أنه كناية عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وإن كانت لا تخلو عن تكلف لكنها تدفع الأشكال من غير ارتكاب أمر لم يثبت في الشرع بخلاف ما سبق وعندي أن البناء في تلك الواقعة كان بالوحي وهذا الظاهر واسم (قوله من الذنوب) إشارة إلى أن التكررة أعني ذنبا للعموم وإن كان في الإثبات (قوله والشائع الخ) فيه إشارة إلى جواز الرفع فيه على ما نقل عن سبويه في التحفة شرح المغني واليه يشير قوله ونظيره ما ذكره سبويه في قوله ثلث كلهن الخ (قوله فلو كان النصب الخ) يعني لو كان النصب مفيدا والرفع غير مفيد لما اختار الرفع على النصب لكن التالي باطل فكذا المقدم وهو أفادة النصب وعدم أفادة الرفع فثبت أن الرفع مفيد دون النصب لأن أفادة العموم متحققة كما يدل عليه قوله وسياق كلامه الخ فلا يرد أن بطلان عدم أفادة الرفع للعموم لا يقتضي أفادته إياه لجواز أن لا يفيد شيئا منهما (قوله لم يعدل الشاعر الخ) في الرضى أن البيت يروى برفع كله وبنصبه وفي المغني أن الشلوبين وابن مالك يسويان بين الرفع والنصب في المعنى لكن الحق ما ذهب إليه البيانون (قوله لم يستعمل الخ) في التحفة أن الغالب فيه ذلك (قوله ونظيره) أي نظير استدلال المصنف رحمه الله تعالى والاعتراض عليه استدلال سبويه على جواز حذف الضمير العائد من الخبر في السعة واعتراض ابن الحاجب عليه (قوله لما اشتملت) بالتخفيف على أن ما مصدرية أو موصولة أو بالتشديد على أنه ظرف أن تستعمل (قوله وأما تأخيره) أي عن المسند لأن الكلام فيهما ولما كان الأصل تقديمه عليه كان مقتضى تأخيره عنه هو ما يقتضى عدم تقديمه عليه فاندفع ما قيل أنه قد يقتضى داع تأخيره في نفسه مع قطع النظر عن المسند كالتطير والتهكم وكونه حقيقا لا يخطر في خاطر (قوله هذا كله مقتضى الظاهر) قيل هذا مبني على التغليب لأن ترك الخطاب مع معين إلى غيره من خلاف مقتضى الظاهر وقد سبق ذكره وقد عرفت فيما سبق اندفاعه فتدبر وكرر القول بالتغليب مع وجود لفظة كله تكلف (قوله كقولهم) أي مثل الوضع في قولهم واعتبار الخويين تقدم

المرجع في الضمير المبهم حكما لتكون ضابطتهم ان تقدم المرجع شرط
في المضمرة الغائب كلية لا يقتضي كونه من مقتضى الظاهر كما وهم لان
مقتضى الظاهر التقدم حقيقة * قال قدس سره واجيب بان المراد الخ *
ليس الادعاء في الجنس انما الادعاء في تفسيره بزيد مثلاً فالصواب اسقاط
هذه العبارة وزيادة لفظ الادعاء بعد قوله وصح تفسيره بالخصوص
* قال قدس سره فالابهام موجود * فيه انه ان اريد الجنس
من حيث هو فلا ابهام فيه بل الاطلاق وكذا لو اريد من حيث تحقيقه في كل
فرد فان العموم غير الابهام وان اريد باعتبار وجوده في فرد غير معين فهو
العهد الذهني * قال قدس سره فالمراد به جنس التثنية فيه ان المقصود
مدح كل واحد من الخصوصين المذكورين بعد الرجلين لا مدحهما من
حيث الانثنية * قال قدس سره زيادة مبالغة * لا يخفى ان المبالغة انما
تحصل بحصر الجنس في الخصوص او اتحاد به ولا حصر ههنا ودعوى
الاتحاد انما يتجه على تقدير كون الخصوص خبر مبتدأ واما على تقدير كونه
مبتدأ فاللام حمل العام على الخاص وهو لا يفيد المبالغة (قوله اعني من
غير تعيين خصلة) يشير الى ان المراد بالعموم الاطلاق (قوله بالفاعل) اي
الضمير المستتر (قوله في مثل نعم رجلا السلطان) اذا لم يفسر برجلا (قوله
للتأكيد) اي مجازا وان كان وضع التمييز لرفع الابهام (قوله ذرعها سبعون ذراعا
على ان يكون المراد من ذرعها ذراعها واما اذا كان المراد منه مذكرونها
فالتمييز على حقيقته (قوله ولم يسمع الخ) تعريض بالمصنف رحمه الله تعالى
وما قبل ان كلام المصنف رحمه الله تعالى مبني على القياس يرده لفظ قولهم
(قوله قد جاء تقديمه) وانما الزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه
كالنادر بالنسبة الى تأخره كذا في الرضى (قوله ابو موسى الخ) جدك بدل
من ابو موسى والفاء زائدة وقد صرح بزيادة الفاء في التسهيل والمغني وهو
المختص وكذا الحال في شيخ الخي خالك وهذا هو الظاهر اذا حذف
فيه والمناسب لمقصود الشاعر من وصف الممدوح بكونه كريم لظرفين
وما قبل ان جدك خبر ابو موسى بزيادة الفاء وكذا خالك خبر شيخ الخي
والمختص محذوف اعني هو ارتكاب المحذف من غير داع اليه وكذا ما
قبل ان ابو موسى خبر مبتدأ محذوف اي جدك ابو موسى والمقدمة الثانية
محذوفة اي ابو موسى ممدوح ينتج من الشكل الاول جدك ممدوح وهو معنى

بذلك نعم جدا او ان ابو موسى مبتدأ محذوف الخبر اي ابو موسى جده
ونضمها مع المقدمة الثانية المحذوفة يتبع ما ذكر من الشكل الثالث فتكلف
بارد وهرب من زيادة الغاء الى ما لا يرضى به الطبع المستقيم (قوله لبس
بسدي) يمكن ان يقال مراد المصنف رحمه الله تعالى ليتمكن في ذهن
السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا يتحصر في سماع المفسر
لجواز ان يعلم بالقراءة ولعله لذلك لم يقل لبس بصحيح (قوله وصف الخ)
اي لبس بشأ كيد كما سبق الى الوهم اذ لا محل للتأ كيد ومغايرته للموصوف
بحمل الابهام المستفاد من التكثير على الكمال فكانه قيل كم عاقل كامل العقل
* قال قدس سره لان اختصاص المسند الخ * فيه ان مراده من كونه
عبارة عنه انه يصدق عليه انه بديع اي انه ضد ما ينبغي وهذا لا يقتضي
عدم تغايره به واتحاده به مفهوما وكذا مراده من قوله ومعنى كونه بديعا
انه ضد ما ينبغي انه يصدق عليه هذا المفهوم فالوجه ان يقال المتبادر
من اختصاصه بحكم بديع ان يكون المحكوم به بديعا (قوله عطف على كال
العناية) لاعلى اختصاصه ولاعلى العناية اذ التهم بمن لا يصرفه مثلا انما
يقتضي ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية بتميزه وان كان اسم الاشارة
مفيدا له وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث جعل التهمك داء خلا تحت
كال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع (قوله لانه الذي يصمد اليه
الخ) اشارة الى انه عرف الصمد لا فائدة الحصر المطلوب بخلاف احد فانه
ذكر لانه الاصل في المسند مع عدم ما يقتضي التعريف فتدبر فانه قد سها
بعض الناظرين وفرق بالعلم وعدم العلم ولبس بشئ فتأمل (قوله الاب بالحكمة)
اي المراد من الحق الحكمة الداعية الى انزاله وهي اشتماله على صلاح
المعاش والمعاد لانها حق ثابت في الواقع وتقدم الجار والمجرور المحصر
قال القاضي ولعله اراد به نفي اعتراء البطولان له اول الامر (قوله ادخال
الروح) الروعة الخوف وكذا المهابة والمفهوم منها عرفا هو الحالة التي
تكون في قلوب الناظرين من الملوك والسلاطين ولذا قال تربية اي تقوية
وازيادها بخلاف الروح فانه امر يحصل ويحدث من مخاطبتهم كذا في
شرحه للمفتاح (قوله فن يرحم) بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف
كذا في شرحه للمفتاح (قوله اعني نقل الكلام الخ) فسر السكاكي رحمه الله
اسم الاشارة بهذا التفسير فهو اشارة الى ما فهم ضمنا من ايراد قوله تعالى

* فتوكل على الله * ومن قوله الهى عبد الله العاصى مثالا لوضع المظهر موضع
المضمير وفهم ضمنا ايضا من قوله فتوكل على الله انه غير مختص بالسند اليه
والتصريح بما علم ضمنا لبس من التكرار فاقيل انه لا فائدة لقوله غير مختص
بالسند اليه لافي كلام المصنف رحمه الله تعالى ولا في كلام السكاكي رحمه الله
تعالى لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله لبس بشئ لان
المفهوم صريحا مما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمير
لا عدم اختصاص نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة (قوله اى النقل الخ)
ففي الكلام حذف بقرينة العقل او المشار اليه بهذا النقل المقيد وفي ضمنه
النقل المطلق فيصح ان النقل المخصوص غير مختص بالسند اليه باعتبار
القيد وانه غير مختص بهذا القدر باعتبار المطلق (قوله في العبارة ادنى
تسامح) اما بالحذف او بحمل عدم اختصاصه من حيث كونه نقلا لا من
حيث خصوصه ولولا التسامح لم يصح اذ لا معنى لنفي اختصاص الشئ
بنفسه (قوله اوفق لقوله) باللام كما في النسخة المصححة والباء تصحيف
في التاج الوفق ساز وارشدن فاللام صلة له ووجه الاوفقية ان التعميم في قوله
بل كل من التكلم الخ لا يلايم التخصيص المستفاد من التوجيه الثاني اللهم
الا ان يحمل كلمة بل على الاضرب عن هذا المقصود اعني ان يكون وضع
ضمير غائب موضع المتكلم الى الاعم الافيد الشامل له وغيره (قوله الاقسام
سته) قيل ههنا اقسام اخر كالانتقال من التذكير الى التأنيث وبالعكس
ومن الجمع الى المفرد وبالعكس ومن صيغة من الذي لذوى العلم الى ما فان
لم يجعل التقابا فليكن من ملحقته وابس بشئ لان المعبر عنه فيها لبس بواحد
لان المذكر مخالف للمؤنث بالذات وكذا الجماعة للواحد وكذا اولو العلم لغير
اولى العلم بخلاف الاقسام الستة فان المعبر عنه واحد والاختلاف باعتبار
الخطاب والغيبة والتكلم (قوله ويحتمل الخ) عطف على زيادة (قوله
من التفات الخ) في التاج الالتفات وانكريستن وايراد الواو للاشارة الى
اشتراكهما في كونهما من الالتفات لان مجموعهما مأخوذ في مفهومه
اذ الواو لمطبق الجمع لا للعبية (قوله على العلوم الثلاثة) وكذا على المعاني
او البيان كما مر في آخر المقدمة واختاره في شرح المفتاح لانه كاف فيما هو
المقصود واختار ههنا اطلاقه على الثلاثة لانه اشهر منه * قال قدس سره
من حيث انه يشمل * اشتمال المفيد على المقاد على نكتة عامة او خاصة هي

قوله مراده باي معنى
يحمل من المعاني الآتية
نسخة

خاصية التركيب في الافادة من علم المعاني * قال قدس سره ومن حيث انه
 اراد الخ * فانه من خلاف مقتضى الظاهر وخلاف مقتضى الظاهر من
 باب الكناية بما مر تحقيقه لكن يكون حيث من جزئيات ما يبحث عنه
 في علم البيان لا من مسائله واليه اشار في شرحه للمفتاح حيث قال وكونه من
 الاخراج لا على مقتضى الظاهر المذرج تحت الكناية لا يوجب كونه من
 مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده * قال قدس سره
 ومن حيث انه يحسن الخ * اي حسنا عرضيا يحصل من افتتان الكلام من غير
 نظر الى ما يقتضى ايراده (قوله من الدلالة) اي صريح قوله لانه صرح فلا
 ينافي حصول الدلالة على مذهبه في طحاك وتذكرت لانه لم يصرح بذلك
 فيهما وان اشار اليه بقوله فالتفت في البيتين فاقاله السيد هذه الدلالة الى
 قوله الا ان تصریح بان في قوله ليلك انتفاها ادل على هذا المعنى ان اراد به
 الاعتراض على الشارح رحمه الله تعالى بان الدلالة على مذهبه متحققة
 في غير هذا البيت ايضا فلا يكون وجهها تخصيص المصنف رحمه الله تعالى
 بالذکر فلا وجه له لان المراد الدلالة صريحاً بقريضة التعليل وان اراد تحقيق
 كلام الشارح رحمه الله تعالى فهو مستقيم * قال قدس سره تذكرت الخ *
 تمامه * واصبح باقى وصلها قد تقضيا * والمعنى تذكرت زينب وذكر
 اياها تهيجك اي تثير حزك ووجدك على مفارقتك اياها وصار ما بقى
 من وصلها قد انقطع والكلام خبر ومعناه تخسر وتحزن على ما فات
 من الوصل * قال قدس سره مع ان الرواية الخ * نعم قال ذلك لانه لو كان
 الرواية بالتكلم يكون الانتفات في تهيجك من التكلم الى الخطاب * قال قدس
 سره الى غير ذلك من الايات * التي اوردها امثلة للانتفات * قال قدس
 سره معمودا * من عمده المرض فرحه من حد ضرب وابنة الحركاية عن
 سعاد والمواعيد مفعول ثان لا خلقتك والكلام خبر ومعناه تخسر * قال قدس
 سره فلا يدل على المقصود * من عدم اشراط سبق التعبير في الانتفات
 لان المقدر كالمفوض (قوله و بهذا يشعر الخ) سيجي ما يشعر به من كلام
 المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح و بيان الاشعار وما يتعلق به فيما بعد
 في بيان مثال الانتفات من التكلم الى الخطاب (قوله لانا علم الخ) يعنى ما ذكره
 من النكتة العامة يقتضى اعتبار هذا القيد فيه اعنى كونه على خلاف
 مقتضى الظاهر ويؤيده ايراده الانتفات في مباحث اخراج الكلام لا على
 مقتضى الظاهر (قوله نحو نازيد وانت عمرو) اي فيما اذا حكم بالاسم الظاهر

على ضمير المتكلم او المخاطب فان المعبر عنه بهما واحد ضرورة اتحاد
 المراد من انا وزيد مثلا وفيه انتقال من التكلم الى الغيبة وتغاير ذلك المسمى
 بالاعتبار فانه مدلول انا من حيث انه يحكى عن نفسه ومدلول زيد من حيث انه
 علم له لا يوجب انتغاير في المعبر عنه واللام يكن الالتفات في شئ من الصور
 الست (قوله نحو يا زيد قم) اي فيما اذا عبروا بالاسم المظهر ثم بضمير الخطاب
 على عكس السابق (قوله وفي التزليل الخ) كان المناسب ابراده فيما سبق
 لان فيه انتقالا من الخطاب الى الغيبة اورد ههنا للاشتراك في كون المظهر
 منادى (قوله لا بالاسم المظهر طريق غيبة) وان عرض له الخطاب
 بسبب النداء ولذا كان حق الكلام بعد تمام المنادى الخطاب (قوله نحو
 يا من هو عالم الخ) المقصود منه لتعبر عن الموصول المنادى في صلته
 بطريق الغيبة فانه انتقال من الخطاب الذي حصل للمنادى بحرف النداء
 الى الغيبة التي في العائد اليه لا لتعبر عنه بعده بصيغة الخطاب كما في حق
 لانه داخل بهذا الاعتبار في يازيد قم الا انه جمعهما في الدليل اختصارا
 (قوله بعد تمام المادى) اذ لا خطاب قبلها فالمنادى الموصول والموصوف
 وان صارا مخاطبين ظاهرا بدخول حرف النداء لهما بمخاطبين حقيقة لعدم
 تمامهما بدون الصلة والصفة وكونهما معهما في حكم المفرد واذا اتى بهما
 سري الخطاب اليهما فيكون الاسلوب قبل ذكر الصلة والصفة الغيبة
 لان الاسماء الظواهر كلها غيب وبعدها كرهما يكون الاسلوب الخطاب
 فكل من الغيبة الاستفادة من العائد والخطاب الذي يجيء بعده ذكرهما
 مقتضى الظاهر فلم يعتبر كون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر
 دخل التعبير ان اعني التعبير بالعائد والتعبر بالخطاب بعد ذكر
 الصلة والصفة في الالتفات لكون الاول انتقالا من الخطاب الى الغيبة والثاني
 من الغيبة الى الخطاب فتدبر فانه دقيق وبما ذكرنا ظهر ان ما في شرح
 المفتاح الشريف من انه لا يبعد ان يجعل مثل انا الذي سمعني وانت الذي
 اخلقتني ونحن قوم فعلنا واتم قوم تجهلون من الالتفات من الغيبة الى
 التكلم والخطاب وتبعه بعض الناظرين بعيدا لان التعبير انما يحصل بمجموع
 الموصول والصلة لا بالموصول وحده حتى يصح ان يقال انه انتقال من تعبر
 الى تعبر آخر (قوله فيج الخ) الحكم بالقبح فيج وبالرد مردود فانه وقع
 في حديث سيد المرسلين وخاتم النبيين وهو افسح من تكلم بالضاد صلوات الله

وسلامه عليه روى جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم * الى خمسة
اسماء انا محمد واحد وانا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وانا الحاشر الذي
يحشر الناس على قدمي وانا العاقب * متفق عليه ونقل عن سيبويه
انت الذي تفعل على الخطاب وهو امام النحويين كذا في شرح الكشاف
للشيخ الطيبي في تفسير قوله تعالى * استكبرت ام كنت من العالين * والحق
بافي الرضى من ان الموصول او الموصوف اذا كان خبرا عن متكلم جاز ان يكون
العائد اليه غائبا وهو الاكثر وجاز ان يكون متكلما حلا على المعنى وكذا
في المخاطب نحو انت الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حلا على المعنى وان
المازني قال لو لم اسمعه لم اجوزه وكان النكتة في اختيار هذا الاسلوب وترك
الشائع الكثير الدلالة على اختصاصه بمضمون الصلة وانه مما لا يخفى على
احد حاله بخلاف ما اذا ورد ضمير الغائب فانه يدل على الاخبار باتحاد مع
الشخص المتصف بمضمون الصلة مثلا لوقيل في انا الذي سمعتني امي حيدره
انا الذي سمعته امه حيدره كان معناه انا ذلك الشخص المعهود المخاطب بكونه
مسمى بذلك الاسم وقس على ذلك الحديث المذكور (قوله بعض ما ذكرنا)
وهو المذكور بقوله منها نحو انا زيد وانت عمرو بخلاف ما ذكر بقوله ومنها
نحو يا زيد قم وبقوله ومنها تكرير الطريق فان التعبيرين فيهما في جملتين
قوله تطاول ليالك) بفتح الكاف وان كان خطا بالنفس يجعلها بمنزلة مكروب
او مستحق للعقاب الا ترى انه وقع لم ترقد بالتذكير وبات تامة بمعنى اقام ليلا
ونزل به نام او لم ينم فلا ينافي لم ترقد وبات اما ناقصة وله خبره او تامة وله حال
وكلاهما اما حال اخرى او مصدر اى كيتوتدلية ذى العار الارمد والارمد افعل
صفة من رمد عينه اذا هاج وعطف باتت على بات عطف المباين على
المباين من حيث اللفظ وعطف المقيد على المطلق من حيث المعنى والضمير
في خبرته مفعول مطلق قال الرضى في انبأته نبأ ان النبأ اسم صريح اقيم
مقام المصدر لان فعل الانباء والتخيير يتعدى الى المفعول الاول بنفسه والى
مضمون الثانى والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء ولك ان تجعل الضمير
مفعولا به على الحذف والايصال على قول من يجعل ذلك قياسا (قوله فيصح
ان الخ) فهلا جلت كلام الكشاف على ذلك لئلا يكون مخالفا لما ذهب
اليه الجمهور فهذا السؤال استفسار محض وما قيل انه معارضة للاستدلال
بظاهر عبارة الكشاف على موافقته للمفتاح ووجه استدلال المعارض ان قول

الجمهور اولى بالاتباع مع توجيه العبارة في الجملة فالمنع في الجواب الثاني غير
موجه فلبس بشي لان الشارح رح ادعى ظهور عبارة الكشف في الموافقة
لانها صريحة في ان الالتفاتات الثلاثة في الايات الثلاثة على سبيل التوزيع
والقائل انما ثبت جواز حملها على مذهب الجمهور بتأويل ان يراد ان الالتفاتات
الثلاثة متحققة في مجموع الايات الثلاثة (قوله انا لانسلم الخ) يعني ان التوجيه
الثاني انما يتم اذا كان الخطاب في ذلك لنفسه قطعاً لكنه يجوز ان يكون
خطاباً لمن يتلقى منه الكلام اي يأخذه ويسمعه فلا يكون المعبر عنه واحداً
فلا يصح الحكم بطريق الجزم بانه قد التفت ثلث التفاتات وتفصيل الكلام
ان الخطاب القاء الكلام نحو الحاضر من حيث انه حاضر وذلك الحاضر
الملق اليه الكلام قد يكون هو الذي توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام
كما في يازيد قم وقد يكون غيره كما في الخطابات المتعلقة بالامة فان الملقى اليه
هو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ان الكاف التي تلحق اسماء الاشارة
ليان احوال المخاطب بها من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
فان كان المخاطب بها هو الذي يتعلق به الحكم قطعاً فالاصل ان يكون
الكاف اللاحقة لها متفقة بالخطابات التي في ذلك الكلام نحو قوله تعالى
* ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون وذلكم خير لكم عند بارئكم * وقد تكون
مخالفة لها نحو قوله تعالى * فاجزاء من يفعل ذلك منكم وذلك خير لكم *
فلا بد من احد التأويلين المنقولين عن ابن الباذي احدهما ان يقبل
بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم والثاني ان يقدر اسم
مفرد من اسماء الجمع يقع على الجماعة كالفرق والجماعة وان كان المخاطب
بها غير من يتعلق به حكم الكلام قطعاً كما في قول المعري فان المشار اليه
باولئك غير بني كنانة المخاطبين بقوله يزجرنكم فلا يجوز ان يكون الكاف
في اولئك خطاباً لبني كنانة فلا تأويل لان الملقى اليه غير المتوجه اليه الحكم
وان كان محتملاً لهما نحو قوله تعالى * ثم توليت من بعد ذلك * وقوله تعالى
ثم عفونا عنكم من بعد ذلك فيجوز الامر ان وما وقع في الرضى انه لا يجوز تعدد
الخطاب في كلام واحد دون تثنية او جمع او عطف فانما هو اذا كان الخطابان
من جنس واحد كما تدل عليه الامثلة التي اوردها من انما فعلتما وانت وزيد
فعلتما واما اذا كانا من جنسين فلا كيف وقد وقع في التنزيل نحو قل ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني وقل يا عبادي الذين اسرفوا فاندفع ما قيل انه مخالف لما

في الرضى من انه لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد وانه مخالف لما في التلويح
من ان المخاطب باولئك هم الفاسقون هو المخاطب بقوله فاجلدوا وان كان
كاف الخطاب مفردا كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك فانه اختار
في كل كتاب احتمالا هذا وقد ذكر العلامة في شرحه للمفتاح ان ذلك ونحوه
من اسماء الاشارة لا يجوز ان يلتفت بها لامتناعه فيها نعم لو اختلف حرف
الخطاب المتصل بها من الكاف واخواته بالحكاية والغيبة لا يمكن الالتفات
وحيث امتنع امتنع انتهى وهذا هو الحق وحاصله ان الاسلوب الثاني يجب
ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر وحرف الخطاب اللاحقة لاسماء الاشارة
على مقتضى الظاهر ولا يجوز تغييرها الى الحكاية والغيبة (قوله حيث لم يقل
الخ) فيكون نصا في ان المخاطب به هو المخاطب بعنكم وتوليتم لانه الاصل
على تقدير الاتحاد (قوله المخاطبون لان القائل به) حبيب النجار وهو من
المؤمنين الا انه اقام نفسه مقام المخاطبين ليكون ادخل في النصح لما انه لا يريد
لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لان باب التعريض
عند المصنف والشارح رحمه الله تعالى اما مجازا وكناية وههنا مجاز لامتناع
ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر
عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه السيد من ان المعنى التعريضى
من مستبغات التراكيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى
المستعمل فيه اما حقيقة او مجازا وكناية يردان اللفظ ليس مستعملا في المخاطبين
فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا (قوله وهذا مشعر الخ) اى
التقيد بقوله عند السكاكى رحمه الله لكن في الاشعار خفا اذ يجوز ان يكون
التقيد لاجل ان تلك المقدمة مسوقة لبيان الالتفات في البيت الثالث عنده
(قوله وقد كثر في الواحد الخ) حتى قال في شرح التسهيل المصرى ان معنى
نفعل وفعلنا المتكلم المعظم نفسه والمشارك (قوله في الكلام القديم) اى في
كلام الفصحاء المتقدمين في الجاهلية يدل عليه مقابلته بالمولدين (قوله وانما
هو استعمال المولدين) اى المحدثين يقال كلام مولد اى محدث وفي القاموس
المولدة المحدث من الشعراء لحدوثهم وتمسكوا في ذلك بما وقع في القرآن
المجيد من قوله تعالى رب ارجعون لعلى اعمل وقوله تعالى ان يكون لهم الخيرة
من امرهم اى الله والرسول والجمع للتعظيم وقال القاضى في تفسير قوله
تعالى وقالت امرأة فرعون قرة عينى ولا تفتلوه خطاب بلفظ الجمع

٧ اى مستبغات تراكيب
البلغاء والمستبغات هي
المعاني التضمنية والالزامية
التي تفهم في ضمن
الدلالات المطابقة من غير
تعلق قصد المتكلم بها
هذا معنى المستبغات فافهم

للتعظيم وجوز الكشف في قراءة الحسن لتسجنته بالتاء على خطاب العزيز ٧
 وحده للتعظيم الى غير ذلك وعدم مجيئه في كلام بلغاء الجاهلية لا يدل على عدم
 فصاحته فان القرآن مما يستشهد به لاعليه فاقيل ان كلام الشارح رحمه الله
 يقتضي ان يكون القرآن واردا على استعمال المولدين لبس بشي بل استعمال
 المولدين وارد على اسلوب القرآن (قوله اي حين ولي الشباب الخ) تولية
 الشباب واعراضه كناية عن زواله وانقطاعه (قوله وكاد ينصرم) اي بالكلية
 اشارة الى بقاء بعض آثاره كما يدل عليه صيغة التصغير وعصر خان بدل من بعيد
 وهذا السن هو سن الكهولة فان فيه بقية آثار الشباب وظهور باب آثار الشباب
 (قوله ان يكون المخاطب الخ) لم يرد بالمخاطب متلقى الكلام وآخذه لان اتحاد
 في التعبيرين شرط عند القوم ايضا والا لم يتحقق النكتة العامة للالتفات
 ولان عدم اتحاد المتلقى في قول جرير غير معلوم بل الظاهر اتحاد لانه يلقي
 الكلام الى الخليفة فان القصيدة في مدحه بل المراد به من يكون مخاطبا بالحكم
 المستفاد من الكلام ولا شك في مغيرة المخاطبين في قول جرير بهذا المعنى
 فان الامر بالثقة لامر أنه والامر بالانجاة للخليفة فافهم فانه قد غلط فيه بعض
 الناظرين (قوله انه اضرب الخ) لان ام المنقطعة تفيد الاعراض عن
 الحكم الذي خوطب به بنو كنانة بقوله هل يزجرنكم الى الاخبار بقوله لبس
 ينفع في اولئك الوك بعدم نفع الرسالة فيهم ولا يمكن ان يكون بنو كنانة مخاطبين
 بالاخبار لان اسم الاشارة عبارة عنهم فلا يكونون معبرين بكاف الخطاب
 كما مر (قوله انسى الخ) في الصحاح ان ذكر مخاطب الشاعر نفسه والعارض
 بكسر الراء الاسنان على التفصيل المذكور في الصحاح واراد صفحتي الخد
 والضمير في تصقل للجبية والفرع الغصن والبشامة شجر يستاك به
 والاستفهام في البيتين للتحسر والتدله على ما فات من وصل الجبية (قوله
 فاجاب الخ) فقوله وفي اليأس راحة اعتراض لدفع توهم ناش عن السابق
 او استئناف بالواو (قوله من طريت الثوب) اذا عملت به عملا صار به كانه
 جديد فقوله تجديد ايان للمعنى اللغوي وقوله احدا نا ييان للمراد فان
 احداث هيئة اخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر ههنا ما في شرحه
 للمفتاح من كونه من طرا بالهمزة بمعنى الورود فالمعنى ايراد واحدانا لان بناء
 التطرئة من الطرء مجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة
 واللام في قوله لنشاط التقوية العمل لان التطرية متعدية بنفسه وفي قوله

لا العزيز خازن ريان بن الوليد
 من العمالق و العمالق
 اثان الاولى والثانية فالاولى
 قوم هود والثانية قوم
 ثمود صلوات الله على نبينا
 وعليهما السلام م

للاصغاء للتعليل و مفعول الا يقاظ محذوف اى السامع ولك ان تجعلها
 في الموضعين بمعنى واحد فيقدر المفعول للنظرية اى نظرية الكلام لاجل
 تحريك سروره او يقدر المضاف للاصغاء اى ايقاظا لاهل الاصغاء اليه
 (قوله وقد يختص) على صيغة المعلوم او المجهول فانه يحى لازما ومتعديا
 يقال اختصه فاخص (قوله اى قد يكون لكل التفات الخ) اشار الى ان
 اختصاص مواقع كناية عن اختصاصه ولما كان الجمع المضاف ظاهرا
 في العموم افاد اختصاص كل التفات والمراد كل نوع من الانواع الستة
 فلا ينافى جزئية الحكم المستفادة من كلمة قد (قوله على طريق الاتساع)
 باجراء المفعول فيه مجرى المفعول به فيكون مجازا في النسبة الايقاعية (قوله
 والمفعول محذوف) اى نسيا منسيا كما في قولهم فلان يعطى اى يفعل الاعطاء
 فلا يرد ما قبل ان المحذوف المقدر كالمفوض كانه قيل ما لك يوم
 الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في النسبة الايقاعية واجيب
 بان قولهم ياسارق الليلة اهل الدار مشتبه على المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي
 وتوجيهه جعل المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير قليل في البدل
 كما في قطع زبيده وسلب زبيدومه فقول هذا القائل والمفعول محذوف
 يريد به ما كان مفعولا به قبل الاتساع وصار بدلا بعده وفيه ان اهل الدار
 مفعول فعل محذوف اى اتق اهل الدار وان جعله بدلا غير بدل الغلط
 لا يصح وهو ظاهر وبدل الغلط مناف للغرض المطلوب من الاتساع
 اعنى الدلالة على التعميم وان القول بان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير قليل
 في البدل باطل لان معنى قطع زبيده قطع شئ من زبيده وكذا كل بدل
 اشتمال ولذا قالوا انه لا بد فيه من تشويق السامع الى ذكر البدل وانه يفيد التقرير
 حيث اجل الحكم اولا ثم فسر (قوله دلالة على التعميم) اما علة حذف
 المفعول اى حذف المفعول نسيا منسيا دلالة على التعميم لانه يتوسل من
 الاطلاق في المقام الخطابى الى العموم لتلايل الزجج بلا مرجع كما سيجي
 واما علة لاضيف على الاتساع لانه اذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك افاد
 شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف
 ما اذا قيل مالك الامر كله في يوم الدين (قوله بان العبادة) الباء لبيان
 التخصيص اى التخصيص بهذا الطريق وليس صلة للتخصيص والالزم
 تخصيص التخصيص (قوله ليتلاءم الكلام) اى يكون كل واحدة من الجمل

الثالث آخذة بحجرة الاخرى هذا ما اختاره صاحب الكشف واختار القاضي
 تعميم مفعول الاستعانة وبيان وجه ترجيح احد الوجهين على الآخر يطلب
 من حواشينا على تفسير القاضي (قوله فاللطيفة المختص بها الخ) اشار
 الى ان ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قاصر لان حاصله ان اجراء
 تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذي يوجب ان يخاطب العبد ذلك
 الحقيق ولا تفهم منه نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم
 مقدمة وهي ان العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على ان العبد ينبغي
 ان يكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها
 (قوله وطريقة الكشف) ان الخطاب لدلالته على كمال التميز تعليق
 العبادة به كتعليقه المشتق فيشعر بعلية ذلك التميز الحاصل بالصفات للعبادة
 ففائدة الخطاب تعليل حكم العبادة كانه قيل تخصك بالعبادة لتميذك بتلك
 الصفات (قوله واهله) اي العباد لانهم عمروه وبهم ختم سلسلة الخلوقات
 فهو تخصيص بعد التعميم ليظهر ترتيب قوله فانصرفت النفس بالكلية اليه
 ولذا تعرض للعباد في بيان معنى الرحمن الرحيم ومالك يوم الدين (قوله
 لتأهلي وضوحه الخ) ففي الخطاب اشارة الى انه تعالى بسبب هذه الصفات
 واضح غاية الوضوح كالمشاهد فسبحان من دل بذاته على ذاته (قوله تنبيهها
 على ان من هذه صفاته يجب ان يكون الخ) لانه ظهر من اجراء تلك الصفات
 عليه ان العبد لشمول قدرته تعالى وارادته والطافه في امر المعاش والمعاد محتاج
 اليه في جميع تقلباته غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الاحيان فيجب
 ان يكون حاضرا في قلبه كالمرئي المأهول سيما في حال العبادة حيث قرن
 الخطاب بها فانها حال المناجاة له تعالى فاللطيفة التي ذكرها الشارح
 رحمه الله تعالى متضمنة لثلاث لطائف كما لا يخفى (قوله ولما انجز كلامه الخ)
 اي كان كلامه في احوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجز ذلك الى ذكر
 خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه فان وضع المضمحل موضع المظهر
 وعكسه انما اورد من المسند اليه ولذا قال فيما لبس منه ونظيره من غير هذا
 الباب (قوله اورد عدة اقسام) مشهورة منه وان لم يكن من المسند اليه ولذا
 قال ومن خلاف المقتضى ولم يقل منه تكميلا لمباحثه وفيه اشارة الى ان
 اقسامه لا تنحصر فيما ذكره فان المجاز والسكينة ايضا من خلافه * قال
 قدس سره سهو ظاهر * لان غير ما يرقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام

المخاطب غير مطابق له ظاهرا وانما المقصود ههنا مطابقتها بسبب حمله
 على خلاف مراده للتنبيه على انه الاولى بالارادة للتنبيه على ان الاولى
 بالارادة ما صدر عن المتكلم في مقابلة كلامه مثلا قول القعبرى في مقابلة
 وعيد الحجاج ليس بمطابق له فانه كلام في مقابلة الوعد للتنبيه على ان
 اللائق بمجاله ارادة الوعد لا الوعيد لان اللائق بمجاله ما صدر عن القعبرى
 وما قيل في دفعه بانه يمكن ان يراد بالقصد والارادة الترتيب فالمعنى للتنبيه على
 ان الغير اولى بالترتيب وان يراد بالغير غير المراد فتكلف باردا ليس مقصود
 المتكلم التنبيه على خلاف ترتيب المخاطب بل للتنبيه على ان يريد ما يطابق به
 كلامه بكلامه وكذا ما قيل ان مقصود السيد بيان مراد الشارح رحمه الله
 تعالى وليس غرضه الاعتراض عليه فان معنى كلامه ان الصحيح في الواقع
 رجوع الضمير الى خلاف مراده فالمراد من الغير في كلام الشارح رحمه الله
 تعالى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترقبه كما يوهمه ظاهر قول
 الشارح رحمه الله تعالى سهو ظاهر فانه بعيد عن العبارة غاية البعد تأني
 عنه الحاشية الآتية وقيل في وجه السهو يريد ان خلاف مراد الحجاج مثلا
 انما هو الفرس وغير ما يترقب حمل القعبرى للادهم في كلامه على خلافه
 فانه انما يترقب حمل الادهم على مراده اعنى القيد ولا ريب في انه لا معنى للقول
 بانه اولى بالارادة وفيه انا لانسلم ان المترقب حمل الادهم على القيد بل المترقب
 الكلام الذي يطابق حمل الادهم على القيد فغير المترقب الكلام الذي
 لا يطابقه وقيل ان غير المترقب الكلام الذي القاه لاحله كلام المخاطب
 على خلاف مراده ولا شك ان الكلام الذي القاه القعبرى لا معنى لكونه
 اولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان المترقب نفس الكلام فممنوع لان الكلام
 انما يترقب باعتبار مدلوله وان اراد به الكلام باعتبار مدلوله فحمل كلام
 المخاطب على خلاف مراده مدلوله لانه الترامي وهذا القدر من التصرف
 لا يقتضى كون ارجاع الضمير الى الغير المترقب سهوا ظاهرا (قوله سألوا
 عن السبب الخ) اعلم ان ما يسأل به عن الجنس فالمسؤل عنه ههنا حقيقة
 امر الهلال وشانه حال اختلاف تشكلاته النورية ثم عوده الى ما كان عليه
 وذلك الامر المسؤل عن حقيقةه يحتمل ان يكون غايته وحكمته وبمحتمل
 ان يكون سببه وعلة فسبب النزول لا اختصاص له باحد ههنا وكذا لفظ
 القرآن ان يجوز ان يقدر ما سبب اختلاف الاهلة وان يقدر ما حكمة اختلاف

الاهلة فاختار صاحب الكشف والراغب والقاضي انه سؤال عن الحكمة
 كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار
 السكاكي رحمه الله تعالى انه سؤال عن السبب لما ان الحكمة ظاهرة لا تستحق
 السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم فان قلت الاهلة جمع الهلال
 وهو القمر لليلتين او ثلث ليل فالاية تدل على انه سؤال عن تعدد الاهلة
 وكثرته والجواب بيان الحكمة التعدد لاعلى انه سؤال عن اختلاف تشكلات
 القمر قلت السؤال المذكور في الآية صريح في السؤال عن التعدد متضمن
 للسؤال عن اختلاف تشكلاته التورية لان تعدده تبع لاختلافها فانه لو كان
 على شكل واحد لم يحصل التعدد كما ان شان النزول صريح في السؤال عن
 اختلاف التشكلات مستثبع للسؤال عن التعدد حيث قيل ثم يعود كما بدأ
 (قوله ببيان الغرض) اى الحكمة الظاهرة فانه اللائق بشان التبليغ العام
 واما الحكمة الباطنة مثل كون اختلاف التشكلات سببا عا ديا او جعليا
 لاختلاف احوال المواليد العنصرية كما بين في محله فما لا يطلع عليه كل
 احد (قوله يوقت) اى يعين بها الناس امورهم فهو بيان للمواقيت التى
 باختيارهم وقوله ومعالم الحج اشارة الى المواقيت التى عينها الله تعالى للعبادات
 الوقتية الا انه خص الحج بالذكر لكونه ادعى شئ الى الوقت لما انه يحتاج اليه
 لداء وقضاء (قوله على ان الاولى الخ) اى على تقدير وقوع السؤال والا
 فالاولى بحالهم ان لا يسألوا عن الحكمة ايضا لما ان الفاعل المختار يفعل
 ما يشاء ولانه معلوم انه حكيم لا يفعل شئ بدون حكمة بالغة (قوله لانهم الخ)
 الصواب لانه لا يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والنبي عليه السلام
 انما بعث لبيان ذلك لانه يدل على ان سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة
 وهو باطل عند اهل الشريعة فانه مبنى على امور لم يثبت شئ منها غاية
 الامر انهم تخيلوها موافقة لما ابدعه الحكيم المطلق (قوله تنبيهها على
 تحقق وقوعه) فيه اشارة الى ان التعبير عن المستقبل بالماضى لكونه استعارة
 بسبب تشبيه المستقبل بالماضى في تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه من
 حيث ان الداعى اليه انتبيه المذكور من وظيفة المعانى لكن بقى ان هذا
 استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة
 (قوله لواقع ليقع) فائدة لام الابتداء امر ان تأكيد مضمون الجملة وتخليص
 المضارع للحال فاللام في لواقع وليقع كليهما لمجرد التأكيد كما في قوله تعالى

هو العدول في الجواب عن
 موجب الخطاب لحكمة
 شريفة تقتضيها المقام
 او نكتة لطيفة يرتضيها
 اولوا الافهام سواء كان
 العدول بصرف الكلام
 عن مراد المتكلم الى معنى
 اخر يحتمله ايضا كما وقع
 في جواب القبعزى للحجاج
 او بدونه كما وقع في جواب
 العمائلين عن حال الهلاله

م

ولشوف يعطيك ربك فترضى (قوله بحسب العارض) أى استعمال
 الطنارى على الوضع وبهذا يخرج عن حد الفعل لأن المراد فيه الاقتران
 بحسب الوضع (قوله على تمكن الوصف) وثباته أى حصول الوصف
 للوصوف وكونه ثابتاً له ولو فى الزمان المستقبل لانهما وضعا للذات المتصفة
 بالمصدر اما قائما بها او واقعاً عليها كما فى الرضى فالنسبة المعبرة فى مفهومهما
 تقييدية فاذا جعلنا خبرين عن شئ افاد اتحاداً بالذات المتصفة بالمصدر
 وان كان اتصافه به فى الاستقبال بخلاف المستقبل فان النسبة فيه تامة
 مقصودة بالافادة فاذا اسند الى شئ يفيدانه سبباً ببدء فى الاستقبال
 فعنى زيد ضارب انه ذات متصفة بالضرب ولو فى الاستقبال ومعنى زيد يضرب
 انه سبباً بالضرب فهما يدلان على تحقق الاتصاف ووقوعه والمضارع
 على انه سيجتنب فاستعمالهما فى معناه للدلالة على وقوعه يكون على
 خلاف مقتضى الظاهر وهذا امر ادا شارح رحمه الله تعالى من قوله وان شئت
 قوازن الخ وعلى ما قررناه اندفع ما قيل فى وجه النظر اننا لانسلم انهما يدلان
 على التمكن والثبات فان الشيخ نص على ان زيد منطلق لا يدل على اكثر
 من قيام الانطلاق بزيد وحصوله له ولو سلم فدل انهما على التمكن والثبات
 لا يدل على ان استعمالهما فى المستقبل مجاز فان الدلالة على الثبات لا يتناقى
 كونه مستقبلاً اما اندفاع الاول فظاهر لانه لم يرد بالتمكن والثبات الاستمرار
 والدوام بل مجرد الحصول واما الثانى فلان المقصود ان فيهما دلالة على
 حصول الوصف والاتصاف به ولو فى الاستقبال فالتعبير عما لم يحصل
 فى الاستقبال تلفظيدل على حصوله خلاف مقتضى الظاهر ووجه النظر
 فيه ان اللازم مما ذكره ان الوصف الذى لم يقع ويكون متحقق الوقوع
 لن قصد الدلالة على انه سيقع عبر بصيغة المضارع وان اريد الدلالة على انه
 متحقق الوقوع فى الاستقبال عبر بصيغة اسم الفاعل والمفعول فالمعنيان
 مختلفان يعبر عن كل منهما بما يدل عليه وضعا وليس شئ منهما على خلاف
 مقتضى الظاهر ثم ان الشارح رحمه الله يدل هذا الجواب بقوله لا خلاف فى ان
 اسم الفاعل الخ وحاصله ان اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع
 مجاز بالاتفاق فاذا استعملا فيه كان استعمالا فى غير ما وضع له فيكون خلاف
 مقتضى الظاهر واورد عليه انه يلزم ان يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع

فتمتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن يكون كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما موضوعان لما وقع في الحال او الماضي لا نهما موضوعان له مع الحال او الماضي وشتان بينهما وان الشارح رحمه الله نص في شرح المفتاح بان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى بما وضع له لكن خلاف مقتضى الظاهر اهم من المجاز بناء على ما مر في باب احوان الاسناد وان خلاف مقتضى الظاهر منه كناية * قال قدس سره بدل الجواب بعبارة * لا يخفى انه مشعر بان الفرق بين الجوازين بالعبارة (قوله ان يجعل احد اجزاء الخ) اي من حيث افادته للمعنى التركيبي فلا يرد في الدار زيد لان معنى في الدار وفي الدار زيد متحد (قوله والاخر مكانه) فتخرج نحو ضرب زيد فانه وان جعل المفعول مكان الفاعل لكن لم يجعل الفاعل مكان المفعول (قوله كما اذا وقع ما هو في موضع الخ) فانه ليس ذلك في كلام العرب في الخبر واما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك على ان من مبتدأ وابوك خبره وما في ما اذا صنعت اذا جعل ذا بمعنى الذي ان ما مبتدأ وذا خبره بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى * ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا * ولك ان يجعله من باب القلب كذا في شرحه للمفتاح وقال السيد في حواشي شرحه ان القول بالاتفاق سهو فانه مذهب سيبويه ومذهب غيره ان من خبر لما بعده ولعل المراد اتفقوا على جواز كون من مبتدأ بدليل انه صرح في بحث الانشاء بكون الاسماء المتضمنة للاستفهام اخبارا لما بعدها عند البعض ثم الجواز في الاستفهام انما هو في الاسماء المتضمنة له كما سيجي في بحث تنكير المسند من هذا الكتاب وتشير اليه عبارته في شرح المفتاح حيث قال فقد اتفقوا في من ابوك دون ان يقول فقد اتفقوا فيه فلا يرد انه اذا جوز ذلك في الانشاء فلا يكون اظهي كان امك ام حمار من باب القلب من جهة اللفظ (قوله ههنا الخ) الى ان العرض مطلقا لا يقتضي ذلك نحو عرضت الاسارى على السيف انما المقتضى لذلك المعنى المقصود من العرض ههنا وهو الميل الى المعروض ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان المعروض يتحرك الى المعروض عليه قال انه على الاصل ومن لم ينظر الى شيء من الاعتبارين وقال ان العرض اظهر شيء لشيء قال ان كلا من القولين على الاصل وهو الحق فان كلا من الاعتبارين خارج عن مفهوم العرض (قوله بكان

٧

وقوع ما هو في موقع المبتدأ
تكره وما هو في موقع الخبر
معرفته لم يقع في كلام العرب
في الخبر م

المقدر) وامك خبره فيكون الاسم الواقع موقع المبدأ نكرة والخبر معرفة
 وذا امتنع في الاستعمال فيجب ان يحمل على القلب وان الاصل كان ظيما امك
 ام حمار (قوله لان الاستفهام) اي انما اختير تقدير كان لان الاستفهام بالفعل
 اولى (قوله فوجوده كعدمه) اي اعتبار وجوده لفظا لاجل همزة الاستفهام
 كعدمه من حيث التعقل لان المقصود المعادلة بين الظني والحجاز مطلقا لا مقيدا
 بالزمان الماضي (قوله والضمير معرفة الخ) لان فيه من التعيين والاشارة
 الى المرجوع اليه ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين
 والاشارة ولو الى مبهم (قوله اظيما كان امك) تذكير ضمير كان باعتبار المرجع
 على وفق البيت وان كان امك يقتضي التأنيث (قوله المقصود النسوية الخ)
 لا النسوية بين الظني والحجاز في كونه امه فافهم الفرق بين المعنيين كالفرق
 بين زيد المنطلق والمنطلق زيد (قوله ويأتي الخ) دفع لاستبعاد وقوعه
 (قوله وفي التنزيل) قال الله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا
 وقال الله تعالى خلقه فقدره اذا لم يأول الاهلاك والخلق بارادتهما (قوله
 من طينت السطح) اي اصلحته وسويته بالطين (قوله بالغدن) بالتحريك
 (والسياع) بفتح السين وكسرهما الطين مع التين وقيل بالكسر الالة
 (قوله ولم اصب بمعنى الخ) لم يوجد في الكتب المتداولة الاصابة بمعنى
 الجراحة ففي القاموس وغيره الاصابة ضد الاصعاد والايان بالصواب
 وارادته والوجدان والاحتياج والتفجيع وزاد في شمس العلوم والتاج النيل
 يعني رسيدن قلعه معنى مجازي من التفجيع او من النيل (قوله لان قوله
 اصببت بمعنى جرحت الخ) اشار بقوله بمعنى جرحت الى ان كونه قرينه مبنى
 على ما سلمه المجيب من ان اصببت بمعنى جرحت حيث لم يتعرض لبيان معناه
 فلا يرد ما قيل ان كونه قرينه انما يصح اذا كان نصا في ذلك المعنى لم لا يجوز
 ان يكون بمعنى نلت كما قال المرزوقي (قوله على انه لما جعله الخ) قال الرضي
 ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وكون ما يفسر به متعديا الى مفعولين
 لا يقتضي تعديته اليهما فلذا جعله حالا (قوله والجواب المرضي الخ) انما
 كان مرضيا لان في الجواب المقدم صرف النفي الى القيد والظاهر ان يصرف
 الى ما دخل عليه اعني الفعل كما في هذا الجواب (قوله ولم يثالوا ما ارادوا
 مني) فالاسناد في لم اصب مجازي قلعه لاجل هذا جعل الاصابة بمعنى الجرح
 (قوله انما قال الخ) في التاج الترك دستنداشتن والحذف يفكندن في الاول

إشارة الى عدم الاتيان به ابتداء وفي الثاني الى اسقاطه بعد الاتيان (قوله
 امسى بالمدينة رحله) امسى امامسند الى ضمير من وجلة بالمدينة رحله خبرها
 ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة وامامسند الى رحله مجازا والمدينة خبره
 او حال (قوله من الثاني) لامن الاول لان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدأ
 (قوله بافراده) لبس هذا قيد احتراز بالانه اذا كان مثنى او مجموعا لا يصح
 كونه خبرا عنهما ايضا كما في المثال المذكور بل للتصريح على ان الافراد
 لا يمنع كونه خبرا عنهما لانه يجوز ان يعتبر موصوفه مفرد اللفظ متعدد المعنى
 كجمع (قوله لامتناع العطف الخ) لما يلزم من توارد عاملين اعني ان والابتداء
 على معمول واحد وهو الخبر بخلاف ما اذا مضى الخبر فانه حيثئذ يقدر
 للمعطوف خبر آخر فيكون مر فوعا بالابتداء اما اذا لم يعتبر عطفه على خبر ان
 بل عطف المبتدأ فقط على اسم ان فظاهر واما اذا اعتبر معطوفا عليه
 فلا ينبغي ان يكون معطوفا عليه على لفظه لانها اعتبرت في حكم العدم
 فكان الرفع لاسمها وخبرها هو الابتداء ويكون الكلام من قبيل
 عطف المفردين على المفردين فاندفع ما قيل انه اذا قدر للمعطوف خبر
 يكون معطوفا على محل خبران دون لفظه ليتحد عامل المعطوفين على اسم
 ان وخبره والعطف على محل خبران لم يوجد في كلامهم * قال قدس سره
 عطف الخبرية على الانشائية الخ * في المعنى ان عطف الخبر على الانشاء
 وبالعكس جوزه سبويه والصغار وجاعة وهذا القدر يكفي في التمثيل (قوله
 في التأثر) على الغربة تعديته بعلى بتضمين معنى التحسر وفي بعض النسخ
 عن يدل على (قوله بحسب الظاهر) اذ في الحقيقة لكل منهما خبر على
 حدة (قوله وهذا الوجه هو الذي) اي عطف الجملة على الجملة وكون
 المسند اليه في الجملة الثانية مقدما على خبران (قوله في قوله تعالى) اي في سورة
 المائدة برفع الصابئون وتقديمه على النصارى واما في سورة البقرة فنصيب
 الصابئين ولا اشكال فيه (قوله ايين المذكورين ضلالا الخ) لكونهم
 ماثلين عن الاديان كلها مشركين عابدين للملائكة او الكواكب (قوله
 في الظن بغيرهم) ففي البيت التشريك في الخبر بحسب الظاهر يفيد التسوية
 في التحسر وفي الآية يفيد الحكم فيما عدا الصابئين بطريق الاولى * قال
 قدس سره إشارة الخ * فيرجع عطف المفرد على المفرد بكونه الاصل
 لكون المعطوف من جملة التوابع والتابع كل ثان باعراب سابقه وبانه لا يلزم تقدم

المعطوف عليه لانه يقدر خبر الثاني مؤخرا عن خبر الاول ويرجح عطف
 الجملة على الجملة بان العطف على المحل خلاف الاصل لا يصار اليه الا للضرورة
 وبانه يلزم في عطف المفرد على المفرد الفصل بين المبتدأ والخبر بخبران
 ان قدر مؤخرا وتقدم المعطوف على المعطوف عليه ان قدر مقدما بخلاف
 عطف الجملة على الجملة فانه لا يلزم الا التقدم على بعض المعطوف عليه
 وبان جواز العطف على محل اسم ان مختلف فيه فلا يجوز عند من يشترط
 وجود المحرر اى الطالب للاعراب المحلى وههنا قد بطل لان الرفع للاسم
 محلا هو التجرد وقد بطل بدخول ان ويجوز عند من لم يشترط وتفصيله
 فى المغنى * قال قدس سره هل يجوز ان يكون خبرا * لا يجوز لان لام الابتداء
 لا تدخل على خبر المبتدأ الا اذا تقدم عليه نحو لقائم زيد * قال قدس سره
 فهل يجب ان يقدر مؤخرا * لا يجب ذلك لان احدا الامرين لازم اما تقدم
 المعطوف او الفصل وكلاهما خلاف الاصل * قال قدس سره فان قدر
 الخبر مقدما الخ لا ترجح لشي من التقديرين على الآخر لكونهما واقعين
 فى الشعر كما مر من قوله ثم اشتكى لاشكائى وساكنه قبر بسجارا وقبر على
 قهد وقوله عليك ورحمة الله السلام * قال قدس سره لماذا قطع الخ *
 بينه فى الكشف بما حاصله انه لو عطف على محل اسم ان يلزم توارد العاملين
 اعنى ان والابتداء على الخبر ان قلنا ان العامل فى المبتدأ هو العامل فى الخبر
 او اختلاف العامل فى المبتدأ والخبر ان قلنا ان العامل فى الخبر ان فقطع او ارد
 عليه الشارحون قاطبة بانه انما يلزم ذلك اذا لم يقدر للمبتدأ خبرا وما اذا قدره
 خبر مقدما على الخبر المذكور او مؤخرا فلا لانه يكون حينئذ لكل من ان
 والمبتدأ خبر على حده والجواب ان كلامه مبنى على عدم تقدير الخبر وما اذا
 قدر الخبر فهو فى الحقيقة من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المفرد
 على المفرد اذ لا تشريك فى شيء من اجزاء الجملة انما الفرق بين الوجهين انه
 اذا اعتبر الاسناد بين المبتدأ والخبر مقدما على العطف كان من عطف
 الجملة على الجملة واذا اعتبر العطف مقدما على الاسناد كان من عطف المفرد
 على المفرد * قال قدس سره يحتمل ان يكون اعتراضه * اخاره الرضى
 فى بحث الحروف المشبهة وفى الكشف انه يجرى مجرى الاعتراض وانما
 جعله جاريا مجرا لانه باق على حقيقة لعطف وانما اتراه عن مقره للمعنى الذى
 افاده بقوله وفائدة التقديم الخ * قال قدس سره الى غير ذلك * كانه اشارة

الى وجه اختيار حذف الخبر عن الثاني على حذف الخبر عن الاول ليكون
السابق قرينة اللاحق دون العكس ولان الآية مسوقة لبيان حال اليهود
والنصارى فهم احق بالخبر المذكور في المعنى والذي حل صاحب الكشاف
على ان جعل المذكور خبرا للسابق وخبر الصابئون محذوفاً من رواية التأخير
مع ان مذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان المذكور خبر الثاني وحذف عن
الاول وهو الظاهر لئلا يلزم الفصل والحذف وما ذكره من المعنى فانه
لا يمتشى الا اذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والى ما ذكره
صاحب الفرائد من ان رفع الصابئون من قبيل العطف على التوهم
كما في قوله بدالى انى لست بمدرك ماضى * ولا سابق شيئاً اذا كان جانياً *
كانه توهم انه قال لست بمدرك ماضى فكانه قيل ههنا الذين آمنوا وهاؤالا الخ
والى ما قيل ان الصابئون منصوب ويحى النصب بالواو في بعض اللغات
والى ما قيل انه عطف على الضمير المتصل فى هادوا ولا يحنى ضعفها (قوله
وخبر الاول محذوف) فى المعنى وقد تكلف بعضهم فزعم ان نحن للمعظم
نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة نحو
وانا نحن الصافئون وانا نحن المسيحيون واما قوله رب ارجعون فافرد ثم جمع
فلان غير المتبدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما (قوله
خبر الوالدى) اى لكان من حيث انه عامل فيه اذ لا يصح كون برى اعلى النصب
خبر الوالدى (قوله من عطف المفرد) وانما يصح العطف مع ان المعطوف
لا يباشره صيغة المخاطب لانه وقع تابعا و يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع
او على سبيل التغليب (قوله والخبر محذوف) والكلام من عطف الجملة
على الجملة على نية تقديم برى او تقدير المحذوف مؤخرا عنه (قوله والخبر ايضا
مترع) ولفظة كان فى المعطوف عليه مجرد الاستمرار فالمناسبة بين الجملتين
فى المعنى متحققة (قوله لم يكن بعيدا) فيه اشارة الى ان فيما ذكره الجمهور
والمرزوقى بعد لان الاصل فى العطف ان يكون عطف المفردات وان
يكون السابق قرينة على اللاحق دون العكس (قوله اى وعمرو كذلك)
ان جعل من عطف الجملة فقد حذف المسند من الجملة الثانية وان قصد
عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور
فقد حذف فيه المسند ايضا ولا ينافى كون المحذوف معطوفا على مفرد كذا
فى شرح المفتاح الشريفي وفيه المسند والمسند اليه لا يطلق فى الاصطلاح

لان كون العطف عطف
المفرد على المفرد وعطف
الجملة على الجملة اعتبارى
فاذا اعتبر العطف مقدما
على الاسناد يكون من
عطف المفرد على المفرد
واذا اعتبر الاسناد مقدما
على العطف يكون من
عطف الجملة على الجملة
فلا ينافى كون المحذوف
معطوفا على المفرد فافهم

على التوابع (قوله تدل على مطلق الوجود) فانها وجود بغتة (قوله
 نعم قديلا الخ) يعني قد يحذف الخبر الخاص اذا دل القرينة على الخصوص
 (قوله للسببية) اي السببية من غير عطف بقرينة المقابلة كما في قولهم الذي
 يطير فيغضب زيد الزباب وحيث يكون العامل فيها هو الخبر سواء كانت
 زمانية او مكانية اي فزيد موجود في ذلك الوقت او في ذلك المكان فجاءة (قوله
 لزوم الخ) اي تفيد لصوق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة لا كونه مسببا
 عما قبلها (قوله فحيث يكون مفعولا به) ففيه ان اذا ظرف غير منصرف
 على الاصح (قوله لا يكون مضافا) لئلا يلزم اعمال المتأخر لفظا ورتبة
 في المتقدم فيهما ولا يجوز حيث ان يكون خبرا لما بعده لان ظرف الزمان
 لا يخبر به عن الجثة الا بتقدير مضاف اي ففي ذلك الوقت حصول زيد
 (قوله فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ) قبل الجواز اما بالنسبة الى انه يجوز
 ان يكون مفعولا به لفجأت وفيه ان مفاجأة المكان لا معنى له واعتبارها بان
 وجود زيد فيه ركيك ٧ واما بالنسبة الى انه يجوز ان يكون ظرفا للخبر المحذوف
 وفيه انه اذا كان خبرا فهو في الحقيقة ظرف للخبر المحذوف والظرف ساد
 مسده والفرق بينهما بالسند وعدمه انما يتم لو وجد ظرف مستقر محذوف
 العامل العام من غير السند فالصواب ان يقال معنى يجوز انه لا يمتنع اشارة
 الى انه على تقدير الزمانية يمتنع كونه خبرا لمبتدأ الا بتقدير المضاف (قوله
 اذ لا معنى لقولنا الخ) والقول بالبدل تعسف امام معنى فلعدم انسياق الذهن
 اليه واما لفظا فلا بدل باعادة الجار ولا جار في المبدل منه والقول بانه خبر
 بعد خبر او هن من نسج العنكبوت اما معنى فلعدم التعدد في الحكم واما
 لفظا فلا بد له تعلق بمولدين بعامل واحد بحرف جر واحد من غير عطف
 (قوله جمع) اي اسم جمع لان فعلا ليس من ابناء الجمع (قوله لارجوع لهم)
 اي الى مواطنهم (قوله ونحن على اثرهم الخ) يفهم ذلك من قوله ان محلا
 فان الحلول يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا (قوله ظرف قطعا) بخلافه
 في فاذا زيد فانه ليس الخبر فيه ظرفا قطعا (قوله وقد وضع الخ) تأ كيد لكون
 الحذف مطردا (قوله لم يحسن الحذف اولم يحز) اي لم يحسن ٧ عند
 المعربين بل لم يحز عند البيانين كما يدل عليه التعليل بقوله لانها الحاضنة
 اي الحافظة من حزن الطائر بيضه اذا ضمها الى نفسه تحت جناحيه (قوله
 تقديره لو تملكون تملكون الخ) في المفتاح التقدير لو تملكون تملكون لفائدة التأ كيد

٧ وجه الركاكة ان البغته
 والفجأة لا يتصور في المكان
 لان المكان ليس معه ذوات
 الارادة والحركة م

لا عند البصريين ولم يحز
 عند البيانين (نسخة)

ثم حذف الفعل الاول اختصار الدلالة ضميره عليه المبدل بعد ذهاب الفعل
منفصلا وقال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه ما ذكر من كون التقدير
تملكون تملكون بالتكرير للتأكيد وكون الدال على المحذوف هو ضمير المحذوف
مخالف لما عليه الجمهور من كون الثاني للتفسير لا يجمع بينهما قط لالتأكيد
وان الدال عليه كلمة لو المقتضية للفعل مع قيام المذكور مقامه اقول وقع
في شرح التسهيل ان في زيد اضربه التقدير ضربت زيد اضربه وفي زيد
مررت به التقدير جاوزت زيد مررت به وانما قدر مكررا لان الحذف
مشروط بوجود القرينة ولو قدر تملكون بدون التكرار لم توجد قرينة الحذف
فلا بد من التقدير مكررا فيكون الثاني قرينة على حذف الاول لقصد الاختصار
مع حصول التأكد لان المقدر كالمذكور يؤيده ما سيجي من قول المصنف
رحمه الله تعالى واما نحو زيد اعرفته فتأكد ان قدر المفسر قبل المنصوب
فقول الشارح رحمه الله تعالى لوجود المفسر اشارة الى تحقق القرينة ومعناه
ما يصلح ان يكون مفسرا فلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر لانه كان تأكيدا
ثم بعدما حذف صار مفسرا فحصل الابهام من الحذف والتفسير من ابقاء
الثاني ومعنى قوله اذا المقصود من الاثبات بهذا الظاهر الخ ان المقصود
بالذات بعد حذف الاول من الاثبات بالظاهر تفسير المقدر واما جعله المضمر
دالا على المحذوف فباعتباره لولا الضمير لكانت لوداخلة على تملكون
فلا دلالة لها على الفعل المطلق ولا لتملكون على خصوصه وبما حررنا
ظهر عدم المخالفة بين الجمهور والسكاكي رحمه الله تعالى وان صرح به
الشارح ان رجهما الله تعالى (قوله ولانه لم يعهد الخ) لان فيه قلب
المعقول بابقاء الفرع واسقاط الاصل (قوله هم المختصون الخ) لانه اذا كان
الامساك لازما لهم على تقدير حصر مالكية خزائن الرحمة فيهم كانوا
في غاية البخل الظاهري اى الامساك فاندفع ما قبل ان كونه في صورة الاسمية
انما يفيد حصر المالكية فيهم لاحصر الشئ وانما فسر بالبخل الظاهري
لان الباطني لا يتعلق بالمالكية فانه ملكة يتصف بها الشخص مالمسا كان او لا
(قوله والصبر الجميل هو الذي) لا شكوى فيه الى الخلق اى وان كان فيه
الشكوى الى الخالق كما قال يعقوب عليه السلام انما اشكوى وجزنى
الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكوى الى الخلق (قوله ورجح
حذف المستداليه) اى على المستدالمذكور لا مطلقا فانه لو قدر لي لايجرى

فيه ما سوى الوجه الاول (قوله فكثيرا ما الخ) وكونه مجيبا عن السؤال بكيف
 حالك بقوله امرى صبر جميل فيكون القرينة على تقدير المبتدأ لا ينافي ذلك لان
 المقصود دفع ما قيل انه لا قرينة على تقدير المسند (قوله وبيان المفهوم من قولنا
 صبر جميل اجل الخ) في الصحاح الصبر حبس النفس عن الجزع وفسر الامام
 في الاحياء الجزع باطلاق داعي الهوى فيرسل برفع الصوت وضرب الحدود
 وشق الجيوب والمبالغة في الشكوى واطهار الكآبة وتغيير العادة
 في اللبس والمطعم وهو على نوعين جميل وهو الذي لا شكوى فيه الى الخلق
 وغير جميل وهو الذي فيه شكوى الى الخلق لكن لا جزع فيه ولا مبالغة
 في الشكوى اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا قدر الخبر اجل لا بد من المفضل
 عليه والمفهوم الظاهر من تقييد الصبر بالجميل ان المفضل عليه صبر
 غير جميل فيكون المعنى فصبر جميل اجل في هذه الواقعة من صبر غير جميل
 وليس المعنى على هذا اذ يفهم منه ان المقام كان مقام الصبر الغير الجميل الا ان
 يعقوب عليه السلام صبر صبرا جميلا في هذه الواقعة لانه اجل ولا يخفى انه
 لا يناسب كمال تمدحه عليه السلام بل المعنى ان الصبر الجميل في هذه الواقعة
 اجل من الجزع وبث الشكوى لبشعر بان المقام مقام عدم الصبر ويعقوب
 عليه السلام صبر صبرا جميلا فيفيد كمال تمدحه هذا ما اراد الشارح رحمه الله
 بقوله وبيان المفهوم الخ وانت بعد احاطتك بهذا تعلم ان الابحاث التي اوردها
 الفاضل الحلبي بعيدة عن المقصود بمراحل فتدبر (قوله كقولك ازيد
 عندك ام عمرو الخ) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه للمفتاح لقا ئل
 ان يقول لم لا يجوز ان يكون عمرو في هذا المثال عطفا على زيد عطفا مفرد
 على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل
 ذلك على ترك المسند انتهى وهو موافق لما في معنى اللبيب حيث قال ان في
 نحو زيد في الدار وعمرو جاز ان يكون الخبر لهما معا واعتراض بانه لو جاز
 ذلك لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان واجاب بانه ان سلم
 منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز * قوله
 ولست مقرا للرجال ظلامه * ابي ذك عمى الاكرمان وخاليا * فاذكره
 السيد في شرحه للمفتاح وحواشيه من ان ازيد عندك ام عمرو لا يجوز
 ان يكون من عطفا المفرد على المفرد لتحمل الظرف ضمير زيد فلا يتحمل
 ضمير عمرو نعم يجوز ذلك فيما اذا كان الخبر مقدما او مؤخرا فيخالف ما نقلناه

ولعل منشأ الفرق انه اذا كان الخبر مؤخرا او مقدما يكون العطف مقدما
 على الاخبار فهو خبر في الحقيقة عن احدهما متحملا لضميره واما اذا توسط
 الخبر فيكون الاخبار مقدما على العطف فيكون الخبر متحملا لضمير المعطوف
 عليه فلا يجوز ان يكون متحملا لضمير المعطوف دفعا لدغدغة المتعلم اللهم
 الا اذا اعتبر العطف مقدما على الاخبار وذلك تكلف في السعة بخلاف
 الشعر فالشاهد الذي اوردته صاحب المغني لا يفيد المدعى واما ما ذكره
 صاحب التحفة وتبعه الناظرون من ان الامتناع انما هو اذا عطف بالواو
 واما اذا عطف باو او ام فلا لانه حينئذ يكون خبرا لاحدهما فاما لا يشهد له
 عقل ولا نقل اما العقل فلانه في العطف بالواو يكون خبرا لكل واحد
 منهما في الحقيقة كما انه في العطف بام واو يكون الخبر في الحقيقة عن احدهما
 واما النقل فلان البيت الذي استشهد به في المعنى من قبيل العطف بالواو
 والجواب عن بحث الشارح رحمه الله تعالى ان جواز كون المثال عن عطف
 المفرد على المفرد لا ينافي كونه مثالا لحذف المسند على تقدير اعتبار عطف
 الجملة على الجملة * قال قدس سره دفعا لدغدغة المتعلم الخ * دفع الدغدغة
 انما يحصل اذا كان البيان بطريق الضبط فنقول ما بعد ما اما مفرد فهي
 متصلة و الاغلب فيما قبلها الهمزة وقد جاء هل واما جملة فان لم تكن
 مصدرة بالهمزة فنقطعة وان كانت مصدرة بها فان كان بعد ثام نفي الجملة
 المذكورة بعد الهمزة نحو اجاءني زيد ام لا فهي منقطعة وان كانت غيره
 فان كانت الهمزة للنسوية فتصلة وان كانت للانكار فنقطعة لانه في معنى
 الخبر وان كانت للاستفهام فان لم تكن الجملة ان مشتركتين في شيء من المسند
 اليه والمسند فالتأخرون على انها منقطعة والشيخ ابن الحاجب والاندلسي
 يجوز ان كونها متصلة وان اشتركتا في جزء فان تقدر على ايقاع مفرد مقام
 الجملة فهي منقطعة وان لم تقدر على ذلك فان كان بينهما تناسب فهي
 متصلة والا يجوز كونها متصلة ومنقطعة * قال قدس سره ان القرينة
 هي ذات السؤال الخ * لا يخفى ان ذات السؤال ما لم يعتبر معه وصف
 السؤالية لا بصير قرينة على تقدير شيء في ذات الجواب اذ لا تعلق بين
 الكلأين بحسب ذاته حتى يكون احدهما قرينة الاخر انما صار قرينة
 بواسطة كونه سؤالا فتجب مطابقة الجواب له (قوله والجواب) اي عن
 النظر المذكور باختيار الشق الثاني وضم مقدمة اخرى وحاصله ان تقدير

المبتدأ وان كان يؤدي هذا المعنى لكن فيه كثرة الحذف فلاحترز عنه اولى
بل واجب مهما امكن كما في المغنى وان القرينة وان قامت على ان تقدير الفعل
اولى من اسم الفاعل لكن الموافقة لما وقع عند عدم الحذف تقتضي تقدير
الفعل وليس جوابا للمعارضة المذكورة بقوله الاولى لان المعارضة لا
تعارض * قال قدس سره الزيادة تشتمل الخ * فيه ان السائل غير متردد
في الحكم والسؤال انما هو لا قرار المجيب بالحكم والتقوى لا يناسبه والمطابقة
اللفظية وان كانت تحصل لكنه تفوت المطابقة المعنوية التي هي اهم
كما سيجي * قال قدس سره كما صرح جوابه في ما اذا صنعت حيث قالوا
ان قدر * اي شئ صنعت بان يكون ذا زائدة وما مفعول صنعت فالجواب
الاكرام بالنصب اي صنعت الاكرام وان قدر اي شئ الذي صنعت به بان
يكون ما مبتدأ وذا بمعنى الذي فالجواب الاكرام بالرفع اي الذي صنعت به
الاكرام * قال قدس سره والحق في الجواب الخ * هذا حق لان الاسمية
التي خبرها فعل فعلية حقيقة عند علماء المعاني ولذا تفيد التجدد الا انه اورد
في صورة الاسمية لنكتة معنوية كالفائدة التقوى او التخصيص او لفظية
كتضمنه الاستفهام لكن بيانه باق الاستفهام بالفعل اولى قاصر لانه د
عليه ان المعادلة بين مدخول ام والهمزة اولى كما بينه سابقا بقوله واعلم ايضا ان
المضلة اذا اوليها مفرد الخ وان الاصل ان يبلى المسؤل عنه الهمزة وههنا
السؤال عن تعيين الفاعل وان شئت بتحقيق المقام فاستمع ان السؤال ليس
عن نفس الفاعل ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من حيث انه اسند
اليه الفعل وعن الفعل من حيث انه اسند الى الفاعل وكل منهما يستلزم
الاخر انما الشأن في كون احدهما اهم من الآخر فنقول قوله تعالى
* ولئن سألتهم من خلق السموات * الآية سؤال عن الفعل لان المقصود
منه الزام المشركين بالحجة على نفي الشرك بانكم اعترقتم بان الخلق الذي
هو مناط العبادة منفرد به ذاته تعالى فيكون العبادة مختصة به كما يدل عليه
آخر الآية اعني قوله تعالى قل الحمد لله يعني على الزام الحجج عليهم واذا كان
كذلك يكون قوله تعالى من خلق السموات جملة فعلية قدم فيها الفاعل
وجعل مبتدأ لتضمنه الاستفهام فيكون الجواب المطابق تقدير الفعل
ليكون نصا فيما هو اهم اعني اسناد الخلق اليه تعالى لا تقدير المبتدأ
قال القاضي في سورة لقمان في تفسير قوله تعالى ليقولن الله لوضوح الدليل

بل المعارضة تعارض اذا
استشعب المنع على ما حققه
الفاضل الطنبوي على
حاشيته على الجلال
الدواني في العقائد فافهم

المانع من اسناد الخلق الى غيره بحيث اضطرهم الى اذعانه وفي الكشف
 في تفسير قوله تعالى * خلقهن العزيز العليم * لينسب خلقها الى من هذه
 صفاته وليسندنه اليه ولذا كلما وقع الجواب مكمل في التنزيل وقع بتقديم الفعل
 الالئكة كما في قوله تعالى * قل الله ينجيكم * لافادة القصر قال الله تعالى
 * خلقهن العزيز العليم ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات من يحيى العظام
 وهى رميم قل يحييها الذى انشاها اول مرة واما المطابقة اللفظية فانما
 تراعى بعد حصول المطابقة المعنوية (قوله لاجل خصومة) اى خصومة
 الغير معه ويحتمل ان يكون اللام للوقت وحيث يمتثل خصومته وخصومة
 غيره (قوله لبس بقوى الخ) لان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة مع انها
 ليست سببا قريبا للبكاء (قوله من غير وسيلة) اى من غير علاقة وسابقة
 حق يقال اختبطه فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصى
 لبسقط ورقها (قوله والطوايح جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما
 يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس (قوله كلوا قمح
 جمع ملقحة) يقال رباح لواقع اى للسحاب ولا يقال ملقحات الالتاح ابست
 كردن (قوله او يبيكى المقدر) قال المولى الجامى فى جواشيه على شرح
 الكافية وتعلقه يبيكى المقدر مما تأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة
 ناسب ان يبين سبب الاختياط ايضا (قوله اهلالة المنايا) والتعبير عن المنية
 بالمنايا اما باعتبار الاسباب او بالمبالغة (قوله فقد علم الخ) فى الرضى ربما كان
 جواب لما مضى مقرونا بالفاء (قوله اى يبيكه ضارع) فى المفصل ان التقدير
 لبيكه ضارع وهو الابق بالمعنى كما ان يبيكه ضارع اوفق لسؤال من يبيكه كذا
 فى شرح المفتاح (قوله بسلامته عن الحذف) فيه ان الحذف لنكتة وان
 لا يرجع على الذكر فلا مرجع (قوله لضعف التعويل على القرينة الخ)
 يعنى ان وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب له فان عول على دلالتها
 حذف وان لم يعول عليها اختياط بناء على ان المخاطب لعله يغفل عنها ذكر
 وان كان المخاطب والكلام فى الحالين واحدا ونكتة تخصيص الحذف
 اذا اسند الخلق الى الله تعالى الاشارة الى ان الاسناد اليه فى غاية الوضوح
 تكفيه اذنى يقط بخلاف اسناده الى ذات له تلك الصفات فانه يحتاج الى
 زيادة تدبر وملاحظة ان الخلق على هذا النمط البديع والنظام المحكم
 لا يتصور بدون القدرة التامة والعلم التام (قوله ومنه قوله تعالى بل فعله الخ)

فان السؤال عن الفاعل لان المسؤل عنه يلي الهمة والفعل مسلم الثبوت كما يدل عليه اسم الاشارة فكان مقتضى الظاهر ان يقال بل كبيرهم الا انه قصد التنبيه على غباوتهم بانهم لا يعقلون كونه فاعلا لذلك الفعل مالم يصرح به (قوله فيفيد الثبوت الخ) اي صريحا على ما في المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسما او فعلا فعند الحذف ايضا افادة الثبوت او التجدد متحققة وان لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف اضلا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد اقترانه بالزمان (قوله او ان يدل على قصد التعجب الخ) يعني ان قرائن الاحوال من حضور الاسد وتلطخ ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان دلت على انه يقاوم الاسد لكن يذ كر ذلك لقصد تعجب السامعين من حال زيد ومما هو بصدده كذا في شرحه للمفتاح ثم ان الداعي الى ذكر المسند التعجب وهو باعتبار القصد علة حاملة وباعتبار الحصول غاية مترتبة فاوقع في المفتاح من قوله او قصد التعجب وفي الايضاح واما التعجب تفن في العبارة للاشارة الى ان هذا الداعي يحتمل كونه حاملا وكونه غاية فقول الشارح رحمه الله تعالى وحصول التعجب على وفق ما في الايضاح لا يحتاج الى تقدير المضاف اي حصول قصد التعجب كما ذهب اليه بعض الناظرين (قوله وحصول التعجب الخ) دفع لما اورده المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح حيث قال وفيه نظر لحصول التعجب بدون الذ كر اذا قامت القرينة قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وما يقال ان التعجب حاصل بدون الذ كر عند قيام القرينة ممنوع على انه جعل الغرض قصد التعجب واي دلالة لذكر المسند اليه فقط على ان قصده التعجب دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر ما لا حاجة اليه في افادة النسبة طلب العقل له فائدة وكان قصد التعجب مناسبا فحمل عليه ومنهم من زعم ان مراده ان التعجب وان كان حاصل بدون الذ كر لكن التعجب الحاصل بالذ كر لا يكون بدونه واظن هذا كلاما قليلا الحدودى جدا انتهى وذلك لانه بمنزلة ان يقال الداعي الى الذ كر التعظيم الحاصل بالذ كر والاستلذاذ الحاصل به والتنبيه على الغباوة الحاصل به (قوله غير جملة) اي لكونه غير جملة لا لكونه غير مثنى ولا مجموع او غير مضاف ولا مشابه له او غير مركب اذا المفرد قد يطلق على

مقابل كل واحد منها لكن المراد بالافراد ههنا هو هذا المقابل الخاص وهو كونه غير جملة بقرينة المقابلة (قوله واما نحوز يدالخ) يعني انه داخل في ضابطة الافراد اما عدم كونه سببا فظاهر واما عدم افادته التقوى فلانه قريب مما يفيد التقوى لانه ان اعتبر تضمنه للضمير الموجب لتكرار الاسناد المفيد للتقوى كان مفيداً له وان اعتبر شبهه بالخالي عن الضمير لم يكن فيه تكرار الاسناد فيدخل في عدم افادة التقوى لان المتبادر منه ان يكون افادته بلا شبهة وما قيل ان المراد التقوى المعتد به لان المطلق ينصرف الى الكامل وهو لا يفيد التقوى المعتد به فليس بشئ لان قوله بل هو قريب بالخ ياباه ولعدم انقسام التقوى الى قسمين واعلم انه لو فسر الافراد بآراء المسند مفردا اى غير مركب وجعل نحوز يد قائم سواء كان مسندا الى الضمير او الظاهر خارجا عنه كما انه خارج عن الجملة موافقا لما هو المشهور من ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بمفرد ولا جملة وعدم التعرض لبيان ما يقتضى ايراده بناء على انه يعلم من بيان دواعى الافراد والجملة لاشتماله على شبههما لم يحجج الى تكلف في ادخاله في ضابطة الافراد بانبات انه غير مفيد للتقوى في صورة الاسناد الى الضمير وانه غير سببي في صورة الاسناد الى الظاهر * قال قدس سره ولم يكن المقصود الخ * ولتغاير لفظي المفتاح والمصنف رحمه الله تعالى اختار لفظ يشعر وان كان المفاد بهما واحدا * قال قدس سره تعليلا لقوله الخ * لانه تعليل لمقدر هو علة لعدم القول اى انما لم يقل مع عدم قصد التقوى لثلاث تنقضى ضابطة الافراد لشمول عدم قصد التقوى لصورة التخصيص مع ان المسند فيها جملة وهو التوجيه الذى اشار اليه بقوله وربما يتوهم ان فاعل الخ * قال قدس سره فيكون المعنى * يدل على ذلك قوله لكنه يفيد * قال قدس سره ليشمل ما ذكره * اى عدم افادة التقوى او الافراد * قال قدس سره وهذا سهو من طغيان القلم * فانه اراد ان يكتب ليخرج واخص فكتب بطريق السهو ليشمل واعم وفي قوله من طغيان القلم اشارة الى انه سهو لا يقع مثله من العاقل وما قيل في اصلاحه من انه اراد التمول والعموم من حيث الاخراج فهو اصلاح للسهو بعد الوقوع وليس يخرج عن كونه سهوا اذا التعبير عن الاخراج بالشمول وعن الخصوص بالعموم لم يوجد في كلامهم * قال قدس سره راجع الى عدم قصد التقوى * لا الى عدم افادة التقوى او الى الافراد * قال قدس سره

يدفعه مامر * من انه خلاف ما يقتضيه سوق الكلام * قال قدس سره
 بأبي عن هذا المعنى * لانه يدل على حدوث الشمول وشمول عدم قصد التقوى
 لصور التخصيص ثابت دائما * قال قدس سره يفيد التقوى ايضا * وان لم يكن
 بمقصودا بناء على ان نفس الحكم مسلم لثبوت غير محتاج الى القصد * قال
 قدس سره وهو ظاهر * لما عرفت ان لتابع من حيث انه تابع لا يتقدم على
 المتبوع فضلا عن عامله الا في المعطوف للضرورة * قال قدس سره
 لا قصدا ولا تبعا * الصواب لا ذاتا ولا تبعا وهذا الاعتراض انما يريد
 بالمقصود تبعا ما يتعلق به القصد بواسطة الغير فيكون هناك قصدا ان اما
 اذا اريد به ما لا يتعلق به القصد اصلا وانما يتعلق بما يستلزمه كما قالوا في معنى
 الحركة بالتبع فلا ورود له كما لا يخفى * قال قدس سره ولا يوصف التركيب
 الخ * فكما انه غير مقصود منه التقوى غير مفيد له ايضا فتكون ضابطة
 الافراد منتقضة بصور التخصيص سواء قيل مع عدم افادة التقوى او مع
 عدم قصده فلا يكون للعدول منه فائدة (قوله لكن هذا غير مفيد الخ)
 يعني ان بيان كون تعريف المسند الفعلي لا يصدق على السببي لا يفيد
 في ضابطة الافراد لان تعريف الفعلي يصدق على الجملة الواقعة
 خبرا لمبتدأ سواء سمي سببيا او لا (قوله وصف اعتباري) فان الانطلاق
 صفة حقيقية للاب انطلاقا من زيد بصفة اعتبارية لا زيد كما اختاره في تعريف
 الدلالة (قوله فلو اراد ههنا الخ) اي لو اراد السكاكي رحمه الله تعالى في
 تعريف الفعلي من الثبوت الثبوت بالفعل لا بالقوة حقيقة لا توسعا والجملة
 ليست بثابتة للمبتدأ بالفعل لا شتما له على النسبة التامة المنافية للارتباط
 بشئ بل بالقوة بتأويله بالنسبة التقييدية اذ ثابتة له بالفعل توسعا باعتبار
 استلزامها لما هو ثابت له فاقبل ان قوله بالفعل لا طائل تحته لا طائل تحته (قوله
 لا تنقص بكثير من المسندات الفعلية) لا اعتبارية وهي المسندات الانتراعية
 كالامكان والوجوب والامتناع فلا تنصاف بها بالفعل بل بالقوة بعد انتراع
 العقل او بطريق التوسع باجرائها مجرى الامور الحقيقية لكون الاسناد
 فيها على طريقة واحدة ونما قال بكثير لان الامور الاعتبارية التي
 يكون الاتصاف بها في الخارج كالعمى ثابتة بالفعل حقيقة وبما حررنا
 ظهر سقوط الجواب الذي ذكره السيد بقوله اجيب عنه الخ لانه ان اراد انه
 لا اسناد الجملة الى المبتدأ اصلا فباطل لانهم يطلقون عليها المسند

وان اراد انه لا اسناد بالفعل حقيقة فسلم لكنه يخرج عن تعريف الفعلي
كثير من المسندات الفعلية الاعتبارية كما عرفت فالجيب لم يتنبه لمراد
الشارح رحمه الله تعالى فاجاب بما اجاب (قوله واذا كان الخ) عطف
على قوله فلا بد من الحكم بثبوت الخ (قوله وبما ذكره الخ) غرض الفاضل
من هذا الكلام ادخال منطلق في زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد
باعتبار كونه فعليا واخرجه عن ضابطة كونه جملة والشارح رحمه الله تعالى
ادخله باعتبار عدم افادته اتقوى (قوله وهذا خبط ظاهر) ارتأملت في
كلام السكاكي رحمه الله تعالى علمت انه حق وقد اعترف به الشارح رحمه الله
سابقا حيث قال في تفسير قول السكاكي رحمه الله تعالى واتبعه في حكم الافراد
نحو زيد عارف ابوه اى جعل عارف المسند الى الظاهر تابعا لعارف المسند
الى الضمير فحكم بانه مفرد مثله فاذا حكم بانه مفرد كالمسند الى الضمير
يكون فعليا ويكون فاعله كالعدم (قوله والظاهر) هذا لبس بظاهر
لانه حصر الوصف في الفعلي والسببي في قسم الخوف فالمسند ايضا كذلك
ولذا اخرج عن ضابطة كونه جملة بتقييد القسم الثاني من السببي بكونه
فعلا يستدعى الاسناد الى ما بعده الخ ثم قال متصلا بالفعل نحو زيد ضارب
اخوه او مضروب او كريم لسر نطلعك عليه فانه اخرجته عن السببي لان
كونه سببيا يقتضى الجملة وهو في الامثلة الثلاثة مفرد (قوله كما انه لبس بسببي)
لعدم كونه جملة والمسند السببي جملة (قوله والا لكان المناسب) قد اورد
في الفعلي ابو زيد منطلق ومنطلق ابوه مثله فذكره ذكره (قوله تحكم
محض) لا تحكم اذا جعل الفاعل في حكم العلم واجرى الاعراب عليه (قوله
ثم المذكور الخ) اى ما ذكرناه من مراد السكاكي رحمه الله تعالى من ان
المسند في زيد منطلق ابوه لبس بفعل الخ مخالف لما هو المذكور في قسم
الخوف فانه يقتضى ان يكون سببيا (قوله في الجملة عبارة المصنف رحمه الله تعالى)
يعنى غير سببي اوضح من عبارة السكاكي رحمه الله تعالى اى فعليا لدخول
زيد منطلق ابوه في عبارة المصنف رحمه الله تعالى بلا شبهة بخلاف عبارة
السكاكي (قوله نحو الكر من البر بستين) ومن البر حال من ضمير بستين
فالمسند فعلى بخلاف البر الكر مند بستين فان المسند فيه سببي لان بستين
بعد اسناده الى الكر علق بالبر بتوسط العائد (قوله لعدم اعتماد الظرف
على شئ) فان قيل لم لا يجوز ان يكون فاعلا للفعل المقدر ويكون الظرف

متعلقاً به من غير نيابة عنه في العمل قلت لان هذا الفعل العام واجب الحذف لا يجوز اظهاره اصلاً فلا يقال زيد حصل في الدار فالنيابة لازمة فلا بد من القول بعمل الظرف بدون الاعتماد على تقدير الفاعلية (قوله لم يصح التركيب) لالفاظ العدم وجود الرفع للمستقر ولا معنى لكون النسبة غير تامة لا لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد لانه جازع عند الاخفش وبناء صحة هذا التركيب على مذهبه بزعم العلامة (قوله وجميع ذلك) اي المذكور من السؤال والجواب خبطان مبناهما ان تكون الامثلة للمسند المفرد وليس كذلك فانها مثله للمسند الفعلي مفردا كان او جملة على ان حمل الكرم من البريستين على تقدير اسم الفاعل وفي الدار خالد على تقدير الفعل وعلى مذهب الاخفش تعسف (قوله مفردا كان او جملة) ببقية شيطان الاول ان قوله اذ تقديره استقر وحصل في الدار يشعر بانه لو لم يقدر كذلك لما كان فعلياً وليس كذلك اذ على تقدير اسم الفاعل ايضاً فعلي وجوابه ان السكاكي رحمه الله تعالى انما اورد هنا التقدير ليعلم ان الحق عنده ذلك لانه على التقدير الآخر لا يكون فعلياً كذا قال الفاضل الكاشي وقال السيد في شرحه لم يقصد بقوله اذ تقديره استقر او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسنداً فعلياً بل لما كان المعبر في المسند الفعلي هو اثبات الحقيق او انتفاءه ولم يكن ذلك ظاهراً بقوله في قولك في الدار زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتاً حقيقياً الا انه قدر ما هو المختار عنده ولا يخفى ضعف الجوابين اما الاول فلان كلمة اذ التعليلية تأبى واما الثاني فلان كون الظرف مقدراً بالحصول والاستقرار مما تقدر في نحو بحيث لا خفا فيه فالاعراض قوى ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لجوابه الثاني انهم ذكروا ان الخبر اذا كان فعلاً لمبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه واجاب الشارح رحمه الله تعالى عنه في شرحه بان علة الامتناع هو الالتباس بالفاعل ولا الالتباس ههنا لعدم بقاء الاعتماد (قوله لا شكاه) لان الفرق بين ابوه منطلق وبين منطلق ابوه في ان الاول سببي دون الثاني مع اتحادهما في المعنى مشكل (قوله وتعسر ضبطه) لان المسند السببي اربعة اقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلاً نحو زيد ابوه انطلق او اسم فاعل نحو زيد ابوه منطلق او اسماً جامداً نحو زيد اخوه عمرو او جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهراً نحو زيد انطلق ابوه والتعريف الضابط لجميع اقسامه متعسر ولذا اورد السكاكي رحمه الله تعالى كلمة اوفى التعريف

عله ثانية تكون السؤال
والجواب خبطاً م
وجه التعسف ترك
مذهب الجمهور بالانكته
م

(قوله ليس بعائد) لاتحاد المبتدأ والخبر فلا يحتاج الى الربط وكذلك ليس بسببي ولا فعلي لانهما فيما اذا تغير المبتدأ والخبر فلا يرد انه اذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل في ضابطة الافراد مع انه جملة * قال قدس سره لانهم جعلوا كون المسند سببيا احدى الخ * فيه بحث لانهم جعلوا كون المسند سببيا من مقتضيات كونه جملة وكونه جملة يعرف من النحو حيث قالوا الخبر قد يكون جملة والجملة ما تضمن كلمتين بالاسناد وهذا كسائر الخصوصيات من التعريف والتكثير والحذف والدكر يعرف في النحو ودواعيها تعرف في هذا العلم فلا توقف لمعرفة كونه جملة على معرفة كونه سببيا (قوله وغيره) فان عموم من في الآية المذكورة نائب عن الضمير كانه قبل ان لا ننصب اجرهم واجر غيرهم * قال قدس سره هو اى كون المسند الخ * وفي شرح المفتاح للشارح رحمه الله تعالى هو اى المسند السببي ذوان يكون على حذف المضاف (قوله مفهوم المسند) سواء كان فعلا او مشتقا او جامدا فدخل فيه زيد ابوه انطلق وابوه منطلق وزيد اخوه عمرو (قوله مع الحكم عليه بانه ثابت الخ) كان الظاهر مع الحكم بثبوتها للذى بنى عليه الا انه زاد لفظ عليه للاشارة الى ان كل جزء من اجزاء الكلام محكوم عليه ضمنا بما هو به وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر يكون وتعليق اثبات منصوب على المصدرية وقوله او يكون عطف على يكون وقوله فيطلب نصب عطفا على يكون ووصف الفعل باستدعاء الاسناد مع ان كل فعل كذلك يظهر كونه جملة وانما قال بنوع اثبات لانه ليس اثباتا حقيقيا بل اعتباريا وقوله لكون ما بعده الخ متعلق بطلب اى انما يطلب تعليق ذلك المسند بما قبله لكون ما بعده متعلقا بما قبله بسبب الضمير الراجع اليه اذ لو لم يكن بينهما تعلق كان المسند جملة مستقلة برأسها فلم يحصل منهما جملة واحدة * قال قدس سره يخرج به نحو انطلق ابوه * اى مجموعه كما هو الظاهر * قال قدس سره لان المسند ههنا الخ * اى لان المسند في هذا التركيب اعني انطلق ولذا ذكر لفظ المسند ولم يقل لانه وزاد لفظه ههنا ليس فعليا كما تحققته من ان الفعل ما يكون مفهومه محكما عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة انتسابه الى آخر وانطلق ليس كذلك فهو خارج عن الفعل لانطلق ابوه اذا انطلق الاب ثابت لزيد من غير ملاحظة انتسابه الى شيء آخر فهو فعلي وليس المقصود من التركيب التقوى فيكون داخلا في ضابطة الافراد مع انه جملة

فلا بد من زيادة قيد لاخر اجه بخلاف ما اذا كان داخلا في السببي فان قيد
 الفعلي يخرج له لعدم الواسطة فان قلت كيف يخرج مع صدق تعريف
 الفعلي عليه كما مر قلت قد تردد كلامهم في ان المسند السببي هل هو الجملة
 او المسند الذي فيها فالفعلي ما يكون محكوما عليه بالثبوت لشيء من غير
 ملاحظة تناسبه مطلقا لانفسه ولا بما فيه الى شيء آخر ليتحقق المقابلة بينهما
 ولا يجتمعان في زيد انطلق ابو له في تحقق ضابطة الافراد والجملة فيه معا وليس
 لذلك القائل ان يفسر الفعلي هكذا لانه يلزم الواسطة بين الفعلي والسببي
 لان انطلق ابو له ليس بسببي عنده ولا فعلي بهذا التفسير والسكاكي رحمه الله
 تعالى لا يقول بالواسطة ولذا جعل اسم الفاعل المسند الى الظاهر في حكم
 المسند الى الضمير في الافراد كما مر هذا غاية السعي في تصحيح كلامه ودفع
 ما يرد عليه من انه سهو محض لانه اذا لم يكن فعليا كان خارجا بقيد الفعلي
 * قال قدس سره لا يقبله طبع سليم * فان الطبع لا يسبق الى تقدير الزمان
 او جعل ان يكون مصدرا حينئذ * قال قدس سره معنى ركيك * اذ ليس
 المقصود الحكم باتحاد الوقتين * قال قدس سره مغاير للمسند الخ * واما ضمير
 مفهومه فليس راجعا الى المسند السببي والالزم اخذ المحدود في الحد بل الى
 مطلق المسند فلا يرد ما قيل بتبادر التغير على هذا التأويل مع ان كلام
 السكاكي رحمه الله تعالى هو ان يكون مفهومه بالضمير محل بحث ودعوى
 التبادر مع ذكر الضمير دون اثباته خرط القتاد (قوله للمسند) اي للحدث لانه
 المسند حقيقة لا لاسناد كما وهم يدل عليه تعريف الفعل بمادل على معنى
 في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة كيف وان النسبة التي هي مدلول الفعل
 غير مستقل بالمفهومية فكيف يعقل افتراضها بالزمان وقد صرح بذلك المولى
 الجامي في شرح الكافية (قوله قبل زمان تكلمك) غير عبارة المفتاح اعني
 الذي انت فيه بزمان تكلمك ولم يرد الاضيق دائرة الحال والماضي اذ الحال
 لا يختص بزمان التكلم بل ربما يكون زمان فعل آخر وكذا الماضي ولعل ذلك
 لان الكلام في اراد المسند فعلا فالماضي والحال والمستقبل انما هو بالنسبة
 الى التكلم * قال قدس سره كلمة قبل ظرف زمان * وكذلك بعد في تعريف
 المستقبل اكتفى بذكره عنه * قال قدس سره فيلزم ان يكون للزمان زمان *
 لا استحالة فيه عند المتكلمين فانه عندهم متجدد معلوم يقدر به متجدد
 مجهول يقال طلعت الشمس عند مجيء زيد وجاء زيد عند طلوع الشمس

* قال قدس سره دال على زمان مستقبل * فيه ان الافعال المذكورة في التعريفات منسجمة عن الزمان * قال قدس سره فيلزم ان يترقب * وجود المستقبل في المستقبل لان المستقبل الذي هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل ايضا اذ لا معنى لترقبه في الماضي والحال فيكون المستقبل ظرفا للمستقبل فيلزم احد المحذورين ويندفع ما قيل ان ترقب وجود زمان في زمان آخر لا يستلزم ان يكون الزمان الآخر ظرفا لوجود الزمان الاول الا ترى انه يترقب وجود المستقبل في الحال وفي شرحه للمفتاح ان لفظ يترقب ان جعل للاستقبال فامعنى الترقب اذ لا معنى لترقب الاستقبال في الاستقبال * قال قدس سره ويلزم احد المحذورين * ويلزم ايضا ان لا يكون الزمان المتصل بالحال من المستقبل اذ لا يترقب في الاستقبال وجوده بل في الحال * قال قدس سره لان هذه التعريفات تنبيهات الخ * يريد ان آية الزمان وانقسامه الى الماضي والحال والاستقبال والتميز بين اقسامه الثلاثة معلوم لكل احد يتحاورون بها في كلامهم والتعريفات المذكورة لفظية قصد بها ازالة الخفاء لا تحصيل المجهول ويفهم المقصود منها كل احد من غير ملاحظة الظرفية وما يلزم منها واما تدقيق النظر في تحقيق ماهية تلك الاقسام فهو في علوم يلاحظ فيها جانب المعنى فيعبر فيها عن المتقدم بالقبل وعن المتأخر بالبعد ويقال الماضي الزمان المتقدم على ما انت فيه تقدما لا يجامع فيه تقدما لا يجامع فيه المتقدم المتأخر سواء كان بالذات كما في اجزاء الزمان او بالوقوع في الزمان كما في الزمانيات وكذا المستقبل * قال قدس سره دون القواعد اللفظية * من ان قبل و بعد ظرف زمان لازم الظرفية والظرفية لا تصح ههنا فاقبل ان قبل ان قرئ بالرفع لا تلزم ظرفية الزمان للزمان ليس شيئا زائدا على ما ذكره السيد السند (قوله وهو اجزاء الخ) كلها وكل منها يطلق عليه الحال فلا يرد ان تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه وان لا تكون الامور الآتية واقعة في الحال (قوله محوز يد قائم امس الخ) قيده بالقرينة اللفظية اشارة الى ان التقييد المستفاد من القرينة العقلية خارج بقوله فلا تقييد لان المراد منه التقييد المستفاد من اللفظ وما قيل ان اسم الفاعل حقيقة في الحال اتفاقا وفي الماضي عند البعض فيكون مقيدا للتقييد على ان يخصص وجه فقد عرفت اندفاعه بانه حقيقة في الذات الموصوفة بالحدث الواقع في الحال لانه دال على الحال

واللازم ان يكون قيد الآن تأكيداً وقيد امس وغدا تجريداً (قوله افادة التجدد) اى الحصول بعد ان لم يكن فانه مدلول الفعل لا يقتضى شيئاً قبله واليه اشار الشارح رحمه الله تعالى بعطف الحدوث عليه (قوله يقتضى تجدد الكل) اى تجدد كل مفهوم الفعل ما سوى الزمان لان معنى اقترانه بالزمان حدوثه بحدوثه اما باعتبار المعنى الحدوثى او باعتبار النسبة والتعلق كما فى اراد الله وعلم الله وبما ذكرنا ظهر فائدة اختيار اللفظ الكل على لفظ الحدث واندفع اعتراض السيد السند ثم ان بيان الشارح رحمه الله تعالى قاصر لان كون التجدد لازماً للزمان وكون تجدد الجزء مقتضياً لتجدد الكل لا يقتضى ان يكون لفظ الفعل مفيداً له ما لم ينضم اليه ان التجدد لازم بين الزمان وتجدد الكل لازم بين التجدد الجزء فاذا افاد الفعل الزمان افاد تجدده المقتضى لتجدد مفهومه اقتضاء بيننا وفيه ان حصول اللازم البين لا يستلزم حصول لازم ذلك اللازم وان كان يتا الا اذا كان مخطراً بالبال وبهذا ظهر ان افادة التقييد لا تستلزم افادة تجدد المفهوم لجواز ان لا تكون الواسطة وهو تجدد الزمان مخطراً بالبال فاقال السيد السند فى شرحه للمفتاح من ان ذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز محل بحث * قال قدس سره فان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه * فيه انه مخالف لما ذكره فى حواشى شرح حكمة العين من ان مقارنة الشئ بالزمان ليس الاحدوثه معه ويؤيده ما قالوا الله تعالى لبس بزمانى وان كان مقارناً معه فى الوجود وان مقارنة الحادث مع الحادث زمان ومقارنته مع القديم دهر ومقارنة القديم مع القديم سرمد * قال قدس سره وما ذكره لا يدل الخ * بان يقال معنى ما ذكره ان تجدد الجزء من مفهوم الفعل يستلزم تجدد كل جزء منه للمقارنة بينهما فيلزم تجدد الحدث فاندفع ما قيل ان قوله فان تجدد الزمان لا يستلزم الخ لغواذ لو فرض ذلك الاستلزام لاندفع الاعتراض عن الشارح رحمه الله تعالى فان مدار كلامه على مجرد تجدد الجزء الذى هو الزمان * قال قدس سره لا دليل مستقل على المطلوب * حتى يرد عليه ان مجرد تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه * قال قدس سره من هذه الحيثية * وان كانت حقائق من حيث استعمالها فى معناها الموضوع له اعنى الحدث والزمان والنسبة * قال قدس سره والصواب * فى بيان افادة الفعل التجدد * قال قدس سره من خصوصية الحدث * كالانطلاق والحركة (قوله لا تجتمع اجزاؤه) فيكون كل منها

حادثا فلزم حدوث ما يقارنه وليس المراد ان اجزاء منقضية فيكون ما يقارنها
منقضيا (قوله وكما الخ) ظرف لبعثوا معطوف على ما قبله في البيت السابق
عند الشيخ الرضى قديم الهمزة عليه للصدارة وعلى مقدر عند صاحب
الكشاف اى اخافوني وبعثوا الى والهمزة للتقرير على الوجهين (قوله عكاظ)
في القاموس كغراب سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال
ذى القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكفون
اى يتفاحرون ويتشاهدون (قوله يتفرس الوجوه) اى وجهى ووجوه
الذين معى (قوله يحدث منه الخ) بيان للمعنى المراد المستفاد بمعونة المقام
والمضارع انما يدل على حدوث التوسم مطلقا (قوله جنابة) بالكسر
في الاصل اخذ الثمرة من الشجرة ثم نقل الى احداث الشر ثم نقل الى فعل محرم
كذا في المغرب والمراد الثانى يعنى ان الى على كل قبيلة احداث الشر (قوله)
فلا فادة عدمهما الخ) لم يقل فاعدم افادتهما كما تشعر به عبارة المفتاح
حيث قال واما الحالة المقتضية لكونه اسما فهى اذا لم يكن المراد افادة
التجديد والاختصاص باحد الازمنة لثلاثة الخ لان عدم الافادة لكونه عدما
ثابتا في نفسه لا يمكن ان يقصد من اللفظ بل انما يقصد منه افادة شئ
والاعلام به فى عبارة المفتاح تسامح ولم يقل لافادة الثبوت مطلقا من غير
اعتبار التقييد والتجديد وعدمهما لان ذلك مدلول ربط المسند بالمسند اليه
ثم ان اسمية المسند تدل على افادة عدم التجديد والتقييد بالزمان بناء على عدم
ما يدل عليهما فيه فالافادة المذكورة مدلول الترامي لاسميته كما ان التجديد
مدلول الترامي لفعليته (قوله بل لافادة الثبوت والدوام) ليست بل
للاضراب حتى يلزم ان يكون كل جملة اسمية دالة على الثبوت والدوام
بل للترقى اى لا يقتصر كونه اسما على افادة عدمهما بل قد يكون مع ذلك
لافادة الدوام والثبوت فانه اذا انتفت الدلالة على الحدوث والاختصاص
بالزمان يمكن ان يستفاد منه الدوام والثبوت بمعونة المقام * قال قدس سره
الاسم كعالم يدل الخ * اى يدل باعتبار نسبت التقييدية المأخوذة الى الذات
المبهمة فيه على ثبوت العلم اى حصوله مطلقا من غير تعرض الحدوث
اى حصوله بعد ان لم يكن سواء كان ذلك الحدوث على سبيل التقضى اولا
على سبيل التقضى وما قيل انه يجوز اطلاق الاسم على الاستمرار التجددى
كما يجوز اطلاقه على الدوام والثبوت بمعونة القرائن بلا تفاوت فان كلا منهما

معنى محتمل يعين بالقرائن ولم يقل احد بذلك اصلا فليس بشئ لانه لما كان الاسم
 مفيد لعدم التجدد لا يمكن قصد الاستمرار التجددى منه * قال قدس سره دون
 الصفة المشبهة * فانها تدل على الاستمرار في المشهور وعلى الثبوت المطلق
 عند الشيخ الرضى * قال قدس سره من اثبات الانطلاق الخ * هذا مبني على
 ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية وقول المفتاح بالدلالة على الثبوت مبني
 على انها موضوعة للامور الخارجية فلا يخالف * قال قدس سره واما
 فرقهم الخ * حيث قالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى
 صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وفي ضيق ضائق
 * قال قدس سره جاريا في اللفظ الخ * اي موافقا له في عدد الحروف
 والحركات والسكنات * قال قدس سره ثبوت مطلقه * الظاهر الثبوت
 مطلقا كما يدل عليه قوله ونفى الاخص لا ينافي ثبوت الاعم
 * قال قدس سره بقرينة ايراده * اي ايراد ذلك القائل الثبوت مقابلا للتجدد
 حيث جعل مقتضى الفعلية التجدد ومقتضى الاسمية الثبوت * قال قدس
 سره والظاهر الخ * رد لوجه الجمع المذكور بانه انما يتم لو كان المراد بالتجدد
 التقضي في قولهم لكن الظاهر ان المراد به مطابق الحدوث اي الحصول
 بعد ان لم يكن سواء كان على التقضي اولا (قوله قال الشيخ عبد القاهر
 الخ) نقل عن الشارح رحمه الله انما نقلت كلام الشيخ تنبيها على ان قولهم
 الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبوت وتفيد ذلك ليس على اطلاقه وان الاسم
 والفعل يشتركان في ان كل واحد منهما يدل على ثبوت مفهومه وانما تدل
 الاسمية على الدوام والثبوت اذا كان مقتضى المقام الفعلية فعديل الى الاسمية
 وكذا ذلك انتهى يعني انه لما كان ما ذكره سابقا من ان الدوام والثبوت
 يستفاد من الاسمية بمعونة المقام مخلفا لما هو المشهور من دلالة الاسمية
 على الدوام والثبوت نقلت كلام الشيخ ثبوت على ان الاسمية لا تدل اسما على
 اكثر من الثبوت ليفهم ان دلالة الاسمية على الدوام ليس لكونه فيكون بمعونة
 المقام (قوله يحصل منه جزأ جزأ) لان حقيقة الانطلاق كذلك لا لان
 صيغة المضارع تقتضيه (قوله وما يشبهه) لان ذكر الفعل يشعر بذكره
 بناء على كونه متصلا به متفقا في اكثر الاحكام (قوله والاستثناء) اي المستثنى
 في الرضى ان المنسوب اليه للفعل او شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما
 اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى

صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب انتهى وبهذا ظهر كونه
قيدا للفعل واندفع ما قبل ان المستثنى من تمة المستثنى منه فهو من تمة الفاعل
او المفعول او غيرهما فلامعنى تقييد الفعل به (قوله فلترية الفائدة) اراد
بالفائدة ما يشمل الحكم ولازمه فلا يرد ان المفعول به ليس لترية الفائدة لتوقف
فهم الفعل المتعدي عليه (قوله ازدياد التقييد) على نفس الفائدة يوجب ازدياد
الخصوص لان اصل خصوص الفائدة كان حاصلها كذا كذا المستند والمستند اليه
وهذا يشمل المفعول المطابق الذي للتأكيذ لان التأكيذ زائد على اصل الحكم
(قوله مستثنى من هذا الحكم) اى غير داخل فيه وهو الموافق لما في المفتاح
حيث قال لم اذكر الخبر في نحو كان زيد منطلقا لان الخبر هناك هو نفس
المسند لا تقييد للمسند انما تقييده هو كان فتأمل فلا يرد ما قبل ان الاستثناء
يقتضى الدخول في المستثنى منه اعني التقييد بالمفعول ونحوه والاخراج
عن ترية الفائدة والمصنف رحمه الله اخرج عن التقييد المذكور * قال
قدس سره يعنى ان خبر كان الخ * خلاصته ان خبر كان وان كان داخلا
في نحوه لكونه فضلا كسائر الفضلات الا انه ليس قيذا للفعل فلا يكون داخلا
في الفعل في قوله واما تقييد الفعل فهو مستثنى من الحكم الذى هو التقييد وفيه
بحث لان عبارة الشرح صريحة في انه مستثنى من ترية الفائدة فالاولى
ان يقال انه وان كان داخلا في تقييد الفعل بنحوه مستثنى من ترية الفائدة
لانه في الحقيقة ليس تقييدا للفعل بل الامر بالعكس (قوله دلالة على زمان
النسبة) هذا الوجه جار في الفعل واما المشتقات والمصادر فتوابع لها (قوله
اى جعله وتثبيته الخ) كذا في الرضى فهو من قريقر اذا ثبت وسكن كافي
القاموس وليس بمعنى التأكيذ لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولا تنفائه
في ليس والظاهر انه مصدر مبنى للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك
ثبوت الشئ ايجابا وسلبا ليشمل لبيان اى الثبوت الحاصل في الذهن على
وجه الاذعان على ما تقر في محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعات للصور
الذهنية فيصح كون التقدير موضوعا له واندفع الاشكال من ان معانيها ثبوت
الفاعل على صفة او انتفاءها لا التقرير سواء كان مصدر الفاعل او المفعول (قوله
نحو كرمك ان تكرمنى الخ) اشارة الى انه لا فرق بين صورتى التقديم والتأخير في
كونه قيذا سواء قلنا ان المقدم جزء لفظا كما هو رأى الكوفيين او ان المقدم دال
على الجزء كما هو رأى البصريين (قوله فتعسف) لعل قوله في نفسها على

مطلب واما تقييد المسند
بالشرط

خلاف ما حملوا عليه في تعريف الخبر * قال قدس سره ولعل غرضه الخ *
 أي غرضه من اثبات كون الأفعال الناقصة قيودا لأخبارها باعتبار كلا
 جزئي معناها أي الزمان والحدث * قال قدس سره تبعاً لغيره * أي الشيخ الرضي
 حيث قال كان ينبغي أن يقول على صفة غير مصدره فإن زيدا في ضرب زيدة
 ايضاً متصف بصفة الضرب وكذا جميع الأفعال التامة * قال قدس سره
 فإنها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها * فيه أنها وضعت
 لتقرير الصفة على الفاعل لأن نسبة الحدث إلى الفاعل مأخوذة في مفهومها
 لا لتقرير الفاعل على الصفة * قال قدس سره أن ذلك المعنى موضوع له *
 فيه أن التقرير المذكور ليس بموضوع له لتلك الأفعال لدخول الحدث
 الخصوص والزمان في معناها والجواب أن هذا تعريف للقدر المشترك بين
 الأفعال الناقصة التي يمتاز عن سائر الأفعال ولا شك أنه بالنسبة إلى القدر
 المشترك تمام الموضوع له وإنما هو جزء بالقياس إلى كل واحد منها وتامه
 في تعليلاتي على الفوائد الضيائية * قال قدس سره فلو كان معناه اضربه الخ *
 فيه أن هذه الملازمة انما تتم لو كان التقييد بالشرط مثل التقييد بالظرف
 وليس كذلك لأن الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة أعني ثبوت المسند
 للمسند إليه فانه مطلق فالمسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند إليه فقولنا
 اضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع في يوم الجمعة للمتكلم
 فلا بد في صدقه من تحقق المقيد والقيد معاً وأما الشرط فهو قيد لثبوت المسند
 للمسند إليه فمعنى قولنا أن ضرب بني زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم
 لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له فصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط
 والجزاء بل على أن يكون ثبوته في وقت ثبوته وأن لم يثبتا قال الشارح رحمه الله
 تعالى في شرح المفتاح فقوله أن يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة
 الضرب إلى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى تقديره وفي موضع
 آخر فإن قيل قد سبق أن مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون
 الجزء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الإنشاء وكيف امتنع
 في الشرط دون الجزء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شيء أو نفيه
 عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطالب أو التمني أو نحو ذلك كما هو
 مدلول الإنشاء فيعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق
 فنحن هنا امتنع كونه إنشاء فاصل أن جاء زيد فأكرمه أي على تقدير صدق

انه جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشاء
 انتهى كلامه فهو صريح في ان الشرط قيد لثبوت شئ لشيء او نفيه عنه
 في الخبر وتطلب شئ او تمنيه او ترجيه في الانشاء واليه اشار ههنا بقوله
 وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حيثئذ اى حين طلوع
 الشمس فان قلت فالفرق بين مذهبي اهل العربية والميرانيين فان المالك
 واحد قلت الفرق ان الشرط عند اهل العربية مخصص للجزاء ببعض
 التقديرات حتى انه لو لا التقييد بالشرط كان الحكم الذى في الجزاء عاما لجميع
 التقديرات فيكون القيد مفيد المفهوم المخالفة كما ذهب اليه الشافعية
 وعند الميرانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الجملة لا يفيد
 الحكم اصلا فلا يكون الشرط مخصصا للجزاء ببعض التقديرات ولا يتصور
 مفهوم المخالفة بل هو ساذجة عنه كما هو مذهب الحنفية * قال قدس سره فظهر
 ان الحكم الاخبارى الخ * ليت شعري انه كيف ينتفى هذا الاختلاف والحال انه
 ثابت بين الحنفية والشافعية كما فصله في التوضيح ومعنى الاختلاف المذكور
 ان الميرانيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة في استعمال العرب معناها
 الحكم بلزوم شئ لشيء وقال اهل العربية معناها ثبوت حكم الجزاء على تقدير
 ثبوت الشرط كما قالوا ان الاول مذهب الحنفية والثانى مذهب الشافعية
 وليس معناه ان الميرانيين وضعوا الشرطية لهذا المعنى حتى يرد ما ذكره
 بقوله كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة * قال قدس سره
 وفيه اشارة الخ * فيه ان كون الاول سببا للثاني يقتضى ان يكون تحقق
 مضمون الاول مفصيا الى تحقق مضمون الثانى سواء كان الحكم في الشرطية
 بالارتباط بينهما او بالتقييد لاختصاص له بشئ منهما (قوله للشرط
 في الاستقبال) اى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى
 في الاستقبال كما صرح به في شرح المفتاح فلفظ الشرط بالمعنى المصدري
 وفي الاستقبال متعلق بالحصول الثانى الذى يتضمنه لفظ الشرط لا بالتعليق
 لانه في الحال ولا بالحصول الاول لانه متعلق بالحصول الثانى (قوله من التأويل)
 بتزويل المجزوم منزلة المشكوك لئلا يكتسب (قوله كما انه يشترط في ان عدم الجزم الخ)
 لان ان تقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد (قوله في المعانى
 المحتملة) اى الوقوع واللاوقوع في نفس الامر (قوله المشكوك) اى غير
 المتيقنة عند المتكلم فان الشك في اللغة خلاف اليقين كما في القاموس وليس

مطلب الفرق بين مذهبي
 العربية والمنطقية في
 الشرط والجزاء

المراد منها المتساوية الطرفين لما في الرضى من ان ان لبست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها وفيه ايضا ان ان للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن المقطوع به وقال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح وقد اطبقوا على ان ان للمعاني المحتملة المشكوكه وانها تستعمل فيما يرجح اى يتردد بين ان يكون وان لا يكون (قوله لان الغرض الخ) نص عليه في الايضاح حيث قال اما ان ان واذا فهمما للشرط في الاستقبال لكنهما يفترقان في شئ الخ (قوله فليتأمل) ليظهر لك ان كون عدم الجزم بالانلا وقوع في ان بسبب التردد وفي اذا بواسطة الجزم بالوقوع لا ينافي اشتراكهما في عدم الجزم على ما وهم (قوله وكذا ذكر الخ) فاكتفى في بيان معناه على ما هو الفارق ونبه في المثال على اعتبار عدم الجزم بالانلا وقوع ايضا حيث قال ام لا (قوله وكذا قال) اى كما انه نبه في المثال قال انها الخ (قوله في نحو ان لم اكن لك ابا الخ) مبنى على تنزيل المخاطب منزلة الجاهل بلا وقوع الشرط الذى هو انتفاء ابوتك له مع انه جازم بانك ابا له عالم بتحقيقه الا انه لا يجري على موجب علمه من مراعاة حقل فمكانه غير عالم كذا في شرحه للمفتاح * قال قدس سره ههنا بحث وهو انه لم يرد بالجزم الخ * قد عرفت في بيان قوله في المعاني المحتملة المشكوكه ما يدل على ان المراد بالجزم معناه الحقيقى وان لا واسطة بين محل ان واذا كما هو الظاهر فاقاله السيد السند من ان المراد بالجزم الرجحان الشامل للظن وانه واسطة بين موقع ان واذا فلا بد له من شاهد من كلام القوم واما قوله ولذلك كان المظنون موقع اذا انما يتم اذا ثبت استعماله في المظنون على الحقيقة دون التنزيل ودونه خرط القتاد * قال قدس سره اقرب الى كونه الخ * لان رجحان الانلا وقوع اقرب الى التساوى منه الى رجحان الوقوع لكونه وسطا بينهما وفيه انه ضد لكل منهما وتوسط التساوى تخيل فتدبر (قوله كالخصب والرخاء) اورد السكاف في بيان الحسنة اشارة الى شمولها للخصب والرخاء وغيرهما واورد كلمة اى في تفسير سبئية اشارة الى ان المراد منها نوع منها (قوله ونحن مستحقوها) اشارة الى انهم ادعوا اختصاصهم بالحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم (قوله لان القطع الخ) فيه ان هذا الدليل انما يقتضى تساويهما في قطعية الحصول لافى كثرة الوقوع اذ وقوع الجنس وتحقيقه في ضمن كل نوع على سبيل الشمول والاحاطة ووقوع نوع ما في ضمن نوع واحد على سبيل البدل لان معنى

نوع مانوع معين في الواقع مجهول عند السامع والى ما ذكرنا اشار العلامة
 في شرحه حيث فسر قوله تعالى * وان تصبهم حسنة * اي نوع منها كخصب
 او غنية او ظفريوم بدر فاورد الكاف وكلمة او وكذا قوله تعالى * ولئن اصابكم
 فضل من الله اي نوع منه كفتح او غنينة انتهى ولا شك ان وقوع النوع
 المعين الواحد المبهم عند السامع اقل من وقوع الجنس (قوله اللهم
 الا ان يقصده الخ) اورد اللهم اشارة الى ضعفه لان ارادة النوع المعين من النكرة
 وجعل تنكيره للتعظيم او للتكثير خلاف المتبادر وبين الشارح رحمه الله النوع
 المخصوص في الآيتين في شرح المفتاح بان المراد بالحسنة في قوله تعالى
 * وان تصبهم حسنة * هو الخصب والرخاء لان الآية نزلت في اليهود لعنوا
 حيث تشاءوا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقالوا منذ دخل
 المدينة نقصت اثمارها وغلت اسعارها وبان المراد بالفضل في قوله تعالى *
 ولئن اصابكم فضل من الله * هو الفتح والغنينة لوقوعه في مقابلة
 فان اصابكم مصيبة اي قتل وهزيمة بدليل ما قبله يا ايها الذين آمنوا خذوا
 جذركم فانفروا ثبات وانفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن انتهى وانت
 تعلم ان شان النزول لا يقتضي خصوص النص فالجق ان لبس في الآيتين
 قرينة على ارادة النوع المخصوص (قوله والمصنف قد قطع الخ) فيه انه
 ان اراد ان المصنف قد قطع بتعريف الجنس في الآية فهو ممنوع لان المستفاد
 من المتن ان الحسنة المطلقة لكونها مقطوعا بها عرفت تعريف الجنس
 ولا يدل ذلك على قطعه بعدم صحة كونه للعهد وان اراد انه قد قطع به على
 تقدير كون المراد الحسنة المطلقة فسلم لكن الرد على صاحب المفتاح انما
 يتم لو جوز كونه تعريف العهد على تقدير ارادة الحسنة المطلقة وسيظهر لك
 انه لبس في كلامه دلالة على ذلك (قوله على مذهب الجمهور) تعريف
 العهد عند الجمهور الاشارة الى حصة معهودة مقدمة الذكر تحقيقا او تقديرا
 وعند السكاكي رحمه الله تعالى الاشارة الى شيء معهود حاضر في الذهن سواء
 كان نفس الحقيقة او حصة منها فتعريف الجنس عنده قسم من العهد
 وقسيم له عند الجمهور (قوله ولو سلم) انه تقدم ذكر الحسنة تقديرا بناء على
 كثرة وقوعها فيما بينهم واتساع وجودها (قوله والمقدرا والمراد الخ)
 اي مقدر السكاكي رحمه الله تعالى وساتقل عبارته (قوله وبهذا يظهر الخ)
 اي بما قلنا ان المقدرا ان المراد الحسنة المطلقة ظهر فساد الوجه الذي ذكره

الترمذي في بيان كون العهد اقضى لحق البلاغة لكونه مبنيا على ارادة الحصة حيث قال جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك فيها فان الشك انما يليق بالحصة لكونها قليلة بالنسبة الى الجنس (قوله فهذا بعينه تعريف الجنس) فلا يصح جعله مقابلا له في قوله ذهابا الى كونها معهودة او تعريف جنس (قوله وبهذا يبطل الخ) اي بما ذكرنا في الشق الثاني من ان هذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه يبطل ما ذكره العلامة من كون العهد اقضى لان قوله بمنزلة المعهود الحاضر في الذهن وقوله ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس يدل على ان الحضور في الذهن معتبر في العهد غير معتبر في الجنس عنده فلذا حكم بكون العهد اقضى منه وقد عرفت انه خلاف مذهبه والقول بان مراد العلامة ان العهد على ما اختاره اقضى من تعريف الجنس عند القوم كما اختاره السيد في توجيه عبارة المفتاح وذكره في الحاشية بقوله اجيب اه لا يخفى ضعفه لان العهد المقابل للجنس كما تدل عليه عبارته ليس اقضى بل اعتبار الجنس على مذهبه اقضى من اعتباره على مذهب القوم وما ذكره السيد بقوله لما كان مختاره راجعا الى العهد عبر عنه بما لا يرضى به الطبع السليم فان قول السكاكي رحمه الله تعالى ذهابا الى كونها معهودة او تعريف جنس يتأدى بكون الحسنة معهودة او جنسا لان تعريفها تعريف جنس مختلف باعتبار الحضور في الذهن وعدمه والناظرون جعلوا قوله وبهذا يبطل اشارة الى قوله والمقدّر ان المراد الحسنة المطلقة وحيث يكون الواجب تقديمه على الشق الثاني من التريديد ويكون قوله واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة الخ تكرارا اعتذروا عن الاول بان تقديم الشق الثاني لما انه يلزم الفاصلة بين شقي التريديد بكلام طويل وعن الثاني بان اعادته ليترتب عليه قوله وحيث يظهر فساد ما قيل ولا يخفى ما فيه من بتر النظم وايهام خلاف المقصود ولزوم رككة عبارة الشرح فان نظم الكلام حيث ان يورد شقا التريديم متصلين ثم يقال وبما ذكرنا من ان المقدّر ان المراد الحسنة المطلقة يظهر فساد ما قيل وما ذكره العلامة وما قيل (قوله انهم اذا ادعوا الخ) لا يخفى ان مجرد استحقاق الجنس لا يقتضي دخول المعهود لجواز ان يكون استحقاق الجنس لفرد غير المعهود نعم اختصاصه يقتضي دخول المعهود لكن قد عرفت سابقا ان ادعاءهم اختصاص الجنس بقولهم لنا هذه باعتبار

الاستحقاق لا باعتبار الوقوع (قوله واما من حيث هي فممتنع الخ) فيه انه لم يرد العلامة بالجنس من حيث هي هي الماهية بشرط لا شيء حتى يمتنع وقوعها بل الماهية لا بشرط شيء ولا شك في انه يلزمها الوقوع (قوله واذا جعلت الخ) عطف على قوله وقوع جنس الحسنة الخ واعتراض آخر على العلامة بان ما ذكره خلاف المقدر (قوله والحاصل الخ) اي حاصل اعتراض المصنف رحمه الله على السكاكي رحمه الله وفيه اشارة الى ان ذكر الشق الثاني لمجرد الاستظهار وان عبارته لا تساعد له لوجود كلمة او فيها كما عرفت (قوله ويمكن الجواب الخ) فيه انه تأبى عنه عبارة المفتاح فانه قال قال الله تعالى * فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه * بلفظ اذا والماضى حيث اريدت الحسنة المطلقة لا نوع منها (قوله صحة ما ذكر) من قوله لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالتزام ومن كونه ادل على فضل الله وعنايته دون ما ذكره العلامة لانه يدل على مغايرة المراد على تقدير العهد لما اريد على تقدير الجنس كما لا يخفى وفي لفظ ذكر بصيغة المجهول اشارة الى ذلك هذا وانا احرر عبارة المفتاح بحيث يطلع صبح الحق ويغنى عن المصباح فاقول اتي بلفظ اذا في جانب الحسنة حيث اريدت اي حين اريدت فانه يحى بمعنى حين كما في الرضى الحسنة المطلقة اي جنس الحسنة لا نوع منها اي لا نوع واحد مبهم منها واما اذا اريد النوع المعين منها فايراد اذا والماضى مما لا شبهة فيه لكونه متحقق الوقوع معهودا عند المخاطب لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به اي بالحصول ككثرة وقوع تمير اي مقطوع ككثرة وقوعه او مفعول له اي لكثرة وقوعه واتساعا اي اتساع وجوده ولذلك اي لكون الحسنة المطلقة قطعية الحصول لكثرة الوقوع عرفت الحسنة ذهابا الى كونها معهودا او معرفة تعريف جنس فان من نظر الى ان قطعية الحصول وكثرة الوقوع بالذات ليس الا لخصصة ذهب الى ان التعريف للعهد وادبها الخصصة المعينة كما نقل الامام في التفسير الكبير عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه اريد بالحسنة الخصب والرخاء وزيادة الثمرات والصحة والعافية ومن نظر الى انه لا تقدم لذكر الخصصة تحقيقا حمل التعريف على الجنس وهي ايضا قطعية الحصول في ضمن الخصصة والاول اقضى لحق البلاغة للوجوه الثلاثة التي نقل الشارح رحمه الله لانه اذا اريدت الحسنة المعينة كان من حقها ان يشك في وقوعها

فجعلها كثيرة الوقوع قطعية الحصول اذ على فضل الله وكان ابعد عن
الانكار وادخل في الالزام وكان في تعريف العهد دلالة على انكارهم عظام
الحسنات وترك الشكر عليها بخلاف الجنس لجواز انكاره بانكار فرد حقير
وترك الشكر تحليه وحيث يكون المراد بالعهد ما يقابل الجنس اعني الحصنة
المعهودة واندفع اعتراض المصنف رحمه الله لانه لم يفهم من عبارته انه
قدر ارادة الحسنة المطلقة بل وجه ايراد اذا حين ارادة الحسنة المطلقة
كلايخفى فتدبر حق التدبر واحفظه فانه من المواهب (قوله فبالنظر الى
لفظ المس الخ) قيل انه مناف لما ذكره في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة
للفظ المس على القلة والجواب ان النفي سابقا لدلالة لفظ المس على ارادة
التقليل في العذاب فان استعماله مع العذاب العظيم شائع لا انه لا ينبي عن
القلة في الاصابة (قوله فلا الضمير في مسه الخ) يعني ان الظاهر ان يكون
الضمير لمطلق الانسان لكن الذي يقتضيه البلاغة ان يكون للانسان المقيد
بما يدل عليه الجزاء اعني قوله تعالى اعرض وناي بجانبه اي اعرض عن
الشكر وذهب بنفسه اي ابعدها عن رتبة سائر الناس تكبرا وتعظما كذا
في شرحه للمفتاح (قوله في مقام الجزم بوقوع الشرط) قيد الجزم
بالوقوع على طبق الايضاح ورعاية لسوق الكلام حيث قال سابقا اصل
ان عدم الجزم بوقوع الشرط والا فاستعمالها في مقام الجزم باللاوقوع
ايضا يكون على خلاف اصله لنكتة (قوله استطلت ليلتك) اي عدتها
طويلة بناء قياسي فان الاستفعال مجيئ للحسبان والعد والاستعمال اللغوي
للاستطالة هو اللازم ففي القاموس طال واستطال بمعنى (قوله تولها)
الوله محركة الحزن او ذهاب العقل حزنا والضجر القلق (قوله لمن يكذبك)
اي يجوز كذبك ليكون مقام استعمال ان لكون المخاطب مترددا (قوله
وتصوير ان المقام الخ) وربما يتحقق التصوير بدون التوبيخ كما في قولك
ان كان اباك فلا تؤذه لان فيه اشتمال المقام اعني صدور الايذاء من المخاطب
على ما يقطع الشرط عن اصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط (قوله كما
يفرض المحال) يعني كما ان استعمال ان في المحال المحقق شائع كثير استعمال
ههنا في المحال المقدر (قوله اي انهم لكم) قدر المعطوف عليه تبعا
للكشاف رعاية لجزالة المعنى وليس مذهب الكشاف وجوب التقدير في
امثال هذه العبارة وان صرح الرضي بذلك بدليل انه جزم في قوله تعالى

قد اراد الحسنة المطلقة
نسخه

اقامن اهل القرى انه عطف على اخذناهم فهو اكثرى عنده (قوله ائى
 اعراضا الخ) على الاول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى الثانى مفعول له
 اى اعتبارا لاعراضكم ليتحد فاعله وفاعل الفعل المعلن وعلى الثالث
 حال بمعنى اسم الفاعل (قوله فيمن قرأ بالكسر) فيكون حرف شرط
 ولا جزاء له لانه فى موضع الحال اى مفروضا كونكم مسرفين او جزاءؤه محذوف
 بقرينة التقدم او هو المتقدم واما على قرأ التمتع فهو تعليل لما تقدم بتقدير
 اللام (قوله يعنى الاصنام) والتعبير بضمير العقلاء على اعتقاد المخالفين
 الالهية المستلزمة للعلم كما بهم (قوله ان المحال الخ) واستعمال ان فى فرض
 المحالات شائع كما نقله الشارح رحمه الله تعالى مثل لو الا ان لو اشيع منه فى
 استعمال ان ههنا مع تحقق الشرط اشارة الى تنزيله منزلة المحال نظرا الى
 وجود ما يقلعه فاندفع ما قبل ان ما ذكره الجيب ^{مصحح} لاستعمال ان فى هذا
 المقام لا لقولهم ان الاستعمال للتوبيخ والتصوير انما يحصل لو كان ان مستعملا
 فى فرض المحالات مثل لو (قوله كان فيهم الخ) هكذا ذكر المصنف
 رحمه الله تعالى فى الايضاح فيكون المراد بغير المرتابين من لارتياب لهم
 (قوله والاشكال المذكور) بقوله لا يقال المستعمل فى المحالات الخ (قوله
 ههنا) اى فى تغليب غير المرتابين على المرتابين والجواب المذكور غير جار
 ههنا كما لا يخفى (قوله لا يقال الخ) اراد على قوله لان عدم الشرط حيث
 يكون مقطوعا به واما اعتبار التغليب حيث فلا ن الشرط يجب ان يكون
 على خطر الوجود غير متحقق الوجود فى الحال فلا يقال لزيد القائم ان قمت
 اضربك فاندفع اعتراض السيد رحمه الله تعالى (قوله ظاهر ان لبس المعنى
 الخ) لان التحدى ينافيه * قال قدس سره لزم ان يشاركها الخ * انما يلزم
 لو اريد بالاحداث المخصوصة الاحداث المستفاد من اخبارها اما اذا اريد
 الاحداث المخصوصة التى هى مدلولاتها من الانتقال والدوام وغير ذلك
 فلا يلزم مشاركتها له فى ذلك (قوله لتحصنه له) اى لبس له دلالة على
 الحدث المخصوص كما يدل عليه التعليل فايراده لمجرد الدلالة على الزمان
 المخصوص فلو تجرد عنه كان ذكره عبثا لانه لا يدل على الحدث اصلا على ما
 وهم فقبل انه مخالف لما فى الرضى من دلالة على الكون المطلق (قوله انه
 يجوز الخ) بناء على كون الحسنى والقبح عقليين (قوله قبل النهى) بقوله
 فاعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره (قوله من هذا الاشكال)

اى الاشكال الوارد على التغليب * قال قدس سره لان اللازم الخ *
 يزيدان استعمال ان شائع في المحال بتزيله منزلة المشكوك لاعتبار خطاى
 بخلاف استعماله في مقطوع العدم الذى ليس بمحال فانه لم يجرى استعماله فيه
 بتزيله منزلة المشكوك فاندفع ما قيل فيه بحث اذ فيما سبق كونه محالا بالتزيل
 يستلزم القطع بعدمه وههنا كون المرتابين غلب عليهم غير المرتابين يستلزم
 القطع بعدم الارتباب فكما نزل ثمه اولا الشرط بمنزلة المحال ثم جعل ذلك
 المحال بمنزلة المتردد فيه فكذا ههنا يجوز ان يغلب اولا غير المرتابين على المرتابين
 حتى يصير المجموع غير مرتابين بالتغليب ثم ينزل منزلة ما لا قطع بارتبابهم
 ولا بعدمه للتبكيث على انه لا يكون استعمال ان ح في مقام الجزم بالوقوع
 للتغليب بل للتبكيث ولا دخل لاعتبار التغليب فيه اذ يكفي ان يقال لما كان
 بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين نزل الكل منزلة من لا قطع بارتبابهم
 ولا بعدمه للتبكيث * قال قدس سره وفي ذلك زيادة مبالغة الخ * لا يخفى انه
 اذا اعتبر الاناث داخله في القانتين بحكم التغليب للاشتراك في القنوت كانت
 مريم داخله في الاناث لافى الذكور حتى يستفاد المبالغة نعم لو اريد بالقانتين
 الذكور فقط كان دخولها فيهم مفيدا للمبالغة المذكورة اللهم الا ان يقال
 ان في ايراد صيغة الذكور وان كانت شاملة للاناث نوع مبالغة لكنه يستلزم
 المبالغة المذكورة في حق كل القانتات وهى لا تليق بمقام مدحها (قوله لان
 الغرض الخ) اى الغرض مدحها باعتبار الحسب لا باعتبار النسب (قوله
 بانها صدقت الخ) اشارة الى مضمون الآية الواردة في شأنها قال الله تعالى
 * ومريم ابنت عمران التى احصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدقت
 بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين (قوله بتاء الخطاب) ولبس
 الآية حيثئذ من الاتفات من الغيبة التى في قوم الى الخطاب على ما وهم
 اذ ليس المراد بقوم قوم موسى حتى يكون المعبر عنه في الاسلو بين واحدا
 بل معنى كلى حمل على قوم موسى (قوله لكنه في المعنى عبارة الخ)
 لاتحاده معهم بالحمل عليهم (قوله وينبغي ان يغلب الاخف) لان المقصود
 من التغليب التخفيف فبختار ما هو ابلغ في الخفة (قوله وعين الميزان)
 في الصحاح في الميزان عين اذا لم يكن مستويا (قوله ولو سلم) اى اعتبار الاتفاق
 في المعنى في التشية والجمع فذلك فيما اذا كانه حقيقة فليكن نحو ابوان مجازا
 (قوله من المجاز) وقوله بل اتم قوم تجهلون من المجاز باعتبار ما كان

فان الخطاب في تجهلون باعتبار كون القوم مخاطبا في التعبير بانهم فلا يرد
 ان اللفظ لم يستعمل فيها في غير ما وضعه ولا الهيئة التركيبية ولم يستند
 الفعل الى غير ما هو له فكيف يكون مجازا فيها (قوله لان اللفظ لم يستعمل الخ)
 يعني ان هذا القدر معلوم قطعاً وظاهر ان ذلك الاستعمال يكون لعلاقة
 والالكان خطأ فيكون مجازا وان لم تعلم خصوصية العلاقة وهذا معنى
 قوله في شرحه للمفتاح واما بيان مجازية التغليب وبيان العلاقة فيه وبيان
 انه من اي نوع عنه فما لم ارا احدا حام حواه (قوله ان القاتنين) اي باعتبار هيئته
 (قوله لم يكن في ملتهم) لان ملتهم الكفر والاتباء معصومون عن الكفر قبل
 البعثة وبعدها اتفاقا (قوله نحو انا وانت فعلنا الخ) فانه لم يثن المتكلم ومجموعه
 فلا بد من اعتبار كل واحد من آحاده متكلما فقالوا من انه موضوع للمتكلم
 مع الغير معناه مع الغير الذي اعتبر متكلما (قوله فبين قرأ بثناء الخطاب) واما
 قراءة الغيبة فالمراد منه الامة اذ لم يحى تغليب الغائب على المتكلم او المخاطب
 * قال قدس سره الظاهر ان لفظ غيرهم الخ * فيه ان اختصاص من
 بذوى العلم آب عن هذا التعميم الا ان يعتبر فيه تغليب او يجعل بمعنى ما فالظاهر
 ان المراد من غيرهم اهل التميز الغير المكلفين كالصبيان والمجانين
 ولان قول الشارح رحمه الله تعالى وقد يجتمع في لفظ واحد الخ يدل على انه
 لم يكن فيما سبق اجتماع التغليبين * قال قدس سره كانه يجعل اولا صالحا
 للخطاب * اي لتوجيه الكلام وانما اعتبر تقدم اعتبار الصلاحية لان تغير
 الاسلوب من الغيبة الى الخطاب فرع الصلاحية لتوجيه الكلام * قال
 قدس سره وقد اشير الى ذلك في قوله تعالى * يذروكم فيه * حيث قيل
 غلب فيه المخاطبون على غيرهم والالقول يذروكم فيه وايها غلب العقلاء
 على غيرهم والالقول يذروكم واياكن ولقد احسن من قال لتغليب المخاطبين
 على غيرهم جئ بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم جئ بالميم
 لا بالنون * قال قدس سره واعلم ان خصوصية الخ * دفع لما يتوهم من
 قول الشارح رحمه الله الاتي بلفظ كم المختص بالعقلاء بان المراد باختصاصه
 بالعقلاء من حيث كونه خطأ الامن حيث خصوصيته وليس تعريضا للشارح
 رحمه الله تعالى على ما وهم اذ ليس في كلامه تعرض لكون الواو في تعلمون
 لتغليب العقلاء على غيرهم * قال قدس سره لان العبادة منهم ليست
 الخ * لانه ان حمل التقوى على المرتبة الاولى اعني الاتقاء عن الشرك فهو

متقدم على العبادة شرط لها وانجلت على المرتبة الثانية اعني الايمان بالطاعات والاجتناب عن المعاصي فهو عين العبادة وانجلت على المرتبة الثالثة اعني الاتقاء عما سوى الله تعالى فهو لا يناسب لعموم الخطاب بقوله تعالى يا ايها الناس الشامل لعوام المؤمنين والكفار اذ لا يفهم تلك المرتبة ولا يرغب اليها الا الاوحديون من المؤمنين و العبادة منهم لرجاء الثواب والتخايص من العذاب وقد اختار القاضي في تفسيره تعلقه باعبدا ووفصلنا رجحانه وودفع الاعتراضات التي اوردت عليه في حواشينا عليه * قال قدس سره للارادة * تبع الكشف فالمراد بها الطلب لان معنى ارادته تعالى فعل الغير عند المعتزلة طلبه منه ولذا جوزوا تخلف المراد عن الارادة ففي لعل استعارة تبعية شبه الطلب مع حصول الدواعي للمطلوب بالرجاء فاستعمل لعل فيه * قال قدس سره كان لفظ لعل حقيقة الخ * لتصح الاستعارة فانها استعمال اللفظ في غير ما وضع له لمشابهته لما وضع له * قال قدس سره لغلبة استعمالها فيه * وغلبة الاستعمال اماراة الحقيقة * قال قدس سره بمعنى الغاية فعني لعلكم تتقون * لكي تتقوا تشبيها للغاية بالمرتبى في كون كل منهما مطلوبا * قال قدس سره وهذه الوجوه لا تجري في لعل اذا جعلت الخ * لان طلب العبادة منهم ليس لارادة التقوى وطلبها ولا غاية له اذ لا يصح ان يقال اعبدوا ربكم مریدا منكم التقوى اوليكي تتقوا ولا معنى لقولنا شبه حاله تعالى بالقياس اليهم في ان طلب منهم العبادة واقدروهم على التقوى ونصب لهم الدواعي اليها والزواجر عن تركها بحال المرتبى بالقياس الى المرتبى منه بخلاف قولنا شبه حال خالقهم بالقياس اليهم في ان خلقهم واقدروهم على التقوى * قال قدس سره هذا التقدير الخ * اما تعريض للشارح رحمه الله تعالى في ايراد ضمير الجمع الراجع الى صاحب الكشف وصاحب المفتاح وغيرهما واما بيان لصحة ايراده بان صاحب الكشف مصرح بذلك التقدير وصاحب المفتاح موافق له في القول بالتغليب فكانه ايضا قائل بذلك التقدير * قال قدس سره لكنه لا يقتضي الخ * لم يقل الشارح رحمه الله تعالى انه يقتضي ذلك بل قال وعلى هذا اي على ان يكون الخطاب مختصا بهم يكون التقدير هكذا والفرق بينهما ظاهرا * قال قدس سره وذكرها في الانعام الخ * فيه انه ذكرها في الانعام على ذلك التقدير بحيث يكون منفعة لها فالذي يشهده الذوق ان بيان كونها

معدنا للتكثير يتناول الجنسین معالکن بحیث ینین کون تکرر الانعام منفعة لهم فلا بد من اعتبار خصوص الخطاب بهم والحاصل ان قوله تعالى * يذروكم فيه بيان لحكمة خلق الناس ازواجا وخلق الانعام لاجلهم ازواجا فقتضى البلاغة القرآنية ان يكون الخطاب في يذروكم مختصا بالناس ليكون اشارة الى ان خلق الانعام ازواجا لاجلهم وفي قول الشارح رحمه الله تعالى خلقها لكم فيهادف غمومنا فاع ومنها تأكلون الخ تصريح بما قلنا * قال قدس سره ولا يقدح الخ * عدم القدرح مسلم لكن تقدير لكم يقتضي تخصيص الخطاب بالناس (قوله وهذا انسب بنظم الكلام) ليكون قوله ومن الانعام عطفا على القريب مع كمال التناسب بين المعطوفين بخلاف توجيه الكشف فانه يحتاج الى ان يعتبر عطفه على لكم * قال قدس سره والاولى ادراجه الخ * لا يخفى ان المتبادر من تغليب الأكثر على الأقل كون الكثرة والقلّة في ذاتيهما كما في شعب عليه السلام والذين آمنوا وفيما نحن فيه الكثرة والقلّة باعتبار عارض وهو المنازلة بالأيدي فالانسب ان يجعل من تغليب الواقع بوجه * قال قدس سره ان مثل قولك اكبرم زيدا الخ فيه بحث اما اولافلانه يلزم ان يكون صيغة الامر د الاعلى زما في الحال والاستقبال مع ان الفعل ما يدل على احد الا زمانة الثلاثة واما ثانيا فلان المضارع يدل على تقييد ثبوت الحدث للفاعل في الحال او الاستقبال فالظاهر ان الامر يدل على توجه الطلب الى متعلقه في الحال او الاستقبال فان الطلب فيه مدلول الهيئة كما ان ثبوت الحدث مدلول الهيئة في المضارع قال في شرح التجريد في مسألة ان الامر هل يدل على الفور ام لا ان هيئة الامر لا دلالة لها الاعلى الطلب في خصوص زمان وخصوص المطلوب من المادة واما ثالثا فلانه يلزم منه ان يكون الامر ظاهرا في التراخي واما رابعا فلانه يلزم منه ان تكون الاوامر الالهية المقيدة بالشرط مثل قوله تعالى * وان كنتم جنبا فاطهروا * للطلب في الحال فيلزم اما القول بتخلف الوجوب عن الايجاب ان قلنا بعدم الوجوب حين الطلب او القول بكون المأمور اذا مات قبل تحقق الشرط مات بما صلا تركه الواجب ان قلنا بالوجوب عليه حين الطلب واذا ظهر لك فساد هذه المقدمة فظهر لك فساد ما يقتضي عليها قال الشارح رخص في شرح المفتاح ما محصله ان في الشرطية التي جزاؤها خبر تعليقا بحصول شيء او نفيه عنه

وفي الشرطية التي جزاؤها انشاء تعليقاً بمحصول توجه الطلب او التمني
او نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فمحاصل ان جاءك زيد فاكرمه انه على تقدير
صدق انه جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشاء
* قال قدس سره ثم القائل الخ * يعني ان كالمجازاة تدل على مسببية الجزاء
عن الشرط فلا بد من فهم المسببية وملاحظتها عند ذكرها لكن ملاحظة
مسببية الطلب من حيث انه مستفاد من صيغته غير ممكن وان كان في نفسه
مسبباً عن شيء باعتبار الطلب عليه وذلك لان الطلب من حيث انه مستفاد
من صيغة اكرم ملحوظ من حيث هو هو بدون اعتبار وصف معه كالوجود
والحصول والتعلق والاستحقاق والشيء من حيث هو من غير اعتبار وصف
لا يمكن ملاحظة كونه مسبباً عن شيء واذا اعتبر الطلب باعتبار وصف كان
مأولاً بالخبر هذا والجواب ان كالمجازاة موضوعاً للتعلق في شرح التسهيل
ادوات الشرط كالم وضعت لتعلق جملة بجملة تكون الاولى سبباً والثانية
مسبباً فدلائلها على السببية كدلالة لو على الامتناع ولا شك ان نفس
الطلب قابل للتعلق كما انه قابل للتقييد بالظرف وهذا لا يقتضي ان تكون
ملاحظة المسببية باعتبار نفسه فيجوز ان تلاحظ المسببية باعتبار ملاحظة
وصف كالحصول ونحوه وسيجيء بيان سببية الطلب ومسببيته في بحث
الامر ان شاء الله تعالى وقال بعض الناظرين في بيان قوله لكنه من حيث هو
مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسبباً عن شيء ان الحكم بكونه مسبباً
عن الشرط وملاحظته لا يتصور الا بان يلاحظ طلب الاكرام من حيث
انه مفهوم برأسه ويجعل ملحوظاً في نفسه والمفهوم من اكرم هو طلب
الاكرام الملحوظ من حيث انه حال من احواله وفيه انه يلزم ان لا يكون معنى
الامر مستقلاً بالمفهومية لا المطابقي ولا التضمني مع ان المقرر ان المدلول
التضمني للفعل مستقل بالمفهومية وغير المستقل انما هو مدلوله المطابق
باعتبار النسبة الداخلة فيه * قال قدس سره ويتفرع الخ * فانه ان اول
كان الحكم بين الجزاء والشرط بالاتصال فيحتمل الصدق وعدمه وان لم
يأول كانت النسبة الانشائية مقيدة بالشرط غير محتملة لهما * قال قدس
سره هذا حكم بانتفاء الشيء الخ * مقصود الشارح راحة الله تعالى ان تأويل
الجزاء الطلبي لكونه جزاء وهم لان الجزائية لا يقتضي الا كونه معلقاً بشيء
مفروض الصدق في الاستقبال وهذا متحقق في الطلبي ولا يعتبر في الجزاء كونه
مفروض الصدق كما في الشرط فيقاس امتناع كونه جزاء على امتناع كونه شرطاً

وليس مقصوده الاستدلال بانتفاء السبب الخاص على انتفاء المسبب فان مرتبه
اجل من ان يتوهم في حقه ذلك بل بيان الفارق بين الشرط والجزاء واما اثبات
ان في الطلب امر آخر يقتضي عدم وقوعه بدون التأويل فلا بد من اثباته
ودونه خرط القتاد وقد عرفت حال مانبه به عليه * قال قدس سره في بعض
الح * وعلى التقديرين هو فاعل اجن من اجنه اذا ستره وفاعل ذهلت ضمير
راجع الى الابل وان قرئ بصيغة المتكلم فصدورها بالهاء لا بالنون فاعل
ذهلت * قال قدس قدس سره فينبغي ان يقيد الح * لا يخفى ان في قول الشارح
رحمه الله تعالى وهذا يصلح اشعارا بذلك حيث لم يقل هذا مثال لهما (قوله
لانسيم ان الشرط التحوي الح) مخالف لما في كتب الاصول من قسمتهم
الشرط بالمعنى المذكور الى عقلي وشرعي ولغوي وهو المذكور بعد ان اياه
وانه يستعمل غالبا في السبب وفي شرط شبهه بالسبب الا ان يقال ان ذلك
المذكور انما هو في كتب الاصول للشافعية والمنع مبني على مذهب الحنفية
وما ذكره من قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فهو باعتبار العلم فان
العلم بالاول سبب للعلم بالثاني من غير توقفه على شيء آخر (قوله انه لا خلاف
الح) يعني ان الدلالة على المفهوم المخالف مشروطة بان لا تكون للتقييد
فائدة اخرى كما تقرر في محله وفيما نحن فيه يجوز ان يكون الفائدة اظهار
الرغبة فيه او كون الحادثة التي ترات فيها كذلك (قوله معناه يحرم الح)
على اختلاف بينهم في ان مدلول النهي عدم الفعل او الكف عنه (قوله
فالخطاب لحمد صلى الله تعالى عليه وسلم) وليس عاماله وجميع الانبياء
بقريته ما قبله على ما وهم لان الحكم المذكور موجي الى كل واحد منهم لا الى
مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة (قوله وعدم اشراكه
مقطوع به في جميع الازمنة) لان الانبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر
قبل البعثة وبعدها فلكون الجزاء استقباليا تزل المحال وقوعه منزلة المشكوك
لتصوير ان في المقام ما يقلعه عن اصله فكان المقام مقام ان تشرك لكن
جئ بلفظ الماضي وان كان المعنى على الاستقبال ابرازا للاشراك الغير
الحاصل من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في معرض الحاصل على سبيل
الفرض والتقدير للتعريض بمن تحقق منهم الشرك بانه قد حبط اعمالهم
لتحقق موجهه فيهم (قوله لا معنى للتعريض بمن) لم يصدر عنهم الشرك
بانه قد حبط اعمالهم لعدم صدوره منهم والحكم عليهم بانه سيحبط اعمالهم

مستفاد من النص بطريق نحوي الخطاب كافي قوله تعالى لا تقل لهما اف
 فان الشرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو بمكانة من الله تعالى
 اذا كان موجبا للحبط كان ممن عداه موجبا له بطريق الاولى ومنه ظهر
 ان صبغة المضارع لا تفيد التعريض بمن صدر عنهم الشرك لان المضارع
 حيث يكون مستعملا على اصله اعني وقوع الشرك من النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم في الاستقبال بطريق الفرض وهو الارتداد وترب الحبط
 على الارتداد لا يفيد التعريض بمن صدر عنه الشرك ابتداء بانه قد حبط
 عمله بل يكون تعريضا بمن ارتد بخلاف الماضي فانه وان كان بمعنى المستقبل
 لكن في التعبير بصورة الماضي ابرازا له في صورة الحاصل تعريضا بمن صدر
 عنه الشرك بانه قد حبط عمله هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه قد خفي
 على الناظرين (قوله في هذا الكلام من الخفاء والضعف الخ) اما الخفاء
 فظاهر حيث ذهب الخلق الى انه تعريض بمن صدر عنه الشرك وبمن
 لم يصدر عنه بناء على عدم الفرق بين نحوي الخطاب والتعريض وان
 المضارع يفيد ايضا بناء على عدم الفرق بين مفاد الماضي وهو تحقق الشرك
 ومفاد المضارع وهو الارتداد واما الضعف فلان التعريض بمن صدر
 عنه الشرك يستفاد من التعبير بصيغة الماضي الدال على الوقوع صورة
 ولا حاجة في ذلك الى ابراز الشرك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم في معرض الحاصل بطريق الفرض وارتكاب سوء الادب (قوله
 هذا التعريض) لا مطلق التعريض فلا يجرى ذلك في قوله تعالى * ان
 اشركت ليجنطن عمالك فان المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه ابلغ
 (قوله لان كل من سمعه الخ) فعلى الاول المتصف بمعنى الحامل على القول
 بالانصاف وعلى الثاني المتصف صاحبه (قوله خالصي العداوة) مستفاد
 من صبغة المبالغة فان الاعداء جمع عدوه (قوله تمنوا ان تردوا) اشارة الى ان
 لو مصدريه بقرينة وقوعه بعد الوداد اليه ذهب البعض كالفراء وابي علي
 وابي البقاء وغيرهم والوداد بمعنى التمني لان وقوع الارتداد من المؤمنين غير
 متوقع لهم ويجوز ان يكون بيانا للحاصل المعنى ففعول وودوا محذوف ولو شرطية
 اي وودوا ارتدادكم لو تكفروا لسروا كما هو مذهب الجمهور (قوله وهو المذكور في
 الكشف) اي المفهوم مما ذكر فيه فان عبارته هكذا فان قلت كيف اورد جواب
 الشرط مضارعا مثله ثم قال وودوا بلفظ الماضي قلت الماضي وان كان يجرى في

الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كأنه قيل ودوا قبل كل
شيء كفركم وارتدادكم انتهى ولا تعرض فيها لكون ودوا جوابا للشرط لا
في السؤال لان حاصله انه كيف جاء ودوا ماضيا بعد ان اورد جواب الشرط
كالشرط مضارعا كما هو الاصل سواء كان ودوا جوابا اوليا ولا في الجواب
اذ خلاصته ان ودوا وان فرض كونه جاريا مجرى المضارع بان يكون معطوفا
على جواب الشرط فيه نكتة وهي الدلالة على ودادتهم للكفر قبل كل شيء
وانه اذا لم يكن جاريا مجراه بان يكون معطوفا على مجموع الشرط والجزاء
كانت النكتة المذكورة فيه بطريق الاولى كما هو مدلول ان الوصلية وذلك
لانه حيث لا يكون ودادتهم مقيدة بالشرط المذكور فيدل على تحققها
قبل كل شيء يريدونه من مضار الدنيا والدين وانها حاصله لهم وان لم يتفقوا
بخلاف ما اذا كان جاريا مجرى المضارع فانه حيث لا يكون بمعنى المضارع
مرتبا على الشرط لكن ايراده بلفظ الماضي يشعر بكونه حاصله لهم قبل
زمان التكلم وايراد الشرط والجزاء المذكورين بلفظ المضارع يدل على
حصولهما بعد زمان التكلم فيكون في لفظ الماضي دلالة على قبلية ودادتهم
للكفر من كل مضرة يريدونها وانها حاصله لهم وان لم يتفقوا ولا شك
ان الدلالة على تقدير عدم الاجراء اظهر لكون الماضي مستعملا في معناه
بخلافها على تقدير الاجراء فان الدلالة حيث لا بمجرد التعبير بلفظ الماضي
وما ذكرنا من توجيه عبارة الكشف مصرح به في تفسير القاضي حيث
قال ومحيته وحده بلفظ الماضي للاشعار بانهم ودوا ذلك قبل كل شيء
وان ودادتهم حاصله وان لم يتفقوا وبما حذرنا ظهر وجه تخصيص الشارح
رحمه الله تعالى قوله فان قلت اذا عطف على جواب الشرط الخ بالوجه
المذكور في المفتاح ولم يتعرض لوروده على وجه الكشف لانه لم يتعرض
لكونه معطوفا على جواب الشرط ثم ان ودادتهم للكفر اذا كان قبل كل
ما يريدونه كان لزومها للظفر اوضح بالنسبة الى العداوة والبسط فيؤل وجه
الكشف الى وجه المفتاح فلذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه وهذا
حاصل ما ذكره صاحب الكشف (قوله ان لزوم الخ) يعني ان الماضي اذا
وقع جزاء وان كان بمعنى المضارع لكن التعبير بلفظ الماضي يشعر بتحقيق
مفهومه ولا شك ان التعليق بالشرط الذي هو على خطر الوجود في ارادته
فيحمل على تحقق انزومه للشرط بقى منه وقوعه جزاء وقال السيد في شرحه

للمفتاح انما دل الماضي على تحقق الزوم لان الجزاء معلق بالشرط فعنا اذا
 وقع جزاء بتحقيق مفهومه جزما على تقدير الشرط وفيه انه يتوقف على
 اعتبار الماضي بعد الجزائية والظاهر انه مقدم وان تحقق مفهومه جزما
 على تقدير الشرط لا يدل على تحقق لزومه من غير شبهة لجواز ان يكون
 اتفاقا من غير لزوم كما في قولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا (قوله
 اذا عطف الخ) خرج بهذا القيد كون المجموع من حيث هو جزاء لانه
 حيث لا يكون العطف على الجزاء بل مقدما على وقوعه جزاء على ان معنى
 قوله على وجهين انه يستعمل على وجهين والاستعمال بان يكون المجموع
 جزاء لا بدله من شاهد حتى يمنع الحصر * قال قدس سره وحيث لا يرد
 الخ * فيه بحث لان المراد بقوله ليكون المجموع لازما واحدا ان ترتيب مجموع
 الجمل الثلاث بالترتيب الذي بينها في الزوم يكون لازما واحدا بالقياس الى
 الشرط كانه قيل ان يتحققكم يكونوا انكم اعداء الملزوم لان يبسطوا اليكم ايديهم
 والستهم الملزوم لان يودوا كفركم فلا يكون هناك لزومات متعددة بالقياس
 الى الشرط حتى يصح ان لزوم الثالث للشرط اوضح بالنسبة الى لزوم الاولين
 * قال قدس سره لانهما حاصله لهما الخ * فيه بحث لان التني على ماسيجي
 في بحث الانشاء طلب الشيء على سبيل المحبة فيمحوzan لا يتحقق طلب الكفر
 منهم على تقدير البسط وفي تفسير الكشاف ودوا بقوله تمنوا ان ترتدوا اشارة
 الى ما قلنا * قال قدس سره ويظهر لك مما قرنا الخ * تعريض للشارح
 رحمه الله تعالى بانه لا وجه لتخصيص لزوم خلوا التقييد عن الفائدة بما
 في المفتاح وقد عرفت اندفاعه فيما سبق * قال قدس سره نعم لو قيل الخ *
 لا يخفى ان الترديد المذكور انما يستقيم لو ثبت في الاستعمال وقوع المجموع
 من حيث هو جزاء وان لم يتوقف بعض اجزائه على الشرط * قال قدس
 سره وعلى كل تقدير يبطل الخ * اما على تقدير ان يكون المجموع لازما واحدا
 فلعدم تعدد اللزومات فلا يصح كون بعضها اوضح واما على تقدير ان يكون
 كل واحدة منها لازما بلا واسطة او بواسطة فلحلوا التقييد بالشرط المذكور
 او المقدر عن الفائدة ولا يخفى عليك ان الترديد بين المجموع وبين كل واحدة
 منها * قال قدس سره تختار الخ * لانه لم يقل بتعدد اللزومات والكل من حيث
 هو لازم وان لم يكن كل واحد من اجزائه لازما فلا يخلو التقييد بالشرط
 عن الفائدة (قوله انه من الضرب الاول) لانه الشايع المتبادر الى الفهم (قوله)

والمراد اظهار الخ قد عرفت ان المراد بالودادة التمني ويجوز ان يكون التمني بعد
الظفر فلا حاجة الى التأويل وكذا في قوله يكونوا لكم اعداء لان المراد خالصي
العداوة والخلوص انما هو بعد الظفر لا قبله فانه لا يخلو عن شيء من الملازمة
الظاهرة (قوله يظنونهم كفارا) اي يظن المشركون المؤمنين كفارا بسبب
ارسال المکتوب اليهم واظهار اسرار النبي صلى الله عليه وسلم (قوله هذا
انما يصح الخ) فيه ان اخبار المرأة التي حملت مکتوب خاطب بما جرى لها
مع اصحابه يكفي في ظن المشركين المؤمنين كفارا مثلهم ولا يتوقف على وصول
المکتوب اليهم (قوله فرضا) متعلق بحصول الشرط اي حصول فرض
او مفروض او من حيث الفرض لا بالتعلق لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به
حال (قوله مع القطع الخ) اي الحصول المفروض للشرط المقارن للعلم
باتقائه اللازم منه انتفاء الجزاء المسبب عنه مدلول لوقد اولها التعلق المذكور
مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشطوين وابن عصفور واختاره
القاضي في تفسير قوله تعالى * ولو شاء الله لذهب بسمهم وابصارهم *
انها مجرد التعلق بين الحصولين في الماضي من غير دلالة على امتناع الاول
او الثاني كان مجرد التعلق في الاستقبال وقيل انها للتعلق مع امتناع الشرط
من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك بقرينة كالمساواة كذا
في المغني (قوله على سبيل القطع) قال العلامة انه متعلق بامتناع اي تعلق
ما هو معلوم انتفاؤه قطعا بامتناع غيره للدلالة على عليه امتناع الاول
لاستناع الثاني لا للاستدلال على انتفاء الثاني لكونه معلوما كما سيحققه
الشارح رحمه الله تعالى وقال الشارح رحمه الله تعالى الاظهر انه متعلق
بامتناع غيره لانه تعلق امتناع الاكرام بالامتناع القطعي للمجبي يعني تجعله
مسببا عنه على ان التعلق مجاز عن النسب لانه اذا قلت ان جئتني اكرمك
وعلمت الاكرام بالمجبي فقد جعلته مسببا والمجبي مسببا والافا لظاهر انه ليس
بمستقيم اذ ليست كلمة لو لتعلق الامتناع بالامتناع بل لتعلق الحصول
بالحصول (قوله لان تعلق الخ) هذا غير ما قالوا من ان تعلق الحكم بالوصف
مشعر بالعلية وبعض الناظرين لم يفرق بينهما فاعترض بانه لا معنى لقولنا
انها لتعلق ما امتنع لاجل امتناعه اذ ليس الامتناع عللة للتعلق (قوله لتعلق
الامتناع الخ) قد عرفت انه جعل الشارح رحمه الله تعالى التعلق مجازا عن
النسب وعندي انه لا حاجة اليه لانه تعلق كالتعلق في لما وما له السببية

فمضى قولنا لوجئتني لا كرمك ان ثبت المجيء ثبت الا كرام ولما انتفى الاول
 انتفى الثاني (قوله والمآل واحد) لان التعليق بالحصول الفرضي للدلالة على
 ان انتفاء الثاني لا انتفاء الاول * قال قدس سره اما ان اريد به التعليق
 الشرطي الخ * قد عرفت انه تعليق شرطي كالتعليق في لما وقد اعترف به
 في شرح المفتاح فقال ومحصل ما ذكره انها تدل على معنى قولنا لما انتفى
 الشرط انتفى الجزاء بانتفائه فيرجع الى ما هو المشهور من انها لا انتفاء الثاني
 لا انتفاء الاول نعم انه ليس تعليقا شرطيا بمعنى تعليق امر بآخر على خطر
 الوجود كما في ان * قال قدس سره وان مفهوم لو هو التعليق الخ * لا يخفى ان
 كلا المعنيين مفهوم من لو وكون الاول مفهوم ما مطابقا والثاني لازما بما لم يثبت
 بل التبادر وكون المقصود ان امتناع الثاني لا امتناع الاول يد لان على
 ان مفهومها مجموع الامرين فكل منهما داخل فيه * قال قدس سره
 فيكون التعليق في عبارته الخ * فيه انه لا بد في هذا التوجيه من تأويل
 الامتناع بالمتنع في الموضعين ومن تقدير الحصول فيهما اي تعليق حصول
 ما متنع بحصول ما متنع مع انه خلاف الظاهر لان المتبادر من قولنا تعليق
 ما متنع تعليقه من حيث الامتناع (قوله سواء كان الخ) اشارة الى دفع
 ما توهم بعض شراح المفتاح من ان قوله لامتناع الثاني لامتناع الاول
 لا يشمل الا صورة واحدة وهي ما اذا كان الشرط والجزاء مثبتين
 مع ان الاستعمال لو اربع صور (قوله والسبب قد يكون اعم) اي اكثر في نفسه
 وفي الرضى والسبب قد يكون اعم اي تحققا (قوله اما الاول فلان الشرط
 الخ) قد مر سابقا ان الشرط الخوى معتبر فيه معنى السببية ولذا قال
 الاصوليون انه شرط شبهه بالسبب وقال في المعنى ان اودالة على عقد السببية
 والسببية لكن السببية المعتبرة فيها الجعابة سواء كانت في الواقع او لا
 وفي نحو قولنا لو كان النهار موجودا فالشمس طالعة السببية باعتبار العلم
 على انه لا يلزم على الشيخ دعوى الكلية حتى يرد عليه ما ذكره بل يكفي
 ان تكون جزئية فمضى قوله ان الاول سبب والثاني مسبب انه قد يكون سببا
 ومسببا (قوله فهي لا امتناع الاول الخ) اي هو داخل في مفهومها (قوله
 انه يستدل بامتناع الاول الخ) فان كلا الافتائين معلومان في نحو قولنا
 لوجئتني لا كرمك (قوله على ان انتفاء الخ) يعني انه قد حصل جميع
 الشروط والاسباب له جهه التأيد كالاكرام سمي مضمون الاول كالمجىء مثلا

فلم ينتف الا كرام الا لانتفاء المجنى كمار منقولا من التحرير العسدي
 (قوله فقد جعلوا اه) اي جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحا واخذوه هناك
 مذهبها كالشلوبين ابن عصفور الا انه لما شاع استعمالها فيما يكون انتفاؤها
 قطعاً قالوا انها لا تحتاج الى ذكر استثناء نقيض التالي بخلاف استثناء المقدم
 * قال قدس سره يفهم من ظاهرهما الخ * الاول مفهوم من ظاهر القول
 الاول والثاني من القول اثنى لكن يرد على الاول ان الحصر المستفاد
 من قوله انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لا رباب المعقول ممنوع
 بل المفهوم منه انه معنى حقيقى عندهم مجازى عند اهل اللغة لكونه جزء
 موضح له وعلى اثنى ان المفهوم منه ان الآية الكريمة واردة على وفق
 اصطلاحهم لا على مقتضى اصطلاحهم حتى يرد انه يفهم منه انه فرع
 الاصطلاح ولولا لما وجد (قوله فيكون) دائماً لا واسطة بين النقيضين
 وما توهم من انك تقول لو ضرب بنى الامير ضربته فتقصده وجود ضربك
 على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه استمرار ضربك
 ولا يلزم منه انه لو ضربك السلطان ضربته فدفوع لانه ليس مما نحن فيه
 لانه ليس فيه نقيض الشرط اعني عدم ضرب الامير انسب واليق بالجزاء
 بل هو من باب التعريض فتدبر * قال قدس سره هذا انما يتأتى الخ *
 خلاصة كلامه انه اذا كانت اول امر كبة من لو وحرف النفي كان معنى التعليق
 باقيا فيه فيفيد استمرار الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه اذا كان
 تعلقه بالشرط مستبعدا واما اذا كانت كلمة برأسها كان معناها ان وجود
 الاول مانع عن تحقق الثاني فلا يفيد استمراره * قال قدس سره واما قولك
 الخ * يعنى انه فرق بين لولا ولولم فانه مركب من لو ولم قطعاً فهي
 تدل على التعليق فتفيد استمرار الجزاء في المثال (قوله ان الارتباط الخ)
 ولذا قالوا ان رفع المقدم لا يوجب رفع التالي ووضع التالي لا يوجب وضع
 المقدم ولو اعتبر الارتباط لا يتجا (قوله فلو قد راخ) بان تكون مستعملة
 على اصلها (قوله ويتناقض) اي يحصل التناقض بين ثبوت نفي المنفى
 المستلزم لثبوت العصيان وبين ما اريد بقوله نعم العبد صهيب الخ لانه سبق
 المدح بعدم العصيان (قوله وهذا وهم الخ) قبل كان الشيخ استبعد لتقييد بالنفي
 لانه يناقض عموم النفي الصريح ففيه مزيد تكلف ليس في تقييد المثبت وحيث
 لا يتجه ما ذكره الشارح رحمه الله والجواب ان تريد الشارح رحمه الله تعالى

في اعتبار الارتباط في مفهوم الجزء ولا شك انه لا فرق بين المنفي والمثبت
حيث انما الاستبعاد اذا كان التقييد بقرينة خارجة عن مفهوم الجزء
(قوله واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا الخ) اول الآية ان شر الدواب
عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون ولو علم الله الخ اي لو علم الله في الكفرة
الصم عن الحق البكم من نطقه سعادة كتبت لهم او انتفاعا بالآيات لاسمعهم
سماع تفهم (قوله واجيب الخ) في المغنى والجواب بثلاثة اوجه اثنان يرجعان
الى منع كونه قياسا وذلك لاختلاف الوسط احدهما ان انتقدير لاسمعهم
اسما نافعا ولو اسمعهم اسما غير نافع لتولوا والثاني ان يقدر ولو اسمعهم
على تقدير علم عدم الخير فيهم والثالث الى منع استحالة النتيجة بتقدير كونه
قياسا متحد الوسط اذا التقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتما تولوا بعد ذلك
ولا يخفى ضعف الجواب الاول لانه لا قرينة على تقييد لو اسمعهم بالاسماع
الغير النافع ولانه تحقق فيهم الاسماع الغير النافع الا ان يقيد بالاسماع بعد
نزول هذه الآية وكذا ضعف الثالث لان علمه تعالى بالخير ولو في وقت
لا يستلزم التولي بل عدمه واما الجواب الثاني فهو قوى لان الشرطية الاولى
قرينة على تقييد الاسماع في الشرطية الثانية بتقدير علم عدم الخير فيهم
وهذا مختار القاضي في تفسيره حيث قال ولو اسمعهم وقد علم ان لا خير فيهم
اتولوا ولم ينتفعوا به اوارتدوا بعد التصديق والقبول (قوله فانما ينتجان)
اي اللزومية كما يدل عليه قوله وهذا محال لان المحال استلزام علمه تعالى بالخير
فيهم للتولي لا توافقهما في الوجود وقوله والمحال جاز ان يستلزم المحال
والقياس انما ينتج لزومية اذا كان من اللزوميتين وليس المراد ان الانتاج
مطلقا يكون من اللزوميتين فان القياس المركب من الاتفاقيتين ومن اللزومية
والاتفاقية منتجان للاتفاقية وتفصيله في شرح المطالع فلا يرد ما قيل انه
على تقدير كون الاول اتفاقية عامة والثانية لزومية اذا سلم كونها كلية يجب
ان ينتج كما لا يخفى على من له درية بصناعة البرهان فلا يصح قوله انما
ينتجان اذا كانتا لزوميتين (قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة) اي لان سلم استحالة
الحكم باللزوم بين المقدم والتالي وان كان الطرفان محالين فاقبل اي استحالتها
على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر
الى استحالة في نفسه فلا تدافع بينهما ناش من سوء الفهم (قوله والمحال
جاز ان يستلزم المحال) وان لم يه جد بينهما علاقة عقلية على ما هو التحقيق

من عدم اشتراط العلاقة في استلزام المحال للمحال فاندفع ما قبل لا كلام
 في جواز استلزام المحال للمحال لكن لا ريب في استحالة استلزام المحال
 لما يستحيل تحققه عند تحققه وههنا كذلك (قوله وهذا) اي المذكور
 من السؤال والجواب غلط اما السؤال فلان اولم يستعمل الى آخره واما
 الجواب فلقوله وكيف الى آخره يعني ان فيه تسليم كونه قياسا ومنع كونه
 منتجا لانتفاء شرائط الانتاج وكيف يصح اعتقاد وقوع قياس في كلامه
 تعالى اهملت فيه شرائط الانتاج وان لم يكن مراده تعالى قياسية ذلك
 وبما حررنا لك تدفع كلا الاعتراضين للسيد اما الاول فلانه ان اراد بقوله
 بل اراد منع كونه قياسا منتجا منع قياسيته فباطل لان الشرائط المذكورة
 شرائط الانتاج لا شرائط القياسية فبانتفائها لا يتحقق القياسية وان اراد
 منع انتاجه ففيه تسليم كونه قياسا الا انه غير منتج لانتفاء شرائط الانتاج
 واما الثاني فلانه مبني على ان يكون لفظ هذا اشارة الى الجواب ويكون
 قوله لان لفظه لو لم يستعمل الخ اعتراضا على التسليم المدلول عليه
 بقوله ولو سلم وقد عرفت انه اشارة الى مجموع لسؤال والجواب بين غلطية
 كل منهما على ترتيب اللف قوله ثم ابتداء (قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما
 آخر الخ) يعني انه كلام منقطع عما قبله والمقصود منه تقرير توليهم
 في جميع الازمنة حيث ادعى لزومه لما هو مناف له ليفيد ثبوته على تقدير
 الشرط وعدمه فمعنى الآية انه انتفى الاسماع لانتفاء علم الخيروانهم ثابتون
 على التولي في الشرطية الاولى للزوم بحسب نفس الامر وفي الثانية ادعائي
 فلا يكون على هيئة القياس فاندفع ما قبل ان الاشكال باق بحاله اذ لو كان
 هاتان الشرطيتان حقتين لكان استلزام علم الله تعالى للاسماع واستلزام
 الاسماع للتولي ثابتين ويلتزم منهما قياس اقتراني ينتج للمحال (قوله
 يجوز ان يكون الخ) يعني ان التولي بمعنى الاعراض عن الشيء كما هو
 اصل معناه لا بمعنى مطلق التكذيب والابكار عن الحق فحينئذ يجوز ان
 يكون لو بمعناه المشهور ويكون المقصود منه الاخبار بان انتفاء الثاني
 في الخارج لانتفاء الاول فيه كالشرطية الاولى ولا ينتظم منهما القياس
 اذ ليس المقصود منهما بيان استلزام الاول للثاني في نفس الامر لبستدل
 بل اعتبار السببية والزم بينهما لعلم المسيية والمزومية بين الانتفائين
 المعلومين في الخارج (قوله وعدم الانتفاء) كانه عطف التفسير لما قبله لا مادة

ان الاعراض ههنا على لاحسى (قوله لم يتحقق منهم التولى والاعراض)
لان الاعراض عن الشئ فرع تحققه (قوله ولم يلزم من هذا تحقق الانتقاده)
لان الانتقاده للشئ وعدم الانتقاده لبس على طرفي النقيض بل كالعَدول
والتحصيل لجواز ارتفاعهما بعدم ذلك الشئ (قوله لانسلم ان الخ) لانه يجوز
ان يكون ذلك بسبب عدم الاهلية للاسماع وهو داء عضال وشر عظيم قال
الله تعالى فذكر ان نفعت لذكرى قوله لبس خرافيه وان كان خيرا له فلا يكون
مخالفا لما هو المشهور ان من النعمة ان لا تقدر * قال قدس سره فيه بحث
الخ * والجواب ان في الامر الاول كمال ذمهم وتوبيخهم حيث صار الاسماع
الذي هو سبب لعدم التولى سببا لتوليهم بناء على فرط عنادهم وتضييعهم
الاهلية والاستعداد كانه قيل جميع اسباب التولى وشرائطه متحقق
فيهم الا الاسماع ولو اسمعهم لتولوا * قال قدس سره بخلاف دوام التولى
الخ * يعني بخلاف ما اذا جعل من قبيل لولم يخف الله لم يعصه فان المدلول
حيث دوام التولى وهو يفيد كمال ذمهم * قال قدس سره فان قلت الخ *
هذا انما يريد لو اريد لتولوا عما سمعهم اما لو اريد لتولوا عن الحق وانكروه
فانه متحقق على التقديرين لانهم صمم بكم ثابتون على التكذيب والانكار
اسمعهم الحق او لم يسمعهم اما على تقدير عدم الاسماع فظاهرا واما
على تقدير الاسماع فلانهم ينكرونها عنادا قال الله تعالى ويحدوا بها
واستيقنتها انفسهم * قال قدس سره لاسمعهم للطف بهم الخ * فسر
الاسماع باللفظ وهو ما يقرب العبد الى الطاعة ويبعده عن المعصية
لانه لا يمكن تفسيره بالاقدار على السماع لحصوله ولا بخلق السماع فيهم
بالخير لانه لا يعتبر في الشرع ولا يترتب عليه التجاة ولا بتوسط اختيارهم
لكون الافعال الاختيارية مخلوقة للعبد عند المعتزلة فالمراد خلق اسباب
السماع وهو اللطف * قال قدس سره لما نفع فيهم اللطف * اي الثبوت على
التكذيب والانكار كما كانوا قبل اللطف فلا يرد ان عدم نفع اللطف فيهم
فرع تحقق اللطف فكيف يصح قوله وهذا مستمر على تقدير اللطف
وعدمه * قال قدس سره قلت هو ايضا محمول على الاستمرار * لا يخفى
انه لا حاجة على هذا الوجه الى الحمل على الاستمرار بل هو محمول على الاستعمال
المشهور يعني انه لم يبق عن ارتدادهم عن الحق الانتفاء اللطف ومحى
الايات حتى لو تحقق تحقق ويمكن حمله على طريق الاستدلال فانه

ينتج حينئذ لو علم الله فيهم خيرا في انتفاعا باللفظ لا رتدوا ولا شبهة
 في صحته واما الجواب الذي ذكره السيد فتكلف لان التكذيب وعدم
 الاستقامة لبس مطلقا بل هو مقيد بقوله بعد ذلك كما هو الظاهر ولان
 التصديق ينافي للاستمرار على التكذيب والتقييد بالانتفاء للمعتد به
 خلاف الظاهر (قوله واما قوله تعالى ولو جعلناه الخ) في تفسير القاضي
 وقالوا لولا انزل عليه ملك هلا انزل معه ملك يكلمنا انه نبي كقوله لولا انزل
 اليه ملك فيكون معه نذيرا ولو انزلنا ملكا لفضى الامر جواب لقولهم وبيان
 لما هو المانع مما اقترحوه والخلل فيه والمعنى ان الملك لو انزل بحيث عاينوه
 كما اقترحوه لحق اهلاكهم فان سنة الله تعالى جرت بذلك فيمن قبلهم
 ثم لا ينظرون بعد نزوله طرفه عين* ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا
 عليهم ما يلبسون* جواب ثان ان جعل الهاء للمطلوب وان جعل للرسول
 فهو جواب اقتراح ثان فانهم تارة يقولون لولا انزل عليه ملك وتارة يقولون
 لو شاء ربنا لانزل ملائكة والمعنى ولو جعلنا قريتنا ملكا يعاينونه او الرسول
 ملكا لمثلناه رجلا كما مثلنا جبريل عليه السلام في صورة دحية الكلبي فان
 القوة البشرية لا تقوى على رؤية الملك في صورته وانما رآهم كذلك الافراد
 من الانبياء بقوتهم القدسية وللبسنا جواب محذوف اي ولو جعلناه رجلا
 للبسنا اي خلطنا عليهم ما يخلطون على انفسهم فيقولون ما هذا الا بشر
 مثلكم انتهى ولا يخفى عليك بعد التدبر فيما نقلناه ان كلمة لوهنا مجرد الربط
 والتعليق ليفيد ابداء المانع لما اقترحوه ويكون جوابا عما اقترحوه واما ما قاله
 الشارح رحمه الله من انه لاستمرار الجزاء على تقدير الشرط وعدمه
 فلا مدخل له في الجواب عن اقتراحهم وكذلك كونها على اصلها اعني
 امتناع الثاني لامتناع الاول او بالعكس اذ ليس المقصود ههنا بيان السببية
 بين الانتفائين المعلومين ولا الاستدلال بانتفاء اللبس على انتفاء كونه رجلا
 ومنه على انتفاء كونه ملكا فان جواب اقتراحهم يحصل بمجرد ابداء المانع
 ولا حاجة فيه الى اعتبار امتناع الثاني لبقيد امتناع الاول (قوله فيلزم
 عدم الثبوت ام) اي عدم ثبوت الشرط والجزاء اما عدم ثبوت الشرط
 فظاهر واما عدم ثبوت الجزاء فلكونه معلقا على الشرط الغير الثابت
 والتعليق لا يدل على عدم ثبوت شيء منهما لانه يقتضي كونهما على خطر
 الوجود لا القطع بعدم الثبوت* قال قدس سره واليه اي الى كونه مرادا*

* قال قدس سره ولو كان بالصين الصواب ولو يكون في وقت الطلب *

* قال قدس سره كانه لم ينظر اذ * البارق غيم يظهر منه البرق ببغداد متعلق بطرين الوهن ليله فيها غيم او نصف الليلة مالهين ومالي تعجب محصل بمادل عليه الكلام اي طرين فاخذت اسكنها وهي لاتسكن ثم اأودها وهي تدافعي الى ان قضيت من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها العجب افويقا نهر عابئة عنها وتمنت لها ورغبت عن الفرات وهي حاضرة حولها تراب لها دعاء على الابل اي لاشربت الماء بل لها بدل الماء التراب انيق وجمال بيان للضمير في لها والكرخ ولاية بغداد اي ان كنت في ولاية بغداد فاني عطشان الى وطني فهل جئت ايها البرق قطرة عن ماء بلدي وهي المعرة (قوله في الجهد والهلاك اه) يقال فلان يغت فلا تا اي يطلب ما يؤديه الى الهلاك كذا في الكشف فالهلاك مأخوذة في مفهوم الغت فلا يرد ما قبل ان الصواب اولان الغت معناه الفساد والمشفة او الهلاك والاثم على ما في القاموس ولا يجوز ارادة معنيين من لفظ واحد (قوله لقصد استمراره) اي للاشارة الى استمرار الفعل لان اللفظ مستعمل فيه (قوله فيما مضى) اذا الجزاء ماض ولو لا يقلب الماضي الى المضارع قوله وقتا فوقتا لان المضارع يدل على الاستمرار التجدي لتجدد زمان الاستقبال (قوله لانه كان اه) وفيه تعكيس امر الالية فقصد الاشارة الى ما ارادوا توخي خالفهم عليه واستهجاناله ولذا عبر عن الموافقة بالاطاعة وانما قلنا ان اللفظ لبس مستعملا فيه بل هو من مستبغات التراكيب بايراد صيغة المستقبل كالعرض في قوله تعالى لن اشركت ليحبطن ٤٤ لك بايراد صيغة الماضي لان المقصود من الآية نفي الاطاعة في الكثير لانني الاستمرار لاطاعته في الكثير (قوله بدليل قوله تعالى اه) متعلق بقوله كان في ارادتهم ووجه الاستدلال ان المراد من الكثير الحوادث التي تحتاج الى الرأي وهي كثيرة في نفسها وان كانت قليلة بالنسبة الى الحوادث التي لا تحتاج الى الرأي فالمعنى لو يطبعكم في الحوادث التي تحتاج الى الرأي بان يعمل على رأيكم فيها وهذا هو استمرار عمله على ما ينصوبونه (قوله بعد قوله اه) انما قال ذلك ليظهر ان مقتضى الظاهر الله مستهزئ عدل عنه الى المضارع لافادة الاستمرار التجدي والله مستهزئ وان كانت دالة على الدوام بمعونة المقام الا ان الاستمرار التجدي ابلغ (قوله ليكون المعنى اه) هذا بيان لحاصل المعنى وما يؤول اليه

وكذا ما في المفتاح لما عرفت من ان المعنى ان انتفاء عنكم بدبب انتفاء
اطاعتكم في كثير من الامر وذلك لان الاطاعة في كثير من الامر تستلزم
الاستمرار الاطاعة فان اعتبر النفي المستفاد من كلمة لو مقدا على الاستمرار
كان مأل المعنى انتفاء استمرار الاطاعة وان اعتبر الاستمرار مقدا على النفي
كان ماله استمرار انتفاء الاطاعة ووجه آخر وهو انه ان كان في كثير متعلقا
ببطيعةكم كان ماله الى انتفاء استمرار طاعتكم وان كان متعلقا بالنفي المستفاد
من كلمة لو كان ماله الى استمرار امتناع طاعتكم * قال قدس سره فظاهر *
لان استفادة المعاني من الالفاظ على وفق ترتيبها * قال قدس سره
واما موافقة المخ * لا يخفى ان موافقة اياهم اما بالوحي او بالاجتهاد وهو
ايضا وحي عند من يجوز له الاتيان عليهم السلام لامتناع تقريرهم على الخطاء
وعلى كل تقدير لا موافقة لرأيهم فالتب عليه الصلوة والسلام مستمر على امتناع
طاعتهم وانه لو اطاعهم في شيء لوقعوا في الغت والامر بالمشاورة له لمجرد
تطبيب قلوبهم (قوله وللثاني ايضا وجه) بناء على ان البليغ يصور المعاني
الاصلية اولا في الذهن ثم يعتبر فيها الخصوصيات والمزايا فالتب والاثبات
مقدم في الاعتبار على الاستمرار وعدمه (قوله الخطاب الخ) ففي التخصيص
تسليط للرسول عليه السلام وفي التعميم تفضيح اياهم بظهور شناعة حالهم
على كل احد (قوله اروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى اذ وقفوا على النار
يحمل ثلثة اوجه الاول ان يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم
موقوفون الى ان يدخلونها والثاني ان يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم
بمعنى انهم وقفوا فوق النار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا
من وقفت الدابة والثالث انهم عرفوها من وقفته على كلام فلان علمته معناه
قوله وجوابا لمخنف) وكذا مفعول ترى اي لوترى الكفار في وقت وقوفهم
ولا يجوز ان يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذوا رؤية عن الاستعمال الشائع
اغنى الظرفية والادراك البصري من غير ضرورة (قوله رأيت امرافطيعا)
يقصر العبارة عن تصويره قدر الماضي على طبق انكشاف رعاية لمقتضى
الظاهر في لو موافقة لقوله تعالى * لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم *
(قوله فهذه الحالة) اي رؤية الكفار في تلك الاوقات بدليل قوله فاستعمل
لو وقال السيد في شرح المفتاح وهذه الامور انما تقع في الآخرة وفسرها
في الحاشية بقوله يعني ان وقوفهم على النار وكونهم ناكسين رؤسهم

وكونهم موقوفين عند ربهم امور مستقبلة توجد يوم القيمة لكنها تحقق
 وقوعها نزلت منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها لو واذا لمختصتان
 بالماضي كانه قبل هذه احوال قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتها
 وحيث كان المناسب ان يقول ولورأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل
 تنبيهها على نكتة اخرى وهي ان اللفظ المستقبل الصادر عن لاخلافه
 في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه انتهى ويرد عليه ان كون
 هذه الامور بمنزلة الماضي يقتضى التعبير عنها بصيغة الماضي وادخل
 اذ عليها لاستعمال لوفاته انما يترتب على تنزيل الرؤية المستقبلية بمنزلة
 الماضي وانا لانسلم ان المناسب لكون تلك الامور متحققة ان يقال لورأيت
 قوله قد انقضى هذا الامر اي رؤيتهم في تلك الاوقات قوله هكذا ينبغي الخ
 يعنى ينبغي ان يفهم ان ما هو منزل بمنزلة الماضي هو اصل الرؤية لتحقيق
 وقوعه والذي فرض وقوعه وادخل عليه لو هو الرؤية بالنسبة الى
 المخاطب كما يدل عليه قوله لكنك مارأيت وفي شرح المفتاح وانت لورأيتها
 رأيت العجيب فاندفع ما يقال ان خبر الصادق يدل على تحققه واما فرض
 الصادق فلا لان المفروض انما هو النسبة الى المخاطب واما اصل الرؤية
 فذكر لا على وجه الفرض فدخل لويجعل اصل الرؤية المستقبلية
 بمنزلة الماضي وكذا اندفع ايضا ما يقال ان تنزيل المضارع بمنزلة الماضي
 في التحقيق ينافي دخول الدالة على الامتناع لان الامتناع باعتبار الاسناد
 الى المخاطب والتحقيق لاصل الفعل فذكر لويعدل على ان الرؤية بمثابة
 من الغطاعة يمتنع معها رؤية المخاطب (قوله في احد قولي البصريين)
 وهو لزوم وقوع الماضي بعد رب دون القول الاخر لهم وهو جواز وقوع
 الحال والاستقبال بعدها يدل على ذلك تفريعه على ما تقدم بقوله فقوله
 * ربما يود الذين الخ * (قوله والفعل المتعلق به رب محذوف) لانه حيث
 لا يجوز تعلقه بيود ولا بد له من فعل يتعلق به على ما ذهب اليه الجمهور
 من كونه حرف جروا وما على مذهب الاخفش واختاره الشيخ الرضى
 من كونه مبتدأ لا خبر له والمعنى قليل او كثير وداد الذين كفروا فلا حاجة
 اليه (قوله من التعسف) لان المعنى على تقليل ودادهم لا على تقليل شيء
 يودونه الا ان يراد رب شيء يودونه من حيث انهم يودونه (قوله وبترا نظم)
 اي قطع قوله تعالى * لو كانوا مسلمين * عما قبله (قوله ورب ههنا لتقابل

النسبة) في الحديث لا يزال الرب يرحم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيمتنون الاسلام (قوله لتقليل النسبة) اي للتقليل بالنسبة الى اصل زمان ذهاب عقلهم من الدهشة (قوله مستعارة للتكثير) اي مستعارة بالنسبة الى اصل الوضع وان شاع استعماله في التكثير حتى التحق بالحقيقة (قوله نقلت من التقليل الخ) فان التقليل في الماضي يلزمه التحقيق (قوله على ان لو الخ) متعلق بمحذوف اي محذوف بناء على ان لو لا تمنى والجملة في موضع الحال اي قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز ان يكون للشرط والجواب محذوف اي لو كانوا مسلمين ليجوا من العذاب (قوله بعد فعل يفهم منه الخ) في المغنى واكثر وقوع لو المصدرية بعد وداوود وقد تقع بدونهما (قوله لاستحضار الصورة) واعلم ان استحضار الصورة غير حكاية الحال فانه احضار للصورة من غير قصد الى الحكاية والنقل فلا ينافي هذا لما في الرضى في بحث اذا واذا من انه لم يثبت حكاية الحال المستقبل كما ثبت حكاية الحال الماضية (قوله ولا نكذب) قرئ بالرفع اي ونحن لانكذب وبالنصب اي وان لانكذب (قوله متقاولين بتلك المقالات) اي يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكننا مؤمنين الآية* (قوله كقوله تعالى ولو انهم آمنوا الآية) في تفسير القاضى لثوبة من عند الله خير جواب لو واصله لا يثبوا ثوبة من عند الله خير اللهم مما شروا به نفسهم حذف الفعل وركب الباقي جملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة والجزم بخبريتها وحذف المفضل عليه اجلالا للمفضل من ان ينسب اليه انتهى دفع بقوله واصله الخ اشكالين لفظي وهو ان جواب لو انما يكون فعلية ماضوية ومعنوية وهو ان خيرية المثوبة ثابتة لا تعلق لها بايمانهم وعدمه ولا جل هذين الاشكالين قال بعض النحاة ان اللام جواب قسم محذوف والتقدير ولو انهم آمنوا واتقوا لكان خيرا لهم والله لثوبة من عند الله خير لهم والمصنف وصاحب الكشف اخبر انه الجزاء لتضمنه البلاغة مع قلة الحذف والماضوية في جواب لو اعم من ان تكون حقيقة او تأويلا ومعنى قوله وركب الباقي جملة اسمية ان النصب لما كان دالا على الفعل والفعل على الحدوث عدل عنه الى الرفع وركبت الجملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة فان الفعل لدلالته على الزمان يفيد حدوث مدلوله اعني الحدث وحدث النسبة ايضا لتلازمهما فاذا عدل الى الاسم نقض الغبار

الحدوث ليتوسل به بمعونة المقام الى الثبات والدوام كان مدلول الجملة الاسمية
ثبوت المثوبة وثبات نسبة الخيرية اليها الا انه لما كان المقصود ههنا ثبات
المثوبة ودوامها تحسيرا لهم على حرمانهم المثوبة الدائمة وترغيبا لمن
عداهم في الايمان اكتفى به ولم يتعرض لثبات نسبة الخيرية اليها فاندفع
ما قيل انه لا يدل على ثبات المثوبة بل على ثبات الخيرية لها (قوله واما
تنكيره) اى اراد المسند نكرة وهذا في مقام يصح للتكلم اراده معرفة
ونكرة ولا يكون ذلك الا بالتعريف باللام او الاضافة وهما يجيئان للجنس
والعهد والتعريف الجنسي قد يفيد الحصر والتكثير يكون لافادة عدم
الحصر المستفاد من التعريف الجنسي وعدم العهد المفاد بالتعريف
العهدى والمراد ارادة عدمهما فقط فان الاطلاق قد يكون دليل التقييد
فلا يرد ان في قولنا هو البطل المحامى ووالدك العبد ارادة عدمهما متحققة
مع تعريف المسند فان المراد في المثالين شئ زائد على ارادة عدمهما وهو
الاتحاد والاشتهار ولا ان تلك الارادة متحققة اذا اورد المسند مضمير
او اسم اشارة او علما او موصولا مع عدم التكثير على ان الاطراد والانعكاس
غير لازم وانما لم يقل مع عدم ارادتهما لان عدم الارادة ليس مقتضيا لشئ
فان غير البالغ يورد التكثير لاداء اصل المعنى مع عدم ارادته لشئ منهما
(قوله ويدخل فيه) اى فى قوله واما تنكيره فلا رادة الخ حكاية المنكر
من حيث انه منكر لان الحكاية نقل كلام الغير مع استبقاء صورته ولا شك
ان استبقاء البالغ الصورة السابقة اعنى التكثير مع علمه بجهة التعريف
انما هو لاستبقاء المعنى الذى قصده المتكلم من التكثير من ارادة عدم
الحصر والعهد او التفخيم او التحقير او غير ذلك وفيه تعريض لصاحب
المفتاح حيث جعل قصد حكاية المنكر مقتضيا برأسه بان مقتضى حكاية
كل شئ هو مقتضى ذلك الشئ وليس الحكاية امر يقصده البالغ بذاته
انما يقصده لاستبقاء ذلك المقتضى فالمراد بقوله فلا رادة عدم الحصر
والعهد او التفخيم الخ اعم من ان يكون ابتداء او حكاية ولو كان الحكاية
مقتضية برأسها لوجب ذكرها فى سائر الاحوال فاندفع اعتراض السيد
بان كل واحد من القصدين مستقل باقتضاء التكثير فلا وجه لادخال احدهما
فى الآخر * قال قدس سره منهم من ذهب الخ * هذه العبارة الى قوله
من ذهب سبويه زائدة لا فائدة فيها كما لا يخفى * قال قدس سره وبالجملة

لبست المسئلة الخ * لا يخفى ان ما نقله عن الرضى من الحكم بالاولوية يدل على جواز كون كم مبتداً وما بعده خبره فلعل الجواز متفق عليه انما الخلاف في الوقوع * قال قدس سره و انت تعلم الخ * في شرحه للمفتاح ان للمساكني رحمه الله تعالى ان يحمل قوله تعالى * ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة * وقولك مررت برجل افضل منه ابوه على القلب (قوله لاستلزام الحكم الخ) يتجه عليه انه يستلزم ان يكون الاصل في المحكوم به التعريف لان الحكم على الشيء يستلزم العلم بالطرفين ومنشأ غلطه عدم الفرق بين التعريف والعلم (قوله ان العلم بحكم من احكام شئ) اى من حيث انه حكم له وحال من احواله (قوله وهذا وهم الخ) خلاصته انه ان اراد الشيوخ من حيث المفهوم فلا نسلم وجوده في الاسم الذي يخصه الوصف وان اراد الشيوخ من حيث الوجود فلا نسلم انتفاءه في الفعل وما قيل في دفعه من ان الفعل يدل على الطبيعة بلا شرط شئ فلا يلاحظ معها الوحدة فلا شيوخ فيها لانه فرع ملاحظة الوحدة الشائعة بخلاف النكرة فانها تدل على الوحدة الشائعة فيناسب الاول التقييد لكونها مطلقة عن الوحدة والكثرة بل عن جمع القيود ويناسب الثانى التخصيص الدال على نقص الشيوخ المفهوم من دلالة على الوحدة المبهمه فلا يدفع اعتراض السارح رحمه الله لان الشيوخ ليس لازماً للوحدة التى فى النكرة فى الذهن بل فى الخارج وكذلك مفهوم الفعل * قال قدس سره لان الفعل يسند اولا الخ * لان النسبة الى الفاعل جزء من مفهوم الفعل والنسبة الى المفعولات خارجة عنه * قال قدس سره ثم يسند ثانياً * لان المسند هو المقيد والالكان التخصيص بالاضافة او الوصف بيان تغير * قال قدس سره وهذا انقدرا الخ * ولا يلزم وجود الشمول فى جميع افراد الاسم (قوله بحسب الذات) اى الذات التى يصدقان عليها واحدة فى الوجود الخارجى اى الاصيل مع تغايرهما بحسب المفهوم فى الوجود الذهنى اى الظلى كما تقرر فى محله (قوله حال كونه) يشير الى ان الجار والمجرور وقع حالا عن عمرو والمنطلق لكونه مفعولاً به معنى المماثلة المفهومة من لفظ نحو ولا حاجة الى ما قيل انه حال عن المعطوف على المضاف اليه لخبر المبتداً اعنى نحو والحال عن المبتداً او عن المعطوف على خبر المبتداً واقع فى عبارات المصنفين نص عليه السارح رحمه الله فى شرح الكشاف فى سورة آل عمران على ان شهادته

لاتوافق دعواه (قوله تمهيداه) أي لبس التقييد احترازا * قال قدس سره مناف لذلك الاطلاق عدم المناقاة بين عبارتي الايضاح ظاهر لانه قل بعد قوله فلا فائدة السامع اما حكما على امره * تفسير هذا انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما باتصافه باحديهما دون الاخرى فاذا اردت ان تخبره بانه متصف بالاخرى فتعتمد الى اللفظ الدال على الاولى وتجعله مبتدأ وتعتمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما اذا كان السامع اخ يسمى زيدا الى آخر ما نقله السيد فاذا كان هذا تفسيرا لما قبله كان ذلك الاطلاق مفسرا بهذا التقييد فلا مناقاة ولذا اقتصر الشارح رحمه الله على ابقاء عبارة التخصيص عما يشعر به عبارة الايضاح وانما قال بأبي عنه لانه يمكن ان يقال ان الايضاح كالشرح لهذا الكتاب فيكون اطلاقه ايضا محمولا على ذلك التفسير * قال قدس سره وحكمه بانه يمتنع الحكم الخ * مراد المصنف رحمه الله من قوله على من لا يعرفه المخاطب اصلا من لا يعرفه المخاطب بالوصف الذي جعله عنوانا اصلا لا بخصوصه ولا بوجه ما ولا شك ان عدم معرفة المخاطب للمحكوم عليه بالعنوان الذي جعل مرآة لاجضاره يوجب امتناع الحكم عليه فلظهور انه قاع هذا البحث لم يتعرض الشارح رحمه الله له * قال قدس سره في المعنى لا في اللفظ * فانه تجري عليه احكام المعرفة كما مر * قال قدس سره في المؤدى * لا في مدلول اللفظ فان مدلوله الجنس المعهود باعتبار مطابقتها لفرد لا بعينه بخلاف النكرة فان مدلولها فرد لا بعينه * قال قدس سره فلا مناقاة بين ان يكون اه * لان معرفته باعتبار مفهوم الجنس المضاف وعدم معرفته باعتبار مطابقتها لفرد ما في الخارج * قال قدس سره لان المسند حينئذ في الحقيقة اه * يعني ان المسند على تقدير عدم معرفته بان له اخافى الخارج مفهوم اخوك اعني ذاتا موصوفة باخوة المخاطب دون الذات الموصوفة به في الخارج وذلك المفهوم معلوم له بقاعدة اللغة فيكون معنى التعريف الاضافي متحققا فيه وهو الاشارة الى امر معهود عند المخاطب وان لم يعرف ان هناك ذاتا موصوفة بذلك المفهوم في الخارج وانما قال في الحقيقة لان الظاهر من اللفظ كون المسند تلك الذات الموصوفة في الخارج بناء على ان الشائع استعماله فيما اذا عرف المخاطب ان له اخافى الخارج * قال قدس سره وما قولك اخوك زيدا *

يجوز ان يكون استينافا وان يكون معطوفا على مقدر مفهوم من السابق
 اي هذا يعني ان جواز ارادة المعنيين انما هو في زيد اخوك واما اخوك زيد
 فلا يراد به المعنى الاول اذ الفائدة في حمل المعين على المبهم لا كون المعين
 وصفه ولا كونه متحداه بل تتعين ارادة المعنى الثاني فلا بد فيه من معرفة
 المخاطب ان له اخا في الخارج فيكون الاضافة اشارة الى تلك الذات الموصوفة
 بالاخوة في الخارج المعلومة للمخاطب بمطابقة المفهوم الجنسي له ويكون
 فائدة الحمل اتحاد زيد بتلك الذات وحاصل توجيهه قدس سره انه ليس معنى
 قوله سواء عرف ان له اخا ولم يعرف عرف هذا المفهوم اولم يعرف هذا
 المفهوم حتى يتنافى الاطلاق المذكور سابقا بل معناه عرف ان له اخا
 في الخارج اولم يعرف ان له اخا فيه وهذا لا يتنافى معرفته المفهوم الجنسي
 فاندفع البحث الاول وان المراد بالامتناع الامتناع الوقوعي فاندفع الثاني
 هذا غاية تنقيح كلامه ولا يخفى ما فيه من التكلف لان المتبادر من قوله
 سواء عرف ان له اخا اولم يعرف النسوية بين معرفة مفهوم ان له اخا وعدم
 معرفته ومن الامتناع الامتناع الذاتي على ان ذلك لا يدفع المناقاة بين
 ما ذكره المص رحمه الله بقوله باخر مثله وبين المذكور في كتب النحو
 كما لا يخفى فالحق ما ذكره الشارح رحمه الله في دفع المناقاة وما ذكرناه في دفع
 البحث الثاني * قال قدس سره نعم قد يقصد به الجنس الخ * يعني
 ان الفرق بين زيد اخوك و اخوك زيد اذا قصد العهد الذهني بانه يصح
 في الاول دون الثاني واما اذا قصد به الجنس او الاستغراق مبالغة بادعاء
 انه الجنس كله او كل الافراد كما فرق بينهما في المعرف باللام * قال قدس
 سره وجوابه ان من في السؤال الخ * لا يخفى ان تقرير السؤال على مذهب
 سبويه لا يناسب قوله اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب فانه ينادى
 بان الغرض الحكم على التائب بمعين كانه يسأل هل التائب زيد او عمرو
 والجواب حينئذ التائب زيد وانما يناسب التقرير المذكور كون السامع طالبا
 للحكم على معين بالتائب وحينئذ الجواب زيد التائب فالنظر غير مندفع
 والتحقيق ان السامع بعد علمه بان انسانا من اهل بلدك تاب سؤاله بمن هو
 سؤال عن تعيين ذلك التائب سواء كان من مبتدأ او خبرا ولذا اختلفوا
 في جواز الامرين ولو كان المعنى مختلفا لما صح ذلك ويؤيد ذلك انه لا فرق
 بينهما في الترجمة الفارسية بان يقال كبست آن تائب وآن تائب كبست

٣١٤ جواز ادخال نسخة

وانه يجوز ان يقال في جوابه زيد التائب والتائب زيد لا فائدة كل منهما تعيين
 التائب قال الله تعالى * فمن ربكما يا موسى * قال ربنا الذي اعطى كل شئ
 خلقه * وقال الله تعالى * من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذي
 انشاها اول مرة * وقال الله تعالى * ولئن سألتهم من خلق السموات
 والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم * فانها من قبيل التائب زيد
 وقال تعالى * من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم * وقال تعالى
 * من يكلؤكم بالليل والنهار قل الله يكلؤكم * وقال تعالى من يبدؤ الخلق
 ثم يعيده قل الله يبدؤ الخلق ثم يعيده * فانها من قبيل زيد التائب وقال تعالى
 * ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله * وقال تعالى
 * قل من يرزقكم من السموات والارض قل الله * محتملا للتقديرين
 وانما اختار صاحب الكشف زيد التائب لموافقته لقوله تعالى * اولئك هم
 المفلحون * ولانه اكثر وقوعا في القرآن ولان الاصل ان يجعل الذات
 مبتدأ والوصف خبرا لانه لا يجوز في جوابه انائب زيد وكلام صاحب
 المفتاح يشير الى اختيار التائب زيد لان المناسب لطلب التعيين ان يجعل
 ما يفيد خبرا واما ذكرنا ظهرا ان ما في شرحه للمفتاح من ان الكلام في ان السامع
 اذا علم ان احدا اتى عليه او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من الذي
 اتى علي او من المنطلق طالبا لتعيينه فالذي يصلح للجواب عنه هو زيد
 الذي اتى عليك وزيد المنطلق ام الذي اتى عليك زيد والمنطلق زيد
 وكلام المصنف رحمه الله يعيل الى الثاني وقد صرح جارا لله وعبد القاهر
 بخلافه واتفقا على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك ناب ثم استخبرت
 من هو فجوابه زيد التائب محل نظر الا ان يقال ان معنى يصلح يختار لان الصالح
 عند البلغاء هو المختار * قال قدس سره منقوض بقولهم اه * لان معنى
 من قام زيد قام ام عمرو فينبغي ان يجاب بزيد قام * فان قدس سره لا لمطابقة
 المعنوية * لان معنى من قام اقام زيد ام قام عمرو لان الاستفهام بالفعل اولي
 فيكون السؤال عن فاعل قام فيكون قام زيد مطابقا له * قال
 قدس سره اعترك على معنى قول التكمويين الخ * وهو ان تقديم الخبر
 على المبتدأ يوهم قلب المعنى المقصود بناء على ما قالوا انما يقدم ويحكم
 على ما يتصور ان المخاطب طالب للحكم عليه وعبروا عن هذا المعنى
 بدفع الالتباس * قال قدس سره على ناقد حقيقته * وهو ما مر

في بحث حذف المسند من ان من قام جملة فعلية حقيقة الا ان من قدم
على الفعل لتضمنه الاستفهام فصارت اسمية (قوله بل مبالغا فيه) لان
المقصود قصر الكامل من الجنس فيه وقد جعل مطلق الجنس مقصورا
مبالغة في ذلك القصر كما يدل عليه بيانه بقوله اي الكامل في الشجاعة فيبرز
الكلام الخ فاقبل لا مبالغة في القصر بل في النسبة بواسطة القصر ليس
بشيء (قوله لا تفاوت بينهما الخ) في شرحه للمفتاح وميل صاحب
الكشاف الى التفرقة حيث قال في الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه
انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب
للحوادث هو الله لا غيره (قوله وذلك الخ) اي افادة المعرف بلام الجنس
القصر مطلقا الا انه صور الاستغراق في المسند اليه والجنس في المسند
لان الاصل ان يعتبر في جانب الموضوع الافراد وفي المحمول المفهوم
(قوله على طريقة انت الرجل الخ) يعني انهما على طريقة واحدة في الحمل
على الاستغراق وافادة القصر وان كان الاستغراق في الاول بمعنى الكل
الافراد وفي الثاني بمعنى الكل المجموعي في الرضى من الجوامد الواقعة صفة
قياسا لفظ كل تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها نحو انت الرجل كل
الرجل والوصف بهذا اللفظ كالتأكيد اللفظي فلا يقال انت زيد كل
الرجل اذ ليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ومعنى كل
الرجل انه اجتمع فيه من خصال الخير ما تفرق في جميع الرجال وبما ذكرنا
تبين فساد ما قيل ان كل الرجل معناه كل رجل فانه قد يمي كل المضاف
الى المعرفة لاحاطة الافراد كما في قوله تعالى * كل الطعام كان حلا لبني
اسرائيل * وقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه اذ لا معنى
لتوصيف الرجل بكل رجل سواء اريد منه الجنس او كل فرد على انه يابي
عنه قوله في شرحه للمفتاح على طريقة هم القوم كل القوم يام خالد (قوله
الا حيث يصدق زيد وعمر) الظاهر الا في زيد وعمر اذ لا يصدق لهما
في شيء * قال قدس سره وان كان موضوعا للماهية بقيد وحدة مطلقة الخ *
لا يخفى ان مفهوم فرد ما هو الماهية مع واحد من الخصوصيات على سبيل
البدل وهي حصة من الجنس واتحادها بشيء لا يقتضي اتحاد الماهية
مطلقا به بخلاف المعرف بلام الجنس فان مفهومه الماهية بلا شرط فاذا
اتحدت مع شيء يجب ان لا توجد في غيره والا لم يكن الماهية متحدة به بل

حصّة فليس قول المجيب انه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان بزياده
 من باب اثناء العارض بالمعروض كيف وانه قال في الجواب ان المحمول
 ههنا مفهوم فرد ما فخلاصة جوابه ان المعروف بلام الجنس يدل على
 الماهية بلا شرط واتحاده بشئ يستلزم انحصاره فيه والمنكر يدل على
 حصّة منها واتحادها لا يقتضي الحصر وبما ذكرنا اندفع الوجه الاول
 من النظر وكذا الثاني لان صدق فرد من افراد الانسان على زيد في الخبر
 المنكر يستلزم صدق حصّة منه لا صدق ماهيته وكذا الثالث لان المجيب
 قال باقتضاء صدق الماهية بلا شرط الانحصار لا الصدق مطلقا وكذا
 الحمل لانه لم يقبل بان الاتحاد في الوجود الخارجى يستلزم اتحاد المفهومين
 او تساويهما بل قال بان اتحاد الطبيعة من حيث هي بشئ يستلزم
 حصرها فيه واين هذا من ذاك ولعل وجه النظر الذى اشار اليه الشارح
 رحمه الله تعالى ان ما ذكره المجيب لا يطرد في المصادم لانها بالاتفاق
 موضوعه للماهية من حيث هي للافراد على ما صرح به الشارح رحمه الله
 تعالى في شرحه للمفتاح في بحث تعريف الجنس فليزم ان لا يكون فرق
 بين المعروف والمنكر منها في افادة الحصر والجواب ان افادة تعريف الجنس
 للحصر دليلها الاستعمال وما ذكر ابداء مناسبة معنوية بينهما كسائر النكات
 العربية وبهذا الجواب يسقط وجه نظر السيد ايضا * قال قدس سره
 فانه تعد في هذه الصناعة * فضولا كون معنى الحمل اتحاد المتغايرين ذهنا
 في الخارج ايسر له اختصاص بصناعة دونها اخرى فانه متفق عليه
 ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى لظهور امتناع حمل الخ بلفظ الظهور
 * قال قدس سره والا ينبغي ان يحمل الخ * لا ادري ما وجه هذا الابتغاء
 ولزوم ضياع التعريف الجنسى ممنوع لانه يفيد الاشارة الى الحضور الذهني
 كامر غير مرة ولوضاع ههنا لصاع في كل معرف بلام الجنس لا افادة
 النكرة ما افاده وقيد ظاهرا لا يجدى نفعا على ان ما ذكره لا يجري فيما
 اذا كان المعروف المذكور مبتدأ فان معنى الاتحاد بمفهوم الجنس انما يوجد
 في الاستعمال في الخبر المعروف ولذا قال الشيخ ان الخبر المعروف باللام معنى
 غير ما ذكر * قال قدس سره وينبغي ان لا يسمى قصر الخ * لا يخفى انه
 حيث لا يكون ما ذكره توجيه الكلام القوم فانهم صرحوا بافادة القصر
 * قال قدس سره احتمل ان يكون المبتدأ الخ * لا تنافي بين الاحتمالين

فليكن الكلام مفيد الكلام القصيرين وقوله فيماذا يتميز أحدهما عن الآخر
 ان اراد عدم التميز من حيث المفهوم او من حيث الدلالة فظاهر البطلان لان
 المفهومين يتميزان والبدال عليهما التعريفان وان اراد عدم تميز أحدهما
 عن الآخر اذا كان مراد المتكلم أحدهما واورد المبتدأ والخبر كليهما
 معرفا باللام فنقول انه مفوض الى القرائن كسائر المحملات فلا وجه لهذا
 الاستفسار * قال قدس سره هناك قصر المبتدأ على الخبر اظهر الخ *
 لا يخفى انه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدأ اعم من الخبر كقولنا الناس العلماء
 واما اذا كان الخبر اعم كما في قولنا العلماء الناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على
 العام فلا وجه لجعله مقابلا لقوله وقيل الخ والصواب ان يقال انه اذا كان
 أحدهما اعم فهو المقصور وان كان بينهما عموم من وجه يفوض الى
 القرائن وان لم توجد قرينة فالأظهر قصر المبتدأ على الخبر * قال قدس
 سره لان المعنى ان كل توكل على الله * لا يخفى على النصف ان من يقول
 'توكل على الله' لا يقصد العموم في افراد التوكل والاحاطة بل يقصد
 ان حقيقة التوكل ومفهومه على الله تعالى مع قطع النظر عن وجوده
 في كل الافراد وبعض منها * قال قدس سره بدلالة اللام على الاختصاص
 الخ * في المعنى للام الجارة احد وعشرون معنى أحدها الاستحقاق وهي
 الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله ونحوه بل للمطففين
 ولهم في الدنيا خزي ومنه وللكافرين النار اي عذابها * والثاني
 الاختصاص نحو الجنة للمتقين وهذا الحصر للمسجد والسرير للداية
 الخ فلم يجعل اللام في الحمد لله للاختصاص بمعنى القصر بل للاستحقاق
 وهو الاظهر حيث يفيد قصر استحقاق الحمد على الله تعالى وانه لا استحقاق
 لغيره * قال قدس سره ونحن بماقررناه لك الخ * قد عرفت حال ماقرره
 وماقرره الشارح رحمه الله تعالى (قوله لبس معناه الخ) الفرق بين
 المعنيين ان المقصود في الاول كمال المحبوبة بتزليل محبوبة كل ما سواه منزلة
 العدم وفي الثاني كمال محبة المتكلم بتزليل كل محبة متعلقة بما سواه منزلة
 العدم ولا شك انه لبس المقصود بهذا الكلام ببيان كمال المحبوبة او كمال
 المحبة انما المقصود قصر محبة عليه وانه لبس لغيره نصيب منها ودقة
 هذا المعنى لبس لان ههنا قصر الجنس الخصوص كما توهمه السيد بل
 لان المتعارف في قصر الجنس انه لا يوجد فرد منه في غير المقصور عليه

لا انه لا يوجد جزء منه في غيره وانه ذكر المحبة مطلقا و اراد محبة نفسه
خوفا من الرقباء (قوله مثل زيد المنطلق) في ارادة العهد الا انه في انت
الحبيب نوعي ولذا كان اللام للجنس وفي زيد المنطلق شخصي (قوله وبهذا
سقط الخ) لكون كل واحد من القصرين مخالفا للغرض من الكلام (قوله
ان ثبت له العبودية الخ) فيه اشارة الى طريق استفادة هذا المعنى وهو
ان يعتبر اسناد الخبر الى المبتدأ قبل تعريفه باللام فيكون اشارة الى حضور
الخبر المثبت للمبتدأ في الذهن (قوله لان القصر وعدمه الخ) فيه تنبيه
على انه لا يقال فيما لا يعقل فيه العموم عدم القصر ايضا لان التقابل بينهما
تقابل العدم والملكية (قوله فيما يعقل فيه العموم الخ) بان يكون العقل
عند تصور مفهومه مما يجوز فيه صدقه على متعدد لان القصر عبارة عن
تخصيص امر بامر والتخصيص فرع العموم في نفسه ولولا ذلك لما اعتقد
المخاطب الشركة او القلب او التردد و ليس مراده انه لا بد ان يعتقد
المخاطب العموم والشركة حتى يرد ما اورده السيد من انه لا يوجد في قصر
القلب والتعين (قوله وقيل الاسم الخ) قائله الامام الرازي والجملة
عطف على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم الخ
فانه يفهم منه ان الامر المعلوم باحدى طرق التعريف سواء كان اسما
او صفة يصح ان يكون محكوما عليه بامر آخر مثله اسما كان او صفة
فكانه فان هذا اى صحة كون الاسم او الصفة المعرف محكوما عليه
عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء والمراد بالصفة ههنا ما دل
على ذات مبهممة باعتبار معنى قائم به فقابله الاسم بمعنى ما دل على الذات
فقط او المعنى فقط او الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان
والالة (قوله على امر نسبي) وهو المعنى القائم بالذات (قوله لكونه منطوقا به)
اولا لانه قد يجب تأخير (قوله ومثاله المعنى) اى في الجملة الخبرية كما سيجي
(قوله ورد بان المعنى الخ) يعنى ان تعين الاسم للابتداء والصفة للخبر انما
يثبت بالدليل المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الذات والصفة على الامر
النسبي متعينة وهو ممنوع لان المعنى الشخص الذى له هذه الصفة صاحب
هذا الاسم فما قيل ان النزاع على تقدير هذا المعنى لفظي وهم (قوله
وجوابه الخ) يعنى ان الاحتياج الى التأويل المذكور ناش عن خصوص
المثال المذكور لا عن كون الخبر جامدا لان المقصود الحكم على الذات

المعينة المعلومة بالصفة ولا يمكن ذلك الا بملاحظته باعتبار مفهوم
مجهول اتصاف الذات به كيلا يلزم حمل الشيء على نفسه (قوله لان الجزئي
ما حقيقى اه) لكونه متأصلا في الوجود الذي هو ظرف الحمل والحكم بالاتحاد
انما يصح من جانب ما هو موجود بالتبع بما هو موجود بالاصالة وان كان
الاتحاد من الجانبين (قوله لان الخبراه) هذا الوجه لابن الانبارى والثاني
للسكاكى رحمه الله والشبوت عنده اعم من الوجود والمعنى ان مفاد الكلام
الايجابى المركب من المبتدأ والخبر تقرر بالخبر وحصوله للمبتدأ سواء كان
الطرفان من الموجودات او من المعدومات الممكنة او الاول موجودا
والثاني معدوما بخلاف المنفى فانه لا يتصف عندهم بشئ وانما خص
البيان بالحكم الايجابى لان السلب فرع الايجاب فاذا لم يصح كونه خبرا
في الايجاب لم يصح في السلب ايضا وتقرير الاستدلال ان الخبر ثابت
للمبتدأ اى مدلوله لمدلوله ولا شئ في نفس الامر من الانشاء بثابت لغيره
فلا يكون الخبر انشاء اما الصغرى فظاهرة لان مدلول الكلام المركب
من المبتدأ والخبر ذلك واما الكبرى فلان الانشاء اى مدلوله ليس بثابت
اى متقرر في نفسه اى مع قطع النظر عن المتكلم لانه معان عارضة للمتكلم
وكل ما لا يكون له تقرر في نفسه لا يكون متقرا لغيره فان المنفى الصرف
لا يمكن اتصاف شئ به فان قلت له تقرر في نفس المتكلم فيمكن الاختيار به
قلت الكلام في ان المعنى الانشائى في نفسه لا يمكن الاخبار به لانه بعد ثبوته
في نفس المتكلم وحصوله لا يمكن الاخبار به فلا يقال زيد طالب للضرب
وبما حررنا ظهر اندفاع ما قيل ان اريد بالشبوت في قوله الخبر يجب ان يكون
ثابتا للمبتدأ قيامه به ينتقض بالامور الاعتبارية وان اريد به ان يكون محمولا
عليه مواطاة ينتقض بالحمل الواقعة اخبارا لانه اريد به الحصول والاتصاف
سواء كان حقيقيا او اعتباريا وما قيل لانسلم ان الانشاء لا يثبت له في نفسه
فان الطلب الذي هو مدلول اضرب ثابت قائم بنفس المتكلم وغير الثابت
انما هو متعلقه لان المراد بالشبوت في نفسه تقرر مع قطع النظر عن المتكلم
وكذا ما قيل لانسلم ان ما لا يثبت له في نفسه لا يكون ثابتا لغيره لما تقرر
ان ثبوت شئ لشيء انما هو فرع ثبوت المثبت له لا ثبوت المثبت نحو زيد انجى
لان ذلك انما هو في الثبوت بمعنى الوجود لافي الثبوت بمعنى التقرر ضرورة
ان المنفى لا يثبت لشيء وكذا ما قيل انه ينتقض الثبوت بالاخبار الايجابية

او انتر اعيان نسخة

الجارية على المستحبات فانها غير ثابتة في انفسها مع ثبوتها للغير لانها
 في صورة الايجاب وليست بثابتة حقيقة ضرورة ان المنى الصرف
 لا يتصف بشئ نعم يرد عليه ما ذكره الشارح رحمه الله من ان ثبوته وحصوله
 للمبتدأ انما هو في الخبر الذي هو جزء القضية دون مطلق الخبر فان اللازم
 فيه ان يكون مسندا والاسناد اعم من الثبوت فانه متحقق في قولك اضرب
 زيدا من غير حصول طلب الضرب للمخاطب واتصافه به فكذا في زيد
 اضرب به ولا فرق بينهما الا باعتبار ان الثاني يفيد التحقيق لتكرار ايقاع
 الضرب على زيد بخلاف الاول كما ذكره السكاكي رحمه الله ان قولك زيد
 عرفت او عرفته بالرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا * قال قدس سره
 على معنى انه يجب اه * اي لم يرد به وقوع النسبة حتى يرد ما ذكره الشارح
 رحمه الله تعالى من ان هذا لوجوب مختص بالقضية الموجبة بل اريد به
 النسبة الحكمية اي يجب ان يكون الخبر مرتباً بالمبتدأ بان يتصور
 حصوله له سواء كانت مرفوعة بان يكون الحكم بالسلب او موصوغة
 بان يكون الحكم بالايجاب او مشكوكا فيها بان لا يحكم بشئ منهما فيشمل
 جميع صور الاخبار هذا وقد عرفت فيما حررناه انه يمكن ان يراد به الوقوع
 الايجابي كما هو المتبادر بناء على ان ما ذكره الكلام الايجابي المركب من المبتدأ
 والخبر ذلك * قال قدس سره مما لا ينبغي ان ينزع فيه * قد عرفت
 بما حررناه انه يمكن النزاع فيه فان الواجب في الخبر الاسناد واما كونه
 على وجه الثبوت والاتصاف فكلا سواء فسر الثبوت بالوقوع او بالنسبة
 الحكمية فانه بكل المعنيين انما يجب في القضية الموجبة * قال قدس سره
 ينسب اليه اه * فيه انه ان اراد ان يكون مدلوله الصريح حالا من احواله
 فيجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة خبرا في نحو زيد قام ابوه لان قيام الاب
 ليس حالا من احوال زيد وقد اعترف السيد به في تعريف الدلالة وان اراد
 اعم من مدلوله الصريح والضمني فلا شك ان قولنا زيد اضرب به يدل
 على كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كون
 زيد بحيث قام ابوه على ان مختار الشارح رحمه الله تعالى كما سيجي في تعريف
 الدلالة ان فهم المعنى وان كان صفة للمعنى الا ان فهم المعنى من اللفظ
 صفة اللفظ في زيد اضرب به وان كان طلب الضرب صفة للمتكلم لكن
 طلب ضرب زيد صفة لزيد وحالي من احواله * قال قدس سره وهذا

فرق اه * قد عرفت ان لافرق بينهما الا باعتبار دلالة الذي على التحقيق
دون الاول ولو سلم ان الثاني يقتضي اسناد حال من احواله فالحال اعم
من ان يكون صريحا او ضمنا * قال قدس سره ولذلك صرحوا اه * هذا
التصريح انما هو في الجملة الخبرية الواقعة خبرا والشارح رحمه الله معترف
بانه لا بد من الشبوت فيها انما النزاع فيما اذا كانت الجملة الانشائية خبرا * قال
قدس سره في استفاد من لفظ اضربه اه * يعني ان في زيد اضربه مبالغة ليست
في اضرب زيد الا انه يفيد طلب الضرب مع الاستحقاق له صرح به في شرح
المفتاح وحواشيه وفيه ان استحقاقه قوله اضربه لا يقتضي وقوع ذلك القول
حتى يستفاد منه طلب ضربه وحيث ظهر ركازة تقدير مستحق لان يقال فيه
اضربه لان مقصود القائل من قوله زيد اضربه تحقيق طلب ضرب زيد لا افادة
كونه مستحقا للقول المذكور * قال قدس سره بعض النحاة اراد به الشيخ
الرضي * قال قدس سره و اشار به الى مانقله الشارح رحمه الله تعالى *
من ان وقوع الانشاء خبرا كثير في كلامهم والتقدير تعسف * قال قدس
سره وقد عرفت * ما فيه من انه ليس تعسفا محضا ولا بد من التقدير ليكون
الخبر حالا من احوال المبتدأ * قال قدس سره ان انتفاء مانع مخصوص *
وهو كونه معرفا او مخصوصا للمبتدأ * قال قدس سره فقد اجيب التأويل *
يعني انه اوجب التأويل فيهما لمانع غير ما ذكره في الصفة والصفة فليكن
في الخبر ايضا مانع آخر يوجب التأويل كوجوب كونه حالا من احوال
المبتدأ (قوله وليس بثابت للمبتدأ) هذا الكلام يدل على انه جل الشبوت
في قوله يجب ان يكون ثابتا على الشبوت الذي يلزم الايقاع اعني الوقوع
اذ الشبوت الذي يعتبر بين المبتدأ والخبر اعني النسبة الحكمية حاصل في اين
زيد واني لك هذا ومتى القتال وان لم تكن موقعة * قوله بل اتم لامر حبابكم *
في الكشف ويقال لمن يدعي له مرحبا اي اتيت رحبا من البلاد لا ضيقا
ورحبت بلادك رحبا ثم ادخل عليه لافي الدعاء السوء انتهى فالجملة الدعائية
خبر لا اتم (قوله وزيد كانه الاسد) اذا اريد انشاء التشبيه والشك فانه يكون
الخبر جملة انشائية بخلاف ما اذا قصد التشبيه فانه حيثئذ خبرية (قوله
ويعم الرجل زيد) فانه جملة لانشاء المدح العام وقع خبر الزيد (قوله ولا يخفى
ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف) يشعر لفظ الجميع بان القائل بعدم
صحة وقوع الانشاء خبرا يقدر القول في نحو اين زيد على ما صرح به

في شرح المفتاح حيث قال بل ياباه المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فبين يجعل المخصوص مبتدأ وفي الدعاء * كقوله تعالى بل اتم لامر حبا بكم * وفي مثل اين زيد ومتى القتال و كيف الحال وقال السيد في شرحه واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لاعلى الخبر وحده انتهى وفصله في الحاشية بقوله فالمعنى ازيد حصل في الدار ام في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشاء خبر المبتدأ وليس المعنى زيدا حصل في الدار ام في السوق الا ترى انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتدأ حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم الكلمة التضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قوله زيد اين هو وفيه بحث اما اولافلان هذه الكلمات موضوعة لطلب التصور اي المتصور ومعناه على ما حققه السيد ان الحاصل بعد السؤال تعيين المسند واذا كان كذلك كان الاستفهام استفهاما عن تعيين المسند فالتقدير زيدا حصل في السوق ام في الدار لا عن نسبة الحصول الى زيد واما ثانيا فلانا لانسلم انه لولا هذا لما وجب تقديم الكلمة التضمنة للاستفهام على المبتدأ لانه ليس المراد بالمغير في قولهم كل مغير للكلام يجب تصديره ما يغير النسبة بل ما يحدث في الكلام معنى زائدا على اصله كما في ضمير الشأن ولام الابتداء فان الاول يحدث كونه مفسرا والثاني التأكيد وليس بغيرين للنسبة (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسندا الى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لان يسند الى المبتدأ ولا يكتسب الحكم به قوة فان الحكم الاول الحكم على المبتدأ والمستفاد من الضمير الحكم على غيره فاقبل ان تخصيص الضمير بالمسند الى المبتدأ تخصيص بلا قرينة والظاهر العموم وان الظاهر دخوله في التقوى لانه قال في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ونظير قولنا انا عرفت في اعتبار التقوى زيد عرفت او عرفته الرفع يفيد تحقيقك عرفتة والنصب يفيد انك خصصت زيد بالعرفان فقوله الرفع يفيد تحقيقك عرفتة يدل على انه يفيد التقوى ليس بشيء لان القرينة كما رعى علم وكونه نظيرا لانا عرفت في افادة التحقيق لا يدل على انه مشبه في افادة التقوى بالمصطلح وفي قوله ينبغي اشارة الى انه ليس داخلا في التفسير الذي ذكره السكاكي رحمه الله تعالى

المسند السببي كما مر في ضابطة الافراد لآلى انه داخل في التقوى على
 ما وهم فاورد عليه اشكالان احدهما انه انما يصح ادخاله في التقوى اذا كان
 كونه جملة ناشئا من قصد التقوى وليس كذلك لانه لو لم يقصد التقوى
 وجب كونه جملة لاسناد الفعل فيه الى غير المبتدأ وثانيهما انه اذا كان زيد
 ضربته داخلا في التقوى كان زيد ابوه منطلق ايضا داخلا فيه مع انه
 سببي على تفسيره فلا يصح المقابلة بينهما على انه يمكن ان يقال ان كلمة
 او في قوله اول كونه سببيا لمنع الخلو وانما قال ينبغي ليكون ضابطة الافراد
 والجملة مطردة ومنعكسة (قوله كما سبقت الاشارة اليه) حيث فسر
 المسند السببي في ضابطة الافراد بجملة علقت على المبتدأ بعائد الخ
 وصرح بدخول زيد ضربته فيه (قوله معرى عن العوامل) في الحال
 او في الاصل فيدخل فيه مادخله النواسخ نحو ان زيدا قام وما زيد قام
 (قوله فهذا) اي القول بزيد كالتوطئة لاسناد اليه (قوله فاذا قلت قام)
 اي ما يتحمل ضمير زيد دخل الاسناد دخول المأنوس لان اراد قام متحملا
 لضميره حقق ان ذكره كان توطئة وتقدمة اذ لو كان المقصود مجرد الاعلام
 بقيام زيد كفي قام زيد بخلاف ما اذا لم يكن الخبر متحملا للضمير نحو زيد
 انسان فانه دل على ان ذكر زيد اولا كان للحكم عليه اذ لا طريق له سواء
 وابطل كون ذكره توطئة ومقدمة فاندفع اعتراض السيد واما ما قيل
 في جوابه ان تعرية المبتدأ عن العوامل لبس الا في الخبر الفعلي فان التعرية
 تقتضي تحقق العامل ولم يتحقق في زيد انسان وزيد قائم ما يصلح للعمل
 في زيد حتى يكون تقديمه عليه تعرية له عن العوامل بخلاف زيد قام فان
 تقديم زيد تعرية عن العوامل ففيه بحث لان التعرية حيثئذ انما تعلم بعد
 ذكر الخبر بانه يصلح عمله فيما تقدم تقديمه يكون تعرية اولا يصلح فلا يكون
 تعرية وهذا مناف لقوله فاذا قلت زيد فقد اشعرت الخ لانه يدل على ان
 ذكر المبتدأ فقط تقدمه ولقوله لبس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به
 بعد التنبيه عليه والتقدمة (قوله هب انه لم يتعرض الخ) ذكر الشارح رح
 في شرحه للمفتاح نقضا على ضابطة كونه جملة اربع صور احديها ضمير
 الشان والثانية صور التخصيص والثالثة جملة اسمية وقعت خبرا وليس فيها
 فعل او مشتق نحو زيد اخوه عمرو او غلامك فانه لبس مفيدا للتقوى ولا سببيا
 عند السكاكي رح لما عرفت من تفسيره والرابعة زيد ضربته والمصنف رح

للمفسر السببي أمكن ادخال الثالثة والرابعة في السببي بان يفسره بالتفسير
الذي ذكره الشارح رح فيما سبق والصورة الاولى لكونه مشهورا واحدا
متعينا كانه مذكور بقى الصورة الثانية فاورد النقص بهاهنا واجاب عنه
وهذا الجواب لا يتم من قبل السكاكي رحمه الله تعالى لانه قال واما الحالة
المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوى الحكم اذ لا يراد التقوى في صورة
التخصيص (قوله هو داخل في التقوى) لان معنى قوله فلا تقوى فلا شتماله
على التقوى واللام للسيبىة لا لغرض بدليل ان المعلن كونه جملة لا يراده
جملة والاشتمال على التقوى بالمعنى المصطلح اعنى تقوية الحكم بنفس
التركيب لا بتكرار المسند ولا بالمؤكيدات حاصل في جميع صور التخصيص
ضرورة تكرار الاسناد فيها وما قاله المصنف رحمه الله تعالى سابقا من
ان رجل جاءني للتخصيص فقط معناه انه يستعمل للتخصيص ولا يستعمل
للتقوى لانه لا يستعمل عليه ولا يفيد (قوله واعتبارهما) التقديم والتأخير
بين زيد وعرف بان يكون لاصل عرف زيد على ان زيد يدل عن الضمير المستتر
فيكون فاعلا معنى كما مر في تقديم المسند اليه (قوله كيف لا) اى كيف
لا يكون صور التخصيص داخلة في التقوى وقد ذكر ان كل تخصيص تأكيد
على تأكيد لانه لا شتماله على الحكم على المقصور عليه كان تأكيدا لاصل الحكم
المسلم عند السامع ولا شتماله على نفيه عما عدا المقصور عليه المستلزم لثبوت
للمقصود عليه كان تأكيدا للحكم الثبوتى المستفاد من الكلام صريحا واذا
كان كل تخصيص تأكيدا على تأكيد فاذا استفيد ذلك من نفس التركيب
كافى صورة التخصيص كان تقوى بالمصطلح ما قد برهانه مما خفى على الناظرين
(قوله وبهذا ظهر فساد الخ) لان اللازم من قوله وبعد تسليم العرفان
لا حاجة الى التأكيد والبيان ان لا يكون مرادنا لان لا يكون مفادا على ان
عدم الحاجة بالنظر الى السامع لا يستلزم عدم الحاجة مطلقا لجواز تحققها
باعتبار آخر ككون الحكم نصب العين وترتب الاحكام على ثبوته والتعريض
بغاوة من انكره (قوله مع تصريحه بان المسند الخ) اى لم يذهب الى ما قاله
بعض من اتانا كيد مقدم والمسند مفرد (قوله واسميتها الخ) اى المقتضى
لا يراد الجملة مطلقا اما التقوى او كونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها
اسمية فادة الثبوت وكونها فعلية افادة التجدد وكونها شرطية افادة
التقييد بالشرط (قوله لان اصل الخ) لكونه حدثا فلا بد له من الفاعل

والمفعول والزمان والمكان والعلّة (قوله ثبت تعلقها بالفعل قطعا) وان
كان لخصوصية المقام من وقوعه صلة او جزاء بخلاف تعلقها باسم الفاعل
فانه لم يثبت في موضع اصلا (قوله والذي جاءني فله درهم) اي حصل له
لان الجزاء لا يكون الاجلة تبع في ذلك ظاهر عبارة الكشف حيث قال
في تفسير قوله تعالى فيه ظلمات فان قلت بم ارتفع ظلمات قلت بالظرف على
الاتفاق لآتماده على الموصوف فانه يفهم من ظاهره ان تعين جهة الرفع
اعني الفاعلية متفق عليه لكن مراده ان رفعه بالفاعلية حيثئذ لا خلاف
فيه لان جهة الرفع لا خلاف فيه اذ لامانع من كونه مبتدأ مقدم الخبر
ولذا لم يوجد في بعض النسخ وخط عليه في بعض في الرضى قال ابو علي
وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول
او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويته
بالاعتماد (قوله لان الاصل في الخبر الخ) في الرضى لما منع ذلك لتضمن
الجملة الحكم المطلوب من الخبر كالمفرد (قوله لاصالة المفرد الخ) فيه ان
اصالته في الاعراب لا يقتضي اصالته في الخبرية على ان اصالته في الاعراب
انما يتم ذلك لو كان الاصل في الاعراب اللفظي (قوله ولم يحدف الخ) لانه
يؤكد نحو فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه نحو عليك ورجة الله
السلام ويقع ذالحل نحو في الجنة خالد بن فيها وقال السيرافي حدف مع الفعل
فالخبر عنده هو الفعل المنحدف كذا في الرضى (قوله لكنه لو قصد الخ) اثبت
القصد او لا بالنظر الى تغيير الجملة الى الفعل ونفاه ثانيا نظرا الى عدم القول
المذكور فلا منافاة بين اثبات القصد ونفيه على ما وهم (قوله لان معني اه) لبس
هذا معناه اللغوي لان التقدير المتعدي بالباء معناه النسوية يقال قدرت الشيء
بالشيء ٧ اذا قسمته به كما في القاموس بل يؤل اليه كتفسيره بمأولة بالجملة فانه
اذا كان بعد تقدير الفعل مساويا بالجملة كان في التقدير جملة ومؤولة به
وقيل التقدير بمعنى الفرض والباء زائدة اي مفروض جملة او للملابسة
اي مفروض ملتبسا بالجملة تلبس الجزء بالكل (قوله لامعني لعبارة المصنف
رحم الله تعالى) اذ لا يجعل الجملة الظرفية في التقدير فعلا (قوله ان جملة
على ظاهرها) بان يراد بضمير هي الجملة الظرفية بخلاف ما اذا اراد منه
الظرف فانه يندفع هذا الفساد (قوله فكان ينبغي الخ) اي لدفع هذا الفساد
واما الفساد الاول فغير مندفع اذ لا معنى لقولنا يجعل الظرف في التقدير

٧ از قسميد نسخته

فعلا (قوله على مامر في ضمير الفصل) من ان الباء داخلة على المقصور
وهو الاستعمال العربي الشائع (قوله ان عدم الغول الخ) اعتبر الاتصاف
اولا متابعة لصاحب المفتاح في قوله تعالى * ان حسابهم الاعلى ربي *
ليظهر كونه من قصر الموصوف على الصفة ثم عطف الحصول عليه
اشارة الى ان المقدر هو الفعل العام لا الاتصاف اذ لا قرينة عليه واعتبر القصر
بالنسبة الى الاتصاف والحصول لانه المقصود من القصر على المتصف
والحاصل ومعنى الاتصاف بني خور الجنة الاتصاف بظرفية خور الجنة
لها فلا حاجة الى ان يقال معناه على الاتصاف بكونها في خور الجنة
مع ايها ان القصر على الاتصاف بالحصول لا على نفس الحصول
ثم اعلم ان كلمة لاههنا لنفي الجنس ولوقوع الفصل بينه وبين الاسم بالخبر
وجب الرفع والتكرير بالقضية سالبة ومقصود الشارح رحمه الله تعالى
من اعتبار السلب في جانب الموضوع والمحمول ان النفي متوجه الى الحكم
فالنفي مقيد بالقصر وليس متوجها الى القيد حتى يكون لنفي القصر وهذا
كما اعتبر فيما سيجي من قوله بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن
لان القضية معدولة حتى يرد عليه ان لا التبرئة موضوعه لنفي الخبر عن المبتدأ
لانني احدهما في نفسه وان كلمة لا اذا كانت جزء من الموضوع لا يصح
الفصل بينهما بقوله فيه وانه قد صرح في بحث المساواة بان تقديم الخبر
في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص لكونه مصححا لوقوع النكرة
مبتدأ ولا شك انه اذا كان قوله تعالى * لافيهما غول * معدولة كان تقديم
الخبر فيه مصححا فلا يكون مقيدا للاختصاص بخلاف ما اذا كان سالبة
فان المصحح حينئذ وقوعه في سياق النفي والتقديم للاختصاص وبما حررنا
ظهر اندفاع ما ذكره السيد لان القضية سالبة والمقصود قصر نفي الغول
على السكون في خور الجنة فالغول مسلم الثبوت والنزاع في محله فالتخاطب
يعتقد محلية خور الجنة له والتكلم بنفيه وكونه مستلزما للمعدولة لا ينافي
ذلك فان السالبة والمعدولة متلازمان عند وجود الموضوع الا انه فرق
بينهما في الاستعمال فيستعمل لافيهما غول اذا كان النزاع في محلية الغول
وفيهما لا غول اذا كان النزاع في محلية عدم الغول كما في ما ناقلت وانا ما قلت
فلا يبطل الفرق الذي بينه وبين الشارح رحمه الله فيما مر قوله (وبهذا يظهر الخ)
لان القصر اضافي لاحق بحتى يرد عليه ما ذكره قوله (ليس على معنى الخ)

لان الخطاب في لكم لكفار مخصوصين ودينهم يتجاوز الى ما سواهم
من الكفار وكذا دين النبي عليه السلام يتجاوز عنه الى المؤمنين (قوله فليستظر
الى ما في هذا الكلام الخ) وعندى انه لا خبط فيه ولا خروج اما عدم الخبط
فلانه قال في شرحه في بيان مقتضيات تقديم المسند او ان يكون المراد
تخصيصه اى تخصيص المسند بالمسند اليه لا قصره عليه على ما قبل
كقوله تعالى (لكم دينكم ولي دين) وان المعنى ان حصول دينكم لكم دون غيركم
بخلاف ما لو قيل دينكم لكم لدلائله على حصول الدين لهم لا على
الاختصاص بهم كما يدل عليه التقديم وذلك لان المتكلم اذا ذكر المبتدأ
عقب الخبر علم المخاطب انه لم يرد عطف شيء على الخبر لفصل المبتدأ
بينهما ولهذا يجوز ان يقال دينكم لكم ولغيركم ولا يجوز ان يقال لكم دينكم
ولغيركم فلهذا يفيد القصر لانه لا يستقيم اذ ليس المعنى على ان دينكم
لا يتجاوز عنكم الى غيركم ولا ان ديني لا يتجاوز عني الى غيرى فانه فاسد
لوجود التجاوز عنكم الى غيركم بل على اختصاصه به على معنى ان المختص
بكم دينكم لاديني والمختص بى ديني لاديينكم كما في المثالين الاخيرين اذا المعنى
فى الاول ان المختص بزيد القيام دون القعود وفى الثانى المختص بى التسمية
دون القسمية لان غير زيد لا يكون قائما وغيرى لا يكون تيمما فاعرفه فانه الصحيح
لما قيل انتهى فاراد بقوله انه لا يستقيم عدم استقامة قصر المسند اليه
على المسند قصر حقيقة كما زعم صاحب القيل حيث قال ان حصول دينكم
لكم لا لغيركم لا عدم استقامة القصر الاضافى فاندفع الوجه الاول للخط
واراد بقوله بل على اختصاصه به اختصاص المسند بالمسند اليه مطلقا
سواء كان اختصاص المسند من سائر المسندات بالمسند اليها فيكون لقصر
المسند على المسند اليه لعدم تجاوزه المسند اليه عنه الى سائر المسندات
او اختصاص المسند بالمسند اليه من بين سائر ما يسند اليها فيكون لقصر
المسند اليه على المسند لعدم تجاوزه المسند عنه فالاول كما فى لكم دينكم ولى دين
اى الحصول لكم مختص بدينكم لا يتجاوز الى ديني والحصول لى مختص بدينى
لا يتجاوز الى دينكم وهذا معنى قوله ان المختص بكم دينكم لاديني اى ليس
حاصلا لكم ديني فنفى الاختصاص بنى الحصول كما يفيد تقديم الخبر
لالحصول مع الاشتراك كما قاله السيد فانه لا يقوله عاقل فضلا عن علامة
فاندفع الوجه الثانى وانما لم يحمله على قصر المسند اليه على المسند قصر

اضافيا كما ذهب اليه الشارح رحمه الله تعالى لعدم موافقته لسياق الآية
 اعني قوله تعالى * لا اعبد ما تعبدون ولا اتبعون ما اعبد * فانه نفي فيه
 كون النبي صلى الله عليه وسلم على دينهم وكونهم على دينه فالمناسبه
 كونهم مقصورين على دينهم وكونه عليه السلام مقصورا على دينه
 لا قصر دينهم عليهم وقصر دينه عيه ولذا قال القاضي في تفسيره
 ليكم دينكم لا تتركوه ولي دين لا ارفضه والثاني اعني اختصاص المسند
 بالمسند اليه من بين سائر ما يسند اليها كما في المثالين الاخيرين اعني قائم
 زيد وتحمي انا فانه لقصر المسند اليه على المسند فيكون مأل المعنى ان المختص
 بزيد القيام دون القعود والتميمه مختصة بي دون القيسية فخلاصة كلامه
 ان تقديم المسند على المسند اليه يكون تارة لقصر المسند على المسند اليه
 وتارة لقصر المسند اليه على المسند فايدفع الوجه الثالث للخط واما عدم
 الخروج عن القانون فلان الشارح رحمه الله قال في شرح الكشاف
 في تفسير قوله تعالى * لهما ما كسبت ولكم ما كسبتم ان قول الكشاف والمعنى
 ان احدا لا ينفعه كسب غيره يشعر بان في لهما ما كسبت ولكم ما كسبتم قصر
 المسند على المسند اليه اي لهما كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم لا كسب
 غيركم وهذا كما قيل في لكم دينكم اي لاديني ولي دين اي لادينكم وقال فيه
 ايضا في تفسير قوله تعالى * لنا اعمالنا ولكم اعمالكم * اي لنا اعمالنا
 لان اعمالكم وبالعكس اولنا اعمالنا لايكم وبالعكس انتهى وبما حررنا ظهر لك
 ان مراد العلامة من الاختصاص في قوله ان المختص بكم دينكم لاديني
 الاختصاص المستفاد من تقديم الخبر لا الاختصاص المدلول عليه باللام
 فيكون مؤدى كلامه قصر الاختصاص بلكم على دينكم على ما زعمه
 بعض الناظرين فقال حل العلامة اللام على الاختصاص فصار معنى
 لكم دينكم المختص بكم دينكم ومعنى ولي دين المختص بي ديني وجعل تقديم
 المسند لقصره على المسند اليه (قوله ولم يقل لافيه ريب) وجود المانع
 المعنوي من تقديم الخبر لا ينافي وجود المانع اللفظي وهو عدم التكرير وكذا
 كون الاصل تقديم الاسم على الخبر ولذا قال في الكشاف ولو قدم لا فادام
 بكلمة لو الدالة على فرض التقديم فتدبر فانه خفي على بعض الناظرين
 حتى قال قصد بلاريب فيه القراءة الغير المشهورة من رفع الريب يجعل لا بمعنى
 ليس ثم اعترض عليه بان صاحب الكشاف نفي الامر على القراءة المشهورة

(قوله والمعتبر الخ) إشارة الى دفع ما يتوهم من انه اذا كان القصر اضافيا
فليكن بالنسبة الى كتب السحر والشعوذة وجاصل الدفع ان تخصيص
هذا الكتاب من بين كتب الله تعالى يجعل النفس مبادرة الى سائر الكتب
فانها المعتيرة في مقابلة القرآن (قوله اجل من الدهر) اي الزمان فانه يتعلق
بما فيه وهمته يتعلق بالدهر مع ما فيه وليس المعنى اجل من ان يسعه الدهر
كما قيل فانه حينئذ يكون اجل مستعملا بدون احد الامور الثلاثة ويحتاج
الى تضمين معنى التباعد مع فوت المبالغة في المدح (قوله فانه لو اخر الخ)
بان يقال همهم له لتوهم انه سفته له توهم اقوى بالاستدعاء التكرار في مقام الابتداء
التخصيص وصلاحيه الظرف لذلك ويكون لامنتهى لكبارها خبرا له
او صفة بعد صفة والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود اذا المقصود
اثبات الهمهم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لاثبات الصفة المذكورة
لهمهمه او اثبات امر آخر للهمهم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام
مسوقا لمدح همهمه صلى الله عليه وسلم لا لمدحه صلى الله عليه وسلم
ولا يصح ان يكون التقديم ههنا للحصر اذ ليس المقصود قصر الهمهم
الموصوفة عليه وان كان مستقيما بل اثباتها له كما يقتضيه السوق (قوله
لجواز ان يكون قائم مبتدأ من القسم الاول منه) قال الشيخ ابن الحاجب
في شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفا تعين الخبرية بخلاف قائم رجل
فانه لا يتعين الخبرية عند قولك قائم لجواز ان يقول القائل قائم في الدار
فيكون مبتدأ انتهى ولعله لانه في معنى ذات موصوفة بالقيام فيكون التكرار
مخصصة في المعنى اولان التووين للتمكن لا للتشكيك بان يكون المراد منه
الذات المعينة ولا يخفى ان ما ذكره الشيخ لا يحتاج الى اعتبار رجل بدلا حيث
اعتبر احتمال له للابتداء عند ذكره قبل ذكر رجل بخلاف في الدار ومن القسم
الثاني منه عند الاخفش والكوفيين فانهم لا يشترطون وقوعه بعد النفي
او الاستفهام (قوله ان التخصيص الخ) هذا انما يرد لو كان عليه متعلقا
بالحكم واما اذا كان متعلقا بتقديم الحكم ويكون المراد بالحكم المحكوم به
فلا لانه يكون التخصيص بتقديم المحكوم به المشعربان ما بعده ما يصلح
ان يكون محكوما عليه فكانه حكم على شيء معلوم قبل ذكره اجمالا لصحة
الحكم عليه (قوله فلان الهمية الخ) هذا اذا اريد بالاهمية كثرة العناية به
واما اذا اريد بها كونهانصب العين عند المتكلم فهي نكتة برأسها

كما لا يخفى (قوله يفتر الخ) في تاج البيهقي الافتراء دندان برهنه كردن وفي
الاساس افترت عن ثغر كالبرد فعني يفتر عن كذا يظهريه والخطب السير
في الليل من غير هدى كما في القاموس وفي الاساس وبلت يخبط الظلماء
وما ادري اي خابط الليل هو وخابط الليل وخابط عشوة للجاهل فالخطب
بمعنى الجهل يعنى لا يفهم من كلامه معناه حق الفهم فلذا تركه فلا يرد
ما قيل ان خلل البيان لا يوجب ترك المقصود ولا يقتضى التبديله بالبيان
المحمود واراد بالخطب عدم ظهوره لآلته على مقصوده وبالاشكل
الاشكالين المذكورين وبالاختلال ما اشار اليه بقوله بلى اعتراض صعب
(قوله اوان يكون المراد الخ) اي اذا اريد بالجملة افادة التجدد جعل
مسندها فعلا لانه الموضوع لافادته وقدم البتة على المسند اليه الذى هو
فاعله فكما ان افادة التجدد تقتضى كون المسند المفرد فعلا على ما مر
كذلك تقتضى كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم
تقديمه على فاعله كذا في شرح المفتاح الشريف وفيه ان التقديم
لامدخل له في افادة التجدد بل هو لازم لكونه فعلا كما اعترف به فلا يصح
جعله مقتضى افادة التجدد ولعل هذا وجه ترك المصنف رحمه الله وقال
الشارح رحمه الله في شرح المفتاح هذا تكرر لما سبق من ان قصد التخصيص
باحد الازمنة وافادة التجدد يقتضى كون المسند المفرد فعلا فاضاف افادة
التجدد تارة الى جعل المسند فعلا وتارة الى تقديمه ولا يخفى ان ماله الى ان اضافة
التجدد الى التقديم بطريق التوسع لكونه مقتضى الفعلية التى تقتضى افادة
التجدد وفيه تعسف (قوله وهل هذا التناقض) منشأ التناقض ان المقرر عند
القوم ان في نحو انا عرفت اسنادين اسنادا في الجملة الصغرى وهو اسناد الفعل
الى الفاعل واسنادا في الجملة الكبرى وهو اسناد الجملة الصغرى الى المبتدأ ففي
بحث التقديم جعل الاسناد الى الضمير وهو الاسناد الى الفاعل متقدما على
الاسناد بتوسط الضمير الى المبتدأ وهو اسناد الجملة اليه وفي بحث التقوى جعل
الاسناد الى المبتدأ وهو اسناد الجملة اليه متقدما على الاسناد الى الضمير الذى هو
الفاعل واما قوله صرفه ذلك الضمير آه فائيدل على كون الاسناد الى الضمير
مقتضيا للصرف وليس فيه دلالة على انه اسناد آخر فتدبر فاندفع ما قيل ان
كلام السكاكي رحمه الله صريح في الاسانيد الثلاثة فالصواب ان يقال انه يستلزم
القول بالاسانيد الثلاثة ويترك لزوم التناقض (قوله وامتناع اسناد الفعل الخ)
اشارة الى انه فاع ما يقال من ان الصالح لكونه خبرا عن المبتدأ

هو الجملة المركبة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده ولا شك ان صرف
المتبداً هذه الجملة متأخر عن اسناد الفعل الى الضمير وعماهو لازم له اعني
اسناد الفعل الى الجملة بتوسط عود الضمير كذا نقل عن الشارح رحمه الله
(قوله ممنوع) الا يرى ان العرب القمح يفهم من زيد عرف ثبوت العرفان
زيديم عدم شعوره بالضمير المستتر فان ذلك امر اعتبره المحويون حفظاً
لقاعدتهم ان الفاعل لا يتقدم على الفعل (قوله ولا شك ان ضمير الفاعل الخ)
فيه بحث لان كون ضمير الفاعل لا يتقدم ولا يكون الا بعد الفعل لا يفيد
كون الفعل صالحاً للنسبة الى ما قبله قبل تحقق الفاعل فان المعنى المطابق
للفعل غير مستقل بالمفهومية قبل ذكر الفاعل لان النسبة الى الفاعل
المعين مأخوذة في مفهومه واذا لم يكن مستقلاً بالمفهومية قبل ذكر الفاعل
توقف صلاحيته للنسبة الى ما قبله على ذكر الفاعل فتدبر (قوله وكلامه
في بحث تقوى الخ) ولم يتعرض ههنا لاسناد الفعل الى الضمير لانه لا دخل له
في افادة التقوى كما انه لم يتعرض للاسناد الى المتبداً ابتداء في بحث التقديم
اذ لا دخل له في الاحتراز بقوله في الدرجة الاولى (قوله فالمدعى الخ) هذا
من كلام الشيخ المجيب يدل عليه قوله هذا خلاصة ما اورده بعض
مشايخنا في شرح المفتاح وقوله لم يستلزم كلامه انتفاض ولا يقتضي الاسناد
الثلاثة على الوجد المستبعد المستبعد كما زعم والمعنى فايصح ان يدعى ههنا
ويورد على السكاكي رحمه الله تعالى ان اخذ الامر ين لازم (قوله ان كان
عبارة الخ) بان يقال معناه صرف ذلك الضمير بسبب الاسناد اليه للمستند
الى المتبداً نانياً من غير ان يقال بالاسناد اليه بذلك الصرف وهو الظاهر
من العبارة كما مر (قوله وان كان غيره) بان يكون معناه صرفه ذلك الضمير
الى المتبداً واسنده اليه (قوله كانت هذه الامثلة الخ) يعني ان المسند في هذه
الامثلة فعل ومقدم على ما يسند اليه مع انها ليست مفيدة للتجدد فاخرجها
بقوله في الدرجة الاولى لان المسند اليه فيها في الدرجة الاولى هو المتبداً
ولم يتقدم المسند عليه بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى
هو الفاعل والمسند مقدم عليه واذا تحققت طريقة الخروج اندفع اعتراض
السيد من منع الملازمة المستفادة من قوله لما كان اول الاسناد الى قوله
كانت خارجة بقوله في الدرجة الاولى بانه اذا كان الاسناد الاول في هذه
الامثلة اسناد الفعل الى المتبداً كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف

يتصور خروج هذه الامثلة به ثم العجب انه قال بل يجب ان تكون داخلية
 فيه واردة تقضيا على ما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل يقدم البتة
 على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لان القاعدة انه اذا اريد افادة التجدد
 يقدم المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وفي هذه الامثلة لم يقصد
 افادة التجدد فلذا لم يقدم المسند فيها (قوله لكن بقي ههنا اعتراض
 صعب الخ) يمكن ان يدفع بان معنى كلامه ان في الدرجة الاولى احترازا
 عن دخول هذه الامثلة باعتبار الاسناد الى المبتدأ بناء على افادتها للثبوت
 بهذا الاسناد وعن خروجها باعتبار الاسناد الثالث لافادتها بالتجدد بهذا
 الاسناد اما الاول فلان المسند فيها وان وجب تقديمه على ما يسند اليه
 في الجملة اعني الفاعل لكن لا يجب تقديمه على ما يسند اليه في الدرجة
 الاولى اعني المبتدأ وانما لم يبين كونه في الدرجة الاولى ههنا لان بيانه
 في بحث التقوى اهم لانه يصدد اثباته وبعد ملاحظة كونه في الدرجة
 الاولى خروجها ظاهرا واما الثاني فلانها باعتبار هذا الاسناد مفيدة للتجدد
 ولا يقدم البتة على ما يسند اليه اذ لا يجوز تأخير المبتدأ فيها فلما قيد بقوله
 في الدرجة الاولى دخلت لوجوب التقديم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
 اعني الفاعل ولاجل ان الاحتراز اعم من الاحتراز عن خروجها ودخولها
 لم يقيد بشئ منهما واما بيان ان الجملة الواحدة كيف تفيد الثبوت والتجدد
 معا فسيجي بيانه في جواب الاعتراض الاول فالتعليل المذكور تعليل لدخول
 الامثلة المذكورة باعتبار الاسناد الثالث وتعليل خروجها باعتبار الاسناد الاول
 متروك لظهوره بعد ملاحظة كونه في الدرجة الاولى (قوله هذا خلاصة
 الخ) اي ما ذكر من الاشكالين والجوابين والاعتراض الصعب قال الشارح
 رحمه الله تعالى في الحاشية المراد ببعض مشايخنا ناصر الدين الترمذي (قوله
 وحيث لا تناقض) لان المذكور في بحث التقوى تقديم القسم الثاني على
 الضرب الثاني والمذكور في بحث التقديم تقديم الضرب الاول على الضرب
 الثاني (قوله يتحقق ثلثة اسانيد) لا يخفى ان في جعله الاسناد قسمين
 وجعل اسناد الفعل الى الفاعل ضربين اشارة الى ان في هذه
 الامثلة اسنادين اسنادا يقتضيه المبتدأ واسنادا يقتضيه الفاعل
 الا ان الاسناد الى الفاعل اعتبارين اعتبارانه الى الضمير واعتبارانه الى المرجع
 من حيث ان الضمير عبارة عنه فلا يكره تسليم الاسانيد الثلاثة (قوله فلا بد

من بيان جهة تقدمه الخ (جهة التقدم ظاهرة لان الجملة تحصل باعتبار الضمير فيها ولو مبهما والاسناد الى المبتدأ بواسطة الضمير انما يحصل بعد رجوعه الى المبتدأ المتأخر عن وقوعها خبرا ومنع صلاحية الجملة للخبرية قبل رجوعه الى المبتدأ بناء على انه لا بد في الجملة لواقعة خبر من عائد والضمير انما يصير عائدا بعد رجوعه الى المبتدأ مدفوع بان الواجب الربط حال الخبرية لاقبلها فالاسناد الى الضمير نفسه مع قطع النظر عن المرجع متقدم على اسناد الجملة واسناد الجملة متقدم على الاسناد الحاصل الى المبتدأ بعد وقوعها خبرا وامامنا ذكره الشارح رحمه الله تعالى في بيان جهة التقديم فسيجيء فعلى هذا لا خفا في صحة كلام ذلك الفاضل الا انه ما اوضحه حق الايضاح والله الملهم للصواب (قوله ولم يزه ولا طيف خيال) عطف على الضمير المنصوب في لم يره في القاموس الطيف الخيال الطائف في المنام او مجيئه في النوم طاف الخيال يطيف طيفا ومطافا ويطوف طوفا وانما قيل لطائف الخيال طيف لان اصله طيف كيت وميت (قوله تلافيا لما كان عند المناظرة الخ) اي من الشيخ الشارح على الفاضل مفعول له لقوله ثم بالغ او كتب وقوله وكتب تحته جملة معترضة ويؤيده انه لم يوجد في اكثر النسخ ويجوز ان يكون مفعولا له لكتب والتلا في التدارك والنشفي طلب الشفاء والضمير في عليه للفاضل (قوله لفظ المفتاح صريح) اي صرح بالاول في الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية وصرح بالثاني والثالث في الحالة المقتضية لذكر المسند (قوله مما لا يخفى بطلانه) اذ لا مزية لقولنا زيد انطلق على قولنا انطلق زيد الا بالتقوى والحكم في الصورتين انما هو بصدور الانطلاق في الزمان الماضي وليس ههنا حكمان احدهما بالثبوت والاخر بالتجدد ولهذا جزم صاحب المفتاح بان امثال هذه لا فائدة التجدد من غير تعرض للدوام والثبوت كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى وفيه بحث لان زيد انطلق جملتان الجملة الكبرى باعتبار اسنادها تدل على ثبوت الانطلاق من غير دلالة على التقييد بالزمان لكونه اسناد الخبر الى المبتدأ والمبتدأ انما يستدعي ثبوت شيء له سواء كان له اقتران بالزمان اولا والجملة الصغرى باعتبار اسنادها تدل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي لكونه اسناد الفعل الى الفاعل ولا تنافي بين الثبوت بمعنى الاتصاف مطلقا والتجدد بمعنى التقييد بالزمان انما ينافيه الثبوت بمعنى الدوام فقوله وليس ههنا حكمان

الخ ان اراد به انه ليس ههنا حكمان في الواقع فسلم ولا يضرنا وان ارادته
 ليس ههنا حكمان من حيث الاستفادة من اللفظ فمنوع وعدم تعرض
 السكاكي رحمه الله لافادة الثبوت بناء على انه في بيان الحالة المقتضية لكون
 الجملة فعلية والدلالة على الثبوت لكونها اسمية وبما ذكرنا ظهر عدم صحة
 التعليل الذي ذكره السيد في شرح المفتاح من ان الضمير والمرجع شيء واحد
 فكيف يتصور ثبوت المسند ويجدده معاذلاتنا في بينهما فيجوز ان يكون
 الثبوت باعتبار اسناد والتجدد باعتبار اسناد آخر نعم لا يتصور اجتماعهما
 في الواقع لو حدة الحكم فيه (قوله ظاهر في ان اراد الخ) فيه انه لا دلالة لكلامه
 على الحصر وانه ان اراد حصر المراد مطلقا فمنوع كيف وعبارته في بحث
 التقوى تدل على كون الاسناد الى المبتدأ في الدرجة الاولى وان اراد حصر
 المراد ههنا اعني في بحث التقديم فسلم ولا يضرنا (قوله ان جل قوله الخ)
 هذا التامير لو اريد بالاسناد مصطلح النحاة واما اذا اريد به النسبة المعنوية
 فلا لان النسبة المعنوية انما هي لمجرد الفعل اعني الحدث لامع الفاعل والمراد
 بالتضائف المعنى المصطلح فان بين المبتدأ والخبر تضائفا مشهورا (قوله
 انه ان اراد بالاسناد الخ) نختار الشق الاول ونقول انها وان كانت واحدة
 بحسب الواقع لكنها ثلاثة بحسب الفهم من اللفظ فانها تفهم اولا من اسناد
 الخبر الى المبتدأ وثانيا من اسناد الفعل الى الضمير وثالثا من عود الضمير
 الى المبتدأ (قوله انه ان اراد الخ) نختار الشق الثاني والاقتصار على الثلاثة
 لانه اراد بالاسناد النسبة المعنوية ولا نسبة معنوية للمجموع الى المبتدأ وانما
 اصطلاح النحاة على كون المجموع خبرا لانهم يبحثون عن احوال اللفظ
 من حيث الاعراب والبناء والاعراب المحلى والبناء انما هو للمجموع (قوله
 لان هذا الاسناد مما يقتضيه الخ) يعني ان المقتضى للاسناد وهو المبتدأية
 متحقق والمانع مرتفع فيجب ان يتحقق الاسناد اما الاول فظاهر واما الثاني
 فلانه بعد تحقق الخبر اعني الجملة لا يتوقف الاسناد على شيء آخر حتى يكون
 انتفاؤه موجبا لعدم تحققه ولا شك في تحقق الجملة اعني الفعل مع اسناده
 الى الضمير العائد الى المبتدأ فيتحقق اسناد الجملة الى المبتدأ بخلاف الاعتبار
 الثاني اعني اسناد الفعل الى المرجع فانه انما يتحقق بعد اعتبار التضمن والعود
 ونفس التضمن والعود وان كان مقدما على اسناد الجملة لكن اعتبارهما متأخر
 عنه لان التضمن وعدمه وصف لذات الخبر اعني الجملة والوصف متأخر

بالذات عن الموصوف فيكون اعتباره من حيث انه وصف له متأخرا
 عن ذاته واذا كان هذا الاعتبار متأخرا عن ذاته كان متأخرا عن اسناد الجملة
 ايضا لما امر به بعد تحقق الجملة لا يتوقف على شيء آخر فهو مع ذات الجملة
 المتقدمة على هذا الاعتبار فهذا الاعتبار متأخرا عن اسناد الجملة وهو
 المطلوب وفي كلامه اشارة الى السؤال والجواب اللذين ذكرهما في شرح
 المفتاح بقوله فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ متأخرا
 عن اسناد الفعل الى الضمير وعما يقارنه في الوجود وبغيره بحسب الاعتبار
 اعني الاسناد الى المبتدأ بواسطة الضمير فما معنى قوله ثم اذا كان متضمنا
 للضمير بلفظ ثم قلت معناه تأخر هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن اسناد
 الخبر الى المبتدأ سواء كان متضمنا للضمير او لم يكن فان ملاحظة تفصيل
 الشيء يكون بعد ملاحظته على الاطلاق انتهى ولا يخفى انه يستفاد منه
 ان تكرار الاسناد الموجب للتقوى موقوف على اعتبار التضمن والعود
 مع ان محوز زيد عرف مشتمل على تكرار الاسناد والموقوف على الملاحظة
 استفادته الا ان يراد اعتبار المتكلم فان المزايا والخصوصيات انما تراعى
 في الكلام على حسب اعتبار المتكلم * قال قدس سره ليحصل مجموع
 صالح * الخبرية قيل ان اريد ان هذا المجموع بخصوصه صالح لهذا المبتدأ
 نفسه فلانسلم ان اعتبار كون الضمير عائدا الى هذا المبتدأ متأخرا عن اسناد
 هذا المجموع بخصوصه الى هذا المبتدأ لان هذا المجموع لا يصلح لكونه
 خبرا لهذا المبتدأ الا بعد اعتبار كون الضمير عائدا الى المبتدأ وهو ظاهر
 وان اريد ان ذلك صالح للخبرية مطلقا فهو مقدم على اسناد الفعل الى الضمير
 باعتباره والجواب بانتخاب الشق الاول وصلاحيته للخبرية لهذا المبتدأ
 انما يتوقف على كونه متضمنا للضمير العائد لاعلى اعتبار التضمن والعود
 كما مر وقال السيد في شرحه للمفتاح ان اسناد الجملة مقدم على اسناد
 الفعل الى الضمير باعتباره لان مقتضى لهذا الاسناد هو المبتدأ المتقدم
 مع مطلق صلاحية ما يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة
 على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه اشار الى تقدمه على
 الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا للضمير صيرفه
 ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه
 داخل في سبب التقوى واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل

فيه وهذا القول هو الصواب انتهى ولا يخفى ان القول بكفاية مطلق
 الصلاحية في حصول اسناد الجملة الى ما قبله محل تأمل واعلم انه ظهر لك
 مما تقدم ان لعبارة المفتاح توجيهات اربعة احدها ما ذكره الشيخ الشارح
 ومبناه حمل الاسناد على النسبة المعنوية والقول بتعدد الاسانيد الثلاثة بالاعتبار
 وثانيها ما ذكره بعض الفضلاء ومبناه حمل الاسناد على المصطلح
 والقول بالاسانيد المتغايرين بالذات وان لاسناد الفعل الى الضمير اعتبارين
 والاعتبار الاول متقدم على اسناد الجملة المتقدم على الاعتبار الثاني وثالثها
 ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى وهو بعينه ما ذكره بعض الفضلاء
 والفرق بينهما ان الشارح رحمه الله تعالى اعتبر تأخر الاعتبار
 الثاني عن اسناد الجملة باعتبار الملاحظة وبعض الفضلاء باعتبار الذات
 على ما حررناه ورابعها ما اختاره السيد من تقدم اسناد الجملة على الاسناد
 الى الضمير باعتباريه ومبناه اعتبار مطلق الصلاحية للخبرية
 في اسناد الجملة فكان الفصل واختارها شئت هذا نهاية الكلام
 في هذا المقام والله الموفق لنيل المرام (قوله وهذا معنى الاحتراز الخ)
 يعني الاحتراز عن الخروج لاعتدال دخول كإزعمه الشيخ الشارح (قوله
 وانما قال كثير الخ) يعني ترك لفظ كثير بان يقول ما ذكر في هذا الباب الخ
 لتوهم جريئ ما ذكر في غير البابين وليس كذلك اذ البعض يختص بهما
 فلذا قال كثير فتدبر فانه غفل عنه بعض الناظرين وقال لو قال جميع
 ما ذكر الخ لطال الكلام بلا فائدة (قوله متعلقات الفعل) يفتح اللام نظرا
 الى ان الحدث يتعلق بها كما في الكافية المتعدية ما يتوقف فهمه على متعلق
 وبكسر اللام نظرا الى ان الفعل عامل فيها كما يقال الجار والمحرور متعلق
 بكذا (قوله اشارة اجمالية) لان لفظ الغير يشمل المتعلقات وغيرها
 فالاشارة الى خصوص المتعلقات اجمالية وان كانت الى مطلق الغير
 تفصيلية (قوله من ذكره معه) لفظا او تقديرا يدل عليه قوله لان المقدر
 كالمذكور (قوله لا ذكر الفعل الخ) وفي بعض النسخ بكلمة او موافقا
 لما في المختصر وفي بعضها مع زيادة من والاول اوجه بدليل يعرف بالتأمل
 (قوله يعرف بالتأمل) لان كلمة مع تدخل على المتبوع يقال جاء فلان
 مع الامر ولا يقال جاء الامر مع فلان صرح به الشارح رحمه الله في بحث
 لكناية والفعل اصل في الذكر والفاعل والمفعول تابعان له فيذكران بعده

ذكره كما أن مد لول كل منهما اصل ومدلول الفعل تابع له ولذا قال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل واما كلمة او فبالنظر الى انه قديمي مع مجرد المصاحبة صرح به السيد في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك المسند * قال قدس سره وذلك الخ * يرد على الوجه الاول ان اللائق حينئذ ان يقول المفعول مع الفعل كالفاعل مع الفعل وعلى الثاني ان كلا منهما كما انه قيد للفعل في اللفظ فيكون تابعا له كذلك كل منهما متبوع للفعل في المعنى فلا ترجيح وعلى الثالث انه يصح ان يقال فاذا لم يذكرا الفعل مع كل منهما بان يكون النفي متوجها الى القيد (قوله اي تلبس الفعل بكل منهما) والمعنى ان الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل اي واحد كان منهما تلبس الفعل مع ذلك الواحد اي واحد كان لان الضمير المفرد اذا كان راجعا الى المتعدد باعتبار كل واحد يكون المراد منه اي واحد على سبيل الشمول فلا شبهة في صحة هذه العبارة وان خفي على الاذكياء وقالوا انه يفيد ان الغرض من ذكر كل منهما افادة تلبس الفعل مع كل منهما وذا لا يصح وهذا كما اورد على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبته (قوله اي من غير اعتبار الخ) كذا في الايضاح يعني ان ذكر المفعول قديما يكون لقصد عموم الفعل نحو فلان يؤذى كل احد وقد يكون لخصوصه نحو فلان يؤذى اباه وقد يكون لمجرد تعلقه بالمفعول من غير نظر الى عموم الفعل وخصوصه وان كان لازما نحو ضربت احدا فاذا لم يكن شيء منها مقصودا ينزل الفعل منزلة اللازم فاندفع ما قيل ان عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لا مدخل له في التنزيل فان مناطه عدم اعتبار تعلقه بالمفعول (قوله كان الغرض بيان جنس الخ) لما تقدم منقولا عن الشيخ من ان محط الفائدة هو القيد الاخير كيلا يلغى ذكره (قوله ويكون كلاما مع من اثبت الخ) كذا في دلائل العجز وذلك لان نحو هو يعطى اما للتخصيص او للتقوى فلا بد ان يكون المخاطب معتقدا لثبوت الفعل للغير اما بالشركة او بالقلب او بالتردد باعتبار القيد مع تسليم اصل الفعل او منكرا او مترددا في ثبوت الفعل باعتبار القيد وعلى التقادير يكون مثبتا للفعل المتعلق بغير ذلك القيد له لكون اصل الفعل مسلم الثبوت فاندفع ما قاله السيد من انه لو قيل يكون كلاما مع من اثبت له اعطاء ولا يدرى المعطى لكان اولى (قوله لامع من نفي الخ) اما باعتقاده ثبوته لغيره على احد الانحاء الثلاثة

فيكون للتخصيص اولى فيكون للتقوى (قوله ذكر السكاكي) في نسبته
الى السكاكي رحمه الله اشعار بتفرده به على ما يشعر به عبارة الايضاح
(قوله خطايا) بفتح الخاء كما نقل عن بعض التلامذة للشارح رحمه الله
من يوثق به منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب اي انشأ الخطبة
سمى الظني خطايا لان الخطب معادن الظنون. (قوله كقوله صلى الله
عليه وسلم الخ) في تذكرة الموضوعات انه موضوع وان كان في المصايح
(قوله ذهابا الخ) حال من الفاعل المحذوف للمصدر او مفعول له اي بتنزيل
المتكلم ذاهبا اول للذهاب وكذا قوله ايها اما حال او مفعول له بان يكون
تعليل للفعل المعلن (قوله واليه) اي الى الجعل المذكور اشار بقوله الخ
لا انه جعل القول المذكور مقول السكاكي رحمه الله تعالى مع انه ليس
مقوله الا قوله بالطريق المذكور ففيه اشارة الى انه جعل بالطريق المذكور
مفسرا بهذا القول (قوله اي كون الغرض الخ) جعل المشار اليه كون
الغرض دون نفس الثبوت والانتفاء اشارة الى ان مدلول التنزيل كونه
غرضا كما يدل عليه قول المصنف رحمه الله تعالى فالغرض ان كان
اثباته او نفيه مطلقا نزل منزلة اللازم (قوله معرف بلام الحقيقة) لانكر
لدلالته على الفردية وهي غير مقصودة (قوله لا يلزم من عدم كون الشيء
الخ) اي لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا وداخلا فيما هو غرض من الكلام
ومقصود منه ان لا يكون من الكلام ومقصود الجواز ان يكون مقصودا
مما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخلا فيه فيكون من مستنبعات
التركيب يقصد بطريق الاشارة من مقصود الكلام فالمقصود من الكلام
الاثبات والنفي مطلقا ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم ايها ما للمبالغة
فانه اذا ذكر المفعول العام يحصل تعميم افراد الفعل لكن لاحتماله
للتخصيص لا يحصل المبالغة بخلاف ما اذا نزل منزلة اللازم فان عموم
لافراد الفعل عقلي لا يقبل التخصيص وهذا كما قالت الخنفية من ان لا آكل
لايحتمل للتخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا آكل اكلا وبما حررنا
اندفع الركاكة التي ذكرها السيد في الجواب كما لا يخفى واما ما ذكره بقوله
والاظهر الخ فيرد عليه ان اللازم مما ذكره ان يكون منشأ القصد
لجود الاثبات والنفي مغايرا لمنشأ القصد للعموم والاختلاف من حيث
اتعدد باعتبار المنشأ لا يدفع اجتماع المتنافيين انما الدافع له وجود الاختلاف

باعتبار في انفسهما ذكره السيد في شرح المواقف في بحث لا يجوز تعليل
 الواحد بالشخص بعلمين مستقلين (قوله هـ لا غيره الخ) هو مبتدأ ويوجد
 خبره والجملة خبر ان (قوله لان ما ذكره من الحصرين الخ) نقل عنه
 اعلم ان المردود عقلاً ونقلاً هو اجتماع الحصرين في مثل فلان يعطى
 على زعم العلامة اما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب
 المفتاح ايضا واما الحصر الثاني بناء على التقديم فلا يصح شرحا للكلام
 المفتاح على ما عرفت في موضعه انتهى اراد بقوله في مثل فلا يعطى
 مما يكون المسند اليه المقدم على المسند الفعلي مظهرا معرفا وبقوله فقد
 حققناه ما ذكره بقوله نعم اذا حل على التعميم الخ وقوله ايضا اشارة الى صحة
 الحصر المذكور عند الشيخين بناء على قولهما بافادة البناء على المظهر
 للتخصيص وعدم صحته شرحا للكلام المفتاح بناء على ما مر من ان تقديم
 المسند اليه اذا كان مظهرا معرفا يكون عند السكاكي رحمه الله تعالى
 للثبوت دون التخصيص (قوله وهو ان يجعل الخ) قيل ههنا اشكال
 وهو انه اذا جعل كناية عن المتعلق بمفعول مخصوص خرج عن ان يكون
 الغرض منه اثباته او نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى تعريضا
 لاستقام ولا يخفى انه فرق بين ان يكون غرضا من الكلام وبين ان يكون
 مقصودا بطريق الكناية (قوله نصب) اي لبس مجزوما بان يكون جزاء
 لشرط محذوف اذا حذف لا يصار اليه الا عند الضرورة ولانه لبس المعنى
 على التعليق (قوله ثم جعلهما الخ) عطف على نزل وبادعاء متعلق به
 ودلالة تعليل له (قوله بل لا يبصره) اذ لو ابصر غير محاسنه لتحقق
 رؤية مطلقة غير مستلزمة لرؤية محاسنه بناء على ان استلزام الرؤية
 المطلقة لرؤية محاسنه استلزام العام للخاص اعني من حيث الصدق
 فلا يرد ما قيل ٧ لم لا يكون الرؤية المطلقة مستلزمة لرؤية محاسنه ومع ذلك
 تكون مستلزمة لرؤية غير آثاره لعدم المناقاة بين اللازمين (قوله وانما قلنا
 الخ) لما كان قوله والا عطفًا على الشرطية التي وقعت جزاء لقوله فاذا
 لم يذكر المفعول به فقوله والابتقدير انتفاء ما ذكر في الشرطية المعطوف عليه
 اي وان لم يكن الغرض اثباته لفاعله او نفيه مطلقا وذلك اما بان يعتبر تعلقه
 بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير
 الاطلاق من المصنف رحمه الله تعالى وحينئذ لا يترتب عليه قوله وجب

ان الرؤية المطلقة مستلزمة
 الخ نسخة

التقدير لان وجوب التقدير ليس الا لقصد التعلق بالمفعول به اعتبر الشارح
رحمه الله تعالى في هذا الشرط محذوفاً ليصح الترتيب وهو قوله بل قصد تعلقه
بمفعول غير مذكور (قوله كما اذا قلنا الخ) نشر على ترتيب اللف فان الاول
مثال لخصوص الفعل من غير اعتبار تعلقه بالمفعول والثاني لعمومه كذلك
قوله فالفرق الخ) رد لما قيل ان التعميم في افراد الفعل يستلزم التعميم في المفعول
فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار عموم المفعول (قوله وهما
وان فرض تلازمهما الخ) فيه اشارة الى منع التلازم لامكان تعلق جميع
افراد الفعل بمفعول واحد وخبر المبتدأ اما الجملة الشرطية والواو زائدة
لتأكيد الصوق واما قوله فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد والفاء
زائدة في خبر المبتدأ (وقوله وان فرض الخ) حال لا يطلب الجزاء اي وهما
مفروضان تلازمهما لا تلازم بينهما في القصد (قوله ونحوهما) اشارة
الى ان ذكر فعل المشية والارادة بناء على كثرة حذف المفعول فيهما
لا للتخصيص بان يكون الكاف للتبيين لا للتمثيل (قوله اذا وقع شرطاً) سواء
كانت كلمة الشرط اسماً نحو * ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم * او حرفاً
نحو * ان يشأ يذهبكم * ولو شاء الله لهدىكم (قوله اي تعلق فعل المشية
الخ) لم يفسره بمطلق الفعل مع كون الحكم شاملاً لغير فعل المشية والارادة
رعاية لسوق الكلام فان المصنف رحمه الله بين حذف المفعول وغرابة
التعلق في فعل المشية واما عموم الحكم فقد استفيد من كاف التمثيل (قوله
فلم يحذف) مفعول المشية اعني بكاء التفكير بناء على ان التفكير مذكور في اللفظ
والفعلان متوجهان اليه والتقدير في احدهما رفع التنازع حفظاً لقاعدتهما
من عدم جواز توارد العاملين على معمول واحد كتوارد العلتين الحقيقيتين
وكذا من قال بالنشريك لا يقدر فاندفع ما قيل انه ان اراد بالمفعول مفعول
شئت فتعلق الفعل به ليس بغريب لانه مطلق البكاء وان اراد مفعول ابكى
فهو متروك فكيف يصح قوله انه ترك حذف المفعول لغرابة تعلق الفعل به
واما ما قيل من انه مبني على اعمال الفعل الاول فيكون بكاء التفكير مذكور
لغيره تعلق المشية به ففيه انه حيثئذ يكون ذكر المفعول لعدم قرينه يدل
عليه اذا الجزاء حيثئذ بكيت من غير تقييده بالتفكر (قوله ومما نشأ من سوء
التأمل الخ) لانه لم يتدبر عبارة المتن فان قول المصنف رحمه الله لان المراد
بالاول البكاء الحقيقي لا يساعد ولا عبارة الايضاح التي نقلها الشارح

رحمه الله تعالى من قوله لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا الى قوله كذا
 في دلائل الإعجاز ولا كلام الشيخ في دلائل الإعجاز ولم يرد ان ابكي وبكيت
 تفكرا من باب التنازع لامن باب الحذف (قوله لا يقال الخ) في الجواب
 عن جانب صاحب الضرام (قوله لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف الخ)
 هذا مسلم لكن ادعاء ان الاسف والكمد بكاء حقيق كما هو شأن الاستعارة
 انما يحسن ترتيبه على عدم بقاء مادة الدمع (قوله والقدرة الخ) فيه ان الغاء
 لا يقتضي الارتفاع مدخوله على ما قبله ٧ وسيبته له لا توقفه عليه بحيث
 لا يوجد بدونه لجواز تعدد الاسباب لشيء واحد الا ان يقال المستحسن عند
 البلغاء الاختصاص ليكمل الترتيب والتفرع ولعله لهذا امر بالتأمل (قوله
 مجاز الخ) لان الله تعالى لا يأمر بالفحشاء وقيل امرنا بالطاعة ففسقوا
 وحيث لا يكون مما نحن فيه (قوله عطف على قوله الخ) نص عليه لبعده
 العهد والافلااحتمال سوى هذا العطف (قوله متعلق بقوله توهم الخ)
 لا خفا في ان اولية التوهم تستلزم اولية الدفع وبالعكس فيجوز تعلقه بكل
 منهما الا ان الشارح رحمه الله تعالى اختار تعلقه بالتوهم مع الاشارة
 الى جواز تعلقه بالدفع بقوله ويصور في نفسه من اول الامر الخ لقرب المرجع
 ولا كونه اصلا في الاولية ولقول المصنف رحمه الله تعالى لربما توهم قبل
 ذكر الخ ولموافقة الايضاح (قوله لئلا يلبس المير الخ) لانه اذا فصل بين كم
 الخبرية ومميزها وجب نصبه حلا على الاستفهامية خلافا للفرأ فانه يجزه
 بتقدير من و خلافا لليونس فانه يجوز الاضافة مع الفصل كذا في الرضى
 وتخصيص كم الخبرية مع ان الاستفهامية ايضا كذلك نحو * سل بنى اسرائيل
 كم آتيناهم من آية بينة لانها فيما نحن فيه خبرية (قوله لكان المناسب)
 اى مقتضى الظاهر ذلك ووضع الظاهر موضع الضمير وان كان يحصل به
 الغرض المذكور لكن لا يجب الاطراد والانعكاس في مقتضيات وقدم
 مرارا (قوله عكس ذوالرمة) حيث ذكر مفعول الفعل الاول وحذف مفعول
 الثانى (قوله نعم الناس كافة) وذلك لان المراد بالدعوة شرع الاحكام
 وبيان الحلال والحرام بالامر والنهى ومناط هذه الدعوة العهد الذى
 جرى بينه تعالى وبين العباد الذى اشير اليه بقوله تعالى * واذا خذربك من بنى
 آدم * الآية فهي نعم الموجودين والمعدومين ولعقلاء وغيرهم وما قالوا
 من ان مناط التكليف العقل فالمراد به تجزئ التكليف فانضم ان الآية

ومسببته له نسخة

تفيد الاستغراق الحقيقي التحقيقي (قوله ان القصد في هذا المقام الى المفعول)
 اى القصد الى تعلق الايلام بكل احد للمبالغة في كونه موزيا للخلق دون
 صدور كل فرد من افراد الايلام و الى شمول الدعوة لكل احد لا عموم
 افراد الدعوة وان فرض التلازم بينهما * قال قدس سره بان لا يكون
 هناك قرينة الخ * هذا كلام ذكره الفاضل الكاشي في شرحه للمفتاح وفيه
 ان المصنف رحمه الله قال سابقا ثم الحذف بعد قابلية المقام اعني وجود
 القرينة وقال الشارح رحمه الله في بحث حذف المسند اليه ان الحذف يفتقر
 الى قابلية المقام و اشار اليه ههنا بقوله انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير
 المفعول بحسب القرائن وفي الرضى في بحث الفاعل لا يحذف شئ من الاشياء
 الا لقيام قرينة دالة عليه سواء كان الحذف جاريا او واجبا فلا يصح ان لا يكون
 هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات وبما ذكرنا ظهر
 ضعف ما ذكره في شرح المفتاح من انه اجيب بانه يجوز ان تدل القرينة
 على ان هناك محذوفا من غير دلالة على خصوص او عموم ويحمل على العموم
 حذرا عن الترجيح بلا مرجح فيصح اسناد اقتضاء الحذف الى قصد التعميم
 والاختصار لانه كما لا يجوز ان يكون الحذف قرينة على المحذوف كذلك
 لا يجوز ان تدل القرينة على ان هناك محذوفا اذا الحذف مشروط بوجود
 القرينة الدالة على المحذوف (قوله اى اذنى) دلالة فان النسبة الى الاذن
 مأخوذة في الاصغاء فالقرينة قائمة مع ذكر الفعل (قوله يكون الاعتماد
 على اللفظ من حيث الظاهر الخ) اشارة الى ما مر في بحث حذف المسند اليه
 من تحليل العدول الى اقوى الدليلين يعنى ان الاعتماد عند الحذف
 على العقل وعند الذكر على اللفظ من حيث الظاهر وفي الحقيقة يحتاج
 اليهما في كليهما (قوله لما له مزيد اختصاص) بناء على التسليم المذكور
 والا فلا دلالة للحذف على العموم فضلا عن الاختصاص (قوله مما قصد
 فيه التعميم الخ) قد عرفت فيما سبق بيان ان الاستغراق فيه حقيقى واندفاع
 البحث الذى اورد عليه (قوله على ان الدعاء) بمعنى التسمية في تاج البيهقي
 الدعاء والدعاء كالشكاية والدعوى خواندن وقد جاء دعوته زيدا اى سميته
 والتسمية تام كردن ويعدى الى المفعول الثانى بنفسه وبالباء (قوله فله الاسماء
 الحسنى) ومن جعلتها هذان الاسمان (قوله اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء)
 ومعلوم انه لا يتعلق باللفظ بل بالمسمى فاندفع ما قيل انه يجوز ان يكون كلمة

او للتخير في العبارة (قوله باعتبار الصفات) بتزليل تعدد الصفات منزلة
تعدد الذات (قوله لانها لاحد الشئين) المتغايرين اي في الاصل ولا يتصور
الاحدية الا في المتغايرين بالذات (قوله ولان التخير) اي على تقدير كونها
للتخير (قوله لان اياها يكون لواحد من اثنين) كما في الآية فان الاصل اليهما
تدعونه حذف الضمير المضاف اليه وعوض منه التنوين وزيد مائتا كبدا لابهام
(قوله ولما ورد) اي موسى عليه السلام * ماء مدين * من ماء هم الذين يستقون
منه وكان بئر في مدينته ووروده مجبة والوصول اليه * وجد عليه * وجد فوق
شغيره ومستقاه * امه * جماعة كثيرة العدد * من الناس * من اناس مختلفين
* ومن دونهم * في مكان اسفل من مكانهم والذود الطرد والدفع وانما كانتا
تذودان لان على الماء من هو اقوى منهما فلا تتمكنان على السقي كذا
في الكشف (قوله التوهم ان الترجم الخ) بناء على ان محط الفائدة في الكلام
البلغ هو القيد الاخير وانما قيل توهم لفساده لان الدلالة عليه وهمية
وذلك لان موسى عليه السلام لم يدفع عنهما بالترجم الامشقة الذود
* قال قدس سره ان المفعول * اي المفعول الذي نزل الفعلان بالنسبة اليه
منزلة اللازم هو الابل والغنم مثلا اي النوعين من المواشي بدون الاضافة
يدل عليه قولهما واما ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود
وكل منهما مقابل للاخر في نفسه اي لبس احدهما صادقا على الآخر
حتى لا يتوهم بذكر المفعول خلاف المقصود وهو ان الترجم عليهما
من جهة ان مسقيهم ابل ومذودهما غنم ولذا قدر السكاكي رحمه الله
مفعول يسقون مواشيهم ومفعول تذودان غنمهما اشارة الى ان منشأ الترجم
الاضافة دون المفعول في نفسه وهاتان المقدمتان مع * قوله فلو قدر في الآية
المفعول الخ * كافيتان في المقصود كما لا يخفى ولذا اكتفى عليهما في شرح
المفتاح وزاد (قوله وجعل ما يضاف اليه الخ) لدفع شبهة ان قومهما
اذ لوقيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما يدل على اعتبارهما المفعول
مضافا يعني جعل ما يضاف اليه خارجا عن المفعول من حيث انه مفعول
غير ملحوظ معه فالمفعول مطلق الابل والغنم وقوله بل هو باق على حاله
عطف على قوله وجعل لانتقال من جملة الى جملة اخرى اهم منها لان فيها
اثبات خروج ما يضاف اليه كما هو شان بل العاطفة للجملة ومع ظرف لباقي
يعني في عبارة الشيخين ما يضاف اليه باق على حاله من غير تغيير وتبديل

فيه مع تعذر تقدير المفعول فلو كان معتبرا في المفعول لوقع التغير فيه بناء
على ان مخطط الفائدة هو القيد الاخير كما وقع في عبارة السكاكي رحمه الله تعالى
حيث قال حتى لو كانتا تذودان غير غنهما وكان الناس يسقون غير
مواشيهم والدليل على ان ما يضاف اليه احدهما باق على حاله وقوع
المفعولين او لامضافين في يسقون ابلهم وتذودان غنهما ومن غير
اضافة في من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل * قال قدس سره
لكان الترجم باقيا على حاله * لان الترجم عليهما انما كان لعدم قدرتهما
على السقي * قال قدس سره وكل واحد منهما يقابل الاخر * من حيث
انه مضاف لا في نفسه كما صرح به في شرح المفتاح ويدل عليه قوله حتى
لو كانتا تذودان غير غنهما الخ * قال قدس سره فلولم يقدر الخ * فيه
بحث لان عدم التقدير ان قصد به التعميم اى يسقون مواشيهم او غير
مواشيهم وتذودان غنهما او غير غنهما يلزم الفساد اما اذا قصد به
مجرد السقي والذود من غير ملاحظة التعلق بالمفعول كما في قوله تعالى
* هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فكلا لان كون طبيعة السقي
والذود منشأ الترجم لا يقتضى ان يكون عند تعلقه بمفعول مخصوص
كذلك حتى يلزم ان يكون سقي غير مواشيهم وذود غير غنهما محلا للترجم
ايضا فتدبر فان منشأ ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى عدم الفرق بين
الاطلاق والعموم (قوله كقول عائشة رضى الله عنها) ويجوز ان يكون
الحذف لتأكيد ستر العورة (قوله ولان الغرض الخ) فحيث يكون الحذف
لتنزيله منزلة اللازم في حق المنذر (قوله وتقدم مفعوله الخ) للتقديم ثلث
صور تقديم الفاعل على الفعل وقد سبق ذكره في باب المسند اليه وتقديم
متعلقاته عليه وتقديم بعضها على بعض وبينهما في هذا الباب (قوله
رد الخطأ في الاشتراك) واما الخطأ في التردد بان تساوى عنده فهو اما اذا خل
في الخطأ في التعيين بان يراد منه اعم من ان يعتقد العكس او تساوى با عنده
او في الخطأ في الاشتراك بان يراد منه اعم من اعتقاد الاشتراك او تجويزه
كما سيجي (قوله فكان على المصنف ان يذكره) لو حل الخطأ في التعيين
على اعم من ان يعتقد العكس او الشراكة او يتردد ويكون قوله كقولك
مثالا لاحدا قسامه تم الكلام من غير مؤنة المقايسة (قوله ليدخل فيه القصر
بانواعه الثلاثة) اى جنس القصر ملتبسا بانواعه الثلاثة فيدخل الحقيقي

ايضا (قوله فان اعتبار رد الخطأ الخ) لان الخطأ في الحكم انما يتصور اذا كان السامع عالمه قبل القاء الكلام وفي الانشاء انما يفهم من نفسه وما قيل من ان الخطأ انما يكون في الحكم ولا حكم في الانشاء لانه من قبيل التصورات فليس بشيء لان ذلك اصطلاح المنطقيين واما عند علماء العربية فالحكم هو النسبة التي يصح السكوت عليها ولذا قسموا الجملة الى الخبرية والانشائية (قوله لا يخلو من تكلف) بان يأول بزيد يستحق ان يقال فيه اكرم او يطلب له الاكرام والاستحقاق او الطلب مما يتعلق به علم السامع قبل التكلم بالانشاء قوله فهو ابلغ اه هنالك صور اربع زيدا عرفت وزيدا عرفت وزيدا عرفت وزيدا عرفت والثالث ابلغ من الاولين والرابع ابلغ من الثالث (قوله من التكرير) اي تكرير عرفت لبقائه ببقاء اثره لانه مقدر في الكلام حتى يردانه يلزم اجتماع المفسر والمفسر على انك قد عرفت في قوله تعالى لو اتمتم تملكون ان السكاكي رح يجوز اجتماعهما على ان الثاني تأكيدي لا اول ثم بعد حذف الاول صار الثاني مفسرا (قوله لبس القصر اه) سيجي تحقيقه في باب القصر * قال قدس سره لا يلبس عليك * لا يخفى عليك ان هذه مناسبة ذكرت لوضع التقديم في مثل زيدا عرفت لافادة المبالغة في الاختصاص لا اثبات بالدليل العقلي لافادته لها وقد ذكر الشارح رح هذه الشبهة فيما سيجي ودفعها بهذا الطريق على ان في ان زيدا لقائم اجتماع تأكيدي ولبس الثاني مبتدأ على الاول ومتفرعا عليه بان لا يذ كر ما يفيد الثاني الاتباع لما يفيد الاول ولا يذ كر بالاستقلال كما في ما والا ولا العاطفة ولكن واما انما و التقديم ففي معنى ما والا * قال قدس سره ففي نحو زيدا رهبة * اي اذا علمت ان ما ذكره الشارح رح غير تام ففي نحو زيدا رهبة افادة المبالغة في الاختصاص اما باعتبار حمل المفسر على القصر بمعونة المقام او باعتبار افادته المبالغة في الجزء الثبوتي وهذان الوجهان ذكرهما الشارح رح في شرح الكشف وهو طريق آخر لبيان افادته المبالغة لا يحتاج فيه الى اعتبار كون الحصر تأكيديا على تأكيدي * قال قدس سره فان قيل لا يكون اه * هذا الاعتراض لا ورود له بعد بيان وجه المغيرة المصححة للعطف باعتبار الاختصاص العارض بتقديم المفعول في الاول دون الثاني لان المغيرة العارضة لاتنافي الاتحاد في المفهوم انما الوارد عليه اعتراض التعقيب والجواب عنه انه باعتبار التفسير فان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر ولذا اكتفى الشارح رحمه الله تعالى على هذا الاعتراض والجواب في شرح المفتاح في باب الايجاز والاطناب نعم يرد الاعتراض الذي ذكره السيد اذا زيدا بالرهبة الثانية غير الاولى في تغايران ذاتا وحينئذ يجاب بما اجاب به من ان الاتحاد النوعي بينهما كاف في التفسير

والتعقيب بينهما اما زمانى فالمقصود منه استمرار الرهبة واما رتبتي فالمقصود
منه الترقى من مرتبة الى مرتبة اقوى هكذا ينبغي ان ينفتح هذا المقام
* قال قدس سره الفائدة التكرير * هذه الفائدة انما تحصل اذا اريد
بالرهبة الثانية غير الرهبة الاولى ذاتا كما يدل عليه قوله خصوه برهبة عقيبها
رهبة اما اذا اريد بالثانية عين الرهبة الاولى ويعتبر الفرق باعتبار عروض
التخصيص للاولى دون الثانية فلا * قال قدس سره كما فى المثال المذكور *
هذا اذا اريد بذلك المثال الترغيب فى الطاعات واما اذا قصد به بيان
طريق السلوك فهو للترقى فى افرادها * قال قدس سره وقيل الفاء الخ *
لاوجه لتمر يرضه فانه قول صاحب الكشف و عليه الثقة كما صرح به
الشارح رحمه الله فى شرح المفتاح لا طراده فى جميع الموارد نحو و ربك فكبر
و ثيابك فظنهم و الرجز فاهجر بل الله فاعبد فبذلك فليفرحوا بخلاف
العطف * قال قدس سره وقد صرح بعضهم الخ * وهو الشيخ
الرضي وذلك التقدير ليكون ضابطة تقدم معمول ما بعد الفاء الجزائية مطردة
وهو وقوعه بعد اما (قوله فهو على تقدير فايى فاعبدوا فاعبدون)
وفى المفتاح انه على تقدير فايى اعبدوا فاعبدون فادخلت الفاء الجزائية
الى المفسر ثم ان تقدير المفسر بالفاء واجب ههنا لكونه جوابا لشرط محذوف
اعنى ان لم تخلصوا ليصح ترتيبه على قوله ان ارضى واسعة ولذا اتفقا
عليه بخلاف قوله تعالى وايى فارهبون فان الفاء المذكورة عند السكاكى
رحمه الله تعالى للعطف على المفسر المحذوف و العامل فى ايى محذوف
ولا دلالة فيه على كونه جوابا لشرط محذوف بل الظاهر عدمه لكونه
عطفافا على قوله اذكروا واما صاحب الكشف فلم يصرح بشئ من تقدير
الفاء فى المفسر وعدمه فى قوله تعالى وايى فارهبون وصرح به فى قوله تعالى
فايى فاعبدون فعنده يحتمل ان يكون الفاء المذكورة عاطفة و يحتمل ان
تكون جزائية و بهذا ظهر ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فى شرح
المفتاح فى بحث الایجاز والاطناب من انه ذكر صاحب الكشف فى ايى
فارهبون انها للعطف على المحذوف اي ايى ارهبوا فارهبون سهو
ظاهر اللهم الا ان يكون ذلك فى الكشف البسيط (قوله لان المعنى
الخ) وذلك لان وصف الارض بالسعة وترتب طلب الاخلاص فى العبادة
عليه يوجب انصباب هذا المعنى الى الذهن (قوله مع افادة الاختصاص)
فاختصر من قائلصوا العبادة لى فاعبدون (قوله تكرر يلها) ليكون

المفسر على طبق المفسر (قوله او عاطفة) ومعناها استمرار العبادة او الترقى من مرتبة الى مرتبة اقوى (قوله ويظهر لك الخ) لانه يظهر منه ان الغرض من تقديم الملزوم القصدي واقامته مقام الملزوم الذكري تحقيق الحكم وتبينه وانه واقع البتة من غير تردد وانكار فيكون التقديم لتأكيد الحكم فلا يكون للتخصيص لامتناع الجمع بينهما في القصد لاقتضاء الاول اعتناء المتكلم بنفس الحكم وتحقيقه والثاني الاعتناء بما قدم دون الحكم فانه مسلم الثبوت نعم يمكن الجمع بينهما بان يكون احدهما مقصودا والثاني تبعاله في الافادة من غير ان يكون مقصودا كما مر في بحث التقوى فسقط اعتراض السيد من ان التحقيق المذكور انما يظهر منه ان التقديم فوائد غير التخصيص وذلك لا ينافي افادته التخصيص والتوجيه الذي ذكره بقوله ولعل الخ بعيد عن عبارة الشارح رحمه الله وامترك الواو في قوله لظهور الخ فلان التعليل المستفاد من التحقيق لم يوافق ما ذكره بقوله لظهور الخ اني فقد اثبت عدم كون مثل هذا التقديم للتخصيص بالدليل المسمى والاني واما ما ذكره السيد في شرحه للمفتاح من ان صاحب الكشف جمع بينهما في قوله تعالى * الله نزل احسن الحديث * حيث قال في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تأكيد لاسناد تنزيل احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا منه فليس بشيء لانه جعل تقديم المسند اليه على المسند الفعلي للتقوى فقط وعدم جواز صدوره من غيره تعالى انما حصل من بناء المسند على لفظ الله الجامع لجميع جهات الكمال فكله تعليق بالمشق كيف والمستفاد من التقديم عدم وقوع الصدور من غيره دون عدم الجواز (قوله لانه لم يكن الخ) يعني يجب في الحصر سواء كان حقيقيا او غيره ان يكون اصل الحكم مسلم الثبوت عند السامع والمقصود من الكلام افادة الحصر وفيما نحن فيه ليس السامع عارفا باصل الحكم نعم انه لا يجب في الحقيقي اعتقاد المخاطب القلب او الشركة او التردد وبعض الناظرين لم يفرق بين كون الحكم مسلم الثبوت وبين الاعتقاد بالقلب او الشركة او التردد فاعتراض ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى لا ينفى كونه للحصر الحقيقي اذا البناء على حال السامع انما هو في الاضافي (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) لزوم التخصيص للتقديم في اكثر المواد لا يقتضي تحقيقه في تقديم بعض العمولات على بعض حتى يحتاج

الى ما قبل ان المراد من التقديم تقديم المفعول على الفعل لا مطلق التقديم لان التقديم بعض معمولاته على بعض لبس للتخصيص على ما سيظهر (قوله يعني ان التخصيص الخ) يعني ان الغالبية لبست بالنسبة الاوقات والاحوال حتى يتنافى الزوم بل بالنسبة الى المواد كما في عبارة الكافية وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً (قوله قال الله تعالى الخ) استشهد بامثلة كثيرة من القرآن كلها مما فيه التقديم لرعاية الفاصلة او لمجرد الاهتمام ولو ترك بعضها واورد ما فيه التقديم لاغراض اخر امكن احسن (قوله وقال خذوه الخ) اي يقول الله تعالى * لخزنة جهنم خذوه فقلوه * اجعوا يديه الى عنقه في الغل * ثم الجحيم صلوه * ادخلوه النار كذا في الكواشي وفي تفسير القاضى ثم لا تصلوه الا بالجحيم وهى النار العظمى لانه كان يتعظم على الناس * ثم في سلسلة ذرعتها سبعون ذراعاً * اي طويلة فاسلكوه فادخلوه فيها بان تلفوها على جسده وهو فيما بينها مرهق لا يقدر على حركة وتقديم السلسلة كتقديم الجحيم للدلالة على التخصيص والاهتمام بذكر انواع ما يعذب به وثلث تفاوت ما بينها في شدة و يجوز ان يكون على حقيقته بان يكون الغل بعد الاخذ متصلاً والادخال في الجحيم والسلك متراً خياً وفاء فاسلكوه زائدة لتأكيد الحكم لامتناع اجتماع حرفي العطف (قوله مما لا يحسن فيه الخ) فيه اشارة الى جواز اعتبار التخصيص في بعض الامثلة كما مر لكنه غير حسن فيه تأمل (قوله حتى ذكر الخ) ليت شعري ما وجه عدم القول بالتخصيص فيه فان التنزيه عن الشرك واجب على كل مسلم في كل حال وهو مضمون كلمة التوحيد وسورة * قل يا ايها الكافرون * والقصر الحقيقى لا يجب فيه رد اعتقاد المخاطب (قوله ما ذكره الشيخ الخ) قال في الايضاح قوله الله احد على طريقة * اياك نعبد * تقديم الالههم وما ينقل انه للحصر لادليل عليه والتمسك فيه بمثل بل الله فاعبد ضعيف لانه قد جاء فاعبد الله وكتب في حاشيته على قوله لادليل عليه لان المعبودية من صفاته الخاصة فالحصر مستفاد من الحال لا من التقديم وحيث يسهل يسقط اعتراض الشارح رحمه الله تعالى لان الذوق وقول ائمة التفسير يدلان على ان معناه نخصك بالعبادة لا على انه مستفاد من التقديم ولك ان تحمل كلام ابن الاثير على هذا المعنى (قوله اي بعده) تعين لمعنى وراء فانه من الاضداد بمعنى الخلف والقدام واصله السبق والعبدية بحسب الرتبة (قوله اهتمام بالمقدم

اي نوع اهتمام على ما ذكر في المفتاح بشأن المقدم في ان يتعلق به الحكم مدحا
 كان او ذمما او كراهة او استلذا او غير ذلك على حسب ما يقصد بتخصيصه
 بالمقدم كذا في شرحه للمفتاح (قوله قال الشيخ الخ) تأييد لا فائدة التقديم
 للاهتمام بوجه من الوجوه بان الاهتمام يجري مجرى الاصل ولا بد من بيان وجه
 الاهتمام وانما كان جاريا مجرى الاصل لان الاصل قاعدة كلية يستخرج منها
 احكام الجزئيات والاهتمام ليس كذلك لكنه مشترك له في الاشتغال على
 الجزئيات (قوله وفيه نظر) اي في قوله الاخير نظر لاننا لنسلم ان القول بان التقديم
 لرعاية الفاصلة او القافية خطأ على ما ذكرنا فيما سبق من الامثلة والايات
 كذا نقل عنه ولا يخفى ان معنى قوله وغير مقيد في آخر ان لا يكون مقيد القائدة
 اصلا في كلام آخر بان يقال ان التقديم لمجرد التوسعة في رعاية القوافي
 والاسجاع لا يتعلق بخصوصه في كلام فائدة و فرق بين ان يقال التقديم
 للتوسعة وان يقال انه لرعاية القافية فتدبر (قوله فانه قدم فيه الفعل الخ)
 كلامه يدل على انه اراد على قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما
 ويرد عليه ان كون كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته مسلم لكن
 اذا ثبت ان الاختصاص مع الاهتمام واجب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو
 ممنوع فالوجه ان يورد على قوله ولهذا يقدر المحذوف مؤخرا كما قررته
 في شرح المفتاح حيث قال واذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فبال
 قوله تعالى * اقرأ باسم ربك * قدم الفعل فيه و الحال ان كلام الله تعالى
 احق برعاية ما يجب رعايته (قوله لانها اول سورة نزلت) الى قوله تعالى ما لم يعلم
 على ما صرح به في اول سورة المدثر رواية عن الزهري وهو الاصح * قال
 قدس سره يعني من الامر باختصاص القراءة الخ * بالصواب من باسم ربك
 لان الكلام في تقديمه وتأخيره عن الفعل قال في الكشف فان قلت لم قدرت
 المحذوف متأخرا قلت لان الاهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به ثم قال
 فان قلت فقد قال الله تعالى * اقرأ باسم ربك * فقدم الفعل قلت هناك
 تقديم الفعل اوقع لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم انتهى ولا ضير
 في ان تكون القراءة بمعونة المقام اهم من ذكر اسم الله الذي هو اهم في نفسه
 * قال قدس سره وكما يمكن قطع النظر الخ * قطع النظر عن التعلق الاول
 موجه لان النسبة الى المفعول به بلا واسطة مأخوذة في مفهوم الفعل
 المتعدي بخلاف المفعول به بالواسطة فان النسبة اليه ليس كذلك

في مفهومه فلامعنى لقطع النظر عن تعلقه اللهم الا ان يراد به عدم ذكره
 * قال قدس سره بل هو فيها ظاهر مكشوف الخ * هذا ممنوع على توجيه
 الشارح رحمه الله تعالى لابطاله من بيان * قال قدس سره فقوله افعل
 القراءة الخ * التعبير عن عدم ذكر المتعلق بحرف الجر بنفس ايجاد الفعل
 بعيد غاية البعد * قال قدس سره يدل على ذلك الخ * هذه الدلالة انما تتم
 لو لم تكن الباء فيه زائدة كما في اقرأ باسم ربك فهو استدلال بالشئ على نفسه
 * قال قدس سره استقام الكلام الخ * لا استقامة له لان ما ذكره مع اشتماله
 على صرف العبارة عن ظاهرها في مواضع يستلزم استدراك قوله ان يحمل
 اقرأ الى قوله غير معدي اذ يكفي ان يقال فالوجه عندي ان اقرأ الاول غير
 معدي الى مقروبه فان باسم ربك مفعول اقرأ الثاني * قال قدس سره
 من غير ابتناء الخ * كونه نادرا غير مسلم فانه سوى بين التوجيهين في الكواشي
 وقال الباء دخلت لتدل على الملازمة والتكرير كاخذت الخطام واخذت
 بالخطام او دخلت لتدل على البداية باسمه تعالى ومحلها حال اي اقرأ
 متلبسا باسم ربك وفي الرضى في بحث المتعدي وغير المتعدي وان كان
 تعديته بحرف الجر قليلا فهو متعدد والحرف زائد كما في يقرأ بالاسور
 وهكذا في معنى اللبيب في بحث زيادة الباء (قوله والاحسن الخ) لا يخفى
 ان هذا التوجيه سواء قيل بالتريل او بحذف المفعول يستلزم طلب القراءة
 بدون المقرو وذا محال فاما ان يقال بوقوع التكليف بالمحال كما هو مذهب
 الاشعرية او بتأخر البيان الى وقت الحاجة لكن الظاهر انه طلب للقراءة
 في الحال بدليل جوابه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله ما انا بقارئ
 ثلث مرات فالوجه ما قاله صاحب المفتاح (قوله والباء للاستعانة الخ)
 ويتعلق باقرأ الثاني اذ لو تعلق باقرأ الاول كان الايراد باقيا على حاله
 ويحتاج الى جواب الكشف واعتراض عليه السيد في شرحه للمفتاح
 بان التخصيص موقوف على العلم باصل القراءة وليس كذلك
 لانها اول ما زلت وايضا المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتصور
 منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر
 والجواب ما افاده الشارح رحمه الله بقوله ان المشركين كانوا يبدون الخ
 يعني ان تقديم اسم الله تعالى للاهتمام والرد عليهم لالرد اعتقاد المخاطب
 ثم قال معترضا على قول الشارح رحمه الله ولا يبعد الخ ان القول يجعل

باسم الله متعلقا باقرا الاول وباسم ربك متعلقا باقرا الثاني يتضاعف فيه الفساد وقد عرفت اندفاعه (قوله ولا مقتضى للعدول الخ) ان كان اللام صلة لمقتضى فالفتحة فيه نصب وسقوط التنوين تشبيهه بالمضاف وان لم يكن صلاته فالفتحة فيه بناءة والجار متعلق بفعل محذوف يدل عليه لفظ المقتضى اشار الى الوجهين في معنى اللبيب (قوله فراد المصنف الخ) لما تقر ان العام اذا قبل بالخاص يراد به ماعدا الخاص واما الاختراز عن الاخلال ببيان المعنى او بالتناسب فليس داخلا عند المصنف رحمه الله في الاهمية كما سيبي في الاعتراض الثاني على ما اورده السكاكي رحمه الله (قوله فسبب تقديمه الخ) ولولم يكن التوهم لكان المناسب تقديم الوصف الثالث لان كتمان الايمان يقتضى تحققه فهو اشرف من كونه من آل فرعون (قوله احدهما ان يكون الخ) اى احدهما تقديم يكون اصلا في الكلام الذى فيه التقديم (قوله كتقديم المبتدأ المعرف) وما في حكمه من النكرة المخصصة واحترز به عن المبتدأ المنكر فان الاصل فيه تقديم الخبر نحو في الدار رجل وكذا في ذى الحال المنكر فان الاصل فيه تقديم الحال كذا افاده الشارح رحمه الله في شرح المفتاح وفيه ان التقديم ههنا لعارض التنكير والجواب ان التقديم في الكلام الذى قدم فيه اصل وان لم يكن في مطلق المبتدأ وذى الحال اصلا (قوله وثانيهما ان يكون الخ) اى ثانى قسمي التقديم تقديم يكون العناية به اما لكونه الخ (قوله وتقديم المفعول الثانى الخ) اى تقديم المفعول بواسطة على المفعول به بلا واسطة بان كان جعلوا متعديا الى مفعول واحد ويكون الله ظرفا لغواله لا خبرا عن شركاء اى اثبتوا لله شركاء والجن بدل او عطف بيان او مفعول اعنى المقدر فالثانوية والاولية بحسب المرتبة كذا في شرحه للمفتاح واختاره السيد ايضا وهو مبنى على انه لو كان جعلوا متعديا الى مفعولين يكون تقديم الله على شركاء من القسم الاول اعنى ما صله التقديم من قبيل في الدار رجل وفيه بحث لانه بعد الفسخ عن الابتدائية والخبرية لم يبق تقديم الخبر على المبتدأ بل تقديم المفعول الثانى على الاول فلا يكون في هذا الكلام ما صله التقديم فالأولى ان يحمل كلامه ههنا على الظاهر بل على المعنى الاعم (قوله على انهما مفعولا جعلوا) احتراز عما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان شركاء والجن مفعولا جعلوا والله متعلق بشركاء قدم عليه للاهتمام فانه حيث

يكون من تقديم المعمول على العامل (قوله بتقديم الحال) بناء على ان
 الاصل في متعلق الجار والمجرور ان يكون نكرة (قوله على الوصف) مع ان
 حق التابع ان يذكر بعد المتبوع ثم يوثق بالحال والوصف للملاء هو الموصول
 بصلته وتامه بتمام ما يدخل في الصلة من الجمل الثلاث المتعاطفة التي ثالثها
 * وترفناهم في الحياة الدنيا * اي نعمناهم بكثرة الاموال والاولاد وما هو
 من ملاذ الدنيا (قوله من صلة الدنيا) اي من جملة ما يقع صلة الدنيا وان
 لم يقع ههنا وقد يقال ان المراد ان المجرور بعض الصلة التي هي الجار
 والمجرور كذا في شرحه للفتاح (قوله وليست اسما) لكونه صفة للحياة
 بخلاف ما اذا قيل حياة الدنيا بالاضافة فانها حيثئذ اسم لهذا العالم
 المحسوس (قوله والدنو يتعدى بمن) فيكون من قومه متعلقا باصل الفعل
 لا بالمعنى التفضيلي فلا يرد انه لا يجوز استعمال افعال التفضيل باللام وبمن
 معا فكيف بتوهم كونه صلة الدنيا (قوله احق بالتقديم) لكونه اكبر سنا
 واعظم قدرا (قوله الاباعتبار تعلقه بالاخر) اي بخصوصه كما فيما نحن
 فيه بخلاف ما اذا كان باعتبار تعلقه لا بخصوصه فانه يصح التعليل كما ذكر
 صاحب الكشاف في قوله تعالى * وجعلوا لله شركاء الجن * على ان شركاء
 والجن مفعولا جعلوا من ان فائدة التقديم استعظام ان يتخذ الله شريك
 كائنا من كان ملكا او جنيا او انسيا او غير ذلك وبهذا يسقط ما قيل
 في الجواب ان تعلق الانكار باحد هما باعتبار الاخر لا ينافي ملا حظة
 احد المتعلقين اصلا ومهما لان ذلك انما يتصور اذا لم يكن خصوصية
 كل واحد منهما ملحوظة في التعلق (قوله والجواب الخ) منشأ الاعتراض
 انه حمل المصنف رحمه الله تعالى قول السكاكي رحمه الله تعالى لكونه
 في نفسه اي مع قطع النظر عن العوارض نصب عينك على كونه نصب عينك
 في ذلك الكلام ومبنى الجواب حمله على كونه نصب العين في حد ذاته وان
 لم يكن في ذلك الكلام (قوله اوجب لما تقدم الخ) وكون ما تقدم نصب
 العين لاجل الاحتراز المذكور لا يقتضي عدم حصوله بوجه آخر فلا يرد
 ما قيل ان الاحتراز المذكور كما يحصل بالتقديم يحصل بالتأخير فلا يكون
 ما تقدم نصب العين للاحتراز المذكور (قوله دنت من قوم نوح) فيه
 بحث اما اولة فلان ضمير من قومه راجع الى رسولا منهم المذكور في اول
 قصة والمراد منه هود عليه السلام على ما في الكشاف واما ثانيا فلانه

يجوز ان يكون المراد دنت اهلها على الاسناد المجازي او حذف المضاف
 في دنت والدنو من حيث الزمان او ان يكون المراد دنت حيوته من قوم نوح على
 التجوز او حذف المضاف من قومه والدنو من حيث المشابهة كما قاله
 انشراح رحمه الله تعالى وكلاهما كثير شائع في الكلام النجيد لا بعد فيه
 فالصواب ان يقال انه لا معنى لقولنا دنت من قومه اي من قوم هود عليه
 السلام لان دعوته بقوله * ان اعبدوا الله ما لكم من اله غيره افلاتتقون *
 انما كانت لقومه فلا بد ان يكون الجواب من الملاء الذين من قومه لا من
 الملاء الذين دنوا من قومه اللهم الا ان يقال ان ضمير قومه لبس راجعا الى
 هود بل الى نوح المذكور فيما قبل هذه القصة وهو بعيد غاية البعد (قوله
 تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون الخ) اي جعل الشيء خاصا بشيء
 ومنحصرا فيه يكون بحسب الحقيقة وفي حد ذاته من غير ملاحظة شيء
 دون شيء سواء كان الاختصاص ايضا كذلك او لم يكن كذلك فيعم القصر
 الحقيقي والتحقيقي والادعائي (قوله بهذا المعنى) اي بكونه في نفسه او
 بانقياس الى شيء معين (قوله لا ينافي الخ) كما ان كون ابوة آدم في نفسه
 لا بالقياس الى معين من اولاده لا ينافي كون الابوة من الاضافات * قال قدس
 سره فهو معنى مجازي الخ * فيه ان كون التخصيص في غير الحقيقي ناقصا
 لا يقتضي ان يكون معنى مجازيا والالزم ان يكون المشكك في افراده بالزيادة
 والنقصان حقيقة في الكامل مجازا في الناقص وتبادر بعض الافراد من
 اللفظ بواسطة كماله لا يقتضي ان يكون حقيقيا والناقص مجازيا كما ان تبادر
 الوجود الخارجي من لفظ الوجود لا يقتضي كونه حقيقيا والوجود الذهني
 مجازيا صرح به السيد في تصانيفه ولوسم فاللزم ان يكون القصر الغير
 الحقيقي معنى مجازيا للتخصيص بحسب اللغة دون الاصطلاح فان المعنى
 الاصطلاحي اعني تخصيص شيء بشيء بطريق معهود سواء كان بالنسبة
 الى كل ما عده او بعضه يعهما ويقسم اليهما وكون التسمية بالنظر الى
 المعنى اللغوي والتقسيم للمعنى الاصطلاحي ركيك جدا على ان اطلاق
 الاضافي على غير الحقيقي واقع في عباراتهم دون المجازي (قوله لقلة جدوها)
 لان جدوى التقسيم تحصيل الاقسام لتبين احكامها وليس في هذا
 الفن للقصر الحقيقي احكام سوى انه لا يكون لرد اعتقاد المخاطب وانه
 يكون تحقيقيا وادعائيا بخلاف القصر الغير الحقيقي فان المذكور كلها

احكامه فلبس جدوى الحقيقى الا هذا او دفع توهم انحصار القصر
 فى غير الحقيقى وذلك قليل الجدوى فيكون التصريح بالتقسيم ايضا قليل
 الجدوى فالضمير فى جدواه اما للتصريح بالتقسيم او للقصر الحقيقى والمأل
 واحد (قوله دون ثان الخ) ويسمى قصر افراد فادرج قصر التعيين
 فى الافراد ولا مشاحة فى الاصطلاح الا ان فى قصر التعيين ازالة الشركة
 الاحتمالية وفى قصر الافراد ازالة الشركة الاجتماعية كذا فى شرح المفتاح
 الشريف (قوله مكان آخر) ويسمى قصر قلب (قوله وهذا التفسير
 شامل للحقيقى وغيره) ولا ينافى هذا الشمول قوله عند السامع لان معناه
 افادة السامع ذلك لارد اعتقاده (قوله لا غير) اى لا غير زيد او لا غير
 شاعر (قوله على الوصف المسلم) اى فى اعتقاد المتكلم ثبوته فى نفسه
 والمراد بالوصف ما يقوم بالغير (قوله الى ثبوته للمدعى له) اى لشيء الذى ادعى
 المتكلم ثبوته له وحاصله ان الثانى لا يتوجه الى نفس الوصف اذ لا معنى له فاما
 ان يتوجه الى ثبوته فى نفسه او الى ثبوته لغيره والاول منتف لان المفروض انه
 مسلم الثبوت فى نفسه فتعين الثانى (قوله ان عاما) اى ان كان ثبوته للمدعى له عاما
 توجه النقي اليه عاما وان كان خاصا فخاص (قوله فيتناول) عطف على توجه
 لذلك اشارة الى المدعى له وفى بعض النسخ كذلك اى ان عاما فعام وان خاصا
 فخاص ولا بد حينئذ من تقديره * قال قدس سره انما يتصور الخ *

اذ القصر فى الحقيقة صفة للنسبة والمراد من النسبة اعم من النسبة الاسنادية
 اعنى ثبوت شيء لشيء والتعلقية اعنى تعلق شيء بشيء على نحو من أنحاء
 التعلق ففى ما ضرب زيد الا عمر اقصر لوقوع ضرب زيد اعنى المضروبة
 على عمرو وما قبل انه من قصر الفاعل على المفعول فن قبيل التجوز
 والمراد قصر نسبة ضاربية زيد من حيث الوقوع على عمرو فيكون
 من قصر الصفة على الموصوف والمراد المنسوب والمنسوب اليه فى المعنى
 لافى اللفظ فلا يرد انه صرح صاحب المفتاح بان قوائنا لبس شاعر غير
 المذكور او الا المذكور من قصر الصفة على الموصوف مع ان المقصور
 منسوب اليه (قوله والمراد المعنوية) اى الدال عليها ليكون من احوال
 اللفظ العربى الذى هو موضوع علم المعانى (قوله التى هى معنى قائم بالغير)
 انظا هر ان يقول ما يقوم بالغير كما هو المشهور لكنه او رد لفظ المعنى اشارة
 الى ان قولهم الصفة المعنوية معناه الصفة التى هى المعنى فالتسبب لفظية

كفاي الكرسي وقوله قائم بالغير صفة كاشفة لمعنى ولبس المعنى ههنا مقابل
اللفظ فان الالفاظ ايضا صفات معنوية (قوله الذي هو تابع الخ) تبع الشيخ
الرضي في ذلك فانه زيف تعريف الشيخ بتابع يدل على معنى في متبوعه
مطلقا بان قيد مطلقا مستدرك لانه لاخراج الحال وهي غير داخل في تابع
وبانه يصدق على البدل والمعطوف بالحرف وعطف البيان والتأكيد
في مثل قولك اعجبني زيد علمه واعجبني زيد وعلمه وجاء زيد صديقك وجاء
القوم كلهم فان كل واحد منها دال على معنى في متبوعه ثم قال ونقول
في حده تابع دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول فيدخل فيها التابع
في نحو هذا الرجل ومررت برجل اي رجل ورجل تسمى ورجل حسن
وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه انتهى
وتحقيقه ان المراد بالذات ما يقوم بنفسه وبالمعنى ما يقوم بغيره كما هو الشائع
في اطلاقاتهم ولا يرد الحركة الشديدة والسريعة والبطيئة فانها ذات
بالنسبة الى ما يقوم بها وان كانت قائمة بالغير بالنسبة الى موصوفها وبالدلالة
مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع الافرادي او بالوضع التركيبي فيدخل فيه
ما يكون مشتقا نحو رجل ضارب وما يكون جامدا نحو هذا الرجل ورجل
اي رجل وغيرهما في ايضاح المفصل ان الرجل في قولنا جاءني هذا الرجل
لم يحى الا بعد ما تقدم لفظ يدل على الذات ثم يخيل ابهام في الحقيقة التي
تتميز بها الذات فلم يأت الرجل ههنا الالبيين المعنى الذي تتميز به الذات
فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود والذي
يظهر لك انهم يقولون مررت بثلاثة رجال وهو عندهم اسم غير صفة
بلا خلاف ويقولون مررت برجال ثلاثة وثلاثة صفة بلا خلاف فانظر الى اللفظ
الواحد كيف جاء صفة وغير صفة فجاء غير صفة لما قصد به الذات وجاء
صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى انتهى ويخرج البدل
في اعجبني زيد علمه لانه وان دل على ذات ومعنى لكن لا يدل على معنى فيها
وان كان في الواقع فيها وكذلك المعطوف بالحرف وعطف البيان
في الامثلة السابقة وخرج التأكد بلفظ كل بقوله غير الشمول ولا يرد انه
يخرج عنه نحو قولنا جاء القوم الشامل لزيد لان الشمول لزيد شمول مقيد
غير الشمول الذي في القوم فانه مطلق فافهم فانه قد تحير في حله الناظرون
اما التزييف الذي ذكره الشارح رضي رحمه الله فدفعه الشيخ في امالي
ولكافية بما حاصله ان مطلقا لدفع توهم دخول الحال اما بالغفلة عن قيد

التابع او حمله على المعنى اللغوي فهو قيد احتياطي لا احترازي وان المراد
بالدلالة على معنى في متبوعه الدلالة بالهيئة التركيبية والدلالة في الامثلة
السابقة بخصوص المادة ولذا لا يدل في سائر صور البدل والمعطوف
بالحرف وعطف البيان وان التأكيدي بكلهم انما يدل بالذات على شمول الحكم لانه
لدفع توهم التجوز فيلزم منه شمول المتبوع والمراد بقولنا تابع يدل تابع ذكر ليدل
وبهذا ايضا يندفع النقص بالامثلة السابقة * قال قدس سره * احترازيه
عن حسنه الخ * قد عرفت انه دال على ذات بهيئته التركيبية لانه لا يذكر
الا بعد المتبوع وانه خارج بقوله فيها * قال قدس سره لقائل ان يقول الخ *
قد عرفت صدق التفسير المذكور عليه بلا مريية * قال قدس سره *
بتأويل معروف في الباب واسم الجنس الجارى على المبهم وصف له
على الاعرف لان ما تقدم دال على الذات فتعين دلالاته على المعنى وهو
تعيين حقيقة الذات ولذا لا يوصف الا بها وقوله على الاعرف احترازا
عما ذهب اليه البعض من انه يدل او عطف بيان (قوله لتصادقهما الخ)
فان لفظ العلم يصدق عليه انه يدل على ذات ومعنى في متبوعه كما عرفت
ويصدق عليه انه قائم بالغير باعتبار نفسه لقيامه بالمتكلم وباعتبار مدلوله
لقيامه بالعالم (قوله على ذات) اى مبهمه من غير اعتبار تعيينها بوجه فخرج
اسماء الاشارة والمكان والزمان والآلة (قوله هو المقصود) اى يكون المقصود
الاصلى ذلك المعنى من حيث انتسابه الى شئ فالذات انما يقصد لاجل
اعتبار نسبة المعنى اليه فخرج اسماء الاجناس فان لفظ رجل مثلا وان دل
على ذات باعتبار معنى الرجولية لكن ليس ذلك المعنى هو المقصود بالذات
بل كلاهما مقصودان معا * قال قدس سره واما النسبة بين معني المعنوية
الخ * اى بين نفس المعنى الاول ومدلول المعنى الثانى كما يدل عليه بيانه وانما قال
الظاهر لانه يمكن ان يقال ان بينهما عموما من وجه اما افتراقهما فظاهر
واما اجتماعهما ففي نحو لفظ العارض فانه يصدق عليه انه يدل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود اعنى العروض ويصدق انه قائم بالغير لان العارض
لا يكون قائما بنفسه لكن فيه خفا لان معنى عارض اعنى ذات ماله العروض
ليس معنى قائما بالغير نعم انه يقتضى اتصافه بالعروض كونه قائما بالغير فتدبر
* قال قدس سره الى زيادة * تكلف زائد وهو تأويل الفعل الواقع في سورة
القصر بالمشتق نحو ما ضرب زيد الاعمر ا وانما قال ذلك لاز في اعتبار المعنى

الاول ايضا تكلفا وهو اعطاء الدال حكم المدلول لان القصر من احوال
المسند والمسند اليه (قوله اذا اريد الخ) فان كان هذه الارادة للمبالغة وعدم
الاعتداد بغيرها كان القصر حقيقيا ادعائيا وان كانت بحسب الحقيقة كان
حقيقيا تحقيقيا كاذبا (قوله وهو لا يكاد يوجد) اي القصر الحقيقي الحقيقي
لا يوجد في نفس الامر (قوله تعذر الاحاطة الخ) كناية عن كثرتها
واذا كان للشئ صفات كثيرة لا يمكن قصره على صفة واحدة في نفس الامر
واما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى ففيه بحث اما لا فلا ن قوله اذا
من متصور الخ اعادة لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من غير فائدة
اذ يكفي ان يقال فكيف يصح منه قصره الخ وامانا فلان المتعذر انما هو
الاحاطة تفصيلا لا اجالا وعدم كفايته في صحة القصر محل بحث كما قالوا
في التعريف بالخارج انه يكفي في اختصاصه بالمعرف علم ما سواه اجالا
(قوله الا ان يراد الصفات الوجودية) حيث لا يلزم ارتفاع النقيضين
لانه يصح القصر الحقيقي حيث لا يرد ما قيل انه بعد ارادة الوجودية
لا يصح القصر في نحو ما زيد الا كتاب لانه يلزم خلوه عن الاوان
والاوان (قوله نحو ما في الدار الا لزيد) اذ المقدر اخذ لاشئ حتى يكون
القصر غير حقيقي لان المستثنى منه يقدر من جنس المستثنى كما سيجي
وما قيل فليقدر في نحو ما هذا الثوب الاسود ملونا فيكون القصر الحقيقي
من قصر الموصوف على الصفة موجودا فوهم لان مقاده قصر الملون
على اسود فهو من قصر الصفة على الموصوف ولو كان هذا من
قصر الموصوف على الصفة لكان ما احد في الدار الا لزيد منه ايضا
(قوله لعدم الاعتداد بغير المذكور) وذلك اما لئلا يذم كورا ولمدح
المذكور * قال قدس سره ورجوعه الى الحقيقي مطلقا الخ * فيه ان كلمة
قد المفيدة لتقليل قصد المبالغة تأتي عن رجوعه الى الحقيقي مطلقا
لانه يشعر بان القصر الحقيقي مطلقا استعماله لا على سبيل المبالغة
كثير فيكون قصر الموصوف على الصفة على الحقيقة كثيرا وهو ينافي
قوله وهو لا يكاد يوجد مع ان قوله اذا اريد انه لا يتصف بغيرها لا يخلو
عن الاشارة الى مجيئه على سبيل المبالغة وللتنبية على هذا قال الشارح رحمه الله
ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الخ وفي لفظه اشارة الى عدم مجيئه في كلام
من يعتد به (قوله والفرق الخ) اي الفرق بينهما في موارد الاستعمال

دقيق فليتأمل في مفهوميهما حتى لا يلتبس احدهما بالآخر في الموارد
وقديين السيد مفهوميهما بما لا مزيد عليه وبذلك يرتفع الاشتباه بينهما في
الموارد فن قال فسر السيد دعوى الشارح رحمه الله تعالى دقة الفرق بدقة
الفرق بين مفهومى الادعائى والاضافى وهذا غير خفى عليه مقصود السيد
(قوله متجاوزا) اى تلك الامر او المخصص وفيه اشارة الى ان نصب دون
على الحالية وقيل ان نصبه على الظرفية وان لم يبق طرفا كما هو شان الظروف
اللازم الظرفية وفيه ان كونه لازم الظرفية ممنوع في الرضى ان دون بمعنى
قدام نادرة التصرف وبمعنى اسفل متصرفة يقال انت دون زيد وهذا شئ
دون اى خسيس وبمعنى غير لا يتصرف نحو اءتخذ من دونه آلهة (قوله ادنى
مكان) اى قرب مكان لكن الظم مع انحطاط يسير فان دون تقيض فوق على
ما فى الصحاح فهو ظرف مكان مثل عند الاله ينهى عن دنوا كثروا انحطاط
قليل ونبه باختيار ادنى على ان بين دون وادنى اشتقاقا كبيرا تناسبهما فى المعنى
مع الاختلاف فى ترتيب الحروف (قوله فى لحوال والرتب الخ) تشبيها لها
بالمراتب الحسية وساع استعماله فى ذلك اكثر من استعماله فى الاصل فلذا اتسع
فى ذلك واستعمل فى كل تجاوز جدد والا يلزم المجاز على المجاز (قوله فى كل تجاوز
الخ) وان لم يكن تفاوت وانحطاط وهو بهذا المعنى قريب من غير كما فى الرضى
فى بحث المفعول فيه (قوله وكذا الكلام الخ) من انه ان اريد مكان صفة واحدة
اخرى او مكان امر واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب اكثر من صفتين
او امرين وان اريد اعم دخل القصر الحقيقى لانه يصدق عليه تخصيص
صفة مكان سائر الصفات ومكان امر دون سائر الامور (قوله فان قلت
تخصيص الخ) ان قرر السؤال كما قرره السيد اتجه الجواب الذى ذكره الشارح
رحمه الله تعالى والبحث الذى ذكره السيد لكن يرد عليه انه يقتضى ان لا يوجد
القصر الحقيقى والسائل بنى سؤاله بدخوله فى غير الحقيقى على وجوده
كما تقرر سابقا من ان القصر نوعان ولذا قال السيد الاولى ان يورد هذا السؤال
ابتداء شبهة على القصر الحقيقى ويمكن تقريره بحيث لا يتجه جواب الشارح
رحمه الله تعالى ولا بحث المحشى بان يقال نختار ان المراد باخرى اعم من الواحد
والاثنين والجمع ولا يدخل فيه القصر الحقيقى لانه تخصيص امر بصفة اى
اثبات صفة له ونفى سائر الصفات لا تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
فان هذا لا يقتضى اعتقاد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان قولنا دون

تخصيص امر بصفة
دسكان سائر الصفات
او صفة بأمر مكان سائر
الامور نسخة

أخرى معناه متجاوزا عن صفة أخرى اعتقدها المخاطب والالغا ذكره
 لأن نفي صفة أخرى مطلقا قد فهم من لفظ التخصيص فيكون معنى دون
 سائر الصفات التي اعتقدها المخاطب وهذا مما لا يقع وعلى هذا قوله لأن
 القصر يقتضي الخ تعليل لاقتضائه الاتصاف بجميع الصفات دون البعض
 لا لاقتضائه اعتقاد المخاطب فانه معلل بأن معنى دون أخرى ذلك ولفظ ظهوره
 لم يتعرض له كما قرره الشارح رحمه الله (بقوله متجاوزا عن صفة أخرى)
 وبما ذكرنا ظهر أن ما ذكره سابقا من هذا التفسير شامل للحققي وغيره محل
 بحث فتذكر وأما ما قيل من أن معنى دون أخرى ذلك بناء على أن معنى
 مكان أخرى ذلك كما قرره في النظر الذي سيأتي فليس بشيء لأن ما قرره
 فيما سيجيء إنما هو في القصر الغير الحقيقي (قوله ويمكن أن يحجب الخ)
 يعني أن هذا ليس تفسيرا للقصر الغير الحقيقي ليميز عن القصر الحقيقي
 إذ قد علم ذلك من قوله وهو نوعان إنما المقصود تفريع بيان الأقسام الثلاثة
 عليه فلا بأس بكونه أعم منه قبل هذا الجواب لا يتم من جانب المصنف
 رحمه الله لأنه لو كان معتقدا لعموم التعريف لما قال قد أهمل السكاكي
 رحمه الله القصر الحقيقي (قوله متجاوزا عن القعود) الذي تساوى بالقيام
 عند المخاطب من غير ترجيح (قوله مراد المصنف الخ) أي مراد المصنف
 رحمه الله من قوله مكان أخرى ومكان آخر مفهوم أحدي الصفتين
 من حيث الصدق في ضمن واحد معين كما في صورة قصر القلب أوفى واحد
 مبهم كما في قصر التعيين فلا يرد ما قيل أنه لا يمكن إرادة مفهوم أحدي
 الصفتين من حيث هو لأنه لا يعتقده المخاطب ولا المتكلم بنفيه ولا
 ما يصدق عليه لأن ما صدق أحدي الصفتين الشعاعية والنجمية
 مثلا وليس شيء منهما صادقا على الأخرى فلا يصح قوله في الجواب
 فهي صادقة على الصفة المذكورة (قوله ما زيد الا قائم) على فرض كونه
 لقصر الأفراد بناء على عدم اشتراط عدم التنافي فيه أو فرض عدم
 التنافي بين القيام والقعود والتمثيل المذكور في كلام الخ إلى نقله الشارح
 رحمه الله تعالى على غره والأمريهين (قوله قلت بعد ارتكاب الخ) حاصله
 أنه لما كان في قصر التعيين تساوى الصفتين بحيث يجوز كل واحدة منهما
 بدل الأخرى ففيه تخصيص أمر بصفة دون أخرى نظرا إلى تساويهما
 عند المخاطب وتخصيص أمر بصفة مكان أخرى نظرا إلى تجويز المخاطب

كل واحد منهما بدل الآخر فادخاله في احدهما دون الآخر تحكيم (قوله انه
يفتقر الى هذه التكاليفات) بخلاف كلام صاحب المفتاح فانه حل مكان على
مكان اخرى ثابتة عند المخاطب كما هو المتبادر فلا يكون قصر التعيين داخلا
فيه (قوله عدم تنافي الوصفين) اي لا يكون مفهوم احدهما عين نفي
الآخر كالمفحسية والشاعرية ولا ملزوما له لزوما يينا يحصل في الذهن
بحصوله كالقعود والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب
اجتماعهما لان امتناع اجتماع النفي والاثبات بديهى اجلى البديهيات
كما نقرر في محله فلا يتحقق قصر الافراد لابتنائه على اعتقاد الشركة ومن
هذا تبين تخصيص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة اذ لا يتصور
التنافي في الموصوفات فلا حاجة الى الاشتراط فلا يرد ان صحة اعتقاد المخاطب
للاجتماع لا يتوقف على عدم التنافي لجواز ان يعتقد خلاف الواقع
والاعتقاد المطابق للواقع ليس بالازم في القصر (قوله ليكون اثباتها
الح) اي ليكون اثبات المتكلم احدى الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهى
الصفة التى تنافيه فيكون القصر قصر قلب ييقن بخلاف ما اذا لم يكن
احدهما نفيا للآخر فان المخاطب يجوز اجتماعهما في بادى الرأى فيحتمل
ان يكون قصر افراد ويحتاج في كونه قصر قلب الى امر خارج يعرف به
ان المخاطب يعتقد العكس فاندفع نظرا الشارح رحمه الله تعالى اما الاول
فلان اثباتها بطريق القصر انما يدل على انتفاء الغير مطلقا لا على غير
معين وفي صورة التصريح انما يفهم ثبوت احدهما وانتفاء الغير المعين
ولا يفهم منه انه قلب لاعتقاد المخاطب الا اذا كان احدهما نفيا للآخر
كما في زيد قائم لا قاعد حتى لو قيل زيد قائم لا شاعر يجوز ان يكون نفي
الاجتماع واما الثانى فلان قولنا ما زيد الا شاعر انما يكون قصر قلب
اذا علم ان المخاطب يعتقد انه كاتب لا شاعر من خارج وفي نفسه يحتمل
الافراد والقلب فتدبر فانه من المواهب (قوله بل ياباه لفظ الايضاح) يعنى
قوله لا يكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فان الظاهر المنساق الى الفهم
ان يرتب عليه فيتحقق قصر القلب ولو فهم كونه شرط الحسن بان يترتب
على التعليل المذكور فيحسن قصر القلب للاشعار المذكور فلا دليل على
كونه شرط الحسن (قوله اعنى ثبوت ما نفاه المتكلم الح) وهو نفس التنافي
في الاعتقاد فيكون الاشتراط المذكور ضائعا بخلاف اعتقاد الشركة

فانه لبس نفس عدم التنافي في الاعتقاد بل يترتب عليه فلا يكون اشتراط
عدم التنافي في الاعتقاد في قصر الافراد ضايعا بل تصرح بما علم ضمنا
(قوله واما عدم الخ) متعلق بقوله ولقد احسن في عدم اشتراط هذا
الشرط (قوله فكل مادة تصلح مثالا الخ) يعني ان العموم بحسب التحقيق
باعتبار الصلاحية لا بحسب الصدق والتحقيق بالفعل (قوله من غير
عكس الخ) اي ربما يصلح للتعين ما لا يصلح للافراد وهو القلب وربما
يصلح له ما لا يصلح للقلب اعني الافراد فالخاصل ان عموم التعين بحسب
التحقق انما هو بالنسبة الى كل واحد منهما على التعين لا بالنسبة الى كلا
القصرين معا ولا بالنسبة الى احدهما لا على التعين (قوله واما اشبه ذلك)
كتعريف المسند اليه (قوله فكانهم جعلوا) يعني ان الاقتصار على
ذكر الاربعة اما لان القصر الاصطلاحى ما يكون بهذه الطرق
الاربعة وان كان بالمعنى اللغوى شاملا لما يكون بضمير الفصل وتعريف
المسند ونحو لفظ الخصوص (قوله ويمكن ان يجعل الخ) يعني ان
القصر بضمير الفصل وتعريف المسند ايضا داخل في القصر
الاصطلاحى بان يكون عبارة عن التخصيص باحد الطرق الستة ولم يذكرهما
ههنا لاختصاصهما بالمسند اليه والمسند وتقدم ذكرهما وعلى الوجهين
التخصيص الحاصل بصرح اللفظ لبس داخل في القصر الاصطلاحى
(قوله بل شاعر) الرفع في الرضى واذا عطف عليه اي على خبر ما سواء كان
منصوبا او مجرورا بالباء بموجب وذلك اذا عطف عليه ببل ولكن فالرفع
واجب وذلك لزوال علة العمل وهى النفي وقد ذكرنا وجه الرفع في باب
الاستثناء فلا نعيده وقال عبدالقاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي ما زيد بقاء
لكن هو قاعدانتهى ووجه الرفع الحمل على المحل وان كان ما مغير المعنى
الجملة ولا يبقى المحل مع العامل المغير لكن اعتبر ههنا للضرورة اذ لا وجه
لصحته سواء ولكون ما ضعيف العمل فتدبر فانه قد خبط فيه بعض الناظرين
(قوله وفيه اشعار الخ) حيث اقتصر عليهما في محل بيان طريق العطف
ثم بل لبس للقصر على مذهب الجمهور لان المتبوع عندهم في حكم المسكوت
عنه انما هو عند من يقول انه لئى الحكم عن المتبوع واثباته للتابع وقدم
في بحث العطف (قوله وقد اشترنا الخ) قد صرح في بحث العطف بانه يقال
ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في الايضاح

والمفتاح واورد هناك ان مذهب النحاة انه يقال لمن اعتقد ان المجيء منتف
 عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو فكلام المفتاح انه لقصر
 القلب وكلام النحاة انه لقصر الافراد (قوله معتقد العكس) مثلاً كما في قصر
 القلب او مجوزاله كما في قصر التعيين ثم اعلم ان الكلام الذي يشتمل على القصر
 فيه حكم واحد متضمن للاشبات القصدى والنفي التبعي والغرض منه
 رد اعتقاد المخاطب الشبهة او العكس او التردد وليس المقصود منه افادة
 حكمين فاقبل ان ههنا بحثا شريفا وهو ان في قصر الافراد احدا الحكمين
 معلوم للمخاطب فلا فائدة في القائه اذ ليس الغرض ههنا افادة لازم الحكم
 والاخر ينكره المخاطب وقد اتى اليه من غير تأكيد وفي قصر القلب القاء
 كلا الحكمين الى المنكر من غير تأكيد وهم على ان كون القصر تأكيدا
 على تأكيد يقلع هذا الوهم (قوله لبطلان عمل ما بتقديم الخبر) اى على تقدير
 ان يكون ما بمعنى ليس واما اذا كان التركيب من القسم الثانى من المبتدأ
 فرفع احدا الاسمين لكونه مبتدأ والثانى لكونه فاعلا ساد الخبر وما توهم
 انه حيث لا يصح عملها في المعطوف لعدم بقاء اعتماد الصفة على حرف
 النفي فليس بشئ لان عملها في المعطوف ليس بتقدير الصفة بل الصفة المعتمدة
 على حرف النفي عاملة في المعطوف عليه اصاله وفي المعطوف تبعاً (قوله
 وقد اجمع النحاة الخ) اى اكثرهم فان البعض لا يقولون ببطلان العمل
 مع التقديم كما في الرضى (قوله اما لان اصله العمل الخ) يعنى ان اصل ما العمل
 وحين العمل يمنع التقديم لضعفها في العمل فكذا حالها عند عدم العمل
 وهذا عند الحجازيين واما المقصد موافقتها للغة العاملة وهذا عند الكوفيين
 فان عندهم ما غير عاملة الا انه لا يجوز تقديم الخبر عليها لتصير هذه اللغة
 موافقة للغة العاملة اعنى الحجازية (قوله ومنها النفي الخ) في شرح المفتاح
 الشريف اى النفي بادواته كليس وما وان وغيرها من كلمات انفي والاستثناء
 بالاواحدى اخواتها واما الاستثناء من الاشبات كقولك جاء القوم الا زيدا
 فلم يعد من طرق القصر فتأمل وكتب في حواشيه لعل اليسر في ذلك
 هو ان المستثنى اذا كان جزئياً للمستثنى منه كما في المفرغ من المنفى نحو ما جاءني
 الا زيد وكما في الذي يؤل اليه المفرغ المذكور اذا صرح فيه بالمقدر كما في نحو
 ما جاءني احدا الا زيد حسن ان يعتبر فيه اعتقاد المخاطب للشبهة او العكس
 وتردده في ذلك الجزئى وما يقابله من الجزئيات الاخرى واما اذا كان المستثنى

جزء من المستثنى منه كما في قولك جاءني القوم الازيد او ما جاءني القوم الازيد
وقولك قرأت الايوم كذا فلا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق
السليم وخلاصته ان النفي والاستثناء في المفرغ وما في حكمه طريق القصر
كما يدل عليه بيان السكاكي رحمه الله تعالى لافادته القصر لان المستثنى فيه
جزئي المستثنى منه والجزئيات تكون متخالفة في الاحكام فيتصور فيه
الاعتبارات الثلاثة من الشراكة والعكس والتعدد بخلاف ما اذا كان المستثنى
جزء من المستثنى منه كما في الصور الثلاث التي ذكرها فان الاجزاء قلما تخالف
في الاحكام فلا يتصور الاعتبارات الثلاثة فيه والتحقيق ان القصر مختص
بالنفي والاستثناء المفرغ وما في حكمه مما يكون المستثنى جزئيا للمستثنى منه
لانه حيثئذ يكون المقصود به الاثبات الذي يستفاد من المستثنى وانما ذكر النفي
تأكيدا لاثباته فيكون حكما واحدا متضمنا للاثبات القصدى والنفي التبعي
بخلاف ما سواه فان الحكم في المستثنى منه مقصود اصالة وكذا الحكم
على خلافه في المستثنى سواء قلنا انه ثابت بالعبارة كما هو مذهب الشافعي
او بالاشارة كما هو مذهب الحنفية فكلا الحكمين من الاثبات والنفي مقصودان
بالافادة ثباتان بنفس اللفظ فان الثابت بالاشارة ايضا ثابت بالنظم فاذا كان
الحكمان مقصودين من الكلام لا يكون مفيدا للقصر لانه حكم واحد وهو
تخصيص شئ بشئ يتضمن الاثبات القصدى والنفي التبعي قال الشارح
رحمه الله تعالى في التلويح في بحث الاستثناء ان مثل ما جاءني الازيد وما زيد
الاقائم مسوق لاثبات مجيء زيد وقيامه بابلع وجهه واوكده حتى قالوا انه تأكيد
على تأكيد واما ما قيل ان الاستثناء من الايجاب لتصحيح الحكم الايجابي
فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان من جاءني الرجال العلماء لبس قصرا
كذلك جاءني الرجال الا الجهال لبس قصرا بخلاف الاستثناء من النفي
نحو ما جاءني الازيد فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم
والاقليل جاءني زيد ففيه انه مخالف لما تقر من اهل العربية ان الاستثناء
من النفي اثبات وبالعكس وان ما ذكره لا يجري في نحو ما جاءني القوم الازيد
فان الاستثناء فيه ايضا لتصحيح الحكم المنفي (قوله وفي هذا الكلام الخ)
اي في ايراد لفظ التضمن وتسبته الى معنى ما ولذلك قال ههنا وفي هذا الكلام
وفيما سياتي وشار بلفظ التضمن اذ لو قيل لكونه بمعنى ما اولتضمنه ما لم يحصل
الاشارة المذكورة ففيما قاله السيد يعني ان في ذكر التضمن اشارة الى ذلك

تقصير فلا تكن من القاصرين (قوله بل لم يبق للكلام معنى أصلاً) وإن قدر
 الخبر والعائد أي أن الذي حرمه الله تعالى الميتة ثابت على أن يكون الميتة
 بدلاً عن الضمير المنصوب أو مفعول أعني لأن المقصود بيان جريمة الميتة
 لا حصوله وثبوته (قوله أن نحو المنطوق زيد الخ) سواء كان اللام موصولاً
 أو حرف تعريف وانما ذكر زيد المنطوق وإن لم يكن مقصوداً بالاستشهاد
 لأن الميتة معرف بلام الجنس فيفيد قصر الميتة على المحرم أيضاً كما في زيد
 المنطوق (قوله لا على تأويل أنما حرم الله شيئاً هو الميتة) فيه أن هذا التأويل
 يقتضي أن لا يكون الجزء الأول الذي هو مناط الحكم مذكوراً في الجملة التي
 دخل عليها انما لأن الميتة حيثئذ خبر مبتدأ محذوف وهو خلاف الاستعمال
 (قوله أما في قصر الموصوف الخ) يعلم من أن التفصيل الذي ذكره أن المراد
 بما الحكم بمعنى المحكوم به أو النسبة الحكمية أي للدلالة على ثبوت المحكوم به
 أو ثبوت النسبة ووقوعها ولا يخفى أنه لا يجري فيما إذا كان الجزء الأخير
 في جملة انما غير المسند والمستند إليه نحو انما زيد قائم في الدار وانما يقوم زيد
 في الدار لأنها ليست لاثبات الحكم المذكور بعدها ونفي الحكم الذي سواء
 بل لاثبات قيد الحكم المذكور ونفي قيد سواء فلا بد من تعميم الاثبات والنفي
 أي اثبات الحكم ونفيه بنفسه أو باعتبار قيده ومع ذلك يرد عليه أن قولهم
 على هذا المعنى انما يدل على أن انما يفيد القصر لا على تضمنه معنى ما والا
 فلا بد من ضم عدم القول بالفصل أي لا قائل بانها تفيد القصر وليست بمعنى
 ما والا بخلاف التوجيه الذي نقله بقوله وقد يقال فانه يدل على تضمنه ما والا
 ويجري في جميع صورها بلا مؤنة ويكون نسبة الذكر إلى ما بعده بلا تجوز
 الا أنه يحتاج إلى حمل ما يذكر بعده على الجزء الأخير كما يحتاج توجيه الشارح
 رحمه الله تعالى إلى حمل نفي ما سواء على الخصوص (قوله لصحة انفصال الخ
 في شرح المفتاح الشريفي) فإن قلت إذا ريد حصر الفعل في الفاعل المضمّر
 بطريق انما فهل يجب انفصاله أو لا قلت إن ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته
 وجب انفصاله وتأخير دفعه للتباس وإن لم يذكر احتمال الوجوب طرداً
 للباب وعدم الوجوب بأن يجوز الانفصال نظراً إلى المعنى والاتصال نظراً
 إلى اللفظ إذ لا فاصل لفظياً فقوله لصحة انفصال الضمير معه أراد به ما يعم
 الوجوب وغيره (قوله ووجوه التعذر محصورة) وهي التقديم على العامل
 وحذفه وكونه معنواً أو حرفاً أو ضميراً مرفوعاً والفصل بينهما لغرض

وكون المسند الى الضمير صفة جارية على غير من هي له (قوله وفي الاساس الخ)
 فعلى هذا الذمار اعم من العهد (قوله اذا حي الخ) الحماية نكاه داشتن
 ومن جاءه بيان لما والحمي كالي ويمد ما حي من شيء وحريم الرجل ما يحمله
 ويقاقل عنه كذا في القاموس (قوله فصل الضمير واخره) بناء على
 ان المقصور عليه في انما هو الجزء الاخير من الجملة التي بعدها (قوله ولا يجوز
 ان يقال الخ) اي لا يجوز ان يقال ان انفصال الضمير لضرورة الشعر لا لارادة
 الحصر (قوله دليل على ان الغرض الخ) لما عرفت ان المسند اليه والمسند
 اذا كانا معرفتين فاليهما كان المخاطب بزعمك كالطالب لان يحكم عليه
 بالآخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعل مبتدأ والآخر خبرا
 ففي انا الذائد يكون المطلوب الحكم على المتكلم بالذود وفي قوله المدافع
 انا يكون المطلوب الحكم على المدافع بانه المتكلم ولا يخفى عدم حسنه (قوله
 ولو سلم) هذا الوجه نظرا الى المعنى وظاهر لفظ يقوم لان الباء علامة
 الغيبة وما ذكره اولا نظرا الى انفصال الضمير وكونه فاعلا مجازا كما هو
 الحكم في الاستثناء المفرغ (قوله باعمال الصفة الواقعة الخ) اذ لا اعتماد
 على شيء سوى النفي وما قيل انه كيف عمل الصفة ولم تعتمد على النفي حين
 العمل في ابوابك لا لتقاض النفي بمعنى الافتوهم لان عمل الصفة لاجل
 المشابهة بالفعل لا للنفي ولذا عمل في ما قائم الا ابوابك (قوله فلا يلزم
 اطرادها) فان المناسبة من جهة للوضع وليست صحيحة له وكذا لا يلزم
 انعكاسها ان فرض انتفاء تلك المناسبة في بعض الصور (قوله اي تقديم
 ما حقه التأخير) سواء بقي بعد التقديم على حاله نحو زيدا ضربت اولا كما
 في انا كفيت مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا عند السكاكي والمصنف
 رحمه الله واما عند الشيخين فتقديم المسند اليه على المسند الفعلي يفيد
 القصر نحو الله يبسط الرزق وقد سبق تفصيله (قوله انا كفيت مهمك الخ)
 اذا قدر ان اصله كفيت انا مهمك واما اذا لم يقدر فهو يفيد التقوى وكذا
 في ما انا تممى اذا قدر ان اصله ما تممى انا في شرح المفتاح الشريف في بحث
 تقديم المسند اليه فان قلت شرط التخصيص عند السكاكي رحمه الله
 ان يكون المقدم بحيث اذا اخرج كان فاعلا معنويا وذلك لا يتصور في ما انت علينا
 بعز يز قلنا الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاما فجاز ان يقال ما عز يز
 انت على ان يكون انت تأكيد للمنة ثم يقدم وتدخل الباء على عز يز بعد

تقديم انت وجعله مبتدأ فاقبل ان ههنا اشكالا وهو انه كيف يحكم بان
حق المسند اليه في انا كفيت مهمك انما خير دون انا نجي كلام منشأه قلة
التدبر فان السكاكي رحمه الله لا يقول بالقصر في انا كفيت مهمك مطلقا
بل اذا قدر ان اصله كفيت تا مهمك (قوله حكما مشوبا بصواب وخطأ)
اي حكم واحد صواب من وجه وخطأ من وجه فان في قصر الافراد
حكما واحدا صواب في بعض خطأ في بعض وفي قصر القلب العكس
صواب باعتبار اطلاق لازم له خطأ باعتبار تعيينه وفي قصر التعيين صواب
باعتبار اطلاق لازم له وخطأ باعتبار تجويز كل منهما على التساوي ولبس
المراد ان هناك حكيمين احدهما صواب والاخر خطأ حتى يرد ما اورده
السيد من ان التجويز ان كان بمعنى الشك والتردد فهو لبس بحكم فكيف
يوصف بالخطأ فان ذلك انما يلزم لو اراد الشارح رحمه الله ان التجويز خطأ
بل اراد ان الحكم الذي اعتقده المخاطب باعتبار الاطلاق صواب وذلك
الحكم باعتبار التردد والتجويز خطأ فتدبر وعبرة شرحه للمفتاح صريح
فيمنا ذكرنا (قوله بالفحوى) في القاموس فحوى الكلام معناه ومذهبه
في شرحه للمفتاح دلالة التقديم على التخصيص بوساطة مدلول الكلام
ومفهومه الخطابي وحكم الذوق اي القوة المدركة لخواص التراكيب
واطائف اعتبارات البلغاء بافادته التخصيص من غير وضع لذلك وجزم
عقل بذلك حتى ان لم يكن له هذا مع كمال قوته الادراكية والتسابق الى
المعاني العقلية ربما يناقش في ذلك ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في الله
احد للاهتمام وما يقال انه للحصر لا دليل عليه * قال قدس سره هذه
الثلاثة الخ * دفع لما يتوهم من انه اذا كان دلالتها بالوضع لم يكن البحث عنها
من وظيفة هذا العلم لانه باحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على
المعاني الوضعية (قوله لمعان تفيد القصر) اي يجزم العقل عند ملاحظة
معانيها بذلك (قوله بعض النحاة) اي الشيخ الرضي (قوله لا التي لنفي
الجنس) يعني زيد شاعر لا غير لا غير زيد شاعرا فيعود الى النفي والاستثناء
كذا في شرحه للمفتاح فاقى كلام بعض الناظرين من ان نحو لا غير طريق
آخر للقصر على هذا القول وهم (قوله على الميثاق فقط) فلا يترك الا في مثل ما
زيد اضربت وما اتاقت نانه في التحقيق لقصر الفعل على غير المذكور لا لقصر
نفي الفعل على المذكور فاثبت المقصور عليه غير المذكور كذا في شرحه

للمفتاح (قوله دون المنفى) وان كان النص على النفي متحققا في الاول
 (قوله لان الحكم مختص بلا دون بل) اى الحكم بعدم المجامعة للثاني
 مختص بلا بالنقل من الائمة لا يتجاوز ذلك الحكم الى بل فانه ثبت انه
 يحى بعد النفي للاثبات او النفي لاختلافهم في معنى ما جاءنى زيد بل عمرو
 ونحى بعد الاثبات للاثبات في نحو جاءنى زيد بل عمرو ولم يثبت انه لا يكون
 للنفي بعد الاثبات فيجوز ان يكون في مثل قولنا ما زيد الا قائم بل قاعد للنفي
 فلم يثبت الحكم بعدم المجامعة فاندفع ما قيل ان عدم مجامعة بل للثاني ظاهر
 لامتناع ما زيد الا قائم بل قاعد لانه مبنى على ان يكون للاثبات (قوله لان
 تنفى بها اولا) بقريته قوله لا لان تقيد بها النفي فلا يرد ما قيل ان وضعها
 لان تنفى بها ما اوجبه للمتبوع لا يقتضى الا ان يكون بعد الايجاب للمتبوع
 ولا يقتضى ان لا يتكرر النفي فى ما جاءنى الا زيد لا عمرو ويتحقق نفي ما اثبتته
 للمتبوع الا انه تكرر بقوله لا عمرو (قوله ما اوجبه للمتبوع) من كونه
 محكوما عليه او محكوما به او متعلقا من متعلقات الحكم فيشمل قصر الصفة
 على الموصوف والموصوف على الصفة بلامرية فاقيل ان فى اجزائه
 فى قصر الموصوف على الصفة تكلفا وهم (قوله وكأنه يجوز الخ) مبنى
 التجويز المذكور ارجاع ضمير غيرها الى جنس لا العاطفة (قوله وكان
 الاحسن الخ) الا انه ترك المصنف رحمه الله تعالى لان المتبادر من غير
 لا كلمات النفي لكون كلمة لا كلمة النفي (قوله فهو مرتفع الخ) منى الانقاع
 ارجاع الضمير الى العاطفة المعينة لا الى الجنس كما فى قولك دأب الرجل
 الكريم ان لا يؤذى غيره اى غير نفسه لا غير جنس الرجل الكريم (قوله
 واحد بهذا الخ) فى شرحه للكشاف لفظ احد قد يكون بمعنى الواحد
 من العدد وقد يكون اسما لمن يصح ان يخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا
 او اكثر وهو لا يقع فى الاثبات الامع كل وقد سبق ذلك فى بحث ما انا رأيت
 احدا (قوله لامن جهة ان المنفى الخ) فلا يرد انه لا يصلح نظيرا لما سبق
 لان المنفى بلا لابس منقيا قبلها بخلاف ما سبق (قوله فى نفسه قيد بذلك)
 لانه لا بد من اختصاص الوصف بحسب المقام ليصح القصر (قوله
 اعدم الفائدة الخ) يغنى ان الوصف اذا كان مختصا بالنظر الى نفسه
 يتنبه المخاطب للاختصاص بادنى تنبيه على ذلك فيكفى كلمة انما فلا فائدة
 فى جمع لامعه والقصد الى زيادة التخصيص انما يناسب الحكم الذى يحتمل

عدم الاختصاص فيصر المخاطب على انكاره (قوله نحو انما يستجيب
الذين الخ) نزل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لشدة حرصه على ايمان
الكفار منزلة من يعتقد الاستجابة ممن لا يسمع (قوله ويعقل فيه) اشارة
الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون مقرونا بالعقل (قوله اضعف
من انما) لان دلالة التقديم خفية لكونه بالفحوى لا يفهمها الا صاحب
الذوق لكن بعد التحقيق قوية لكونها عقلية فلذلك ينسب الحصر
الى التقديم اذا اجتمع مع انما نحو انما تسمى انا وهكذا حال كل دلالة عقلية خفية
مع دلالة وضيفة فلا تدافع بين قول الشارح رحمه الله تعالى نعم ان
التقديم اقوى وبين قوله دلالة التقديم اضعف على ما في شرح المفتاح
(قوله لان الكلام الى آخره) وما يجاب به من ان الشيخ عم بعد ما
خصص الكلام اولا بلا عاطفة ولذا وضع المظهر موضع المضمحل حيث
قال ثم ان اتقى ولم يقل انه فليس بشيء لان مجيء النفي لبس مختصه بما سوى
النفي والاستثناء قال الله تعالى ما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير
فافائدة قوله فيما يجيء فيه النفي حينئذ (قوله وفيه اشكال) قيل لا اشكال
فيه لانه يجوز ان يكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفي
والاستثناء فيكون النفي والاستثناء غالبا في المنكرور بما يستعمل في معلوم
منزل منزلة المجهول كما انه ربما يستعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم
ومأل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقي منزلة
المجهول الادعائي كما ان مأل تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النفي والاستثناء
تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى لطافة هذين
التنزيلين ودقتهما انتهى وفيه ان اعتبار التنزيل في اكثر موارد انما بعيد
غاية البعد مع ان هذا مما لم يصرح به احد من ائمة الفقه فالا جزاء عليه
قبح على انا لانسلم ان مأل تنزيل المجهول منزلة المعلوم بمنزلة تنزيل المجهول
الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كيف ويلزم ان يكون شيء واحد معلوما
ادعائيا ومجهولا ادعائيا (قوله اي مقصور على الرسالة الخ) قال في شرح
الكشاف صرح به صاحب المفتاح بانه قصر افراد احوال الكلام لاعلى
مقتضى الظاهر تنزيلا لاستعظامهم هلاكه منزلة اسابعادهم اياه وانكارهم
حتى كانوا يعتقدوا فيه وصفين الرسالة والتبري عن الهلاك فقصر
على الرسالة نفيا لتبرئه عنه وفيه بعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعني

* قد خلت من قبله الرسل * حتى كانه لم يجعله وصفا بل ابتداء كلام لبيان انه ليس متبريا عن الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب لانهم لما انقلبوا على اعقابهم فكانهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل في انه يخلو كما خلوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم فرد عليهم بانه ليس الا رسول كسائر الرسل يخلو كما خلوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم وهذا صريح كلام المصنف رح انتهى وفيه بحث اما اول فلان قوله تعالى * قد خلت من قبله الرسل ليس نصافي كونه وصفا حتى يكون في توجيه المفتاح بعد من جهة عدم اعتبار الوصف لجواز كونه جملة مستأنفة معللة كما ذكره بل الاظهر في الجمل الاستقلال واما ثانيا فلان الظاهر عدم اعتبار الوصف لما سيجي ان المقصور عليه يجب ان يلي حرف الاستثناء واذا اعتبر الوصف يكون المقصور عليه هو الوصف واما ثالثا فلان عدم اعتبار الوصف انما يكون بعيدا اذا كان الوصف للتقييد فانه حيثئذ يكون محط الفائدة هو القيد واما اذا كان للتعليل فلا استبعاد ولذا لم يعتبروا الوصف في القصر في قوله تعالى * ان اتم الا بشر مثلنا * ومن هذا ظهر عدم صحة قوله اذ على اعتبار الوصف لا يكون الا قصر قلب فانه على اعتبار الوصف للتعليل يكون قصر افراد واما رابعا فلان انقلابهم كان للرعب لاستعظامهم هلاكه على ما في الكشف انهم لما اجتمعوا على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم سألهم عن سبب الانقلاب فقالوا رعبت قلوبنا يا رسول الله لما سمعنا الخبر السوء فلا يكون الانقلاب سببا لاعتقادهم انه رسول الله لا كسائر الرسل في الخلو والتمسك بدينه كيف وانه ارتداد ولم يرتد احد من الصحابة رضي الله عنهم في وقعة احد على ما في الكشف و ان اراد انهم بسبب الانقلاب نزلوا منزلة من اعتقد ذلك كما يدل عليه لفظ كان ففيه ان الانقلاب المذكور ليس من امارات ذلك الاعتقاد وان تنزيل الصحابة رضي الله عنهم منزلة من له ذلك الاعتقاد اجترأ على الصحابة رضي الله عنهم والحق ان عبارة الكشف لا تعرض فيها للقصر اصلا وانما هي مجرد بيان معنى الآية وان اتفق شراحه على انها مشعرة بقصر القلب باعتبار الوصف بل قال الشارح رحمه الله تعالى انه صريح كلامه * قال قدس سره فالمنشأ في تنزيل المخاطب * قيل هذا الفرق وهم لان المنشأ في التنزيل مطلقا مخالفة علم التكلم لما عليه المخاطب الا انه في السابق يطابق الواقع

وههنا غير مطابق وفيه ان مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب منشأ القصر
مطلقا سواء كان مبني على الحقيقة او على التنزيل واما منشأ التنزيل
فقد يكون حال المخاطب فقط و قد يكون مع حال المتكلم ثم العجب انه قال
ذلك القائل بعد هذا الكلام وهناك بحث شريف وهو ان ما جعلوه تنزيلا
يحتمل مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون * ان انتم
الابشر مثلنا * كناية عن ان انتم الاخير رسل لاستلزام البشرية نفى الرسالة
فذكر البشرية وارىد نفى الرسالة في الكلام قصر قلب من غير تنزيل وفيه
ان القصر لابد ان يشتمل على حكيمين وليس هناك الاحكم واحد اثبات
الرسالة عند المخاطب ونفيها عند المتكلم فلا يكون في قوله ان انتم الاخير
رسل قصر اذ لا معنى يصح حقيقيا وليس هناك وصف يكون القصر
صحيا بالنسبة اليه (قوله مع اصرار المخاطبين اه) فاصرار الرسل عليهم السلام
على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك
جعلوهم منكري البشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم (قوله من باب مجارة
الخصم) اى الجرى معه في الطريق ومثاله ان تريد ان تلاق صاحبك فتماشيه
في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى منزلة ازلقته واللام في لبعثر متعلق
بالمجارة و حيث يراد ظرف لبعثر (قوله ولكن ذلك لا يمنع الخ) كما يدل عليه
ما بعده من قوله تعالى * ولكن الله يمين على من يشاء من عباده (قوله وهذا
يصح) اى كونه من باب المجارة يصلح جوابا لاصل الحكم اذ ليس المقصود
منه افادة نفس الحكم ولا لازمه (قوله بطريق القصر فليكون على وفق
كلام الخصم الخ) فانه اقوى في المجارة ولم يقصد بذلك تسليم القصر
بقرينة قوله تعالى * ولكن الله يمين على من يشاء من عباده * فاندفع ما قيل
انه يلزم ان يكون النفي والاستثناء لغوا اذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية
واما ما قيل الوجه ان يقال ان الكفار اعتقدوا ان الرسول يكون ملكا لا بشرا
فزلوهم في دعوى الرسالة منزلة من يدعى الملكية وينكر البشرية * فقالوا
ان انتم الابشر مثلنا * فقول الرسل * ان نحن الابشر مثلكم * ليس فيه
تسليم انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجارة والزامهم
بقوله * ولكن الله يمين على من يشاء من عباده * او يقال ان القصر باعتبار
الوصف اعني مثلنا فقول الكفار * ان انتم الابشر مثلنا * معناه انكم
لا تتجاوزون البشرية الى امتياز يستحقون به النبوة فاجاب الرسل بتسليم

القصر المذكور ومنعوا ان يكون النبوة بالاستحقاق والامتياز بل هي منه
 من الله تعالى ويؤيد هذا التوجيه قوله تعالى * فأتوا بسلطان مبين *
 فانه يدل على انهم لا ينكرون رسالة النبوة فيرد على التوجيه الاول ان المقابلة
 الواقعة بين الرسل والكفار في سورة يس من قوله تعالى * فقالوا انا اليكم
 مرسلون قالوا ما ائتم الا بشر مثلنا وما نزل الرحمن من شيء ان ائتم الا تكذبون
 الى قوله تعالى * وما علينا الا البلاغ المبين * يدل على ان الرسل كانوا يدعون
 لرسالة والكفار ينفونها باثبات البشرية وعلى التوجيه الثاني ان دعوى
 الكفار المماثلة انما هو في البشرية ولو ازمها لا في جميع الصفات فالقصر
 على المثلية قصر على البشرية فالملقصود عليه البشرية والدعوى
 لرسالة وذكر الوصف لتعليل البشرية كانه قيل ان ائتم الا بشر لانكم
 تماثلوننا في صفات البشر واما قولهم * فأتونا بسلطان مبين * فعلى تقدير
 التسليم اي ان سلطنا انكم رسل فأتونا بما تقترح منكم فان ما ائتم به لبس
 بمبين لدعواكم (قوله اوفق) لانه على هذا التقدير لا دخل لقوله لالتسليم
 انتفاء الرسالة في جواب الشبهة اذ يكفي ان يقال انه من باب المجازاة والتقرير
 السابق موافقه له باعتبار هذا القول ايضا فهو اوفق لموافقه له بتمام العبارة
 دون التقرير الثاني فانه موافقه له باعتبار بعضها * قال قدس سره كان
 معناه الخ * اقول لم لا يجوز ان يكون معناه لا ينبغي منكم قطعكم بكونكم
 صادقين في نفس الامر عند السامعين لانه لا يروج ذلك منكم عند هم
 قبل الاثبات ولبس من شان العاقل ان يقول كلاما لا يروج عند السامع
 بل غاية امركم ان تكونوا مترددين بين كونكم صادقين في نفس الامر وكاذبين
 لانه الرجح عند السامع كما هو ظاهر حال المدعى فان الرجح منه قبل الاثبات
 ترده بين صدقه وكذبه في نفس الامر لا جزمه بالصدق وحيث لا غبار
 على صحة التشبيه ويكون الظرف اعني عندنا متعلقا بلستم كما هو الظاهر
 نعم قوله لا يتجاوزونه الى حق كما يدعونه ينبو عنه بعض النبوة فانه صريح
 في قصر القلب الا ان يرد الى احتمال حق ويرد هذا على التوجيهين
 المذكورين اللذين ذكرهما السيد ايضا * قال قدس سره اذ لا طائل
 تحته * اذ نفس الدعوى لا تختلف بالنسبة الى شخص دون شخص انما يختلف
 صدقها وكذبها وصحتها وفسادها * قال قدس سره ما ذكره بعضهم الخ *
 حاصله ان القصر كما يكون بالنظر الى حال المخاطب من الشبهة والتردد والقلب

في نفس الامر كذلك يكون بالنظر الى حاله في اعتقاد المتكلم بان يعتقد
 المتكلم ان المخاطب معتقد للشركة او التردد او القلب وان لم يكن حاله
 في نفس الامر ذلك بل اقول القصر من المتكلم انما يكون بحسب اعتقاده
 حال المخاطب الا انه قد يكون اعتقاده حال المخاطب مطابقا للواقع
 وقد لا يكون اذا المتكلم لا يورد الكلام الاعلى حسب اعتقاده * قال قدس
 سره * بحسب المعنى انما قال ذلك لان المصدر لا يعمل فيما قبله سيما اذا كان
 مضافا اليه * قال قدس سره مخالفا لظاهر عبارته * لاحتياجه الى تعلق
 الظرف اعني عندنا بما بعده بحسب المعنى بخلاف التوجيه الاول فانه
 لا مخالفة فيه وصيغة التفضيل باعتبار فرض القرب فيما ذكره الشارح
 رحمه الله لكونه فاسدا عند السيد كما مر (قوله ان رققه) اما بالقافين من
 الرقة ضد الغلظة في الصحاح الرقيق ضد الغليظ والثخين يقال رق الشيء
 ارقه ورققه والتعديعية يعلى بتضمين معنى الاشفاق كما اشار اليه الشارح
 رحمه الله وحيث يقرأ ايضا بالقافين والمراد رقيق القلب واما بالقاف
 والقاف من الرفق بمعنى اللطف وحسن الصنع يقال رفق به وعليه وبناء
 الافعال او التفعيل للمجعل والتصيير فيقرأ رفيقا بالقاف والقاف (قوله
 والاولى) بناء على ما ذكرنا من ان انما يحى خبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب
 او لا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصير عليه ان يكون هذا
 المثال من تنزيل العالم بالاخوة منزلة الجاهل بها وانما قال والاولى لانه يجوز
 ان يكون على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود ترقيق المخاطب
 لا افادة الحكم فكونه معلوما له لا يضره القصر للمبالغة في الترقيق لانه يفيد
 تأكيدا على تأكيد (قوله وتعريف الخبر) اي تعريف الخبر المفيد لقصر
 الافساد عليهم وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك لرد تعريفهم للمؤمنين
 بالافساد فانهم لما قصروا انفسهم على اصلاح قصدوا به التعريض
 بان من يخالفنا شأنه الافساد وهم المؤمنون فرد عليهم بقصر الافساد
 عليهم ولا يخفى ان التعريف والتوسيط المذكورين يفيدان رد المضمون
 الصريح لقولهم ايضا لان قصر جنس المفسدين عليهم لشدة فسادهم
 وعدم الاعتداد بفساد غيرهم يتنافى انتظامهم في جملة المصلحين من غير
 حاجة الى ان تعريف الخبر لحصر المسند اليه على المسند اولدعوى الاتحاد
 كفى اولئك هم الفلحون والفصل لتوكيده (قوله ومزية انما على العطف)

دون التقديم والنفي والاستثناء اما على التقديم فظاهر واما على النفي والاستثناء فلان حكم النفي موقوف على الاستثناء ولا يتم بدونه فبعقل الحكماء معاوان كان في اللفظ المنفي مقدما على الاستثناء (قوله اذا لا يذهب الخ) ولان القصر حكم اجمالي يتضمن الحكمين فالقصر من انما يستفاد من حاق العبارة وفي العطف لازم مفهومها (قوله واحسن مواقعها التعريض) لان افادة الحكم لا يهتم لكونه معلوما او من شأنه العلم بخلاف الطرق الاخر فان الحكم فيها اهم لكون المخاطب جاهلا به مصرا على انكاره (قوله تعريض بان الكفار الخ) ففيه تعريض بدم الكفار بانهم كالبهائم يترتب عليه تعريض النبي عليه السلام بانه لكمال حرصه على ايمان قومه يتوقع التذكر من البهائم (قوله اذا استقرت) اي مواقع انما وجدت انما اقوى اوقات وجودها واشدها تعلقا بالقلب من اوقات رؤيتها وقت لا يراد بالكلام معناه فالجملة اعني (اقوى وخبره اذا كان الخ) مفعول ثان لوجدت (قوله لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه) اي لا يكون المقصود بالذات معناه بل ليتوسل به الى ما يلزمه بنوع لزوم (قوله سوى المفعول معناه) فانه لا يحى بعد الا فلا يقال لا تمس الا وزيدا واعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالاموزن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موزنين بالفصل ولذا لا يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وغلما ركب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر كذا في الرضى وبهذا ظهر الفرق بينه وبين لا تمس الامع زيد كما لا يخفى * قال قدس سره لا بد * ان يعتبر ذلك الخ لا يخفى ان الفعل المسند الى الفاعل صفة للمفعول به باعتبار وقوعه عليه وان كان باعتبار الاسناد صفة للفاعل وكذا في سائر المتعلقات فلا حاجة الى ارتكاب التحمل الذي ارتكبه السيد ويؤيد ما ذكرنا ما مر في كلامه في بيان انحصار القصر في القسمين حيث اعتبر مطلق النسبة ولم يقيد بكونه على وجه القيام * قال قدس سره * لا يرجع صفة له لا بد من صرفه عن الظاهر اذا ضرب المسند الى زيد صفة له ولا يصير صفة لغيره وان اعتبر تعلقه به بان يقال حتى يرجع مبتدأ صفة له وسيجيء تفصيله في تعريف الدلالة * قال قدس سره ثم

عن ان هذا القول وكذا
عن ان القول السابق
انما هو جردان في النسخ
لمكتوبة في اطراف
السيد الشريف

هذا الاقوال من نسخة
الشارح الطويلة

اشتهاء الشيء الخ * هذا مبني على اختلافهم في الارادة من انه عبارة
عن الميل او صفة ترجح احد طرفي المقدور (قوله واعلم ان تقديمهما الخ)
ذهب السكاكي والمصنف رحمه الله تعالى الى جواز تقديمهما بحالهما
بان يكون المقصود في النسبة مقدما وان يكون ما قبل الا عاملا فيما بعد
المستثنى وذكر اكثر النحاة وضمهم الشيخ ابن الحاجب الى عدم جوازه بناء
على انه لا يجوز اعمال ما قبل الا فيما بعد المستثنى والحق ما ذكره السكاكي
رحمه الله تعالى لانه واقع والتقدير تكلف (قوله وهذا) اي لزوم القصر
في الفاعل والمفعول (قوله مطلقا) سواء ذكر المستثنى على سبيل البدلية
اولا (قوله فتقديمهما) اي اذا ثبت ان جعل الاستثناء متعددا يفيد
خلاف المقصود فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء
متعددا كيلا يلزم خلاف المقصود ويجعل المقصود في النية مقدما لئلا يلزم
قصر الصفة قبل تمامها ويجعل ما قبل الاعمال فيما بعد المستثنى اذ لو
لم يجعل عاملا لقدر لما بعد المستثنى عامل آخر فيصير ان كلامين مستقلين
لا تقديم نشي من الفاعل والمفعول على الآخر لكن عمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى باطل عند اكثر النحاة فلا يصح تقديمهما بحالهما ايضا (قوله قالوا
اي اكثر النحاة جملة مستأنفة لتوجيه ما يراى فيه عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
(قوله اي قامة النوائج) اي عليك (قوله واعتبار الضمير الخ) اشارة
الى دفع ما يقال من انه يجوز ان يكون الفاعل مضمرا قبل الذكر كما قيل
في ضرب بنى واكرمت زيدا وكذا تعسف ان يقال ان الفاعل ضمير عائذ الى
مصدر الفعل (قوله يصح هذا) اي جعله معمولا لمحذوف (قوله ما وقع
ضرب الامن زيد) بتنزيل الفعل منزلة اللازم (قوله في غير هذا المقام)
اي في غير ما يقصد فيه القصر ان (قوله اي السبب في افادة النفي والاستثناء
الى آخره) اي المفرغ انما تعرضوا في بيان افادته القصر لان افادة التقديم
لا يدركه الا صاحب الذوق وافادة طريق العطف وكذا النفي والاستثناء
اذا كان المستثنى منه مذكورا بين و افادة انما لكونه بمعنى ما والا فابقى الحفاء
الا في الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه (قوله ففرغ الفعل الخ)
فالمستثنى المفرغ بمعنى المفرغ عاملا على التجوز او المفرغ له على الحذف
والا يصل (قوله لان الا لا خراج الخ) فالقرينة على المقدرة كلمة الا وكذا
على عمومته (قوله وئلا يلزم الخ) يعني لا قرينة على تقدير خاص دون خاص

فلو لم يقدر العام يلزم التخصيص بلا مخصص (قوله ولذلك) أي لاستلزام
 الا عموم المستثنى منه (قوله بالرفع) واما على تقدير قراءة النصب فتأنيث
 الضمير لكونه للعشوبة والاخذة المداول عليها بما قبل الآية (قوله برفع
 مساكنهم) واما على قراءة النصب فزى مسند الى المخاطب (قوله بالنظر الى
 ظاهر اللفظ الخ) فان ظاهر النظم ان الفعل مسند الى ما بعد الا وهو
 مؤنث واما في الحقيقة فالمعمول بمجموع المستثنى منه والمستثنى فالمستحق
 للاعراب هو المجموع الا انه اجري على الجزء الاول منه لتقدمه في الذكر
 ثم صار الجزء الثاني فضلة فنصب واذا حذف الجزء الاول اقيم الجزء
 الثاني مقامه واجري اعرابه عليه كذا في الرضى قال في شرح المفتاح اي
 بالنظر الى ظاهر لفظ المستثنى اعني صيغة ومساكنهم والصلوع حيث
 يعد فاعلا والفعل اليه مسندا والا فعند التحقيق الفعل للعام المقدر
 الذي يعم الكل ويصدق في جميع الصور وهو شئ من الاشياء وتخصيص
 الجسم او الحيوان او الانسان او غير ذلك بحسب المقام وخصوص المستثنى
 انتهى وبما نقلنا اندفع ما قيل لانسلم ان التأنيث فيما ذكر بالنظر الى ظاهر
 اللفظ لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا كالعقوبة والمواضع والاعضاء
 لان تقدير المؤنث انما هو بملاحظة المستثنى منه واما بالنسبة الى كلمة الا
 المقتضى للمخرج عنه فليس المقدر الامعنى شئ من الاشياء وهو مذكور هذا
 ويرد على تفسيره اللفظ بلفظ المستثنى انه يلزم استدراك قيد الظاهر
 اذ ليس للفظ المستثنى حقيقة بخلاف ما اذا فسر بالنظم فان له حقيقة
 وهو الاسناد الى المستثنى منه (قوله وفيه اشكال الخ) يمكن الجواب بانه
 عبر عن تأنيث الفعل بتأنيث الضمير لان تأنيث الفعل انما يكون بتأنيث
 الفاعل (قوله والافكيف يسند الخ) فيه انه انما يمكن اسناده بلا توسط
 الا واما بتوسطه فلا لانه انتقض النفي بالا (قوله فمين قرأ بالياء) واما من
 قرأ بالتاء فالفاعل ضمير مستتر فيه راجع الى الرسول (قوله ولم يجوز النصب)
 مع ان مقتضى القاعدة جواز انصب لكون المستثنى منه مذكورا يعني
 انما يجوز النصب لان المستثنى منه فيه في حكم غير المذكور لعدم جواز
 اظهاره وانصرف العامل نظرا الى الظاهر حيث اعرب بأعراب المستثنى
 منه فعلى هذا التوجيه معنى قوله نظرا الى ظاهر اللفظ ان ظاهر اللفظ
 يدل على سقوط المستثنى منه وان كان في التحقيق ثابتا (قوله في جنسه)

اى فى كونه جنسه لان المستثنى منه من جنس المستثنى لآخر مشارك له
 فى جنسه (قوله بل المراد الخ) وهوان يكون مع ذلك مما ينساق اليه الفهم
 بملاحظة المستثنى (قوله واعلم انه قد يتبع الخ) يعنى ان الاصل ان يقع
 بعد الاسم وقد يقع بعدها الجملة لكن بشرط ان يكون الاستثناء مفرغا
 وذلك لانه حينئذ يكون الامتلاء عن العمل على قول وعن التوصل بها
 الى العمل على قول فتتكسر شدتها فيسهل دفعها عن اقتضاؤها
 الاسم والاكثر ان يليها الفعل المضارع لمشابهة الاسم كما تدل عليه
 الامثلة (قوله وكثيرا ما يقع الخ) وذلك اذا كان ما قبله ماضيا منفيا (قوله
 مجردا عن قد الخ) اى لفظا او تقديرا مع انه لا بد للماضى المثبت من قد وانما قال
 كثيرا لانه يحى مع قد والواو نحو ما اتيت الا وقد اتانى ويحى مع الواو فقط
 نحو ما اتيت الا واتانى كل منهما بانظر الى اصله وهو الخالية ولا يجوز الاقتصار
 على قد لانه ان ننظر الى مشابهيته الجزاء فهو لا يتجرد عن الفاء اذا كان
 مع قد وان ننظر الى حالته فليس فيه الواو الذى هو رابط المطرد فى هذا
 الحال لكونه غير مقترن مضمونه بمضمون عامله وكونه منفصلا عن عامله
 بالا فاستظهر ربطه بالواو الذى هو اصل فى الربط (قوله وذلك) اى وقوع
 الماضى بدون قد والواو حالا (قوله فاشبه الشرط والجزاء) لان هذا المعنى
 اى لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها معنى الشرط والجزاء فى الاغلب
 وانما قلنا فى الاغلب لانه قد لا يكون تعقيب هناك نحو ان كان هناك نار كان
 هناك احترق واذا كان مشابها للشرط والجزاء يعامل معاملة الشرط
 من التجرد عن قد والواو لعدم قصد المقارنة مع العامل بل التعقيب
 فلا حاجة الى ما يقرب الماضى الى الحال ولا الى ما يربط لان الجزاء مرتبط
 بالشرط بنفسه (قوله وهذا الحال) اى الحال الذى قصد به لزوم تعقيب
 ما بعد الا لما قبلها مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله لان التعقيب ينافى المقارنة
 فوقوعه حالا على تأويل العزم ليحصل المقارنة (قوله والتقدير الخ)
 وبهذا التقدير يندفع اشكال مشهور من ان ظاهر الحديث يدل على انه
 لا بأس للشيطان من الاغواء قط اى ابدا الا فى زمان الايمان من النساء
 والمقصود انه لا بأس له فى تلك الحالة اصلا لان منسأ ذلك الاشكال قصر
 اليأس على الزمان ونفى ان يكون يأس فى غيره فيكون المقصود بالاثبات
 نفي اليأس واما اذا كان الاستثناء من اعم الاحوال ونفى اليأس مقيدا بغير

جهة النساء كان المعنى انه ما آيس من جهة غير جهة النساء كأننا على حال
من الاحوال الاحال عزمه على الاتيان فيفيدان بأسه من كل جهة سوى
جهة النساء متحقق حال عزمه على الاتيان و اما انه هل يتحقق له اليأس
في حال الاتيان ففوض الى المقام وفيما نحن فيه الظاهر عدم اليأس لان اتيانه
من هذه الجهة لازالة اليأس ولما قيل النساء حباثل الشيطان * قال قدس
سره وقيل فائله صاحب كشف الكشاف * وما ذكره الشارح رحمه الله
تعالى من جعله حالا مقدرة مطرد في جميع الامثلة بخلاف ما ذكره صاحب
الكشف فانه لا يجري في قولنا ما اتيت الا اتاني اذ لا يصح ان يقال ما اتيت حينما
الاموصوفا بانه اتاني فيه * قال قدس سره صفة لظرف محذوف *
وفي الكشف اول مصدر محذوف اي ما آيس بأسا الاموصوفا بانه اتاهم
فيه من قبل النساء تركه السيد لان معنى اتيانه فيه اتيانه في زمان ذلك اليأس
فيعود الى تقدير الظرف (قوله وفي انما يؤخر المقصور عليه) اي يكون المقصور
عليه في انما هو الجزء الاخير والمراد بالجزء الاخير ما يكون فيه جزأ بالذات
عمدة او فضلة لا ما ذكر في آخره فقط فان الموصول المشتمل على قيود متعددة
جزء واحد وكذا الموصوف مع صفة والمقصود عليه في قولك انما جاءني
من اكرمه يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعني الموصول مع صلته وفي قولك
انما جاءني رجل عالم هو الموصوف مع صفة وانما يؤخر المقصور عليه دون
المقصور لان المقصور مقدم طبعاً فقدم وضعاً كذا في شرح المفتاح الغريفي
قوله وهذا لبس كذلك لان لذة مفعول له فلا يصح ان يقال ما لذة الا ذكرناها
فاندفع ما قيل ان الحكم بان انما في هذا التركيب لبس للقصر وفي انما جاءني
زيد لا عمر و للقصر تحكم (قوله الانشاء الخ) اعاد المظهر لان المراد منه
لفظ الانشاء ولبس في بعض النسخ ففي ضمير قديقال استخدام اي لفظ
الانشاء يطلق على هذين المعنيين ولبس له اطلاق ثالث (قوله كالاخبار)
فانه يطلق على الكلام الخبري وعلى القائه نص عليه في التلويح (قوله
واراد بها معانيها المصدرية) اعني طلب الشيء على سبيل المحبة وطلب
حصول الشيء في الذهن وطلب الاقبال وطلب الفعل وطلب الترك لانها
في الاصل مصادر على ما في تاج البيهقي التني ارز وخواستن والاستفهام
مفهوم كردن خواستن والنداء خواندن والامر فرمودن والنهي بازردن
ثم اطلقت على ما يفيد تلك المعاني ولا اطلاق لها على الهيئات المخصوصة

في كلامهم وان ذهب السيد الى اطلاق التني على الهيئة المخصوصة
وقسمة الالقاء بالمعنى المصدري الى الطلب بالمعنى المصدري وغيره صحيحة
لان الالقاء عين الطلب في الخارج وان كان مغاير له في المفهوم مثلا القاء
اضرب عين طلب الضرب من المخاطب اذ لا فعل من المتكلم سوى تلفظ
اضرب وكذا انقسام الطلب الى الاقسام الخمسة لان كل واحد منها
طلب مخصوص وليس المراد بمعانيها المصدريه القاء الكلام المشتمل
على التني والقاء الكلام المشتمل على الاستفهام الى غير ذلك على ما وهم
فانها ليست معاني لتلك الالفاظ اصلا وينافيه ماسياتي في كلام الشارح
رحمه الله تعالى من تفسير كل واحد منها بالطلب المخصوص وجعله
موضوعا لليت والهمزة والاستفهام وغير ذلك (قوله بقريته قوله واللفظ
الموضوع له كذا وكذا) فان اللام فيه صلة الوضع بدليل ذكر المعاني المجازية
بعديان الموضوع له حيث قل قد تني بهل وبلو وقد يستعمل لعل للتني وكذا
في الاستفهام قوله لظهور ان ليت موضوعه لافادة التني اي لاجل افادته
فيكون التني معني حقيقيا له لان اللفظ انما وضع لافادة المعنى الحقيقي (قوله
لا لكلام الى اخره) اي ليس موضوعا لافادته فلا يكون معناه الموضوع له
فلا يمكن ان يراد بالانشاء الكلام الذي ليس لنسبته خارج لانه لا يمكن جعل
التني من اقسامه وكذا الاستفهام والامر والنهي والقول بالاستخدام
بان يراد (بقوله منها التني) الكلام المخصوص وبضميره في قوله واللفظ
الموضوع له التني بالمعنى المصدري وكذا في جميع العبارات التي ستاتي
في الاستفهام والامر والنهي والنداء تكلف يرد عليه انه يلزم استدراك قسمة
الانشاء الى الطلب وغيره وقسمة الطلب الى التني والاستفهام وغيرهما
من الانواع الخمسة اذ لم يبين من احوالها بمعنى الكلام المخصوص شيئا
بل احوالها باعتبار معانيها المصدريه من الالفاظ الموضوعه لها وبيان
المستعمل فيها مجازا الى غير ذلك وانه لا حاجة الى لفظ صيغته في قوله ومنها
الامر والاظهر ان صيغته اذ يكفي حينئذ ان يقال والاظهر انه الخ وكذا
في قوله ومنها النداء وقد يستعمل صيغته في غير معناه (قوله ولايتوهم الخ)
فيه دفع لما قيل من ان قسمة الكلام انشام الى الخبر والانشاء في اول الفن
يقتضي ان يراد بالانشاء الكلام الانشائي كاخبر (قوله كافعال المقاربة)
اي كلقاء افعال المقاربة وبما حررنا لك من تحقيق توجيه الشارح رحمه الله

اندفع اعتراض السيد و الشكوك التي تحير فيها الناظرون فان منشأ
كلها حل قوله معانيها المصدرية على الالتقاءات يظهر لك بالتدبر الصادق
فلا تفصله مخافة الملل * قال قدس سره الا ان يجعل اللام للغاية الخ *
فيه ان وضع ليت لمعناه ليس غاية اللقاء الكلام المخصوص * قال قدس سره
واما اذا جعل الخ * هذا الكلام حق لكنه لا يدفع الاشكال عن المتن
لان التثني بمعنى الهيئة النفسانية المخصوصة ليس قسما من الانشاء اذ لا اطلاق
له الا على نفس الكلام الانشائي او القائي كما مر (قوله غير حاصل) اي في اعتقاد
المتكلم فيدخل فيه ما اذا طلب شيئا حاصل وقت الطلب لعدم علم المتكلم
بمحصوله (قوله وقت الطلب) لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصل
والضمير راجعا الى المطلوب (قوله والغرض الخ) يعني ان هذه المقدمة
تمهيد لبيان المعاني المتولدة منه * قال قدس سره قبل ينتقض الخ *
وما قيل انه لا انتقاض وان لم يعتبر الحثية اما بمجموع علمي فلان الطلب
نفس علم لا المجموع واما بمجرد علم فلان المطلوب به حصول امر مطلقا
لا في ذهن انطالب فوهم منشأ حل الطلب على صيغته والمراد ههنا
المعنى المصدري كما عرفت * قال قدس سره ان كان المطلوب الخ * يعني
ان قيد الحثية مراد بناء على ما تقرر من اعتبار الحثيات في تعريفات
الامور التي تختلف بالاعتبار وان لم تذكر فالعنى ان كان المطلوب به
اي الغرض منه لا مدلوله فان مدلول الاستفهام ايضا حصول امر
في الخارج وهو تفهيم المخاطب للمتكلم نص عليه السند في حواشي شرح
الرسالة الشمسية حصول امر في ذهن الطالب من حيث هو حصول
امر في ذهنه اي من حيث هو وجود ظلي مثالي لا يترتب عليه الآثار
والاحكام فهو الاستفهام مثلا ازيد قائم طلب حصول نسبة القيام الى زيد
في ذهن المتكلم ووجودها فيه بوجود ظلي ليصير معلوما وان كان ذلك
مستلزما لاتصاف الذهن بالعلم بتلك النسبة ووجوده فيه بوجود اصلي
كسائر الكيفيات النفسانية بخلاف علمي فان الغرض منه حصول العلم
واتصاف النفس به ووجوده فيه وجودا اصليا وان كان مستلزما لحصول
ما يتعلق به وجودا ظليا وهذا الفرق دقيق مبناه على ان وجود الشيء
في الذهن على نحوين اصلي يترتب عليه الآثار كما في الاتصاف بالشجاعة
وهو المطلوب في علمي ووجود ظلي لا يترتب عليه الآثار كما في تصور

من الملهمات نسخته

الشجاعة وهو المطلوب في الاستفهام وبما حررنا لك ظهر ان مثل اعلم
ولا علم داخل في الامر لان المطلوب به العلم بما يتعلق به فالمطلوب به وجود
امر في الخارج وان الحاجة الى الحثية انما هو في تعريف الاستفهام فان وجود
الشيء في لذهن على نحوين دون وجوده في الخارج فتدبر فانه من المهمات
* قال قدس سره وقد يجاب بان المطلوب الخ * فيه اننا لانسلم ان مطلوب
القائل بعلمي وجود التعليم من المخاطب بل مطلوبه حصول العلم في ذاته
الا انه يجعل التعليم وسيلة اليه * قال قدس سره من حيث انه انتفاءؤه
وعدمه * لانه مدلول حرفي يدل عايه كلمة لا الناهية فيكون آلة للملاحظة
غيره بخلاف ترك فان الانتفاء فيه مدلول الفعل فيكون ملحوظا في نفسه
* قال قدس سره وقد حقق ذلك الخ * وهو ان اللزوم قد يلاحظ من
حيث انه نسبة بين اللازم والملزوم وآلة لتعرف حالهما فحينئذ لا يكون
للزوم لزوم آخر وقد يلاحظ من حيث انه مفهوم في نفسه فيعرض له لزوم
آخر وقس على ذلك الامكان والوجوب وسائر الامور الاعتبارية التي
يلزمها التكرار (قوله انتفاء فعل الخ) اي المطلوب حصول انتفاء فعل
عن الفاعل بان يتصف الفاعل بعدم ذلك الفعل ووجوده عند من اضداده
وكذا المراد بحصول ثبوته ان يتصف الفاعل بثبوت ذلك الفعل وتحققه
منه وانما زاد لفظ الحصول تبعاً للسكاكي رحمه الله ولم يقل ان كان المطلوب
انتفاء الفعل ل اثبوته اشارة الى ان المطلوب في الامر والنهي اتصاف
الفاعل به فلا يرد انه لا معنى لحصول الانتفاء وحصول الثبوت (قوله فهو
الامر) سواء كان بطريق الاستعلاء او التضرع او التساوى وهذا وجه
ضبط الاتواع الخمسة وان كان غير مختار عند المصنف رحمه الله لشرطه
في الامر والنهي الاستعلاء (قوله وهو طلب حصول الشيء على سبيل
المحبة) اي ان كان مبنى الطلب هي المحبة واطهارها من غير قصد الى
وجوده ولذا يطلب المحال فلا يرد الا و امر الدالة على المعاني المحبوبة
(قوله امكان الممتنى) اي امكانه الذاتي بل يجوز ان يكون ممتمنا كما في لبت
الشباب يعود فان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كما امر
في بحث انجياز العقلي واعادة الزمان محال لاستلزامه ان يكون للزمان
زمان فاقبل ان اراد الامكان الذاتي ففي دلالة قوله لبت الشباب يعود
على عدم اشتراطه بحث اذ لا امتناع في عود الشباب لبس بشيء (قوله

والا لصار ترجيا) اى انقلب التمنى بالترجى لان الطمع ارتقاب المحبوب
على ما سيجي فاقبل فيه بحث لانه لا طلب في الترجى وهم (قوله فكما
يفرض الخ) بيان لعلاقة المجاز * قال قدس سره وقيل انها حكاية *
للتمنى المستفاد من ودوا فان ودادة الامر المستحيل كادهان الرسول
صلى الله تعالى عليه وسلم تمنى فلوفى لوتد هن للتنى على سبيل الحكاية
كانه قيل ودوا ادهانك قائلين لوتد هن وقوله فيدهنون على تقدير المبتدأ
اى فهم يدهنون حينئذ ولذا لم ينصب كذا في الكشف * قال قدس سره
احتيج الى تنزيلهما الخ * ولا يجوز ان يراد مركبة كل منهما مع لا وما لان
المعنى على التوزيع لا الحكم على كل واحد منهما (قوله حال كونهما الخ)
فالأخوذ الكلمات الاربع والمأخوذ منه هل ولو حال التركيب مع لا وما
فلا يتحد الأخوذ والمأخوذ منه على ما وهم والعجب انه قال انه حال
مقدرة ولا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير (قوله لبس افادة التنى)
لانهما كانا يفيدان التنى قبل التركيب بل ليصير التنى بالوضع التركيبى
معنى حقيقيا بالوضع الثانى فيتولد منه التديم والتخصيص فان المجاز عن
النجاز لا يجوز (قوله فى الماضى التديم) اى تديم المخاطب لان المتكلم
انما يحبه لاجل شفقتة عليه فلا يرد ان محبة المتكلم لا تقتضى ندامة المخاطب
فكيف يتولد من طلب المحبة التديم وكذا فى التخصيص (قوله وهذا)
اى قوله لتضمنيهما (قوله حاصل معناه) فان الزام معنى التنى هو معنى
التضمنين * قال قدس سره وعلى هذا يظهر الفرق الخ * فان معنى
التنى فى هل ولو معنى مجازى وفى لعل مستبعات التركيب فتدبر (قوله
ومن هذا) اى من دخول الاشفاق فى الترجى لظهور ان العاقل لا يطلب
ما يكرهه (قوله فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة الخ) اى صورة وقوع
نسبة يدل عليه قولهم اى ادراك وقوع النسبة الا انه نبه بحذف لفظ
الصورة على اتحاد العلم بالمعلوم مع قطع النظر عن القيام بالذهن معلوم
وباعتبار القيام به علم (قوله بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب) اى
بان وقوع والا وقوع فان الايجاب والسلب يطلق عليهما نص عايه
فى شرح الشرح العضدى (قوله وهذا ظاهر الخ) اى استدعاء التقديم
حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر فى تقديم المنصوب لان تقديم
ما حقه التأخير يفيد التخصيص الا اذا نبأ المقام عنه فينبذ يحمل على انه

لغير التخصيص كما مر واما تقديم المرفوع المطهر فلا يبيح للتخصيص اصلا
 عند السكاكي رحمه الله تعالى فلا يستدعي تقديم حصول التصديق
 بنفس الفعل واما عند الشيخ عبد القاهر فقد يأتى للتخصيص وقد يأتى
 للتقوى والتعيين مفوض الى المقام فلا يقبح هل زيد عرفت اصلا (قوله
 فذل هذا) اى الفعل الداخلة عليه الهمزة محتمل لطلب التصديق ومحتمل
 لطلب التصور وتعيين احد المعنيين بحسب القرائن اللفظية كاقتران ام
 الداخلة على عديله فقولاك اضربت زيدا ام لا لطلب التصديق وقولاك
 اضربت زيدا اكرمه لطلب التصور او المعنوية كما فى افرغت من الكتاب
 الذى كنت تكتبه (قوله لا يخلو عن تعسف) لانه اذا كان المسؤل هو
 التصديق لم يكن شئ من الجزئين مسئولا عنه بخصوصه حتى يليها الا ان
 يقال ان المسؤل عنه هى النسبة وهى جزء مدلول الفعل فلا بد ان يلي
 الفعل الهمزة (قوله و مما يؤيد ذلك) اى كون المسؤل عنه يلي الهمزة
 * قال قدس سره اطلاق الشك الخ * تأييدا لما ذكره سابقا من ان المطلوب
 فى الحقيقة فى صورة طلب التصور هو التصديق (قوله هل قام زيد وهل
 عمرو قاعد) اورد المثالين دفعا لتوهم اختصاص هل بالفعلية لكونها
 فى الاصل بمعنى قد (قوله فيبينهما) اى بين هل وام (قوله اى هل ضربت
 زيدا ضربت) فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعي التصديق بحصول
 نفس الفعل (قوله لكنه يقبح) لفتح احتمال عدم التقديم لا لكونه
 خلاف الغالب (قوله سوى ان الغالب الخ) اذ كون التقديم لغير التخصيص
 ليس يقبح فلم يكن قبحه الا لاجل كونه على خلاف الغالب فيلزم
 ان يكون كل تقديم لغير التخصيص قبحا فذكر قوله وجه الحبيب اتنى
 على سبيل التمثيل (قوله من ان اعتبار التقديم الى آخره) يعنى ان هل
 والهمزة انما يدخلان على الجملة الخبرية فلا بد من صحتها قبل دخول
 هل ورجل عرف لا يصح بدون اعتبار التقديم والتأخير لعدم ^{صح}
 الابتدائية سواها واذا اعتبر التقديم والتأخير كان الكلام مفيدا لحصول
 التصديق بنفس الفعل فلا يصح دخول هل عليه بخلاف الهمزة فانها
 لطلب التصور فلا ينافى التصديق الحاصل بنفس الفعل بسبب التقديم
 هذا اعتبار اهل المعانى الباحث عن الخواص والمزايا وما فى الرضى
 من انه يصح ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار لوقوع التكرار

في حيز الاستفهام فكلام ظاهري واعتباري النحاة الباحثين عن صحة
 الالفاظ ولا يلزم تطابق الاصطلاحين عند اختلاف الاغراض (قوله
 وهي تخصص المضارع بالاستقبال) وليس من الحروف المغيرة لمعنى الفعل
 لانها في الاصل بمعنى قد وهي لا تغير فلا يرد ما قيل انه لو كان مخصصا
 بحسب الوضع لكان مخصصا للماضي بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله
 تعالى * فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا (قوله وهو اخوك) قيل المراد
 بالاخوة الصداقة لا الاخوة الحقيقية والالكان الجملة الاسمية حال مؤكدة
 فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحوات هي وهو سهو فان الحال مؤكدة
 ما يكون مؤكدة لمضمون جملة وهي ما لا يكون الاسما غير حدث نص عليه
 في الرضى (قوله بمعنى انه لا ينبغي) يعني اراد به انكار توبيخ لانكار تكذيب
 وسيجيء ان الانكار يكون لمعين (قوله لعدم المقارنة الخ) هذا مبني على عدم
 الفرق بين الحال الذي هو قيد للعامل بين الحال الذي هو الزمان الخصوص
 (قوله فهم منه الخ) لعل منشأ فهمه انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول
 النحاة الجملة التي وقعت الحال قيد لها مع ان مرادهم الجملة التي وقعت حالا
 (قوله وهو ينادى الخ) لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لاعلى تجريد
 الفعل المقيد بالحال (قوله لكون هل الخ) يعني ان الباء داخل على المقصور
 كما انها (في قوله وتخصصها المضارع بالاستقبال) داخل على المقصور
 عليه فقد جمع العبارتان استعمالا للتخصص (قوله مزيد اختصاص)
 اي ارتباط اذا الاختصاص لا يقبل ازيادة والنقصان وانما قال مزيد لان
 للاستفهام مطلقا اختصاصا بالفعل (قوله اما اقتضاء الثاني الخ) قيل فيه
 بحث لان كونها مخصصة للمضارع بالاستقبال لا يقتضي مزيدا لاختصاص
 وانما يقتضيه لو كان المخصص مختصا بالمضارع والجواب ان المراد بمزيد
 الاختصاص زيادة الارتباط ولا شك انها لما كانت مخصصة للمضارع
 بالاستقبال كان لها مزيد ارتباط بالفعل من الاسم حيث تخصص الفعل
 بالاستقبال دون الاسم * قال قدس سره يطلب من علوم اخر * المراد
 بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم العقلية بل من العلوم
 العقلية كالكلام والاقسام الحكيمة من الالهية والطبيعية وليس بلازم
 ان يكون ذلك مطلبا او مسألة من كل منها بل يكفي ان يكون مسألة من احدها
 او يكون ما يقتقر اليه في تحقيقه منيا فيها كلها او بعضها مجتمعا او متفرقا

كذا في شرح المفتاح للشارح رحمه الله تعالى * قال قدس سره * توجه
النفي الى الوصف اي الى اوصاف زيد * قال قدس سره بعد علمك متعلق
بقوله متى قلت وحين لا نزاع متعلق بقوله تنا ولهما النفي اي تناول
النفي المنجم والشاعر لا الاوصاف الاخر حين لا نزاع بين المخاطب والمتكلم
فيها وانما النزاع في كونه شاعرا او منجما * قال قدس سره توجه اي النفي
الى ثبوت الوصف للمدعي له * اي الذي ادعى ثبوت الوصف له ان عاما
اي ان كان المدعي عاما وان كان خاصا توجه النفي اليه في الحالتين كذلك
اي كما ادعى للمدعي له يعني بتناول النفي ثبوت الوصف للمدعي له كما ادعى
اي ان ادعى عاما تناوله على عمومه وان ادعى خاصا تناوله على خصوصه
* قال قدس سره ولا استدعائه * عطف على قوله ولكون هل * قال قدس
سره ولما يحتمل ذلك * اي المضارع دون الماضي وانت تعلم في موقع
الحال او اعتراض بين قوله ولكون هل وما عطف عليه وبين قوله استلزم
وذلك اشارة الى ما يفهم من قوله ولكون هل ولا استدعائه اي لكون
هل متصفا بالصفتين المذكورتين استلزم ذلك الاتصاف مزيدا اختصاصا
لهل دون الهمزة بالشئ الذي زمانيته اظهر (قوله فظاهر) فيه تعرض
للسكاكي رحمه الله تعالى بانه تعرض لبيان ما هو ظاهر بما لا حاجة اليه
وقصر في بيان ما هو اخفى اعني اقتضاء الثاني لذلك (قوله انما يتوجهان)
الى الصفات اي الامور القائمة بالغير وانما لم يفسرها لاشتهارها بهذه
المعنى وتقدم ذكره في القصر حيث قال والمراد الصفة المعنوية اي لمجرد
القائم بالغير (قوله التي هي مدلولات الافعال) لان مدلولاتها الاحداث
القائمة بالفاعل لان النسبة الى الفاعل بطريق القيام جزء من مجموع الفعل
(قوله من حيث هي متعلق بالصفات) اي من حيث هي صفات وانما
ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى الامور القائمة بالغير من حيث الوجود القائمة
بالغير اي قيامها وظهور هذا الحكم لم يتعرض لبيانه واذا كان ذلك فمرد
القائمة بالغير مدلولات الافعال كان للنفي والاثبات مزيدا اختصاصا بالافعال
بخلاف مدلولات الاسماء فانهما يتوجهان الى قيامها الذي هو خارج
عنها وانما قيد بالحشية لان الامور القائمة بالغير اذا لم تعتبر من حيث القيام
بالغير بل من حيث ذواتها لا يتوجه النفي والاثبات اليها (قوله لا الى الذوات)
اي الامور القائمة بنفسها اي ما تكون قائمة بالغير التي هي مدلولات الاسماء

فان مدلولاتها سواء كانت مشتقة او غير مشتقة لا يعتبر فيها قيامها بالغير
وان كان يعرض لها و انما قيد بالحقيقة لان مفهومها واحد اذ يكون ذاتا
بالنسبة الى صفة و صفة بالنسبة الى ذات كالحركة فانها ذات بالنسبة
الى السرعة صفة بالنسبة الى ذات الحركة ولما كان في هذا الحكم خفاً بناء
على انه انما يدل على علة توجه النفي والاثبات الى مدلولاتها من حيث
قيامها بالغير ولم لا يتوجهان اليها من حيث انها ذوات بينه بقوله لان
الذوات ذوات اي مانفرضه ذاتا موصوفة بالذاتية دائماً فاثبات الذاتية لها
لا فائدة فيه ونفيها عنها خلاف الواقع فكلام الشارح رحمه الله تعالى
لا غبار عليه الا انه عرض في كلام السكاكي رحمه الله تعالى بان اقتضاء الثاني
لمزيد الارتباط ظاهر لا حاجة في بيانه الى الاستدلال الذي ذكره و بان استدلاله
لاقتضاء الثاني ذلك قاصر حيث اكتفى بقوله وقد نبهت فيما قبل على
ان النفي والاثبات لا يتوجهان الى الذوات و انما يتوجهان الى الصفات
لا بد فيه من ضم ان الصفات مدلولات الافعال والذوات مدلولات الاسماء
و ضم ما جعله دليلاً على عدم احتمال الذوات الاستقبال و بما جررنا ظهر لك
ان الشارح رحمه الله تعالى لم يعدل عن الطريقة المملوكة في ايضاح
المواضع المتشابهة الا انه ما اوضح كل الايضاح * قال قدس سره فانها
لا تنفي الخ * يرد عليه ما سبوره على التوجيه الثاني من ان اللازم منه
ان لا يمكن نفيها بمعنى جعلها منتفية و اثباتها بمعنى جعلها ثابتة لا بمعنى الحكم
بثبوتها فانه صادق والحكم بانتفاءها فانه ممكن وان كان كاذباً * قال قدس
سره في الاعراض * وكذا في المستحيلات والجواهر * قال قدس سره
فلذا اختار بعضهم * وهو الفاضل الكاشي حيث قال يمكن ان يحمل
مذهب المصنف رحمه الله تعالى على مذهب المعتزلة من انهم يقولون
ان المنفي هو المستنع وذوات الممكنات ثابتة في حال الوجود والعدم ولا يمكن
الحكم بنفيها ويمكن ان يحمل على ما يقول الحكماء من ان الماهيات غير محمولة
ولا يمكن نفي الماهيات من حيث انها ماهيات على معنى انه لا يمكن ان يقال
الماهية ليست بماهية بل لا يمكن الاسلب الوجود والصفات الاخر عن الماهيات
فيقال الماهيات ليست بموجودة او متحركة وحيث لا يمكن ان يراد بقولنا
ما زيد ان زيد البس بزيد بل يراد ان زيد البس بموجود او كاتب او منجم او غير
ذلك من الصفات الى اخر كلامه ولا يخفى انه لا يرد عليه ما اورده السيد لانه

قال لا يمكن الحكم بنفيها ولا يمكن الحكم بنفيها عن نفسها فلا يراد بما زيد
 ان زيد البس بزيد لكونه خلاف الواقع بل يراد به ان زيدا لبس بموجود
 او متحرك او نحو ذلك ولا تعرض في كلامه ولا في كلام السكاكي رحمه الله تعالى
 ههنا للحكم باثبات الذوات اذ لا حاجة في تحقيق القصر اليه وان كان
 في الواقع الحكم باثباتها ايضا غير ممكن لان الحكم بالاثبات والنفي يقتضي
 امرين ولا تغاير بين الذات ونفسه نعم يرد على بيانه انه لا يجري في قصر
 الممتنعات نحو ما شريك الباري الامتنع الا ان يقال لا يمكن تصور المستحيلات
 الا باعتبار التشبيه والمثال فيؤول الى قصر الممكنات فتدبر * قال قدس سره
 ولا يبعد ان يقال الخ * هذا الوجه مع اشتماله على التكاليف التي ارتكبتها السيد
 بعيد لان المراد بالصفة في تقسيم القصر الى قصر الموصوف على الصفة
 وبالعكس الصفة المغنوية كما مر فلا بد ان يراد ذلك المعنى في تحقيق القصر
 ايضا لئتم التقريب * قال قدس سره يطلق على المستقل بالمفهومية *
 هذا المعنى هو من فروغ ما يقوم بنفسه حيث اريد القيام في الوجود
 الذهني * قال قدس سره الذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه * هذا المعنى يصدق
 على ما لا يستقل بالمفهومية لانها يصح ان يعلم ويخبر عنها اذا لوحظت
 بالذات كما بينه قدس سره الا ان يراد من حيث انه يصح ان يعلم ويخبر عنها
 * قال قدس سره وحيث يطلق الخ * لا يخفى انه لا بد في اثبات ذلك من شاهد
 ومجرد كون الصفة في مقابلة الذات لا يقتضي ان يطلق الصفة بهذا المعنى
 لجواز ان لا يستعمل الصفة في مقابلة الذات بهذا المعنى بل النسبة الا ان
 يقال انه نقل في شرح حكمة العين في بحث الحال عن افضل المحققين انهم
 يعني القائمين بالحال يعنون بالذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه بالاستقلال
 وبالصفة ما لا يعلم الا بتبعية الغير * قال قدس سره لان الافعال تتضمن الخ *
 اي دون الاسماء فلا يراد ان الجمل الاسمية ايضا تتضمن نسبا حكمية على
 ان النسب فيها مدلولات الروابط (قوله على طلب الشكر الخ) اي طلب
 حصوله في الخارج لانه المراد به دون حقيقة الاستفهام لامتناعها على
 علام الغيوب (قوله لان ابراز ما يتجدد) اي ما يتقيد وجوده بزمان الاستقبال
 في معرض الامر الثابت اي غير المقيّد بالزمان ادل على كمال العناية
 حيث يدل على طلب حصوله غير مقيّد بزمان من الازمنة فتدبر فانه قد خفي
 على بعض الناظرين وهذا الكلام لطلب اصل الشكر كما يدل عليه قوله

الطلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار التجددي
المستفاد من هل اتم تشكرون امس بالمقام من الاستمرار الثبوتى المستفاد
من فهل اتم شاكرون (قوله وقد اخذ الخ) توضيحه ما في الشفاء ان مطلب
هل على قسمين احدهما بسيط وهو مطلب هل الشئ موجود على
الاطلاق او ليس بموجود على الاطلاق والاخر مركب وهو مطلب هل
الشئ موجود كذا وليس بموجود كذا فيكون الموجود رابطة لا محمولا مثل
هل الانسان موجود حيوانا وبهذا اندفع ما قيل ان هذا الكلام ظاهري
خال عن التحصيل اذ المعتبر في كل قضية سوى الوجود الرابطى امر ان
فلا يستحق ما محموله الوجود ان يكون بسيطة بالنسبة الى ما محموله غير
الوجود * قال قدس سره قد يطلب الخ * اشارة الى ان بيان الشارح
رحه الله لما الشارحة للاسم قاصر حيث اكتفى بالقسم الاول فقط ولعل
اكتفائه ههنا وقد ذكر في التلويح كذا قسميه لانه الذى يحتاج اليه في شرح
قول المصنف رحمه الله ويقع هل البسيطة بينهما في الترتيب (قوله
فيجاب بايراد لفظ اشهر) اى احق الجواب ذلك اذ مفهوم الاسم امر
محمل فاذا اجيب بمركب دخل في الجواب تفصيل ليس من دواخل المسئول منه
عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى التركيب ولا يكون التفصيل المستفاد
مقصودا والمراد بالاسم ههنا ما يقابل المسمى اذ شرحه الاسم لا يختص
بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله اى حقيقته الخ) اى ليس المراد
بالماهية ما يقع في جواب ما هو فانه شامل لما يكون شرح الاسم بل الماهية
الموجودة ووصف الحقيقة بالتي هو بها هو اشارة الى ان المراد بالحقيقة
الماهية الثابتة في نفس الامر لا المتحققة في الخارج على ما صرح به
في التلويح من ان تعريفات الماهيات الثابتة في نفس الامر تعريفات
حقيقة (قوله فيجاب بايراد ذاتياته) اى حق الجواب ذلك وربما اقيمت
الرسوم مقامها توسعا واضطرارا كذا في شرح الاشارات وحكمة
الاشراق (قوله بين ما لى لشرح الاسم) اى يطلب به معنى الاسم على
ما في الشفاء وليس ما الشارحة مختصا بطلب الحد التام الاسمى على ما وهم
وان كان الشايع ذلك (قوله لان من لا يعرف الخ) في الشفاء واما ان طلب
احد هل حركة او زمان او خلاء او اله موجود فيجب ان يكون فهم او لا
ما يدل عليه هذه الاسماء انتهى ويفهم منه انه لابد من معرفة مفهوم

الاسم اجالا قبل طلب الوجود * قال قدس سره ولم تعرف خصوصية
 ذلك المفهوم * اى لم تعرف خصوصية توجب تمييز ذلك المفهوم
 عندك من بين المفهومات في الجملة بل احتمال عندك كل مفهوم ان يكون
 مدلول ذلك الاسم فلا يكون ذلك المفهوم متصور لك الا باعتبار انه معنى
 ذلك الاسم فلا يمكنك السؤال عن وجوده اذ لو قلت هل معنى لفظ الحركة
 موجود كان سؤالا عن وجود معنى هذا اللفظ الواقع بعد هل اعنى لفظ
 معنى الحركة لان السؤال عن وجود مفهوم ما يدخل عليه هل كقولنا هل
 الحركة موجودة اى مفهومها منطبق على موجود فالواجب حينئذ تقدم
 تصور معنى هذا اللفظ اجالا وهو حاصل اذا كان لك علم بان لها معنى وهذا
 معنى قول الشارح رحمه الله فان من لا يعرف مفهوم هذا اللفظ اى مفهومه
 من حيث انه مدلول اللفظ استحالة منه طلب وجوده وبما حررنا لك سقط
 الاعتراض المشهور من انه اذا عرف ان له معنى فقد تصوره باعتباره
 معنى اللفظ وان كان مبهما فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده واما
 السؤال عن خصوصيته فانه متجه لانك تصورت الاسم بخصوصه وعلمت
 ان له معنى فتقول ما الحركة * قال قدس سره وبعد ان عرفت *
 خصوصيته اجالا في ضمن ذلك اللفظ امكنتك السؤال عن وجوده بان
 تجعل ذلك اللفظ مدخول هل * قال قدس سره لكن الانسب الخ *
 ليكون الاشتغال بمطلب هل بعد الفراغ عن مطلب ما الشارحة ولانه
 قد يكون لشرح المفهوم تفصيلا مدخل في التصديق بوجوده * قال
 قدس سره اى ماهيته الموجودة * اى في الاعيان هذا على ما ذهب اليه
 القوم واما عند الشارح رحمه الله تعالى فالمراد الموجودة في نفس الامر
 * قال قدس سره بقدر الامكان * اى بقدر ما يمكن تصوره بالذاتيات
 كلها او بعضها او العرضيات (قوله والمعدوم اى في نفس الامر)
 لاهوية له اذ لا يشير اليه العقل الا بعد احتباره وفرضه هذا على طريقة
 الشارح رحمه الله تعالى واما عند القوم فغناه لا وجود له فان الهوية
 يطلق بمعنى الوجود (قوله والفرق الخ) هذه عبارة الشفاء وما ذكره
 وجه انى لمغايرة الخد للسجدود وقواه بالجملة وبالتفصيل اشارة الى الوجه
 السمى كما لا يخفى (قوله حتى ان ما يوضع الخ) لا تعريف المثلث المنسارى
 الاضلاع بما احاط به ثلثة خطه ط منسارية جدا سمي وبعد علمك

بوجوده بالشكل الاول من التحرير حدا حقيقيا (قوله فانه يجاب عنه بزيد)
 فان العلم يفيد احضار ما وضع له بعينه وهو عارض له بمعنى انه خارج عن
 ماهيته او شبهه بالعارض القائم (قوله عن الجنس) اي الماهية الكلية سواء
 كانت متفقة الافراد او مختلفة الافراد اجمالا او تفصيلا فيشمل جميع
 اقسام المقول في جواب ما هو نحو ما زيد وعمرو فيجاب بانسان وما الانسان
 والفرس فيجاب بحيوان وما الانسان فيجاب بحيوان ناطق فيطلب بما عند
 السكاكي رحمه الله شرح الاسم وشرح الماهية الموجودة الا انه مختص
 عنده بالامر الكلي وعند صاحب القيل شرح الاسم كليا كان او جزئيا
 (قوله اي اجناس الخ) لا يتوهم من تفسيره مطلب ما بمطلب اي اتحادهما
 فان اي لطلب المميز وما لطلب الماهية الا انه لما كان طلب الماهية الشيء
 مستلزما لطلب تميز تلك الماهية وتعيينها عماءه من حيث اشتمالها على
 الخصوصية اقيم مطلب اي مقام مطلب ما ولذا يتحد جوابهما فيقال
 كتاب ونحوه لانه من حيث انه مشتمل على بيان الجنس اجمالا جواب ما ومن
 حيث اشتماله على الخصوصية الميزة عن الاجناس الاخر جواب اي كذا
 يستفاد من شرحه للمفتاح (قوله فقد سبق المفردون) اي لانفسهم
 بطاعة الله تعالى او عما سوى الله تعالى (قوله وما المفردون) اي ما وصفهم
 الذي يعرف به انهم مفردون * قال قدس سره قلت بينهما الى آخره *
 حاصله ان المطلوب في من في الدار تعيين المسند اليه قصدا وتبعه حصول
 التصديق بخلاف ادبس في الاناء ام خل فان المقصود منه هو التصديق
 (قوله واما ما ذكره السكاكي الخ) يعني ان السكاكي رحمه الله تعالى
 ادعى ان قوله تعالى فمن ربكما للسؤال عن الجنس حيث قال ومنه
 قوله تعالى ولا تسلم انه للسؤال عن الجنس لم لا يجوز ان يكون للسؤال
 عن الوصف كما يدل عليه الجواب الا انه اورد المنع اقوته بصورة دعوى
 فساد الحمل على الجنس مبالغة في قوة المنع فلا يردانه يجوز ان يكون الجواب
 من الاسلوب الحكيم واطارة الى ان السؤال عن الجنس لا يليق بجوابه
 بل الاثني السؤال عن اوصافه الكاملة على ان ادعاء فساده باعتبار
 اجزاء الجواب على مقتضى الظاهر فانه الاصل (قوله بقوله ربنا الذي
 الى آخره) اي اعطى كل نوع من الانواع صورته وشكله الذي يطابق
 كما له الممكن ويجوز ان يجعل خلقه مفعولا اول لا يعطى يعني اعطى

خلقه كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به قدم المفعول الثاني لانه المقصود ثم هدى ثم عرفه كيف يرتفق بما اعطى وكيف يتوصل به الى بقائه وكاله كذا في شرحه للمفتاح (قوله احدا المنشاركين في امريهما) اعتبار بالاكل والمراد احدا المنشاركين او المنشاركات في امر هو مضمون ما اضيف اليه اي ووصفه بانه يعم المنشاركين لزيادة الايضاح والبيان والا فالامر الذي يتشارك فيه الشيطان لا يكون الا ليعمهما كذا في شرحه للمفتاح وتبعه السيد وفيه بحث لان المنشاركين في دار او مال لا يسأل باي عمير هما لم يجعل تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المنشاركين في هذا المثال (قوله الى مشار اليه) اي شيء يمكن التعبير عنه باسم الاشارة (قوله سل بني اسرائيل الخ) اي سل هذا السؤال في موقع المصدر او جواب هذا السؤال فيكون في موقع المفعول او قائل هذا السؤال فيكون حالا (قوله اعشرين ام ثلثين) اشارة الى ان مير كم الاستفهامية يكون منصوبا مفردا اعتبارا باوسط احوال العدد فان مير ثلثة الى عشرة مجرور بمجموع وعشرين الى تسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور مفرد (قوله واقول سل بني اسرائيل الخ) لعل مراده عدم الوجدان قطعاً فانه يحتمل كم في الآية ان تكون خبرية على ما في الكشف او عدم الوجدان في صورة عدم الفصل يفعل متعد (قوله ان يكون المأني) بفتح التاء على صيغة المكان موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وفيه رد على اليهود فانهم كانوا يحرمون اتيان المرأة وظهرها الى السماء كذا في تفسير القاضى في سورة الاحزاب (قوله لعراقتهما) في الاستفهام لانها موضوعة له وسائر الكلمات موضوعة لمعانيها تضمنت معنى الهمة في الاستعمال (قوله ولهذا يجوز الخ) اي لعراقته الهمة في الاستفهام دون غيرها يجوز وقوع سائر الكلمات الاستفهامية بعدام التي اصلها ان تكون متضمنة للاستفهام مع انها حيثئذ بمعنى بل فقط وبهذا يندفع المخالفة بين هذا القول وقوله وبهذا ينحل الخ فان هذا القول يقتضى ان يكون جواز وقوع سائر الكلمات بعدام لعدم عراقتهما وقوله وبهذا ينحل الخ يقتضى ان يكون جواز وقوعها بعدام لخلوه عن معنى الاستفهام فلا يلزم اجتماع الاستفهامين وحيثئذ يجوز وقوع الهمة بعدام ايضا اذ عراقتهما في الاستفهام لا ينافي كون ام بمعنى بل وقبل في توجيهه ان عراقتهما في الاستفهام يقتضى كمالها في التصدر فلا يجوز دخول ام التي بمعنى بل عليها كسائر حروف العطف من الواو والفاء وثم وفيه انه لاوجه

حيثئذ لتخصيص ام بالذكر وقيل ان كون عدم عراقة سائر الكلمات
في الاستفهام علة لجواز وقوعها بعدم لا ينافي ان يكون العلة له تجريد
ام عن الاستفهام وتقديم بهذا على ينحل لبس للمحصر بل لمجرد الاهتمام
ولا يخفى ركائسه (قوله رثمان انف) بكسر الراء وسكون الهمزة مصدر
رثمت الناقة ولدها كسمع عطفت عليه يروي مر فوعا على انه بدل من ما
ومحرورا على انه بدل من ضمير به والضمير في به على التقديرين راجع الى ما
على ان يكون الباء زائدة والضمير مفعول تعطى او راجع الى الولد وتعطى
بمعنى تجود او منزل منزلة اللازم ومنصوبا على انه مفعول تعطى وكلة
ما مصدرية (قوله وبهذا ينحل) اي يكون ام بمعنى بل بدون الاستفهام
(قوله اذلا يستفهم عن الاستفهام) ودعوى التأكيد بعيد جدا اذا انشاء
لا يؤكد (قوله اذلا كذبتهم ام لم تكذبوا الخ) في المعنى حذف المعطوف بدون
عاطفه لم يسمع وايضا فيه حذف الشرط من غير دليل عليه وحذف الفاء
الجزائية (قوله كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام) ظاهر كلامه يدل
على انها مجازات في تلك المعاني كما يشير اليه قول الشارح رحمه الله تعالى
وتحقيق كيفية هذا المجاز الخ لكن التحقيق انه قد يراد منها تلك المعاني
بطريق المجاز وقد يراد بطريق انكناية وقد يراد بطريق انها مستنبعات
الكلام وتفصيله في حواشينا على تفسير القاضي لقوله تعالى * كيف تكفرون
بالله (قوله نحو مالي لا اري الهدهد) عدم الرؤية قد يكون لحال في جانب الرأي
وقد يكون لحال في جانب المرئي فقوله مالي لا اري الهدهد ان كان استفهاما
عن حال في جانب الرأي يوجب عدم الرؤية فالاستفهام لا يمكن حله
على حقيقته اذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب
وان كان استفهاما عن حال في جانب المرئي يوجب عدم الرؤية كالسائر
فيجوز ان يكون الاستفهام على حقيقته فان قصد منه التعجب ويكون
ارادة المعنى الحقيقي لمجرد التصوير والانتقال كان كناية وان قصد منه المعنى
الحقيقي مع التعجب كان التعجب من مستنبعات الكلام وبما ذكرنا ظهر الجمع
بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وبين كلام الشارح رحمه الله
في المختصر من ان قول صاحب الكشاف نذر سليمان عليه السلام الى مكان
الهدهد فلم يبصره فقال مالي لا اري الهدهد على معنى انه لا يراه وهو حاضر
لساير ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول

اهو غائب كانه يسأل عن صحة ملاح له لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته
وبين ما قاله السيد في شرح المفتاح يظهر مما ذكره صاحب الكشف انه حل
امالى على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى اى امر ثبتلى وتلبس بى فى حال
عدم رؤيتى الهدهد هناك ساترام مانع آخر لان مراد الشارح رحمه الله
تعالى عدم الدلالة قطعا ومراد السيد ظهوره فى حقيقة الاستفهام واما ما
فى قوله تعالى * ام كان من الغائين * فهى منقطة كما تدل عليه عبارة
الكشاف لان المتصلة شرطها وقوع الهمزة قبلها فوقع فى شرحه
للمفتاح قريبال لاما نغ من حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اى امر وقع على
وتلبس بى فى حال عدم رؤيتى الهدهد اما مانع وحائل ام هو غائب لبس
على ما ينبغي * قال قدس سره ما يضح به وجه المجاز * وبين قدس سره
استلزام الاستفهام للمعنى المراد وذلك لا يكتفى فى تعيين نوع المجاز فانه متحقق
فى جميع انواعه * قال قدس سره الاستفهام عن عدد دعائه الخ * لاستفهام
عن عدد الدعاء يستلزم الجهل استلزام المسبب للسبب وكذا استلزام
الجهل للاستكثار واما استلزام الاستكثار للاستبطاء فهو استلزام السبب
للمسبب فلا يدخل كم دعوتك فى استعمال المسبب فى السبب ولا فى العكس
وكذا الحال فى متى نصر الله فان الاستبعاد سبب الاستبطاء وفى مالى لا ارى
الهدهد فان الجهل بالسبب مع وقوع المسبب سبب التعجب * قال قدس
سره الاستفهام عن الشئ يستلزم الخ * هذا من استعمال السبب فى المسبب
وكذا فى الوعيد والتقرير كما لا يخفى (قوله الام) لم يتعرض السيد ابيان العلانية
ههنا واعلم ان طلب الفهم عن وقوع امر مرغوب يستلزم طلب وقوعه
على ابلغ وجه كانه وقع ذلك الامر والمكلم يطلب فهمه (قوله وهو الذى
قصده المصنف) حيث قال ايلاء المقر به بحرف الجر (قوله ايان كسر الاصنام
قد كان) اى منك يدل عليه لفظ الاقرار وفيه اشارة الى ان ذكر الفاعل
فى صورة انكار الفعل نحو اضربت ام لم تضرب انما هو لتعيين الفعل
لان الانكار متوجه اليه وليس المراد كسر الاصنام مطلقا كما وهم فاعترض
بانه لو كان التقرير لا بالفعل لكان الجواب وقع الكسر او لم يقع (قوله بل)
على الاقرار بانه منه كان كانه قيل وانت فعلت ام غيرك ولذا اجاب بقوله
بلى فعلة كبيرهم (قوله بمعنى اذا كان التقرير بالهمزة) اذا التقرير لا يختص
بالهمزة اكن اعتبار الايلاء بما يقرر به مختص بها كما فى حقيقة الاستفهام

تعيين الفاعل نسخة

بالفاعل نسخة

لأنها تبيح التقرير بالفعل والفاعل وغيره والفرق باعتبار الإيلاء (قوله للتقرير
بنفس الحكم) لأنه لطلب التصديق فيدخل الجملة ولا أثر للإيلاء باحدا الجزئين
فيه (قوله للتقرير بما يسأل عنه) أي بما دلالاتها من الزمان والمكان والحال
فلا يتصور هنا إيلاء (قوله كذلك حال من الإنكار) أي حال كون الإنكار
مثل التقرير في حديث الإيلاء (قوله لكن لا يجري فيه هذا التفصيل) وهو
أنه يكون لأنكار الفعل والفاعل والمفعول وغيرها بل لأنكار التصديق فقط
كهل أو لأنكار مدلولاتها كالأسماء الاستفهامية كما مر في التقرير (قوله
ماذا يضرك لو فعلت كذا) فإن معناه إنكار كون شيء ماضيا لك ويلزم منه
إنكار الضر وكذا من ذا فعل كذا إنكار كون شخص مفاعلا ويلزم منه
إنكار الفعل وكما تدعوني إنكار مرات الدعوة ويلزم منه إنكار الدعوة وكيف
تؤذي أباك إنكار حال يقع عليه الإيذاء ويلزم منه إنكار الإيذاء ٧ ومن أين
إنكار إمكان الدراية ويلزم منه نفي الدراية (قوله فانه ذكر ما يكون منع الخ)
فإن مضاجعة السلاح مانع لوقوع الفعل لانفاعلية المخاطب بأن يكون
القتل متحققا لكن لست فاعله فاقبل أنه يجوز أن يكون مضاجعة السلاح
مانعا لتصوّر الفعل منه وإن كان في نفسه قادرا عليه وهم ناش عن قلة التدبر
(قوله فإن المنكر الخ) يعني أن الظاهر أن المقصود فيه التخصيص ردا
لقولهم * لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم * وإنكار أن يكونوا
هم المدبرين لأمر النبوة والمتولين لقسمه رجاء ربك ولذا عقبه بقوله نحن قسمنا
بينهم مهجشتهم وفيه رد على المفتاح حيث جعله لتقوية حكم الإنكار (قوله وأما
قوله تعالى اتخذوا أصناما الخ) يعني فرق بين هذه الآية والآية السابقة فإن المنكر
في الأولى تعلق اتخذوا الولي بغيره لا اتخذوا الولي وفي الثانية اتخذوا المتعلق
بالإلهة وذكر الأصنام لكمال توحيدهم وللبالغة في توحيدهم والدلالة
على كمال جهلهم فلا يصح ههنا تقديم المفعول الأول بأن يقال أصناما
تتخذ آلهة فإنه يفيد ثبوت اتخاذ الإلهة وإنكار تعلقه بالأصنام وما قبل أنه
حينئذ يجب تقديم الإلهة لأن المنكر اتخذ الإلهة لا اتخذ مطلقا فليس
بشيء أذليس المقصود ثبوت اتخاذ المطلق وإنكار تعلقه بالإلهة وإن كان
الاتخاذ المطلق في نفسه متحققا فتدبر فإن الفارق بين التكات هو الذوق
السليم (قوله فيقدر المفسر بعده) ووجهه أن سياق الكلام يدل على أنهم
لم ينكروا مطلق الانبعاث وإنما أنكروا أن يتبعوا بشرا مثلهم في الجنسية

٧ واليه بيت إنكار الخ نسخة

وطلبوا ان يكون من جنس آخر وهم الملائكة وقالوا آمنا لانه اذا كان منهم
كانت المماثلة اقوى وقالوا واحدا انكار الان ينفع الامة رجلا واحدا وارادوا
واحدا من امثالهم لبس باشر ففهم وافضلهم فوجب ان يقدر الفعل
بعد المنصوب ليكون مايلي الهمزة هو المفعول فيعود الانكار الى كونه
المفعول لا الى الفعل نفسه (قوله اذا قدم المرفوع) اي المضمرة نحو وانت
ضربت واما المظهر المعرف نحو ازيد ضرب فلا يحتمل الاعلى تقوى حكم
الانكار والمنكر نحو ارجل ضرب على انكار الفاعل هذا على الضابط الذي
قرره السكاكي رحمه الله في تقديم المسند اليه (قوله مجرد التقوى) فيكون
مايلي الهمزة مجموع الجملة كهل لانكار التصديق (قوله تقوية حكم
الانكار) فيه اشارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام يفيد التقوى
كان لتأكيد الانكار لا لانكار التأكيدي كما انه اذا دخل على ما يفيد
الاختصاص نحو اغير الله اتخذ وليا كان لا اختصاص النفي لا نفي
الاختصاص كذا في شرحه للمفتاح (قوله ولو كانوا لا يعقلون) اي ولو ضم
الى صممهم عدم تعلقهم (قوله من قبيل التخصيص) فالتقديم للتخصيص
وما يليه هو الفاعل (قوله الى تذكر هذا التفصيل) حيث قال اياك ان يزول عن
خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو انا غربت وانت ضربت وهو ضرب من
احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في التوجيهين (قوله فلا تحمل
نحو قوله تعالى الله اذن لكم الخ) اي الله اذن في التحريم والتحليل حيث جعلتم
مما رزقكم الله حلالا وحراما وقلتم ما في بطون هذه الانعام خالصة بذكورنا
ومحرم على ازواجنا ما على الله يفترون في نسبة ذلك اليه (قوله على التقديم
للتخصيص) فيه اشارة الى انه يجوز التقديم لانكار الفاعل ليتوسل الى نفي
اصل الفعل بالمبالغة كما سيجيء (قوله ان الاذن ينكر من الله دون غيره)
اذ معلوم ان المعنى على انكار ان يكون من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون
هذا الاذن قد كان من غير الله وضافوه الى الله (قوله وهذا خلاف
ما ذهب الخ) اعتذر عن ذلك بانه راد ان في الآية مانعا اخر سوى ما تقدم
(قوله على مذهب القوم فهو بالحقيقة) اعتراض على ما في الكشف من
ان هذه الآية من قبيل اغير الله اتخذوليا في كون الانكار راجعا الى مايلي
الهمزة لا الى الفعل كذا في شرحه للمفتاح (قوله اي الله كاف) يعني انكار
النفي لا يكون مقصودا بالذات بل وسيلة الى الاثبات على ابلغ وجه ومنه

عنوان هذا نقول نسخة

يعلم ان انكار الآيات وان كان نفيافه وليس نتقرر بالنفي لانه ليس بمقصود
 نحو اعصيت فان المقصود منه انه لم كان العصيان وما كان ينبغي لاجل
 المخاطب على الاقرار بالنفي او تثبت النفي (قوله اي لجل المخاطب الخ)
 ويجوز ان يكون للتقرير بمعنى التحقيق (قوله وعليه قوله تعالى الخ) فانه
 لانكار الآيات والجل على الاقرار بالنفي وتثبت النفي (قوله وعليه قوله
 تعالى الخ) اي لو كان تحريم لكان متعلقا اما بالذكرين من جنس الضأن
 والمعز والاشنين منهما او ما اشتملت عليه ارحا مهما والمقصود انه تعالى
 لم يحرم شيئا منهما كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا يحومون تارة ذكور الانعام
 وتارة اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا او ناثا او مختلطة وينسبون
 ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحريم * قال قدس سره
 انكار الشيء الخ * على الاول استلزام السبب للمسبب وعلى الثاني استلزام
 المسبب للسبب ومبنى الاول اعتبار الاستلزام من جانب الانكار ومبنى
 الثاني اعتباره من جانب الاستفهام * قال قدس سره وقس على هذا
 الخ * لو اسقط قوله وادعاء انه مما لا ينبغي اوزاد عليه اوانه لم يقع اولا يقع
 كان اظهر واخصر ولا يحتاج الى القياس المذكور * قال قدس سره
 وبالجملة الخ * اي لا حاجة الى توسط ادعاء اعتقاد المخاطب (قوله اعصيت
 ريك) اي لم كان العصيان وما كان ينبغي ان يقع (قوله وذاك في المستقبل)
 اي في صيغة المستقبل سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال فلا يرد نه لوجه
 للتخصيص لان للتوبيخ على الحال محالا (قوله في الماضي) اي في صيغة
 الماضي (قوله محو قوله تعالى افاصفيكم الخ) اي اخصكم ربكم على وجه
 الخلوص والصفاء بافضل الاولاد وهم البنون واتخذ لنفسه دونهم وهي
 البنات لم يكن ذلك (قوله وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا
 الاحسان) لم يقل منه لانه ليس لتكذيب ما دخل عليه هل بل لتكذيب الحكم
 الذي يدعيه الكفار ويقولون ان اصحاب محمد فقراء فان كان الحشر
 حقا كما قالوا يكونون في الآخرة ايضا فقراء فرد الله تكذibatهم (قوله
 وهل يذخر الضرغام الخ) يذخر كمنع واذخر بتشديد الذال افتعل
 في القاعوس ذخره كمنعه ذخرا بالضم واذخره اختاره (قوله والا فكل
 مصلحة فيه) اي ليس المراد مجرد نفي الوبال في الايمان بل معه الذم
 والتوبيخ اذ لو كان مجرد نفي الوبال مع ان في الايمان كل مصلحة لما حسر

الاخبار بمجرد نفي الوبان بل المناسب التعرض بالمصالح ايضا (قوله بلفظ الاستفهام الخ) والجملة استنباطية لتحويل العذاب بانه كان من المتمردين اعاني الذي لا يكتنه عتوه (قوله نحو اني لهم الذكرى) اي من اين لهم الذكرى او كيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يوفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات والعجرات قيل وقع على قبر بش دخان من السماء حين اخذوا بالسنة بدعائه عليه الصلاة والسلام وكان الرجل يكلم الرجل فلا يراه فناشدوه بالله والرحم وواعدوه ان يؤمنوا اذا كشف عنهم ثيابهم فذكروا كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله ولا يخصص المتولدات فيما ذكر الخ) ذكر في الاتفاق اثنين وثلاثين معاني متولدة من الاستفهام وان كان بعضها راجعا الى ما ذكر * قال قدس سره فورد عليه الخ * اجاب عنه الشارح رحمه الله تعالى في التلويح بان المراد غير كف عن المشتق منه وفيه ان هذا انتقيد مما لا دليل عليه وانه حينئذ لا حاجة الى قوله غير كف ذيكفى ان يقال المراد طلب فعل هو المشتق منه وانه يخرج اكفف عن الكف واجيب عنه بان اكفف لم يوضع للكف عن الكف بل للكف مطلقا والكف عن الكف مستفاد من المجموع لا من صيغة الامر * قال قدس سره فان الكف له اعتباران * حاصله منع كون النهى لطلب الفعل لانه لطلب معنى حرقي ملحوظ بتبعية الغير وهو الكف الجزئي المدلول بالانهاية ولا يقال له الفعل وان اتحد ذاته بالاعمال الا يرى ان الابتداء فعل ولا يقال وضع من للفعل * قال قدس سره اذ لا يتصور * اي لا يتصور من فرعون اعتقاد استعلاء الملاء مع ادعائه الالهوية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ما ذا تأمرون واجيب بان المراد ما ذا تشيرون من المؤامرة بمعنى المساورة وبانه اختضع لنفسه بعد رؤية معجزة موسى عليه الصلاة والسلام ولا ينبغي ان كلا الوجهين خلاف الظاهر * قال قدس سره لا يتناول النذب * حيث ادخل النذب فيما سواه وقال الطلب على جهة الاستعلاء يورث الايجاب وانه يستلزم الوجوب بشرط العلوية الا لم يفد غير الطلب * قال قدس سره ولا شبهة في ان طلب المتصور الخ * اشارة الى ما سبق من انك تطلب بالامر ان يحصل في الخارج ثبوت ماهية متصهراي حاصل في ذهنك وقراله على سبيل

الاستعلاء اشارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث الايجاب وقوله يورث ايجاب الايمان به اى بالمتصور وقوله على المطلوب منه اى على من يطلب منه المتصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اى ان كان الايجاب من الشارع فيجب شرعا ومن العقل فعقلا او من العرف فعرفا وقوله والا اى وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل وقوله فاذا صادفت هذه اى صيغ الامر اصل الاستعمال بالشرط المذكور وهو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة افادته الوجوب والا اى وان لم تصادف اصل الاستعمال بالشرط المذكور بان لا يكون مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء من العالى لم تقدر غير مجرد الطلب من غير ايجاب ووجوب كذا فى شرح المفتاح الشريف * قال قدس سره جل التوقف الخ * فيه انه ليس معنى قول الشارح رحمه الله تعالى وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظى انه بعد قوله بالاشتراك توقف فى انه مشترك معنوى او لفظى اذ لم يقل به احد بل معناه انه توقف فى انها موضوعة للقدر المشترك او مشترك لفظى بان يكون حقيقة فيهما او حقيقة فى الوجوب فقط او فى الندب فقط فان التوقف فى الاشتراك اللفظى يشمل الاحتمالات الثلاثة فيكون حينئذ مراده موافقا للمذهب الاخير الذى ذكر فى المحصول واما ما وقع فى الشرح المعتمد يعنى العضدى فقد اعترض الشارح رحمه الله عليه فى شرح التمرح حيث قال جعل الشارح الضمير فى فيهما للوجوب والندب على ما هو الظاهر واعد م اشعاره بالتوقف فى نفي الاشتراك لفظا ومعنى بل لا شعاره بعدمه ذكر فى بعض الشروح ان الضمير للاشتراك والانفراد بمعنى لا يدري مفهوما اصلا وهو الموافق لكلام الامدى انتهى وماله ان الشارح رحمه الله تعالى وان راعى الظاهر فى ارجاع الضمير لكنه قاصر فى بيان مذهب الاشعرى والقاضى لعدم اشعاره بالتوقف فى نفي الاشتراك اللفظى والمعنوى بل لا شعاره بعدم التوقف والجزم بعدم الاشتراك لان المتبادر من التوقف فى الوجوب والندب انه لا يدري انه حقيقة فى الوجوب او فى الندب او فيهما ولاجل قصوره فى بيان المذهب ذكر فى بعض الشروح ان الضمير راجع الى الاشتراك والانفراد فيكون عبارة المتن وافيا ببيان المذهب وايده بانه موافق لما فى احكام الامدى

(قوله ويختص بمالبس الخ) الباء داخل على المقصور فلا يرد استعمال
المقترنة باللام للمخاطب نحو قوله تعالى فلتفرحوا (قوله ما يصح ان يطلب الخ)
لم يقل ما يطلب به ليشمل الصيغ الغير المستعملة في الطلب (قوله بحذف
حرف المضارعة اخرج بهذا القيد) نحو فلتفرحوا فانه داخل في الاول
(قوله سماهما النحويون) النحويون ههنا في مقابلة الاصوليين كما وقع
في شرح المفتاح واما بحسب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقر بون باللام
والصيغ المخصوصة وفي عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء
فلا يرد ان النحاة لا يسمون المقر بون باللام امرا فانه لبس عندهم الا ما حذف
عنه حرف المضارعة كما في الرضى وان تسمية غير صيغة الامر الحاضر
امرا لا يختص بالنحاة بل يعم جميع ائمة اللغة كما سيجي في عبارة المفتاح ان ائمة
اللغة يسمون قم وليقم صيغة الامر (قوله حال كون للطلب الخ) جعل
استعلاء حالا من فاعل الطلب المحذوف بآء ويل باسم الفاعل والظاهر
انه تميز عن الطلب يؤيده قولهم على جهة الاستعلاء (قوله باناسلنا الخ)
في التسليم اشارة الى ما ذكره في شرح المفتاح من ان الاصل والسائغ في مثل
هذه الاضافة هو الاضافة الى ما هو المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام
وكلمات الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة وغير
ذلك وان احتمل ان يكون المراد به المعنى العرفي النحوي والاضافة بيانية
(قوله وان لم يصلح دليلا عليه) لجواز ان يكون تسميتهم امر الكثرة الاستعمال
في الامر (قوله كالاباحة) لاشتراك الاباحة والايجاب في مطلق الجواز
(قوله نحو جالس الحسن او ابن سيرين) فان المخاطب توهم ان لا يجوز
مجالستهما لما كان بينهما من سوء الامتزاج فابح له المجالسة بهما (قوله
والتهديد) فان ايجاب الشيء يستلزم التخويف على مخالفته (قوله وهو اعم
الخ) لانه قد يكون من عند نفسه (قوله هو) اى الانذار تخويف مع دعوة
الى الحق فعلى هذا ايضا اعم لان الدعوة لا تستلزم التهديد (قوله والتعجيز
الخ) فان ايجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه يستلزم التعجيز عنه (قوله
والتسخير) اى جعله مسخر امثلا لما امر به فان ايجاب شيء لا قدرة للمخاطب
عليه بحيث يحصل عقبيه من غير توقف يستلزم تسخيره لذلك (قوله
والاهانة) فان طلب شيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع كونه
من الاحوال الخسيسة يستلزم الاهانة (قوله والتسوية) فان اوجب المخير

يستلزم النسوية (قوله والتمنى) فان طلب وجود شيء لا امكان له يستلزم التمنى
 (قوله حقه الفور) اي وجوب الفعل عقيب ورود الامر وجواز التراخي
 مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين (قوله كافي الاستفهام اه)
 فانه لا خفا في انهما على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما لطلب
 مع اشتراط امكان المطلوب والامر كذلك فيشار كهما في الفور (قوله حتى
 المسأ) اي اضطلع زمانا طويلا قيد بذلك ليتحقق التراخي فانه اذا قال قم
 ثم قال اضطلع وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون ممثلا على انفور
 بخلاف ما اذا امره بعد الامر بالقيام بالاضطلاع زمانا طويلا فانه يفهم
 منه انه غير الامر الاول (قوله مع تراخي احدهما) اي القيام والاضطلاع
 ايهما كان وارادة القيام فقط وهم (قوله وهو) اي لفظ النهي واما صيغته
 فالاختلاف فيها كالاختلاف في صيغة الامر (قوله ان النهي الح) اي النهي
 المطلق عن القرينة يقتضي الفور فيجب الانتهاء في الحال والتكرار اي دوام
 تركه وعليه المحققون لتبادرهما منه الى الفهم والفرق توقف انتفاء حقيقة
 الفعل على التكرار وعدم توقف تحقق حقيقة الفعل عليه (قوله وقان
 السكاكي) اي ايسر الامر المطلق والنهي المطلق دلالة على شيء من التكرار
 وعدمه بل كل منهما مفوض الى القرينة فان كان المقصود منهما قضع
 الفعل الواقع في الحال كانا للمرة وان كان اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار
 والدوام في جميع الازمنة التي يقدر المكلف عليه (قوله اختلفوا الح) اختلفوا
 في متعلق النهي فقال الاشاعرة هو فعل ايضا وهو كف النفس عن الفعل
 وقان ابو هاشم وكثير هو عدم الفعل واستدل الاولون بان عدم الفعل نفى
 محض وهو غير مقدور للمكلف وبانه مستمر من الازل فلا يكون ثرا لقدرة
 الحادثة وقد يقال دوامه واستمراره مقدور لانه قادر على ان يفعل ذلك الفعل
 فيزول استمراره فمن ههنا الجهة يكون مقدورا واصلح ثرا لقدرة الحادثة
 وقال ابو هاشم ان الناس يمدحون من دعى الى الزنا وتركه وان لم يخطر به لهم
 انه فعل الضد والجواب نالانسم انهم يمدحونه على عدم الفعل بل يمدحونه
 على فعل الضد وهو كف النفس عن الزنا بالاشتغال بغيره (قوله وهو نفس
 ان لا يفعل) فسر بذلك لان الترتيب يطبق على انصراف القلب عن الفعل
 وكف النفس عنه وعلى فعل الضد وعلى عدم الفعل المقدور قصدا
 على ما في المواقف في بحث الكيفيات النفسانية وشيء منها ليس بمراد ههنا

(قوله وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات) وهذا المعنى مجازي لانهما موضوعان لطلب الفعل او الكف عن الفعل ونفس الفعل والكف عنه غير الثبات والدوام عليهما وليس هذا معنى حقيقيا للنهي بناء على ان الحق انه يقتضي التكرار على ما وهم لان معناه كما تقدم ان صيغة النهي المستعمل في معناه الحقيقي اعني طلب الكف عن الفعل يقتضي استمراره في جميع الاوقات وههنا الصيغة المستعمل في نفس الثبات والدوام (قوله مجزوما بان المضمة مع الشرط) اليه ذهب الجمهور وقال الخليل ان هذه الاربعة لتضمنها معنى الشرط عملت في الجزاء قال الرضى وهذا ليس بعيد لان الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط اذا عملت في الشرط والجزاء فلم لا يعمل الفعل المتضمن له (قوله ان ارزقه الخ) ميل الى المعنى للاختصار والا فالمقدر ان يكن لي مال انفقته كما في نظائره (قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل) للطالب عليه لان الطلب فعل اختياري متعلق بشئ فلا بد من التصديق بفائدة مترتبة على ذلك الشئ ليتعلق به الطلب وهذا معنى كونه حاملا على الطلب وليس معناه انه علة غائية لنفس الطلب مترتبة عليه اذ ليس الطلب مقصودا لذاته حتى يكون له غاية في نفسه قال السيد في حاشية المطالع الضرورى في الشروع الذى هو فعل اختياري توقفه على تصور العلم بوجه ما والتصديق بفائدة مترتبة عليه فاعتبر التصديق بفائدة مترتبة على العلم الاعلى الشروع اذ ليس مقصودا لذاته بل لتحصيل العلم وبما حررناك من ان السبب الحامل على الطلب غاية مترتبة على المطلوب وانما صار حاملا على الطلب لتعلقه به فالشرط المقدر هو المطلوب لا الطلب فاندفع الاعتراض الذى اوردته السيد بقوله هذا الوجه يقتضى الخ فان قيل ما ذكرت يدل على انه لا بد للطلب من غاية مترتبة على المطلوب حاملة على طلبه وذلك انما يتصور فيما يطلب لغيره والشئ قد يطلب لذاته فلا يكون له غاية فلا يصح قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه قلته صرح السيد في حاشية المطالع في تحقيق غاية العلوم الغير الآلية حصولها انفسها ان الشئ قد يكون غاية لنفسه بان يكون بحسب وجوده الذهني علة لوجود ذى الغاية في الخارج فاللازم منه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده الخارجى ولا محذور فيه (قوله فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب) بمعنى ان الطلب

انما يتعلق بالشئ بواسطة وجود ذلك السبب وترتبه على المطلوب (قوله
 لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعللة الفاعلية) اي العلة الغائية باعتبار
 وجودها الخارجى معلولة للعللة الفاعلية بنفسها اذا كان الشئ غاية لنفسه
 وتوسط معلولها اذا كانت الغائية غير المعلول وقس على ذلك (قوله
 وان كانت بما هيته اعلل لعللة الفاعلية) اي بنفسها او بواسطة معلولها
 ولاجل هذا التعميم لم يقل معلولة لمعلول العلة الفاعلية وعلة لمعلولها
 فاندفع الاعتراض الذى اوردته السيد بقوله المناسب الخ * قال قدس سره
 والطلب لا يكون الا لغرض * اما نفس المطلوب باعتبار وجوده الخارجى
 او امر آخر يترتب عليه فيصح المحصر بلا مؤنة * قال قدس سره فقد
 تضمنت الخ * اي الاشياء الخمسة من حيث المعنى انها سبب لمسبب ما
 فاذا ذكر المسبب اي ما يصلح ان يكون مسببا لها علم ان تلك الاشياء
 الخمسة هي السبب له وانما خص ان بالذكر لانها الاصل في الشرط * قال
 قدس سره وهذا * اي الطلب متلبس بمخالفة الخبر فان الخبر لا يلزم ان
 يكون لغرض غير مدلوله فان الاصل فيه افادة مضمونه وانما قال لا يلزم
 اذ قد يكون الغرض منه غير مدلوله كالمحصر والتوله وغير ذلك كما مر
 في اول احوال الاسناد الخبرى * قال قدس سره بخلاف الخ * اعاد الكلام
 السابق للتعليل والتأكيد لتحقيق المخالفة بينهما فيما ذكر * قال قدس
 سره فكان الشارح رحمه الله الخ * هذا من قبيل ان بعض الظن اثم اما
 اولا فلان قوله بخلاف الخ صريح في انه متعلق بما قبله يبان للفرق بين
 الطلب والخبر في انه لا بد للطلب من غرض فكيف يظن بالشارح
 رحمه الله انه جعله اشارة الى وجه آخر واما ثانيا فلان الوجه الاول منقول
 من شرح العلامة والوجه الثانى من الرضى واما ثالثا فلان الوجه الثانى
 مبنى على ان المقصود من القاء الخبر افادة مضمونه ومن القاء الطلب كون
 المطلوب مقصودا وليس فيه تعرض للغرض من الطلب والخبر اصلا
 والوجه الاول مبنى على كون الغرض من الطلب امرا سوى الطلب مرتبا
 عليه وعدم لزوم ذلك في الخبر من غير تعرض لبيان مقاديرها * قال قدس سره
 والمراد منه الوجه الثانى * حمله على الوجه الثانى بعيد لا بد فيه من صرف
 العبارة عن ظاهرها كما اعترف به قدس سره * قال قدس سره لان اكثر
 الاشياء الخ * هذا دعوى بلا بينة فان اكثر الاوامر والنواهي التى وقعت

في كلام الشارع مطلوبة لذواتها بل الاصل ان يكون المطلوب مطلوبا
 لذاته الا اذا صرف عنه صارف قالى او حالى (قوله يعنى يتوقف ذلك الغير
 على حصوله) اى عند المتكلم توقف عليه ~~في~~ الواقع ام لا نحو ان شتمتني
 اكرمك * قال قدس سره الاظهر الخ * لا ظهور فضلا عن الاظهرية لان
 كون الشيء مطلوبا لغيره يقتضى ان يكون ذلك الغير موقوفا على حصوله
 لان يكون ذلك الغير علة غائية له فان الاسباب والآلات كلها مطلوبة
 لغيرها وليس ذلك الغير علة غائية لها (قوله وتوقف غيره على حصوله)
 هو معنى الشرط اى بحسب الوضع وان شاع استعماله اى الشرط اللغوى
 في السبب وفي الشرط الذى هو شبهه بالسبب اعنى الشرط الذى لم يبق
 للمسبب امر يتوقف عليه سواه في الشرح العضدى الشرط ما لا يوجد
 الشيء بدونه ولا يلزم ان يوجد عنده وهو عقلى وشرعى ولغوى اما العقلى
 فكما حيوة للعقل فان العقل يحكم بان العلم لا يوجد بدون الحيوة واما الشرعى
 فكما طهارة للصلاة فان الشرع هو الحاكم بذلك واما اللغوى فمثل قولنا
 ان دخلت الدار من قولنا فانت طالق ان دخلت الدار فان اهل اللغة
 وضعوا هذا التركيب ليدل على ان ما دخلت عليه ان هو الشرط والاخر
 المعلق به هو الجراء هذا وان الشرط اللغوى صار استعماله في السببية غالبا
 يقال ان دخلت الدار فانت طالق والمراد ان الدخول سبب للطلاق
 يستلزم وجوده وجوده لا مجرد كون عدمه مستلزما لعدمه من غير سببية
 ويشتمل في شرط شبهه بالسبب من حيث انه يستتبع الوجود وهو الشرط
 الذى لم يبق للمسبب امر يتوقف عليه سواه فاذا وجد ذلك الشرط وجد
 الاسباب والشروط حكما كلها فيوجد المشروط فاذا قيل ان طلعت
 الشمس فالبيت مضى فهم مندانه لا يتوقف اضاءته الاعلى طلوعها انتهى
 وهكذا في كتب الاصول المعتبرة عرفوا الشرط بالمعنى المذكور وقسموه
 الى الاقسام الثلاثة ويعلم مما ذكرنا ان الشرط اللغوى موضوع لما يتوقف
 عليه الشيء عند المتكلم مطلقا غلب استعماله في السبب والشرط السببية
 فقد ظهر صحة قول الشارح رحمه الله تعالى ان الشرط لا يلزم ان يكون
 علة تامة الخ على ما هو اصل وضعه وان شاع استعماله فيما يتعقبه الجراء
 قطعاً فاندفع اعتراض السبب بقوله المذكور في الكتب الخ لان وضعه
 لا يتوقف عليه الشيء في الجملة لا ينافي استعماله غالبا في السبب وما يشبهه

ثم ما ذكره السيد في معنى الآية مذکور في شرح المفتاح للشارح رحمه الله تعالى تركه ههنا لعدم اطراده في نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الجزم فان المفهوم منه ان الارث موقوف على الهبة لادعاء انه سبب تام او شرط اخيره وذهب الفراء في الآية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة و التقدير قل للذين آمنوا قولي ليقيموا الصلوة بعبارة تليق وهي اقيموا ورده السكاكي رحمه الله تعالى بان اضمار الجازم في الافعال نظير اضمار الجار في الاسماء في الشذوذ وفي الكشف و انما حسن ذلك ههنا ولم يحسن في قوله * محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا * لدلالة قل عليه فكانه عوض عنه * قال قدس سره وكذلك ان توضأت الى آخره * لا ينبغي انه تكلف والحق انه لمجرد التوقف (قوله لانه يعرف عدم النزول مثلا) اي في الحال والاستقبال فانه اذا كان مترددا في النزول في الاستقبال كان الاستفهام على حقيقته (قوله فيتولد منه بقرينة الخ) فيكون اللفظ الموضوع لطلب الفهم مستعملا لطلب الحصول وكونه مرغوبا اليه (قوله اي لا ينبغي الخ) اي لانكار المستقبل اي لا ينبغي لك ان لا يحدث منك النزول والتوبيخ ههنا باعتبار ترك الاولى في اعتقاد المتكلم لا باعتبار ترك الواجب والتعير عليه فانه ينافي الغرض (قوله ويجوز تقدير الشرط الخ) لما ذكر تقدير الشرط بعد الاشياء الاربعة اشار الى تعميم الحكم وانه جائز في غيرها ايضا تكثيرا للفائدة وتأنيسا بتقديره (قوله في غيرها) اي في غير هذه المواضع التي يجزم فيها المضارع فلا يرد ان قوله ام اتخذوا للاستفهام فيكون داخلا فيما سبق (قوله فالله هو الولي) تعريف المسند وضمير الفصل لقصر الافراد لان الآية في حق المشركين فلذا قال يجب ان يتولى وحده و ليس لقصر القلب على ما وهم (قوله انكار لكل ولي الخ) بناء على ان ام منقطعة بمعنى بل والهمزة والاستفهام للانكار فيكون النكرة في سياق النفي معنى فيفيد العموم (قوله وحيثئذ يترتب عليه الخ) يعني ان الظاهر ان الفاء للسيببية فيفيد ترتيب السبب على المسبب بحسب الوجود او ترتيب المسبب على السبب بحسب العلم (قوله لكونه نائما الخ) فيجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت (قوله فقل انه حقيقة في القريب والبعد) وهو قول ابن حاجب والثاني قول الزمخشري (قوله واستبعاده) يعني انه يتصور

نفسه في مكان بعيد عن تلك الحضرة (قوله تبعيدا له) مفعول له
لاستعماله المقدر اى استعماله للقريب لا لمخطاط شأنه تبعيدا له عن مجلس
الحضور والاول علة حاملة والثاني غاية مرتبة (قوله واما المحرص الخ) اى
الرغبة والرضاء ولا يجوز ان يراد معناه الحقيقي لاستحالة على الله تعالى
(قوله وانما الغرض اغراؤه الخ) فاللفظ الموضوع لطلب اقبال المخاطب
عالم المتكلم مستعمل في طلب اقباله على الامر الذى يناديه له (قوله على
زيادة لتظلم الخ) التظلم الشكاية من الظلم والشكوى من شكوت فلان
شكة وشكوى وشكاية اذا اخبرت عنه بسوء فهو مشكى ومشكو (قوله
مجردا عن طلب الخ) لان المتكلم لا يطلب اقبال نفسه فان هذا الباب
يحيى في المتكلم اما وحده او مع غيره (قوله ونقل الخ) كباب التعجب نقل
عن باب الامر مثل اسمع بهم وابصرو عن الخبر او الاستفهام مثل
ما احسن زيدا وكباب النسوية لا ابالى اقتام قعدت نقل عن معنى
الاستفهام (قوله لم يبق فيه معنى النداء اصلا) اى لاحقيقة كما في يازيد
ولا مجازا كما في التعجب منه والمندوب فانها منادى دخلهما معنى التعجب
والتفجع فعنى يا لىماء احضر حتى تتعجب منك ومعنى يا محمد الخ تعالى فانا
مشتاق اليك كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى (قوله فای مضموم الخ)
لان كل ما نقل من باب الى باب آخر فاعرابه على حسب ما كان عليه
كذا في العباب (قوله وقد يقوم مقام اى اسم منصوب الخ) اشارة الى ما ذكره
الشيخ الرضى الاول ان يقال نصب الجميع على انه منقول من النداء اجراء
لباب الاختصاص مجرى واحد لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام
في نحو بناتنا وفي نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر حرف
النداء الذى لا يجمع اللام (قوله قال ابن الحاجب) وتبعه صاحب الباب
(قوله لاندعى لاب) اخره عنه ولا هو بالابناء يشرينا اى لا تعدل بالنسب
عن نهشل لاجل اب آخر ولا هو يبيعنا بغيرنا من الابناء (قوله وكان فعلة
لذلك بتشديد النون) او بتخفيفها عطفا على كان السابق (قوله لا يخلو
عم دخول الخ) اى عن اشعار بان فيهم خمول او جهلا من المخاطب بشانهم
(قوله امن صيغة المعلوم) والمجهول فانه يتعدى ولا يتعدى (قوله او شفاعة)
لم يذكر في الكتب المشهورة من الاصول الشفاعة من معانى الامر ولعلها
داخلة في الدعاء فان الطلب على سبيل التضرع ان كان لغيره فهو شفاعة

فالمراد بالدعاء ههنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة (قوله لاستعمالها في غير ما وضع له) يعني ان لفظ الخبر مستعمل في معنى الطلب لانهم قالوا ان مثل رحمه الله ان شاء وان مثل لا وايدك الله من عطف الانشاء على الاخبار الذي هو مضمون قولك لا اى لبس الامر كذلك وجوز مع كمال الانقطاع لما فيه من دفع ايهام خلاف المقصود وهو ان يصير الدعاء له عليه وقال بعضهم انه بعد خبر وانما التصرف في ان جعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل واخبر عنه واقعا وهذا النسب بقولهم انه استعمل في موقع الطلب دون ان يقولوا في معنى الطلب كذا في شرحه للفتاح والحق ان حمل قولهم على العموم البق فان تنصيصهم على كون مثل رحمه الله انشاء لا يدل على ان استعمال الخبر في موقع الطلب في جميع الصور كذلك و اليه مال السيد في حواشي شرحه للفتاح (قوله ان يجعل كناية في بعضها) وهو في الصورتين الاخيرتين اللتين وقع الفعل المستقبل موقع الطلب لافي جميع الصور كذلك يمكن ان يقال ان حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الجملة فذكر المزمع واريده اللازم بخلاف الصورتين الاوليتين اللتين وقع الفعل الماضي موقع الطلب فان حصول الفعل في الزمان الماضي لبس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلها كناية بل يتعين كونها مجازا بعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفأل وللمحرص على حصوله (قوله في كثير مما ذكر) لافي جميعه فان سندا الخبر قد يكون جملة بخلاف مسند الانشاء فانه لا يكون الامفردا كذا قيل ويرد عليه ازيد قام وقيل لان التأكيد في الانشاء لبس للشك والانتكاز من المخاطب ولا يترك التأكيد لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامثال او قريب منه وفيه ان هذا اختلاف في الغرض لافي الاحوال ولذا ادرجهما الشارح رحمه الله في كثير فقال فان الاسناد الانشائي ايضا قد يكون اماما وكذا او مجردا عن التأكيد (قوله فان الاسناد الانشائي الخ) ولا يجري فيه الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر في التأكيد وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس (قوله الى غير ذلك) اشار بذلك الى ان جميع احوال المسند اليه في الخبر جار ههنا (قوله وكذا المسند اسم الخ) ترك الحذف تنبيها على انه لا يجري فيه (قوله فيبينهما تقابل العدم والملكة) اي اذا كان الفصل عبارة عن ترك عطف بعضها على بعض لا عن ترك العطف

مطلقا يكون بينهما تقابل العدم والملكة لانه اعتبر في العدمى اعنى الفصل
تقدم الجملة كما يدل عليه قول المصنف رحمه الله اذا انت جملة بعد جملة
فترك العطف في الجملة المبتدأ بها لا يسمى فصلا فاعتبار تقدم الجملة
بمترلة اعتبار قابلية المحل في العدم والملكة في استلزام كل منهما تحقق الواسطة
فيهما بمترلة العدم والملكة في الحقيقة كما قال في المختصر واطلق عليهما
العدم والملكة ههنا توسعا وما قيل انها من العدم والملكة لانه اعتبر في الفصل
ان يكون من شأنه العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الحالية
على جملة قبلها اذ ليس من شأن الحال العطف على ما هي قبله لانه قيد له
بفتح عدم مساعدة عبارة الشارح رحمه الله لانه لم يذكر فيه من شأنه العطف
ورتب كون التقابل بينهما تقابل العدم والمنكة على مجرد التعريف المذكور
يرد عليه انه ان اعتبر ان يكون من شأنه العطف في ذلك المحل بان يراد العدم
والملكة المشهور بان يلزم ان لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال والانقطاع
لعدم الصلاحية للعطف في ذلك المحل وان اعتبر ان يكون من شأنه العطف
في نفسها ولو في محل آخر بان يراد العدم والملكة الحقيقيان فالجملة الحالية
ايضا قابلة للعطف في نفسها ثم ان الجملة الحالية لكونها قيدا لما قبلها
لم تقدمها جملة حتى يتحقق فيه الفصل والوصل (قوله ما تضمن الاسناد)
الاصلي قد عرف الشارح رحمه الله تعالى الاسناد في الباب الاول بضم كلمة
او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت
لمفهوم الاخرى او منى عنه وهذا شامل لاسناد المصدر والمشتقات فلذا
قيد بالاصلي تبعا للرضى لاخر اجه فان اسناد الفعل الى الفاعل اصلي
اي بحسب الوضع وكذا الاسناد الذي يتضمنه الجملة المركبة من المبتدأ
والخبر لان هيئتها موضوعية لذلك بخلاف المصدر فانه موضوع للحدث
فقط عرض له الاسناد الى الفاعل في الاستعمال وكذا المشتقات فان النسبة
الى الذات المبهمة مأخوذة في مفهومها والنسبة الى الفاعل انما عرضت لها
في الاستعمال وتفصيله في الرضى في بحث المصدر واما اذا فسر الاسناد
بضم كلمة الى اخرى بحيث يصح السكوت عليه فلا حاجة الى قيد الاصلي
(قوله و الصفات المسندة الى فاعلها) اذ لم تكن واقعة بعد حرف النفي او
الاستفهام او صلة الالف واللام فانها حينئذ في تأويل الفعل والاسناد فيها اصلي
(قوله اما ان يكون المحل من الاعراب) اي علم تقدير اعتبار العطف عليها

سواء كان قبله كما في زيد يعطى ويمنع اولا كما في قوله تعالى * قالوا حسبنا الله
ونعم الوكيل * فانه لو لم يعتبر العطف كان للمجموع محل من الاعراب لالاولى
لكونها جزءا المقول (قوله اى حكم الاعراب) اى حكم هو مدلول الاعراب
دلالة المقتضى على المقتضى (قوله بخلاف الواو) فان معناه مطلق الجمع
وهو لا يكتفى في كون العطف بها مقبولا لتحقيقه في الجمل التي لا يحسن العطف
بينها * قال قدس سره هناك * احتمالا لان والاوجه ان المراد بنحوه الحرف
العاطف الذى يستعمل بمعنى الواو مجازا من الفاء و ثم واو ويؤيد * قوله
على معنى عاطف حيث لم يقل على عاطف (قوله وانما قال الخ) الظاهر
انه اراد انا معكم انما نحن مستهزؤن لان مقول القول مجموع الجملتين فهو في محل
النصب لا انا معكم فقط ٧ (قوله بين الضب والنون) فان اجتماعهما ممتنع
لان النون وهو السمك بحرى لا يعيش الا في الماء والضب لا يشرب الماء
ولو عطش روى بالريح (قوله لانه بيان الخ) في شرحه للمفتاح الفرق
بين الجمل الثلاث ان في الجملة البدلية استيناف القصد و مراد الاعتناء بالشأن
وفي الجملة البيانية مجرد ازالة الخفاء وفي الجملة المؤكدة ازالة توهم التجوز
او السهو او الغفلة فنقول انما نحن مستهزؤن ان اعتبرناه باعتبار لازمه يقرر
الثبات على اليهودية يكون مؤكدا وان اعتبرنا اشتراكه على امر زائد على الثبات
على اليهودية وهو تحقير الاسلام وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشانه ازيد
يكون بدلا لكونها وافية بتمام المراد دون الاولى وان اعتبر مجرد ازالة الخفاء
عن المعينة بان المراد منها المعينة قلبا لظاهره يكون عاطف بيان وان اعتبر
السؤال مقدرا يكون استينافا وما قيل انه اراد بالبيان الايضاح فيعم التوكيد
والبدل والاستيناف فيأبى عنه ما في شرح المفتاح حيث قال انه بيان وتقرير
فعطف التقرير على البيان * قال قدس سره تأكيده * اى بمنزلة تأكيده
المعنوى لتغايرهما في المدلول الصريح وفائدته دفع توهم التجوز بان ما قالوه
من انا معكم مما يرمون به جزافا والا لما خالطوا المؤمنين ووافقوهم على
ما قيل ان لا ريب فيه تأكيده كذلك انكسب * قال قدس سره لان المستهزى الخ *
لما كان معنى قوله انا معكم الثبات على اليهودية وليس انما نحن مستهزؤن
بظاهره تأكيده اعتبر منه لازما يؤكده وهو انه ردونى للاسلام فيكون مقرا
لثبات على اليهودية * قال قدس سره او بدل الخ * قد تقررا ان الجملة الاولى
اذا كانت كغير لو افية و الثانية وافية بذلك ولم يكن مضمون الثانية جزءا

عن ان هذا القول لم يوجد
في نظرون بل في المختصر

من مضمون الاولى نزل الثانية منزلة بدل الاشتمال من الاولى وههنا كذلك لان الجملة الثانية تفيد ما تفيد الاولى وهو الثبات على اليهودية على ما بينه بقوله لان المستهزي الخ وتفيد امرا زائدا على ذلك وهو تعظيم الكفر المفيد لدفع شبهة المخالطة مع المؤمنين وتصلبهم في الكفر فيكون بدل الاشتمال منه وبما حررنا لك ظهر وجه تخصيص التعليين بالاعتبارين * قال قدس سره وكان معناه الخ * اعتبر لازم الاول على عكس ما في الكشف وهو اولي لانه انما يؤكد المذكور لانه لازم وارجاز ان يعد تأكيد اللازم تأكيداً له * قال قدس سره وقع قوله انما نحن مستهزون * مقررا لان الاستخفاف بهم وبدينهم تأكيد لابلها مهم اصحاب محمد عايهم السلام الايمان * قال قدس سره ولا يخفى عليك الفرق * فان صاحب الكشف اعتبر لازم الثانية مؤكداً لدلول الاولى وصاحب المفتاح اعتبر مدلول الثانية مؤكداً لل لازم الاولى كما مر * قال قدس سره ما وجبه للمتبع * اي اثبت فبشرط ان يتقدمها اثبات * قال قدس سره واما نحو قولك الخ * فصله عما تقدم مع دخوله فيما في حكمها لعدم ظهور نفي ما وجبه للمتبع فيه اذا لم يثبت لقولنا وجهه حسن شيء لا بالتأويل فانه حينئذ يثبت له كونه مثبتاً زيد * قال قدس سره فلان شرطها * اي شرط حتى العاطفة ان يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها اما حقيقة كما في اكلت السمكة حتى رأسها او حكماً كما في نمت البارحة حتى الصباح * قال قدس سره * اما اضعف في الذهن بالنظر الى تعلق الفعل السابق كما في جاء الحاج حتى المشاة واقوى كذلك نحو مات الناس حتى الانبياء * قال قدس سره ولا تحقق له في الجمال * في معنى اللبيب وهذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس * سريت بهم حتى تكل مطيهم - فبين رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوف بحتى على سريت بهم وفي التحفة لم لا يجوز ان يكون مضمون احدي الجملتين بعضاً من مضمون الاخرى كما تقول اكرمت زيدا بما قدر عليه حتى اقمته نفسي خادماً له وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة اثنائية قد تترن منزلة بدل البعض كقوله تعالى * امدكم بما تعملون امدكم بانعام وبنين * والجواب انه لا يكون جزءاً اضعف واقوى باعتبار تعلق الحكم السابق في الذهن فان اعتبر في حتى مجرد التدرج من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فهو متحقق

في الجملى ايضا وان اريد بالنظر الى ما قبله فهو مختص بالمفردات وما
 في حكمه (قوله نحو قوله تعالى ثم انشأناه الخ) في الرضى وكذا نحو قوله
 تعالى * ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه * نظرا الى
 تمام صيرورتها علقه ثم قال فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما
 فكسونا العظام لحما * نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال * ثم انشأناه خلقا آخر
 اما نظرا الى تمام الصور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذى فيه
 كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة (قوله لاستبعاد الاشراك) بخالف
 السموات والارض كذا في الرضى وفيه اشارة الى ان قوله ثم الذين كفروا
 بربههم يعدلون عطف على خلق وان يعدلون مشتق من العدل بمعنى
 التسوية وبربههم متعلق به فيؤول الى معنى الاشراك وحذف المفعول
 للتعميم والدلالة على ان اشراك اى شئ كان بخالق السموات والارض
 مستبعد منكر واورد عليه انه اذا كان معطوفا على خلق كان صلة واقعا
 موقع الحمد عليه فيؤول الى قولنا الحمد لله الذى الذين كفروا بربههم يعدلون
 مع انه يحتاج الى القول بان بر بهم من وضع المظهر موضع المضمير لئلا
 يكون العائد في الصلة متروكا والقول بان هذه الجملة لما كان مدخول ثم
 الاستبعادى الانكارى كان في معنى اننى فكانه قبل الحمد لله الذى لا يعادله
 شئ مع ظهور الوجه الصحيح تعسف وهو ان يكون عطفا على جملة الحمد لله
 وبر بهم صلة كفروا و يعدلون من العدول فالمعنى انه تعالى هو الحقيقى بالحمد
 على ما خلقه نعمة على العباد ثم الذين كفروا به يعدلون عنه فيكفرون
 نعمته وعندى ان الصلة جملة لا محل لها من الاعراب فعلى مقتضى قوله
 وعلى الثانى ان قصد ربطها على معنى عاطف الخ العطف عليها
 لا يقتضى الوجود معنى ثم بينها وبين ما عطف عليه اعنى شركتهما
 في الحصول مع الاستبعاد بينهما وهو متحقق ههنا ولا يقتضى ان يكون
 المعضوف ايضا صلة كالمعطوف عليه وذلك لان التعلق المذكور يجعل
 المجموع امرا واحدا ولذا جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء باختها
 نص عليه في الرضى في بحث العطف بالحروف في شرح قوله الذى
 يطير فيغضب زيد الذباب (قوله كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه الخ)
 في المغنى ان كلمة ثم فيه للترتيب في الاخبار لا للترتيب الحكم وقال ابن عصفور
 المراد ان الجداتاه السوداء من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن

الرومي * قالوا ابو الصقر من شبياں قلت لهم * كلا لعمرى ولكن منه
 شبياں * كم من اب قد علا بان ذرى حسب * كما علت برسول الله عدنان *
 ولا يخفى ان المعنى الاول لا يناسب مقام المدح و الثانى ينفيه لفظ قبل
 والذرى بضم الذال المعجمة الاعالى الواحد ذروة بالكسر والضم مفعول
 علا كذا فى التحفة (قوله هذا القدر مشترك الخ) اى الجمع فى الحصول
 ونفى احتمال الرجوع مشترك بين الاحرف الثلاثة فلا يكون مر جحا لا اختيار
 الواو عليهما والقول بان فيهما شبئا زائدا وهو التعقيب والتراخي بخلاف
 الواو لا يجدى لان مطلق الجمع الذى يفيد الواو حاصل فيهما مع شئ
 زائد نعم لو كان مدلوله الجمع المجرد اعنى بشرط لا شئ لا يمكن حصوله بهما
 فتدبر فانه مع ظهور الفرق بين الماهية المطلقة والمجردة قد خفى على
 بعض الناظرين فاعترض بان هذه المقدمة لا دخل لها فى الجواب (قوله
 والجمال المشتركة الخ) جواب ثان وهو ظاهر * قال قدس سره انما يجرى
 فى بعض الصور الخ * اى فيما يكون مضمون الجملة الثانية مقابلا لمضمون
 الاولى واما اذا كان الاول لازما لثانى او مغاير له من غير مقابلة فلا يتوهم
 فيه كون الثانى ابطالا للاول وهذا انما يرد لو كان المراد بالابطال اهدار
 الاول كما هو الظاهر واما اذا كان المراد منه الاعراض عنه وجعله فى حكم
 المسكوت فهو جار فى جميع الصور فلذا قال والاحسن * قال قدس سره
 ضرورة ان الامور الخ * يعنى ان مدلول الخبر هو الصدق والكذب احتمال
 عقلى فيكون مدلول كل منهما واقعا فى نفس الامر والامور الواقعة فيها
 مجمعة * قال قدس سره وربما لا يكون الخ * بان يكون مقصوده مجرد
 افادة مضمون كل منهما من غير التفات الى اجتمعهما * قال قدس سره
 ومعرفة هذه الاحوال * اى التوسط والاتحاد والتباين وغايتها باعتبار
 تحققهما فيما بين الجملى متعسرة جدا لتوقفها على معرفة الجامع بين كل
 جلتين ومعرفة الجامع الخيالى متعسرة جدا لاختلافه باختلاف العرف
 والعادات والصناعات والاحوال والاشخاص (قوله وان لم يقصد الخ)
 وذلك بان لا يقصد الربط اصلا وتعين الفصل حينئذ ظاهر او يقصد
 الربط على معنى الواو فقيه التفصيل المبين بقوله فان كان الى آخره (قوله
 لانسلم ان اذا فى الآية ظرفية الخ) يعنى ان ما ذكره بقوله لتلايشا ركه
 فى الاختصاص بالظرف انما يتم اذا كان اذا ظرفية وهو ممنوع لم لا يجوز

ان تكون شرطية معمولية للشرط بناء على القول بعدم اضافتها الى مدخولها
كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب فلا تكون معمولية للجزاء متقدمة عليه
وبعد تسليم انها معمولية للجزاء لانسلم ان مثل هذا التقديم للتخصيص
بل للتصدر كالاستفهام في اين ابوك مثلا والتخصيص لازم للتقديم غايبا
لا في جميع الصور ولو سلم افادة تقديم الشرطية للتخصيص فلانسلم ان
اختصاص المعطوف عليه يستلزم اختصاص المعطوف و الفاء في قوله
فلانسلم زائدة لافادة لزوم ما بعدها لما قبلها في الرضى قد يؤتى في الكلام
بفاء موقعها موقع الفاء السبيبة وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها
التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط فلا حاجة
الى التكلف الذي ارتكبه بعض الناظرين (قوله اذا الشرطية هي
بعينها ظرفية) فسقط المنع الاول وقولنا اذا خلوت قرأت القرآن سواء
قلنا ان اذا معمولية للجزاء قدمت للتخصيص او لمجرد التصدر او انها
معمولة للشرط تفيد التخصيص اما التقديم او لفهم الشرط فسقط المنع
الثاني والثالث واما المنع الرابع فجوابه قوله ثم القيد اذا كان الخ (قوله
فهو على ضربين) اى يستعمل على ضربين واما كون مجموع المعطوف
عليه والمعطوف جزاء فلم يوجد في الاستعمال على انه حيثئذ يكون العطف
مقدما على الجزائية فلا يكون العطف على جزاء الشرط (قوله ويكون
الشرط الى آخره) فلا يكون سببا بنفسه للمعطوف فلا يكون شرطا
لغو ياله لما عرفت من انه انما يستعمل في السبب او ما هو شبيهه فلا يتحقق
مفهوم الشرط باقياس الى المعطوف لانتفاء التعليق به فانه يصح
التعليق في اذا رجع الامير استأذنت وفي اذا استأذنت خرجت ولا يصح
في اذا رجع الامير خرجت لتوقفه على الاستئذان فاندفع ما اتفق عليه
الناظرون من انه اذا كان من الضرب الثاني يلزم اختصاص الاستهزاء
بحال قولهم انامعكم انما نحن مستهزؤن وهو مخصوص بحال خلوهم
الى شياطينهم لدلالة قوله واذا خلوا الخ فيلزم اختصاص الاستهزاء
بحال خلوهم لان الكلام في ان العطف على الجزاء يقتضى الاختصاص
بالشرط لا في استفادته بظريق العقل (قوله من هذا القبيل) كانه قيل
اذا خلوا الى شياطينهم قالوا انامعكم واذا قالوا انامعكم الله يستهزئ بهم
ولا يلزم من ذلك اذا خلوا الى شياطينهم الله يستهزئ بهم لتوقفه على القول

المذكور (قوله لا على اخبارهم الخ) اي استهزاء الله بهم لبس النفس
 استهزائهم ولبس للاخبار المذكور مدخل فيه بدليل انه لو تحقق القول
 المذكور بدون الاستهزاء بان يكون لدفع الشر لم يكن عليهم مؤاخذه فاندفع
 ما قبل ان الدليل المذكور انما يدل على عدم ترتيب الاستهزاء على مطلق
 القول لا على القول عن اعتقاد (قوله حكم زائد) يمكن اعطاؤه للثانية
 فلا يرد ان كل جملة تقع في كلام اللفاء له حكم زائد على اصل المراد (قوله
 او كمال الاتصال) ويتعين فيه الفصل وان كان فيه ايها خلاف المقصود
 بناء على انتفاء صحيح العطف وهي المغايرة فيندفع الايهام بطريق آخر
 فيقال في لا تركت شربه مثلا لا قدرت ترك شربه بخلاف الانقطاع فان الصحيح
 متحقق فيه والتباين الذي بينهما المنافي لكون العطف مقبولا بالواو
 معقول دفع الايهام (قوله اي يتعين الفصل) ولا يمكن اعطاء حكم الاولى
 للثانية بالعطف بل بطريق آخر كعادة الحكم (قوله فان موت كل نفس الخ)
 اشار بادخال كل على نفس الى ان دخوله على حتف باعتبار المضاف اليه
 لا باعتباره في نفسه وكان على الشاعر ان يقول فحتف كل امرئ موافقا
 لقوله تعالى * واكل اجل مسمى * واما اعتبار التعدد في الموت باعتبار
 اسبابه فلا يفيد ما لم يعتبر العموم في امرئ بمعونة المقام ففيه كثرة المؤنة
 من غير حاجة اليه (قوله وقيل الضمير للسفينة) والمعنى قال اميرهم الذي
 قام بتدبيرهم للملاحين ارسوها ولا تجروها كجواز اولها ونقوم بتدبير اخذ
 رجالها والاستيلاء على نفائس اموالها ولا تخاف من كثرة عددهم ووثاقه
 عددهم فكل حتف امرئ يجري بمقدار من الله تعالى وبعده اما موت
 كراما او نفوز بها فواحد الدهر من كد واسفار اي الشخص الذي يكون
 واحدا في زمانه كاليته من الكد والاسفار كذا في شرح الفاضل الكاشي
 (قوله والوجه ما ذكرنا) لان مناسبة المصراع الثاني للاول ظاهرة فيه
 (قوله ولما كان الخ) بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل بينهما مع قطع
 النظر عن كونهما متق كلام الشاعر او من كلام الزائد كما سيظهر لك
 (قوله والامر في الجزم بالعكس) اي يصير العلة اعني المزاولة معلولا
 والمعلول اعني الامر بالارساء علة ولو باعتبار متعلقه اعني الارساء فلذا
 فسر العكس بقوله اعني يصير الارساء علة للمزاولة وانما لم يقل اعني يصير
 الامر بالارساء علة للمزاولة لان في صورة الجزم يكون المطلوب علة لا المطلوب

فيقدر في اسم تدخل الجنة ان تسلم وقد مر ذلك وحاصل كلامه ان المقصود
ههنا تعطيل طلب الارساء وبيان الغرض منه فلو جزم افاد سيبويه للمزاولة
لانه في تقدير الشرط فلا يرد ما قيل ان المزاولة علة غائية لطلب الارساء
معلول له في الخارج فلا منافاة بين كونه علة ومعلولا لان تلازمهما مسلم لكن
المقصود افادة الغرضية لا افادة السببية (قوله في محل النصيب) اي على تقدير
اعتبار العطف فتكون داخلية في القسم الاول اعني فان كان للاولى الخ
وترك العطف فيه لعدم قصد التشريك في حكم الاولى لا لاختلافهما
خبرا وانشاء وبما حررنا تدفع ما قيل ان الجملة الاولى ليس لها محل من الاعراب
وان اعتبر في الحكاية لان المقول مجموع ارسو تراولها لا ارسو فقط
* قال قدس سره وقيل امر تكلم ان ترسو بالمزاولة فيه * انه لا معنى لطلب
الارساء الذي غايته مزاولة المتكلم من المخاطب فالصواب هو الاول ولذا
اقتصر الشارح راحة الله عليه * قال قدس سره واما على الاول الخ *
قد عرفت اندفاعه * قال قدس سره فيكون استيفاء * ولا تراحم بين كمال
الانقطاع وشبه كمال الاتصال فيجوز ان يكون الفصل اكل منهما وانما
اختار واكونه للانقطاع لظهوره (قوله من غير نظر الخ) ولذا اورد في كمال
الاتصال مثال بدل الاشتغال اقول له ارحل لا تقم عن عندنا مع ان ارحل
مقول القول (قوله فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع) وذلك لانه لا يجوز ان يكون
مثالا للانقطاع بين الجملتين اللتين لا محل لهما لان الجملتين المذكورتين
في المصراع لهما محل من الاعراب ولا يجوز ان يكون جملة واحدة في محل
وان لا يكون في كلام واحد ولا ان يكون مثالا للجملتين اللتين لهما محل
من الاعراب لان ترك العطف حينئذ لموافقة المحكي لا للاختلاف ولانه يجوز
العطف مع الاختلاف اذا كان للاولى محل من الاعراب نص عليه الشارح
رحمة الله تعالى في شرحه تلميحاً ومثاله بقوله قل اكرمني واكرمك
ولانه حينئذ يكون دخلا في القسم الاول والفصل فيه لعدم قصد التشريك
فتعين ان يكون مثالا لمجرد الانقطاع من غير نظر الى كون الاولى في محل
الاعراب او لا (قوله ما وقع في كلام الزائد) فالمصراع المذكور ليس مثالا
بتامه ولا ببعضه وانما هو اشارة الى مثال ولا يخفى كونه تعسفا لان الظاهر
ان المثال هو المصراع اما بنفسه او ببعضه (قوله والجملتان فيه ممالة محل
من الاعراب) اي على تقدير العطف * قال قدس سره فلان ما تقدم

من قوله لم يعطف ولم يجزم ايضا يدل الخ * اعتراض على قوله لان المثال
انما هو هذا المصراع بانه مخالف لما قرره سابقا لانه يدل على ان المثال قول
الزئد والجواب منع تلك الدلالة بل يدل على انه مثال مع قطع النظر عن اعتباره
في الحكاية وعن كونه محكما * قال قدس سره واما ثانيا فلانه لا خفا الخ *
والجواب ان الانقطاع يوجب الفصل بين الجملتين مطلقا وعدم ايجابه
للفصل فيجاءه محل من الاعراب لكونه في حكم المفرد * قال قدس سره
لكن باعتبار دلالة الخ * فيه ان المصراع ليس مثالا باعتبار دلالة على المحكي
بل لانه بهذا الاعتبار في محل الاعراب المحكي المدلول عليه بالمصراع
ولا يخفى كونه تعسفا بخلاف ما قاله الشارح رحمه الله تعالى فان المصراع
مثال له باعتبار بعضه وهو الشائع في كلامهم * قال قدس سره واما قوله
تعالى انا معكم الخ * هذا البيان حق لكن لا يتعلق به بكلام الشارح رحمه الله
اذ محصوله ان رسوله محل من الاعراب كما ان قوله تعالى * انا معكم انما نحن
مستهزؤون له محل من الاعراب لكون كل منهما مقول القول * قال قدس
سره كما توهمه الشارح رحمه الله تعالى * افتراء على الشارح رحمه الله فانه
ما قال ان ترك العطف في الحكاية لكمال الانقطاع بل في الجملتين مع قطع
النظر عن الحكاية كما مر (قوله واما النعت فلما لم يتميز الخ) لا يخفى ان حاصل
الاستدلال ان النعت سواء كان مخصصا وموضحا او مؤكدا او غيرها لا بد
ان يدل على بعض احوال المتبوع لانه تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا
المعنى اعني الدلالة على بعض احوال المتبوع لا يتحقق في الجملة فلم ينزل
الثانية منزلة النعت ولا مدخل في هذا الاستدلال لعدم تميز النعت عن عطف
البيان وانما تعرض له اشارة الى الرد على من زعم ان الجملة الموضحة للآخرى
نعت لها بتميز يلها منزلة النعت الموضح وحاصل الرد ان النعت لا يتميز
عن عطف البيان في المفردات الا بكونه دالا على حال المتبوع وعطف
البيان دالا على نفسه ولذا قالوا ان الفاضل في جاءني زيد الفاضل نعت
زيد ولو قدم عليه يكون عطف بيان له والدلالة على حال المتبوع لا تتحقق له
في الجملة فلا يتميز فيها النعت الموضح عن عطف البيان فالجملة الموضحة
عطف بيان لانعت كما وهم وانما قلنا ان هذا المعنى لا يتحقق في الجملة
اي من حيث هي جملة لان الجملة من حيث هي جملة تدل على نسبة تامة بين
الطرفين لا تتعلق لها في افادة معناها بشيء آخر فلهذا عن ان تدل على حال

من احواله الا ان يأول النسبة التامة بالتقييدية فتقع صفة وحالا وخبرا بهذا الاعتبار فالجملة في نفسه من حيث هي جملة موصوفة بعدم الدلالة المذكورة فلا يستحسن تنزيلها منزلة ما هو موصوف بالدلالة وان كانا من شاركين في بعض الامور كالايضاح وبما حررناك اندفع ما قيل ان تنزيل شيء منزلة آخر لا يقتضي المناسبة بينهما ولا يقتضي رعاية خصوص معنى معتبر في الآخر وما قيل ان الجملة تر بما تدل على حال جملة كان يقال زيد قائم علمت في فصل علمت لانه يدل على انه معلوم فهو بمنزلة النعت فجوابه انه ما جملة واحدة في الحقيقة لان المعنى علمت زيدا قائما اخر العامل فعلق عن معموله فصارا جملتين صورة ولذا لم يعدوه من صور الفصل * قال قدس سره والا لكانت الجملة محكوما عليها به اى وان كان المعنى المذكور متحققة فيما بين الجمل لكان الجملة التي فرضت منعوتا محكوما عليها بالجملة التي فرضت نعتا لكن الجملة من حيث هي جملة لا تصلح لكونها محكوما عليها لما ذكره في حواشي شرحه للمفتاح من ان المحكوم عليه حقيقة لا بد ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك يظهر ذلك كله لمن راجع الى وجد انه وانصف من نفسه واذا كان الامر على هذا لم يستحسن تنزيل الثانية منزلة الوصف انتهى يعنى ان المحكوم عليه حقيقة لا من حيث الظاهر فان الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا نحو نسمع بالمعدي خير من ان تراه لا بد ان يكون ملحوظا في نفسه لا بدعية شيء آخر لان النفس مجبولة على انه لا يحكم على شيء ما لم يلاحظه قصدا وبالذات بخلاف المحكوم به فانه حال من احوال المحكوم عليه فيكفيه الملاحظة التبعية فلذا يقع الجملة خبرا نحو زيد قائم فانه يكفي في ذلك ملاحظة انقيام من حيث انه حال من احوال زيد ولا يلزم ان يكون ملحوظا بالذات والجملة من حيث هي جملة ليست ملحوظة في نفسها اذ المقصود من الجملة معرفة المسند اليه من حيث ثبوت حانه او انتغائه فهي آتية تعرف حاله فلا يصح الحكم عليها الا بعد ان يلاحظ المجموع من الطرفين والنسبة مرة ثانية قصدا وبما حررناك ظهر ان الشكوك التي اوردها بعض الناظرين غير واردة عليه منشأها عدم التدبر في كلامه وانت خير بالفرق بين الوجه الذي ذكرناه وبين الوجه الذي ذكره السيد فان ما ذكرنا يدل على عدم كون الجملة دالة على حال شيء آخر وما ذكره يدل على عدم كونها دالة على حال الجملة فتدبر (قوله لدفع توهم

تجوز او غلط) سواء كان للسهو او للنسيان او لسبق اللسان وقد مر
 في بحثنا كيد المسند اليه ان التأكيـد المعنوي قد يكون لدفع توهم الغلط
 نحو جاءني الرجلان كلاهما فانه يدفع توهم الغلط بتلفظ التثنية مكان المفرد
 او الجمع دون تثنية اخرى على ان كلامه لا يدل على ان يكون كل واحد
 من التأكيـد المعنوي واللفظي لدفع كلا الامرين من الغلط والتجوز فليكن
 على سبيل التوزيع (قوله مع الاختلاف في المعنى) المراد بالاختلاف
 والاتحاد ههنا الاتحاد والاختلاف في المعنى المقصود لاني المعنى المدلول
 فانه لا بد منه (قوله وهذا على تقدير الخ) اي كونها مؤكدة بالنسبة الى ذلك
 الكتاب على هذا التقدير بخلاف ما اذا اعتبر الم ذلك الكتاب جملة واحدة
 فان لا ريب فيه مؤكدة ايضا لكن لا بالنسبة الى ذلك الكتاب (قوله جملة
 مستقلة) اسمية بان يكون التقدير الم هذا او هذا الم اوفعية بان يكون التقدير
 اقسام بالم فليكون الجار محذوفا او اذكر فيكون منصوبا وعلى التقادير الم
 اما اسم السورة او القرآن او اسم من اسماء الله تعالى او مأول بالمؤلف من هذه
 الحروف (قوله او طائفة من الحروف الخ) واقعة في اوائل السور على سبيل
 التعداد للتخدي من غير ان يكون لهما محل من الاعراب كما ذهب اليه
 صاحب الكشف (قوله كان ما عداه الخ) كان الظاهر ان يقول
 كان ما عداه من الكتب بالنسبة اليه ليس بكتاب كما قال كان ما سواه
 بالنسبة اليه ليس برجل او يقول وما عداه بالنسبة اليه ناقص الا انه اورد
 كان رعاية للتأديب في اطلاق النقصان على ما عداه من الكتب
 الالهية كذا قبل والاوجه انه اشارة الى ان المقصود من حصر
 الجنس الدلالة على كماله فيه لا التعريض بنقصان غيره كما مر من ان
 قولك زيد الشجاع قد يقصد به مجرد كمال شجاعته وقد يتوسل بذلك
 الى التعريض بنقصان شجاعة غيره ممن يدعى مساواته في الشجاعة (قوله
 نفيا لذلك التوهم) فتوهم الجراف في ذلك الكتاب بمنزلة توهم التجوز
 في جاءني زيد لا شترًا كهما في البناء على المساهلة ودفع هذا التوهم على
 تقدير كون الضمير المجزؤ في لا ريب فيه راجعا الى الكلام السابق اعني
 ذلك الكتاب ظاهر كانه قيل لا ريب فيه ولا محارفة هو ان كان راجعا الى
 الكتاب كما هو الظاهر فبناء على انه اذا لم يكن ريب في كونه كاملا غاية
 الكمال لم يكن قولك ذلك الكتاب بالمجازفة * قال قدس سره ذكر صاحب
 الكشف الخ * في الرضى اختلفوا في التأكيـدات المجتمعة فقال ابن برهان

ان كل واحد منها تأكيد لما قبله وقال غيره بل كل واحد منها تأكيد
 للمؤكد الاول فاختلف الشيخين في هدى المتقين في انه تأكيد للاريب
 فيه اول ذلك الكتاب مبنى على ذلك الاختلاف والاتجاه المذكور بقوله
 فيتمجه عليه ان الانسب الخ لبس بشئ لان كل واحد من التأكيدين اذا كان
 متحدا بالمؤكد كان كل واحد منهما متحدا بالآخر فيكون بينهما ايضا
 كالالاتصال كما كان بالقياس الى المؤكد (قوله لما في تنكير هدى الخ)
 يعنى يفيد تعظيم الهداية وتعظيم الهادى يفهم بسبب جملة عليه
 وجعله عين الهدى (قوله هذا داخل في الهداية) هذا انما يفيد لو كان
 السند مساويا والجواب التام ان يقال التقديم للحصر مبالغة اعتناء بشأن
 هذا التفاوت بتزليل غيره منزلة العدم (قوله لكن ذكر الشيخ الخ) كان الشيخ
 نظر الى ان المقصود من نفي الريب فيه اثبات كونه كتابا كاملا غاية الكمال
 فيتحد الجملةان في المعنى والظاهر ما قاله السكاكى رحمه الله تعالى فان
 المقصود منه نفي الريب فيه بالكلية ويتوسل بذلك الى كونه بالغاية
 الكمال فيختلفان في المعنى المقصود مع تقرير الثانية للاولى باعتبار لازمها
 (قوله او كغير الوافية لكونها جملة) او خفية الدلالة (قوله اى بشأن
 المراد فلا بد من اتمامه وايضا) ولم يرجع الضمير الى تمام المراد لان الاعتناء
 بشأن المراد يقتضى ان يبلغ في التمام (قوله او قطعيا الخ) فلفضا عنه
 او لكونه عجيبا او لطيفا لا يدركه العقل ابتداء اعتناء بشأنه فيبدل عنه
 ليتقرر في ذهن السامع (قوله لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال)
 بان لوحظ ان الجملة الاولى مذكورة فترك العاطف لكمال الاتصال وان
 اعتبر انها غير مذكورة حكما لكونها في حكم المنهى فالترك ليكون الجملة
 الثانية عارية عن المعطوف عليه وفي كلام المفتاح اشارة الى الوجه الثانى
 ايضا * قال قدس سره ثم الجمل الخ * لا يخفى انه لم يبين معنى لاسمائه فانه
 يقتضى ان لا يتحقق كونه مقصودا بالنسبة في الجملة مطلقا مع رجحان عدم
 تحققه في الجمل التى لا محل لها ووجهه ان كونه مقصودا بالنسبة فرع
 كونه منسوب اليه او منسوب الى الجملة من حيث هى جملة ليست كذلك الا
 اذا اولت بالمفرد فالجمل التى لا محل لها ان رجح لعدم قبولها التأويل بخلاف
 التى لها محل فانه لا يتصور فيها كونها مقصودة بالنسبة من حيث انها
 جمل ويتصور فيها ذلك من حيث وقوعها موقع المفرد وتأويلها به واما

ما قيل في توجيهه من ان المراد ان الجمل لا يتحقق فيها مجموع الامرين
 لاسيما فيما لا محل لها من الاعراب فانه لا يتحقق فيها شيء منها فتعسف
 * قال قدس سره ولهذا جاز الخ * لا يخفى انه يمكن اعتبار هذا المعنى
 في بدل الكل ايضا بان يكون في الجملة الثانية من زيادة التفصيل او الايضاح
 او التقرير ما ليس في الاولى وان اتحدتا في المعنى وبهذا يتميز عن بدل البعض
 والاشتمال وتلك الزيادة توجب الاعضاء بسائرها واستيفان المقصد بها
 فينزل الثانية منزلة بدل الكل ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح
 المفتاح وتبعه السيد ان الجملة الثانية في قوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين
 اتبعوا من لا يسئلكم اجرا يشبه ان يكون بدل الكل من الكل الا ان
 اتحادهما في المعنى يقوى جانب التأكيذ (قوله والمقام يقتضى اعتناء
 بشانه) اي بشأن التنبيه المذكور (قوله لكونه مطلوباً في نفسه) لان
 ايقاظهم عن سنة غفلتهم عنها مطلوب في نفسه فانه مبدأ كل خير (قوله
 او ذريعة الى غيره) اي اتقوى المذكور قبله بقوله واتقوا الذي امدكم
 بما تعلمون بان يعلموا بذلك التنبيه ان من قدر ان يتفضل بهذه النعمة
 فهو قادر على الثواب والعقاب فاتقوه ومن لم يفهم جعل الضميرين المجزورين
 راجعين الى نعم الله تعالى بتأويل المذكور وفسر النعم المطلوبة في نفسه
 بالاكل والشرب والذريعة بما يتوسل به اليهما وكلمة اول التعميم (قوله فان
 المراد الخ) بقريضة قوله والا فكن في السر والجهر مسلماً كما سيجي والا
 فعناه الحقيقي طلب الرحلة ثم ان دلالاته على اظهار الكراهة بتلك القرينة
 ظاهرة واما دلالاته على كمال اظهار الكراهة فاميدنه الشارح رحمه الله
 تعالى ههنا لادعائه الظهور حيث قال في شرح المفتاح كون المقصود
 من ارجل كمال اظهار كراهة اقامته مما لا يشبهه على من له ادنى معرفة
 بالكلام وقال السيد في شرحه وذلك ان الرجل اذا كره اقامة من يصاحبه
 لمخالفة سره علنه ربما رمز الى كراهته رمزة خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه
 فاذا قال له ارجل فقد كمال اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة الارتحال
 المستلزم لكمال الكراهة انتهى وعلى هذا الوجه يكون في لا تقم مع قطع
 النظر عن التأكيد دلالة على كمال اظهار الكراهة ايضا لانها اقوى
 من دلالة الرمز والارسال الا ان دلالة ارجل على كمال اظهار الكراهة
 التزامية ودلالة لا تقم عليه مضابقية فيكون او في بتأدية المراد من ارجل

من وجهين هذا الوجه ووجه اشتماله على التأكيد دون ارجل وهذا
 ما اختاره في شرح المفتاح لكون عبارته صريحة في ذلك حيث وقع فيه
 فصل لاتقمن من ارجل لقصد البذل لان المقصود من كلامه هذا كمال
 اظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلن وقوله لاتقمن عندنا
 او في تأدية هذا المقصود من ارجل لدلالة ذلك عليه بالتضمن مع التجرد
 عن التأكيد ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التأكيد فانه صريح في ان لاتقمن
 او في من وجهين الدلالة بالمطابقة وكونه مشتملا على التأكيد ويمكن ان يقال
 ان دلالة ارجل على كمال اظهار الكراهة لانه يدل على اظهار الكراهة
 بواسطة قوله والافكن في السر والجهر مسلما فيلزم منه اظهار الكراهة
 مع التنبيه كانه قبل ارجل لمخالفة سره علنك فيكون دلالة على اظهار
 الكراهة اقوى وهو معنى كمال الاظهار وعلى هذا الوجه لا يكون لاتقمن
 بدون اعتبار التأكيد دالا على كمال الاظهار بل بواسطة التأكيد ويكون
 لاتقمن او في من ارجل من وجه واحد وهوانه دال على كمال الاظهار
 بالمطابقة وارجل بالالتزام وهذا ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في الجواب
 من ان لاتقم يدل على مجرد اظهار الكراهة ولاتقمن على كمال اظهار
 الكراهة وعبرة المتن تحتمل التوجيهين بان يكون قوله مع التأكيد متعلقا
 بالدلالة فيفيد مقارنة الدلالة مع التأكيد في كون لاتقمن او في وان يكون
 حالا من ضمير دلالة فيفيد ان دلالة عليه بالمطابقة حال كونه مع التأكيد
 دون حال خلوه عنه والى التوجيه الثاني اشار في الجواب والى الاول في قوله
 وقريب من هذا ما يقال الخ فان قوله مع انه ليس فيه شيء من التأكيد يدل
 على ان في لاتقمن دلالة بالمطابقة مع شيء من التأكيد فاتهم ان ما ذكره
 في الجواب مخالف لما في المتن منشأه قلة التدبر فتدبر * قال قدس سره اذ ليس
 المقصود كمال الاظهار فقط الخ * هذا مجرد دعوى لادليل عليه لم لا يجوز
 ان يكون المقصود اظهار الكراهة بحيث لا يبقى فيه شبهة وان كانت
 الكراهة غير كاملة بان يكون المخاطب لا مما يكفه الكراهة القليلة من المتكلم
 اذا علمها يقينا * قال قدس سره لان الاعتناء بشأن الخ * اولان المقصود
 الفرق بين الجملتين يكون الثانية او في ولا مدخل في ذلك لكون الكراهة
 شديدة او ضعيفة * قال قدس سره يدل في الجملة * لان الاعتناء باظهار

٧ مما يكفيه الخ نسخة

شيء يكون فيما يعتنى بشأنه في الاغلب * قال قدس سره يدل على كراهة
شديدة باعتبار اشتغاله على التأكد وفيه اشارة الى اختيار التوجيه الثاني
* قال قدس سره كمال اظهارها * لكون الدلالة واضحة واظهار كمالها
لدلائها على الكراهة الشديدة * قال قدس سره فيقول الخ * على صبغة
الغيبية معطوف على لا يفرق للاشارة الى ان مذهبه عدم الفرق بين الطلب
المخصوص اعنى طلب الفعل من الغي وبين ارادته منه لا عدم الفرق
بين مطلق الطلب والارادة اذ لم يذهب احد الى عدم الفرق بين الارادة
والطلب باقسامه الخمسة * قال قدس سره فيكون مدلول الامر الخ *
لان النهى مقابل الامر فاذا كان مدلوله الارادة كان مدلول النهى ضدها
فافهم فانه قد خفي على بعض الناظرين فاعترض بما يجبه الاسماع * قال
قدس سره واذا اكد الخ * فيه ايضا اشارة الى التوجيه الثاني * قال قدس
سره وذلك الخ * وخلاصته ان الشارح رحمه الله تعالى قال انه حقيقة
عرفية وذلك القائل بانه مقصود منه قصدا صريحا سواء كان حقيقة
او مجازا مشهورا فهذه الكونه اعم مما قاله الشارح رحمه الله تعالى قريب
منه * قال قدس سره اذا فهم منه معنى الخ * اى من غير قرينة كافية لا تقين
لا يخلو عن ان يكون حقيقة عرفية او مجازا مشهورا فاندفع ما قيل يجوز
ان يكون فهم المعنى الغير الموضوع له قصدا صريحا بواسطة وضوح
القرينة الدالة * قال قدس سره قد حققنا الكلام الخ * يعنى ان قوله
ارحل لا تقين حكاية عما يقوله الشاعر في زمان الاستقبال فهو مثال باعتبار
المحكى ولا محل له من الاعراب وعند الشارح رحمه الله تعالى هو مثال
المجرد بدل الاشتمال من غير اعتبار الحكاية والمحكى وقد عرفت تحقيقه
* قال قدس سره لا يخفى ان الاولى اراد مثال الخ * لا يراد مثالين لشيء
واحد اعنى ما هو كغير الوافية (قوله بالتضمن على مفهوم لا تقم) ومعلوم
ان كمال الاظهار مفهوم منهما لكون دلالة كل منهما لا تظهر من دلالة الرمز
والارسال فكمال اظهار الكراهة مفهوم مطابق عرفي لا تقم بدون
التأكد وجزء من مفهوم ارحل لدلالته عليه مع طلب الرحلة ولا تقين
فيه التأكد الذى لبس في ارحل فيكون لا تقين بدل الاشتمال لا رحل
لا بدل البعض ولا حاجة في هذا البيان الى اعتبار ان النهى موضوع
للكراهة انما يحتاج اليه اذا قيل ان اظهار الكراهة مدلول مطابق

لغوى نلتقم كما اختاره السيد في شرحه لملفتاح فانه حيثئذ مدلوله طلب الكف عن الاقامة لاطهار الكراهة فيحتاج الى اعتبار ان النهي مدلوله الكراهة كما ان الامر مدلوله الارادة فتدبر فانه ممازل فيه اقدام الناظرين وعرضت لهم الشكوك فيه (قوله ولا يجوز ان يقال الخ) لا يخفى انه لم يذهب احد من النحويين الى كون الفعل عطف بيان للفعل وانما منشأ هذا الجواز انهم قالوا يكون الفعل بدلا عن الفعل بدل الكل باتفاق و مثلوا بقوله تعالى * ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب * وبقوله متى تأتينا نلعنهم ينافي ديارنا * وقال الرضى لا ادري فرقا بين عطف البيان وبدل الكل فحصل من هاتين المقولتين سؤال جواز كون قال عطف بيان لوسوس فدفعه الشارح رحمه الله تعالى بانه اذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بياننا لمطلق الوسوسة اذ لا ابهام في مفهوم الوسوسة فانه القول الحق بقصد الاضلال ولا في مفهوم القول ايضا حيثئذ بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حيثئذ يكون المراد منهما فردا صادرا من الشيطان ففيه ابهام يزيله قول مخصوص صادر منه فاقبل لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بالمفعول بيان للوسوسة المقيدة بكونها الى آدم عليه السلام من غير اعتبار الفاعل في كليهما فلا يكون الجملة عطف بيان للجملة لبس بشيء اذ لا منشأ لهذا الاحتمال ولا معنى لاعتبار الفعل بدون الفاعل واعتباره مع المفعول * قال قدس سره لانه اعم منه * فيه ان كون الثاني اعم من الاول لا يضر في كونه عطف بيان اذ لا لازم فيه حصول البيان باجماعهما لا كون الثاني اخص من الاول (قوله لانه اوفى على جنس العذاب) في التاج الايفاء بر بالاشدن وانما كان او في لان الذبح في نفسه عذاب وذبح الابناء اشد منه ثم عند استحياء الامهات اشق منه قيل بقي الكلام في اختصاص آية البقرة بترك العطف وآية سورة ابراهيم بالعطف وعندى ان القصة واحدة عبر عنها بتعبرين فقطضى البلاغة ان يكون لكل تعبير نكتة واما طلب النكتة لتخصيص التعبير فانما يتجه اذا كان موضع التعبير متعددا كما مر في قوله تعالى * وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى * في قصة رسل انطاكية وفي قوله تعالى * وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى * في قصة موسى عليه السلام ثم نقول لعل نكتة تخصيص آية البقرة بترك الواو قوله تعالى * واذ نجيناكم من آل فرعون * عطف على نعمتي في قوله تعالى *

يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم * عطف الخاص على العام
 اظهار الشرافته وعظمته فاللائق ان يكون سوء العذاب نفس الذبح
 فيكون التخليص منه اعظم النعم واما اذا كان عبارة عن مطلقة فالتخليص
 منه نعمة كسائر النعم بخلاف ما وقع في سورة ابراهيم فان القائل به موسى عليه
 السلام كما قال الله تعالى * واذا قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم
 اذ انجاكم من آل فرعون * الآية والخلاص منه ومن الذبح نصب عينه فبعد
 ذكر مطلق سوء العذاب والنجاة منه عطف عليه الذبح ليكون التخصيص
 بعد التعميم دالا على عظمة نعمة التخليص عنده (قوله فانه بين الخ) يعني
 ان جملة الى الله مرجعكم مبتدأ وخبره بين للعذاب باعتبار مدلوله الا لزامي
 ولو قدر العائد فيد يجوز ان يكون صفة ليوم لكن الاول ابلغ (قوله مما يؤدي الخ)
 بيان للغير والمراد بتأديته الى فساد المعنى تأدية العطف عليه وجعله حالا
 من عطفها فاسد لانه يفيد تقييد الايهام حال كون العطف مؤديا الى فساد
 المعنى (قوله انه يشتمل على مانع من العطف الخ) مع وجود المصحح وهو التغير
 بخلاف كمال الاتصال فان المصحح فيه متوقف فن قال ان المانع في كمال الاتصال
 ايضا موجود فلا بد من اعتبار قيد مع التغير في المعنى حتى يكون صورة الايهام
 شبيهة لكمال الانقطاع فقط فقد وهم (قوله ابغى بهابدا الخ) الباء للمقابلة
 فاقبل ان بهاب معني عنها حال عن يدا والمعنى اطلب بدلا عنها تكلف مستغنى
 عنه واراها بصيغة المجهول شاع بمعنى الظن وانما جعل ضلالها مظهرنا
 مع ان المناسب دعوى اليقين رعاية لمقابلة الظن بالظن وقيل للتأديب عن
 نسبة الضلال اليها يقينا (قوله فيكون هذا ايضا الخ) وما قبل ان هذا
 التوهم باق بعد القطع لانه يجوز ان يكون اراها خيرا لان بعد خبر او حال
 او بدلا من ابغى فمدفوع بان الاصل في الجمل الاستقلال وانما يصار الى كونه
 في حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على ان الشيخ عبد القاهر نص بان ترك
 العطف بين الجمل الواقعة اخبارا لا يجوز * قال قدس سره وهو ان يكون
 قبل الجملة الخ * ظاهرة يدل على انه اذا كان قبل الجملة كلاما واحدا
 مستتملا على المانع والثاني لامانع فيه يقطع الجملة عنه لكن نص في شرح
 المفتاح بان القطع انما يجب اذا كان الكلام المستتملا على المانع متأخرا
 عما لامانع فيه فلا يجوز العطف واما اذا كان بالعكس فيجوز العطف
 لانه لا يتوهم العطف على البعيد المستتملا على المانع مع وجود القريب

الذي لا مانع فيه فلا بد من ان يراد بقوله قبل الجملة قبلية بلا فصل كما هو المتبادر وان يقال قوله وكلام لا مانع فيه بتقدير وقبله كلام لا مانع فيه اي قبل ذلك الكلام كلام لا مانع فيه * قال قدس سره وكأنه * المراد من العطف على الجملة الشرطية اي الجملة التي اعتبر الشرط جزء منها لا الجملة التي حكم فيها بين الشرط والجزاء حتى يرد ما ذكرت * قال قدس سره وهذا القدر كاف في المنع * لا نقول انه لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا سواء اعتبر التقييد بالشرط مقدما على العطف او متأخرا لان المتبادر منه اشتراكهما في القيد وفيه ان هذا انما يتم اذا كان المعطوف عليه حال التقييد بالشرط وعدمه جملة واحدة وليس كذلك فان المعطوف عليه حال التقييد بمجموع الشرط والجزاء وحال عدم التقييد جزؤه اعني قالوا فقط فالقطع عن العطف على المجموع لدفع الايهام الحاصل من العطف على جزئه اعني قالوا فيكون القطع للاحتياط ولعله لاجل هذا الورد الاعتراض المذكور في شرحه للمفتاح ولم يجب عنه * قال قدس سره فان قلت فاذا نقول اه * الظاهر ترك الفائين لان اراد الاولى في الاسئلة للشعار بان مورد السؤال ما تقدم وليس مورد هذا السؤال ما تقدم فانه استفسار محض لوجه العطف في الآية و اراد الثانية للشعار بان منشأه ما تقدم وذكره بقوله حيث زعمت ان المتبادر هو الاشتراك * قال قدس سره قلت قد يخالف الظاهر الخ * خلاصته ان المانع اعني التبادر المذكور في الآية قد زال بواسطة القرينة الواضحة فلذا جاز العطف فيه بخلاف ما نحن فيه فانه خفا القرينة بتبادر الاشتراك باق فلا يجوز العطف وفيه ان الاستمرار التجددي المستفاد من يستهزئ قرينة واضحة على عدم التقييد بالشرط (قوله فتفصل الثانية الخ) اي اذا زلت الاولى منزلة السؤال كانت الاولى سؤالا منزلا ففصلت الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال (قوله لما بينهما من الاتصال) اي الاتصال الشبيه بكمال الاتصال فكما ان الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتعة للثانية ولا يوجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا صورتى السؤال والجواب والاستيناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه وقبل المراد من الاتصال كمال الاتصال فصورة السؤال وجواب من كمال الاتصال وفيه ان كمال الاتصال منحصر في الاقسام

لا نقول الخ نسخة

المذكورة ولبس صورة السؤال والجواب داخله في شيء منها وما قيل انهم
 لم يعدوها في تفصيل الاتصال لان السؤال والجواب لا يحتاج الفصل
 بينهما الى اعتباره لانهما يكونان كلامي متكلمين ولا يعطف كلام متكلم
 على كلام متكلم آخر رفع كونه غير صحيح في نفسه لانه يقال وعليكم السلام
 معطوفا على السلام عليكم لا ينفع في شرح كلام المصنف رحمه الله لانه
 صريح في ان الفصل بينهما للاتصال وقيل انها داخله في قوله بيانا لان
 الجواب بيان مبهم السؤال ولبس بشيء لانه لا يدفع الابهام الذي في السؤال
 اذ لا ابهام فيه انما يدفع الابهام الذي في مورد السؤال (قوله بفحوه) اي
 بمعناه فالتقييد بالزيادة الايضاح والمورد على صيغة اسم الفاعل
 فان الكلام بسبب كونه منشأ للسؤال كانه يورده وقرئ بصيغة اسم
 المكان وينزل ويطلب بالرفع اي فيئتذ ينزل الخ ويجوز نصبهما عطفا
 على يكون ويقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ لبس من تمام الحال
 المقتضية للقطع بل هو مقتضاها اي فيقطع هذا الثاني عن السابق
 لذلك اي لطلب وقوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع اولا جل ذلك
 السؤال المقدراي ليدل على تقدير السؤال فانه لو عطف لم يكن دليل على
 السؤال المقدر (قوله وتنزيل السؤال بالفحوى) اي حال كون السؤال مدلولاً
 عليه بالفحوى * قال قدس سره منهم من ادعى الى آخره * والتفصيل
 ان السؤال والجواب ان نظر الى معنيهما فينبهما شبه كمال الاتصال وان
 نظر الى لفظيهما فينبهما كمال الانقطاع لتكون السؤال انشاء والجواب
 خبرا وان نظر الى قائلتهما فكل منهما كلام مبتدأ وعلى جميع التقادير
 فالفصل متعين واما ما قيل انه قد ورد الواو في قوله تعالى وما كان استغفار
 ابراهيم لايه الا عن موعدة الآية والحال انه جواب لسؤال نشأ بمقابلته
 وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين الآية فلبس
 بشيء منشأه الغفلة عن شان نزوله فانه نزل في منع الرسول صلى الله تعالى
 عليه وسلم عن استغفار ابيه وامه وعمه والمؤمنين عن استغفار آبائهم محتجين
 في ذلك بان ابراهيم عليه الصلاة والسلام استغفر لايه على ما في الكشف
 فالآية الاولى منع لهم عن استغفار الآباء والاقرين والثانية جواب
 لتسكهم باستغفار ابراهيم عليه الصلاة والسلام عطفت احديهما على
 الاخرى للتناسب ولبست جوابا عن سؤال نشأ من الآية الاولى وكذا

ما قبل في جوابه من ان الواو للاستئناف فانه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة البيانية اعني جواب السؤال انما تدخل على قلة على المستأنفة النحوية اعني الجملة الابتدائية وكذا ما قبل في الجواب ان المعتبر في صورة الاستئناف التردد في حال المسؤل عنه بان حاله كذا ام لا والغرض من السؤال في الآية الكريمة ونظائرها التقص فليس من صورة الاستئناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورده فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب في طرف وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه آخر ليس بشيء لانه على تقدير ان يكون الذين يؤمنون الآية استئنافا يكون جوابا لقوله ما بال المتقين هذا الكتاب هدى لهم مع انه ليس فيه تردد في حال المسؤل عنه بان حاله كذا ام كذا * قال قدس سره والاختلاف خبرا وانشاء من عطف الخاص على العام لبيان جهة كمال الانقطاع وذلك الاختلاف في الاغلب فانهما قد يكونان انشائيين كما اذا قيل اضرب زيدا لمن قال من اضرب * قال قدس سره وادراكه ان الكلام الخ * حيث اورد الجواب قبل ان يسأل * قال قدس سره وعدم تنبيه الخ * حيث لم يورد السؤال بعد القاء المتكلم الجملة التي هي منشأ السؤال (قوله لان كون الجملة الاولى الخ) فيه خفاء لان مجرد كونها منشأ السؤال لا يوجب شبهة الاتصال بالجواب الا اذا لوحظ ان المتصل بالمتصل بالشيء متصل بذلك الشيء وهذا انما يتم اذا كان جهتا الاتصال واحدة والافيجوز ان يكون كالمقطعة عنه بناء على تباين جهتي الاتصال فلا بد من تنزيلها منزلة السؤال ليكون كالمتصلة والسكاكي رحمه الله تعالى انما لم يعتبر التنزيل لانه جعل الحالة المقتضية للقطع نوعين احدهما عدم قصد اشتراك الثاني في حكم الاول والثاني ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمراد للسؤال فبقطع الثاني عنه ليكون دليلا على تقدير السؤال وجعله كالمحقق ولو اورد الواو لم يكن شيء دليلا على تقدير السؤال واعتباره ولم يعتبر فيه كون الثاني كالمتصل بالاول حتى يحتاج الى اعتبار التنزيل ومن هذا ظهر ان ما نقله من الكشف ليس مؤيدا لما ادغاه من كفاية كونها منشأ للسؤال في كونها كالمتصلة لانه لا يدل الا على تقدير السؤال ولادلالة له على جعله بهذا الاعتبار كالمتصلة (قوله وانه مبني على تقدير سؤال) كانه ما بال المتقين خصوصا بالهداية وهو

محل استنشهاد الشارح رحمه الله تعالى وقد عرفت انه لا استنشهاد على انه
يجوز ان يكون اقتصاره على تقدير السؤال لكفايته في كونه كالجارى عليه
من غير حاجة الى التنزيل (قوله عن سبب الحكم مطلقا) بان يكون التصديق
بوجود السبب حاضلا والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما في البيت
المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب
الا انه جاهل عن حقيقته فيطلب بمأشراح ماهيته ولذا يسأل بما والتصديق
الحاصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصود للسائل وقد سبق في بحث
الاستفهام تحقيقه في كلام السيد قدس سره (قوله لان العادة جارية الخ)
لا يخفى ان خبر ان كان قوله ان يسأل عنه يجب اسقاط انه وان كان قوله
انه اذا قيل الخ لا بد من اسقاط ان من ان يسأل ليكون جزاء لقوله اذا قيل
والجملة الشرطية تفسيرا لضمير الشأن وغاية التوجيه ان يقال ان يسأل
مبتدأ واذا قيل خبره والجملة خبر ان والضمير للشأن (قوله عن سبب علته)
فالسائل بهذا الكلام جاهل بنفس السبب لانه يعلم الاسباب بخصوصها
ويتردد في تعيين احدها ليكون السؤال عن السبب الخاص ولما يجاب
بسبب خاص يحصل مطلوبة اعني تصور سبب المرض مع التصديق
بكون السبب الخاص سببا الا ان هذا التصديق لما لم يغير التصديق الحاصل له
قبل السؤال لم يكن هذا السؤال الا تصور ماهية السبب فافهم فانه قد خفي
على بعض الناظرين (قوله وعدم التأكد الخ) لان السائل طلب التصور
والتأكد انما يبي طلب الحكم فلا حاجة الى ما قيل ان هذا اذا جرى الكلام
على مقتضى الظاهر واما اذا جرى على خلافه فيجوز ان يكون ترك
التأكد لتنزيل المتردد منزلة الخالي (قوله كانه قيل الخ) وليس السؤال
المقدر ما سبب عدم تبرئك لنفسك على ما يسبق اليه الوهم لانه معلوم
وهو الهم المفهوم من قوله * ولقد همت به وهم بها * في الكشف وما يرى
نفسى عن الزلل وما شهد لها بالبراءة الكلية ولازكيتها ولا يخلو اما ان يريد
في هذه الحادثة لما ذكرنا من الهم الذي هو ميل النفس عن طريق الشهوة
البشرية لا عن طريق القصد والعزم واما ان يريد على عموم الاحوال
انتهى فالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة على الامر بالسوء حيث
لا براءة لهذه النفس الشريفة المزكاة فاجيب نعم ان جنس النفس آمرة
بالسوء مجبولة عليه واما كيدان في الجواب لان للسائل تردد اقرب الانكار

اولا نأخذ ههنا دفع الرد والثاني للاعتناء بالحكم لانه يستبعد الاوهام كون
جنس النفس امارا بالسوء حتى نفوس الانبياء عليهم السلام (قوله فهو جواب
للسؤال عن السبب الخاص) والمخاطب به من يعلم اسبابا شتى لطلب العبادة
من الاستحقاق وشكر النعمة والتخلص من العذاب والتعظيم فيطلب
تعيين واحد منها وهو الاستحقاق ويقول هل العبادة حق له (قوله بيان
ظاهر لطلب السبب الخ) والمخاطب به من هو خال عن طلب السبب
والمشكك به يلقي اليه الحكم المعلن ابتداء (قوله ووصل ظاهر) اي ربط
للسبب مع المسبب بحيث لا خفاء فيه (قوله بحرف موضوع للوصل)
فان قلت الفاء تدل على التعقيب فكيف تدخل على السبب الذي هو مقدم
على المسبب قلت باعتبارانه متأخر عنه في الذكر عند بيان السببية (قوله
وصل خفي) لانه جواب للسؤال المقدر والمخاطب به من يصدق ان يطلب
العبادة سببا ويطلب شرح ماهيته ويحصل ذلك بذكر السبب المعين
والتصديق الحاصل في ضمنه ليس مقصودا له (قوله وهذا بلغ الوصلين)
اي الوصل التقديرى اباع من الوصل الظاهري لكون الاعتماد في الاول
على العقل وفي الثاني على اللفظ ولان العلم بالسبب بعد السؤال اوقع
في القلب من العلم به من غير السؤال (قوله في تفاوت هذه الثلاثة الخ) كما عرفت
سابقا بيانه (قوله نحو * قالوا سلاما قال سلام) التكات المذكورة انما تراعى
في الحكاية لا المحكي لانها الكلام البليغ غاية البلاغة فمن قال بمحتمل
ان يكون تقا ولهم بلاغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل
ان يكون بها لانهم كانوا قبل يتكلمون باللغة العربية نعم شيوع هذه
اللغة انما كان من اسمعيل عليه السلام فقد بعد عن المقصود (قوله زعم)
اكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس
ويدل عليه قول الشاعر صدقوا (قوله اي اوقع عنه الاستيناف الخ) بيان
لحاصل المعنى فالفعل اما مسند الى مصدره ويؤيده شيوع هذا التقدير
فيه واما الى الجار والمجرور ويؤيده تقديمهما على الاستيناف (قوله نحو
احسنت انت) يعني انه على صيغة الخطاب بقرينة صديقك دون صيغة
المتكلم فانه لا معنى لتعليل احسان المتكلم الى زيد بصداقته للمخاطب
الابعد اعتبارا امر خارج عن مفاد الكلام كصداقة المخاطب للمتكلم
او قرابته والمقصود من هذا الكلام اعلام المخاطب بانه وقع الاحسان

منه بالقياس الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستجلاب اللاحق لا افادة
 لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى الكلام اني اعلم احسانك الى زيد
 ويكون السؤال المقدر سؤالاً عن سبب علمه والجواب عنه بانى اعلم ذلك
 بانه حقيق بالاحسان او بانه صديق لك فانه مع بعده عن الفهم يرد عليه
 ان العلم بكونه حقيقاً للاحسان لا يستلزم العلم باحسان المخاطب اليه
 ثم ان كون صنع المخاطب احساناً اتماً يتحقق اذا كان زيدا اهلاً للاحسان
 لان الفعل الحسن في غير موقعه اساءة فأتجه السؤال عن سبب كون زيد
 محسناً اليه اى اهليته للاحسان فان المخاطب بعد تصديقه للتكلم في قوله
 احسنت الى زيد يصدق بان كونه محسناً اليه له بسبب ما فهو اما جاهل
 عن نفس السبب طالب لتصوره فيكون السؤال المقدر لماذا احسن اليه
 على صيغة الماضي المجهول اى لاي سبب صار محسناً اليه اى اهلاً للاحسان
 واما عالم باسباب كونه محسناً اليه من كونه في نفسه حقيقاً للاحسان وكونه
 صديقاً للمخاطب وقريباً له الى غير ذلك وطالب لتعيين السبب فيكون
 السؤال المقدر هل هو حقيق للاحسان والجواب على التقديرين زيد
 حقيق بالاحسان من غير اشارة الى سبب استحقاقه او صديقك القديم
 اهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الاول يكون مقصود
 السائل تصور للسبب المعين والتصديق به تابع له حاصل بالعرض
 وعلى التقدير الثاني يكون التصديق بالسبب الخاص مقصوداً بالذات
 وتصوره حاصل بالعرض بغير الاعتراض بانه على التقدير الثاني يستحسن
 التأكيد لكون السائل متردداً في تعيين السبب والجواب ان الكلام
 في نفس الاستيناف وكونه على طريقين وان الطريق الثاني ابلغ من الاول
 واما استحسان التأكيد على التقدير الثاني وعدمه على التقدير الاول فتخرج
 عما نحن فيه اذا الوصف قائم مقام التأكيد كما قاله السيد قدس سره وبما حررنا لك
 ظهر اندفاع اعتراض السيد بان المخاطب اعلم بسبب فعله الاختياري
 فلامعنى لسؤاله عن الغير بسبب احسانه لان السؤال المقدر سؤال عن سبب
 كون زيد محسناً اليه لا عن كون المخاطب محسناً وظهر ان تقدير لماذا احسن اليه
 صحيح على كل واحد من التقديرين (قوله فالأظهر الخ) اى الظاهر
 ظهوراً تاماً او اظهر من كونه اشارة الى نفس الذات فانه ظاهر لاستعمال
 اسم الاشارة موضع الضمير * فان قدس سره وهذا وجه مرجوح *

بالنسبة الى استئناف الذين يؤمنون وذلك لان اجرائه على المتقين مشعر بان الحكم يكون انكباب هدى مختصا بهم بواسطة تلك الصفات فلا يتجه السؤال عن السائل الالغفلة عن التأمل في تلك الصفات ليفصل فيها ولا الجواب الابالجمل على تنبيه المخاطب على غفلته عن احضار تلك الصفات ولذا اعيدت بالاجمال والافالجواب اعادة للحكم الذي هو منشأ السؤال بتغيير الاسلوب وزيادة عليه بذكر ثمرته وهو الفلاح في الاخرة بخلاف ما اذا كان الذين يؤمنون استئنافا فان الحكم باختصاص كونه هدى للمتقين ليس فيه اشعار بعلة الاختصاص فالسؤال متجه غاية الاتجاه والجواب مشتمل على بيان علة الاختصاص تفصيلا واجمالا (قوله فان قلت ان كان الح) اراد على قوله وهذا ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم وتقريره ان المراد بالحكم الحكم الذي يتضمنه الجواب يدل عليه التعليل بان ترتب الحكم على الوصف مشعر بالعلية والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم المسؤول عن سببه اذ لو كان غيره لم يطابق الجواب السؤال لان بيان سبب الحكم الغير السؤال لا يكون جوابا للسؤال عن سبب الحكم المسؤول عنه فحينئذ رد عليه ان السؤال ان كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه اى استئناف كان وان لم يكن سؤالا عنه فلا معنى لاشتماله على بيانه فلا فرق بين الاستئنافين بهذا الاعتبار فلا يصح الحكم بكون الثاني ابلغ من الاول فاندفع ما قيل ان ما قاله الشارح رحمه الله من ان السؤال ان كان عن السبب الح ضعيف منشأه عدم الفرق بين الحكم المتضمن للسؤال والحكم الذي يتضمنه الجواب وظهر ان مجرد الفرق بينهما لا يدفع الاعتراض (قوله وجهه انه الح) تقريره ان كون الثاني ابلغ بواسطة الاشتمال المذكور ليس في كل استئناف بل في استئناف يكون السؤال فيه عن سبب الحكم واذا اريد ان يحاسب بان سببه استحقاقه له فالجواب حينئذ ان كان باعادة الصفة كان ابلغ منه ان كان باعادة الاسم لاشتمال الاول على بيان سبب الحكم الذي يتضمنه وهو سبب الحكم المسؤول عنه بخلاف الثاني (قوله ثم قدر سؤال عن سببه) حتى لو لم يقدر السؤال عن السبب كما في قوله تعالى * قالوا سلاما قال سلام * لا يتصور فيه ذلك وكذلك لو قدر السؤال عن السبب ولم يرد الجواب بان سببه الاستحقاق كما في قوله سهر دأى وحزن طويل * قال قدس سره هذا كلام مختل الح * هذا فمأيد لو كان السؤال المقدر سؤالا عن سبب كون المخاطب محسنا الى زيد

أما إذا كان سؤالاً عن كون زيد محسناً إليه وأهلاً له فلا وقدم تفصيله
 * قال قدس سره فالصواب أن يقال الخ * أي لا يقال إن السؤال المقدر
 سؤال عن السبب بل يقال أنه سؤال عن غير السبب وهو استحقاق زيد
 ليعلم أن الاستحسان في موقعه أولاً واعلم أن ما ذكره المصنف رحمه الله
 من تقسيم الاستيناف بقوله منه ومنه مأخوذ من الكشف في تفسير قوله تعالى
 * أولئك على هدى من ربهم * وعبارته هكذا واعلم أن هذا النوع من
 الاستيناف يجرى تارة بإعادة اسم من استأنف عنه الحديث كقولك أحسنت
 إلى زيد زيد حقيق بالاحسان وتارة بإعادة صفته كقولك أحسنت إلى زيد
 صديقك القديم أهل لذلك منك فيكون الاستيناف بإعادة الصفة أحسن
 وأبلغ لأنظر أنها على بيان الموجب وتلخيصه انتهى فجعل الشارح
 رحمه الله قوله هذا النوع إشارة إلى الاستيناف الذي يكون السؤال فيه
 عن السبب ويكون الجواب ببيان الاستحقاق لأنه المذكور سابقاً في تفسير
 الآية المذكورة حيث قدر السؤال على تقدير ككون الذين يؤمنون
 استينافاً بالمتقين مخصوصين بذلك وفسر الجواب أعني الذين
 يؤمنون الخ بقوله أي الذين هؤلاء عقائدهم أحقاء بأن يهديهم الله وكذلك
 على تقدير كون أولئك على هدى استينافاً والسيد لما أشكل عليه كون
 المقدر في المثالين المذكورين السؤال عن السبب جعل قوله هذا النوع
 إشارة إلى كون الاستيناف بإعادة ما استأنف عنه الحديث سواء كان
 سؤالاً عن السبب كما في الآية الكريمة أولاً كما في المثالين ولا يخفى أنه خروج
 عن الظاهر المتبادر * قال قدس سره وبذلك يظهر الخ * قد عرفت
 صحة تقدير هذا السؤال فيما سبق فلا نعيده (قوله وليس يجري هذا في سائر
 صور الاستيناف) وإن كان بإعادة ما استأنف عنه الحديث أسماً أو صفة
 كما إذا قيل قالوا سلاماً إبراهيم قال سلام أو النبي الخلق قال سلام فإن كلا
 الاستينافين جواب لسؤال فما قال إبراهيم وليس أحدهما أبلغ من الآخر
 وكذا لا تفاوت بينهما أوقيل قلت عليل لي سهر دائم أو للعاشق سهر دائم
 فانهما وإن كانا جوابين عن السؤال عن السبب لكن ليس الجواب
 بأن سببهما الاستحقاق كما في نحو أحسنت بصيغة التكلم إلى زيد زيد
 يدفع أعدائي أو كامل الشجاعة يدفع أعدائي فالتفاوت بينهما لأنه
 في الحقيقة جواب بالاستحقاق كأنه قيل زيد حقيق بالاحسان لدفع

اعدائي بالشجاعة الكاملة (قوله الف الخ) في تاج البيهقي الالف والالفه
والالف بالكسر دوستي كرفتن من حد سمع والايلاف الفت دادن والفت
كرفتن والمؤالفه والالاف بكسي يوستن (قوله فحذف هذا الاستيناف
الخ) لك ان تقول يجوز ان يكون الاستيناف مذكورا لان الزعم يدل على
الكذب ولذا قيل كنية الكذب الزعم (قوله بل يحتمل التأكيذ والبيان)
اي بمنزلة احدهما كما مر في لاريب فيه وهدى للمتقين لكن المؤكد هناك
مذكور وههنا محذوف وذلك لان معنى لهم الف وليس لكم الاف مقرر
لمعنى كذبتهم وموضح له (قوله فلدفع هذا الوهم الخ) قيل هذا الوهم بعد
ايراد الواو باق لانه يجوز ان يكون للعطف على المنفى لا النفي والجواب
ان العطف على المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب اليه الوهم (قوله
جئ بالواو العاطفة الخ) فيه اشارة الى انها ليست زائدة او استبنا فيه
كما قيل لكونها في الاصل للعطف فلا يصار الى خلافه الا عند الضرورة
ولعله ارتكب ذلك هربا من لزوم عطف الانشاء على الاخبار (قوله
فوقع في خبط عظيم) اي لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لا بد لاما العاطفة
من تقدم اما في المعطوف عليه ولا يجوز حذفها في السعة حتى يقال انها
مقدرة قبل قوله لدفع الابهام واما معنى فلان قوله والا فالوصل دل على
ان للوصل صورتين كمال الانقطاع مع الابهام والتوسط فالقول بعده
بان الوصل اما لدفع الابهام واما للتوسط لغو فالواجب بيان مواضعهما
واليد اشارة بقوله وقد علم مما مر ان الابهام الخ (قوله لم يذكر الامثالا
واحدا) اي اورداية واحدة في ذلك (قوله اي لاتعبدوا الخ) ويؤيده قراءة
عبد الله و ابي لاتعبدوا ولا بد من ارادة القول و قيل هو جواب قوله
اذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل اجراء له مجرى القسم كانه قيل واذ قسمنا
عليهم لاتعبدون و قيل معناه ان لاتعبدوا فلما حذف ان رفع كقوله الا
اي هذا الزاجري احضر الوغى * ويدل عليه قراءة عبد الله ان لاتعبدوا
ويحتمل ان لاتعبدوا ان يكون ان فيه مفسرة وان يكون ان مع الفعل بدلا
من الميثاق كانه قيل اخذنا ميثاق بني اسرائيل توحيدهم كذا في الكشف
(قوله كانه سورع الى الامثال الى آخره) فان قيل ما ذكره انما يصح
لو كان الاخبار بلفظ الماضي قلنا وكذلك بالحال (قوله لانه بمعنى اموا)
ولذا احبب بقوله يغفر لكم ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا كذا

في الكشف ولان المتعارف في اخذ الميثاق هو الامر (قوله وفيه نظر الى آخرة) هذا النظر والعلاوة اورد ههنا المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح واجاب عنهما صاحب الكشف بان قوله يا ايها الذين آمنوا تناول للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم و امته كما تقرر في اصول الفقه فاذا فسر بامنوا وبشر دل على تجارته صلى الله عليه وسلم والبيعة وسلم الراجحة وتجارتهم الصالحة وقدم آمنوا لان التبشير بالنصر والمغفرة متأخر عنهما وهما عن الايمان المتبع لهما فناسب ان يقدم الامر بالايمان من هذا الوجه لا لتقدم رتبة الفاعل ولو سلم فلا مانع من العطف على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا للسؤال وزيادة كيف وهو داخل فيه كأنهم قالوا دلنا يا ربنا فقبل آمنوا يكتن لكم كذا وبشرهم يا محمد بثبوتهم لهم وفيه من اقامة الظاهر مقام المضمرة وتنويع الخطاب ما لا يخفى موقعه انتهى (قوله بدليل قوله آمنوا بالله ورسوله) اذ لا معنى لتكليفه عليه الصلاة والسلام بالايمان برسوله وفيه رد للجواب الاول الذي ذكره صاحب الكشف فان قيل لم لا يجوز ان يكون رسوله من اقامة المظهر مقام المضمرة كما قاله صاحب الكشف قلت لا يصح التعبير بالمضمرة في حق الامة الا ان يقدر قل قبل يا ايها الذين آمنوا وصاحب الكشف لا يقول به ولانه لا يحتاج الى تأويل تؤمنون بامنوا لكون بشر معطوفا على قل (قوله الا عند التصريح) بالنداء لعل صاحب الكشف لا يسلم الخصر المذكور بل يجوز تقدير النداء ايضا فانه قال فان قلت علام عطف قوله وبشر المؤمنين قلت على تؤمنون لانه في معنى الامر كانه قيل آمنوا وجاهدوا يؤيدكم الله وينصركم وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك ويشهد له قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبيك * قال قدس سره والعجب من الشارح رحمه الله تعالى الخ * العجب من السيد انه قال لم ينتبه الى آخرة والحال بانه مذكور في شرحه للكشاف حيث قال وحاصله انه عطف مجموع على مجموع بلا اعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك والا عجب انه قال مع ظهوره من عبارة العلامة فانها ظاهرة في عطف الجملة على الجملة كما يدل عليه التمثيل وحملها على عطف مجموع الجمل على مجموعها صرف عن الظاهر بقريئة ما ذكره في عطف ومن الناس من يقول آمنا بالله الى آخرة فان عبارته هناك ظاهرة في عطف القصة على القصة

كما لا يخفى على الناظرين فيها فعمل ان مقصود الشارح رحمه الله تعالى في هذا الكتاب الاشارة الى توجيه آخر لعبارة الكشف بحيث لا يحتاج الى الصرف عن الظاهر بان يقال مقصوده لبس المعتمد بالعطف الامر اي الجملة المشتملة عليه من حيث هي امر اي جملة مشتملة عليه فان التعبير عن الفعل والضمير المستتر فيه بالفعل شائع في عباراتهم بل المعتمد جملة وصف ثواب المؤمنين اي الجملة من حيث انها مبنية لثواب المؤمنين مع قطع النظر عن كونها امرا وهذا هو الحق لانه اذا جاز عطف جبل متعددة على جبل متعددة لتناسب الغرضين فلم لا يجوز عطف جملة على جملة اخرى لمناسبة حاصل مضمون احدهما لمصالحا صل مضمون الاخرى مع قطع النظر عن الاخبارية والانشائية فانهما يتعلقان بالالفاظ والمعاني الاول دون الحاصل والخلاصة وبما حررنا ظهر انه لم يرد بالامر صيغته مجردة عن الفاعل وانه لا يلزمه حمل بشرو فاتفوا عليهما مجردتين عن الفاعل كما فهمه السيد * قال قدس سره لان العطف على المسند الخ * اي العطف على احدهما فقط يستلزم الاشتراك في الآخر فلا يرد ما قيل انهم جوزوا في زيد قائم وعمرو قاعدان يكون من عطف المفرد على المفرد وليس فيه الاشتراك في شيء منهما * قال قدس سره ليوافق ما مثل به * من الآية فيه ان الآية لبس نصافي عطف المجموع على المجموع حتى يقدر في المثال المذكور وانه بعد التقدير مثل الآية لا ظهور فيه في كونه من عطف الجمل على الجمل بالنسبة الى الآية حتى يجعل مثالا لها * قال قدس سره لادقة الخ * لافرق بين عطف المجموع على المجموع وعطف الجملة على الجملة على ما ذكرنا في الدقة حيث قطع النظر فيهما عن خصوصية الانشائية والاخبارية انما الفرق بينهما في ان التناسب في الاول بين الغرضين وفي الثاني بين الحاصلين ولا في الحسن حيث يوجب كل منهما الخلاص عن التكاليف التي اعتبرت في عطف الانشائية على الاخبارية انما اتفق الفرق على ما فهمه السيد حيث قال مراد الشارح رحمه الله تعالى انه لبس المقصود عطف الامر مجردا عن الفاعل بل عطف الجملة * قال قدس سره وان اراد الخ * هذا مراد الشارح رحمه الله تعالى ولا نسلم انه من عطف الانشائية على الاخبارية بل من عطف الحاصل على الحاصل مع قطع النظر عن الانشائية والاخبارية * قال قدس سره لم يتبدل عطف القصة

على القصة والحق انه لم يتنبه لعطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين
على حاصل مضمون الاخرى ايضا فان التنبه لكل واحد منهما مخلص
عن التكلفات * قال قدس سره والله در جارا لله الخ * هذا كلام جرى
من جانب الشارح رحمه الله تعالى على لسان السيد (قوله اى فانذرهم
وهو معطوف على قوله فان لم تفعلوا الخ) وعطف الانشاء على الاخبار
وبالعكس يجوز بالفاء كما سبق (قوله فكانه امر النبي عليه السلام الخ) فلا يرد انه
ان لم يدخل قوله تعالى * وان كنتم في ريب مما نزلنا * الآية في حير انقول
اختل نظم الآية وان دخل كان المعنى * قل ان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا * وفساده ظاهر وحاصل الجواب انه مأمور بتأديته معنى هذا
الكلام بعبارة تليق به بان يقول وان كنتم في ريب مما نزل الله تعالى على
ولا يخفى انه خروج عن السوق فان المعطوف عليه في حير القول باعتبار
نفسه (قوله كما تقول الخ) فان الغلام مأمور بان يقول اما استحيى ان تضربني
ومولاي منعم عليك (قوله في نحو خاتمي ضيق و خفي ضيق) اى في مقام
الاشتغال بذكر الخواتم فانه ينبوع عن ذكر الخف بخلاف ما اذا كان مشغولا
بيان احوال الامور التي تتعلق به فانه يصح العطف كان تقول كمى واسع
ودارى واسع وخاتمي ضيق وخفي ضيق وغلامى آبق (قوله من القوى
المدركة الخ) القوة تطلق على مبدأ الفعل والانفعال جوهرها كان او عرضا
فيجوز ان يكون العقل هو النفس انماطة وان يكون صفة قائمة بها فعلى
الاول المدركة للكليات على ظاهره وعلى الثانى من قبيل نسبة الفعل
الى الالة كما يقال للسكين قاطع و اراد بالقوة المدركة ما يكمل به الادراك
مدركة كانت او معينة (قوله من غير ان يتأدى الخ) زيادة توضيح لان المعانى
عبارة عما تقابل الصور (قوله يتأدى اليها الخ) تأدى الادراكات الحسية
بواسطة الارواح التي في الاعصاب الى التي في مباديها المتصلة بالروح
المصبوب في البطن المقدم والتأدية ههنا استعارة عن ادراك النفس
بواسطة الروح المصبوب في كل حس محبوس وبواسطة الروح الذي هو
مبدأ مشترك للجميع اى جميع المحسوسات واتصال الاعصاب ليس لتمهيد
طرق يسير فيها الكيفيات فان الكيفيات لا تنتقل من موضوعاتها وادراك
النفس ليس بتأخر عن ملاقات الحواس للمحسوسات بزمان يقطع فيه
تلك المسافة (قوله بواسطة القوة العاقلة) ان كانت النفس مغيرة للعقل

فالعبارة على ظاهرها وان كانت عينه فالمعنى بواسطة انها قوة عاقلة
 (قوله لا يدرك بذاته الجزئي) اي المادى كما تقرر في محله (قوله اذ العقل الخ)
 يعنى ان التماثل في تصور من تصورات المجملتين انما كان جامعا بينهما
 لان العقل بتجريد المثلين برفع التعدد عنهما فيكون راجعا الى اتحاد المجملتين
 في التصور (قوله قلت الخ) اي العوارض الكلية ليست موجبة لتعددتها
 عند العقل لجواز صدقها على كل واحد منها عنده بناء على كليتها وان كانت
 مختصة في الخارج ببعض منها (قوله وهو ان التماثل الخ) يعنى ان الجامع
 بين المسندين في المثل المذكور متحقق فلو كان التماثل بين المسند اليهما
 جامعا لم يتوقف صحته على امر اخر لتحقق الجامع بينهما باعتبار الجزئين
 (قوله والجواب الخ) يعنى ليس المراد بالتماثل معناه المشهور اعنى الاتحاد
 في الماهية النوعية بل المماثلة في معنى له مزيد اختصاص اي ارتباط بهما
 بحيث يصير سببا لاجتماعهما في المفكرة دون ما عداهما سواء كان ذاتيا
 او عرضيا فعنى قوله فان العقل بتجريد المثلين الخ تجريدهما عما سوى
 ما فيه المماثلة يجعل كل ما سواه داخلا في الشخص واليه يشير قوله فيما سيجي
 ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والشخصات
 او معناه كما ان العقل بتجريد المثلين عن الشخص يرفع التعدد عنهما كذلك
 فيما نحن فيه بعد قطع النظر عما فيه المماثلة يرفع التعدد عنهما وبهذا يدفع
 ايضا ما قيل ان التشابه والتجانس ايضا يصير جامعا عقليا اذ يصح
 الانسان كذا والحمار كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان ويصح زيد
 الكريم كذا وعمر الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم فلا وجه لاختصاص
 التماثل بالذكر (قوله وسيتضح ذلك الخ) اشار به الى ما ذكره في شرح قوله
 ووجه التشبيه ما يشتركان فيه من ان زيد والاسد في قولنا زيد كالاسد
 يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شياً
 منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له مزيد اختصاص بهما
 وقصد بيان اشتراكهما فيه (قوله وذكر الشارح العلامة الخ) عبارته سواء
 كان التضايف بين الامور المعقولة كالذى بين العلة والمعلول او بين الامور
 المحسوسة كالذى بين السفلى والعلو وهو تضايف محسوس مكانى او ما يعبر
 القيلتين كالذى يكون بين الاقل والاكثر لان الكم المنفصل اعنى العدد
 يعبر المعقولات والمحسوسات انتهى ومراده ان العلية والمعلولية لا تعرضان

للشيء الا في الذهن لكونهما من المعقولات اثنان فكان التضاييف بينهما
 تضاييفا في الامور المعقولة والعلو والسفل لا يعرضان الا للامور المحسوسة
 فكان التضاييف بينهما تضاييفا في الامور المحسوسة والاقلية والاكثرية
 من عوارض العدد وهو يعم المحسوسات والمعقولات فكان تضاييفهما
 يعم القيلتين وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح رحمه الله لان تلك المفهومات
 كلها وان كانت صوراً معقولة الا ان الاتصاف ببعضها في الذهن فقط
 وبعضها في الخارج فقط وبعضها في الذهن والخارج معا (قوله ان الوهم)
 يحتال في ذلك الامر ويصوره بصورة يصير سبباً لاجتماعهما ولبس في الواقع
 سبباً له سواء كان يدركه الوهم كشبه التماثل والتضاد وشبهه الجزئيات
 اولا ككلياتها والحاصل ان لا يكون الجامع احراً في الواقع بل باعتبار الوهم
 وجعله جامعاً (قوله يسبق الى الوهم) لعدم غاية الخلاف بينهما (قوله زيد
 في احدهما عارض) فالبياض هو الصفرة زيد فيه الاشراق والصفرة
 هو البياض زيد فيه الكدورة وكلا الامرين خارجان عن ماهية البياض
 والصفرة فيكونان متمثلين (قوله ويتوهم) ان هذه الثلاثة من نوع واحد
 بسبب اشتراكهما في اشراق الدنيا وان كان اشراق الاثنين حسياً واشراق
 الثالث عقلياً بافاضته انواع بالعدل والاحسان بتزليل ذلك المعقول
 منزلة للمحسوس لكمال ظهوره (قوله وانما اشتركت في عارض) وهو اشراق
 الدنيا وهذا الاشتراك كاف في صحة العطف بين المفردات كما في قام زيد
 وعمرو وبكر لكن حسنه يحصل بابرار الوهم تلك الثلاثة في معرض الامثال
 ليفيد استوائها في الاشراق فان حكم الامثال واحد فاندفع ما قيل انه حقق
 سابقاً ان المراد بالتماثل الاشتراك في وصفه نوع اختصاص بهما والثلاثة
 مشتركة في الاشراق المطلق الشامل للحسي والمعنوي فيكون الجامع
 بينهما التماثل لاشبهه ثم الجمهور على ان ثلثة خبر مقدم على المبتدأ
 والاليق بالمعنى والاعلق بالقلب انها مبتدأ محذوف الخبر اي لنا وفي
 الوجود ثلثة تشرق للدنيا بيهجتها وشمس الضمى بدل او عطف بيان
 او خبر مبتدأ محذوف كذا في شرحه للفتاح (قوله وهو التقابل
 بين امرين الخ) ترك قيد عدم تعقل احدهما بالقياس الى الآخر
 اذ لا دخل له في كونه جامعاً * قال قدس سره ولعله انما تركه لانه اراد
 بالوجودي الخ * لا يخفى ان تلك الارادة خلاف التحقيق كما تقرر في محله

وان قسمة الجامع الى الاقسام الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يثبتون
الحواس الباطنة فاللائق اجراء الكلام على طريقتهم (قوله على ما فسر
المحققون) اراد به على بن سينا فانه قال في دانش نامه علائي دانش دوكونه
است يكي در يافتن ودوم كرويدن وياورداشتن وتفصيل هذا المطلب
في شرح المقاصد وفي رسالة الشارح رحمه الله في تحقيق الايمان (قوله
معتبر في مفهوميهما) اما في مفهوم الاول فظاهر واما في مفهوم الثاني
فلا اعتبار قيد فقط فيه * فان قدس سره كانه اعتبر غاية الخلاف الخ *
اعتباره غاية الخلاف لان المصنف رحمه الله جعل البياض والصفرة
والخضرة والسواد من قبيل شبه المتماثلين واما ايراد السكاكي رحمه الله
الحلاوة والجموضة من امثلة التضاد فلعله مبنى على ما قالوا في مباحث
الطعوم من ان الفاعل اذا كان معتدلا ففي الكيف تحدث الحلاوة والبارد
اذا كان فاعلا في اللطيف تحدث الجموضة والحر اذا كان فاعلا في
الكثيف تحدث المرارة وبين الحلاوة والجموضة اختلاف في الفاعل والقابل
معاو بين الحلاوة والمرارة اختلاف في الفاعل فقط فيكون بين الحلاوة
والجموضة غاية الخلاف دون الحلاوة والمرارة (قوله ينزلهما منزلة
التضاييف) يعني انتضاد عنده كالتضاييف عند العقل لانه كما لا ينفك احد
المتضادين عن الآخر عند العقل لا ينفك احد المتضادين عن الآخر
عنده لانه يعتبر التضاد داخلا في التضاييف حتى يرد انه اذا كان احد
المضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعاعنده من غير حاجة
الى تنزيله منزلة التضاييف وان التضاد داخل في التضاييف فلا معنى
للتنزيل (قوله انه لا يحضره الخ) وذلك لانهما يحضره ان عنده حين
ادراكه التضاد الجزئي المتعلق بهما اذا كانا من الحسوسات فيتوهم من
ذلك انه لا انفكاك بينهما فاذا حضره احدهما حضره الآخر وقال السيد
في شرحه للمفتاح وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات
اللازمة لهما لزوما يينا وفيه ان اشتركا في الضدية امر مطابق للواقع
وهما بهذا الاعتبار من المتضاييفين والجامع بينهما عقلي (قوله يعني ان
ذلك) اي كون التضاد وشبهه جامع مبنى على حكم الوهم حكما على
خلاف الواقع بتلازمهما في الحضور بناء على حضورهما عنده معين

ادراك التضاد الجزئي بينهما (قوله تقارن في الخيال) أي يكون حصول
 أحدهما في الخيال مع حصول الآخر فيه لالعلاقة عقلية أو وهمية
 تقتضي ذلك بل لمجرد الاتفاق بينهما لأسباب مؤدية إلى ذلك وليس المراد
 اجتماعهما فيه مطلقا فان جميع الصور الخيالية كذلك قال السيد في شرحه
 للمفتاح والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور
 أولا فالاول هو الخيال والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع
 ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي أولا فهو الوهمي انتهى لكن
 بقي وجه ضبط هذه الثلاثة في اقسامها فاقول الجملتان اما ان تتحد في مفرد
 من مفرداتهما أولا وحيث ان يكون بين مفرديهما اتحاد في وصف له
 نوع اختصاص بهما ذاتيا او عرضيا فهو التماثل أولا يكون وحيث ان
 اما ان يكون بينهما تقابل أولا وعلى الثاني اما ان يكون بينهما تقارن أولا
 وحيث ان لا جامع بينهما اصلا وعلى الاول اما هو تضاد او تضاد او سلب
 وايجاب او عدم وملكة والاخير ان لا يصلحان للجامعة لان السلب والعدم
 وان كانا مستلزمين للايجاب والملكة لكن الايجاب والملكة لا يستلزمانهما
 فالجامع اما الاتحاد او التماثل او التضاد او التقارن او شبه
 احدها لكن لا وجود لشبه الاتحاد وشبه التضاد وشبه التقارن فبقي
 سبعة ثلثة منها عقلي الاتحاد والتماثل والتضاد وثلاثة منها وهمي
 شبه التماثل والتضاد وشبهه وواحد منها خيالي التقارن (قوله سابق
 على العطف) فيكون محتملا (قوله لا انفكاك الخ) كصور
 القراطس والمحبرة والقلم والسكين والمسطر في خيال الكاتب دون
 القضاب (قوله وكم من صور لا تغيب الخ) كصورة محبوب زيد
 لا يظهر في خيال عمرو ولا يزول عن خيال زيد (قوله لما لم يقف على ذلك)
 أي على ان ليس المراد بالجامع ما ذكر والترتب على عدم الوقوف
 هو الجواب لا ينشأه على ارادة المعنى المذكور وذكرا لاعتراض
 توطئة لذكر الجواب فلا يرد ان مبنى الاعتراض حمل الجامع العقلي
 والوهمي والخيالي على ما يكون بين الامور المعقولة والموهومة والمحسوسة
 لا كون معناه ما يكون مدركا بالعقل وبالوهم وبالخيال فلا يصح ترتيبه على
 عدم الوقوف على ذلك (قوله وجب ما ذكرنا) من ان ليس المراد بالجامع
 العقلي ما يكون مدركا بالعقل وانه جعل بعضها على الاطلاق عقليا

و بعضهما وهميا وانه جعل الجامع الخيالي تقارن الصور في الخيال يظهر
 بالتأمل في كلام المفتاح اما الاول فلانه قال في الحالة المقتضية للانقطاع
 بان لم يكن بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جعلا من جهة العقل او الوهم
 او الخيال فانه جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقتضيه الى لا مدرك كاله
 واما الثاني فلانه قال الجامع العقلي ان يكون بينهما اتحاد في تصور او تماثل
 هناك او تضاد او وهمي ان يكون بينهما شبه تماثل او تضاد او شبه
 تضاد والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال ولم يقيد شيئا منها
 بقيد يخصه بواحد منها (قوله مشعر بانه يكفي الخ) لان الكلام في الجامع
 المصحح للعطف اذ ما لا يصحح العطف لا يتعلق غرضنا بديانه (قوله قلت
 الى آخره) اي لان سلم ان الكلام في الجامع المصحح بل في مطلق الجامع اذ كونه
 مصححا علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس و الف باذنبجانه
 ومرة الارنب محدثة ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق
 وخفي ضيق مع اتحاد المسند في كلا المثالين لانه علم منهما ان الكافي في صحة
 العطف ومجود الجامع في كلا الجزئين * قال قدس سره فلا يكون مصححا
 للعطف جامعا بينهما * هذا منافي لما تقدم من انه ان كان الغرض الاصل
 هو القيد او المسند او المسند اليه فهو جامع يلتفت اليه فانه يدل على انه
 يجوز ان يقال خاتمي وخفي ضيق اذا كان المقصود تعداد الامور المشتركة
 في الضيق وقد صرح بذلك سابقا ثم انه يقتضي ان لا يجوز خاتمي وخفي
 ضيق لعدم الجامع قبل ذكر المسند ويجوز خاتمي ضيق وخفي ضيق
 لا شرا كهما في المسند قبل العطف (قوله سهومنه) بواسطة ورود السؤال
 المذكور حيث قال في الايضاح واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي
 رحمه الله تعالى في موضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار الخبر
 عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو ماهر و بنحو هزم الامير
 الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي قيد ولعله سهومنه فانه صرح في موضع
 آخر منه باستناع عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي ضيق
 مع اتحادهما في الخبر (قوله غيره الى ماري الخ) ظني ان تبديله الجملةين
 بالشبهتين لتعميم الحكم فان الجامع كما يجب بين الجمل يجب بين عطف المفردات
 والمركبات الغير التامة ولذا حكم السكاكي رحمه الله تعالى بامتناع العطف
 في نحو الشمس و الف باذنبجانه ومرة الارنب و سورة الاخلاص ودين

المجوس كلها محدثة لعدم الجامع بين المخبر عنه وان اتحد المسند وتعرفه
 للتصور للإشارة الى التصور المعهود وهو الذي كانه جزء من الشبثين فاللام
 فيه بمنزلة الصفة التي في قول السكاكي رحمه الله تعالى في تصور مثل
 المخبر عنه او المخبر به اوقيد من قيودهما الا ان القسم لاول من الجامع العقلي
 يكون مختصا بالجل والمركبات والثاني والثالث بالفردات وليس هذا التغير
 لدفع الشبهة المذكورة فانه اشار بقوله ظاهر كلامه الى انه لو حل كلامه
 على خلاف الظاهر بقرينة ما ذكره في موضع آخر بان يكون المراد بيان الجامع
 مطلقا لا الجامع المصحح للعطف لم يزد الشبهة واما ما قاله الشارح رحمه الله
 تعالى من ان التغير للاصلاح ففيه انه ان اراد بالشبثين ما يعيم الجملتين فالشبهة
 باقية وان اراد المفردين فلا معنى لاتحادهما في العلم فان اتحاد العلم وتعدد
 تابع لاتحاد المعلوم وتعدد وكذا لا معنى لتماثلهما في العلم وتضايفهما
 فيه اذ التماثل والتضايف من اوصاف المعلوم لا العلم ولم يظهري الى الآن
 مقصود الشارح رحمه الله تعالى ولعل عند غيري ما يظهره (قوله وكذا
 التقارن الح) فيه انه مبني على ان المراد بالتصور حصول الصورة لا الصورة
 الحاصلة وان التقارن بين صورتين يستلزم التقارن بين حصوليهما ولا يجاب
 بان التقارن في الحصولين ليس في الخيال لعدم كونهما من الصور لان
 المراد بالخيال الخزانة مطلقا ليشمل انتقارن في المعاني والصور وانما ينسب
 الى الخيال لان ابتداء التقارن فيه والتقارن في المعاني فرع انتقارن في الصور
 كما حققه السيد قدس سره (قوله ليكون له وجه صحة فيه انه) ان اراد من حيث
 انهما مفهوم ما ناي حاصلان في الذهن لا يصح الحكم بانتضاد لان المفهوم
 من حيث انه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولا تضاد بين الصور وان اراد
 من حيث انهما لا يصح الحكم بالتقارن في الخيال لانه انما هو بين الصور
 وان اراد مطلقا فالتضاد بينهما من حيث الوجود العيني والتقارن من حيث
 الوجود الذهني لكن يجري هذا بعينه فيما اذا اريد بتصوريهما العلم بمعنى
 الصورة الحاصلة فان التضاد بينهما بالنظر الى الوجود العيني والتقارن
 باعتبار الوجود الذهني (قوله اراد بالشبثين الجملتين) والتغير للاختصار
 والتفنن (قوله وبالتصور المفرد الواقع الح) باطلاق التصور على المتصور
 وحل اللام على العهد (قوله لانه قد رد هذا الكلام) على السكاكي
 رحمه الله تعالى يعارضه انه ناقل ام كلام السكاكي رحمه الله تعالى فكيف

ينسب اليه ما ليس هو قائلاً به (قوله مما لا يدل عليه الخ) يدل عليه انه نسب اليه فان طريقة المصنف رحمه الله تعالى انه اذا نقل كلام السكاكي رحمه الله على غره نسب اليه ولا فكل ما في هذا الكتاب من السكاكي رحمه الله تعالى (قوله ويأباه قوله في التصور الخ) فيه ان الالباء انما هو اذا اريد تعريف الجنس واما اذا اريد تعريف العهد كما يدل عليه قول القائل وبالتصور المفرد الواقع في الجملة فلا كما لا يخفى * قال قدس سره اي اذا كان المقصود بمجرد الخ * فقواه من غير تعرض الخ بيان للتجريد وذكر التجدد والثبوت على سبيل التمثيل والمعنى من غير قصد التعرض لفقد زائد على مجرد الاخبار ولا شك ان كون المقصود بمجرد الاخبار من غير قصد امر زائد لا ينافي دلالة على التجدد او الثبوت او غيرهما فلا يرد ان قام زيد وقعد عمرو يدلان على التجدد والمضي وزيد قائم وعمرو قاعد على الثبوت المقابل للتجدد اعني الحدوث في زمان معين من الازمنة الثلاثة فكيف يصح التمثيل بهما لمجرد الاخبار وحيث ان لمك ان تراعى تناسب الجملتين وان كان المقصود اعني مجرد الاخبار يحصل بعدم رعاية التناسب ايضا هذا ولا يخفى ان اللائق لهذا التوجيه ان يقال من غير تعرض للتجدد والثبوت بدون قوله في احديهما وفي الاخرى فالوجه ان يقال انه تفيد لتجريد الاخبار بان المراد منه ان لا يكون المقصود اختلافهما في التجدد والثبوت مثلاً وذلك بان يكون المقصود فيهما التجدد او الثبوت اولم يكن شيء منهما مقصوداً فيهما او مقصوداً في احديهما دون الاخرى ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف اما في صورتين الاخرتين فظاهر لان المقصود يحصل بالاختلاف ايضا واما في الصورتين الاولىين فلان وجوب اتفاقهما لتحصيل المقصود اعني التجدد والثبوت لا ينافي ان يكون محسناً بالقياس الى العطف لتحقيق مجوزاته في صورة اختلافهما ايضا وهو عدم الاختلاف خبراً وانشاء ووجود الجامع * قال قدس سره يمكن ان يدفع الخ * يمكن ان يقال ان كونه في غاية السقوط بناء على انه صرح ببطلان مذهب الكوفيين بابلغ وجهه وابطل حل كلام السكاكي رحمه الله عليه في بحث تقديم المسند اليه حيث قال في بحث تقديم المسند اليه في شرح قول السكاكي رحمه الله تعالى فلا يكون بقولنا زيد عرف غير احتمال الابتداء وهو احتمال التقديم اللهم الا بذلك الوجه البعيد وهو كون زيد مرفوعاً على انه بدل من ضمير الفاعل كما علمت

لا كون الفاعل جازا التقديم على الفعل كما هو مذهب الكوفيين على ما قبل
فانه فاسد لامعنى له اصلا انتهى فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما بطل
حمل كلامه عليه وحيث لا يكون ما ذكره السيد رافعا لغاية السقوط
(قوله بان يوتى بالثانية فعلية صرفة) وان كانت مناسبة للاولى في افادة
التجديد بخلاف الاسمية الصرفة فانه لا مناسبة لها بالاولى لامعنى ولا صورة
ولذا لم يتعرض لها (قوله واختلاف الاعرابين) اى في المعطوف باختلاف
الاعتبارين اى في المعطوف عليه (قوله وبهذا يحصل المناسبة) اى مناسبة
الاسمية والفعلية لانها على تقدير النصب وان كانت عطفا على الاسمية
لكن باعتبار فعليتها نظرا الى الخبر كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى
* قال قدس سره مشتملة على جملة اسمية * وجملة فعلية اى على تأويل
جملة اسمية بان يقال زيد قام فى معنى زيد قائم بالنظر الى المبتدأ وتأويل جملة
فعلية بان يقال انه فى معنى قام زيد نظرا الى الخبر (قوله تنيب) فى التاج
التنيب دبال كردن والذناية بالضم التابع كذا فى القاموس (قوله يوتى بها
لتقرير مضمون الجملة الاسمية) كذا فى شرح المفتاح للعلامة اى حال فلا يرد
المصدر المؤكد لمضمون الجملة نحوه على الف درهم اعترافا ولا الجملة المؤكدة
للجملة نحوه هو الحق لاشبهة فيه و الاظهر ما فى الرضى اسم غير حدث
يقرر مضمون الجملة لافادته انها لا تكون الامفردا غير مصدر اسكن فى التسهيل
وقوع الجملة حالا مؤكدة نحوه هو زيد لاشك فيه لكن الظاهر انها جملة
مؤكدة وفى الرضى والمفصل والتسهيل والمسائل المتفرقة للشيخ ابن الحاجب
لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ولعل مرادهم الخبر من حيث انه خبر مضمون
الجملة اما تفاخر نحو انا خاتم جوادا او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او تصاغر
نحو انا عبد الله اكلا كما يأتى كل العباد وتصغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد
نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة لله
لكم آية وفى الرضى واما للاستدلال على مضمونه نحو اكلوا ورحموا ومصدق
تركة الشارح رحمه الله تعالى لان فى الاستدلال نوع اكد للدلول والجملة
الاسمية لا بد ان يكون جزءا من معرفتين جامدين نص عليه فى الرضى
والتسهيل ولذا وجب حذف عامله ثم انها فى الاكثر من الضغات اللازمة
لذى الحال وقد لا يكون نحو زيد على الفرس راكبا كما ان لاكثر فى غير المؤكدة
عدم الثبوت وقد تكون ثابتة نحو شهد الله قائما بالقسط ولذا قال فى المفتاح

والاصل في النوع الاول ان يكون وصفا ثابتا وفي النوع الثاني ان يكون
وصفا غير ثابت اي الكثير الراجح فيهما ذلك وغير المؤكدة ما لا يكون
كذلك بان لا يكون مقررا او يكون مقررا لمضمون جملة فعلية او لمضمون
جملة اسمية لا يكون جزأها جامدا بنحو الله شاهد قائما بالقسط هذا
واما ما قاله السيد في شرح المفتاح من ان الحال المؤكدة ما تقرر مضمون
اسم واقع في الجملة السابقة سواء كانت الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة
قد تأتي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى * انا نزلناه قرآنا عربيا * فان عربيا
يؤكد مضمون الضمير الراجع الى القرأن الذي يفهم منه كونه عربيا
وكذلك قائما بالقسط يؤكد مضمون لفظة الله اذ يفهم منها القيام بالقسط
فما لم نجده في كلام القوم ولم يذهب اليه احد (قوله و مضمون الجملة
مطلقا على رأى) ذهب اليه ابن مالك حيث قال في التسهيل ويؤكدها
ما نصبها من فعل او اسم يشبهه وتخالفهما لفظا اكثر من توافقهما
قال شارح الحال ضربان مبنية وهى التى تدل على معنى لا يفهم مما قبلها
ومؤكدة وهى التى تدل على معنى يفهم مما قبلها والحال المؤكدة ضربان
مؤكدة لعاملها ومؤكدة لجزء مضمون جملة والاول ضربان ضرب
يوافقه معنى لا لفظا وضرب يوافقه لفظا ومعنى وهو قليل من الاول
وليتيم مدبرين ولا تعثوا فى الارض مفسدين ومن الثانى قوله تعالى * وارسلناك
للناس رسولا * وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم
مسخرات * انتهى والمراد الفعل من حيث انه منسوب الى الفاعل
(قوله كثيرا ما يقع الخ) قال ابن مالك ومن ورود الحال على معنى غير المتقلة
قوله تعالى * وهو الذى ازل السكاب مفضلا * وخلق الانسان ضعيفا *
ويوم ابعث حيا * وفي كلام العرب خلق الله الزرافة يداها اطول من رجلها
ومن امثلة سببويه هذا خاتمك حديد او هذه جبتك خز كذا نقل عن الشارح
رحمه الله تعالى (قوله لشدة ارتباطها الخ) لكونها مؤكدة ولانها تكون
مفردا (قوله لا بالتبعية) فان الاعراب بالتبعية يدل على تعلق التابع
بالمبتوع ابتداء لا بالعامل (قوله على ان المعانى الطارئة) من الفاعلية
والمفعولية والاضافة (قوله بسبب تركيبها بالعامل) حقيقة او حكما
كما فى العامل المعنوى (قوله كالخبر) اذالم يكن معلوما للمخاطب بثبوته
لذى الحال قبل السماع وكالوصف له عند العلم بثبوته لذى الحال للمخاطب

قبل السماع (قوله فكخبر باب كان) واقعا بعد الواو هو كثير نحو ما كان احد
 الاوانت خير منه ولبس احد الاوانت خير منه اولا كما في قول الحماسي وقول
 علي كرم الله وجهه قد كنت وما اهدر بالحرب (قوله فانها قد تصدر بالواو
 الخ) اليه ذهب صاحب الكشف وابو البقاء وقالان الفصل بين الموصوف
 والصفة بالواو جاز وقال الجمهور بعدم جوازه حتى قال الاخفش انه
 لا يجوز ما حررت برجل الاقائم الابتعاد الموصوف على انه بدل من الاول
 كما في المغني في آخر الباب الثاني فاقاله الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح
 ان اتفرغ بالصفة جاز بالاتفاق سهو (قوله لتأ كيد لصوق الصفة الخ)
 يعني انها زائدة دخولها كحروجهما ولذا جاء بدونها في قوله تعالى
 * وما اهلكنا من قرية الا الهما منذرون * وفائدتها تأ كيد وصل الصفة
 بالموصوف كما في سائر الحروف الزوائد وقد اثبت الواو الزائدة الكوفيون كما
 في المغني وفي الكشف في تفسير قوله تعالى * وما اهلكنا من قرية الا الهما
 منذرون * فان قلت كيف عزلت الواو عن الجملة بعد الا ولم تعزل عنها
 في قوله تعالى * وما اهلكنا من قرية الا الهما كتاب معلوم * قلت الاصل
 عزل الواو لان الجملة صفة لقرية وذا زيدت فلتأ كيد وصل الصفة
 بالموصوف (قوله كما في سبعة وثامنهم كلبهم) فان الجملة صفة لسبعة
 كما في قوله تعالى ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم والقول بانها
 واو الثمانية كما ذهب اليه ضعفاء النحاة والمفسرين او بانها عطف على
 سبعة بتقدير المبتدأ اي هم سبعة والواو من المحكي فالجموع مقولهم
 او من الحكاية تصديق لقولهم اي نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم كما في المغني
 خروج عن السوق في الكشف هذه الواو هي التي آذنت بان الذين قالوا
 سبعة قالوه عن ثبات علم ولم يرجعوا بالظن كما يرجع غيرهم قال ابن عباس
 رضي الله عنهما حين وقعت الواو انقطعت العدة اي لم يبق بعدها عدة عاد
 يلتفت اليها (قوله ونحو ذلك عسى ان تكرر هو شيئا وهو خير لكم) ونحو
 او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها (قوله حال من قرية اه)
 يضعفه انه يقتضي تقييد الاهلاك بالحال وهو ليس بمقصود وان كان
 الاهلاك واقعا في تلك الحال وصاحب الكشف راعى جزالة المعنى
 فجعلها صفة فانه من علماء البيان يرجح جانب المعنى على جانب اللفظ
 مع وقوعه صفة في آية اخرى كما سبق وانطل ابن مالك كونها صفة

بوجوه خمسة احدها ان قياس الصفة على الحال لا يصح لان بينهما
 فرقا لجواز تقديم الحال على صاحبها وتخالفيهما في الاعراب والتكثير
 والتعريف واغناء الواو عن الضير الثاني انه مذهب لم يعرف لبصري
 ولا كوفي فلا يلتفت اليه الثالث انه معطل بما لا يناسب لان الواو تدل على
 الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما يراد
 من التأكيذ الرابع ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولاها لتلاصقا
 فكيف يقال اكدت لصوقها الخامس ان الواو لو صلحت لتأكيذ لصوق
 الصفة لكان اولى المواضع بها موضعاً لا يصلح للحال نحو ان رجلاً رأيه شديد
 لسعيد فرأيه شديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها
 للحال بخلاف قوله ولها كتاب معلوم لانها بعد منى كذا في شرح التسهيل
 للفاضل المصري وكلها مندفة اما الاول فلا نهم قاسوا الحال على
 الصفة في ان الاصل فيها عدم الواو واما الثاني فلانها زائدة وقد ثبتها
 الكوفيون فلا يكون قياساً في اللغة واما الثالث فلانها لتأكيذ للصوق
 وللصوق يناسب الجمع لا التأكيذ مضمون الجملة واما الرابع فلان كونها
 بعد الا وكونها جملة يدل على انفصالها عما قبلها فلا يصح قوله ولولاها
 لتلاصقا واما الخامس فلوقوعها فيما لا احتمال لهالية اعني قوله تعالى
 سبعة وثامنهم كلبهم (قوله وجملة على الوصف الخ) هذا من جملة كلام
 السكاكي رحمه الله اعتذار من جانب الكساف بانه سهو والنسبو معفو
 انما المؤاخذة على الخطأ وليس بسهولة مصر على ذلك وصرح بذلك
 في مواضع متعددة (قوله خولف ذلك الاصل) اي في الجملة وهي ما اذا
 لم يكن مضارعاً مثبتاً (قوله لتثبت) اي الحال (قوله وكل من الضمير والواو
 الخ) اما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع واما الواو فلكونه موضوعاً لربط
 ما بعدها مما قبلها (قوله في الحال المفردة) والخبر والنعت اي في الحال
 المسند الى متعلق ذي الحال نحو ضربت زيداً قائماً ابوه وكذا الخبر والنعت
 فلا يرد ان الضمير فيها لكونها صفة محتاجة الى الفاعل لا للربط ولذا
 يرتبط كل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة من غير ضمير (قوله ومعنى
 اصلته الخ) يعني ان المراد بالاصل الكثير الراجع في الاستعمال لا الاصل
 في الوضع (قوله والحال الخ) معطوف على قوله وكل واحد منها صالح
 للربط مقدمة ثانية لاثبات مجيء الخال بالواو * قال قدس سره والحاصل

انه الخ) لما كان مقدار ظاهر عبارة الشارح رحمه الله انه اراد ان يبين ان
 اى جملة يجوز وقوعه حالا واى جملة لا يجوز يعنى تعيين مواضع جواز
 الحال بالواو وغيرها وحيث يُلزم ان يكون تقييد جملة بقوله
 خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال لغوا اذ كل جملة تصح ان تقع
 حالا بالواو سوى المضارع المثبت سواء كانت خالية عن الضمير ومشتلة
 عليه صرفها السيد عن ظاهرها بان المراد بيان موارد ذلك الحكم الكلى
 بان كل جملة خالية عن ضمير صاحبها يصح ان تقع حالا حال تلبسه بالواو
 الا المضارع المثبت الخالى عن الضمير فانه لا يصح وقوعه حالا حال تلبسه
 بالواو واذا كان صحة وقوعها حالا مقيدة بحال كونها متلبسة بالواو فهم
 منه ان الواو واجب فيه فعلم منه ان كل جملة خالية عن الضمير يصلح لهذا
 الوصف الا المضارع المثبت (قوله او منكرا مخصوصا بالنعت او بالاضافة
 او بوقوعه بعد النفي او شبهه) اعنى التهي والاستفهام (قوله ولا نكرة
 محضة) اى لا يكون شئ من المسوغات معها كتقديم الحال عليه او
 اشتراكها مع المعرفة فى الحال او كون الحال جامدا غير صالح للوصفية
 نحو هذا خاتم حديد وعندي راقود خلا كذا فى شرح التسهيل (قوله
 ليدخل فيه الجملة الخالية الخ) وادخله مطلوب ليعلم حكمها بالاستثناء
 عنه بطريق الاشارة انه يمتنع وقوعها حالا بالواو (قوله لا يصح ان تقع
 حالا) فى المعنى وذلك بالاجماع لكن فى البسيط جواز القراء وقوع الامر
 ونحوه حالا (قوله دون الانشائية) لانها اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء
 والمقصود من الاولى مجرد الطلب سواء وقع مضمونها اولا ومن الثانية
 الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع وهذا التعليل جار عند من يجوز
 وقوع الانشاء خبرا من غير تأويل وعند من لم يجوز كذا فى الرضى ومعنى
 قوله مجرد الطلب اى نفس الطلب لا حصوله فى الخارج وان كان لازماله
 فلا يرد ان الطلب الذى هو مضمون الطلبية امر متيقن حصوله فلم لا يجوز
 وقوعه حالا بذلك الاعتبار وان كان المطلوب غير متيقن الحصول (قوله
 وزعموا الخ) انما قال زعموا اشارة الى ضعفه فانه صرح فى شرح التسهيل
 المصرى بجواز وقوع الشرطية حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد فقبل يلزم
 الواو وقبل لا يلزم وهو قول ابن جنى (قوله لتصدرها الى آخره) يشكل
 بنحو انت طالق ان دخلت الدار منقوض بان المكسورة فان الجملة المصدرة

بها تقع حالا والسر ان الحرف انما يقتضى التصدر على الجملة التي دخلتها
 (قوله واما الواو الداخلة الخ) يعنى ما ذكر من امتناع وقوع الشرطية
 حالا انما هو فيما عدا هذه الصورة واما في هذه الصورة فمختلف فيها (قوله
 بالرزوم لذلك الكلام السابق) لذلك فاعل الرزوم واللام فيه لتقوية
 العمل والمفعول محذوف اى لزوم ذلك الكلام السابق اياه في شرح الكافية
 للعارف الجامى قبل لم يحنى في القرآن من المصادر المعرفة باللام عاملا
 في الفاعل او المفعول صريحا بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله
 الجهر بالسوء وحيث ان دفع اعتراض السيد بان الصحيح بالاستلزام لذلك
 الكلام السابق واما التوجيهات التي ذكرها الناظرون فلا يخفى ركاكتها
 (قوله الى انها للحال) والجملة مع حرف الشرط في موقع الحال بتأويل
 مفروضا المستفاد من الحرف في الكشف في تفسير قوله تعالى ولو اعجبك
 حسنهن انه في موضع الحال من ضمير تبدل وتقديره مفروضا اعجابك حسنهن
 فتقديره في بعض المواضع ولو كان الحال كذا بيان لحاصل المعنى ويؤيد
 ما قلنا ما في الرضى ان الذى كالعوض من الجزاء عامل في الشرط نصبا على
 انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم النصب في متى على انه ظرف
 والظرف والحال متقاربان فلا يرد ان كونه حالا يقتضى ان يكون الواقع
 بعد الواو اعنى الفعل مع الحرف في موقع الحال ولا يستقيم فلذا قدر صاحب
 الكشف ولو كان الحال كذا دون والحال لو كان كذا ولا يخفى حاله (قوله
 انها للعطف الخ) في الرضى يلزمه ان يأتى بالفاء في الاختيار فيقول زيد
 وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين لمبتدأ والخبر اختيارا
 قوله ونعنى بالجملة الخ) هذه عبارة الرضى والمراد بضمير المتكلم مع الغير جماعة
 النحاة احرارا عن الاعتراضية عند علماء المعاني فانهم يقولون ما يتوسط بين
 اجزاء الكلام او بين كلامين متصلين معنى واجزاء الكلام ما يكون مذكورا
 فيه اعم من ان يكون عمدة او وضعية والتعلق المعنوي بان يكون مذكورا
 بطريق المثل او الدعاء او المدح او الذم وان يكون بيانا لغرابته او دفعا
 لما يحتلج منه في ذهن السامع الى غير ذلك ولاستيفان لفظا ان لا يكون
 معمولا لما قبله وكونه على طريق الانتفات اى الميل عن الاسلوب السابق
 احرز عن الشرط الواقع بين جزاء الجزاء فانه ليس على طريق الانتفات
 من الاسلوب السابق بان يكون فيه نوع تغيير بالنسبة اليه (قوله فانتم

طلاق والطلاق عليه) هكذا في الرضى واخره نشأ ومن يحرق احق واظم
 فيكون الجملة واقعة بين اجزاء الكلام ووقع في المعنى بدل علبة عزيمة والمعنى
 واحد وما قبل ان اخره بهاء المرء ينجم من شبك الطوامث فوهم لانه حيثئذ
 لا يكون الجملة بين اجزاء الكلام (قوله وهذا معنى الصفة) فان ما يقوم
 بالغير باعتبار حصوله فيه هيئة وباعتبار قيامه به صفة (قوله فيمتنع الخ)
 تعليل نحوي لما وقع عليه الاستعمال ولا يتوهم انه قياس في اللغة (قوله
 على التجدد) اي الحدوث في الزمان (قوله على الحصول) اي حصوله
 فيما ثبت له (قوله لفظا) اي في الحركات والسكنات (قوله معنى) لكونه
 مشتركا بين الحال والاستقبال (قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذوني الخ)
 في التسهيل ان المضارع المثلث اذا كان مع قديجب فيه الواو ولا يكتفى
 بالضمير (قوله شاذ) اي واقع على خلاف القياس النحوي فلا ينافي الفصاحة
 ولا الوقوع في كلام الله تعالى كما مر في تعريف الفصاحة (قوله ضرورة)
 اي دعا اليه الضرورة وهو ايضا شاذ (قوله فتعين كون الواو للحال) واحتمال
 ان يكون لا تتبعان بنون الخفيفة وكسرها لانتفاء الساكنين او بحذف النون
 الساكنة من الثقيلة او يكون نفيا بمعنى النهي معطوفا على فاستقيم لا يضمر
 الاستشهاد لان بناءه على الظاهر والوجوه المذكورة خلاف الظاهر
 (قوله اي شئ ثبت لنا) في تفسير القاضي استفهام انكار واستبعاد لانتفاء الايمان
 مع قيام الداعي وهو الطمع في الانحراط مع الصالحين والدخول في مداخلهم
 ولا تؤمن حال من الضمير والعامل ما في اللام من معنى الفعل اي اي شئ
 حصل لنا غير مؤمنين انتهى فهو انكار لحصول شئ في هذه الحالة مستلزم
 لانكارها على سبيل المبالغة اذ حصول شئ ما لازم في هذه الحالة فاذا كان
 منكرا كان تلك الحالة منكرا واما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى بقوله
 والمعنى الخ فلم يظهري وجه ابراده والفائدة فيه (قوله في الجملة) اي في الظاهر
 كما في الرضى وان لم يكن بينهما تناقض حقيقي وقيل معناه في بعض المواد
 وهو اذا كان عامل الحال مقترنا بزمان التكلم فانه لو صد ر الحال بعلامة
 الاستقبال حيثئذ لزم التناقض لان مقارنته بالعامل تقتضي كونه في زمان
 الحال وتصديره بعلامة الاستقبال يتلفيه فاشترط ان لا يصد ر بعلامة
 الاستقبال مطلقا طردا للباب وعلى هذا يتدفع ايضا ما اورد عليه من
 ان اطلاق الحال على الجملة الخصوصية وضع نحوي وعدم تصديرها

بعلامة الاستقبال في وضع اللغة فلا يصح ان يقال ان عدم تصدير اهل
 اللغة لاجل توهم التناقض الذي ينوهم بعدهذا عن وضع الحاجة لفظ
 الحال (قوله وهو ما) فانه يستعمل لنفي الحال (قوله وجعل الواو مزيدة)
 لانه خلاف الاصل لا يرتكب الا عند الضرورة مع خلوه عن النكتة الشريفة
 التي ذكرها السيد (قوله وقد بلغني الكبر) بلوغ الكبر حال منتقلة وان كان
 الكبر بعد الحصول غير منتقل فلا يرد ان الكلام في الحال المنتقلة وبلوغ
 الكبر ليس كذلك (قوله ولم يمسن بشراً) الحال المنتقلة يجب ان لا تكون
 من الصفات اللازمة وعدم المس كذلك وان لم ينفك عنها (قوله شرط
 في الماضي المثبت) اذ لم يكن تاليا لالا او متلوا با ونحو * ما تأتيتهم من آية
 الا كانوا به يستهزؤن * وكقوله كن للخليل نصيرا جارا وعدلا ولا تشح
 عليه جادا وبخلا كذا في التسهيل (قوله او مقدرة) قال ابن مالك هذه
 دعوى لا يقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولان وجود قد مع الفعل
 المشار اليه لا يريده معنى على ما يفهم به اذ لم يوجد وحق المحذوف المقدر
 ثبوته ان يدل على معنى لا يفهم بدونه فان قلت قديد على التقريب قلنا
 دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية
 (قوله لوجب الخ) هكذا في النسخ التي رأيناها والظاهر لجاز لا تنفقاء المقارنة
 وتحقق الدلالة على الحصول والعلة لوجوب الواو انتفاء مجموع المقارنة
 والحصول فاما ان يقال ان وجب بمعنى ثبت او يقال ان الوجوب بالنسبة
 الى انتفاء المقارنة وان كان بالنسبة الى الدلالة على الحصول جوازها
 (قوله للقطع بان المضارع) اي الذي هو الحال * قال قدس سره والصواب
 ان يقال ان الافعال الخ * هذا مجرد دعوى لا بد له من شاهد فان الافعال التي تقع
 شرطا او ظرفا لافعال اخر يفهم منها ما ضويتها وحاليتها واستقباليتها
 بالنظر الى زمان التكلم نحو لو جئتني لا كرمك وان جئتني اكرمك واذا جاء زيد
 اكرمه وندم زيد ولما ينفعه ولم ينفعه نعم يمكن ان يراد منها تلك المعاني بالقياس
 الى زمان المقيد لا الى زمان التكلم اذا قامت قرينة * قال قدس سره فقد صرح
 بالحاجة الخ * حيث قالوا ينصب المضارع بتقدير ان بعد حتى اذا كان ما بعدها
 مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى ادخلها فان الدخول مستقبل
 بالنظر الى السير سواء كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم او حالا او مستقبلا
 او لا يكون شي من ذلك بان سار ولم يدخل لما منع ولا يخفى عليك ان ما نقله

عنوان هذا القول وكذا
 عنوان القول الآتي
 انما يوجدان في بعض
 نسخ المطول

لا ينفعه اذ لا كلام في كون فعل مستقبلا بالقياس الى فعل اخر فان الفعل اذا كان غاية او مسببا للفعل اخر كان مستقبلا بالنظر اليه انما الكلام في دلالة الفعل الذي هو قيد على كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ما قبله * قال قدس سره ويفهم منه المقارنة الخ * ان اراد فهم المقارنة من قد فمنوع لانها تدل على القرب دون المقارنة وان اراد انه يفهم ذلك بمعونة المقام لكونه حالا فلا حاجة الى ايراد قد * قال قدس سره ظاهر هذا الكلام الخ * ما يشعر به كلامه هو الحق لانه ذكر في الاصول ان الفعل المثبت لا عموم له والفعل المنفي له عموم والعام والخاص من اقسام اللفظ باعتبار الوضع وليس في كلامهم التقييد بوقوع النفي في مقابلة الاثبات واما كون المستفاد مما تقدم ان الاستغراق انما يستفاد من استمرار النفي فلا ينافي كونه مدلولاً عليه بالوضع فان الوضع وقع على ما يقتضيه العقل كما في النكرة المنفية * قال قدس سره كان النفي المورد عليه * بمنزلة الاثبات في انه لا بد من تعقله في نفسه حتى يمكن نفيه اذ لو تعقله من حيث انه بين الطرفين كان آلة للملاحظة فلا يمكن للعقل نفيه ولا اثباته كما يعقل الزوال والافتكاك في نفسه فيورد النفي عليه (قوله و الاصل في الحوادث العدم) فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طار على سبب الوجود (قوله ما فيه من ان المطلوب مقارنة الحال) بزمان العامل لا بزمان التكلم (قوله لكونها مستمرة) لكونها معدولة عن الفعلية اذ الاصل في الحال المفردة ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا يرد ان الاسمية لا تدل على اكثر من ثبوت المسند للمسند اليه كما مر (قوله لعدم دلالتها الخ) لما كان دعوى الاولوية مشتملة على جواز الترك ورجحان الدخول اعاد الدليل المذكور على جواز الترك وضم اليه دليل الرجحان وهو ظهور الاستيناف فسقط ما قبل ان الاولى ترك قوله لعدم دلالتها اذ قد علم ذلك سابقا (قوله حتى ذهب الخ) غاية لقوله دخولها اولى (قوله حتى تدخل الخ) بان تجعل قيدا من قبوده تابعه له (قوله في الاثبات) تخصيص الاثبات بالذكر لانه الاصل والا فالحكم في النفي ايضا كذلك نحو لم يحى زيد وهو يتبسم او وهو متبسم (قوله في ان لا يستأنف الخ) المراد بالاستيناف معناه اللغوي وهو ان لا يكون قيدا لما قبله (قوله وجئت الخ) عطاف تفسيري لغزاه اعدت ذكر زيد (قوله و جرى الخ) عطاف على قوله كان بمنزلة

اعادة اسمه صريحاً فانه تشبيه آخر لقوله هو يسرع بعد تشبيهه بزيد يسرع
(قوله ان لا يبي الجملة الاسمية) سواء كان المبتدأ فيه ضمير ذي الحال او اسمه
الصريح او اسم آخر غير ذي الحال كما علم من الامثلة السابقة (قوله والذي
يلوح الخ) اعتراض على المصنف رحمه الله كما بينه السيد (قوله بمنزلة قولك
جاءني زيد وهو متقلد الخ) الواو في كلا المثالين عاطفة ليكون كل واحد
منهما ابتداء اثبات (قوله وذكر الخ) هذا الذي ذكر في سورة الاعراف لا البقرة
وهو حال من فاعل اهبطوا والخطاب لادم وحواء وابليس (قوله لو اريد
ذلك) اي كون هو فارس في حكم المفرد (قوله بين ذلك) اي كون جاءني زيد
وهو فارس خبثا (قوله فكذا الخبر والنعت) يعني ان الاصل في الخبر والنعت
ان يكون مفردا ومع ذلك اذا وقع الظرف خبرا او نعتا فالأكثر انه مقدر بجملة
(قوله دون الخبر) والنعت كما يدل عليه قول الشيخ خصوصا و ما قبل ان
خصوصا احتراز عما اذا وقع صلة دون الخبر والنعت لبس بشي لانه حيثئذ يشعر
بكون التقدير بالمفرد اصلا فيهما ايضا وهو خلاف الأكثر (قوله والحق)
اي الحق في هذا المقام (قوله وهذا اذا لم يكن الخ) اي كون ترك الواو أكثر
في جملة اسمية يكون الخبر فيها ظرفا متقدما على المبتدأ اذا لم يكن
صاحب الحال نكرة متقدمة بان يكون معرفة او نكرة متأخرة فانه
لا التباس حيثئذ للحال بالصفة عند ترك الواو واما اذا كان نكرة متقدمة سواء
كانت موصوفة كما في المثال الاول او غير موصوفة كما في الثاني فانه يجب فيها الواو
لرفع الالتباس بالصفة (قوله كما في قوله تعالى وما اهلكنا الخ) يعلم من كلامه
ان الجملة في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة وفي قوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها كتاب معلوم حال والفارق وجود الواو
وعدمها واما عند صاحب الكشف ففي كلتا الآيتين صفة والواو زائدة
لتأكيد الصوق كما مر (قوله اما اليجاز والاطناب) في شرح المفتاح
الشريفي لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة للكلام
الواسط فاصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها انتهى
اي من حيث انه مساو لكلامهم وان كان من حيث اشتماله على المزايا معتدا
بها لانه بهذا الاعتبار ايجاز بالقياس الى المتعارف اوالى مقتضى المقام
(قوله من الامور النسبية التي يكون الخ) فائدة التوضيف الاشارة الى انهما
لبسا من الامور النسبية التي تتكرر النسبة فيها فان كلا منهما بالقياس
الى المتعارف اوالى ما هو مقتضى المقام وليس المتعارف وما هو مقتضى

المقام مقبسا اليهما (قوله انما يكون) اى فى الخارج والذهن بالنسبة الى كلام آخر ازيد منه اما محقق او مقدر وكلمة من بعد ازيد واتقص واقل واكثر ليست تفضيلية بل هى صلة للفعل الذى يتضمنه صيغ التفضيل فهى بمعنى اصل الفعل * قال قدس سره و ذلك لان النسبة الخ * لا يخفى ان ما ذكره السيد تحقيق لجواب الشارح رحمه الله فالاولى ذكره فى ذلك المقام والتحصيل عبارة عن التعيين وزوال الابهام * قال قدس سره اولى بذلك * لان الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم فى تأدية المعانى مشهورا بين الناس فهو امر عرفى معروف الوجه معلوم الطريق فناسب ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه ردا الى الجهالة كذا فى شرحه للمفتاح (قوله من الاوساط) قيد بذلك لانه يحمد من البليغ لانه يورده لكونه مقتضى المقام بان يكون المخاطب من الاوساط (قوله يخرجها عن حكم التعيين) بان يكون مطابقا للغة والصرف والنحو مما يتوقف عليه تأدية اصل المعنى (قوله من عبارة المتعارف) المطابق للسياق من المتعارف ولا فائدة فى زيادة العبارة (قوله اى الى كون الخ) المذكور سابقا كونه اقل من عبارة المتعارف الا انه يلزمه كون المتعارف اكثر منه فهو كالمذكور سابقا وانما لم يحمله على ظاهره رعاية لما فى الايضاح والمفتاح حيث وقع فيهما ثم الاختصار لكونه نسبيا يرجع فى بيان دعواه تارة الى ما سبق فانه لو فسر ما سبق بكونه اقل من عبارة المتعارف كان بيان دعوى الاختصار به اثباتا للشيء بنفسه والقرينة على ذلك (قوله واخرى الى كون المقام خليقا) باسطة منه حيث لم يقل كونه اقل مما يليق بالمقام (قوله ولبس المراد الخ) اذ لا معنى لان يقال مرجع كون الكلام موجزا ان يكون المقام خليقا باسطة من المتعارف ولظهوره لم يتعرض له (قوله بحسب مقتضى الظاهر) اى ظاهر المقام قيد بذلك اذ لو كان اقل مما يقتضيه ظاهر المقام وباطنه لم يكن بليغا لعدم مطابقته لمقتضى الحال لا ظاهرا ولا باطنا * قال قدس سره على مناسبة خفية الخ * اعتبر المناسبة الخفية التى تقتضى ذكر المبتدأ اذ لا ذلك لكان الكلام من متعارف الاوساط فلم يكن بليغا فلا يكون موجزا والمناسبة الخفية ان يكون المقصود تحريضهم على اخذ النعم لما رأى فيهم من الكسل وعلامة الامهال وكذا قوله هذا نعم فاغتموه اذا كان المقصود زيادة الحث

والتحريض * قال قدس سره فتأمل * فان الاول يوجد في قد شئت
 والثاني يوجد في هذا نعم ويحتمل في نعم فاعتنوه وهذه الصورة الرابعة
 لم يتعرض له الشارح رحمه الله لظهوره مما ذكره (قوله ثلث منها مقبولة)
 اى في باب التعبير عن المقصود مع قطع النظر عن حال المتكلم من كونه
 بليغا او من الاوساط فلا يردانه لو اريد المقبول مطلقا فالراى والناقص غير
 مقبولين من الاوساط وان اريد من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى
 مقبولين منه مطلقا بل اذا كان لداع (قوله تأدية الخ) زاد لفظ الاصل
 اشارة الى ان المعبر في المساوات والايجاز والاطناب المعنى الاول اعنى المعنى
 الذى قصد المتكلم افادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار
 الخصوصيات فقولنا جاءنى انسان وجاءنى حيوان ناطق كلاهما من باب
 الماواة وان كان بينهما تفاوت من حيث الاجال والتفصيل والقول
 بان احدهما ايجاز والاخر اطناب وهم (قوله ناقص عنه) اى عن مقدار
 اصل المواد اما باسقاط لفظ عنه او بالتعبير عن كله لفظ ناقص عن ذلك
 المقدار فيشمل ايجاز القصر والحذف فقولنا جدا له وشكرا له مساو
 لاصل المراد غير ناقص عنه لان تقدير الفعل انما هو لرعاية قاعدة نحوية
 وهو انه مفعول مطلق لا بد له من ناصب والعرب القبح يفهم اصل المراد
 وهو حده تعالى من غير تقدير وهو متعارف الاوساط ايضا فالقول بانه
 ايجاز عند المصنف رحمه الله تعالى ومساواة عند السكاكى رحمه الله
 تعالى فخالفته مع السكاكى رحمه الله تعالى لا تسمع بدون سند قوى من
 القوم وهم (قوله غير واف بذلك) لان اعتبار الناعم في الاول وفي ظلال
 العقل في الثانى لا دليل عليه (قوله فجعل مطلق العيش) اى من غير
 تقييد بالناعم والشاق حال كونه في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم
 بناء على ان العيش في ظلال النوك لا يكون الا ناعما وكذا العيش الشاق
 المطلق من غير تقييد بكونه في ظلال العقل او غيره كناية عن عيش العقلاء
 بناء على ان العيش الشاق لا يكون الا للعقلاء فيكون كلا القيد مستفادا
 من الكلام بسبب ملاحظة ما اشتهر في العرف فيكون وافيا بما هو اصل
 المراد وهو ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال
 العقل مع اشتماله على لطيفة وهو ان العيش في ظلال النوك لا يكون الا ناعما
 وان العيش لا يكون الا في ظلال العقل هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام

ولا يلتفت الى ما سبق اليه الاوهام (قوله ولا يكون لفظ الزائد متعبنا) مدار
 التعيين وعدم التعيين انه ان لم يتغير المعنى باسقاط ايهما كان فالزائد غير
 متعين و ان تغير المعنى باسقاط احدهما دون الآخر فالزائد هو الآخر
 ولا يعتبر في ذلك كون احدهما متقدما والاخر متأخرا فلا يتوهم ان مينا
 متعين للزيادة لان التكرار حصل به (قوله وهذا انما يصح الخ) لا يخفى
 ان هذا البيان لا يدل على كون الندي زائدا على اصل المراد فان مراد
 الشاعر نفي الفضل عن الامور الثلاثة وانما يدل على عدم صحة ذكر الندي
 وفساده لا على كونه مفسدا الا ان يقال ان مقصود الشاعر ان يهون الموت
 على الناس وانه مما يجب ان يرغب فيه اذ به يظهر الفضل للصفات التي هي
 كمال الانسان ولا شك ان الندي لا دخل لها في ذلك المقصود فذكرها
 زائد على اصل المراد بل مفسده اذ فضلها على عدم الموت (قوله لا يفهم
 من اطلاق الى آخره) فان لفظ الندي لا يكاد يستعمل في بذل النفس ولن
 يستعمل فعلى وجه الاضافة اما مطلقا فلا يفيد الا بذل المال كذا في الايضاح
 ويمكن ان يريد بذل النفس مطلقا من غير تقييد بكونه الخوف او للحياء
 او طلب رضا المحبوب او الخلاص من المرض والفقر (قوله وهذا بعينه
 معنى الشجاعة) اشارة الى ان الشجاعة ههنا لبس عبارة عن الملكة
 المخصوصة بل اثرها اعني الاقتحام في المعارك وعدم التحرز عن الامور
 المهلكة فانه الذي يفهمه اهل اللغة والعرف ولذا قال سابقا هان عليه
 الاقتحام في الحروب والمعارك (قوله يفتقر الى التأكيد) لدفع التجوز
 بالابصار والسماع عن العلم بلا شبهة وبالضرب عن الامر به (قوله
 فعناه الخ) اي لبس التقييد فيه للتأكيد بل للتأسيس (قوله لانها الاصل
 الى آخره) فيه ان المقبس عليه على ما اختاره المصنف هو اصل المراد
 فالوجه انه قدمه لقلة مباحثه ولك ان تقول انها الاصل والمقبس عليه
 عند السكاكي رحمه الله تعالى وهذا القدر كاف للتقديم (قوله شبهه بالليل
 لا بالصبح) قوله فصار اي الهارب واصلا الى اقصى الارض (قوله من
 غير ان يتوقف عليه الخ) فان معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام وكذا مفهوم
 الجزء من المصراع الاول (قوله اطنابا) اي ان كان لفائدة (قوله يكون
 تطويلا) ان لم يكن فيه فائدة اصلا والمراد بالتطويل المعنى اللغوي اي الزائد
 لالفائدة وان كان متعبنا (قوله بان مثل هذا الشرط) وهو ما يكون بان
 الوصلية لا يحتاج الى الحذف لانه حاله قد مر تحقيقه (قوله لان المراد به الخ)

زاد لفظ المراد إشارة الى ان مدلول قوله تعالى في القصاص حيوة ذلك
فلفظه يسير ومعناه كثير ولو قيل لان الانسان اذا علم الخ كان المتبادر انه
دليل على تضمن القصاص للحيوة فاقبل ان هذا دليل على دعوى ان
في القصاص حيوة لبس بشي ولو كان هذا موجبا لايجاز لكان كل دعوى
نظرية ايجازا (قوله لكان تطويلا بالمعنى اللغوي) اذا الفعل متعين للزيادة
(قوله اي من قوله لكم في القصاص الخ) الظاهر ان يقول اي من قوله
القتل اني للقتل بان يكون كلمة من صله لقله الا ان الشارح رحمه الله تعالى
راعى مطابقة ما في الايضاح فان من فيه ظرف مستقر وقع حالا من ضمير
يناطره حيث قال ان عدة حروف ما يناطره منه وهو في القصاص حيوة
عشرة وعدة حروفه اربعة عشر (قوله والنص على المطلوب) اي
التصريح به فيكون اذ جر عن القتل بغير حق لكونه ادعى الى القصاص
كذا في الايضاح (قوله الفن الثاني علم البيان) قد مر تحقيق التعريف
اللامى وبيان المراد من المبدأ والخبر وبيان صحة الجمل بالامزيد عليه
(قوله من علم البلاغة) اي من علم له مزيد اختصاص بالبلاغة كما مر
في المقدمة (قوله ومحتاجا اليه الخ) لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ
في مفهومها وهو لا يتيسر لغير العرب العرباء الا بهذا العلم قال الشارح
رحمه الله تعالى في آخر المقدمة انه لم يبق لنا ما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز
عن الخطأ في التأدية وتميز السالم عن التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد
المعنوي فست الحاجة الى علم يحترزه عن الخطأ وعلم يحترزه عن التعقيد
المعنوي ليتم امر البلاغة فوضعو لذلك على المعاني والبيان وسموها
علم البلاغة فاقبل انه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لا تتم بلاغة
الكلام بدون اعمال علم البيان اذا الكلام المركب من الدلالات المطابقة
لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذا الحاجة الى البيان للدلالة
المطابقة كما ستعرف فلبس بشي لان المقصود اجتناب بلاغة الكلام
الى علم البيان لا الى اعماله ولا شك ان الاحتراز عن التعقيد المعنوي
لا يمكن بدون علم البيان (قوله وهو علم) لا يخفى ان المراد من علم البيان
في قوله الفن الثاني علم البيان القواعد فاذا اريد بقوله علم به المنكبة
او ادراك القواعد لابد من القول بالاستخدام في ضمير هو (قوله يطرق
مختلفة) فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة

فيمكن ايراده بعبارات مختلفة في الوضوح (قوله اراد بالعلم الخ) العلم
 حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا
 او حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء
 وهو الملكة كذلك والشارح رحمه الله تعالى اختار جملة على المعنيين
 الاخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق وما قبل انهم لم يقصدوا تقدير
 المضاف اليه بل بيان حاصل المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق
 بالقواعد بل على ادراكها فليس بشئ لان ذلك الاطلاق في اسماء العلوم
 المدونة لا في لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفتاح المحوي يطلق
 على القواعد المخصوصة وعلى ادراكها وعلى الملكة التابعة لادراكها
 وكذا لفظ العلم يطلق على العلوم وعلى ادراكها وعلى ملكة استحضارها
 ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل او المسائل المعلومه عن الادلة
 او الملكة الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر ان علم المسائل
 بدون الدلائل يسمى تقليدا لا علما فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين
 الاولين ولا علم ارباب السليقة على التقدير الثالث (قوله اي ادراكها)
 على ان يكون المبادئ التصورية داخلية في العلم او الاعتقاد بها على تقدير
 عدم دخولها * قال قدس سره ومع ذلك فقد ساعد القوم الخ *
 دفع لما يترأى من انه اذا لم يكن مباحث المجاز المفرد تساعده فكيف جملة
 على ذلك بانه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هناك * قال قدس
 سره ينبغي ان يتأخر الخ * قبل تأخير علم البيان من علم المعاني في الاستعمال
 واجب قطعا لان علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص وهي انما تحصل
 بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك التعريف بعد اعتبار
 تأخره الاستحسانى والا فهو عبارة عن اراد المعنى الواحد مطلقا بعبارات
 مختلفة الدلالة الا ترى ان اكثر المجازات والكنيات انما هو في المعاني الاولى
 * قال قدس سره فان هذه * اى رعاية المطابقة كالاصل في المقصودية
 لان المقصود افادة المعاني التى روى فيها المطابقة وتلك اى رعاية مراتب
 الدلالات في الوضوح والخفا فرعها لانها اعتبرت لاجلها * قال قدس سره
 عن افادة * التراكيب لخواصها اى للمعاني المشتملة على الخواص الا ان المعاني
 الاولى لما كانت ساكنة عن نظرهم قصر واى افادة على الخواص
 قال العلامة في شرح قوله اراد المعنى الواحد الخ وهو ما يقتضيه الحال

بحسب المقامات كاقترانها بالنسبة الى من ينكر كون زيد مضيا فاجلة
مفيدة لرد الانكار سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة او اوضح او خفية
او اخفى نحو ان زيد المضيا فاولكثير الرماد او لمهزول الفصيل او الجبان
الكلب وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان الشائع في اعتبار البلغاء المجازات
والاستعارات والكنيات في المعاني الاصلية للتراكيب البليغة وذلك مما يبحث
عنه في البيان لان هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة ومرجع البلاغة فيحصر
في العلمين بل نقول لا يظهر جريان كثير من انواع التشبيه والكناية
والاستعارة كاتمثلة في الخواص (قوله واراد الخ) قال العلامة وانما وجب
تفسير المعنى الواحد بمعنى من المعاني التي يقتضيها الحال بحسب المقام
لكون علم البيان اخص من علم المعاني لان هذا ذكر المعنى الذي يقتضيه
الحال وذلك اراد ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو فسر بما هو اعم من المعنى
الذي يقتضيه الحال لما بقي اخص لوجوده حيثئذ بدون المعاني (قوله
يقتدر بها الخ) صفة للملكة واصول على سبيل التنازع وهو بالنسبة الى ملكة
تصريح بما علم ضمنا بقوله اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها الخ (قوله على اراد
الخ) اي على معرفة اراد بدليل قوله فلو عرف من لبس له هذه الملكة الخ
وفيه اشارة الى ان معرفة الاراد المذكور لا يجب ان يكون بالفعل بل القدرة
النامية على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة الحصول الى القاعدة
التي كانت حاصلة عنده وبما حررنا لك اندفع ما قيل ان الاولى ان يقول
يعرف بدل يقتدر ليوافق المتن وان القدرة على الاراد المذكور ليست بلازمة
لما ان كثيرا من مهرة هذا الفن لا يقدر ون على تأليف كلام بليغ (قوله
كل معنى الخ) يعني ان الكلام في المعنى للاستغراق العرفي اذ لا عهد وامتناع
الحقيقي وهو ظاهر والجنس للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة
اراد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان (قوله ان يورده بالفاظ
مترادفة) اي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع اجزائها الفاظ مترادفة
(قوله لا يكون ذلك الخ) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع الفاظها
لا يكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت الواقع بينها باعتبار الالف
بعض الالفاظ وكثرة دورها يوجب تفاوت في تدكير الوضع وكذا اشراك
بعضها بوجوب الاحتياج فند الى دفع مراعاة الغير في تعيين المراد لافي الفهم
(قوله ومعنى اختلافا الخ) فيه اشارة الى ان ملكة اراد المعنى الواحد

في تراكيب منساوية في الوضوح لبس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت
 في مراتب البلاغة (قوله يخرج ملكة الاقتدار الخ) اي يخرج عن ان تكون
 داخلة في علم البيان وجزأ منه و الا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد خارجة
 عن كونه ماصدق عليه بعموم المعنى (قوله اولى من تعريفه الخ) لان المعرفة
 المذكورة ثمرة علم البيان فلا بد من القول بذكر المسبب و ارادة السبب (قوله
 يلزم من العلم به) اي من حضوره في الذهن والاتفات اليه حضور شيء اخر
 والا يلزم ان لا يبقى الدليل بعد ان يلزم من العلم به العلم بشيء اخر دليلا (قوله
 كدلالة الخطوط الخ) اشار بآراء المثاليين الى انحصار الدلالة الغير اللفظية
 في الوضعية و العقلية و به صرح السيد في حواشي المطالع و قال المحقق
 الدواني ان الطبيعية منها ايضا تتحقق كدلالة بعض الاوضاع العارضة
 لوجه المتألم و حاجيه على شدة الالم و دلالة حرة الوجه على الخباله
 و الصفرة على الوجع و حركة النبض على المزاج الخصوص الى غير ذلك
 و لعله قد س سره اراد ان تحققها للفظ قطعي فان تلفظ اخ لا يصدر
 عن الوجع و كذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها
 الى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها
 بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك العوارض منبعثة عن الطبيعة
 بواسطة الكيفيات النفسانية و المزاج الخصوص فيكون الدلالة طبيعية
 و يجوز ان تكون آثار النفس تلك الكيفيات النفسانية و المزاج فلا يكون
 للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية و بهذا تبين الفرق بين
 العقلية و الطبيعية فان العلاقة في الاولى التأثير و في الثانية الايجاب و التأثير
 اقوى من الايجاب و اندفع ما قيل ان الدلالة الغير الوضعية محتاجة الى
 العلاقة و الملازمة بين الدال و المدلول فلا وجه لاجراء الطبيعة من
 العقلية (قوله اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع) الطبع و الطبيعة
 او الطباع بالكسر في اللغة السجية التي جبل عليها الانسان كما في القاموس
 و في الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان بشعور
 اولي و على الحقيقة فاذا اريد به طبع اللفظ فالمراد به المعنى الاول فان
 صورته النوعية او نفسه تقتضي التلفظ به عند عروض المعنى و اذا اريد به
 طبع اللفظ اي طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثاني و اذا اريد به طبع السامع
 فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ

الادراك اى النفس الناطقة او العقل وقد ذكر الوجوه الثلاثة في حواشى المطالع واقتصر الشارح رحمه الله على الوجه الاول لانه اظهر (قوله كدلالة اخ) بفتح الهمزة وتشديد الخاء المعجمة على ما فى حاشية شرح الشمسية وبضم الهمزة وتشديد الخاء المعجمة على ما فى حواشى المطالع واما اح اح بالخاء المهملة وفتح الهمزة اوضحها فلاذى الصدر * قال قدس سره لا بدلالة اللفظ * اى فقط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة يجمع العلم بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقين حيث اذا واصلنا ان قلنا بعدم مجامعة العليين بناء على ان المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل فقوله فى حواشى الشمسية لتظهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى آشكار شدن وعلى الثانى بمعنى يبدأ شدن * قال قدس سره ان الفهم صفة السامع * بناء على ان المتبادر هو المصدر المبنى للفاعل * قال قدس سره بان الدلالة الخ * يعنى ان الدلالة رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هى الوضع الا ان الاولى قائمة بمجموعها والثانية بالواضع * قال قدس سره اذا قبست الخ * فان النسبة بين المنتسبين يجوز انتسابها الى كل واحد منهما * قال قدس سره واذا قبست الى اللفظ كانت مبدأ وصف له * لبس فى عبارة المحقق كانت مبدأ وصف له فانه قال اذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول لهذا اللفظ بمعنى كون المعنى منفهما عند اطلاقه وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة انتهى وانما اخذه السيد من قوله لازم لهذه الاضافة كما صرح به فى حواشى المطالع لكن كتب ذلك المحقق فى حواشيه على شرح المطالع على قوله واذا نسبت الخ الدلالة نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولا شك ان النسبة تكون متنسبة الى كل واحد من المنتسبين فهذه النسبة ان اضيفت الى المعنى يكون مدلولاً وان اضيفت الى اللفظ يكون اللفظ دالاً وكلاهما لازم للدلالة فامكن ان يعرف بايهما كان انتهى وهذا هو الحق اذ لو كانتا مغايرتين لتلك النسبة بالذات لا يمكن التعريف بشئ منهما لعدم صحة الجمل ولا يمكن حمل عبارة السيد على هذا بان يراد كان مبدأ وصف مغاير بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده فى حواشى المطالع * قال قدس سره وكلا الوصفين لازم * لتلك الاضافة محمول

عليه لكونهما في الحقيقة تلك النسبة فيقال الرابطة المخصوصة بينهما
هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى بحيث يفهم من اللفظ * قال قدس
سره بان المفهومية الخ * يعني لانسلم انه تعريف بلازمها بالقياس الى المعنى
فان اللازم كون المعنى بحيث يفهم منه لا المفهومية فانها صفة للمعنى
كما ان الفاهمية صفة للسامع والحاصل من جعل الفهم المصدر المبني
للمفعول المفهومية لا كونه بحيث يفهم من اللفظ فلا يفيد التحقيق المذكور
في دفع الاشكال * قال قدس سره فالجواب هو ما ذكره * هذا انما يتم
لو كانت المفهومية عين كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ اما اذا كانت
غيره فلا * قال قدس سره وان كانت نسبة الخ * لا يخفى ان القائم باللفظ
هو الدلالة المخصوصة اعني الدلالة المقبسة الى اللفظ لا الدلالة مطلقا
* قال قدس سره كما يدل عليه اشتقاق الدالاه كما انه يشتق من الدلالة الدال
بمعنى القيام كذلك منه يشتق المدلول بمعنى الوقوع وكما يسند الدلالة الى اللفظ
بصبغة المعلوم يسند الى المعنى بصبغة المجهول هكذا يستفاد من كلام
ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع حيث قال لانسلم ان الفهم
المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم
بطريق الاسناد فان الفهم من حيث الاسناد اى القيام صفة الفاهم ومن
حيث التعلق اى الوقوع صفة المعنى كما ان الضرب من حيث الاسناد
صفة الضارب ومن حيث الوقوع صفة المضروب * قال قدس سره
فهو ظاهر البطلان * لان صفة الشئ لا تصير صفة الآخر باعتبار
تقييدها بقيد والجواب ان تعلقه باللفظ غيره من الوصف الحقيقي الذى
كان للسامع او المعنى وجعله صفة اعتبارية للفظ لصيرورته بعد اعتبار
التعلق وصفا بحال متعلقه وهو امر اعتبارى قال الشارح الجامى فى شرح
قوله ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف
يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مرت برجل حسن
غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا * قال
قدس سره نعم يفهم من تعلقه الخ * بأبى عن هذا التأويل جعلهم
الوصف بحال المتعلق فاما من النعت فانه ما يدل على معنى فى متبوعه
لا ما يدل على معنى هو ملزوم لما فى متبوعه (قوله صفة فى كثير من النسخ)
صفة من الوصف والنسخة التى عليها خطه رحمه الله تعالى صيغة

من الصوغ (قوله وهذا مثل قولهم الخ) اى على تقدير كون التعريف على ظاهره بان يكون العلم اضافة يرد عليه ان الحصول صفة الصورة والعلم صفة العالم فلا يجوز تعريفه به والجواب ان الحصول وان كان صفة الصورة لكن حصول الصورة في العقل صفة العالم (قوله على تمام ما وضع له) ذكر لفظ التمام للاحتياط ولحسن مقابلة الجزء والا فيكفى على ما وضع له (قوله من جهة ان العقل الخ) اى من جهة هي منشأ الحكم العقل سواء تحقق الحكم بالفعل اولا (قوله ونخص الاولى الخ) نقل عنه اى نقيده الاولى بالمطابقة اى بالتقييد الاضافى لا الوصفى انتهى ويعلم منه ان لفظ تخص من الخصوص لا من الاختصاص فانه حينئذ معناه يخص الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله واريد به الكل واعتبر الخ) انما اعتبر ارادة الكل واعتبر دلالة على الجزء بالتضمن ليطهر نفي كونها مطابقة وثبوت كونها تضمنا فانه حين عدم ارادة الكل وعدم اعتبار دلالة على الجزء بالتضمن يصدق على دلالة على الجزء انها تضمن ومطابقة معا بجهتين (قوله فالجواب الخ) هذا الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز في التعريف بل لا بد فيه من المبالغة في رعاية القيود وذكر في المختصر ان قيد الحثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرته وانسياق الذهن اليه فلعل ما ذكره ههنا بالنظر الى مطلق القيد وما ذكره في المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحثية فلا تخالف بينهما وخلاصة الجواب ان قيد الحثية معتبر والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف فاورد عليه من انه حينئذ لا يحصل تعيين الدلالة المعتبرة عندهم في التعريف ويختل التقسيم لانه ضم القيود المتخالفة واذا لم ترع تلك القيود على ما ينبغي يختل وهم وكذا ما قيل ان اعتبار الحثية في تعريف الدلالات يبطل انحصار الدلالة الوضعية في الثلث لان دلالة اللفظ الموضوع للتضايقين على احدهما بواسطة انه لازم الاخر لبس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزءا اخر فلا تكون تضمنا ولا التزاما لانه لبس خارجا عن الموضوع له لان المتضايقين يعقلان معا ولا يمكن ان يعقل احدهما بواسطة انه لازم للاخر على ان المقسم الدلالة

الوضعية فلا بد من اثبات لفظ وضع للتضايقين (قوله لما كانت وضعية كانت متعلقة) بإرادة الالفاظ اثبت هذه الملازمة بوجهين الاول ان الدلالة الوضعية انما هي بتذكر الوضع و بعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه فلامعنى لفهمه من اللفظ الافهمه من حيث انه مراد المتكلم ولبس بشئ لان المراد من الفهم في تعريف الدلالة مجرد الالتفات الى المعنى لا حصوله بعد ان لم يكن فلامعنى لقوله فلامعنى لفهمه من اللفظ الافهمه من حيث انه مراد والثاني ما ذكره صاحب المحاكمات وهو ان الغرض من اللفظ تأدية ما في الضمير وذلك يتوقف على ارادة الالفاظ فلامعنى من اللفظ لم يكن له دلالة عليه وفيه ان الغرض تأدية المعاني التركيبية فيتوقف على ارادتها لاعلى ارادة معاني الالفاظ المفردة (قوله لان قانون الوضع الخ) فيه انه لو كان قانون الوضع ما ذكره لما ذهب الشافعية الى جواز استعمال المشترك في المعنيين و لما ذهب السكاكي رحمه الله الى ان مدلول المشترك ان لا يتجاوز المعنيين (قوله فاللفظ ابدال ايدل الاعلى معنى واحد الخ) هذا الكلام نص على ان مطلق الدلالة مشروط عند هذا المجيب بالارادة * قال قدس سره منقولا عن الشفاء * عبارته تدل على اعتبار ارادة الدلالة في الوضعية لاعلى اعتبار ارادة المدلول فانه قال في بحث تعريف المفرد لبيان ان تعريفه بما لا يدل جزؤه على شئ كما وقع في التعليم الاول و تعريفه بما لا يراد بجزئه جزء معناه في المسأل واحد ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولو لا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يتجاوز به بل انما يدل بارادة الالفاظ فكما ان الالفاظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على الدينار فيكون دلالة كذلك اذا اخلاه في اطلاقه عن معنى بقى غير دال واذا كان كذلك فالتكلم باللفظ المفرد لا يريد ان يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا ايضا يريد بجزئه الدلالة على معنى اخر من شأنه ان يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة دالا على شئ حين هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالقوة حين يجد الاضافة المشار اليها وهي مقارنة لارادة القائل دلالة انتهى فالظاهر انه اشارة الى ما سيجي من ان دلالة الالفاظ لذاته باطلة فلا بد لها من مخصص والمخصص هو الواضع ومخصص وضعه لهذا دون ذلك ارادة الواضع فالمراد من الالفاظ الواضع لانه الالفاظ اولا وفيه اشارة

الى ان الوضع يستفاد من ارادة الواضع دلالة اللفظ على المعنى باستعماله
فيه من غير قرينة ولبس ذلك منصوصا منه وهذا حق وما ذكره صاحب
شرح الاشارات فاورد عليه صاحب المحاكات ما ذكره الشارح بقوله وفيه
نظراخ * قال قدس سره واطلق اى العلامة الطوسي لكن اخر كلامه
بدل على ان المراد الدلالة المطابقة كما لا يخفى على الناظر فيه * قال قدس
سره لكن بعض المحققين * وهو صاحب المحاكات * قال قدس سره
فكان الناقل * انت خير بانه لو اعتبر الارادة في الدلالات الثلاث لم يتحصر
الدلالة الوضعية في الثلاث لانه حين اطلاق اللفظ على الكل والمزوم
يفهم الجزء واللازم ولبس هذا الفهم شيئا من الدلالات الثلاث لعدم الارادة
فالحق ان من اطلق الدلالة اراد منه اعتبار الارادة اعم من ان يكون
اصالة او تبعا ومن قيدها بالمطابقة اراد منه اعتبارها اصالة قال القولين
واحد والاختلاف في العبارة وما فهمه الناقل المجيب توهم قال قدس
ان حل كلامه على التقييد * قد عرفت ان عبارة المجيب نص في الاحتمال
الثاني فذكر هذا الاحتمال لتبكيته وبيان انه لا يمكن ان يجيب بتغير العبارة
السابقة * قال قدس سره لان تلك الدلالة * لا يخفى ان اللازم احدا الامرين
اما بطلان الاستلزام المذكور او انتقاض حدى التضمن والالتزام فجعل
احدهما لازما والاخر دليلا على اللزوم لا وجه له * قال قدس سره لاستلزامهما
الدلالة المطابقة * فيه انه يجوز ان يكون استلزامهما للمطابقة باعتبار
ان الدال باحدهما صالح لهذه الدلالة ايضا في الجملة كما اشار اليه الشارح
رحمه الله تعالى في شرح الشمسية * قال قدس سره واعلم انه حرف الخ *
حاصله ان اشتراط الارادة في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض
باجتماع الدالتين غير نافع في دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح
رحمه الله تعالى حرف لا الكلام فجعل الكلام المذكور في جواب اعتراض
الاجتماع جوابا عن الانتقاض * قال قدس سره توقف على الارادة *
فلانسلم قوله بل يدل عليه دالتين احديهما تضمن والاخرى مطابقة
وكذا الحال في اللازم واما قوله ولانسلم ايضا انه اذا اطلق فتام لتحقيق
ارادة المعنى المطابق (قوله لاسميا) في التضمن والالتزام فان توقفهما
على الارادة اظهر بطلانا لصيرورتها عند تعلق الارادة بهما مطابقة
وانما قال كثير لان بعضهم ذهب الى انها فهم الجزء واللازم بعد فهم

حرف الكلام نسخة

الكل وفهم الملزوم كما سيجي بيانه (قوله في ضمن الكل الخ) فان الكل
يتمتع حصوله في الذهن والخارج بدون حصول الجزء وكذا اللازم البين
بالمعنى الاخص لا يمكن حصوله في الذهن بدون حصول الملزوم فيه فهذان
الحصولان الضمانيان هما التضمن والالتزام (قوله صارت الدلالة عليهما
مطابقة) ان قلنا ان هذه الدلالة هي الدلالة التضمنية فعناه صارت تلك الدلالة
التي كانت ضمنية بعينها مطابقة لصيرورتها قصدية وعدم بقائها ضمنية
وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة عند الارادة دلالة اخرى لان المعنى التضمني
والالتزامي صار ملتقا اليه مرة اخرى بعد تعلق الارادة فعناه حصلت
الدلالة عليهما مطابقة وبما حررنا لك ظهر ان الاعتراض الذي ذكره
السيد بقوله واما قوله واذا قصد باللفظ الخ فباطل الى آخره مندفع لانه
ان اراد بقوله الاول باق على حاله باق بعينه لم يتغير اصلا فباطل لصيرورته
قصدية بعدما كان ضمنيا وان اراد انه باق على حاله من حيث الذات فسلم
لكنه لا ينفع في كونه دلالة تضمنية والتزامية لانتفاء كونه ضمنيا على اننا لنسلم
بقاء اصل الفهم ايضا لانه حصل بعد تعلق الارادة ففهم آخر غير الفهم
الذي كان ضمنيا وكذا يرد على قوله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها
بالفهم انه ان اراد انه لا تعلق لها بالفهم قصد اعم من نوع لان صفة القصد
انما حصل لها بالقرينة وان اراد انه لا تعلق لها باصل الفهم فسلم ولا ينفع
لان الفهم القصدى هي المطابقة وبما ذكرنا ظهر ان القرينة في المجاز
لفهم المعنى المجازي اعني فهم الجزء واللازم من حيث انه مراد فهي
جزء مقتضى واولا القرينة فيه لم يفهم المعنى المقصود وفي المشترك دفع
المراجعة فان المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق المقتضى وهو العلم بالوضع
والقرينة ندفع المانع وهو ليس جزأ من المقتضى وسيجي هذا الفرق
في بحث المجاز مفصلا في كلام السيد * قال قدس سره وما ذكره الخ *

بيان لبطلان اللازم في نفسه بعد ابطال الملازمة المستفادة من قوله
واذا قصد باللفظ الجزء او اللازم صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمن
او التزاما يعني ان صيرورة الدلالة على الجزء او اللازم مطابقة لا تضمن
او التزاما باطلة في نفسها مع قطع النظر عن لزومها للشرط لتوقفها
على المقدمات المنوعتين بتحقيق المطابقة على المقدمة الاولى وانتفاء
التضمن والالتزام على المقدمة الثانية * قال قدس سره موضوع براء

المعنى المجازى * وضعنا نوعيا فانه لا بد في المجاز من اعتبار الواضع للعلاقة
 الصحيحة له بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له كذا
 في حاشية المطالع * قال قدس سره فلان الوضع المعتبر * اى في تعريف
 الحقيقة والمجاز تعيين اللفظ بنفسه اى بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع له
 بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له مجازا لا تعيينه بازائه مطلقا سواء
 كان بنفسه او بقرينة * قال قدس سره بل بقرينة شخصية * اى في المجاز
 الشخصى كالاسد المستعمل في الشجاع بقرينة في الحمام او نوعية اى في المجاز
 النوعى كما يقال لفظ الكل يستعمل في الجزء بقرينة مانعة عن ارادة الكل
 والجواب منع بناءه على المقدمتين اما منع بناء كونها مطابقة على الوضع
 النوعى فلان من قال يكون هذه الدلالة مطابقة لم يفسرها بدلالة اللفظ
 على ما وضع له بل بدلالته على تمام المعنى اى ما عني باللفظ وقصده صرح به
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشرح حيث قال اذا استعمل اللفظ
 في الجزء او اللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن تضمنا او التزاما
 بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى اى ما عني باللفظ وقصده لكن
 ابتناء كونها مطابقة على اعتبار الوضع النوعى مصرح به في شرح
 المطالع وشرح الرسالة الشمسية للشارح رحمه الله تعالى فالجواب
 ان القرينة الشخصية او النوعية انما هي شرط الاستعمال وليست بمعتبرة
 في الوضع فان الوضع النوعى على ما فسر السيد في حاشية المطالع
 لم يعتبر فيه وجود القرينة واما منع بناء كونها تضمنا او التزاما على المقدمة
 الثانية فلانه مبنى عنده على عدم كون فهم الجزء او اللازم في ضمن فهم الكل
 او الملزوم لاعلى انه اذا دل اللفظ عليه مطابقة لا يدل عليه تضمنا او التزاما
 فتدبر فانه قد خفي كلام الشارح رحمه الله والسيد قدس سره في هذا المقام فخذ
 ما آتيتك وكن من الشاكرين (قوله وقد صرحوا بالخ) الواول للحال وهو بيان
 لبطلان اللازم (قوله سلمنا جميع ذلك) اى سلمنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة
 وان التضمن والالتزام ليس فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم
 وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم لا تصير الدلالة عليهما مطابقة
 وامتناع اجتماع الدلالات مع مخالفته لما صرحوا به من الالتزام لكنه
 لا يفيد في دفع الانتقاض فاندفع ما قيل ان من جملة الاعتراضات السابقة
 امتناع اجتماع الدلالات فاذا ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجمع مع ما ذكره

القوم من استلزام التضمن والالتزام للمطابقة فان المسلم ما هو الممنوع سابقا
وليس الا استلزام المذكور ممنوعا سابقا بل دليل على بطلان امتناع
الاجتماع (قوله لا يظهر الخ) اي نظرا الى نفس الاطلاق وتعرفات
الدلالات الثلاث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى استلزاميهما
للمطابقة فاندفع اعتراض السيد على ان الاستلزام عنده باعتبار الصلاحية
كما مر * قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ * فيه ان عبارته
صريحة في انه يكفي في الالتزام فهم الخارج من لفظ المسمى والانتقال
منه اليه سواء كان بسبب اللزوم الذهني او بغيره من القرائن كما في الاستعارة
التهكمية والتعليجية واليه ذهب الفاضل النستري ومشله باطلاق
المطمين من الارض وارادة البراز نعم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بان
يحمل اللزوم الذهني على اللزوم البين وغيره على اللزوم في الجملة بسبب
القرائن لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الشارح رحمه الله والاظهر
وانما كان ما ذكره اظهر لانه لا بد له من اللزوم في الذهن في الجملة لينتقل
من مسمى اللفظ اليه ولانه موافق للمشهور من ان اللزوم البين شرط
في الدلالة الالتزامية عند المنطقيين وليس بشرط عند اهل العربية
والاصول (قوله مثل هذا اللزوم) اي هذا اللزوم وما يؤدي مؤداه (قوله
ولجرح كثير من معاني المجازات) وهي ماعدا الجزء واللازم البين بالمعنى
الاخص * قال قدس سره اعلم ان من فسر الخ * اي التحقيق في هذا
الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فمن اخذ في تفسيرها
متى اطلق الدلالة على الكلية اشترط اللزوم الذهني بمعنى امتناع الانفكاك
في التعقل ومن اخذ في تفسيرها اذا اطلق الدلالة على الجزئية لم يشترط
ذلك اللزوم بل اللزوم في الجملة * قال قدس سره بل الدال عليها عنده
المجموع * والمجزؤ هو اللفظ بدون القرينة لانه المستعمل في غير ما وضع له
لا المجموع * قال قدس سره ومن قرائنها الحالية او المقالية * التي بلغ
بسببها المعاني الالتزامية بمرتبة امتناع الانفكاك عن المسمى * قال قدس
سره هذا هو المناسب لقواعد اصول العربية * لانهم يبحثون عن
المجازات والكنايات التي فيها الانتقال بابعد وجه * قال قدس سره
ولاول انسب لقواعد المعقول * فان قواعد كلية وانما قال انسب لان
مباحث الالفاظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقف الافادة والاستفادة

عليها فلا بأس بمخالفتها للقواعد في الجزئية والكلية (قوله ممايتأتى فيه
الوضوح والخفاء) اى بالطريق الذى قرره وهو ما سيجى من انه يجوز
ان يكون للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب من بعض بواسطة قلة
الوسائط فيكون اوضح لزوماله فاندفع ما قبل ان مراد الشارح رحمه الله
بقوله بل لم يكن دلالة الالتزام دلالة الالتزام الذهني بلا واسطة فلا يرد
الاعتراض الذى اورده السيد بقوله فيه بحث لان لازم اللازم الخ على ان
عدم تأتى الوضوح والخفاء في الالتزام الذى بلا واسطة لا يضرنا لان
المقصود انه يتأتى الوضوح والخفاء في الدلالة الالتزامية لا في الدلالة
الالتزامية التى بلا واسطة * قال قدس سره * لان لازم لازم الشيء المراد به
اللازم البين بالمعنى الاخص لان الكلام فيه حيث فسر الشارح
رحمه الله بقوله ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى
* قال قدس سره وان كان لازماله * اى على تقدير فرض كونه
لازما للشيء وانما قال ذلك لان المستلزم لتصور اللازم الثانى انما هو
تصور اللازم الاول مخطرا واللازم من تصور المسمى هو تصور اللازم
الاول تبعاً فلا يكون تبعاً فلا يكون اللازم الثانى لازماً للشيء وفى ان
الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن لازم لازم الشيء لازماً للشيء بل لازمه
كان دلالة لفظ الشيء على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه
بطريق الاولى * قال قدس سره يتفاوت الدلالة * فيه انه ان اراد
تفاوتها بوجود الواسطة وعدمها فسلم لكن لا ينفك وان اراد تفاوتها
في الوضوح والخفاء فلا نسلم ذلك لان التفاوت في الوضوح والخفاء
بالسرعة والبطؤ وههنا فهم المسمى وفهم اللازم الاول وفهم اللازم
الثانى في زمان واحد نعم يتم ذلك لو كانت تلك الافهام والملاحظات
مرتبة في الزمان * قال قدس سره وايضا ينتقض هذا الحكم الخ *
وذلك لان كل واحد من الجزء وجزء الجزء لازماً لفهم الكل بالمعنى الاخص
مع انكم قلتم انها يتأتى فيها الوضوح والخفاء * قال قدس سره وله فيها
كلام * اى في تصوير الوضوح والخفاء فيها وهو قوله قلنا الامر كذلك
لكن القوم الخ (قوله لان السامع ان كان الى آخره) وكذا بوضع الهيئة
التركيبية فلا يرد انه يجوز ان يكون عالماً بوضع الالفاظ ويكون الوضوح
والخفاء في الكلام بواسطة التعقيد اللفظي الحاصل من تقديم بعض

المعمولات على الآخر لان ذلك الخفاء والوضوح بسبب عدم علم السامع
 بوضع الهيئة التركيبية على المقصود انه لا يتأتى بالدلالة الوضعية مع بقاء
 فصاحة الكلام (قوله تتوقف الفهم على العلم بالوضع) فان قيل
 الموقوف على العلم بالوضع الفهم بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم
 منه المعنى عند العلم بالوضع فلا يلزم من نفي الفهم نفي الدلالة قلت المراد
 بالدلالة في قوله لم يكن دالا عليه لم يكن المعنى مفهوما بالفعل كما اشار اليه
 الشارح رحمه الله تعالى بقوله وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من
 المراد فأت ذلك المعنى (قوله وعلى التقديرين) اى السلب الكلى والسلب
 الجزئى يصدق رفع الايجاب الكلى فلذا قال لا يكون كل واحد دالا
 وقوله ويحتمل ان يكون اى يحتمل عدم كون كل واحد منها دالا ويحتمل
 ان يكون بعضها دالا فهو معطوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقييد
 بقوله وعلى التقديرين اى على التقيد والمقيد لاعلى المقيد اذ لا احتمال على
 شئ من التقديرين لتعيين السلب الكلى والجزئى والمقصود منه اثبات
 قوله دون ان يقول لم يكن واحد منها اى قولنا لا يكون كل واحد دالا
 يحتمل ان يكون بعضها دالا بخلاف قولنا لم يكن واحد منها دالا والاولى
 تركه لتمام المقصود بدونه (قوله فليتأمل) لعل هذا اشارة الى انه انما يتم
 على مذهب من يقول ان المسند اليه المسور بكل اذا اخرج يفيد سلب العموم
 واما على مذهب الشيخ عبد القاهر من انه اذا اخرج عن اداة النفي وما فى
 معناها يفيد النفي عن الكل مع بقاء اصل الفعل فلا يصح وذلك ظاهر
 (قوله وقريب منه) اى الجواب الاول بحسب التغاير بالاطلاق والتقييد
 والثانى بحسب التغاير بالزمان وكل منهما يستلزم الآخر (قوله على الحس
 اى الخيال) قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الخ لا يخفى ان اللازم
 حيث انه لازم لا دلالة له على الملزوم وان دلالة الالتزام هو الانتقال
 من الملزوم الى اللازم دون العكس فلا بد من اعتبار كون تلك اللوازم ملزومات
 فى الذهن وحيث يكون داخلا فى قوله وكذا اذا كان لشيء ملزومات
 فالاولى الاقتصار عليه والجواب بان المراد بالملزوم واللازم ههنا المتبوع
 والتابع فمع كونه خروجاً عن السابق واللاحق لكون المراد فيهما المعنى
 المتعارف لا فائدة لهذه التفصيل فى هذا المقام وانما يفيد فى الفرق بين
 الكناية والمجاز (قوله هو ان يكون الخ) فانه الذى يتأتى فيه الوضوح

والخفادون ما هو عند الميزانيين كأمس (قوله فلانه يجوز الخ) انما اعتبر
 المعنى الواحد جزءاً من شئ وجزء الجزء من شئ اخر ليتأتى ايراد المعنى
 الواحد بطرق مختلفة الدلالة في الوضوح (قوله ينبغي ان يكون الامر
 بالعكس) نقل عنه يعنى قد لزم من كلامه ان دلالة الشئ على جزئه اوضح
 من دلالة على جزء جزئه لوجود الواسطة مثلاً اذا كان دلالة الحيوان
 على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم ان يكون دلالة الانسان
 على الحيوان اوضح من دلالة على الجسم لان المساوى للاوضح اوضح
 لكن الامر بالعكس انتهى فعنى قوله بالعكس بعكس ما هو مفهوم منه
 ويجوز ان يحمل على ظاهره وهو ان يكون دلالة الشئ على ما هو جزء
 من جزئه اوضح من دلالة على ما هو جزء منه لان فهم الجزء سابق
 على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقاً على فهم الجزء لكونه
 كلاً بالنسبة الى جزء الجزء سواء كانا مفهومين من لفظ واحد
 او من لفظين (قوله الامر كذلك) لما تقرر ان الجزء سابق على الكل
 في الوجودين والابطال الجزئية (قوله لكن القوم الى آخره) يعنى ان
 تعليلهم التبعية بما ذكر يدل على ان المراد التبعية في الوجود فيكون
 التضمن فهم الجزء المتأخر عن فهم الكل فيصح ما ذكرنا من
 دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالة على جزء الجزء المتأخر
 عن فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شارح المطالع عن القوم وقال
 هذا هو المسطور في كتب القوم الا انه اعترض عليه بان الامر في التبعية
 بالعكس وقال في بيان اشتراط لزوم الذهن ان فهم المعنى بتوسط الوضع
 اما بسبب وضعه له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه
 واعترض عليه بانه منتقض بالتضمن اذا المدلول التضمنى لم يوضع له اللفظ
 ولا ينتقل الذهن من الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فعلم من كلامه
 ان القوم مصرحون بالتبعية بالمعنى المذكور ومعللون لها بما ذكره فكلام
 الشارح رحمه الله تعالى تام على ما ذكره القوم * قال قدس سره قد صرحوا
 الخ * التصريح المذكور يجوز ان يكون باعتبار الصلاحية كما ذكره الشارح
 رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الشمسية * قال قدس سره على ان المقصود
 الاصلى الخ * هذا المعنى تأويل بالتبعية وصرف عن الظاهر ارتكبه من قال
 ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اما مغاير الفهم الكل بالذات او بالاعتبار

كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب لانه حكم به القوم وقال الشارح رحمه الله
 في شرح الشرح لما اتفق القوم على ان التضمن تبع للمطابقة وهذا
 يقتضى الاثنية بل التأخير عن المطابقة مع القطع بان فهم الجزء سابق
 اجاب الشيخ بانه توسع حيث ذكر والتبعية وازدوا ان فهم الجزء ليس
 بمقصود اصلي وانما يلزم بواسطة انه لا يتصور فهم الكل بدون فهم
 الجزء * قال قدس سره وردوا الخ * هذا الرد ليس من القوم وانما ورد
 شارح المطالع على ما ذكره القوم وهو مد فوع بان فهم الجزء مقدم
 على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه من اللفظ فلا نسلم تقدمه على فهم
 الكل اذ فهم الكل سواء كان من اللفظ او لا محتاج الى فهم الجزء بنفسه
 لا الى فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل او فهمه بدون
 اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم
 الكل من اللفظ يحصل بعد تحليل الكل الى الاجزاء وبما ذكرنا اندفع
 اعتراض اخرو هو انه لو كان التضمن فهم الجزء القصدي المتأخر عن فهم
 الكل يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلث لان فهم
 الجزء في ضمن فهم الكل ليس شئاً منها لانا لانسلم ان اللفظ دال عليه
 بل هو لازم لفهم الكل وضع له اللفظ اولا فلا دلالة لللفظ عليه وان اجتمعت
 معه * قال قدس سره لقواعد القوم * المذكورة من الاستلزام وتفسير
 التبعية وتقدم الجزء على الكل في الوجودين * قال قدس سره كما في الالفاظ *
 المركبة فانها موضوعه باعتبار تفاصيل اجزائها ودلالاتها ليست الادلالة
 اجزائها من الالفاظ المفردة والهيئة التركيبية على معانيها بالمطابقة
 * قال قدس سره في المركبات * اى في المعاني المركبة * قال قدس سره
 وهى متقدمة على فهم الكل * تقدمها على فهم الكل مطلقا مسلم
 اذ لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور الكل بالكنه
 او بالوجه واما تقدمها على فهم الكل من اللفظ فممنوع وما ذكره
 في حاشية المطالع من انه مالم يفهم الجزء من اللفظ او لا يتمتع فهم الكل
 منه لان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها
 موقوفة على العلم بالوضع والحفاظ المعنى في النفس فاذا اطلق اللفظ
 فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء اولا ولا معنى به تذكر
 الجزء مفصلا مخطرا بل تذكره اجمالا في ضمن الكل فالعلم بتقدمه على تذكر

الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم تذكر الجزء من اللفظ بل تذكر الجزء
مطلقا كما لا يخفى على المتأمل كيف وتذكره من اللفظ موقوف على تذكر
وضعه للكل فيكون بعد فهم الكل وهو الفهم التفصيلي نعم ان فهم الكل
من اللفظ غير فهم كل جزء منه اجمالا كما اختاره الشيخ ابن الحاجب
اما تقدمه عليه بالذات فهو موقوف على اثبات تغايرهما بالذات واحتياج
فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء منه ودونهما خرط القتاد * قال
قدس سره وبالجمله الاختلاف في المدلولات التضمنية الخ * ولا يمكن
حل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه بان يقال معنى قوله
ان التضمن هو فهم الجزء وملا حظته بعد فهم الكل اى فهم الجزء
المراد وانما ترك التصريح بقيد الارادة لما تقرر عندهم ان ما ليس بمراد
ليس بمدلول لان ترتيبه على ما قبله بالفاء في قوله فكانهم بنوا الخ آب عنه
كل الاءاء (قوله فكانهم بنوا الخ) اى بلفظ كان لعدم تصريحهم بذلك
لكنه يفهم مما ذكر ويؤيد ذلك ما في المفتاح من ان اللفظة متى كانت
موضوعة لمفهوم امكن ان تدل عليه بحكم الوضع ومتى كان لمفهومها
تعلق بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل
سواء كان ذلك المفهوم الاخر داخلا في مفهومها الاصلى او خارجا عنه
ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون مما يثبت العقل بل ان كان مما يثبت اعتقاد
المخاطب اما يعرف او لغير عرف امكن للتكلم ان يطمع من مخاطبه ذلك
في صحة ان ينتقل ذهنه من المفهوم الاصلى الى الاخر بوساطة ذلك
التعلق ثم فسر الدلالة العقلية بالانتقال من معنى الى معنى اخر بسبب علاقة
بينهما كلزوم احدهما للاخر بوجه من الوجوه انتهى ولا خفا في دلالة
كلامه على ان في الدلالة العقلية انتقالين والثاني متأخر عن الاول (قوله
ان الجنس ما لم يخطر الخ) الجمل الثلث معطوف بعضها على بعض
وليس الواو في شئ منها للحال لان الجزء مترتب على مجموع الجمل الثلث
اى اذا لم يكن الجنس مخطرا اى ملتقا اليه قصدا او يكون النوع مخطرا
ولم تراع النسبة بينهما يكون احدهما جزء للاخر امكن في هذه الحالة
ان لا يخطر الجنس في الذهن (قوله لا محالة يكون معنى تركيب الخ)
لان المطابقة لمقتضى الحال لا يمكن في المعنى الافرادى * قال قدس سره
فحينئذ يتصور اختلاف الخ * فيه ان اللازم من اختلاف السرط قومه

وضعفاً اختلاف المطابقة قوة وضعفاً وهو غير الوضوح والخفاً
 في الدلالة فانهما سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وبطؤه والقوة
 والضعف رجحان عدم جواز تخلف العلم بالمدلول وعدم رجحانه
 الا يرى انهم قالوا ان الدلالة العقلية اقوى من الوضعية وهي اوضح
 منها * قال قدس سره وما تقدم الخ * جواب سؤال مقدر
 وهو ان هذا الاعتراض مندفع بما مر من ان المراد بالاختلاف في وضوح
 الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة اى يكون الانتقال من اللفظ
 الى المعنى سريعاً او بطيئاً كما في الدلالة العقلية فان الانتقال الى اللازم
 اسرع من الانتقال الى اللازم والانتقال الى الجزء اسرع منه الى جزء
 الجزء وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعفه يوجب
 سرعة حضور المعنى وبطئه لاسرعة الانتقال من اللفظ اليه فاتصاف
 الدلالة بالوضوح والخفاً فيه باعتبار سرعة حضور المعنى وبطئه لا بالنظر
 الى نفسها فانهما قبل العلم بالوضع غير حاصلة وبعده حاصلة البتة من غير
 تفاوت في ذاتها كما في صورة الف النفس وقرب العهد وكثرة الورد
 على الخيال ليس بالتفاوت بالوضوح والخفاً في نفس الانتقال من اللفظ
 الى المعنى بل باعتبار سرعة حضور المعنى وعدمها من جهة سرعة
 تذکر الوضع وبطئه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا يجدى
 نفعا في دفع المناقشة المذكورة لو كان في التعريف اشعار به وليس كذلك
 بقى شيء وهو انه على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور
 سابقاً بقوله فان قيل لانسلم الخ والتغاير بينهما باعتبار السند وانما لم يقل
 فحينئذ يتصور اختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاً بالنظر الى نفس
 الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة وضعفاً حتى يكون مناقشة اخرى
 بعد تقييد الاختلاف بما ذكرناه خلاف الواقع اذ لا اختلاف في الصورة
 المذكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام
 * قال قدس سره ووربما يقال الخ * اى في الجواب عن المناقشة بتغير الدليل
 * قال قدس سره بحسب الاختلاف الخ * سواء كان الاختلاف المذكور
 ناشئاً من تفاوت مراتب العلم بالوضع او من الف النفس او قرب العهد وكثرة
 الورد على الخيال او غير ذلك * قال قدس سره وذلك امر الخ * اى الاختلاف
 المذكور لا ينضبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام مراتبه المختلفة بخلاف
 دلالة العقلية فان الاختلاف فيها وضوحاً وخفاً باعتبار اختلاف اللزوم

في كونه يينا وغير بين وبواسطة و بلا واسطة فانه امر منضبط للمتكلم فيمكن
الاطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد
بالدلالات العقلية مراتب مراتب الوضوح والخفاء * قال قدس سره
يمكنه رعاية اختلاف الخ * لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالتطوّر
الى المراد لا بالنظر الى الدلالة فان جميع المعاني منسوبة في دلالة اللفظ
المشترك عليها بعد العلم بالوضع * قال قدس سره وايضا لو سلم الخ *
اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التراكيب التي يدل بها على معانيها
الوضعية فقط بمنزلة الاصوات للحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها
ولا مع غيرها * قال قدس سره واما ثانيا فلان الوضوح الخ * اي
ما ذكرت سابقا من بيان الوضوح والخفاء في الدلالة التضمنية مبني على
ان التضمن فهم الجزء مخطرا بالبال بعد فهم الكل وان التبعية معناها
التبعية في الوجود وليس كذلك فان التضمن فهم الجزء اجمالا في ضمن
الكل فالجزء وجزء الجزء متساوية في ذلك لوجوب تصور جميع الاجزاء
اجمالا لتصور الكل ومعنى التبعية التبعية في الحصول من اللفظ اي
المقصود الاصل من وضع اللفظ هي الدلالة المطابقة والتضمنية حاصلة
بتبعيةها * قال قدس سره ولا بد منه الخ * بهذه الزيادة صار هذا
البحث مغايرا لما ذكره سابقا بقوله قلت تقييد المعنى بما ذكره مما لا يدل عليه
اللفظ * قال قدس سره وذلك الخ * اي لا بد من الاشعار به لان الالفاظ
الخ * قال قدس سره ليصح الكلام * اي ما قالوا من ان علم البيان شعبة
من علم المعاني وانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب
بمخوارصها التي يبحث عنها في علم المعاني (قوله ثم اللفظ الخ) كلمة ثم
لا تنقل من كلام الى كلام فان ما سبق كان في تعريف العلم وما يتعلق به
وهذا في بيان ما يبحث عنه فيه وكذا كلمة ثم الثاني فانه لبيان التشبيه الذي
هو ليس اصلا برأسه (قوله المراد به الخ) فيه اشارة الى انه لا بد فيهما
من قرينة لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار القرينة المانعة عن ارادة
الموضوع له في المجاز دون السكينة (قوله ثم ظاهر هذا الكلام الخ) لان
الظاهر كون القسم اخص مطلقا من المقسم ولا يجوز كونه اعم منه (قوله
لا يصح ظاهرا ويصح تأويلا) فانه لا بد في جميع اقسامه من العلاقة الصحيحة
لا تنقل وهو المراد باللزوم ههنا وفي بيان انواع العلاقة ما هو قسم

لا يجوز كونه اعم نسخة

منه كما سيجي (قوله ليس بعلة) اي تامة اوفاعلية (قوله فذكر المشبه به)
 واريد المشبه فصار استعارة اي مصرحة كما هو مقتضى ظاهر العبارة
 وتخصيص الاستعارة المصرحة مع ابتداء الاستعارة بالكناية والتخييلية
 على التشبيه ايضا لكثرتها ولان تحمل كلامه على انه ذكر المشبه به
 صريحا او كناية واريد المشبه من حيث انه فرد من افراد المشبه به فيشمل
 القسمين (قوله فانحصر المقصود الخ) لما كان ضمير انحصر راجعا الى
 علم البيان المحمول على الفن من الكتاب وكان الفن مشتملا على امور سوى
 تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه الى غير ذلك
 فانحصر المقصود من علم البيان في التشبيه والمجاز والكناية وبما ذكرنا
 ظهر ضعف ما قيل انه لو اريد بالمقصود اعم من ان يكون اصالة او تبعا
 كالنشبيه لم يحتاج الى التكلف في كونه مقصودا * قال قدس سره وفيه
 من النكت الخ * كما ستطلع عليه في مباحثه * قال قدس سره وله مراتب
 الخ * اي باعتبار ذكر اركانها وحذفها * قال قدس سره مع ان دلالاته
 مطابقة * اي دلالاته من حيث انه تشبيه وانما قلنا ذلك لانه يجوز ان يكون
 تشبيه شئ باخر كناية عن معنى ثالث يستتبع التشبيه المذكور كذا افاده
 في شرحه للمفتاح وحواشيه * قال قدس سره قال بعض الافاضل *
 وهو مولا ناكل الدين ابراهيم البحراني تأيد لما ذكره من كون التشبيه
 اصلا برأسه وما هو لا زم للمعنى الوضعي وان اللفظ فيه مستعمل
 في المعنى الوضعي ليتقل منه الى لازمه المقصود بالذات بالاثبات
 والنفي لان المقصود الاصل في هذه المعاني الوضعية فقط على
 ما قيل وهذا هو المذكور في شرحه للمفتاح فاقبل ان قوله
 والحق الخ بيان للحق على مختار الشارح رحمه الله وما نقله من الفائدة
 بيان لما اختاره فلا مخالفة بين كلاميه في كايه وهم لان سوق كلامه قدس
 سره ابيان ان ما ذكره السكاكي رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة
 ليس بحق والحق انه اصل برأسه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل * قال
 قدس سره كنسبة الكناية الخ * في جواز ارادة المعنى الاصل في كل
 منهما * قال قدس سره من الجهة الاخرى الخ * وهي كونه بمنزلة المفرد
 من المركب (قوله هذا بحث الخ) بيان للحاصل والتشبيه اما مبتدأ محذوف
 الخبر او عكسه او موقوف الاخر على سبيل التعداد والتشبيه مطلقا مبنى
 الاسماء مطلقا وكون وجه الشبه اقوي شرط في الاستعارة المصرحة فقط

قال العلامة في شرح المفتاح في مبحث تعريف الاستعارة ان الاستعارة
اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على لوازمه اما الاول فبان
يشترط شيئين في وصف وفي احدهما اقوى من الاخر فيعطى الناقص
اسم الزائد مبالغة في تحقيق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسد وانت
تريد الشجاع واما الثاني فبان يشترط شيئين في وصف وانما ثبت كماله
في المشبه به بواسطة شيء آخر فثبت ذلك الشيء في المستعار مبالغة في اثبات
الاشترار كما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع فثبت لها ما يختص المشبه به
وهو الاظفار وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ان مبنى الاستعارة انما هو
التشبيه الذي فيه وجه الشبه اقوى والمجروح عنه اعم فاسد وما اجيب
عنه من ان ذكر ما عدا التشبيه الذي فيه وجه الشبه اقوى متطفل
وان ابتداء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي ابتداءها على كل
فرد منه مع كونه تكلفا بناء الفاسد على الفاسد (قوله ولما كان هو اخص
الى آخره) لا وجه لابرار الضمير الا ان يقال انه تأكيد للمستتر ثم لا يخفى
ان كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن احوال
اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضي ان يكون عبارة عن اشتراك
شيئين في المعنى الذي هو مدلول الكلام او الكلام الدال عليه كما يدل
عليه (قوله وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه الى آخره) والتشبيه
اللغوي عبارة عن فعل المتكلم فيبينها مبينة لكن المصنف رحمه الله
تعالى لما فسر التشبيه الاصطلاحي ايضا بفعل المتكلم حيث جعل جنسه
التشبيه اللغوي كان اخص منه فعنى كونه من مقاصد علم البيان ان البحث
عن يتعلق به من الطرفين ووجه التشبيه واداته والغرض منه من مقاصده
ومعنى قوله اصلها التشبيه انها فرع يترتب عليه لانها مسبوبة
مشد ولذا قال فذكر المشبه به واريده المشبه دون حذف المشبه واريده
منه المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه او الى التشبيه
بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسر بفعل المتكلم
لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما سيجي من قوله لانه كثير اما
يطلق على الكلام الدال على المشاركة لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال
في كلامهم ويشتقون منه المشبه لفاعله والمشب والمشب به للطرفين

ويقولون وجه الشبه والغرض منه وادته ولا يصح شيء من ذلك اذا اراد به الكلام الدال ولعل السكاكي رحمه الله تعالى لاجل هذا جعله مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلى لعدم رجوعه الى موضوع العلم ولما كان فيه من النكت واللطائف ما يوجب للكلام حسنا وبلاغة لا تدرك غايته جعل البحث عما يتعلق به من المقاصد (قوله اشار ولا الخ) ليكون الفائدة اتم باعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينهما وليس مراده ان معرفته موقوفة على معرفة المطلق فلذا ذكر تفسير التشبيه اللغوي اولا حتى لا يحتاج الى اثبات ان المطلق ذاتي للخاص وان المقصود معرفة الخاص بالكنه (قوله او غير ذلك الخ) اي التشبيه الضمني كما في بعض صور التجريد وكما في قوله * وان تفوق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال * كما سيجي (قوله فاللام الخ) اشارة الى التشبيه المذكور سابقا بقوله ثم من المجاز ما ينشئ على التشبيه (قوله فلبس على اطلاقه) بل مقيد بما اذا لم يكن في المقام ما يدل على التغير فالاصل ومقتضى الظاهر الاتحاد واذا دل القرينة على خلاف مقتضى الظاهر يكونان متغايرين واورد له امثلة كثيرة في التلويح (قوله هو مصدر قوله الخ) اي من الدلالة التي هي صفة المتكلم لاسيما الدلالة التي هي صفة اللفظ فانه لا يصح حملها على التشبيه لكونه فعل المتكلم وليس المراد انه من الدلالة المتعدية دون اللازمة كما سبق الى الوهم لان الدلالة لا تجي لازما فاهو صفة اللفظ ايضا متعدا لان مفعوله محذوف لعدم الاحتياج اليه اي دلالة اللفظ السامع (قوله ان يدل) اي المراد من الدلالة المعنى المصدري لا الحاصل بالمصدر فانه لا يصح حمله على التشبيه واعلم ان التشبيه في اللغة جعل الشئ شبيها باخر والجعل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بما يدل على المشاركة فلذا فسر بالدلالة وضمير يدل للتكلم المدلول عليه باتاء في دلت (قوله على مشاركة) اي اشتراك كما وقع في شرح العلامة فالفاعلة بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت وواعدت (قوله في معنى) اي وضمف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرك زيد عمرو في الدار فانه لا يسمى تشبيها (قوله وظاهر الخ) انما قال ذلك لانه لو اريد بالكاف ونحوه اندفع النقض لكنه خلاف الظاهر ولم يقل ههنا فلا بد من زيادة الكاف ونحوه لان التفسير بالاعم شائع عند اهل العربية (قوله لنحو الخ) اي الدلالة علم لا اشتراك المستفاد منها فان فيها دلالة

حتى يحتاج نسخة

اهل اللغة نسخة

على شركة زيد وعمرو في القتل وشركتهما في المجيء وليس شيء منهما
تشبيها وان قصد بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس بمجرد الاشتراك
في وصف بل لابد فيه من ادعاء مماثلة احد الامرين لاخر في وصف
ومساواته اياه في القاموس شبهة مثله وفي التاج التشبيه ما تذكره ن ولذا
نفاه الشاعر في (قوله ما انت ما ذحها يا من تشبهها) بالشمس والبدر
لا بل انت هاجبها من اين للشمس خال فوق وجنتها الخ وبما حررنا
اندفع اعتراض السيد بانه اذا قصد من نحو جاءني زيد وعمرو وقاتل زيد وعمرو
الدلالة على المشاركة لم يضر اندراجهم في التشبيه * قال قدس سره يدل
صريحا على ثبوت المجيء لكل واحد منهما فيه ان الواو للجمع المطلق
فيدل على ثبوت المجيء لهما لا على ثبوت لهما مع قطع النظر
عن الاخر * قال قدس سره * بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه اعتبر
فيه النسبة الى المتكلم ونسبة الفعل الاختيارى الى الفاعل المختار يدل
على صدوره منه قصدا بخلاف الدلالة التي هي صفة اللفظ فاقل انه
يستفاد من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم * قال قدس سره فيكون
تشبيها لغة * قد عرفت انه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء
المماثلة ايضا * قال قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحد *
فيه ان معنى تقاتل زيد وعمرو كون كل منهما فاعلا للقتل ومفعولا له ومعنى
تشارك زيد وعمرو كون كل منهما فاعلا للشركة ومفعولا له وهذا المعنى
يقتضى ان يكون شخص ثالث ايضا فاعلا ومفعولا لقتلهما حتى يكونان
فاعلين للشركة * قال قدس سره واعلم ان الدلالة على المشاركة الخ *
فيه ان مدلول الجوهر ثبوت الشركة لاحدهما متعلقة بالاخر ويلزمه ثبوت
الشركة للاخر ضمنا وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل
منهما متعلقة بالاخر فلا يكون المفهوم من شارك زيد وعمرو المشاركة
(قوله وانما قال الخ) اى اكتفى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاستعارة
التخييلية (قوله عند المصنف) لانها عنده اثبات لوازم المشبه به للمشبه
بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه الا في الاستعارة بالكناية (قوله او في حكم
الخبر) في افادة الاتحاد وتناسي التشبيه من الحال والمفعول الثاني من باب
علمت والصفة والمضاف كالجين الماء وكونه مبينا له كقوله تعالى * حتى يتبين لكم
الخيوط الابيض من الخيط الاسود من الفجر * قوله لولا دلالة الحال وفحوى

الكلام) اي لولا القرينة الحالية او المقابلة المعينة لارادة المنقول اليه فانه
 اذا انتفى القرينة المعينة انتفى اثره اعني تعيين ارادة المنقول اليه وامتناع
 ارادة المنقول عنه فجاز ارادة كل منهما بالنظر الى انتفاء المانع اعني وجود
 القرينة المعينة وان كان بالنظر الى وجود المقتضى اعني كون المنقول عنه
 موضوعا له متعينا ارادته فاندفع انه اذا انتفى القرينة المعينة تعين ارادة المنقول
 عنه وامتنع ارادة المنقول اليه فلا يصح كونه صالحا لهما عند انتفاء القرينة
 وقال الشارح رحمه الله في شرح الكشف ان صحة ارادة المنقول اليه
 تبني على دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح له
 كما يصلح لافراد الحقيقية واشترط نفى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى
 الحقيقي يعني ان قوله لولا دلالة الخ متعلق بارادة المنقول عنه لا المنقول اليه
 وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ يرد عليه ان نفى القرينة شرط لارادة
 المعنى الحقيقي لا لصحة ارادته فان صحة ارادته تبني على كونه موضوعا له
 وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاعداء احتمال الارادة
 وصلاحيته اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا
 غير ناش عن دليل وفيه ان المقصود ههنا صلاحية الكلام لارادتهما
 لا احتمالهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة يحتمل المجاز ولذا
 قالوا نه احتمال غير ناش عن دليل (قوله واطلاق الاركان الخ) مع خروجها
 عن التشبيه المصطلح الذي هو الدلالة (قوله ان التشبيه كثيرا الخ) ففي
 قوله اركانه استخدام (قوله ولان ذكر احد الطرفين واجب) اي في الكلام
 الدال على المشا ركة فلا يرد انه يقال نعم في جواب هل زيد يشبه الاسد
 فقد حذف الطرفان (قوله والريق) والخمر في المذوقات على زعم المولعين
 بشربها كذا في شرح المفتاح الشرقي وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر
 مكروه فلبس لها لذة طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه العناية لو كان وجه
 الشبه بينهما الطعم وليس كذلك بل وجد الشبه كون كل منهما موجبا
 للنشاط والفرح وان كان الطرفان من المذوقات قال حسان في نعت النبي
 صلى الله عليه وسلم * كان خبيثة من يبتدأ * يكون مزاجها عسل وماء *
 على انيابها او طعم غص * من التفاح هصره اجتناء (قوله ووجه الشبه الخ)
 تعرض لبيانه لكونه خفيا مع الاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك
 (قوله عما من شانه الحيوية) وهو الموافق لقوله تعالى * كنتم امواتا

فاحياكم * ولما تقرر عند اهل السنة ان البنية ليس بشرط للحياة فالجزء
الذي لا يتجزى ايضا قابل للحياة عندهم وكونه متعارفا في زوال الحياة
لا يقتضى ان يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغلب استعمال الكل في فرد
كالوجود في الوجود الخارجى قال الشارح رحمه الله في شرح المقاصد
معنى من شأنه من امره وصفته الحياة بالفعل فرجع التعريف الى معنى
واحد وحيث اطلاقه على ما لا حياة فيه مجاز (قوله كيفية نفسانية)
الظاهر ملكة تصدر عنها اى بسببها عن النفس الناطقة الافعال
اى الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين
على السواء وتفصيله في الحكمة والكلام (قوله وقيل الخ) مامر جواز
تشبيه المحسوس بالمعقول مطلقا وعند هذا القائل عدم الجواز مطلقا
الا ما جاء في الشعر بحمله على تنزيل المعقول منزلة المحسوس (قوله
واذا كان المحسوس اصلا للمعقول الخ) فكان المحسوس اى محسوس
او ضح من المعقول اى معقول فنشبه المحسوس بالمعقول يكون جعل
لما هو فرع في الوضوح اصلا في الوضوح والاصل في الوضوح فرعا
وهو غير جائز فاندفع ما قيل ان التشبيه يجب ان يكون اصلا في وجه الشبه
فقط فيمكن ان يكون المعقول اصلا من وجه فرعا من وجه ولا خلاف فيه
لاختلاف جهتي الاصال والفرعية (قوله في وصف الشمس بالظهور)
بخلاف ما لو حاول محاول المبالغة في وصف الحجة بالظهور وقال الشمس
كالحة بان يكون التشبيه مقلوبا كان جيدا من القول (قوله مثل ٧ الخيالات)
اى المركبات الخيالية لا الصور المدركة بالخيال فانها داخله في الحسيات
والوهميات اى المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات المدركة بالوهم
والوجدانيات اى ما تدركه لا بنفوسنا مثل الجوع والعطش والغم والفرح
(قوله او مادته) اى اجزائه التى يتركب منها (قوله الخيالى) سمي بذلك
لكونه مركبا من الصور المجتمعة في الخيال (قوله واحد منها) مما يدرك
بالحس فلو تدرك بعضها بالحس دون بعض لم يكن خياليا بل وهميا كانياب
الاغوان فان الناب يدرك بالحس دون الغول (قوله من باب جرد قطيفة)
والاصل شقيق محمر وصفه بالاحمرار مع كونه احمر للمبالغة في احمراره
ولانه قد يكون غير محمر (قوله اراد به شقائق النعمان) ورد الى المفرد
المقدر لضرورة الشعر والاعمال شقائق يطلق للواحد والجمع (قوله الذى

٧ الخيالات نسخة

لا يكون الخ) بل هو من مخترعات التخيلة ويرسم فيها من غير وجود له
 في الخارج واما الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالوهم من المعاني الجزئية
 المتعلقة بالمحسوسات كصدقة زيد وعداوة فلا كلام في كونه عقليا بهذا
 المعنى كذا في شرحه للمفتاح (قوله لكونه غير منتزع منه) لعدم كونه حاصلًا
 من اجتماع امور محسوسة بخلاف الخيالى فانه وان كان من مخترعات التخيلة
 لكنه منتزع من الحس لكونه مجتمعاً من امور كل واحد منها محسوس ولاجل
 هذه المناسبة ادخله في الحمى دون الوهمى (قوله ولهذا قال الخ) اى لكون
 معناه ما ذكر لا المعنى المتعارف قال غير مدرك بها ولم يقل ما يكون مدركا
 بالوهم (قوله ولكنه بحيث لو ادرك الخ) يعنى لو وجد وادرك لم يكن ادراكه
 الا بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعانى لان الكلام في صورة شبيهة
 بالخلب والنا ب (قوله يتميز عن العقلى) اى العقلى الصرف (قوله
 والحال ان مضاجعى الخ) اشارة الى ان الجملة حال وان المضاجعة كناية
 عن الملازمة وان فى البيت قلباً لان المقصود الاصلى يقتلنى والحال
 ان معى ما يمنعك عن قتلى دون ما يمنعك عن قتلى معى (قوله ومما يجب
 التنبيه له الخ) لما حل الخيالى والوهمى على غير المتعارف بين وجه عدم
 الحمل على ذلك ووجه الحمل على غير المتعارف (قوله الصور المرسمة
 فى الخيال) لانها داخله فى الحسى ولا حاجة فى دخوله الى قيد او مادونه (قوله
 ولا بالوهميات الخ) لدخولها فى العقلى المفسر بما ذكر كما عرفت من غير
 حاجة الى تفسيرها بقوله اى غير مدرك بها لكنه لو ادرك لكان مدركا بها
 (قوله لان الاعلام الخ) يعنى ان المثالين اللذين ذكرهما لا يصدق
 عليهما الخيالى والوهمى بالمعنيين المذكورين فاذا ذكره الشارح رحمه الله
 وجه انى لعدم ارادة المعنى المتعارف لهما وما ذكرنا وجه لمى والاول
 التعرض لهما وفى الكلام لف ونشر على الترتيب (قوله ورؤس الشياطين)
 فى قوله تعالى انها شجرة تخرج من اصل الجحيم طلعتها كانه رؤس
 الشياطين والنشبيه تخيلى على ما فى الكشف لان رؤس الشياطين
 وان كانت متحققة فى الخارج محسوسة فى بعض الاوقات للانباء والاولياء
 عليهم السلام لكنها على الوجه الذى قصد التشبيه بها وهى كونها
 اقبح الاعضاء واخبثها لمن هو اقبح الموجودات واخسرها كما تقرر
 فى الاوهام ليست بموجودة فى الخارج (قوله كصدقة زيد وعداوة عمرو)

فان لهما تحققا رابطيا (قوله بل النفس هي التي تستعملها) هكذا
 في شرحه للمفتاح والظاهر بل النفس تستعملها اذ لا تظهر فائدة ايراد
 ضمير الفصل والموصول (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) يعني انه ليس المراد
 بما يدرك بالوجدان الوجدانيات مطلقا بل ما يدرك بالقوى الباطنة فان ما يدركه
 بنفوسنا داخل في العقلي من غير حاجة الى تفسيرها بالمعنى المذكور
 واختلفوا في ان تلك القوة هي الواهمة او قوة اخرى قال الامام الرازي
 كلا القولين محتمل فان كانت هي الواهمة فالفرق بينها وبين الوهميات بالمعنى
 المشهور ان الوجدانيات يكون ادراكها بحصول انفسها والوهميات يكون
 ادراكها بحصول صورها كذا حققه بعض الفضلاء في حواشيه على مختصر
 الاصول فتدبر فانه قد خفي على بعض الناظرين فاعترض له شكوك لعدم العلم
 بسريرة لمقال (قوله ان اللذة ادراك ونيل) النيل الاصابة والوجدان والواو
 بمعنى مع اى ادراك يجامع نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع الادراكات
 وقواه يجامع لنيل عيها عمالا يجامع النيل اعني الادراك بالشبح فان الادراك
 الذي يكون بالشبح ليس بلذة بل بخيالها فلا يرد ما قيل ان هذا التعريف
 يقتضي ان لا يكون اللذة والالم من قبيل الادراك لان المركب من الشئ
 وغيره لا يكون ذلك الشئ بل لا يكون اللذة ماهية واحدة وحدة حقيقية
 وعند المدرك متعلق بكمال وخير اى يكون كماله وخيريه عند المدرك
 بان يكون معتقدا لكمالته وخيريته قيد بذلك لانه لو لم يعتقد لاي لذته
 ولو اعتقده ولا يكون كمالا وخيرا في نفس الامر يلذ به والكمال ما يخرج به
 الشئ من القوة الى الفعل وهو من حيث انه يقتضي براءة من القوة لذلك
 الشئ يسمى كمالا وباعتبار كونه مؤثرا عنده خير وانما ذكرهما لتعلق اللذة
 بهما واخر الخير لانه يفيد تخصيصا للكمال وقيد بالحقيقة لان الشئ
 قد يكون كمالا وخيرا من وجد دون وجه والا لتاذ بالوجه الذي هو كمال
 وخير (قوله وكل منهما حسي وعقلي) فان ذلك الكمال اما من المحسوسات
 او المعقولات وفي الشفاء اللذة ليست الادراك الملائم من جهة ما هو ملائم
 فالحسية احساس الملائم والعقلية تعقل الملائم (قوله فكا ادراك القوة
 الغضبية الخ) اى ادراك النفس بتوسط القوة الغضبية التي شانها دفع
 المنافر وتوسط القوة الشهوية التي شانها جذب الملائم ما هو خير عندها
 وهو الغلبة في القوة الغضبية وجذب الملائم في القوة الشهوية

في الاشارات كمال القوة الشهوية مثلاً ان يتكيف العضو الذائق
بكيفية الخلاوة وكذلك المشموم والملوس ونحوهما وكال القوة
الغضبية ان يتكيف النفس بكيفية غلبته فقوله كتكيف الدائفة
بالخلو مثال لما هو خير عند القوة الشهوية وادراكها لذة حسية وكذا
الحال في الواقع (قوله والمتوهمة بصورة الخ) اي وكتكيف الواهمة
بصورة شيء مرجو حصوله لقوة الاسباب الاخذة في حصوله كوصال
المحبوب فتكيف الواهمة بصورة الوصال الذي هو معنى جزئي متعلق
بالحسوس كمال للواهمة وادراكه لذة حسية وهمية (قوله فهذه مستندة
الى الحس) اي حاصلة بتوسط الحس الظاهر او الباطن في شرح الاشارات
ما حاصله ان الكمالات التي تتعلق بها اللذة منها ما يتعلق بالقوة الشهوية
اعني الحواس الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية ومنها
ما يتعلق بالقوة العاقلة (قوله وهو ادراكاتها المجردات اليقينية) بالرفع
صفة ادراكاتها اي ادراكاتها للمجردات اي الواجب تعالى والعقول
الصادرة عنه الواقعة في ترتيب الوجود على وجه يطابق الواقع من غير
شبهة وخص المجردات وان كان ادراكاتها للمعقولات مطلقاً وادراكاتها
للملكات الفاضلة كالاتها لان اجل الكمالات ادراكاتها للمجردات على
ما تقرر في موضعه فاذا كره تصوير اللذة العقلية في اجل افرادها ولبس
المقصود الحصر كما وهم فهذا حل كلام الشارح رحمه الله تعالى
وبما حررنا اندفع الشكوك والشبه التي ابتهج بها بعض الناظرين فتدبر
(قوله تحقيقاً او تخيلاً) اي شركة تحقيق او تخيل او محققاً او مخيلاً
(قوله مع ان شيئاً منها لبس وجه التشبيه) اي اذا كان قصد تشبيه زيد
بالاسد في الشجاعة لانه لا يصلح شيء منها ان يكون وجه شبه (قوله
فالمراد المعنى الذي له مزيد الخ) اراد بالمعنى ما يقابل العين سواء
كان تمام ماهيتهما او جزءاً او خارجاً وبالاختصاص الارتباط والتعلق
اذ الاختصاص بالمعنى المشهور لا يقبل الزيادة والنقصان والمقصود انه
لما كان التشبيه عبارة عن الدلالة على اشتراك امرين في معنى وادعاء
بماثلته معه لا بد وان يكون لوجه الشبه مزيد ارتباط وتعلق بالشبه به
والشبه في اعتقاد المتكلم في التشبيه الغير المقلوب له مزيد ارتباط بالشبه به
بحوزيد كالاسد وفي التشبيه المقلوب مزيد اختصاص له بالشبه نحو الاسد

كزيد فلا حاجة الى ما قيل المراد بقوله بهما اي باحد هما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان مع انهما يخرجان من المالح فانه توجيه فاسد لان التشبيه نص في معناه لا يحتمل غيره وما في الآية على حذف المضاف اي مجتمعهما (قوله ولهذا قال الخ) يرد على عبارة الشيخ انه يوجب كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين وكونه وصفا ثابتا للشيء في نفسه غير اعتبار معتبر وكونه مختصا بالمشبه به مع ان شئنا منها لبس شرطا في التشبيه فلعله اراد بالوصف المعنى مطلقا سواء كان خارجا او لا وبكونه في نفسه ان لا يكون بالقياس الى المشبه لا ان لا يكون مخيلا وبكونه مختصا بالمشبه به الاختصاص الادعائي لا الواقعي بان يقصد المتكلم اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره ومن هذا يفهم ان في عبارة الشيخ اشارة الى اعتبار القصد في الاشتراك (قوله على سبيل التخييل والتأويل) اي تصرف التخييل وجعلها مالمس بمحقق محققا (قوله جمع دجية) بضم الدال وسكون الجيم وقح الباء (قوله لليال المدلول عليه) بما قبله (من قوله * رب ليل قطعت بصودود * وفراق ما كان فيه وداع * فاندب للتكثير (قوله اول النجوم) والاضافة لادنى ملابسة ورواية ديوانه دجاء بتذكير الضمير وهو الذي اختاره في شرح المفتاح (قوله حتى يخيل ان الثاني الخ) قدم تخيل الثاني على تخيل الاول اشارة الى انه المقصود بالذات ههنا * قال قدس سره اقرب * لان المقصود ظهور السنن بين البدعة فالمناسب له ان يعتبر تشبيه البدعة بالظلمة او لا لان الظلمة مقدم على النور فورد ان الله خلق الخلق في ظلمة ثم رش عليه من نوره (قوله تلح من بينها) اي تظهر من لمع فلان من الباب اذا برز منه لامن لمع البرق اضاء (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) اي بالنسبة الى كلام واحد كالمح يمتلها بالقياس الى طعام واحد (قوله عمياء) من العمياء بمعنى الباطل (قوله كما يوجب الكلام الفاسد) اي فاسد المعنى فهو تشبيه لفاسد اللفظ بفاسد المعنى من حيث عدم الانتفاع والاستضرار بالوقوع في العمياء والوحشة (قوله ولا يحصل منافعه الخ) اي على وجه الكمال بان لا يقع في الوحشة والتخير (قوله وهي التغذية) اي على وجه الكمال (قوله فكانه اراد الخ) اي اراد بكثرة النحو في الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس الى الوجوه القوية اولانه حصل الكثيرة بسببها

في النحو وحيث يكون المراد بقلة النحو في الكلام ككون الوجوه
 القوية مستعملة فيه (قوله ونحو ذلك) كاجتماع الوجوه القوية الموجب
 للتعقيد اللغوي المخل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له
 (قوله كرباسا) الكرباس بالكسر ثوب من القطن الابيض معرب فارسيته
 بالفتح كذا في القاموس (قوله يكون معنى قائما بهما) اذ لا بد من وجود
 وجه الشبه في الطرفين (قوله متقرة فيها) اي ليس حصولها في الذات
 باقتباس الى غيرها (قوله مرتبة) اي مثبتة من رتب رتوبا اذا ثبت (قوله
 من الالوان) لم يذ كر الا ضواء مع انها مبصرة بالذات ايضا فكانه جعلها
 داخلية في الالوان كما زعم بعضهم (قوله هيئة احاطة نهائية الخ) سواء كانت
 في المحاط او المحيط والمراد الاحاطة التامة لانها المتبادرة فتخرج الزاوية
 والعبارة من صنعة الاحتياك كقوله تعالى * جعل لكم الليل لتسكنوا
 فيه والنهار مبصرا * اي جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار
 مبصر لتبتغوا فيه من فضله فيقدر بالسطح بقرينة كالدارة ويقدر كالكرة
 بقرينة بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهائية واحدة بالجسم او بالسطح
 كالدارة والكرة (قوله اعني انها عبارة الخ) حل التعريف الاول على التسامح
 يجعل الجزء شرطا وفي شرح العقائد النسفية حل التعريف الثاني
 على التسامح يجعل الشرط جزءا ولعله متردد في ذلك اذ يرد على كل واحد
 اشكال فانه لو جعل الحركة هو الكون المسبوق بالكون الاول يلزم ان لا يكون
 الانتقال معتبرا في الحركة بل شرطاتها وان جعلت مجموع الكونين
 يلزم ان لا يكون الامتياز بين الحركة والكون بالذات فان الجسم اذا حصل
 في مكان في آن وانتقل في الآن الثاني الى مكان اخر واستقر فيه في الآن
 الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني مشتركا بين الحركة والكون (قوله
 مختص بالحركة الالينية) مبني على تركيب الزمان من الآتات المتتالية (قوله
 هو الخروج الخ) ويقع في المقولات الاربع الكيف والكم والايان والوضع
 بالاتفاق (قوله والحركة من الاعراض النسبية) اي على التعريف الاول
 لانه الاين المسبوق ومن قبيل الانفعال على التعريف الثاني ومن الكيف
 على تعريف ارسطو وهو كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة
 والى هذا اشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبيل الاين
 وقيل من قبيل ان ينفع وقيل من قبيل الكيف (قوله فكانه اراد بالمقادير الخ)

فيه بحث اما اولافلانه لا يصح ذلك على رأى الحكماء لان الطول والقصر
والسرعة والبطؤ من قبيل الاضافات ولذا تبدل بالاضافات ولا على رأى
المتكلمين لانهم صرحوا بان الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم
في بحث الرؤية ان ترى الاجسام لانافرق بين الطويل والاطول وقالوا
السرعة والبطؤ من الامور الاعتبارية لئلا يلزم قيام العرض بالعرض
واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون مبصرة بتبع المقادير والحركات
فعدوها من المبصرات دون معروضاتها تحكم واماثالثا فلان الحسن والقبح
والضحك والبكاء ايضا مبصرة تبعا كالاوصاف فجعلها من المتصلات
دون تلك الاوصاف تحكم * قال قدس سره انه اراد بالكيفيات الجسمية الخ *
فيه انه على هذا الوجه جعلها ممدا رك بالبصر وجعل الحسن والقبح
مما يتصل بها فان جيعها مدركة بالبصر تبعا واوصاف للجسم * قال
قدس سره لاحتمال الخ * لا يخفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد ما ادعاه
الشارح رحمه الله تعالى من انها من الكيفيات فاقيل ان التمثيل يكفيه
مجرد احتمال ان يكون تلك الاوصاف من الكيفيات المستلزمة للاضافة
لبس بشي (قوله كالحسن والقبح الخ) يعنى انه اذا قارن الشكل اللون حصلت
كيفية باعتبارها يصح ان يقال للشيء انه حسن الصورة او قبح الصورة والحسن
والقبح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع
كذا نقل عنه (قوله الداخلة تحت الشكل) لا يخفى انها ليست من جزئيات
الشكل فالمراد بالدخول دخول المتصل بما يتصل به كما هو سوق الكلام (قوله
يدرك بها الاصوات) بهذا القيد يخرج القوة المرتبة في ذلك العصب
التي هي غير السمع وهذا القيد معتبر في تعريفات جميع القوى وان ترك
في بعضها (قوله اوتار الاغان) جمع اغنية في القاموس بينهم اغنية كاثفية
ويخفف ويكسر ان نوع من الغناء اطلق في العرف على آلات هي ذوات
الاورار (قوله المزامير) جمع مزمار من زمر يزمر زمرور اغنى في القصب كذا
في القاموس فالزمار ما يكون ذات النفخ (قوله في البدن كله) اى في ظاهر
البدن كله (قوله اوائل الملوسات) لحصولها في العناصر الاربعة التي هي
اوائل الاجسام العنصرية (قوله من شأنها تفريق الاختلافات وجمع
المتشاكلات الخ) الفعل الاول للحركة تسهيل الرطوبات النجمدة
بانبرد ثم تحليلها ثم تصعيد ها وتبخيرها ومن ذلك يلزم الجمع والتفريق

فلها مدخل ما فيها فلذلك اسند اليهما كذا في حاشية حكمة العين
 للسيد (قوله من شأنها تفريق المنشآت الخ) كالارض تنشق بشدة
 البرد والظاهر ما في الشفاء وشرح المواقف ان البرودة تجمع بين المنشآت
 وغيرها فان شأنها التكشيف ومن ذلك يلزم الجمع وبالجمع يلزم التفريق
 اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها تتخلل (قوله وكون هذه الاربع الخ)
 واما عند البعض الاخر فالخشونة عدم استواء وضع الاجزاء والملاس
 استواءه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد
 نحو الانفعال (قوله وكل منهما في الحقيقة الخ) لان الخفيف في حيزه
 الطبيعي موصوف بالخفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقيل فهما في الحقيقة
 لبستا من الملوسات انما الملوست المدافعة التي هي اثرهما فعدهما من الملوسات
 قول ظاهري * قال قدس سره وهي الرطوبة * اي الرطب الجاري
 في شرح المخلص الجسم اما ان يقتضي صورته النوعية كيفية الرطوبة
 اولا والاول هو الرطب والثاني اما ان يلتصق به جسم رطب اولا يلتصق
 والاول هو المبتل ان اتصل بخدا هره فقط غير غائص فيه والمنفع
 ان كان غائصا فيه (قوله واللطافة والكثافة) اي رقة القوام وغلظه
 (قوله اي المختصة بذوات الانفس) اي لا يوجد من بين الاجسام الاقياله
 نفس وهي مبدأ الآثار او على نسق واحد او شعور فلا ينافي وجود بعضها
 في الواجب تعالى والمجردات كذا قيل ولا حاجة الى اعتبار الاختصاص
 الاضافي لاز علم الواجب تعالى وعلم المجردات عند مثبتهم لبسا من الكيف
 (قوله من الذكاء) مصدر ذكت النار اذا اشتد لهيبها (قوله اي حدة الفؤاد)
 التفؤد التوقد ومنه الفؤاد للقلب (قوله وقيل هو ان يكون الخ) فعلى الاول
 خلق وعلى هذا كسبي (قوله موضوعات ما الخ) في حواشي شرح المفتاح
 الشريفى اراد بالموضوعات آلات يتصرف فيها سواء كانت خارجية
 كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال
 وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية اي بحسب الامكان * قال قدس
 سره اطلاق العلم الخ * ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة الخصم
 والمقصود الاعتراض بقوله والملكة المذكورة الخ * قال قدس سره
 على ملكة الادراك الخ * اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية كما في تعريف
 العلوم وانما قال غير بعيد لان اطلاقه علم العلوم العملية غير منصوص عليه

* قال قدس سره مناسب للعرف * فانهم يقولون فلان يعلم النحو والمنطق ويريدون به ملكة الادراك * قال قدس سره على الملكة التي ذكرها * اي ملكة العلوم العملية * قال قدس سره على مطلق ملكة الادراك الشامل للعلوم النظرية والعملية (قوله وهي الطبيعة) اي الغريزة في اللغة الطبيعة اي السجية التي جبل عليها الانسان (قوله وفسرت الخ) اي فسرت الغريزة في الاصطلاح بالملكة التي يصدر عنها الصفات وما يصدر عنها من حيث قيامه بمحل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور فعلا والغريزة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة والخلق باعتبار كونه فعلا والمراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخل فيها فملكة الكتابة لا تسمى غريزة والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه ان كان صدوره عنها بالاعتقاد والممارسة لا يسمى غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح المفتاح للعلامة الفرق بين الغريزة والخلق انه لا مدخل للاعتقاد في الغريزة وله مدخل في الخلق فاندفع ما قال السيد ان اطلاق الغريزة لهذا المعنى غير ظاهر والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء (قوله من غير روية) اي فكر وتأمل كمن لم تحصل له ملكة الكتابة فيتفكر في كتابة حرف حرف (قوله مثل الكرم) في شرح العلامة الكرم ضد البخل واللؤم فان كان يبذل النفس فهو شجاعة وان كان يبذل المال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة عليه فهو عفو ويقرب منه الحلم وان كان بكف ضرر لامع القدرة عليه فهو نسيان الحق * قال قدس سره قد اطلقوا الخ * هذان الاطلاقان مذكوران في شرح الاشارات للمحقق الطوسي وتفصيل قبودهما مما لا يتحملاه المقام (قوله كما تطلق على ما يقابل الاضافي الخ) فالحقيق على هذا ما يكون متقرا في ذات الموصوف لا بالنظر الى غيره فيدخل الاعتباري الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف بدون تعلقه بشيء في الحقيق (قوله كذلك تطلق الخ) فالحقيق على هذا ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل فيدخل فيه عند الحكماء بعض الاضافات وهي التي قالوا بوجودها ولا يدخل شيء منها فيه عند المتكلمين لعدم قولهم بوجودها (قوله والى كليهما الخ) اي

الى كلا الاطلاقين اشار صاحب المفتاح حيث قال الخ فانه جعل الحقيقي
مقابلا للاعتباري والنسبي واورد مثالين لهما على سبيل اللف والنشر
الغير المرتب فالحقيقي في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتقرا
في ذات الموصوف وهذا هو ما احتاره الشارح رحمه الله في شرحه وقال
السيد في شرحه الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي اي موجود في الخارج
واعتباري لا وجود له فيه ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبة
لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف
النسبي على الاعتباري عطف اقربا من العطف التفسيري انتهى ولعله
اختار ذلك لاجل ادخال لفظة بين على اعتباري ونسبي ولا يخفى ما فيه
من التكلف (قوله او كما تصافه) بشئ تصوري وهمي محض مثل
اتصاف النسبة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق
واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والظلام وبهذا
التمثيل ظهر ان العقل في وجه الشبه يتناول الوهمي كما تناوله في اطرفين
(قوله اما واحد) في شرحه للمفتاح وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا
في نفسه بان يكون عينا من الاعيان او معنى من المعاني بسيطا كان او مركبا
واما ان يكون غير واحد بل امورا متكررة وهو قسمان احدهما ان تؤخذ
منها حقيقة اعتبارية ملتزمة من الكثرة او هيئة واحدة منزعجة منها
يعتبر اشراك الطرفين في تلك الحقيقة او الهيئة لافي كل واحد من تلك
الكثرة وثانيهما ان لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه
مشارك فيه مقصود بالنسبية فهذه هي الاقسام الثلاثة انتهى فعني كونه
واحدا ان يكون متصفا بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى
كونه منزلا منزلة الواحد ان يكون الامور المتكررة موصوفة بالوحدة باعتبار
العقل والمتعدد ان لا يكون موصوفا بالوحدة اصلا هكذا ينبغي ان يفهم وليس
معنى الواحد ان يكون بحيث يعد في العرف واحدا بان وضع بآزائه لفظ واحد
سواء كان بسيطا لاجزائه او مركبا من اجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض
ووضع بآزائه لفظ مفرد على ما في شرح المفتاح الشريف فان كونه واحدا ليس
باعتبار العرف ووضع اللفظ بآزائه (قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح) اي
بعموم المركب من متعدد لما يكون تركيبه حقيقيا ولما يكون تركيبه اعتباريا (قوله
وفيه نصر) ستعرفه وجه النظر ما ذكره في بيان المركب الحسي بقوله وبهذا
يظهر ان ما ذكر في المفتاح الخ وحاصله ان ما يكون تركيبه حقيقيا بان يكون

حقيقة ملتزمة من قبيل الواحد دون المنزل منزله واعلم ان عبارة المفتاح
هكذا وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد غير الواحد اما
ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما اوصافا مقصودا
من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد انتهى وليس
فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقيا فليحمل قوله اما حقيقة ملتزمة على كونه
حقيقة ملتزمة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقا عن شرحه للمفتاح فلا يكون
داخلا في الواحد والمقابلة بينهما وبين الهيئة المترعة انها حقيقة للطرفين
فيكون كل من الطرفين ايضا مركبا والهيئة المترعة صفة عارضة لهما
فيجوز ان يكونا مفردين وان يكونا مركبين فالنظر المذكور ساقط ولعله لاجل
هذا اسقط ههنا قوله وفيه نظر ستعرفه وفيما سيأتي قوله وبهذا يظهر
ان ما ذكر في المفتاح الخ فليؤيد جد في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل
وعليه بنى السيد حاشيته (قوله لم يلتفت الى تقسيمه) اى تقسيم المجموع
المركب باعتبار اجزائه الى الاقسام الثلاثة اذ لا غرض لنا يتعلق باجزائه
فالمجموع من حيث المجموع اما حسي او عقلي (قوله بتمامه حسيا) سواء كان
واحدا او مركبا او متعددا (قوله او متعددا مختلفا) بان يكون وحدا منه حسيا
والاخر عقلي (قوله ولا يجوز ان يكون الخ) اما اذا كان بتمامه حسيا فظاهر
واما اذا كان متعددا مختلفا فلانه لا بد من انتزاع كل واحد منه من الطرفين
ويمتنع انتزاع الذى هو حسي من العقلي بخلاف المركب من الحسي
والعقلي فانه عقلي وان كان بعض اجزائه حسيا فيجوز ان يكون طرفاه
واحد هما عقليا مركبا من الحسي والعقلي فتدبر (قوله والعقلي) سواء
كان عقليا صرفا او بعض اجزائه عقليا وبعضه حسيا (قوله عقليين)
صرفين او مركبين من المحسوس والعقول (قوله بل كل محسوس) المناسب
لترقى من عدم امتناع قياس العقول بالمحسوس ان يدعى وقوعه ويقال
بل كل محسوس يقوم به اوصاف عقلية كالتشبيه والجوهرية والعرضية
ويترك التعرض لكون بعض اوصافه حسيا مع ان الكلية تحتاج الى
التخصيص اى كل جسم محسوس والا يلزم التسلسل كما لا يخفى (قوله
واعلم ان الخ) يجوز ان يكون مقصود المصنف رحمه الله حاصل ما ذكره
السكاكي رحمه الله بقوله والتحقيق الخ الا انه اورد بطريق السؤال
والجواب فلا وجه لقول الشارح رحمه الله وادلم ان هذا الخ (قوله اما

(حس) اي ما يدرك بالحس او عقلي اي ما يدرك بالعقل وان كان بعض
 اجزائه حسيا كالركب الذي بعضه حسى وبعضه عقلي (قوله والاخير
 الخ) اي المتعدد اما حسى بتمام جزئياته او عقلي بتمام جزئياته او مختلف
 بعض جزئياته حسى وبعضها عقلي (قوله او عقليان) اي مدركان
 بالعقل سواء كان اجزاؤهما عقليين او بعضهما عقليا وبعضها حسيا (قوله
 لكن وجوب كون طرفي الحس) بالمعنى الذى مر وهو ان يكون بتمامه حسيا
 واحدا او مركبا او متعددًا مختلفًا فسقط بكل واحد منها ثلثة اقسام كونهما
 عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد اطال
 بعض الناظرين بلا طائل (قوله بذوات الانفس) اي الانسانية (قوله
 كونها صادرة) اشارة الى ان الشجاعة كما تطلق على الملكة المخصوصة
 تطلق على اثرها ايضا (قوله الدلالة الموصية) فسرّه على مذهب
 الاعتزال بتابعة للسكاكى رحمه الله ولانه الانسب في تشبيه العلم بالنور
 في كون كل منهما موصلا الى شئ (قوله وبهذا يسقط الخ) اي يجعل
 وجه الشبه بين وجود الشئ وعدمه العراء عن الفائدة سقط كلام الشيخ
 لانه انما يريد اذا اريد يمثل هذا الكلام نفي الوجود وليس كذلك بل اريد
 اثبات المعنى الذى في العدم وهو العراء عن الفائدة للوجود فيكون تشبيهها
 (قوله لما فيه من شائبة التركيب) لان الاضافة داخلية في المضاف وان كان
 المضاف اليه خارجا لانه لما لم يكن وجه الشبه هيئة منترعة من امور
 متعددة عد واحدا (قوله هو العقل) لان العقل آفة الادراك كما ان الملكة
 كذلك وايضا العقل يطلق على الملكة المذكورة صرح به الامام الغزالي
 في الاحياء (قوله مطلقا) اي واحدا كان او مركبا او متعددًا (قوله الى
 عدة اشياء) فيما اذا كان الطرف مركبا (قوله او الى عدة اوصاف) فيما
 اذا كان الطرف مفردا (قوله وحينئذ لا يخفى الخ) جواب عن قوله ولم
 خصص هذا التقسيم بوجه الشبه الخ (قوله في هيئة لعمهما
 ولشتملها) عموم الكل لجزئياته فيكون تلك الهيئة المشتركة بينهما
 صادقة عليهما فلا بد ان يكون تلك الهيئة ايضا منترعة من متعدد
 فلا بد ان يكون وجه الشبه مركبا ليمكن انتزاع الهيئة ايضا منه (قوله
 فليتأمل) حتى لا يتوهم انه يجوز ان يكون الهيئتان المنترعتان من
 متعددتين مشتركين في امر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب

الطرفين تركيب وجه الشبهه (قوله وبهذا يظهر) اي بما ذكرنا من ان
المركب سواء كان طرفا او وجه شبه لا يكون الالهية منترعة لا حقيقة
ملتزمة من اجزاء مختلفة (قوله محل نظر) لانه جعل الحقيقة الملتزمة
قسما من وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذي ذكره فيما سبق بقوله
وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله وقد لاح في الصحيح الثريا
كما ترى) الكاف لتشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى كما
في المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به هذا الجار نص عليه
في لرضي والمعنى الثريا الشبيهة بالعتقود لاح في الصحيح كما تراه وجعله
حالا او صفة للثريا والكاف بمعنى على او صفة مصدر محذوف اي كظهور
المرئي المحسوس او خبر مبتدأ محذوف كما قيل تكلف كما لا يخفى (قوله
وعبر عنه صاحب المفتاح الح) قيل هكذا كان في نسخة الاصل فغير
رح الى قوله وصاحب المفتاح قد جمع بينهما لان النسخة الاولى مشعر
بان السكاكي رجه الله تعالى لم يتعرض للمقدار وليس كذلك لان الشارح
رجه الله تعالى كتب في نسخة موافقة للاصل في الحاشية كما جمع
صاحب المفتاح (قوله فقد اخل بكثير من اللطائف) وذلك لان صيغة
المضارع تدل على الاستمرار التجددي واستمرار التهاوي يشعر بالنساقط
في جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقي
والتصادم فيكون مشعرا باللطائف المشار اليها بقوله وهي تعلو وترسوخ
بخلاف صيغة لماضي فانه يدل على وقوع النساقط في الزمان الماضي
ولا يشعر بكونه في جهات كثيرة فيكون محلا بلك اللطائف (قوله بفتح
الهاء الح) وبالضم بمعنى الصعود كذا في الاساس وشمس العلوم وفي القاموس
كلاهما بمعنى السقوط او بالضم للسقوط وبالفتح للصعود (قوله في حكم)
الصلاة للمصدر سواء كان لفظ مثار مصدرا او اسم مفعول لان قيد اسم
المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس معمولا للمصدر لانه
مفعول معه والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كائن لكنه قيد له
ومقارن معه فيكون في حكم الصلاة (قوله ونصب الاسياف) يعني ان نصب
الاسياف ليس باعتبارانه معطوف على اسم كان ليكون تشبيها مستقلا
بل باعتبار انه مفعول معه فان السيوف مصاحب النقع سواء كان المثار
مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ او اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على

ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى فانه اذا كان التقدير النفع المشار يكون
 في المشار ضمير النفع (قوله تواقع) هكذا صححه في شرح المفتاح وشرح
 التلخيص ولما لم يوجد استعمال التواقع في كتب اللغة المشهورة غيره الى تدافع
 وليس على ما يذخى لان هذا نقل لعبارة اسرار البلاغة وفيها تواقع فالشيخ
 ما استعمله قياسا او وجوده (قوله اى يكون وجه الشبه الخ) اشار بجعل
 وجه الشبه نفس الهيئة الى ان الظرفية المستفادة من قوله في الهيئات
 ظرفية الجزئي للكل وهذا التوجيه يصح الظرفية ولا يدفع الاستدراك
 اذ يكفي ان يقال ومن بديع المركب الحسى الهيئات التى تقع عليها الحركة
 بخلاف عبارة الشيخ فان معناها مجئ التشبيه في الهيئات بان يكون المشبه
 و المشبه به ووجه الشبه هيئة وهو واضح لا غبار عليه والمراد بالهيئة الصفة
 معنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة
 كما يفصح عنه بقوله من الاستدارة اى استدارة الحركة والاستقامة وغيرهما
 من السرعة والبطؤ والاتصال والانقطاع وليس المراد بوقوع الحركة
 عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل والاستدارة استدارة
 الجسم واستقامته لانه حيث لا يشمل لوجه الثانى اعنى مجرد الحركة
 عن الاوصاف ويلزمه استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب (قوله ويعتبر
 فيها التركيب) اى تركيب تلك الهيئة امامن الحركة وغيرها من اوصاف
 الجسم او من الحركات المختلفة ليكون وجه الشبه مركبا (قوله على وجهين)
 اى على طريقين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فيكون
 الهيئة مركبة منهما او على نوعين احدهما ذوان يقرن بالحركة غيرها
 من اوصاف الجسم او المقرون فيه الحركة بغيرها من الاوصاف (قوله
 غير المصنف) فانه جعل الهيئة التى تقع عليها الحركة من المركب الحسى
 فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يفصح عنه قول الشارح رحمه الله تعالى
 ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجد الاول مجموع الحركة والاوصاف
 المقرونة بها وعلى الوجد الثانى مجموع الحركات يدل عليه (قوله ولا بد
 من اختلاط الخ) وعبارة الشيخ بريئة عن جميع ذلك فانها تفيد ان الهيئة
 التى تقع عليها الحركة موجبة لازدياد دقة التشبيه وان تلك الهيئة قد تكون
 مقرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون مجردة عنها حتى لا يراد سوى
 تلك الهيئة وليس فى كلامه اشعار بان تلك الهيئة مركبة من الحركة

والأوصاف أو الحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان وجه التغير ولا للجرح والتعديل إشارة إلى أن نفس التغير كاف في جرحه وإن كان في نفسه صحيحاً سيما إذا صارت بالتغير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة المقصودة) سواء كانت مشبهة أو مشبهاً بها أو وجه الشبه (قوله إن تقرن) أي تلك الهيئة (قوله إن تجرد) هيئة الحركة من وضع المظهر موضع المضمحل اعتناء بشأنه (قوله من الاستدارة الخ) أي استدارة الجسم وإشراقه (قوله والمعنى) أي بحسب أصل اللغة (قوله فإن أسمس الخ) تعليل لما يستفاد من الكلام السابق أي تلك الهيئة حاصلة في الطرفين (قوله ليتحقق التركيب) متعلق بلباد (قوله فينطبق انطباقاً) الغاء لتعليل التشبيه المستفاد من كائن أو اعتراضية لبيان وجه الشبه (قوله في كل حالة إلى جهة) إن اعتبر حركة الانفتاح من الوسط إلى الطرف وحركة الانطباق من الطرف إلى الوسط ففي كل حالة حركة إلى جهة وإن اعتبر حركته في الحالتين إلى اليمين والشمال ففي كل حالة إلى جهتين وإن اعتبر مع ذلك من العلو إلى السفلى وبالعكس ففي كل حالة إلى ثلاث جهات (قوله يعز ويندر) لعزة حركته إلى الجهات وندرتها (قوله أكثر) أي أكثر ندررة وعزة لأن التركيب في الأمور المتباعدة اندر (قوله على قوام معتدل) بفتح الدال وهو مصدر ميمي وصف القوام به على المبالغة لا بكسر الدال لأنه لا يصح القافية بمجمل فانه بفتح الجيم إلا أن يكتفى في القافية بمجرد الاتفاق في الروي بدون حركة ما قبله (قوله من جدل الله) أي مجدولة مأخوذة من جدل المسند إلى الله تعالى ومعناه أحكم فلذا فسرهم بمحكمه الخلق لا من جدل المسند إلى الإنسان فان معناه القتل والمجدول المأخوذ منه معناه المقتول ثم إن استعماله في أحكام الخلق أمّا مجاز لأن القتل يستلزم الأحكام عادة وأما لغة طارئة (قوله ومن لطائف ذلك الخ) أي ما وقع التركيب في هيئة السكون فإن المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو ومنه في موقعه بهيئة القائم من النعاس الممتطي المركبة من سكون كل عضو ومنه في موقعه ولتعرض للنعاس واللؤنة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان سببها وإليه أشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله فلا تغف بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد أن وجه الشبه في هذا التشبيه ليس بمركب حسي لأن اللؤنة والكسل عقليان والمركب من الحسي

والعقل عقلي ولذلك قال بعض الناظرين قوله ذلك اشارة الى مطلق
المركب (قوله مثل الذين حملوا التوراة) علموها وكلفوا العمل بها ثم لم يحملوها
لم يعلموا ولم يفعلوا بها * كمثل الحمار يحمل اسفارا * حال والعامل فيه
معنى المثل او صفة اذ ليس المراد من الحمار معنا (قوله وهو الكتاب)
وفي القاموس الكتاب الكبير وجزء من اجزاء التوراة (قوله وكذا في جانب
المشبه) الا ان الجهل في جانبه تنزيلي فانهم لما لم يعملوا بها فكانهم لم يعلموها
وليس المراد من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل
في وجه الشبه حيث قال وجه الشبه حرمان الانتفاع الخ (قوله فان قيل
هذا يقتضي الخ) لا ينبغي انه لا ورود له لان ما تقدم انه اذا كان وجه الشبه
مركبا من متعدد قد يقع الخطأ فيديان انتزاع من اقل مما يجب الانتزاع منه
وفي التشبيهات المجتمعة انما يفوت الغرض من الكلام اذا اعتبر كل واحد
على حدة لانه يقع الخطأ في انتزاع وجه الشبه في قولنا زيد يصفو ويكدر
وجد ان شبه في كل واحد من التشبيهين على حاله في حالتى الانفراد والاجتماع
(قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهى التى يكون الغرض فيها الاجتماع
(قوله من قبيل الاستعارة بالكناية) والقول بان الاستعارة بالكناية تتضمن
التشبيه لا ينفع في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض التشبيهات
المجتمعة يلزم ان يكون تشبيها واحدا والتشبيهات الضمنية في الاستعارة
بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة (قوله في افادة ما كان يفيد الخ)
وهو التشبيه المستقل وان كان يتغير حال الباقي في افادة اجتماع الصفات
فان ذلك ليس تغيرا في افادة التشبيه بل فيما افاده واو العطف (قوله
قد ينتزع الشبه) اى التماثل اى الاشتراك في صفة (قوله من نفس التضاد)
اى من غير ملاحظة امر سوى التضاد (قوله ثم ينزل التضاد الخ) لاحقا
في ان الانتزاع المذكور بعد التنزيل اذ هو بادعاء ان احدهما عين
الآخر ومسمى به وذلك الادعاء بعد التنزيل فافى شرحه للمفتاح اى بعد
انتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الامرين بمضادة
الآخر او تضادهما او شبه التضاد منزلة التناسب محل بحث وكذا
ما قاله السيد في حواشى شرح المفتاح من ان كلمة ثم للتراخي في الرتبة
لان الانتزاع موقوف على التنزيل فهو مقدم على الانتزاع ذاتا ورتبة
فالوجه انه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة ثانية

تعليل الانتزاع يعني ينزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك
 الضدان في التضاد تحقيقا ثم ينزل التضاد منزلة التناوب في صفة
 فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد بينهما فان الاشتراك حقيقى
 والتزليل ادعائى محض فى الرضى ويعطف الفعل على الاسم وبالعكس
 اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال الله تعالى فالى فالى الاصباح وجعل الليل
 سكنا على قرأة عاصم وقال تعالى صافات ويقبضن اى يصفقن ويقبضن
 والمراد بالتضاد التناقض مطلقا (قوله وظرافة) لظرافة بالطاء المعجمة
 الكياسة ظرف ككرم ظرفا وظرافة كذا فى القاموس (قوله فان كان
 الغرض الخ) هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام الامام
 المرزى فى يدل على اجتماعهما فيحصل كلام الشارح رحمه الله تعالى على ان
 مقصوده بيان التلميح المجرد والتهكم المجرد ليظهر تحقق كل منهما بدون
 الاخر فى العرف فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا فكلية اوفى المتن
 لمنع الخلو (قوله قال الامام المرزوقى الخ) تأييد لكون تفسير التلميح بما فى
 شرح المفتاح غلطا حيث قال المرزى فى قصد بها الهزء والتلميح ولبس
 فيها اشارة الى قصة او مثل او شعر واشارة الى جواز اجتماعهما (قوله
 كان للنسبيه الخ) اى الاستعمال هكذا فقوله لان الخبر الخ نكتة لوقوع
 الاستعمال فلا يردان الجامدا ايضا قد يكون متحدا بالاسم وانه كما لا يشبه
 الشئ بنفسه لا يشك فى ثبوته له وان كفى التغير الاعتبارى فى ثبوته له
 فليكن فى النسبيه ايضا (قوله نحو كالك قلت الخ) فان الاصل كالك
 رجل قال حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب النسبيه كانه الخبر
 بعينه فقلت الضمير الغائب بالمخاطب وكذا فى كالى قلت (قوله نحو كان
 زيد اخوت) يمكن ان يقال انه فى معنى المشتق اى متولد من ماء ابيك (قوله
 اى فى الكاف ونحوها) لانه اذا كان الاصل فى نحو الكاف ذلك فى الكاف
 اولى ولبس ذلك بطريق الكناية كما فى قولك مثلك لا يخل لانه لا يدخل
 فيه نحو كالا يخل (قوله مثلهم كمثل الذى استوقدنا) اى حال المنافقين
 وقصتهم العجيبة المذكورة فيما سبق كمثل الذى اى كمال الفوج الذى
 استوقد نارا عظيمة اى طلب وقودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع
 لهبها فلما اضاءت النار ما حول المستوقد من الاماكن والاشياء اضاءت
 تلك الاماكن والاشياء بانار ذهب الله بنور المستوقدين اى اخذ نورهم

وامسكه ومضى به معه وما يمسه الله فلا امر سل له فهذا ابلغ من ان يقال
اذهبه وانما وجد الضمير في استوقد وحواه وجع في قوله بنورهم وما بعده
نظرا الى جانب اللفظ والمعنى (قوله تعالى او كصيب الخ) العطف
باوتبيه على ان كل واحدة من القصتين كافية في تحصيل المقصود من
النشبيه فبايتهما شبهت حال المنافقين وقصتهم فقد اصبحت وان جعلت
بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصبب في فعل من صاب يصوب
اي نزل يطلق على المطر والسحاب ايضا فان اريد به السحاب ففيه ظمنا
سمحته وتطبيقه منتظمة بها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب
واضح وان اريد به المطر ففيه ظلمة تكاثفه وانما ساجه بتتابع القطر وظلمة
اطلال غمامة مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق فثبت كانه في اعلاه ومصبه
ملتبس به في الجملة فهما فيه ايضا ويجعلون استيناف كانه قيل كيف
حاشهم مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة يخلو
عنها ذكر الانامل ومن الصواعق متعلق يجعلون على معنى ان ذلك الجعل
من اجل الصواعق والصائقة قصفة رعد تنقض معها شقة نارولا تمر
بشيء الا اهلكته وانتصب حذر الموت على انه مفعول له الجعل (قوله
من قبيل ماولى الخ) دون من قبيل ما لا يليه المشبه به قوله (قوله تعالى
كونوا انصار الله) من اضافة الفاعل الى المفعول كقراءة الحجازيين وابى
عمرو بالتون واللام والاضافة من انصارى الى الله في من اضافة حد
المنشركين الى الآخر لما بينهما من اختصاص اى من جندى متوجهها الى
نصرة الله ليطابق قوله نحو انصار الله فانه من اضافة الفاعل الى المفعول
(قوله بان الصواب المؤمنين) اى في عبارة المفتاح (قوله لا يكون نظيرا
الخ) مع انه قال في المفتاح نظيره اى نظير كصيب قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا كونوا انصار الله الآية (قوله وهذا غلط منه) اى هذا الرد غلط
من الشارح العلامة (قوله في الكتاب) اى في المفتاح (قوله محذوف)
وهو كون الحوار بين انصار الله (قوله اى دائر الخ) فالظرف اعنى بين
ليس متعلقا بالنشبيه حتى يرد ما ذكره ذلك البعض بل متعلق بالدوران
فيكون كلامه مدخولى البين مشبها به والمشبه ماد عليه لام العهد قال
السيد في شرحه للمفتاح انما يصح الدوران لو كان لما اقتضاها ظاهر النظم
وجه صحته في الجملة وليس الامر كذلك (قوله ويستلزم) عطفت تفسيرى

لقوله يفهم ضمنا (قوله هم المؤمنون) يؤيده انه وقع في بعض نسخ المفتاح
المؤمنين بدل الحوار بين كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله قلت هذا
تقدير الخ) اي تقدير كمثل ماء لا حاجة اليه لان المراعى في التمثيل الكيفية
المتزعة سواء ولي حرف التشبيه بمفرد يتأتى التشبيه به اولا بخلاف قوله
او كصيب فان فيه حاجة الى تقدير مثل ولا يخفى ان دليله لا يثبت الاحتياج
الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوى ولا تعرض له في السؤال اصلا وان ضم اليه
ما يستفاد من قوله بل الجواب الخ بان يقال فثبت الاحتياج الى تقدير ذوى
فانفتح باب تقدير فقدرنا لفظ مثل ايضا للملازمة المعطوف عليه لم يتم
الجواب لان السائل يقول فليقدر كمثل ماء ليلام المشبه فلا فرق بين كماء
وكصيب فالجواب الحق ان يقال لا يمكن تقدير المثل في كماء لان لفظ المثل
انما يدخل على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح ان يقال شبه
حالهم بحال كذا وفيما نحن فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال النبات لا بحال
الماء ولا تعرض فيه لتقدير ذوى (قوله قال صاحب الكشف الخ) تأييد
لقوله هذا تقدير لا حاجة اليه وعبرة الكشف فان قلت الذي كنت
تقدره في المفرد من التشبيه من حذف المضاف وهو قولك او كمثل ذوى
صيب هل تقدر مثله في المركب منه قلت لولا طلب هذه الضمائر الى آخر
كلامه (قوله فان قيل الخ) منع للملازمة المستفادة من قوله لولا طلب
هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا و لا ان تجعله واراد ايضا على قوله
بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر الخ (قوله لا يقال الخ) لا وجه لهذا
السؤال والجواب بعد ملاحظة قوله لاني في التمثيل اراعى الكيفية المتزعة
سواء ولي حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يحمل على انه تذكر لما سبق
وتقريره (قوله بل الجواب الخ) فيه بحث اما اولا فلما في معنى اللبيب
في بيان مقدار المحذوف انه ينبغي تقليله ما يمكن ليقل مخالفة الاصل واما
ثانيا فلان السائل سأل عن وجه الاحتياج الى تقدير المثل والجواب على
تقدير تمامه يفيد اولوية تقديره واما ثانيا فلانه اعتراف بقصور جواب
الكشاف اذ لا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى اصلا وعندى
ان سؤال الكشف سؤال عن تقدير ذوى وانه لبس في الكلام تقدير مثل
بناء على ان قوله او كصيب عطوف على الذى استوقد كما نص عليه القاضى
في تفسيره والكاف زائدة كما في قوله مثل كعصف نص عليه الرضى فيكون

فالسؤال ليس الا اذا اعتبر
تقدير ذوى نسخة

التقدير بعد اعتبار العطف وزيادة الكاف او كمثل ذوى صيب فالسؤال
ليس الا عن تقدير ذوى ولذا قال من حذف المضاف بصيغة الافراد
فيطابق الجواب بلارية ولا يرد قوله فان قيل هب الخ وتفصيله في حواشينا
على تفسير القاضي (قوله واشد ملائمة الخ) لان الكاف في كمثل دخل
على المشبه به فالمناسب ان يكون فيه كذلك كذا نقل عنه (قوله فقدسها)
سهوا بينا لوجهين القول بالتقدير وجعله مما لا يلي الكاف المشبه به
(قوله اصوب) انما قال ذلك لانه يمكن حمل كلام المصنف رحمه الله
تعالى على حذف المضاف او التماسح حيث جعل النبي عن حاله منبئا
عنه (قوله والغرض الخ) قدم الغرض على بيان احوال التشبيه لكونه
اهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شئ على اخرى كان لوجه
ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك كان عوده
اليه اغلب كذا في شرح المفتاح الشريفي ولا يظهر ان يقال ان المقصود
من التشبيه بيان حال المشبه فيكون الغرض منه عائدا اليه (قوله بيان
امكانه) اي امكان الوقوع (قوله ويدعى امتناعه) اي امتناعه الوقوع
(قوله بل صار اصلا برأسه) اي كانه اصل برأسه يدل عليه قوله كانه ليس
منها فلذا قال كالممتنع والافكونه اصلا برأسه ممتنع (قوله فلا استبعاد الخ)
فيه اشارة الى ان جواب الشرط في البيت محذوف اقيم علية مقامه (قوله
مرفوع) اي ليس مجرورا معطوفا على مكانه اذ لا معنى لبيان تقريره (قوله
من لا يحصل الخ) اي لا يبقى لاجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا
يستفاد من الاساس حيث قال حصل عليه من حتى كذا اي بقي منه
وحصلت منه على شئ ومضى الكرام فحصلت بعدهم على تاس لثام انتهى
قيل ان جعلت ملحقه بالافعال الناقصة فقوله على طائل خبره اي لا يكون
من سعيه على طائل وان لم يجعل فهو حال (قوله لان الف الفكر بالحسيات الخ)
اشار بذلك الى ان التشبيه للتقرير اصله ان يكون تشبيهه بالحسوس
وبالمعقول يكون بتحويل المعقول منزلة المحسوس (قوله لتقدم الحسيات)
اي في الحصول ولذا قيل من فقد حسبا فقد فقد علما (قوله ويوم كظلم
الزح) اي في وقت الطلوع والغروب قصر طوله اي قصر طول ذلك
اليوم دم الزق اي شرب الخمر صادرا عنا فان السرور والنشاط يوجب
لقصر (قوله اي وان يكون المشبه به الخ) اشارة الى ان قوله هو به معطوف

على وجه الشبه واشهر على اتم والضمير المرفوع راجع الى المشبه به
 ولذا ابرزه ولبس جملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال اذا المقصود
 ان هذه الاغراض تقتضي الامرين لانها تقتضي اتميته في حال كونه
 اشهر والمراد الاتمية والاشهرية عند المخاطب بالنشبيه وفي عطف
 اعرف على اشهر اشارة الى ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى
 الاعرف اشد معرفة كما في شرحه للمفتاح اي ان كان المشبه معروفا بوجه
 الشبه لا بد وان يكون المشبه به اشد معرفة منه (قوله ولبس الامر كذلك) فالمراد
 ان مجموع الاغراض يقتضي مجموع الامرين وان اختص البعض
 ببعض الاغراض (قوله ليصح قياس المشبه عليه) هذا لادخل له
 في التعليل وانما ذكره تمهيد لقوله وجعله دليلا على امكانه فان جعله دليلا
 عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا كان المشبه به اعرف
 بوجه الشبه من المشبه كان جعله مثله في وجه الشبه دليلا على امكان
 وجود المشبه لكونه مشاركا فيه لما هو موجود واما اذا كان في مرتبة المشبه
 في الحقا لم يكن التشبيه به مزيلا لاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضي
 كونه الخ) لادخل للاتمية في امكان الوجود (قوله مجرد الاشعار) اي من غير
 انتفات الى زيادة ونقصان (قوله على حد مقدار المشبه به) اما حقيقة
 او ادعاء (قوله ادخل في السلامة) اي في نفسه بان لا يكون قابلا للتفاوت
 كالنشبيه اي الذي لبيان المقدار ادخل في القبول فلا يرد ان التأييد
 مخالف لما هو المدعى لان كونه ادخل في القبول يدل على ان التشبيه الذي
 فيه تفاوت بالزيادة والنقصان مقبول ايضا (قوله بل كما كان الخ) اضرب
 عن قوله لصحة تشبيه وجه الهندي الى آخره لبيان ان شبيها من الثلاثة
 لا يقتضي الاشهرية فان قوله الصحة الخ انما يفيد اثبات عدم اقتضاء
 الاتمية (قوله كان التشبيه الخ) اما في الاستطراف فظاهروا اما في التزيين
 والنسوية فلان حسن ما لم يشتهر وقبح ما لم يشتهر اكثر تأثرا
 لغرا بتهمما بخلاف المألوف والناظر ون جعلوه اضرا با عن قوله
 وكذا في الاستطراف وتكلفوا الجمعية الاغراض بما تمجده الاسماع (قوله
 وقد اضطرب الخ) اضطرابه بسبب الاجال فيه وعدم ظهور مطابقتها
 للتفصيل الذي ذكره بعده وعدم مطابقة الدليل للمدعى (قوله اعرف
 بجهة التشبيه الخ) اي اشد معرفة واختصاصا والتصا قا بها بالقياس
 الى المشبه عند المخاطب كذا في شرحه للمفتاح (قوله لبيان مقدار المشبه)

اى مقدار حاله و كذا بيان حاله تركه لقربه من بيان المقدار وقد ذكره
 فى الفصل (قوله ولان زيادة تقريره) تقريره الذى هو زائد فى نفسه (قوله
 لامتناع تعريف المجهول بالمجهول) اى انه اذا لم يكن اعرف و اقوى
 فان كان مساويا كان ذلك تعريف للمجهول بالمجهول فى القدر الذى يقصد
 تعريفه وقصد الى التقرير الاباغ للشيء بما يساويه فى التقرير والتحقيق وهو
 ممنوع قطعاً وان كان اضعف و اخفى فبامتناع التقرير و لتعريف اولى
 (قوله الى الواقع) متعلق بقوله نقلاً و ليستطرف تعليل لنقل الامتناع
 واصيرورته تعليل للمعلل (قوله والوجه الاخر) عطف على قوله لامتناع
 اى نقلاً للوجه الاخر (قوله او عند حضور المشبه) فيه انه لا نقل فى هذه
 الصورة انما الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشبّه به معا كما يدل
 عليه قوله لكنه يندر حضورها عند حضور المشبه فليست طرف لمشاهدة
 عناق الخ (قوله وعلى هذا) اى على تفسير مثل ما ذكر يستطرف الخ
 (قوله خالياً عن التعليل) على انه لا يخفى ان فى التعبير عن استطراف الندره
 بمثل ما ذكر عقب كونه قوله ليستطرف من غير تقدير سماحية كذا فى شرحه
 للمفتاح ويمكن ان يقال ان لفظ مثل مقحم كما فى التوجيه الثانى (قوله
 من تعريف الخ) اى من امتناع تعريف الخ (قوله الا فيما يكون لزيادة التقرير)
 والمدعى عام والقول بانه تعليل للمجموع بالمجموع كما قرره الشارح رحمه الله
 فى عبارة المصنف رحمه الله لا يصح ههنا لان مقصود السكاكى رحمه الله
 بيان لمية جعل الغرض العائد الى المشبه به ايها كونه اتم فى وجه الشبه ولا يلزم
 من وجوب كون المشبه به اقوى مع وجه التشبيه فى صورة زيادة التقرير
 فقط ان يكون الغرض العائد الى المشبه به فى التشبيه المقلوب مطلق
 ايها كونه اتم ولانه يلزم ان يكون ذكر الاعرفيه فى التعليل مستدركا لادخله
 فى اثبات المدعى الا ان يقال دعوى الاتمية فى وجه التشبيه تتضمن دعوى
 الاعرفيه لان لاغلب ان يكون اتم اعرف (قوله نعم لابد فيما يكون
 للترتين الخ) وكذا فيما يكون ابيان الحال والمقدار والامكان ليكون الدليل
 مطابقاً للمدعى الا انه تركه لظهوره (قوله وحينئذ) اى حين اذا كان
 الاتمية فى الغرضية لازمة فى كل تشديد * قال قدس سره واما الغرض
 العائد الخ * اى فى التشبيه المقلوب كما صرح به المصنف رحمه الله وانما قال
 مرجعه لانه الغالب ولذا قال فى الضرب الثانى و ربما كان الغرض العائد

الى المشبه به بيان كونه اهم عند المشبه * قال قدس سره وهذا كلام غير منتظم الخ * هذا انما يلزم ان اراد بقوله ايها م كونه اتم في وجه التشبيه كونه اتم في نفسه وذلك باطل لان التشبيه المقلوب الذي لا يكون الغرض منه التقرير يفيد ايها م كونه اتم في الغرض لا في نفس وجه الشبه مثلا اذا قيل مقالة الضي كوجه الهندي يكون مفيدا لايها م كونه اتم في الاستحسان و اباغ من مقالة الظبي فراده كونه اتم في وجه التشبيه بالنظر الى الغرض الذي يقصد من وجه التشبيه ويرتب عليه فالكلام حينئذ منتظم غاية الانتظام * قال قدس سره يريد به الخ * بيان لسكون هذا الكلام دليلا على ارادة الغرض من جهة التشبيه بوجهين * قال قدس سره وايضا في هذا الكلام الخ * اي في هذا الكلام دلالة على ان اتمية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومسلم الحكم وكونه نادرا يكون في صورة لا في جميع الصور فلا يمكن حل جهة التشبيه على وجه الشبه لانه يستلزم عموم اتمية و الاعرفية لجميع الصور فيكون مخالفا للمفصل و الاظهر ان يقال ان في هذا الكلام دلالة على ان اتمية تكون في صورة وهي زيادة تقرير الاله قصدا في الكلام دلالة على التوزيع لاعلى العموم * قال قدس سره واما الاستطراف الخ * هذا صريح في المفصل واما المجمل فالظاهر منه انه يعتبر فيه الاعرفية و اتمية فالمراد بقوله يظهر مما ذكر في المفتاح الخ يظهر من مجموع ما ذكره من المجمل والمفصل لا من كل واحد منهما * قال قدس سره وذلك * اي ظهور كون المشبه به اعرف بوجه الشبه وحينئذ صح كونه اعرف الخ من المجمل والمفصل * قال قدس سره والاول علة للاعرفية * اي الاعرفية بوجه الشبه فعنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول ان التشبيه لتعريف المشبه المجهول بوجه الشبه وامتناع تعريف المجهول بوجه الشبه بالمجهول بوجه الشبه فلا بد ان يكون اعرف بوجه الشبه و حينئذ لا بد في اتمام الدليل من ضم مقدمة اخرى بان يقال و اذا كانت المشبه به مجهول الوجه لا يصح بيان الاغراض المذكورة به لان وجه الشبه كالعلة في القياس والغرض كالحكم واذ لم يكن المقبس عليه معلوم العلة لا يصح اثبات الحكم به فكذا المشبه به اذا كان مجهول الوجه لا يصح بيان الغرض به واما على ما اختاره الشارح رحمه الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فان عنقه الامتناع تعريف المجهول بالمجهول

على مختاره لامتناع تعريف مجهول الغرض بالمشبه به المجهول الغرض
 * قال قدس سره والثاني علة لكونه اقوى * اي لكون وجه الشبه اقوى
 فالمراد بما يساويه في قوله لامتناع تقرير الشيء بما يساويه ما يساويه في وجه
 الشبه فلا بد فيه ايضا من ان يقال لان المساواة في وجه الشبه الذي
 هو كالعلة توجب ثبوت اصل الحكم لا تقريره بوجه ابلغ وعلى مختار
 الشارح رحمه الله تعالى لامتناع تقرير الشيء بما يساويه في التقرير * قال قدس
 سره وظاهر ان التعليل الخ * هذا الظاهر على تقدير ان يراد بتقرير الشيء
 تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما في قوله ولان زيادة تقريره اما اذا اريد
 با تقرير البيان والاثبات وبالشئ الغرض مطلقا بحيث يعم كل تلك
 الاغراض كما اختاره الشارح رحمه الله واسرار اليه بقوله نعم لا بد في التشبيه
 ان يكون الخ فهو عام كالتعليل الاول * قال قدس سره لئلا يختل نظام
 الكلام * فانه لو كان مختصا ببعض كبيان الحال والمقدار كما في المفصل
 يبقى البعض الآخر بلا دليل فيختل النظام * قال قدس سره ثم ذكر
 الاستطراف عطف على قوله ادعى * قال قدس سره على وجه يشعر
 الخ * لان الظاهر ان قوله اوفى معرض الاستطراف معطوف على قوله
 في معرض التزيين الخ * قال قدس سره بما يصلح الخ * وهو قوله لمثل
 ما ذكرنا قال يصلح لانه يحتمل معنيين احدهما ان يكون معناه يستطرف
 الخ وثانيهما ان يكون معناه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول كما مر
 في الشرح * قال قدس سره وكذا في بيان الامكان الخ * هذا مبني على
 ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم الحكم معروفة الاعرفية وان يكون قوله
 من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه بيانا لما الموصولة
 والظاهر خلافه لان الظاهر حيث ان يقول مسلم الحكم معروفة في وجه
 الشبه والظاهر ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد والمراد بما الغرض
 كما اختاره الشارح رحمه الله وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك
 لجمع هذه الاغراض ببيان حال المشبه والمقدار بان يقول فيما اذا كان
 الغرض من التشبيه بيان الحال او المقدار او الامكان او التزيين او التشويه
 ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة الظبي ليس اعرف واشهر من
 سواد وجه الهندي وكذا الهيئة التي في السلحة المنقورة ليست اعرف
 واشهر من الهيئة التي في الوجه المحذو بل الامر بالعكس لكثرة رؤية

وجه الهندى والوجه المجدور بخلاف مقلة الظبي والسلمة المنقورة
فالمراد بقوله مسلم الحكم معروفه ان لا يكون في ثبوته استبعاد وانكار وهو غير
الاعرفية * قال قدس سره فاذا اريد تطبيق الح * اى التطبيق على
وجه فاصل التطبيق موقوف على التأويل المذكور وصحته موقوفة
على دعوى الاعرفية وانما قلنا ذلك لان التطبيق بين الجمل والمفصل
حاصل بما ذكره سابقا حيث اعتبر الاعرفية في جميع الصور سوى
الاستطراف في الجمل والمفصل * قال قدس سره وتأويل كلامه الح *
لا بد من بيان ذلك لوجه ليم توجيه ولم يدينه ففيه ترك الواجب ولعله
ان يكون قوله اوفى معرض الاستطراف معطوفا على قوله اعرف فلا يكون
دخلا تحت الاعرفية والاقوى به * قال قدس سره وحمل قوله لمثل الح *
اذ لو حمل على الامتناع تعريف المجهول بالمجهول لزم الاعرفية
في الاستطراف * قال قدس سره لا يبقى اشكال في كلامه * بقى الاشكال
في استلزام الدليل اعنى قوله لان حق المشبه به الح للمدعى اعنى قوله وانما
جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم اذ اتوجيه الذى ذكره
قدس سره انما يدل على اشتراط الاتمية في زيادة التقرير لافى كل تشبيه
وهو لا يقتضى ايهام الاتمية في كل تشبيه مقلوب وفي ذكر الاعرفية
في الدليل اذ لا دخل له في المدعى وما قاله السيد لدفعه في شرحه للمفتاح
من انه يجوز تفسير الاتمية بما يتناول الاعرفية وان يكتفى في ذلك الايهام
بكون المشبه به اقوى في غاب الاستعمال فمع كونه تكلفا يحتاج الى اثبات
ان التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه اقوى اعنى ما يكون لزيادة التقرير
غائب في الاستعمال دونه خرط القتاد ولا يخفى ان ما اختاره الشارح رحمه الله
خال عن جميع ما ذكر من التكلفات سوى ان يحمل قوله ايهام كونه اتم
في وجه التشبيه على كونه اتم فيه بالنظر الى الغرض وان يراد بجهة التشبيه
الغرض * قال قدس سره والا فلا ترين * فيه بحث لان الترئين
حاصل يجعل المقلة مشبهابه وان كان وجه الشبه هو السواد (قال قدس
سره ولا شك ان مقالة لظبي الح * فيه انه يدل على تحقق الاعرفية
في هذين المثالين ولا يدل على انه لا بد منها في التشبيه الذى للترئين
والنشويه * قال قدس سره فلا ينافى الح * لان الاول تصريح بما علم
تبعافى الجمل والثاني زيادة على ما استفاد من الجمل * قال قدس سره

هذا ما عندى الخ* وعندى توجيه ل عبارة المفتاح وهو ان قوله ايها كونه
اتم في وجه التشبيه معناه كون المشبه به اتم في وجه التشبيه بوجه من الوجوه
سواء كان باعتبار الاعرفية او الاخصية او الاقوية لان الاعرف اتم من
غير الاعرف والاخص اتم من غير الاخص والاقوى اتم من غير الاقوى ومعنى
قوله لان حق المشبه به ان يكون اه على طبق المفصل ان حق المشبه به
ان يكون اعرف بوجه الشبه في صورة بيان الحال والمقدار وان يكون اخص
بها اي اتم لان ما هو اكثر تصافا وارتباطا اتم في صورة التقرير وان يكون
اقوى حالامعها اي اقوى شيئا بان يكون مسلم الثبوت ومعروفه في صورة
الامكان والترزين والنشويه ومعنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول
امتناع تعريف المجهول تصورا كما في صورة بيان الحال والمقدار فان
المطلوب فيهما تصور الحال والمقدار لان المخاطب عالم بثبوت مطلق
الحال والمقدار طالب لتعيينه ولذا يطلب بما فيقولون مالون عما تمك
وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث الاستفهام ان الطالب لتعيين المسؤل
عنه طالب للتصور او تصديقا كما في صورة بيان الامكان والترزين
والنشويه لانه يجب ان يكون المشبه به مسلم الحكم اي ثبوت وجه الشبه له
ومعروفه فقوله لامتناع تعريف المجهول الخ تعليلين لجمع ما عدا التقرير
وقوله تقرير الشيء الخ تعليل لقوله ولا زيادة تقريره فجموع التعليل علة
لعدم صحة بيان جميع الاغراض المذكورة على سبيل التوزيع ويصير
حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به الخ انما جعلنا الغرض العائد
الى المشبه به ايها كونه اتم في وجه الشبه بوجه من الوجوه لان حق
المشبه به ان يكون اعرف في بعض الصور و اتم في بعض الصور ومسلم
الثبوت في بعض الصور ففي جميعها وجه الشبه اتم بوجه ما فيكون الغرض
العائد الى المشبه به في التشبيه المقلوب ايها كونه اتم بوجه ما واما قوله
او في معرض الاستطراف فهو عطف على قوله اعرف بقرينة المفصل
وتغير الاسلوب السابق بايراد كلمة او فهنا ثلث توجيهات فاختر ايها
شئت (قوله ولا زوردية) بالزاي الخالصة وهو معرب لازوردية بالزاي المغلظة
وهو حجر معروف في شرح المفتاح الشريفي هي بكسر الزاء المجمة وهو
الثابت في نسخ الرواية والنواو بمعنى رب وعلى حجر البواقيت صلة تزهو
والمراد بحجر البواقيت الورد والشقائق ونحوهما استعارة اي البنفسج

في زرقنتها احسن منها في حمرتها و البواقيت نفسها والضمير في كانها
وبها للبفسج لموصوف بالازوردية على ارادة الافراد بالجنس كما في قوله
تعالى ثم نخرجكم طفلا اوللا زهار كذا في شرح فرائد الصحاح (قوله وفيه
لغة اخرى) ومن هذه اللغة البيت (قوله اوائل النار الخ) اي النار المتصلة
بالكبريت التي تضرب الى الزرقاة لا الشعلة المرتفعة كذا نقل عنه رحمه الله
تعالى (قوله لمشاهدة عناق الخ) لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة
المذكورة يعم الطرفين معا لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه
مسوقا للمشبه كان المتعدي به ههنا استطرافه كذا في شرح المفتاح الشريف
(قوله كازغرة) اي بياضه وجه الخليفة من قبيل رجل عدل في احتماله
التوجيهات الثثة (قوله بالاصفاء) متعلق باتصاف (قوله وعلى كونه)
معطوف على اتصاف (قوله وهذا الكلام الخ) زاد الشارح رحمه الله
تعالى لفظ في وجه الشبه في موضعين ليعترض عليه والمصنف رحمه الله
تعالى لم يذكر في الاغراض الحاق الناقص بالكامل فراه الحاق الناقص
في غرض من الاغراض المذكورة بالرائد فيه فلا اعتراض (قوله عن
ترجيح احد المتساويين) اي في اعتقاد المشبه كما يدل عليه السباق (قوله
فن مثل ما في الكأس الخ) الفاء تعليلية ومن ابتدائية متعلقة بتسكب اي
لنسكب دمعاً كائنا من مثل ما في الكأس ولم يقل مثل ما في الكأس اشارة
الى ان مثل ما في الكأس كائن عنده والدمع الاحمر مسكوب منه وفيه من المبالغة
ما لا يخفى (قوله اذ لو قصد شيء من ذلك) اي من ذلك الوصف بان اريد
المبالغة فيه (قوله لوجب جعل الغرة الخ) اذا اريد التشبيد على سبيل
الحقيقة اذا و اريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس فاندفع سؤال السيد
بلا احتياج الى ما ذكره من ان المراد لوجب التشبيه مطلقا لا التشابه الا انه
اقتصر على خصوص هذا التشبيه لكونه اصلا (قوله اوجع وصفين في
بيان المقدار) اي جمع وصفين على وجه من الزيادة والنقصان والشدة
والضعف يوجد ذلك الوجه في الفرع على مقدار ذلك الوجه او قريب من
ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الاصل (قوله فان العكس الخ) جواب
متى لم يقصد (قوله يستقيم) من غير ان يعد تشبيها مقلوبا (قوله لغرض من
الاغراض) بان يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا قيلت فرسا فقلت
غرة كالصحيح واذا طلع الصبح فقلت الصبح كغرة الفرس مع ان المستع

قطعاً هو ترجيح أحد المنسأ وبين لا رجحانه كذا في شرحه للمفتاح (قوله
 وأما النظر في أقسامه الخ) قيل لا فرق بين أن يقال التشبيه إما طرفاً مفرداً
 أولاً وأن يقال التشبيه طرفاً أما حساباً أولاً وكذا لا فرق بين أن يقال
 التشبيه أما وجهه مركب أولاً وبين أن يقال التشبيه وجهه أما منزع
 من متعدد أولاً تأمل لعل وجه التأمل أن العبارة الأولى تدل على اعتبار
 الأفراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقدم اعتبار كونهما حسيين
 أولاً على التشبيه فيكون الأول من أحوال التشبيه ومن أقسامه والثاني
 من أحوال الطرفين (قوله الذي يريك الخ) لأن الاستطراف
 إنما نشأ من نثرها على بساط لا يناسبها وهو البساط الأرضي كما لا يخفى
 (قوله والمشتري) مبتدأ والخبر قدامه وقوله في شاخ الرفعة خبر بعد خبر
 والجملة في محل نصب على الحال والتقدير في مكان شاخ الرفعة بحذف
 الموصوف وقولهم شاخ الرفعة من قبيل جد جده شبه المريح والحال
 أن المشتري أمامه في مكان عال في المرتى بأنسان منصرف في الليل
 عن مجلس دعوة أو قدمت أمامه شجرة (قوله الأبعد تكلف) وهو إبداع
 وجه الشبه لكل تشبيه بخلاف ما إذا كان تشبيهه أن الهيئة بالهيئة فإنه يكفي
 فيه وجه شبه واحد (قوله فان الصحيح أن هذين التشبيهين الخ) فان وجه
 تشبيه المنافقين بالمستوقدين الذين شبهوا بهم في الآية هو رفع الطمع
 إلى تيسر مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة
 لانقلاب الأسباب وأنه أمر وهمي منزع من عدة أمور وتحقق هذا الوجه
 ظاهر في التشبيه وكذا أسبابه القريبة وانقلابها وأما في التشبيه فالمطلوب
 الخلاص من التعرض لهم والقدر فيهم ودخولهم في عداد المؤمنين
 لبشارتهم في حظوظهم وأسبابه القريبة بالإيمان باللسان واتباع المؤمنين
 في ظواهر أحوالهم وانقلاب تلك الأسباب اطلاع الله المؤمنين على أسرارهم
 واقتضاهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم بسمة التفاف وكذا وجه التشبيه
 بينهم وبين ذوي الصبب هو أنهم في المقام المطمع في حصول المطالب
 وبحج المأرب لا يحفظون إلا بضد المطموع فيه من مقاساة الأهوال والافزع
 وتحققه في التشبيه ظاهر وأما في التشبيه فالمقام المطمع لهم هو إيمانهم
 ظاهراً واتباعهم المؤمنين صورة ومقاساة الأهوال اقتضاهم بزول
 النوح الكاشف عن أسرارهم ووقوعهم بذلك في مخاوف هائلة (قوله

شبه دين الاسلام) اي بعد ماشبه المنافقين بذوى الصبب ولم يذكره
لظهوره وقد قدر فيما مضى ذوى (قوله احوج شئ الى التأمل) لتعسر
التمييز بين المقيد والمركب اذا القيود معتبرة في الهبة التي جعلت وجه الشبه
ولاحاكم في تمييز احدهما عن الاخر سوى سلامة الطبع وصفة القريحة
في شرح المفتاح الشريف اذا التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك امر
واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبّه به وكان ما عداه تبعا وتمتله
في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره
يفيد الامتياز بينهما في المفهوم لا التمييز في صورة الاشتباه فان القيود معتبرة
في الطرفين يحتمل الدخول وعدم الدخول * قال قدس سره فيحتمل
الح * هذا الاحتمال اختاره الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح فجعل
ما ذكر من الايات اشارة الى الثلاثة واختار ههنا كونه اشارة الى الايات
الاربعة المذكورة لان المشبه والمشبّه به كلاهما في قوله * و الشمس
من مشرقها قد بدت الح * قد ذكرت مع امور متعددة يمكن ان تكون داخلية
فيهما وتغير الاسلوب يجوز ان يكون لبعده العهد بخلاف قوله * والشمس
كالمرآة في كف الاشل * فان المشبه فيه مفرد غير مقيد فلا بد ان يكون
المشبّه به مفردا مقيدا عند السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد
بالمركب فقوله والظاهر ان تشبيهها بالبوتقة من تشبيه المفرد الغير المقيد
بالمفرد المقيد كتشبيهها بالمرآة الح محل نظر * قال قدس سره *
فستبعد قطعا لكون المشبه مفردا وفيه ان القطع ممنوع لما عرفت من كونه
مذكورا مع امور كثيرة يحتمل كونها داخلية فيه (قوله فان الفرق الح)
فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاة الجبلي بالحمار المذكور
من تشبيه المفرد كما مر وتشبيه الشقيق بالاعلام المذكورة من تشبيه المشبه به
فيه مركب حيث قال في بيان اسباب غرابة التشبيه او ان يكون المشبه به
مركبا كما في قوله وكان محمرا الشقيق الح فعنده قوله وكان محمرا الشقيق الح
من تشبيه المركب بالمركب (قوله رطبا بعضها الح) يريد ان الضمير في رطبا
او يابس ارجع الى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب قلوب ولذا
قال رطبا ويا بسا بالتذكير وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله
تعالى * وبعولتهن احق بردهن (قوله اي الطيب والرايحة) في القاموس
النشر الريح الطيبة او اعم اوريح فم المرأة واعطاها بعد النوم انتهى

والشكل مناسب للمقام واما تفسير الشارح رحمه الله تعالى بالطيب فان اراد
 ان الطيب الذي تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان اراد ان طيب
 تلك النساء غير المسك كالمسك فمع كونه بعيدا ليس فيه كثير مدح فالصواب
 ترك لفظ الطيب والاكتفاء بالرائحة (قوله تعلل) في القاموس علله بطعام
 او غيره شغله به (قوله من تشبيه الثريا الخ) وجه الشبه في كلها منترع
 من امور متعددة حسي في بعضها وعقلي في بعضها والطرفان في بعضها
 مفردان وفي بعضها مركبان وفي بعضها احدهما مفرد والاخر مركب
 وقدمر تفصيله * قال قدس سره لا يخفى ان المتبادر الخ * اي لا يخفى
 ان المتبادر من الانتزاع من متعدد ان يكون المنترع منه متعددا و من كونه
 وجه الشبه ان يكون ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين فيجوز
 ان يكون المتعدد جزء لكل منهما وان يكون وصفا خارجا عنهما
 وان يكون جزء لاحدهما خارجا عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد
 تركيب الطرفين كما زعم السيد بل نقول انتزاع امر من متعدد قديكون
 بانتزاعه من مجموع المتعدد كالوحدة الاعتبارية وقديكون من احدهما
 بالقياس الى الآخر كالاضافات وقديكون بانتزاع بعضه من احدا الامرين
 وبعضه من الآخر وحيث فلا يستلزم الانتزاع التركيب في وجه الشبه ايضا
 * قال قدس سره كما توهمه الشارح رحمه الله تعالى * ليس في كلام الشارح
 روح ما يدل على هذا وايراد مثال تشبيه المفرد بالمفرد لا يقتضي الا ان يكون
 المتعدد الذي انتزع منه موجودا في الطرفين لا كونه جزءا في تشبيه
 السقط بعين الديك * قال قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب * مراده
 من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين بناء
 على انه مجاز مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيل تركيب الطرفين
 كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين
 واحدهما مركبا والاخر مفردا * قال قدس سره انظر كيف اعترف الخ *
 فيه ان اللازم مما ذكره الشارح رحمه الله ان لا يكون وجه الشبه في الاستعارة
 في المفرد منترعا من متعدد ليخرج بقوله تشبيه التمثيل واما استدعاء تشبيه
 التمثيل التركيب فلا * قال قدس سره حتى قال وحاصله الخ * اللازم
 منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي التركيب والكلام في استدعاء
 التشبيه التمثيل ذلك وهو غير لازم منه (قوله اي فن الجمل ما هو ظاهر

وجهه الخ) يعني ان ضمير منه ان كان راجعا الى المجمل في اسناد ظاهر اليه
 تسامح والمراد ظهور وجهه و يؤد . ان سوق الكلام في تقسيم المجمل
 وان كان راجعا الى الوجه فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام
 فلا يكون كل من التوجيهين مشتملا على خلاف الظاهر من وجه سوى
 بينهما وليس مراده ان تقدير كلام المصنف رح ذلك حتى يلزم حذف
 الموصول او الموصوف مع بعض الصلة او الصفة وحذف الفاعل
 (قوله يذنها الكلمة) جمع كمال سمي الكل كلمة تغليا (قوله ربيع الكامل الخ)
 الظاهر في الاولين عدم الاضافة واجراء اللقب عليهما وفي الاخيرين
 لاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على الكل بالاضافة (قوله
 هكذا ينبغي ان يفهم) رد على من قال ان المراد مطلق الوصف (قوله
 اى من المجمل ما ذكر فيه الخ) ولا يذكر الوصف المشعر في التشبيه
 المفصل لان وجه الشبه فيه مذکور فلا يذكر الوصف المشعر به كان تكرارا
 (قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الخ) ضم ككونها مفرغة
 الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو الثاني والاول داخل
 في المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها غير معلومة
 انظر فين ناش من كونها مفرغة (قوله اذا طلعت الخ) وجه الشبه
 بين الممدوح والشمس كالظهور وبين المولود والكواكب نقصان الظهور
 وقوله اذا طلعت لم يبد منها كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه
 (قوله فلان كثر ايديه الخ) كثر ايديه خبر فلان وكان غيب خبر ثان والقول
 بان اكثر ايديه صفة بناء على ان فلان علم جنس وعلميته تقديرية او انه
 بتقدير الموصول اى الذى كثر ايديه تكلف (قوله اى بان يذكر الخ) فائدة
 التفسير الاول ان المراد بالاستنباع الاستلزام فان الاستنباع اعم من
 استنباع الملزوم لل لازم والعلل للمعلول وغيرهما وفائدة التفسير الثانى بيان
 ان الضمير المستتر في يستنبع راجع الى ما الموصولة والثانى الى وجه الشبه
 دون العكس (قوله وهذا التسامح الخ) لعل السرف في ذلك ان وجه الشبه لما
 لم يكن امرا ظاهرا دل على امكانه بذكر ما يستنبع (قوله كمال الطبع الخ)
 فان مبل الطبع الى الشئ وازالة الحجاب عنه امر اعتبارى لذلك الشئ
 وان كان الميل فى نفسه والازالة صفة حقيقية او اضافة كذا في شرحه للمفتاح
 (قوله ويشبه ان يكون تركهم الخ) انما قال يشبه لاحتمال انهم لم يشبهوا

للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ماهو المتعارف بين الجمهور من
 ان الحمرة والسواد والابيض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ماهو جزئي
 محسوس وبين ماهو كلي معقول كذا في شرح المفتاح الشريف (قوله
 ناش عن هذا النساح الخ) فكلية من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما
 هو الظاهر (قوله لان جعلهم الخ) بيانه على ماقرره في شرحه للمفتاح
 هو انهم صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه
 الثياب بالغراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق
 دون الاستنباع فكيف كان الحامل هو هذا الذي اعتقدوا على سبيل
 التسامح والتجوز دون ذلك الذي اعتقدوه تحقيقا انتهى وفيه انه انما يرد
 ذلك لو سلم العلامة انهم اعتقدوا ان وجه الشبه في الامثلة المذكورة
 الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يسلم ذلك فانه باطل قطعاً
 لعدم اشتراكها بين الطرفين بل يقول ان جميع الامثلة التي اعتقدوا ان
 وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستنبع اعني
 الامور المحسوسة الجزئية مكان وجه الشبه اعني الامور الكلية العقلية
 وعبارته مصرحة بذلك حيث قال ويشبه ان يكون تركهم التحقيق
 في وجه الشبه حاصلًا وناشياً من تسامحهم هذا وهو ذكرهم مستنبع وجه
 الشبه مكانه وتسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور المحسوسة فحيث
 تسامحوا ههنا وسموا هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحوا في ترك
 التحقيق وقالوا وجه الشبه قد يكون حسيًا وقد يكون عقليًا ولولا تسامحهم هذا
 لما تركوا التحقيق اذ لا حامل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة
 وجه الشبه وماورد على الشارح رحمه الله من ان العبارة المنقولة لا تدل
 على انحصار المنشأ في هذا التسامح فالاولى نقله الانحصار المصريح
 في عبارة العلامة فندفع اذ معنى كون شيء ناشئاً من شيء انه لولا الثاني
 لما حصل الاول (قوله انما هو من قبيل التسامح) فكلية من تبعية
 والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر (قوله فبهذا الاعتبار
 سموا الخ) لا يخفى ان تسمية وجه الشبه حسيًا باعتبار ان ملزومه حسي
 وتسمية ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار ان لازمه وجه الشبه
 فلا يكون التسامح الاول من قبيل الثاني اللهم الا ان يراد ان كلاهما تسامح
 باعتبار علاقة الزم مطلقاً فلذا غير الشارح رحمه الله بخطه قوله لان
 وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد الخ بقوله لان وجه الشبه في تشبيه الخد

بالورد هو الحمرة الكلية المشتركة الغير المحسوسة لكننه يلزمها في الوجود
 ان يكون جزئية محسوسة فالجزئية لازمة انتهى ولا خفا في كونه تكلفا
 ثم العجب ان الشارح العلامة وجه الله ذكر هذا التوجيه ورده حيث قال
 واما ان المعنى ان تركهم التحقيق في وجه الشبه يشبه ان يكون مسامحة
 مثل مساحتهم هذا فعبارة الكتاب لا تؤدي هذا المعنى وانما تؤدي
 اما حقيقته فلا يلتفت الى ما سواه فامعنى قوله والذي يخطر بالبال الخ الا ان
 يراد الذي يختاره البال الخ (قوله وهو ما اى التشبيه الذي الخ) لما كان
 التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن
 من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان
 ذلك الانتقال حاصلا بالتدقيق نظر بان يكون كون احدهما مشبها والاخر
 مشبه به ظاهرا لظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه قريبا وان كان
 ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان
 التشبيه بعيدا وانما لم يقل وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر
 لظهور وجهه في بادىء الرأى ليظهر وجه تسميته بالقرب والبعيد فان
 المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهرا وخفيا فافهم فانه قد خفي على
 الناظرين حتى اعترض بعضهم بانه ينتقض تعريف التشبيه القريب
 بما يكون فيه المشبه به لازم المشبه مع خفاء وجه الشبه اذ ليس المراد ان
 يكون الانتقال من ذات المشبه الى ذات المشبه به غير محتاج الى تدقيق
 النظر بل من حيث تشبيه احدهما بالاخر ولا يحتاج الى ما اجاب به من ان
 قوله لظهور وجهه قيد التعريف فلا انتقاض وبعضهم بان ظهور وجه
 الشبه في نفسه لا يقتضى ان يكون ثبوت للطرفين ظاهرا فلا يكون التشبيه
 قريبا لجواز خفاء حصوله في الطرفين وان اريد ظهور ثبوت للطرفين
 فكونه جليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به في نفسه ظاهرا اذ
 كونه جليا كما يستلزم كونه في نفسه اسبق من التفصيل كذلك يستلزم كونه
 اسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى (قوله لا تفصيل فيه) اشارة
 الى ان ليس المراد بالجمال ما لا يتضح معناه او ما يكون مر كبا بل ما لا تفصيل فيه
 والنظر الى واحد فواحد سواء كان امرا واحدا لا تركيب فيه او مر كبا
 لا ينظر فيه الى اجزائه كادراك زيد من حيث انه انسان (قوله فان الجملة
 سبق في حصولها في نفسها) وحصولها لشيء لانها تحتاج الى ملاحظة

واحدة من النفس لتلك الجملة في حصول نفسها والتصديق بثبوتها لشيء
 بخلاف التفصيل فإنه يحتاج الى ملاحظات بعدد الاجزاء (قوله من
 التفصيل) سواء كان تفصيل تلك الجملة كما في صورة ادراك الحواس او تفصيل
 شيء آخر كما في صورة التنوين (قوله لان المفصل يشتمل على المجمال
 اذا تعدد) لا بد فيه من الواحد (قوله ولذلك كان لعام اعرف من الخاص)
 في صورة يكون الخاص مشتملا على العام (قوله النظرة الاولى حقاء)
 لانها تحسن القبح وتقبح الحسن (قوله مع غلبة حضور المشبه به) اي
 ذاته سواء كان عند حضور ذات المشبه او مطلقا فغلبة حضور ذات المشبه به
 موجبة لظهور وجه الشبه بادنى توجه وظهوره موجب لسرعة الانتقال
 من المشبه الى المشبه به من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتغاله على نوع
 مصادرة لانه جعل غلبة حضور المشبه به مع حضور المشبه علة لظهور
 وجه الشبه وجعل ظهور وجه الشبه علة لسرعة الانتقال من المشبه
 الى المشبه به (قوله وهو بخلافه) ولا واسطة بين القسمين وما قيل انه يجوز
 ان يكون وجه الشبه جليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله
 في القريب المبتذل ولا في البعيد الغريب مدفوع بان كون وجه الشبه جليا
 يستدعي سبقه الى الذهن سواء كان المشبه به نادر الحضور او لا فيكون
 داخلا في القريب وادخاله في البعيد كما قيل يناقض ما استفاد من المتن (قوله
 كل من ذلك) اي المذكور من الاقسام الثلاثة في امر واحد بان يكون
 الطرفان او احدهما مفردا او امرين او امورا اذا كانا او احدهما مركبا
 (قوله اي تعتبر الخ) يعني لبس المراد من قوله وتدع بعضا عدم اعتبار البعض
 اذ لا يعتبر جميع الاوصاف في تشبيه من التشبيهات بل اعتبار عدم البعض
 كما في البيت (قوله او ان تعتبر الجميع) اي وجود جميع الاوصاف التي هي
 وجه الشبه (قوله عبارة جامعة) بين الشبهين اللذين يذنبهما بقوله ان معك
 الخ وان لك الخ (قوله في الجملة) اي جملة تلك الاوصاف قيد بذلك لان
 في التشبيه المفروق ينظر الى وجهين اي وصفين او اوصاف واحد فواحد
 ولك حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد لكن لبس لك حاجة الى
 ان تنظر في جملة تلك الاوصاف في شيء واحد او اكثر بل في كل واحد
 منها في شيء (قوله بل الى ما لبس في كل حرة) اي الى صفة لبس في كل
 حرة بل خاصة بعين الديك ففيه تركيب من الحرة المخصوصة والشكل

٧ كما في صورة التنوين نسخة

الكبرى والمقدار المخصوص و بهذا يمتاز عن الثانى والاول فان النظر
 فيهما الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه (قوله خيالبا
 كان) بان يكون الامور التى يتركب منها من الحسيات او عقليا بان لا تكون
 منها قابل الخيال بالعقل مع ان المقابلة انما هى بين الحسى والعقل
 لان التركيب لا يكون حسيا (قوله كقوله تعالى انما مثل الاية) قال
 الله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به
 نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها
 وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها اتاها امرنا ليلا او نهارا
 فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس * فان المشبه به فيه مركب من عشر
 اجل تداخلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشبك
 بسببه نبات الارض مما يأكل كل الناس والانعام من الزروع والبقول
 والحشائش زخرفها اى ما تزين به والزخرف فى الاصل هو الذهب وازينت
 اى تزينت وظن اهلها اى اهل النبات وانت ضميره لا كئسايه التأنيث
 من المضاف اليه قادرون عليها اى على حصدها ورفع غلتها فجعلناها
 اى النبات حصيدا اى شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس اى لم تنبت
 ولم تكن قبل ذلك فى زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان اقام به فقد شبه
 فى الاية مثل الحياة الدنيا اى حالها العجيبة الشأن التى هى تقضيها بسرعة
 وانقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور رفوتها واغترار الناس بها واعتمادهم
 عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذها به حطام الم يبق له اثر اصلا بعدما كان
 غضا طريا قد التفت بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وطرأوتها وتقوى
 بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وضوا انه قد سلم من الحوايج كذا فى شرح
 المفتاح الشريفي (قوله ولا منسوجة عليه العناكب) مبالغة فى طرحه
 وعدم الالتفات اليه فان بيت العنكبوت اذا بقى مدة مديدة تموت فيه العناكب
 وتصير منسوجة عليه وفى بعض النسخ ولا ناسجة عليه العناكب وهو
 ظاهر (قوله ابلغ واحسن الخ) فى عطف احسن على ابلغ اشارة
 الى ان البليغ فى المتن مجاز عن الحسن وليس بمعناه المتعارف لانه صفة
 الكلام او المتكلم دون التشبيه ولو اريد بالتشبيه الكلام المشتمل عليه فبلاغته
 بمطابقته لمقتضى الحال وربما كان الشبيه القريب مقتضى الحال كان
 يكون المتكلم بليداسى الفهم (قوله ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ) لانه

اعز لحصوله بعد مشقة وكل ما هو اعز الذ من حيث اعزيته فلا ينافي
ما سبق في بحث حذف المسند من ان حصول النعمة الغير المترتبة الذ
لكونه رزقا من حيث لا يحتسب فاسكل منهما جهة مزية يقصد تارة هذا
وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام وقيل لا تنافي بينهما لان الطلب
لا ينافي لحصول الغير المترقب فانه يمكن الحصول قبل ترقب وقته او من غير
موضع يطلب منه و يترب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ
المرتبة العليا من اللذة ولا يخفى انه يصير الدليل حيثئذ اخص من الدعوى
(قوله ونعني بعدم الظهور الخ) دفع لما يتوهم من ان الغرابة موجبة لحقاً
المراد وخفاؤه يوجب التعقيد وهو مخل بالبلادة فكيف يوجب الغرابة
كون التشبيه بليغا ولما كان منشأ هذا التوهم (قوله وهو بخلافه) لعدم الظهور
ومورده (قوله والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب) اخر تفسير عدم الظهور
الى هذا المقام (قوله مكنى غير مصرح) لان رؤية الشمس بوجه الحبيب
ملتبسا بعدم الحياء كناية عن تجاوزه عن حد الادب في دعوى مشابهتها
اياه (قوله ينبي عن التشبيه) فيكون التشبيه كانه مصرح به بلفظ الفعل
(قوله ومثله قول الاخر الخ) والفرق ان المعتبر في السابق عدم الحياء
في هذا الحياء (قوله اي او كان البدر الخ) يعني ان التوصيف فرضي لا محقق
(قوله ما حذف دانه) اي نسيا منسيا ففي قوله تعالى * تمر من السحاب *
ان قدر الكاف كان مرسلان لم يقدر كان مؤكدا وتفسير الشارح
رحمه الله تعالى بيان الحاصل المعنى ٧ (قوله يعني صفرة اصيل) فذهب
الاصيل استعارة مصرحة شبه صفرة الاصيل بالذهب في اللون واستعمل
لفظ المشبه به في المشبه (قوله او شمس اصيل) اي شعاع اصيل كالذهب
في اللون والبريق عطف على قوله صفرة الشمس (قوله قريب من لجين
الماء) لانه ايضا من اضافة المشبه به الى المشبه الا ان المشبه ههنا محذوف
هو الشمس اشار اليه بقوله او شمس اصيل كالذهب (قوله قال الشاعر الخ)
دليل على ان الاصيل يوصف باللون والصفرة في المتعارف فيصح تشبيهه
بالذهب (قوله وخص وقت الاصيل) اي خص وقت الاصيل بالعبث
فان قوله وقد جرى حال من ضمير تعبث لانه من اطيب الاوقات فعبث
الريح بالغصون فيه يوجب غاية لطافة الهواء ولذا اختار لفظ تعبث
اي عملها برفق كما يفعل المتلاعبان (قوله قال الايو ردي الخ) تأيد لكونه

هذه الاقوال الثلاثة لم
توجد في اكثر النسخ

من اطيبت الاوقات يصف الربيع والضمير في ليلته وفيه له والهواجر
 جمع هاجرة وهي ما بين الزوال والعصر وخضلت كسمع من خضل الشيء
 اي ندى حتى ترشش وأصال فاعل خضلت وما كافة او مصدرية والجملة
 صفة هواجر ومعنى كما خضلت آصال كآصال خضلت والشمس
 تنعس اي تغيب حال من قوله آصال يقول ليلالي الربيع كالاسحار
 في طيب هوائها وهواجره مماثلة لآصال خضلت اي صارت رطبة
 بسبب رش المطر على النبات والرياحين فيها (قوله خاتمة في تقسيم الخ)
 الظاهر في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة
 المتن صريحاً ولو كان المقصود تقسيم التشبيه لذكرها في عداد التقسيمات
 ولم يجعلها خاتمة وما قيل انما جعل هذا التقسيم منفرداً عن سائر التقسيمات
 لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين
 والوجه والاداة والمجموع تقسيم فانما يصير نكتة لعدم ادراجها في التقسيمات
 للافراده منها (قوله لان المشبه به مذكور قطعاً) فان قيل حذف المشبه به
 جاز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعاً
 اذ معناه يشبه الاسد زيد اجيب بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما
 في امر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل وان سلم فالكلام في تشبيهات
 البلغاء ولم يرد مثله فيها كذا في شرحه للمفتاح (قوله زيد كالاسد) فانه ابلغ
 من زيد كالسرحان (قوله كان زيد الاسد) فانه ابلغ لايهام الاتحاد بخلاف
 زيد كالاسد (قوله بانه ان ذكر الجميع) اي جميع ما سوى المشبه به لفظاً وتقديراً
 فيدخل فيه ما حذف المشبه فيه لفظاً (قوله وان حذف الوجه والاداة)
 بان لم يذكر لفظاً ولا تقديراً وان كان منوباً (قوله وهذا) اي ما يكون باعتبار
 ذكر الاركان كلها وبعضها (قوله متعلق بالاختلاف) اراد انه متعلق
 بالاختلاف المفهوم من قوله اعلى مراتب والظرف يكفيه رايحة الفعل
 لانه مقدر في النظم فهو ظرف لغو كما ان قوله في قوة المبالغة متعلق باعلى
 على اللغوية وهذا اولى من جعله ظرفاً مستقراً على ان يكون حالاً من المراتب
 لانه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به الا ان يقال انه فاعل معنى اي مراتب تثبت
 للتشبيه (قوله كانه قيل الخ) بيان لحاصل المعنى (قوله حذف وجهه واداته)
 اي لفظاً وتقديراً ليحصل المبالغة بدعوى الاتحاد لانية ليكون تشبيهها
 لاستعارة (قوله او مع حذف المشبه) اما لفظاً فقط كما في مثال المتن

اولفظا وتقديرا لانية كما في قوله تعالى * وما يستوى البحران هذا عذب
 فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج * كما سيجي في بحث الاستعارة (قوله
 اى الاعلى) بعد هذه المرتبة و اعلوية هذه المراتب الاربعة على تقدير
 فرض العلو في الباقيتين (قوله من حيث الظاهر دون الحقيقة) اذ التشبيه
 لا يكون الا في بعض الاوصاف (قوله نظرا الى الظاهر) اى ظاهر
 ما يستفاد من اللفظ و اما في الحقيقة فلا اجراء بل التشبيه (قوله يجعل
 المشبه عين المشبه به مطلقا) اما اذا لم يذكروا وجه الشبه فظاهر و اما اذا ذكر
 كما في زيد اسد في الشجاعة فلان دعوى اتحاده بالاسد في الشجاعة مؤداها
 اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد و فيه من المبالغة ما لبس في زيد كاسد فانه
 يفيد مماثلته به وليس مثل الشئ عينه فاندفع ما قيل من ان ذكر وجه الشبه
 يدفع ما يحصل من حذف الاداة اعني دعوى الاتحاد (قوله بين نحو قولنا)
 لقيني اسد يرمى ولقيت في الحمام اسدا لم يظهر وجه ايراد المثاليين من الاستعارة
 (قوله حيث بعد الاول الخ) مع انه لا تقدير لاداة التشبيه فيهما و التشبيه
 مراد فيهما (قوله ذات قرينة دالة الخ) احتراز عن محوز يدا اسدا اذا اريد
 من اسد شجاع بطريق ذكر الملزوم و ارادة اللازم فانه حيثئذ مجاز مرسل
 لا تشبيه ولا استعارة (قوله ان لا يكون المشبه مذكورا) اى على وجه
 ينبي عن التشبيه فان قوله قد زرار زاره على القمر * استعارة كما سيجي مع
 ان المشبه مذكور (قوله ولا مقدر) لبس المراد بالمقدّر خلاف المذكور
 اى المحذوف فان المحذوف عندهم كالمذكور فهو داخل في قوله مذكورا
 بل المراد به ان لا يكون مراد امنويا ايضا فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون
 المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون مذكورا ولا محذوفا لان تمام الكلام
 ولا امنويا مرادا بان يكون اسم المشبه مستعملا في معنى المشبه بحيث لو اقيم
 لفظ المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة
 وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم المشبه
 مقامه و بذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا في التشبيه دون الاستعارة
 (قوله على انه لا ثبات شبه الخ) لان الكلام في لفظة ذات قرينة دالة
 على تشبيه شئ بمعناه (قوله فيكون قصدا لتشبيه مكنونا في الضمير)
 اى مستترافيه مفروغا عنه لا اشعار به في اللفظ وانما يعرف ذلك بعد التأمل
 بان اجراء حكمه على الاسد لبس الا باعتبار جعله اسدا وتشبيهه به و ادعاء

دخوله فيه (قوله واذا افترقت الصورتان الخ) حاصل الفرق بين قولنا زيد اسد ولقيت اسدا ان معنى الاول ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراده وفي الثاني دعوى كونه من جنسه مسلمة مفروغة عنها عبر عنه باسم المشبه به واسند فعله اليه فالوجه ان الاختلاف مبني على انه هل يكفي في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه (قوله والخلاف لفظي راجع الخ) يعني لبس المراد بكونه لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافا في المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به سواء كان باستعماله فيه اوجه عليه فمحوز زيد اسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الاجراء في الاستعارة بالاستعمال فيه فكان داخلا في التشبيه خارجا عن الاستعارة (قوله هذا) اي الاختلاف في كونه استعارة او تشبيها (قوله وان لم يكن كذلك) اي وان لم يكن اسم المشبه به خبرا اوفي حكم الخبر ويكون المشبه به والمشبه مذكورين كما دل عليه سابق كلامه فلا يرد الاستعارة بالسكناء لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه (قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير) لان في نحو لقيت من زيد اسدا تجريد من زيد يجعل زيدا اسدا بالغاية الجنس بحيث ينتزع منه اسد اخر وهو مني على التشبيه المكنون في الضمير المفروغ عنه بالكلية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه بمن او الباء التجريديتين (قوله ايضا لفظي) فانه اعتبر في التشبيه ان لا يكون على وجه التجريد فلبس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة امر لاخر في شيء مطلقا فتشبيه (قوله فان ايت) اي عن كل شيء الا عن اطلاق اسم الاستعارة (قوله فلا يحسن اطلاقه عليه) لان مبني الاستعارة على تناسي التشبيه بالكلية وحسن دخول ادوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله وان لم يحسن الخ) وان حسن دخول بعضها دون بعض هان الامر في اطلاقه وذلك كان يكون نكرة غير موصوفة به اذ لا يحسن دخول الكاف ويحسن دخول كان كذا في شرح المفتاح الشريفي وانما لا يحسن دخول الكاف

في نحو زيد كاسد لان المراد يأسد فرد مأمنه فيلزم القياس بالمجهول بخلاف
دخول كان لانه حكم باتحاده بمفهوم الاسد على وجه الظن (قوله
لعموض تقدير الخ) لاحتياجه الى التغيير (قوله نكرة موصوفة الخ) واما
المعرفة الموصوفة بصفة لاتلايم المشبه به فغير واقع لان التعريف يدل
على ان المراد هو المعروف المشهور والصفة الغير الملايمة تأتي ارادة ذلك
بخلاف النكرة فانها تجماع تلك الصفة (قوله كالبدرا لانه يسكن الارض
الخ) فانه لا بد من جعل النكرة معرفة لئلا يلزم القياس على المجهول ومعلوم
ان البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد من الاستثناء فتل هذه
الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وعموض في تقدير الاداة فاطلاق الاستعارة
عليها اقرب مما يحسن تقدير الاداة فيه (قوله فيقرب الخ) اما من القرب
اي يقرب الكلام او من التقريب اي يقرب ما يحيل الكلام من اطلاق اسم
الاستعارة اكثر اطلاق من الاطلاق على ما يحسن فيه دخول الادوات
بالتغيير فاكثر اطلاق مفعول مطلق لاطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة
قرب مفعول مطلق لفعل محذوف اي ويقرب زيادة قرب مما يحسن فيه
التقدير بالتغيير او يفيد زيادة قرب والجملة عطف على يقرب من اطلاق
ولا يجوز عطفه على اكثر اطلاق لامتناع كونه مفعولا مطلقا للاطلاق
ويجوز ان يكون عطفا على اكثر اطلاق على ان يكونا حالين من ضمير يقرب
اي اذا اكثر اطلاق وذا زيادة قرب (قوله دليل) على انه فوقه بخلاف قولنا زيد
بدر يسكن الارض فان هذا الوصف يدل على نقصانه من البدر المعروف
فلا تناقض (قوله او مثله) اذا كان التشبيه بمعنى التشابه (قوله ومثله)
اي مثل (قوله اسد دم الاسد الخ) الا ان الحمل على التشبيه في الاول
يستلزم التناقض وفي هذا يستلزم كون الشيء موصوفا بما ليس فيه فلذا
قال ومثله (قوله الى التشبيه الساذج) اي مالا استعارة فيه (قوله ان
يثبت من الممدوح) عده بمن يتضمن معنى يخيل (قوله هذه الصفة
العجيبة الخ) وهي فرقة بين موضع وموضع في التنوين (قوله فهو
مبنى الخ) فان قلت بانه هذا يدل على كونه استعارة لانه يفيد تناسي
التشبيه فلا يثبت كونه اقرب زيادة قرب قلت ملاحظة كون المشبه به
محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه فبملاحظة يفيد هذا الوجه القريب
من الاستعارة القرب الزائد (قماه وانما العمل في اثبات الخ) بناء على ان

المقصود في الكلام المثبت والمنفي هو القيد على مامر سابقا نقلا عن الشيخ
(قوله في الجملة) أي تحقيقا أو تخيلا كما في قوله كان محمرا الشقيق الخ فان
الاعلام الباقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ثابتة في الخيال بخلاف
ما نحن فيه فانه يمتنع تخيل البدر الحقيقي المعروف موصوفا بكونه فارقا
بين موضع وموضع فالفرض فيما نحن فيه محال بخلاف قوله كان محمرا الشقيق اه
فان المفروض فيه محال دون الفرض فتدبر (قوله كان زيدا الاسد كذا)
في النسخة المقررة لكن المذكور في بعض النسخ على ما في الايضاح كان
زيدا منطلقا وهو الاظهر قيل وجه النسخة المقررة ان المقصود في المعرفة
التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي النكرة لاتحاد فيكون خلاف الظاهر
(قوله وايضا هذا الفن الخ) أي النكرة الموصوفة تخيل تقدير اداة
التشبيه ما سبق كان بيانا لامتناع تقدير الادوات تفصيلا بامتناع معنى كل
واحد منها وهذا بيان لامتناعه اجالا بامتناع ما يقصد منها اعني التشبيه
(قوله و المقصود الاصل الخ) اذ به يتأتى اراد المعنى الواحد في طرق
مختلفة في الوضوح كما مر (قوله والجاز على استعماله) في غير ما وضع له ولا شك
ان تعقل غير الموضوع له موقوف على تعقل الموضوع له كتوقف تعقل
العدم على الملكة كذا في شرح المفتاح الشريف ولك ان تقول الاستعمال
في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال فيما وضع له لما من شأنه ان يستعمل
فيه وبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال فيما وضع له تقابل العدم
والملكة ولوقيل ان بينهما تقابل التضاد والاشياء تبين باضدادها كان
وجهها للبحث عن الحقيقة لكن لا يكون وجهها لتقديم تعريفه على الجاز
فلذا تركه (قوله لكن الدال على غير ما وضع له الخ) لانه ينتقل اولا من
اللفظ الى معناه الحقيقي ثم ينتقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازي فيكون
الدال على المعنى الحقيقي من حيث انه دال عليه اصلا للدال على المعنى
المجازي من حيث انه دال عليه (قوله في الجملة) متعلق بفرع فانه فرع
عليه من حيث الفهم والانتقال وابس فرعا له من حيث الارادة (قوله
والمطلق الى غيره الخ) فلا يوهم الاطلاق دخول العقلي فيه (قوله ثم نقل الى
الكلمة الخ) الظاهر ان هذا النقل من المعنى الوضعي الى هذا المعنى بلا واسطة
وفي بعض نسخ الاصول انه نقل اولا الى الاعتقاد المطابق لشبوه في الواقع
ثم الى القول الدال عليه ثم نقل الى الكلمة المستعملة والظاهر انه منقول الى

كل واحد منها بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينها وبين المعنى الوضعي
(قوله و التاء فيها الخ) الظاهر من عبارة الشرح ان حقيقا منقول
الى الكلمة الثابتة او المثبتة ادخل التاء فيها للنقل من الوصفية الى
الاسمية وفي شرح المفتاح الشريف ان الجمهور على انها اذا كانت
بمعنى مفعول فالتاء فيها للنقل وعلى الوجه الاول للتأنيث فرقا بين
المذكر والمؤنث وحيث يكون النقل فيها بعد ادخال التاء فيها واجراها
على الكلمة ولا يخفى انه زيادة تصرف لاحاجة اليه (قوله فلانه يقدر)
اي يفرض (قوله من التكلف المستغنى عنه) وانما اختاره جريا على قضية
الاصل في التاء وهو ان تأنيث كذا نقل عنه (قوله اذ لا معنى له عند التأمل)
لان الاستعمال اذا ذكر بكلمة في كان ما دخل عليه مراد باللفظ يقال استعمال
الاسد في زيد اي اريد منه ولو تعلق في ههنا بمسئلة لكان الاصطلاح
مراد بالكلمة وهو فاسد كذا نقل عنه (قوله لوسم اطلاق الحقيقة الخ)
يعني ان المركب وان كان موضوعا باعتبار الهيئته التركيبية على التحقيق
لكن لا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا مبنيا على الاختلاف في كون المركبات
موضوعا كما قيل فانه خلاف ظ هر العبارة * قال قدس سره و ايضا يلزم الخ
قد تقر انه لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد لا بعد التقييد
بالاول واعتبار الثاني قيدا للمقيد وحيث لا انتقاض بذلك المجاز اذ لا فرق
بين تقييد الوضع بقوله في اصطلاح به الخطاب وتقييد الاستعمال بعد
تقييده بقوله فيما وضعت له فتدبر * قال قدس سره وفيه بحث الخ * صرح
الشيخ رضي بان المراد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره كون الحرف
موجدا لمعناه في لفظ غيره وان يكون ذلك اللفظ متضمنا للمعنى المدلول
الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلى فرجل متضمن
لمعنى التعريف الذي احدث به اللام المقترن به وكذا اضرب زيد متضمن
لمعنى الاستفهام لان زيد مستفهم عنه فلا وجه للتريد الذي ذكره السيد
ولاشك في انه يجدي نفعا في دفع السؤال المذكور لان الحرف دال بنفسه
على المعنى الذي احدثه في لفظ غيره ولو لا مخافة الاطناب لنقلت كلام
الشيخ بتمامه والاعتراضات التي اوردها عليه السيد في حواشيه علم شرحه
والجواب عنها بحيث ينكشف صبح الحق عن ظلم الشكوك (قوله سلمنا
ذلك) اي كون معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط

في دلالة على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالة بنفسه لان المراد به ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم اى في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف ايضا لان الفهم معنى من معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست بتامة في نفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف معنى الاسم والفعل كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يجمع التسليم المذكور لانه حيث لا يكون ذكر المتعلق مشروطا في الدلالة بل في المعنى المدلول عليه ولذا قال في المختصر ان النقص بالحرف وارد على من قال ان المراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه اللهم الا يقال معنى التسليم المذكور حمل قولهم انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه على اعم من ان يكون مشروطا في نفس الدلالة او في المعنى المدلول عليه وقال بعض الناظرين معنى قوله سلنا اى سلنا كون معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا يخفى انه خروج عن السوق * قال قدس سره هذا اللام لا يجدى نفع الخ * لا يخفى ان فهم المعنى من اللفظ تابع للوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان عينه بملاحظة غيره كان دالا بواسطة غيره ولا شك ان الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لاختصاصه ولا بعمومه بدليل انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئيا يحتاج الى متعلق يفيد جرئته فتدبر (قوله لانه قد عين الخ) فيدخل تعيينه في تعريف الوضع (قوله وعدم الدلالة الخ) دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واجد من المعنيين مع قطع النظر عن الاخر لدل على كل واحد منهما على التعيين اى بدون الاخر كما في الانفاظ المتباينة وابس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوضعين على الاخر لا ينافي ان يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعنى ان مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الا انه انتفت لاجل المانع وبما حررنا اندفع ما قيل ان عارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلا انما يدفع تعيين المراد (قوله وزعم صاحب المفتاح الخ) عبارته الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل الخصوص او القرء في ان لا يتجاوز الطهر والحوض غير مجموع بينهما

فهذا ما يدل عليه بنفسه مادام منسباً الى الوضعين اما اذا خصصته
 بواحد اما صريحاً مثل ان تقوم القرء بمعنى الطهر واما استلزاماً مثل ان تقول
 القرء لا بمعنى الحيض فانه حيثئذ ينتصب دليلاً دا لا بنفسه على الطهر
بالتعيين كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه (قوله يعني ان مدلوله واحد
 من المعنيين الخ) فالمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل
 اى غير المتجاوز او على حذف المضاف اى ذى ان لا يتجاوز (قوله فهذا
 مدلوله الخ) يعني انه اذا نسب الى الوضعين دل بنفسه على احد المعنيين
 لا على التعيين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد على سبيل البدل
 ومعنى ما لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم
 انه لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد المشترك بينهما كيف وانه
 لا يفهم اصلاً عند اطلاقه فضلاً عن كونه متبادراً (قوله لانه المتبادر الخ)
 لان دلالة على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة
 للوضع وانتسابه الى الوضعين على السوية ودلالته على مجموعهما خلاف
 الوضع اذ لم يوضع له صريحاً وهو ظاهر ولا ضمناً لان الوضع لكل واحد
 منهما لا يستلزم الوضع للمجموع فلم يبق الا الدلالة على احدهما على سبيل
 البدل وفيه انه يجوز ان يكون مدلوله كل واحد منهما مع قطع النظر
 عن الاجتماع وعدمه كما مر من قوله يدل على كل واحد من المعنيين ولاجل
 هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال
 المشترك في المعنيين قال ان مدلوله احد المعنيين على سبيل البدل (قوله
 واما اذا خصصته باحد الوضعين الخ) فيه اشارة الى ان القرينة في المشترك
 لتخصيصه باحد الوضعين وترجيح احدهما على الاخر لا لدلالته فانه
 دل بنفسه على كل واحد من المعنيين بالوضع فظهر الملازمة بين الشرط
 والجزاء اعني قوله اذا خصصته الخ ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى
 لبيان (قوله ان الواضع عينه للدلالة بنفسه الخ) لان الواضع لم يشترط
 فى شئ من وضعيه القرينة كيف والواضع بما لا يكون واحداً وعلى تقدير
 وانه واحد بما كان الوضع الاول قبل الثانى بمدة (قوله قرينة لدفع المراجعة)
 اى لتخصيصه باحد الوضعين (قوله لا لان يكون الدلالة بواسطة)
 لانها تابعة له وضع والواضع عينه بنفسه لا مع القرينة (قوله وحصل من هذين
 الوضعين الخ) اى لزوم من انتسابه الى مجموع الوضعين وضع آخر ضئفى

وهو التعيين لاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين
 لاحد المعنيين المطلق لا لمجموع المعنيين فانه ليس بلازم فالخاص ان له
 وضعاً لهذا خاصة ولذلك خاصة ويلزمه الوضع لاحدهما مطلقاً وكما
 يكون اللفظ موضوعاً له يكون دالاً عليه ضرورة ان قصداً فقصد او ان ضمناً
 فضمناً كذا في شرحه للمفتاح (قوله فكان الخ) كلمة كان باعتبار قوله وقال
 اذا اطلق كما لا يخفى (قوله لا يتوجه اعترض الخ) وجه اندفاع الاول ظهر
 من قوله لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة
 ووجه اندفاع الثاني من قوله والقرينة لدفع المراجعة * قال قدس سره
 ان اراد باحد المعنيين الخ * قد عرفت من كلامه المنقول من شرح المفتاح
 انه ليس بمراد * قال قدس سره ولو صح ذلك الخ * زاد في شرحه للمفتاح
 على هذا للوازم الثلاثة انه يلزم ان يكون كل مشترك متواطئاً ولم يقل به احد
 وكلها مندفعة بما صرح به في شرح الشرح من ان وضع اللفظ لنفسه
 ضمنى ومثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والالكان جميع الالفاظ مشتركة
 ولا قائل به فكان المعبر في الاشتراك الوضع قصداً كما لا يخفى * قال قدس
 سره وان اراد الخ * اراد به احد المعنيين معينا في نفسه غير معين بدلالة
 اللفظ بواسطة انتسابه الى الوضعين ولا شك انه معنى مغاير لكل واحد
 بخصوصه وان اللفظ المشترك موضوع له ضمناً كما مر وتردد السامع انما هو
 في تعيين المراد لافي الدلالة والكلام في الدلالة فتدبر فانه دقيق ونعم
 ما قال السكاكي رحمه الله تعالى وانه لمظنة فضل تأمل فاحتط اى افعل
 الاحتياط وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره السيد في شرحه للمفتاح حيث قال
 بعد تزييف توجيه الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية فالصواب
 ان يقال اراد ان القرء اذا لم ينخصص باحد وضعيه تبادر منه الى الذهن
 ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين
 وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملاً فيما يدل عليه بنفسه خروج
 عن سوق الكلام لان مساقه ان القرء دلالة على معناه بنفسه لا بالقرينة
 سواء اعتبر انتسابه الى الوضعين او الى وضع واحد لافي دلالة على المراد
 * قال قدس سره فان قلت الخ * يعني ان المشترك اذا اطلق ولم يقيد
 بما ينخصص به باحد المعنيين يفهم منه جميع المعاني التي وضع لها بعد العلم
 بالوضع فكيف يصح ما ذكر من ان هناك تردداً بين معنيي الوضعين * قال

قدس سره لان كلامه * في فهم المعنى المراد وهذا الكلام في فهم المعنى
 مطلقا ولا شك في الرد في تعيين المراد عند الاطلاق وفيه بحث لما مر ان كلامه
 في الدلالة على المعنى لا في الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه
 انه ليس مدلوله مجموع المعنيين لعدم الوضع له لانه لا يجوز ارادته منه (قوله
 من العجائب الخ) انما كان من العجائب لان عبارة الايضاح قبل دلالة على
 معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمنع الخ فتصديده بلفظ قبل وبراذا
 الضمير في وهو ينادى على انه كلام برأسه فحملة على انه اعترض على السكاكي
 مع تعليل فساد بعلاله السكاكي من العجائب (قوله فقال) اي قال ذلك
 البعض في دفع هذه الاعتراض (قوله بالوضع) اي التعيين لئلا يلزم الدور (قوله
 حفظت شيئا) وهو ان مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
 باوضع كافيا في لفهم (قوله وغابت عنك اشياء) وهي الامور التي تدل
 على انه ليس من تمة اعتراضه على السكاكي رحمه الله (قوله تعلما بالوحي)
 اي بان يوحى الالفاظ بحيث يفهم منها دلالتها على معانيها وكذا الحال
 في الاسماع وفي خلق العلم الضروري (قوله بعضهم) وهو عباد بن
 سليمان الضميري (قوله ان لا تختلف اللغات الخ) يعني ان كثيرا من الالفاظ
 يكون لمعان عند امة ويكون لمعان آخر عند امة اخرى كالسوء فانه عند
 الاراك بمعنى الماء وعند الفرس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القبيح
 وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف (قوله ولا يمنع
 جعل اللفظ الخ) يعني ان لفظ المجاز مع القرينة يمنع منه فهم المعنى
 الحقيقي فان اسدا يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقي اصلا فاندفع ما قيل ان
 القرينة انما تدل على عدم الارادة ولا توجب امتناع فهم المعنى الحقيقي
 فان ذلك انما هو اذا لوحظ لفظ المجاز ثم يلاحظ القرينة (قوله لاستلزامه
 ان يكون المفهوم الخ) مع اننا علم قطعا ان المفهوم منه اتصافه باحدهما
 (قوله لانه ممنوع) لانه يجوز المناسبة بنقيضين من جهتين (قوله علمي
 الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على انهما علمان وهو الحق لامتياز
 موضوعهما بالحيثية فعلم التصريف يبحث عن احوال المفردات من
 حيث حروفها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب
 بعضها الى بعض بالاصالة وفرعية (قوله وان لهيئات الخ) عطف
 على ان الحروف الخ (قوله بالتحرريك) اي بتحريك العين فانه يناسب

سلمان الضميري نسخة

ان يكون معناهما مافيه الحركة (قوله وكذا باب فعل الخ) فان قوة الضم
تناسب ان يوضع للافعال اللازمة (قوله نقل الخ) لاجابة الى جعل
المصدر بمعنى الفاعل على التقدير الاول وبمعنى المفعول المتعدى الى
المفعول الثانى بواسطة حرف الجر على التقدير الثانى على ما قيل تحقق
العلاقة الصحيحة للنقل وهو اتصاف الكلمة بالتعدى الذى هو المعنى
الاصلى للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كنقل الحقيقة الى الكلمة
الثابتة او المثبتة فى مكانها الاصلى ويحصل التناسب بينهما غاية التناسب
(قوله ان الظاهر الخ) فلفظ المجاز ظرف لكن حيثئذ يفوت التناسب
بين لفظى الحقيقة والمجاز (قوله واعتبار الخ) دفع توهم ان هذا الوجه
يستلزم ان يسمى الحقيقة ايضا بالمجاز (قوله فى تعريف واحد) يفيد معرفة
حقيقة كل منهما (قوله عن الحقيقة) مرتبلا كان او منقولا او غيرهما
من المشترك والحقيقة المطلقة فى التلويح اللفظ اذا تعدد مفهومه فان
لا يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان تخلل بينهما نقل فان لم يكن النقل
لناسبة فهو مرتبلا وان كان لمناسبة فان هجر الاول فهو المنقول وان
لم يهجر فى الاول حقيقة وفى الثانى مجاز انتهى ومعنى تخلل النقل
ان يكون استعماله فى المعنى الثانى بعد ملاحظة المعنى الاول فالشرك سواء
كان واضعه واحدا او متعددا لیس فيه نقل لعدم ملاحظة الوضع الاول فيه
فهو حقيقة من كل وجه فى كل واحد من معنيه واما المرتبلا والمنقول
فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله فى كل واحد من معنيه باعتبار
وضعه له فى نفسه مع قطع النظر عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل
فما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بالقياس الى المعنى الاخر لتخلل النقل
بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل فى غير ما وضع له
من وجه فيقوله فى غير ما وضع له خرج المرتبلا بالقياس الى كل واحد من
معنيه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله فى احدا المعنيين بالنظر
الى وضعه لمعنى آخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار
ولا بمجاز لعدم العلاقة فلا يكون هذا الاستعمال صحيحا وخرج المشترك مطلقا
لكونه مستعملا فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا الحقيقة
المطلقة وخرج المنقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ودخل فيه
بقيد فى اصطلاح به الخطاب من حيث انه مستعمل فى غير ما وضع له

فاندفع ما قيل انه قد خرج المنقول بقيد في غير ما وضعت له ودخل الصلوة المستعملة في الدعاء بعرف الشرع مع انه منقول وكذا ما قيل انه صرح ههنا بان المرتجل والمنقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بانهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع جواز ارادته) اي بالنظر الى كونه كناية فلا ينافي امتناع ارادته في خصوص المادة كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى فهو مجاز متفرع على الكناية وقيل جواز ارادته ولو في محل آخر وكلا المعنيين مستفاد من الكشف كما سيجيء (قوله قد يكون مجازا الخ) اللفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة عن ارادته فجاز ان لم يهجر الاول وان هجر فنقول وان استعمل للعلاقة فان استعمل لا عن قصد فغلط وان كان بقصد فرتجل (قوله في معنى مجازي) لا يكون فردا للموضوع له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد الخ) اي من غير ملاحظة خصوصية الفرس (قوله بخلاف المجاز) في كثير من النسخ بدون الواو فيكون لبيان الفرق بين الحقيقة والمجاز قصدا وتبعا للفرق بين رعاية المناسبة في المنقول وبين رعايتها في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ بالواو فيكون الامر بالعكس وهو الموافق لما في التوضيح والتلويح (قوله لا يتعين ناقله الخ) اي لا يعلم ناقله بالتعيين لان يكون ناقله جميع الناس فانه ممتنع فافهم (قوله وفعل) في اقاموس الفعل بالكسر حركة الانسان او هو كناية عن كل عمل متعدد وفي الصحاح بمعنى الامر والشان نقله النحويون الى الكلمة المخصوصة وقد يستعملونه بمعنى الحدث لاشتماله عليه كما في تعريف المفعول به والمفعول فيه والمفعول له في الكافية (قوله فانها في العرف لعام الخ) في التفسير الكبير ان الدابة في العرف للفرس خاصة وفي التلويح انها لذات القوائم الاربع وفي القاموس انها غلبت على ما يركب وتقع على المذكر (قوله بلفظ النكرة الخ) اي بلفظ في صورة النكرة والافهم معرفة لان اللفظ اذا اراد به نفسه كان علامة والتوئين فيه للتمكن وهذا على رأي الشارح رحمه الله تعالى من كون الالفاظ موضوعة لانفسها وضعا ضميا (قوله وتصل الى المقصود بها) اي تصل النعمة الى الذي قصد بها وهو المنعم عليه (قوله اكثر ما يظهر الخ) ما مصدرية ويكون عطف على يظهر والجار والمجرور اعني بها متعلق يكون اي يكون الافعال

الدالة على القدرة بها فلا حاجة الى التكلف الذي ارتكبه بعض الناظرين
 * قال قدس سره يفام بجلد ثالث * بالغاء والهمزة من الفأم يقال افأم
 الرجل اذا وسعه وزاد فيه (قوله بعلاقة السببية الصورية) اما اذا
 اطلق بعلاقة العلة الفاعلية فهي داخلية في السببية (قوله لا يغني شئاً)
 اي لا ينفع شئاً من النفع (قوله كانه جعل) اي كل واحد منهم الاصبع
 في الاذن اي بحسب الظاهر واتعبير والا فالمراد جعل الامثلة ولك ان تحمل
 الاصابع على معناه فيكون التجوز في نسبة الجعل اليها حيث نسب فعل
 الجزء الى الكل للمبالغة (قوله انه سهو) قد يقال ان دم وان كان سبباً
 للديه الا ان اكل الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار ولا يخفى
 ان عبارة الايضاح لاتساعد (قوله او ما كان عليه الخ) السبق والحق
 لمعتبران في المجز باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤل اليه بالنظر الى ثبوت
 الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كما حققه في التلويح
 * قال قدس سره الفظاهر عنياً * لانه الذي يقع عليه العصر لا العصور
 * قال قدس سره وجعل من تسمية الشئ باسم غايته * وفي الكشف
 فسر بالعنب وقال انه من تسمية الشئ باسم ما يؤل اليه * قال قدس سره
 استخرج الخ * لتلايلزم عصر العصور وهذا بناء على ان ما يسبق الى الذهن
 من نسبة الفعل وما يشبهه الى ذات موصوفة بوصف ان يكون
 اتصافه بذلك الوصف سابقاً على ثبوت الفعل له فيلزم وقوع العصر
 على العصور اي المعصور واما اذا اريد اعصر عصيراً حاصلًا بهذا
 العصر فلا حاجة الى تأويله باستخرج العصر (قوله في الاخيرين نوع
 خفاء) اي لا يظهر فيهما المعنى المجازي ظهوره في الامثلة السابقة ولذا
 حمل الكشف الرحمة على الثواب المخلد والظرفية على الاتساع وقبل
 في الثاني ان المعنى اجعل لي لسان صدق ينطق بالصدق في الاخيرين
 (قوله فان قلت الخ) يعني ان اعتبار العلاقة انما هو ليتقل الذهن من المعنى
 الحقيقي الى المعنى المجازي والانتقال فرع للزوم واكثر هذه العلاقات
 لا يفيد للزوم بالمعنى الذي مر في المقدمة وهو ان يكون المعنى الخارجي
 بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في الذهن اما على
 الفور او بعد التأمل في القرائن فاقبل انه لا حاجة الى السؤال والجواب
 بعد ما مر في المقدمة من ان الاعتبار للزوم الذهني ولو لاعتقاد المخاطب

بعرف او غيره على الفور او بعد التأمل في القرائن لبس بشيء (قوله ان مبنى
 المجاز الخ) ذكر المجاز بناء على ان الكلام فيه والا فعند المصنف في الكناية ايضا
 الانتقال من الملزوم الى اللازم كما مر (قوله يعتبر في جميعها الخ) يعني ان جميع هذه
 العلاقات مفيد للزوم في الجملة على ما فصله (قوله اخص اوصاف الخ)
 اي اظهر اختصاصا واشهره اذ لا يمكن الزيادة في الاختصاص ولذا
 لا يجوز ان يقال رأيت اسدا رمى اي في البحر (قوله فينتقل الذهن من المشبهة
 اليه) اي الى وجه الشبه لكونه اشهر اوصافه ثم ينتقل منه الى معروضه
 الذي سوى المشبه به بمعونة القرينة فيتحقق اللزوم بالمعنى الذي مر
 في الاستعارة (قوله فالاسد الخ) بيان لما ذكره على الوجه الكلى في مثال
 (قوله انما يستعار للشجاع) اي لما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد
 لا بخصوصه من زيد او عمرو او رجل او امرأة وانما يقع عليه في الخارج و يفرق
 بين ما يقصد من اللفظ عند الاطلاق وبين ما يقع عليه بحسب الخارج
 كما سيجي (قوله ولا شك في انتقال الخ) ومن الشجاعة الى الشجاع اي اذات
 ما موصوفة بالشجاعة سوى الاسد بمعونة القرينة (قوله فيظهر بآراء
 الخ) حيث ظهر من كلامه ان في جميع انواع العلاقات لزوما في الجملة
 (قوله مما يتصف الخ) اي يعتبر ويلاحظ فيه الاتصاف سواء حصل
 في الواقع او لا فان التكلم يعتبر الاتصاف في الزمان الماضي او المستقبل
 سواء حصل في الواقع او لا فاندفع ما في التلويح من ان في مجاز الاول لا يلزم
 الاتصاف في الزمان المستقبل كما في اعصر خيرا فاريقت في الحال (قوله
 في زمان سابق اولا حق) اذ لو اتصف في زمان الحكم لم يكن مجازا بحسب
 الكون او الاول بل حقيقة او مجازا باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوى
 لفظ الدابة في الفرس لكونه فردا لما يدب كان حقيقة واذا استعمله فيه
 بخصوصه كان مجازا باستعمال المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح
 من انه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقي للمسمى المجازي في زمان الحكم
 ان يكون حقيقة كما في الدابة اذا استعملها اللغوى في الفرس فانه مجاز
 باستعمال المطلق في المقيد مع حصول المعنى الحقيقي في زمان الحكم (قوله
 او بالقوة) اي الاستعداد (قوله واذا كان الخ) فانه حيثئذ يكون الغير فردا
 من المعنى الحقيقي والذهن ينتقل من العام الى الخاص في الجملة بمعونة القرينة
 (قوله وان لم يتصف الخ) يعني اذا كان الاتصاف حاصل في وقت فهو

كاف للانتقال في الجملة وان لم يتصف اصلا فلا بد من اللزوم بوجه اخر
 (قوله اما ذهني محض) اي لزوم عقلي في الجملة بلا انضمام الخارج اليه
 (قوله كاطلاق البصير الخ) اي كاللزوم الذهني في اطلاق البصير على الاعمي
 فانه لا يلزم من تصور البصير تصور الاعمي لكن ينتقل الذهن منه الى الاعمي
 باعتبار المقابلة كذا نقل عنه فالعلاقة هي المقابلة وفي التلويح التحقيق
 ان اطلاق احد المتقابلين على الاخر من قبيل الاستعارة بتزويل انتقابل
 منزلة التناسب بواسطة تلميح اوتهكم او مشاكلة (قوله بحسب العادة)
 كاطلاق الغائظ على الفضلات باعتبار المجاورة بينهما في العادة (قوله
 كأنقرآن للبعض) اذا كان موضوعا لمجموع ما بين دفتي المصاحف
 (قوله كالحال والمحل) راد بهما ما يعبر عن العرض والمحل والمضروف والظرف
 (قوله او مجاورتهما) بان يكونا في محل واحد او محلين متقاربين (قوله
 احدهما شرط للآخر) نحو ما كان الله ليضيع ايمانكم اي صلواتكم نحو
 بيت المقدس (قوله فان الانسان لا يوجد بدونهما) هذا كلام صاحب
 التقيج وعليه سؤال ظاهر او ردناه مع جوابه في حواشي شرح التقيج
 وهو ان عدم وجود الانسان بدون الرقبة والرأس انما يدل على استلزام
 الانسان اياهما دون العكس كذا نقل عنه والجواب المذكور ههنا فيه ان المراد
 بالاستلزام الاستثناء واذ لم يرد الانسان بدونهما كانا مستبعين له (قوله
 فانه يجوز وجود الانسان بدونها) هذا بحسب العرف والافوجود الكل
 بدون الجزء محال عقلا (قوله وان اريد ان اطلق الخ) بان يراد بالمشفر مطلق
 الشفة ويقع على شفة الانسان باعتبار انه فرد منه (قوله تتميز عن الخيلية)
 لعدم تحقق معناها حسا او عقلا في المشبه سواء كان عبارة عن امر وهمي
 كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله تعالى او عن اثبات لازم المشبه به للمشبه
 وتتميز عن المكنى عنها بناء على انهم لا يطلعون الحقيقية الاعلى المصرح
 بها لاعتبار انها لا تكون الا صورة وهمية حتى يتوهم منع الاشتراط
 على ما رهم (قوله بالقلب والحذف) متعلق بشاك وان كان يوهم ان يكون
 متعلقا بشاك وشاك على التوزيع ويكون الاصل شاكي لانه خلاف
 ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال شاكي السلاح من شاك الرجل
 يشاك اذا ظهر شوكته وهي شدة البأس وحادثة السلاح والاصل شائك
 وقد قلب فيقال شاكي السلاح كالقاضي وقد يحذف الباء فيقال هو شاك

السلاح بضم الكاف وفي شرح الكشاف الاصل شائك وقديحذف
 العين فيقال شاك السلاح بضم الكاف وقدينقل الى موضع اللام ويعمل
 فيقال شاكي السلاح فعلى هذا يكون بالقلب متعلقا بشاكي السلاح
 وبالخذف متعلقا بشاك (قوله الظاهري من اللباس) اي الذي يظهر
 من اللباس عند التأمل فيه (قوله الحمل على التخييل الخ) بان تخيل الجوع
 والخوف امر وهمي يشملهما كاللباس للابس سواء شبه الجوع والخوف
 بذى لباس او لا اذ لا يتوقف المقصود عليه ثم اثبت ذلك اللباس للقرية
 للدلالة على انها صارت نفس الجوع والخوف من القدم الى الرأس فيفيد
 من المبالغة التامة في ازالة الامن و الرزق الواسع عنها بسبب كفرتهم
 نعم الله تعالى ما لبس في حمله على الاستعارة الحقيقية فانها تفيد الاحاطة
 التامة لآثار الجوع والخوف وهو المناسب لسياق الآية قال الله تعالى
 * وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل
 مكان فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون *
 هذا ان حمل التخييل على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من ان المستعار له
 في التخييل صورة وهمية وهو يزعم انه مذهب الاصحاب وان حمل على ما هو
 مذهب الاصحاب في التحقيق وهو ان التخييل جعل الشئ للشئ كجعل اليد
 للشمال فعناه انه جعل اللباس للجوع والخوف ثم اثبت للقرية ليفيد صيرورتها
 نفس الجوع والخوف ولبس في هذا تشبيه الجوع والخوف بشئ ضار محدد
 في الضرر كما لا يخفى ولا يحتاج في هذا التخييل الى تصرف زائد مع افادته
 المقصود على وجه ابلغ ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع
 والخوف لكنه استعير الاذاقة للاصابة لما فيه من الاشعار بشدة الاتصال
 ما لبس في الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس ففي الآية
 استعارتان تحقيقية تبعية وهي استعارة الاذاقة للاصابة واستعارة تختمل
 التخيلية والتحقيقية وهي استعارة اللباس فان اعتبر تشبيه الجوع والخوف
 بذى لباس استعارة ممكنة كانت ثلث استعارات (قوله لبس المشه الخ)
 لا عند صاحب الكشاف ولا في الواقع (قوله فتوهم كونه تشبيها الخ)
 اما عند صاحب الكشاف فلان عبارته صريحة في كونه استعارة واما في الواقع
 فلان تشبيه الجوع والخوف باللباس من حيث الاشتمال غير صحيح الاعتبار
 الاثار فليشبه اثارهما به لانفسهما * قال قدس سره فان الجوع الخ *

قد عرفت انه على تقدير الحمل على تخيل لا تشبيه للجوع بشخص ضار
وتوهم هذا التشبيه ناش من نسبة الاذقة اليه باعتبار انه كثيرا ما يستعمل
في المضار لكن قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب
للجوع والخوف فهو كالبحر يد بالنسبة الى اللباس كذا في الكشف * قال قدس
سره والا قرب * اى الى الفهم لكن قد عرفت ما فيه * قال قدس سره
ثم الحمل الخ * اى على الاستعارة التحقيقية العقلية اكثر مناسبة (قوله
او اسد في الامثلة المذكورة الخ) وما قبل ان اخراج اسد في الامثلة المذكورة
بناء على ما تقرر عندهم ان المراد به اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل به
الى المبالغة في التشبيه فانتم ولا فلا وحيث لا يتجه نظر الشارح رحمه الله
تعالى بقوله لانا لانسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له لبس بشئ
لان نزاعهم في ان صور حمل المشبه به على المشبه وصور التجريد هل هي
تشبيه او استعارة لا في انه اذا قصد منها المبالغة في التشبيه هل هي
استعارة او لا (قوله في معنى الشجاع) اى في ذات ما سوى الاسد يصدق
عليه مفهوم الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة
اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل مجازا مر سلا (قوله بقرينة حله الخ)
فيه ان القرينة في المجاز يجب ان تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
والحمل لبس كذلك لجواز ان يكون على سبيل الادعاء او بتقدير ارادة
التشبيه والجواب ان المراد القرينة المجوزة بدليل ان قوله بل هو مستعمل
في معنى الشجاع سند المنع فيكفيه جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجوزة
الا انه اورده بصورة الدعوى ترويحاً للمنع المذكور وشارة الى قوته ولو
لم يحمل على هذا لزم ان يكون قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع
غصبا لمنصب الاستدلال (قوله وتحقيق ذلك) اى تحقيق ان اسدا
استعارة كما في رأيت اسدا واثبات النسوية بينهما (قوله انه استعارة عن
زيد) اى عن ذات مخصوصة من زيد او عمرو او رجلا او امرأة اذ لا ملازمة
بين الاسد والذات المخصوصة وان اعتبر وصف الشجاعة فيه اذ العلاقة
انما هي بين الاسد والذات الموصوفة بالشجاعة اى ذات كان لا الذات
المخصوصة وانما يقع عليه في الخارج اذ لا دلالة له عليه اذ الانتقال انما هو
من الاسد الى الشجاعة التي هي اخص اوصافه ومنها الى معروضه
ولا انتقال منه الى خصوصية الذات (قوله عن شخص موصوف

بالشجاعة) سوى الاسد ليحقق التشبيه (قوله زيد رجل شجاع الخ)
 ذكر الرجل على التمثيل والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد (قوله فيكون
 استعارة) لانه استعمال لفظ المشبه به في المشبه وهو الرجل الشجاع مثلا
 فيكون تشبيهه مفروغا عنه مسلما والمقصود الحكم بالاتحاد كما ان في رأيت
 اسدا يرمى تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ عنه والمقصود ايضاح
 الرؤية عليه فيحصل المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به
 فيه وجعله فردا دعائيا وفي زيد بحمله على زيد فاندفع ما قيل انه لا بد
 في الاستعارة من المبالغة ولا مبالغة في قولنا زيد رجل شجاع كالاسد فان
 الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع التشبيه بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد
 ولا مبالغة فيه فتدبر * قال قدس سره اذا قيل رأيت اسدا الخ * خلاصته
 دفع المنع الذي ذكره الشارح رحمه الله باثبات الفرق بين رأيت اسدا
 وبين زيد اسد بان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا شبيها بالاسد فيكون
 تشبيهه بالاسد مفروغا عنه والمقصود تعلق الرؤية به ومعنى الثاني زيد
 كالاسد والمقصود منه تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة والثاني تشبيه
 ببلغ باتحاد المشبه بالمشبه به * قال قدس سره فلا شك ان اسدا الخ *
 فيه انه يجوز ان يكون التقدير رأيت اسدا يرمى والجواب ان المراد لا شك
 فيه على تقدير كونه استعارة * قال قدس سره ولم يقصد به هذا المفهوم *
 اذ لا معنى لتشبيه المفهوم بالاسد بل الذات اي الذات التي يصدق عليه
 مفهوم الشجاع مما سوى الاسد * قال قدس سره واما ان يراد الخ * هذا
 هو مراد الشارح رحمه الله كما مر وسيجيء بيان وجه تعلق الجارية * قال
 قدس سره ولا معنى لرجوعه اليه * اي لرجوع التشبيه الى المفهوم * قال
 قدس سره فيكون سياق الكلام الخ * هذا ممنوع عند الشارح رحمه الله
 لان اسدا عنده في زيد اسد وزيد شراست مستعمل في المفرد الادعائي
 المفروغ عن تشبيهه بالاسد الحقيقي بقرينة الحمل واما الدليل على كون
 الغرض منه التشبيه فيكون مستعملا في المعنى الحقيقي * قال قدس سره
 فاذا قلت زيد الاسد الخ * ابداء للفرق بين ما اذا كان الخبر المعرف والمنكر
 بان الظاهر في المعرف التشبيه بان يكون اللام فيه لتعريف الجنس
 والتشبيه به باعتبار تحققه لا لاتحاد بين زيد وماهية الاسد كما في زيد هو
 البطل المحامي ولا الحمل عليه كما في زيد المنطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم

باتحاد المتباينين بخلاف المنكر فان الظاهر فيه الحمل بطريق الادعاء لا التشبيه
اذ لا معنى للتشبيه بالفرد المجهول وفيه انما يتم ظهور التشبيه في الاول والحمل
في الثاني اذا كان الاسد مستعملا في معناه الحقيقي ودونه خسر القصاد
لم لا يجوز ان يكون مستعملا في الفرد الادعائي اعني الرجل الشجاع فيكون
استعارة * قال قدس سره ولا ينتقض ذلك بالاستعارة * بان يقال ان المق
منها التشبيه بطريق المبالغة فيكون تشبيها بليغا * قال قدس سره ان
يفسر الاستعارة الخ * بان يقول هو استعمال اسم المشبه به في المشبه
او اجراؤه عليه * قال قدس سره انه يقتضي ان يكون قولنا زيد الاسد استعارة
الخ * وما ذكره الشارح يقتضي جواز كونه استعارة بان يكون معناه زيد رجل
شجاع كالاسد وذلك لا ينافي ظهور تقدير اداة التشبيه * قال قدس
سره هذا الاستدلال يشعر بان اسد الخ * لا اشعار في كلامه بذلك
انما يشعر بان مفهومه مجتزئ وصائل ملحوظ قصدا بان يستعار لذات ما
موصوفة بالشجاعة كما مر * قال قدس سره ثم ان استعمال الاسد الخ *
اذا استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولوحظ معنى الصولة تبعا باعتبار انه
لازم له اشتهاره به كان تعلق على مقصود اتبع او اذا استعمل في ذات ما موصوفة
بالجراة كان الوصف ملحوظا قصدا ويكون تعلق على ملحوظا قصدا
ولاشك ان مقصود الشاعر اثبات جراة على نفسه قصدا وهذا لا ينافي
كون وصف الشبه خارجا عن الطرفين فان المشبه ذات موصوفة به
لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف * قال قدس سره ويؤيد ما ذكرناه
الخ * فيه ان ذكر وجه الشبه في الثاني مانع عن الحمل على الاستعارة
كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى بخلاف الاول فلان سلم ان لفظ اسد
في كليهما مستعمل في معنى واحد (قوله وكذا الكلام في نحولقيت اسدا)
اي مثل الكلام في نحو زيد اسد من المنع المذكور الكلام في نحولقيت
اسدا فلا بد من تقدير به او منه ليكون تجريدا عند القوم فينتج المنع المذكور
واما نحولقيت اسدا فهو استعارة بالاتفاق فلا معنى لقوله وكذا الكلام الخ
ولعله سقط من قلم الناسخ (قوله واما اذا ترك الخ) اي هذا اذا جرى
المشبه به على المشبه ولم يذكر وجه الشبه واما اذا ترك المشبه بالكليته بان
لم يكن مذكورا ولا مقدرا في نظم الكلام ففيه اشكال (قوله ما يقتضي
تقديره) اي اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وانما يستج نظم الكلام

اليه ولم يقل او يمكن تقديره لانه يمكن تقدير لفظ المثل في كل استعارة بان يقال في رأيت اسدا رمي مثل اسد وهكذا لكن لبس فيها ما يقتضى تقديره كوجه الشبه في رأيت اسدا في شجاعته فانه يقتضى تقدير مثل اذلا معنى لقولنا رأيت رجلا شجاعا في شجاعته (قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر الخ) سواء جعل من بيانية او تبعيضية او تجريدية فان الفجر يطلق على كله وعلى كل جزء منه تشعر بجميع تلك الوجوه عبارة الكشاف (قوله مبين بسواد آخر الليل) فكانه قيل من الفجر وسواد آخر الليل واذا كانا مبينين بالفجر وسواد آخر الليل لا يمكن حمله على الاستعارة اذ يلزم بيان الشئ بنفسه فلا بد من تقدير المثل فيكون الخيطان على معنهما الحقيقي اى يتبين مثل الخيط الابيض من مثل الخيط الاسود من الفجر وسواد آخر الليل (قوله وابعده من ذلك الخ) اى من نحو رأيت اسدا في الشجاعة الايتان لعدم ذكر وجه الشبه المشعر بالنشبيه فيهما (قوله ان يصح وقوع المعنى الحقيقي) اى المعنى المقصود من اللفظ لاما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه وهو الاظهر (قوله وهذا لبس كذلك) اى قوله ضرب الله مثلا لا يصح فيه وقوع المشبه اذلا معنى لقولنا ضرب الله مثلا المؤمن والكافر فالمانع من كونه استعارة معنوية بخلاف الآية الثانية فان المانع فيها لفظي ولذا فصله بقوله وكذا الخ (قوله بالبحرين الموصوفين بقوله هذا عذب الخ) اى من حيث المعنى وامام من حيث اللفظ فجملة مستأنفة معطلة بنفى استواء البحرين وفيه اشارة الى انه لبس قرينة على قصد النشبيه لجواز كونه ترشيجا (قوله واراد تفضيل البحر الاجاج الخ) ومن هذا تبين انه لا يجوز ان يكون قوله ومن كل تأكلون لما طريا ترشيجا (قوله فهو في طريقة الخ) فان قوله تعالى * وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار * بيان لتفضيل الحجارة على قلوبهم (قوله وهذا الكلام صريح الخ) والا لا وجه لنفى كونه موضوعا لاعم في اثبات كونه مجازا (قوله باعتبار عمومته) اى باعتبار كونه فردا من افراد العام (قوله بمعنى ان التصرف الخ) لا بمعنى انه مجاز حكمي فانه انما يكون في النسبة والكلام ههنا في اللفظ المفرد كالاسد مثلا وفيه رد على من ذهب الى انه مجاز حكمي وادعى ان المراد بالاسد هو الاسد الحقيقي وما نسب اليه لبس منسوب اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة والقرينة قرينة التجوز في النسبة ولا يخفى كونه تكلفا باردا (قوله لكان

الاعلام المقولة الخ) لانها اطلقت على المعنى الثاني لمناسبتة بالمعنى الاول
 كالاستعارة (قوله كان الاسد مستعملا فيما وضع له) ويكون سرماية الحكم
 عليه الى الرجل الشجاع كسرماية الحكم الى افرادة الحقيقة القرينة
 قرينة على نقل معنى الاسدية اليه وادعاه له (قوله اى توقع الظل) على
 فسر به بذلك لان التظليل على ما فى التاج سايه وان كردن ودرسا به كردن
 والمزاد ههنا الثانى (قوله وتحقيق ذلك الخ) حاصل التحقيق ان ادعاء
 دخول المشبه فى جنس المشبه لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له
 اذ ليس معناها ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون
 استعمال لفظ المشبه به فيه استعمالا فيما وضع له والتجوز فى امر عقلى
 وهو جعل غير المشبه به مشبها به بل معناها جعل المشبه به مأولا بوصف
 من رتبين المشبه والمشبه به وادعاء لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف
 وان افراده قسمان متعارف وغير متعارف ولا خفا فى ان الدخول بهذا
 المعنى لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد
 المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف ويؤيد ما ذكرنا ما قال
 الشارح رحمه الله تعالى فى التلويح ان جعلها مجازا عقليا مبنى على اعتبار
 مرجوح وهو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه
 وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه فقول المصنف رحمه الله تعالى
 واما التعجب والنهى عنه اشارة الى جواب دخل مقدرو هو انه اذا لم يكن
 مبنى الاستعارة على ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة بل على جعله فردا
 غير متعارف لم يكن للتعجب والنهى عنه فى البيتين معنى لان التعجب والنهى
 عنه انما هو فى الفرد المتعارف لا فى الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب و
 النهى عنه تناسى التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف فى حقيقة
 حتى ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررنا اندفع ما قيل ان التعجب
 والنهى عنه انما جعله المستدل دليلا على الادعاء وبعد تسليم الادعاء لا حاجة
 الى المازعة فى كون التعجب والنهى عنه مبنيين عليه او على تناسى التشبيه
 وذلك لانه لم يسلم الادعاء بالمعنى الذى ذكره المستدل وبنى عليه صحة التعجب
 والنهى عنه بل بمعنى اخر فلا بد من بيان صحتهما (قوله والاستعارة تفارق الخ)
 اى بعد اعتبار نسبة شىء اليه او نسبتة الى شىء فلا يرد ان الاستعارة فى المفرد
 والكذب فى الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم

صاحب الخ) الاظهر عندي ان الاستعارة من حيث المعنى تشابه الدعوى
الباطلة ومن حيث اللفظ تشابه الكلام الكاذب فيبين الفرق بان مبنى
معناها على التأويل بخلاف الدعوى الباطلة وان مبنى لفظها على نصب
القرينة بخلاف الكذب وفي شرح المفتاح الشريفي انه اراد بالدعوى الباطلة
الجهل المركب وصاحبه مصر على دعواه متبرئ عن التأويل فضلا
عن نصب القرينة واراد بالكذب الكذب العمد وصاحبه لا ينصب القرينة
بل يروج ظاهره لكن لا مانع عن قصد التأويل في ذهنه فلذا خص التأويل
بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب هذا خلاصة كلامه
وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر العبارة اذ لا قرينة على تخصيص الدعوى
الباطلة بالجهل المركب والكذب بالكذب العمد انه لا وجد لتخصيص
مفارقة الاستعارة بهذين فانها تفارق الدعوى الباطلة مطلقا سواء كان
مع اعتقاد المطابقة او لا بالتأويل وعن الكذب مطلقا سواء كان عمدا او خطأ
بنصب القرينة (قوله علما) المراد غير علم الجنس فانه تجرى فيه الاستعارة
لانه المتبادر من اطلاق العلم فان علمية علم الجنس تقديرية (قوله من انها
تقتضى ادخال الخ) هكذا في المفتاح حيث قال والذي قرع سمعك من ان مبنى
لاستعارة على ادخال المستعارة في جنس المستعار منه هو السر في امتناع
دخول الاستعارة في الاعلام الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه
للمفتاح تبعا للمازني لانسلم ان الاستعارة تعتمد على الادخال فان المقصود
في الاستعارة المبالغة في حال المشبه بانه يساوي المشبه به فيه وذلك يحصل
بجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم جنس او جعله عينه ان كان
شخصا فان المقصود من قولك رأيت اليوم حائما انه عين ذلك الشخص
لانه فرد من الجواد انتهى وفيه بحث اما اول فلان القول بالادخال في اسم
الجنس مما لا داعي اليه فان المبالغة تحصل فيه ايضا بادعاء الاتحاد واما ثانيا
فلان جعله عينه فيما كان شخصا ان كان لا عن قصد فهو غلط وان كان
قصدا فان كان باطلا فله عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد
ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض فلا بد من التأويل
بادخاله فيه والحاصل ان استعمال المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع
التي هي حقيقة وهو ظاهر فلو لم يعتبر الوضع التأويل لم يصح استعماله فيه
(قوله لانها مجاز الخ) اشار بالدليل العام الجاري في كل مجاز مرسلا كان

او استعارة الى ان تخصيص بيان قرينة الاستعارة للاعتناء بشانها والا
فالقرينة لازمة في كل مجاز (قوله يكون كل واحد منها) قرينة وليس واحد
منها ترشحا ولا تجريدا لعدم ملايمته للمشبهه ولا للمشبهه فاقبل لا ينكشف
الداعي الى جعل قرينة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكناية
بل جعلوا واحدا منها مما يصرف بها عن الحقيقة قرينة والزائد عليه
ترشحا ليس بشئ فان ملايم المشبهه ما عدا القرينة سواء كان في المصروفة
او المكينة ترشحا الا ان القرينة في المكينة تكون ملايم المشبه به كالاظفار
وفي المصروفة تكون ملايم المشبه كيرمي (قوله بالسيف) لا بالنيران لقوله
في ايماننا (قوله انا لله) فسرهابا لا تامل دون الاصابع اشارة الى ان اصابة
الصاعقة بسهولة ففيه مبالغة في شجاعته (قوله في الجود وعموم العطايا
ففي البت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة مدحه بالسخاوة) قوله
وباعتبار اخر) بالاضافة كما هو السابق او بالوصفية فالمراد بذلك غير
الاعتبارات السابقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع
وغيرهما (قوله استعارة الاحياء الخ) والجامع كون كل واحد منهما موصلا
الى الحيوية (قوله وهذا اولى من قول المصنف الخ) لان المستعار منه هو الاحياء
لا الحيوية وانما قال اولى لانه يمكن ان يقال المراد بالحيوة الاحياء لكونها اثراله
(قوله ثم الضدان الخ) توجيه هذه العبارة عندي ان الضدين ان كانا قابلين
للشدة والضعف بان يكون كل واحد منهما قابلا لهما كالعلم والجهل
والعجز والقدرة كان استعارة الضد الاشد كالجاهل للضعف الاضعف
وهو الاقل علما وقدرة اولى من استعارته لقليل العلم والقدرة وبالعكس
فان استعارة العالم للجاهل الاقل جهلا اولى من استعارته لقليل الجهل
والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا القسم لظهوره وهو الذي تعرض له
الشارح رحمه الله تعالى او بان يكون احدهما اشد والاخر مختلفا بالشدة
والضعف كالميت والحي الجاهل والعاجز كان استعارة اسم الميت للحي
الاقل علما والاضعف قدرة اولى من استعارته للحي القليل العلم والقدرة
والاقل علما اولى من الاقل قدرة وكذا في جانب الاشد اي الميت اذا استعير له
اسم الحي فكل ميت كان اكثر علما واشرف علما اولى باستعارة اسم الحي
من ميت قليل العلم والقدرة والاكثر علما اولى من الاكثر قدرة وقبل غاية
توجيهه ان يقال وصف المعروض بوصف العارض واراد بالضدين

القابلين للشدة والضعف معروضيهما القابلين للشدة والضعف
 في الجامع ووجه الشبه فقليل العلم والقدرة والميت ضدان باعتبار ما يشملان
 عليه اعني الحياة والموت قابلان للشدة والضعف باعتبار الجامع وهو عدم
 فائدة الحياة انتهى فعني العبارة على هذا التوجيه ان كان معروض الضدين
 نحو قليل العلم والميت فانهما معروضان للحياة والموت اللذين هما ضدان
 قابلين للشدة والضعف في الجامع اعني عدم فائدة الحياة كان استعارة
 اسم الضد الاشد في وجه الشبه وهو الميت للضعف الاضعف في وجه الشبه
 كقل العلم اولى من استعارة اسم الضد الاشد للضعيف في وجه الشبه اعني
 لقليل العلم والقوة هذا لكن يرد عليه ان الاقل علما لبس اضعف في وجه الشبه
 اعني عدم فائدة الحياة بل اشد واقوى من قليل العلم وقيل في توجيه الضدان
 فيما نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للنشكك باعتبار الاشدية التي
 هي متفاوت في الاثار وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت اثارها التي
 منها العلم والقدرة فكل من كان اقل علما واطعف قوة كان الحياة فيه
 اضعف فهو باسم الميت اولى لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال
 على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من اقل قوة وكل من كان العلم
 فيه اكثر واثار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى وان مات واكثر علما
 اولى من ازيد قوة وفيه انه لم يبين النشكك بالشدة والضعف في الموت
 مع انه المحتاج الى البيان وما قاله من ان اسم الميت يدل على الثبوت
 فلبس بشئ لان النشكك يكون في المعاني وكون اللفظ دالا على الثبوت
 دون الحدوث لا يثبت الاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا
 في جانب الاشد وترتب قوله فكل من كان اكثر علما او اشرف الخ عليه
 (قوله هما العلم والجهل الخ) لا الاقل علما وقوة والميت فان الميت لا يقبل
 الشدة والضعف وايضا الاشد والاضعف ليسا بمتضادين (قوله وههنا
 جامعا) لانه ادخل المشبه في المشبه به ادعاء وجعه مع افراد المشبه به تحت
 مفهومه (قوله اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم بما مر من ان
 وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه
 لا يكون مبني الاستعارة (قوله وقال الشيخ الخ) يعني ان ما ذكره المصنف
 رحمه الله مخالف لما ذكره الشيخ فانه جعل استعارة الطيران للعدو كرايت
 اسدا في ان الاشتراك في كل منهما في صفة الا ان الطرفين فيما نحن فيه

من جنس واحد وفي رأيت اسدا من جنسين ولبس المراد بالجنس ههنا
 مصطلح ارباب المنطق بل ما هو المتعارف وعليه ائمة الفقه من ان الشئين
 اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمنافع فهما جنسان كالذكر
 والاشي من الانسان وان لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالذكر والاشي
 من الغنم (قوله فانهما جنس واحد) لا شترأ كهما في المنفعة المقصودة
 منهما وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما بالجنان والاخر بالقوائم
 وكون احدهما سريعا والاخر بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس
 لعدم الاختلاف بها في المنفعة المقصودة منهما (قوله ثم قال الخ) هذا تأييد
 لما نقله اولا من ان الاشتراك في استعارة الطيران للعد واشترآك في الوصف
 حيث قال ان خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى الخ (قوله
 مع ان في كل من المرسن والطيران الخ) اما في المرسن فكونه مرسونا واما
 في الطيران فالسرعة (قوله ان خصوص الخ) خبر لقوله والفرق والمراد
 بخصوص الوصف السرعة (قوله ان التشبيه الخ) اي تشبيه العدو
 بالطيران في السرعة منظور في استعارة الطيران للعد وبخلاف استعارة
 المرسن للانف فانه من استعمال المقيد في المطلق (قوله ولهذا اذا لوحظ
 فيه) اي لوحظ التشبيه في استعمال المرسن في الانف كما لوحظ في اطلاق
 المشفر على غليظ الشفة عد استعارة حقيقة لكونها مبنية على التشبيه
 (قوله وقال ايضا الخ) نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق الاستعارة
 على المرسن المستعمل في الانف حتى احتاج الى الفرق (قوله ونحو ذلك
 مما فيه) استعمال المقيد في المطلق (قوله عدوها) اي وضع المرسن
 موضع الانف ونحو ذلك فالضمير راجع الى الجماعة اوالى وضع المرسن
 موضع الانف بتأويل الاستعارة (قوله فاعتدت بكلامهم) فاطلقت
 اسم الاستعارة عليه في قوله استعارة المرسن للانف (قوله ونبهت على
 ذلك) اي على ان الواجب ان لا اطلق عليه اسم الاستعارة بان اسميته
 استعارة غير مفيدة لعدم ابتناؤه على التشبيه وكونه من استعمال المقيد
 في المطلق (قوله ووجه التشبيه بينه) اي بين وضع المرسن موضع الانف
 وبين الاستعارة الحقيقية انك تنقل فيه اي في وضع المرسن موضع الانف
 بل في استعمال المقيد في المطلق مطلق الاسم من مجانس وهو المقيد الى
 مجانس له وهو الفرد الذي وقع عليه مطلق الانف في الخارج والمجانسة

والمشابهة من واحد لكونهما اشتراكا في امر في الاول اشتراك في الجنس وفي الثاني اشتراك في الوصف فاطلق اسم الاستعارة التي مبناهما المشابهة على ما فيه المجانسة مجازا (قوله فلا يطلق الاستعارة عليه) لاحقيقة ولا مجازا (قوله فان قلت الخ) ايراد على قوله الجامع اما داخل في الطرفين الخ (قوله مفيدة) اي للبالغة المطلوبة منها (قوله ان جزء الماهية الخ) لامتناع التشكيك في الذاتيات (قوله للشجاعة) اي للشجاع اقام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ما صدق عليه الشجاع (قوله لا الرجل وحده) لما عرفت انه لا ملازمة بينه وبين الاسد ولا دلالة له عليه (قوله تجوز وتسامح) وجه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كانها حقيقة وماهيته الموضوع له (قوله بان يكون الخ) اي لبس المراد منه ان يكون وجه الشبه غريبا فانه لا بد في الاستعارة ان يكون اخص اوصاف المشبه به واشهرها بل ان يكون التشبيه غريبا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه يكون وجه الشبه اخص الاوصاف واشهرها (قوله وفي الصحاح القربوس السرج) في التسخن الصحيحة من الصحاح القربوس للسرج فلا مخالفة بينه وبين ما فسر السرج رحمه الله به الا بالاجال والتفصيل (قوله وكذا كل مخاطر) اي مثل ذلك الاهمال فعل من يلقي نفسه في الامور الصعبة او مثل زيارة الجاثب كل امر خطير يهتم به في التعويد او مثل ذلك الرجل يريد نفسه كل مخاطر في تعويد فرسه (قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ) اي شبه الهيئة الحاصلة من وقوع العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة فبعد التشبيه المذكور استعار الاحتباء الذي هو احداث تلك الهيئة وايجاده لوقوع العنان في قربوس السرج بان صور الوقوع بصورة الايقاع واسنده الى الفرس مبالغة في تأدبه كما صور القدوم بصورة الاقدام في اقدمي بلدك حتى على فلان وقدمر فالايقاع المشبه تخييل والايقاع المشبه به تحقيق فالاستعارة المذكورة استعارة نصريحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك التشبيه لما حسن استعارة الاحتباء للوقوع المذكور فتدبر فانه مما خفي على الناظرين (قوله لان الركبتين الخ) ولان العنان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانبي الغم كالحيوة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر (قوله والمهاري) بفتح الراء وكسرهما كالصحاري والحواري (قوله اخذنا في الاحاديث) لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب

فهى اما جمع طرف بكسر الطاء بمعنى الكريم اى كرائم الاحاديث يقال
هو من اطراف العرب اى كرائمهم او طرف بالتحريك بمعنى الناحية
اى فنون الاحاديث (قوله حتى افاد انه الخ) لان نسبة الفعل الذى
هو صفة الحال الى المحل تشعر بشيوعه فى المحل واحاطته بكله فالباء
فى باعناق للملابسة وقيل للتعدية اى اذهبت الاباطح اعناق المطايا
فيكون المطايا مشبها بالماء واعناقها بالاشياء التى على الماء فى الوادى
ولا يخفى لطف الاول (قوله من الابل) المشبه بالماء (قوله كما فى قوله تعالى
واشتعل الخ) حيث اسند الاشتعال الذى هو صفة الشب الى
الرأس الذى هو محله للاشعار باستيعابه له (قوله فقلت له الخ) مقول القول
البيت الذى بعده * لا يها الليل الطويل الاتجلى * بصبح وما الاصبح
هناك باشل * والضمير فى له لليل فى بيت قبله * وليل كجوج البحر ارنجى
سدوله على بتواع الهموم ليتلى * قال المزدقى يجوز ان يكون التمطى
ما اخوذا من المطا وهو الظاهر فيكون التمطى مد الظهر ويجوز ان يكون
من التمطط بمعنى المد بقلب احد الطائين ياء (قوله فاستعار الخ) فهنا ثلث
استعارات تصريحية تخیيلية لاحاق شكل الليل وصورته التخیلة بالشخص
التمطى المردف المثل (قوله والظاهر الخ) يعنى انه استعارة واحدة
شبه الليل بالشخص التمطى المردف المنقل واثبت له لوازم المشبه به
وقيل انه استعارة تمثيلية شبه هيئة الليل فى الطول والثقل بهيئة التمطى
المخصوص (قوله باعتبار الثلثة الخ) اى بعد اعتبار حال الطرفين وحال
الجامع يحصل ستة اقسام كما بينه الشارح رحمه الله تعالى وان كان تقسيم
كل واحد فى نفسه يوجب ان يكون سبعة لان اقسام الطرفين اربعة
واقسام الجامع ثثة (قوله مجلا جسدا بدنا) ذا لحم ودم او جسدا من
الذهب ظاهرا من الروح ونصبه على البدل له خوار اى صوت البقر قبل
فى كون الآية استعارة بحث اذ جسده خوار صريح فى انه لم يكن مجلا
اذ لا يقال للبقر انه جسده صوت البقر وقد ابدل بدل الكل فظهر به انه لبس
عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى * حتى يتبين لكم
الخيوط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان البيان اخرجهم من الاستعارة
الى التشبيه كما مر والجواب ان البدل اخرجهم من كون المراد العجل الحقيقى
وان المراد منه العجل الادعائى اعنى الحيوان المخلوق من الخلق فالبدل

قرينة على الاستعارة كيرى في رأيت اسدا يرمى بخلاف قوله من الفجر فانه
 اخرج الخيط الايض من ان يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه
 من ان يكون المراد به الخيط الادعائي اعني الفجر اذ لا يبين الشيء بنفسه فلا بد
 من تقدير المثل (قوله فالمستعار منه) هو النار هذا تصریح من السكاكي
 رحمه الله تعالى بان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به
 المرموز اليه بذكر اللازم كما هو مذهب الجمهور وسيجيء منه ما يخالفه من ان
 المستعار منه هو المشبه المذكور (قوله وزعم المصنف الخ) عبر بالزعم
 لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان قرينة الاستعارة بالكناية
 عنده حقيقة فالموافق لمذهبه ان يكون اشتعل بمعناه الحقيقي (قوله
 عقلي) اي بعضه عقلي وهو تعذر التلاقي (قوله كشف الضوء الخ)
 يعني ان النهار عبارة عن الضوء اما على التجوز او على حذف المضاف
 وقوله منه على حذف المضاف اي من مكان الليل اي مكان القاء ظلمته
 وذلك لان النهار والليل عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق
 وتحتة ولا معنى لكشف احدهما عن الاخر (قوله وموضع القاء ظله)
 اي الليل وظله ظل الارض الذي في الليل وهو الظلمة ولم يقل القاء ظلمته
 متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودية كما ذهب اليه
 بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى * وجعل الظلمات والنور * فيصح
 القول بظهورها بعد زوال الضوء (قوله دائما او غالبا) فانه اذا لم يكن
 احدهما يكون ذلك الحصول اتفاقا لا ترتيبا فاذا ذكره تفسيرا للترتيب في نفسه
 لانه هناك كذلك (قوله ويان ذلك) اي ظهور الظلمة (قوله ان الظلمة)
 هي الاصل في الحد بثمان الله تعالى خلق خلقه في ظلمة ثم رش عليه
 من نوره (قوله فجعل ظهور الظلمة الخ) كان الظاهر فجعل اظهار الظلمة
 كاظها رالمسلوخ لان السلخ متعد الا ان تشبيه الاظهار بالاظهار تابع
 لتشبيه الظهور بالظهور فلذا اختاره (قوله واعترض الخ) وما قيل في الجواب
 من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب
 هذه المدة كلها الدخول في الظلام لبس بشيء لان الدخول في الظلام
 مترتب على السلخ لا على انقضاء مدة النهار (قوله فاقام) اي كل واحد
 من الشيخ وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان ظهر بمعنى زال
 يكون صلته عن لامن (قوله قد يكون بمعنى التزع الخ) في الاساس من المجاز

خلق الخلق
 نسخة

سلخ الله النهار من الليل وسلخت عنه درعه والاول بمعنى الاخراج والثاني
 بمعنى التزع (قوله فانه لا يستقيم الخ) اذا المفاجأة انما تصور فيما لا يكون مترقبا
 بل يحصل بغتة ويمكن الجواب بان تزع الضوء عن مكان الليل لكون
 ظهوره في غاية الكمالات كان المترقب فيه ان يكون في مدة مديدة
 فحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول امر غير مترقب وبهذا اظهر
 الجواب عن التقوية (قوله لندرة وقوعه) وقد نبه المصنف رحمه الله تعالى
 عليها يجعل المثال مصنوعا (قوله لكنه قد ذكر الخ) استدراكا لاعتراض
 على السكاكي رحمه الله تعالى بانه عد في التشبيه قسما على حدة وجعل
 اقسامه ستة والاستعارة منهاها التشبيه فلا وجه لاسقاطه من الاقسام في
 الاستعارة والعذر بندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشترك بينهما
 (قوله لم اعتبر التشبيه الخ) على تقدير ان يكون المعنى من ايقظنا من مكان
 رقادنا (قوله لا مجرد القبر) الظاهر ترك لفظ المجرد (قوله ويكون الاستعارة
 الخ) اي على هذا الاحتمال والمعنى من ايقظنا من رقادنا (قوله ولا شك
 ان عدم الخ) وكون الرقاد كثير الوقوع في الحس لا يجعل عدم ظهور الفعل
 فيه اقوى وان كان يفيد الاشهرية (قوله البعث) اي سهولة تأتى البعث
 فانها في النوم اقوى واعرف فلا يرد ما قيل ان كون البعث في النوم اقوى
 محل بحث لان المانع في الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى ولا ما قيل
 ان وجه الشبه حيث يكون مذكورا فيكون تشبيها كما في قوله
 * ولاحت من يروج البدر بعدا (قوله كسر الزجاج) في القاموس
 الصدع كسر شيء صلب وفي التاج شكافتن فذكر الزجاج على سبيل
 التمثيل وكونه محسوسا باعتبار الحاصل بالمصدر (قوله التبليغ) في القاموس
 التبليغ الايصال وهو امر عقلي يكون بالقول والفعل والتقرير فمن قال
 التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسي لم يأت بشيء (قوله والمعنى الخ)
 اشارة الى ان الباء في بما تؤمر للتعدية واما مصدرية اي بامرك من المصدر
 المبني للمفعول في الكشف فاصدع بما تؤمر اجهر به واظهره يقال صدع
 بالحجة اذا تكلم بها جهارا وفي الاساس من المجاز صدع بالحق جهرا به
 وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بما تؤمر وفي الصحاح وقوله
 تعالى فاصدع بما تؤمر قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك
 ويجوز ان يكون ماموصولة اي بما تؤمر به من الشرايع فحذف الجار

كقولك امرتك الخبر (قوله الخيمة) في القاموس الخيمة كل بيت مستديرة
او ثلاثة اعماد او اربعة تلتقى عليها الثام فيستظل بها في الحر وكل بيت
يبنى من عيدان الشجر (قوله على نفس الذات) اي الحقيقة والمفهوم
في القاموس معنى ذات بينكم حقيقة وصلكم وسيجيء في كلام السيدان المراه
ما يستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام والمضمرات
واسماء الاشارات والحروف والافعال فانها كلها جزئيات لا تجري الاستعارة
فيها وبقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما يكون الخ)
فانه في حكم اسم الجنس (قوله وان لم يكن اللفظ الخ) اي بعد ان يكون
صالحا للاستعارة فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيا * قال قدس سره
التشبيه الخ * تلخيصه اذا عرض على قوانين الاستدلال ان معاني الحروف
والافعال لا يجري فيها الاستعارة اصالة لانها لا يجري فيها التشبيه اصالة
وكل ما لا يجري فيه التشبيه اصالة لا يجري فيه الاستعارة اصالة اما الكبرى
فلان الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يجري فيما يجري فيه
التشبيه فالاستعارة تجري فيما يجري فيه التشبيه وتنعكس بعكس النقيض
الى قولنا كل ما لا يجري فيه التشبيه لا يجري فيه الاستعارة واما الصغرى
فلان معاني الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك
لا يجري فيه التشبيه اما الصغرى فلانها آلات لتعرف حال الغير وكل ما هو
كذلك غير مستقل بالمفهومية واما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل
بالمفهومية لا يصلح ان يكون مشبها به وكل ما لا يصلح ان يكون مشبها به
لا يجري فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يجري فيه التشبيه
اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان ما هو غير مستقل لا يصلح ان يكون
ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة بالمشبه به فكل ما هو كذلك
لا يصلح ان يكون مشبها به ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الى بيان
وتحقيق وهما ان معاني الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وان غير
المستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه
فلذا قال وتحقيق المقام الخ فبين المقدمة الثانية اولا بقوله اعلم الخ باختصاره
والاولى ثانيا بقوله اذا تمهد هذا فاعلم الخ * قال قدس سره قدس سره
ولا يخرج الخ * لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا والتقييد ملحوظ تبعا
لتخصيصه فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصدا * قال قدس سره وهو بهذا

الاعتبار مدلول لفظة من لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال
 فكذا معانيها روابط بين المعاني * قال قدس سره وهذا معنى ما قيل الخ *
 لا يخفى ان اللازم مما ذكر ان معاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها
 جزئيات فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجزئيات
 والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فتكون موضوعاتها ولا شك ان الواضع
 لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعاني الغير المحصورة
 فقبل بالوضع العام وهذا ما ذهب اليه قدوة المحققين عضد الملة والدين
 وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موضوعات للمعاني الكلية الغير الملحوظة
 بذاتها فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره
 الشارح رحمه الله تعالى في تصانيفه وما قيل انه يلزم على هذا ان يكون
 استعمالها في خصوصيات تلك المعاني مجازا لا حقيقة لها لعدم استعمالها
 في المعاني الاصلية اصلا مع انهم ترددوا في ان المجاز يلزمه الحقيقة او لا
 فدفوع بانه انما يكون مجازا لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها
 اما اذا كان من حيث انها افراد المعاني الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا * قال
 قدس سره فالمدعى كراخ * المناسب للسابق واللاحق ان يقول فالمدعى يحصل
 كما في شرح الشرح حيث قال ومعلوم انه لا يحصل خصوص النسبة
 وتعيينها لا في العقل ولا في الخارج الا بتعين المنسوب اليه اذ لا دخل للذكر
 في التحصيل وغاية التوجيه ان يقال المراد انه ما لم يذكر متعلق الحرف
 لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله
 وحيث يحتاج الى ذكر المتعلق * قال قدس سره وهو ايضا محمول الخ *
 هذا الكلام ايضا يدل على ان معنى الحرف غير متحصل في نفسه وانما
 تحصله باعتبار غيره واما انه جزئي فكلا * قال قدس سره وان زعم الخ *
 هذا هو مراد القوم ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالة ان معناه
 معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر
 متعلقه وحيث لا حاجة الى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص
 فانه التزام احب لاشاهد عليه * قال قدس سره لا يتصور له فائدة الخ *
 قد عرفت الفائدة وهو الاشارة الى ان معناه مفهوم الابتداء من حيث
 انه آلة لتعرف حال المتعلق * قال قدس سره فلانه لا دليل الخ * الدليل
 على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه كما لا دليل

على هذا الاشتراط لا دليل على وضعه للمعنى الجزئي مع احتياجه
 الى اعتبار الوضع العام الذي لا دليل عليه واما الاستعمال في الجزئيات
 فقد عرفت انه لا يصير دليلا على الوضع * قال قدس سره هو التزام
 ذكر المتعلق الخ * التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله يورث
 الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة الاضافة فانها ملحوظة في انفسها
 والاضافة تبع لها يشهد بذلك وقوعها محكوما عليه وبه دون الحرف
 وهذا مراد من قال ان ذكر المتعلق في الحرف لتتم الدلالة لكون معناه
 متعلقا بالقياس الى الغير وفي الاسماء اللازمة تحصيل الغاية فان ذو مثلا
 معناه متعلق في نفسه لا يحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان المقصود
 من وضعه وهو التوصل الى جعل اسماء الاجناس وصفا لشيء لا يحصل
 بدون ذكر ما يضاف اليه * قال قدس سره موافقا للقواعد اللغة * وهي
 ان الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحرف واقع في الجزئيات
 وانه كما يحتاج الى التعبير عن المعاني المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعاني
 الغير المستقلة واقوال الائمة وهو ما نقل بقوله وهذا معنى ما قبل وامثاله
 وما ورد في تفسير الحرف وهو ما نقل من الايضاح وامثاله * قال قدس
 سره * ما عدا الافعال الناقصة فانها موضوع لتقرير الفاعل على صفة
 فعنها غير مستقل بالمفهومية * قال قدس سره لا يتحصل * اي من
 حيث انه مدلول الفعل ليرتب عليه الجزاء اعني وجب ذكره * قال قدس
 سره بخصوصها * متعلق بقوله لكل نسبة والضمير راجع الى النسبة
 * قال قدس سره لانه خلاف وضعه * ولانه لا يمكن ملا حظة شيء واحد
 مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة * قال قدس سره فضلا الخ * انما قال
 فضلا لان في المحكوم عليه زيادة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به
 لان المحكوم به انما يطلب لاجله * قال قدس سره قلت لان الاعتبار الخ *
 خلاصته ان منشأ الفرق كون النسبة في اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة
 افادتها اصالة فيصح وقوعه مسندا اليه باعتبار الدلالة على الذات
 ومسندا باعتبار دلالة على الحدث بخلاف نسبة الفعل فانها تامة مقصودة
 اصالة منفردة مع طرفيها فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابق
 اصلا * قال قدس سره فان قلت الخ * اراد على قوله ويقضى عدم
 ارتباطها بغيره بانهم قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خبرا * قال قدس

سره يتصور الخ * لانه يشمل على جلتين صغرى وكبرى والحكم الاول
مدلول الجملة الصغرى وان كان هذا الحكم مقصودا بالذات كان ذكر زيد
لمجرد بيان مرجع الضمير والحكم الثانى مدلول الجملة اكبرى فذكر ابوه
حيث ان لتقييد المسند * قال قدس سره * صريحاً اى مقصودا اصالة
اذ لا يمكن توجه النفس الى حكمين قصداً وبالذات * قال قدس سره
لاشتمالها عليها * فالاستعارة فى معانى الحروف تبعية كتبعية حركة راكب
السفينة * قال قدس سره قات لا لان مطلق النسبة الخ * اراد بمطلق
النسبة نوع النسبة التى هى متعلق مدلول الفعل اعنى نسبة القيام مطلقا وهى
متعلق النسبة المخصوصة التى هى مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة
المطلقة التى هى متعلق مدلول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يجعل
جامعا بينها وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية
والجامع لابد ان يكون اخص اوصاف المشبه به واشهرها وما قيل انه
يمكن ان يعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب
زيد لكونه محرضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فلبس
بشيء لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالفاعل فهو استعارة بالكساية فلا مجاز
فى النسبة وان لم يعتبر فهو مجاز عقلى نسب الفعل الى غير ما هو له ملا بسبة
بينهما من غير قصد المبالغة فى النسبة فلا استعارة * قال قدس سره
واعلم الخ * يريد ان الاستعارة التبعية كما تقع فى الفعل باعتبار معنى المصدر
تقع فى الفعل باعتبار الزمان الذى هو جزء مدلوله لكن بعد التقييد للمعنى
المصدرى بالزمان * قال قدس سره او بكونه الخ * قد اشار اليه فى اثناء
تقريره الى ان اوفى كلامهم بمعنى الواو * قال قدس سره * دليل صحيح
بناء على ان المراد بالحقايق المعانى المستقلة بالمفهومية وبقوله انما يصلح
للموصوفية للملا حظة بالوصوفية بخلاف معانى الحروف والافعال
فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالوصوفية وهذا التقرير
انما يتم على تقدير الاكتفاء فى الدليل بقوله انما يصلح للموصوفية الحقايق
دون معانى الحروف والافعال واما على ما نقله الشارح رحمه الله
من شرح العلامة من تفسير الحقايق بالامور الثابتة المتقررة وزيادة
لفظ الصفات بعد قوله الافعال والتعليل بانها متجددة غير متقررة لدخول
الزمان فى مفهومها او عروضا لها فكلا والذى يخطر بالبال فى توحيد

ذلك ان يقال المراد انما يصلح للموصوفية شيء من الحقائق اى الامور الثابتة
 في نفسها لا بثبوت شيء لشيء فرع ثبوته في نفسه كما تقرر في محله دون معاني
 الافعال والصفات فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة لشيء و ذلك
 لدخول الزمان الذى هو زمان نسبة معانيها الى شيء هو فاعلها او عروض
 ذلك الزمان لها عروضاً صار به كالجزء فلا يثبت من هذه الخفية لها شيء
 فلا تكون موصوفة بوجه الشبه وانما تعرضوا لدخول الزمان دون النسبة
 ليكون دخول الزمان امراً مقررراً لا شبهة فيه ولذا عرفوا الفعل بمادل
 على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء
 في مفهومها وعلى هذا التقرير لا غبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطناب
 الذى ذكره السيد * قال قدس سره هو المعانى المستقلة * اطلاق
 الحقيقة والذات على المعنى المستقل لا بدله من شاهد من كلام القوم ليصح
 تفسير كلامهم بذلك وما وجدنا في كلامهم ذلك * قال قدس سره
 لا ما توهمه الخ * نسبة التوهم الى الشارح رحمه الله توهم فان التفسير
 المذكور مصرح به في شرح العلامة فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى
 مبنى على ذلك التفسير * قال قدس سره واما عدم ورود الثانى
 الخ * هذا حق ولعل الشارح رحمه الله لاجل ذلك قال بعد تسليم صحته
 * قال قدس سره ولم ينتقض الخ * اورد الشارح رحمه الله النقض به على
 من اطلق الذات في تعريف الصفة لا على من قيد بكلمة ما او بمبهمه
 ومقصوده تأييد ان اسم المكان والزمان والالة غير داخل في الصفة (قوله
 لانها تصلح الخ) فيه ان المأخوذ في الدليل ان الاستعارة لا تجرى الا فيما
 يصلح للموصوفية لان كل ما هو صالح للموصوفية تجرى فيه الاستعارة لجواز
 ان يكون فيه مانع اخر (قوله فالاولى الخ) لا يخفى ان دعواهم عدم جريان
 الاستعارة في معانى الافعال والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها
 في تلك الاسماء لبس مأخوذ في دعواهم لانفيا ولا اثباتا فاعتراض الشارح
 رحمه الله تعالى على دليلهم بانه لا يجزى في الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة
 فيها اصلية وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في الباب
 ان يكون الدليل قاصراً عن افادة ما هو في الواقع موهما بجريانها في تلك
 الاسماء فلذلك قال فالاولى اى الاولى ان يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل
 مثبتاً لما هو في الواقع غير موهم بخلافه (قوله المعنى المصدري) اى التشبيه

في الاولين بمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال
 ناطقة بكذا للدلالة بالنطق وانما تعرض للمشبه لانه المقصود من التشبيه
 كما سيجي (قوله باعتبار المعنى اه) نقل عنه اى ان كان معنى الكلمة غير مستقل
 بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة
 ففعل والافاسم وفيه نظر اذ ربما يمنع مستندا بانه يجوز ان يكون المعنى
 الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له فقط غير مستقل بالنظر
 الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة
 احدا اللفظين عليه ذكر متعلقه دون اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية
 والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية
 دون الحرفية وقد حققناه في قوائد شرح اصول ابن الحاجب انتهى
 (قوله لازمة للنص) لزوم المسبب للسبب او احد المتجاورين للآخر
 ولظهور نوع اللزوم لم يتعرض له فلا يرد ان مطلق اللزوم مشترك
 في جميع انواع المجاز فلا يصح كونه علاقة (قوله فاستحسنه) اى فاستحسن
 ذلك البعض الجواب المذكور عطف على قوله فقلت (قوله كالحبة والتبني
 الخ) فانهما متقدمتان في الذهن مرتبتان على الالتقاط في الخارج فاقبل
 انه اراد بالمحبة محبة موسى عليه السلام او ثارها فان محبة الملتقط وهو ال
 فرعون علة متقدمة عليه لبس بشئ (قوله ثم استعمل في العداوة الخ)
 اى في ترتب العداوة والحزن الذى كان حقه ان يستعمل في ترتب
 العلة الغائية اعنى اللام (قوله وهو) اى كون الاستعارة في اللام تبعا
 للاستعارة في المجرور (قوله يجب ان يكون متروكا في الاستعارة)
 اى المصرحة على مذهبه دون مذهب من قال ان التشبيه البلغ ايضا
 من الاستعارة نحو زيد اسد وقيما نحن فيه لبس المشبه متروكا
 لكون ترتب العداوة والحزن مذكورا في الكلام فلا استعارة في الكلام
 تبعا ولا في المجرور اقول مفاد كلام المصنف رحمه الله تعالى ههنا
 وفي الايضاح ان الاستعارة في اللام تابع لتشبيه العداوة والحزن بالعلة
 الغائية ولبس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابع للاستعارة في المجرور
 وانما هي زيادة من الشارح رحمه الله تعالى وحاصل كلامه انه يقدر التشبيه
 اولا للعداوة والحزن بالعلة لغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتبها
 بترتب العلة الغائية فنستعار اللام الموضوع لترتب العلة الغائية لترتب

العداوة والحزن من غير استعارة في المجزوء وهذا التشبيه كتشبيه الربيع
 بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه وهو المفاد من الكشف حيث قال بعد
 الكلام ان الذي نقله الشارح رحمه الله وتحريره ان هذه اللام حكمها حكم
 الاسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد
 وهو الحق عندي لان اللام لما كان معناها محتاجا الى ذكر المجزوء كان اللائق
 ان يكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعا للتشبيه المجزوء لا تابعا للتشبيه معنى كلي
 بمعنى كلي معنى الحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله وتبعه الشارح
 (قوله هذا) اي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من تشبيه العداوة والحزن
 بالعلة الغائية للالتقاط (قوله فلا يكون) من الاستعارة التبعية في شيء
 اي في وجه من الوجوه لان الاستعارة التخيلية عنده حقيقة والاستعارة
 بالسكنانية تشبيه مضمرة (قوله انه شبه ترتب الخ) اي شبه الترتب المخصوص
 بالترتب المخصوص تبعا للتشبيه ترتب غير العلة الغائية بترتب العلة الغائية
 فالتشبيه قصدا وقع في الترتبين الكليين ثم سرى في جزئياتهما يدل
 على ما قلنا قوله فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعية في اللام
 (قوله فالاستعارة مكنية) سواء كانت التشبيه المضمرة في النفس كما هو مذهب
 المصنف رحمه الله تعالى او المشبه المذكو كما هو مذهب السكاكي رحمه الله
 (قوله او قرنت) في اسناده الى الاستعارة اشارة الى ان التجريد والترشيح
 انما يعتبران بعد القرينة لانها متممة للاستعارة ويؤيده مقابلة المطلقة
 فانها بعد اعتبار القرينة (قوله ما لم تقرن) بصيغة المعلوم القرن بيوسن
 جيزي مجيزي من حد نصر وضرب لغة فيه كذا في التاج (قوله بصفة
 ولا تفريع) اذا كان الملايم من تمة الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة
 وان كان كلا ما مستقلا جئ به بعد ذلك الكلام فهو تفريع سواء كان
 بحرف التفريع اولا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في قولنا
 لقيت بحراما اكثر علومه ان جعل ما اكثر علومه صفة فبتقدير القول
 وان جعل تفريع كلام فلا كلام (قوله ثم وصفه بالغمر الخ) اذا كان من غمر
 الماء غمارة وغمورة اذا كثروا اما اذا كان من قولهم ثوب غامر اي واسع
 فهو ترشيح (قوله والقرينة سياق الكلام) لالفاظ غمر لانه لا يدل على تعيين
 المعنى المجازي بخلاف سياق الكلام ويفهم منه انه اذا كان في الكلام
 ملايمان كل واحد منهما بعين المعنى المجازي يجوز ان يكون كل واحد

منهما قرينة وتجريد الا ان اعتبار الاول قرينة اولى لتقدمه والقرينة من ثمة
 الاستعارة (قوله اي شارعا في الضحك) لما كان التبسم عبارة عمادون
 الضحك على ما في الصحاح ولم يكن الضحك مجامعاه فسر به شارعا في الضحك
 وفيه مدح له بانه وقور لا يضحك وانه خليف بسام بالسائلين غاية التبسم
 (قوله غلقت بضحكته في غلقت) اشارة الى انه يعلم ان للسائلين حقا عليه
 بواسطته صارت الاموال مرهونة عندهم وانه عاجز عن اداء ذلك الحق
 فلذلك لم يقدر على انفكاك الاموال عنهم (قوله وعليه) اي على التجريد
 (قوله والاذقة جرت عندهم) مجرى الحقيقة اعتبارا لاذقة جارية مجرى
 الحقيقة في الاصابة يشير الى ان التجريد حقيقة وقد صرح في شرح المفتاح
 بكون الترشيح حقيقة حيث قال ومما يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كان
 صفة او تفرع كلام فهو على حقيقة لا ببناء على المشبه به حتى كان المستعار
 للعالم بحر از اخر متلاطم الامواج ولا سبيل ان اشترى يتفرع عليه الربح
 والتجارة وعدم مهمما فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى فعلى قياس
 الترشيح يكون المستعار في التجريد الشجاع الشاكي السلاح فلا يرد ان التجريد
 مشعر بالتشبيه مع ان مبنى الاستعارة تناسي التشبيه وادعاء ان المشبه عين
 المشبه به هذا لكن ذكر في شرح الكشاف ان الترشيح قد يكون مجازا
 كالتعشيش والوكر في قوله * ولما رأيت النسر عزابن دابة وعشش في وكره
 جاش له صدرى * ولعل ما ذكره في شرح المفتاح بناء على الاكثر (قوله
 والاخرى مكنية) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في المكنية اعم
 من ان يكون بلفظه الموضوع له او بغيره (قوله يكون الاذقة بمنزلة الاظفار
 للمنية الخ) يعني يكون قرينة الاستعارة المكنية والقرينة لا تكون تجريدا
 ولا ترشيحا كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريدا وهو المناسب
 لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه ان الاذقة تجريد
 وفي بعضها فلا يكون ترشيحا وهو المناسب لكلام الكشاف اعني وهوانه
 شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشيحا (قوله من شحة) من الترشيح
 وهو التريية وحسن القيام على المال (قوله حازرت) بالخاء المهملة من المجاورة
 بمعنى المكاملة كذا ذكره في شرح المفتاح ويجوز ان يكون من المجاورة بالجيم
 بمعنى با كسي همسايه كردن وعلى التقديرين هو قرينة لفظية وما سواه ترشيح
 (قوله هذا تجريد) لان اضافة لى الى اسد قرينة (قوله هذا ترشيح) اي له

لبداظفاره لم تقلم واما مقذف فليس بتجريد ولا ترشيح لان التقذيف بكلا
 المعنيين يجوز ان تصاف المستعار له والمستعار منه به (قوله على تناسي التشبيه)
 فان قلت قديمي الترشيح للتشبيه كما سيجي قلت المراد تناسي التشبيه في نفس
 الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه يبنى صبغة المضارع
 لتكون البناء مستقبلا بالنظر الى ما قبله اعني التناسي للحكاية الحال الماضية
 كما وهم (قوله اذلا معنى الخ) اذلا تشبيه عند الاستعارة فكيف الاعتراف به
 (قوله صريح في الاضاح) حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به
 مع الاعتراف بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه
 لزم التكرار (قوله بالمطابقة) فيكون التجوز حيث في المجموع اي اللفظ
 المركب لا في شيء من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونه
 حقيقة او مجازا كذا في شرح المفتاح الشريف ولا يخفى انه مني على ان المدلول
 المجازي مدلول مطابق بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعي واما
 اذا كان مدلول لا تضمنيا او التزاميا كيف يكون مدلول المركب معنى مطابقا
 مع كونه مدلول بعض اجزائه مدلول لا تضمنيا او التزاميا (قوله واحترز بهذا
 عن الاستعارة في المفرد) وقيل قد سبق من المصنف والشارح وجههما الله
 تعالى ان طرفي التشبيه التمثيلي قد يكون مفردا وهذا يقتضي بناء لاستعارة
 في المفرد على التشبيه التمثيلي فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة
 لا يصلح للتعويل وفيه ان مادة النقص يجب ان تكون محققة ومجردا لجواز
 لا ينفع وليس كل تشبيه تجري فيه الاستعارة ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به
 لما كانا مذكورين في التشبيه يجوز ان يكون وجه الشبه منترعا من متعدد
 هي الاوصاف مع كون طرفيه مفردا سيما اذا كان وجه الشبه مذكورا
 واما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعار له والجامع
 فلو كان الوجه فيه منترعا من متعدد مع كون لفظ المستعار منه مفردا
 صار الكلام لغزا (قوله اشارة الخ) يعني انه ليس داخل في التعريف حتى يرد
 ان الاولى تقديمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عاما داخل في عداد الجنس
 (قوله تقدم) رجلا وتؤخر اخرى في شرحه للمفتاح ينبغي ان يكون المراد
 بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى
 بل تلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف
 انتهى اي الى جهة هي خلف المتردد فاندفع ما اورده السيد في حواشي

شرحه للمفتاح من انه على هذا التفسير يكون المراد بالقدم قدم الشخص
 فيكون الخلف انما وقع في مقابلة خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس
 هيئة المتردد وان المتبادر من المثل المذكور ان يكون التقديم والتأخير
 واقعين على شيء واحد كما لا يخفى على ذي انصاف واتحاد متعلقهما
 انما يظهر على ما صورناه من ان المراد تقدم رجلا تارة وتأخرها تارة
 اخرى ووجه الاندفاع ظاهر للتأمل في عبارته اما اندفاع الثاني في قوله
 بل تلك الزجل الاولى فان فيه اشارة الى ان تفسير الزجل بالخطوة
 ليصير متعلقهما واحدا وهو الزجل التي قد مها بخلاف ما اذا جمل
 على معناها الحقيقي واما اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التي
 قد مها تصير الخطوة واقعة الى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير
 الذي ذكره الشارح رح موافق لكلام السكاكي رح حيث قال فان قوله
 وتأخر اخرى معناه تأخر رجلا اخرى (قوله شبه صورة تردده الخ) اي شبه
 الهيئة المترعة من اقدمه على البيع تارة واجامه عنه اخرى الملزومة
 لتردده وتشككه في المباينة بصورة ملزومة لتردد من قام للذهاب وهي
 الصورة المترعة من تقديم الرجل تارة وتأخيره اخرى والمترع منه ههنا
 في المشبه والمشبه به هو اجزاء المركب ومادته كما ترى ونص عليه السيد
 في حواشي شرحه للمفتاح والعلامة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى
 مطابق لقوله تقدم رجلا وتأخر اخرى والاضافة في قوله صورة تردده
 لامية وابست يمانية حتى يرد عليه ان التردد ليس معنى مطابقا للمثل
 المذكور بل لازما لمعناه المطابق وقد صرح سابقا بان المشبه به انما يكون
 معنى مطابقا (قوله وهو الاقدام تارة والا حجام اخرى) وهو داخل
 في الطرفين (قوله كذلك وضع المركبات الخ) ولذا يحتاج في افادة المعاني
 التركيبية الى رعاية القوانين التي اعتبرها الواضع (قوله موضوعه للاخبار
 بالاثبات) اي للاعلام باثبات شيء لشيء مطلقا ان كان الالفاظ موضوعه
 للصور الذهنية او للاعلام بثبوت شيء لشيء مطلقا ان كانت موضوعه
 للامور الخارجية والهيئة التركيبية المخصوصية في زيد قائم موضوعه
 للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك والمراد بقوله للاخبار بالاثبات
 الاثبات المخبر به للقطع بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات
 للاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي لما كان باعتبار قصد

الاخبار وعدمه نزله منزلة الموضع له مثلاً (قوله هو اى مع الركب
 اليماني مصعد) معناه الحقيقى اثبات الاصعاد مع الركب اليماني لهو
 اى على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازى ذلك على ان يقصد
 اظهار التحسر والتحزن وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما يتوهم من ان كلامه
 هذا يدل على ان المجاز فى المركب يكون باعتبار هيئته التركيبية التى هى
 جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطابق (قوله
 والغرض الخ) اى الغرض منه اظهار التحسر على مفارقة المحبوب اللازم
 للاخبار بها لان الاخبار بوقوع شئ مكر وه يلزمه اظهار التحسر
 والتحزن (قوله فحصر المجاز المركب الخ) بناء على انه المعروف يجب ان يكون
 مساوياً للمعرف (قوله عدول عن الصواب) فيه انه انما يكون عدولاً عنه
 لو وجد شاهد من كلام البلغاء للمجاز المركب سوى الاستعارة وما ذكر
 من المثال وغيره من خلاف مقتضى الظاهر وهو قد يكون كناية وقد يكون
 مجازاً وقد مر تفصيله فى المقدمة فلم لا يجوز ان تكون كليات مستعملة
 فيما وضعت له لينتقل الى لوازمها (قوله اى استعمال المجاز الخ) الاول نظراً
 الى المعنى فان الكلام فى المجاز المركب والشأنى نظراً الى القرب اللفظى
 (قوله على سبيل الاستعارة) لا ان يكون استعماله على وجه الاستعارة
 مساوياً او قليلاً بالنسبة الى استعماله على الحقيقة والتشبيه (قوله فلهذا
 لا يلتفت الخ) فى شرحه للمفتاح الحاصل انه يجب ان لا يتغير المثل من حال
 المورد المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح انه استعارة وهذا لا ينافى
 ما ذكره صاحب الكشاف من انهم لم يضرىوا مثلاً ولا رأوه اهلاً للتفسير
 ولا جديراً بالتداول والقبول الاقولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم
 حوفظ عليه وحى من التغيير (قوله قد اتفقت الاراء) ينبغى ان يراد ما عند
 رأى الشيخ فانه سيجى انه لابس فى كلامه ما يشعر بالاستعارة بالكناية (قوله
 امر مختص) اى لا يوجد فى المشبه لانه لا يوجد فى غير المشبه به اصلاً
 فان الاظفار توجد فى غير السبع لكن لا توجد فى النية (قوله خالية عن
 المناسبة) قد يقال انما سمي استعارة لشبهه بالاستعارة فى ادعاء دخول المشبه
 فى جنس المشبه به ولبس بشئ اذ الادعاء عند المصنف رحمه الله فانه قال
 فى الايضاح اثبت لها اى للشمال يدا على سبيل التخييل مبالغة
 فى تشبيهها به فالمراد بالتخييل ان الاثبات المذكور تخيلى ففى قوله ليخيّل

انه من جنس المشبه به مناقشة (قوله ما لا يكمل وجه الخ) بل يكون ناقصا
 كالظفار فان الاغتياال متحقق في الاسد بدونها بالناب لكن كماله بها
 (قوله ما به يكون قوام الخ) ويكون حصول وجه الشبه به في العادة كاللسان
 للانسان في الدلالة على المقصود وانما قلنا في العادة اذ يمكن حصول
 الدلالة بالاشارة لكننه غير معتاد (قوله وعبرة لا تطلع) بفتح العين اى
 دمع لا يمتنع عنى من اقلع عنه اذا امتنع (قوله شبه الحال الخ) هذا على تقدير
 ان لا يكون لسان حالى من قبيل لجين الماء (قوله في الانسان المتكلم)
 احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه بالاشارة (قوله فاذا
 يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة التخيلية بدون الاستعارة المكنية
 (قوله لا مستد له) اى صريحا لما سيجى من كلام الشيخ فان المصنف
 رحمه الله تعالى استنبطه منه كما يشعر به عبارة الايضاح (قوله وبهذا
 يشعر الخ) انما قال يشعر لانه ليس في كلامه اطلاق الاستعارة بالكناية
 على المرموز صريحا (قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق المستعار عليه
 وجعله مرموزا اليه فهو مستعار بطريق الكناية اى لا بطريق التصريح به
 بل بذكر لازمه * قال قدس سره ان نسبة هذا الفهم اليه الخ * صاحب
 الكشف مصرح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكناية الاظفار ونحوه
 قال في تفسير قوله تعالى ختم الله الآية لا تقول في نحو * تقرى الرياح
 رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا * ان الرياض
 استعارة بالكناية عن الضيف والايقاظ عن الاطعام بل انما يكون كذلك
 اذا كان ما هو المقصود والمصرح به واضحا كونه من روادف المسكوت
 وشأنه الاثخان منه تشبيهه بالمستعار منه كما في قوله تعالى ينقضون الخ وقولهم
 عالم يغترف الناس منه اذا افرق بين البابين سوى ان النقص تمهيد ليكون
 المنقوض جبلا والاعتراف لكون المغترف منه بخراوان لهما مزيدا اختصاص
 بالحبل والبحروان تشبيه العهد بالحبل والعالم يابجر شائع مستفيض
 لا كتشبيه الايقاض بالاطعام فانه انما يلزم من ايقاع تقرى عليه وقال
 في تفسير قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى وقد ظن ان
 الاستعارة بالكناية من الترشيح لسبق استعارة الجمار للبليد في قوالهم * كان
 اذنى قلبه خطلاوان * والحبل للعهد في قوله تعالى ينقضون عهد الله
 وليس بذلك لمخالفة المصطلح المشهور ثم المقصود التنبيه على مكان المسكوت

لا تربته وقال في تفسير قوله تعالى صم بكم عني الآية ان قوله اي صاصب
الكشاف في الاستعارة بالكناية يخالف رأى صاحب المفتاح فقد فسرها
المصنف رحمه الله تعالى بانها ذكر شئ من روادف المستعار تزيها على
مكانه على سبيل الرمز وقال ههنا وعلم من كلامه اي صاحب الكشاف ان
الاستعارة في الافتراس تصر بجهة لكن لما كانت متفرعة عن استعارة الاسد
للشجاع سار كناية عن ذلك * قال قدس سره مع ان عبارته صريحة الخ *
هذا مجرد دعوى فان المستفاد من عبارته انهم يسكتون عن ذكر المستعار
ويرمزن اليه بذكر شئ من روادفه واما ان الاستعارة بالكناية هو المسكوت
او هذا الرادف فكلا بل الظاهر ان يكون هو الرادف لان الكناية ذكر
اللازم و ارادة الملزوم فالرادف اولى بان يسمى كناية لانه توطئة وتمهيد
لينتقل منه الى المسكوت وهو المقصود وقول صاحب الكشف وهذا هو
المستعار بالكناية اشارة الى ذكر شئ من روادفه لئلا يكون مخالفا لما ذكره
في مواضع عديدة وهو الظاهر لقربه في الذكر * قال قدس سره بان
المستعار هو المسكوت * هذا مسلم لكن كونه كناية غير مذكور في كلامه
بل كونه مكنا عنه والكناية غير المكني عنه * قال قدس سره وان الرادف
المذكور كناية عنه * اذا كان الرادف كناية مع انه استعارة تصر بجهة
كان استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت * قال قدس سره اشارة الخ *
هذه الاشارة مسئلة لكن لا يظهر منه ان الاستعارة هو المسكوت او الرادف
المذكور * قال قدس سره بل لم يرد به الخ * هذا ممنوع فان الظاهر منه انه
الاطفار عند صاحب الكشاف * قال قدس سره على قياس ما عرف الخ *
اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذي مر سابقا اذا الكناية لاتنافي ارادة
الحقيقة لبس معناه ان الافتراس ههنا كناية مع انه حقيقة اذ لا منافاة بينهما
بل ان الكناية كما لاتنافي ارادة الحقيقة لاتنافي ارادة الاستعارة فالافتراس مع كونه
استعارة مصرحة لاتنافي كونه كناية عن المستعار المسكوت ولا يخفى انه
حيث لا يكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح فانها حقيقة
كاسمجي واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراس او النقص كناية
عن المسكوت بل دالا على مكانه كان كناية في النسبة اعني اثبات الاسدية
للمردوف والحبلية له وهو الشجاع والعهد فلو قيل ينقضون العهد
والحبل مثلا لم يكن من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظرا الى انه

انما اجتلب لاثبات الحبلية وترشيحا لكونه كناية و جاز ان بعد منه نظرا
الى انه في نفسه استعارة انتهى وهذا يدل على ان النقص من حيث انه
كناية عن اثبات الحبلية مستعمل في معناه الحقيقي اعني ابطال طاقات
الحبل فيكون كناية عن اثبات الحبلية للعهد وترشيحا للحبل ومن حيث
انه في نفسه استعارة كان مستعملا في مطلق الابطال المشترك بين ابطال
العهد وابطال الطاقات ولا يلزم ارادة معنيين من اللفظ الواحد في اطلاق
واحد لان الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي لمجرد
الاشغال الى ملزومه فلا يكون المعنيان مقصودين بالذات من لفظ واحد
وهذا متحقق في كل مجاز وكناية فانه لا بد من تصوير المعنى الحقيقي ليتقل
منه الى لازمه او ملزومه فعلى هذا يكون قوله اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة
على ظاهره ويكون النقص كناية مصطلحة * قال قدس سره علم انه
اراد الخ * لا يخفى انه مناف لما نقلته سابقا من الكشف ان الاستعارة بالكناية
انما تكون اذا كان واضحا كونه من روادف المسكوت شائعا لاثباته تشبيهه
بالاستعار منه ولذا لم يقل بكون تقرى استعارة بالكناية فالجواب انه كناية
باعتبار المعنى الحقيقي وان كان استعارة تصر يحية في نفسه كما فهم من عبارته
التي نقلناها آنفا * قال قدس سره وهو نظير ما سلف في الترشيح * حيث
قال في تفسير قوله تعالى * اولئك الذين اشتروا الضلالة الخ * ان التعقيب بالملايم
قد يكون تبعا لاستعارة الاصل لا وجه له غيره كما في قوله * له لبد اظفاره
لم تقلم وقد يكون مستقلا كما في عيش في وكريه فان طر في الرأس للشعر
بمنزلة الوكرين للنسر والغراب * قال قدس سره من ان الكناية في الاثبات
فعني قولهم ان الاستعارة كائنة في الاثبات كناية عنه لا في اليد انها غير
مقصودة بالذات * قال قدس سره لا يخلو عن تعسف * لا تسعف فيه
فان المعاني كما تكون مخيلة ويكون الاستعارة حيثئذ بالمعنى المصطلح بخلاف
ما اذا جعلت باقية على معانيها فان اطلاقها عليها لا يصح بالمعنى المصطلح
ولا بالمعنى اللغوي كما اعترف به سابقا * قال قدس سره بما وعدناه * بقوله
وان شئت جلية الحال فاستمع لهذا المقال * قال قدس سره واستبان منه الخ *
قد عرفت ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى مراد صاحب الكشف
وان ما ذكره السيد ناش من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله واعمال
الخ) فان الظاهر المتبادر من قوله اراد ان يثبت للشمال بدا ان الاثبات

المذكور استعارة ويحمل ان يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة كما يدل عليه قوله لاحلاف في ان لفظ اليد استعارة فلذا قال الشارح رحمه الله قريب الخ وليس في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل يفهم من قوله لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد الخ ان اثبات اليد مبني على تشبيهه بذي اليد واما ان ههنا استعارة بالكناية او لا وعلى تقدير وجودها انها التشبيه المذكور او المشبه المذكور اعني الشمال او المشبه به المتروك اعني ذا اليد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله يمكن ان ينص عليه) بذكر لفظ دال عليه صريحا ويشار اليه حسا او عقلا (قوله عن حقيقته) اي عن موضعه المحقق الذي يستعمل فيه لا عن معناه الحقيقي اذ ليس اليد عنده مستعملا في غير معناه يدل عليه قوله مع انه لم ينقل من شيء الى شيء فقوله ويوضع موضعها لا يتبين فيه شيء كالتفسير له (قوله في قوة تأثيرها) في الغداة يشير الى ان الضمير زمامها راجع الى الغداة والمراد تأثيرها في الغداة بالتبريد وصاحب الكشف جعله راجعا الى القرية وهو الاظهر والاول اقوى لان الكلام سبق للغداة (قوله فتجد الشبه المنتزغ الخ) اي فتجد المشابهة التي انتزاعها غير حاصل لك من اليد بان يكون المعنى اذا صبحت الشمال ولها شيء مثل اليد للمالك بل حصل المشابهة لك مما يضاف اليه اليد اعني الشمال حيث شبهه في قوة التأثير بالمالك في تصرف الشيء بيده فثبت له يدا مخبلا والمقصود ان يثبت له حكم المتصرف في الشيء بيده (قوله سلا) في التاج السلوزائل شذن اندوه وعشق ويتعدى بعن من حد نصر وفعل يفعل بالفتح فيهما لغة شاذة وفي الصحاح سلوت عنه واسلبت عنه (قوله مجازا) بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل المتسفاد من كلمة التفسير اي افسره بسلاح حال كونه مجازا (قوله من الصحو) خلاف السكر متعلق بقوله صحا يعني انه مشتق من الصحو خلاف السكر لامن الصحو بمعنى ذهاب الغيم (قوله وقيل هو على القلب) بناء على ما في التاج ان الاقصار بازاستادن از كاري باتوانائي وكذا في الصحاح والقاموس فلا يمكن اسناده الى الباطل (قوله الصحة ان يقال الخ) ان اراد صحة هذا القول على تقدير كون الامتناع والترك بمعناه الحقيقي فمنوع فان القدرة معتبرة في مفهومهما ايضا في التاج الامتناع استادن والترك دست برداشتن وان اراد صحته على تقدير ان يحمل الامتناع والترك على مطلق الانتفاء والزوال فسلم لكن كلام القائل على تقدير حمل الاقصار

على معناه الحقيقي مع ان القول بالقلب يتضمن نكتة لطيفة وهي انه ترك
 الباطل مع القدرة عليه (قوله تنقي الاستعارة بالكناية) عند المصنف
 لا عند القوم (قوله راد ان يبين الخ) هذه الارادة بطريق الكناية او بطريق
 الاستعارة التمثيلية بعد حل الافراس والرواحل والصبي على الاستعارة
 التخيلية والاستعارة بالكناية فلا يرد انه لم يقصد من الافراس والرواحل
 على مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تخيلية الاحقيقة
 الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آياته وانما يلايم ذلك لو اراد
 بافراس الصبي ما يلزمه فتجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما في قوله
 تعالى * يتفوضون عهـ الله * او توهم له الآلات كما هو مذهب السكاكي
 رحمه الله تعالى (قوله و عرض عن معاودته) اذ القاصد للمعاودة لا يهمل
 الآلات بالكلية (قوله فبطلت آياته) من بطل الاجير بالفتح بطلالة اي
 تعطل لا من بطل الشيء بطلانا فلا يرد ان التعرية لا تدل على البطلان
 (قوله بجهة من جهات المسير) اي بغرض من اغراضه (قوله فالصبي
 على هذا) من الصبوة اي الصبي في البيت اسم يقال صبي بين الصبي
 والصباء اذ كسرت قصرت واذا فتمت مدت مأخوذة من الصبوة مصدر
 صبا يصبو صبوة وصبوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة لا من الصباء مصدر
 صبي من حد سمع وهذا على وفق ما في الصحاح من ان مصدر المبنى
 من حد نصر صوة وصبوا ومصدر المبنى من حد سمع صباء بالفتح والمد
 وفي القاموس الصبوة جهلة الفتوة صبا صبوا وصبوا وصبي وصباء وصبي
 كرضي فعل فعلة فالمستفاد منه ان كلا البنايين مشتركان في المصدر
 واما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذا من الصبوة لا من الصباء
 لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيه حال الصبي بالمقصد ولا حاجة
 الى تأويل الميل بما يمال اليه على ما قيل لان المقصد الاصل للشبان انقضاء
 الشهوة التي تدعو النفس اليها وما يمال اليه مقصود بالنسبة (قوله او ان الصبي)
 فيه اشارة الى انه يجوز على هذا الوجه ان يكون الصبي من الصباء بتقدير
 انضاف كما في المفتاح كما انه يجوز كونه من الصبوة (قوله وعنفوان الشباب)
 اشارة الى ان المراد بالصبي حيثئذ نهايته وهو ابتداء الشباب فانه او ان اتباع
 الغر (قوله والمنال) من النيل بمعنى الاصابة اي محل نيل الشهوات (قوله
 وبس بحجج) اي كون قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة

ليس بصحيح لانه يفهم منه ان كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له انما هو
 على اصح القولين واما على القول الغير الاصح فانها غير مستعملة فيما
 وضعت له وليس كذلك لاتفاق القولين على انها مستعملة فيما وضعت له نعم
 فرق بينهما وهو ان الوضع على القول الاصح ادعائي وعلى غير الاصح
 تحقيقي ويمكن ان يقال ان قوله على اصح القولين ليس اشارة الى الاختلاف
 في كونها مستعملة فيما وضعت له بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة في قوله
 هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مع كونه مجازا فحاصله ان الاستعارة
 كلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين مع انه لا يسمى على ذلك
 القول حقيقة بل مجازا وانما قيد به لان دخولها انما يضر على هذا
 القول لا على القول الغير الاصح لانها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه
 تعلقه بقوله في الاستعارة اظهر كما في عبارة المتن ولعل هذا وجه التأمل
 ويجوز ان يكون وجهه انه لا يلزم من عدم جواز ارادة الوضع في الجملة
 والوضع بالتحقيق ان يكون تعلقه بمستعملة غير صحيح لجواز ان يراد
 الوضع بالتأويل فيكون المعنى في الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما
 وضعت له بالتأويل على اصح القولين ولا يسمى حقيقة وحيث يتنظم
 الكلام غاية الانتظام والجواب ان حمل الوضع على الوضع التأويلي
 بعيد لان المتبادر منه اما مطلق الوضع او الفرد الكامل وهو التحقيق
 (قوله فيتركب كون الكلام قلما) فاختل النظم وصار معقدا للفصل
 بين قوله على اصح القولين وتعلقه بقوله في الاستعارة تعد الكلمة مستعملة
 فيما وضعت له وبين قوله ولا نسميها حقيقة وبين قوله تعد الكلمة الخ
 بقوله على اصح القولين (قوله فيجب ان يكون لازمة) او اراد انه احتراز
 وتقييد لتلايخارج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون عن كذا
 في شرحه للمفتاح ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف لان الازمنة تكون
 للتأكيذ وما نحن فيه ليس محلا له واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن
 الملفوظة او المقدرة خلاف الظاهر المتبادر (قوله مبني على تجوزا الخ)
 فالمراد بقوله ليحتراز ليتضح الاحتراز (قوله واجيب الخ) اجاب في المختصر
 بان السكاكي رحمه الله لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره
 يتناول الوضع التأويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين
 المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق

ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احبانا وهو الوضع التأويلي وفيه بحث اما اولا فلانا لانسلم عروض الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وتما اطلاق على الوضع التأويلي تجاوزا واما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة بما ذكر على تعريف الوضع بتعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ثم قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة الخ فهذا صريح في ان الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل في الوضع لا حترازا لتعيين المراد (قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام) اما اولا فلان عبارة المفتاح صريحة في ان قيد بنفسها لاخراج مطلق المجاز عن تعريف الوضع فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المجاز اذا عينته بازاء ما اردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً واما ثانيا فلما مر من ان القرينة في المجاز مطلقا للدلالة بخلاف المشترك فانها لتعيين المراد واما ثالثا فلان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى المجازي ادعاء انما هو بسبب القرينة فكيف يصح انه تعيين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المتبادر من الوضع الوضع الحقيقي لا الادعائي (قوله ورد الخ) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا بعبارة المفتاح الخ) اشارة بذلك الى ان القصر في قولنا انما يمكن بهذه العبارة اضافي فانه يمكن التقييد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة المفتاح بان يقال باعتبار وضع استعمال به (قوله لزم الدور) بالمعنى المصطلح اعني توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان معرفة المعارف تتوقف على معرفة المعارف المتوقفة على معرفة المعارف بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثاني (قوله لا ينبغي ان يلتفت الخ) لان الشايع فيما بينهم ان يكتب بالمتقدم في المتأخر لا العكس لاسما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء اصلا لكمال العناية فيها بالبيان (قوله ولو سلم الخ) اي ولو سلم ان المراد بالوضع ما وقع به الخطاب بناء على شيوعه فيما بينهم فهو لا ينفع في دفع الانتقاض لانه يصدق على الصلوة المستعملة في الدعاء انها كلمة مستعملة فيها هي موضوعه في الجملة وهو الوضع اللغوي من غير تأويل في الوضع الذي يقع به الخطاب وهو الوضع الشرعي فانه وضع تحقيق وان لم يستعمل في الدعاء بهذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله فيها هي موضوعه بالوضع الذي

به المخاطب حتى يخرج (قوله اي مع قطع النظر الخ) اشارة الى ان قيد
الحيثية للاطلاق فان الحيثية اذا كانت عين المحيث كانت للاطلاق بمعنى
انه لا يعتبر معه شيء آخر حتى الاطلاق ايضا فيكون المعنى الكلمة المستعملة
فيما هي موضوع له باعتبار كونها موضوع له من غير اعتبار امر
آخر وبهذا يتضح انه لا يمكن اعتبار الحيثية في تعريف المجاز لان
استعماله في غير الموضوع له لبس مبني على كونه غير موضوع له من غير
اعتبار امر آخر فاندفع ما توهم من ان الحيثية لبست علة مستقلة للاستعمال
فيهما والمدخلية متحققة فيهما فصحة التقييد بهما في الحقيقة دون المجاز
محل بحث لان ذلك مبني على توهم كون الحيثية للتعليل (قوله يدخل فيه)
الغلط لبس المراد به ما يكون سهوا لسبق اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة
صادرا عن قصد فلا يرد ان قيد المستعملة يخرج الغلط (قوله وهذا
غلط الخ) لان استعماله خطأ في اللغة انما يعلم بسبب قرينة حالية
او مقالية كانت مع ذلك اللفظ وما قبل ان حاصل كلام المجيب ان المراد بقوله
مع قرينة ما نعة عن ارادة معناها ان ينصب تلك القرينة والغالط
لكون كلامه صادرا لا عن قصد لا ينصب القرينة على ان وجود القرينة
في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فالغلط الذي لا يوجد فيه
القرينة داخل في التعريف فتدفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطاء
في اللغة قصدا وانه لا بد ان يكون معه قرينة و الا لما فهم كونه غلطا
وقد مر ان نصب القرينة امر خفي فادبر الحكم على وجود القرينة (قوله
المجاز اللغوي الخ) احتراز عن المجاز العقلي و المجاز الذي في حكم الكلمة
اعني الاعراب و المجاز باستعمال المقيد في المطلق فانه لا فائدة فيه سوى
التوسعة في اللغة كاطلاق المشفر على شفة الانسان (قوله في معرض السبع
معها في شمس العلوم) المعرض بكسر الميم المكان الذي يعرض فيه الشيء
والعرض اشكار كردن وعرض كردن وقال العلامة في زى السبع والرى
الهيئة من اللباس (قوله في انه كذلك ينبغي الخ) الجار متعلق ببرزت بعد
تعلق الجار الاول بها ثل يلزم تعلق جارين من جنس واحد بالفعل
والضمير في انه راجع الى المنية باعتبار الموت وكذلك اشارة الى الاسد وقع
حالا ومعنى ينبغي بياد وسزد فالمعنى برزت المنية مع الاظفار في معرض
السبع مع الاظفار في انها ينبغي مماثلته للاسد من غير تفاوت بينهما

لاشتراكهما في اغتيال النفوس قهرا من غير فارق بين الضار والنافع
وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يتفاوتان ولبس فيه الا العناية في تذكر الضمير
وفي شرحه للمفتاح وتبعه السيد (قوله في انه) اي السبع كذلك ينبغي وهو
ان يكون له مخرب وناب ولفظ كذلك في موقع الحال انتهى فالكاف
في كذلك مثل الكاف في قولهم الاسم كزيد اي زيد ومثله فالمعنى ان السبع
ينبغي مثل كونه ذئاب اي كونه ذئاب ومثله ككونه ذا مخرب وذا اظفار
ولا ينبغي ان السبع متصف بهذه الصفات فاللائق ان يقال في انه كذلك
لانه ينبغي كذلك وانه لا فائدة في اعتبار هذا القيد (قوله استعارة وصف الخ
اي لفظ احدي الصورتين للفظ الصورة الاخرى بان يستعمل بدله اولى بيان
الصورة الاخرى و الاولى ترك لفظ وصف الثاني (قوله كما يقال الخ)
ولو قيل ان القسم ههنا لبس عاما من المقسم بل قيد القسم لان القسمة
عبارة عن ضم القيود الى المقسم فالقسم هو الابيض الحيوان قلنا فليكن
في عبارة السكاكي رحمه الله تعالى كذلك (قوله ومما يدل قطعا على
ذلك الخ) لا ينبغي ان هذا جواب آخر حاصله منع كون المقسم المجاز
المفرد بل اعم منه والجواب الاول تسليم له ومنع لكون القسم اخص مطلقا
فالواجب تقديم هذا الجواب على الاول او ايراده بكلمة على كافي المختصر
الا انه لقوة هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول في ان مطلق الاستعارة
لبس قسما للمجاز المفرد اخره واورده بعبارة تدل على قوته (قوله فعلم
منه) انه لبس مورد القسمة اي لبس المجاز المعرف بالكلمة المستعملة الخ
مورد القسمة ولا ينبغي ان هذا القدر لا يدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض
انه جعل الاستعارة من اقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة التي لا تكون
الامفردا فلا يصح عد التمثيل الذي هو مركب منها فلذا ضم اليه في المختصر
مقدمة اخرى وهي قوله فيجب ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد
والمركب ليصح الحصر في القسمين اي حصر اللغوي في الراجع الى معنى الكلمة
والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك انه قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من
المجاز اللفظ الذي تجاوز عن موضعه الاصل سواء كان معنى او اعرابا
او نسبة ليدخل المجاز العقلي الذي هو في الجملة والمجاز في الحكم فيه ويكون
المراد باللغوي ما لبس بعقلي اي المجاز الذي له اختصاص بمكانه الاصل
بحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ او حكمه بخلاف العقلي فان اختصاصه

بموضعه الاصلى بحكم العقل كما في المفتاح والغوى بهذا المعنى قسمان
راجع الى حكم الكلمة وراجع الى معنى الكلمة اى ان لفظ مفردا كان او مركبا
ليصح الخصرينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ
قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغيره
فالاستعارة قسم من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان
او مركبا فلا يكون قسمان من المجاز المفرد بقى ههنا شئ وهو انه وقع
في المفتاح بعد قوله لغوى قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف
يمكن حمله على ما يعم المجاز المركب والمجاز في الحكم والجواب ان المراد بقوله
وهو ما تقدم نفى توهم ان يكون المراد به ما يقابل الشرعى والعرفى
لا الاختصاص بالمفرد او المراد به ان مثاله ما تقدم او المراد ان اللغوى عندى
ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلى ويدخله في الاستعارة بالكناية وكذا
المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه بطريق
التشبيه وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب كتسمية المجاز العقلى بالمجاز
في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا
فالقول بقطعية دلالة هذا الكلام مجرد ادعاء لترويج الجواب والافان
القطعية مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل انه يجوز ان يكون
هذا التقسيم منه ايضا خطأ كاد خاله التمثيل لكن الحق احق ان يتبع
فان السكاكى رحمه الله اجل من ان يتوهم في حقه انه قسم المجاز المفرد
الى نفسه والى العقلى وكذا قسم اللغوى الى نفسه وغيره مع عدم شعوره
بذلك (قوله فلا يصح في التعريف الخ) بخلاف قوله الراجع الى معنى
الكلمة فانه ليس بتعريف وقرينه صحة الخصر دالة على ان المراد بها اللفظ
(قوله مع انه صرح الخ) يعنى انه صرح بان الاستعارة عنده قسم من المجاز المفرد
فكيف يرضى بان يرد في تعريفه للمجاز من الكلمة اللفظ مطلقا فلا يرد
ان كلام الشارح رحمه الله هذا مناف لما تقدم من قوله فعلم انه ليس مورد
القسم لان ما تقدم كان في بيان ما ذهب اليه السلف وهم قسموا المجاز
مطلقا وهذا الكلام في بيان تعريفه للمجاز ثم التصريح المذكور اشارة
الى ما في فصل المجاز العقلى حيث قال واتى بناء على قولى هذا ههنا وقولى
ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقولى في المجاز الراجع عند الاصحاب الى
حكم للكلمة على ما سبق اجعل المجاز كله لغويا وينقسم عندى هكذا

الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة انتهى اى على قولى
 يرد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية وكذا الاستعارة التبعية وقولى
 بان اطلاق لفظ المجاز على المجاز فى الحكم بطريق التشبيه ولبس بداخل
 فى المجاز جعل المجاز كله لغويا وهو الكلمة المستعملة فيما هى غير موضوعه له
 الذى سماه المجاز فى المفرد وقبل فى بيان الحوالة انه صرح بان المنقسم
 اليهما المجاز اللغوى الذى عينه بقوله وهو ما قدم ويسمى المجاز فى المفرد
 ولا يخفى انه لو فسر الحوالة بما ذكره يلزم المناقاة المذكورة (قوله بعد ما زيد
 الخ) يعنى ان هذا التعميم لادخال المجاز المركب اعنى التمثيل فى التعريف
 وبعد ما اريد ذلك يلزم اما عدم دخول المركب فيه او دخول المجاز
 فى تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل المركب) اى المجاز المركب فى التعريف
 لان الاستعمال فى غير الموضوع له الشخصى فرع وجود الموضوع له
 الشخصى ولا موضوع له شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصى له هذا
 ولو اريد الوضع الشخصى له او لاجزائه لاندفع الاعتراض كما لا يخفى * قال
 قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة الخ * هذا حق لكن اعتبار تلك
 الامور فى الطرفين اعم من ان يكون تلك الامور اجزاء لهما او خارجة عنهما
 عارضة لهما كما فى تشبيه السقط بعين الديك فى الهيئة الحاصلة من الحمرة
 والشكل الكرى والمقدار المخصوص او معروضة لهما والتفصيل ان الانتزاع
 من الامور المتعددة قد يكون من مجموع تلك الامور كالوحدة الاعتبارية لاعتبار
 وقد يكون من امر واحد بالقياس الى اخر كالاضافات وقد يكون بانتزاع جزء
 من واحد وجزء من اخر وحينئذ يكون المنتزع مركبا ومستلزما التركيب
 المنتزع عنه فى قوله وحينئذ يلزم ان يكون كل واحد من طرفى التشبيه
 التمثيلى مركبا مناقشة فتدبر فانها المقدمة التى اوقعته فى الغلط وعليه
 مدار كلامه كما ستقف عليه * قال قدس سره لانه منتزع * من عدة امور
 هى اجزاؤه لم يدع الشارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلا وجه لنفيه
 انما يدعى ان الانتزاع من امور يقتضى تعدد المأخذ كما سيجى من كلامه
 * قال قدس سره كما ان وجه الشبه فيه الخ * لان المنتزع من المركب
 يكون مركبا البتة * قال قدس سره ولوا كتنفى فى التشبيه التمثيلى الخ *
 كلام مستدرك اذ لا يذهب الشارح رحمه الله تعالى اليه بل اكتفى بالانتزاع
 من المتعدد سواء كان مركبا او لا * قال قدس سره ذهب المحققون الخ *

في المنتاح ان القسم الثاني وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد لكنه في حكم الواحد على نوعين اما ان يكون مستندا الى الحس كسقط النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكري والمقدار المخصوص وكالثريا اذا شبهت بعنقود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصية الى مقدار مخصوص الى اخر الامثلة المذكورة فيه وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى ايضا وقال العلامة في شرح قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان مترعا من عدة امور خص باسم التمثيل نحو اعمال الكفرة كالسراب في المنظر الحسن مع الخبر المويس على ما ذكره في اخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه الاكابر ينادى على ان كون وجه الشبه مترعا من متعدد لا يقتضى تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يعتبر فيه الا كون وجهه مترعا من متعدد من غير تعرض لحال الطرفين فلا بد لدعواه اعنى وجوب تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهد * قال قدس سره وبنى عليه الخ *

فيه ان مبنى اعتراضه ان التمثيل اى الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب لانها مجاز مركب لان التشبيه التمثيلي يقتضى تركيب الطرفين * قال قدس سره مخالف لما في المفتاح الخ * لا يستفاد من عبارته الا كون المشبه والمشبهة في التمثيل صورة مترعة من متعدد والانتزاع عنها لا يقتضى التركيب بل قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما مر وسينكشف لك * قال قدس سره واذا انحصرت الخ * هذه الشرطية صادقة لكن الكلام في تحقق المقدم * قال قدس سره بناء على ما مر * بعينه من ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية * قال قدس سره واما التجويز الاول * وهو جواز كون طرفي التشبيه التمثيلي مفردين * قال قدس سره وهو خلاف المتبادر * من العبارة الانصاف ان المتبادر منها ان يكون في المأخذ تعدد واما تركيب الطرفين او وجه الشبه فكلا وهو مختار الشارح رحمه الله كما سيجي * قال قدس سره ولم يقل احد الخ *

قد نقلت من المفتاح الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه فيها مترع من امور متعددة هي اوصاف الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي الا ما وجهه مترع من امور متعددة على ان العلامة صرح بان تشبيه اعمال الكفرة

بالسراب تشبيه تمثيلي ووجهه منتزع من متعدد كما مر * قال قدس سره
لجواز ان يعبر الخ * واذا جاز ان يكون كل واحد من الطرفين مع تعدد
الامور المعبرة فيهما مفرد لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه وان كان
له اجزاء * قال قدس سره وهو مردود ايضا الخ لا يخفى ان ما ذكره انما يتم
لو وجب ملاحظة الامور قصدا في ضمن ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس
كذلك فان المتكلم يلاحظ الامور المتعددة قصدا وينتزع عنها وجه الشبه
ثم يعبر عنها بلفظ مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك اللفظ ينتقل منه الى الكل
اجمالا ثم يلاحظها تفصيلا فينتزع عنها وجه الشبه * قال قدس سره
لبست مدلوله لذلك اللفظ الخ * فيه انها مدلوله لذلك اللفظ تضمننا
او الرأى ما وذلك يكفي في الانتقال الى ملاحظتها قصدا في انفسها
وان لم يكف في ملاحظتها قصدا في ضمن ذلك اللفظ وكون تلك الملاحظة
باعتبار الفاظ مقدرة في الارادة محل بحث * قال قدس سره فيكون الدال
على المشبه الخ * فيه انك قد عرفت ان الواجب في المشبه المركب ملاحظة
اجزائه اجمالا لينتقل منه الى التفصيل ولفظ المثل كاف في ذلك وفي المفرق
لا بد من ملاحظة الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه اصلا فالفرق
بين التشبيه المركب والمفرق واضح فلا يقاس المركب عليه * قال قدس
سره لبست مفهومة * من لفظ المثل ان اراد عدم كونها مفهومة منه تفصيلا
فسلم لكن كونه واجبا في التشبيه المركب ممنوع لم لا يكفي الملاحظة
الاجالية التي ينتقل منها الى التفصيل اللازم في انتزاع وجه الشبه وان اراد
عدم كونها مفهومة اجمالا فمنوع فان اضافة لفظ المثل للعهد كما هو
الاصل فيها فيكون المراد منه القصة المعهودة المخصوصة * قال قدس سره
فالا شعار بالتركيب * اي مبتدأ * قال قدس سره ودخول الكاف الخ *
فيكون لفظ المثل كالوصف العنواني به تسهل ملاحظة القصة والحكم
بالتشبيه عليها * قال قدس سره بما قررنا الخ * قد تبين لك ان هذا مجرد ادعاء
لم يثبت بما ذكره * قال قدس سره فلكون كل الخ * فان المشبه تمسك المتقين
بالهدى وهو امر اضافي منتزع من المتق بالقياس الى الهدى والمشببه
الا ستعلاء المنتزع من الراكب بالقياس الى المركوب وقد استعمل اللفظ
الدال على المشبه اعني كلمة علي في المشبه من غير اشعار بالتشبيه وهذا
معنى الاستعارة التمثيلية التبعية قال الشيخ الطيبي في حواشي الكشف

في شرح قوله مثل لتمكنهم الخ يعني هو استعارة تمثيلية واقعة على سبيل
 التبعية يدل عليه قوله شبهت حالهم وهي تمكنهم واستقرارهم عليه
 وتمسكهم به بحال من اعتلى الشيء وركبه ثم استعير للحالة التي هي المشبه
 المتروك كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به ويدل ذلك على ان الاستعارة
 التبعية تمثيلية الاستعلاء وبه يشعر قول صاحب المفتاح في استعارة لعل
 فنشبه حال المكلف وكيت وكيت بحال المرتجى الخير الخ * قال قدس
 سره ولما صرح بان كل واحد الخ * الملازمة ممنوعة بل اللازم ان يعتبر في كل
 واحد منهما امور متعددة هي مأخذ انتزاعهما سواء كانت اجزاء اولا
 * قال قدس سره لا يستلزم الخ * لما عرفت من ان الانتزاع على انحاء ثلاثة
 لا يستلزم التركيب الا واحد منها * قال قدس سره * بل في مأخذهما
 بل التعدد في مأخذهما ولعل تسليم تركيب المأخذ على الترتل * قال
 قدس سره الاول ان المشبه به مثلاً الخ * قد عرفت تدفاعة بما مر من ان
 الانتزاع قد يكون من المجموع وقد يكون من واحد بالقياس الى آخر
 وعلى التقديرين لا يلزم التركيب * قال قدس سره والثاني ان وجه الشبه
 في التمثيل الخ * هذا ممنوع فان وجه الشبه في التمثيل يجب ان يكون منترعا
 من متعدد وقد عرفت ان الانتزاع لا يستلزم التركيب * قال قدس سره
 وهي مصرحة بان كل واحد الخ * مفاد عبارته اعني قوله لامعنى للنشبيه
 المركب الخ ان التركيب يستلزم الانتزاع واما ان الانتزاع يستلزم التركيب
 فكلا فالفرق بينهما بالعموم والخصوص * قال قدس سره ولعلك
 تسهي الان الخ * حيث لم يتعين مما سبق انه استعارة تبعية او تمثيلية
 انما ثبت على زعمه عدم اجتماعهما * قال قدس سره الاول ان يشبه
 الهدى الخ * لا يخفى ان الاستعارة لا يثبت على المبالغة في المشبه بادعاء كونه
 فردا من المشبه به لا يناسب حل الآية على الاستعارة بالكناية اذ ليس
 المقصود المبالغة في الهدى بكونه فردا ادعائيا من المركوب * قال قدس
 سره الثاني ان يشبه تمسك الخ * هذا هو المراد من الآية اذ المقصود مدح
 المتقين بانهم مستقرون على الهدى والمبالغة فيه * قال قدس
 سره الثالث ان يشبه الخ * لا يخفى ان التركيب من ذات المتق والهدى
 وتمسكه به اعتباري محض اذ لا تركيب بين الذات والصفة وكذا في جانب
 المشبه به فلا وئدة في تشبيه احد بهما بالآخرى وادعاء دخولها فيها

فضلا عن المبالغة المظلمة من الاستعارة * قال قدس سره ينبغي ان
 يذكر جميع الالفاظ الخ * بان يقال اولئك الذين على رواحل من ربهم
 * قال قدس سره الا انه اقتصر الخ * لاقتصار على بعض انفاظ الاستعارة
 التمثيلية مع كونها منوية لا بدله من شاهد من كلامهم ولا يجوز اثباته بمجرد
 الرأي * قال قدس سره كانت كلمة على * دالة دلالة التزامية * قال
 قدس سره فقد اوضح جواز الخ * اوضح مما تقدم انه يجوز في التشبيه
 كون الفاظ المشبه مطويا ذكرها مرادة وانه لا يجوز كونها مرادة
 في الاستعارة واما جواز كون الفاظ المشبه والمستعار مرادة غير مقدرة
 في النظم فكلما والمقصود هذا والقياس غير مفيد * قال قدس سره
 في احوال الخ * فان اعتبر تلك المعاني قبودا للمعنى كان الاستعارة تبعية
 وان اعتبر اجزاء كانت تمثيلية * قال قدس سره فانه جعل الخ * حيث
 قال شبهت حالهم بحال من اعتلى الشئ وركبه * قال قدس سره هو
 التمسك بالهدى * لالهبة المركبة من المتق والراكب والهدى * قال
 قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ * حيث قال فنشبه حال المكلف
 الممكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان بطبع باختياره بحال
 المرجحى المخير بين ان يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل
 في التمثيلية يدل عليه الاستقراء كما مر منقولا عن الطيبي * قال قدس سره
 وقد صرح الخ * حيث قال فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها قدرت
 الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل انتهى لكن هذا
 التصريح انما يدل على كونها تبعية ولا يدل على نفي كونها تمثيلية
 ولذا ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعهما كما نقلناه سابقا ففيه التمثيلية
 بناء على ما زعمه من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال الشارح
 رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في هذا المقام ومما يرشدك اليه النظر
 في كلامه ان الاستعارة التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد
 ذلك بناء على ان الحرف مفرد والتمثيل يستلزم التركيب انما نشأ من سوء
 الفهم وقصور الباع في الصناعة * قال قدس سره فنشبه * بصيغة
 الخطاب والنصب عطف على قوله تبنى في قوله مثل ان تبنى على اصول
 العدل * قال قدس سره بارادة الله تعالى * على رأى المعتزلة من جواز
 تخلف المراد عن الارادة * قال قدس سره لفاؤ تين الخ *

قال الشارح في شرحه للمفتاح للحالة المشبهة تعلق بالخالق والمخلوق
 جميعا لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم مع تقويض الاختيار اليهم
 وللحالة المشبهة تعلق بالراجي والمرجومه لان معناها ترجى الخير والتقوى
 من المخاطبين فآثر في ظاهر الاضافة جانب المرجو منهم دون الراجي لكونه
 اقرب الى رعاية الادب و اوضح في تقرير المقصود واسهل في تصوير
 وجه الشبه من التردد ولكن لم يجعله خلوا من الاضافة الى جانب الخالق
 حيث قال مع الارادة منه ان يطيع باختياره بل وفي لفظ الممكن والخير
 اشارة الى ذلك * قال قدس سره وعبارته هذه محتملة ايضا الخ * فيه
 انه انما يختل عبارته لو كان قوله بل وصف صورة عطفها على الحالة في قوله
 تشبيه الحالة واضرابا عنه اما لو كان يحذف المبتدأ اي بل هو وصف
 صورة عطفها على قوله فان مبنى التمثيل واضرابا عنه كان موافقا لعبارة
 المفتاح في المعنى بلارية (قوله بانه توهم للملام الخ) بان توهم للملام شبيها به
 قوام سريانه في النفس وتأثرها عنه فاستعاره اسم الماء واضافته الى الملام
 قرينة للاستعارة ولبس شبه الملام شبيها ماء حتى يتوهم للملام مثل الماء شبه
 توهم الانياب للمنية لشبهها بالسبع فيطلق عليه اسم الماء ويضاف الى الملام
 على سبيل الاستعارة التخيلية ليكون قرينة للاستعارة بالكناية (قوله
 مستبعد) لان الاستعارة التخيلية فلا تحسن الحسن البليغ غير تابعة للاستعارة
 بالكناية كذا في المفتاح (قوله قد شبه الملام) بظرف شراب مكروه لاشتراكه
 على ما يكرهه الملووم او بالماء المكروه لاتصاف كل منهما بالكراهة هكذا
 في نسخ التي رأيناها وهو مخالف لما في الايضاح واما قول ابي تمام فلبس
 فيه دليل لجواز ان يكون ابوتمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتراكه على
 ما يكرهه الملووم كما ان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب ابشاعته
 وممراته فيكون التخيلية في قوله تابعة لما كنى عنها او بالماء نفسه لان اللوم
 قد يسكن حرارة انغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام فيكون تشبيها على
 حد لجين الماء فيما مر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي له
 ان يشهد بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه انتهى فان مفاده
 تشبيه الملام بمطلق الظرف او بالماء المطلق ومعنى البيت لا تسقني ماء الملام
 فان ماء بكائي قد استعذبت به وحصل به الرى وانقطع العطش به فلا حاجة
 الى ما الملامة ووجه الاستهجان ان اللائق تشبيه الملام لكونه مكروها

للملوم بظرف الشراب المكروه او الشراب المكروه ولفظ البيت لا يدل
 على شيء متهما انما يستفاد منه تشبيهه بمطلق الظرف او بمطلق الماء
 والظاهر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهواً من قلم الناسخ
 يدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب
 مكروه فانه لو كان لفظ مكروه مذكوراً فمما سبق لم يكن لقوله كان ينبغي الخ
 معنى كما لا يخفى (قوله ان يكون الترشيح) اي ترشيح الاستعارة المصروفة
 كما يدل عليه بيان الشارح رحمه الله تعالى وانما قلنا ذلك لان في وجود الترشيح
 للاستعارة المكنية خلافاً لما قال لسيد في شرحه للمفتاح قديقال ان في قول
 السكاكي رحمه الله تعالى اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الخ اشعاراً
 بانهما يترشح والتجريد بما يجريان في الاستعارة المصروفة بها دون
 المكنية عنها لكن الصواب ان ما زد في المكنية على قرينتها اعني اثبات
 لازم واحد بعد ترشحها انتهى فالمتفق عليه انما هو ترشيح المصروفة
 على انه يجوز ان يلتزم كونها عبارة عن صورة وهمية كما ان ما هو
 قرينة لمكنية كذلك (قوله ثم هذا الفرق الخ) متعلق بقوله اذ لا فرق
 وتمة لتحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معنى قوله
 في الايضاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله ومما يدل الى آخره) اشارة
 الى بطلان التالى المشار اليه في المتن فان حاصل اعتراضه انه لو كان التخيلية
 عبارة عما ذكره السكاكي رحمه الله لزم ان يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس
 كذلك ويمكن جعله كلاماً مستقلاً اشارة الى انه مسألة برأسه يتفرع عليه
 بطلان التالى ولذا تعرض لنفي كونه مجازاً مع انه لا دخل له في نفي التالى
 ثم ان الشارح رحمه الله تعالى قال في شرحه للمفتاح وتبعه السيدان الترشيح
 سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقته لا بئنا على المشبه به
 حتى كان المستعار للشجاع اسد هصوراً في البرائن وللانبدال اشتراء
 يتفرع عليه الربح والتجارة او عهد مهما ولا يعتبر فيه تشبيه او استعارة وقال
 في شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجازاً عن شيء كالوكر والتعشيش
 وقد لا يكون كتلاطم الامواج وهكذا في الكشف والجمع بين كلاميه
 ان الترشيح من حيث هو ترشيح لا يكون مجازاً لان المقصود منه تربية الاستعارة
 وهى انما تحصل اذا كان بمعناه الحقيقي ليكون من خواص المشبه به وانه
 يجوز ان يكون مجازاً في نفسه امامر سلا نحوله اليد الطولى الى النعمة

٧ عن العضوين
نسخة

العظمى او استعارة فالوكر والتعشيش باعتبار معناه الحقيقي ترشيح
لاستعارة النسر وابن داية للشيب والشباب وباعتبار معناه المجازي المراد
منهما ٧ عن الفردين والنزول استعارة تصرّحية وعبرة هذا الكتاب
يجوز ان تحمل على السلب الكلي وان تحمل على رفع الايجاب الكلي فانه
كاف في بطلان التالى (قوله ما ذكره صاحب الكشف الخ) حيث جعل
الترشيح مقابلا لاستعارة فان كان المدعى رفع الايجاب الكلي فقد ثبت
المطلوب وان كان السلب الكلي فيبانه انه يفهم من قوله او هو ترشيح لاستعارة
الحبل بما يناسبه ان الترشيح يكون بما يناسب المستعار منه والمناسبة انما تحقق
اذا كان بمعناه الحقيقي فيكون الترشيح من حيث انه ترشيح حقيقة لا مجازا
* قال قدس سره قدم ايماء الى ان الترشيح الخ * حيث نقله بقوله ثم قال
وعلى هذا نقول ان الرادف المأتى به الخ * قال قدس سره فله ان يأول الخ *
قد عرفت تحرير عبارة الاستدلال بحيث يندفع عنه هذا الايراد على ان التأويل
خلاف الظاهر والاستدلال بالظاهر لان المطلب ظنى * قال قدس سره
ترشحا في الجملة اى بالنظر الى المعنى الحقيقي استعارة في نفسه ايضا وكونه
تابعا لاستعارة اخرى لا ينافي كونها استعارة في نفسه كما مر في ينقضون
عهد الله (قوله وجوابه ان الامر الذى الخ) قال السيد فى شرح المفتاح
فى تقرير الجواب ان اللازم فى التخيلية قداقرن بلفظ لا يلايمه بحسب
الظاهر فاحتج الى توهم امر يمكن اثباته له بحسبه وفى الترشيح قداقرن
بلفظ لا يلايمه فلم يحتج فيه الى ذلك وهذا القدر من الفرق الناشى من اللفظ
كافله فيما ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر ممنوعة لعدم صحة اضافة
الترشيح بالمعنى الحقيقي الى المنية مثلا فلذا زاد الشارح رحمه الله تعالى
قوله لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه والجواب عندي
عن اعتراض المصنف رحمه الله تعالى ان المقصود من الترشيح تربية
الاستعارة بعد تمامها بالقرينة وذلك انما يحصل بالحمل على المعنى الحقيقي
بخلاف الاستعارة التخيلية فانها مقصودة بنفسها وان كانت تابعة للكنية
فلا بد من ان يراد بها الصورة الوهمية * قال قدس سره فلا يكون ذكر
الوصف الخ * ان كان المراد انه تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه
الذى مع الترشيح فالاعتراضان واردان لكونه متمم له وان كان المراد انه
تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه المعبر يدون هذا الترشيح فلا ورود

لها لكونه خارجا عنه زائدا عليه وما سبق من قوله والترشيح ابلغ
من التجريد والاطلاق ومن جمع الترشيح مع التجريد يوئيد ارادة المعنى الثاني
حيث اعتبر ابلغيته بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام في تناسي
التشبيه * قال قدس سره ذكر هذا الكلام الخ * دفع لاستدراك هذا الكلام
لعدم توقف اعتراض المصنف رحمه الله عليه وعدم كونه بيانا للواقع بانه
مذكور ههنا توطئة للاعتراض الذي اورده المصنف على السكاكي رحمه الله
تعالى في رد التبعية في الاستعارة بالكناية والتخييلية على ما سيجي فغنى قوله
فلاستعارة بالكناية لا توجد بدون التخييلية انها مستلزمة لها اتفاقا
بناء على اتفاق الكل باضافة خواص المشبه به الى المشبه وذلك يقتضي
الاستلزام المذكور وانما قال لتخييل صحة الخ لان صحته مبني على الاستلزام
المذكور وهو تخيل محض توهم المصنف رحمه الله وليس مذهبنا لاحد
فان الممكنية توجد بدون التخييلية عند القوم في نحو ينقضون عهد الله
وعند السكاكي رحمه الله تعالى توجد في نحو انبت الربيع (تواه لا يكون
الاعلى سبيل الاستعارة) ان اراد انه لا يكون الاعلى سبيل استعارة ذلك
اللازم بعينه لذلك المشبه على التخييل واثباته شئ ادعاء فسلم لكنه لا يلزم
منه استلزام الممكنية للاستعارة التخييلية بمعنى الصورة الوهمية وان اراد
انه لا يكون الاعلى سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فممنوع
لم لا يجوز ان يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخييل من غير
استعارة للصورة الوهمية (قوله ما يحصل به التفصي الخ * نقل عنه وجه
التفصي انه اذا جعل المنية مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق
المجاز كاستعمال لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك
كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة
فيه (قوله على سبيل التخييل) انما قال ذلك لان ادخال المنية في السبع
وجعل افراده قسمين يوجب العموم والخصوص لا الترادف الا ان الاتحاد
في الصدق لما كان موهما للاتحاد في المفهوم ولذا توهم الترادف بين
السيف والصارم خيل الترادف بينهما (قوله وعلى هذا يدفع ما قيل)
اي في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى لان ادعاء الترادف
لا يوجب الترادف وادعاء السبعة لانه يجب كون الموت غير موضوع له
بالتحقيق (قوله وذلك لانهم اوج) اي اندفاع ما قيل لاجل ان نقول

المنسب به هو السبع الحقيقي وهو لبس بمراد قطعاً والسبع الادعائي نفس
 الموت وهو موضوع له * قال قدس سره اشارة الى ان لفظ المنية الخ * يريد
 ان قيد الحثية في تعريف الحقيقة تعليلية يعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له
 لاجل كونه موضوعاً ولا شك في تحققه في لفظ المنية في قولك اظفار المنية
 وليست تقييدية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيداً بكونه
 موضوعاً له اى من غير اعتبار امر آخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة
 في الموت لاعتبار ادعاء السبعية له * قال قدس سره يفهم منه ان المستعار
 هو لفظ المشبه الخ * هذا منسليم اذا لم توجد قرينة صارفة عنه لكن قوله
 في تعريف مطلق الاستعارة من قوله وانت تريد بالمنية السبع بادعاء
 السبعية لها قرينة على ان المراد منه المشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به
 الادعائي هو الموت فلا يكون المنية مستعاراً اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لمعناه
 فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تعصربه فلا حاجة الى ما ذكره
 بقوله اللهم الا ان يقال الخ * قال قدس سره وتعريفه لها بما ذكر الخ *
 اما حان التعريف فقد عرفت واما حال الامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة
 بالكناية الاثنية امثلة لبس في شئ منها دليل على ان المستعار لفظ المشبه
 * قال قدس سره وعده مجازاً الخ * يعنى ان ادعاء السبعية للموت اذا استلزم
 كون لفظ المنية مجازاً فادعاء الاسدية للشجاع يستلزم كون لفظ الاسد
 حقيقة والفرق تحكم * قال قدس سره كما مر من قوله لان الادعاء لا يجعل
 الموضوع له غير موضوع له الخ * قال قدس سره فتأمل * وجه التأمل
 ان التصوير المذكور ادعائي في كلتا الاستعارتين فالموضوع له في المكنية
 موضوع له تحقيقاً فيكون حقيقة وفي المصراحة غير موضوع له تحقيقاً
 فيكون مجازاً فالفرق المذكور مجرد تغيير في العبارة وبما ذكرنا ظهر ضعف
 الجواب الذى ذكره في شرح المفتاح من ان ما لبس بخارج عن المعنى
 الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجاً عنه دون العكس اى
 ما كان خارجاً اذا اعتبر معه ما لبس بخارج لم يصير خارجاً والسبب فيه
 ان ما اعتبر فيه الخارج كان خارجاً قطعاً لان ذلك انما يكون اذا كان اعتبار
 الخارج تحقيقاً لا ادعاء (قوله وحيث يندفع الاشكال) اى اشكال اختلال
 عبارة السكاكى رحمه الله تعالى واما اعتراض المصنف رحمه الله تعالى
 فلا يندفع بهذا الحق ولذا قال في شرح المفتاح وكيف ما كان يتوجه

اعتراض الايضاح بانه جعل الاستعارة بالكناية من اقسام المجاز اللغوي وليس
ههنا لفظ مستعمل في غير ما وضع له انتهى اللهم الا ان يقال انه مذكور كناية
بذكر ديفه (قوله وبالجملة ما جعله القوم الخ) هذا يجري في كل صورة يكون
قرينة الاستعارة التبعية لفظية ولا يجري فيما يكون القرينة حالية اذ ليس
ههنا لفظ يجعل استعارة بالكناية كما في قوله تعالى * لعلكم تتقون * فان لعل
استعارة تبعية لارادته تعالى لامتناع الترجي عليه لكونه علام الغيوب
وكذا في قوله تعالى * ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فان رب استعارة
تبعية على سبيل التهكم بقرينة مناسبة كثرة الوداد بحالهم قال الشارح
رحمه الله في شرح المفتاح تجعل ارادة التقوى استعارة بالكناية عن
الترجي ونسبة لعل اليه قرينة وقلة لوداد استعارة عن كثرة تهكما وذكر
رب قرينة وعلى هذا القياس وفيه ان ارادة التقوى ليست بمذكورة
فكيف يجعل استعارة بالكناية وان الترجي مذكور صريحا لكونه معنى
حقيقا لكلمة لعل فكيف يكون مكنيا عنه وان نسبة لعل اليه تعالى
قرينة على انها ليست بمعنى الترجي لاعلى ان ارادة التقوى مجاز عن الترجي
وكذا ذكر رب مع وداد الكفار قرينة على عدم كونها للقلة لاعلى كون
القلة استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يجعل الاتقاء استعارة
بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وفيه ان المذكور في الآية
تتقون بصيغة لفعل والاستعارة في معنى الفعل لا تكون الاتبعية فثبت التبعية
ولو بطريق آخر فلا يكون التوجيه المذكور نافيا للتبعية من البين وقيل
يجعل المخاطبون استعارة بالكناية عن يرجي منهم الاتقاء والقرينة نسبة
التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وفيه انه ليس ههنا رد التبعية التي
في لعل الى المكنية بل هو تصوير لاستعارة فاعل تتقون عن يرجي منهم
الاتقاء ويرد على جميع التوجيهات انه تصوير للاستعارة بالكناية في الايتين
على غير طريقة السكاكي رحمه الله والكلام انما هو على جريان طريقته
(قوله لا مجازا مر سلا) بان يكون نطقت مجازا عن دلت بعلاقة الملازمة
بينهما على ما مر (قوله ان العلاقة بين المعين هي المسابغة) اي على
تقدير كون نطقت الحال استعارة تبعية لان الكلام في رد التبعية الى المكني
عنها واذا حلت على المجاز المرسل لا يكون مما نحن فيه وايضا على تقدير
وكنه مجازا مر سلا يلزم تحقق المكنية بدون التخييلية فيلزم الفساد المذكور

في الشق الاول قيل كلام السكاكي رحمه الله صريح في انه رد الاستعارة
 التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحيث لا حاجة له الى استعارة قرينة
 الاستعارة المكنية لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها فلا يتم ما رده
 المصنف وانما قلنا كلامه صريح في ذلك لانه قال ولوانهم جعلوا قسم
 الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلهم في قولهم
 نطقنا الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح
 استعارة بالكناية عن المتكلم وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
 كما تراهم في قوله * واذا المنية انشبت اظفارها * لكان اقرب الى الضبط
 اقول كلامه في آخر فصل المجاز العقلي صريح في انه مختاره حيث قال
 واني بناء على قولي هذا من ان نحو ثبت الربيع البقل استعارة بالكناية
 وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية من قواه ولوانهم قلبوا فجعلوا الح
 وقولي في المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم لا كلمة على ما سبق من انه
 ينبغي ان لا بعد في المجاز اجعل المجاز كله لغويا وينقسم عندي الى مفيد
 وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة والاستعارة الى مصرح بها
 ومكنى عنها والمصرح بها الى الحقيقية وتخييلية والمكنى عنها الى
 ما قرينتها امر مقدر وهمي كالانبيات في قولك انبيات المنية وكنطقت
 في قولك نطقنا الحال بكذا او امر محقق كالانبيات في انبت الربيع البقل
 انتهى فانه اسقط الاستعارة التبعية والمجاز العقلي من اقسام الاستعارة
 وجعلها ما داخلين في المكنى عنها * قال قدس سره فاذا قلت الح *
 لم يظهر وجه هذا التصوير بعد تصوير الشارح رحمه الله بقوله في قولنا
 نطقنا الحال فانه تكرر لما ذكره الشارح رحمه الله (قوله فيما لا ينبغي
 ان يلتفت اليه) رد على الخلقالي وبين وجهه في الحاشية بقوله لان هذا منع
 لما هو بين عندهم من ان لبس الاستعارة الامجازا علاقته المشابهة واذ
 لا يعرف ههنا علاقة غير المشابهة فلو لم يكن استعارة لم يصح الكلام
 اصلا مع ان السكاكي رحمه الله مصرح بان نطقنا ههنا امر مقدر وهمي
 كاظفار المنية فاطلاق النطق عليه لبس بطريق الحقيقة وهو ظاهر
 ولا بطريق المجاز المرسل اذ لا يعرف القصد ههنا الى علاقة بينهما
 غير المشابهة كما في اظفار المنية انتهى يعني ان ما ذكره الخلقالي من
 اشتراط الامرين في الاستعارة مخالف لما تقرره عندهم ولو اعتبر الشرطان

فيها لزم بطلان حصر المجاز في المرسل والاستعارة فالاول شرط لحسن الاستعارة التصريحية والثاني امر لازم من استعمال لفظ المشبه به في المشبه وادعاء كونه فردا من نوعه نعم يشترط فيها قصد التشبيه اذ لو لم يقصد التشبيه لم يكن استعارة وبعض الباطرين لم يفرقوا بين قصد التشبيه وقصد المبالغة في التشبيه فاعترض بان هذا مخالف لما صرح به سابقا في مواضع متعددة من انه لا بد من قصد التشبيه وانما قال اذ لا يعرف ههنا علاقة اي ليس المعروف المنهور بينهما علاقة غير المشابهة فلا ينافي ما سبق في بحث الاستعارة التبعية نقلا عن بعض الفضلاء من تجويز كون العلاقة بينهما الملازمة بناء على ان الدلالة لازمة للنطق وحاصل (قوله مع ان انسكاكي رحمه الله تعالى الخ) ان ما ذكره في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكي رحمه الله تعالى لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية * قال قدس سره اشارة الى ان الاستعارة الخ * يعني ان ما ذكره الشارح رحمه الله انما يرد لو قال ذلك البعض بالاستعارة التخيلية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال يجعل اللسان لها وفيه ان جعل اللسان لها انما يفيد تحقق الاستعارة التخيلية في اللسان لكونه مستعملا في صورة وهمية لا في الحال لا اصالة ولا تبعاً فكيف يصح قوله بل في الحال وهذا هو الذي بعث الشارح رحمه الله على جعل لفظة لها مفعولا ثانيا ليحل كافي قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن واما تصريحه بما ذكره فانه يدل على تحقق الاستعارتين المكنية في الحال والتخيلية في اللسان ولا يدل على تحقق التخيلية في الحال اصلا * قال قدس سره بل الظاهر من كلام المجيب الخ * هذا محمل بعيد غاية البعد فان كلام المصنف رحمه الله ينادى باعلى صوت على ان الكلام في نطق الحال والاقرب ان يقال انه جعل الاستعارة التخيلية في نطق الحال يجعل اللسان لها باعتبار تقدير لفظ اللسان والمقدر كالمفوض فكما في قولنا نطق لسان الحال لفظ اللسان المفوض استعارة تخيلية كذلك في نطق الحال اللسان المقدر * قال قدس سره وبالجملة الخ * فانه ذكر ثلث مقدمات كل واحدة منها مخالف لكلام السكاكي رحمه الله (قوله في شرائط حسن الاستعارة) ان اريد بشرائط حسن ما تكون بسببها مقبولة وانتفت بانتقامها او بقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه

فلاخفاً في كلامه لان شمول وجه الشبه للطرفين محسن للاستعارة
والتشبيه وانتقاه بوجوب انتقائهما كما نص عليه السكاكي رحمه الله وكون
التشبيه وافياً بالغرض يوجب حسنه وكونه ناقصاً فيه يوجب عدم حسنه
ولا يوجب انتقاه وكذا كونه سليماً عن الابتذال يوجب حسنه وكونه مبتذلاً
يوجب كون التشبيه غير مقبول لانتقاه وعدم الاشتمام بالتشبيه يوجب
كونها مقبولة وبالاشتمام ينتفي الاستعارة كما بينه الشارح رحمه الله تعالى
بقوله ولذا قلنا الخ وان اريد بها ما يوجب حسنهما ولا ينتفي بانتقاه كما هو
الظاهر المتبادر المستفاد من عبارة المفتاح حيث قال واعلم ان الاستعارة لها
شروط في الحسن ان صادفتها حسنت والاعربت عن الحسن وربما
اكتسبت قبحا وقال الفاضل الكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبحا لان عدم
شروط الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن
يتحقق اما بوجود القبح واما بعدم الحسن والقبح معاً وهي الحالة المتوسطة
بين الحسن والقبح فلا بد من صرف العبارة عن الظاهر بان يقال المراد
بالشمول الشمول بلاشبهة وكذا بالوفاء الوفاء بلاشبهة فانه اذا تحقق
الشبهة في الشمول والوفاء يكون التشبيه باقياً وكذا الاستعارة لانه لا يبق
حسنهما ومعنى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت اسداً في الشجاعة تشبيه الخ
اي لاجل ان عدم اشتمام الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا يعني المحققين
من علماء البيان انه اذا تحقق الاشتمام بان ذكر المشبه به ولم يذكر المشبه
وذكر وجه الشبه كما في المثال المذكور انه تشبيه والتقدير رأيت مثل
اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة بناء على طي ذكر المشبه وذكر
لفظ المشبه به لان القول بالتشبيه البليغ اولى من القول بالاستعارة الغير
الحسنة كما ذهب اليه البعض فكذا اذا بين المشبه بالمشبه به صريحاً
او ضمناً كما في قوله تعالى الخيط اليبض من الخيط الاسود من الفجر او وجد
في الكلام ما يشعر بالتشبيه بان حمل المشبه به على المشبه او ذكر مع لفظ
المشبه به صفة تلائم المشبه نحو بدر يسكن الارض ونحو ذلك كما مر سابقاً
من اسرار البلاغة وقال بعض الناظرين متابع لما قاله السيد في شرحه
للمفتاح ان اشتمام رائحة التشبيه فيما اذا ذكر المشبه فيه من غير اشعار
بالتشبيه كما في قوله * قد زرت ازاره على القمر * او فيما اذا كان التركيب
متملاً للتشبيه والاستعارة نحو اسد يرمى فانه ان قدر المبدأ كان تشبيهاً

كأمر وان قدر الخبر أي مندى كان استعارة كما قاله الأبهري ففي هاتين
 الصورتين كانت الاستعارة غير حسنة واذ زاد على ذلك بأن يبين المشبه
 بالمشبه به أو ذكر وجه الشبه كان تشبيها لاستعارة ففسر قوله ولذا قلنا الخ
 أي لاجل أن شرط الاستعارة عدم الأشمام قلنا أنه اذا زاد على وجه الأشمام
 بأن ذكر وجه الشبه مثلا كان تشبيها لاستعارة ولما كان قوله لأن أشمامها
 يبطل الغرض من الاستعارة منافيا لهذا التوجيه قدر المضاف أي يبطل
 كمال الغرض وجعل قوله أعني ادعاء الخ تفسيرا للغرض ولا يخفى ما فيه
 من التكلف على أن ادعاء أن الاستعارة في قوله * ق ز زرارته على القمر *
 غير مستحسنة مما لا بد له من شاهد فإن الاستعارة انما تقتضي طي ذكر المشبه
 وعدم الأشعار بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه به استقام
 الكلام ولم يفت الالمبالغة وهو محقق في المثال المذكور (قوله نعم)
 المجردة ناقصة الحسن وما يتوهم من أن فيه أشمام رائحة التشبيه فلا تكون
 حسنة مدفوع بأن المشبه في المجردة هو الذات مع الوصف كما أن المشبه به
 في المرشحة الذات مع الوصف وقدم ذلك وقيل أن التجريد يبي بعد تمام
 الاستعارة فلا يكون الأشمام فيها والأشمام المانع للحسن ما يكون قبل التمام
 وفيه أنه قد سبق أن قوله تعالى * ومن كل تأكلون لما طريا الخ * مانع
 من حمل قوله تعالى * وما يستوى البحران هذا عذب فرات الخ *
 على الاستعارة مع أنه جاء بعد تمام الاستعارة (قوله جليا) جلاء لا يقضي
 إلى الابتذال فإنه مفوت للحسن والتوصية بالجلاء انما هو في الاستعارة
 التصريحية لعدم ذكر المشبه فيه بلفظه فلو لم يكن وجه الشبه جليا
 يصير تسمية بخلاف الاستعارة بالكناية لأن المشبه مذكور بلفظ مستعمل
 في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية فالقرينة كافية في ذلك كذا في شرح
 انفتاح الشريفي فتدبر فانه قد خفي على البعض (قوله أعم محلا) أي بحسب
 التحقق لا بحسب الصدق (قوله ويتعين التشبيه) أي عند البلغاء لأنهم
 يحترزون عن غير الحسن لانه لا يصح الاستعارة فيكون منافيا لما تقدم
 من أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه (قوله غير تابعة لها)
 بأن تكون تابعة للتشبيه كما في اظفار المنية الشبيهة بالسبع انشبت بفلان
 (قوله استعارة مصرحة الخ) يعني أن الاستعارة التخيلية مقصودة
 في نفسه مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالحققة فينبغي أن يكون حسنها

برعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة للمكنية وقرينة
عليها لا يقتضي ان يكون حسناتها تابعة لحسنها ولا يكون لها حسن في نفسها
نعم يقتضي ان يكون حسن المكنى عنها موجبا لمزيد حسنها (قوله وظاهر
عبارة المفتاح الح) وهو قوله واما الرفع فجاز والنصب مجاز وانما قال وظاهر
لانه يمكن ان يقال المراد المرفوع مجزا والرفع حكم مجازي وكذا النصب
كذا في الشرحين وهو المناسب لسابق كلامه ولا حقه (قوله كذا تغير الخ
ظاهر هذا التعريف ان يكون مطلق تغير الاعراب بال حذف او الزيادة موجبا
لكونه مجازا وما سيجي من التعريف الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى
فيما سيجي ان يكون التغير في الاعراب والمعنى الى ما يخالفه موجبا له (قوله
الظاهر الخ) انما قال ذلك اذ يجوز ان يرا د بحكم الاعراب الاثر المرتب
عليه اعني الفاعلية والمفعولية (قوله وبه يسعر) لفظ المفتاح حيث
قال فالحكم الاسلي هو الجر (قوله بان المقصود) اي المقصود من هذا
الكلام في المقام الذي وقع السؤال عن الادل فالقرينة ههنا على الحذف
هو المقام بخلاف الاول فان القرينة فيها الامتناع العقلي (قوله ان لا يجعل
الكاف زائدة) قيل اصاله الكاف تقتضي نفى ذاته تعالى لان كل شيء يكون
مثل مثله فالله تعالى هو مثل مثله فاذا نفى مثل مثله فقد نفى هو تعالى عن ذلك
علوا كبيرا وليس بشيء لان المثلية من الاضافات والمتضايفان يتكافئان
وجودا فلو كان ذاته تعالى مثلا لمثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس
الامر نعم ان فرض مثل لمثله يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض ومفهوم
الاية نفى مثله في نفس الامر لا الفرض فان للعقل فرض كل شيء والى ما ذكرنا
اشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر
(قوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله الخ) قيل المفهوم من هذا التركيب
على تقدير عدم زيادة الكاف نفى ان يكون مثل لمثله سواء بقرينة الاضافة
كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى احد فكذا احد غير المتكلم
وايضا لان سلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لاث وجود مثله محال
والمحال جاز ان يستلزم محلا آخر والجواب عن الاول ان اسم ليس شيء
وهو نكرة في سياق النفي فيعم فيفيد الاية نفى شيء يكون مثلا لمثله ولا شك
انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء هو مثل لمثله والاضافة
لا تقتضي خروجه عن عموم شيء بخلاف المثال المذكور فان القرينة

العقلية دلت على تخصيص احد لغير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول
الغير و عن الثاني ان وجود المثل لشيء مطلقا يستلزم وجود مثل المثل
مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء وذلك بين فالمنع بتجويز ان يكون
لذاته تعالى مثل ولا يكون هو مثلا لمثله مكابرة * قال قدس سره الصواب
الح * ما ذكره لبس بصواب اما ولا فلان المذهب الكلامي هو ايراد الحجة
ولبس في الآية اشعار بالحجة فضلا عن اليراد واما ثانيا فلانه حيثئذ يكون
الحجة قياسا استثنائيا استثنى فيه تقيض التالي هكذا لو كان له مثل لكان هو
مثل مثله لكنه لبس مثلا لمثله فلا بد من بيان بطلان التالي حتى تتم الحجة
اذ لبس بينا بنفسه بل وجود المثل ووجود مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم
والجهل لا يجوز جعل احدهما دليلا على الاخر * قال قدس سره يدل
على ذلك تقريره الح * تقريره لبيان اللزوم بينهما حتى يتحقق العلاقة
الموجبة للانتقال من المعنى الحقيقي الى المعنى الكنايى ولذا لم يتعرض
لبطلان التالي اصلا * قال قدس سره لم يكن وجهها آخر الح * ان اراد
انه لا يكون وجهها آخر مثبتا لكناية غير اسكناية التي اثبت الوجه الثانى
فذلك غير لازم انما اللازم تغاير الوجهين في ذاتهما وان كانا مثبتين لنوع
واحد من الكناية وان اراد انه لا تغاير بينهما كما يدل عليه قوله بل لا يكون
اختلاف الا في العبارة فذلك ممنوع فان الوجه الاول مبناه اثبات اللزوم
بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي اللازم كناية عن نفي الملزوم
من غير ملاحظة ان حكم الامثال واحد وانه يجرى في النفي دون الاثبات
فان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم دون العكس بخلاف الوجه الثانى
فان مبناه ان حكم المتماثلين واحد والام يكونا متماثلين ولا يحتاج الى اثبات
اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل وانه يجرى في النفي واثبات كما
في ايفعت لذاته وبلغت اترابه * قال قدس سره ان الاول كناية في النسبة
الى قوله واثانى الح * فيه ان الكناية في النسبة لابد فيه من ترك التصريح
بالنسبة كما سيجىء وفيما نحن فيه تصريح بالنسبة بطريق الإضافة فهو
على الوجهين كناية من القسم الاول اعني ما يكون المطلوب بها غير صفة
ولان نسبة ثم ان بيانه قدس سره انما يفيد اتحاد الوجهين في اثبات كونه كناية
في النسبة لانه لا تغاير بينهما الا في العبارة * قال قدس سره لان العبارة
في الكناية الح * سيجىء اختلافهم في ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى

المقصود او المعنى الاصلي فالفرق المذكور غير ظاهر عند الكل (قوله من فائدتها) وهي المبالغة لانه كدعوى الشئ بالبينه (قوله فمين له مثل الخ) اي فمين يمكن له مثل وفمين لا يمكن له مثل * قال قدس سره اعلم ان استعمال بسط اليد الخ * حاصل كلامه ان الشارح رحمه الله جعل لبس كساه فمين لا مثل له وفمين له مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة كاف في الكناية والمستفاد من تحقيق الكشاف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز متفرع على الكناية فيما لا يمكن وكلا الوجهين مذکوران في الكشاف فقال ان قوله تعالى * لبس كساه شئ * وقوله تعالى * بل يدها مبسوطة * كنايةان وقال ان قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة * وقوله تعالى * لرحن على العرش استوى * مجاز متفرع على الكناية ولا تخالف بين القولين لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الذي استعمل فيه * قال قدس سره ما وقع عليه عبارة النجاة * من زيادة الحروف وهي التي يكون الغرض منها التأكيد بخلاف ان واللام فان مدلولهما التأكيد وبخلاف في فان المقصود منه التصريح بالظرفية * قال قدس سره لبس من المجاز الخ * هذا هو التحقيق عند الاصوليين ولذا لم يذكرهما الشيخ ابن الحاجب في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه تجاوز اي توسع بزيادة كلمة او نقصها وان لم يقصد على ذلك حد المجاز وفي التحرير ومجاز الحذف حقيقة لانه في معناه وانما سمي مجازا باعتبار تغير اعرابه * قال قدس سره بل ارادوا ان اصل الكلام الخ * فيه بحث اما اول فلانهم عدوا النقصان والزيادة من علاقات المجاز مقابلا لعلاقة المحلبة كما في المنهاج وجمع الجوامع ولذا اعترض شارح المنهاج بان الزيادة والنقصان لبس بعلاقة وفي التحرير ان كون الزيادة والنقصان من العلاقة ضعيف واما ثانيا فلانه يلزم على هذا ان يكون جرى النهر من باب المجاز بالنقصان لانه حصل المجاز بسبب حذف لفظ الماء وكان الاصل جرى ماء النهر واما ثالثا فلانه ذكر في التحرير في قوله تعالى واسأل القرية القول بكونه مجازا بالنقصان مقابلا لكونه مجازا بذكر المحل وارادة الحال وقال انه على التقدير الاول مجاز بمعنى تجاوز الحد من امر اصلي الى غيره وعلى التقدير الثاني مجاز بالمعنى المشهور (قوله واما تقسيمهم المجاز الخ) لا يخفى ان السكاكي رحمه الله قال ان السلف قسموا المجاز الى لغوي وعقلي

والمجاز اللغوي الى ما في حكم الكلمة والى ما في معناها وما في معنى الكلمة الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى التسمية وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس باعتبار ما يطلق عليه لفظ المجاز بل باعتبار القدر المشترك بينهما وهو ان الكلمة المتجاوزة عن امر اصلي الى غيره سواء كان ذلك الامر اعرابا او معنى فحيث يتحقق للسكاكي رحمه الله رأى يتفرد به وهو ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له تسمية المجاز في حكم الاعراب بالمجاز بالنشبه (قوله اعني ذكر اللازم واردة المبروم الخ) كان الانسب لما ذكره المصنف رحمه الله من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر المبروم واردة اللازم الا انه لما ينقل من المص رحمه الله تعريف للمعنى المصدرى اورد تعريف السكاكي رحمه الله وزاد عليه قوله مع جواز ارادة اللازم لانه معترف بذلك وفرق به بين الكناية والمجاز (قوله وهو الذى اسار اليه المص) لم يقل وهو انذى ذكره المص رحمه الله لان نفس اللفظ على التفسير المذكور للمعنى المصدرى لفظ اللازم لاللفظ المبروم كما ذكره المص رحمه الله (قوله مع جواز الخ) اعلم ان فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن لازم في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه الى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبارانه يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث انه كناية لانه لم ينصب قرينة مانعة عن ارادته ولا يجوز في المجاز اذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن ارادته وانما قيدنا بالحقيقة لانه قد يمنع ارادته لاجل خصوصية المحل كما في قوله تعالى * بل يدها مبسوطتان * (قوله لا واجبة) فيه ان هذا لو اريد بالجواز الامكان الخاص والظاهر ان المراد به الامكان العام بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لاخراج المجاز ويمتنع فيه ارادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المناقاة بجامع الوجوب بل قوله فلا يمتنع في قولك الخ صريح في انه مقابل الامتناع (قوله وهذا هو الحق) لان الكناية كثيرا ما الخ فيه انه انما يدل على عدم ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بان يكون مقصود بالذات كما هو مناط انصدق والكذب ولا يدل على عدم ارادته لانتقال منه الى المقصود بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قال لانا في ارادة الحقيقة بلفظها اى لفظ الكناية لاينا في ارادة المعنى الحقيقي بناء على عدم نصب القرينة المانعة عنه (قوله او معناها وغير معناها) الواو بمعنى مع بقرينة قوله وحده فيفيد ان غير معناها اصل في لارادة ومقصود بالافادة واردة معناها تبع له فيكون

تابع له نسخة

اللفظ مستعملا فيهما بان يكون احدهما وسيلة لينتقل منه الى الآخر فلا يلزم
 الجمع بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي منعه ويكون كل منهما مراد
 من اللفظ اما المعنى الحقيقي فلعدم نصب القرينة المانعة عنه واما المعنى المكنى
 عنه فلكونه محط القائدة والقرينة دالة على ارادته ويكون اللفظ حقيقة
 لاستعمال اللفظ فيما وضع له ولم يشترط فيها ان لا يراد غير الموضوع له وهذا
 معنى قوله والحقيقة اي الصريحة والكناية تشتركان في كونهما الخ وبما
 حررنا لك من حل الجواز وعدم المنافة على مقابل الامتناع ظهرا لا تخالف
 بين عبارتي المفتاح وانه لا حاجة في المتن الى حل قوله من جهة ارادة المعنى
 الحقيقي على جواز ارادته وان ما قاله الشارح رح في شرح المفتاح ان لهم
 في تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له
 مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن
 لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له مبني على حل الجواز
 على الامكان الخاص وانه لا تخالف بين الطريقين اذا حل الجواز على
 عدم الامتناع فانه لما كان المعنيان مرادين في الكناية صح ان يقال انها
 مستعملة فيما وضع له فان الاصل في اللفظ ان يراد به المعنى الموضوع له عند
 عدم القرينة المانعة عنه وانها مستعملة في غير ما وضع له بالنظر الى القرينة
 الدالة على ارادته والحاصل ان الكناية لما لم يكن فيها القرينة المانعة عن
 ارادة الموضوع له بالنظر الى لفظها يكون مرادها منها ولوجود القرينة
 الدالة على ارادة غير الموضوع له لا بد من ارادته بخلاف المجاز فانه مع
 القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيمتنع ارادته وبخلاف الحقيقة
 المصرحة لانتفاء القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع له هذا ما عندي
 في حل هذا المقام وهو وان كان مخالفا لما ذهب اليه الشارحان لكن الحق
 احق ان يتبع (قوله وان كان مشيرا الخ) قد عرفت ان عبارة المفتاح ايضا
 تشير الى ذلك الا ان الاشارة في عبارة المصنف رحمه الله اظهر لانه صرح
 بلفظ مع (قوله ان معنى قوله الخ) اما بان يفسر الجهة بالجواز او يقدر
 المضاف (قوله وبلازم المعنى الخ) لكونه تابعا وريفا له (قوله وفيه
 ما فيه) لان اطلاق اللازم على الموضوع له واطلاق المعنى على لازمه
 مستبعد جدا غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللازم على الموضوع له
 لا يصح عند المصنف رحمه الله اذ لا انتقال عنده من اللازم (قوله لان

المجاز قد يكون من الطرفين (الخ) وذلك الكل منهما جهة الاصاله
 والفرعية كالنبت والمطر على ما في كتب الاصول مع ان التابع والرديف
 في الخارج لبس الا المطر (قوله ثلثة اقسام) الاستقراء وتبع موارد
 الكنايات كذا في شرحه للمفتاح فاخصاص القسم الثاني بالقسمه الى
 القريه و البعيده والواضحه والخفيه دون القسم الاول والثالث بالنظر
 الى الاستقراء والا فالعقل يجوز قسمه كل منهما الى الاقسام المذكورة
 (قوله المطلوب بها غير صفة الخ) لم يقل المطلوب بها الموصوف
 كما في المفتاح ليشمل ما اذا كان المكنى عنه ملزوما غير الموصوف كما في قوله
 تعالى لبس كمثل شئ على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكنى عنه نفى
 المثل وهو لبس بموصوف لنفى مثل المثل فلا بد ان يراد بالموصوف اعم
 من الموصوف حقيقة او ما هو بمنزلة كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى
 في شرحه في بيان وجه الضبط بقوله ان اللازم الذي ينتقل منه الى معناه
 التابع للشئ بمنزلة الوصف المختص ولا محالة قد تكون للشئ صفات آخر
 فان كان القصد انتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الاول او الى
 صفة اخرى فالقسم الثاني اولى اختصاص الصفة به فالثالث
 (قوله عارض) بالرفع صفة اختصاص وانما كان هذا الاختصاص
 عارضا لان في وضع الصفة سواء كانت مشتقة او غيرها لم تؤخذ الذات
 المعينة (قوله كناية) بمعنى مكنيا بها حال عن مقول قولنا مقدم عليه ويجوز
 ان يكون حالا عن القول بمعنى المقول والعامل فيه معنى الكاف وحينئذ
 يكون قوله حي مستوى القامة عريض الاظفار بدلا عن القول او بيان له
 (قوله وجعل السكاكني الخ) عبارته الكناية في هذا القسم تقرب تارة
 وتبعد اخرى فالقريه هي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
 بموصوف معين عارض والبعيده هي ان يتكلف اختصاصها بان تضم الى
 لازم اخر واخر فالاعتراض مبنى على ان التعريفين المذكورين تعريف
 باللازم والقريه والبعيده بالمعنى الذي ذكره في القسم الثاني ومبنى الجواب
 جعلهما تفسيرين للقريه و البعيده فاندفع ما قيل ان حمل اعتراض
 المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى بعيد جدا
 لان عبارة المفتاح صريحة في ان القريه و البعيده ههنا ليست بالمعنى

المذكور في القسم الثاني (قوله ضرورة احتياجهما الخ) لمسايتها الفعل
 (قوله على نوعين تصريح) انما قال ذلك لان الدلالة على التصريح
 من حيث انه اسند اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة التجاد (قوله
 الى ضمير المسبب الخ) اراد بالسبب والمسبب والمتعلق والمتعلق (قوله بل
 هو كناية بعيدة عن الابله لانه الخ) يريد ان المعنى المكنى عنه في الكناية يكون
 مقصودا بالافادة ومناط الصدق والكذب وليس قولهم عريض الوسادة
 مقصودا منه بالذات اثبات عرض القفا بل لينتقل منه الى الابله
 فيكون عرض القفا واسطة لا مكنيا عنه فلا تكون قريبة بل بعيدة
 فيثبت لا يتم جواب الشارح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية
 بعيدة بالنسبة الى معنى وقريبة بالنسبة الى آخر انما يصح اذا كان كل واحد
 من المعنيين صالحا لان يراد بالذات فيكون مناطا للصدق والكذب قال
 الشارح رحمه الله في شرحه للمفتاح ان الكناية عن الكناية انما تصح اذا صارت
 تلك الكناية شائعة ملحقة بالصريح الا ان يدعى ان عريض القفا لكثرة
 استعماله في الابله صار ملحقا بالصريح لكنه ينافي اعادة السكاك رحمه الله
 بان عريض القفا كناية خفية عن لابله (قوله المطلوب بها نسبة) سواء
 كان طرفاها مذكورين صريحا واحدا مذكورا صريحا والآخر كناية
 فيجتمع الكناية في النسبة مع الكناية في الموصوف او الصفة او كلاهما
 مذكورين كناية فيجتمع الاقسام الثلاثة لكناية فالاحتمالات العقلية سبعة
 واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها منفردة
 ولا يبطل شيء منها للحصر في الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة
 (قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح الخ) يعني انه اراد التخصيص في الاثبات
 لا التخصيص في الثبوت (قوله ان السماحة الخ) السماحة جواز تردى كردن
 والمره مردى كردن والندى العطا (قوله اى ثبوتها له) اذا كان الاختصاص
 بمعنى الثبوت فلا بد من القول بالتجريد في يثبت اى يفيد او يذ كر مثلا (قوله
 كما ان اختصاص الخ) متعلق بقوله فترك التصريح (قوله باعتبار اضافته)
 او اسناده الى الموصوف كما في قولك هل طويل نجاد زيد او هل طويل التجاد
 زيد وامثال الاضافة والاسناد الى ضمير الموصوف فاذا ذكره بقوله الا ترى
 الخ (قوله اذا اثبت الامر) اى الامر الذى لا يقوم بنفسه (قوله المجد بين
 ثوبه الخ) المجد نيل الشرف والكرم لا يكون الا بالاباء او كرم الاباء

خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الالباء او نفس الرجل
 كذا قيل (قوله بل كفى عن ذلك الخ) وذلك لانه اذا كان انجدا والكرم
 بين ثوبيه لابد ان يكونا قائمين بما يحيط به الثوبان لامتناع قيامهما بذاتهما
 ومعلوم ان المحاط بثوبيه لا يكون الا كذلك فيكونان قائمين به (قوله لان
 اسناد طويل الى التجاد الخ) خلاصته انه لم يسند المجد الى الثوبين
 كما اسند الطويل الى التجاد وجعل التجاد فاعلاله في المعنى ولو قدر الاسناد
 بان يقال زيد ما جد ثوبه لم يكن كناية لانه لابد من تصوير المعنى الحقيقي
 لينقل منه وههنا لا معنى لمجد الثوبين فهو اسناد مجازي كذا في شرح
 المفتاح الشريفي (قوله عن المودى) اي المعين واماني الاسلام عن المودى
 اطلق فهو مصرح به لان تعريف المسند اليه اعني المسلم يفيد القصر
 فيفيد ثبوته للمسلم ونفيه عن سواه (قوله فهذا كناية الخ) فان نفى اعتقاد
 الحل بهذه العبارة عن نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في ما اذا
 قلت فيكون كناية عن ثبوت حل الخمر لغيره واعتقاد حل الخمر كناية
 عن الكفر فيجتمع فيه الكناتان (قوله ولا يخفى الخ) هذا تنبيه على
 ان المصنف رحمه الله تعالى قد اطلق ان الموصوف في القسمين قد يكون
 مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على اطلاقه بل عدم الذكر في القسم
 الثاني انما يكون ذالم يصرح بالنسبة كما في صورة الاجتماع بين القسم الثاني
 والثالث واما اذا صرح فذكر الموصوف واجب كذا نقل عنه (قوله مع
 عدم ذكر الموصوف) اي لالفاظا ولا تقديرا فلا يرد ان قولنا نعم كثير
 الرماد في جواب من قال هل زيد مضاف كناية عن الصفة مع عدم ذكر
 الموصوف لانه وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا (قوله بل هو
 اعم الخ) الظاهر ان الضمير راجع الى ما ذكر لان رجوعه الى التعريض
 يوجب استدراك قوله وامثاله مما ذكر ويرد عليه ان عموم ما سوى التعريض
 غير مفهوم من كلام السكاكي رحمه الله تعالى واعل هذا وجه النظر وقبل
 وجه النظر ان قسم الشيء يجوز ان يكون اعم كما مر في بحث المجاز المركب وليس
 بشيء لان هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكفي للعدول عن لفظ ينقسم كون
 الظاهر المتبادر منه اخصية القسم وقيل ان التفاوت لا يتعدى الى فلا بد
 من تضمين معنى الانقسام لانه اللائق لهذا المقام فيلزم كونها اقساما
 للكناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين الانقسام انه فرق بين التصريح

بالانقسام وملاحظته في ضمن التفاوت (قوله مسوقة لاجل الخ) تفسير
 للعرضية كما يدل عليه عبارة المفتاح (قوله ومنه المعاريض) في مجمع البحار
 في الحديث ان في المعاريض لسعة عن الكذب المعاريض جمع معراض
 وهو خلاف انصرح من القول في تفسيرها بالتورية تجاوز والمراد
 ما يرى به في تاج البهقي التورية به شيدن خير رايا وا كردن خير ديكر
 مأخوذ من وراء الشيء كأنك تركت الشيء الذي يلبك وتجاوزت الى ما وراءه
 (قوله ويسمى التويج) ناتج عن المعاريض والتويج عند صاحب الكشف بمعنى واحد
 بخلاف السكاكي رحمه الله (قوله يجوز حله الخ) اي يجوز حل ذلك المعنى
 على جانبي الحقيقة والمجاز اي على كونه موضوعا له وكونه غير موضوع له ويجوز
 ان يكون حالا من ضمير دل اي يجوز حل ذلك اللفظ وزاد لفظ الجانب
 ولم يقل على الحقيقة والمجاز لان الكناية ليست بحقيقة ولا مجازا وادب الوصف
 الجامع بينهما اي بين الجانبين كون اللفظ معينا لهما لاحدهما بلا قرينة
 والاخر بقرينة (قوله لامن جهة الخ) لم يتعرض للوضع الكنائي لانه
 بالنسبة الى المعنى الموضوع له حقيقى وبالنسبة الى غير الموضوع له مجازى
 فهو داخل في الوضع الحقيقى والمجازى (قوله باللفظ المركب) لانه اذا لم يكن
 دلالة اللفظ بالوضع الحقيقى والمجازى يكون دلالة عليه بسوق اللفظ
 المركب (قوله ان قلت الوسائط) بمعنى عدم الكثرة فتناول مالا واسطة
 فيه (قوله او ما رأيت المجد الخ) القاء المجد الرجل على آل طلحة كناية
 عن وجود المجد في مكانهم ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد اليهم فهو
 كناية بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيها للمجد بالانسان الراحل
 * قال قدس سره الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة * كما في قولك لست
 انا بجاهل اذا قصد التعريض بشخص معين بالجهل او مجازا كما في قوله تعالى
 * ولا تكونوا اول كافر به * فانه قصد به التعريض بكونوا اول مؤمن به مع امتناع
 المعنى الحقيقى لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة في نهيه عن سبق
 في الكفر او كناية كما مر في قوله عليه السلام المسلم من سلم المسلمون منه اذا قصد به
 التعريض بنفى الاسلام عن المودى المعين * قال قدس سره والمعرض به
 من السياق * وبهذا يمتاز التعريض عن المجاز المركب فان كلا منهما يكون
 في المركب الا ان المعنى المعرض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازى باستعماله
 فيه * قال قدس سره مذکور بلفظه الموضوع له * اي بالوضع الحقيقى

كما يدل عليه قوله لانه الاصل الخ * والصواب ان يقول الموضوع له بالوضع
الحقيقي او المجازي كما في عبارة المثل السائر ليوافق قوله الموضوع له
من نفس اللفظ حقيقة او مجازا او كناية فان الموضوع له فيه اعم وليوافق
قوله لم يذكره فانه للسلب الكلي اى لم تذكره اصلا لاحقيقة ولا مجازا
* قال قدس سره او يجوز * اشار بكلمة اوالى الطريقتين المذكورين
سابقا في الكناية وبين الشارح رحمه الله ان الثانى هو الحق وقد عرفت
ان الحق هو الاول كما يدل عليه عبارة ابن الاثير ايضا * قال قدس سره
وجعل صاحب الكشف التعريض الخ * لا يخفى ان التعميم موقوف على
ان يراد بالموضوع له اعم من الوضع الحقيقي والمجازي فالاولى ان يحمل
قوله فيما وضع له على المعنى العام ليتوافق الكلامان * قال قدس سره
لاستعمالا * فيه ان السكاكى رحمه الله تعالى قال انا لا نقول في عرفنا
استعملت الكلمة في كذا حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها عليه
انتهى فاذا كان المعنى التعريضى مقصودا من الكلام كان دلالة عليه
غرضا أصليا ولو بالواسطة كما في الكناية لاتبعنا لشيء اخر فيتحقق معنى
الاستعمال نعم يكون هذا استعمالا للمركب لا لمفرداته كالتمثيل والفرق بين
المقصود من الكلام اشارة وبين المقصود منه استعمالا مشكلا * قال قدس
سره ويلزمه الخ * لزوم الجزا لا لكل لان الحصر يتضمن الحكم السلبي * قال
قدس سره فهو نفي الاسلام * عن المؤذى المعين فيه ان كونه مقصودا
من سياق الكلام لا من نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد من الفارق
بين كون المعنى المجازي في الاستعارة التمثيلية مقصودا من نفس الكلام
وكون المعنى التعريضى مقصودا من سياق الكلام * قال قدس سره
وقد ظهر بطلانه هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق انه ليس بمستعمل
فيه عند صاحب الكشف وابن الاثير * قال قدس سره وهكذا المجاز
والحقيقة * اى لا يكونان مستعملين في المعنى التعريضى بل في المعنى المجازي
والحقيقى * قال قدس سره دون المعنى الحقيقي * لما عرفت انه لا فائدة
في النهى عنه لسبق المشركين بالكفر عليهم * قال قدس سره وقد غفل
عن مستنبعات التراكيب الخ * فيه ان المستنبعات هي المعاني التضمنية
والالزامية التى تفهم في ضمن المدلولات المطابقة من غير تعلق قصد
المتكلم بها ومعنى قول الشارح رحمه الله لانه يؤدى الى ان يكون كلام الخ

ان ما قاله العلامة من ان آذيتني فستعرف حين استعماله في غير المخاطب فقط ليس بمجاز وحين استعماله في المخاطب مع غيره ليس بكنية يؤدي الى ان يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية فاقول بانه غفل عن مستنبطات التراكيب غفلة عن مراده نظرا الى الظاهر * قال قدس سره بل اراد الخ * لا يخفى انه انما يتم اذا لم يكن التعريض مستعملا في المعرض به والظاهر من كلام السكاكي رحمه الله خلافه فانه جعل التعريض اولا قسم الكنية ثم قال والكنية اذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض ثم قال في آخر بحث الكنية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصلين الخ وعرفنا ان الكنية تنوع الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واسارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض واذ كان التعريض قسم من الكنية كان اللفظ مستعملا في المعنى المعروف به فلا يصح توجيهه قدس سره (قوله ان عبارة التعريض) اي بعض عباراته نص عليه العلامة لان قولنا المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه لتحقيق اللزوم فيه كناية ان اريد به نفي الايمان عن مطلق المودى مع نفيه عن المودى المعين ومجاز ان اريد به نفي الايمان عن المودى المعين فقط (قوله اذ لا يتصور الخ) فيه انه يجوز ان يقال انه انتقل من المخاطب المودى الى المودى المطلق ثم منه الى المودى المعين كما في رأيت اسدا يرمى انتقل من الاسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين (قوله وهو الذي قصده الخ) ويكون مقصوده منه بيان النسبة بين التعريض والكنية على ما صرح به في شرحه للمفتاح حيث قال يريد به ان بينه وبين الكنية عموم من وجه تصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكنية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكنية في مثل آذيتني فستعرف عند القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعيين ارادة الغير فانه حيث يكون مجازا لا كناية وفيه بحث لان كون التعريض اخص من الكنية وتحقيقها بدون علم من قوله ان الكنية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واسارة فحمل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكنية وعندى ان معنى عبارة السكاكي رحمه الله ان التعريض اي الكنية لعرضية قديكون على طريق المجاز بان اريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب

القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط
 بأن اريد به كلا المعنيين احدهما قصدا والاخر تبعا (قوله كان كناية)
 فيه ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وفيما نحن فيه
 الانتقال من الملزوم الى اللازم على ما يدل عليه قوله ويلزم منه التهديد
 الى كل من صدر منه الايذاء (قوله اطبق البلغاء) اي العالمون بالاصطلاحات
 وغيرهم من البلغاء بالسليقة فانهم وان لم يكونوا عالمين بلفظ المجاز
 والكناية والحقيقة والاستعارة والنشبيه لكنهم عالمون بمعانيها (قوله
 ان المجاز) اي المجاز المفيد فان غير المفيد مجرد توسعة في اللغة (قوله ابلغ)
 اي يكون كل منهما باغا الى حد الكتمان في افادة المقصود فهو مشتق من
 البلوغ مصدر ربلغ من حد نصر لامن البلاغة من بلغ من حد كرم لان
 الحقيقة والتصریح اذا كان مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية اكثر
 بلاغة منهما بل لا يكون بليغا وما قيل انه من المبالغة فهو يستلزم استعمال
 اشتقاق افعال من المزيد واستعماله بمعنى المفعول لان معنى المبالغة على
 ما في التاج علو كردن در كاری فعنى الابلغ بولغ فيه الا ان يقال بالاسناد
 المجازي (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) اما في المجاز فظاهر
 واما في الكناية فلا اللازم اذا لم يصرمساو بالملزوم بسبب القرينة لا يمكن
 الانتقال منه كما مر فالمراد بالملزوم الملزم في الذهن وان كان لازما في الخارج
 (قوله واما الاشكال الخ) يعنى ان وجود الملزوم انما يستلزم وجود اللازم
 اذا كان الملزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع انواع المجاز مشكل سيما فيما
 يكون العلاقة التضاد فاندفع ما قيل ان الشارح رحمه الله قد بين فيما سبق
 عند بيان العلاقات ان الملزوم يتحقق في جميع اقسام المجاز فلا اشكال لان
 ما سبق بيان الملزوم الذهني الذي هو مناط الانتقال والمراد ههنا الملزوم
 الخارجي (قوله لانها نوع الخ) فقوله الاستعارة ابلغ من النشبيه تخصيص
 بعد التعميم اهتماما بشانه لانها العمدة من انواع المجاز وعليها مدار
 البلاغة وقيل الاستعارة ابلغ من النشبيه لاشتغالها على ادعاء كون المشبه
 من جنس المشبه به وهذا الوجه مختص بالاستعارة سوى كونه نوعا من
 المجاز (قوله بل لانه الخ) عطف على ما قبله بحسب اثرهم كانه قيل
 لبس كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ لان واحدا من هذه الامور الخ
 بل لانه الخ (قوله ان يكون في المشبه به اتم) فاستعارته للمشبه تفيد زيادة

لبست في التشبيه فاندفع ما قيل ان قوله بان الاستعارة اصلها التشبيه
 لادخله في الاعتراض (قوله فكيف يصح الخ) اي كيف يصح السلب
 الكلي (قوله بان مراد الشيخ الخ) اي مراده رفع الایجاب الكلي لا السلب
 الكلي وان كان ظاهر العبارة يفيد (قوله وهذا وهم من المصنف بل الخ)
 خلاصة التوجيهين ان المصنف رحمه الله تعالى حمل قول الشيخ يفيد
 زيادة في نفس المعنى على افادته الزيادة في الفهم والشارح رحمه الله تعالى
 حمله على الزيادة في الواقع (قوله ان المساواة في الاول) تعلم من طريق
 المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ هكذا في النسخة الصحيحة وهو المضاف
 لما في دلائل الاعجاز وهو الظاهر اذ ينتقل في المجاز اولا الى المعنى الحقيقي
 ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة ينتقل من اللفظ الى المعنى وانما كان للعلم
 من طريق المعنى مزية على العلم من طريق اللفظ لان في الاول يفهم
 المقصود بالدلالة العقلية لانه ينتقل فيه من الملزم الى اللازم وهي اقوى
 من الدلالة اللفظية وفي كثير من النسخ لانه يعلم في الاول من طريق
 اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى وتوجيهه ان في الاول استعمال لفظ
 المشبه به في المشبه فتعلم المساواة من اللفظ وفي الثاني تعلم المساواة من طريق
 المعنى فان معنى الثالث المساواة ملاذاما في اللفظ عليها ولا شك ان في الاول
 مزية على الثاني (قوله الفن اثبات الخ) قد سبق تحقيقه بما لا مزيد
 عليه في قوله الفن الاول علم المعاني (قوله اي يتصور معانيها الخ) يعني
 لبس قوله علم بمعنى الملكة او التصديقات بالمسائل او نفسها والمعرفة
 بمعنى الادراك الجزئي الذي يحصل من استخراج الفروع عن القواعد
 الكلية كما في تعريف العلمين السابقين اذ لبس في علم البدع لا تصورات
 المحسنات وبيان عددها وتفصيلها فهو علم تبين فيه مفهومات المحسنات
 العرضية واقسامها واعدادها فلبس فيه مسألة فضلا عن ان يستخرج
 منه فروع ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات من توابع
 علم البيان ولم يجعله علما برأسه فالمعرفة بمعنى الادراك التصوري كما ان العلم
 قد يطلق على الادراك التصديقي مناسبا لما سمعته من ائمة اللغة من ان المعرفة
 تعدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قالوا من ان لكل علم مسائل
 فانما هو في العلوم الحكمية واما العلوم الشرعية فلا يتأتى في جميعها ذلك
 فان اللغة لبس الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير واخذيث (قوله

اشارة الخ) يجعل الاضافة للعهد كما هو الاصل (قوله اى الخلو عن التعقيد
 المعنوى) خص وضوح الدلالة به مع انه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظي
 اذ كونه محلا بوضوح الدلالة به لا يقتضى بعلم البيان (قوله للتنبيه الخ) اى
 لتذكير ما علم من قوله وتبعها وجوه احرا الخ (قوله احترزا عما يكون داخلا
 فى البلاغة) وهو المطابقة ووضوح الدلالة اعنى الخلو عن التعقيد المعنوى
 والخلو عن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن ضعف التأليف وعن التنافر
 اما عن المطابقة ووضوح الدلالة فلا الشئ لا يكون بعد نفسه واما عن البواقى
 فلا تها لست بعد المطابقة ووضوح الدلالة اذ كل واحد منها كونه داخلا
 فى البلاغة ليس تابعا لها فى ايراث الحسن الذاتى (قوله لانه يدخل الخ) دليل
 لقوله ولا يجوز الخ اى يدخل حين اريد بوجوه التحسين مفهومها الاعم
 الشامل بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام وهو ما سوى
 المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد لبس طرفا مستقرا اذ المحسنات
 التابعة لبس حصولها بعد المطابقة والوضوح فلا يشملها التعريف
 فهو ظرف لغو متعلق بالتحسين ولا شك ان تحسين ما عدا المطابقة والوضوح
 مما يوجب الفصاحة بعد المطابقة والوضوح لما رقى المقدمة من ان الكلام
 الذى ليس مطابقا لمقتضى الحال وان كان فصيحاً يلحق باصوات
 الحيوانات ليس له حسن عند البلغاء فالمحسنات الداخلة فى البلاغة سوى
 المطابقة والوضوح وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح فى الوجود
 تابعة لهما فى تحسين الكلام فبذلك فى تعريف فافهم فانه خفى
 على الناظرين وجه الاحتراز ووجه الدخول (قوله كالخلو عن التنافر مثلا)
 اراد به الخلو عن الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف فان كلها يدخل
 فى وجوه التحسين على تقدير حملها على مفهومها الشامل كما عرفت
 فالاضراب الذى ذكره السيد بقوله بل تقول الخ لا وجه له فان كاف التمثيل
 ولفظ مثلا ينادى على ان الشارح رحمه الله تعالى اراد دخول جميع
 الخلوات فى وجوه التحسين (قوله المطابقة) وهى فى اللغة الموافقة
 وطابقت بين الشئين جعلت احدهما على حد والاخر ومطابقة الفرس
 فى جريه وضع رجله مكان يديه ففى ذكر المعنيين المتضادين ايقاع توافق
 بين ما هو فى الغاية المخالف كذا فى شرحه لفتح (قوله فى الجملة) ولو بالواسطة
 (قوله او اعتباريا) كالا حياء والامانة فانهما عبارتان عن الخلقسمى

باعتبار تعلقه بالحياة و باعتباره باعتبار تعلقه بالمات امانة * قال قد س
 سره فيه بحث * والجواب انه باعتبار كونهما لا يجتمعان في محل واحد
 يكون الجمع بينهما مطابقة و باعتبار تلازمهما في الوجود خارجا و ذهنا
 يكون بينهما مراعاة النظير (قوله بلفظين من نوع واحد) فيكون
 اللفظ لاجتماعهما في النوع ايضا (قوله ايقاظا) جمع يقظ على وزن
 عضدا و كسف بمعنى يقظان و الرقود جمع راقد (قوله لا ينتفع بطاعتها الخ)
 الحصر مستفاد من تقديم الجار و المجرور و لانتفاع الذي يحصل من الدعاء
 و الصدقة للغير انتفاع بثمره الطاعة لا بنفسها و كذا التضرر بالمعصية (قوله
 فيه احتمال) اي كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى و هذا وجه
 لمي للتخصيص و الوجه الاخرى الاشارة الى سبق رحمة تعالى بانه يثيب بالخير
 بمجرد العمل و يعاقب على الشر بعد كثرة العمل و القصد انتظام (قوله
 في الجملة) اي باعتبار استلزام الاحياء للحياة (قوله لا يعلمون ما اعد لهم)
 في الآخرة و من في من الحياة الدنيا اما بيانية اي الظاهر الذي هو الحياة
 الدنيا او ابتدائية اي ظاهر الدنيا و هو التلذذ بالذات المخرجة لا باطنها
 و هو كونها مزرعة الآخرة (قوله من ديج المطر الارض) من الديج بمعنى
 النقش فذكر الالوان كالنقش على البساط (قوله لقصد الكناية)
 او التورية لا لقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لا فائدة اصل المعنى ليس
 من المحسنات و لا نقصد المجاز فانه ينصب القرينة المانعة عن ارادة الالوان
 لا يتحقق الجمع الا في اللفظ دون المعنى فلا يكون من المحسنات المعنوية
 (قوله ولا ينبغي الخ) فانه كناية في النسبة دون الصفة حتى يتوهم انه ليس
 كناية في الثياب الاحمر و الخضر (قوله يتعلق احدهما الخ) وليس بينهما
 تناف بل يجتمعان كالرحمة و الشدة فان لرحمة تكون شديدة و بهذا يمتاز
 عن الطباق فاقبل انه اذا كان احدهما لازما لمقابل الاخر يتحقق بينهما
 تناف في الجملة لان منافي اللازم منافي للمزوم فيكون طباقا لا ملحقة به مدفوع
 لان اللازم قد يكون انغم (قوله لكنهما مسببة) عن اللبن و منافي السبب
 لا يجب ان يكون منافيا للمسبب (قوله ايها) التضاد فهو محسن معنوي
 باعتبار ايها م الجمع بين الضدين و الا فهو جمع في اللفظ فقط فيكون
 محسنا لفظيا (قوله فيدخل في لطباق الخ) لا يخفى ان في الطباق حصول
 التوافق بعد التنافي و اذا سمي بالطباق و في المقابلة حصول التنافي بعد

التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي كليهما ارادة المعنيين بصورة غريبة فكل
منهما محسن بانفراده واستلزام احدهما للآخرى لا يستلزم دخولها
فيها فالحق مع السكاكي رحمه الله تعالى (قوله انه زهد فيما عند الله) زهد
عن الشيء وفي الشيء رغب عند ولم يرد ومن فرق بين زهد في الشيء
وعن الشيء فقد اخطأ كذا في المغرب (قوله واذا شرط الخ) اي اعتبر
فيه قيد كما في شرح المفتاح الشريفي (قوله ولم يشترط الخ) بل اعتبر
الاجتماع (قوله في صفة الابل) اي المهزولة (قوله انت اسمعيلي
الوعد الخ) لقوله تعالى * انه كان صادق الوعد ولقوله تعالى * وما توفني
الابالله ولقوله تعالى * لا تريب عليكم اليوم ولقوله تعالى * انك لعلي خلق
عظيم (قوله علي ما يقال) اي في العرف وان لم يكن كذلك في الحقيقة (قوله
فان اللطيف يناسب الخ) اللطيف اسم من اسمائه تعالى معناه البر بعباده
المحسن اليهم ان كان من لطف لطفا بالضم اي رفق كنصرا والعالم بخفيات
الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفا ولطافة بمعنى دق وشيء منهما
لا يناسب كونه غير مدرك للابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى المعنى
الثاني باعتبار اشتغاله على الدقة التي تناسب عدم كونه مدركا للابصار
(قوله يناسب كونه مدركا للاشياء) اي للابصار والافطلق المدرك عينه
لا ما يناسبه والمناسبة على ما ذكرنا بالعموم والخصوص (قوله فالنجم الخ)
ففي النجم بالنسبة الى الشجر حقيقة مراعاة النظير والنسبة الى الشمس
والقمر ايهاهما ويسجدان مجاز عن انقيادهما (قوله تجل عن الرهط)
من جل جلالة كضرب عظم وتعديته بعن بتضمين معنى التره والرهط
بالسكون ويحرك جلد يشقق جوانبه من اسافله ليمكن المشي فيه يلبسه
الصغار والحيض او جلد يشقق سيورا والامائي المنسوب الى الاماء جمع
امة والغادة من غيد كفرح غيدا يقال امرأة غيداء وغادة ايضا اي ناعمة لينة يذنه
الغيد وهو النعومة وجلالته عن الرهط كناية عن كون ملابسها رقيقة وكونها
ملكة كما قال السيد لا يفهم من البيت وعقيل لتصغير اسم قيامة والممالك جمع
مملوك وهو العبد يعني ان لها في عبيدها رهطامن عقيل فيفيد كثرة عبيدها
وان فيها قبيلة من عقيل وما قاله السيد من انه وصفها بكثرة قبائلها نسبها
لا يفهم من البيت الا ان يقال كان في كتابه في ممالكها يدون الياء جمع مملكة
وفي ممالكها حال من رهط مقدمة عليه بمعنى ان لها من عقيل رهط حال كونها

كائنة في ممالكها فيفيد تعدد الهمزة لان الهمزة الواحد لا يكون لها ممالك
 بل بمكة * قال قدس سره * انها كريمة المناسبة على صيغة المفعول
 من قولهم فلان يناسب فلانا فهو نسب اي قريب يعني كريم كل من ينسب
 اليه ليس في حسب تلك المرأة امة (قوله وليس المراد الخ) فسرته في شرح
 المفتاح بهذا المعنى حيث قال وعن ان تركب من التوق ماهي في الضم
 والانحاء كالحوت وهو اولى ليكون فيه ايضا ايها التاسب (قوله صفة
 راء) لاصفة دال وان كان قريبا منه يدل عليه ملاحظة المعنى (قوله
 مطرف) بكسر الميم وضمها وفتح الراء قال الفراء واصلة الضم لانه في المعنى
 مأخوذ من اطرف اي جعل في طرفه العلمان لكنهم استقلوا الضم
 فكسروه (قوله وهو نصب الرقيب) فاقبل العجز كانه رقيب نصب لفهم
 العجز (قوله فيه خط وخط مستوية) فاقبل العجز والعجز كانهما خطان مستويان
 في البيت (قوله بمنزلة البيت) في ان رهاية القافية واجبة فيهما بخلاف المصراع
 الا انه فرق بينهما فان البيت يكون بيتا واحدا والفقرة لا تكون فقرة بدون
 الاخرى (قوله حلى) بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجمعه حلى بضم الحاء
 وكسرها وتشديد الياء مع كسر اللام (قوله اذا عرف الروي) اي من حيث
 انه روي بان يعرف القافية ايضا لان الروي اخر القافية فلا يرد ان معرفة
 الروي وهو التون في الآية والميم في البيت لا تدل على ان العجز يختلفون
 وحرام لجواز ان يكون مختلفون ومحرم والى ما ذكرنا اشار الشارح رحمه الله
 بقوله اذ لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الخ (قوله لوقوعه في صحبته) اي
 لوقوع الشيء في صحبة الغير في قصد المتكلم بان يكون ذكر الغير سابقا محققا
 او مقدرا وقصد المتكلم وقوع شيء في صحبته فاندفع ما يتوهم من ان الوقوع
 في صحبته بعد الذكر فكيف يكون علته له قال الشارح رحمه الله تعالى
 في شرحه المفتاح سواء كان بينهما شيء من العلاقات المعبرة في المجاز كاطلاق
 السبئية على جزاء السبئية المسبب عنها المترتب عليها ولا كاطلاق الطبخ
 على خياطة الجبة والقميص ومن ههنا قري اشكال المشاكلة بانها ليست
 بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم
 ثالث في الاستعمال الصحيح او القول بان الوقوع المذكور نوع من العلاقة
 فيكون مجازا انتهى اقول القول بكونه مجازا بنا في كونه من المحسنات
 البديعية وانه لا بد في المجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتعين الوجه

الاول ولعل السر في ذلك ان في المشاكلة نقل المعنى من لباس الى لباس
 فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه اراءة المعنى بصورة مجيبة فيكفيه الوقوع
 في الصحة فيكون محسنا معنويا وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى
 فلا بد من علاقة صحيحة للانتقال والتغليب ايضا من هذا القسم اذ فيه
 ايضا نقل المعنى من لباس الى لباس آخر لنكتة ولذا كان وظيفة المعاني
 وان صرح الشارح رحمه الله فيما سبق بكونه من باب المجاز فالحقيقة
 والمجاز والكتابة اقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى
 واما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى آخر فهو لبس شئنا منها
 (قوله حيث اطلق الخ) فيه اشارة الى ما في شرح المفتاح من ان النفس
 وان ارد بها الذات والحقيقة لا تطلق على الله تعالى الا بطريق
 المشاكلة فاندفع ما قيل ان النفس قد يراد به لذات وقد يراد به القلب
 واطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثاني يكون بالمشاكلة واما بالمعنى الاول
 فلا لال الذات تطلق عليه تعالى على انه قال في شرح الكشاف وانت
 خير بان لا اعلم ما في ذاك وحقيقة لبس بكلام مرضى لان المراد لا علم
 معلومك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما في نفسى فيكون المراد من
 النفس محل العلم دون الذات والحقيقة (قوله وهى الحالة الخ) لان المصدر
 الذى يكون على وزن فعلة بكسر الفاء يكون للحاجة او النوع ولا منافاة بينه
 وبين التأكيد لاشتماله على التأكيد (قوله اى تطهير الله) اى المراد من
 صبغة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان حقه التقديم الا انه
 لم يرض بالفصل بالتفسير بين الموصوف والصفة (قوله مؤكد المضمون الخ)
 فيكون عامله واجب الحذف كما في له على الف درهم اعترافا والاعمل
 صبغنا الله صبغة ولوجوب حذفه وجه آخر وهو انه اضيف المصدر الى
 فاعل الفعل فان المصدر الذى يضاف الى معمول الفعل او يذكّر معه
 يكون حذف عامله واجبا على ما في الرضى (قوله يسمونه المعمودية) اسم الماء
 الذى غسل به عيسى عليه السلام فزجوه بماء آخر فكلما اخذوا منه ماء
 صبوا بقدره ماء آخر (قوله وصبغنا الله) اى غمسنا الله في الايمان الذى
 هو كالماء الطهور من صبغ بده في الماء غمسها فيه اولوتنا الله من صبغه كنعته
 ونصره وضر به لونه لاملث صبغنا باحد المعنيين وكذا الحال في الوجه الثانى
 (قوله بلفظ الغرس) فى اغرس ويغرس لوقوعه فى صحة غرس الاشجار

المذكور تقديرا (قوله على ان الفعل الخ) ولا يجوز ان يقرأ على صبغة
 الخطاب او يسند الى لفظ البين كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم اذ لم تقع
 المزاوجة على البين الا ان يجعل لفظ البين مقحما (قوله اي يجعل اذ)
 فقوله في الشرط والجزاء حال من المعنيين اوصفناه وما وقع فيه المزاوجة
 محذوف (قوله ذاما هي الخ) والمقصود منه انها في ودادي على خلاف
 ما انا عليه في ودادها (قوله اذا احتربت يوما الخ) الضمائر راجعة الى
 الفرسان في البت السابق والمعنى اذا تحاربت هؤلاء الفرسان وتقاتلوا
 ففاضت دماؤها التي يسفكونها في القتال تذكرت ما بينهم من القرابة
 الجامعة بهم ففاضت دموعها اشفاقا على قطيعة لرحم يريدانهم مع كونهم
 اقارب تقاتلوا وتحاربوا (قوله من ان معناها الخ) لان لظاهر ان يكون
 في الشرط والجزاء طرفا لتزاوج (قوله ومنه العكس الخ) ففيه تبديل
 المعنى وتعبئته اولاً ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظين بخلاف رد العجز
 على الصدر فانه ايراد اللفظين احدهما في اول الكلام والثاني في آخره
 كما في قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه فلذا كان العكس من
 المحسنات المعنوية ورد العجز على الصدر من المحسنات اللفظية (قوله ومعنى
 وقوعه الخ) اي لبس معناه انه يقع في شيء كائن بين الطرفين (قوله وهما
 لفظان واقعان في طرفي جملتين) يريد بذلك ان وقوعهما جزئين من طرفي
 الجملتين اوجب كون العكس واقعا في جملتين لاختلافهما باعتبار المسند
 اعني حل ويحلون ولولا وقوعهما في الطرفين بل كان نفس الطرفين
 فيهما كان العكس بين طرفي جملة اذلا لاختلاف الا بالتقديم والتأخير
 فاقبل كما انهما واقعان في طرفي جملتين واقعان نفس الطرفين
 ايضا فلا وجه للقول بان العكس واقع في لفظين واقعين في طرفي
 جملتين وهم (قوله ونقضه بانه قد غيرها الخ) اي نقضه بقوله بلي قائلا
 بانه قد غيرها الخ يدل على ذلك قوله بلي عفاها القدم وغيرها الارواح
 والديم وهي جمع ريج لانه في الاصل واو قلبت بانيا لكسر ما قبلها
 فاذا زال الكسر عاد الى الاصل (قوله معنيان حقيقيان او مجازيان او احدهما
 حقيقي والاخر مجازي) لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من احدهما الى الاخر
 وبه يمتاز التورية عن المجاز والكناية وبهذا ظهر ان التورية ليست
 من ايراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان

نعم انه اذا كان المعنيان مجازيين او احدهما مجازيا كانت من علم البيان
بالنسبة الى المعنى الحقيقي لهما او لاحدهما واما بالنسبة الى المعنى الذي
هو تورية بالقياس اليه فلا اذا علاقة بينهما ولا انتقال من احدهما
الى الاخر فتدبر فانه مما خفي على بعض الاذكاء (قوله قريب وبعيد)
اي قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه فكان المعنى القريب
سار للبعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية
فانها اراءة المعنى المقصود تحت السر كالصورة الحسنة وحصول المعنى
بعد الطلب وهو الذفلو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن تورية
بل اجمالا (قوله على قرينة خفية) حيث يذهب الوهم قبل التأمل
الى اراءة المعنى القريب لو كانت القرينة واضحة لما يكن تورية لعدم
ستر القريب للبعيد (قوله ولم يقرن به الخ) فيه ان العرش مما يلزم المعنى
القريب (قوله اعني القدرة ولا فائدة كمالها) جمع اليد (قوله ما يلزم المعنى
القريب) لان البناء وان كان يطلب القدرة لكن طلبه لليد اكثر (قوله
خاتفرق من انتفر يق) اي ما تميز بينهما (قوله وقد يكون الخ) يشعر بان ايس
في البيت السابق كل من التوريتين ترشيح الاخرى واپس كذلك لان ذكر
الجدى والحمل كما نه ترشيح للغزالة كذلك الغزل لترشيح للحمل والجدى الا
ان يقال استعمال الجدى والحمل في البرجين وولد البقر والغنم شائع لانفاوت
بينهما في القرب والبعيد (قوله اذا صدق من التصديق) وكذلك كذب اي
اذا حصل للفتي ما يمتناه من الجسد شبه حاله بحال من يخبر المخاطب بمراة فيعطيه
ايه ويصدق في ذلك الخبر كما في قوله صلى الله عليه وسلم في صدقه الفرج
او يكذبه والخيلة بفتح الميم وكسر الحاء الظن كذا في شمس العلوم
والقاموس اي وان كذب الظن ما يقوله العم ويحتمل ان يكون على صبغة
اسم الفاعل من التخييل اي القوة الخيلة وقيل انها من الصدق والكذب
بمعنى الثبوت والانتفاء اي اذا ثبت الجد وان انتفى الخيلة اي المظنة اي علامة
تلك المكارم (قوله انه تمثيل) اي تصوير لما صرح به في قوله تمثيل وتصوير
لعظمته وليس المراد انه استعارة تمثيلية او تشبيه تمثيلي لعدم محلاقة التشبيه
(قوله مما يرادف المثل) بضم الميم اي السلطنة (قوله والتحمل) اي الاحتيال
لصبغة التثنية في يده بان يراد النعمة الدنيوية والاخرية (قوله ان يتحمل)
من محله اذ اسعى بالباطل ويعدى بالبلاء (قوله حقيقة او مجازا) اما حلال

عن مفرداته او خبر كان المحذوف (قوله اي بالضمير الراجع الخ) فالضمير
 مستعمل في معنى اخر لكونه عبارة عن المظهر والضمير الغائب انما يقتضى
 تقدم ذكر المرجع لاستعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يلزم استعمال اللفظ
 في المعنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا اريد بالضمير المعنى المجازى على
 ما وهم (قوله اذا نزل السماء الخ) وصف الشاعر قومه بالغلبة على من عداهم
 من الاقوام بانهم يزعون كلاءهم من غير رضائهم (قوله بين جوائحي
 وضلوعي) الجوائح الاضلاع التي تحت الترائب وهي ما يلي الصدر كالضلوع
 مما يلي الظهر الواحد جانحة كذا في الصحاح (قوله باحد الضميرين الخ)
 وكلا المعنيين مجازيان للغضا فانه اسم للشجر في البادية في الايضاح الشجر
 بدل النار وحيث يكون المعنى الثاني حقيقيا والابتعاد ينسب الى النار و الى
 ما يوقد به (قوله وهو ذ كرا الخ) الضمير للـف والنشر لانهما نوع واحد
 من المحسنات (قوله نحو ومن رحته الخ) فان قيل قد تعين الضمير في لنسكنوا
 فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من اللف والنشر لما سبق من اشتراط
 عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق من الاشتراط انما هو التعيين
 بحسب اللفظ والتعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ
 فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظيا
 اصلا كذا في شرح المفتاح الشريف (قوله ابن حيوش) بالحاء المهملة والياء
 المشددة التحتانية المشددة والشين المعجمة على وزن تنور والحقف بالكسر
 والسكون النقا وهو الزل المجتمع والمعنى كيف اخرج عن حبك ودواعي
 الحب من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الزدف موجودة فيك
 (قوله اولا) اي قبل النشر فليس المراد من القولين المقولين لعدم
 ذكرهما قبل النشر بل القولين المذكورين في ضمن قالوا (قوله على ما
 صرح به الخ) حيث اورد كلمة ثم بعد قوله ان تلف فانه يدل على ان اللف
 يكون سابقا على النشر (قوله فلف بين الفريقين الخ) هذا واضح انما
 الكلام في انه لما جمع بين الفريقين او القولين في اللف يجب ان يذكر
 ما لكل في النشر ليرد السامع الى كل فريق او قول مقوله فالظاهر الواو
 دون كلمة او قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد جرى
 الاستعمال في اللف الاجمالي على ان يذكر النشر بكلمة اولان ما وقع
 الاتفاق عليه هو احد القولين وانما الموكل الى فهم السامع هو التعيين وفيه

بحث لان اللازم في اللف والنشر الاجمالي ان يذكر ما كل من احاد المتعدد
الذي ذكره اجمالا واما كونه متفقا عليه بين احاد المتعدد فلا وان الموكل
الى فهم السامع حيث يكون تعيين الاحاد المبهم لارد ما لكل من احاد المتعدد
اليه ولو كان ماذكره كافيا في اللف والنشر الاجمالي لزم ان يكون قالوا
لن يدخل الجنة الا احد هما منه وان شئت تفصيله فارجع الى تعليلاتنا
على تفسير القاضي (قوله وهذا معنى لطف مسلكه) الذي اشار اليه صاحب
الكشاف بقوله وهذا نوع من اللف لطيف المسالك الخ وقيل في وجه
لطفه انه لف مرتب على النشر معلوم منه والاعم الاغلب العكس وقيل
لانه لم يصرح بالملفوف او لا بل بما يدل عليه وحين قصد ذكره حذف
اللفظ الدال عليه ويرد عليهما انها لا يوجبان لطفًا لا يتهدى اليه
الا النقب المحدث ولا نسلم انه لف مرتب على النشر بل نشر مرتب
على اللف المفصل ثم رتب اللف المجمل عليه ولا نسلم انه لم يصرح بالملفوف
فانه صرح بالملفوف المفصل ثم ذكر المجمل اما لفظا او تقديرا وعندى
وجهه ان مقتضى الظاهر ترك الواو لكونها عللا لما سبق ولذا قال
من لم يتدرب علم البيان ان الواو زائدة او معطوفة على حلة مقدرة فيصح
عطفه على ما سبق مع بقاء التعليل وبيان اختياره على ترك العطف دقيق
لا يتهدى اليه الا النقب المحدث من علماء البيان فيقدر الفعل المعلن مشتملا
على ما سبق اجمالا فيكون ما سبق قرينة على حذفه وكونه مشتملا على
ما سبق يبقى التعليل بحاله وكونه مغاير له بالاجمال والتفصيل يصح عطفه
ولافادة هذا العطف كمال العناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت
او لا تفصيلا ثم ذكرت اجمالا ثم عللت من غير تعيين ثقة على فهم السامع
بانه يلاحظها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد من العلل الى ما يليق به
يكون اراد العاطف اولى من تركها (قوله شرع ذلك) اى بين قدر الفعل
مؤخرا كما اختاره القراء لان حذف المعلن يدل على كمال العناية بشأن العلل
وقدره القاضي مقدما كما ذهب اليه الزجاج رعاية للاصل مع عدم مقتضى
التأخير (قوله وامر المرخص له) بمراعاة عدة ما افطر من غير نقصان فيه
المستغاد من قوله تعالى * فعدة من ايام اخر * كانه قيل فوجب عليه
قضاء ما فات مراعيها فيه عدة ما افطر (قوله ومن الترخيص الخ) المستغاد
من قوله تعالى * يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر او من قوله تعالى

* فعدة من ايام اخر (قوله من كيفية القضاء الخ) المستفاد من اطلاق ايام اخر اى فعلية عدة من ايام اخر كيف ما يسر متواصلا او متفصلا (قوله اى ارادة الخ) يعنى ان الترجى مجاز عن الارادة اى اطلب على ما هو مذهب الاعتزال من ارادته تعالى لفعل غيره امره به وجواز تخلف المراد عن الارادة وتغير الاسلوب عن التشكر واللاشارة الى ان هذا المطلوب بمنزلة المرجو لقوة الاسباب المتأخرة فى حصوله وهى ظهور كون الترخيص نعمة والمخاطب موقنا بكمال رأفته تعالى وكرمه مع عدم فوات بركات الشهر (قوله بل هو توطئة الخ) فيه انه لا دليل فى الآية على كونه توطئة فان كلا الحكمين مذكورا ناسلوب واحد لم يفرع احدهما على الاخر (قوله ليفرع الترخيص الخ) اعادة من فى قوله ومن الترخيص عطفا على قوله من امر الشاهد يدل على عدم تفرعه على امر الشاهد بصوم الشهر فالاولى ترك تفريع الترخيص والاكتفاء بما بعده (قوله انه لم يقل الخ) الظاهر ان ترك من لقرب المعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص (قوله وفى هـ دلالة واضحة الخ) جواب لقوله جعل قوله وتكبروا علة الخ (قوله شامل لامر الشاهد الخ) فالمعنى وتكملوا عدة الشهر بالاداء عند عدم العذر والقضاء فى حال الافطار بالعذر بتحصيل خيراته ولا يفوت عنكم بركات صومه نقصت ايامه او كملت وبهذا يدفع النظر الذى ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظرا الخ (قوله على انه الخ) يمكن ان يقال ان ترك اضافة عدة الى ما فطر قرينة على انه اراد مطلق العدة لاعادة ما فطر * قال قدس سره واما الآية الكريمة الخ * فيه ان ما ذكره انما يفيد لطافة اللف والنشر الذى فى الآية بخصوصها ولا يفيد لطافة النوع والقول بان النوع عبارة عن لف يحتاج تحصيل بعض مالف فيه الى دقة النظر لا يفهم من عبارة الكشف ولو سلم فدقة وجه التعليل تفيد احتياجه الى الفكر الغامض لا اختصاصه بالنقاب المحدث * قال قدس سره ان تعليل الامر الخ * بيان للطافة جهة المناسبة * قال قدس سره وان معلل الخ * عطف على قوله ان تعليل الامر الخ بيان لدقة وجه التعليل * قال قدس سره مستنبط من غيره * اى غير المعلل يعنى ان معلله ليس مذكورا صريحا انما هو مستنبط من قوله تعالى * فعدة من ايام اخر * قال قدس سره وان كل واحدة من العلتين * اى لتكبروا والله على ما هديكم ولعلكم تشكرون * قال

قدس سره ان الشكر اولى الخ * لان الترخيص نعمة ظاهرة واصلة الى العباد
 وتعليم كيفية القضاء انسب بالهداية ليكون المقصود منه الخروج عن عهدة
 ما لزم على العباد (قوله ان يجمع بين متعدد الخ) كان الظاهر ان يجمع
 متعدد ادخل لفظ البين للاشارة الى ان التعدد يجب ان يكون في الذكر فليس
 قولنا البنون زينة الحياة الدنيا من الجمع (قوله ابي العتاهية) على وزن كراهية
 (قوله ان الشباب) صحح السكاكي رحمه الله بكسر ان على سبيل الحكاية
 ٧ تضمننا لما تقرر عندهم ولذا صار المصاريع ثثة (قوله هي ما يدعوا الخ)
 عبر عنه بالمفسدة مبالغة (قوله ايقاع تباين الخ) ليس المراد التباين المصطلح
 بل المعنى اللغوي اى افتراق بين امرين مشتركين في نوع (قوله فانه دقيق)
 وجه الدقة ان الاضافة في ذكر ما لكل متحققة اجالا والتعيين مفوض
 الى السامع الا ان المتبادر من اضافة ما لكل اليه ان يكون على التعيين (قوله
 لا يقيم على ضيم) اى ظلم اى لا يتوطن في موطن الظلم احدا الا الاذلان (قوله
 فلا يرثي له) اى للوثة او لكل واحد من العير والوثة (قوله فلا يتحقق التعيين)
 لان المراد التعيين في اللفظ فان التعيين بالقرينة متحقق في اللف والنشر
 ايضا كما مر (قوله ولو سلم فسواء الخ) يعنى ان اسم الاشارة فيما نحن فيه
 اثنان فلا بد لكل منهما من مشار اليه معين فالتعيين متحقق الا ان التعيين
 يحتمل وجهين بخلاف اللف والنشر فان نفس التعيين منتف فيه فتدبر
 فانه دقيق قد خفي على بعض الناظرين (قوله الجمع مع التفريق) اورد كلمة
 مع اشارة الى ان المحسن اجتماعهما وكذا فيما سياتى وانما لم يذكر اجتماع
 بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع
 والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد
 منهما (قوله من جهة الحروا الاحتراق) اى حره واحتراقه وفيه اشارة
 الى ان المراد بحر النار حرها في نفسها لا غيرها فانه المناسب لنشبيه القلب
 بها (قوله وحتى متعلق الخ) اى عطف عليه لان الجارة لا تدخل على
 الفعل (قوله وقد شقيت به) من حد علم في التاج الشقاء والشقاوة بدبخت
 شدن وهي كناية عن الخراب والهلاك (قوله فاعلم الخ) اعتراض بالفاء
 والبدع كغيب جمع بدعة كحكمة مؤنث بدع كعلم (قوله يا تى الله) كقوله
 تعالى * هل ينظرون الا ان ياتيهم الله * والمراد امره لامتناع الايمان على الله
 تعالى (قوله او ياتي اليوم) والمراد اتيان هوله فلا يلزم جعل اليوم وقتا لا تبيان

نضمننا نسخة

اليوم وحدث الشيء بنفسه (قوله والمأذون الخ) وقع في شرحه للمفتاح
او الفاصلة وهو الموافق لتفسير القاضي وفي شرح المفتاح للعلامة الواو
الواصلة ولكل وجه ان قصد دفع التدافع بين الايتين فاو وان قصد
بيان معنى الايتين فالواو ويكون دفع التدافع حاصلنا (قوله وجبت له
النار) هكذا فسر القاضي ومعنى وجبت ثبتت ولزمت اذلا وجوب
على الله تعالى عندنا ولا معنى للوجوب للعبد فيكون دخولهم النار والجنة
مستفاد من التفريق ويكون محط الفائدة في التقسيم القيد اعني قوله تعالى
* لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها * فالظاهر على مذهب اهل
السنة ان يفسر الشقي بمن له الشقاوة في الجملة كفرا كانت او عصيانا
والسعيد بمن له السعادة في الجملة بان كان مؤمنا كما هو المتبادر وحيث
يكون محط الفائدة قوله في النار مع قيوده (قوله الزفير اخراج النفس
والشهيق) رده والمراد بهما الدلالة على شدة كربهم وغمهم وتشبيه
حالتهم بحال من استولت الحرارة على قلبه (قوله اي سموات الاخرة)
وارضها في تفسير لقاضي وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق
وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب
فلا يجدي له التشبيه انتهى وفي قوله بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده اشارة
الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره صاحب الكشف بقوله لانه لا بد
لاهل الاخرة مما يقلهم ويظلمهم اما سماء يخلقها الله او يظلمهم العرش
وكل ما يظلك فهو سماء بان كون المظل ضروريا لهم لا يستلزم معرفتهم به
على انه ان سلم كون المقل ضروريا لثقلهم لان سلم كون المظل ضروريا
وان حل السماء والارض على المظل والمقل خلاف المعنى الظاهر لا بد له
من قرينة وفي قوله ودوامه ومن عرفه الخ اشارة الى رد الاستدلال العقلي
الذي ذكره بقوله والدليل على ان لها سموات وارضاً قوله تعالى يوم تبدل
الارض غير الارض والسموات وقوله تعالى واورثنا الارض نبتو من الجنة
حيث نشاء بانه انما يدل على وجود السماء والارض لها اما دوامها فلا يعرف
منه وانما يعرف بدليل دوام دار الثواب في بيان دوامه بدوامها بالنسبة اليه
لا يجدي نفعا (قوله ولكنه ممتد الى غير النهاية) تصريح بما علم ضمنا
للاعتناء بشانه فكلمة لكن لجره التأكيد كما في قولك لوجئتني لا كرمك
لكنتك لم تجيء على ما في المعنى والاتقان (قوله في عذاب النار) اشارة الى

ان المراد بقوله في النار عذاب النار لا دار العقاب لقوله تعالى لهم فيها زفير وشهيق فان اخراج النفس ورده انما يكون من حر النار واحراقه وبقوله تعالى في الجنة نعيم الجنة لقوله تعالى عطاء غير مجد وذ فان المناسب له نعيم الجنة مطلقا لا مطلق الدخول فيها (قوله بمعنى ان اهل النار الخ) يعني ان مقتضى الاستثناء من الخلود في عذاب النار ان لا يعذبوا بها في جميع الاوقات بل ان يعذبوا في بعضها بعذاب آخر كعذاب الزمهرير وعذاب سحق الله وخشبه واهالته وهذا لا يقتضي الخروج من جهنم وكذا مقتضى الاستثناء من الخلود في نعيم الجنة اي الذات الجسمانية ان ينعموا بنعيم آخر من اللذات الروحانية كرضوان الله ويتلذذوا بها بحيث ينقطع عنهم اللذات الجسمانية وهو لا يقتضي خروجهم من الجنة (قوله ما هو اكبر منها) كما قال الله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدون فيها مساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر (قوله مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى) كما قال الله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين (قوله بناء على مذهبه) من ان من دخل النار لا يخرج منها ابدا وهو الكافر وصاحب الكيرة الغير الثابت وما سواهما لا يدخل النار كما عرف في الكلام (قوله يكفيه صرفه عن البعض) ولا يقتضي صرفه عن الكل في وقت ما حتى يلزم خروج الكفار عن النار (قوله والتأييد الخ) يريد ان قوله تعالى * خالدون فيها * حال مقدرة لعدم مقارنته بالعامل فالتقدير اما الذين سعدوا في الجنة مقدرين الخلود فيها مادامت السموات والارض والخلود المقدر لا يقتضي سابقة الدخول بل تقديره ولاجل الاشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأييد فان الخلود المقدر مرجعه التأييد اي ثبوت الحكم السابق وهو السكون في الجنة ابدا اي في جميع الاوقات المستقبلية من وقت دخول اهل الجنة فيها والتأييد من وقت معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء كما في الاستثناء الاول ينتقض باعتبار الابتداء لعدم بقاء التأييد من الوقت المعين فحينئذ اندفع ما اورده السيد متابعة لصاحب الكشف من ان الاستثناء يقتضي اخراجا من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لان ذلك انما هو في الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما اورده من انه لا دلالة في اللفظ على المبدأ المعين فان المتأخر من الآية خلود الفريقين من وقت الدخول

هذا وقد يقال في تفسير الاستثناء وجوه اخر منها انه من قبيل * ولا تشكحوا
 ما تكح ابواكم من النساء الا ما قد سلف * ولا يذوقون فيها الموت الا الموتة
 الاولى وفيه انه انما يتجه اذا كان في الآية قرينة على انه تعليق بالحال كما
 في الايتين ومنها انه استثناء من اصل الحكم والمستثنى زمان توقفهم
 في الموقف للحساب وذلك لان ظاهره يقتضي ان يكونوا في النار حين يأتي
 اليوم او مدة لبثهم في الدنيا وفي البرزخ ان لم يقيد باليوم وفيه ضعف لفظا
 لتأخره عن الحال ولا مدخل له في الاستثناء ومعنى لان استثناء زمان الوقف
 او مدة البث المذكور مما لا فائدة فيه فانه معلوم من سوق الكلام وان الابهام
 بقوله الا ما شاء ربك والتفخيم الذي يعطيه لابقى له رونق ومنها انه
 استثناء من قوله تعالى * لهم فيها زفير وشهيق * وفيه مع كونه خلاف
 الظاهر انه لا يجري في المقابل ومنها انه بمعنى سوى كقولك على الفان
 الا الالف التي كانت بمعنى سوى والمعنى سوى ما شاء ربك من الزيادة التي
 لا اخر لها على مدة بقاء السموات والارض وفيه انه صرف للفظ الا عن معناه
 الحقيقي بلا صارف بخلاف القول المذكور وانه مبني على جل السموات
 والارض على هذين الجسمين المعروفين وان الظاهر على هذا المعنى ان يقال
 خالدين فيها ابدأ كما في النصوص الاخر ومنها ان ما بمعنى من والمخرج
 هرا عصة في الاستثنائين ولا بد من القول بالاستثناء من اصل الحكم وحيث
 لا حاجة الى جعل ما بمعنى من ومنها ان لا بمعنى بعد هذا هو الاقوال المنقولة
 في هذه الآية فعليك بالاعتبار (قوله واطلاق السعادة الخ) في تفسير القاضي
 لا يقال فعلى هذا لم يكن قوله ففهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان
 من شرطه ان يكون صفقة كل قسم منتفية عن قسمه لان ذلك الشرط
 حيث التقسيم لا انفصال حقيقى او مانع من الجمع وههنا المراد ان اهل
 الموقف لا يخرجون عن القسمين وان حالهم لا تخلو عن الشقاوة والسعادة
 وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص بالاعتبارين انتهى وخلاصته
 ان التفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات * قال قدس سره ان قلت
 ما وجه العطف باو الخ * في الكشف التزويج جعل الشيء زوجا وقوله
 ذكر انا وانا حال من الضمير والواو للمعية ولتركيبه من القسمين السابقين
 لم يكرر فيه المشبة وفي الكواشي ايضا انه حال والضمير راجع الى المذكور
 والمعنى او يجعل المذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد

ان زوجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم فذكر هذا القسم بكلمة او بدون
 ذكر المشية لانه كانه لبس قسما على حدة بل تركيبه من القسمين السابقين
 كانه قيل يهب لمن يشاء الاناث والذكور منفردين او مجتمعين ثم قيل ويجعل
 من يشاء عقيما فقيد بالمشية لانه قسم اخر وهذا اولى مما في تفسير القاضي
 من قوله وتغير العاطف في الثالث لانه قسم المشترك بين القسمين ولم يخرج
 اليه الرابع لافصاحه بانه قسم المشترك بين الاقسام الثلاثة واما الوجه
 الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع الضمير الى من يشاء
 يكون مفاد قوله او يزوجهم الخ انه يجعل من يشاء زوجا والمقصود انه
 يهبهم زوجا ولا يظهر وجه تعلق قوله ذكرانا وانا بما قبله ومن هذا
 ظهر ضعف ما قيل ان ذكرانا وانا منصوب بترع الخافض اي يقرنهم
 بالذكران والاناث ولو سلم بان يكون التقدير زوج لهم على ما في شمس العلوم
 من انه يقال زوجت الابل صغيرها وكبيرها اي قرنت صغيرها مع كبيرها
 قال الله تعالى * يزوجهم ذكرنا وانا * اي يقرن لهم ذكرانا وانا كما قال
 * والقمر قدرناه منازل اي قدرنا لها فارجاع الضمير الى من يشاء لا يقتضي
 ان يكون المفعول المقدر في الرجوع اعني هبة الذكور والاناث معتبرا
 في الراجع حتى يفسد المعنى ولو سلم فيرد عليه ان لبس المعنى على البدلية كما
 قرره بل على انه يهب بعضهم صنفا واحدا وبعضهم صنفين وبعضهم
 لا يهب شيئا منهما وان لبس التقييد بالمشية مستفادا من قوله او يزوجهم
 ذكرانا وانا ولو سلم فن شاء في حقه الذكور فقط والاناث فقط لا يمكن في حقه
 بدلهما مشية الاناث والذكور معا فان شاء الله كان على ما في الحديث المرفوع
 نعم انه ممكن في نفسه بالنظر الى ذاته تعالى اما بعد تعلق المشية فلا هذا
 فتدبر لعلك تطلع على ما هو احسن مما ذكرت * قال قدس سره هي عدم
 لزوم المشية الخ * فيه انه حيث يكون مفاد الآية امكان التزويج في حقهم
 بسبب عدم لزوم المشية والمقصود وقوع التزويج (قوله لاجل المبالغة
 لكمال الخ) اشارة الى ان اللام صلة للمبالغة لا لاجل والمبالغة في الكمال
 قد تكون مطلوبا في نفسها وقد تكون مطلوبا بالنهك كما يقال للجبان لقيت
 من فلان اسدا واعلم ان الالفاظ في التجريد مستعملة في المعاني الحقيقية فلبس
 هو من دواخل البلاغة لعدم تأني الوضوح والخفا بالدلالة الوضعية
 كما مر بخلاف الاستعارة لكونها مجازا يتأني به الوضوح والخفا فلذا

كانت من دواخل البلاغة والتجريد لاجل المبالغة في الوصف فلبس داخلا
 في البلاغة على ما وهم (قوله بمن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى
 رأسه لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية باء الملازمة (قوله
 فليتأمل) لعل وجه التأمل انه اذا كان لقاء زيد لقاء الاسد حصل المبالغة
 يجعله عين الاسد كما في الاستعارة وان فانت المبالغة الحاصلة من التجريد
 ومراده بقوله والغرض التشبيه ان المقصود الاصل التشبيه (قوله ومبالغة
 في اتصافها بالشدة) اي شدة العذاب فان المبالغة في الخلود يوجب شدة
 العذاب فان احتمال الانقطاع يهونه (قوله منصوب) اي رواية والا
 فيجوز رفعه بالعطف على نحوى يحذف العائد اي فيها (قوله اذلا معنى
 للانتراع) بان يقال انترع الله تعالى من ذاته ربامبالغة في ربه لئلا يظن عليه
 السلام لانه يلزم الامر بالصلوة للرب المنتزع (قوله ان في البيت) اي في كونه
 من التجريد (قوله بل هو) اي اجتماعهما واقع فالمرجع مذكور معنى (قوله
 لنكتة الخ) لا يخفى ان النكتة المذكورة تحصل بمجرد جعل نفسه مخاطبا
 ولا توقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتماعهما واقع في صورة
 يكون الاسلوب المنقل اليه دالا على صفة كما فيما نحن فيه فهو يعني قوله
 كريم انتفات من حيث انه انتقل من التكلم الى الغيبة وتجريد من حيث
 التعبير بصفة الصفة مبالغة في كرمه وبما ذكرنا اندفع ما ذكره السيد
 من ان الالتفات يقتضي الاتحاد والتجريد يقتضي التغاير ولو ادعاء في بينهما
 تناف لانه انما يلزم لو كان اعتبار المتنافيين من جهة واحدة * قال قدس
 سره بحسب اقتضاء المقام * انما قل ذلك لان نفي البخل لا يستلزم اثبات
 الجود لوجود الواسطة * قال قدس سره ولادليل الخ * فيه ان البيت
 المذكور مثال يكفيه الاحتمال والدليل انما يلزم اذا كان شاهدا (قوله راد
 بالخال العنى) في التاج الاسعاد يارى كردن فالمعنى فليعن النطق في المدح
 ان لم يعن الغنى في الاهداء فاقبل اي حاله وهو الفقر اذا الفقر لا يسعد
 الاهداء وانما يسعد الغنى وهو عار منه فتفسير الحسان بالغنى لبس كما ينبغي
 لبس بشيء (قوله وانما يدعى ذلك الخ) اشار بذلك الى ان قوله ثلا يظن الخ
 خارج عن التعريف بيان لغايته للفرق بينه وبين الكذب (قوله انه غير
 متناه) اي غير بالغ في النهاية (قوله ادعى ان جاره الخ) الحصر مستفاد
 من عموم حيث ما لا ولهذا الحصر صار ممثعا عاديا (قوله مقولان الخ)

واعلم ان ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البدع واعتبارات الشعر
واما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست مجرأة على معانيها الحقيقية
بل كليات او مجازات مرسله كانت او استعارة بالنظر الى الموارد والامثلة
فقوله تعالى * يكاد زيتها يضيء * مجاز مركب عن كثرة صفاته ونوره
وقول ابي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضي
مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب وقوله اسكر بالامس
لا امتناع من ان يقال انه مجاز عن سرعة سكره وولوعه وحرصه على الشرب
كذا افاده بعض الناظرين و الاظهر ان يقال ان المقبولة والمردودة انما هي
بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنظر الى ما هو المقصود اعني ادعاء كمال
الوصف (قوله الى الصحة) اي الامكان فلا يرد ان صحة كلام الله تعالى
لا يزيد عليها فكيف يقال فيه ما يقر به الى الصحة (قوله ايراد حجة للمطلوب
على طريقة اهل الكلام) ايراد الحجة يتعلق باداء اصل المعنى وكونه على
طريقة اهل الكلام من المحسنات المعنوية فان المحاورة لا تتوقف على كونه
على طريقته وان كان مرجعه الى ذلك (قوله وكأنه اراد الخ) فان اللائق
بالدعوة العامة المقدمات المشهورة لكون النفس مطوعة لها بخلاف
البرهان فانه مختص باولى الالباب الخالصة (قوله لبس قطعي الاستلزام
للفساد) بمعنى الخروج عن هذا النظام المشاهد ولو اريد به عدم التكون
يكون قطعي الاستلزام وتفصيله في شرح العقائد للشارح رحمه الله
تعالى (قوله موطنه للقسم) تدل على ان المذكور في معرض الجواب
جواب القسم لاجزاء الشرط (قوله اهون واسهل عليه) لا بالنظر
الى ذاته تعالى اذ لا يتصور في حقه تعالى السهولة والاسهلية بل على ما جرت
عليه العادة فيما بينكم من ان كل فعل وقع من شخص مرة كان اعادته
اسهل عليه لحصول الممارسة (قوله في الامكان) اي امكان الصدور
اذا الامكان الذاتي لا يمكن فيه الشدة والضعف (قوله على مقابل الحقيقي)
يعني الموجود الخارجي فتوهم انه بمعنى الموجود في نفس الامر (قوله
ولو كان الامر كما توهم) من ان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي (قوله اي
لم تشابه) في التاج حكى وحكاه في فعله مانند او نشد دزكار (قوله وتفوقه
عليها) اي تفوق عطائك على السحاب لان صفة عطائه اختياري كثير
الآثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فانه لبس له اختيار في نزوله

المطر وآثارها قليلة بالنسبة الى آثار عطائه واقعة في غير موقعها وليس
 المعنى ان نائل السحاب لم يشابه نائله فلما علمت السحاب عدم المشابهة
 بين النائلين حتم فصبيها الرخصاء حتى يقتضى وجود نائل السحاب
 اولا ليظهر له عدم المشابهة بين النائلين الموجب للحمى الموجبة
 للرخضاء فلا يتم ان نزول المطر مطلقا عرق حياها الحادثة بسبب عطاء
 الممدوح (قوله لكانت علة حقيقية) اى في العادة لان الكلام في العلة
 العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله اى حذارى اياك) اشار الى ان
 الاضافة في حذارك اضافة المصدر الى المفعول لا الى الفاعل يتعدى بنفسه
 يقال حذرتك ومن يقال حذرت منه كما في المتن (قوله اى انسان عني)
 من الغرق غرق انسان العين كناية عن العمى اى نجى حذارك من العمى
 فلا يرد ما قيل ان المناسب ان يقول نجى نفسى من الغرق لان انسان العين
 يغرق بدمع قليل ولا يحتاج الى ان يجاب بان انسان العين هو الساكن
 في الماء الماهر في علم الماء فاذا كان يغرق يكون كثير الماء في الغاية (قوله
 اى شد النطاق الخ) النطاق في الاصل شقة تلبسها المرأة وقد تطلق على
 ما تشد المرأة تلك الشقة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنت ابى بكر
 ذات النطاقين وهو المراد ههنا ولا يناسب تفسير انتطق بشد المنطقة
 لان الجوزاء مؤنث ولا يقال للكواكب التى في حول الجوزاء منطقة الجوزاء
 بل نطاقها (قوله قصد تعليلها) بنية خدمة الممدوح لا يخفى انه لا يصلح
 تعليل رؤية النطاق بنية خدمة الممدوح انما يصلح تعليل الانتطاق بها
 اللهم الا ان يجعل رؤية النطاق كناية عن وجوده (قوله مدامع) جمع مدمع
 الما فى وهى اطراف العين ونسمة السيلان اليها كنسمة الجريان
 الى النهر (قوله يعنى ساقى الريح المزن اليها) بيان لحاصل المعنى
 فان شفعت على صيغة المجهول معناه ضمت او جعلت مقبولة الشفاعة وقرأته
 على صيغة المعلوم من الشفاعة ينحل الوزن (قوله قصديه الملايكة الخ)
 يعنى ان السحاب المذكور يحزن ويغتم من كثرة حزنه وخلو صدره من الغير
 ويطلبه في تلك الربى اوفى تلك الديار ويبيكى عليه فان الديار البلاقع هى
 والربى واحد وهى مواضع قيام الخيبة فقوله فكان نفس ابي تمام الخ متفرع
 على القولين (قوله احتراز الخ) لا يخفى ان تفسير التفرع المذكور يستدعى
 اتحاد الحكم للتعلقين وفي المثال المذكور الحكمان مختلفان فالمناسب

ان يقول وابوه راكب (قوله من عض الكلب) الكلب على وزن الكشف
 (قوله وليس الم) اي لبس الم قدر المشترك بين جميع ما ذكر من تأ كيد المدح
 بما يشبه الذم وتأ كيد الذم بما يشبه المدح وغير ذلك بتأ كيد الشئ بما يشبه
 نقيضه ويجعل هذا واحدا من المحسنات المعنوية مندرجا تحتها جميع ما
 ذكر وليس المراد ان يسمى تأ كيد المدح بما يشبه الذم بهذا الاسم ويجعل
 مقابلا لتأ كيد الذم بما يشبه المدح * قال قدس سره فانه ركيب جدا *
 لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لا يقال ان جئتني اكرمك على تقدير محبتك
 واما معنى فلان الجزاء المذكور وجود العيب فيهم لا اثبات وجود العيب
 فيهم (قوله ويعقب باداة الاستثناء) لم يقل ويستثنى منها صفة مدح
 لعدم الاستثناء فيه حقيقة فان الاستثناء متصلا كان او منقطعا لا بد فيه
 من اختلاف الحكمين ايجابا وسلبا ولا اختلاف ههنا وانما يفيد التأ كيد
 لكونه في صورة الاستثناء واليه يشير قول الشارح رحمه الله يذ كر الخ (قوله
 انا فصيح العرب الخ) جعله ابن مالك من الضرب الاول بتأويله بالنفي اي
 لا نقصان في فصاحتي الا اني من قریش (قوله وبید) بمعنى غير اليه ذهب
 الجمهور وفي المعنى انه للتعليل فالمعنى انا فصيح العرب لاجل اني من قریش
 ومعنى التعليل ان له مدخلا في ذلك لا انه علة تامة وفي القاموس
 ان بيد بمعنى غير ومن احل وعلى (قوله واصل الاستثناء فيه الخ) اي الراجع
 الكثير الاستعمال في هذا الضرب ان يكون المذكور بعد اداة الاستثناء
 غير داخل فيما قبلها وفيه اشارة الى انه قد يكون داخلا الا انه خلاف
 الاصل نحو فلان له جميع المحاسن الا انه مؤمن واما في الضرب الاول
 فليكون ما قبل الاداة صفة منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل
 فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله ليصير متصلا فيفيد التأ كيد من وجهين
 (قوله فليتأمل) حتى يظهرك عدم التنافي بينهما اذ كون الكثير
 الراجع في مطلق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين في الاصول
 لا يتنافى ان يكون الكثير الراجع في نوع منه الاتقطاع (قوله ضرب
 آخر) كونه ضربا آخر من جهة انه لبس المستثنى منه فيه صفة ذم منفية
 بل محذوف هو اعم الاشياء يقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل فيه
 معنى الذم وهو راجع الى الضرب الاول كانه قبل لا عيب فينا الا ان آمنا
 * قال قدس سره الظاهر انه من الضرب الاول * لان المذكور سابقا

صفة ذم منفية استثنى منها صفة مدح * قال قدس سره اعتبر فيها
 جهتها * تأكيد جهة كونه كد عوى الشئ يدينه وجهة كون الاصل
 في الاستثناء الاتصال * قال قدس سره لا يمكن الاعتبار جهة واحدة *
 وهي الجهة الثانية واما الجهة الاولى فبناها تقدير الدخول ولا يمكن
 ذلك في الضرب الثاني لكون المذكور قبل الاصفة مدح مثبتة ولا عموم لها
 ويمكن ان يقال ان فسر لا يسمعون فيها لغوا بنى سماع اللغو كان من
 الضرب الاول لكون سماع اللغو صفة ذم منفية وان فسر بثبوت عدم
 سماع اللغو كان من الضرب الثاني لكون عدم سماع اللغو صفة مدح
 مثبتة * قال قدس سره ولعله اراد الخ * فيه انه يلزم اختلال تعريف
 لضرب الاول وتفضيله على الاطلاق والحصر بين الضربين (قوله
 فالاولان استثناء آن) بحذف العاطف او الثالث استثناء من الثاني وكذا
 قوله لكنه الويل (قوله هذا الضرب من الاستثناء) قال الزوزنى ويسمى
 هذا النوع الاستثناء الخداعي (قوله لان الشكاية) مصرح بها بقوله
 ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا (قوله لكان اقرب) لان قوله فقلت له نعماءك
 فيهم اتمها الخ دعاء للممدوح متضمن للتهنئة (قوله اعم من الاستنباع) هذا
 بالنظر الى ظاهر تعريف الاستنباع اما لو قيل ان ذكر المدح في التعريف
 بطريق التمثيل لا التخصيص يكون مساويا للادماج (قوله اعد بها)
 اي بالا جفان اي باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع جفن كفقرو وهو
 غطاء العين من اعلى واسفل (قوله ولا بد لي من جهله) الضمير للتكلم
 ففيه التفات من التكلم الى الغيبة قابل الجهل بالحلم لاستلزامه الطيش
 وترك الوقار (قوله ادج) في الغزل بالتحريك في الصحاح مغازلة النساء
 محاد شهن ومر اود تهن يقال غازلتها وغازلتني والاسم الغزل (قوله
 الهزل الذي يراد به الجد) اي يذكر الكلام على سبيل المطاوعة ويقصد منه
 معنى صحيح في الحقيقة (قوله عداما) امر من عد يعد بمعنى احسب او من
 عدى يعدى اي تجاوز (قوله وهو كما سماه السكاكي الخ) كان الظاهر ان
 يقول وهو سماه السكاكي رحمه الله سوق الخ الا انه اعتبر المغايرة من حيث
 انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو
 كقولهم وهو كما هو المشهور كذا وهو كما سيجي كذا وقوله لنكتة متعلق
 بالتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي رحمه الله الا انه

آخره ليكون بيان النكات متصلا به (قوله المع برق سري الخ) سري صفة
 برق اي ظهر بالليل والضاحي بالضاد المعجمة والحاء المهملة من الضحو
 (قوله فيه دلالة الخ) اي دلالة من حيث الظاهر والا فيجوز ان يكون
 التخصيص بالرجال مستفادا من مقابلة النساء (قول امزلتني سلمى الخ)
 خاطب امزلتني الشتاء والصيف المحيية وناداهما فالهمزة للنداء والرواجع
 جمع راجعة والنسليم مفعول يرجع المتعدي بمعنى يرد وفي بعض النسخ
 بدل او يدفع البكاء او يكشف العبي اي عمه العشق وتحريره والاستفهام
 انكارى اي لا يرجع ولا يدفع وثالث الاثافي فاعل الفعلين على التنازع
 والاثافي بالثديد والتخفيف جمع اثفية وهي ما يوضع عليه القدر
 اي ثلث اجمار والبلاقع جمع بلقعة وهي الارض الفقرا التي لا شيء
 فيها (قوله لقول بالموجب) اي اعترف المتكلم بما يوجبه كلام
 المخاطب مع نفي مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده في شيء آخر
 واما بحمل لفظه في كلامه على غير ما قصده منه (قوله اي في تلفظ)
 فسر اللفظ بالتلفظ اذ لا معنى لنشابه اللفظين في نفس اللفظ فانه يستلزم
 اتحادهما فيخرج منه الجنس الغير التام (قوله في انواع الحروف) اورد
 لفظ الانواع تنبيهها على ان الحروف انواع والافيكفي في الحروف (قوله
 وفي اعدادها الخ) الاولى عددها وهيئتها ذلipsis توافق الكلمتين في اعداد
 الحروف والهيئات الا انه اورد صيغة الجمع نظرا الى المواد (قوله فان
 هيئة الكلمة الخ) الظاهر ان يقول فان هيئة الحرف كيفية تحصل له
 باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات الحروف دون الكلمات ولان
 هيئة الكلمة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض كما هو المشهور
 (قوله وهو القطيع من بقر الوحش الخ) والمعنى عيون النساء الشبيهة
 بقطيع البقر الوحشي جالبات للموت والعشق قتال للانسان (قوله وذى
 زمام الخ) اي ذى حرمة وقت بالعهد ذمته اي ذاته فان الذمة في الاصل
 العهد ثم تطلق على ذات موصوفة به وهو الشائع في اطلاقات الفقهاء
 ولا زمام الخ اي لابس له آبار قليلة الماء في مسلك العرب وهو كناية عن
 كثرة خيراته (قوله مامات الخ) والمعنى كل كرم اندرس فانه يحى ويتجدد
 عند هذا الممدوح ووقع في ديوان صحيح له من مات من حدث الزمان
 والمعنى كل من مات من حوادث الزمان وابلى بشدائده المنفضية الى الموت


فأنه يحيى لدى يحيى بن عبدالله ويتخلص عنها ولك ان تجعل ما في مامات
نافية ومن زائدة * قال قدس سره ان هذه المطايا الخ * فالمد بمعنى لامداد
والوجد بمعنى القوة وضمير عنها للمطايا على الالتفات وزل عنها بمعنى ذهب
صفة منا اي امر قدر للمطايا من الاعياء والكلال والمعنى امدكم يا مطايا
منازل الاحباب قوتكن لاقامتها بها بعد الوصول اليها وقدر ذهب عنكن
لبس بذهاب عني لان رؤية المنازل لم تردني الا تذكر الاحباب والحزن
على فقد انها * قال قدس سره وهوانها بقيت الخ * البقاء والبقية مستفاد
من ذهاب القدر عنها ومنا عبارة عن الموت وزل عنها بمعنى لم تصبها وبقي
الانفاظ على معناها السابق ولذا لم يجعل هذا الوجه عديلا للاول بقيل والمعنى
الموت المقدر الذي ظهر فيكن مخائله وشدائده وزل عنكن اي لم يصبكن
لبس بمقلع عني * قال قدس سره انها وان طالت الخ * فالمد بمعنى الالة
والوجد بمعنى الحزن والحشاشة بضم الحاء المهملة بقية الروح والارماق
جمع رماق بالتحريك بقية الروح فاضافة الحشاشة للمبالغة (قوله وهذا نوع
آخر الخ) فان الاول اختلاف بالحركتين والثاني اختلاف بالحركة
والسكون والثالث اجتمع فيه الاختلافان (قوله جدي جهدي) بالفتح
المشقة اي حظي من الدنيا اتعب النفس في الوصول الى المطلوب (قوله
اي يمدون سواعد من ايد) فن ابتدائية اي كائنة من ايد او تبعية بناء
على ان السواعد بعض الايدي وانما قابله بالتبعض بناء على انه حيث ذكر حرف
وعلى تقدير كونها بالتبعض اسم بمعنى البعض مفعول يمدون (قوله مطرفا)
نقلا من الخيل الابيض الرأس والذنب وسائرهما مخالف لهما فان آخره
مخالف للباقي في كون اللفظ اعادة كذا قيل ويجوز ان يكون وجهه انه
جعل الحرف الزائد في الآخر (قوله ووجه حسنه الخ) واما وجه الحسن
الذي يعم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المناسبة وما ذكره الشارح
رحمه الله تعالى انما يتم اذا ذكر اللفظ الذي فيه زيادة الحرف متأخرا
متصلا باللفظ الناقص اما لو قدم اللفظ الذي فيه زيادة الحرف او فصل
بين اللفظين نحو عواصم وعواص وايد عواص واعين عواصم فلا
كما لا يخفى (قوله ومؤثثة اضرب الخ) جعل ضمير هو راجعا الى المضارع
واحتماج الى التقدير وان كان قوله في الاول يقتضي ارجاعه الى الحرف

المدلول عليه بقوله ثم الحرفان فانه رعاية السابق واللاحق فانهما تقسمان
 للجناس (قوله لبس من هذا القبيل) لان الهمزة في ارضيتم للاستفهام وهي
 كلمة برأسها (قوله وبهارون اذا قلبا) آخره * ان هارون اذا ما قلبا *
 * يجعل الحية شئنا عجيبا * قلب هارون نورا وهو بالسريانية موسى
 كذا قيل والوجه ان قلب هارون نوره لان الف هرون مطروح في الكتابة
 (قوله من شمم عرار نجد) التجد ما خالف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور
 تهامة (قوله ويجوز) اي على الوجه الاول اضافة معرج الى الساعة
 اضافة على الاتساع يجعل المفعول فيه مفعولا به كما في مالك يوم الدين
 فيفيد استيعاب التعرّيج للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة وعلى الوجه
 الثاني الاضافة بتقدير في فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة مقيدة لان
 التعرّيج في الساعة يحتمل ان يكون قليلا من الساعة وان يكون مستوعبا لها
 وللإشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على في ساعة لانه اعتبر الصفة مقدمة
 على الاضافة على ما وهم من ظاهر عبارته (قوله اي قابل التعرّيج في الساعة)
 على حذف المضاف والاستخدام والوجه ان يجعل الضمير لمعرج والتأنيث
 باعتبار المضاف اليه (قوله اتركاني) اشارة الى ان دعلي شنية دع من ودع يلعب
 (قوله افصح بلغاتها) يقال افصح الاعجمي اذا انطلق لسانه
 وخلصت لغته عن اللكنة وجادت ولم يلحن وافصح به اي صرح والمراد
 بالبلغات النغمات جعل كل نغمة لغة (قوله ومفتون من الفتن) بمعنى الاحراق
 قال الله تعالى يومهم على النار يفتنون او بمعنى الاعجاب او بمعنى الجنون
 والرنات جمع رنة وهي الاصوات والمثاني جمع مثني وهو من الاعواد ما كان
 ذاوترين والفاء لتفصيل اهل البصرة اي ففهم الصالحون
 ومنهم دون ذلك والمقصود ان البصرة مصر جامع

بمحمد من منح علينا بختم طبع هذه الحاشية الحاوية على بدايع القواعد *
 المنسوبة الى عبد الحكيم السيلكوتي * في زمن سائق كردوس ليوث
 الاسلامية * وقائد حاميس الدولة العثمانية * السلطان ابن السلطان *
 السلطان (عبد المجيد خان) لازالت سيوف شهادته متطاولة ملهى الزمان *
 بمعرفة اطمع البرايا الى الطاف باري الدار والديا جي محمد رجائي *
 في دار الطباعة العامة * في اوائل الربيع الخويل لسنة
 ست وستين ومائتين والف

• ΓΡΑΦΕΙΟ ΑΠΕΛΕΥΘΕΡΩΣΗΣ
ΕΛΛΗΝΙΚΗΣ ΕΚΚΛΗΣΙΑΣ

Bibliotheca Alexandrina



0236475